







Copyright © King Saud University



الخامس

ما اعان القرآن وادوية

مكتبة  
الشيخ العلامة الفقيه المصنف  
رحمته الله

البيوع الصرف  
الكفالة الحول ادب القاضي  
سنة الفاضل ما لم ياتي  
الى القاضي  
الدعوى والبيع الربيع الفاضل  
الى باب ما يدعيه الربيع

١٤٤

مكتبة جامعة اليرموك في قسم المخطوطات  
اسم الكتاب فائقة البيان في الادوية  
اسم المؤلف محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله  
تاريخ النسخ  
عدد الاوراق  
ملاحظات



وَبِهِ لَعْنَتِي

بسم الله الرحمن الرحيم

في الوقف يزول الملك عن الوقف بعد حكم الحاكم من غير ان يدخل في ملك الموقوف عليه وفي البيع يزول الملك  
 عن البائع ويدخل في ملك المشتري فكان الوقف كالمعروف والبيع كالمركب من حيث ان الوقف فيه زوال بدار دخول والبيع فيه  
 ودخول والمعرف سابق على المركب فلذا افر ذكر البيع عندهم اعلم ان مشروعية البيع ثبتت بالكتاب والسنة والاجماع  
 والكتاب يقول الله تعالى واصل الله البيع ورجم الزبوا وقوله تعالى ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان يكون تجارا  
 عن تراض واما السنة فما روي في السنن مسند الى رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال يا معشر النجار ان البيع  
 المعروف والحلف مشهور بالصدقة وقد بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس ينبايعون فترم على  
 واما الاجماع فانه منعقد على جواز البيع اذا وجد ركن البيع اعني الايجاب والقبول من الاصل  
 الى المحل **قوله** قال البيع يتعقد بالايجاب والقبول اذا كانا بلفظ الماضي اي قال الغد روي في  
 وتحقيق هذا قال ركن الاستدلال في الايضاح بقوله لا يتعقد البيع الا بلفظين يعبر بهما عن كل واحد  
 عن الماضي لان البيع انشاء وقوف وواضع اللفظ لم يضعه للاشياء لفظا خاصا لان الاشياء انما  
 بالشرع فاستعمل الشرع اللفظ الذي للاخبار عن الماضي للاشياء للحال واما حصص مدح اللفظ  
 التي هي خبر عن الماضي فتدعي سبق الحجة به ليكون الكلام صحيحا حكمة وعقلا فصار الوجود صفاته  
 فاذا قصد الانشاء والابحاد اختار اللفظ الذي لزمه الوجود وهو لفظ الاخبار عن الماضي وهو ان يقول  
 احدهما بعث ويقول الآخر اشتريت وكذلك لفظا يؤدي معنى فاما اذا قال احدهما ابيعك او قال  
 المشتري يعني لم يتعقد البيع لان قوله ابيعك عدة **قوله** يعني مساومة وطلب والطلب غير  
 غير واما حصص النكاح استحسانا فانه لو قال زوجني فقال الولي زوجتك يتعقد النكاح لان المأونة لا يبيح  
 باب النكاح فحملت اللفظة على الايجاب وقد نص محمد رحمه الله في الاصل فقال هذا كلام السكس وليس بقبول  
 بهذا لفظ كتاب الايضاح ثم اعلم ان اشياء الايجاب والقبول بان يكونا بلفظ الماضي اذا لم يوجد  
 الحال من لفظ المستقبل فاذا وجدت يتعقد بلفظ المستقبل ايضا لا تدرى الى ما قال في شرح الرطبي وفي  
 البيع **قوله** يتعقد بلفظين وان يتعقد بثلاثة الفا فاما الذي يتعقد بلفظين نحو ان يكون لفظ المستقبل  
 على الماضي او على الايجاب في الحال اما الماضي فنحو ان يقول البائع بعث منك هذا العبد بالف درهم وقال  
 الآخر احدث او قبلت ثم البيع ولو بدا المشتري وقال اشتريت منك هذا العبد بالف درهم وقال  
 بعث او سوك ثم البيع بينهما بلفظين واما لفظ الايجاب فنحو ان يقول البائع ابيع منك هذا العبد  
 واراد به ايجاب البيع في الحال وقال المشتري قبلت او اشتريت او يقول المشتري اشتريت منك هذا العبد  
 بالف درهم واراد به الايجاب فقال البائع بعث ثم البيع بينهما واما الذي يتعقد بثلاثة الفا فاما  
 لفظ احدهما بلفظ الامر نحو ان يقول البائع ابيع لك هذا العبد بالف درهم فقال المشتري اشتريت  
 فلا يتم البيع مالم يقل البائع بعث او يقول المشتري ابيع بك هذا العبد بالف درهم فقال البائع  
 ابيع منك هذا العبد بالف درهم او يقول البائع اشتريت منك هذا العبد بالف درهم فقال المشتري  
 اشتريت فلا يتم البيع مالم يقل البائع بعث او يقول المشتري ابيع بك هذا العبد بالف درهم  
 بالسؤال فقال المشتري اشتريت فلا يتم البيع مالم يقل البائع بعث او يقول المشتري ابيع بك هذا العبد  
 بالف درهم فقال البائع بعث فلا يتم البيع مالم يقل المشتري ابيع بك هذا العبد بالف درهم  
 ثم البيع عبارة عن مبادلة المال بالمال على سبيل التراضي وركنه الايجاب والقبول وله شروط منها

1. *אברהם*  
 2. *אברהם*  
 3. *אברהם*  
 4. *אברהם*  
 5. *אברהם*  
 6. *אברהם*  
 7. *אברהם*  
 8. *אברהם*  
 9. *אברהם*  
 10. *אברהם*  
 11. *אברהם*  
 12. *אברהם*  
 13. *אברהם*  
 14. *אברהם*  
 15. *אברהם*  
 16. *אברהם*  
 17. *אברהם*  
 18. *אברהם*  
 19. *אברהם*  
 20. *אברהם*  
 21. *אברהם*  
 22. *אברהם*  
 23. *אברהם*  
 24. *אברהם*  
 25. *אברהם*  
 26. *אברהם*  
 27. *אברהם*  
 28. *אברהם*  
 29. *אברהם*  
 30. *אברהם*  
 31. *אברהם*  
 32. *אברהם*  
 33. *אברהם*  
 34. *אברהם*  
 35. *אברהם*  
 36. *אברהם*  
 37. *אברהם*  
 38. *אברהם*  
 39. *אברהם*  
 40. *אברהם*  
 41. *אברהם*  
 42. *אברהם*  
 43. *אברהם*  
 44. *אברהם*  
 45. *אברהם*  
 46. *אברהם*  
 47. *אברהם*  
 48. *אברהם*  
 49. *אברהם*  
 50. *אברהם*  
 51. *אברהם*  
 52. *אברהם*  
 53. *אברהם*  
 54. *אברהם*  
 55. *אברהם*  
 56. *אברהם*  
 57. *אברהם*  
 58. *אברהם*  
 59. *אברהם*  
 60. *אברהם*  
 61. *אברהם*  
 62. *אברהם*  
 63. *אברהם*  
 64. *אברהם*  
 65. *אברהם*  
 66. *אברהם*  
 67. *אברהם*  
 68. *אברהם*  
 69. *אברהם*  
 70. *אברהם*  
 71. *אברהם*  
 72. *אברהם*  
 73. *אברהם*  
 74. *אברהם*  
 75. *אברהם*  
 76. *אברהם*  
 77. *אברהם*  
 78. *אברהם*  
 79. *אברהם*  
 80. *אברהם*  
 81. *אברהם*  
 82. *אברהם*  
 83. *אברהם*  
 84. *אברהם*  
 85. *אברהם*  
 86. *אברהם*  
 87. *אברהם*  
 88. *אברהם*  
 89. *אברהם*  
 90. *אברהם*  
 91. *אברהם*  
 92. *אברהם*  
 93. *אברהם*  
 94. *אברהם*  
 95. *אברהם*  
 96. *אברהם*  
 97. *אברהם*  
 98. *אברהם*  
 99. *אברהם*  
 100. *אברהם*

الاخ

5

الا يملكه من العقل والبدن حتى لا ينفذ البيع من الطفل فاما الصبي العاقل والمعتق فمن اصل البيع حتى لو  
 بالبيع والشراء او باعاجاز ونفذ عندنا خلافا لما في ومنها شرط الانعقاد وهو المحل وسوان يكون ما هو  
 حتى لو باع الخمر او الخنزير او الميتة او ولد لم او جلد الميتة فانه لا يجوز اطلاقا بخلاف ما اذا كان من الاشياء  
 ثمنا فانه ينفذ البيع بالقيمة ومنها شرط النفاذ وهو الملك والولاية حتى اذا باع ملك نفسه نفذ ولو باع  
 الوكيل نفذ لوجود الولاية وحكم البيع بثبوت الملك في المبيع المشتري وثبوت الملك الثمن للبائع  
 بان من غير خيار ثم البيع نافذ وهو موقوف فالاول ان يوجد الزكن مع وجود الشروط جميعا والثاني  
 ان يوجد الزكن مع وجود شرط الانعقاد والا يملكه لكن لم يوجد شرط النفاذ وهو الملك والولاية كما  
 في البيع الفضول فانه يتوقف عندنا على الاجازة وعندنا في لا ينفذ اصلا والمصلحة مشهورة والاد من الانعقاد  
 انقضاء كلام احد المتعاقدين على الآخر على وجه يظهر اثره في المحل شرعا والاجاب بعبارة ما صدر عن احد المتعاقدين او  
 لان الاجاب يقتضي السلب وهو الاثبات والمتكلم منها او لا بقوله بعث واشتريت يريد اثبات العقد بشرط ان  
 اليه بقول الآخر او حتى به لان قوله بعث واشتريت فعل والفعل في الممكن من الامكان الى الوجوب فكان قوله بعث  
 واشتريت ايجابا لانه قبل التلغظ به كان في حيز الامكان فصار بعد التلغظ واجب الوجود وبغيره ثم سمي كلام الآخر قبولا  
 لما اوجبه الآخر وان كان سوا ايضا ايجابا في الحقيقة حتى تماز السابق من كلام المتعاقدين من اللاحق **قوله** والاشارة وهو  
 اثبات امر لم يكن ويراد به الايجاب والحال **قوله** ولا ينفذ بغير احد من الطرفين احدهما لفظ المستقبل هذا اذا لم ينوبه الحال فاذا نوب  
 انعقد به ايضا وقد مر بيانه اتفاقا **قوله** وقد مر الفرق بين البيع والشراء في كتاب النكاح واشارة  
 الى ما قال ثم بقوله لان هذا توكل بالنكاح فالواحد يقول ط في النكاح قال في التلغظ قال الثاني في البيع والنكاح سواء  
 ينفذ بغير الطرفين بعبارة ما صدر عن الماضي والآخر عن الحال من غير تيميز ثم قال والصحيح ذهبنا فان البيع في العرف غالبا  
 لا يكون بناء على مقتضى لفظ المستقبل للعقد في الاصل ولفظ الامر للمقبل في الحقيقة على حقيقة الابدليل ولم يوجد  
 بخلاف النكاح لانه بناء على مقتضى الخطبة ولا محل على المبدأ وقد بدلالة العادة **قوله** او عطيته كذا  
 او خذه كذا معنى قوله بعث واشتريت لانه يؤدي معناه بعبارة ان المشتري او قال في جواب قول البائع بعث  
 اخذت او قال قبلت او رضيت او قال فعلت او نحو ذلك انعقد البيع وكذا اذا قال البائع في جواب قول المشتري  
 اشتريت اعطيته او بدلت او رضيت او موكل اخذه بكذا انعقد البيع لانه في العرف يستعمل الاجاب الملك  
 للحال بوضوح وهذا معنى قوله لانه يؤدي معناه اي معنى قوله بعث واشتريت **قوله** المعنى هو المعية في هذه العقود الشرعية  
 قبل كان المعنى معية فيها انعقد البيع بسائر الالفاظ التي يؤدي معنى بعث واشتريت قال صاحب الايضاح وهذا  
 اصل لنا في جميع العقود الا فيما روي عن ابني حنيفة رضي الله عنه ان المعنا وضعت لان انعقد الا بلفظ المعنا وضعت لان هذا  
 العقد يشتمل على معان وشروط والعوام لا يمكنهم استيفاء ذلك حتى انه لو استوفى بلفظ آخر جاز **قوله** ولما  
 بالانفاق في النفقة الخمس هو الصحيح اي ولاجل ان المعنى هو المعية في العقود الشرعية قلنا بان انعقاد البيع والشراء  
 لوجود معنى البيع وهو البادئ مع الزاوي وان لم يوجد لفظ بعث واشتريت سواء كان المبيع نفيسا بان بكثرة ثمنه  
 او خسيسا بان يقل ثمنه كالبقل والرمانة والخز والحم ونحو ذلك قال في النوازل قال نصية سمعت ابا معاذ قال ترا  
 مسفيان الثوري جاء الى صاحب الزمان فوضع عنده فلسا وحل زمانة ولم يتكلم ومعنى قال في العقد وبهذا لا يجوز  
 البيع بالشفاهي وان لم ينفذ عقد البيع الا في قول الخواص وقوله هو الصحيح احراز عارضي عن الكافي ان البيع بالشفاهي اذا  
 شققت في الاشياء الخمسة دون النفقة وعامة المشايخ لم يفرقوا بينهما فقال في الكلام اليزدي في شرح الجامع الصغير

از اكانه البيع بناتم

ای علی السعوی



فلما توقف الشرا عبد الله حنيفة ومحمد وعقوب بن ابي يوسف يتوقف وتنسب ما قال في شرح الطحاوي وسوان يقول الرجل المشهور  
ان قد تزوجت فلانة بكذا قبلتها فاجازت او قال المراه سكذا فبيع الزوج الخ فاجاز لا يجوز في قول ابي يوسف  
وفي البيع لا يتوقف بالاجماع وقال شمس الايعة الرضخ في كتاب النكاح من مبسوط كايمنعة النكاح بالكتاب ينقذ البيع  
وسائر التوقيعات بالكتاب ايضا وذكر شيخ الاسلام خواهر زاده في مبسوط الكتاب والخطاب سواء في فصل واحد وسو  
انه لو كان حاضرا فاجازها بالنكاح فلم يجب في مجلس الخطاب ثم اجابته في مجلس آخر فان النكاح لا يصح وفي الكتاب اذا بلغها  
وقرات الكتاب ولم تزوج نفسها من في المجلس الذي قرأت الكتاب ثم تزوجت نفسها من في مجلس آخر بين يدي الشهود وقد  
الشهود وكلاهما وما في الكتاب يصح النكاح وانما كان كذلك لان الغايب انما صار خطيبا لها بالكتاب والكتاب باق في المجلس  
الثاني فصار بقاء الكتاب في مجلسه وقد سمع الشهود ما في الكتاب في المجلس الثاني بذكر ما لو تكرار الخطاب من الحاضرين في مجلس  
فاما اذا كان حاضرا فاجازها صار خطيبا لها بالكلام وما وجد من الكلام في المجلس الاول لا ينفي الى المجلس الثاني فانما سمع الشهود في المجلس  
الثاني احد شرط العقد وسماح الشاهد شرط العقد في مجلس واحد شرط الجواز النكاح قوله وليس ان يقبل بعض المبيع  
ولا ان يقبل المشتري بعض الثمن لعدم رضا الآخر بتزويق الصفقة الا اذا بين من كل واحد منهما لانه صفقات معني بانه  
ان البايع اذا اوجب في شيء فقبل المشتري في بعض ذلك او اوجب المشتري في شيء فقبل البايع في بعضه فان ذلك لا يجوز لان  
فيه تزويق الصفقة واحدا المتقارنين لا يمكن تزويق الصفقة على الاخر في الايام لان في التزويق ضررا وهذا لان الانسان  
يقدح بين الشئين في البيع او الشراء رغبة في بيع احدهما او شراءه فادخل صاحبه في البعض يغوث الغرض المبتغى من  
البيع وسو ضررا لا محالة ولا في تفرقة في الاجاب برد الاجاب المضاف الى الكل للمبيع فدايعه ولان فيه اضرار للمشتري  
وسمي عيب الان يرضى البايع في المجلس فيمنعه بيع العقد بانه ان يقول المشتري في البعض فاعلم ببيع كان ذلك مستتب  
عقد فاجتبه الى قبول البايع في المجلس مثلا اذا قال البايع بعثتكم مدين القفيز بعشرة فقال المشتري قبلت في  
احد ما لم يبيع قبله لانه استيفاء اجاب من المشتري كان لبايع الجني في القبول والرد لكن هذا فيما اذا كان  
لكل جزء حصة معلومة من الثمن بان ينقسم الثمن باعتبار الاجزاء كما في المثال المذكور اما اذا لم يكن كذلك فلا يصح العقد كما اذا كان  
الثلث منقسما باعتبار القيمة كما اذا اضاف العقد الى عديد او ثوبين ونحو ذلك فقبل في احد ما لم يبيع وان رضى البايع  
في المجلس لان حصة احد ما لم يبيع لان بين الثمن ويرضى البايع بذلك في المجلس وهذا الذي ذكرنا فيما اذا لم يفرق  
في الاجاب ولو فرق فيه فقال بعثتكم مدين العبد مائة ومائة مائة فقبل المشتري ان يقبل حينئذ في ايها شاء لانه  
لا يلزم تزويق الصفقة على الاخر في الايام قال صاحب المؤيد الصفقة ضرب اليد على اليد في البيع او البيعة ثم جعلت  
عبارة عن العقد نفسه قوله وايضا فام عن المجلس قبل القبول بطل الاجاب هذا لفظ الفذوي في محققه يعني اذا وجد  
من احد المتقارنين ثم فام احدهما ايها كان من البايع والمشتري قبل قبول صاحبه بطل الاجاب السابق لان القيام دليل  
الاعراض كافي في الحجة فان قلت لو كان القيام دليل للاعراض لصح قبوله صريحا بعد القيام لان الصريح ابراهن في الدلالة  
قلت انما لم يبيع قبله صريحا بعد القيام لانه بطل الاجاب بخلاف القيام لوجود الدلالة على الاعراض فبعد ذلك لم يبعد  
لان المنسوخ لا يلحقه الاجابة اما قوله الفقهاء الصريح يفوق الدلالة فيما اذا تعارضوا لم يوجد ذلك حين وجود الدلالة  
قال في شرح الطحاوي واذا تعارضوا عقد البيع وسمايشيان او سيرة ان على دابة واحدة او دابتين فان اخرج الجاهل  
جوابه متقبلا بخطاب صاحبه ثم العقد بينهما وان فصل عنه وان قل فانه لا يبيع وان كانا على دابة واحدة في محل واحد  
فانه لو قرأ اية واحدة من ابي السجدة وكررها وسو عيش او يسير على دابة لا يفسد عليها فانه يجب عليه لكل قراءة سبعة  
الحكمين ولو خيرة او امة وسو عيش او يسير على الدابة فان وقعت لغو على خيار ما لم ترض عن مجلسها ذلك وان مشت او سارت

في البيوع في رجل قال لرجل بعت هذا العبد فلان فاشتراه له ثم انكر ان يكون فلان امره بذلك ثم جاء فلان فاشترى فلان  
وقد كان اشتراه فلان لم يكن فلان لان سبله له المشتري فان سلمه واخذ الذي اشتراه له كان ليما للذي اخذ  
المشتري وكان العقد عليه اي لا فاعلى المشتري وثبت بهذا ان بيع المتعالي كما يكون باخذ واعطاء فقد تنقذ بالبيع  
على جند البيوع والتعليك ان كان اخذ باع اعطاء لعادة الكس وثبت به ان النقيض من الاموال والخسيس في بيع المتعالي  
سواء وكذلك ذكر الصدر الشهيد والفتاوى ايضا في شرحها ببيع الصغير ونقل خلاصة الفتاوى عن شمس الايعة  
انه انفق ان المتعالي كما يكون ومن سلك المتعالي ما قال في الفتاوى المصري اذا قال لاخر بعتك هذا العبد  
بالف درهم فقبضه المشتري ولم يقل شيئا ينقذ البيع بينهما ثم قال نص شيخ الاسلام خواهر زاده في بيوعه ومنها  
في خلاصة الفتاوى عن العتق رجل له على آخر الف درهم فقال الذي عليه المال الذي اعطيك بملكك وانما فضاوة  
فلم يبيع ببيع ثم فارق فجاوه بالذناير قد فيها اليد يريد به الذي كان سادم عليه ثم فارق ولم يبقا ببيع جازا  
وكذا لو سادم رجلا بشئ ارادته ولم يكن معه وعاء ياخذ فيه ثم فارق وجاءه بالوعاء بعد ذلك فاعطاه الدرهم وكال  
جاز ومنها ما قل فيها والفتاوى اللو لوان في رجل اشترى الى وقطع فقال بكم عشرة بطيخات فقبلها المشتري ومعه عشرة  
جازا سمها وان كان البيطخ متفقا وكذا الرمان لانه لا يعمل في هذا الميزان لا يجاب فان قبل المشتري فلا ان  
ثم البيع قال اذا اوجب احد المتقارنين البيوع فالآخر بائنا وان شاء قبل في المجلس وان شاء ردها قال الفتاوى  
في محققه والخيار الذي ذكره سو خيار القبول والاصح في ثبوت الخيار ما حدث البخاري باسناده الى حكيم بن حزام  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا وقال حتى تفرقا فان صدقا وبيننا بورك لهما فيهما  
وان كتما وكذا باجبت برك بينهما والمراد من التفرقا هو التفرق قول لا بدنا ويسمي بيانه بعد هذا ان شاء الله  
ولان المشتري لو لم يثبت له الخيار بالقبول او الرد يلزم الزام العقد عليه بلا رضا فلا يجوز وكذا يثبت الخيار  
لبايع قبل قبول المشتري فان شاء بقي على اجابه وان شاء رجع عن ذلك لانه لم يثبت على اجابه حكم العقد قبل  
قبول صاحبه فان رجع بعد ذلك عن اجابه لا يلزم ابطال حق صاحبه فكان الرجوع ثم خيار القبول مبيد الى اخر الجاهل  
دليل الاعراض من القيام او الاستئصال بطل بول على الاعراض فاذا وجد فدايعه القبول بعد ذلك وانما امتد الخيار الى اخر  
المجلس لا خيار عليك فوقف على المجلس خيار الخيرة ولان المجلس جامع للشرقات فاعتبر جميع ساعاته كساعة واحدة فليها  
ليشتر ودفع للعقد والضيقة عن الكس قال تعالى اجعل الله عليكم في الدين من راح قال صاحب المداينة والكتاب كخطاب  
وكذا الارسل حتى اعتبر مجلس بلوغ الكتاب واداء الرسالة وذلك كوان يكتب اليه اما بعد فقه بعثت عبدي فلانا  
منك بالف درهم فلما بلغه الكتاب قال في مجلسه ذلك اشتريت ثم البيع لان الخطاب والاجاب من الغايب بالكتاب  
يكون وكذا اذا ارسل رسولا نحو ان يقول البايع بعثت هذا من فلان الغايب بالف درهم فاذهب يا فلان فقبل  
الرسول فاجزه ما قال فقال المشتري في مجلسه ذلك اشتريت له قال قبلت ثم البيع بينهما لان الرسول معبر وسفير فقبل  
ايه فاذا اتصل به الجواب تنقذ كذا في التحفة وشرح الطحاوي ثم قال في شرح الطحاوي وبعد ما كتبت شرط العقد او بعد  
رسولا اذا رجع عن ذلك صح رجوعه سواء علم الرسول او لم يعلم لما ذكرنا ان ملك الرجوع من شرط العقد قبل قبول  
صاحبه بخلاف ما اذا وكل وكيلاهم عدل بخير من فلا يصح عزله وقال في التحفة وعلى هذا الجواب في الاجابة والمداينة  
واما في الخلع والعق على مال فانه يتوقف شرط العقد على قبول الآخر في ذلك المجلس بالاجماع فان قال خالعت امرأتي  
فلانة الغايبة على الف درهم قبلتها الخ فاجازت او قبلت صح وكذا اذا قال اعتقت عبدي فلانا الغايبة بالف درهم  
فانه يتوقف على اجابة العبد فاما في جانب المراه والعبد لا يتوقف اذا كان الزوج والمول غايبين واما في النكاح

فلما توقف الشرا عبد الله حنيفة ومحمد وعقوب بن ابي يوسف يتوقف وتنسب ما قال في شرح الطحاوي وسوان يقول الرجل المشهور  
ان قد تزوجت فلانة بكذا قبلتها فاجازت او قال المراه سكذا فبيع الزوج الخ فاجاز لا يجوز في قول ابي يوسف  
وفي البيع لا يتوقف بالاجماع وقال شمس الايعة الرضخ في كتاب النكاح من مبسوط كايمنعة النكاح بالكتاب ينقذ البيع  
وسائر التوقيعات بالكتاب ايضا وذكر شيخ الاسلام خواهر زاده في مبسوط الكتاب والخطاب سواء في فصل واحد وسو  
انه لو كان حاضرا فاجازها بالنكاح فلم يجب في مجلس الخطاب ثم اجابته في مجلس آخر فان النكاح لا يصح وفي الكتاب اذا بلغها  
وقرات الكتاب ولم تزوج نفسها من في المجلس الذي قرأت الكتاب ثم تزوجت نفسها من في مجلس آخر بين يدي الشهود وقد  
الشهود وكلاهما وما في الكتاب يصح النكاح وانما كان كذلك لان الغايب انما صار خطيبا لها بالكتاب والكتاب باق في المجلس  
الثاني فصار بقاء الكتاب في مجلسه وقد سمع الشهود ما في الكتاب في المجلس الثاني بذكر ما لو تكرار الخطاب من الحاضرين في مجلس  
فاما اذا كان حاضرا فاجازها صار خطيبا لها بالكلام وما وجد من الكلام في المجلس الاول لا ينفي الى المجلس الثاني فانما سمع الشهود في المجلس  
الثاني احد شرط العقد وسماح الشاهد شرط العقد في مجلس واحد شرط الجواز النكاح قوله وليس ان يقبل بعض المبيع  
ولا ان يقبل المشتري بعض الثمن لعدم رضا الآخر بتزويق الصفقة الا اذا بين من كل واحد منهما لانه صفقات معني بانه  
ان البايع اذا اوجب في شيء فقبل المشتري في بعض ذلك او اوجب المشتري في شيء فقبل البايع في بعضه فان ذلك لا يجوز لان  
فيه تزويق الصفقة واحدا المتقارنين لا يمكن تزويق الصفقة على الاخر في الايام لان في التزويق ضررا وهذا لان الانسان  
يقدح بين الشئين في البيع او الشراء رغبة في بيع احدهما او شراءه فادخل صاحبه في البعض يغوث الغرض المبتغى من  
البيع وسو ضررا لا محالة ولا في تفرقة في الاجاب برد الاجاب المضاف الى الكل للمبيع فدايعه ولان فيه اضرار للمشتري  
وسمي عيب الان يرضى البايع في المجلس فيمنعه بيع العقد بانه ان يقول المشتري في البعض فاعلم ببيع كان ذلك مستتب  
عقد فاجتبه الى قبول البايع في المجلس مثلا اذا قال البايع بعثتكم مدين القفيز بعشرة فقال المشتري قبلت في  
احد ما لم يبيع قبله لانه استيفاء اجاب من المشتري كان لبايع الجني في القبول والرد لكن هذا فيما اذا كان  
لكل جزء حصة معلومة من الثمن بان ينقسم الثمن باعتبار الاجزاء كما في المثال المذكور اما اذا لم يكن كذلك فلا يصح العقد كما اذا كان  
الثلث منقسما باعتبار القيمة كما اذا اضاف العقد الى عديد او ثوبين ونحو ذلك فقبل في احد ما لم يبيع وان رضى البايع  
في المجلس لان حصة احد ما لم يبيع لان بين الثمن ويرضى البايع بذلك في المجلس وهذا الذي ذكرنا فيما اذا لم يفرق  
في الاجاب ولو فرق فيه فقال بعثتكم مدين العبد مائة ومائة مائة فقبل المشتري ان يقبل حينئذ في ايها شاء لانه  
لا يلزم تزويق الصفقة على الاخر في الايام قال صاحب المؤيد الصفقة ضرب اليد على اليد في البيع او البيعة ثم جعلت  
عبارة عن العقد نفسه قوله وايضا فام عن المجلس قبل القبول بطل الاجاب هذا لفظ الفذوي في محققه يعني اذا وجد  
من احد المتقارنين ثم فام احدهما ايها كان من البايع والمشتري قبل قبول صاحبه بطل الاجاب السابق لان القيام دليل  
الاعراض كافي في الحجة فان قلت لو كان القيام دليل للاعراض لصح قبوله صريحا بعد القيام لان الصريح ابراهن في الدلالة  
قلت انما لم يبيع قبله صريحا بعد القيام لانه بطل الاجاب بخلاف القيام لوجود الدلالة على الاعراض فبعد ذلك لم يبعد  
لان المنسوخ لا يلحقه الاجابة اما قوله الفقهاء الصريح يفوق الدلالة فيما اذا تعارضوا لم يوجد ذلك حين وجود الدلالة  
قال في شرح الطحاوي واذا تعارضوا عقد البيع وسمايشيان او سيرة ان على دابة واحدة او دابتين فان اخرج الجاهل  
جوابه متقبلا بخطاب صاحبه ثم العقد بينهما وان فصل عنه وان قل فانه لا يبيع وان كانا على دابة واحدة في محل واحد  
فانه لو قرأ اية واحدة من ابي السجدة وكررها وسو عيش او يسير على دابة لا يفسد عليها فانه يجب عليه لكل قراءة سبعة  
الحكمين ولو خيرة او امة وسو عيش او يسير على الدابة فان وقعت لغو على خيار ما لم ترض عن مجلسها ذلك وان مشت او سارت

في البيوع في رجل قال لرجل بعت هذا العبد فلان فاشتراه له ثم انكر ان يكون فلان امره بذلك ثم جاء فلان فاشترى فلان  
وقد كان اشتراه فلان لم يكن فلان لان سبله له المشتري فان سلمه واخذ الذي اشتراه له كان ليما للذي اخذ  
المشتري وكان العقد عليه اي لا فاعلى المشتري وثبت بهذا ان بيع المتعالي كما يكون باخذ واعطاء فقد تنقذ بالبيع  
على جند البيوع والتعليك ان كان اخذ باع اعطاء لعادة الكس وثبت به ان النقيض من الاموال والخسيس في بيع المتعالي  
سواء وكذلك ذكر الصدر الشهيد والفتاوى ايضا في شرحها ببيع الصغير ونقل خلاصة الفتاوى عن شمس الايعة  
انه انفق ان المتعالي كما يكون ومن سلك المتعالي ما قال في الفتاوى المصري اذا قال لاخر بعتك هذا العبد  
بالف درهم فقبضه المشتري ولم يقل شيئا ينقذ البيع بينهما ثم قال نص شيخ الاسلام خواهر زاده في بيوعه ومنها  
في خلاصة الفتاوى عن العتق رجل له على آخر الف درهم فقال الذي عليه المال الذي اعطيك بملكك وانما فضاوة  
فلم يبيع ببيع ثم فارق فجاوه بالذناير قد فيها اليد يريد به الذي كان سادم عليه ثم فارق ولم يبقا ببيع جازا  
وكذا لو سادم رجلا بشئ ارادته ولم يكن معه وعاء ياخذ فيه ثم فارق وجاءه بالوعاء بعد ذلك فاعطاه الدرهم وكال  
جاز ومنها ما قل فيها والفتاوى اللو لوان في رجل اشترى الى وقطع فقال بكم عشرة بطيخات فقبلها المشتري ومعه عشرة  
جازا سمها وان كان البيطخ متفقا وكذا الرمان لانه لا يعمل في هذا الميزان لا يجاب فان قبل المشتري فلا ان  
ثم البيع قال اذا اوجب احد المتقارنين البيوع فالآخر بائنا وان شاء قبل في المجلس وان شاء ردها قال الفتاوى  
في محققه والخيار الذي ذكره سو خيار القبول والاصح في ثبوت الخيار ما حدث البخاري باسناده الى حكيم بن حزام  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا وقال حتى تفرقا فان صدقا وبيننا بورك لهما فيهما  
وان كتما وكذا باجبت برك بينهما والمراد من التفرقا هو التفرق قول لا بدنا ويسمي بيانه بعد هذا ان شاء الله  
ولان المشتري لو لم يثبت له الخيار بالقبول او الرد يلزم الزام العقد عليه بلا رضا فلا يجوز وكذا يثبت الخيار  
لبايع قبل قبول المشتري فان شاء بقي على اجابه وان شاء رجع عن ذلك لانه لم يثبت على اجابه حكم العقد قبل  
قبول صاحبه فان رجع بعد ذلك عن اجابه لا يلزم ابطال حق صاحبه فكان الرجوع ثم خيار القبول مبيد الى اخر الجاهل  
دليل الاعراض من القيام او الاستئصال بطل بول على الاعراض فاذا وجد فدايعه القبول بعد ذلك وانما امتد الخيار الى اخر  
المجلس لا خيار عليك فوقف على المجلس خيار الخيرة ولان المجلس جامع للشرقات فاعتبر جميع ساعاته كساعة واحدة فليها  
ليشتر ودفع للعقد والضيقة عن الكس قال تعالى اجعل الله عليكم في الدين من راح قال صاحب المداينة والكتاب كخطاب  
وكذا الارسل حتى اعتبر مجلس بلوغ الكتاب واداء الرسالة وذلك كوان يكتب اليه اما بعد فقه بعثت عبدي فلانا  
منك بالف درهم فلما بلغه الكتاب قال في مجلسه ذلك اشتريت ثم البيع لان الخطاب والاجاب من الغايب بالكتاب  
يكون وكذا اذا ارسل رسولا نحو ان يقول البايع بعثت هذا من فلان الغايب بالف درهم فاذهب يا فلان فقبل  
الرسول فاجزه ما قال فقال المشتري في مجلسه ذلك اشتريت له قال قبلت ثم البيع بينهما لان الرسول معبر وسفير فقبل  
ايه فاذا اتصل به الجواب تنقذ كذا في التحفة وشرح الطحاوي ثم قال في شرح الطحاوي وبعد ما كتبت شرط العقد او بعد  
رسولا اذا رجع عن ذلك صح رجوعه سواء علم الرسول او لم يعلم لما ذكرنا ان ملك الرجوع من شرط العقد قبل قبول  
صاحبه بخلاف ما اذا وكل وكيلاهم عدل بخير من فلا يصح عزله وقال في التحفة وعلى هذا الجواب في الاجابة والمداينة  
واما في الخلع والعق على مال فانه يتوقف شرط العقد على قبول الآخر في ذلك المجلس بالاجماع فان قال خالعت امرأتي  
فلانة الغايبة على الف درهم قبلتها الخ فاجازت او قبلت صح وكذا اذا قال اعتقت عبدي فلانا الغايبة بالف درهم  
فانه يتوقف على اجابة العبد فاما في جانب المراه والعبد لا يتوقف اذا كان الزوج والمول غايبين واما في النكاح

Copyrighted material



بطل خيار باعها عن المجلس الا اذا خرجت اختيارها نفسها متصلا بخيار الزوج اياها بان كانت من اذ انزل  
الزوج طلاقا ولو باعها وصفا في السقيفة تجزى فوجدت سكنة بين الخطابين فلا ينعقد / تعقاد البيع بينهما  
والسقيفة من له البيت لانها لا يمكن ان يتفادها جريا ان السقيفة يصف اليها فلا يقطع مجلسها بغير باعها  
بمختلف الدابة لانها يمكن الا ينفذ فيضاف سير الدابة اليها لا تترى انه قد ايتى السقيفة من اذ انزل  
وسى تجزى فلا يجب عليه الاسمي واحدة كذا في شرح الطحاوي ثم قال فيه ولو خيره امرته ونهى واقعة في  
الزوج او مشى قبل ان ينفذ امرته ثم اختارت المرأة نفسها وقع الطلاق ان نوى الزوج به طلاقا ولو سار  
المرأة قبل الاختيار ثم اختارت فلا يقع شيء من الطلاق وانما يقتصر على مجلسها خاصة دون مجلس الزوج  
بمختلف البيع لان فيه يقتصر على مجلسها وقال في خلاصة الفتاوى رجلان يمشيان قال احدهما لا فليفت  
منك كذا وكذا وقال الآخر بعد ما مشى خطوة او خطوتين اشترت صحى سكر اذ كثر مجموع النوازل وقال البصير  
الشهيد في الفتاوى في طاهر الرواية لا يبيع ولو كان المشتري في صلاة النوى فخرج وقيل جاز ولو كان في صلاة  
الانقطاع فقال البيهقي بعتك كذا وكذا فانما يضاف اليها ركعة اخرى ثم قبل جاز ولو كان في يد فخرج ما فشرى ثم  
قال قبلت جاز وكذا بكتبة واحدة لا يتبدل المجلس اما اذا اشتغل بالاكل يتبدل المجلس ولو كانا عيين او كان  
ان كان مضطجعا في غرفة اما اذا كانا جالسين لا يكون فرق كذا في المتن في الى منها لفظ روايته اخلاصة قوله ولو كان ذلك  
اي لكل واحد منهما الاعراض والرجوع عما اوجب الموجب قبل قبول الآخر قوله على ما ذكرنا ان شاء الله الى قوله لانه  
لو لم يثبت له الخيار لم يثبت له حكم العقد من غير رضاه الى قوله فلموجب ان يصرح بخروج عن ابطال حق الغير قوله واذا  
الايجاب والقبول لزم البيع ولا خيار لو احدثتهما الامن عيب او من عدم رؤية هذا لفظ الغزالي  
اعلم ان الايجاب والقبول اذا حصل من الاصل مضيفا الى المجلس مع شرط النفاذ وسواء الحكم او الوفاء  
لزم البيع وليس لواحد من المتعاقدين بعد ذلك فسخ العقد في المجلس ولا بعد اقرارهما الا برضا الآخر  
وسواء مضى ام لم ينفذ او سفيان وقال الشافعي يثبت لكل واحد منهما خيار المجلس وسواء مضى ام لم ينفذ  
واسحق وجه قول الشافعي قوله عليه السلام المتبايعان بالخيار بينهما ما لم يتفرقا او يكون البيع خيارا رواه البخاري  
الى ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم روى البخاري مسندا الى جهم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم  
وروى البخاري ايضا مسنده الى ابن عمر قال قال النبي صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا او يقول  
لصاحبه اخبر وروى عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا  
الخيار وروى عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اذا ابتاع الرجل كل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا وكان  
جميعا او خيرا او خيرا او خيرا على ذلك فخرج وان تفرقا بعد ان يبتاعا ولم يركبوا واحد منهما شيئا  
البيع ثم الشافعي في احدى نظائر هذه الاحاديث وحمل التفرق على الفرقة بالابدان لا بالكلام وقال معنى قوله  
او يكون البيع خيارا ما ان يقول احدهما لصاحبه ومما بعد في المجلس اخره فاذا فعل ذلك انقطع خيار  
الاول الذي قد شرط فيه التفرق ولما قول الله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل  
الا ان يكون تجارة عن تراض وجه الاستدلال بالاية ان الله تعالى اباح الاكل بوجود الخيار على تراض  
والبيع تجارة عن تراض فلو ثبت لكل واحد من المتبايعين خيار المجلس لم يقتصر في بيعه بالاكل  
وقوله تعالى يا ايها الذين امنوا ادفوا بالعقود والبيع عقد يلزم الوفاء به بظاهر الآية فلو كان خيار  
ثابتا لم يكن الوفاء بعقد البيع لازما وقوله تعالى واستمروا اذا ابتاعتم وجه الاستدلال ان الله تعالى نهي  
الى الاستمارة على عقد البيع لا للتوثيق فلو كان خيار المجلس ثابتا لم يكن للتوثيق ما يبرهن ويدل على صدق

هذا الحديث في البيع بالخيار

ابن عمر في الصحيح مسنده الى ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه وفي رواية حتى يستوفيه  
بيان ان النبي صلى الله عليه وسلم يبيع بعد القبض فلو كان خيار المجلس ثابتا لم يكن يبيع جارا وقد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى  
يجزى فيه الصاعان صاع الباع وصاع المشتري بانه ان النبي صلى الله عليه وسلم اجاز بيع الطعام بعد جريان الصاع  
بلا شرط الا فراق فلو كان خيار المجلس ثابتا لا شرط وذكره روى البخاري ايضا مسنده الى ابن عمر ان رسول الله صلى  
قال من باع حذفا بترت فخره بالبيع الا ان يشترط المبتاع بانه ان النبي صلى الله عليه وسلم ازال ملك البائع عن الفحل بمجرد العقد  
وعن المتن بشرط المبتاع بدون شرط الا فراق فلو كان خيار المجلس ثابتا لم يستحق المشتري ذلك قبل الا فراق  
والعقود في المسئلة ان النكاح والخلع والعقود على مال والكتابة كل واحد منها يبيع ويتم بلا خيار المجلس  
ان يكون البيع كذلك والجامع كون العاقد را ضيا باقتضائه عقده من ايجاب الملك بلا شرط خيار المجلس لان  
البيع بعد الايجاب والقبول ثم وتعلق حق كل واحد من المتعاقدين فلا يجوز ابطال حق كل منهما باختيار الخيار  
لصاحبه كافي الاجاز ولا لانه خيارا لا يثبت بعد الا فراق فلا يثبت قبل الا فراق ولا يلزم خيارا بشرط العيب  
والرؤية لان كل واحد منهما كما ثبت في المجلس ثبت بعد المجلس الجواب عن قوله عليه السلام المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا  
فقول رواه مالك في الموطأ ولم يثبت خيار المجلس فلو كان ذلك مرادا بالحدث لكان اولي الكس بالعمل او  
المراد منه خيار القبول لان سياق الحديث يدل على ذلك لانه سميان متبايعين حقيقة حاله المشاغل بفعل البيع  
بان يقول احدهما بعني ويقول الآخر بعني فبيعه كل واحد منهما بعد ذلك ما البائع فله الخيار اما ان يثبت على ما قال  
او يرجع عنه واما المشتري فله الخيار ايضا اما ان يعمل او يروى واما في المجلس موتا ويل قوله عليه السلام وكانا جميعا ولا ي  
متبايعين بعد انقضاء فعل البيع الاجاز والاصل في الكلام الحقيقة او يحتمل الحديث ما قلنا فيمن عليه توفيقا بينه  
وبين ما قلنا من الدلائل العقلية والعقلية لان الاصل موافق بين الدلائل والعمل بهما جميعا او نقول سمي المتبايعين  
متبايعين لزمتهما من البائع كما سمي اسحق او اسما عيل ذبيحا لزمهما من الزوج الا ترى ان النبي صلى الله عليه وسلم اطلق اسم  
البيع على السوم في قوله عليه السلام ولا يبيع الرجل على بيع اخيه رواه البخاري مسندا الى ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم  
ولا يبيع الرجل على سوم اخيه فدل على ان احد المتبايعين يبيع عن معنى الآخر يدل على ما قلنا سياق الحديث وهو  
قوله عليه السلام لا يبيع الخيار لانه اثبتة بيعا مع الخيار فدل ان المراد من قوله عليه السلام المتبايعان بالخيار حال البيع  
وسواء السوم واما التفرق المذكور في الحديث ففيه وجهان عندنا يجوز ان يراد به التفرق بالابدان ويجوز ان يراد  
التفرق بالاقوال فعني الاول ان احدا للمتعاقدين اذا قال لصاحبه قد بعتك هذا العبد فله العبد فله في المجلس  
ما لم يفرقه ولهذا صح الرجوع فيه قبل قبول الآخر فان افرقا قبل القبول وانام البيع لم يكن له القبول والقبول  
الايجاب وفاقية ان خيار القبول مقصور على المجلس دون غيره روى هذا الشافعي ابو جعفر الطحاوي في شرح الامار  
عن عيسى بن ايان ويروى ذلك عن ابى يوسف ايضا وليس هذا لفظ شرح الاثار بل معناه ومعنى الثاني وهو  
التفرق بالاقوال ان الباع اذا قال قد بعتك هذا العبد فله الرجوع فيه قبل ان يتبدل الآخر فان قبله الا فراق فله التفرق  
سواء الباع وانقطع الخيار وبذا كما قال الله تعالى وان تفرقا فليمنه كما من سعة فكان الزوج اذا قال للمرأة  
قد بعتك على كذا ففعلت المرأة قبلت فثبتت وتفرقا بذلك القول وانما لم يتفرقا بايديهما وروى هذا  
الشافعي ابو جعفر الطحاوي في شرح الاثار عن محمد بن الحسن وعالية في الحسن في مثل هذا اجتماع الكس  
على كذا واقتضوا عين كذا ومن حضور في المجلس والربيل على ان لا فراق بالاقوال يسمى افرقا وان لم يفرقه  
الا فراق بالابدان قوله تعالى والذين آمنوا الكذاب لا من بعدهما جاثم البيعة وقوله عليه السلام المتبايعان  
امني على ثلاث وسبعين فرقة رواه ابو سريته في السنن وروى صاحب السنن مسنده الى معاوية قال قال

Copy University







كأنه إذا كان لك وكلت له ولجاء في البيع والشراء وهو بالحدس بالكيل ولا وزن وكان الكيل الكسر  
لوبي على الفعل كذا في المغرب وقال في الجملة الجوز في الاخذ بكثرة ومن ذلك قولهم حرف لفة الكيل إذا كثرت  
الجوز والمجاز في الشراء والبيع وهو يرجع الى الجوز ملة قوله وهذا اذا باعه بخلاف جنسه اشارة الى جواز  
بيع الطعام والحبوب مجازة لا مكالمة لان البيع في صورة المكالمة يجوز مطلقا بلا قيد بخلاف الجنس لوجود  
المسوى قوله لقوله عليه السلام اذا اختلف النوعان فبيعهما كيف تشتم بعد ان يكون بيدا بيد ولفظ الحديث  
في الشتم اذا اختلف منزه الا صنف فبيعهما كيف تشتم اذا كان بيدا بيد وحدث ما لك في الموطا عن  
ابن شهاب ان عبد الله بن عمر كان يقول لا يبيع ان يؤخذ الواحد بالاثنتين من الطعام اذا اختلف بيدا بيد  
قوله ولان الجملة عطف على قوله لقوله عليه السلام قوله فتشابه هما لانه القيمة ببيانه قوله ويجوز باناء بعينه لانه  
مقدار اي قال العذري في محققه اعلم ان السلم لا يجوز الا بكيال معروف معلوم العذر فاذا  
اشترط بكيال غير معروف او باناء بعينه لا يعرف قدره لا يجوز وبيع العين بكيال لا يعرف قدره جائز كما اذا  
اشترط كذا فقيده من صبرة باناء لا يعرف قدره بيدا بيد والفرق ان التسليم في بيع العين واجب للمحال فيحصل  
غايه لقيام الملك واليد فلا يمتنع جواز البيع لغير مسمى لئلا لا تأكل لانه ما در فلا يعتد به فلو اعتد العذر لم  
لم يجر عذرا صلا والتسليم في السلم ليس بواجب للمحال بل هو موقوف الى مدة والملاك قبل زمان التسليم ليس  
بنادر فاذا لم يعرف مقدار الاناء او الجوز فذلك يعني الى المنازعة وهو خلاف وضع الاسباب فلهذا اشترط  
السلم ان يكون المسمى فيه معلوم الكيل او الوزن حتى يكون القدرة على التسليم ثابتة حكما فيرفع المنازعة  
قال صاحب المداينة عن ابن حنيفة انه لا يجوز في البيع ايضا روي ذلك الفقيه ابو الليث في العيون ثم قال  
ومن قول ابن يوسف الاول ثم رجع فقال اذا كان الاناء ما لا يتسع اذا حشيت فيه فالبيع جائز مثل الطست  
ونحو ذلك واما الرسل والجواز في هذا يجوز يعني لاحتمال الزيادة والنقصان قوله ماله قبله ماله  
الاناء او الجوز قبل التسليم قوله والاول اصح وانظر اراد به ما ذكره العذري بقوله ويجوز باناء بعينه لانه  
مقدار قوله قال ومن باع صبرة طعام كل قفيز بدرهم جازا البيع في قفيز واحد عند ابن حنيفة الا ان يبيع  
جملة قفيزها اي قال العذري في محققه وعند صاحب الجوز في جميع القفزات او لم يسم اعلم انه اذا قال بعثتك  
الصبرة على انها قفيز او بعثتك قفيزا منها فما سواك والبيع واقع على قفيز واحد كذا ذكره الكوفي في محققه  
وذلك لان البيع وقع على المقدرفان وجده المشتري اقل من قفيزه فلهذا جاز ان شاء اخذ الجوز  
وان شاء ترك لتفرق الصبرة ولو قال بعثتك هذا الطعام على انه كذا كل قفيز بكذا فالبيع لازم في ذلك  
لان المبيع الثمن معلوم فان وجد زايده لم يبيع وان وجد ناقصا فلهذا جاز ان شاء اخذ الباقي وقوله  
لما قلنا انما اذا قال ابيعك هذه الصبرة كل قفيز بكذا وهي مسكلة العذري في قفيز واحد  
عند ابن حنيفة وكذا اذا قال ابيعك هذه الصبرة كل قفيز او ثلثة بكذا فالبيع جائز عند ابن حنيفة في القدر الذي  
عدد القفيز ان الا اذا رأت الجملة يعلم جميع القفزات ان تسميتها او بالكيل في المجلس قبل الافراق في جواز البيع  
الجميع قال الفقيه ابو الليث في شرح الجامع الصغير في الزيادة ان البيع موقوف فان علم قدره ان يبيع ما وروى  
جاء في البيع ثم المشتري انما رجع بعد العلم لانه لم يكن راضيا بجملة الثمن حال العقد او من الجائز ان يظهر  
اكثر ما ظنه المشتري وانما اكتشف له ان الثمن كان له الجواز رد فلهذا كذا اذا اشترى المبيع وقيل الكيل لازم  
واحد منهما الفسخ فذكر في الايضاح وذلك لان الجملة قائمة او لتفرق الصبرة وعند مبيع البيع في الكل لازم  
ولا خيار وقال الكوفي في محققه وكذلك من ان كل مكيل او موزون او معدود من جنس واحد ادم كذا

وبورق جزمه لا يعرف مقدار

معلوم

القيم يعني ان عند ابن حنيفة رضي الله عنه يجوز البيع في قفيز واحد ومن واحد وشي واحد وعندهما يجوز في الكل  
قوله ان من جملته سدا لعاقدين ان الثمن لا يترى انه اذا كان في المجلس جاز بالاتفاق فصار كبيع عبد الله  
والمشتري ان شاء اخذ منه وان شاء اخذ ذاك فاذا اخذ بهما شاء ارتقت الجملة فكذا امنا ووجه قول  
ابن حنيفة ان القدر المسمى من القفيز او القفيزين او الثلثة معلوم القدر معلوم الثمن فجاز البيع فيه وما زاد على  
ذلك مجهول القدر مجهول الثمن لان الثمن بعد القفيزان وعدوا مجهول فكان الثمن مجهولا وجملة الثمن مفسدة  
للعقد كبيع الشيء بركة لكن الجملة لما لم يكن لازمة فثبتت الجواز بعد العلم قال في الايضاح وان كان المشتري  
رضي به فليس للبائع ان يبيع في رواية محمد بن ابي حنيفة وروي ابو يوسف عن ابن حنيفة انه لا يجوز العقد فيما زاد على  
القفيز الا بانه اضيها ووجه رواية ابو يوسف ان الفساد ثبت لعين في صلب العقد وسو جهالة الثمن والمبيع  
قام بهما فوجب منه الجملة خيار الفسخ لكل واحد منهما فلا يلزم الا بانه اضيها ووجه رواية محمد بن حنبل الثمن  
يختص بما يتعلق بجانب المشتري وهو لزوم الثمن عليه لان الخيار في الاصل شرع لرفع ما عليه لا لرفع ما لا فلهذا  
الخيار للمشتري قال في المختلف فان كان صبرة من جنس واحد من شعير فباع كل قفيز بدرهم لا يجوز عند ابن  
في شيء من ذلك لجملة الواحد ايضا ثم اعلم انه اذا سمي جملة الثمن ولم يسم جملة القفيز مثل ما اذا قال بعثتك الصبرة  
بانه درهم كل قفيز بدرهم فقال الطحاوي في محققه وقع البيع على جميعها في قوله جميعا كل قفيز منها بدرهم وسوحي لانه  
تسمية جميع الثمن كالتسمية المبيع ومحمد لم يذكره في الكتب كذا قاله الامام الا سيحيا في قوله قدر المصروف في حرف  
البيع قوله او بالكيل في المجلس قبل الجوز ساعة المجلس ثمانية واحدة دفعا لنفسه فاذا حصل العلم  
بعد العقد في المجلس جعل ذلك كالمعلم فلهذا اختلفت العقدة بخلاف العلم بعد الافراق حيث لا يفتق العقد جائزا  
لنشر الفساد لجماله قوله ومثلهما غير ما نفعه اي ومثله من جملة الجواز التي يبيد المتعاقدين ان الثمن غير ما نفعه  
من جواز البيع قوله وكذا اذا كيل في المجلس اي للمشتري الخيار لكن لا تفرق الصبرة بل لانه لم يكن راضيا بجملة الثمن وقد  
بيانه قوله ومن باع قطيع غنم كل شاة بدرهم فسد البيع في جميعها هذا لفظ العذري في محققه ولم يذكر الخلاف فيه وسو  
قوله ابن حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يبيع في الجميع قالوا في شرح الجامع الصغير فان علم بالذبح قبل الافراق فهو الجواز  
عند ابن حنيفة ان شاء اخذ كل ذرة بدرهم وان شاء ترك وكذا الخلاف في كل معدود ومثاقير كالبقر والابل والعبيد  
ونحو ذلك واصل ذلك ان جملة الثمن اذا لم تكن معلومة يبطل البيع عند بيع كل شاة من هذا القطيع بكذا وعندنا  
هو جائز لان طوى المعرفة فقام من غير ان يتوهم به احد العاقدين وقيام طوى المعرفة لقيام المعرفة وكذا من باع العبد  
بوزن هذا الجوز بها جاز فكذا فيما نحن فيه ولا ابن حنيفة ان الثمن مجهول حقيقة ففسد البيع به كما اذا باع الشيء بركة ولا يقال  
ان ثمن الواحد معلوم لانا نقول كل المبيع مجهول لانه لا يعلم حال العقد ما يبلغه الشيء وما يبلغه الذرعان وكل واحد  
ايضا مجهول للشقاوت فلا يمكن الصرف الى الواحد بخلاف القفيز الواحد يبيع كل قفيز من من الصبرة بكذا فان البيع صرف  
اليه ليتقنه لعدم تفاوته قال صاحب المختلف ومثله الجوز قبل هذا الاختلاف لا يفسد من جملة الجواز على ابن حنيفة قال الزا  
في شرح الجامع الصغير وسد في ثوب بغيره السعصع اما في الكيل فليس ينبغي ان يجوز عند ابن حنيفة في الاية واحد كذا في الطعام لان  
البيع يفسد لا يفسد ثم اعلم انه انما قال ولم يسم جملة الذرعان لانه اذا سميها جاز لا تترى الى ما قاله الايضاح ولو قال  
اصحك هذا القطيع على انه خمسون راسا او سبعون راسا لم يكن راضيا بجملة الثمن جاز لان جملة المبيع الثمن  
معلوم بالتسمية فان وجد المبيع زايده او ناقصا فالبيع فاسد لان الواحد لم يفسد عليها العقد فيصير كانه باع  
خمسين ثوبا من احد وخمسين وهذا فاسد لانه مجهول متفاوت وان كان قضا فيحتاج الى ان يخط حصص الثوب بالقر

يبيع



وان وجد زايده كان المشتري بالخيار ان شاء اكله كل ذراع بدرهم وان شاء ترك الماشيوت الخيار فلا نفع يشوبه مفسدة لان الزيادة  
نفع ولو لم تكن بازاها من واما اذا اشترى كل ذراع بدرهم ففلان الذراع من حيث انها صارت مقصودة مقصودة عليها بالافراد بالكرز  
في الثمن يذاع كل ذراع فلو لم يذاع شيء بازاء الزيادة كان كل ذراع قتل من درهم وذلك خلاف المشرط قوله ولو قال بعكها على انها مائة ذراع  
كل ذراع بدرهم اي بعث الثياب او بعث الارض وقدرت ان المسئلة قبيل هذا وهي من مسائل العدوي قوله والوصف لا يقابل  
شي من الثمن الا اذا كان مقصودا بالشاؤل حقيقة كما اذا قطع البايع يد العبد المبيع قبل القبض يسقط نصف الثمن او حقا لحق  
البايع كما اذا حدث عيب اخر عند المشتري او لم يأت له كما اذا غلط المشتري الثوب المبيع ثم اطلع على عيب يكون للوصف قسط  
من الثمن قوله كاذب الحيوان يعني اذا اشترى جارية فاعوت عند البايع لا ينقص شيء من الثمن وكذا المشتري عيبا اخر اذا  
اعوت بعد ما قبضها به من البيان وسيجيء ذلك في باب المراكمة ان شاء الله تعالى **قوله** فلهذا ما مضى بكل الثمن ايضا لقوله  
والوصف لا يقابل شي من الثمن **قوله** بمنزلة ما اذا باع مبيعيا فاذا سويتم كما اذا باع عبدا على انه اعلى فوجده المشتري بعيرا  
لا خيار **قوله** فكل ذراع بذراع بمثل ثوب قد وقع الذراع معرفة في النسخ والعكس ان اشترى مائة ذراع الا اذا زاد منها الا اجماع  
العلم الا اذا قيل ان المصنف بهذه العبارة المعرفة الى النكته المذكورة في قوله كل ذراع بدرهم فلهذا ما مضى في قوله ان  
لا ادرى ما ادرى الدرهم المثل ولا عاين لو كان الذراع بمثل ثوب لعند البايع اذا زاد الذراع كما اذا زاد الثوب في قوله ابي  
سنة الزيادة على انها خمسة ثوبا كذا فاذا اشترى واحد وخمسون وقدر قبل هذا لا نقول انه بمنزلة من وجد دون وجه لاسيما كل وجه  
انما بالافراد بالذكر صارت اصلا مقصودا عليه لكنها وصف حقيقة فباعها راها اصل وحل الرابطة في العقد وصار بازاها من  
ومن حيث انها وصف كان للمشتري بالتقصان لغوات الوصف المرغوب فيه **قوله** لما بينا ان في قوله قبل  
اربعة خطوط لكنه صار اصلا بافراده بذكر الثمن **قوله** ومن اشترى عشرة اذرع من مائة ذراع من دار او جام فابيع  
فاسد عند ابي حنيفة وقالا سوا جاز وان اشترى عشرة اسهم من مائة سهم جاز في قولهم ومن من مسائل الجامع الصغير  
يعني بقوله وقالا سوا جاز وان اشترى عشرة اسهم اذا كانت الدار كلها مائة ذراع سكذا ذكر الصدر الشهيد والامام الزاهد في  
في شريهما ويعني هذا القيد من تعليلهما ايضا لان العشرة انما تكون عشرة الدار اذا كان كل مائة انا اذا كان اقل من ذلك او اكثر  
فلا وجه فقولها ان يبيع عشرة الدار جاز بالاجماع والعشرة الاذرع من المائة عشرة فجا ولما يجوز بيع عشرة اسهم من مائة سهم منها  
اجماعا ووجه قول ابي حنيفة ان البايع وقع على قدر من الدار معين لا على شيء وذلك العقد المجهول لنفسه لان موضوعه لا يعلم من  
جانب مشتري سواء من جانب غيبي او غيرهما فيصير موبايعة الحقيقة عشرة اذرع عينيا من الدار وذلك الاذرع بمجموعه في نفسها فلهذا  
بيع المجهول فصا كان باع بيتا من بيوت الدار ولم يعين البيت او باع ثوبا من الاقسام من الدار المقسومة على ثلاثين  
لان القسم ليس باسم للثياب بل هو اسم للمقدرة معين لكنه لما كان مجهولا في نفسه بجمله موضوعه لم يجر البايع بخلاف بيع عشرة الدار  
او بيع عشرة اسهم من مائة سهم من الدار لان العشرة اسم لجزء معين معلوم في نفسه وكذلك عشرة اسهم من مائة سهم فانها عشرة ايضا  
والسهم لا يشبه الذراع الا ان في ادغام مائة ذراع مثل ذراع من عشرة اذرع لا يزيد ولا ينقص وسهم من مائة سهم ليس  
مثل سهم من عشرة فكل الفرق وبيان ما قلنا ان وقع على قدر معين من الدار لا على شيء لان الذراع في الاصل اسم لجزء معين  
المسحوق وليست برادفة من البايع بل المراد بالذراع ويجوز مجازا بالطلاق اسم الحال على المجرى وما يحل الذراع ميقن  
لا شيء لان الشيء لا يقصود ان يذرع فلم يبيع ان يسبق الذراع للثياب لان الشيء ليس محل للذراع فلا اريد به الذراع  
ما يحل وهو معين لكنه مجهول الموضع بطل العقد وقال في الاصل المسمى في شرح الجامع الصغير ذكر الحذف في هذه المسئلة  
ان فساد البايع عند ابي حنيفة لجمله الذرعان واما اذا عرفت مساحتها فوجاز وجعل ذلك نظير بيع كل شيء من القطيع  
بعشرة وذكر ابو زيد الشروط انه لا يلزم وان عرفت جمل الذرعان وسوجوا الكتاب نصا منها وسوا الصريح الى هنا لفظ  
كتاب في الاصل المسمى ثم قال في الاصل المسمى ثم قال في حنيفة فاسد وقال شمس الاية السرخسي في شرح الجامع الصغير

وان وجد زايده كان المشتري بالخيار ان شاء اكله كل ذراع بدرهم وان شاء ترك الماشيوت الخيار فلا نفع يشوبه مفسدة لان الزيادة نفع ولو لم تكن بازاها من واما اذا اشترى كل ذراع بدرهم ففلان الذراع من حيث انها صارت مقصودة مقصودة عليها بالافراد بالكرز في الثمن يذاع كل ذراع فلو لم يذاع شيء بازاء الزيادة كان كل ذراع قتل من درهم وذلك خلاف المشرط قوله ولو قال بعكها على انها مائة ذراع كل ذراع بدرهم اي بعث الثياب او بعث الارض وقدرت ان المسئلة قبيل هذا وهي من مسائل العدوي قوله والوصف لا يقابل شي من الثمن الا اذا كان مقصودا بالشاؤل حقيقة كما اذا قطع البايع يد العبد المبيع قبل القبض يسقط نصف الثمن او حقا لحق البايع كما اذا حدث عيب اخر عند المشتري او لم يأت له كما اذا غلط المشتري الثوب المبيع ثم اطلع على عيب يكون للوصف قسط من الثمن قوله كاذب الحيوان يعني اذا اشترى جارية فاعوت عند البايع لا ينقص شيء من الثمن وكذا المشتري عيبا اخر اذا اعوت بعد ما قبضها به من البيان وسيجيء ذلك في باب المراكمة ان شاء الله تعالى قوله فلهذا ما مضى بكل الثمن ايضا لقوله والوصف لا يقابل شي من الثمن قوله بمنزلة ما اذا باع مبيعيا فاذا سويتم كما اذا باع عبدا على انه اعلى فوجده المشتري بعيرا لا خيار قوله فكل ذراع بذراع بمثل ثوب قد وقع الذراع معرفة في النسخ والعكس ان اشترى مائة ذراع الا اذا زاد منها الا اجماع العلم الا اذا قيل ان المصنف بهذه العبارة المعرفة الى النكته المذكورة في قوله كل ذراع بدرهم فلهذا ما مضى في قوله ان لا ادرى ما ادرى الدرهم المثل ولا عاين لو كان الذراع بمثل ثوب لعند البايع اذا زاد الذراع كما اذا زاد الثوب في قوله ابي سنة الزيادة على انها خمسة ثوبا كذا فاذا اشترى واحد وخمسون وقدر قبل هذا لا نقول انه بمنزلة من وجد دون وجه لاسيما كل وجه انما بالافراد بالذكر صارت اصلا مقصودا عليه لكنها وصف حقيقة فباعها راها اصل وحل الرابطة في العقد وصار بازاها من ومن حيث انها وصف كان للمشتري بالتقصان لغوات الوصف المرغوب فيه قوله لما بينا ان في قوله قبل اربعة خطوط لكنه صار اصلا بافراده بذكر الثمن قوله ومن اشترى عشرة اذرع من مائة ذراع من دار او جام فابيع فاسد عند ابي حنيفة وقالا سوا جاز وان اشترى عشرة اسهم من مائة سهم جاز في قولهم ومن من مسائل الجامع الصغير يعني بقوله وقالا سوا جاز وان اشترى عشرة اسهم اذا كانت الدار كلها مائة ذراع سكذا ذكر الصدر الشهيد والامام الزاهد في في شريهما ويعني هذا القيد من تعليلهما ايضا لان العشرة انما تكون عشرة الدار اذا كان كل مائة انا اذا كان اقل من ذلك او اكثر فلا وجه فقولها ان يبيع عشرة الدار جاز بالاجماع والعشرة الاذرع من المائة عشرة فجا ولما يجوز بيع عشرة اسهم من مائة سهم منها اجماعا ووجه قول ابي حنيفة ان البايع وقع على قدر من الدار معين لا على شيء وذلك العقد المجهول لنفسه لان موضوعه لا يعلم من جانب مشتري سواء من جانب غيبي او غيرهما فيصير موبايعة الحقيقة عشرة اذرع عينيا من الدار وذلك الاذرع بمجموعه في نفسها فلهذا بيع المجهول فصا كان باع بيتا من بيوت الدار ولم يعين البيت او باع ثوبا من الاقسام من الدار المقسومة على ثلاثين لان القسم ليس باسم للثياب بل هو اسم للمقدرة معين لكنه لما كان مجهولا في نفسه بجمله موضوعه لم يجر البايع بخلاف بيع عشرة الدار او بيع عشرة اسهم من مائة سهم من الدار لان العشرة اسم لجزء معين معلوم في نفسه وكذلك عشرة اسهم من مائة سهم فانها عشرة ايضا والسهم لا يشبه الذراع الا ان في ادغام مائة ذراع مثل ذراع من عشرة اذرع لا يزيد ولا ينقص وسهم من مائة سهم ليس مثل سهم من عشرة فكل الفرق وبيان ما قلنا ان وقع على قدر معين من الدار لا على شيء لان الذراع في الاصل اسم لجزء معين المسحوق وليست برادفة من البايع بل المراد بالذراع ويجوز مجازا بالطلاق اسم الحال على المجرى وما يحل الذراع ميقن لا شيء لان الشيء لا يقصود ان يذرع فلم يبيع ان يسبق الذراع للثياب لان الشيء ليس محل للذراع فلا اريد به الذراع ما يحل وهو معين لكنه مجهول الموضع بطل العقد وقال في الاصل المسمى في شرح الجامع الصغير ذكر الحذف في هذه المسئلة ان فساد البايع عند ابي حنيفة لجمله الذرعان واما اذا عرفت مساحتها فوجاز وجعل ذلك نظير بيع كل شيء من القطيع بعشرة وذكر ابو زيد الشروط انه لا يلزم وان عرفت جمل الذرعان وسوجوا الكتاب نصا منها وسوا الصريح الى هنا لفظ كتاب في الاصل المسمى ثم قال في الاصل المسمى ثم قال في حنيفة فاسد وقال شمس الاية السرخسي في شرح الجامع الصغير

ومى مجموع له ففسد ايضا وكذلك سائر ما خلت قيمته وان سمي لكل واحد منها فان زاد ففسد البايع لا قلنا وان نقص فابيع صحيح لا قلنا  
كل ثوب معلوم قطعا ففتح العقد وميب بعض اصحابنا ان هذا قولنا فاما على قول ابي حنيفة البايع فاسد في الكل لان الصفقة  
اشتملت على الموجود والمعدوم ففسد العقد في المعدوم فتعدى الفساد الى الكل في قول ابي حنيفة قال محمد بن الحسن في الاصل  
واذا اشترى الرجل غنما او بقر او ابلا او عدل زحى كل اثنين من ذلك بعشرة دراهم فلو باطل لا يجوز من قبل انما مختلفة الاثر  
الغالب والرضيخ والحيدة والروى فاقى شيء يقيم مع الجيد روي ام جيدا هذا لفظ رواية الاصل قال في التامل هذا بالاجماع لان كل  
شاة لا يعرف ثمنها الا بانفهام غيره اليها وانه يجوز لا يدري جيد ام روى وقال في الاصل ايضا واذا اشترى الرجل عدل زحى  
او جراب برى يقيمه او يحكمه فابيع في هذا لا يجوز لانه اشترى بالايدي فلو كان بشرط الزرع قوله وكذا اكل  
منقار ت اي كالحب واللاواني ونحوها قوله لا قلنا انما اشار الى قوله ولما ان الجمل لا يبيد ما اراد منها قوله لما بينا انما اشار  
الى قوله فيعرف الى الاقل لكن الاقل وسوا الشاة الواحدة والذراع الواحدة من الثوب لم يعرف اليه لثقتا وت والعقد الواحد من الثوب  
يعرف اليه لعدم التفاوت فظهر الفرق قوله ويعني اليها في الاول اي ويعني الجمل الى المنازعة في بيع شاة من قطع وذراع من  
ثوب اذا عرف العقد الى الشاة الواحدة او الذراع الواحدة قوله قال ومن ابتاع صبرة على انها مائة قفيز بانه فوجده اقل  
كان المشتري بالخيار ان شاء اخذ الموجود ومحصنة من الثمن وان شاء فسخ البايع اي قال العقد روى في محققه اعلم ان المبيع كان  
كيبليا يتعلق العقد باسم من الكيل ثم ان قال بعت من الصبرة على انها مائة قفيز بانه درهم ولا يفتوت الحكم من ان سمي لكل قفيز  
ثمنا بان قال كل قفيز بكذا او لم يسم فاقا وجد المسمى كقدر فلو اشترى بكذا خيار فان وجد زايده فالزيادة للبايع لانها لم تدخل في  
العقد لان العقد وقع على مائة قفيز والزيادة ليست من المائة وان وجد ناقصا كان للمشتري الخيار لشرق الصفقة لان العقد وقع  
على جمل معلومة فاذا انقضت يلزم تفرق الصفقة لاجماله فلهذا الخيار بين الاخذ والترك فان اراد الاخذ الموجود فحصة الثمن  
وطرح حصه النقصان لان القيد ان لما كانت معتقدا اعينها انفس الثمن عليها قال في شرح الطحاوي وكذلك هذا الحكم في جميع الحالات  
وكذلك هذا الحكم في جميع الوزنيات التي ليس بتعريفها مائة قفيز فوجده اقل اي فوجده الصبرة اقل من مائة قفيز قوله في هذا  
معين وسوا مائة قفيز قوله ومن اشترى ثوبا على انه عشرة اذرع بعشرة او ارضاعا على انها مائة ذراع بانه فوجده اقل فالحق بالخيار  
ان شاء اخذ ما يجد الثمن وان شاء تركها ومن مسائل العدوي وقامها في محققه فان وجد اكثر من الذراع الذي سماه  
فلمو لمشتري ولا خيار للبايع اعلم ان الذريعات تختلف الجواب فيها بين ان سمي لكل ذراع ثمنا بان قال كل ذراع بكذا او  
ان لم يسم اما اذا لم يسم فقال بعت هذا الكرسي على انه عشرة اذرع بعشرة دراهم فاجده زايده فاني للمشتري ولا خيار للبايع  
وان وجد ناقصا كان للمشتري الخيار ان شاء اخذ الموجود ويحسب الثمن وان شاء ترك وهذا لان الذراع في الاعيان المذروعة  
جارية مجرى الصفقة لكنها تختلف ان تكون مقصودة بالذکر والدليل على انها جارية مجرى الصفقة ان وجودها يزيد في قدر الاصل  
وفي قيمة كسائر الصفات وايضا يثبت بكثر الذرعان السعة وبالفق الضيق يقال دار واسعة ودار ضيقة والسعة والضيق  
صفة وايضا افرق بعض الذرعان عن البعض بوجوب تقييما في الباقي الا ان في ان لا يشتري المغير في من المذروعات  
كالجمل منها فلو كانت الذراع صفة كانت الزيادة للمشتري لان الاوصاف لا يثبتها شيء من الثمن فصا كان المشتري اذا  
على انها ضيقة فوجدها واسعة وصار كأنه اشترى ثوبا على انه قفيز فوجده طويلا فان وجد ناقصا كان للمشتري الخيار لغوات  
الوصف المرغوب فان اراد الاخذ بجميع الثمن لان الوصف لا يتقابل شيء من الثمن واما اذا سمي لكل ذراع ثمنا فقال  
بعت هذا الكرسي بعشرة على انها عشرة اذرع بدرهم فان وجد ناقصا كان للمشتري الخيار لغوات الوصف المرغوب فيه ان  
احد الجميع كل ذراع بدرهم وان شاء فسخ البايع وهذا لان الذراع كانت محتمل ان يكون مقصودة من حيث انها منفع بها  
بنفسها فلما افرد كل ذراع بالذكر كان اصلا مقصودا ففتح مقصودا اعليه كان كل ذراع ثوب بعد ما نقص من الذرعان وان



الذي  
فيها اذ كان العدل مستورا لا يبر من حصص الخور

مدامی



عنه **قوله** ومن باع أرضا قبل ما فيها من الخلل والشجر وان لم يبيع هذا القطع القدر في محله وقام فيه ولا يدخل البيع  
بيع الارض بالاشياء وذكر ان الشجر متصل بالارض اتصالا يبيد وليس لرفع غايه معلومة فاشبه البناء فدخل فيه  
الارض تبعاً لخلل الشجر فانه ليس بمتصل بها اتصالاً يبيد ورفعه غايه معلومة فاشبه البناء فدخل فيه  
تحت البيع بالاشياء ولا يحال به عليه بيع جاربه او شاة او بقرة في بطنها ولديث يدخل الولد تحت البيع وان لم يتصل  
بالام اتصالاً يبيد ولا يتصل الولد ايضا غايه معلومة بأكبره وسوحدث عايشة الولد لا ينفك في البطن اكثر من سنة  
فما تقول الولد قبل الانفصال كسائر اجزاء الام حكمها وحقيقتها اما ان كانت نقيصة بعتق الام واما حقة فاعتقد ان  
الام وينفك بانفصالها قال في خلاصة الفوائد والقطن كزرع لا يدخل واما اصل القطن فدخل المشايخ فيه  
والصحيح انه لا يدخل واما الكراش ان كان ظاهرا فدخل وما كان مغيبا فالصحيح انه يدخل ثم قال في المحيط والاشجار  
ان ما كان لقطعه من شجرة لا يدخل كاشجرة ثم قال واما الاشجار ان كانت بحال تقطع في كل ثلاث سنين ان كانت تقطع  
من الارض تدخل تحت البيع وسوا الشجر الصغير الذي يباع في السوق في البيع وان كانت تقطع من وجه الارض  
انما تدخل تحت البيع ايضا من غير ذكر شجرة كانت او غير شجرة صغيرة او كبيرة للمحيط وغيره وفيه اختلاف المشايخ  
واخيرا روى ابو الجوزي في فتاواه انما لا تدخل لانها بمنزلة الثمر وقال في الفوائد الصغرى قال شيخنا ان كان شجر الغنم  
للقطع لا ينفك كسائر الحطب وغيره لا يدخل لانها بمنزلة الثمر وفي بيع الارض من غير ذكر كذا من  
وتفرد عن آخر المزارعة الكسبية طوار زاده وقال في الخلاصة وشجرة والغنم للمشتري وكذا اكل ما كان له سابقا  
اصل من كان شجرة اصل الاشجار والزرع ان يباع والقطن في الارض كالثمر والرقبة التي يقال لها سبيست قال في  
عوقا فدخل في البيع وقوايم اختلاف تدخل في البيع وقوايم البناء فدخل في ذلك ذكر الامام السرخسي في الامام الفقيه  
جعل قوايم الخلاف كالثمر ببيع او ان القطن او قال وبقيت الى سنا لفظ الخلاصة وقال ابو الجوزي في فتاواه رجل  
اشترى كرا وفيها ورق الثوب والورق لا يدخل في ذلك في البيع لان بمنزلة الثمر **قوله** لانه متصل به اي الزرع متصل  
بالارض وتذكر الفقيه في عايشة ما يبيع المكان كقول ولا ارض بغير ثمنها **قوله** ومن باع نخلا او شجرة او غير ثمر فتمت ببيعها  
الا ان يشترط المبتاع وهذا القطع القدر في محله ان لا ان يشترط الثمن للمشتري لانه يكون ثمنه له وقال في  
اذا كانت قد ابرت لم تدخل في البيع وان لم تؤبر في المشتري وبه قال الشافعي رضي الله عنه كذا في شرح الاقطع وقال  
في غيرهم وان كان عليها ثمة مؤبرة لم تندرج كمنه وعمر المؤبر خذرج وسوقه اجد واسحق ايضا لما روى  
في الموطأ عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع نخلا قد ابرت ثمرتها ببيعها  
يشترط المبتاع ولما روى محمد بن سفيان الاصل ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من اشترى ارضا فيها نخل فانه  
للبايع الا ان يشترط البايع بيانه ان قوله قال في الثمر لبايع يشمل المؤبر وغيره فيكون بعوه حجة عليهم لان الفقيه  
وقع على الاصل فلا يدخل حصة الثمر سواء ابرت النخل او لم يؤبر كافي في سائر اشجاره ولان اتصال الثمر بالنخل ان كان  
اخر حقيقيا لكنه لقطع النبات فصار كزرع فلم يدخل تحت البيع والجواب عن حديث ابن عمر فقول تخصيص  
بالكر لا يدخل على نقي عدا والحد في المسكوت عنه موقوف على وجود البذر ووجود ثمره فذكر ثمره وادخله في بيعه  
ثم اذا لم يدخل الثمر تحت بيع النخل والشجر قال القدر في محله ويقال ببيع اقطعه وسلم المبيع وكذا اذا كان فيه  
زرع وقال الشافعي رضي الله عنه ليس لشري الاشجار ان يكلف البايع قطع الثمار بل لا ينفك ال او ان انفك  
للعرف كذا في غيرهم ولما ان ملك المشتري وسوا الشجر والارض مشغول بملك البايع وسوا الشجر والزرع فوجب على  
البايع لتزويده وتسميته كذا اذا باع ارضا فيها شجرة او جلا عليه رجل ببيع الثمر ببيع والتسليم فكذا سنا ولان فيها قال  
الشافعي في فرائد المشتري حيث يسمي عليه الانشاع بلكه بغير عرض ولا رضا وحوى الفرض على البايع ليس ببيع

الانشاع

الانشاع بملك النخيل او باع ثمنه ولما تفصيل فان قلت التسليم الواجب هو المقتضى ولهذا لا يجب نقل المقتضى من اليد المبيعة  
لحال بل ينظر الى ان يكون الثمار ووجودها كذا ينظر الى ان يقطع الزرع او ان تقطعت من الاجارة ولا يورث بيع الزرع  
بذل والمقتضى سنا ان ينظر الى القطن والمصادق نقل المقتضى اذا كان كثيرا لا يورثه للحال لعدم الاحسان لانه  
هو المقتضى وكذا لا يورثه بالليل لهذا المعنى واما سنا لاجارة فالتسليم ثم يجب للحال ولهذا وجب تنقية الزرع باجرة سنا  
فلو لم يكن تسليم الارض واجبا للحال لم يجب اجرة اخرى **قوله** ويستحق الزرع يقال استحق الزرع ما لم ينفك **قوله**  
وفي العادة ان لا تقطع الا اصل الثمر قبل ثمره صلاها **قوله** ولا فرق بينا اذا كان الثمر في حال رقيقه او لم يكن في الصحيح يتصل  
ومن باع نخلا او شجرة او غير ثمر فتمت ببيعها يعني ان الثمر ببيع في الحالى من قوله في الصحيح اخر از عن قول علي السعدي قال في الفتاوى  
الصغرى الزرع والثمار اذا لم يصر لها قيمة لا يدخل في البيع لكن المقتضى الامام عليا في الصحيح يقول يدخل كالأوراق ذكر  
استدنا في مجموعة وقام سداني الواقعات الى سنا لفظ رواية الفوائد الصغرى وقال في الواقعات في باب البيع  
الجارية بعدالة النون رجل اشترى ارضا قد بذرها صاحبها ولم ينفك لا يدخل تحت البيع لانه لم ينفك لا يبيع بغيره  
ثبت ولم يصر له قيمة لم يدخل في البيع قال الفقيه ابو الليث لا يدخل والصواب انه يدخل نص عليه في شرح القدر في  
شرح المحقق المنسوب الى فاضل استجاب وغيره في سنا لفظ الواقعات وقال ابو الجوزي في فتاواه رجل اشترى اشجارا عليها  
ثمار الا انها بحال لا قيمة لها قال في الثمر للمشتري لان البايع لو قصد بيعها على الاتراء لا يجوز مكره ذكره بعض المراجع والصواب  
ان الثمر ببيع لان التعليق غير سليم لان البايع لو اباها على الاتراء يجوز وفيه نظر فيقال عند القدر في سنا لفظ رواية ابو الجوزي  
**قوله** لان بيعه يجوز في اصح الروايتين على ما بينه اشار الى ما ذكره بعد شجرة خطوط بقوله ومن باع ثمة لم يرد صلاها في  
الحال او قد باعها **قوله** فلا يدخل فيها، نتيجة لقوله ولا فرق يعني لا يمكن الفرق بين الحالى من لم يدخل الثمر في بيع الشجر بل ذكر  
**قوله** واما اذا بيعت الارض وقد بذرها صاحبها لم يدخل فيه وهذا اتفاق المشايخ وجمهورهم وذلك لانه لم ينفك لا يبيع  
شجرة لارض فصار كالمشايخ المودع فيها اما اذا ثبت ولم يصر له قيمة قال ابو القاسم الصغار لا يدخل في البيع وقال ابو بكر الكاف  
ان الزرع اذا لم يكن له قيمة او اشره دخل في البيع مع الارض وقال الفقيه ابو الليث في النوازل ويقول الى القسم اخر وقال  
ابو الجوزي في فتاواه والصواب انه يدخل ثم قال نص عليه في شرح القدر في وفي شرح المحقق المنسوب الى فاضل استجاب فيقال  
بذرا ليدرس باب فخر اذا رماه على الارض **قوله** وكان هذا بتقدير النون **قوله** المشايخ والمناجل مشتر البعير شفعة  
وجعه مشافرة والمجمل كسائر المبيع ببيع الزرع والمجمل متاخر **قوله** ولا يدخل الزرع والثمر بذكر الحقوق والمراق لانها  
ليسا منها اي لان الزرع والثمر ليس من الحقوق والمراق فدخل في خلاصة الفتاوى عن شفعة الاصل رجل اشترى ارضا  
فيها زرع ان ذكر الحقوق والمراق لا يدخل تحت البيع الا اذا شرطه ان يكون للمشتري او قال بكل قليل وكثير فلو قال  
بكل قليل وكثير يدخل لانه لا ينفك او منها وان قال في آخره من حقوقها لا يدخل وكذا الوفاة من رافقه وقال في الفتاوى  
الصغرى اذا باع الارض بمرافقتها لا يدخل الزرع الا رواية عن ابن يوسف في كتاب القسمة وذكر البغالي في جميع العار من بدل  
الاحصاء مما عداه من قول ابن يوسف **قوله** فلتا اشار الى قوله لانها ليس منها **قوله** الثمر المجزؤ في رواية بدان  
محمدين او محمدين وكلاهما يعني وهو المخطوط والاول سنا لاول من حيث لفظ الشا رب المصنف وبين المصنف **قوله**  
ومن باع ثمة لم يرد صلاها في حال او قد باعها **قوله** المبيع من لفظ القدر في محله وقام فيه وجوب على المشتري قطعها  
في جزم وان كان بعد بدء الصلاح مع بكل حال وموجب الاطلاق النقيض يعني الى القطن وان كان قبل بطل الاصل  
القطع قال في شرح الطحاوي قال بعض مشايخنا اما يجوز بعد المخطوط اذا كان الثمن بحال ينشفع به بوجه من الوجوه واذا كان حال  
لا ينشفع بوجه من الوجوه فلا يجوز الا ان من غير سنا يدلان محمدا في كتاب الزكوة في باب القسمة لوبايع الثمار في اول



ما يطلع وتركها باذن البائع حتى اذكر كفاية على المشتري فلو لم يكن الشر او جازا حين طلع لما وجب عشر  
على المشتري الى سنا لفظ رواية شرح الطحاوي وجه قول الشافعي ما روى البخاري مستدركا الى  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها والمعنى فيه الا حيا ط لا موات  
النكس والاحراز عن الضر لان الصلاح اذا بدا اثبت العامة ولما روى في الصحيح البخاري  
ال ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع نخلا قد اثمرت ثم باعها قبل ان يبين  
وجه الاستدلال به ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل الثمر للبائع الا اذا شرط المبتاع الثمر لنفسه ويكون له ما شرطه  
اياما ويكون بذلك مبنيا على ما اذا ثبت للمشتري بالشرط ما اراد العقد عليه ولا محل لبيع مال قد  
وجد فجاز البيع وذلك لان المال ما يكون منقوعا في الحال او كان على عرض ان يصير منقوعا او يثمر فيها  
يد والصلح اذ المشابهة لا يمتنع بها في الحال ولا يشترط الانقضاء في الحال الا ترى ان قوله  
سواء في الحال يجوز وكذا بيع حش لا يمتنع به للحال يجوز فكذا بيع ثمرة قبل بدو صلاحها لا يمتنع  
في ثانی الحال ولهذا يجوز البيع بشرط القطع بالانقضاء فلو لم يكن محلا للبيع لم يجز بيعه اصلا والجواب  
عن الحديث فنقول ليس المراد منه ما اذا شرط الحصر لان ظاهره ان لا يجوز البيع قبل بدو الصلاح  
وقد جاز قبله اذا شرط القطع فعلم ان ظاهره مذكور فنقول المراد من التبدل والظهور ومنه ان  
صلاحه الانقضاء به بان يخرج سليما والانقضاء حاصل في ثانی الحال فصح البيع والمراد منه ان  
من بيع ثم لم يكن بعد كافي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع السنين الا نوى الى ما حد  
الطحاوي باسناد عن يونس عن سفيان عن حميد الا جرح عن سليمان بن عتيق عن جابر بن عبد  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السنين قال يونس قال كنا سفيان مولى عن يونس  
الثمار قبل بدو صلاحها وقيل ان النبي الذي كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم عن يونس  
حتى بدو صلاحها لم يكن على تحريم ذلك ولكن يول على المشورة بدل على ذلك ما روى البخاري مسددا الى  
بن ثابت رضي الله عنه قال كان النكس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يبيها يبيعون الثمار فاذا  
النكس وحده تنافضهم قال المبتاع انه اصاب الثمر ان كان اصابه من اصابه فقامت عايات كجمل  
بها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما كثرت عنده الحفومات في ذلك فاما لا فلا يبيها يبيعون حتى يبدوا  
صلاح الثمر كالمشورة يبيع بها اكثر حفومات ثمره عايات اي الزمان والمراد  
والقشام ومداوق نفسية المنة الاشياء من زيد بن ثابت والذمان بفتح الدال في  
وعقته والمراد من بضم الميم على وزن الصداق والسعال اسم انواع الخراف والفتاح  
الغاف انقضاء الثمر قبل ان يصير نخلا والعامة الافة ثم اعلم ان بيع الثمر بعد الظهور  
لما جاز وجب على المشتري قطع ذلك لان ملك البائع مشغول بملكه ثم يبيع كما لو اشترى طعاما في  
وجب على المشتري نقل الطعام عن البيت ثم جاز بيع الثمر فيما اذا اشترى ثمره سلقا عن قيد تركها  
النخل او اشترى ثمره بالقطر اما اذا اشترى ثمره بشرط ان يكون البائع فاسدا بخلاف بين اصحاب  
سواء بدو صلاحها او لم يبدو لكن محذرا قال اذا اشترى بشرط ان يترك بعد ثمرها جاز فلا فاسدا وسقي  
لعادة النكس لان العادة ذوات ملكة وقال الشافعي اذا بدا صلاحها جاز البيع بشرط ان يترك كذا في  
القاطع واعتماد الشافعي ايضا على العادة كما قال محمد بعد ثمرها وقرئ محمد بين الثمن وعده وقال  
اذا لم يبينها وشرط يحدث في البيع اجزاء زائدة بمعنى الارض او الثمر فيفسد العقد لا يصير

شارة

شرا بغيره المعلوم وليس كذلك اذا تأسس عليها لا حدث جزايد ولما ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع  
والمراد منه شرط لا يقتضيه العقد وهذا كذلك فلو كان لغيره من شغل ملكه لغيره فلا يقتضيه العقد فصار  
كما اذا اشترى حقة بشرط ان يتركها في دار البائع شهر او يقول اذا اشترى بشرط ان يترك يترك في حقة وقد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها فيفسد العقد للمنهى وانما قلنا ذلك لانه ترك الثمر لا من احد الامر من اما ان يكون  
باعتبه بطل ام لا فالاول اجاز في البيع والثاني اعادة في بيع فيترك حقة في حقة لا محالة ولا تترك حقة في حقة  
بشرط القطع لا يجوز بيعها بشرط ان يترك اصلها ثم يبيع حقة الحقة اعني حقة الغزوي بان يقال  
لو اشترى ثمره سلقا وشرط ان يتركها في دار البائع ان يكون ذلك قبل ثمنها او بعد الثمن فان كان قبل الثمن  
ففيه وجهان اما ان يكون الترتيب باذن البائع او بغير اذنه فان كان بالاذن حل له الفضل وان كان بغير اذنه  
لا يطيب له ذلك ويتصدق به لانه حصل حقه محظورة وسقطت ملكه لغيره وان كان بعد الثمن لا يقتضي شيئا  
اصلا سواء كان الترتيب باذن البائع او بغير اذنه لانه لم يحصل الا زيدا في عين البيع لا كيدا ولا وزنا وانما تغير  
حال البيع من حيث النقص وسومعني قوله هذا تغير فانه لا تحقق زيادة ولو اشترى ثمره سلقا ثم تركها وقد  
استأجر الاشارة الى ان يدرك الثمن فالاجاز باطله ويطيب له الفضل اما بطلان الاجازة فلان جواز الاجازة  
عرف بالاستحسان كتعامل النكس ولا تعامل بالنكس في الاستحسان لا اشجار ثمرها الثمار عليها فلم يكن الاجازة  
منعقدة لا جازية ولا فاصلة واما طيب الفضل طمان الترتيب حصل باذن المشتري كذا في شرح الطحاوي وهذا  
بمخلاف ما اذا اشترى الزرع وتركه على الارض وعد استأجر الارض الى ان يدرك الزرع حيث لا يطيب له  
الفضل ويجب اجر المثل وهذا لان اجالة الارض مغايرة حتى اذا بين المدة تمت فلما لم يبين المدة  
في مئنتا فسدت الاجابة الفاسدة اجر المثل وانما لم يطيب له الفضل لان جهالة المدة اكمال  
اورثت جثا فوجب التصديق بالفضل والفرق بين الاذن والتبني في ضمن الاجازة الباطلة وضمن  
ضمن الاجازة الفاسدة ان الاذن في الاجازة الباطلة صار اصلا مقصودا بنفسه لان الباطل لا وجود له  
والمعدوم لا يصلح ان يكون متضمنا وليس كذلك الاجازة الفاسدة لان الفاسد فاسد الموصوف دون  
الاصول فلم يكن معه وما ياصلا فصح ان يكون متضمنا فاذا فسد المتضمن فسد المتضمن ولو اشترى ثمره سلقا  
والوجه في الشجرة في مدة الترتيب اذ في فالحادث كله للبائع سواء كان الترتيب باذن البائع او بغير اذنه  
لان الحادث تولد عن ملك البائع فلم يرد عليه العقد لان حلهما البائع لم يملكه فان اخلط الحادث بالمرور  
وقت العقد بحيث لا يمكن التمييز بينهما فان كان ذلك قبل ثمنه البائع بين المشتري وبين الثمن ففسد  
العقد لان البائع صار محمولا بحيث ينفذ وتسلم كما لو تعذر بالملك وان كان بعد الثمن لم يفسد العقد  
وكما انه يمكن الاحتفاظ بملكها والقول في الزيادة قول المشتري لان البائع في يده كذا ذكر صاحب النجدة  
وصاحب الايضاح واما ما يوجد من الزرع بعضه بعد وهو بعض كالباذنجان والبطيخ والكر  
وكذا قال اصحابنا يجوز بيع ما لم يبد منها من الخارج الاول ولا يجوز بيع ما لم يبد منها من الباطل وهو معدوم وقال  
بأن اذا اشترى الخارج الاول جاز بيع الكل لاجل الضرورة الا اذا فاقول لا ضرورة فانه يمكن بيع الكل  
بما فيه من الثمر فيفسد الاصل ملكا فبعد ذلك ما تولد من الاصل يحدث على ملكه كذا في التحفة والاول  
اصح اي جواز البيع او موصوفة في صفة وليست ثمرية وبيان مراد وكذا اذا اشترى ثمرها  
اي علم الثمار اي يفسد البيع اذا اشترى ثمره بشرط ان يترك اذا تأسس على الثمار ايضا عند الباطل حقة والى  
لما قلنا ان لا شرط لا يقتضيه العقد للمعذرة اي لغير النكس ولو اشترى ثمره سلقا



اي من شرط الشك وتركها في البيع عاب له اي الغفل من اذ لم يتبين عليها **قوله** يتصدق بازا في ذاته اي يتصدق  
الاجراك وبعد فينتقد في بازا ومن الغفلة الى وقت الادراك **قوله** لان هذا لا يتحقق زيادة في غير حاله  
بالفعل لا يتحقق زيادة في عينها لان كلاهما في تركها بعد الشك **قوله** لعدم التقارب اي ليس المقرب بغير  
**قوله** وانما جازيها اي لعدم الحاجة يعني لعدم الضرر الى استبعاد الاستحباب لترك الثمار لانه يمكن التمسك بالثمار  
**قوله** والمخلص من فساد البيع وقد مر بيان **قوله** قال ولا يجوز ان يبيع ثمة ويستثنى منها اوطال معلومة اي قال القدر  
في محققه وقال في شرحه وقال مالك يجوز ثم قال في بيان دليله لانه اذا استثنى قدر معلوم كان الباقي مجهولا وجاز  
عليه نفس العقد ولا يشترط هذا اذا استثنى ثمة بغيرها لان الباقي معلوم بالثمة فصح الى سلفه رواية الا ان  
واثبت رواية القدر في كاس وحقق ولم يتحقق كونهما خلافا لظاهر الرواية وكذلك ذكر صاحب النافع رواية  
القدر في عينها ولم يذكر شيئا او الطحاوي اطلق ذكر المسألة في محققه ولم ينسبها الى نفسه حيث قال في باب بيع  
الخجل والشجر والثمار ولا يجوز بيع الثمرة الا صاعا منها ولكن قال صاحب المداينة ومذا رواية الحسن وسوق الطحاوي  
ثم قال اما على ظاهر الرواية فينبغي ان يجوز لان الاصل انما يجوز ايراد العقد عليه بانفراد يجوز استثناءه  
وبيع فيه من صفة جازي فلا يستثنى خلاف استثناء الخجل والثمار الحيوان لانه لا يجوز بيعه فكذا استثناءه والتسويق  
يصح ايراد العقد على اوطال معلومة فكذا يبيع استثناءه وانما قال اما على ظاهر الرواية فينبغي ان يجوز اي على مسكونه  
الرواية لان حكم مسكونه لم يذكر في ظاهر الرواية صريحا فلا يصلح هذا قال فينبغي ان يجوز قياسا على الاصل  
المدني فكذا في ظاهر الرواية وسوان بيع فيه من صفة جازي فكذا استثناءه وبيع الخجل لا يجوز فكذا لا يجوز استثناءه  
في الايضاح فلو باع الجمل ويستثنى شيئا فاستثناءه باجاز افراده بالعقد جاز كما لو استثنى جروا مشاعا ولا يجوز  
بالعقد لا يجوز استثناءه من العقد كعصو الشاة وما شبه ذلك لان الاستثناء استخراج من الكلام في حق احوال  
فجاز في محل يمكن اثبات الحكم في مقصود الى سلفه صاحب الايضاح فاقول لتأويل ان يقول سلمنا ايراد العقد على  
المعلومة جازي واستثناءه جازي ايضا لكن لا نسلم جواز بيع الباقي وسوقه من صحة الاستثناء على قلت الجملة الا ان  
معنى البيع اذا كانت متضمنة الى الزناج والعاقدان تراصيا على العقد الباقي فلا نزاع قلت كان صاحب النافع  
هذا السؤال فقال فعل المبيع ليس الاصل الا اوطال فاذا كان كذلك فلو انعقد عن الفايعة فلا يبيع او نقول  
المتضمنة الى الزناج باقية بعد اتمامه على قدر الارطال الباقية لانه يجوز ان يذبح المشتري جودتها والبايع ردها قال  
وانما قال القدر في ثمة بناء على اشارة الى نوع من انواع الثمر كالعنب او الرطب مثلا ولم يرد بها الثمرة الواحدة  
فلو كانت من المراد لم يبيع استثناء الارطال منها مداما بدا في فاطمى في هذا المقام **قوله** ويجوز بيع الحظيرة  
سبيلها والباقي فانه من هذا لفظ القدر في محققه وقال الشافعي لا يجوز بيع الباقي فانه في القشر الاول  
لا يجوز عن بيع الجوز واللوز والفتق في الشرة الاعلى وقال في احد توجيه بيع الحظيرة في سبيلها لا يجوز وكذلك  
والسهم فكذا يجوز بيع السهم والوزن في سبيلها بالاتفاق لان المقصود وسوق المبيع منقذ بالامتنع فيه فلا يجوز  
كافي تراب الصاعه اذ يبيع بحسنه والجامع استثناءه بالامتنع فيه ولنا في اورد في السهم باسنادنا ان قال  
اي عن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن بيع الخجل حتى يرسو وعن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن بيع الباقية من الباقية  
بيان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اجاز البيع بعد ابيضا من السبيل لان حكم ما بعد الفايعة خلاف حكم ما قبلها فكان  
موجبا بالحديث ولانه قال معلوم متفق من مذهبنا في بيعه كالشعير والسنبل ولا نسلم انه مستثنى  
فيه الا ترى ان الباقي لا يبيى رطوبة الا بالقشر الاعلى فاذا ازال ذلك القشر فبيد وكذا الجوز الاخضر والقدر الاخضر  
اذا ازال القشر فبيد بطول الزمان فكان اذن في القشر متفعة فبئس ضعف قال واما تراب الصاعه فاما كرم

اذ يبيع بحسنه لا يحال الربوا الا كسبشاره بالامتنع حتى اذ يبيع بخلاف جنسه بازاله عدم ذلك الاحتمال وكذلك نقول  
في موضع النزاع اذ يبيع بالجنس لا يجوز حتى اذ يبيع الحظيرة السبيل بالخط المبحر لا يحال الربوا قال محمد في الاصل فان كان  
تراب ذيب بتراب فضة فهو جائز وكل واحد منهما بالخيار اذ اراد ان يبيع تراب الصاعه بخلاف الجنس  
انما يجوز اذا وجد فيه الذيب او الفضة واذا لم يوجد فلا لا ترى الى ما ذكره الشافعي الاولواحي بقوله رجل اشترى  
تراب الصواعين بعرص قدمي على وجهين ان وجد فيها ذيبا او فضة جازا لبيع لانه يتبين انه اشترى الذيب والفضة  
بالعرص وان لم يجد فيها ذيبا او فضة لا يجوز لانه يتبين انه اشترى الذيب والفضة وليس ثمة ذيب ولا فضة  
قال ابو عبيد بن كاتب عزب الحديث قال ابو زيد الكليسي زنايز سوزا زنايزني يعني اي امره انما او اصفه  
ثم قال ابو عبيد وانك لا تصح ارس ونقل الزمخشري في فايعة عن كتاب العين يزنيو خطاه انا سوبزني ومن  
باع دارا دخل من ايجاعه اعدا فاما هذا لفظ القدر في محققه وهذا لان الغلق يدخل في بيع الدار او طائوت لانه كرم  
فيه بفتح والمفتاح يدخل في بيع الغلق لانه لا يفتتح به بلا مفتاح فلا يبرم يدخل المفتاح في بيع الدار وقال في الفناوي  
الصغرى وفي المفتاح العكس ان لا يدخل وفي الاستحسان يدخل ونقله عن باب الشفعة في الارضين والامار  
من نسخ قوله زاده ثم قال **قوله** وايضا اذ كان غير متصل لا يدخل قال في ذلك الدين اسمي الاولواحي في فناءه اذا  
بيئنا عليه فقل لا يدخل القفل في البيع لان القفل لم يفتح بالباب لا يدخل تحت البيع بخلاف المفتاح ولو باع حائطا  
لا يدخل القفل تحت البيع سواء باع برفقة او برفقة لانه متباين عن الحائط وفي كونه من رافق الحائط احتمال  
في خلاصة الفناوي وقال في الفناوي رجل باع حائطا داخل الواح الحائط في العقد سواء باع الحائط برفقة او لا  
سواء لم يترجم قال هكذا قال في باب النون ثم قال وفي باب العين الا الواح والاقفال للبايع بخلاف المفتاح  
ثم قال في خلاصة اذ باع دارا وفيها بئر وعليها بكرة وعلى البكرة دلو وحبل ان باعها برفقة يدخل في البيع  
وان لم يذكر المرافق لا يدخلان يعني الدلو والحبل اما البكرة فتدخل في البوئين ثم قال فيها وكبر الحائط الحاد يدخل  
البيع وكبر الصانع لا وزق الحداد الذي ينفذ فيه للبايع وجذب القطار الذي يدق عليه لا يدخل في البيع وان ذكر  
براقعة وكشيتا سدة المپيل تكمية الفايعة والاعناق جمع غلق بالتركي وسوا يفتح ويغلق بالمفتاح **قوله** لا يبرأ  
بعض منه اي لان المفتاح بجزء بعض من الغلق **قوله** اذ لا يفتتح به دونه اي بالغلق بدون المفتاح فان قلت يرد  
يرد على هذا التعليل الطريق حيث لا يدخل في بيع الدار مع ان الدار لا سمع الا بها قلت انما لا يدخل الطريق  
لان المقصود من شراء الدار ان يكون نفس الملك لا الانشاع بها فان يكون مراد المشتري من شراءه اخذ الدار  
بجانبه بسبيل الشفعة حتى اذا كان المقصود الانشاع يدخل الطريق ايضا كما في الاجارة والقسمة والصدقة الموقوفة  
**قوله** واجرة الكيال وناقدة الثمن على البايع هذا لفظ القدر في محققه وقامه فيه واجرة وزان الثمن على المشتري  
والا يبرم اجرة الكيل على البايع لان ايفاء المبيع لازم عليه والا يبرأ لا يتحقق الا بالكيل اذ يبيع كاي يبرأ وكذا اجرة  
وزان المبيع اذ يبيع بشرط الوزن على البايع وكذا اجرة العدة والذراخ اذ يبيع بشرط العدة والذراخ لان تحقق  
الايفاء يبرأ من اجرة ناقدة الثمن فاما كونه في محققه رواية نوادر ابن رستم عن محمد وجه ذلك ان الشفعة يكون للوزن  
والسليم فالذي يحتاج الى الشفعة بعد التسليم هو البايع لانه يفتتحه من الجيد من فريضة من الردي كاي يفتتحه الجيد  
لا الردي كاي البايع يحتاج الى الشفعة لانه يبرأ اذا وجد مبيعيا وفي رواية ابن سحابة عن محمد اجرة النفاذ على المشتري  
لانه سوا يحتاج الى التسليم الجيد لان حق البايع في القدر والجودة جميعا وايفاء القدر والجودة على المشتري فكان ان الوزن لا يفتتح  
القدر فكذا كل الشفعة لا يفتتح الجدة فيجب اجرة النفاذ على المشتري كما يجب اجرة الوزن عليه لان الايفاء عليه وقال الفقيه ابو الليث

Copy University



في البيوع اربعة وزان الثمن والناقد على المشتري لان عليه ان يوفيه الوزن وقال في الفتاوى الصغرى اخذ المشتري  
في اربعة انا قد قال بعضهم على البايع وقال بعضهم على المشتري ثم قال وبه الفتاوى في اربعة اشياء شريفة الطحاوي ثم قال  
وذكر العذوي انها على المشتري الا اذا قبض البايع الثمن ثم جاز يرد به بيب الزيادة ثم قال واحدا في الواقعة  
انها على المشتري وقال في خلاصة الفتاوى والصحيح انها على المشتري وقال في الخلاصة ايضا بآب العين لو لم  
حطه مكايلا فالكيل على البايع وجهها في وعاء المشتري على البايع ايضا لو لم يرد ثم قال فيها وفي المشتري اخذ  
من السفن على المشتري ثم قال في الخلاصة ايضا ولو اشترى حقة في سبيلها فلي البايع كحصيلها بالدوس والنفذية ودون  
الى المشتري ثم قال في الخلاصة ايضا في باب العين رجل اشترى عبدا جازا ففقطعه على المشتري وكذا كل شيء باع  
كالشتم والجور والبصل اذا دخل بينهما وبين المشتري وكذا قطع الثمرة المشتري **قوله** يميز اي الناقد ما تعلق به الصغر  
راجع الى اربعة اشياء عن الجية مثلا حقة اي حق البايع من غيره الى من يخرجه وغيره هو الردي **قوله** او يعرف المبيع كانه  
والسوق **قوله** ومن باع سلعة ثمن قبل للمشتري ادفع الثمن اول ما لفظ العذوي في حقه اعلم ان البايع حق في  
الان يستوفي الثمن اذا كان الثمن حالا ولا يسد اد اسم المشتري الثمن لان قبضته العقد المساواة بين العاقدين وهو  
مستحق في البيع فثبت حق البايع ايضا في الثمن ولا يتبين الثمن الا بالقبض لان الدرهم والدنانير لا يتبينان  
في عقد المعاوضة عندنا في حق الاحتياق وان غنيت وانما يتبينان في حق الجنس والعذرو والصنف بخلاف اذا كان الثمن  
اذا ليس للبايع حق في جنس المبيع لانه لا يجل اسقط حقة الجنس كذا اذا كان الثمن جنسا لا يجل حقة جنس المبيع  
الحال ولو سلم المشتري جميع الثمن الحال الادر مما لفظ جنس المبيع لان حق الجنس لا يتجزأ في حقة واحدة ولو دفع المشتري  
البايع بالثمن وسدنا او تفضل بكفيل لا يسقط حق الجنس لان سدا ويقتض بالثمن فلا يبطل حقة عن جنس المبيع كسداد الثمن  
ولو احال البايع رجلا على المشتري بالثمن وقيل سقط حق الجنس وكذا اذا احال المشتري البايع على رجل ومذاعنا في  
وعند محمد في روايتان في رواية كاقاب ابو يوسف وقال عز واية ان احال البايع رجلا على المشتري سقط حق الجنس واذا احال  
المشتري البايع على رجل لم يسقط حق الجنس في سلك كتاب الحدود وهذا الذي قلنا من وجوب دفع الثمن اول ما لفظ  
فيما اذا كان المبيع حاضرا اذا كان غائبا فلا نفق عليه الشيخ ابو الحسن الكوفي في حقه وقال فان كان المبيع غائبا  
عن حاضره فلا يشترى ان يفتح من التسليم حتى يحضر المبيع ويكون بحيث يمكن قبضه في مكانه اذا دفع الثمن الى ساد لفظ  
لان المشتري انما امر بالدفع او لا يتبين حق البايع في الثمن فلو كلف المشتري بالدفع مع ان المبيع غائب يستقدم  
في التبين وينأخر حق المشتري فيه فلا يجوز ذلك لارتفاع المداواة ثم البيوع في زمان الجنس في حق البايع الى ان  
المشتري حق اذا ملكه في البايع انفق البيوع ويعود الثمن الى المشتري وقال الكوفي في حقه وتسلم الدين ان  
من عليه تسليم ذلك للمشتري قد سلمته اليك حيث يمكن المشتري قبضه من غير مانع وتسلم الدين ان يحضر الذي عليه  
مردا من غيره ثم يقول كاقاب الآخر فاذا فعل ذلك فتدفع من ضمان المبيد وصار في ضمان المبيد اليه قبله وذكر المسلم اليه  
اولم يتبرأ من المبيد من ان كان ملكه من مال المبيد اليه الى ساد لفظ الكوفي **قوله** ومن باع سلعة  
بسلمة او ثمانية ثمن قبل لها سلمة مع هذا لفظ العذوي في حقه وذلك لان العاقدين استويا في ثبوت الحق والاداء  
لاحد مما على الآخر فلا حاجة الى تقديم احد على الآخر في الدفع فيؤمران بالدفع معا لان في الصورة الاولى حق كل واحد منهما  
قبل القبض وفي الثانية لا **قوله** قيل لما اي للبايع والمشتري وانه اعلم **قوله** خيار الشرط لما دفع عن  
البيع الذي فيه لزوم وسوما لا خيار فيه شرح في بيان البيع الذي ليس فيه لزوم وسوما فيه خيار ونقول البيوع المطلق عن  
اذا صدر من الامل مضافا الى الحمل علة اسما ومعنى وحكي لا ثبات الملك من العلة الحقيقية لان الحكم هو الملك مضاف اليه

اسما وسوما في العلة اسما ومعنى وحكي لا ثبات الملك من العلة الحقيقية لان الحكم هو الملك مضاف اليه  
وسمن ما قلنا وليس بهذا حكما شرعا في الحكم عنه وسوما في العلة اسما ومعنى وحكي لا ثبات الملك من العلة الحقيقية لان الحكم هو الملك مضاف اليه  
خيار له ان لم يجرى البيع اربعة انواع خيار الشرط وخيار الرؤية وخيار العيب وخيار التيقين كذا في المشتري احد اثنين  
وسوما في خياره ان ياجز ايها شاء وسوما في خياره الباب ان شاء الله تعالى ثم خيار الشرط من قبيل اضافة الحكم الى السبب  
في اخره ان شرط الخيار داخل في الحكم دون السبب فليكن المبيع لا يملكه لو كان داخل في السبب كان داخل في الحكم ايضا  
فادخلناه في الحكم لما قلنا وكان القياس ان لا يدخل في الحكم ايضا لان التعلق بالشرط في التقييدات يقتضي ان ضمن القار  
مختلف الاستطاعات حيث يكون الشرط داخل في السبب لانه ليس فيه معنى القار بخلاف الاستطاعات اذ دخل في الحكم  
بحدوث جاز استحقاقا **قوله** خيار الشرط جازية البيع للبايع والمشتري ولما قلنا ان خيار الشرط جازية او خبره بعد خبر او خبره بعد خبر ان موثقة ايام  
في بعض النسخ ولما قلنا ان خيار الشرط جازية او خبره بعد خبر او خبره بعد خبر ان موثقة ايام  
كاسوة عادة العذوي في رواية الباب وعلى قول كسفيان وابن شبرمة ان كان الخيار للمشتري جاز ولا فلا كذا في الحقة  
ثم اصل في خيار الشرط الخيار في رؤى في الموطأ والبيع وغيرهما مسندا الى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رجلا ذكر للنسب صلى الله  
انه تخلف في البيوع فقال اذا بايعت فقل لا خلاصة والخلاصة الخديعة كذا في الحديث ثم اعلم ان خيار الشرط كما يجوز للعاقدين يجوز  
لغيرهما ايضا كما سبى ذلك في هذا الباب ان شاء الله تعالى عند قوله ومن اشترى وشرط الخيار لغيره ثم اعلم ان شرط  
الخيار في ثلثة ايام جاز استحقاقا بالاجاز بمذا الحديث ولا يجوز اكثر من ذلك عندنا في حقه وسوما في خيار الشرط  
ويشترط البيع بالشرط الاكثر وعندهما يجوز اكثر من ذلك شريطة ان كان او سنة او اكثر اذا كانت المدة معلومة ولو شرط الخيار  
ابدا لا يجوز بالاجاز كذا في المختلف وجه قول ابو يوسف ومحمد ان شرط الخيار شرع دفعا للغبن بالنظر والرد في التبين  
مشافرة في ذلك وقد تضمن الحاجة الى اكثر من ذلك فلا يتقدر بمرتبة كذا في جيل في الثمن والجامع انها مرتبة ملحة بالعقد  
الحاجة اليها وقد روي اصحابنا في شرح الجامع الصغير ان ابن عمر رضي الله عنهما شرط الخيار شهرين كذا في الاكلام  
وقال الثعالبي ان عبد الله بن عمر باع بشرا الخيار شهر وقال في المختلف روى عن ابن عمر انه باع جارية وجعل للمشتري الخيار  
وجه قول ابن حنبل رضي الله عنه ما روي في صحيحه باسناد الى الامام عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله  
عنه وسلم عن بيع الحصة وعن بيع العز وبيع بشرط الخيار في رواية لا يردى ما الذي يحصل به البيع والثمن فانفقت عهده  
الخيار في قليل المدة وكثيرا ولكن لما روي محمد بن الحسن في الاصل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل رجلا من الانصار بالخيار  
في كل بيع يشتره ثلثة ايام فادونها وانفقت الامة على جواز حقتنا من عموم الخبر وفي مائة الثلاث محولا على لفظ الخبر  
او نقول ان شرط الخيار في البيع ثبت بخلاف القيس وما ثبت بخلاف القيس يفتقر على مورد النص ومورد ثلثة ايام  
فلا يرد عليها وانما قلنا انه مخالف للقياس لان قبضة العقد اللزوم وثبوت الحكم فيه والخيار ياتي ذلك وانما يجوز بالنص  
استحسانا والثلثة هل تامة في ابتداء العذر كما قال تعالى تقصروا في ايامكم ثلثة ايام وكما قال تعالى في حقة العبد الصالح  
وسوما في البيع ان سالتك من شيء بعد اى بعد مائة الثلاث فلا كانت المدة تامة كان في اشتراط الخيار اكثر من ذلك  
ازداد الخطر في الحاجة الى النظر فيه فلم يكن في معنى ما ورد به النص فلم يجر تقديركم النص اليه ثم من الخيار اذا بطل  
خياره فلا يلزم ان يكون قبل ثلثة ايام او بعدا فلا يفتقر العقد جازا خلافا لابي يوسف ومحمد فان عهدهما اذا شرط  
سواء لم اسقط الخيار بعد الثلاث جاز لان الخيار الى سدة المدة جاز عهدهما ولا ينقلب جازا عند ابن حنبل لان الخيار  
الى ضمن المدة لا يجوز عن وان كان ابطال الخيار قبل الثلاثة او سقط الخيار لموت او موت العبد او ائتمته المشتري  
او حدث في المبيع باوجب لزوم العقد كان العقد جازا عندنا وقاله لا ايضا قال زفر والشافعي رضي الله عنهما العقد

Copy

rsity







وقد بينا ذلك **قوله** ثم راعى الماطلة في الغيبة أي عن المدافعة فيه لتفصيل لفظ الحاجة مست إلى الانقضاء عند عدم الغيبة  
وكأنه ذكر سدا جوازا لسؤال يرد عليه بأن يقال لا ثم إن الحاجة ماسة إلى الانقضاء لأن الحاجة تدفع بالشرايط الجارية لأن إذا اشترا  
بالجواز أن شاء أجاز وأن شاء فسخ ولا حاجة إلى تصحيح أمدة العقد بلا حاجة فقال في جوابه مذهبنا أي أن الغيبة يكون في الشرا  
بشرط الجواز لكن ليس لمن لا الجواز أن يفسخ بغير حصة صاحبه عند أبي حنيفة ومحمد فيحصل الماطلة في الغيبة بخلاف ما إذا اشترا  
على أنه أن يفسخ الثمن إلى ثلاثة أيام فلا يفسخ بينهما لأنه إذا مضت المدة ولم يفسخ الثمن بنفسه البيع بلا ماطلة **قوله** في الماطلة أي  
شرط الجواز **قوله** أخذنا الأصل بالاشتراك أي أخذنا أبو يوسف في شرط الجواز حيث جاز الزيادة على الثلاثة بأثر ابن عمر  
لأنه يجوز ذلك وفي مذهبنا ليس أي وفيها إذا اشتري على أنه أن لم يفسخ الثمن إلى أربعة أيام فلا يفسخ بينهما أخذنا بالعكس  
ولم يجوز الزيادة على الثلاثة وبين القياس **قوله** لتعلقها بالشرط أي لتعلقها بالاقالة وهذا بيان فساد الاقالات  
وقد حققنا قيل مذهبنا **قوله** ووجه الاستحسان ما يتبين من أن مذهبنا البيع لا يجوز إلى الله أيام أيضا قياسا كما قال زكريا  
جوزناه استحسانا ووجه ما بيننا وسوان الحاجة مست إلى الانقضاء عند عدم الغيبة **قوله** وخيار البائع يفسخ  
فخرج البيع عن ملكه مذهبنا في محققه وجعل القول فيه ما قال صاحب المختلف إذا كان الخيار للبائع والمشتري  
حيث لم يخرج البيع عن ملكه ولا الثمن عن ملك المشتري بالأجاء ولو كان للبائع لم يزل البيع عن ملكه ولم يدخل في ملك  
المشتري بالأجاء وفي الثمن عن ملك المشتري بالأجاء لكن لا يدخل في ملك البائع عند أبي حنيفة وعند مالك  
ولو كان الخيار للمشتري لم يزل الثمن عن ملكه ولم يدخل في ملك البائع بالأجاء وخرج البيع عن ملك البائع ولم يدخل في  
ملك المشتري عند مالك خلافا لما إذا بالأجاء أجاء علمنا أنه إذا فيه خلاف الشافعي لأن الثمن عن ملك البائع لا يفسخ  
وغيره قالوا في أحد أقوال الشافعي يثبت الملك للمشتري إذا كان الخيار للبائع كما في خيار الروية على أصلنا لأن  
الثابت حق الغيبة وليس من ضرورة حق الغيبة اشتراط الملك ولنا أن خيار البائع يفسخ تصرف المشتري في البيع  
تصرف البائع مع وجود القبض المأذون فيه للمشتري فدل على أنه لم يزل عن ملك البائع لأن الثمن عن ملك البائع لا يفسخ  
ينفذ ابتداء وكل رقبه ينفذ فيها عاقب الإنسان ابتداء لم يكن ملكا لغيره كما في سائر عبيد وليس خيار البائع في ملكه  
والروية لأن خيار العيب والروية لا يفسخ تصرف المشتري فلم يفسخ انتقال الملك إليه وخيار الشرط للبائع مانع تصرف المشتري  
ففسخ انتقال الملك إليه لم يفسخ البيع فما إذا كان الخيار للبائع لا يجوز أن يفسخ قبل التسليم إلى المشتري أو بعد فأن  
قبل التسليم انفسخ البيع لأن الملك المعقود عليه يفسخ البيع في البيع بالثابت ففي الذي فيه الخيار أولى وإن ملك  
التسليم من الخيار يفسخ البيع ويلزم القيمة ما بطلان البيع فكل المعقود عليه صار إلى حالة لا يجوز ابتداء البيع  
في ذلك الحال فلا يفسخ الاجازة وأما لزوم القيمة فهو مبني وقال الغيبة أبو الليث في شرح الجامع الصغير  
ابن أبي ليلى لا شيء على المشتري لأنه قبض ملك البائع بأذنه فصار ملكه في يده ولنا أن المشتري لما قبضه على وجه  
ولم يملكه صار ملكه لأخذه على سوم البيع ومن أخذ شيئا على سوم البيع يكون مضمونا بالقيمة فهذا أولى لأن ثمة لم  
البيع أصلا فلو وجد ملكه المشتري خيار البائع ثم لزوم القيمة على المشتري فيما لم يكن البيع مثليا فيفسخ  
كذا في شرح الأقطع وغيره وهذا إذا ملكه من الخيار إذا ملكه بعد بلزوم الثمن لا القيمة وبه صح في الأصل  
في شرح الجامع الصغير لأن العقد قد لزوم وانبرم **قوله** فبني مقبوضا في يده على سوم الشرع وقيد القيمة قال  
أبو الليث في العيون عن أبي يوسف رجل أخذ ثوبا معال أو عيب به فأن رضيت استرثية ففسخ في يده لم يفسخ  
وإن قال إن رضيت استرثية بعشرة كان ضامنا للقيمة ثم قال أبو الليث إذا أخذ شيئا على سوم البيع فأن رضيت  
الثلث مضمونا عند وإن لم يبين يكون أمانة في يده قالوا في نسخة الفتاوى وعليه الفتوى **قوله** اعتبارا بالصحة  
أي بالبيع الصحيح المطلق عن الخيار فإن البيع يفسخ بملك البائع ثم فكذلك مائة وأما قيد بالصحة

كذلك لما إن الأصل المعبر الذي يكس عليه غيره هو الصحيح لا العاصم **قوله** وخيار المشتري لا يمنع خروج البيع عن ملك البائع  
مذهبنا في محققه وذلك لأن الخيار مانع للحكم في جانب من الجانبين من ليس الخيار وهذا الخيار للمشتري  
لا يفسخ كذا في مذهبنا في محققه لأن الخيار مانع للحكم في جانب من الجانبين من ليس الخيار وهذا الخيار للمشتري  
لا يملك عند أبي حنيفة رضي الله عنه وقال مالك وعالم في جزمهم أن كان الخيار للبائع وصدق فالبائع باق على ملكه على الأصح  
وإن كان للمشتري وصدق فملكه منتقل إليه وإن كان لهما فملكه أقوال **قوله** أحد ما أنه موقوف لهما أن الخيار شرع  
ببطلان شرط الجواز والنظر في منع الخيار زوال ملكه عند أبي حنيفة في محققه لأن الملك يزول بالخيار  
بالإتفاق فإذا لم ينتقل إلى المشتري كان زائلا لا لئلا لا يجوز لأنه لا ينظر في الشرع ولما جئنا من الثمن لم يزل  
عن ملك المشتري حكم الخيار فلو دخل البائع في ملكه يلزم أن يفسخ العوض والعوض في كل أحد المتعاقدين فيما يفسخ  
فليكن بعقود المعاوضات ولا يجوز ذلك لأنه لم يوجد له أصل في الشرع ولأن الخيار شرع وفقا للعين وربما لا يمكن دفع الثمن  
إذا قلنا بدخول البائع في ملك المشتري لأنه إذا كان قريبه يفتق عليه فإن قلت لا نسلم أن اجتماع العوض والمعرض في ملك  
رجل واحد لا يجوز لأن الأثر أن غاصب المدبر يعين قيمته لصاحبه إذا سبق ولا يخرج المدبر من ملك صاحبه قلت لا نسلم  
أنه لا يخرج من ملك صاحبه بل يخرج شرطه لوجوب الضمان ولكنه لا يدخل في ملك الغاصب صيانة لحق المدبر أو نقول  
ضمان المدبر مقابل بقوات اليد دون الرقبة فبطل السؤال وقد عرفت ذلك في أصول فروع الكلام البرزوي في آخر  
باب انتهى أو نقول كلامنا فيما يفسخ فليكن والمدبر لا يفسخ فليكن فليكن فليكن فليكن فليكن فليكن فليكن فليكن فليكن فليكن فليكن  
اجتماع الأجرة والمنافع في ملك المدبر إذا شرط تعجيل الأجرة قلت لا نسلم الاجتماع لأن المنافع معدومة فكيف يكون  
الاجتماع فإذا حدث ملكا المشاورة فلا اجتماع إذن والخيار من قولنا لا ينظر في الشرع فليكن فليكن فليكن فليكن فليكن فليكن فليكن فليكن فليكن فليكن  
متول الكعبة سنة لما أوجعها بسدائها حيث يزول عن ملك البائع ولا يدخل في ملك المشتري ويجوز أن يقال بطلان  
بالزكاة المستمرة بالدين أيضا لأن الزكاة تزول عن ملك الميت ولا تدخل في ملك الورثة **قوله** البدل أي العوض المعوض  
**قوله** حكاه للمعاوضة أصرا من الضمان في غصب المدبر وقد عرفت بيان **قوله** قال وإن ملكه في يده ملك الثمن أي قال  
البرزوي في محققه أن ملك البائع في يده المشتري ملك الثمن وسواء ملكه في يده الخيار أو بعده فغلبه الثمن في الوجهين كذا  
قال في الأصل في شرح الجامع الصغير وعند الشافعي رضي الله عنه يجب عليه القيمة إذا ملك في المدة كذا في المختلف  
وذلك لأنه يخرج عن الرد قبل تمام الملك فيلزم القيمة لأنه كان مخيرا بين الرد والاجازة فلما ملك ما عجزا عنها جميعا  
أما الرد فظاهر وكذا الاجازة لأن البائع صار بحال لا يفسخ لوزوم العقد عليه ابتداء فلم يفسخ للاجازة فإذا كان عابرا  
لم يكن أقام العقد فله القيمة ولنا أن الملك ثمة على سبب مفسد إليه وذلك السبب عيب فيكون البيع صحيحا حتى  
على الملك بالعيب احتج رد فله ملكه ملك العقد قد أبرم فله الثمن بخلاف ما إذا كان الخيار للبائع فملكه يد  
المشتري لأن بالعيب قبل الملك لا يفسخ الرد حكم الخيار للبائع فلما يفسخ الرد لم يكن العقد مفسدا فقبل الملك ثم لما  
ملكه ملكه وقد كان العقد موقوفا جيند فله القيمة لأنه ليس بأذن جلال من المقبوض على سوم الشرع ولم يفسخ الثمن  
لعدم انبرام العقد وكذا إذا دخله عيب في يده الخيار ففسخ الرد يفسخ الثمن لانبرام العقد قال الكوفي في محققه وإذا  
ففسخ المشتري البيع ففسخه يفسخ الثمن يفسخ القيمة من فعل المشتري أو غير فعله ثم البيع عليه وكره الثمن وقال  
في الإيضاح وإذا كان الخيار للمشتري ففسخ في يده عيب يجوز ارتفاعه كالمريض فوعلى خيار لأنه إذا زال المرض ارتفع  
الفسخ فصار كأن لم يكن قال وليس لأن يفسخ إلا أن يرتفع العيب في الثلاث كما ذكرنا من شرط الرد أن يرد كما قبض كيدا  
يؤدي إلى اشتراط العيب عليه فإذا مضت الثلاث والعيب قائم لم يفسخ العقد لفسخ الرد **قوله** وكذا إذا دخله عيب أي  
إذا دخل البيع عيب في يده المشتري والخيار له يجب الثمن والمراد من العيب عيب لا يرتفع كقطع اليد مثلاً بدليل وذكرنا من



رواية الابيضاح **قوله** بخلاف اذا كان الخيار للبائع يعني الخيار المشتري وسلك في يد المشتري مدة الخيار يجب التيقن  
ووجه الفرق انما بين اذا كان الخيار للمشتري وسلك في يده حيث يجب التيقن وبين اذا كان الخيار للبائع وسلك في يده  
المشتري في مدة الخيار حيث يجب التيقن وقد بينا الفرق آنفا **قوله** لا يورث من مدة عيب اي لا يورث المالك من عيب  
المالك وقد مر بينه آنفا **قوله** انهم سوطا في قولهم ابرأ اذا اكلته **قوله** قال ومن اشترى امرأته  
انما ينجي رثته ايام لم يفسد النكاح وسقط من سائل الجامع الصغير وصورتها فيه محمد عن يعقوب عن ابي حنيفة في رجل اشترى  
امراة على ان الخيار رثته ايام قال لا يفسد النكاح فان وطئها كان له ان يردّها وقال يعقوب ومحمد يفسد النكاح فان وطئها  
لم يستطع ردها وتاويل المسئلة فيها اذا كانت المرأة ثيبا ولمذاقته في الاسلام اليزدي بالثيب وذلك لانها ان  
كانت بكرًا ينقضها الوطء لا محالة فليس له الرجوع حينئذ طهرت النقصان عند المشتري ثم هذه المسئلة بناء على المسئلة  
المشترية وهي ان الخيار اذا كان للمشتري لا يملكه المشتري عند ابي حنيفة بخلافها وعلمه القول فيه ما قاله في شرح  
الطحاوي يتولد من الاجل عندهم جميعا ان احد الزوجين اذا اكل رقبه صاحبه او شقها منها ففسد النكاح ففسد الى حنيفة  
لم يملكها وعندهما ملكها فان وطئها في مدة الخيار قبل الاختيار فانه يبطل النكاح كانت بكرًا فنقضها الوطء صار مختارًا في  
جميعا اما على قول ابي حنيفة فلاجل النقصان وعلى قولهما لاجل الوطء والنقصان جميعا وان كانت ثيبًا ولم ينقضها  
الوطء فلا يصير مختارًا في قول ابي حنيفة لانه وطئها بالنكاح لا يملك اليقين اذ عند النكاح قايم وفي قولهما يصير مختارًا  
لها سواء كان نقضها الوطء او لم ينقضها لانه يكون وطئها يملك اليقين والنكاح عندهما قد ارتفع واجمعوا انما لو لم  
زوجته لم يوطئها يصير مختارًا سواء نقضها الوطء او لم ينقضها لانه يحصل وطئه اياها يملك اليقين ولكن هذه المسئلة  
تقتضي احصاء صاحب المختلف منها ان الخيار اذا كان للمشتري ففسد العقد فالزواج يرد على البائع عنده وعند  
المشتري ومنها اذا اشترى تزويج لم يعلق عليه عذره وعندهما يعقب ومنها اذا اشترى زوجة الامة وقد ولدت منه  
لم تقام ولده عند خلافهما ومنها ان النكاح لا سطل عند خلافهما ومنها لو نسخ البيع قبل القبض او بعد  
فلا يستبرأ على البائع عنده وعندهما ان فسخ قبل القبض لا يجب الاستبراء على البائع استحسانا وان فسخ بعد  
يجب قياسا واستحسانا ومنها انه لو اشترى شيئا على ان المشتري بالخيار وينقض باذن البائع ثم اوذعه عند  
فمنك عنده في مدة الخيار او بعد ملكه على البائع وبطل البيع عند لان القبض قد انقضى وعندهما يبرأ من العقد  
اوذعه ملك نفسه ومنها ان الماذون اذا اشترى شيئا من رجل فخر على انه بالخيار ثم ابرأه البائع عن التيقن  
فالجوابان ويجوز رده وقال لا يجوز لانه ملكه وروى تريح لانه يغير عن ومنها ان الذي اذا اشترى ثوبا او خروقة  
من ذي على ان المشتري بالخيار ثم اسلم المشتري بطل البيع عند لان الاسلام يمنع التمكك وعندهما لا يبطل لانه  
تم الملك **قوله** ينقضها ان تنقض الوطء البكر وسواها والمهمله **قوله** ولهذا المسئلة احوات اي نظائر  
وقد احصيناها آنفا **قوله** منها عتق المشتري على المشتري اذا كان تزويجا في مدة الخيار يعني اذا اشترى  
دار حرم منه بشرط الخيار لا يعلق عليه في مدة الخيار لانه لا يملكه وخياره كما كان فان فسخ البيع عاد الى ملك البائع  
وان اجاز عتقه عليه ولزمه الثمن وعندهما يعتق عليه من زمان الشراء لانه ملكه ويلزمه الثمن ولا يبرأ خياره  
ومنها عتقه اذا كان المشتري حلف ان ملكك عبد فهو حرة يعني اذا قال ان ملكك عبد فهو حرة ثم اشترى عبدًا  
الخيار لا يعتق عند ابي حنيفة في مدة الخيار لانه لا يملكه خلافها وهذا بخلاف ما اذا قال ان اشترى منك ثوبا  
بالحيار يعتق عليه وبطل خياره ويلزمه الثمن بالايجاب اما عندهما فلا يشكل لانه حث بالشراء لان المعلق بالشراء  
كالمطلق به عند وجود الشرط فكانت قال بعد الشراء وله الخيار وانت حرة واما عند ابي حنيفة معتق لان المعلق بالشراء  
كالمطلق عند وجود الشرط ولو ارسل العتق بعد شرائه بشرط الخيار ففسد عتقه فكذا اذا كان في شرح الطحاوي

ومنها ان حنيفة مشددة في المدة لا يبرأ من الاستبراء عند ابي حنيفة يعني اذا اشترى جارية بالخيار رثته ايام وقبضها فحلت  
عنده في مدة الخيار او حصل منها بعض الحيضة في مدة الخيار فاختارها وصارت للمشتري فلا يبرأ من النكاح الحيضة من الاستبراء  
وعليه ان يستبرأ ثمانية حيضات اخرى عند ابي حنيفة وعندهما يبرأ من الاستبراء ولو اختار فسخ العقد وعادت الجارية الى البائع  
فلا يجب على البائع الاستبراء عند ابي حنيفة سواء كان الفسخ قبل القبض او بعد لانه لم يملكها على البائع عنده عند ابي  
وعندهما ان كان الفسخ قبل القبض لا يجب على البائع الاستبراء استحسانا واليعيس ان يجب عليه وان كان الفسخ بعد القبض  
يجب على البائع الاستبراء قياسا استحسانا لان المشتري ملكها عندهما واجمعوا ان العقد لو كان باثنا ففسخ العقد  
بينهما باثنا او بغيره ان كان قبل القبض فاليقين ان يجب على البائع الاستبراء وفي الاستحسان عندهما واجب وان كان  
بعد القبض فلا ستراد واجب قياسا واستحسانا ولو كان الخيار للبائع ففسخ العقد فلا يجب عليه الاستبراء لانه لم يملكه  
من ملكه فان اجاز البيع فعلى المشتري ان يستبرأ بما بعد جواز البيع والقبض بحقيقة مسئلة ففسخ العقد ان شرح  
الطحاوي **قوله** ومنها اذا ولدت المشترة في العدة بالنكاح لا تقهرام ولله عند خلافهما قال في شرح الطحاوي  
اشترى جارية قد ولدت منه ولدها بشرط الخيار ففسد النكاح لا تقهرام ولله وخياره على حاله الا اذا اختارها وصارت  
ام ولدها وعندهما يصير ام ولدها بالشراء ويبطل خياره ويلزمه الثمن وقد صرح كثر ان الولادة كانت قبل الشراء وكذلك  
ذكر المصدر المشييد والعتابي وقاضي خان في شرح الجامع الصغير طاب ثراه حينئذ ان يحل كلام صاحب المداية على وجه صحيح  
لان طارة مشكل لان المشترة بشرط الخيار اذا ولدت في مدة الخيار يبطل الخيار ويلزمه الثمن بخلاف العيب لان  
الاولادة عيب الا ترى الى ما صرح في الفتاوى الصغرى بقوله نفس الولادة عيب في بن آدم وفي البهائم لا الا ان  
يرجع نقضًا ونقله عن الماذون الكبير فوافقه زاده فيمنعني علم هذا ان تغيير الجارية بالولادة في المدة ام وليا لا ان  
لان المبيع اذا تعيب في يد المشتري لا يملكه ان يردّه كما يقضى سلبا فعلى هذا نقول ان المشترة ولدت بالنكاح في مدة  
الخيار لكن الولادة كانت قبل القبض فلا تقهرام ولله عند خلافهما وانما حلت على هذا الاحوال كلامه لان الولادة  
اما ان تقع بعد القبض او قبله فله ان يقول اردت احد من بنين الزوجين **قوله** ومنها اذا قبض المشتري المبيع  
البائع ثم اوذعه عند البائع ففسد عليه في المدة اي ملكه في يد البائع قال في شرح الطحاوي اشترى شيئا بعينه على  
بالحيار ثلثة ايام فقبضه باذن البائع ثم اوذعه عند البائع في مدة الخيار ففسد المبيع في يد البائع في مدة الخيار او بعد  
ملكه على البائع ويبطل البيع في قول ابي حنيفة وقال لا يملك على المشتري ويلزمه الثمن لان من مذنب ابي حنيفة  
ان لم يملك المشتري وارفع قبضه بالرد على البائع ففسد المبيع قبل القبض وسلك المبيع قبل القبض يبطل البيع  
وعندهما يملك المشتري فصار مودعا ملك نفسه فصار سلبا في يد المودع كما كان في يد المودع كيد ولو كان  
الخيار للبائع ففسد الى المشتري ثم ان المشتري اوذعه البائع في مدة الخيار ثم ملكه في يد البائع قبل جواز البيع او بعد  
يبطل البيع في قولهم جميعا ولو كان البيع باثنا فقبضه المشتري باذن البائع او بغيره او ذنه والتمن منقود او مؤجل وله فيه  
خيار الروية او خيار عيب فاوذه البائع ففسد في يد البائع ملكه على المشتري ولزمه الثمن بالايجاب لان خيار الروية خيار  
العيب لا ينعان في وقوع الملك فصار مودعا ملك نفسه الى من افطره وايضا في شرح الطحاوي **قوله** ومنها انه لو كان المشتري  
عبدًا ماذونا فابراه البائع عن الثمن في العدة بقي خياره عند قال في شرح الطحاوي وعبد ماذون في التيقن اشترى من  
سبعة بذارهم معلومة على انه بالخيار ثلثة ايام ثم ان البائع ابراه عن الثمن فاليعيس ان لا يصح ابراه لانه لا يملك الثمن  
وفي الاستحسان صح ابراه لانه حصل بعد وجود سبب الملك وهو العقد فاذا صح ابراهه في قول ابي حنيفة حياته على حاله  
ان شاء اختار السلعة ويكون له يغير عن وان شاء فسخ وعاد الى البائع بغير ثمن وعندهما يبطل خياره ولا يملك الفسخ  
والرد لان من مذنبهما انه ملكها وفي الفسخ والرد فليكن من البائع بغير بدل وسو ليس من اصل ذلك وعنده ابي حنيفة لم يملك







في بطل الخيار عند العقد ان متعلقه من كالمية والصدقة والكسب والعقد فانما ينافي نفعه للرد والغض  
خيار الا اذا اثنى الباع فلو ابيد له مع الاصل فاذ اثنى الفسخ رد الاصل مع الزيادة عند ان ينفذ خلافا لما  
لانه لم يملك الباع عند وكذا اذا تصرف المشتري بطل خيار وفقد الباع واما الفسخ اما بالقبول كقول  
فصح في بطل الخيار واما بالانقضاء كما اذا كان الثمن عينا تصرف فيه تصرف الدال بنفسه العقد سواء كان الاخر عام  
او غاييا من احوال فذكر في شرح ثم لا خلاف بين اصحابنا انه لا يجوز الفسخ بخيار العيب بغير حضور العاقد الا في  
خلافات في كذا في شرح الا قطع لا ينقل المالك الى الغير ولا يصح ذلك بلا عرض او لا يبرر ولم يوجد واحد منهما فله  
ثم من له الخيار اذا مات قبل الاجازة لزم الباع عندنا والفسخ عندنا كذا ان الباع وجد مع الخيار وتعد ابقاؤه  
كذلك فيفسخ ولنا ان المانع من لزوم الباع الخيار وقد بطل الخيار كذا ذكر صاحب المختلف **قوله** والشرط ان يعلم  
وانما كفي بالجهة عند ان يعلم يعني ذكر السبب واراد السبب لان المصور سبب العلم **قوله** في حق الغير اي  
حق من ليس له الخيار **قوله** ولا يطلب لسلفه شيئا اي شيئا آخر **قوله** كقول الوكيل يعني اذا عمل الموكل بالوكالة  
قصد ان يتوقف العمل على علم الوكيل حتى لا يضر بزوج الثمن عليه اذا كان وكيدا بالشرط وبطلان قوله اذا كان وكيدا  
بالبيع **قوله** قال واذا مات من له الخيار بطل خيار ولم ينقل الى ورثته اي قال القدر في مختصره وقال  
الشافعي يورث والمراد سمي المورث عندنا ان العقد لا يفسخ بفسخ الوارث كما كان يفسخ بفسخ المورث  
حال ميتة كذا في طريقة الخلاف لانه حق من حقوق المالك في بيع الخيار والعيب والروية كذا في المختلف يعني على  
اصلنا لان شرطه لم يبرر لا يجوز عنده فلا ياتي انشغال الخيار الى الوارث او نقول له قولان في شرطه لم يبرر كذا في شرح  
الاقطع وخيار التقيين فانه يورث كذا عندنا اذا اشترى احد الثوبين على ان يشتري بالخيار في احد ما ياحد  
ايهما شاء بشرط معلوم وبرود الاخر ولنا ان الارث انما يكون فيما يتصور انشغاله لا فيما لا يتصور انشغاله والخيار لا يورث  
انشغاله فلا يورث فيه الارث وانما قلنا ان الارث فيما يتصور انشغاله بدليل ان سائر صفات المورث من العدة  
والعلم وكذا في الارث وكذا متكوفة لا تورث وانما قلنا ان الخيار لا يتصور انشغاله لان خيار من له الخيار عيان  
عن مشيئة وارادة في الفسخ والاجازة ومشيئة قد انقطعت بالموت كسائر صفات فلم يجر الارث في الخيار ولانه من  
معدوم في عند الباع فبطل بالموت كالا جمل ولا يلزمه المكاتب اذا مات وخلف ولذا في الكتابة حيث ينتقل  
الكتابة مع الاجل والتجيم لانما قلنا في عقد البيع فخرج به ذلك لان انشغال الكتابة الى الولد بسبيل السراية  
لا بسبيل الارث لان المكاتب لا يورث او نقول خيار ليس بالاجل ولا يورث الى مال ولا وثيقة فلا ينتقل  
الى الوارث خيار القبول ولا يلزم خيار الصدقة ومما اذا اشترى على انه خيار لان فيه معنى المال ولا يلزم الرهن  
والكتابة والصان حيث يورث الرهن والكتابة والصان لان فيه وثيقة ومعنى المال وكذلك القصاص لولا  
مال ولانه خيار شرط فلا ينتقل الى ورثة العاقد كالوكيل اذا شرط لنفسه والجواب عما قال فتقول لا نسلم ان حق  
من حقوق المالك بل مومة معدومة في العقد ولا نسلم ان خيار العيب والروية ثبت للمورث بطريق الارث  
بل ثبت له ابتداء لان ذلك الخيار لم يثبت لمصلحة تتحقق بذلك المالك لان المالك ثابت وانما ثبتت كسيفة ومصلحة  
تعلقت بالجلد الفاني بالعيب او لعدم الروية فكان الخيار للمورث ابتداء كما كان للمورث اما خيار الشرط فانما  
ثبت لمصلحة تعلقت بنفس العقد وان ثبتت المصلحة في المبيع كذا العوض سئل موصلا ام لا والعقد  
قول قد معنى فلا يتصور الانشغال والعرض الذي سواها لم يبرر بطلان اصلية الثابت بالموت في الالة  
فما بطل لزم المالك بالسبب السابق الموجب للملك ارتجاع ما يمنع المالك من خياره فبطل القول بالارث او نقول  
ان خيار الروية ممنوع الا ترى ان ما قال في شرح الطحاوي وخيار الروية لا يورث حتى ان المشتري لمات قبل الرد فليس

الرد وقد نقل علماء الدين في طريقة الخلاف عن ابي حنيفة عن اصحابنا انه لا يورث وكذلك قال القدر في مختصره في باب  
خيار الروية والجواب عن خيار التقيين فتقول ثبت ذلك للمورث ابتداء لا بسبيل الارث اعني انه بطل ذلك الخيار  
الاول وتجدد للمورث خيار آخر حكاه لا خلافا ملكه بملك غيره لا ترى ان المورث كان له ان يفسخ وكان خياره موقفا  
والوارث ليس له الفسخ وليس خياره موقت والباقي يعلم في الاسرار وطريقة الخلاف ان شاء الله **قوله** ليس شئ  
وارادة بنصبها بسبيل البدل عن غيره ليس اي ليس الخيار شيئا الا شئ وقد مر بان كون الخيار شئ **قوله** قال  
ومن اشترى بشرط الخيار بغيره فأيما جاز واما فيما نقض اشترى اي قال في الجامع الصغير اعلم ان احد العاقدين  
اذا اشترى الخيار بغيره كان البيع جائزا بهذا الشرط عندنا ان شاء الله وقال زفر لا يجوز البيع بهذا الشرط وسواء اتي  
لان الخيار حكم من احكام العقد فلا يجوز شرطه لغيره العاقد اعني ان الخيار اذا اشترى يكون حكم من احكام العقد وواجبا  
من مواجبه فلا يصح ان شرط حكم العقد لغيره العاقد كاشترط المالك بغيره او اشترط الثمن على غيره وجه الاستحسان ان  
شرط الخيار لغيره العاقد لم يثبت بطريق الاصل بل بطريق النيابة عن العاقد اقتضاء تعيينا لتصرف العاقد على حسب  
الامكان فكانه اشترط الخيار لنفسه او لأم جعل الاجنبي تابعا عن نفسه فكان ثبتت الخيار للعاقد متى صح ثبوت  
الخيار للاجنبي وزفر لا يقول بالاقضاء ولذا قال في قول الرجل اعطى عبداك عني على الف درهم فقال اعطيت ببيع العتق  
عن المأمور والوكلاء ولا يلزم الالف وعندها يفسق عن الآمر والوكلاء ولا يلزم الالف وفي المسئلة المختلف ثم لما جاز  
البيع بهذا الشرط عندنا فان شرط او الشرط له الخيار ايما جاز البيع جاز واما فيما فيه البيع بصفة العاقد الاخر  
الفسخ الباع لان كل واحد منهما يمكن التصرف بانفرادهما اما اذا جاز احدهما وفسخ الاخر فالسابق اول فسخا كان او  
واما اذا خرج **قوله** معناه في رواية كتاب البيوع نقضت العاقد اول نقض اذ جاز وفي رواية كتاب المأذون النقض  
فعله الوكيل والموكل قال شمس الالية السرخسي الفسخ ما ذكره رواية المأذون وجه رواية كتاب البيوع وسواء مررت  
وجه الاول في المتن ان تصرف العاقد تصرف بولاية المالك فلا يبررها ولاية النيابة من الاجنبي قالوا انما قول محمد  
وجه رواية المأذون وسواء مررت من قوله وجه الثاني في المتن ان الوكيل نائب مباح للموكل فصار كانه موقفا فبطلت الترجيح  
من حال النقض وسوقته والنقض ينسخ الاجازة والاجازة لا يفسخ النقض فكان النقض اول قالوا انما قول ابن يوسف استخرج  
ذلك من مسئلة ذكرنا في النوازل الوكيل ببيع العبد اخرج ببيع اياه من رجل وبيع الموكل اياه من آخر مثا ان بيع الموكل  
اول عند محمد وعندها ابن يوسف يجعل نصيبين ويخبر كل واحد منهما ان شاء الله النقض بنصف الثمن وان شاء نقض الباع  
**قوله** بشرط الخيار لغيره اي لغير المشتري وموخره الباع ايضا **قوله** فأيما جاز اي من المشتري ومن المشرط وطول الخيار  
**قوله** له اقتضاء اي للعاقد **قوله** يجعل سونا يبا عني اي يجعل من له الخيار تابعا عن العاقد **قوله** لتصرف اي لتصرف العاقد  
**قوله** وعند ذلك اعني تقديم الخيار للعاقد اقتضاء **قوله** في رواية اي في رواية كتاب البيوع **قوله** في اخرى اي في رواية  
افرى في رواية المأذون وجه الاول اي وجه اعتبار تصرف العاقد وفي رواية البيوع **قوله** وجه الثاني اي وجه اعتبار تصرف  
الغيب وفي رواية المأذون **قوله** يعبر بها اي يعبر تصرف الموكل وتصرف الوكيل **قوله** قال ومن باع عبدين بالف درهم عا  
بالجارة احد ما ثلثة ايام فابيع فاسد فان باع كل واحد منهما خسران على انه باع في احد ما بعينه جاز البيع وسد من  
سائل الجامع الصغير المعادة وفي على اربعة اوجه في ثلثة اوجه منها البيع فاسد وفي وجه واحد جائز اما الثلثة فاحدها ان  
لا ينقل الثمن ولا يعين من فيه الخيار وثانيها ان يفضل الثمن ولا يعين من فيه الخيار وثالثها ان يعين من فيه الخيار ولا ينقل  
الثمن واما الوجه الذي ابيح فيه جائز هو ان ينقل الثمن ويعين من فيه الخيار اما الوجه الاول فافسده العقد لانه لا يفسخ  
والثمن جسيما ومنه لان البيع بشرط الخيار لا يفسخ في حق الحكم بل هو موقوف على حق الحكم الى وقت سقوط الخيار فيفسخ  
حينئذ لان الخيار داخل في الحكم دون السبب فيفسخ الحكم دون السبب وقد عرف ذلك في الاصول فليكان الذي في الخيار

محطات



ليس بدخل في الحكم بقى الذي ليس فيه الخيار موزون في الحكم وسو مجبول وثمة مجبول فيسند البيع كافي بيع احد العبد  
في البيع بشئ بطريق الحصة ابتداء واما الوجه الثاني فانه فيسند البيع فيه جملته البيع وهذا لما قلنا ان الذي فيه الخيار ليس  
في حكم العقد فبقى الآخر موزون وسو مجبول واما الوجه الثالث فانه فيسند البيع فيه جملته البيع لان من فيه الخيار ليس بدخل  
الحكم فبقى الآخر موزون وسو مجبول واما الوجه الرابع فانه جاز البيع فيه لان البيع معلوم والثمن معلوم لانه عين من فيه الخيار  
حيث قال على ان الخيار موزون وهذا فصل الثمن ايضا لانه باع كل واحد منها بمائة درهم بقى منها سوال بان يقال ان  
ان البيع لا يفسد من جهة الجملته ولكن ينبغي ان يفسد من جهة احدى اقسامه وهي ان جعل بقول العقد في الذي فيه الخيار وسو  
غير داخل في الحكم شرط لا نفعا والعقد الذي ليس فيه الخيار اذا جع بين قين ودر حيث لا يجوز البيع وان فصل الثمن  
ان الذي فيه الخيار داخل في العقد وان لم يكن داخل في الحكم لان الخيار لا يمنع السبب وسو مجبول لبيع فصار كما اذا جع بين قين  
ومدبر وباعها بالثمن من ثمن البيع في الثمن بخصه من الثمن وان كان بقول العقد المدبر شرط لا نفعا والعقد الذي ليس فيه  
لما ان المدبر داخل في العقد لكونه مالا لا ترى ان الثمن لو قضي بجواز بيعه جاز كان القبول شرعا صحيحا فكذلك فيما نحن فيه  
بمختلف الوجه فانه ليس بدخل في العقد اصلا لانه ليس بالمكان بقوله شرط فاصلا فيبطل البيع وفي البيع بين قين ومدبر  
زفر وسيجي بيان ان شاء الله في آخر باب البيع القاسم **قوله** ومن اشترى ثوبين على ان ياخذ اتيهما شاء بعشرة وسو الخيار  
ثلاثة ايام فهو جائز وكذلك الثلاثة فان كانت اربعة اوثاب فالبيع قاسم ومن من ميايل الجامع الصغير اعلم انه اذا  
اشترى احد الثوبين او احد الاوثاب الثلاثة وبين ثمن كل واحد منها على حدة ومن الكل متفق او مختلف على ان  
المشتري ان يثوب شاء وسو الخيار ثلثة ايام جاز استحسانا والقياس ان لا يجوز كما اذا اشترى احد الاوثاب الا بغير  
جملة البيع وسو قول زفر والشافعي ذكر قول زفر في الشامل وقول الشافعي رضي الله عنه في الايضاح وجب الخيار  
ان شرط الخيار وان كان يخالف مقتضى العقد شرعا فالحاجة للنكس الى الخيار دفعا للبعض بالخيار ما هو الارفق والافضل  
ومثل ذلك الحاجة موجودة فيما نحن فيه فكان معنى ما ورد في بعض مجوز البيع للحاجة لان الانسان قد يحتاج الى ذلك  
خف ونحو ذلك لا يتيسر له ان يخرج الى السوق بنفسه بان يكون من الرؤساء او من الدعايق او من النساء في البيع  
فيخرج اليه من يقوم مقامه في الشراء من الانواع الثلاثة الجيد والوسط والروى حتى تخفى موبىوافته والبيع والبيع  
من الحكم ببيع فكانت الحاجة ماسة الى مثل هذا البيع فجاز ولم يحز في الاكثر من الثلاث لانه دفع الحاجة بما دون ذلك  
لاشتمال الثلاثة على جميع الانواع والجملة ليست بمقتضية الى المنازعة لان من له الخيار وسو المشتري فوضعه  
الامر ياخذ اتي ذلك شاء الا ان الحاجة لما لم تكن موجودة في الاكثر لم يجز البيع وان اقدمت المنازعة فيه بتعيين  
الخيار فبقى على اصل القياس لان الرخصة في جواز هذا البيع كانت بالامر من بوجود الحاجة وانعدام الجملة المقتضية  
الى المنازعة وانعدام الجملة المذكورة وان تحقق لم تحقق الحاجة فلم يثبت الرخصة لئلا تسطر العدة فلما كانت العدة  
جارية بين النكس في الثلاثة جاز البيع فيها استحسانا وترك القياس لتعارضه وفي الاكثر لم يجز البيع قياسا واستحسانا  
انه تعالى ذكر الخيار في ثلاثة اشياء في كتابه العزيز ووجه القيد وكفارة الاذى فلما كان للثلاثة اثر في كتاب الله  
استحسانا في الثلاثة وفيما زاد عليها اخذنا بالقياس ثم جاز البيع بهذا الشرط فلم يشترى الخيار واشترى احد الاوثاب  
ولزم منه ولا فرق عنه امانه وان شاء رومها جميعا وليس له اخذها جميعا لان البيع احد ما لا غير فانه في شئ الطحاوي  
في هذا البيع خيار ان المشتري اخذها جميعا فغيره المبيع من الامانة والثاني جاز الشرط الا ان خيار الشرط منها موقت  
الى ثلثة ايام في قول لا حيفه رضي الله عنه وعندهما غير موقت بالثلاث وخيار القيمة غير موقت وكذلك ذكر محمد بن  
في الجامع الصغير ثم قال واختلف في المشتري قال بعضهم لا يجوز هذا البيع ما لم يذكر الخيار بين خيار القيمة وخيار الشرط  
لم يذكر خيار الشرط الى ثلثة ايام يكون من خيار الشرط موقوت ومن اشترى بشرط الخيار غير موقت لا يجوز البيع وقال بعضهم

هذا البيع وان لم يذكر فيه خيار الشرط فيثبت فيه خيار الشرط ثبنا وصحاحا في التبيين وله ان ياخذ اتيهما شاء وله ان يرد  
لان الشئ قد ثبت ضمنا وثبنا وان كان يبطل تصدا لا ترى ان بيع المراء على الاثواب لا يجوز واذا باع الارض دخل  
المواريث في بيع الشرط على الاثواب لا يجوز واذا باع الارض تحت ثوبا باع ودخل الثوب تبعا الى من لفظه روى الطحاوي  
ثم قال وللاول اصح وقال الصدر الشهيد في شرح الجامع الصغير اختلف المشايخ فيه في ان شرط خيار الشرط مع خيار  
التعيين منهم من قال بشرط وسو المذكور في الكتاب واليه مال اكثر في ومنهم من قال لا وسو المذكور في الجامع الكبير  
فانه ذكر منه المسئلة ولم يذكر فيه خيار الشرط وقال في الاكسدام في شرح الجامع الصغير بعد ذكر اختلاف المشايخ في البيع  
عندنا انه ليس بشرط كذلك ذكره في الجامع ولكن لا بد من بيان من خيار التعيين قطع المنازعة فان لم يشترط مع ذلك  
خيار الشرط لزم البيع في غير العين والآخرة امانه عنه وان شرط مع ذلك خيار التعيين قطع المنازعة وعنده ذلك لا بد من العقد  
في غير العين ايضا حتى ان لصاحب الخيار رومها جميعا فان ملك من له الخيار يبطل خيار الشرط ويثبت للوارث خيار التبيين  
والخيار الشرط فلا حتى ان الوارث لا يملك رومها جميعا وكذلك اذا انقضت وقت الخيار في حق المورث يبطل خيار الشرط  
فلا يملك رومها جميعا الى من لفظه في الاكسدام وقال القاضي في شرح الجامع الصغير في خيار الشرط مع خيار التعيين وقع  
اتفاقا لان البيع يجوز بدون خيار الشرط ولكن لو ذكر فيه خيار الشرط كان له ان يرد ما ولو لم يذكر فيه خيار الشرط له ان  
يرد احد ما بخيار التعيين وليس له ان يرد ما ولو مات يورث خيار التبيين لا يورث خيار الشرط واذا لم يذكر خيار  
الشرط فلا بد من توقيت خيار التعيين بثلثة ايام فادوز وبزيادة لا يجوز عندنا في حيفه وعندهما شاء العاقدان  
يعني اذا كانت المدة معلومة وجعل ثمن النكس في البيع في شرح الجامع الصغير في خيار الشرط مع خيار التعيين وسو الصحيح  
**قوله** وكذلك الثلثة اي البيع بائنة احد الاوثاب الثلاثة ايضا **قوله** والحاجة الى هذا النوع من البيع اراد بهذا  
النوع ان يشترى احد الثوبين او احد العبدين على ان ياخذ اتيهما شاء بشرط معلوم **قوله** ولا يملكه البائع بشرط الكاف  
**قوله** اليه الصغير راجع الى من قوله من يثق به وفي قوله من يشترى لاجله **قوله** ما روى الشرح اراد به شرط الخيار  
الذي ورد في حديث جابر **قوله** والجملة لا تقتضي الى المنازعة في الثلاث جواب لقوله والقياس ان يفسد البيع  
في الكل جملة البيع **قوله** وكذا في الاربع اي الجملة في الاوثاب الاربعة ايضا لا تقتضي الى المنازعة لكن الحاجة الى البيع  
ليست بمقتضية فلاجل هذا لم يجز البيع بها **قوله** والرخصة بشئها بالحاجة وكوني الجملة بحر النون عطفا على قوله بالجملة  
وبيانه مرافقا واذا لم يذكر خيار الشرط لا بد من توقيت خيار التعيين بالثلاث عندنا اي عندنا في حيفه وبعد معلومة  
انما كانت عندنا يعني كافي خيار الشرط عندنا لا يقال ان ابا يوسف لم يجوز البيع في قوله ان لم ينفذ الثمن  
الى اربعة ايام كما هو قول ابي حنيفة اخذنا بالقياس وانبأنا لم يفسد فنبغي ان لا يجوز خيار التعيين عندنا  
اكثر من الثلثة لان ثمة وجد التعليل بحرف الشرط والتعليل لا يخل ذلك فاحدا للعكس ومنها فيما نحن فيه لم يوجد  
حرف الشرط فجاز في الاكثر لانه معنى شرط الخيار من حيث انه شرع للحاجة فكذلك هذا في الزيادة على الثلثة  
كاجاز شرط الخيار **قوله** ثم ذكر في بعض النسخ اشترى ثوبين وفي بعضها اشترى احد الثوبين وسو الصحيح يعني  
اختلفت الرواية في نسخ الجامع الصغير والصحيح هو المذكور ثانيا لان المبيع احد ما لا مالا ولا اول مجاز لاحتمال  
ان يكون كل واحد منهما سو المبيع واثبت في الاسلام النسبة الاولى لا غير مجازا ويجوز ان يقال في وجه المجاز  
انه الخلق اسم الكل على البعض كافي قوله تعالى يخرج منها اللؤلؤ والمرجان واما يخرجان من العلم لا العزب **قوله**  
ولو ملك احد ما قبل القبض لزم البيع فيه ثمنه وتعين الآخرة لئلا مانه لا منافع الرد بالتعيب قال في شرح الطحاوي  
ولو ملك احد ما قبل القبض فلا يبطل البيع والمشتري بالخيار ان شاء اخذ الباقي بثمنه وان شاء ترك ولو ملك  
الكل قبل القبض يبطل البيع ولو ملك احد ما بعد القبض ليقين المالك ببيع ولزم منه ثلثة لانه عجز عن رد وتعين الآخرة

Copy

University



فإن كان المشتري أن كان المالك على التقاطع لزمه أن يملك الباقي في يده إمامة  
مما لزمه نصف من كل واحد منها لا يمس أحدهما بأول بالتعيين من الآخر وإن ملك أحدهما قبل الآخر غيرهما اختلعا  
فلا يضر فائدة الخلاف إذا كان المثلث متساويا الساقين أو غير ذلك من الأشكال فإن يكون ثلثا من أحدهما عشرة وثلثا من الآخر عشرين فقال  
ملك الذي ثلثه عشرين أو لا وقال المشتري ملك الذي ثلثه عشرة أو لا كان أبو يوسف يقول يتجانسان فأيها  
تفتي عليه بأدعاء صاحبه وإن حلفا جميعا جعل كأنهما ملكا معا ولزمه نصف ثلث كل واحد منهما ثم رجع وقال المثلث  
قول المشتري صحيح وسوق قول محمد لأن الثمن صار دينارا على المشتري هذا إذا لم يكن لهما بيعة فلو أقام أحدهما عليه  
قبلت فإن أقام جميعا فبيعتة البايع أو لا لأنه ثبت الفصل ولو تعيب أحدهما في يد البايع قبل القبض فالمشتري  
لا يتعين للبيع والمشتري على خياره أن يشتري أو لا يشتري منها جميع الثمن وإن شاء أخذ الآخر وإن شاء تركها  
تعييبا جميعا في يد البايع فالمشتري بالخيار أيضا ولو تعيب أحدهما بعد القبض فتعين للبيع ولزمه ثلثه ويتعين الآخر  
للامانة ولو تعيبا جميعا ينظر إن كان أحدهما تعيب قبل الآخر لزمه ثلثه من المعيب الأول ويؤخذ الآخر ولا يزعم أحد  
العيب شيئا لأنه أمانة ولو تعيب جميعا متساويا فتعين أحدهما للبيع وإن يأخذ أيهما شاء بثمنه وبطل خيار الشراء  
وليس له رد جميعا أو أحدهما لزمه قال القائل في شرح الجامع الكبير ولو اشترى أحد العبدین على أن يأخذ  
أيهما شاء بالف درهم وقبضه فابيع جاز في أحدهما والتعيين إليه فإن مات أحدهما أو عيبه المشتري أو اعتقه  
أو بتره يتعين للبيع ولو اعتق البايع أحدهما ببيعة فإن عيّن المشتري ذلك للبيع فعتقه باطل وإن عيّن الآخر  
أو وصفا به أو انتفى عن البيع فعتق البايع في الذي اعتقه وأجاز لمحق بالفاقد جميع ما وصفا للآخر في حكم البيع  
إن عيّن الجاز على المشتري أحدهما قبل القبض وفي الفاسد لا يملك الثاني في الجائز أحدهما مضمون بالثمن بعد القبض  
وفي الفاسد مضمون بالبيعة وأراد بالفاسد ما ذكر قبله من أن البايع أحدهما من رجل ولم يقل على أن المشتري  
بالخيار في تعيين أيهما شاء فالبيع فاسد فإن دفعها إليه فاحدهما ملك مضمون عليه ببيعة وهو المبيع والآخر  
أمانة في يد من فأنما مضمون نصف قيمته وكل واحد منهما لأن أحدهما مضمون بالبيعة وليس أحدهما بأول من الآخر  
فتشاع فيها وإن مات أحدهما فتعين للبيع لأن أحدهما واجب الرد وقد تعذر رد الكمية فتعين الآخر لزمه  
فإذا مات الآخر بملك أمانة لأنه لا يمكن أن يكون المبيع هو الذي مات أولا وقد تعذر النقص فيه حكم الفاسد  
وقع الشك في النقص الآخر والبيع ثابت يتعين فلا ينقص بالشك خلاف ما إذا اعتق المولى أحد عبديه  
أحدهما فتعين الباقي للعتق لأن العتق يعلق بشرط البيان من وجه كان البيان انشاء من وجه والباقي يتعين  
للانشاء أما البيع فلا يعلق بشرط البيان فكان البيان فيه انشاء ومحض والميت محل لذلك والباقي  
يعلم في شرح الجامع الكبير في باب بيع أحد العبدین ولم يعين أحدهما وقوله ويتعين الآخر للامانة فإن قلت  
كيف يكون الآخر أمانة حتى إذا ملك لا يزعم لأجله شئ ولا يكون سوا ذلك من المعقوض على سبب الشراء  
قلت إنما كان ذلك أمانة لأنه أمانة لا يملك أحدهما لا غير وإنما قبض الآخر لزمه على البايع إذا تعين أحدهما  
ولا على سبب الشراء وقد تعين أحدهما منها فبقي الآخر أمانة لأنه قبضه بأذن البايع لا على وجه البيع فلم يلزمه شئ  
ولو كان فيه خيار شرط أن يرد ما رتبناه أنما هو - ولذا لا يتوقف في حق الوارث هذا البيع على  
خيار التعيين يعني أن الدليل على أن الباقي خيار التعيين بعدم موت من له الخيار لا خيار الشرط لعدم توقفه في حق  
الوارث لكن خيار الشرط لا يورث لما بينا عند قوله وأما من له الخيار بطل خياره - ومن اشترى دارا على  
بالخيار فبيعت دارا إلى جنبها فخذها بالشفعة فهو رضا ومن سأل الجامع الصغير وكان ينبغي أن لا يجب الشفعة  
عند أبي حنيفة لمشتري لأنه لا يملك الدار التي اشتراها بالخيار على مذهبه فكيف يجب له الشفعة في دار بيعت بجنبها ولكن

البيع

طريق ذلك أن يقال إن طلب الشفعة دليل على أن المشتري إذا ملك الدار التي اشتراها بالخيار والآن ثبوت الشفعة لدفع ضرر الجوار  
وإنما يحتاج إلى دفع ضرر الجوار إذا كان له ملك الدار التي يبيع سببها الدار المجاورة بجنبها بالشفعة فكان طلب الشفعة أدنى دليل  
على اختيار المالك فسطح الخيار فثبت للمالك من وقت الشراء سابق على العقد الذي وقع على الدار المجاورة بجنبها فبطل  
الجوار سابقا فثبت الشفعة وهذا معنى قوله وهذا الترتيب بخلافه إليه لم يعيب إلى حنفية رضي الله عنه خاصة في الترتيب بالثمن  
لأن طلب الشفعة يدل على اختيار المالك وأما على مذهب طائفة الشفعة شرعت لدفع ضرر الجوار الدخيل والآن في دفع  
ضرر الجوار إذا لا يرضى أن يكون مملوك فلا يدل إلا أخذ بالشفعة على سقوط الخيار في الدار المشتراة بالخيار وهو رضا  
أي الأخذ بالشفعة رضا فيها الصغير يرجع إلى دائرة قوله رضي الله عنه بالخيار - وذلك مستند أنه إن دفع  
ضرر الجوار فأنما يحتاج إليه بكتلة الملك المشتراة بالخيار - فيضمن ذلك أي اختيار المالك عليه أي على طلب الشفعة  
ثم ينبغي لك أن تعرف أن خيار الشرط يسطر بأخذ الشفعة ولا يسطر خيار الرؤية الاتري إلى ما ذكرنا من أن لا يملك  
ناقل من أكره الأصل وقال ولو اشترى دارا لم يردا فبيعت دارا بجنبها فخذها بالشفعة لأن يرد الدار الأولى  
بغير الرؤية ولو كان سدا خيارا لشرطه لكان لا يملك خيار الرؤية وبطل خيار الشرط لا يقول  
أبطل خيار الشرط سقوط الخيار ولو قال أبطل خيار الرؤية لا يملك قبل وجود الرؤية لأن ثبوتها موقوف على رؤية  
الرؤية - قال وإذا اشترى الرجلان على أنهما بالخيار فمضى أحدهما فليس للآخر أن يرد عنه في حنفية وقال لا  
أن يرد ومنه من المسيل المعادة في الجامع الصغير قال في المحرر والخلاف وعلى هذا الخلاف خيار الرؤية والعيب  
قبل القبض وبعد يعني إذا اشتري شيئا ليس لأحدهما أن يرد خيار الرؤية أو خيار العيب بدون صاحبه قال  
الفتي أبو الليث في شرح الجامع الصغير رجلان اشتريا غلاما على أنهما بالخيار فمضى أحدهما فليس للآخر أن يرد  
في قول أبي حنيفة وفي قولهما ذلك وروي عن أبي حنيفة رواية أخرى قال يوم الآخر يرد إلى هذا لفظ رواية الغيبة  
وقول الشافعي قولهما كذا في المحرر وجه قولهما أن اثبات الخيار لهما اثبات لكل واحد منهما خيارا وكل واحد منهما  
فإذا رضي أحدهما لا يسقط برضا الآخر لأن فيه الزام الضرر عليه باطل حتى في الخيار فكان للآخر الرد في  
نفسه غاية ما في الباب أنه يلزم تفرق الصنف على البايع ولكن لا باع من اثنين بالخيار كما كان راضيا بالشرط لأن  
كل واحد منهما مشبه بالنصف لأنه إذا اشترى فصارا إذا اشترى عبدا على أنهما بالخيار في نفسه وجه قول أبي حنيفة  
أن رد أحدهما لو جاز بدون صاحبه يلزم الرد بعيب حادث لم يكن عند البايع والرد بالخيار إنما يقع إذا كان الرد  
لما قبض أحدهما بعيب حادث فلا وإنما يلزم الرد بعيب حادث لأن يد البايع كانت مجمعة فإعادة ثمنه كان للآخر  
عيبا لأن الشرع عيب لأن البايع قبل البيع كان يمكنه التفرق في المبيع متى شاء فبعدم رد أحدهما لا يمكن منه إلا طعن المالك  
وفي الزام ضرر ولا نسلم لزوم رضا البايع برد أحدهما من رضا برد ما جيبا لا يلزم الزام ضرر زائد بخلاف رد واحد  
ولا يلزم أن البايع رضي بتفريق الصنف عليه بل رضي بتفريقها عليهما بخلاف المسئلة التي فاسا عليها فبالاشترى  
بالخيار في نصفه كالبايع راضيا سبب الصنف على نفسه لأنه أثبت للمشتري ولاية الرد في النصف ووجه  
الرؤية الأخرى أن الذي استعنى عن الرد أراد إبطال حق الآخر في الصنف فليس لذلك وصلا لأن المعقوض الكل من حيث  
الخيار أن يكون لمن له الخيار ولاية الرد لا لاجانته لأن الخيار لو كان ملكا كان كذا في الخيار لأن العقد كان يتم  
بسبب السابق بالخيار فإذا كان الرد سوا المعقوض وقد شرط لهما جميعا يورث صاحب الرد بالرد للملازمة إبطال حق الرد  
ومن باع عبدا على أن خيارا أو كاتب وكان بخلافه فالمشتري بالخيار أن شاء أخذ جميع الثمن وإن شاء  
ترك وهذا لفظ القدر في مختصره وأما لم يفرض العقد بهذا الشرط لأنه من مقتضيات العقد لا ترى أن العقد  
الذي شرط لو كان موجودا في المبيع لدخل في العقد من غير ذلك وما سبيل كان من مقتضيات العقد كذا أو غير ذلك

Copy University



المبيع او على ان يسلم البائع الى المشتري خلاف ما اذا اشترى فاقه على انها حامل حيث يكون البيع فاسدا على رواية كذا في البيع  
لان الحمل لا يعرف حقيقة لان انتفاخ البطن وتحررك باية تكون له او كان غرضا فوجب فساد البيع فان كان فيه يمكن التوجه  
عليه لئلا يملك بغير غرض وان ما نحن فيه صفة محضة لا يتصور ولا يتصور انتفاخها اصلا وسنالك المقصود والولد  
الولادة وسو مجبول واشترط مال مجبول مع المبيع ففسد البيع وروى الحسن بن زياد عن ابي جعفر ان ذلك المبيع  
ايضا جائز فلا حاجة الى الفرق الاستثنائية في الجواب كذا قال الشيخ ابو المعين النخعي في شرح الجامع الكبير ثم قال  
عن اصحابنا ان اشترط الحمل في الجوارى هل يوجب فساد العقد لا اختلف مشايخنا فيه منهم من قال لا يوجب قيا على  
للمعنيين المذكورين ثم ومنهم من قال لا يوجب لان الحمل في الجوارى عيب فكان ذلك البراءة عن هذا العيب  
يختلف الحمل في البهائم فانه زيادة وهي جمولة وفي وجودها غرض فلا يجوز ومنهم من فصل وقال ان اشترط  
ظاهرا فشرط انها حامل فالباع فاسد لانه يطلب زيادة وهي جمولة وفي وجودها غرض فصارت كاتاة لا يرد  
عليه كان بايزا لما انه اشترط البراءة عن هذا العيب ولو اشترى على انها حامل يجوز بل من ادعى ان ذلك مما لا يمكن  
اشترط زيادة صفة وسد على قيس ما روى انه لو اشترى فاقه على انها حامل يجوز بل من ادعى ان ذلك مما لا يمكن  
الوقوف عليه لئلا يملك بان يملك وروى ابن سماعه عن محمد بن توادره انه لا يجوز لان المشروط اصل من  
وغيره ليس وسو على هذا الوجه ويجوز القدر فصار كاشترط الحمل ثم في سلبه اذا وجد العبد حيا او كان  
فيها ولغت والى وجه كذا في هذا الخبر من الاخذ بجميع الثمن ان شاء والرد ان شاء لانه وصف ثم عوفي  
فاذا فات وجب الجارية بين لكنه اذا احدث كسب كسب لان الوصف لا يقابل شي من الثمن لانه يتبع بغير  
في العقد من غير ذكر ولا جعله مقابلا بشي من الثمن يلزم جعله اصلا فلا يجوز هذا الطعن فوله على ما عرف  
سما قالوا ان من شرط صحة فوجد المبيع بخلافه فان كانت الصفة مما لا يتفاوت فيها للاعراض تفاوتها  
كان المشتري بالخيار كما اذا اشترى جارية على ان اثنان فاذن موذرا او شاه على انها نجيحة فاذا لم يمتد  
واذا كانت الصفة يتفاوت فيها للاعراض تفاوتها فاشترى فاسدا كذا اذا باع دارا على ان يكون بناها  
او جارا فاذ لم يمتد او باع شخصيا على ان جارية فاذا موغيد فالباع فاسد لانه اختلاف كثر فهو بمنزلة  
الاختلاف في الجنس واما اذا اشترط صفة فوجدت فاشترى مثل ان يشترى ثوبا على ان  
عشر اذراع فوجدت اربعة اذراعا وكذلك لو اشترى جارية على ان يثيب فاذا لم يثيب فالباع فاسد  
الزانية لم يشترى ولا خيار لمن اشترى عبدا على ان يثيب فوجد صحيحا فاما اذا وقع العقد على  
جنس فوجدت بخلافه فالباع فاسد مثل ان يبيعه هذا الثوب على ان يكون كذا فاذ اشترى قطن او على ان  
يروي فاذا سوي او فصاعا او ياقوت فاذا سوزجاج فالباع باطل لان المعقود عليه معدوم  
وعدم المعقود عليه يفسد العقد وهذا الخيار اعني خيار الصفة وسو ما اذا اشترى على ان يثيب ثوبا  
لان فيه معنى المال كذا ذكره مختصه الاسرار وذكر الامام الزاهد الغفاري في شرح الجامع الكبير ان القول  
تقول من تمسك بالاصل وان العدم في الصفات العارضية اصل والوجود في الصفات الاصلية  
وشهادته النساء بانزاد من فيما لا يطلع عليه الرجال جهة من غير عين اذا تابت بمويدة وان لم يثيب  
في توبة المحض لان الزام الخصم لم قال سأل اذا اشترى عبدا على ان يثيب او كاتيت ثم اختلفا قبل التيقن  
او بعد فقال المشتري ليس بهذا الوصف وقال البائع سوب هذا الوصف لئلا يورثا كذا والكتاب فان  
فعل من ذلك يسمى به جارا او كاتيا ما يطلق عليه الاسم لزوم المشتري ولا يرد ولا يعقب قول العبد  
في ذلك فان قال البائع كان كذلك حين سلمته اليك ونسب في يدك وذلك في مدة تحتك ان ينسب وقال

لم يكن كذلك فالتقول المشتري يرد لان الاصل عدم سب الصفه وان لم يكن قبضة لم يجز على قبضة ودفن الثمن  
حتى يعرف سب الصفه وان اشترى جارية على انها بكر ثم اختلفا قبل القبض او بعد فقال البائع سي بكره الحال  
فان القاضي يريها النساء فان قلنا سي بكر لم المشتري من غير عين البائع لان شهدا وتبين ثابت بمويدة منها لان  
اصل البكارة وان قلنا ثبت لم يثبت حق الفسخ بشهادتين لان الفسخ حق قوي وشهادتين حجة ضعيفة  
لم تشهدا بمويدة لكن ثبت حق الخصومة لتوجه اليقين على البائع لان الثمن لابد لما من الدعي والخصومة حق  
الخصومة حق ضعيف لانه ليس بمقصود لنفسها فجاز ان يثبت بشهادتين فيجوز البائع باسب لفسادها حكم البيع  
وسي بكر فان لم يكن بمويدة عطف باسب لفسادها وسي بكر فان نكل يرد عليه وان خلف لزوم المشتري وروى عن ابي  
ومحمد رواية انه يرد بشهادتين قبل القبض من غير عين البائع وان لم يكن هذا القاضي من النساء من يثبت  
بين لا يثبت البائع لان العيب لم يثبت في الحال ولا يثبت حق الخصومة فلا يتوجه اليقين على البائع  
وتلزم الجارية على المشتري الى ان يحضر من النساء من يثبت بين ولو قال بعنها وسلمتها اليك وسي بكر  
وزالت في يدك فالتقول قوله لان الاصل هو البكارة والقاضي لا يريها النساء لان البائع مقترن بال  
البكارة لكن يقول زالت في يدك قوله وسد ايرجع الى اختلاف النوع اي الاختلاف في العبد بمويدة خارا  
او غير خارا وبكونه كاتيا او غير كاتيت بمنزلة الاختلاف في النوع حتى لا يفسد العقد بل يكون المشتري بالخيار  
كالذكوة واللاؤنة في سائر الحيوانات كالنمس والبقر والغنم ونحوها بخلاف الاختلاف في الذكوة واللاؤنة  
في بني آدم فانه بمنزلة الاختلاف في الجنس فيفسد به العقد كالحش والتفاوت وصار كذوات وصف  
السلمة اي صافوات وصف الحيز والكنانة فيما اذا اشترى على ان يثيب او كاتيت فوجدت بخلافه كغوات  
وصف السلمة فيما اذا اشترى على ان يثيب فوجدت معيبة فله ولاية الرد فله ان يرد على ما عرف من بيان الفاراد علم  
**باب خيار الرد** لما شرح بذكر انواع الخيار قدم ما كان ناثرا كثر في العقد  
على غيره على التوالي وذلك لان انواع خمسة يمنع انعقاد العقد كالباع المضاف الى ما يمنع يمنع تمام العقد كالباع  
المضاف الى مال غير مملوك حيث لا يتم الانعقاد حتى حق المالك وما منع يمنع ابتداء الحكم كمنع يمنع ابتداء الحكم  
حكمه والشرط الروي حتى لا يتم الصفقة بالقبض وما منع يمنع لزوم الحكم كمنع يمنع من رد بعد تمام الصفقة ببعض  
كذا ذكره شمس الايمه السرخسي في اصوله في فصل بيان فساد القول بخوارزمية في الحل الشرعية قال ومن  
اشترى شيئا لم يره فابيع جاز ولا خيار اذا رآه ان شاء اخذ وان شاوره اي قال القدر في مختصه وقال الشافعي  
في احد قوليه الباع باطل وسواختيار الرائي قال في وجوبه ولعله اصح القولين لانه ان المبيع مجبول وباع المجبول لا يبيع  
اذا باع الشيء بركة وكالو اشترى احد من العبيد الاربعة او الثياب الاربعة على ان يختار ايها شاء وكذا اذا باع البئر  
في الضرع والبئر في البطح او الدرس في السهم او الصوف على ثوب الشاة فلا يبيع الباع في من الصور لجباله الباع  
فكذلك المبيع المشتري ولما روى ابو حنيفة باسناد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من اشترى ما لم يره فله  
الخيار اذا رآه وذكره محمد في كتاب المداون وفي السير الكبير ايضا وروى الترمذي في جامعه بسند واهل  
محمد بن سيرين عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان يثيب الجلب وان نكاه انسان فابناعه  
فصاحب السلعة فيها بالخيار اذا وروى السوق قال ابو بكر الرازي ولا معنى لهذا الخبر لانه اشترى الشيء في مكان  
ثم حمله الى السوق فنظر اليه فجعل له فيه خيار الروية لان العادة كانت تمن يثيب الجلب ان يشترى الجلب على ان يبيع فلا يفتحه  
حتى يورده الى بيته ولانه باع ما لم يره معلوم للاصل مقدر التسليم فيصير غايه في الباب ان فيه جملة الوصف  
وس لا تقضي الى المنازعة فلا تكون الجبالا ناعمة من صحة العقد بل اثر في نفي اللزوم لانه ان رضی قبل والارادة فصارت



















الصفة في خيار القبول حيث لا يجوز له ان يقول اشتريت بصفة دون بعض فلما لم يجر التفريق في خيار القبول لم يجر في خيار  
الروية ايضا لان كل واحد منهما لا يجب عقابله عوضا لما في تحتي اذا بطل بطل الى بدل واما في خيار العيب فله ان  
يؤد ثوبا دون ثوب لانه لا يلزم تفريق الصفة بعد تمام لان خيار العيب لا يمنع تمام الصفة وهي تتم معه  
بعد القبض وانما لم يمنع لان العقد وقع على السليم والظاهر هو السلامة فوجد الرضا من كل واحد منهما فتمت الصفة  
تمام الرضا والتفريق بعد تمام الصفة جائز ثم المشتري ان يؤد الثوب ان شاء لغرضه ومن البائع وان شاء  
رضي به قال في المغرب الزط جليل من الهند ينسب اليهم الثياب الرطبة وقال في الجواهر الزط هذا الخيل و  
ليس يعرفه حتى وصف وقد تكلمت به القوت قال الشاعر فبئنا نحكي وابيلد ويليها وجاءت تميم ذكرا واساود  
**قوله** وفيه وضع المسئلة اي في القبض وضع المسئلة يعني في المقبوض فاذا كان كذلك تمت الصفة مع العيب **قوله**  
وبعد ان يثبت طوعه في خيار الروية كذا ذكره شمس الائمة السرخسي عن ابي يوسف انه لا يعود بعد سقوط  
خيار الشراء عليه اعتمد القدوري الى هذا لفظ كتاب الهداية ولم يذكر هذه المسئلة في الجامع الصغير وفي كتاب  
البيع من الاصل وانما ذكرت في الاصل في كتاب الصلح في باب الخيار والمذكور في كتاب الصلح على خلاف ما ذكر  
صاحب الهداية قال من اشترى شيئا لم يره وباعه ممن لم يره فردة عليه انما في خيار الروية ليس له ان يرد  
بخلاف العيب لان ثبوت حق الغير في البيع بطل خيار الروية كذا في الشارح في قسم المبسوط من كتاب الصلح ولم يذكر  
رواية ابي يوسف في الاصل وانما نص على روايته القدوري في شرحه وقال لا يعود خيار الروية واعتمد عليه وقال  
في الايضاح رد ابي يوسف انما اذا وجب الحق للغير ثم انتقض الحق الذي وجب وعاد الى ما كان لم يعد خيار الروية  
خو ان باع فرد عليه عيب بقاء فاض او فكل المرحون او انتقضت مدة الاجابة ولان الخيار قد بطل لا يعود للاسباب  
جديدة وقال في الفتاوى السرخسي ذكر في كتاب الصلح ان خيار الروية اذا سقط لا يعود الا في رواية عن ابي يوسف  
وقد مر هذا مرة عند قوله ثم خيار الروية غير موقت فاقول ان هذا ان يكون عن ابي يوسف روايتان لان رواية القدوري  
عن ابي يوسف غير رواية الفتاوى السرخسي ومع قوله عاد اليه بسبب طوعه في خيار الروية الذي اشتراه ولم يره ثم باعه  
او فوهه وسلمه بسبب طوعه في خيار الروية بقاء فاض او فكل المرحون او انتقضت مدة الاجابة وكذا اذا رد عليه في البيع  
خيار شرط او روية وسيجي تمام ذلك في كتاب الروية وشمس الائمة هو ابو بكر محمد بن ابي سهل السرخسي صاحب  
التحانين في الاصول والزروع توفي سنة ثمان وثمانين واربع مائة سنة توفي ابو بكر خواجه زاده  
وقد مر ذكر السرخسي في كتاب الطهارة في باب الماء الذي يجوز به الوضوء والامام القدوري في  
هو ابو الحسين احمد بن محمد بن جعفر البغدادي توفي سنة ثمان وعشرين واربع مائة وفي هذه السنة توفي ابو  
علي بن سنان الحكيم والقدوري تلميذ الشيخ ابي عبد الله الجرجاني وهو تلميذ ابي بكر الرازي وهو تلميذ الكرخي  
وان الله اعلم **قوله** خيار العيب موقوف وتوقيت **قوله** خيار العيب موقوف وتوقيت  
فاذا اطلع المشتري على عيب فهو بالخيار ان شاء انده بجميع الثمن وان شاء رده هذا لفظ القدوري في مختصره  
وتامره فيه وليس له ان عكس وبأخذ النقصان والاصل في ثبوت الخيار بسبب العيب ان اطلاق العقد يقتضي السلامة  
في العقود عليه في عرف التجار والمعوون بالعرف كالمشروط بالشرط ثم اذا عديم وصف السلامة كان للمشتري  
الخيار ان شاء اخذ بجميع الثمن وان شاء رده كذا يلزم ضرورة بالزام ما لم يرض به يدل على ذلك ما روي في الجواهر  
في الصحيح وقال في ذكره عن العلاء ابن خالد قال كتب لي النبي صلى الله عليه وسلم هذا اما ان توافي محمد رسول الله  
من العلاء ابن خالد بيع المسلم من المسلم لا اداء ولا فسخ ولا غايلة ثم قال في الصحيح وقال قتادة الغايلة انما

والسرة والاباق والمشتري يعود رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ابن شاطين في المجمع عن ابي عبد الله محمد بن عبد العزيز  
بن معاوية القزويني قال حدثنا عباد بن ليث قال حدثنا عبد الحميد بن وهب ابو طه قال قال في العلاء ابن خالد بن عروة  
الا فلو كان بائنا بكتبه لي رسول الله هذا اما ان توافي محمد رسول الله عروة من محمد رسول الله عروة لا اداء ولا غايلة  
ولا فسخ بيع المسلم والمشتري طوا بعدا كما تروي واثبت في الفائق كما في المجمع قال ابو سليمان الخطابي في شرح  
الصحيح البخاري الدائم ما يكون بالرفيق من الاداء الى يدها كالجحون والحزام والبرص ونحوها من الاوقات الخبيثة  
والجنية ما كان في بيت الاصل مثل ان يسي من له عند يقال هذا سبي خبيثة اذا كان ممن يجره سبي وهذا سبي طيبة علمه وان  
الجنية اذا كان ممن يطيب سبيته وحل استرقاقه ومع الغايلة ما يقتل حاكم من حيلة وما يدنس عليك في البيع من  
غير عيب وقال الزمخشري في فائق الغايلة الحفلة التي تقول المال اي تهلكه من اباقي وغيره ويدل ما قلنا ما روي  
صاحب السنن باسناد به الى عروة عن عابشة رضي الله عنها ان رجلا ابتاع غلاما فقام عنده مائتا دينار فقيم  
ثم وجد به عيبا فخاضه الى النبي صلى الله عليه وسلم فرده عليه فقال الرجل يا رسول الله قد استغل علامي فقال رسول الله  
صلى الله عليه واله بالخارج بالضم ان اي الغلة بسبب العيب ان لم يفسد الثمن للمشتري اسكس العيب وخذ نقصان  
العيب لانه حينئذ يلزم الضرر على البائع فلا يجوز وهذا الا ان البائع لم يرض ان يخرج المبيع عن ملكه الا بالثمن المذكور  
على تقدير اخذ النقصان يلزم ان يكون الثمن اقل مما مضى به والمشتري وان كان يتفرع بالبائع ايضا يمكن تدارك  
ذكر بركة المبيع فلا ضرر في اخذ النقصان ولان الوصف لكونه يتبع لا يتبع له شيء من الثمن بمجرد العقد الا صار  
مفقودا بالثمن ولما اذا حدث عند المشتري عيب آخر حيث يمكن له الرجوع بنقصان العيب على البائع وسجي  
ذكر ان شاء الله تعالى قال صاحب الهداية والمواد عيب كان عند البائع ولم يره المشتري عند البيع ولا عند القبض  
يعني ان المراد من اطلاع المشتري على عيب طوعه القديم الذي كان عند البائع ولم يره المشتري عند العقد والقبض  
لا ان اراد ان يذكر عند احد هذين الى ان يسقط خيار الرضا بالعيب كذا في الاصل وكذا اذا لم يكن هذا العيب الذي  
ظهر عند المشتري موجودا عند البائع لم يكن للمشتري ان يرد فردة **قوله** قال وكل ما وجب نقصان الثمن في عادة  
الجار فهو عيب اي قال القدوري في مختصره واداه هذا بيان العيوب لانه لما قال او لا اذا اطلع المشتري على عيب  
فوجب بالجار ان شاء اخذ بجميع الثمن وان شاء رده وقيل الحاجة الى معرفة العيوب فثبت العيب بهذا الحكم  
مع ان كل ما نقص الثمن عند التجار فهو عيب وما لا فلا وذلك لان المبيع انما جعل محللا بمقتضى المالك فاما ان  
الحالة فيكون عيبا ولكن طريق معرفة نقصان الثمن الرجوع الى اهل الخبرة وهم التجار ثم تفصيل العيوب على ما ذكر  
صاحب التحذير على نوعين احدهما ما يوجب فوات جزء من المبيع وتغييره من حيث الظاهر دون الباطن والثاني ما يوجب  
النقصان من حيث المعنى دون الصورة اما الاول فكثير نحو العيوب والعيوب والاشياء الزمانية والاصبع الناقصة  
والسن السوداء والسن الساقطة والظفر الاسود والحرس والكحل والقروح والشيخا والثر الجراح والامراض  
كلها التي في سائر البدن والحيات وهذا كله ظاهر واما الثاني فيجوز السعال القديم وارتفاع العيش في زمان طويل  
او انه شدة في سائر البدن والحيات وهذا كله ظاهر واما الثاني فيجوز السعال القديم وارتفاع العيش في زمان طويل  
الجوارح دون العيب الا ان يكون فاحشا او يكون عن داء وكذلك الاثر ومنها الزنا عيب في الجوارح دون العيب  
الا ان اكثر منهم وما راعاه كانه فيكون عيبا كذا في الاثر ومنها الزنا عيب في الجوارح دون العيب  
لا في البهائم والنكاح في الجارية والغلام عيب والكفر عيب في الجارية والغلام من هذه الجملة الاباق والسرة  
والبول في الفواش والجحون قال في العيون قال طه نام سمعت ابا يوسف لو ان رجلا اشترى عبدا قد احل له  
جارية حاصنة ولم تحسن العبد ولم تحسن الجارية قال ان كان موقدا فهو عيب وان كان جليبا فليس عيب وقال

موقوف

جب



في الايمان وفقد الخوف في المصنف او في بعض عيبت لان يوجب نقصان النفس **قوله** والاباقي والبول في الفواشي والسرقة  
في الصغير عيب ما لم يبلغ فاذا بلغ فليس كذلك عيب حتى يعاودة بعد البلوغ هذا لفظ القدرين في مختص وحامل المبالغة  
فيها ما قال في التمهيد انما في الصغير الذي لا يعتد ولا ياكل واحدا لا يكون عيبا لانه لا يعرف الامتناع من هذه الاشياء  
فلا يثبت وجود العيب الاحتمال فاما اذا كان صبيعا قلا فلا يكون عيبا ولكن عند اتحاد الحالة يثبت حق الرد  
عند الاختلاف بان ثبت انه ابق عند البائع ثم ابق عند المشتري كلاهما في حالة الصغير او كلاهما في حالة  
الكبير لان سبب وجود هذه الاشياء في حالة الصغير عيب وموقلة المبالاة وتصور العقل وضعف المثانة و  
في حالة الكبير يكون السبب شواذ احيان واداء في الباطن فاذا اتفق الحالان علم ان السبب واحد فيكون هذا  
العيب ثابتا عند البائع فاما اذا اختلف فلا يعرف لانه يجوز ان يزول الذي كان عند البائع ثم حدث النوع الآخر  
عند المشتري فلا يكون له حق الرد كما بعد اذ اتم عند البائع ثم تم عند المشتري فان كان هذا الثاني غير ذلك  
النوع لا يثبت حق الرد وان كان من نوعه يثبت حق الرد الى هذا لفظ التحفة **قوله** فليس ذلك بعيب حتى يعاودة  
بعد البلوغ يعني اذا وجد من الصغير احد العيوب الثلاثة ثم صغره ثم بيع فبلغ في يد المشتري ثم وجد احد هذه  
الاشياء في يده لا يعتبر ذلك عيبا لاختلاف الحالة الا اذا عاودة بعد البلوغ في يد البائع ثم باعه فوجد ذلك  
في يد المشتري لم يكن ذلك عيبا لاتحاد الحالة **قوله** والجنون في الصغير عيب ابدى قال في الجامع الصغير واذا  
جنت وهي صغيرة فهذا عيب ابدى قال صاحب التحفة الجنون اذا ثبت وضوحه جوده عند البائع هل  
يشترط وجوده ثانيا عند المشتري ليس فيه رواية ثم قال اختلف المشايخ بعضهم قالوا لا يشترط لان الجنون  
قالا الجنون عيب لازم ابدى فلا يشترط وجوده ثانيا عند المشتري بخلاف السرقة والاباقي والبول في الفواشي  
فانه ما لم يوجد عند المشتري لا يثبت حق الرد وقال بعضهم لا يكون له حق الرد ما لم يوجد ثانيا عند المشتري كما في  
الاباقي ونظيره الا ان الفرق ان في الجنون لا يشترط اتحاد الحالة بان جن عند البائع وهو صغير عاقل ثم جن  
عند المشتري بعد البلوغ فانه يثبت حق الرد في الابق ونظيره لا يثبت حق الرد الا عند اتحاد الحالة وقال  
فخر الاسلام في شرح الجامع الصغير من مشايخنا من قال معنى هذا انه اذا ثبت الجنون عند البائع وجب الرد  
وان لم يباود عند المشتري ثم قال فخر الاسلام وهذا غلط قد نص محمد في بيع الاصل وفي الجامع الكبير وغيره  
ذكر ان الرد ليس بيبع الجنون الا ان يعاوده عند المشتري لان الله تعالى قد اراد على ان يزيله فلم يكن  
مضروفا وجوده يوما بقاؤه ثم قال وانما معنى ما قال محمد في الكتاب انه متى جن عند البائع مرة ثم اصابه ذلك  
عند المشتري فهو الاول وان تادم العهد لان المعاودة دليل على قيامه لانه شيء واحد وهو نفس ذي الباطن  
والى هذا ذهب الصدر الشهيد وصاحب الهداية وقد مال القيد ابو الليث في شرح الجامع الصغير الى  
ان المعاودة في يد المشتري لا تشترط لان الجنون عيب لازم ابدى لانه يخاف ان يعود في كل وقت لان الجنون  
نفس الدماغ فاذا كان هكذا يكون ذلك عيبا ابدى والمشتري ان يرد ولا يقال فيها ادعى فخر الاسلام من تنبيه  
محمد في الاصل نظر لان محمد قال فيه والجنون عيب اذا جن مرة واحدة فهو عيب لازم ابدى هذا لفظ الاصل ولم  
يشترط فيه المعاودة في يد المشتري كما ترى لانا نقول قد قال محمد بعد ذلك مرتبة من صحفة وان طعن  
المشتري باباقي وجنون ولا يعلم القاضي ذلك فانه لا يستحيل البائع حتى يشهد شاهدان انه قد ابق عند  
المشتري او جن عند وقد اشترط المعاودة في الجنون كما ترى كما اشترط في الابق اما ما قاله من التلذذ  
بقوله لان الله تعالى قد اراد على ان يزيله فلم يكن من ضرورية وجوده يوما بقاؤه فغيره نظر لان قدرة الله تعالى  
على الازالة يدل على امكان الزوال فلا يلزم من الامكان الوقوع على ان نقول زوال الجنون بعد ثبوت

قلا عند ادب وحكمة القول مناسا قال الشيخ الامام ابو المعين النسفي في شرح الجامع الكبير قال وكان الشيخ  
الامام ابو بكر محمد بن حامد يقول ان المشتري لو اثبت وجود هذه العيوب عيوب لازمة لازوال لها بعد ثبوتها  
في شخص غير ان الجنون لازم سواء ثبت في حال الصواب او في حالة الكبر في النفس في محل العقل وهو الدماغ  
وهو متلاززال له والبول في الفراش في حالة الضعف لضعف المثانة والضعف قبل البلوغ شامل في  
الاعضاء كلها ثم عند البلوغ يكمل اعضاءه ويستند فكذا هذا فاذا بلغ ومع هذا ابدال دل ان كان لمع آخر  
سواء ذلك الضعف الاصل وهو ثبوت ضعف في المثانة بسبب آخر فيثبت يكون عيبا لازما وكذا السرقة  
والاباقي في الصغير فورا وموقلة تمس في الصبيان وهما من ولان بالبلوغ فاذا ثبت شيء منها بالبلوغ علم انها  
شرارة فطبع عليها وجبت وسوء دخله فحبل عليها وهذا مما لا زوال له ثبوتها في وقت يدل على بقائه  
الى ان يموت فكان له ان يرد كذلك لان ثبوتها عند البائع يظهر انه ثابت عند المشتري ايضا ثم قال الشيخ ابو  
المعين وكثير من مشايخنا يذهبون الى هذا في الجنون وفيما وراء ذلك يقولون لا يثبت للمشتري حق الرد  
ما لم يثبت ان هذه العيوب موجودة عند الجنون لفساد في الدماغ وهو مما لا يرتفع عادة ولهذا قال  
محمد الجنون عيب لازم ابدى والاسباب الحاملة على الابق والسرقة والبول في الفواشي من الجنون  
والشرارة وضعف المثانة يمكن زوالها وارتقاعها وكثيرا ما يترجى جبر الشدة في الجنون ويرتفع فينبغي  
من اطلاق عبارة الله واكثرهم خيرا وضعف المثانة مما يزول وان كان بعد البلوغ لموافقة بعض الاغذية  
اشباه ذلك فما لم يثبت عند المشتري لا يثبت له حق الرد ثم قال الشيخ ابو المعين في عامة مشايخنا لا يردون  
بين الجنون وغيره بل يقولون كل ذلك متصور الزوال فما لم يثبت عند المشتري لا يثبت له حق الرد كمتصور  
الزوال وارتقاع السبب الحامل وكمن مجنون افاق ثم لم يعد اليه وكذا عيبت فاذا وجد شيء منها عند  
المشتري علم ببقاء السبب الموجب الحامل عليه فيثبت حق الرد غير ان السبب الحامل على البول  
في الفواشي والسرقة والابق في الصغير غير السبب الحامل عليها في الكبير فوجوده عند الكبير في يد  
المشتري لا يدل على انه كان كذلك السبب الحامل فلا يثبت له حق الرد لجواز انه حدث عنده لمع آخر  
ما لم يكن فوجد عند البائع في الكبير فاما الجنون فلا يكون الا في محل العقل وهو الدماغ ففي اي وقت  
ظهر فلو يترك السبب فلم يكن عن عيب حادث وهذا معنى قول محمد الجنون عيب لازم ثم قال الشيخ  
ابو المعين وكل من عن الشيخ ابى بكر الاشكا في الباطن ان الجنون ايضا بمنزلة البول في الفواشي والابق  
والسرقة فلا يمكن المشتري ان يرد بالجنون اذا جن عند في حالة الكبر اذا كان الجنون عند البائع  
في حالة الصغر وانما ثبت له حق الرد اذا كان الجنون عند البائع في حالة الكبر ايضا وورد ذلك ان سبه  
في الضعف الضعيف الشامل على الاعضاء وهو يزول في الكبير كما في ضعف المثانة في حال الكبر لفساد  
اضيق به محل العقل والضمير ما ذهب اليه عامة المشايخ لان ضعف الدماغ لا يوجب الجنون بل يوجد  
فيه من العقل بقدره ولهذا يظهر انما العقل في الضعاف ثم يرد اذ ذلك من زيادة قوته فكان الجنون ثابتا  
لنفسه حينئذ ثم قال الشيخ ابو المعين وكان على الرازي يقول البول في الفراش انما لا يعد عيبا يرد به اذا كان  
صغيرا فاما اذا كان كبيرا بان كان ابن عشر سنين واشباه ذلك فهو عيب يرد به هذا حاصل ما ذكره  
الشيخ ابو المعين النسفي في شرح الجامع الكبير **قوله** ومعناه اذا جن في الصغر الى اخره اي معنى كون  
الجنون في الصغر عيبا ابدى ان لا يختلف الحال ابدى بين حالة الصغير والكبير **قوله** وليس معناه اي ليس معنى  
قوله ابدى ان لا يشترط المعاودة في يد المشتري وهذا في قول بعض المشايخ انه لا يشترط المعاودة وقد مر بيان



اختلافهم في الجارية والخدم وغيره في الجارية هذا لفظ القدوري في مختصره وقام فيه وليس يعيب في الغلام الا ان  
من ادّعى ان الكرخي في مختصره البخاري في الجارية ولا يكون عيبا في الغلام الا ان يكون في من ادّعى ثم قال والخدم  
في الجارية عيب وليس عيب في الغلام ان يكون من ذلك شيء فاحش لا يكون في عامة الناس وهو مع ذلك ينقص الثمن  
لفظ محمد في الاصل كما ذكر الكرخي وقال النقيذ ابو الليث في خزانة النقيذ اربعة اشياء عيب في الجارية دون الغلام  
الخدم والزنا وذكر لان الجارية قد يراد منها الاستفراش وهذه المعاني تمنع عنه فكانت عيبا في الجارية بخلاف الغلام  
فان الاستفراش خارج البيت فلا تكون هذه المعاني مانعة من ثمنه عيبا كما اذا كان من ادّعى يكون عيبا في  
الغلام ايضا لان الداء عيب ونقل في الاجناس عن البيهقي الحسن بن زياد قال ابو حنيفة الدفليس عيب في الجارية  
ولا في الغلام الا ان يكون من ذلك شيء الرخ فيكون عيبا في الجارية دون الغلام ثم قال وفي البيهقي املاء الدفليس عيب  
في واحد منها والعسر عيب وهو الذي يعمل بشا له ولا يعمل بيمينه اي هذا لفظ الاجناس وقيل اذا كان العبد امراة  
يكون البخاري عيبا والاصح ان الامراة وغيرها سواء كذا في خلاصة الفتاوى والبخاري متفقون من النعم وكل ما يجر  
ساطع فليخرج ما هو من بخاري القدر او محار الدخان وهذا البخاري الذي يتخير به من ذلك كذا في الجرح والدفن  
تنزح الابط قار في الجرح الدفليس عيب في الجارية دون الغلام وقيل في الجرح والدفن وقيل في الجرح  
الشيء فمؤنة تكون الناء وفتقها واما الدفليس بالذال المعجمة فهو جرح من طيب او نتن ورتما خض به الطيب فينقل  
مشكرا فكذا في الجرح وقال فيها وصفت امرأة من العرب شيئا فتالت ادبر دن ولتقل بحزة **فعله** وهذا  
يحلل في اي البخاري والدفليس بالذال المعجمة والزنا ولد الزنا عيب في الجارية دون الغلام هذا لفظ القدوري  
في مختصره قال محمد في الاصل واذا كان ذانبا او ولد ذانبا لم يكن له ان يورده لان هذا ليس بعيب في الغلام وهو  
في الجارية عيب يوردها منه اذا كانت ذانية او ولد ذانبا لانها توطأ وتنتهز ام ولد هذا لفظ الاصل وقال  
الشيخ ابو الحسن الكرخي في مختصره والزنا في الجارية عيب وليس ذلك بعيب في الغلام في معنى المال  
وان كان عيبا في الدين قال النقيذ ابو الليث في شرح الجامع الصغير لو اشترى عبدا فوجده ذانبا لا يكون  
لا يكون عيبا لان زيادة قوة وزيادة القوة لا يكون عيبا في الجارية دون الغلام فوجده ذانبا لا يكون  
فكذلك هذا وذكر ابو الحسن بن زياد عن ابي حنيفة انه قال اذا اشترى عبدا على انه خفي فوجده ذانبا  
ذاهو في ثمنه ذكره اما اذا اشترى على انه فاجر فوجده ذانبا فذلك هذا في الحقيقة والتحقيق هذا ان  
يقال ان الزنا مفسد للفراش وذلك مقصود في الجوارى دون العبد ولذلك كان الزنا عيبا في الجارية دون  
الغلام قال مشايخنا الا ان يكون مدمرا للزنا ينقطع به عن خدمة المولى فيكون عيبا واذا كانت الجارية ذانية  
الزنا فهو عيب لانها تراد للاستيلاء وتغير ولد كما بدكر وليس بعيب في الغلام لانها يراد للخدمة كذا في الاصل  
وغیره والنقيذ ابو الليث اورد سؤالا وجوابا فقال فان قيل لو وجد سارقا كان له ان يورده والمعنى في ذلك  
انه لا يؤخذ على الخزانة والاموال فاذا كان ذانبا لم لا يكون عيبا لانه لا يؤخذ على الجوارى والحكم قبل ادراك  
مستورات فكيف نفسا واذا شغل المولى بالعلم رتما لا يتفرغ لذلك الامر فذلك المعنى لا يكون عيبا  
**فعله** لان اتباعه من اضافة المصدر الى المفعول اي لان اتباع الغلام النساء **فعله** والكفر عيب فيهما اي في  
الغلام والجارية قال محمد في الجامع الصغير عن يعقوب عن ابي حنيفة فيمن اشترى عبدا فاذا هو يهودي  
او نصراني او مجوسي او اشترى امه فوجدها كذلك قال كل هذا عيب يورده من هذا لان المسلم قلم عيب  
في صحة الكافر وينقص الثمن لان الكفر سبب لنقص الثمن لغتور الرغبة فكان عيبا ولانه لا يجوز ضد الكافر  
اي كفارة القتل بالاجماع ولا يجوز صرفه الى كفارة اليمين والظاهر عند بعض الناس فاختلفت الرغبة فالمر

للاسلام في شرح الجامع الصغير فان اشتراه على انه مسلم فوجده كافرا فلا شبهة في الرد وان اشتراه على انه  
كافر فوجده مسلما لم يردده عندنا لانه شرط العيب فوجدنا سلامة وقال الشافعي يورده به لانه لا يشترط  
مرغوب لان الاول بالمسلم ان يستعبد الكافر فوكان المسلم يستعبدون الغلوخ والجواب ان هذا امر راجع الى  
الديانة ولا عيب في المعاملات الا ترى انه لو اشتراه على انه مسلم فوجده كافرا يورده ولو اشتراه على انه كافر  
فوجده بصيرا لم يورده فاقول ذكر الكفر فيما اشتراه على انه كافر فيكون للبراءة عيب الكفر لا للشرط بان يورده  
فيه هذا الوصف القبيح لا محالة فاذا اظهر مسلما كان سليما عن عيب فلا حاجة الى الرد **فعله** فلو كانت الجارية  
بالغة لا تحيض وهي مستحاضة فمما عيب اي عدم الحيض وهو ارتجاع الحيض والاستحاضة كلاهما عيب  
وهن من مابل الجامع الصغير المعادة وصورتها فيه محد عن يعقوب عن ابي حنيفة انه قال الجارية التي لا تحيض  
الكبيرة البالغة والمستحاضة هذا فيهما عيب وقال محمد في الاصل والمستحاضة التي يرتفع حيضها زمانا فهذا  
كله عيب وفتر في التحفة اذ في ذلك الزمان بشريين وقد مر ذلك في اول الباب وانما كان ارتجاع الدم في اوانه  
والاستحاضة عيبا لان العادة الاصلية في النساء التي هي حال السلامة الحيض في اوانه فاذا بلغت اوان الحيض  
وارتفع ذلك زمانا كان دالة داء في الباطن فلو او يعتبر في ذلك اقص ما ينتهي اليه ابتداء حيض النساء في الحادة  
وهو سبعة عشر سنة عند ابي حنيفة رضع الدعله وكذا اذا ظهرت مستحاضة يكون ذلك داء في باطنها فكل  
رد هذا بذكر العيب قال الامام العتاني رحمه وغيره وانما يعرف ذلك عند المنازعة يقول الامه لانه لا يقدر على  
ذلك غيرها وتخلو المولى مع ذلك باله لقد سلمها حكم البيوع وما بها هذا العيب وان كل يورده بنكوله هذا اذا لم يجد  
القبض وان كان قبل القبض تخلو باله ما بها هذا العيب الذي يدعي المشتري في الحال وهذا على قياس قول  
ابي حنيفة واني يوسف في سلة البكارة اذا اشترى جارية على انها بكر فقال المشتري ليست بكرو قال البيهقي  
هي بكر في الحال فان القاضي يرى النساء فان قلن هي بكر لم يوردها المشتري من غير عيب البايع لان شهادتهن ثابتة  
بشهادة وان الاصل هو البكارة وان قلن هي ثبثت لم يثبت حتى الفسخ للمشتري شهادة من لان شهادتهن  
ضعيفة وحق الفسخ حق قوي وبشهادة من ثبثت للمشتري حق الخصومة في توجيه اليمين على البايع فيجوز  
البايع باله لقد سلمها حكم البيوع وهي بكر ان كان بعد القبض وان كان قبل القبض باله انها بكر وزوي عن محمد انها  
ترد على البايع بشهادة من غير عيب البايع فكل ذلك هذا ترد من غير عيب البايع وقال في الفتاوى الصوري  
اذا اشترى جارية فوجدها لا تحيض لا يسمع منه الخصومة ما لم يدع ارتجاع الحيض بسبب الداء والحكم فان  
ادعى بسبب الحمل فربما النساء فان قلن هي حبلت بخلت البايع اذ كل لم يكن عند وان قلن ليست بحبلت بخلت البايع  
على البايع وان ادعى المشتري ارتجاع الحيض بسبب الداء فربما الاثنين من الأطباء المسلمين فان ثبت العيب  
على البايع كما تقدم وان لم يثبت لا تخلو والمرجع في معرفة الحكم قول النساء وفي معرفة الداء قول الأطباء  
في فتاوى النضالي العيب الذي لا يثبت الا بقول الأطباء ما لم يتفق عدلان منهم لا يثبت العيب في حق سائر  
الخصومة بخلاف ما لا يطع عليه الرجال حيث يثبت بقول امرأة واحدة في حق سماع الخصومة باب العيوب  
من شرح ادب القاضي وفي شرح الطحاوي الى هذا لفظ كتاب الفتاوى الصوري وقال الشيخ ابو المعين  
النفسي في شرح الجامع الكبير وان كان العيب خفيا لا يطلع عليه الا اطباء يثبت بقول عدل منهم بقوله تعالى  
ناسألو اهل الذكروهم اهل الذكروهم هذا الباب واذا كان لا يطلع عليه الا النساء يثبت بقول  
واحدة منهن موصوفة بالعدالة والنشانة احوط وهذا لان هذه الشهادة لا يقضي به على الخصم بشي ولا يعد  
شرع غير معقول المعنى فيما يقطع به الحكم على الخصم فلم يتعد ما واد مؤدود الشرع فانما اعدالة فلا بد من اشتراطها

سئل عن رجل اشترى جارية فوجدها لا تحيض فادعى البايع ان يكون له ان يوردها  
فقال القاضي لا يوردها لان العيب لا يوردها الا في الجارية دون الغلام  
سئل عن رجل اشترى جارية فوجدها لا تحيض فادعى البايع ان يكون له ان يوردها  
فقال القاضي لا يوردها لان العيب لا يوردها الا في الجارية دون الغلام  
سئل عن رجل اشترى جارية فوجدها لا تحيض فادعى البايع ان يكون له ان يوردها  
فقال القاضي لا يوردها لان العيب لا يوردها الا في الجارية دون الغلام



لان ما يخرج منه الصدق على جهته الكذب وقال صاحب النسخ اذا كان العيب باطلا لا يعرفه الا الخواص من النساء كما  
الاطباء والنجاشين فانه يعرف ذلك من له بصيرة في ذلك الباب فان اجتمع على ذلك العيب رجلان او قال  
ذلك رجل مسلم فانه يقبل قوله ويثبت العيب في حق اثبات الخصومة ثم بعد هذا يقول القاضي للبايع  
حدث عندك هذا العيب فان قال نعم قضى عليه بالرد وان لم يكن عليه شبهة استخفى البايع من الوجه الذي ذكرنا فان  
حل لم يرد عليه فان نكل قضى عليه بالرد الا ان يدعى الرضا او الابراء وان كان العيب مما لا يطلع عليه الرجال فله  
عليه السداد فانه يرجع الى قول السادة فيرى امرأة مسلمة عدلة والثنتان اخوات فان شهدتا على العيب في  
هذه المسئلة عن ابن يوسف روايتان وكذا عن محمد وروايتان في رواية فوق ابو يوسف بينما اذا كان المبيع  
في يد البايع او يد المشتري فقال ان كان في يد البايع رد المبيع بشهادتها لان ما لا يطلع عليه الرجال ينزل  
المرة الواحدة فيه بمنزلة البينة فيثبت العيب بقولها والعيب الموجود عند البايع ينسخ به البيع وان كان في  
القبض اقبل قولها في اثبات الخصومة ولا اقبل في حق الرد على البايع لان المبيع دخل في ضمان المشتري فلا ان  
الضمان الى البايع بقول النساء ولكن اثبتت حق الخصومة فيثبت الاستحراق وفي رواية قال ان كان العيب  
لا حدث مثله ينسخ بقولها لان العيب قد ثبت بشهادتها وقد علمنا كون العيب عند البايع يثبت فيثبت حق النسخ  
وان كان عيبا حدث مثله ما لم يثبت حق النسخ بقولها وانما عن محمد في رواية قال لا ينسخ بقولها وفي رواية ينسخ  
قبل القبض وبعد بقولها لان قولها فيما لا يطلع عليه الرجال كالبيته ويعرف ذلك اي يعرف استراد الخبيث  
او تنافه **فرد** اذا انضم اليه نكول البايع قبل القبض وبعد هو الصحيح اي ترد الامانة اذا انضم اليه  
بازن الخبيث او هي مستحقة امتناع البايع عن البيع وانما قال هو الصحيح استرازا عما قالوا في شروح الجامع  
الصغير من قياس قول محمد في مسئلة البكارة انها ترد بشهادتين  
من غير عيب البايع ان كان قبل القبض فكذلك اذا قد مر ان الشك في عيب في الرجل والمرأة جميعا وعقل محمد  
في الاصل بقوله لان فسخ الجارية عليه حرام اذا كان لها زوج ولان العبد يلزم نفقة المرأة قال في الفتاوى  
الصغرى وعدة الجارية عن طلاق رجعي عيب وعن البايع اذا اشترى جارية قد ولدت عند البايع لانه  
البايع او عند آخر ولم يعلم المشتري بذلك وقت العقد فعليه ان يرد فيه روايتان على رواية البيوع لا الرد  
اذا لم يكن بسبب الولادة نقصان ظاهر وعلى رواية المضاربة ترد لان على تلك الرواية الولادة عيب لازم لان  
التكسر الذي يحصل بسبب الولادة لا يزول ابدا وعليه الفتوى نفس الولادة عيب في بني آدم وفي الهائم  
لاوكنا هذه المسئلة تكثير للفوائد **فرد** واذا حدث عند المشتري عيب وانكس على عيب كان عند البايع  
فله ان يرجع بالنقصان ولا يرد المبيع هذا لفظ القدر في مختصره ونماه فيه الا ان يرضى ان ياقف  
بعينه **فرد** لا يرد المبيع برفع الدال لا غير نفس المعنى على تقدير نصب وقال مالك سدد المشتري مع  
نقصان العيب الذي حدث عنده وطهي مسلة المختلف وقال في وجيز الشفوية العيب الحادث يقع  
من الرد وطريق دفع الظلامة ان يضم ارش الحادث الى المبيع ويرده او يضم البايع ارش العيب القديم  
فان تنازعنا في تعيين احد المسكين فالاصح ان تبارك ارش القديم اولى بالاجابة لان ارش العيب الحادث  
وخيل لم ينفذ العقد الى هنا لفظ وجيز علم والاصل نعمان ان رد المبيع بالبيع متى تعذر لا يفعل وقد  
من المشتري كان له الرجوع بنقصان العيب اذا لم يصدر ايدعونه لانه تعذر الرد وعدم رضاءه بالعيب  
وانما تعذر الرد لان شرط الرد ان يرد على البايع كما قبضه منه فاذا ظهر فيه عيب حادث فانه  
الرد فلاجل هذا تعذر الرد وانما يرجع بالنقصان لان المشتري لم يرض بالمعقود عليه الا سلكا فلو كان

رجع

رجع الرجوع بالنقصان لتعذر المشتري فوايضا حق بايجاب نقصان العيب الا اذا ارضى البايع ان ياخذ  
بالعيب الحادث فله ذلك لان انما قلنا بتعذر الرد لحق البايع فلما رضى اسقط حقه بخلاف ما اذا كان المبيع  
عصير او فخر يد المشتري ثم اطلع على عيب في العصير قد رتب له البايع وفي مسئلة الجاه مع الكبير حيث لا  
يكون للبايع ان ياخذ الخمر ويرد الثمن وان وجد منه الرضا بالاختلاف لان امتناعه ثم لحق الشرع لما فيه من  
تمليك الخمر وتملكها فلا تقع بتراضي المتعاقدين كما لو تراضيا على بيع الخمر ولكن ياخذ المشتري بنقصان  
العصير بان يقوم يوم الشراء بلا عيب ويقوم مع العيب وينظر الى التفاوت فان كان التفاوت مقدار  
عشر القيمة يرجع بعشر الثمن وان كان اقل او اكثر فنقد له واما اذا وصل اليه بدل لا يرجع بنقصان العيب  
وان تعذر الرد كما اذا اقبل العبد عند المشتري خطأ لانه لما وصل اليه البديل صار كانه ملك العبد  
من القابل بما وصل اليه من البديل فلو باع ثم اطلع على عيب لم يكن له حق الرجوع بنقصان العيب فكذلك اذا  
وجه قول مالك ان فيه رعاية الحقيقين قلنا يلزم الفرض على البايع فلا يجوز لانه خرج من ملكه ببيع واحد لا  
ببعينين فلا يكون الرد كما قبض منه ولا يقال الاوصاف لا يقال لها شئ من الثمن فكيف وجب شئ الثمن  
ومن السلامة لاننا نقول نعم لا يقال لها الا اذا صارت مقصودة بالتناول حكما ضرورة جبر حق المشتري  
كما لو صارت مقصودة بالاتفاق حيث يكون لها حصه من الثمن ويسقط حصتها من الثمن فكذلك اذا  
اذا امتنع الرد بفعل مضمون من قبل المشتري فليس له حق الرجوع نحو البيع والهبة والصدقة والقتل  
والاعتاق على مال والكتابة لوجود الرضا بالبيع الحادث **فرد** عطف اي عن البايع **فرد** ومن اشترى  
ثوبا فقطعه فوجد به عيبا رجع بالعيب وهذا من مسائل الجامع الصغير المعادة وصورتها فيه محمد عن  
يعقوب عن ابن حنيفة رضي الله عنه في الرجل يشترى الثوب فيقطعه فميسا ولم يخطئه ثم وجد به عيبا قال  
المشتري ان يرجع بالعيب علمي البايع فان قال البايع ان اقبل الثوب كان له ذلك فان كان المشتري  
صبيغا **فرد** قد مر من البيع ثم وجد به عيبا لعيب على البايع فان قال البايع ان اقبله فليس له ذلك ابدا  
واذا باع المشتري بعد ما صيغ امره وقد راي به العيب فانه يرجع ما بين العيب والصحة وان كان قطعة  
قبضا ولم يخطئه ثم وجد به عيبا ثم باعه لم يرجع بشئ اي هذا لفظ اصل الجامع الصغير اعلم ان قطع المشتري  
الثوب عيب حادث فيه فيمنع الرد به فلما امتنع الرد رجع المشتري بنقصان العيب القديم خيرا لانه  
حقه كان في السليم وقد فات السلامة فلو قيل البايع يبيع القطع فله ذلك لان امتناع الرد كان حقه حتى لا يلحقه  
ضرر العيب الحادث وقد اسقط حقه كما رضى بالقطع فلو باعه المشتري بعد العلم بالعيب او قبله ليس له ان  
يرجع بنقصان العيب لان المشتري حبس المبيع عن البايع كما باعه اذا كان للبايع ان يقول ان اقبل المبيع  
كذلك فلما باعه منع من الرد وهو الحق الاصل فلما بطل الحق الاصل بطل البطل وهو الرجوع بالنقصان بخلاف ما  
اذا باعه بعد الحياطة حيث يرجع بالنقصان سواء علم بالعيب يوم البيع او بعد لان امتناع الرد ليس لحق البايع  
بل لحق الشرع خصوص الزيادة فيه بالحياطة فكان الرد متمنا قبل البيع بالحياطة لا بالبيع فلم يكن المشتري  
بالبيع حاشا وصار وجود البيع وعدمه سواء وهذا لا يرد بعد الزيادة لا من احد الامرين انما ان  
يفسخ العقد في الاصل وهو الثوب مع الزيادة او ينسخ فيه لاسع الزيادة فلا يجوز الاقل لان الزيادة لم يرد عليها  
البيع ولا ينسخ فيها لم يقع عليه العقد ولا يجوز الثاني لعدم انكسار الزيادة عن الاصل فامتنع الرد وكذا الحكم فيها  
اذا صيغ امره او نت السويق بتمن ثم باعه فلما ان يرجع بالنقصان لان الصبيغ او السمن زيادة لم يرد عليها البيع  
فلم يفسخ النسخ فيها وقد تعذر فصلها عن الاصل فبطل النسخ فقال للشرع ولهذا لم يكن للبايع ان ياخذ بالزيادة

رجع



لا ترى الى ما قال في شرح الطحاوي انما لو تراضيا على الرد فالقاي لا يفتق بالرد وكذلك الحكم فيما كان المبيع حنطه فطعمه او  
كان حيا فتشواه او كان دقيقا فخره ثم باعه يرجع بنقصان العيب لان المشتري ليس بحارس للمبيع بل امتنع الرد قبل البيع  
لحق الشرع وهذا بخلاف الزيادة المتصلة المتولدة من الاصل عند حرج لا بد تابع للاصل فلم يمنع الفسخ وتفسير نقصان الب  
موت المسئلة المتقدمة وطوان يقوم يوم الشراء بلا عيب ومع عيب فانقص من القيمة بالعيب فنقص ذلك القدر من الثمن  
وانما قيد في الجامع الصغير بالانه يكون الزيادة في المبيع بالاتفاق لان السواد نقصان عند ابي حنيفة رضي الله عنه اما عند  
فالسواد زيادة كالحجارة فان قطع الثوب وخاله او صبغ اخر او تلت السويق بمن ثم اطلع على عيب رجع بنقصان  
هذا النقص القدر في مختص وقامه فيه وليس للبائع ان يأخذ وقد موأب ان اتفاقا في الاصل بدونها في الزيادة  
او السويق بدون الزيادة لاننا لا ننكر عنه اي لان الزيادة لا تنكسر عن الاصل قال لست السويق اي جرحه قوله لانه  
اي لحي البائع **وهو** وعن هذا قلنا اي عن الوجه الذي ذكرناه وهو ان المشتري اذا كان حارسا للمبيع لا يرجع بنقصان  
العيب قلنا ان من اشترى ثوبا فقطعه لباسا لولن الصغير فخاله ثم اطلع على عيب لم يرجع بالنقصان لانه بالقطع  
لصغير صار واحدا للثوب له مسئلة البية وصار باب قابضا عنه وحق الرد الذي هو الحق الاصل صار باطلا  
بالقطع بفعل البدل وهو الرجوع بالنقصان لانه صار حارسا للمبيع بخلاف اذا كان الولد كبيرا حيث يكون له الرد  
بالنقصان لانه مجرد القطع لا يكون مسئلة الاب لا يعتبر قابضا عن ولده الكبير فخاله خالطه على ملكه فاشترى  
الرد بالخياطة فحق الشرع ابا لهبة والتسليم بعد الخياطة وصار وجود الهبة والتسليم وعدمها سواء نرجع بالنقصان  
لانه لم يكن حارسا للمبيع وهذا معنى قوله لان التسليم حصل في الاول فيما اذا قطع لباسا لولن الصغير قبل الخياطة  
وفي الثاني اي فيما اذا قطع لباسا لولن الكبير بعد ما اى بعد الخياطة فافهم **وهو** ومن اشترى عبدا فاعته  
او مات عنده ثم اطلع على عيب رجع بنقصانه هذا لفظ التدوير في مختص ونظا محرم في الجامع الصغير  
عن يعقوب عن ابي حنيفة رضي الله عنه فيمن اشترى عبدا فاعته على مال ثم وجد به عيبا قال يرجع على بايعه  
هذه من الخواص اما الموت فانما وجب فيه الرجوع بالنقصان لان رد المبيع متى امتنع من طريق الحكم لا بفعل  
ابايعه بجر الرجوع وهذا امتنع الرد حكم لانها ملك بالموت الا ترى انه لا يتصور نقل الملك من الهالك او ما لا يملك  
بلا مال فالتباس ان لا يرجع بنقصان العيب وهو قول زنه كذا ذكره قاضي خان وهو قول ابن ابي شيبة ايضا كذا  
نقل **وهو** في شرح الجامع الصغير لانه جبر المبيع بفعله فصار كالا عاق على مال وكذا لقتل وفي الاستحسان  
يرجع لان الاعاق انهاء للملك والشئ بانتهائه يتقرر فاذا اثبت الانتهاء لم يتصور الحبس حال التناهي  
فيجوز كان الملك باق وهو قد استناده بصفة السلامة ولم توجد فيه جف بالنقصان كما لو انتهي الملك  
بالموت تبعا لانتهاء الحيوة وسقط افعلا المشتري لما كان لانتهائه لا به بيا انه ان الانسان لم يخلق للملك  
وانما وقع الملك فيه بعارض الكفر عنه انه وقع جزاء للكل الاصل فلما لم يكن تحقيقة للملك لم يكن الملك فيه  
امرا اذا اتي به هو فقلت الى غاية الاعاق فاذا وجد الاعاق فقد انتهي الملك فصار كانه كان ملكا  
بخلاف البيع فانه قاطع الملك البائع الى غيره لا منتهى الملك في العبد ولهذا ملكه المشتري فصار  
ابايعه كالمشتري فملكه فلم يرجع بالنقصان وحكم التدوير والاستيلاء كالا عاق لان امتناع الرد حكم  
ان الرد امتنع حكم الشرع لا بفعل المشتري واما الاعاق على مال فانه كالبائع لانه لما اخذ العوض بطل  
حكم الانتهاء فبطل الرجوع ونقل النقية ابو الليث في شرحه للجامع الصغير عن ابي قال اذا اشترى عبدا  
فاعتقه على مال او كاتبه او قتله ثم وجد به عيبا لا يرجع بشئ في قول ابي حنيفة رجع وفي قول ابي يوسف  
يرجع بنقصان العيب ثم اعلم ان الاصل ان امتناع الرد من جهة المشتري اذا كان بفعله مضمون

حقه في الرجوع بنقصان العيب نحو التليكات من البيع والهبة والصدقة وما اشبه ذلك وكذلك لو قتله او اعتقه ببال  
او كاتبه وامتناع الرد من جهة المشتري لا بفعله مضمون كما اذا اعتقه ببال حال لا يبطل حق الرجوع بالنقصان لان  
العتق ليس مضمون بدليل ان الشريك المعسر اذا اعتق لم يضمن وكذلك اذا جبر العبد او استولى الامنة ثم اطلع  
على عيب لم يرجع بنقصان لان امتناع الرد من جهة الشئ ولا يضمن عتقون وامتناع الرد اذا لم يكن من جهة  
المشتري لا يبطل حق الرجوع كما اذا اهلك المبيع بافة سامة او انقص او ازيد او زيادة سامة للرد والفسخ كما  
اذا قطع ثوبا وخاله او طحن حنطه او شوى لحا او فبره قيقا وهذا لان في النقصان امتنع الرد حتى البائع و  
لهذا لو قبل كذا جازم في الزيادة امتنع حق الشرع ولهذا ليس للبائع ان يأخذ اذا تراضيا على الرد هذا  
ما قاله الامام الاسيحي في شرح الطحاوي **وهو** وهذا لان الشئ ينتقل بانتهائه اشارة الى قوله وفي الاستحسان  
يرجع ويأخذ من اتفاقا **وهو** بالامر الحكمي بفعل المشتري وقد موأب ان اتفاقا قلنا ان قتل المشتري العبد او  
كان طامنا فملكه لم يرجع بشئ عند ابي حنيفة **وهو** وعن من سائل التدوير رجع اعلم ان المشتري اذا قتل العبد  
او اكل الطعام ثم اطلع على عيب لم يرجع بنقصان العيب عند ابي حنيفة رضي الله عنه ولا يرجع في الاكل وهو  
قول الشافعي وروي عن ابي يوسف ان القتل لا يمنع الرجوع ايضا لان قتل المولى عبده لا يتعلق به حكم من  
احكام الدنيا فصار كونه صنف اندولومات لا يمنع الرجوع فكذا القتل روى عن الرواية عن ابي يوسف  
الاملاء كذا قال الطحاوي في مختص وجه ظاهر الرواية ان القتل لا يوجب جلا مضمون قوله عليه السلام ليس في  
الاسلام دم مضمون اي ممدروا انما سقط الضمان عن المولى بسبب الملك وامتناع الرد اذا كان بفعله مضمون  
المشتري يبطل الرجوع بالنقصان كالبائع ولانه لما سقط الضمان بالملك صار كالمستفيد به عوضا وهو سلامة النفس  
للمشتري ولو باع المشتري العبد ثم اطلع على عيب لم يرجع بالنقصان لان جبر البدل لجبر البدل فكذا في القتل  
لانه صار كانه جبر بدله ولا يشبه القتل الاعاق بلال لانه فعل ليس بمضمون على المشتري لانه انتهي للملك كالموت  
الا ترى انه لو اعتق عبدا غيب لا يضمن لعدم نفاذ العتق والشريك المعسر اذا اعتق نصيبه لاضمان عليه فغير ان  
الاعاق لا يقتضي الضمان لانه لا سلم ان قتل المولى لا يتعلق به حكم من احكام الدنيا الا ترى انه يجب عليه الكفا  
لو كان خطا واما الاكل فقال ابي حنيفة اذا اطلع على عيب بعد لاشئ له على البائع وقال ابو يوسف ومحمد يرجع  
عليه بنقصان العيب واخذ الطحاوي في مختص بقوله وكذا الخلاق فيما اذا اشترى ثوبا فباعه فمترق ثم  
اطلع على عيب عند البائع فعند ابي حنيفة رضي الله عنه ليس له الرجوع بنقصان العيب خلافا لهما واجمعوا انه  
لا تملك الطعام او الثوب بسبب آخر ليس له حق الرجوع كذا في شرح الطحاوي وجه قوله ان الاكل تصرف  
مشروع يقتضيه المبيع لاجله وكذا اللبس تصرف مشروع يقتضيه المبيع لاجله فله بعد اتفاقا لانه استعمال العين  
ما طهر فيه باصل التخليق فيقع الهلاك على ملكه ولا يمكن كذا دليل فلا يمنع الرجوع بالنقصان كالا عاق بخلاف  
القتل وجه قوله ابي حنيفة رضي الله عنه ان الرد بفعله مضمون على المشتري لان الاكل واللبس اذا وقع في غير  
ملكه يوجب الضمان وانما سقط الضمان من البوابة عن بسبب الملك فصار كالمستفيد عوضا فلم يجب الرجوع  
بالنقصان لان الرد اذا امتنع بفعله مضمون لا يوجب الرجوع فصار كالبائع والقتل او نقول ان الاكل واللبس  
مع المشتري اتفاق للمبيع فيمنع الرجوع بالنقصان كالا عاق وفي القتل فانه ليس باتفاق بل هو  
انتهاى للملك فلم يمنع الرجوع بالبائع بيا انه الاكل واللبس المضمون الى التفرق يوجب الضمان لولا الملك وانما  
سقط الضمان بالملك فصار معقوط الضمان كالبديل الحاصل له فاشبهه البائع فلم يجب الرجوع بالنقصان كما لو  
اسكه ولم يردوه والاعاق لا يتصرف به بدون الملك فلا يكون موجب للضمان ولا يمكن ان يقال انه بسبب الملك صار

Copy

rsity



مختلفا منه عن الضمان وقوله ما ان لا يتصرف مشروعا يتصرف بالبيع لانه تصرف مشروعا  
يقتضيه الشراء ومع هذا يمنع البيع الرجوع بالضمان ولو اكل بعض الطعام ثم علم بالعييب لم يرد ما بقي ولم يرجع  
بشيء من الضمان في قولنا ان الضمان لا ينفذ لان الطعام شيء واحد كالعبد الواحد تعود الرد في بعضه بمعنى من قبل الحق في المال  
كذا في الايضاح وقال في شروح الطحاوي ان اختلافه على ثلثة اقوال روي عن ابي حنيفة انه قال بطل حقه من الرد في  
الرجوع بصفة العيب كما لو باع بعضه ولو باع بعضه بطل حقه في الرجوع بصفة العيب الا في قول رفته فان الرجوع  
بصفة العيب في الباقي الا ان يرضى البايع ان يأخذ الباقي بصفته من الثمن وروي عن ابي يوسف انه قال لو باع  
بصفة العيب في الكل وفيها لم ياكل الا ان يرضى البايع ان يأخذ الباقي بصفته من الثمن وروي عن محمد انه قال لو باع  
بصفة العيب في الكل وورد ابراهيمي وليس للبايع ان يمتنع من ذلك وكان الفقيه ابو جعفر يعني بقول محمد وهو  
اختيار الفقيه ابو الليث الى هذا لفظ شرح الطحاوي وقال القدوري في كتاب التفسير اختلفت الرواية عنهما في  
الباقي فقال ابو داود الباقى وروي عنهما انه لا يرد ويرجع بصفة العيب **قوله** حلف ان لا يمتنع الموت فبني  
حقوقه وليس له فعل بغيره كذا في الحديث يقال مات فلان حلف ان لا يمتنع الموت فبني  
ثم عزم في كل حيوان اذا مات بغير سبب كذا قال صاحب المغرب **قوله** لا يمتنع به ان يملك **قوله** وانما المال  
فعل في الحلال عند ما يرجع الى بصفة العيب قال خلاصة الفتاوى والفتوى على قولهما **قوله** وعند ابي حنيفة  
**قوله** ولا يعتبر بكونه مقصودا جواب عن قوله ما يتصرف به في البيع ما يتصرف به في البيع وبما هو **قوله** ثم علم  
الى البيع **قوله** فكذا الجواب عن قوله ان لا يرد ويرجع بشيء لان الطعام كشيء واحد فلا يرد بصفة العيب في  
بعض **قوله** في الكل اي في الكل وفيها لم ياكل **قوله** ومن اشترى بيضا او بطيخا او ثوبا او خبزا او حوتا او كسرا  
فوجد فاسدا فان لم ينتفع به رجع بالثمن كله وهذا من المسائل المعادة في الجامع الصغير وصورتها في الرد  
عن يعقوب عن ابي حنيفة في الرجل يشتري من الرجل الجوز او البيض او البطيخ او الخبز او الثياب فيكسر فيجوز  
فاسدا قال ان كان لا ينتفع به رجع بالثمن كله وان كان ينتفع به رجع بصفة العيب وقال الشيخ ابو جعفر الطحاوي  
ومن اشترى شيئا ما كونه في جوفه فكسره فوجد فاسدا فان كان لشقه قيمة كان البايع بالخيار ان شاء رده  
ورده على المشتري وان شاء ادى ذلك ورده من ثمنه ما بين قيمة معيبا وما بين قيمة صحيحا على المشتري وان كان  
لا قيمة له رجع ثمنه كله على البايع الى هذا لفظ الطحاوي في مختصره وشرح الزاهد القشيري كونه لا ينتفع به بان  
كان لا ياكل الا ادمي والبهيمة وذلك لان البيع لا يبيع بالمال فاذا كان بحيث لا ينتفع به اصلا لا يكون مالا لان المال  
ما يصلح لمصالح الا ادمي من غيره وهذا لا يصلح فلم يبيع البيع فاذا لم يبيع البيع رجع بالثمن كله وان كان ينتفع  
مع فساد لا يرد عنه فارجع بصفة العيب الا ان يرضى البايع به مكسورا قال الفقيه ابو الليث في  
شرح الجامع الصغير فان اكله بعد ما علم بالفساد كان ذلك رضاه منه ولا يرجع بشيء وقال في شرح الاصل  
قال الشافعي اذا كان الكسر مقدرا لا يعلم العيب الا به فله الرد في الصحيح من قوله وفيه قوله ان الكسر  
حصل بتسليط البايع فلم يعتبر عيبا فاذا كان ردته ولما ان الكسر عيب حادث كالقطع في الثوب والحرير  
الحادث يمنع الرد ثم حصل التسليط من البايع على الكسر ولكن على الكسر ملك المشتري لا ملك  
البايع فكان عيبا فلو ردته لردت بعينين وقد خرج من ملكه ببيع واحد وفيه من رضى البايع لا حال  
هذا اذا وجد الكل فاسدا فان وجد البعض من ذلك فاسدا او البعض صحيحا ان لم يكن لشقه قيمة  
يرجع على بايعه بصفته من الثمن وان لشقه قيمة رجعت بصفة العيب اعتبارا بالجزء بالكل لا  
اذا كان الفاسد قليلا مقدرا ما يكون مثله في ذلك المبيع فلا يرجع بشيء كذا ذكر في شرح الطحاوي

حنيفة

وقال في هذا الاسلام فان وجد البعض من ذلك فاسدا فان كان ذلك قليلا فان القياس ان يجعل ذلك كالحق والقيمة ينضم  
الى المال وفي الاستحسان يجعل عدلا لانه قليل لا عبث به في العادات ثم قال في هذا الاسلام كذا ذكر في مشايخنا  
ولا ينضم منه وفي ذلك ضرورة ايضا لان جملته لا يخرج عن شيء فاسد فلو بطل لما سلم البيع ابدا فاذا اكثر ذلك  
فانه يجعل بمنزلة الميتة والحق ينضم الى المال على التفعيل والاختلاف بين بيع مع البائع فيما صلح بصفته من الثمن  
وبطل في الفاسد عند ابي يوسف ومحمد وعند ابي حنيفة رفته مشددا في الكل لان الاصل عنده ان البيع مع صفته  
بفساد متوازن فسد كله والمراد من ان لا يكون لشقه قيمة ان يكون ذلك في موضع يكثر فيه الخلل الى ذلك اشار  
الولوي الجني في فناء وقال الولوي الجني لو اشترى الثمرة فوجد فاسدا بعد الكسر له ان يرجع بجميع الثمن قليلا  
كان او كثيرا لانه لا قيمة لها بعد الكسر **قوله** فان لم ينتفع به كالمزج المزج **قوله** بتسليط اي بتسليط  
البايع **قوله** والتقليد ما لا يخلو عند الجوز عادة كالمزج المزج **قوله** بتسليط اي بتسليط  
جامع الصغير في الجوز الخنة او الستة او نحو ذلك في الماية معفو او قال لان مثل ذلك قد يوجد في الجوز ففساد  
هذا المقدار كالمزج المزج **قوله** ومن باع عبدا فباعه المشتري ثم رده عليه ببيع فان قبل بقبضه القاض في قدر  
او بيتية او بآية يمين له ان يردته ونظر القدوري في مختصره ومن باع عبدا فباعه المشتري ثم رده عليه ببيع فان  
قبل بقبضه قاض فله ان يردته على بايعه وان قبل بغير قبضه فليس له ان يردته وقال محمد في الجامع الصغير عن يعقوب  
عن ابي حنيفة رضى الله عنه في رجل باع عبدا من رجل بعد ما اشتراه من آخر فوجد به المشتري الاخر عيبا فاقضاه  
الى القاض المشتري الاخر والبايع الاخر فردة القاض العبد على البايع الاخر باقراره او بآية يمين فعلى بینه وبين  
البايع الاول خصومة قال نعم وقال بعده في محمد عن يعقوب عن ابي حنيفة في رجل اشترى من رجل عبدا ثم باعه  
من آخر فوجد به الاخر عيبا لا يحدث مثله فردة على بايعه وقبله منه عند غير قاض قال ليس له ان يردته على البايع  
الاول ابدا وقال محمد قبل هذا اقربا من ثلثة اوراق في مسألة الوكيل محمد عن يعقوب عن ابي حنيفة في الرجل  
يا من الرجل يبيع عبدا فيبيعه من رجل ويدفعه اليه ولا يقبض الثمن او يقبضه ثم يرد المشتري ان يردته على  
المأمر ببيع بغير قبضه الى القاض وطوى عيب لا يحدث مثله فردة عليه ببيتية او بآية يمين او باقرار من المأمور  
بالبيع قال للمأمور ان يردته على الامر وان كان العيب حدث مثله فردة عليه بآية يمين او ببيتية قامت بانه  
باعه وبه هذا العيب ردة المأمور على الامر وان كان ذلك باقرار من المأمور بالبيع لم يردته على الامر الى هذا لفظ  
محمد في اصل الجامع الصغير ثم اعلم ان المشتري اذا باع المبيع ثم رده عليه ببيع فان كان ذلك قبل القبض كان  
حق الرد على بايعه فيكون بمنزلة ما اذا لم يبيع سواء كان بقضاء او بغير قضاء لان الرد بالعيب قبل القبض فسخ  
من الاصل في حق الكل فساد ذلك الرد بمنزلة الرد بخيار الشرط او بخيار الروية اما اذا قبض المشتري  
الثاني ثم رده على المشتري الاول ببيع فعل الوجهين فان قبله بقضاء قاض فله الرد على بايعه وان قبله  
بغير قضاء قاض فليس له الرد وذلك لانه اذا قبل بغير قضاء القاض كان ذلك ردة باسقاطا صريحا  
ثم انما لما فكان بمنزلة عقد قبله مستأنف واذا قبل بالقضاء باحد الاشياء الثلاثة ببيتية او بالثمن  
او بالقرار فله الرد على البايع الاول لان البيعة الثانية انفسخ بفسخ القاض فصار كأن البيعة الثانية  
لم يوجد اصلا ولكن البيعة الاول قائم لم يفسخ بفسخ الثاني فيملك الخصومة وفي قوله رفته اذا وجد العيب  
فردة عليه ببيتية ليس له ان يرد على الاول كذا ذكر الفقيه ابو الليث في شرح الجامع الصغير وذلك لانه  
الاخر فقال بعد عارده عليه ليس به عيب ثم اراد ان يردته ليس له ذلك فكذا اذا وجد قبل الرد وقبله

Cop

rsity



وإذا علمت أن البيع لا ينعقد إلا بالقبول  
فإن كان البيع قد انعقد  
فإن كان البيع قد انعقد

ان فحده كان له دفع الخصومة عنه ولم يكن التحقيق ولا له لماردة عند الشافعي على ما يبيع وان قبله بغير  
وقاس على ما اذا قبل بقبضه وان فرق ظاهر وقد مر في شروح الجامع الصغير يستوي الجواب في مسئلة  
بين ما يحتمل الحدوث ولا يحتمل الحدوث اذا رد عليه بغير قبضه لم يكن له ان يصح له ان يباعه لان الرد بالتراخي  
يبيع جدي في حق الثالث والبايع الاول ثالثا فصار في حق البايع الاول المشتري الاول اشتراؤه من المشتري  
الثاني فلو كان هكذا فلا خصومة لكذا وهذا وانما استوي الجواب لان محذورنا في عيب لا يحدث مثله اذا  
بغير قبضه فاقض ليس له ان يرد على البايع الاول ابدأ او اذ المبرورة في عيب لا يحدث مثله مع التيقن بان  
كان عند البايع الاول فلان لا يرد في عيب حدث مثله وهو محتمل الحدوث في يد المشتري اولى واخرى فانما  
الجواب وقولنا على قياس ما ذكر في بعض روايات البيهقي له حق الخصومة لتيقن العيب عند البايع الاول  
في الايضاح عيب لا يحدث مثله بالاصح الزايد او اننا قصة وعيبا حدث مثله بالترجوح والامراض انما  
الوكيل فنقول اذا رد عليه بغير قبضه لا يحدث مثله او لا يحدث مثله في مثل تلك المدة ردده القاضي بغير قبضه  
اباويين او اقواله لان القاضي يعلم بيقين انه كان عند البايع ومعنى اشتراط البيئته او النكول او الاقرار في الكفاية  
محمول على اذا اشتبه على القاضي ان هذا العيب قد تم اتم لا او علم انه لا يحدث في مدة شهر مثلا ولكن لم يعلم  
تاريخ البيع متى كان منذ شهر او اكثر فاحتاج المشتري الى اقامة البيئته او الى غير ذلك من الحجج ان تاريخ البيع  
والعيب ظاهر فلا محتاج الى شيء منه فيكون الرد على الوكيل رد اعلى الموكل من غير ان يحتاج الوكيل الى رد  
خصومة فانما اذا كان العيب حدث مثله فان رد على الوكيل ببيئته او نكول فهو لازم للموكل ولا محتاج الى رد  
كيل الى الخصومة لان البيئته حجة في حق الناس كافة والوكيل مضطرب في النكول فصار عذرا لرد البيئته وهو  
لان اذا كان عالما بالعيب عند الموكل لا يمكنه ان يخلو كاذبا ولا له لم يباشر احوال العبد والموكل هو الذي  
اوقع فيه فصار العبد عليه فان رد القاضي باقرار الوكيل كان ذلك رد اعليه ولكن له ان يخاصم الموكل  
في رد البيئته او نكول لان الرد بالقضاء لا يحتمل ابتداء العقد فكان منسحقا ولكنه في رد البيئته فصار رد اعليه  
الوكيل بالعيب عند الموكل فمن جهة كون منسحقا كان للوكيل حق الخصومة ومن جهة كونه قاضيا لم يلزم الوكيل  
الا ان يقيم الحجة على الموكل هذا فيما اذا رد عليه بالتقضاء اما اذا رد على الوكيل باقراره فلا تقاضا  
فان كان عيبا حدث مثله في هذه المدة فليس للوكيل حق الرد على موكله لانه منسحق بالترجيح فكان بمنزلة اشترا  
جدي في حق غيره فبطر حق الخصومة وان كان عيبا لا يحدث مثله فقال نحو الاسلام وغيره ذكر في عاتق رواية  
المسوقة انه يلزم الوكيل ولا يخاصم الموكل وذكر في كتاب البيهقي انه يلزم الموكل من غير خصومة لان الخصم  
فلا عين ما يفعله القاضي لان الرد من متعين فصار تسليم الخصم وتسليم القاضي سواء تسلم الخصم وتسلم  
الدين والرجوع في البيئته ووجه عامة الروايات ان هذا رد ثبت باقراره فصار كبايع الجدي ولا يملك  
فعلا عين ما يفعله القاضي لان الحكم الاصل في هذا هو المداومة بالسلامة وانما يصار الى الرد في حق  
العجز فاذا انقلا الى الرد لم يصح في حق غيره كما لا ترى ان الرد اذا امتنع وجب الرجوع بحقه العيب  
وذكر من المسائل التي متواتر لا يحتمل التحول الى غيره فانما مرقا قال ابو القاسم الساطعي في كتاب الاجابة  
قد اعترض على قول محذور انه ينكول الوكيل يلزم الموكل بانه لا يصح على اصولهم انما على قول اي حذوهم  
فان النكول بذل وبذل الانسان لا يثبت في حق غيرين وانما على قولنا في حكم الاقرار ولو اقر الوكيل  
العيب لم يلزم الامر في عيب مما حدث فكذلك نكول الذي اقيم مقامه ثم قال اي عيب عنه بان النكول ليس  
البذل وانما اجراه مجراه يدرك عليه لو ادعى رجل الف درهم على عبده ما دون له في التجران فانكر ونكول عن الجاهل

فانما الحكم عليه بالمال ولو كان بذلا لم يحكم عليه لان بذل المال وجهته لا يبيع في حقه في الدراهم والدنانير والشياب  
واعيان الاموال انما جازت الضيقة في البيئته نكول لا يبيع في حقه في الدراهم والدنانير والشياب  
لا يجزى اقراره مجراه من جميع الوجوه وقد ابرهنا في البذل في ان لا يبيع في سبعة اشياء في النكاح  
والرجعة والبيع في الايلاء والنسب والولاء والرق واللعان والخاصة قولنا فانما النكول لا يكون عذرا  
الاقرار يدرك عليه انه لو نكول عن البيئتين في كل حكم كان له ان يعود فينكول ويشق المال عن نفسه ولو كان  
عذرا لا اقرار له على ان يرجع عن اقراره وكذلك نكول يختص بمجلس الحاكم والاقرار بالمال لا يختص  
بمجلس الحاكم الا عند ابي يوسف مجرى مجرى الاقرار وليس حكمه حكم صريح الاقرار وعند محمد كحكم  
صريح الاقرار ويظهر فائدة الاختلاف بينهما ما قال في كتاب الدعوى املار واية بشود من الوليد قال  
ابي يوسف لو ادعى دارا في يد رجل فانكر ونكول عن بيئته ففرض القاضي القاضي للمدعي ثم اقام المدعى عليه  
البيئته انه كان اشتراها من المدعي فان القاضي يسمع بيئته ويرد الدار عليه ولو اقام البيئته انه كان اشتراها  
من رجل آخر لم يقبل بيئته قال محمد في نوادر ابن سميعة لا يقبل بيئته في الوجهين والنكول عذرا  
الاقرار هذا لفظ كتابه انا ابو يوسف فقبل بيئته لانه ليس بصريح اقرار بل مجرى مجراه لانه حكم الحاكم  
عليه بسبب من جهته كما في الاقرار حكم عليه بسبب من جهته فمن هذا الوجه تشابهها **قوله**  
لانه منسحق من الاصل لان الرد على المشتري الاول منسحق للمبيع الثاني من الاصل لانه بقضاء القاضي  
فكان للمشتري الاول حق الخصومة مع بايعة **قوله** غاية الامر انه انكر قيام العيب اى غاية امر  
امر المشتري المشتري الاول هذا جواب لما يقال من جهة ردده انكر العيب لم يكن له حق الخصومة  
لانه متناقض في كلامه فقال انه انكر العيب لكنه كذب شفا فصار كاذبا لم ينكر اصلا **قوله** بخلاف الوكيل  
بالباع اذا رد عليه بغير قبضه بالبيئته متصل بقوله له ان يرد على بايعة يعني اذا قبل المشتري بتقضاء القاضي  
بالبيئته او باقرار البيئتين او بالاقرار له حق الرد والخصومة مع بايعة يعني اذا قبل المشتري ولا يكون الرد على  
رد اعليه بايعة بخلاف الوكيل بالباع اذا رد عليه بالبيئته او النكول يكون ذلك رد اعليه الموكل وفرقة ان  
الباع في مسئلة الوكيل واحد فكان القضاء بالرد عليه رد اعليه الموكل اما في مسئلة بيع المشتري فان  
الوجود ببيعان فلا يلزم من منسحق البيع الثاني منسحق البيع الاول فلا هذا لم يكن الرد على المشتري  
الاول رد اعليه بايعة **قوله** وون قبل بغير قبضه القاضي عطف على قوله فان قبل بقبضه القاضي **قوله**  
والاول ثالثا الى البيع الاول **قوله** وهذا يثبت انما الى المذكور في الجامع الصغير وقد مر بيانه  
انما **قوله** ومن اشترى عبدا فقبضه فادعى عيبا لم يجبر عليه دفع الثمن حتى علف البايع او يقيم المشتري  
بيئته وهذا من مسائل الجامع الصغير وصورتها فيه محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة رضى الله عنه في رجل اشترى  
من رجل عبدا بالدين درهم وقبض العبد ثم جاء البايع فخاصمه في الثمن فقال قد كنت قد كنت في هذا  
العيب قال لا يجبر على دفع الثمن حتى يشهد الشهود او يستخلفه فان قال شهودى بالشام قال  
يأبى له ادفع الثمن وان شئت استخلف لك وادفع الثمن الى هذا لفظ اصلا الجامع الصغير اعلم ان  
المشتري اذا ادعى العيب لا يجبر على دفع الثمن الى ان يقيم البيئته او يستخلف البايع وهذا المعنيين  
اصلا فان المشتري انكر وجوب تسليم الثمن على نفسه لما ادعى العيب وهذا لان دفع الثمن اشتغال  
عالا لبيئته لانه يحتاج الى نقض قضائه اذا ظهر العيب لانه يامر البايع بغيره ببرد الثمن على المشتري  
فيجب عليه صيانة قضائه عن البطلان فلا جاز هذا يا كرم المشتري باقية البيئته او يستخلف البايع حتى يظهر

Copy

University



وجه الحكم فان استبان وجه الحكم بان قامت البيينة او خلف البايع فنكروا المبيع والاشياء المشتري على ثبوت الاشياء البيينة او النكول ممن لو اقرب له لم يستحق وهذا اليمين لتوهم الخصومة فاذا اطلق برى  
ولم يثبت المشتري حق الرد وانكروا البايع وكذا اذا اقام المشتري البيينة على العيب عند ولكن لا يثبت  
حق الرد للمشتري لاحتمال ان العيب حادث فيقال للبائع هل كان هذا عندك او اقبل او سرق او بال  
في الفرائش بعد الكبر في العيوب الثلاثة فان اقر بذلك يرد عليه لانه اقر بانه باع معيبا الا ان يدعي الرضا  
والا يرد كذا قال صاحب التحفة وان انكر البايع وجود العيب عند البائع فيقال للمشتري اقم البيينة على ذلك  
فان اقامها ثبت له حق الرد وان لم يكن للمشتري بيينة على وجود العيب عند البائع خلف البائع على التنا  
وهذه اليمين يمينين الورد وذلك لانه معنى لواقر به لزمه وخلف على لبتات لانه تخلف على فعل نفسه وهو عليه  
صحيحا فان خلف برى وان نكل رد عليه بالعيب قالوا والصواب في التحليف ان يقال بانه ليس له حق الرد  
عليك بالسبب الذي يدعيه او يخلف بانه قد سلمت حكم البائع وما به هذا العيب الذي يدعيه وفي الجنون يتحقق  
بانه ما جن في يدك قط وفي العيوب الثلاثة بانه ماسرقة وما اقبل وما بال في الفرائش في يدك منذ بلغ الرجال  
قط فاما لو خلفه بانه قد باعه وسلمه وما به هذا العيب لم يكن فيه نظر للمشتري لان العيب لو حدث في يده  
البائع بعد البيع قبل التسليم لم يثبت لان شرط الحث قيامه في الحالين فيا قول ان هذه العيوب لم تكن  
موجودة عند البيع فتكون صادقا فيسقط حق المشتري وجه قول اي حثية رضي الله عنه في ان البائع لا يخلف  
على العيب عند المشتري ان الاستحلاف بطل الاستحلاف والكاحل ان صحة الدعوى متعلقة بثبوت العيب  
وثبوت العيب متعلق بالدعوى فلا يتصور لالدعوى بطل الاستحلاف والكاحل ان صحة الدعوى متعلقة بثبوت العيب  
متعلقة بثبوت العيب وثبوت العيب متعلق بالدعوى فلا يتصور لالدعوى ولا ثبوت العيب متعلق  
البائع وهذا اذا كان عيبا لا يثبت عند الخصومة فان كان عيبا ما شهد الا يحدث كالا صبح الزاوية  
والسنة الشاذة ان يرد لاننا نقتننا انه كان عند البائع فان كان عيبا ما شهد الا يحدث كالا صبح الزاوية  
فان كان يعلم اهل البصر انه لا يحدث من وقت التسليم الى المشتري له ان يرد لانه لا يثبت بكونه في يد البائع  
وان كان في مدة حكم الحدوث في يد المشتري وانكر البائع كونه في يده فالحق قوله مع اليمين وان ادعى  
المشتري الجبل والشيابة وقد اشترى اها بكذا فاقاضي برئها امرأة عدلة والشتان احوط فان اخبرت  
بذلك تسرع الدعوى والخصومة وان كان من وقت التسليم مدة محتمل الحدوث في تلك المدة وانكر البائع كونه  
في يده فالحق قوله وان كان مدة الاحتمال الحدوث من وقت التسليم كذلك لا يثبت بكونه في يد البائع وانما  
يشهد المرأتين على يرد على قياس قول اي حثية لا وعلى قياس قولهما ترد وان كان داخرا باطنه فاقاضي  
بزي العدول فان شهد بذلك رجلان عدلان وطوما لا محتمل حدوثه من وقت التسليم يرد وان كان ما محتمل  
حدوثه لا يرد الا ان يشهدا هذا انه كان عند البائع والدعوى الصحيحة ان يدعي العيب في يد البائع وفي  
يده ايضا كذا ذكر الزاهد الصافي في شرح الجامع الكبير **قوله** والمراد التحليف على انه لم يبق عندك اي  
المراد من قول محمد لم خلف البايع حتى يقيم المشتري البيينة تحليف البايع على ان العيب لم يبق عند البائع يعني  
الخلف البايع ولا يتوهم عليه الخصومة ما لم يثبت العيب عند المشتري او لا ما حجة ان كان اس انكار البائع  
البايع والمبيع ومعرفة ان معرفة قيام العيب **قوله** في الكتاب اي في الجامع الصغير **قوله** ماله حق  
الرد عليك من الوجه الذي يدعي اي ليس للمشتري حق الرد عليك انما البائع بالسبب الذي يدعيه المشتري  
**قوله** او بانه ما اقبل عندك قط يعني او خلفه التنا في يده الوجه فيقول البائع بانه ما اقبل عندك قط وانما

وجه الحكم فان استبان وجه الحكم بان قامت البيينة او خلف البايع فنكروا المبيع والاشياء المشتري على ثبوت الاشياء البيينة او النكول ممن لو اقرب له لم يستحق وهذا اليمين لتوهم الخصومة فاذا اطلق برى  
ولم يثبت المشتري حق الرد وانكروا البايع وكذا اذا اقام المشتري البيينة على العيب عند ولكن لا يثبت  
حق الرد للمشتري لاحتمال ان العيب حادث فيقال للبائع هل كان هذا عندك او اقبل او سرق او بال  
في الفرائش بعد الكبر في العيوب الثلاثة فان اقر بذلك يرد عليه لانه اقر بانه باع معيبا الا ان يدعي الرضا  
والا يرد كذا قال صاحب التحفة وان انكر البايع وجود العيب عند البائع فيقال للمشتري اقم البيينة على ذلك  
فان اقامها ثبت له حق الرد وان لم يكن للمشتري بيينة على وجود العيب عند البائع خلف البائع على التنا  
وهذه اليمين يمينين الورد وذلك لانه معنى لواقر به لزمه وخلف على لبتات لانه تخلف على فعل نفسه وهو عليه  
صحيحا فان خلف برى وان نكل رد عليه بالعيب قالوا والصواب في التحليف ان يقال بانه ليس له حق الرد  
عليك بالسبب الذي يدعيه او يخلف بانه قد سلمت حكم البائع وما به هذا العيب الذي يدعيه وفي الجنون يتحقق  
بانه ما جن في يدك قط وفي العيوب الثلاثة بانه ماسرقة وما اقبل وما بال في الفرائش في يدك منذ بلغ الرجال  
قط فاما لو خلفه بانه قد باعه وسلمه وما به هذا العيب لم يكن فيه نظر للمشتري لان العيب لو حدث في يده  
البائع بعد البيع قبل التسليم لم يثبت لان شرط الحث قيامه في الحالين فيا قول ان هذه العيوب لم تكن  
موجودة عند البيع فتكون صادقا فيسقط حق المشتري وجه قول اي حثية رضي الله عنه في ان البائع لا يخلف  
على العيب عند المشتري ان الاستحلاف بطل الاستحلاف والكاحل ان صحة الدعوى متعلقة بثبوت العيب  
وثبوت العيب متعلق بالدعوى فلا يتصور لالدعوى بطل الاستحلاف والكاحل ان صحة الدعوى متعلقة بثبوت العيب  
متعلقة بثبوت العيب وثبوت العيب متعلق بالدعوى فلا يتصور لالدعوى ولا ثبوت العيب متعلق  
البائع وهذا اذا كان عيبا لا يثبت عند الخصومة فان كان عيبا ما شهد الا يحدث كالا صبح الزاوية  
والسنة الشاذة ان يرد لاننا نقتننا انه كان عند البائع فان كان عيبا ما شهد الا يحدث كالا صبح الزاوية  
فان كان يعلم اهل البصر انه لا يحدث من وقت التسليم الى المشتري له ان يرد لانه لا يثبت بكونه في يد البائع  
وان كان في مدة حكم الحدوث في يد المشتري وانكر البائع كونه في يده فالحق قوله مع اليمين وان ادعى  
المشتري الجبل والشيابة وقد اشترى اها بكذا فاقاضي برئها امرأة عدلة والشتان احوط فان اخبرت  
بذلك تسرع الدعوى والخصومة وان كان من وقت التسليم مدة محتمل الحدوث في تلك المدة وانكر البائع كونه  
في يده فالحق قوله وان كان مدة الاحتمال الحدوث من وقت التسليم كذلك لا يثبت بكونه في يد البائع وانما  
يشهد المرأتين على يرد على قياس قول اي حثية لا وعلى قياس قولهما ترد وان كان داخرا باطنه فاقاضي  
بزي العدول فان شهد بذلك رجلان عدلان وطوما لا محتمل حدوثه من وقت التسليم يرد وان كان ما محتمل  
حدوثه لا يرد الا ان يشهدا هذا انه كان عند البائع والدعوى الصحيحة ان يدعي العيب في يد البائع وفي  
يده ايضا كذا ذكر الزاهد الصافي في شرح الجامع الكبير **قوله** والمراد التحليف على انه لم يبق عندك اي  
المراد من قول محمد لم خلف البايع حتى يقيم المشتري البيينة تحليف البايع على ان العيب لم يبق عند البائع يعني  
الخلف البايع ولا يتوهم عليه الخصومة ما لم يثبت العيب عند المشتري او لا ما حجة ان كان اس انكار البائع  
البايع والمبيع ومعرفة ان معرفة قيام العيب **قوله** في الكتاب اي في الجامع الصغير **قوله** ماله حق  
الرد عليك من الوجه الذي يدعي اي ليس للمشتري حق الرد عليك انما البائع بالسبب الذي يدعيه المشتري  
**قوله** او بانه ما اقبل عندك قط يعني او خلفه التنا في يده الوجه فيقول البائع بانه ما اقبل عندك قط وانما



قال عند ذلك ان القاضي غلب البائع كذلك فاذا حلف اصناف الى نفسه وقال عندى **قوله** والاول دلول على ان  
التحليف بقوله بانته قد باعه وما به هذا العيب غلبه عن حدوث العيب بعد البيع قبل التسليم فلاجل هذا لا يخلو  
بهذا الوجه لان العيب قد يكون عند البائع ثم حدث قبل التسليم وهو موجب للرد فاذا حلف على ان العيب  
لم يكن عند البائع يتقرر المشتري لان البائع صادق في حلفه فلا عيب **قوله** والثاني توهم تعلقه بالشروط  
ان التحليف بقوله بانته قد باعه وسلم وما به هذا العيب يوجب تعلق العيب بالامرين جميعا اعني بالبيع والتسليم  
بيعه وتمايؤله البائع ويقول لم يكن العيب عند الحالتين بل عند التسليم فحسب فاذا حلف على هذا الوجه  
يكون صادق ولا عيب اذ بانتفاء الجزاء ينشأ الكمال فيتقرر المشتري **قوله** عنده اي عند المشتري **قوله**  
واختلف المشايخ على قول ابي حنيفة اي اختلف المشايخ في شروح الجامع الكبير كابي بكر محمد بن حامد وقد مر بيان  
ان **قوله** فاذا نكل عن العيب على وجود العيب عند المشتري ثبت العيب عند المشتري فيتوهم ان الحضور على  
البائع بعد ذلك اذ لم يقم المشتري بالثبوت على وجود العيب عند البائع وانكره هو العيب بخلاف الرد وهو على البائع  
يسمى بين الرد فان حلف بى وان نكل ثبت العيب عند البائع فيرد عليه **قوله** على الوجه الذي قد مر الى ان نكل  
على البائع على ما تقدم من قوله بالله ماله حق الرد عليك من الوجه الذي يدعى او بالله ما سبق عندك قط **قوله**  
اذا كان الدعوى في اباي الكبير علف بالله ما سبق من مبلغ الرجال وذلك لان اتحاد الحالكة شرط في العيوب  
الثلاثة فلا يلزم الرد من وجودها عند المشتري في الكبير اذ كان وجودها عند البائع في الصغير فاذا حلف البائع  
مطلقا يكون فيه ترك النظر للبائع لانه ينتج عن العيب مطلقا اذ وجدت هذه العيوب عندك في الصغير فانهم  
**قوله** ومن اشترى جارية وتمايؤا فوجد بها عيبا من فواض الجامع الصغير وصورتها فيه محد عن يعقوب بن ابي  
حنيفة رضى عن رجل اشترى من رجل جارية بالدين درهم فقبض الجارية ونقل الالف ثم وجد بها عيبا في  
بردها فقال البائع بعثك هذه واخرى وقد قضتها وقال المشتري انما بعثتني هذه احدا قال القول قول المشتري  
هذا النظم في الاصل الجامع الصغير اي القول قول المشتري مع البمين لان البائع يدعى عليه الزيادة والمفارقة  
يتكرر على المنكر البمين بالحدث والان حاصل اختلافهما واقع في مقدار المقبوض والقول قول القابض فثبت  
كان او امين لانه اعرف بما قبضه الا ان كان صاحب لو انكر الزيادة في المقبوض كان القول قوله وكذا المحدث  
اذا انكر الزيادة ولو اتفقا في مقدار المبيع واختلفا في المقبوض كان القول قول المشتري ايضا لما قلنا كما اذا  
اشترى عبدين او جارين اثنين واتفقا على مقدار المبيع ولكن اختلفا في المقبوض فقال المشتري قبضت احدهما  
لاغير وقال البائع قبضتهما جميعا **قوله** لما تبينا اشارة الى قوله فيكون القول للقباض كما في الغضب **قوله** ومن  
اشترى عبدين صفقة واحدة الى اخره ومن سائل الجامع الصغير وصورتها فيه محد عن يعقوب بن ابي  
اي حنيفة رضى عن رجل اشترى من رجل عبدين صفقة واحدة فقبض احدهما ثم وجد بالباقي عيبا فاذا رده  
قال له ان ياخذها جميعا او يرددها هذا النظم في الاصل الجامع الصغير واحدا ذلك ان تفرقة الصفقة قبل  
التمام لان ملك احد المتعاقدين على صاحبه وملكه في الفسخ الا يولى انه يجوز الاقالة في عبدي وعتيت الا  
ابتداء البيع والحالة هذه كذا قال الناطقي في الاجناس ثم لما لم يجز تفرق الصفقة قبل التمام فاذا اردت ان  
يقبض بالعيب يلزم تفرقها قبله فلا يجوز وذلك لان العقد انما يتم بالقبض ولهذا اذ اهلك قبل القبض يكون  
من ضمان البائع بخلاف ما اذا اهلك بعد القبض فانه من ضمان المشتري فلا يلزم تحريق الصفقة قبل التمام  
اذا رده المبيع خاصة بعد قبضها جميعا وهذا اذا وجد العيب في عيب المقبوض ولو وجد في المقبوض  
قالوا في شروح الجامع الصغير اختلف المشايخ فيه والصحيح انه لا يرد المقبوض خاصة يعني ان شاء الله

عند البائع

او اذها

او اذها وذلك لان الصفقة انما تتم بقبض المبيع وهو هنا شيان فالقبض بها جميعا لا تتم الصفقة فاذا ارد المقبوض  
وحده وهو مبيع يلزم التفرق فلا يجوز وهذا اذا وجد باحدهما عيبا بعد قبض احدهما اذ اقبضها ثم وجد  
باحدهما عيبا فله ان يسكن الصحيح ويرد المبيع وقال زفر والشافعي ليس له الا ان يرددها كذا ذكر قولهما في الايضاح  
وكذلك ذكر شمس الائمة البيهقي قول زفر في الكفاية وكذلك شمس الائمة السرخسي في شرح الكافي قول زفر فقال  
على قول زفر يرددها ان شاء الله لان ختم الرد الى الاحتجاء عادة طاهرة فلو رد الرد في خاصة تضرر البائع ولكن  
قال القدوري في كتاب الترتيب قال اصحابنا اذا اشترى عبدين صفقة واحدة فوجد باحدهما عيبا بعد القبض  
رده خاصة وان كان قبل القبض ردها وقال زفر ويرد المبيع في الوجهين وعلى زفر ان العقد صحيح فيها  
والعيب وجد باحدهما فصار كما بعد القبض وذلك ما صاحب المختلف والنظومة من رد العقد ويرد في نكل  
الاختلاف في قول زفر على اختلاف الرواية عنه وجه قولها على ما في الهداية القياس على ما قبل القبض وعلى  
خيار الشرط والرواية والجامع دفع الضرر لان العادة بين التجار ختم الجيد الى الرد في لو واج الرد في  
فاذا ردها دون الاخر يعوض عن البائع وفيه ضرر وانا ان الصفقة قبل القبض لم تتم بل ليل ان الرد جاز  
بلا قضاء وبعد القبض تمت وتناهب ولهذا لم يجز الرد بلا قضاء لم يتم من الرد بعد ذلك تفرق صفقة ولا  
اضرار بالبائع لانه تفرق مبتداء من المشتري على نفسه ففقد القياس والصفقة لا تتم مع خيار الشرط والرواية  
ايضا فبان الفرق والدليل على ما قلنا من جواز ردها بعد قبضها ان احدهما لو استحق كانه ان يرد  
خاصة دون الاخر وهذا الذي قلنا في اذ كان المشتري شيئا يمكن الانتفاع باحدهما دون الاخر كما  
لعبدتين والشويعين اما اذا كان المشتري شيئين لا يمكن الانتفاع باحدهما دون الاخر كخنين وصهر عراب  
ونعيلين فقبضها ثم وجد باحدهما او بها عيبا ردها ان شاء الله او اخذها وليس له ان يرد احدهما دون صاحبه  
كذا قال الشيخ ابو الحسن الكرخي في مختصره وذلك لانه اذا ردها بعد قبضها يلزم التزام الضرر ونقله التناوب  
الصغير عن شرح بيوع خواهره اذا اشترى خنيتين فوجد احدهما فثبت ان كان لا يدخل لعله في الرجل  
ليس له ان يردده وان لم يكن كذلك له ان يردده **قوله** وقد ذكرناه اشارة الى ما ذكر قبل هذا الباب بقوله  
مخلاف خيار العيب لان الصفقة تتم مع خيار العيب بعد القبض وان كان لا تتم لا تتم قبله **قوله** وهذا  
لان القبض له شبهة بالعقد اشارة الى قوله فيمكن تفرقها قبل التمام بيعا انما يلزم التفرق قبل التمام لان  
القبض له شبهة بالعقد فيمكن التفرق قبل القبض كما تفرق في العقد وذلك لا يجوز كما اذا قال بعثت هذين  
العبدين وقال المشتري قبلت احدهما فكذلك هذا وجه شبهة القبض بالعقد من حيث ان الضمان ينتقل بالقبض  
من البائع الى المشتري كما ان الملك ينتقل بالعقد من البائع الى المشتري بالقبض ملكا يحصل ملك الرتبة  
بالعقد ولو وجد في المقبوض عيبا اختلفوا في اختلاف المشايخ فيه وروى عن ابي يوسف انه يرددها خاصة  
قال فخر الاسلام البرزوي واما ذكره في كتاب البيوع في فصل الاستحقاق اذ قبض احدهما ثم استحق  
او غير المقبوض له ان يرد الاخر فصار ذلك دالة على العيب وهو هنا نص على حكم العيب لكنه لم يذكر العيب  
في المقبوض وهو مثل فصل الاستحقاق الى هنا لفظ فخر الاسلام ثم قال وعن ابي يوسف انه قال ان وجد  
في المقبوض الاخر مقبوضا وان وجد بغير المقبوض اعتبر الاخر غير مقبوض فيرد المبيع خاصة في  
الفصل الاول وفي الفصل الثاني لم يرددها الا جملة لان الوجهين تعارض فوجب العلم بهما والصحيح جواب  
الكتاب لانها لا تعارض فبقى على ما كان **قوله** وصار كحسب المبيع اي صار تمام الصفقة كحسب المبيع  
يعني ان تمام الصفقة لما تعلق بقبض المبيع تعلق بكلمة لا بعينه فاما حصل قبض الكمال لا يتم كحسب المبيع لما تعلق







وهذا قال الامام الاسيحي في شرح الطحاوي ولو قُطعت يد بعد القبض والتسليم والمشتري غير عالم  
وقت العقد ولا وقت القبض ان شارضى بالعقد الا قطع بنصف الثمن وان شارك في قول اي يوسف  
لا يرد ولا يرد بوجه بنقصان العيب يقوم بعد اخذ وجب عليه القطع وعبد المرحب عليه القطع ويرجع بازا  
النقصان من الثمن الا اذا ارضى البائع ان يرد هكذا انقطع عاقبة عليه ويرجع بجميع الثمن ولو كان المشتري  
عالمًا بذكر وقت العقد او بعد العقد قبل القبض صاروا عيبًا بالعيب فلا يرجع على بايعه بشئ في قولهم  
كذا في شرح الطحاوي والحاصل ان ابا حنيفة رضى الله عنه اخرج كونه مستحق القطع او مباح الدم بمنزلة  
الاستحقاق وما جعل ذلك بمنزلة العيب وجه قولهم ان قلنا المبيع او عصوه مضاف الى امر حادث في  
ضمان المشتري وهو الاطلاق فيقتصر على ما بعد القبض ولا يضاف الى البائع ولا يجري مجرى الاستحقاق غايته ما  
الباب ان سبب القتل او القطع وجد في يد البائع وليس ذلك بمنافي للمالكية ولهذا لو مات قبل استيفاء  
القتل او القطع بنقل الثمن على المشتري وبقي البيع وان اياه وي انقصا ويصح تصرف المشتري فلا  
على عدم المناقاة فاذا لم يثبت المناقاة للمالكية فكذا البيع فلم يظن ان البيع كان باطلا فلم يسترد الثمن لكن  
المبيع لما كان مبيعًا وجب الرجوع بنقصان العيب عند تعذر رد المبيع اما التعذر في صورة القتل فظاهر وكذا  
في صورة قطع اليد لان الاستيفاء غير الوجوب فكان بمنزلة عيب حادث عند المشتري والعيب الحادث  
عنده يمنع الرد ولكنه يرجع بنقصان عيب السرقة لان نقصان القطع وبه صرح الزاهد العراقي لان القطع  
وان كان مضافا الى السرقة لانه مستحق بالمكن فوات المالكية في هذه مضافا اليها لان السرقة لا يفتقر الى  
ما قلنا والقطع يستحق من حيث انه ادمي لا من حيث انه مال فلهذا وجب الرجوع بنقصان عيب السرقة  
لا عيب القطع وهذا كما لو اشترى جارية حاملًا فولدت عند المشتري فماتت في ناسها وقد ذكرنا البيع  
الحمل لا يرجع بجميع الثمن فكذا هنا وكذا لو تمت عند البائع فماتت من الحمل عند المشتري ووجه قول اي حنيفة  
رضي الله عنه ان سبب وجوب القطع او القتل وهو السرقة او القتل العمد وخوفه وجد في ضمان البائع فكان  
كالهلاك عند البائع ونزل منزلة الاستحقاق فيستند الحكم اليه فيظهر انه باع ما ليس بحمل للمبيع او باع  
مقطوع اليد فيرجع بجميع الثمن كما لو استحق بعض العبد فردة حيث يرجع بالثمن كله فكذا هنا وهذا لان الرجوع  
لما كان بسبب ضمان البائع والوجوب يفي الى الوجود صار كانه الوجود حصل في يد البائع باستناد الرجوع  
الى السبب السابق فنزل منزلة الاستحقاق فلهذا يرجع بالثمن كله فكذا هنا او نقول ان التسليم لم يمتنع  
مستحق القتل او القطع فصار كانه الاستحقاق حصل قبل القبض وهذا كمن عصب عبداً فقتل العبد عند الغائب  
رجلا عدا فورد على المولى فاقبض منه في يد يضمن الغائب قيمته كما لو قتل في يد الغائب فكذا هنا وانما  
الجواب عن منعه الحمل قبل ان يعلو الاطلاق ايضا وان لم يذكر الاطلاق في كتاب البيوع استدلوا بما ذكر  
في الجامع الصغير في نظيره ذلك من الغصب في المغسوبة اذا جليت ثم ردت فقلت في يد المالك وماتت  
ان يضمن الغائب جميع قيمته عنده فكذا هنا لان هذا مثل ذلك وامامنا في المحققين فقالوا ان علم انما كانت  
الحمل يرجع بجميع الثمن عند وان لم يعلم لم يرجع وان سرق العبد عند المشتري ايضا ثم قطع بعد ذلك بالسرقة  
حيثما عند البائع يرجع بنقصان عيب السرقة الموجودة عند البائع كما مر وعند اي حنيفة ليس له ان يرد العبد بلا  
رضا البائع للعيب الحادث وهو السرقة عند المشتري والقطع بها ثم لا يخلو من احد الامرين اما ان يقبله كذا لا  
لان لم يقبله يرجع على البائع ببيع الثمن لان اليد من الامن نفسه وقد قطعت بسبب كان عند البائع وسبب  
عند المشتري فيرجع بما بقا بل نصف اليد وهو المبيع وان قبله البائع كذا كل يرجع ثلاثة ارباع الثمن لان نصف اليد

في نسخة  
في نسخة  
في نسخة

حصل قطعه بسبب كان في ضمان المشتري مستطرد ذلك عن البائع وحصة نصف اليد ربع الثمن ثم بعد وجود السرقة  
من العبد في يد البائع اذا ادلوا له لا بد من قطع العبد من يد المشتري الاخير بذلك السرقة رجع الباعه بعضهم على  
بعض على بعض بالثمن كما في الاستحقاق عند اي حنيفة لانه اجراء مجرى الاستحقاق وعند مالك لا يجرى مجرى  
العيب قالوا في شروح الجامع الصغير قول محمد بن الجامع الصغير لم يعلم به المشتري يستقيم على قولهم لان عند  
مجري هذا مجرى العيب فاذا كان عالما لا يرجع على البائع بشئ فيقول انه في قول اي حنيفة كذلك لانه كونه مباح الدم  
او كونه مستحق القطع عيب لا محالة لكنه اخرج مجرى الاستحقاق ولا منافاة بين الاستحقاق والعيب والعلم بال  
العيب وقت الشراء ووقت القبض يمنع الرجوع بنقصان العيب ولهذا قال في شرح الطحاوي اذا كان  
المشتري عالما وقت العقد او قبل القبض صاروا عيبًا بالعيب فلا يرجع على بايعه بشئ في قولهم جميعا وقد مر  
من آتينا وقال في الاسلام والصحيح ان يقتل والعلم سواء لانه من قبيل الاستحقاق والعلم بالاستحقاق لا يمنع  
الرجوع ونافيه نظر لاننا نقول سلمنا ان العلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع لكن لا سلمنا ان العلم بالعيب لا يمنع الرجوع  
وهذا عيب لانه موجب لنقصان الثمن ولكنه اخرج مجرى الاستحقاق عند اي حنيفة ونزل منزلة لا حقيقة لان  
في حقيقة الاستحقاق سواء كان عالما بذلك او جاهلا قبل القبض او بعد بطل البيع ويرجع بجميع الثمن في قولهم  
جميعا وبه صرح في شرح الطحاوي وهذا لا يبطل البيع ولهذا لو اعتق المشتري قبل القتل او القطع فتح عند  
اي حنيفة ايضا لانه لا يرجع عند اي حنيفة بشئ اذا اقتل او قطع بعد الاغنى بسبب كان في يد البائع لان القتل  
او القطع لم يفتقر الى مالكية لعدم المالكية جبره وعند مالك يرجع بالعيب اعني نقصان عيب السرقة ونقصان  
كونه حلال الدم لان الملك ينتهي ويتقرر بالاغنى في كل موت فلا يبطل الرجوع **معه** اذا قتل بسبب وجد في  
يد البائع نحو قتل العمد والردة وقطع الطريق بالقتل **معه** عند تعذر ردة اى ردة المبيع بانه من آتينا  
**معه** او قطع بعد الرد يعنى يرجع على الغائب بنقصان القطع كانه قطع عنده وبه صرح الفقيه ابو الليث  
في شرح الجامع الصغير **معه** وما ذكر من المسئلة اى من مسئلة الحمل وجه النسخ مؤبداً **معه** يرجع  
بنقصان اى بنقصان السرقة الاولى كما ذكرنا اشارة الى قوله وقال لا يرجع بما بين قيمة سارقا الى غير سارق  
**معه** بثلاثة ارباع من ثمنه **معه** رجع الباعه على جميع البايه كالحاكم جمع الحاكم **معه** وقوله  
في الكتاب اى قول محمد بن الجامع الصغير **معه** ولا يند على قوله في الصحيح اى على قول اي حنيفة رضى الله عنه في الصحيح  
من الرواية قال شمس المنة في شرح الحاكي اذا اشتراه وهو يعلم بحمله ومعه فني اصح الروايتين عن اي حنيفة يرجع  
بالثمن ايضا اذا قتل عند لان هذا بمنزلة الاستحقاق وفي الرواية الاخرى قال لا يرجع لان حمل الدم من وجه  
كالاستحقاق ومن وجه كالعيب حتى لا يمنع صحة البيع فلهذا بالاستحقاق قلنا عند الجمل به يرجع بجميع الثمن  
وشبهه بالعيب قلنا لا يرجع عند العلم بشئ لانه انما جعل هذا للاستحقاق لدفع الضرر عن المشتري  
وقد اندفع حين علم به واشتراه ومن في دعوى صحة تلك الرواية نظر وقد ذكرنا آتينا **معه** ومن باع عبداً  
وشتره البراة من كل عيب فليس له ان يرجع ردة بعيب وان لم يسم العيوب بعدد ها وهذا لفظ التذويت  
في مختصر وهي ما يمل الاصل قال الشيخ ابو الحسن الكرشي في مختصره واذا باع الرجل على ان يرضى  
عيبه فتم ولم يخض شيئا من العيوب دون شئ فذلك جائز عند اي حنيفة ومي يوسف وزفر ومحمد بن الحسن  
وبن عبد الله في شرح الطحاوي ولما في اقول ثلثة من هذه المسئلة احدها البيع فاسد والشرط  
فاسد في قول يجوز هذا الشرط في الحيوان خاصة ولا يجوز في عيش وجه قوله ان الابرأ فيه معنى التملك ولهذا

Copy

sity



يؤتى بالرد حتى لو ابرأ رب الدين المديون عن دينه فزده ولم يقبله لا يبرأ ولهذا لا يقبل التعليق الا ترى الى ما قال  
في الجامع الصغير في كتاب التهمة اذا قال من له على آخر الذم درهم اذ جاء غدا فاشت منها يريها فهو باطل فلا يصح تعليق  
المجبول والنا ان استقام فيه معنى التعليق واستقام الحق يصح مع الجهالة كالطلاق والعتاق كما اذا طلق نساة او اوصى  
عبيد ولا يبرأ من كم عدد النساء وكم عدد العبيد وانما لم يصح تعليق المجبول في البيع والهبة لانه تعليق محض يقتضي  
التسليم والجهالة مانعة من التسليم والتسليم ينفي عن المنازعة وشي الاسباب لقطع المنازعة والابراء استقاما  
مع التعليق لا يقتضي التسليم فلا يفتقر الى المنازعة فصح مع الجهالة فدل على كونه استقاما عدم توقفه على القبول والنا  
لم يصح التعليق في سلة الجامع الصغير لان التعليق انما يصح في الاستقام المحض لا في الاستقام فيه معنى التعليق فان  
قلت اذا قال ابرأ كل يصح واذا قال ابرأ احدكم لا يصح فظهر الفرق بين المعلوم والمجهول قلت اذا قال ابرأ  
احدكم يصح ايضا عند بعض اصحابنا ويجبر على التسليم كذا ذكر في الاسرار وليس سلكنا لانه لا يصح فنقول انما  
يصح لان من له الحق مجبول لان الحق مجبول الا ترى الى من قال فلان على شيء يصح ولو قال لواحد على شيء لا يصح  
ولا يلزم على هذا ما اذا قال لامرأته ابرأ احدكم طالق بعد وقوعه يكون حلالا تعالى وهو معلوم  
والدليل على ان الحق لله تعالى انما لو ترا مينا على استقام لا يصح ولان الامنة اجتمعت على جواز الاستحلال واستقام  
الحقوق المجبولة عند الموت من غير تكبير فدل ذلك على صحة الابراء عن الحقوق المجبولة وقال في الجامع الكبير ولو  
اشترى عبد ابشر بالبراء من كل عيب دخل فيه الحادث والموجود عند اي يوسف وقال محمد بن خل الموجد  
خاصة ولم يذكر قول اي حنيفة فيه وذكر في شرح الطحاوي قول اي حنيفة مع اي يوسف وكذلك ذكر شمس  
الائمة السرخسي في شرح الكافي قوله مع اي يوسف وطوطا هو الرواية عن اي يوسف وقال الكرخي في  
مختصره فان حدث به عيب بعد البيع قبل القبض لم يبرأ البايع منه وكان للمشتري ان يرد البيع به وهذا قول  
دعوى محمد والحسن بن زياد وهما ايضا روايت بشر من الوليد وابن سماعة عن اي يوسف وهو محمد بن علي  
يوسف انه يبرأ من الحادث ولم يذكر الكرخي لاي حنيفة قول لا ترى وجه محمد ان البراءة تنافي مع الثابت حال  
فكان المراد الموجود لا الحادث ووجه قول اي يوسف ان المقصود من البراءة الزام العقد باستقام حق الزم  
عن سلامة المبيع والالزام بالاستقام لا يتحقق الا بان يتناول البراءة الموجود والحادث جميعا قال الكرخي  
في مختصره فان قال البايع البايع ابيعك على اني بري من كل عيب لم يبرأ من البراءة العيب الحادث في  
الروايات عن اي يوسف ومحمد وجهه انه لما قال به خص الموجود بالبراءة ولم يتجوز غيره وروي عن اي  
يوسف ومحمد انه لو شرط في العقد البراءة من العيوب التي تحدث لسد البيع لانه لما خص تبين ان ليس الزام  
الزام العقد فانصرف البراءة الى ذلك المذكور خاصة وان لم يوجد وجود ولا وجود سببه فكان شرطه  
دخل في العقد فيستند العقد وقال في خلاصة الفتاوى ولو تبرأ البايع من كل عيب يدخل فيه العيوب والآراء  
فان تبرأ من كل آراء فهو على المرض ولا يدخل فيه الكلى والا لا يصح الزيادة ولا اخر فرج قد برأه عن اي حنيفة  
رضي الله عنه اذا هو المبرأ الذي في الجوف من طحال او كبد او غوذك وقال فيه ايضا جلد باع عبدا او جلد  
وقال انما يبرأ من كل آراء ولم يقل من كل عيب فانه لا يبرأ عن العيوب لان الداء يدخل في العيوب انما العيب  
لا يدخل في الداء وفيها ايضا لو قال المشتري الجارية يبرأ من كل عيب بعينها فاذا اهدى عودا لا يبرأ  
وكذا لو قال يبرأ من كل عيب بيدها وهي مقطوعة اليد لان البراءة عن عيب اليد والعين يكون  
حال قيام اليد والعين لا حال عدمها وانما ذكرنا هذه المسئلة لتبين للفوائد لعدم الحاجة الى التسليم  
دليل قوله لا تنفي الى المنازعة فلا تكون مشددة ان لا تكون الجهالة في الاستقام منسوبة للعقد

اشارة الى لزوم العقد والاعلم

البيع الفاسد

بنوعه الا اذم وغيره الا اذم شرع في بيان البيع الفاسد لان الصحيح هو الاصل لكونه مشروعا واما وصفه بخلاف  
الفاسد فانه مشروع ذو تالا صفته قال الشيخ ابو الحسن الكرخي في مختصره جلد ما يفسد به البيع ان يكون المبيع  
محمولا او غنما او يكون محررا او غنما او يكون حق لغير بائع لا يجوز للبايع فسخه او ان يشترط فيه شرط فيه  
منفعة لاحد من الناس لا يجوزها العقد او يكون المبيع مالا لا يقدّر على تسليمه او يكون في المبيع غرر او في غنم فالببيع  
فاسد في ذلك كله وكذلك بيع ما ليس عند البايع او يبيع ما لم يقبضه البايع وكذلك ان يبيع دينه في وقت غير المشتري  
او يشتري به من غير من هو في ذمته وكذلك صفقتان في صفقة وشروطين في بيع وكذلك بيع الاوصاف والاتباع  
من الحيوان وما لا يتحقق من غير الحيوان الا ببراء وان يتحقق من غير الحيوان بغير ضرورة جازيعة ولا يجوز ان  
يبيع بمن ثم يشتريه باقل مما باعه قبل ان يقبض الثمن الى هنا لفظ الكرخي رحمه والمراد من الجهالة في المبيع  
او الثمن جهالة منفية الى المنازعة المانعة من التسليم والتسليم بخلاف ما اذا لم يمنع التسليم حيث يصح العقد  
كجهالة كيد الصبة وعدو الثياب المعينة واما كون المبيع او غنما محررا فلو كان بيعا بالحرية فذلك موضع فاسد  
وقال في موضع موقوف ومن انما بنا من جعل في المسئلة روايتين منهم من قال بان البيع موقوف وقوله  
فاسد معناه ان لا حكم له فكان فاسدا في حق الحكم وهذا هو الصحيح كذا في الايضاح وتفسير اشتراط المنفعة  
لاحد من الناس لا يجوزها العقد كما شرط المنفعة للبايع كما اذا قال علي ان اكتب لك او اقضضك وكاشترطها  
للمشتري فلو ان قال اشتريت علي ان تقرضني وكاشترطها للمعقود عليه كما اذا قال علي ان تعتد او تذبوه  
وكاشترطها لان بيان آخر فلو ان قال علي ان تقرض فلانا والا صل فيه ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم  
نهى عن بيع وشرط وانما اذا كان شرطا يتنضميه العقد لا يفسد به العقد كما شرط جسد المبيع الى  
استيفاء الثمن واشترط انتفاع المشتري بالمبيع ومن جملة ما لا يقدّر على تسليمه بيع الرهن على احد  
الروايتين وبيع الطير الذي طار من يده وكذلك بيع الابق وكذا اذا تمكن الفرر في المبيع او الثمن ببيع  
السكن في الماء فان كان اخذ فالتقاء في الماء فلو بيع العوز لعجزه عن التسليم وان كان لم يأخذ فهو بيع ما  
ليس بمملوك وكذلك الدمن من غير من عليه لانه عاجز عن تسليم ما في ذمته الغير ويجوز بيعه من عليه وهو  
كبيع المغشوب يصح من الغاصب ولا يصح من غير اذا كان الغاصب منكرا ولا يبيته عليه لان البايع عاجز  
عن التسليم وكذلك صفقتان في صفقة فلو ان قال ابيعك هذا علي ان تبني هذا لانه في رسول الله عن  
صفقتين في صفقة وعن بيعين في بيع وصودته ان يقول بعتك هذا بغير حنطة او بتنين شعير فذلك  
في بيع واحد وكذلك في رسول الله عن شرطين في بيع كما اذا قال ان اعطيتني الثمن حالا فبكذا  
وان كان مؤجلا فبكذا وكذلك بيع الاوصاف من الحيوان كبيع الالبية من الشاة الحجة لانها حرام  
قبل الذبح واجاب الذم على البايع ضرورة وكذلك الاتباع كبيع نعال الفرس واللبين في الضرع للفرس  
عن بيع الجمل وجمل الحجلة وفي اللبن غدر فيختار انه انتفاع وكذا يبيع ما لا يتحقق من الحيوان الا ببراء  
كبيع ذراع من ثوب ونوى ثمر لان الضرر منعي شرعا وان لم يكن فيه ضرر جازي كبيع قنبر من صبرة وكبيع  
عشرة دراهم من هذه النقرة وشرا باع باقل مما باع قبل نقد الثمن فيه خلاف الشافعي وسيجي ارباب  
في هذا الباب ان شاء الله تعالى ثم اعلم ان مصنف القدوري رحمه لقب الباب بالفاسد وان ابتداء  
بالبيع ابا طر يقول كالببيع بالمبيته والدم لان الفاسد اعم من الباطل لان كل باطل فاسد ولا يفتكس  
وهذا لان ابا طر مضى الاصل والوصف جميعا والفاسد مضى الوصف دون الاصل كالحكم هو اذا انقض

والحنث  
البيع ما يفسد به  
ذلك واما كون  
حقا لغيره البايع  
المعروف والمستأجر  
فذلك فذلك



اذا تعبر واصف يقال فسد واذا لم يبق صالحا لشيء يقال بطل **فصل** واذا كان احد العوضين او كلاهما محرما  
فالباع فاسدا لا يبيع بالبينة والدم والخمر وكذا اذا كان احداهما غير مملوك كالحرة وهذا القدر  
رأى في مختصر وانما قال العوضين تغليباً لان احدهما موقوف ويفعل مثله فيما اذا كان احد الشئين  
احد من الآخر كالعوضين لا يبيع بغيرهما او احدهما مذكرا كالقمرين او احدهما اشهر كالجنتين بعبد الله بن الزبير  
واخره مصعب بن الزبير وكان يقال لعبد الله بن الزبير ابو ضيبت وكان اشهر من اخيه ثم اعلم ان ما ذكره  
من القدور في جملة فيها تفصيل فاما البيع بالبينة والدم باطلا وكذلك بيع الحرة وذلك لانعدام حقيقة البيع  
لانها مبادنة المال بالمال على التراضي وهذا الاشياء ليست بمال عند احد من المؤمنين سيما وان في بطلان البيع  
ولا يبيد الملك وقدر وروى البخاري مسندا في الصحيح الى ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال الله  
عز وجل ثلثة انا خصهم يوم القيمة رجل اعطاني ثم غدر ورجل باع حرة فاكل ثمنه ورجل استاجر اجيرا  
فاستوفى منه ولم يعط اجرة ومعنى الاعطاني اي اعطى ثمنه من الذقات رسول الله بخلاف البيع بالخمر والخمر  
فانه فاسد لا باطل وغيره الملك اذا اتصل القبض باذن البائع صريحا او دلالة بان يقبض المشتري عقيب  
البيع ولا ينهاه البائع وهذا لان الخمر والخمر مال متقوم عند هذه الذمة ولكن الشرع استقطب التقوم  
بدليل جلد التلاف فلا ضمان فمن حيث انه مال صالح ثمنه ومن حيث انه ليس بمتقوم لم يصلح ثمنه فكان مشروعا  
باصله غير مشروع بوصفه وطو الفاسد وفايد ما قلنا انه لو كان الشرا عيدا فاعتقه المشتري بعد  
القبض لا ينفذ في الوجه الاول وينفذ في الوجه الثاني ولو جاء مسوق واستحق على المشتري لافضوه  
بين المسوق وبين المشتري في الوجه الاول وفي الوجه الثاني يكون المشتري خصما حتى يسمع البينة عليه  
لانه ملك ثم اذا لم ينفذ الملك في الوجه الاول هل يبيع المقبوض مضمونا عليه بالقبض ام لا اختلف المشايخ  
فيه قال الشيخ ابو نعيم احمد الطواويس وطواستاد شيخ الاسلام الى بكر المعبرون نحو اهرزاده انه  
امانة وليس بمضمون وطور رواية الحسن عن ابي حنيفة وابو ذهاب الشيخ ابو سدر الشريفي قال وقد نقلت  
في السبر الكبير على شمس الائمة السرخسي وروى ابن سماعة عن حماد انه يكون مضمونا وقال بعض مشايخنا  
وطو محمد بن سلمة البلخي الاول قول ابي حنيفة في الثاني قولهما كما في بيع ام ولد والمذبر ويبيح اذ ذكره  
الضمان انه ليس ياد في حال امن المقبوض على سوم الشراء فذلك مضمون كذلك اهو اوجه الامانة ان العقد باطل  
لا اعتبار له بقي القبض باذن البائع فكان امانة وكذا البيع بالبول باطلا ايضا وكذلك بيع البينة والدم والحرة  
وبيع المحرم للمصيد لان صيد البهائم حرام على المحرم كالبينة فيكمن ببيع باطلا وانما بيع الخمر والخمر باطلا  
اذ انقضى يدين ان بما يجب في الذمة كالدرهم والدنانير مثلا وفاسد ان يقر ببيعين مثله ثوب مثلا حتى يملك الثوب  
بالقيمة بعد القبض عندنا خلافا للشافعي والفرق بين الحالين ان الخمر والخمر سر مال عندنا هذه الذمة وجبته  
المال موجودة فيها ايضا لان عاقبة عايد اليه الطبع وتجري فيه البدل والمنع وقد عيذ الله بها طابع الناس  
ولكن الشرع استقطب ثمنها امانة كغيرها وتركا لا عذرها ومن جعل الخمر او الخمر مبيعا بالدرهم والدنانير  
اعزاه لان الدرهم والدنانير يجب في الذمة فكانت وسيلة الى تحصيل الخمر او الخمر فكان مقصودا  
بالعقد وفيه اعزاز لا محالة فلا ينفذ العقد حتى لا يلزم الاعزاز المضادة لافهاته المتصورة من استقطب التقوم  
وابه الاشارة فيما حدث صاحب السنن في كتاب البيوع من باسناده الى الاعوج عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله حرّم الخمر وحرّم البينة وحرّم الخمر وحرّم الخمر وحرّم الخمر وحرّم الخمر  
صاحب السنن في كتاب الاشربة باسناده الى ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن الله الخمر وشاؤنا

في البيع بالخمر والخمر  
فانه فاسد لا باطل وغيره  
الملك اذا اتصل القبض  
باذن البائع صريحا او  
دلالة بان يقبض المشتري  
عقيب البيع ولا ينهاه  
البائع وهذا لان الخمر  
والخمر مال متقوم عند  
هذه الذمة ولكن الشرع  
استقطب التقوم بدليل  
جلد التلاف فلا ضمان  
فمن حيث انه مال صالح  
ثمنه ومن حيث انه ليس  
بمتقوم لم يصلح ثمنه  
فكان مشروعا باصله  
غير مشروع بوصفه  
وطو الفاسد وفايد ما  
قلنا انه لو كان الشرا  
عيدا فاعتقه المشتري  
بعد القبض لا ينفذ في  
الوجه الاول وينفذ في  
الوجه الثاني ولو جاء  
مسوق واستحق على  
المشتري لافضوه بين  
المسوق وبين المشتري  
في الوجه الاول وفي  
الوجه الثاني يكون  
المشتري خصما حتى  
يسمع البينة عليه  
لانه ملك ثم اذا لم  
ينفذ الملك في الوجه  
الاول هل يبيع المقبوض  
مضمونا عليه بالقبض  
ام لا اختلف المشايخ  
فيه قال الشيخ ابو  
نعيم احمد الطواويس  
وطواستاد شيخ  
الاسلام الى بكر  
المعبرون نحو اهرزاده  
انه امانة وليس  
بمضمون وطور رواية  
الحسن عن ابي حنيفة  
وابو ذهاب الشيخ ابو  
سدر الشريفي قال وقد  
نقلت في السبر الكبير  
على شمس الائمة  
السرخسي وروى ابن  
سماعة عن حماد انه  
يكون مضمونا وقال  
بعض مشايخنا وطو  
محمد بن سلمة  
البلخي الاول قول  
ابي حنيفة في الثاني  
قولهما كما في بيع  
ام ولد والمذبر ويبيح  
اذ ذكره الضمان انه  
ليس ياد في حال امن  
المقبوض على سوم  
الشراء فذلك مضمون  
كذلك اهو اوجه  
الامانة ان العقد باطل  
لا اعتبار له بقي  
القبض باذن البائع  
فكان امانة وكذا  
البيع بالبول باطلا  
ايضا وكذلك بيع  
البينة والدم والحرة  
وبيع المحرم للمصيد  
لان صيد البهائم  
حرام على المحرم  
كالبينة فيكمن ببيع  
باطلا وانما بيع  
الخمر والخمر باطلا  
اذ انقضى يدين ان  
بما يجب في الذمة  
كالدرهم والدنانير  
مثلا وفاسد ان يقر  
ببيعين مثله ثوب  
مثلا حتى يملك  
الثوب بالقيمة  
بعد القبض عندنا  
خلافا للشافعي  
والفرق بين  
الحالين ان الخمر  
والخمر سر مال  
عندنا هذه  
الذمة وجبته  
المال موجودة  
فيها ايضا لان  
عاقبة عايد اليه  
الطبع وتجري فيه  
البدل والمنع  
وقد عيذ الله  
بها طابع  
الناس ولكن  
الشرع استقطب  
ثمنها امانة  
كغيرها وتركا  
لا عذرها ومن  
جعل الخمر او  
الخمر مبيعا  
بالدرهم  
والدنانير  
اعزاه لان  
الدرهم  
والدنانير  
يجب في  
الذمة فكانت  
وسيلة الى  
تحصيل  
الخمر او  
الخمر فكان  
مقصودا  
بالعقد  
وفي  
فيه  
اعزاز  
لا محالة  
فلا ينفذ  
العقد حتى  
لا يلزم  
الاعزاز  
المضادة  
لافهاته  
المتصورة  
من استقطب  
التقوم  
وابه  
الاشارة  
فيما  
حدث  
صاحب  
السنن  
في  
كتاب  
البيوع  
من  
باسناده  
الى  
الاعوج  
عن  
ابي  
هريرة  
عن  
النبي  
صلى  
الله  
عليه  
وسلم  
ان  
الله  
حرّم  
الخمر  
وحرّم  
البينة  
وحرّم  
الخمر  
وحرّم  
الخمر  
وحرّم  
الخمر  
صاحب  
السنن  
في  
كتاب  
الاشربة  
باسناده  
الى  
ابن  
عمر  
قال  
قال  
رسول  
الله  
صلى  
الله  
عليه  
وسلم  
لعن  
الله  
الخمر  
وشاؤنا

وساقيها وبياعها وشباعتها وعادها ومعتقها وحاملها والمحمولة اليه بخلاف اذا قبل الخمر او الخمر من الثوب  
حيث يكون البيع فاسدا لا باطلا لا يعتبر ذلك شرا الثوب بالخمر والخمر من الاشياء الخمر او الخمر من الثوب  
لان مقايضة وهي المقايضة كل واحد من العوضين يعتبر مبيعا ومنه فاما امكن كون الخمر او الخمر من ثمنه  
وان دخل الباء في الثوب بصحبة المصنف المسلمين بقدر الامكان وتقر حجة الجدة الصحيحة على جهة البطلان ثم  
انما يكون البيع فاسدا فيما اذا اشترى الثوب بالخمر او الخمر من لا ليس فيه اعزاز الخمر او الخمر من ثمنه اعزاز  
الثوب لانه هو المقصود بكونه مبيعا والمبيع هو المقصود لا الثمن الا ترى انه يشترط وجود المبيع الثمن  
وهلاك المبيع قبل القبض يورث في انفساخ العقد بخلاف هلاك الثمن وهلاك المبيع يمنع الاقالة بخلاف  
هلاك الثمن والسلم لا يرد لان كلاهما في العزيمة لا الرخصة **فصل** فيه يكون امانة اي في البيع بالباطل  
**فصل** عند بعض المشايخ اراد به الشيخ ابا نصر احمد بن علي الطواويس وقد بيناه اننا **فصل** لا يكون  
ادنى حال امن المقبوض على سوم الشرايع ان مضمون فكذا المقبوض بالبيع الباطل ينع ان ثمنه لم يوجد صورة  
الشراء ولكنه قبض على سوم الشراء وهذا قبض بعد صورة الشراء فاول ان يكون مضمونا قال الفقيه  
ابو الليث في العيون اذا اخذ شيئا على سوم البيع فان بين الثمن يكون مضمونا عندك وان لم يبين الثمن  
يكون امانة في يدك وذكره عن ابي يوسف في رجل اخذ ثوبا فقال اذهب به فان رضىته اشتريته فضا  
في يده لم يلزم شيء وان قال ان رضىته اشتريته بعشرة كان ضامنا للقيمة **فصل** في يد المشتري في اي  
في البيع الفاسد **فصل** وفيه خلاف الشافعي اي في كون المبيع مضمونا في يد المشتري في البيع الفاسد  
خلاف الشافعي فعندك ليس بمضمون **فصل** وسنبيته بعد هذا في اول الفصل الذي هو الباب  
**فصل** وكذا اذا باع الخمر بالثوب اي يكون البيع فاسدا لا باطلا **فصل** لكونه مقايضة اي لكون البيع  
مقايضة وهو بيع العوض بالعوض والعوض هو المتاع القيم كائنا ما كان وسعت في ذرب الحجاز او اياها  
يقول عمر بن قيس وكان يريد مبادلة بعين ببيع آخر وقال في الجمل القبض المثل ويجوز ان يقال على  
هذا انما سمي هذا النوع من البيع مقايضة لان العوض مثل للعوض في العينة **فصل** قال وبيع  
ام ولد والمذبر والمكاتب فاسدا اي قال القدوري في مختصره قال صاحب الهداية ومعناه باطل  
بيع اراد القدوري بالفاسد الباطل اما ام ولد فلما ذكر محمد في الاصل حديث سعيد بن المسيب قال  
امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعتق امته الاولاد من غير الثالث وقال لا يبيح في دين وقال محمد في ايضا  
كان عمر رضي الله عنه ينادي على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ان يبيح امته الاولاد حرام ولا رقي  
عليها بعد مولدها وقال محمد بن عبد الله بن قارب اشترى ابني امته من رجل قد استقلت منه فامر عمر بن  
الخطاب بردها وقال ابعدها اختلطت كحومكم بالحوم من ودا وما وكم بر ما بين وروى الكرخي في مختصر  
باسناده الى عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما رجل ولدت منه امته فمعتقه  
عن ذم وروى عن ابن عباس ايضاً ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين ولدت امه ابراهيم قال اعتقها وانها  
وقال الكرخي ربهما عن مسلم بن يسار قال سالت سعيد بن المسيب عن عتق امهات الاولاد فقال  
ان الناس يقولون اول من اعتق امهات الاولاد عمر بن الخطاب وليس كذلك ولكن رسول الله اول من  
اعتقن فلا تجعلن في الثالث ولا يبيح في ذم فلما ثبت لها استحقاق الحرية بحيث لا يجوز ابطاله  
لم يحرر بيعها واما المذبر فلما روى الشيخ ابو الحسن الكرخي عن زيد بن ثابت وابن عمر وشرح سعيد  
بن المسيب والشعبي وابو العيم وعطاء بن سبرين انهم قالوا لا يبيع المذبر الامن نفسه وهو قول

عليه بيان



ابن ابي سفيان الثوري وما كان من وروى اصحابنا في كتبهم عن رسول الله صلى الله عليه انه قال المدبر لا يبيع ولا يوهب وهو من الثلث وذكر محمد بن الحسن في الاصل عن ابي جعفر ان رسول الله صلى الله عليه انما يبيع في المدبر ولا يبيع رقبته ولا سب الحرية وهو الذي يبيع جوفه منقذ في الحال عندنا لما ان ما بعد الموت زمان بطلان الاهلية فلما انقضى السبب في الحال لم يجر ابطاله بالبيع وعندنا ان يبيع المدبر وهو قول احمد والشافعي لما روى ان رسول الله صلى الله عليه باع المدبر وجوابه ما روينا عن ابي جعفر او يقول المراءى المدبر المقتدر مثل ان يقول ان من سب من سب فانت حر فبيع جوفه عندنا ايضا والمكاتب فلا يجوز بيعه عندنا على خلاف احد قولي الشافعي فانه يجوز عندنا اذا شرط على المشتري ان يقول مقام السيد في قبض مال الكتابة كذا في الاسرار وانما لم يجر لان المولى لا يدل على المكاتب وجواز البيع يقف على اليد بدلا للاحق المقتدر ولا نهما وضة تامة في رقبته العبد فنعت من يبيعها كالقنق على مال ولان المولى عقد عتقا او جبه زوال يده واستحقاق ارشده فنتج من يبيع كالمواضع ولو رضى المكاتب بالبيع فيه روايتان فعلى الظاهر يجوز بيعه لان عدم الجواز كان كحقه فلما سقط حقه بالرضا بالبيع انتسخت الكتابة فيجوز البيع وروى في النوا انه لا يبيع فان قلت كيف قال صاحب الهداية ان يبيع هو لا باطل فلو كان باطلا كان يبيعهم كبيع الحر ثم لو جمع بين قن وحرا لا يجوز البيع اصلا ولو جمع بين قن وواحد من هؤلاء يجوز البيع في حق القن بالحققة ولهذا قال محمد في الاصل واذا اشترى الرجل عبيدين فاذا احدهما مكاتب او مدبر او اشترى اثنين فاذا احدهما قن وولد قد قبض المشتري المبيع فانه يرد المكاتب والمدبر واما الولد في ذلك فحققة ويلزم الاخر حقيقة من الثمن ولا يشبه هذا الحق الا ترى ان بعض الفقهاء يحجز ببيع ام الولد والمدبر وان كان رقيق بعد لم يعتقوا وليس للمشتري خيار في الباقي منها اذا علم بذلك يوم اشترى الى هنا لفظ الاصل قلت اراد بالباطل انه لا يفيد الملك بعد القبض كما يفيد الملك بعد القبض في سائر البياعات النافذة اهلا بسوا كما حرر لانه لا يدخل في البيع اصلا وهو لا يدخلون في اقياس الرق فيعلم ثم يرد البيع فيعلم بالاستحقاق فيهم انفسهم فيبقى البيع بالحققة وهو جائز بقاء وان لم تجز ابتداء وبيع ذلك في اخر هذا الباب ان شاء الله **قوله** ولو ثبت الملك بالبيع لبطر ذلك كله الى اوضح يبيع هؤلاء لبطر ما قلنا من المعاني وهي استحقاق ام الولد العتق وانقضاء سبب الحرية للمدبر في الحال واستحقاق المكاتب يد اعلى نفسه لازمة في حق المولى فلم يجوز بيعهم ليللا يبطر هذه المعاني **قوله** والظاهر الجواز احتراز عن رواية النوادر وقد رد ذلك **قوله** وان ماتت ام الولد والمدبر في يد المشتري فلا ضمان عليه عند اي حنيفة وهذا هو المعلوم من ظاهر كلام رواية عنه اي قولها بالضمين في ام الولد والمدبر رواية عن اي حنيفة وهذا هو المعلوم من ظاهر كلام صاحب الهداية وقال بعضهم في شروحه فالروايات عن اي حنيفة في حق المدبر فروى المعلى عن اي حنيفة انه يضمن قيمة المدبر بالبيع كما تضمن بالنفس اما في حق ام الولد فاتفقت الروايات عن اي حنيفة انها لا تضمن بالبيع والنفس كذا ذكر رواية المعلى قاضي خان وقال الشيخ ابو الحسن الكرخي في حقه ولا تضمن ام الولد عند اي حنيفة بالايدي ولا تضمن مع النفس كما يضمن الوفيق وتضمن بما يضمنه النفس الحر اذا غصب روى عنه محمد في الاصل اي هنا لفظ الكرخي قال صاحب التحفة اراد بها انما اذا تلفت من سبب حادث من جهة الغاصب بان ذهب بها الى طريق فيها سباع فالتلفا ونحو ذلك واجمعوا انها يضمن بالقتل لان دعوا متقوم وضمان القتل ضمان دم ثم صورة المسئلة في الجامع الصغير محمد بن يعقوب عن اي حنيفة رضى الله عنه فبهم باع ام ولده او مدبرة له فماتت في يد المشتري قال لا ضمان عليه **قوله** وقال ابو يوسف

وقال ابو يوسف ومحمد ايضا في الغصب والبيع وهذه من الخواص قال فخر الاسلام ونظيره في السير الكبير رجل باع عبدا من رجل بعينه وقبضه المشتري فملكه عندنا لان ضمان عليه عند اي حنيفة وجه قولهما انه مقبوض بجملة البيع كالمقبوض على سوم الشراء فذلك مضمون لانه مقبوض بجملة البيع فكذا اما عن فيه والدليل على قبضها بجملة البيع انها مالا لا متقومان بالاجماع ولهذا لا يدخلان في البيع الا ترى انه اذا جمع بين قن وبين احد هكاهو سمي الثمن صح البيع في القن محققة من الثمن وانما لم يثبت حكم البيع فيها مبالغة لحقها ولا ضمانا في دفع الضمان عنهما وهذا الايشبه المكاتب لان يد مائة قبض عين ولا ضمان بدون تحقق القبض وهذا لان المكاتب في يده نفسه دون ام الولد والمدبر على اننا نقول المدبر والمكاتب يضمن في البيع كما في الغصب في رواية المعلى عن اي يوسف عن اي حنيفة ذكره القدوري في التقريب فلا حاجة الى الفرق جسنده ووجه قول اي حنيفة رضى الله عنه ان مالا يدخل تحت حكم البيع لا يكون مضمونا بالبيع كالمكاتب ثم المدبر واما الولد لا يدخلان تحت حكم البيع وطو الملك بالاتفاق لانها ليست تحت حكم البيع فلا يكون مضمونين لان الضمان مقابل بالملك حيث يملك المضمون باء الضمان فلما لم يصب الملك فيهما لم يكن الضمان كما لمكاتب اذا هلك في يد المشتري واما جهة البيع فانما تحقق حقيقة البيع اذا كان الحار يقبل حقيقة البيع والمدبر واما الولد لا يقبلان ذلك واماد قولهما في البيع فلم يكن ذلك في حق انفسهما بل يفيد حكم البيع في المضمون اليهما كمال المشتري لا يدخل تحت البيع اذا انفرد اما اذا انضم الى مال البائع فاشترىها المشتري دخل في البيع لينفذ الحكم في مال البائع حتى انقسم الثمن عليها فصح البيع في مال البائع محققة من الثمن وهذا الظاهر اعني مال المشتري هكذا ذكره فخر الاسلام ولكن بعضا اخرنا وقال في التتمة والفتاوى الصغرى اذا جمع بين ماله ومال عين وباع من ذلك الغير صفقة واحدة لا يجوز اصلا وهر كان ينفي ظهير الدين والاول هو الاصح **قوله** وهذا لان المدبر واما الولد اشان الى ان كل واحد منهما مقبوض بجملة البيع **قوله** وهذا لان المدبر والمكاتب يضمن في بيعه وان كان في حق المضمون اليه وطو القن لافي حق ام الولد والمدبر ثم اعلم ان قيمة المدبر ما ذاقه اختلاف المشايخ قال في الفتوى الصغرى قال بعضهم تمام قيمة القن وهذا غير سديد فانه ذكر في الف مسئلة يضمن بانقصه التدبير خصوصا في الزيادات في باب المدبر المجبولة وذكر الشيخ القاضي الامام علي السعدي في فوايد قيمة ثلثا قيمة القن لان منفعة الطوط والساية باقية ومنفعة البيع زائلة وقيمة ام الولد ثلث قيمة القن وذكر خواهر زاد في شرح كتاب الدعوى في قيمة المدبر اختلاف المشايخ قال بعضهم بضمن قيمة القن لان قبل التدبير كان له فيه نوعا منفعة منفعة البيع وما شاكله ومنفعة الاجارة وما شاكله وقد زال احدهما وطو البيع وبقي الآخر وهكذا في فتاوى الفقيه ابو الليث ويرى في بعضهم قالوا قيمة قيمة الخدمة ينظر كم يستخدم هو وقت عمر من حيث الحرز والظن وما قال خواهر زاد هو الاصح وعليه الفتوى الى هنا لفظ الفتوى في الصغرى **قوله** ولا يجوز بيع السمك قبل ان يسطاد وهذه من مسائل القدوري وفي الجامع الصغير محمد بن يعقوب عن اي حنيفة فبهم باع سمكا في خطيرة ولا يستطيع ان يخرج من مائة درهم لا يؤخذ بغيره فيبيع فالبائع جازي والمشتري بالخيار اذا رآه قال فخر الاسلام معنى المسئلة اذا كان البائع اخذ ثم القاها في خطيرة ماء فكانت ملكا له يعني معنى قول محمد بن جواد يبيع السمك اذا كانت تؤخذ بغيره فيبيع فيما اذا كان البائع مالكا لها ثم اذا كانت تؤخذ بغيره فيبيع يبيع لانه باع ما يملك وهو مقدور التسليم

Copy

sity



واذا لم يكن يؤخذ بغير صيد لا يبيع بغيره لعدم القدرة على التسليم عقيب العقد كالعقد الآتي والغرس العادي  
اما اذا اجتمعت بينهما من غير احتيال لاخذها فالباع باطل لعدم الملك وان لم يستطع الخروج كما اذا  
فروخ الصيد في ارض من غير ان يتخذ مكانا فاذا اتخذ مكانا كان ملكا لصاحب الارض فاذا ارض المشتري  
فله الخيار لانه اشتراك في الشيء لم يره لان الروية في الماء لا يتحقق كما هي وقال الفقيه ابو الليث في شرح الحاشية  
مع الصغير ذكر محمد بن الحسن في المسائل الربيات لو ان رجلا اتخذ حظيرة في ارضه قد خلد فيها كادوا جمع فيه  
السكن فقد ملك السكن وليس لاحد ان يخذ ولو اتخذ حيازة اخرى فمن اخذ السكن فلوله قال وكذلك لو  
حفر في ارضه حفرة فوقع فيها صيد فتكسرت فان اخذ ذلك الموضع للصيد فلوله وقد ملكه وان لم يتخذ ذلك  
للصيد فلوله اخذه وقال ابو يوسف في كتاب الخراج لا يجوز بيع السكن في الماء لانه غرر وهو للذبيحة  
فان كان يؤخذ باليد من غير ان يصاد فلا بأس ببيعه وكذلك اذا كان يؤخذ بغير صيد كمثل سكن في حطب  
فاذا كان لا يؤخذ الا بصيد فمثل كندر طبع في البرية او طير في السماء فلا يجوز بيع ذلك لانه غرر وهو للماء  
صاده وقد خص في بيع السكن في الاجام اقوام فكان الصواب عندنا في قول من كرهه حديثنا العلل المبررة  
بن داود عن الحارث العجلي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال لا تباعوا السكن في الماء فانه غرر وهو  
يزيد بن ابي زياد عن المسيب بن داود عن عبد الله بن مسعود انه قال لا تباعوا السكن في الماء فانه غرر  
اي هنا لفظ ابي يوسف في كتاب الخراج ثم قال ابو يوسف فيه حديثنا ابي ليلى عن عامر السجستاني قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر قال في ديوان الادب الغرر الحظر **قوله** الا اذا اجتمعت فيها  
بأنفسها استثنى من قوله جاز يعني لا يجوز بيع السكن اذا اجتمعت في الحطب من غير احتيال  
لها فاذا اجتمعت فيها باحتيال يجوز بيعها اذا كانت تؤخذ بغير صيد وقد مر بيانها وان كان لا يمكن اخذ  
بغير صيد لا يجوز البيع الا اذا قدر على التسليم بعد ذلك وسلم حيث يجوز البيع على قول الكرخي خلافا  
لشافعي بلح هكذا ذكره الخلاف في شرح الطحاوي **قوله** ولا يبيع الطير في الهواء اي قال القدر في حقه  
وذلك لانه اذا كان طيرا لم يمتد بعد فانه يبيع ما لا ملكه فلا يجوز وان كان طيرا اخذ ثم انفلت منه او رسل  
بنفسه فلا يجوز ايضا لانه غير مقدور التسليم عقيب العقد وهذا هو الظاهر عن اصحابنا ثم لو قدر على التسليم  
لا يعود الى الجواز على قول شافعي بلح كذا في شرح الطحاوي واليه ذهب صاحب التحفة وذلك لانه وقع  
فاسد او يعود الى الجواز على قول الكرخي وقال في التحفة وعن الطحاوي انه يعود جاز او كذلك الحكم فيها  
اذا جعله ثمنا لان الثمن اذا كان غيبا فهو مبيع في حق صاحبه وقال القاضي غفر الله له في فتاواه وان باع  
طيرا له بطير في الهواء ان كان واجبا يعود الى بيته ويذكر على اخذه من غير تكليف جاز ببيع لانه مقدور  
التسليم **قوله** ولا يبيع الحمل ولا النتاج وهذا من مسائل القدرين وذلك لما روي في الموطأ والصحيح  
السني وغيرهما مسندا الى نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع حبل الجمل وروي في  
الموطأ مسندا الى سعيد بن المسيب انه كان يقول لا يربو في الحيوان وانما يربو من الحيوان عن ثلث عني  
المعاصر والملاقيع وحبل الجمل وانما يربو هذا النوع من البيع لمعنى الغرر لانه لا يدرك اهل تبيخ ان يثبت  
فوقها هلكت قبل ان تحل وتلد والمضامين ما في اصلاب الخول والملاقيع ما في البطن حتى ملفوخ ومقون  
يقال تحت الناقة وولدها ملفوخ به الا انهم استعملوه محذوف الجار وضرب الشئ بمعنى تقخته واستثنى  
يقال من كتابه كذا وهو في منتهى وكان مضمون كتابه كذا والحبل مصدر سمي بها المحمول كما سمي بالحمل وانما  
ادخلت عليه التاء للاشعار بعين الاثنية فيه لان معناه ان يبيع ما ستوفى بحمل الجنين الذي في بطن الناقة

عبد الله

على تقدير انه يكون انشئ كذا في الغائب واراد بالنتاج نتاج الحمل اعني ولد الجنين في روي بعض الفقهاء  
الحبل بكسر الباء ولم يثبت ذلك في كتب الحديث **قوله** ولا يبيع غررا او غررا الخطر وقيل الغرر  
ما يكون مستورا عاقبة **قوله** وقال ولا يبيع في الضرع اي قال القدرين في مختصره ويجوز ان يكون  
بالجر على حذف المضاعف وترك المضاعف اليه على حاله على معنى ولا يجوز بيع اللبن في الضرع الا كليا ولا يجازفة  
ويجوز بالرفع ايضا على حذف المضاعف وقامته المضاعف اليه مقام عدم اللبن كقوله تعالى واسأل  
القرية ام اهل القرية وانما لم تجز ذلك لمعنى الغرر وقد روي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر وقد  
حدث صاحب السنن وغيره مسندا الى الاعرج عن ابي هريرة النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر  
ومعنى الغرر فيه احتال الانتفاع وقال محمد بن الحسن في الاصل واذا اشتري الرجل صوتي الغنم وتلو  
على ظهورها والبيان في ضررها فان ذلك لا يجوز بلغنا ذلك عن عبد الله بن عباس ولانه ربما يقع التنازع  
بين الباع والمشتري في كيفية الحلب فلا يجوز البيع لا دابة الى قبل الموضع لان وضع الاسباب لقطع  
النارعات فاذا افترق البيع الى ذلك لم يرب ما قلنا ولا يجوز ان يجتمع اللبن في الضرع بعد عقد البيع  
فيختلط المبيع بغير حيث لا يمتاز عنه فلا يجوز وكذلك لا يجوز اذا باع ديتما في هذه الحنطة او ريتا  
في هذا الزيتون او ذهنا في السمسم او عصيرا في العنب او سمنا في اللبن ونحو ذلك **قوله** فساه  
انتفاعه وكذا ان اراد به فلعلة انتفاع بطريق التقنين **قوله** والصوف على ظهر الغنم اي قال القدرين  
في مختصره ويجوز الاعراب الصوف بالرفع والجر على ما تقدم بيانه في قوله ولا يبيع في الضرع ثم اعلم انه  
اد باع الصوف على ظهر الشاة قال في بيوع الاصل لا يجوز ولم يذكر فيه خلافا لابي يوسف وقال في كتاب  
الصالح من ادعي على آخر دعي فاصطفا على صوف على ظهر الشاة جاز عند ابي يوسف خلافا لما قال بعض  
البيع كذلك في المختلف وجه الجواز التماس على قوايم الخلاف لانه مال معلوم مقدور التسليم في الحال وهو  
الظاهر ما روي عن ابن عباس انه ابطر بيع الصوف على ظهر الغنم ولان موضع القطع غير معلوم لانه لا  
يتصور القطع على وجه لا يبقى شئ من الصوف على ظهر الشاة فكان المبيع مجهولا فلم يجز لادائه الى المنازعة  
في موضع القطع ولان الصوف يزاد ساعة مساعة فيختلط المبيع بغير المبيع جنس كذا فلم يجز كبيع  
اللبن في الضرع وليس الصوف قوايم الخلاف لان القوايم تنحصر فوق وكل ما يزاد على ملك المشتري  
فلا يختلط المبيع بغيره والشعر ينمو من تحت فيلزم اختلاط المبيع بغيره فظهر الفرق وقال في الفتاوى  
الصوف يبيع الصوف على ظهر الغنم لا يجوز لانه ينمو من اسفله اما بيع قوايم الخلاف في القياس ان لا يجوز  
لكن جاز لتعامل الناس فيه ولان النمو من اعلاه لا من اسفله فلا يمكن الغرر وبيع الكثرات يجوز وان  
كان ينمو من اسفله للتعامل في بيوعه فوا هو زاده اي هنا لفظ الفتاوى الصوفى وكان الشيخ الامام  
ابوبكر محمد بن الفضل يقول الصحيح عندنا ان يبيع قوايم الخلاف لا يجوز لانه وان كان ينمو من اعلاه فوضع  
القطع مجهول **قوله** لانه من اوصاف الحيوان جعل الصوف وصفا لانه تبع للحيوان فلما كان تبعا لم يجز  
جعله مقصودا بآياد العقد عليه **قوله** والقطع في الصوف متعين فيقع التنازع في موضع القطع بربطه  
بيان الفرق بين بيع الصوف على ظهر الشاة وبين بيع التفصيل من ان يبيع التفصيل يجوز لان القطع فيه  
متاذا كقطع فلا يقع التنازع في موضع القطع لانه لا يقطع الا باليد ولا يقطع الا باليد ولا يقطع الا باليد  
الناس بل القطع طوا المعقدين فيقع التنازع في موضع القطع لانه لا يقطع الا باليد ولا يقطع الا باليد ولا يقطع الا باليد  
اضطام روي لفظ الربيعة والقطع في الصوف غير متعين لانه وقع فيه من غير تكليف **قوله** في هذا



الصوف اي في الصوف على المهر والغفر وانما قيد بقوله في هذا الصوف احتراز عن الصوف المجزؤ فان قيل  
على جميع الروايات **قوله** قال وجذع في سقن ودرع من ثوب ان قال القدوري في مختصره وجوز الرفع والرفع  
في اعراب الجذع والدرع على ما تقدم بيانه وانما لم يذكر البيع لمعنى المضرة لانه لا يتم التسلية بلا ضرر والعقد  
ما اوجبه عليه التزام الضرر بلا عقد لا يكون لازما فلا يعتبر فيمكن من الرجوع فيتحقق المنازعة في  
ما اذا لم يكن في التبعض والتسليم مضرة حيث يجوز البيع كبيع عشرة دراهم من هذه الفضة وبيع قفيز  
من حبرة قال فخر الاسلام البردوني في شرح الجامع الصغير ولا يلزم ان يرضى لان ذلك لا يلزم فلهذا ان يرضى  
عن ذلك فبطل البيع الا ان يقطعوا اتفاقا فيسلكه قبل نقض البيع فينقلب البيع صحيحا قال في شرح الطحاوي  
ولو باع جذعا من سنفذ او اجرا من حايطة او ذراعا من كرابيس او من ديباج فلا يجوز بيعه وان حصل في ملكه  
المضرة فان رضى الضرر ونزعه وسلمه الى المشتري فبطل البيع ويجوز المشتري على الاخذ الا اذا كان قد سنفذ  
تميزه بعد النسخ فلا يجوز المشتري على الاخذ الى هنا لفظ شرح الطحاوي ونحوه علم ان يبيع ذراع من كرابيس  
انما لا يجوز اذا كان الثوب مما يتعيب بقطع بعضه كالقميص والسراويل والعامة اما اذا كان كرابيسا لا يتعيب  
جوانبه قالوا يجوز بيعه ذلك كذا قال الامام العتاي وقد مر ذلك في اول كتاب البيوع قبيل فصل اوله  
ومن باع دارا دخل بناؤها في البيع قال في الفتاوى والولوا الجي وجر باع النواة في التمر فالبيع فاسد  
لانه لا يمكن ان يزرعها الا بضرر وانما اذا باع حب هذا القطن فالبيع جائز هكذا احتار الفقيه ابو الليث  
لا ضرر في زرعه **قوله** ولو لم يكن متينا لا يجوز لما ذكرنا وللجهالة ايضا يعني هذا الذي ذكرنا من عدم جواز  
بيع جذع من سقن فيما اذا كان الجذع متينا اما اذا لم يكن الجذع متينا فلا يجوز البيع للمعتبين احدهما اذا  
في جذع المعتبين وهو ان لا يمكن تسليته الا بضرر وهو المراد بقوله لما ذكرنا والمعنى الثاني الجهالة لان غير  
متينين **قوله** بخلاف ما اذا باع النوى في التمر او البزور في البطيخ يتصل بقوله يعود صحيحا يعني اذا قطع الجذع  
او قطع الذراع وسلم عاد البتبع صحيحا بخلاف ما اذا اشق التمر والبطيخ واخراج النوى والبزور وسلم لا يعود  
البيع صحيحا لاحتمال وجوده زمان البيع وليس الجذع كذلك لانه موجود محسوس ولا احتمال فيه والبزور  
ينفع ابناء والكسرة فيه لغة بزر البقل وغيره **قوله** قال وضربة القاضى ان قال القدوري في مختصره وفي  
اعراب الضربة وجهان دفعا وجزا كما تقدم في قوله ولا اللبس في الضرع وفسر صاحب الهداية ضربة القاضى  
بقوله وهو ما خرج من الصيد بضرب الشبكة صق وهو على هذا من القنص يقال قنص يقتنص قنصا اذا  
صاد وروى عن النبي صلى الله عليه انه نهى عن ضربة القاضى وروى في تهذيب الاذهري انه نهى عن ضربة  
القاضى وهو القواض على الحال وكذلك روى في القايق الزمخشري ايضا حيث فسرت بقوله على ان يقول  
اغوص غوصه فما اخرجته فهو لك هكذا وهذا هو الصحيح والمعنى فيها واحد وهو انه يبيع الجوز لانه لا يذري  
ما لا يحصل من الضربة وجهالة المبيع تشدد البيع ولان فيه غررا لانه احتمل ان يحصل شيء من الضربة  
وخطره ان لا يحصل لانه يبيع ما ليس بملكه الانسان لانه ما كان مالكا وقت العقد لما حصل من الضربة وقد  
قال عليه السلام لا يبيع ما ليس عندك والوجه الاخير ما سمع به فاطمي **قوله** قال وبيع المزبنة الى  
قال القدوري في مختصره وهو عطف على ما ذكر قبل هذا بقوله ولا يجوز بيع السمك قبل ان يصطاد اعلم ان  
بيع المزبنة لا يجوز وهو بيع الثمر على التخييل بتميزه بحدود مثله فزمت اي حرز او الحدود المقطوع وقال  
الشافعي يجوز ذلك فيما دون خمسة اوسق وهو مذهب احمد واسحق والاصل في ذلك ما روى في الصحيح  
البخاري وغيره سند الى ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه نهى عن المزبنة والمزبنة اشتراء الثمر بالكيل

وبيع الكرم بالكيل كذلك فشرت في الحديث في احد الصحيح وروى الترمذي باسناده الى ابي حنيفة  
قال نهى رسول الله صلى الله عليه عن الحماقة والمزبنة وحدث الطحاوي عن علي بن شيبه عن يزيد بن قرون  
عن محمد بن اسحق عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت قال نهى رسول الله عن الحماقة والمزبنة وروى  
العوايا وهذا الحديث ذكر في شرح الآثار بطرق مختلفة كلها يدل على صحة العوايا حتى قال الطحاوي قد جاءت  
عن الآثار عن رسول الله وتوارث في الرخصة في بيع العوايا فقبلها اهل العلم جميعا ولم يختلفوا في صحة بيعها  
ولكنهم تنازعوا في تأويلها فقال قوم العوايا ان يكون له الخلة او الخلتان في وسط الخلة الكثير لرجل آخر  
قالوا وقد كان اهل المدينة اذا كان وقت الثمار فزجوا باهلهم الى حوايطهم فيجني صاحب الخلة او الخلتين  
فيؤخذ ذلك بصاحب الخلة الكثير فخص رسول الله صلى الله عليه لصاحب الخلة الكثير ان يعطى صاحب الخلة او  
الختلتين فخص ماله من ذلك ثمر البصرة وهو اهلها عنه وتخلص ثمر الحايطة كله لصاحب الخلة الكثير ان يعطى  
صاحب الخلة فيكون فيه موهو اهلها وقد روى هذا القول عن مالك بن انس قال الطحاوي وكان ابو حنيفة  
يقول فيما سمعت احمد بن ابي عمر ان يدك لانه سمع من محمد بن ساعدة عن ابي يوسف عن ابي حنيفة قال معنى ذلك  
عندنا ان يقر الرجل الرجل ثمر خلة من خلة فلا يملك ذلك اليه حتى يذوله فخص له ان يحسبه ذلك ويعطيه  
لانه يخرجه ثمره قال الطحاوي وهذا التأويل شبيهة واولى مما قال مالك لان العروة انما هي العطية الا ترى  
الى الذي مدح الانصار كيف مدحهم اذ يقول ليست بشبهة ولا ريبية ولكن عرايا في السنين احوالهم ان  
انهم كانوا يؤثرونها في السنين احوالهم فلو كانت العروة كما ذهب اليه مالك لما كانوا يعدون بها اذ كانوا  
يوظفون كما يوظفون وقال في القايق المزبنة بيع التمر في الرؤس الخمر بالتمر لانها يؤذى الى النزاع والمدافعة  
من الزين وهو الدفع والعروة الخلة التي يقر بها الرجل حيا جارا يجعل له ثمرتها فخص المقر ان يملك  
ثمرتها من المقر بتميز لموضع حاجته سميت عروة لانه اذا ذهب ثمرتها فكانت جردا من الثمر وعراها  
منه ثم اشتق من الاعراى الى هنا لفظ القايق وخلة شبةة او قديمة والوجبة الخلة التي ترتب الى  
بين حول الجرد او لتعود عليه وقال الطحاوي في مختصره والعروة ان يقر الرجل ثمر خلة ولا يجوز لها الثمر  
حتى يهد والمقر ان يمنعه منها ويعوضه منها بغير ثمرها او بغير ذلك من الموائم فيطبخ ذلك للمقر والمقر  
ويخرج المقر بذلك من حكم من وعد وعدا ثم اخلفه ويخرج المقر من حكم من اخذ عوضا من شيء لم يكن  
ملكه فان قلت قد مر في حديث زيد بن ثابت ان رسول الله صلى الله عليه نهى عن بيع التمر بالتمر وروى في  
العوايا فدل سباق الحديث ان المراد من العوايا بيع تمر بتمر قلت القوان في النظم لا يدل على  
القوان في الحكم وقد يقرن الشيء بالشيء وحكمه مختلف وقد عرف ذلك في الاصول فان قلت جاء في حديث  
ابي هريرة التوقيف على خمسة اوسق الا ترى الى حديث مالك في الموطا عن دود بن الحصين عن مولى بن  
المراد عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه رخص في بيع العوايا فيما دون خمسة اوسق او في خمسة  
اوسق شك دود في خمسة اودونها وهذا يدل على انه يبيع لانه ينفق حكمه ما في الخلة ولو لم يكن المراد  
البيع لم ينتف حكم الرخصة فيما فوقها قلت لانه ينفق ذلك لان تخصيص الشيء بالذكر يدل على  
نفي ما عداه وفائدة التخصيص في خمسة اوسق انهم كانوا يؤثرون في هذا القدر ولم يدل على نفي ما وراؤه  
ذلك وانما كان يدل على ذلك اذا كان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكون العروة الا في خمسة اوسق  
او فيما دون خمسة اوسق فان قلت جاء في حديث جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه نهى عن بيع التمر بالتمر



والاستثناء من البيع يدل على ان العترة على البيع خلا للاستثناء على الحقيقة قلت قوله عليه السلام  
عنه حديث مشهور ولو حمل العترة على البيع يلزم التعارض بين الحديثين والاصل عدم التعارض فيكون  
بينهما باطل على ما قسمته في حاشية رضى الله عنه وفيما للتعارض والاستثناء يكون منتظما كما في قوله تعالى فانهم عند  
في الآخرة العالمين وقد دل الدليل على ذلك لان العترة في لغة العرب هي العطية وانما سميت بيعا مجازا  
بعورة البيع حيث جعل المهر من ثمن العترة واعتاد ما على رؤوس النخل فان قلت ان كان الامر على ما ذهب  
اليه ابو حنيفة رضى الله عنه من تفسير العترة بالعترة الرضعية فيها حينئذ قلت فأي دية ما دونه من مخرج  
الطاهر وهو حصول الطيب للعروس والمهر من مخرج المهر من حكم الخلاف في الوعد وحروج المهر من  
حكم من اخذ عترة من شئ لم يملكه والله اعلم **قوله** وهو بيع المهر على النخل بغير مهر ودو الاول بالنار  
المتوقفة بالثلاث والثاني بالثنتين كذا وقع ساعا من ادب لغته في نخل او ذلك لا يملك النخل قد يكون  
رطباً وقد يكون تمر اذا جرت ثقلنا بالثلاث حتى يقرها جميعا والغالب من حال الجدود ان يكون تمرا فقلنا بالثلاث  
ولوروي بالثلاث فيهما جميعا وبالاثنتين فيهما فالحكم كذلك لان بيع المهر بغير مهر لا يجوز كيف ما كان شبهة الزهر  
سواء كان الرطب بالرطب او التمر بالتمر او احدهما بالآخر **قوله** والماله تملكه بيع الحنطة في سنبلة بالحنطة فكل  
خرما قارخ الفاسق اتخذ القراح من الارض وهي الطينة التربة الخالصة من شوائب السبخ الصالحة للزراعة  
ومن قتل حنطرا اذ زرع والماله تملكه من ذلك وهي المزارعة بالثلاث والربع وغيرها وقيل هي اكثر  
الارض بالبر وقيل بفتح الطعامة في سنبلة بالبر وقيل بفتح الزرع قبل ادراكه الى هذا لفظ الفاسق وجاز في ثلثها  
لهم لا يثبت التملك الا الحنطة يقال خرص النخلة خرصا ما عليها من الثمر خرصا خرصا وانما قال او اشركيل خرصا  
وثانها شركيل خرصا لانه لم يوجد كيل ما على النخل وكيل ما في السنبلة حقيقة وانما قد ركيل ذلك خرصا  
**قوله** فلا يجوز بطريق الخوض ان لا يجوز بيع الكيل بكيل من جنسه شبهه الربوا باحتيال الفضل الشبهة في  
باب الحرمان للحققة بالحقيقة **قوله** وقال الشافعي يجوز في ما دون خمسة اوسق وفيما فوقها لا يجوز بالاتفاق  
وله في خمسة اوسق قولان كذا في المختلف **قوله** فيكون من ابتداء اى يكون اعطاء المهر من الثمر المجدود  
ابتداء اي لا يبيعا **قوله** قال ولا يجوز البيع ما تارة الحجر والملازمة اس قال القدوس في مختصره وفي بعض  
شيخ الحداية ذكر قوله والمناذرة بعد قوله والملازمة قال الشيخ ابو جعفر الطحاوي في مختصره وبيع الملازمة  
والمناذرة لا ينعقد بهما بيع وهما بيعان كانا في جاهلية يترافض الرجلان في السلعة فيلزمها المشتري بيده  
فيكون ذلك اثباتا على ما رضى مالك بذكره ولم يرض فزهد الملازمة واما المناذرة فكان الرجلان يتراوفا  
على السلعة فيثبت مالهما الزايم للثمن او لم يعلما ايهاها تنبذها اليه فيلزمه بذلك ولا يكون له رد ما عليه  
وبيع آخر قد كان اهل الجاهلية يتبايعون ويبتون ببيع المحصاة وهو انهم كانوا يتراوون ويتساورون  
على السلعة فاذا وضع الطالب شرائها محصاة عليها ثم لم يبيع فيها على صاحبها ولم يكن لصاحبها ان يجازيها  
في ثمنها فيقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ان هذا حكمة لفظ الطحاوي وروى في الصحيح البخاري وغيره  
مسند الى الاخرج عن ابي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الملازمة والمناذرة والان  
في هذه البيوع تعليق الذكر بالخطر والتعليقات لا تحمل التعليق لا فضايلة الى معنى القمار ففسد البيع وذلك  
لانه يفسد ما اذا قال البائع للمشتري اني ثوب القيمة عليه الحجر فقد بعتة وكذلك في غيره بان يقول ان ثوب  
لمسة بيدك فقد بعتة ان يقول المشتري اني ثوب بئذنة الى فقد اشتريته والثمن من السوم يقال السلام

البائع السلعة اي عرضها وذكر ثمنها وسامها المشتري بمعنى استامها سوما ومنه لا يسوم الرجل على  
سوم اخيه اي لا يشتري كذا في المغرب **قوله** ولا يجوز بيع ثوب من ثوبين ان قال القدوس في  
مختصره وانما لم يحز بيع احد الثوبين لكون المبيع مائة مجزوا ولا وجه لانه المبيع مائة من صحة العقد  
اذا كانت تغضي الى المناذرة وهذا تغضي اليها لان البائع لا يدرى ما يملك والمشتري لا يدرى  
ما يملك فيقع المناذرة بخلاف جهالة القيمة وجهالة الصبة المبيعة فانها لا تنفع من التسليم والتسليم  
ولو قال بعت احد الثوبين على ان ياخذ المشتري ايتها شاة بعشقة فقيل جازا استحسننا والقياس  
ان لا يجوز وهو قول زفر والشافعي رحمه الله وقد مضى بيان المسئلة مستوفى في آخر باب خيار  
الشروط والى ذلك الموضع وقعت الاشارة في قوله وقد ذكرناه بفروعه **قوله** قال ولا يجوز بيع  
المواشي ولا اجادتها وهن من مسايل الجامع الصغير قالوا المراد بالمرعى الكلاء وانما فسرنا هذا  
لان موضع الرعي اذا كان ملكا للعاقدة او اذن له المالك جاز بيعه اما الكلاء فانما لم يحز بيعه لانه  
مباح يشترط فيه جميع الناس فلا يثبت للملك الاصل قبل الارض فلم يحز لانه باع ما لا يملكه الا ترى الى  
ما روى صاحب السنن عن علي بن الحجد باسناد به الى رجل من المهاجرين من اصحاب رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال غرقت مع رسول الله ثلثا استغنى يقول المسلمون شركاء في ثلث الكلاء والاعاء والتار  
وهذا لم يحز بيع الماء في النهر وبيع طريق الجادة فكذا هذا او اما اجارة الكلاء فانما لم يحز لغيره  
احدها ما ذكرناه وهو ان لا يملكه فلا يجوز اجارة ما ليس بملك والمعنى الثاني ان العقد وقع على المستملك  
العين والاجارة تقع على المستملك المنافع مع بقاء العين وهذا وقع على المستملك العين  
وهو الكلاء فلو وقعت على غير مملوكة لا يجوز الا ترى انه لو استاجر بقرعة ليشرب لبنها لا يجوز  
وكذلك لا يجوز اذا اجر القصير لغيره دواة وهذا وقع على غير مملوكة فكان عدم  
الجواز بالطريق الاول قال الواحجي في فتاواه وجاز بيع الزرع وهو قصير فهذا على ثلثة وجوه  
ان باع على ان يقطع المشتري او بوسيلة ابنة فتاواه وجاز لانه شرط ما يقتضيه العقد وان  
باع على ان يترك لا يجوز لانه شرط ما لا يقتضيه العقد وكذلك لو اشترى وليرة يقال بالنفارسية  
سبيست زاد فهو ايضا على هذه الوجوه الثلاثة الى هذا لفظ الواحجي وذكر ايضا في فتاواه  
بعد هذا بعض حديثين رجل باع حشيش في ارضه ان كان صاحب الحشيش هو الذي انبتت  
ساقها الماء لاجل الحشيش فثبت بملكه جاز بيعه لانه ملكه ليس لاحد ان ياخذ بغيب اذنه  
كما لو اخذ السمك واتاه في الماء فباع جاز وان كان الحشيش ثبت بنفسه فلا يجوز بيعه لانه ليس  
بمملوك لانه مباح الا ترى الى واحد من الناس ان ياخذ الكلاء واحدا الكلاء وهو كل ما رعيته  
الدواب من الرطب والابايس كذا في المغرب **قوله** ولا يجوز بيع النخل وطله عند اى حنيفة  
وابن يوسف وقال مجاهدون اذا كان محذورا وهو قول الشافعي وصورة المسئلة في الجامع الصغير  
محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة في رجل باع نخلا قال لا يجوز وانما النخل من ثمر الزنهور اريت ان  
وجد بها غيبا بكم برودا وقال مجاهدون لا يجوز بيع النخل ودود القز جاز الى هذا حكاية لفظ اصحابنا الصغير  
وقال الكرخي في مختصره ولا يجوز بيع النخل عند اى حنيفة وابي يوسف فان كان في كوتارها غيب  
فاشترى الكوتار اذ قد بها منها جاز وهذه حكاية لفظ الكرخي وقال القدوس في شرحه لمختصر  
الكرخي واما اذا باع العسل مع النحل فاعقد يقع على العسل ويدخل النحل على طريق التسع وان



لم يخرج افراده بالبيع كالشرب والطريق ثم قال القدوري فيه وقد حكى عن ابي الحسن الكرخي انه كان يكره  
عن الطريقة ويقول انما يدخل في البيع على طريق التبع ما لم يمتد من حقوق المبيع والتبعية والنخل ليس من  
حقوق العسل الا انه ذكر في جامع هذا التعليل بعينه عن ابي يوسف الى هنا حكاه لفظ القدوري  
في شرحه ومنه ضبط في شرح بعضهم يعلم ذلك بالاطلاع على ما ذكرناه من قول محمد ان النخل حيوان منتفع  
فقول يمكن تسليمه بخلافه كغيره من الحيوان ووجه الاكل لا يتا في البيع كما في البغل والحمار ووجه قول  
ابي حنيفة وابي يوسف ما اشار اليه في الكتاب بقوله وانما النخل منزلة الزنبور يعني ان النخل من الهوام  
فلا يجوز بيعه كالزنبور ولان الانتفاع بالنخل لا يقع بعينه وانما الانتفاع بما سيحدث منه وذلك بعد  
في الحال فلم يصح البيع بخلاف ما اذا باع كوان منها عسل وخلجست يجوز بيع النخل تبعاً للعسل فكيف من ثمر  
ثبت ضمناً ولا يثبت قصد او قوله في الجامع الصغير ان وجهها عينا بكم يرد لها شأن الى ان النخل  
لا يقر لها ولا رغبة في غيرها وانما ذلك فيما يحدث منها وما يبيع دود القز وبيضه فلا يجوز عند ابي حنيفة  
كما لا يجوز بيع النخل عند لان الدود من الهوام والبيض لا ينتفع به بعينه وما يحدث منه معدوم في الحال  
فلا يجوز بيعه وقال محمد بن جعفر للعامة والضروة وقال ابو يوسف لا يجوز بيع الدود الا اذا ظهر القز  
فيمنع من بيعه وبيع البيض يجوز للضرورة قال في خلاصة الفتاوى والفتاوى على قول محمد قال  
الفيقيه ابو الليث في العيون روى محمد عن ابي حنيفة انه كان لا يجيز بيع دود القز ولا بيضه ولا بيع  
النخل وقال محمد بن جعفر النخل اذا كان بعينه محرزاً وان قلته انسان ضمنه وجوز بيع دود القز  
وبيضه وقال ابو يوسف ان بيع دود القز الذي يكون منه الدود اجزئت هذا مثل زراعت البقلة والزرع  
ولا بأس ببيع دود القز اذا خرج القز او بعضه فهو كبيع النخل ومعه العسل وان لم يكن معدوم  
لم يخرج فهو كبيع النخل بغير عسل وكبيع الشرب بغير ادم وقال الكرخي في مختصره بعد ما ذكر قول  
ابي حنيفة وابي يوسف اجاز محمد بيع النخل اذا كان مجموعاً وكذلك دود القز يجوز بيعه والسلم فيه  
كذلك اذا كان في وقت وجعل اجله في وقت وكان محمد يضمن من تنذر دود القز وروى عن ابي حنيفة  
انه لا يضمن من قتله وهذا حكاه لفظ الكرخي وقال الكرخي ايضا واجمعوا ان بيع هوام الارض لا يجوز  
الحيات والعقارب والوزغ والفظاية والقنطرة والجمل والضب وهوام الارض كلها وقالوا  
لا يجوز بيع شيء في البحر من الضفادع والسرطان والسلاحف وغير ذلك الا السمك وقال في الاضواء  
قال محمد بن الحسن اذا كانت الدود من واحد وورق التوت منه والعمل من آخر علم ان يكون القز  
بينهما نصفان او اقل او اكثر لا يجوز وكذلك لو كان العمل منها لا يجوز انما يجوز اذا كان البيض منها  
منها وهو بينهما نصفان او ما اذا كان البذر بينهما على الثلث والثلثي لا يجوز وقال الولوي في فتاواه  
امراء اعطيت بذر القز وهو بذر الفيلق بالنصف امارة فقامت عليه حتى ادركت فالفيلق لصاحبه  
البذر لانه حدث من بذرهما ولو لم يكن صاحب البذر قيمة الاوراق واجزئت مثلها وعلى هذا اذا دفع  
البقرة الى انسان بالعلف ليكون الحادث بينهما بالنصف فاحداث كل واحد لصاحب البقرة وله على  
صاحب البقرة ثمن العلف واجزئ المثل وكذلك اذا دفع الدجاجة ليكون البيضة بالنصف وبيان بيع  
السباع يبيح في المسائل المنشورة قبل كتاب الصرع ان شاء الله تعالى **مسألة** لما انه من الهوام قال  
في الصحاح الهامة واحد الهوام ولا يقع هذا الاسم الا على المخوف من الاجناس وقال في دوان الادب  
الهامة الدابة من دواب الارض ويقال للدابة نعم الهامة هذا **مسألة** والانتفاع بما يخرج منه لا بعينه

وانما قيد بقوله لا بعينه احترازاً عن بيع المهر والنخل فانه يجوز لانه ينتفع باعيانها في المآول وان كان لا ينتفع  
بها في الحال **مسألة** لو باع كوان على معتد النخل اذا شوي من طين وهي بضم الكاف والتشديد كذا روي  
في اساس البلاغة بتصحيح المطرزين وروى بالتخفيف ايضا في التذييب وروى في الضحاك كوان و  
كوان بالكسر والتخفيف فيها **مسألة** والحمام اذا علم عدد ما وامكن تسليمه باجران ببيع لانه مال مقدور  
التسليم وكان صاحب المدايه انما ذكر الحمام بعد ذكر النخل ودود القز اتباعاً لما ذكره الصدوق الشهيد  
في شرح الجامع الصغير لانه وضعه ثم كذلك والآن من حق الوضع ان يذكر عند قوله ولا يبيع الطير  
في الهوام **مسألة** ولا يجوز بيع الابن النبي صلى الله عليه وسلم وصون المسئلة في الجامع الصغير  
محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة رضى الله عنه في عبد له رجل ابق فجاء رجل الى مولاه فقال ان عبدك قد افترق  
وهو عندي في البيت فبعينه فباعه من قال البيه جاز وان قال اخذ هذا الرجل وطوعه عن  
نبيته مني وصدة الرجل ما قاله فباعه المولى منه فبيع بالطلراي هذا لفظ اصل الجامع الصغير ولا  
هنا ما ذكر محمد في الاصل بقوله بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهى عن بيع القرر  
وعنه بيع العبد الابن والنقص ورد في الابن المطلق وطوان يكون آتياً في حق المتعاقدين جميعاً  
ذا كان المأخوذ عند المشتري ذال اباقة في حقه فلم يبق آتياً مطلقاً بخلاف بيعه لان النقص المطلق  
لا يتناول المتقيد ولان النقص معلول بعلة العجز عن التسليم فاذا كان عند المشتري ذال المعنى  
الموجب للنقص لانه لا عجز عن التسليم في حق المشتري لانه في يده بخلاف ما اذا كان في يد غيره  
لانه آتياً في حقه جميعاً ولا قدرة على التسليم ايضا لان ابايع لا يقدر على ان يسلم ما ليس في يده ثم لما  
جاز البيه فيما اذا كان الابن عند المشتري هل يكون قابضاً بمجرد العقد ام لا قالوا اذا كان اشهد  
حين اخذ انه اخذ للرد لا لنفسه لا يكون قابضاً حتى اذا اهلك في يده قبل التجديد قبض هلك من مال  
البائع لانه امانة عند المشتري وقبض الامانة لكونه ادنى لا ينوب عن قبض البيه وان لم يشهد  
يكون قابضاً لانه حينئذ يكون غاصباً وقبض الغصب قبض ضمان فينوب عن قبض البيه وان لم  
يشهد وهو قبض ضمان ثم اذا قدوا ابايع على تسليمه فيما اذا لم يكن الابن عند المشتري هل ينقلب  
العقد صحيحاً ام لا قال في شرح الطحاوي فان طفقوا بعبد وسلم الى المشتري جاز البيه فائتمار انتفع  
انا البائع عن تسليمه او المشتري عن القبض فحضر على ذلك ولا يحتاج الى بيع جديد الا اذا رفق المشتري  
الى القاضي وطلب من التسليم وعجز البائع عن تسليمه وضخ القاضي العقد بينهما ثم طهر العبد فانه  
يحتاج الى بيع جديد هكذا ذكره الكرخي في مختصره وجعل هذا كما اذا باع العبد المضمون وهو في يد  
القاصب فان صحته البيه موقوف على التسليم وقال شيخنا شيخنا ابو عبد الله الثلجي يحتاج الى  
بيع جديد بخلاف المضمون لان العبد الابن ليس في ضمان نفسه وصار كبيع الطير في الهوام والسمك  
في الماء والوحش في الفلاة فانه اذا باع ثم اخذ وسلمه لا يجوز وهذه حكاه لفظ شرح الطحاوي  
وجه ما ذهب اليه شيخنا بلح وهو ظاهر الرواية ان شرط العقد براءة عن العقد فاذا لم يوجد  
عند العقد بطل العقد فلا ينقلب صحيحاً ووجه ما ذهب اليه الكرخي ان العقد انعقد لقيام  
المالكة لان بالابق لا يزول ملك المولى ولهذا الواعقة او برة نفذ وكذلك لو وعده لولده الصغير  
نحت الهبة ولكن المانع من النفاذ هو العجز عن التسليم وقد ارتفع بالقدرة عليه فنفس العقد  
ولان وجوب التسليم حكم العقد فبراءة القدرة عند الحكم لا عند العقد فيصح العقد ولكن يكون



لشترى الخبز عند تعذر التسليم كما لو ابيع بعد البيع وقال الولو الحق في فتاواه ولو باع الآتي  
ثم سلم في المجلس قبل الافتراق لا يجوز لانه باع ما لا يقدر على تسليمه فكان باطلا **قوله** وعن ابي حنيفة  
انه يتم العقد اذا لم ينسخ معنى اذا عاود العبد من ابا قديم العقد ولكن بشرط ان لا ينسخ القاضي العقد  
قبل عوده وان نسخ قبل ذلك فلا بد حينئذ من البيع الجديد وقديتناه **قوله** ولا يبيع لبن امرأة  
في قدح وهذا من مسائل الجامع الصغير قال في شرح الاسلام في شرح الجامع الصغير وهذا بين من مسألة  
كتاب الاجارات لانه قال ثم ولا يجوز بيع لبن بنات ادم على وجه من الوجوه ولم يذكر القدح وقال  
في وجيزهم يجوز بيع لبن الامهات لانه طاهر منتفع به ولنا انه ليس بمال وما ليس لا يجوز بيعه  
والدليل على انه ليس بمال ان الناس لا يتولونه ولا يتبايعون فيما بينهم ولانه جزء من الادمي و  
ساير اجزائه لا يجوز بيعه بعد الابانة كالظفر والشعر فكذلك هذا الجوز فان قلت يرد عليك لبن  
الامة لانكم لا تجوزون بيعه مع انه مال قلت لا نسلم انه لا يجوز بيعه الا ترى ان اصحابنا ردوا في  
شرح الجامع الصغير عن ابي يوسف انه اجار بيعه ولبن سلمنا عدم الاجواز على ظاهر الرواية فنقول  
لا نسلم ان لبن الامة مال وهذا لان الرق انما حل بنفس الامة لا لبنا فلا يكون اللبن مالا وانما قلنا هذا  
لان الرق ضد العتق لان ذلكا ضعف حكمي وهذا قق حكمية واتحاد المحل في المتضادين شرط في  
محل العتق حتى يتكون محل الرق جيا ينفكا ولا جوة في اللبن لانه موات فلا يوصف بالرق والمال لانه  
يجوز بيعه قال النقيع ابو الليث في شرح الجامع الصغير سمعت الفقيه ابا جعفر يقول سمعت الفقيه  
ابا القاسم احمد بن حنبل قال قال نضر بن يحيى سمعت الحسن بن سنيون يقول سمعت محمد بن الحسن يقول  
جواز اجارة الظير دليل على نفيه بيعه لانه لما جازت الاجارة ثبت ان سبيله سبيل المانع وليس  
سبيله سبيل الاموال لانه لو كان مالا لم يجز اجارته الا ترى ان رجلا لو استاجر بقرة على ان يشرب لبنها  
لم يجز الاجارة فلما جاز اجارة الظير ثبت ان لبنه ليس بمال وذكر في اجارة العيون لو ان رجلا  
استاجر شاة لترضع جديا او صبيبا فانه لا يجوز لان اللبن له قيمة **قوله** في قدح انما قيد به اذ قد  
لو لم يتوهم ان بيع لبن المرأة انما لم يجز لانه في الثدي وفيه غرر فتناه به هذا يعني لا يجوز بيع لبنه وان  
كان في قدح او نقور اخرج الكلام مخرج العادة لان العادة في اللبن بيعه بعد الحلب انما قيد المشتري  
بالطاهر احترازا عن الخمر فانها نجسة فلا يجوز بيعها **قوله** لانه تختص بمحل العتق التي هي هذه وبها  
سواء اتوا الضمير في لانه وفي ضله راجع الى الرق والمراد من العتق **قوله** قال ولا يبيع شعر الخنزير  
وصون المسئلة في الجامع الصغير محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة رضي الله عنه في شعر الخنزير قال لا يجوز  
بيعه ولا لباس الانتفاع به للخزائن مخزون به الى هنا لفظ الجامع الصغير اما عدم جواز البيع  
فلانه نجس العين فلا يكون مالا وبيع ما ليس بمال لا يجوز وعلى ذلك انعقد الاجماع ولما الانتفاع  
فانما يجوز للضرورة لان عمل الخنزير لا يتأتى بدون ذلك وللضرورة اخر في اثبات التخفيف سقوط  
الخطو والانتفاع بلحمة جاز عند الضرورة قال تعالى فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لاثم فان  
الانتفاع بشعره اولى عند الضرورة لان الشعر اخف منه بدليل ان شعرا الميتة طاهر ونحوه الاول  
ضرورة الى تجوز البيع لانه يوجد بها حائضا قال الفقيه ابو الليث وان كانت الاساكفة لا يجوزون  
الخنزير الا بالشداء ينبغي ان يجوز لهم الشراء لان هذه حالة الضرورة واما ابا يبيع فيكرهه البيع  
وقال ايضا روى عن محمد بن سبيس ان كان لا يلبس خفا قد خرد بشعر الخنزير وذكر عن بعض

ان كان يا مؤان خرد خفة بليغ وكان يكره ان خرد بشعر الخنزير ولكن المسلمين قد توارثوا  
استعمال شعرا الخنزير وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تجمع امتي على الضلالة قال في شرح الاسلام في شرح الجامع  
مع الصغير قال محمد اذا وقع شعر الخنزير في الماء لم ينجز لان حل الانتفاع يدل على الطهارة وعن  
ابي يوسف ان الماء يتنجس لانه نجس العين الا في حال الضرورة ولا ضرورة في هذا **قوله** فلا يجوز  
بيعه اهانة له فان قلت كيف جعل عدم جواز البيع في شعر الخنزير اهانة له وقد جعل جواز البيع  
في شعور الانسان اهانة له ولا شك ان عدم جواز البيع اذا كان اهانة فحظر البيع يكون اعزازا لمخطل  
من هذا ان بيع الشعر في صورة اعزازا في صورة اهانة وهما ضدان والشئ الواحد لا يجوز ان يكون  
سببا للمقتدين فقلت نعم اذا كان سببا لها في محل واحد اما في ملحقين فحاز ان يكون سببا لها كالنكاح  
سبب لحل المملوكة للنكاح وسبب لحرق الابنة ولا يبه وهذا كالحرق فانه اهانة لادمي اعزاز  
للحطب بالاعتبار به في الانتفاع **قوله** ولا يجوز بيع شعور الانسان ولا الانتفاع بها قال محمد في الجامع  
الصغير عن يعقوب عن ابي حنيفة في شعور الناس وقال لا يجوز بيعها ولا الانتفاع بها قال الكرخي في  
مختصر روى ابن سماعة وبشر بن الوليد عن ابي يوسف ان لا يجوز الانتفاع بشعور بني آدم وروى  
ذلك ابن رستم عن محمد بن ابي حنيفة وقال لا يجوز بيعه ولا يجوز الانتفاع بالشعر الى هنا حكمية  
لفظ الكرخي وجه ما روى عن محمد انه طاهر وحرم البيع كحرمة الادمي ما كان ميتا فلا يجوز ان يكون هو  
او شئ منه مملوكا مبتذلا ليلزم الاهانة فلا يجوز البيع ولا الانتفاع الا فيما حل الرق فيه ولا ريب في  
لا يبيع فلم يجز بيع شعور ولا الانتفاع لعدم الرق فيه يروى عن رسول الله صلى الله عليه  
انه لعن الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة رواه ابن مسعود في السنن وروى انه  
قال لعن الله النامصة والمتنقصة والواشمة والموتشرة والواصلة والمستوصلة والواشمة  
صحيح والمستوشمة واتخاذ القر امير رخصة وهي ما يتخذ من الوبر ليزيد في قوت النساء وذا ائتمنت  
اي يزيدي في شعورهن بالتكثير وفي الذوايب بالتطويل وقال في شرح الاسلام قال اصحابنا شعر  
الانسان طاهر وهو الصحيح عندنا وقال الشافعي طه نجس واحتج بحرمته الانتفاع به واحتج  
اصحابنا بالضرورة في الاحتراز عن تناثر الشعور ولان شعر غير الادمي لا ينجز بالمزابلة  
فتشعر الانسان اولى وطوا طهر والطيب ولا لا جوة له فلا يعتبر ميتا وحرمة الانتفاع به  
لشره لا نجس خلافا للخنزير تنبيه الحديث لغة قال في الفائق النسخ نشف الشعر والمناض  
المناش والاشترج جديد الاشترج والوضل ان تفضل الشعر بالشعر ولا بأس بالقرا ميل والوشم  
الغون بالابرة في الجملد وذكر السنن روى عنه لعن الفاعلة او لا والمفعول به ثانيا الى هنا لفظ الفائق  
وقال في السنن منذ الى ابن عباس قال لعنت الواصلة والمستوصلة والمتنقصة والواشمة  
والمستوشمة من غير ذلك قال ابو داود الواصلة التي تفضل الشعر بشعر النساء والمستوصلة  
المفعول بها النامصة التي تنقص الحاجب حتى تتركه والمتنقصة المفعول بها الواشمة التي تجعل الخيل  
في وجهها كحل او مداد والمستوشمة المفعول بها هكذا فشر في السنن وروى صاحب السنن  
عن محمد بن جعفر بن زياد عن شريك عن سالم عن سعيد بن جبير قال لا بأس بالقرا ميل ذكره  
في السنن في كتاب الترجل **قوله** قال ولا يبيع جلود الميتة قبل ان تد قال محمد في الجامع الصغير  
عن يعقوب عن ابي حنيفة في جلود الميتة قبل ان تد بيع قال لا يجوز بيعه وذلك لانه ليس بمال لانه نجس







وهو ظاهر وليس شبه العيين بان يتعلق بالعين ايضاً لعدم تعلقه وانما يتعلق بالهواء والهواء ليس  
بمال لان المال ما يمكن قبضه واخره وحرارة الهواء لا يمكن تحللان ما اذا كان شيئاً لان البناء على وجه  
المال جائز فان قلت يرد على هذا بيع الشرب لان حق التعلق لم يجز بيعه فينبغي ان لا يجوز بيع الشرب  
ايضاً لانه حق الارض ولهذا قال في كتاب الشرب ان الشرب لا يمكن له شرباً ولا سبيلاً ما لم يكن الا اذا  
شرب او اشتراها بكل حق فلو لم يكن الا بشرط مرافقها ومع هذا يجوز بيع الشرب مع الارض وهذا راوون  
جميع الكتب ويجوز ايضاً بيع الشرب وحده في غير ظاهر الرواية واليه ذهب مشايخ بلخ راجع قلت لان  
لان الشرب لا يشبه حق التعلق لانه عبارة عن نصيب من الماء وهو عين مال والدليل على انه مال والدليل  
على انه مال قولنا في الاسلام في الزيادة ان من سقى ارض نفسه ماء غيره يضمن لان ذلك مستقيم وقولنا  
ليس بعين مال وكذا اذا استحق الشرب بطل حصته من الثمن وقد جعل في كتاب الشرب للشرب حصته من الثمن  
لان قال في شاهد بين بشر ارض بالزاد وهم وذكر احد ما شربها وسكت عنه الاخران الشهادة بالمال لان بعض  
الثمن لانه قال في شاهد بين يتا بل الشرب فيصير ان مختلفين في قدر ثمن الارض وانما لم يجز بيع الشرب  
في ظاهر الرواية للجهالة لا باعتبار انه ليس بمال وليس كذلك اذا بيع مع الارض لانه سقط اعتبار الجهالة فيما  
لا در من ثم جواز بيع الشرب مع الارض باتفاق الروايات فيما اذا كان الشرب شربة تلك الارض انما اذا  
باع الارض مع شرب ارض اخرى اختلف المشايخ فيه قال في الفتاوى الصغرى والصحيحة انه لا يجوز  
هو اختيار مشايخ بلخ قال شيخ الاسلام خواجه زاده في مبسوطه من مشايخ بلخ كابي بكر الاسكندر ومحمد  
بن سلة بخوندون بيع شرب يوماً او يومين حتى يزاد نوبة المشتري لان اهل بلخ تعاملوا ذلك كما  
الى ذلك والقياس مما يتوكل بالتعامل كما يجوزنا الاستصناع للتعامل وان كان القياس ياتي جوازاً وكان  
الفتية ابو جعفر واستاذ ابو بكر البخاري كانا لا يجوز ان ذلك وقالوا هذا تعامل ببلدة واحدة والقياس  
يتوكل بتعامل ابلاذ كل في الاستصناع ولا يتوكل القياس بتعامل ببلدة واحدة والقياس  
شيخ الاسلام **قوله** في كتاب الشرب اي من المبسوط **قوله** قال وبيع الطريق وصيته جائز وبيع  
مسيل الماء وصيته باطل اي قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير اعلم ان المراد بالبيع من احد الامور انما  
ان يكون موقوفاً على الطريق والمسير او حق المرور وحق التسييل فان المراد الاول فوجه الفرق حيث جاز  
بيع الطريق وصيته دون المسير لان الطريق معلوم طوله وعرضه فصيح ذلك بخلاف المسير فانه ليس بمعلوم  
المقدار لان قدر ما يشغله الماء لا يدرى فلم يصح البيع والهبة للجهالة وان كان المراد الثاني اعني حق المرور  
وحق التسييل فنقول في بيع حق المرور وحق التسييل فان المراد الاول فوجه الفرق حيث جاز  
الاترى الى ما قال في الشامل في قسم المبسوط اربعين رجلاً من فيها طريق لوجه اخر ليس منها من التمس  
ويتوكل الطريق مقدار باب الدار العظيم لانه لا حق له في غير الطريق فان باعوا الدار والطريق بوضاهم  
يتمرر صاحب الاصل بثلاثي ثمن الطريق وصاحب التمس بثلاثي ثمن لان صاحب الدار اثنان وصاحب  
المرور واحد وقسم الطريق يكون على عدد الرؤوس لان صاحب التمس يساوي صاحب الكثير في الانتفاع  
الى لفظ الشامل فنقد جعل حق المرور قسماً من الثمن فذلك على جواز بيعه والفرق بين حق المرور  
حيث جاز بيعه على هذه الرواية وبين حق التسييل حيث لم يجز بيعه اصلاً ان حق المرور يتعلق بالطريق  
وهو معلوم القدر وانما حق التسييل فان كان على السطح فهو نظير حق التعلق وبيع حق التعلق لا يجوز  
باتفاق الروايات وان كان على رقبة الارض فلا يجوز ايضاً للجهالة قدر ما يشغله الماء ثم الفرق بين حق المرور

حيث جاز بيعه على هذه الرواية وبين حق التعلق حيث لم يجز اصلاً ان حق المرور متعلق بماله بقا وهو  
الارض فاخذ حكم ما سبق وهو العيين بخلاف بيعه وحق التعلق بالعين لم يبق وهو السطح فاخذ حكمه جازاً  
يبقى وهو السطح فاعلم بغيره والرواية الثانية ان لا يجوز بيع حق المرور قال الفقيه ابو الليث في شرح  
الجامع الصغير هذه الرواية هي الصحيحة لانه حق من الحقوق ومن الحقوق بالانفراد لا يجوز قالوا  
في شروح الجامع الصغير وهل رواية الزيادة **قوله** بين حق المرور حيث يجوز بيعه وفي رواية كتاب  
التسمية وحق التعلق حيث لا يجوز بيعه على احد الروايتين متعلق بحق المرور لان حق التعلق  
لا يجوز بيعه في جميع الروايات وقد مر ابيان **قوله** ومن اشترى جارية فاذا هو غلام فلا بيع  
بينهما اي قال محمد راجع في الجامع الصغير وصورة فيه محمد عن يعقوب عن ابي حنيفة رضي الله عنه في الرجل  
بيع مملوكاً على انها جارية فاذا هو غلام قال لا بيع بينهما وهذه حكاية لفظ محمد بعبارة الاصطلاح  
ما ذكر صاحب الايضاح وغيره ان التسمية والاشارة اذا اوردت ان كان المشار اليه مع التسمية جنسين  
مختلفين كانت العبارة للتسمية لان التسمية ابلغ في التعريف من الاشارة لان الاشارة لتعريف  
الذات فانه اذا قال هذا اذا قل صار الذات معينة والتسمية اعلام المائنة وانه امر اذا علم  
الذات فكان ابلغ في التعريف فتعلق الحكم بالمسمى دون المشار اليه وان كان المشار اليه من جنس المسمى  
فالعبرة بالاشارة لان ما سمي وجد في المشار اليه فصار حق التسمية مقضياً بالمشار اليه فتعنت الاشارة  
لتعيين الذات فتعلق الحكم بالمشار اليه اذا ثبت هذا فنقول اذا وقع البيع على جنس فاصيب المبيع  
غير ذلك الجنس كان البيع باطلاً كما اذا باع مملوكاً فاقوت فاذا هو جارية او باع ثوباً على  
ان خضر فاذا هو من غير ذلك فالبيع باطل وصرح الكوفي في مختصره واذا اصبحت المبيع من ذلك  
الجنس الا انه خالفه في الصفة فان كان التقاوت بينهما فافش كان حكمه حكم الجنس فيكون  
البيع باطلاً كما اذا باع شخصاً على انه عبد فاذا هو جارية او باع على انها جارية فاذا هو عبد قال  
القدوري في تاريخ البيع جائز لان الذكورة والانوثة وصفان فلا يتبدل بهما معنى الذات كما اذا  
اشترى بجمعة على انها ذكر فاذا هي انثى قلنا يتفاوت الاغراض في بني آدم بالانوثة والذكورة  
تفاوتاً فافشاً فاعتبر جنسين مختلفين لا خلافاً المقصود وذلك ان الانثى تصلح لخدمة داخل  
البيت والغرض والغلام يصلح لخدمة خارج البيت نحو الزراعة والتجارة وغير ذلك فلما جعل  
الجنس مختلفين باختلاف المقصود تعلق الحكم بالمسمى وهو معدوم وبيع المعدوم باطل وان كان  
التفاوت قليلاً جاز البيع كالذكورة والانوثة في الحيوانات فكان الجنس واحداً وفي الجنس  
الواحد يتعلق العقد بالذكورة واليه وان موجود قال في الاسلام واخوه صدر الاسلام والصدور  
الشميد في شروح الجامع الصغير فان كان الموجود ناقصاً وبسبب الحيار وعليه نفس الكفر في  
مختصر حيث قال فان كانت الصفة ناقصة من الصفة التي شرط كان له الخيار ان شاء اخذ  
وان شاء ترك وان كانت ازيد من المشتري الى هذا لفظ الكوفي راجع في نظيره ما اذا اشترى  
على ان خبز فاذا هو ليس بخبز كان للمشتري الخيار لنوات الوصف المرغوب فيه وذكر صاحب  
صاحب المحيط والعقابي في خيار المشتري من غير يقيد بكونه ناقصاً ونظيره ما اذا كان ذائداً ما اذا  
اشترى ثوباً على انه عشتق اذ زرع فوجده احد عشر كان للمشتري وان وجده تسعاً كان له  
الخيار ان شاء اخذ جميع الثمن وان شاء ترك **قوله** بين على الاصل الذي ذكرناه في السكاح لخدم



وذلك الاصل مستوفى عليه ولكن ذكر في كتاب النكاح في قوله قول محمد بن **سفيان** الذكر والانش من بني آدم  
 جنسان للتفاوت في الاغراض وقد مر بيان التفاوت قال بعضهم في شروعه في هذا الموضوع اختلفوا في  
 هذا البيع قال بعضهم باطلا وقال بعضهم فاسدا ثم قال وهو اختيار الكرخي وقال كذا ذكر في الجامع الصغير  
 لقاضي خان ان هذا الاختلاف عجيب ونقل عن الكرخي عيبا اما الاول فلان محمدا في قوله في مسأله الجاهل  
 الصغير فلا بيع بينهما فيكون تنصيصا على البطلان لان مثل هذا الشيء يدل على الباطل لا النفاذ فكيف  
 يصح بعد هذا اختلفوا في انه باطل او فاسد وماذا الثاني فلان الكرخي صرح في مختصره بان اختلف  
 الصنف اذا اوجبا اختلافا فاجتبا كان ذلك بمنزلة الاختلاف في الجنس ثم في اختلاف الجنس كما اذا  
 باع فصاعا على انه ياقوت فكان زجاجا او باع هذا الثوب على انه خضر فاذا هو من عزمي قال فالبيع باطل  
**قوله** وهو المختبر في هذا دون الاصل اى التفاوت في الاغراض والتقارب طوا المختبر في اختلاف  
 الجنس والحاده دون اصل المادة يعني اذا تفاوتت الاغراض جعل ما وقع عليه العقد مع الذي  
 ظهر جنسين مختلفين ان اتصل اصلهما بشيء واحد كالتياب المختلفة مع اتحاد الاصل والاشياء المتخالفه  
 من العنب وهذا معنى قوله كالحل والديس جنسان والوذاري والزندنجي جنسان على ما قالوا  
 اى علم ما قال المشايخ في شروح الجامع الصغير والوذاري ان يفتح الواو وكسرها والذال المعجم  
 مشوب الى وذا وروى في قوله بسم الله والزندنجي ثوب منسوب الى زنده وروى من اشهر قصبات  
 عار او هي نسبة على خلاف القياس **قوله** ومن اشترى جارية بالفسد درهم حائه او نسيه فقبض  
 ثم باعها من البايع بحسن يائه قبل نقد الثمن لا يجوز البيع الثاني وطئه من مسائل الجامع الصغير  
 اعلم ان شوا ما باع باقلا عابا قبل نقد الثمن لا يجوز عندنا خلافا للشافعي وبعد نقد الثمن يجوز  
 عندنا ايضا والمثل الاكثر جواز بالاجماع سواء كان قبل نقد الثمن او بعده وكذا يجوز قبل نقد  
 الثمن اذا اشترى بعض قيمته اقل منه كانه بيع تحقق شرايطه في زمانه على ما بعد نقد الثمن  
 وعلى العوض والمثل والاكثر وروى ابو حنيفة في مسنده عن ابي يوسف اسحق السبيعي عن  
 امرأة ابى السفرة ان امرأة سالت عايشة فقالت ان زيد بن ارقم باعني جارية بثمان مائة  
 واشترى عايشة بثمان مائة فقلت ان زيد بن ارقم ان الله عز وجل قد ابطل جهادة ان لم يثبت  
 وما روى محمد بن الحسن في الاصل بقوله بلغنا عن عايشة رضي الله عنها ان امرأة سالت فقالت اني  
 اشتريت من زيد بن ارقم خادما بثمان مائة وروى ابي جهم بثمان مائة ببيع مائة درهم فقالت  
 بئس ما اشترت وبئس ما شريت البغي زيد بن ارقم ان الله قد ابطل جهادة ان لم يثبت  
 محمد حدثنا بذلك ابو حنيفة روى رفعه الى عايشة رضي الله عنها وروى الكرخي في مختصره وقال  
 عن عايشة انه بلغنا ان زيد بن ارقم باع الى العطاء ثم اشترى باقلا مما باع فقالت ابلغ زيد بن  
 ارقم ان الله لم يثبت فقد بطل جهادة مع رسول الله وابطال الجهاد لا يعرف الا بالتوقيف لان  
 شيئا من المعاصي دون الكفر لا يبطل الطاعة فيجوز على السماع من رسول الله صلى الله عليه وسلم والاد  
 يلزم من ذلك ما لم يضمن لان البيع خرج من ضمان البايع بالتسليم والتمس لم يدخل في ضمانه لعدم  
 القبض فاذا اشترى بالاقلا يلزم من ذلك ما لم يضمن لان الجوز لما حدث صاحب السنن  
 باسناد الى عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل شلص وبيع ولا شلطان  
 في بيع ولا ربح ما لم يضمن ولا بيع ما ليس عندك فان قلت تحتمل ان عايشة رضي الله عنها انما اختلفت

القول هكذا لان البيع كان الى العطاء وهو اجل مجهول لالا ان فيه ربح ما لم يضمن قلت كان من هذا عايشة  
 جواز البيع الى اجل مجهول وهو مذموم على ابن ابي ليلى وجماعة كذا قال القاضي ابو زيد في الاسرار  
 فان قلت ما معنى ذم البيع الاول وهو جازي قلت انه لما كان سببا الى البيع المحصور استحق بالذم  
 كالمسرف يكون مخطورا اذا كان يقطع الطريق وان كان السرف سببا حاشي نفسه وهذا بخلاف ما اذا  
 اشترى ما يوض لان لا يظهر الربح عند خالفه الجنس وكذا اذا اشترى بالاكثري جواز لان الربح  
 يكون للمشتري وقد حصل الربح من مبيع في ضمانه فلا يكون ربح ما لم يضمن بخلاف ما اذا اشترى  
 بعد نقد الثمن بالاقلا لا يضمن لان الربح مضمون لان الثمن دخل في ضمانه وجوز الشراء بالاقلا اذا  
 تعيب عند المشتري لان ما بقي من الثمن يكون باذرا ما فات من المبيع بسبب العيب فلا يتحقق  
 الربح حتى لو انتقص السعر لا يجوز وجوز اذا اشترى من غيره الامن وارثه لان تبذل العاقلة  
 بتبذل العين حكما فاما وارثه فيمنزله لانه حلفه فضا شبيهة والشبهة في باب الحركات ملحقة  
 بالحقيقة وبوباعه بطلانهم واستثناه بدنا بغير الجوز استثنانا والقياس ان يجوز لان الربوا لا  
 يحرس في حق التفاضل بين الدراهم والدنانير وجه الاستحسان انهما من حيث الثمنية كالشئ  
 الواحد فيثبت شبهة الربح قال الكرخي في مختصره ولا يجوز ان يشترى ذكرا ويكيل ارباع ولا مضارب  
 ولا شريك في التجارة ولا مدبر للبايع ولا مكاتب ولا عبد للبايع ما دون له في التجارة في قولهم جميعا  
 فان اشتراه والد للبايع او ولد او ولد لولد او سفل او من لا يجوز شهادته للبايع ولا شهادة  
 البايع لم يجوز عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد ذلك جائز وكذلك لا يجوز للمولى ان يشترى ما باعه  
 مكاتبه ولا عبده المادون ولا مضارب باقلا من الثمن الذي باعه فان وكل البايع من يشترى باقلا  
 من الثمن الاول فاشتراه فالشراء جائز عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف الشراء لازم للمكيل ولا يلزم  
 الامر وقال محمد يلزم الامر شرا فاسدا الى هنا لفظ الكرخي وجه قول محمد انه امره بما لو باع نفسه  
 يكون فاسدا وجه قول ابو يوسف ان العقد زيادة فساد بدليل ابطال الجهاد فلم يحرك التوكيل والاني  
 حنيفة ان الموكل في المبيع مشتري من الوكيل مضارب كما لو اشترى من غيره قال في شرح الطحاوي اذا  
 مات المشتري فاشتراه البايع من الوارث لا يجوز لان الوارث يقوم مقام المورث الا ترى انه لو  
 وجد به عيب كان له ان يخاضع البايع في الرد ولو لم يمت المشتري ولكن مات البايع فاشترى وارثه  
 من المشتري جاز الشراء اذا كان الوارث من يجوز شهادته للبايع في حال الحيوة وقوابله من البايع  
 والبيع بخلاف المشتري والفرق بينهما ان وارث المشتري قائم مقام المشتري في عين المبيع لانهم وروى  
 منه واذا وارث البايع يقوم مقام البايع في الثمن والتمن الذي يثبت في ذمته في الشراء ليس  
 مما ورثه من البايع وروى عن ابي يوسف انه قال لا يجوز شراء وارث البايع ايضا كوارث المشتري  
 الى هنا حكاية لفظه والباقي يعلم ثم وينظر في باب المضرات **قوله** تلك المرأة السائلة **قوله**  
 بئس شويبت اى بعث لان الشراء يحى بمعنى البيع كقوله تعالى وشروه بثمان مائة البغي  
 زيد بن ارقم بن يزيد بن قيس بن النعمان بن مالك بن ثعلبة بن كعب بن الخزرج الانصاري من  
 مشاهير الصحابة وفي كنيته اختلاف قيل ابو عمرو وقيل ابو عامر وقيل ابو سعيد وقيل ابو أنيسة  
 وقيل ابو أنيس وتوفي بالكوفة سنة ثمان وستين وهو الذي اخذ الراية يوم مؤتة حين استشهد  
 عبد الله بن رواحة كذا ذكره ابن شاذان في كتاب المعجم **قوله** في ضمانه اى في ضمان البايع



وقعت المقاصة الى بين الثمن في البيع الاول وبين الثمن في البيع الثاني **قوله** بقوله اي البايع وال  
الذي باع الجارية او لا **قوله** قال ومن اشترى جارية بثمن خصال ثم باعها واخرى من البايع قبل ان  
ينفذ الثمن خصاله فالباع جاز في التمسك بشترها من البايع ويظهر في الاخرى وملك من مسابك الجارية  
الصغير ذكرها في تزويجها للمسلمة المتقدمة وصورتها فيه محد من يعقوب عن اي حنفية رضي الله عنه  
في جواز اشترى جارية بثمن خصاله ودرهم فقبضها المشتري ثم باعها من البايع واخرى بثمن خصاله درهم قال  
يجوز الباع في الاخرى التي لم تكن بيعت او لا خصلتها ويبطل البيع في هذه وذلك لان المشتري لما باع  
الجارية بثمن خصاله من البايع احداها من الثمن اشترىها من البايع في المرة الاولى بثمن خصاله والاخرى  
هي التي لم يشترها من البايع لم يكن بد من ان يقع بعض الثمن في البيع الثاني مما بطلت التي لم يشترها من  
فلاحياته يكون عن الجارية التي بيعت او لا اقل مما بيعت فيلزم شراء باع باقل مما باع وهو فاسد  
عندنا كما قلنا في المسئلة المتقدمة فلاجل هذا قلنا ببطلان البيع في الجارية المبيعة دون ما شرطت اليها  
والاشكال هنا وانما الاشكال على قول اي حنفية لان مذهب ان البيع اذا افسد بعضه فسد كله اذا  
كان الفاسد مقارنا وحده ان يقال ان الفاسد في بيعت او لا ضيف لانه اختلف العلماء في فساد  
فلم يشتر نصف الفاسد الى صاحبه كما اذا اشترى عبد من احدهما من حيث لا يشترى الباع بالبيع  
في القن كحصة من الثمن فكذا هنا يصح البيع في المتقدمة بخصتها من الثمن ولان الفاسد في البيع  
او لا شبهة الربو اسلامه الفضل للبايع الاول من غير عوض ولا ضمان يتأمله احتياطا لا امر الربو  
فلم يشتر اي المضمون لقصور سب الفاسد او لان الفاسد ليس بمقارن لانه ليس في صلب العقد بل هو  
طاري لانها لم يذكر في البيع ما يوجب فساد البيع وانما الفاسد باعتبار شبهة الربو او هي امر ضمني  
ظاهر ذلك بعد العقد اتا بتقسام الثمن على قيمتها او بالمقاصة اعني مقاصة الثمن في البيع الثاني  
مقداد ذلك من الثمن في البيع الاول فيبقى من الثمن الاول فضل من غير ان يتأمله عوض فكيف  
ما كان يظهر الفضل للبايع الاول فيكون شتر باع باقل من فساد الطاري لا يسري  
كمن باع عبد من صفقه واحدة وبين عن كل واحد منهما ثمن الاجل اي وقت الحصاد في ثمن احدها  
فسد البيع فيه ولا يتعدى الى الآخر فكذا فيما نحن فيه **قوله** اولاد باع ثمنه شبهة الربو او جازي فان يكون  
الفاسد ضعيفا فيها اي في المشتراة **قوله** اولاد طاري هذا دليل ثاني لعدم شيوخ الفاسد عطا  
على قوله لانه ضعيف وبيان الكلام من اننا **قوله** فلا يسري الى غير طاري لا يسري الفاسد الى  
غير المشتري **قوله** قال ومن اشترى زيتا على ان يزنه بطرفة فيطرح عنه مكان كل طرف خسين  
رطلا فلو فاسد وان اشترى على ان يطرح عنه بوزن الظرف جاز وهذه من خواص الجامع الصغير  
وصورتها فيه محد عن يعقوب عن اي حنفية رضي الله عنه في رجل اشترى من رجل هذا الزيت وهو  
الزيت على ان يزنه بطرفة فيطرح عنه مكان كل طرف خسين رطلا قال هذا فاسد وان كان قال  
علما ان تطرح عن وزن الظرف فلو جاز وذلك لان المبيع في الصوت الاول مجهول وهو ثلثه ثمنه ثمنه  
لان وزن الظرف كحتم ان يكون اقل من خسين او اكثر فان كان اقل منه فخرج بعض الزيت من المبيع  
مبعا وذلك مجهول وان كان اكثر منه يلزم الجباله ايضا لان القدر الزائد على الخسين من الظرف  
ليس بمبيع فاذا كان كذلك كان طرح الخسين بوزن كل طرف شرطا لا يقتضيه العقد فاسده  
خلاف الصوت الثانية حيث جاز العقد لان طرح قدر الوزن شرط يقتضيه العقد لان الظرف

ليس بمبيع فيخرج بوزنه والشروط لا يربط الا تأكيد الحكم العقد ووضع المسئلة فيها اذا بلغ كل رطل منه  
يكذا كذا قالوا **قوله** بطر وخذ ان بطر في الزيت فيطرح عنه اي يطرح البايع عن المشتري **قوله**  
لان الشروط الاول اي طرح خسين رطلا كان كان ظرف **قوله** والثاني اي الشروط الثاني وهو طرح وزن  
الظرف **قوله** ومن اشترى سمنا في رطل فرد الظرف وطوع عشرة ارطال فقال البايع الزق غير  
هذا وهو طرفة ارطال فالقول قول المشتري وهذه من مسابك الجامع الصغير وصورتها فيه محد عن  
يعقوب عن اي حنفية رضي الله عنه في رجل اشترى من رجل السم الذي في هذا الرطل كل رطل يدريهم فوزن له  
السم والزق فبلغ مائة رطلا وقبضه المشتري ثم جاء فقال وجدت السم تسعين رطلا قال  
هذا جاز من القول المشتري في السم وفي الرطل الى هذا لفظ محد في اصل الجامع الصغير وقال في الاصل  
فالقول قول المشتري مع يمينه وعلى البايع البينة وانما كان القول قول المشتري مع يمينه اذا لم يقيم  
البايع البينة لان البايع ادعى عليه ذقا آخر وهو ينكر او ادعى عليه زيادة الثمن وهو ينكر ايضا فانما  
لقول قول المنكر مع البينة او نقول القول قول المشتري لانه هو القابض والقول قول القابض في  
تعيين ما قبض ضمين كان او امين كالغاصب المودع فان القول قول كل واحد منهما في اخذ  
اذا جاء بوزنه لان ذلك منه مستند فكذا هنا **قوله** ضمين كالغاصب **قوله** امين كالمودع **قوله**  
قالوا اذا امر المسلم نصرانيا ببيع خمر او شراها ففعل جاز عند اي حنفية رضي الله عنه وقال الاجور على  
المسلم وصورة المسئلة في الجامع الصغير محد عن يعقوب عن اي حنفية رضي الله عنه في رجل سلم  
خمر امراسا نصرانيا ان يبيعها فباعها قال جاز وقال يعقوب ومحمد الاجور وان امر مسلم نصرانيا  
ان يشترى له خمر فاشترىها فهو جاز وقال يعقوب ومحمد الاجور على المسلم الاصل لفظ اصل الجامع  
الصغير قال الفقيه ابو الليث مغل على فقول اي حنفية لما جاز البيع ينبغي للمسلم ان يتصدق بالثمن  
قال صاحب الهداية وعلى هذا الخلاف في الخنزير وعلى هذا توكل المحرم ببيع صيده وجه قوله ان  
الموكل لا يملك بنفسه فلا يملك غيره لان تملكه لا يملك الا يجوز كنكاح المجوسية ولان حكم التصرف يقع للموكل  
فيصير كانه باشر بنفسه ولا في حنفية رضي الله ان الشراء والبيع وجد من النصراي وهو اصله كما بشر  
ذلك غاية ما في الباب ان حكم التصرف وهو ملك الثمن او المبيع ثبت للموكل بان كان اب المسلم نصرانيا  
اسلم وتوكل خمر او خنزيرا ففاد كسلم له عبد نصراني ما دون او مكاتب اشترى خمر او ثمن الملك  
للموكل ثم لما صح شتر الوكيل تملك الموكل الخمر ويشترى الخنزير قال صاحب المختلف وعين وعلى  
هذا الخلاف المحرم اذا وكل حلالا لا شتر صيدا او ببيع محقق ان العقد مقصور على الوكيل عندنا حتى  
ان الحقوق تلزمه ولهذا لم يجز توكل النصراني المسلم بشتر الخمر وبيعها والمسلم مذکور في الزيادات  
فان قلت قلت بتمامه صحة توكل المسلم بشتر الخمر نصرانيا على ان لا يبيع الخمر لا يبيع لان الارث امر وثبت  
جبر الا اختيارا او التوكيل على العكس قلت ثبت الملك للموكل بتصرف الوكيل امر جبري ايضا  
لهذا ثبت الملك للموكل شرا او ابي في غيره هذه الصور بالاساق واجواب عما قال ان الموكل لا  
ملكه فلا يملك غيره فنقول ذلك منقوض بان الحاكم لا حكم لنفسه ويجوز ان حكمه غيره وكذا الوكيل  
بشتر عبد يمينه لو وكل اخرا ان يشترى له جاز ويقع الشراء للوكيل الاول وان كان هو بنفسه لا يملك  
الشكاح راجعة الى الموكل كل لا الى الوكيل وفي باب البيع والشراء على العكس **قوله** حكم اي جبري



لا اختيار في ذلك لم يحل الى المباشرة لنفسه **وهو** من باع عبدا على ان يعتقه المشتري او يتركه او يملكه  
او امره على ان يستوله فاما البيع فاسد وعلان من سابل محتصا لندورن والا حله في ماري ابو حنيفة  
عن عمر بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وشروط ومطلق النسي يقضي النسي  
ولا خلاف في هذه الجملتين وبين الشافعي الا من شرط العتق فعند الشافعي يجوز ذلك وهو رواية  
عن ابي حنيفة رضى الله عنه في شرح الاقطع ثم اختلف الفقهاء في البيع والشرط على لغة افعال قال ابي حنيفة  
البيع والشرط كلاهما فاسدان قال ابن ابي ليلى البيع جائز والشرط باطل وقال ابن بشير البيع  
والشرط كلاهما جائزان **وهو** قول ابن شاذان في السنن وشرح الامام مسند ابي جابر بن عبد  
الله رضى الله عنه قال يعتبر بغير من النبي صلى الله عليه وسلم واسترطت حملان اى اهلى ووجه قول ابن ابي ليلى  
ما حدث البخاري في الصحيح عن عبد الله بن يوسف عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان عاتكة رضى  
الله عنه ان تشتري جارية فتعتقها فقال اهلها ينبغي عليك على ان ولادها فلما ذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقال لا يمنعك ذلك فانما الولاء لمن اعتق **وهو** قولنا حديث عمر بن شعيب وقد مر اننا انما البيع بشرط  
انواع منها ان بشرط شرط يقتضيه العقد كما اذا اشترى شيئا بشرط ان يسلم البائع المبيع او يسلم المشتري  
التمس ان بشرط ان يملك المبيع او التمس فالبائع جائز لان هذا مقدر لموجب العقد فان ثبتت الملك والتسليم  
والتسليم من مقتضى المعاوضة وان شرط شرط لا يقتضيه العقد ولكن ورد الشرع بجواز ان كانا معا  
والجواز رخصة وتيسير فان لا يفسد العقد لانه لما ورد الشرع به ذلك من باب المصلحة دون  
المسئلة وهذا جواب الاستحسان للحديث الوارد في باب الخيار وان شرط شرط لا يقتضيه العقد  
ولم يرد الشرع به ايضا لكنه يلازم العقد ويوافقه وذلك جواز بشرط ان يعطى البائع كفيلا  
بالبشر او يملك بالبشر وهذا على وجهين اما ان يكون الكفيل او الوهن معلوما بالاشارة او التسمية  
او لم يكن معلوما فان لم يكن معلوما بان قال ابيعك بشرط ان تعطيني رهنا بالبشر لم يسم هذا  
ولا اشار اليه او قال بشرط ان تعطيني كفيلا بالبشر لم يسم انسانا ولا اشارة الى انسان كان البيع  
فاسدا لان هذه جملة تفضي الى المنازعة ما منع عن التسليم والتسليم واما اذا كان معلوما بالاشارة  
او التسمية فالقياس ان لا يجوز البيع به اخذ في روى الاستحسان يجوز وهو قول علي بن ابي طالب  
وهو الصحيح فان الرهن والكفالة بالبشر شرعا توثيقا للتمس فيكون بمنزلة اشتراط الجوده في  
التمس فيكون شرط مستورا لما يقتضيه العقد معنى ثم انما يجوز البيع استحسانا في اشتراط الكفالة  
اذا كان الكفيل حاضرا في المجلس قبل فانا اذا كان غائبا فانه لا يجوز وان بلغه الخبر فقبل فان وقوع  
التمس في ذمة الكفيل يضاف الى البيع فيصير الكفيل بمنزلة المشتري ان كانت الكفالة مشروطة في  
البيع وحضرة المشتري في المجلس شرط فيصح الاجاب من البائع ولا يتوقف اى ما ورد في المجلس  
فذلك كحضرة الكفيل بخلاف الرهن فان حضرته ليست بشرط في المجلس لان الرهن من المشتري ولو  
حاضر فاقترن الرهن ثم في الرهن ما لم يسلم المشتري الرهن الى البائع لا يثبت فيه حكم الرهن وان اختلف  
عقد الرهن بذلك الكلام لان الرهن لا يثبت في حق الحكم الا بالقبض على ما عرف فان سلم الرهن  
العقد على ما عدا فان امتنع عن التسليم لا يجبر على التسليم عندنا وعند غيره يجبر لكن عندنا يقال للبشر  
اما ان تدفع الرهن او قيمته او تدفع التمس او تفسخ البيع لان البائع ما رضى بوجوب التمس فذمة  
المشتري ابو ثينة الرهن وفي هذه الوجوه وثيقة فان لم يفعل المشتري شيئا من ذلك فالبائع ان يفسخ

البيع لان فاته غرضه فلا يكون العقد لان ما قلناه ان يفسخ وان شرط شرط لا يقتضيه العقد ولا يلازم  
ولا حله فيه منفعة الا ان مقتضى ان لا يشترط فاعلموا ان مقتضى ان لا يشترط البائع جازا استحسانا  
لتعارف الناس كما في الاستصناع ولو شرط شرط لا يقتضيه العقد ولا يلازم وليس بمقتضى  
وفيه منفعة لاحد المتعاقدين بان اشترى حنطة على ان يطينها البائع او ثوبا على ان يخطه البائع او  
اشترى حنطة على ان يتركها في دار البائع شهر او نحو ذلك فالبائع فاسد وعلان الجملتين جميعا مذكورة  
في التمهيد وقال ابو حنيفة ولو شرط شرط لا يقتضيه العقد فانه لا يفسد البيع فانه لا يفسد  
بشرط ان لا يبيعه ولا يهبه ذكر في المزارعة الكبيرة ما يدل على ان البيع بهذا الشرط لا يفسد فانه ذكر  
ان احد المزارعين شرط في المزارعة على ان لا يبيع الاخر نصيبه او لا يهبه فان المزارعة جائز والشرط  
باطل لانه ليس لاحد العاملين فيه منفعة وهكذا ذكر الحسن في المحرر وروى عن ابي يوسف في الاملاء  
وهو قوله ان البيع عند هذا الشرط فاسد والصحيح هو الاول **وهو** من اهل الاستحسان قال في شرح  
الطحاوي اذا كان في الشرط منفعة للمعقود عليه وهو من اهل الخصومة جواز ان يبيع عبدا او جارية  
بشرط ان لا يبيعه ولا يهبه ولا يخرج عن ملكه فان هذا الشرط فيه منفعة للعبد لان تداول الايدي بين  
علي العبد والجارية ولا يبيعه ولا يهبه ولا يخرج عن ملكه اذا اشترط التدبير والاستبلااد او شرط  
العتق فالبائع لا يجوز ولكن المشتري لو اعتقه لزمه التمس في قول ابي حنيفة رضى الله عنه وعن صاحبيه  
يجب عليه القيمة واجمعوا انه لو هلك في يده قبل الاعتاق لزمه القيمة وكذلك لو باعه من رجل او وهبه  
لرجل وجبت عليه القيمة ثم وجوب التمس علامة الجواز ووجوب القيمة علامة الفساد والحاصل  
عند ابي حنيفة وصحوا ان العقد في الاستبلااد يفسد على الفساد ثم ينتقل الى الجواز بالعتق وعندنا  
لا ينتقل وعليه القيمة اى هنا لفظ الامام الاسيحي واما في التمهيد لو اعتقه قبل القبض لم يفسد عتقه  
وان اعتقه بعد القبض عتق فانقلب العقد جائزا استحسانا في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد  
لا ينتقل العقد جائزا اذا اعتقه حتى يجب عليه قيمة العبد وروى عن ابي حنيفة مثل قولها كذا في  
التمهيد **وهو** لان فيه زيادة عارية عن العوض فيعود الى الربو او ذلك ان الربو اعيان عن  
فصل خال عن العوض وهذه الشروط خالية عن العوض لان العاقدين قابلوا العوض مع العوض  
والشرط الذي شرطه ليس بمقابلته عوضا وفيه معنى المال ولهذا يجوز اخذ العوض عن الشرط  
كما في التدبير والكتابة والاعتاق ونحو ذلك فاذا شرط اى الربو الا محالة **وهو** عن مقصود اى  
عن مقصود العقد وهو الاسترجاع **وهو** هو الظاهر من المذهب حتران عمار روى عن ابي يوسف في  
الاملاء ان البيع عند هذا الشرط فاسد وقد مر اننا **وهو** انذمت المطالبة اى من الدابة **وهو**  
هذه الشروط اشارة الى الاعتاق والتدبير والكتابة والاستبلااد **وهو** لان قبضة الاطلاق في التفرغ  
والقبض الا لزاما حيا يعنى ان قبضته عقد البيع اطلاق التصرف في المبيع للمشتري باختياره  
بغير شاء من غير تقييد تصرف دون تصرف والشرط يقتضي التقييد في التصرف والالزام على طرف  
واحد على وجه لا يتجوز منه المشتري فكان الشرط مخالفا لموجب العقد فكان فاسدا واحكام الوجوب  
**وهو** وان كان مخالفا في العتق وبقية علم ببيع العبد نسمة فالحجة عليه ما ذكرناه  
اشارة الى ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وشروط وروى عن ابي حنيفة مثل هذا قوله  
وقبضته علم ببيع العبد نسمة فيه نظر لان الشافعي يمتنع بحديث بروة وقد رويناه آنفا عن الصحاح البخاري



في تمسك ابن ابي ليلى والمراد من بيع العبد شئ ان يباع للعقود اي بشرط وتعتق وانتصاب قوله شئ  
على الحال على معنى موقوف للعقود ففوت كملت وذلك ان النسخة لما كثر ذكرها في قوله عليه السلام فكل الرقبة  
واعقود النسخة صارت كانه اسم لما هو موقوف للعقود ففوت كملت معاملة الاسماء المتضمنة لمعنى الانفعال كما  
قال المطرزي قال صاحب الهداية وتفسير البيع شئ ان يباع عن يعلم انه يعتق لان بشرط غير  
مع هذا التفسير صحيح قياس الشافعي البيع بشرط العتق عليه لان المقيس والمقيس عليه غير ان اطلاق  
ما قال في المبسوط من تفسيره بقوله وتفسيره البيع بشرط العتق فلا وجه للقياس لان المقيس هو  
المقيس عليه بعينه **قوله** كما اذا تلف بوجه آخر اي بوجه غير وجه الاعتاق مثلا البيع والهبة والتفويض  
**قوله** على ما ذكرناه اشارة الى قوله لان قضيت الاطلاق في التصرف **قوله** ولهذا لا يمنع العتق  
الرجوع بنقصان العتق ايضا لقوله والشئ بانتهائه يتقرر قال في التختة والصحيح قول الجوزي لان  
هذا شرط بتمام العقد من وجه دون وجه فثبت ان الاعتاق اذا انة الملك يكون تغيير الحكم  
ومن حيث انه انما للملك يكون ملكا لا لا يتقرر فقلنا بفساد البيع في الابتداء وبالجواز في الانتهاء  
علما بالدليلين وبالعكس لا يكون علما لانها لا تجد فاسدا فينقلب جائزا كما في بيع الرقم ولكن لم يجد  
جائزا فينقلب فاسدا فكان الوجه الاول اولى ولو باع بشرط التدبير والكتابة وفي الامة بشرط  
الاستيلاء فالبيع فاسد ولا ينقلب الى الجواز عند وجود الشرط لان هذا شرط لا يلزم العقد  
لانه لا يثبت انما الملك ههنا بيتين لاحتمال ان القاضي يقضي بالجواز في التدبير والاستيلاء  
يتقرر حكمه كذا في التختة **قوله** فكان الحال قبل ذلك موقوفا على كان حال العقد موقوفا قبل الاعتاق  
بين بقاءه فاسدا وانقلابه الى الجواز بالاعتاق فلما وجد الاعتاق ترجح جانب الجواز فانقلب  
جائزا **قوله** وكذلك اذا باع عبد اعلم ان يستخدمه البايع شهرا اذ اعلم ان يسكنها او علم ان يؤجر  
المشتري درهما او علم ان يهدى له هدية اس قال القدوري في مختصره وكذلك يفسد البيع بهذه  
الشروط وذلك لمعان احدنا ان النبي صلى الله عليه وسلم وشروط وقد مر ذلك والثاني ان كل  
واحد من هذه الشروط على خلاف مقتضى العقد لانها لا تلائم والثالث ان منفعة الخدمة والسكنى لا  
من احد الامرين فان قابلها شئ من الثمن يلزم الاجارة في البيع وان لم يقابلها يلزم الاعانة في  
وكل ذلك فاسد لان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينه عن منقذين في صفقة والرابع ان البيع بشرط الاقراض  
منه نهي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وسلف  
**قوله** ولانه عليه السلام نهى عن بيع وسلف انما اخر التمسك بهذا عن الدليل العقلي وهو قوله لان  
شرطا لا يقتضيه العقد لان الدليل العقلي عام يصلح دليلا لجميع ما ذكره وهذا خاص في البيع بشرط الاقراض  
قال ابو الوفاء في فتاواه ولو قال بفساد هذه الدار بالبيع على ان يقرضني فلان الاجبة عشرة دراهم  
نقل المشتري ذلك البيع لا يفسد البيع لانه لا يلزم العشرة الاجبة لانه لو لم يلزم العشرة لزم  
بطريق الضمان عن المشتري او بطريق الزيادة في الثمن لوجه الى الاول لان هذه العشرة ليست  
ذمة المشتري فكيف يتحملها الكفيل ولا وجه الى الثاني لانه لم يقل على اني ضامن فاذا لم يلزم الاجبة  
لا يفسد البيع ولا خيار البايع لان الخيار لو ثبت انما يثبت اذا لم يسلم ما شرط في البيع على المشتري  
وهنا قد سلم ما شرط في البيع على المشتري بخلاف ما اذا شرط الاقراض على المشتري حيث يفسد  
لما قلنا وبما في يعلم في باب الزيادة است من غير المشتري في البيع من بيعه الجامع وقال في الفتاوى

القدوري اذا قال الاخر مع عبدك من فلان علم ان الثمن على والعبد لفلان حل عن ابن الحسن الكوفي  
انه يجوز لكن هذا خلاف ظاهر الرواية واستحسن ابو بكر الجصاص والصفحة في اللغة ضربا ليد  
في البيع والبيعة كذا ذكر في مجمل الفتاوى ويراد بها في العرف العقد لان احدا العقاد من يضع يده  
على يد الآخر اذا اراد العقد **قوله** ومن باع عينا على ان لا يسلم الى دائر الشئ فابيع فاسدا  
قال القدوري في مختصره وعقل صاحب الهداية بقوله لان الاجل في البيع العيين بالاجل وحترز  
بالمعين عن المبيع اذا كان دنيا كالمسلم فيه فان الاجل منه صحيح فكل ان البيع يفسد بذكر الاجل  
اذا كان المبيع عينا فكذا كذلك بفساد اذا كان الثمن عينا وبه صرح صاحب التختة وذلك ان  
الموضع من ذكر الاجل التوفيق في التحصيل ياتساع المدد فاذا كان المبيع او الثمن عينا لا  
يفيد الاجل فائدة لانه حاصل وتحصيل الحاصل محال فيكون ذكر الاجل شرطا لا يقتضيه العقد  
فينفسد العقد اما الدين فليس محاصلا فصحة ذكر الاجل فيه تحصيل الفائدة وما في الثمن الدين  
فان كان الاجل معلوما جاز والافلا لا فضايلة الى المنازعة **قوله** ومن اشترى جارية الا  
حرمها ففسد البيع وهذا من سائل مختصر القدوري والاصل من ما قال في شرح الطحاوي  
انه اذا اشترى من المعقود عليه ما يكون افراد البيع عليه جاز البيع في المشتري منه واذا اشترى  
مالا يجوز العقد عليه موقوفا بطل البيع في المشتري منه بانه اذا قال بعثت فله هذه الصبة  
الاقتير من ماله بغيره فابيع جائز في جميع الصبة الاقتير لانه اشترى ما يكون افراد العقد  
عليه لانه لو باع قفيزا من الصبة يجوز بيعه لوقال بعثت منك هذا القطيع من الغنم الاثثة منها بغير  
عينها بما ياتي درهم فابيع فاسد لانه اشترى مالا يجوز افراده بالعقد عليه لانه لو باع شاة من  
الجملة بغير عينها لم يجز ولو قال بعثت منك هذا القطيع الا هذه الشاة بعينها بما ياتي فابيع جائز لانه  
اشترى ما يجوز افراده بالعقد وكذلك الحكم في جميع العددين المتفاوت والعدد في غير المتفاوت  
وكذلك لو باع حيوانا واشترى ما في بطنه لا يجوز البيع لانه اشترى مالا يجوز افراد العقد عليه لان  
بيع ما في البطن لا يجوز كذا في شرح الطحاوي وانما لم يجز افراد العقد على ما في البطن لان النبي صلى  
الله عليه وسلم نهى عن بيع الجمل وقد مر ذلك والمعقول في المسئلة ان الجمل بمنزلة الاطراف لانه متصل بالام  
خلقة الا ترى انه يتغير بغيره او يتغير بغيره كما سائر الاطراف فكان تبعا في الدخول تحت العقد  
كالاطراف والاستثناء يدل على ان الجمل مقصود لان الاستثناء استخراج من الكلام في حق الحكم فكان  
الاستثناء في الغالب موجب العقد فكان شرطا فاسدا ففسد به البيع لانه يفسد بشرط الناسد  
لانه عليه السلام نهى عن بيع وشروط ومطلق النهي يقتضي الفساد **قوله** والحكم من هذا التخييل اي  
من قبيل مالا يبيع افراد بالعقد **قوله** والكتابة والاجارة والرهن بمنزلة البيع ذكره هذه المسائل  
تقرئ مسلم القدوري وذلك ما اذا كاتب عبدك على جارية الا حرمها واجرة ان على جارية الا  
تلكها او رهن جارية الا حرمها ففي الحكم يفسد العقد كما يفسد البيع اذا اشترى الجمل وكون الرهن  
بمنزلة البيع من حيث ان ما كان محلا للبيع كان محلا للرهن ومالا فلا ولهذا لم يجز رهن الحرة والحرة  
رخوة ذلك كما لم يجز البيع وكذلك لا يجوز الكتابة والاجارة على حرة وحملته القول هنا ما قال في شرح  
الطحاوي العقود على ثلثة اوجه عقد يتعلق بالجائز من الشرط والناسد من الشرط يفسد وعقد  
لا يتعلق بالجائز من الشرط والناسد من الشرط لا يفسد وعقد آخر يتعلق بالجائز من الشرط يفسد وعقد



لا يتعلق بالجائز من الشرط والفاسد من الشرط لا يفسد وعقد آخر يتعلق بالجائز من الشرط والفاسد من الشرط  
الشرط فيه على نوعين نوع منه يفسد ونوع منه لا يفسد اما العقد الذي يتعلق بالجائز من الشرط والفاسد من الشرط  
من الشرط يفسده فكما يبيع والشراء والاجارة والقسمه والصالح عن دعوى مال وما اشبه ذلك مما هو  
مال مال ومع قولنا ان هذا العقد يتعلق بالجائز من الشرط ملو ذكر البديل فلا يصح هذا العقد الا  
البديل المنطوق به في العقد وينبغي ان يكون البديل معلوما حلالا ما يجوز فيه التملك فصار ذكر البديل  
شرطا جائزا من حيث الاجون الابه والفاسد من الشرط يفسد فانه اذا اخل فيه شرطا فاسدا لا يفسد  
العقد يفسد واذا كان البديل مجهولا او حراما لا يصح فيه التملك والتملك انفسد فاما ما انعقد الذي لا يشترط  
بالجائز من الشرط والفاسد من الشرط كالتكاح والصالح عن دم السهم والعقود على مال فلهذا العقد  
يصح بغير ذكر البديل ويجوز بالبديل المعلوم والمجهول والحلال والحرام ولا يبطل بالشرط واما ما انعقد الذي  
يتعلق بالجائز من الشرط والفاسد من الشرط على نوعين نوع منه يفسد ونوع منه لا يفسد وهو  
الكتابة فانه يتعلق بالجائز من الشرط من حيث انه لا ينعقد الا بالبديل المذكور فان ادخل فيه شرطا  
فاسدا ينظر ان كان التمسك في صلب العقد في البديل والبديل منه امسكه نحو ان يكتب عليه بديل  
او بديل حرام او كاتب جازية على الزد وظهر على ان يراها مادامت كتابته او تحذيره ولم يشترط في العقد  
وقتا او كتابته او حامله من غيره واستثنى ما في بطنه من هذه الشروط فاسد دخلت في صلب العقد فاسد  
الكتابة ولكنها اذا كانت لا تثبت عليه العقد او طرأ على معنى في مدة الكتابة وان لم يكن الفاسد  
في صلب العقد لا يفسد كما اذا كاتب عبده على ان لا يخرج من المصر او على ان لا يتجر او ما اشبه ذلك من الزوا  
والتي لا يدخل في صلب الكتابة فالتكتابة صحيحة والشرط باخل فصار عقد الكتابة بين شريكين يشترط  
التكاح من وجهه بديل ان ثبت الحيوان ديني في الذمة ويجوز من غير ان يذكر صفة البديل ويقع على  
الوسط وبشبه البيع من حيث انه لا يصح الا ببديل معلوم فاعطى له حكم ببيع حكيم فان كان الشرط  
دخل في صلب العقد انفسد وان دخل في صلب العقد لم يفسد هذا حاصل ما قال في شرح الطحاوي  
واباقي يعلم في اول كتاب البيوع وقيل يشترط عقد الكتابة البيوع من حيث انه يحتل النسخ في الابتداء  
وبشبه التكاح من حيث انه لا يحتل النسخ بعد تمام المقصود **قوله** غير ان المنسوخ في الكتابة الى آخره  
من قوله تبطل بالشرط الفاسد ان هذه الاشياء وهي الكتابة والاجارة والرهن تبطل بالشرط الفاسد  
الا ان الشرط المنسوخ في الكتابة ما وقع في صلب العقد لا ما وقع في غيره وقد مر بياننا **قوله** وكذا  
لا تبطل به الا ما استثنى اخل وبصح استثناء اخل ايضا وذلك ان الوصية تحت الميراث من حيث ان التملك  
في كل منها يحصل بعد الموت ثم الميراث بحري في اخل فكذلك الوصية وفائدة ينظر فيما اذا قال او وصيت  
الجارية لفلان الا اخلها بكون اخل ميراثا والجارية وصية للموصي **قوله** بخلاف ما اذا استثنى خدمته  
اذا قال او وصيته لفلان لخدمته لا يصح استثناء الخدمة بل يبطل حتى يكون الجارية  
حيثا للموصي فان قلت يبيع افراد الخدمة بالعقد بان قال او وصيت لخدمته فلان الجارية لفلان يبيع  
فنبغي ان يبيع استثناءها ايضا لان صاحب الهداية قال لا يبيع افرادها بالعقد لا يبيع استثناءها  
من كلامه ان ما يبيع افرادها بالعقد صح استثناءه في قلت لاسلم لان صاحب الهداية لم يدع ذلك وفي  
سلمنا فنقول ان الوصية ليست بعقد الا ترى ان القبول يبيع من الموصي له بعد موت الموصي فلو كانت  
لم يبيع لان العقد لا يبيع الا بغيره **قوله** وكذا لا يدخل الموصي به في ملك ورثة الموصي له بل القبول اذا مات الموصي

الموصي له قبل القبول فلما لم تكن الوصية عقد كان السؤال ساقطا ومعنى قوله لان الميراث لا يجوز فيها اي في الخدمة  
يبيع ان استثناء الخدمة من الجارية انما لم يبيع لان الاستثناء الوصية كانت الخدمة ارثا والارث لا يجوز في  
الخدمة لانه ممنوع وانما يبيع الارث في الاعيان لاني المتافع **قوله** ومن اشترى ثوبا على ان يقطعه البايع ويخيله  
قيسا او قبلا فابيع فاسد وهذه من سائل مختص القدور من ذلك لانه شرط لا يقتضيه العقد ولا يلزمه ولا  
حد العاقدين فيه متنع اعني المشتري ففسد البيع لو ردد النهي عن بيعه وشرطه لانه صفة في صفة وقد  
نهي عن ذلك اعني انه اجاز في بيع او اعارة في بيع لانه لا يح من احد الامرين فان شرط بمقتضى العمل  
يكون اجاز وان لم يشترط يكون اعارة وهذا معنى قوله على ما مر وهو اشارة الى ما ذكر قبل هذا بقوله ولانه  
لو كان الخدمة والسكنى يتبايلهما شيء من النسخ الى اخيه والفاسد وهو القياس فيما اذا اشترى ثوبا على  
ان يخدمها البايع ويشتريه كذا في التخذ والايضاح وغيرهما الا انهم تركوا القياس بالاستحسان فجوزوا  
ذلك لان الناس تعاملوا على ذلك من غير تكبير وقد قال النبي صلى الله عليه وآله ما رواه المسلمون حسنا فهو عند الله  
حسن واخذ زفره وان ضاع بالقياس **قوله** ووجهه ما يتنا اشارة الى قوله لانه شرط لا يقتضيه العقد  
**قوله** فصار كبيع الثوب اي صار جواز شرى الثوب بشرط حد البايع وتشريكه كجواز بيع الثوب بين  
ان القياس يقتضي ان لا يجوز استيثار البائع لبيع الثوب لان الاجارة عقد على المتافع يعوض والصبيغ  
عين قائم بنفسه ولهذا يجوز استيثار البائع لبيع الثوب بين الميمن ولكنهم استحسنوا جواز بيع الثوب  
للتعام فتركوا القياس به فكذا فيما نحن فيه وللتعامل اشر في ترك القياس الا ترى انهم جوزوا الاستحسان  
بالتعامل وان كان القياس يوجب ذلك لكونه بيع المعلوم يقال هذا النسخ بالنعول من قدره فانه قولهم جود  
العقد واخذوا بمعنى الحد وذكروه صاحب الجهره واخذوا النسخ بعينها ايضا والتشريك وضع الزك  
على النسخ منه ما ذكر في النوابيع شركا وان اردت الشراك واراها بالنسخ الصريح وهو تسمية الشيء  
باسم يؤول اليه **قوله** والبيع الى الثروة والمهرجان وصوم النصارى وفضل اليهود اذا لم يعرف التبايعان  
ذلك فاسد وهذا الغلط القدور في مختص وقال في الجامع الصغير محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة اذ قال  
في الرجل يبيع الشيء الى النيروز او الى المهرجان او الى احماد او الى الدباس او الى الجزار ان البيع فاسد  
فان كذا في وقت من هذه الاوقات فهو جائز الى هنا لفظ محمد بن حنيفة في قوله او لان تاجيد الدين يبيع كانه  
فائدة الترفيه بتاسع المدة التي يتمكن المشتري من تحصيل النسخ فيها وتاجيد الاعيان لا يبيع لعدم  
النايل لانها موجودة في الحال ليس على سواء ولا يحصل الفائدة للبائع في تأخير التسليم فان جاز التاجيل  
في الدين فيها الا اجل المجهول لافضائه الى المنفعة المما نعه من التسليم والتسليم ثم اذا لم يعرف التبايعان  
النيروز والمهرجان يفسد العقد بجهالة الاجل عندهما ومعرفة غيرهما لا تعقب لان الاجل حق لهما فاذا  
عرفا ذلك جاز لا ارتفاع الجهالة لانه معلوم عندهما وقال الفقيه ابو الليث في شرح الجامع الصغير في  
قول ابن ابي ليلى جازا البيع الى هذه الاجال لان التناوت فليد وقال فخر الاسلام في شرح الجامع الصغير  
عن عابدين رضي الله عنهما انها اجازت البيع الى العطاء قال فذلك مجبول عندنا على انها اجازت  
لان الخلفاء لم يكونوا يخلعون الميعاد فلم يختلف فيما بعد ذلك فقد تغير الامر فصار من جنس ما تقدم  
ارتأوه وقال فخر الدين قاضي خان في شرح الجامع الصغير ولو كلف الى هذه الاوقات يجوز لان الكفالة  
عقد تبرع ومضى التبرع على المساهلة ولهذا صححت المجبول بان قال ما ذاب كذا على فلان فهو على  
جهالة الاجل فيها اذا كانت يسيرة مستدركة لا يمتنع صحة الاجل ولو كانت غير مستدركة كالكتابة

ان

Cop

sity



في النسخة قد ترفع  
فقد ترفع في النسخة  
في النسخة قد ترفع  
فقد ترفع في النسخة

الى عبث بالبيع او الى ان تخط الساعات تحت الكفالة ولا يبيع الاجل ويكفي حالاً اما البيع فمعتد معاً وضمة وبيع  
المعاوضة على المالك والمضاربة لانه عند استرجاعه في حاله الاجل فيها تفتي الى المنازعة فيها فتوجب من  
ولو باع بالبيع حالاً ثم اخرج الثمن الى هذه الاوقات يبيع لان هذه الاجال لم يشرط في عقد المعاوضة فبيع  
الجمالة وقال شمس لا يمتد السرى فان قيل كون الجمالة اليسيرة متحلة في موضع لا يدل على ان يكون التام  
الى هذه الاوقات الجمولة متحلاً الا ترى ان الصداق يتخذ الجمالة اليسيرة حيث يتحمل جمالة الوصف ثم  
فيه اشتراط هذه الاجال ثم قال جواب هذا الفصل غير محفوظ في الكتب بين من يحن فيه اختلاف  
ايثبت هذه الاجال في الصداق لانه لا يشك ان اشتراط هذه الاجال لا يؤثر في اصل النكاح بخلاف البيع  
هذا اجل في الدين المستحق بالعقد ومن يقول لا يثبت يقول ما هو المعقود عليه في النكاح وهو المرأة لا  
الجمالة فكذا الاجل في البذل المشروط فيه بخلاف الكفالة ثم اعلم ان النيرور والمهرجان موزان والامانة  
ومهر كان والاول يوم في طرف الربيع والثاني في طرف الخريف قال الخريزاني في تفسيره في ذلك اليوم من  
دين مائة والمهرجان هو اليوم السادس عشر من شهر ربيع واما المهرجان في تفسيره في ذلك اليوم من  
من يزوجون بالفتح كابدنياً ونذوقاً في شرح الجامع الصغير هو عيد الجوس  
يوم النيرور وهو يوم المهرجان وحكى عن ابي حنيفة الكلبري في ان قالوا ان رجلاً عبد الله خمسين سنة  
يوم النيرور فانه قدس الى بعض المشركين فيضرب به تعظيماً ذلك اليوم فقد كفر بالله واجبط على نفسه  
**قوله** لا يمتد السرى انت الضمير الراجع الى البيع على ما قبله والمعاوضة او الصفقة وما قيل ان الضمير راجع  
المنازعة فليس بشئ **قوله** على المالكية ان على المحل اذ كانا يوفانه اي جسد جوارنا جملنا  
**قوله** عند هذا اي عند المتبايعين **قوله** لان مدة موهم بالايام معلومة قيل في حشون يوماً **قوله** وكذلك  
الحصاد والدياس والقطاف والجزاز الى البيع الى هذه الاجال فاسد ايضاً والحصاد قطع الزرع وجوز  
اوله النتج والكسر والقطاف قطع العنق من الكوم والجزاز بالزرايين كذا السماع من جزء الصوف وغيرها  
قطعة وقدر الحرام الاسلام الجزاز بالوطار في شرح الجامع الصغير حيث قال وكذلك الجزاز فيها جوار  
من الرطاب ثم قال وكذلك جوار النخل **قوله** يسيرة مستدركة اي يمكن تدكها وازالة جمالتها **قوله**  
لاختلاف الصحابة فيها اي في الاجال المذكورة يعني ان البيع اليها فاسد عند عامة الصحابة وعن عائشة  
اجازت البيع الى العطاء وقدمت ذلك **قوله** بما ذاب اي بما وجب **قوله** في الوصف اولى اي في وصف  
الذين وهو الاجل اولى ان يحدد الكفالة الجمالة وانما جعل الاجل وصفاً للدين لانه يقال دين موقوف  
موقوف ثم جمالة الدين لا تمنع صحة الكفالة فكذلك الجمالة الوصف وهو الاجل وجمالة الاصل وهو الثمن  
صحة البيع فكذلك الجمالة الوصف وهو الاجل ولو باع الى هذه الاجال ثم تراضيا باستطاعة الاجل فيلزم  
ياخذ الناس في الحصاد والدياس وقيل قدوم الحاج بجاز البيع ايضاً وهذه من سبيل التدوين  
ايضاً من كلام صاحب الهداية وانما قال ايضاً لانه قال قبل هذا بخلاف ما يأتى مطلقاً ثم قبل الثمن  
هذه الاوقات حيث جاز قال في شرح الاقطع وقال في البيع وهو قول الشافعي وجوه قول في  
العقد وهو البيع وقع فاسد الجمالة الاجل فلا يثبت جاز بعد ذلك كما اذا باع بشرط فيه ان يمتد  
وكما لو باع درهما بدرهمين ثم اتفقا على استقاط احد الدرهمين وكما في النكاح الموقت على احكامكم لا يبيع  
اذا استقطا الوقت ولنا ان فساد العقد حصل لعين في غير العقد وهو جمالة الاجل المعنى الى المنازعة  
المانعة من التسليم والتسليم وذلك لان الثمن والمنش صحيحان يجوز العقد على كل واحد منهما وانما

لعن اجنبي من صلح العقد وجعل الخیار كان لم يكن فكذا الاجل بعد الاستطاعة يجعل كان لم يكن بخلاف ما قاس عليه  
من شرط الخار وبيع الدرهم بالدرهمين لان الفاسد ثم في صلح العقد اعني في البذل فلم يبع القباش لعدم  
المانعة وخلاف النكاح الى اجل لا يثبت بملك بل هو مشقة وهو شيء آخر غير النكاح فلم يثبت الى الجوار بعد  
استطاعة الاجل فعوى علماء الدين اسلم في طرقة الخلاف في اقول كتاب البيوع ان يبيع الدرهم بالدرهمين والقبض  
بالقبضين فاسد مفيد للملك عند اتصال القبض بملك ببيع ٤ بثلث يمول والبيع الى اجل يمول قال وقوله  
في الكتاب تراخياً خرج وفقاً لان من له الاجل يستبد باستطاعة واراد بالكتاب مخفضاً قدورين يقال  
استبد بزمانه اي تفوت **قوله** سقاط الاجل في النكاح الى اجل ان لا يعود جاز على احكامكم بعد استطاعة الاجل  
وعلى قول زفر النكاح صحيح والشرط باطل وقدمت ذلك في كتاب النكاح في فصل المحرمات قال في خلاصة الفتاوى  
ولو باع الى عبث بالبيع او الى ان يخط الساعات تحت الكفالة ولا يبيع الاجل ويكفي حالاً اما البيع فمعتد معاً وضمة وبيع  
صراً وعبدية وكسبة ومبنة بطل البيع فيها اي قال القدوري في مختصره ولم يذكر القدوري في خلافه اي بكون  
ويجوز ان اراد فيما لا يمتد الثمن فغيره اتفاق في بطلان البيع اما اذا فضل الثمن فغند هذا يبيع البيع في العقد  
والكسبة وقال القدوري في مختصره وان جمع بين عبيد ومدبر او بين عبد وعبد غير صحيح البيع في العبدية  
من الثمن وهذا عندنا وقال زفر فسد فيها وهو احد قول الشافعي كذا في شرح الاقطع قال صاحب الهداية  
ومرور التسمية عامداً كالمبنة والمكاتب ام لا ذلك لا يدبر على اذ انهم الكسبة مع مذكور التسمية يبطل البيع ولا  
المكاتب وامر الولد مع العبد ببيع البيع في العبدية حصته من الثمن وقيل قول زفر ان المدبر ليس بمحل للبيع وهذا  
كان يردود ان كان قبول العقد فيه شرط الصحة البيع في العبد فلا يجوز كما لو جمع بين صرة وعبد ولا يبيع  
حصته العبد من الثمن والبيع بالحصته لا يتحقق لانه يجوز كما لو جمع بين صرة وعبد ولا يبيع  
المن ان الفاسد بقدر المسند فلا يتعدى الى الثمن بانه ان المسند في الحر كونه ليس بمحل للبيع وقد وجد  
هذا المعنى في الحر خاصة دون العرق فلا يتعدى الفاسد من الى الثمن كما في المدبر اذ انهم مع العبد وكما اذا جمع  
اجنبية واخوته في عبد النكاح بخلاف ما اذا لم يمتد ثمن كل واحد من الحر والعبد حيث يبطل البيع فيها جميعاً  
لجمالة ثمن العبد ووجه قول ابي حنيفة رضي الله عنه ان العقد عليها صفة واحدة بدليل انه لا يملك القول  
في احد هكاه دون الآخر واذا كان صفة واحدة يبطل العقد في الجميع كما اذا اطلق الثمن لانه جعل قبول العقد  
بملا البيع فيه العقد شرطاً لصحة العقد فيما يبيع فيه العقد مكان شرطاً فاسداً والبيع يبطل بالشرط الفاسد  
بخلاف النكاح فانه لا يفسد به والفرق بينهما اذ انهم الحر مع العبد وبيننا اذ انهم المدبر والمكاتب او ام الولد  
مع العبد ان الحر لا يدخل تحت البيع اصلاً فينصف البيع ابتداءً بنصيب العبد من الثمن وذلك لا يجوز لكونه  
مجهولاً او البيع بالحصته لا ينعقد صحيحاً ابتداءً كما لو باع بيت مثله هذا العبد بالحصته من الف الف اذا قسم على ثمنه  
وعلى ثمنه هذا العبد الآخر اما هؤلاء فبطلون تحت البيع لكونهم اموالاً لانهم لم يمتدوا في الحال ولكن حكم  
البيع لا يثبت فيهم بل يرد صيانة لحقهم وهذا لا يجوز من ان يكونوا اموالاً للبيع الا ترى ان الثمن اذا  
قضى في بيع المدبر نفذ وكذا اذا قضى بجوار بيع ام الولد عند ابي حنيفة واي يوفى ببيع بيع المكاتب ايضاً  
في صحيح الروايتين برضاة بخلاف ما روي في النوادر عن ابي حنيفة واي يوفى لانه لا يبيع فاذا وطوا تحت البيع  
يقول العقد فيهم شرطاً لصحة العقد فيما يبيع فيه البيع ولا يبيع بالحصته ابتداءً بل هو ببيع بالحصته بقاؤه ذلك جاز  
كما اذا اشتروا عبيد من هؤلاء فساد العقد حصل لعين في غير العقد وهو جمالة الاجل المعنى الى المنازعة  
حالة العقد ببيان ثمن كل واحد من العبد والمدبر باتفاق العلماء الثلاثة **قوله** وقال زفر فسد فيها اي المدبر

Copyrsity



والعبد حراً وقيل ان في الجنب المذكور من هذا الجمع بين العبد والجمع بين المدين والعبد وهو متروك التسمية  
كالسنة فان قلت متروك التسمية عامداً مجتهد فيه لانه محل عند الشافعي فكان ينبغي ان يكون حكمه كحكم غيره من  
المشتري اجتهاداً لكونه محالاً لنقص كتاب الله تعالى وهو قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه فكان متروكاً  
التسمية كالسنة **فصل** في القبول في الحرة شرطاً للبيع في العبد ان كان قبول العبد فيما صدقته العقد شرطاً صحة العقد  
في الاخر لا باعاً ما كان قد استأجره اذا فصل الثمن لا يكون الصفة واحدة بل يكون متفرقة فلا يكون القبول في الحرة  
للبيع في العبد قلت لا يلزم من تفصيل الثمن ان يكون الصفة متفرقة ولهذا اذا قال بعته هذا الثوب بكذا او هذا  
بكذا او قال المشتري ذلك يكون الصفة متفرقة في الثمن وفي العبد **فصل** في المدة في البيع وكذا في اتم  
الولد عند ان يحنثه وان يولن اعلم ان بيع المدين وام الولد لا يجوز عندنا وقد مر في اول هذا الباب ان  
اذا قضى القاضي بخوان بيع المدين نفذ قضاؤه لان قضاء القاضي ينفذ اذا لم يكن ثمة نص وارجاع خلافه اما اذا قضى  
القاضي بخوان بيع ام الولد فلهذا ينفذ ام لا وهل المسئلة كانت مختلفاً فيما اذا قضى القاضي بعد ذلك بخوان بيع  
هذه يقع ذلك في موضع الاجماع وفي موضع الخلاف وذلك بناء على ان الاجماع المتأخر هل يرفع الخلاف السابق او لا  
ينفقد هذا الاجماع وعندنا ينفقد هذا الاجماع ويرفع الخلاف السابق وقد استدل صاحب القوم على هذا  
بقوله وقد روي محمد بن الحسن رضي الله عنهما جميعاً ان القاضي اذا قضى ببيع ام الولد لم يحز وقد اختلفت في هذا  
لان الخلاف بعد علم اجموعنا على انه لا يجوز ولو بقي قول القاضي معتبراً لكانه حتى ينفذ قضاء القاضي مما اختلفت  
الفتاوى الى هذا لفظ القوم وقال في فصول الاستروشن وفي القضاء بخوان بيع ام الولد وايات والظاهر  
انه لا ينفذ وفي قضاء الجماع انه يتوقف على امضاء قاض آخر ان امضى ذلك القاضي نفذ وان ابطأ لم ينفذ  
او في الاقوال الى هنا لفظ الفصول **فصل** الا ان المالك استثنى من قوله دخلوا تحت العقد **فصل** في ان كان هذا  
اشارة الى البقاء اي كان رد البيع اشارة الى بقاء البيع في هو لا رد البيع انما يتحقق اذا كان ثمة بيع فصار  
في احكامه لما ذكر البيع الناسد ذكر حكمه عقبيه لان حكم الشيء اثنان واثر الشيء بيبعه وجوده فكذا ذكر الحكم  
لنفاسته **فصل** واذا قبض المشتري المبيع في البيع الناسد بامر البائع وفي العقد عوضان كل واحد منهما مال  
ملك المبيع ولزم منه قيمة هذا لفظ القوم في مختصر قال الطحاوي في مختصر ومن اشترى شيئاً شراً  
فاسد فلم يقبضه بامر بايعه من ملك بايعه فان قبضه بامر بايعه خرج من ملك الى ملك فبطلت عنه من ملكه عليه  
ملكاً فاسداً الى هنا لفظه رحمه الله اعلم ان البيع الناسد لا يثبت به الملك بمجرد العقد قبل القبض بالاتفاق فاذا  
انقضى القبض باذن البائع فعندنا يثبت به الملك فاسداً وعند الشافعي لا يثبت به الملك ثم الاذن قد يكون  
صرحاً وقد يكون دلالة فالاول كما اذا قبض المشتري باذن البائع صريحاً بان ياتوه بالقبض سواء قبضه  
او غيبته والثاني كما اذا قبض المشتري غيبته العقد ولم يوجد الثمن من البائع فملكه ايضا كما اذا وجد الاذن  
استحساناً وجه قول الشافعي انه حرام والحرام لا ينفذ المالك الذي ملو منه ولا ان الهاتين في المشروعية لانه  
يقضي البيع وهو يقتضي الحنث وبينهما تنافي لا محالة ولهذا لا يثبت الملك قبل القبض فصار البيع بالجماء  
الحنث كالباع بالمدينة او الدم او بيع الخمر بالدم ولم ولن ان عايشة رضي الله عنها اشترت بريرة ورسول الله صلى  
الله واله واله يقبضها فاجاب عن عليه السلام وامرني البيهقي ببيع البيهقي ببيع رسول الله صلى  
عليه واله فاقبضها فاجاب عن عليه السلام وامرني البيهقي ببيع البيهقي ببيع رسول الله صلى  
فقد حصل لوجود مبادلة المال بالمال واما الاصل فلان العاقبة حقا قبل البيع واما الحكم فلان المبيع مال  
والثمن مال آمن وجهه لئلا يباع الناس الى الخمر والحنث غير انه ليس يتقوم لاهانه الشرع فلما كان

متفرقة بين

الثمن مال آمن وجهه دون وجهه لم يبطأ البيع بل ضد وكان اصل البيع منقذاً واشتراط القبض لا يثبت الملك لان السبب  
وجد ضعيفاً فصار كالمدينة واما الامور والمال للمعنى في غيره وهو الفاسد في الثمن فكان المعنى المقتضى اودا  
فلم ينفذ المشروعية والمدينة ليست بمال اصله كان البيع ببيعاً بلا ثمن والبيع بلا ثمن لا ينفذ ولذلك  
حكم البيع بالدم لانه ليس بمال ونظيره الكتاب فانها تنفذ بالجر والحنث لا تنفذ بالمدينة وبيع الخمر والخمر  
بالدم لم ينفذ الملك بالقبض لان الفاسد وقع في الاصل وهو المبيع لاني التبع فلم يبع القياس فان قلت  
البيع الصحيح لا ينفذ الملك مع قوته اذا وجد القبض والبيع الفاسد او ان لا ينفذ قلت انما لم يثبت الملك  
في البيع الصحيح بالقبض لان الملك قد سبق القبض فلو ثبت بالقبض لزم تفصيل الحاصل وطوى الى  
والبيع الفاسد لا يثبت الملك فيه قبل القبض فثبت بعد كتابته به قالوا قبض من عرق عقد فاسد  
فلا يحصل له الملك بالقبض في الهبة الفاسدة قلنا لا سلم ان في الاصل لا يثبت الملك بل يثبت الملك بالقبض  
على احد الروايتين كذا قال صاحب الاسرار وعلى الرواية الاخرى نقول الملك في الهبة الصحيحة  
لا يثبت الا بالقبض فلو كان حكم الهبة الفاسدة كذلك لا يستوي الصحيح والفاسد قلنا لم يثبت الملك  
بالقبض في الهبة الفاسدة بخلاف البيع فان الملك يثبت في الصحيح من باعته فاذا ثبت الملك في  
الفاسد بالقبض لا يلزم التسوية فان قلت يتبعض بسبب محذور وهو البيع الفاسد فلما ثبت  
الملك بالقبض كالفصل والذهب قلنا ينتقض ذلك بالمبيع وقت الاذن ولا في الفرج وجد التسلط  
من صاحب المال بخلاف الاصل فلم يثبت في الفاسد قبض القياس وقد قال بعض اصحابنا من اهل العراق ان  
المشتري في البيع الفاسد بالقبض يملك التصرف ولا يملك البيع استدلوا بما قال في كتاب البيوع  
ان المشتري اذا اعتقه جازعتة وكان الولد له لا لبائع لان البائع سلبه على ذلك ولهذا لو كان المبيع  
جارية لا يجوز للمشتري ولها ولو كان داراً لا يجزى فيها شفعة للشفيع قال الفقيه ابو الليث هذا ليس  
بصحيح بل المشتري يملك عين المبيع في قول علماءنا بدليل ان البيع لو كان داراً فقبضه ببيعته واداره  
بغيره فملكه يورث ان ياخذ الشفعة بالدار ولو لم يملك عين الدار لم يجز الشفعة ولو كان المبيع جارية  
فقبضها ثم ردّها على البائع فملك البائع الاستبراء وانما لم يجز للمشتري ان يطأها لانه وجب عليه ردّها  
كي لا يكون مصراً على المعصية فاشتغاله بالوطء اعراض عن الرد فلهذا المعنى لم يجز وطأها لعدم الملك  
وانما لم يجز فيها الشفعة لان حق البائع لم ينقطع عنها كذا قال الفقيه في شرح الجامع الصغير وقال  
في شرح الطحاوي والاصل في البيع الفاسد ان كل ما يملك بالبائع يملك بالبيع الفاسد اذا اتصل به  
القبض باذن البائع وكل ما لا يملك بالبائع لا يملك بالبيع الفاسد بيان من اشترى من رجل عبداً  
ثم اخرجته وتعاوضا وهما مسلمان ملك المشتري العبد اذا قبضه باذن البائع ولا يملك الاخر والخمر والخمر  
وكذلك لو اشترى من رجل عبداً بغيره او كاتب او بامه ولد وتعاوضا ملك المشتري العبد اذا قبضه  
باذن البائع ومشتري المدين والمكاتب واما الولد لا يملك وان قبض باذن البائع وكذلك لو اشترى من رجل  
عبداً بغيره بغيره ان صاحبه وتعاوضا ملك المشتري العبد العبد ولا يملك الاخر ما قبضه حتى يجز  
ملكه البيهقي **فصل** في المدة اذا باع بالمدينة قال صاحب التحفة واذا جعلا المدينة والدم غنا اختلف المشايخ  
وقال في الفتاوى الصفوري ذكر الطواف يسي في بيوعه اذا باع بمدينة او دم وقبضه وروي الحسن عن ابي حنيفة  
انه لا يكون مضطراً وابن سماعه عن عيسى رانه يكون مضطراً بالبيع بالمدينة والدم ذكر في هذا الباب تفصيلاً  
على ان البيع بالمدينة والدم لا ينفذ الملك فانه قال اذا باع بالمدينة والدم بخار منقح يدي على المشتري لا ضرورة



بين المشتري وبين المشرى لان المشتري لم يملكه فلا يكون خصما ومثله لو اشترى بالبحر واخذ من البحر بسمع البينة  
لان ملكه وهل يكون مضمونا بالقبض على المشرى فيه اختلاف المشايخ الى هنا لفظ كتاب الفتاوى في الفقه  
وفيه الكلام جواب سوال مقدّر بان يقال سلطنا ان ذكر البيع مبادلة المال ولكن لم قلت انه موجود في الجواب  
بقوله وفيه الكلام يعني كلامنا فيما اذا وجد الركن لان المبادلة موجودة في جميع البيوع الفاسدة **قوله**  
والنهي بقوله المشرى عندنا لا يقتضيه التفسير بيان ذلك مستوفى في كتابنا الموسوم بالتبيين  
**قوله** وانما لا يثبت الملك قبل القبض كذا لا يؤدى الى تفويت الفساد المحال وهذا جواب لقوله ولعلنا لا نثبت  
القبض ببيان انه لو ثبت الملك قبل القبض لزم تسليم المبيع على البايع ثم تسليم المشرى على المشتري فيؤول  
الى تفويت الفساد وذلك لا يجوز لانه واجب الرفع فلا يجوز لم يقد الملك قبل القبض **قوله** فبا لا تشاع في المطالب  
اول بع ان البيع الفاسد اذا افاد الملك بالقبض يجب استرداد المبيع من يد المشتري وفعلا للفساد  
اجتنابا عن المعصية فيما تشاع المشتري عن مطالبة تسليم المبيع منع الفساد اولى من رفع الشرع  
بالاسترداد لان الدفع اسهل من الرفع ولان في صورة الاسترداد او نوع عيب لا يثبت الملك بالقبض  
ثم نبيح بالاسترداد فكان وجود الملك وعدمه سواء خلقه عن الخايفة **قوله** ولان السبب قد ضعف  
هذا دليل ثاني على عدم ثبوت الملك قبل القبض عطف على قوله كذا لا يؤدى الى تفويت الفساد المحال ويعني  
ان السبب هو البيع الفاسد ضعف لانه اقترن بالقبض وهو المنهي عنه لاجل هذا لم يقد الملك بالمطلوب  
بالقبض والاعتناء بالتقوى **قوله** والمينة ليست بمال جواب لقوله كما اذا باع بالمينة يعني ان ذكر  
البيع مبادلة المال بالمال ولم يوجد لانه المينة ليست بمال فلم ينفذ البيع لهذا ففسد القياس **قوله**  
ولو كان الخ مضمنا فقد جناه هذا جواب لقوله او باع بالدمه يعني ذكرنا تحت جهة في او ايل بالبيع  
الفاسد واداه ما ذكره ثم بقوله وما بيع البحر والخنزير ان كان بالدين كالدراهم والدنانير  
البيع فاسد حتى يملك ما يقابل الى آخر ما قال ثم وينظر هناك **قوله** وشي آخر اى دليل اخر غير ذلك  
الدليل الذي ذكرنا هنا كذا يعني ان البيع لو انعقد على الخ يجب تسليم قيمته لا عينها لان المسلم منع من  
تسليم الخ وتسليمها او القيمة انما تكون بالدراهم والدنانير وهي تصلح مئنا ولا مبيعا **قوله** ثم شرط  
ان يكون القبض باذن البايع اى شرط القدور من اذن البايع في قوله با مو البايع في افادة القبض الملك  
الا ان الاذن قد يكون صريحا وقد يكون دلالة وقد مضينا ببيان في اول الفصل **قوله** فلو الصحيح  
وجم الاستحسان وهو ثبوت الملك بالقبض عن اذن دلالة في طو الصحيح وهو المذكور في الزيادات  
في التحفة والابيضان وما قبضه بغير اذن البايع في البيع الفاسد فلو لم يقبض وهو في الرواية  
المشهور عن اصحابنا ثم ذكرهم في الزيادات اذا قبضه بغير اذن البايع فلم ينفذ وسكت  
انه يكون قبضا وبغير ملكه ولم يحكم خلافا **قوله** فخرج عليه البيع بالمينة والدم والخ والرجع والبيع  
مع نفي النسيئة في قوله وفي العقد عوضان كل واحد منهما مال يعني لا ينفذ البيع لهذا الاشياء  
لعدم المالينة فيها قال الاول المحي في فتاواه اذا باع بغير ثمن فيه رواية ينفذ وفي رواية  
لا ينفذ واجمعوا انه اذا سكت عن ذكر النسيئة ينفذ الى هنا لفظ رفع وقال في الابيضان لو باعه وسكت  
عن ذكر النسيئة فالبيع ينفذ ويثبت الملك اذا اتصل به القبض قلنا على قول ابي يوسف ومحمد ان  
القدور من ان مطلق البيع يقتضي المعاوضة بالقيمة فاذا سكت عن النسيئة كان غرضه قيمة فبصرف  
بعث بالقيمة وهكذا جميع البياعات الفاسدة تكون مضمونة بالقيمة خلافا لما اذا قال بعث بغير غرض لانه

نفي النسيئة لم يكن اثبات المعاوضة بمقتضى البيع لانه لا عبرة بالتفتش مع التصفح خلافا واذ الميراث المتعلق  
لم يكن بيعا وقال في التحفة لو قال بعث منك هذا العبد ولم يذكر النسيئة ينفذ البيع بالقيمة ولو قال بعث  
منك هذا العبد بقيمة فكذا قال وقال صاحب الابيضان لو قال ابيعك بالكعبة او بالتمرة لم يملك بالقبض لانه  
لم يسم ما لا يتم قال هكذا روى عن ابي يوسف **قوله** وقوله لزمته قيمة في ذوات القيمة اى قول القدور في  
في الاشياء ذوات القيمة كالحجوات والعدد والنفقات لاني الاشياء ذوات الامثال كالكليات و  
الوزونات والعدد ذوات غير المتفاوتة لان في ذوات الامثال يجب المكث لا القيمة لان المثل اعدل لاشتماله  
على الصورة والمعنى فاذا حصل العجز عن المثل صورة ومعنى يضاد اى المثل معنى وهو القيمة اصله ضمان  
العقب وانما لا يلزم النسيئة حتى لا يلزم تقرب البيع الفاسد **قوله** قال ولكل واحد من المتعاقدين شخص  
اى قال القدور في مختصه ولكل واحد من البايع والمشرى ولاية منحه البيع الفاسد وهذا فيما اذا  
لم يكن البيع مقبوضا لانه لا حكم للبيع الفاسد قبل القبض لانه لا يثبت الملك قبله فيكون الفسخ قبل القبض  
امتناعا من الحكم وحالا اذا كان مقبوضا فان كان الفاسد قويا في سلب العقد والمراد منه البطلان والبدل  
فلكل واحد من المتعاقدين يملك منحه بغيره صاحبه عندهما وعند ابي يوسف يفسخ بغيره صاحبه وبغير  
خصه نظيره بيع درهم بدرهمين وبيع ثوب بخمر وان كان الفاسد غير قويا بان كان ذلك بشرط زائد مثل  
نسيئة المتعاقدين وبيع البيع الى النسيئة والمهرجان ونحو ذلك فولاية الفسخ لمن له الشرط  
بغيره صاحبه لا لمن عليه كذا قال في شرح الخاوية ولكن عبارته غير هذا وفي التجريد والابيضان جعل هذا  
قول محمد انا عندهما فلكل واحد من المتعاقدين النسيئة اعني فيما اذا كان الفاسد بشرط زائد كاشراء  
باجل مجهول وعمل في الابيضان فقال ورح قول محمد ان منعه الشرط اذا كانت عابدة اليه كان الفسخ منه  
صحيحا لانه يقدر ان يسقط الاجل فيفسخ العقد واذا منعه الآخر فقد بطل حقه لانه كان قادرا على  
تصحيح العقد وابو صفيحة وابو يوسف يقولان بان الفسخ مستحق حقا للشرع فانتهى اللزوم عن العقد  
ومن له الخيار قادرا على التصحيح بالحذف اى عذو الشرط ولكن الكلام قبل الحذف وهو غير ذلك الاجاب  
اذا وجد من له بايع كان المشتري سبيلا من القبول ثم البايع لو رجع قبل قبول المشتري صح ولا يقال  
ما زوجه يمتنع بفسخ بطلان حق القبول على المشتري كذا في معنا **قوله** فلو فاسد بالبراء لا بالبال  
كذا السماع وذلك ان رفع الشيء انما يكون بعد وقوع ذلك الشيء او قد يكون قبل وقوعه والفساد هنا واقع  
فكان السماع هو الصحيح **قوله** ذلك اى الفسخ **قوله** لقوة العقد دليل قوله دون من عليه يعني ان فسخ  
من عليه لا يجوز لان العقد قوى لان الشرط دخل في امره ايد لا في سلب العقد وهذا قول محمد على ويؤمن  
الابيضان الا انه استثناء من قوله لقوة العقد يعني ان العقد لما كان قويا كان القياس ان لا يفسخ من له  
الشرط ايضا الا انه لما لم يتحقق المراضاة على حقه كان له الفسخ **قوله** فان باعه المشتري بغيره اى قال  
القدور في مختصه فان باعه المقبوض باذن البايع شراء فاسدا يفسد وليس للبايع الاول الاسترداد  
وقال ابو جعفر الطحاوي في مختصه فان اخرجته ببيع او تمليك منه ايا غير جاز ما فعل من ذلك وعليه ضمان  
قيمة يوم قبضه ببايعه وحمله القول فيه ما قال في شرح الخاوية بقول وموت تصرف فيه المشتري ببيع او هبة  
او صدقة او اخرجته من ملكه بوجه صحيح تصرفه فيه اذا كان تصرفه بعد ما قبضه بان البايع وليس  
المشتري ابطاله وعلى المشتري القيمة او المثل ان كان مثليا ويلبى ذلك الملك للشئ لانه ملكه بعقد صحيح خلافا  
للمشتري الاول لانه لا على له ولا يلبي لانه ملكه بعقد فاسد وطه خلافا لما اذا دخل دار الحرب بايمان فاخذ



















بين والدته وولدته في البيع فقبل له ذلك فقال اني قد استاذنتها لذلك فحيث والله اعلم  
مناسبة هذا الباب بباب البيع الفاسد من حيث لم يرد كل منهما يرجع اليه البايع او نقول لما كانت الاقالة فسخا للبيع  
يقضي ساقية البيع والبيع الفاسد بغير سب لم يذكر الاقالة عقبيه **قوله** الاقالة جارية في البيع بمنزلة الثمن الاول هذا  
لفظ القدر في مختصره والدليل على جواز الاقالة ما حدث في كتاب السنن عن يحيى بن معين قال حدثنا حنبل عن ابي حنيفة  
الاصحاح عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان قال سمعنا اقالة الله عذرة والمزلة الاقالة من في القيد  
والعقد حق المتعاقدين وقد انعقدت بتراضيها فكان لها رخصة في الحماجة **قوله** فان شرط الكرم او اقل فالشرط باطل  
وبرر مثل الثمن الاول وهذا ايضا لفظ القدر في جملة الكلام في الاقالة فسخ في حق المتعاقدين في جميع الاحوال منقول لان  
البيع او غير منقول مقبوضا او غير مقبوض عند ابي حنيفة من الله عز وجل في حق غيره ما لا يقع الزيادة على الثمن الاول ولا النقص  
عند ولا خلا في الجنس ولا الاجل الا اذا انعقدت فسخا في بطل الاقالة ولا يجعل بيعا كما اذا ولدت البيعة بعد القبض في يد  
المشتري قال في شرح الاقطوع عن ابي حنيفة من الله عز وجل اية اخرى انها بيع بعد القبض وفسخ قبله وعند ابي يوسف الاقالة بغير  
قبض القبض بعينه الا اذا انعقدت فسخا كما في المنقول قبل القبض فيجعل فسخا الا اذا انعقدت فسخا كما لو كان المبيع عرضا بالاربع  
فتملك العرض في بطل الاقالة اصله قال في شرح الطحاوي وروى عن ابي يوسف انه قال الاقالة بيع على كل حال حتى اذا بطلت الاقالة  
في المنقول قبل القبض لانه لا يجوز بيعه وعند محمد بن عبد الله الاقالة فسخ على الثمن الاول سواء كان المبيع منقول او غير منقول لان  
المبيع قبل القبض باطل عند في المنقول وغيره فلما لم يصح البيع على الفسخ الا اذا انعقدت فسخا كما اذا كانت الاقالة تحل في الجنس  
الاول او بالكثر فيجعل بيعا جديدا فان انعقدت فسخا على البيع بطل الاقالة كما لو كان المبيع غير مقبوض وصح قول محمد بن عبد الله في  
في الفسخ والرفع كما يقال في الرعا اللهم اقلني عشرة ايام ففرد الفسخ لانه قضية التلقا فان انعقدت فسخا يحل في  
البيع مجازا لانه محتمل ولهذا كانت بيعا في حق الثالث وانما يجعل على البيع حيية الكلام العاقل عن الاتفاق كما اذا كانت الاقالة  
مخلاف جنة الثمن الاول والزيادة عليه او ولدت الجارية ولما اذا كانت الاقالة بالنقصان عن الثمن الاول يجعل فسخا لانه لو لم  
في الاقالة جميع الثمن صحت الاقالة فكذلك اذا لم يذكر البعض وكذا اذا وقعت الاقالة على ثمانية الثمن صحت الاقالة وبطل الاجل وروى  
قول ابي يوسف من الله عز وجل انما بالمال بالتراض وفي الاقالة ذلك نظائرها بغيرها ففسخا بلفظ الاقالة جازم  
المعنى لا التلفظ ولهذا كانت احواله بشرط عدم برأ الاصيل كفاية والكفاية بشرط برأ الاصيل حواله ولكن بشرط تسمية الثمن بالاسم  
كبيع التولية واخذ الدار بالشفعة ولهذا جعل بيعا في حق الثالث حيث وجبت الشفعة وبطلت الاقالة بعد هذا البيع ووجب الوفاء  
كأن البيع الا لم في المنقول قبل القبض لو حلت على البيع كان فاسدا فحلت على الفسخ محلا لكلامها على الصحيح حتى لو كان المبيع دارا  
قبل القبض يكون بيعا عند ابي يوسف للمبيع العقار قبل القبض جازم عند ابي حنيفة وروى عن ابي يوسف في قوله اني حنيفة في  
ان الاقالة رفع العقد بين العقد ورفضه فلا يجوز ان يجعل واحدا فكانت فسخا وجعلها بيعا جديدا في حق الثالث لا بائنا  
الصيغة بل بضرورة وقوع الحكم فان حكم الاقالة وقوع الملك بغيره وهذا لانها لا تملك بغيرها فاعتبر الحكم في حق الثالث  
لا الصيغة اذا ثبت هذا نقول ان شرط الزيادة على الثمن الاول او اقل منه او وقت بغيره او بطل الشرط وبيع الاقالة على الثمن الاول  
لان رفعه لم يرد العقد عليه محال فان انعقدت فسخا كما اذا ولدت ولذا في الاقالة بطلت بعد ايتى ربيع اللفظ اذا ولد من  
الفسخ كان فسخا فان انعقدت فسخا يلغى لا يجعل عيانا عن البيع المستلحا لان اللفظ يحكم في الله جعلت الاقالة بيعا في حق  
الثالث قلنا لم يجل اللفظ على المجاز للفقهاء لخصا في بين العقد ورفضه لفظ لا يجوز استعماله مجازا لصدقه في حق  
الثالث اعتبار معنى البيع لا باعتبار استعمال اللفظ محال بل باعتبار وجود معنى البيع وهو حصول الملك بغيره فانظرنا هذا المعنى  
في حق الثالث لعدم ولايتها على غيرها وشرط الزيادة والنقصان والجنس الآخر بطل الشرط ولم يطل الاقالة لانها لا تطل الشرط  
الفاسد بخلاف البيع للشرط الفاسد في حق الزيادة يمكن اثباتها في البيع فيتحقق الربح بخلاف الاقالة فانها لا ترفع ما

ورفع ما كان ذا ايداع على ما كان لا يتصور قبله ان يورث الشرط الفاسد في الاقالة قال في شرح الطحاوي وعند ابي يوسف في الموضع الذي  
يجعلها بيعا جديدا بطل الشرط الفاسد كما تبطل البيع والحاصل ان عند ابي حنيفة من الله عز وجل لا يقع شرط الزيادة والنقصان  
في بيع الاقالة بالثمن الاول الا اذا حدث بالمبيع عيب عند المشتري فيصير شرط الاقل من الثمن الاول فيجعل النقصان بازا للجزء المحققين  
عند المشتري وعند ابي يوسف ومحمد بن عبد الله اذا شرط الزيادة يكون بيعا اما عند ابي يوسف فظاهر للشرط هو الاصل عند  
واما عند محمد بن عبد الله فانه الفسخ لما لم يكن محل على البيع لا مكانه واذا شرط الاقل يكون بيعا ايضا عند ابي يوسف لما قلنا من  
الاصل عند ويكون فسخا عند محمد بن عبد الله بالثمن الاول لانه لو سكت عند الاقالة من جميع الثمن كان فسخا فكذا اذا سكت عن البعض  
وعند ذر الاقالة فسخ في حق المتعاقدين وغيره **قوله** وهذه احكام البيع اي الاشياء المذكورة من بطل الاقالة والرد  
بالعيب وبثبوت الشفعة احكام البيع قوله وكونه بيعا في حق الثالث مرتباً بانه **قوله** وكذا اذا شرط الاقل بغير بيع الاقالة  
على الثمن الاول **قوله** لما بينا ان شرط الاقل لا ينافي في الفسخ عيانا عن دفعه ما كان على الوصف المذكور وهذا المخ  
لا يتحقق الا اذا وقعت الاقالة بالثمن الاول **قوله** فهو فسخ بالاقلامين وهو ان شرط الاقل لا ينافي في الفسخ عيانا عن دفعه ما كان على الوصف المذكور وهذا المخ  
**قوله** بغير جنس الثمن الاول فهو فسخ بالثمن الاول عند ابي حنيفة من الله عز وجل ويجعل التسمية لغوا في حق ابي حنيفة اذ اسمى جنس آخر بلفظ  
وسبق لفظه الاقالة من غير تسمية فيصير فسخا المذكور في العقد الاول وهو التسمية كذا في الايضاح **قوله** وعند ما بيع لما بينا ان  
لانه البيع هو الاصل عند ابي يوسف وللفسخ اذا انعقدت فسخا على البيع عند محمد وهذا قد تقدم لوقوع الاقالة بغير جنس الثمن الاول  
**قوله** ولو ولدت البيعة وكذا لم تقابل الاقالة باطلا عند ابي حنيفة من الله عز وجل وعند ما يكون بيعا وهذا اذا كانت  
الاولان بعد القبض بخلاف ما اذا ولدت قبل القبض حيث تكون الاقالة صحيحة عند ابي حنيفة من الله عز وجل وحاصلة الجارية اذا  
ازدادت ثم تقابلان فان كان قبل القبض حيث كانت الاقالة سواء كانت الزيادة متصلة كالسنة والجارا ومنفصلة كالولد والاربع والعقد  
لان الزيادة قبل القبض لا تقع الفسخ منفصلة كانت او متصلة وان كانت الزيادة بعد القبض لم كانت منفصلة فالاقالة باطلا عند  
ابي حنيفة من الله عز وجل لانه قد تضمنها في سبب الزيادة المتصلة ما هو فسخ العقد فحقا للشيخ وابي حنيفة من الله عز وجل  
الاقالة لا يبرق الفسخ وان كانت الزيادة متصلة فالاقالة صحيحة عند ابي حنيفة من الله عز وجل لان الفسخ متى وجد الرضا  
من له الحق في الزيادة بطلان حقه في الزيادة وقد وجد الرضا لما تقابلان فمكنه فسخا فسخا عند كذا قال في الزيادة ثم اعلم ان ثمة  
كون الاقالة فسخا تظهر في مواضع ذكرها في شرح الطحاوي احراراً انه يحل على البايع رد الثمن وما نطقا بخلاف باطل والثاني ان الاقالة  
لا تبطل بالشرط الفاسد والثالث بعد ما تبطل البيع قبل ان يسترد المبيع من المشتري ولو باع من المشتري ثانياً جاز البيع لانه فسخ  
في حقه ولو كان بيعا لم يرد ذلك قبل القبض ولو باع من غير المشتري لم يرد لانه لم يرد من غير المشتري ثانياً جاز البيع لانه فسخ  
غير المشتري ايضا في قول ابي حنيفة من الله عز وجل وروى عن ابي يوسف وعنه كونه بيعا في حق غيرهما يظهر في مواضع ايضا منها ان المبيع لو كان عقارا  
فما يحكم فيه الشفعة فنسب الشفعة الفسخ في اصل البيع ثم تقابلان البيع وعاد الى حكم البايع فطلب الشفعة في الاقالة كان له ذلك  
لانما بمنزلة البيع في حق الثالث سواء المتعاقدين ومنه ان المبيع لو كان صرفا فالتقابلان في كلا الجانبين شرط في صحة الاقالة  
فيحظر في حق الشفعة كبيع جديد ومنها انه لو اشترى شيئا فقصده قبل ان يرد الثمن فباعه من آخر ثم تقابلان وعاد الى المشتري ثم لم يبايع  
اشترى من المشتري ثانياً قبل ان يرد الثمن قبل العقد جاز فسخا في حق البايع كما انه ملك سبب جديد ومنه ان السلوة لو كانت هبة في يد البايع  
ثم تقابلان فليس للمواهب لم يرجع على البايع لانه البايع كما انه اشترى في حق الواهب **قوله** وعند ابي يوسف في المنقول ان يكون الاقالة  
فسخا عند في المنقول قبل القبض وروى عن ابي يوسف انها باطلة وقد روينا ذلك عن شرح الطحاوي قبل هذا جاز عند ابي حنيفة  
ابي يوسف من الله عز وجل **قوله** قال وهذا كالثمن لا يبيع محي الاقالة وهذا كالمبيع يبيع صحته ان قال القدر في مختصره وغام الحما  
فيما كان هكذا بعض المبيع جازت الاقالة في باقيد وذلك لانه الاقالة رفع العقد وهي مستدعي قيام العقد فقام بالمبيع رد الثمن ولهذا  
اذا هلك المبيع قبل القبض بطل البيع بخلاف هلاك الثمن قبلها فاذا كان كذلك قلنا ان هلاك المبيع يبيح صحة الاقالة لغوات محي العقد ورفع



بكونه سواء كان الزرع من جنس الثمن الاول او لم يكن بعد ان يكون شيئاً مقدماً معلوماً هو الذي هو الثمن المشار اليه او ديناراً لان الثمن الاول معلوم والزرع معلوم فاما اذا كان الثمن الاول لا مثله فارد لن يبيع مراً على عليه فذا على وجهين اقل لن يبيع من كان العوض في بيعه وملكه او من غيره فان باع من ليس في ملكه وبيع يجوز لانه لا يلحق اقل لن يبيع مراً على بذلك العوض او بقيمة ولا وجه للاول لان العوض ليس في ملكه من يبيع منه ولا وجه لن يبيع مراً على بغيره لان القيمة تعرف بالجزء والظن فيمكن فيه شبهة الحيازة واما اذا ارد لن يبيع مراً على من كان العوض في يده فهذا على وجهين ان قال ابيعك مراً على بالشوب الذي في يدك وبيع عشت دراهم جائز لانه جعل الزرع على الشوب عشت دراهم وهي معلومة ولو قال ابيعك مراً على يازن فانه لا يجوز لان تسمية يازن او احد عشر بغيره ان يكون الزرع من جنس راس المال لانه لا يكون احد عشر الا لو يكون الحادي عشر من جنس العشرة فصار كانه باع بالثمن الاول وهو الشوب وبيعه من جنس الاول والشوب لا مثله من جنسه ثم في بيع المرامي يعتبر راس المال وهو الثمن الاول الذي ملكه المبيع ووجب العقد دون ما فقد بدلا عن الاول بيانه اذا اشترى ثوباً بعشرة دراهم ثم اعطى عنها ديناراً او ثوباً بقيمة عشرة دراهم او اقل او اكثر فان راس المال هو العشرة المسماة في العقد وفي الدينار والشوب لان هذا يجب بمقتضى كونه هو الاستبدال كذلك في الخوف **قوله** من يملك ذلك البديل خبر كان صورته رجل باع عبداً بثوب وملك الثوب غيره بسبب من الاسباب وذلك الغير الذي في يد الثوب يشتري هذا العبد بذلك الثوب وبيع درهم جاز قوله ولا باع درهم ده يازن الذي يبيع درهم على عشرة دراهم حتى لو كان الثمن الاول عشرين كان الزرع درهمين ولو كان ثلثين كان الزرع ثلثه ففقد على هذا **قوله** ويجوز لن يبيع في راس المال الحرة العتق والعتق والحر والعتق واجبة محل العتق هذا القدر في مخرجه قال الشيخ ابو الحسن الكرخي رحمه الله كما جرت عادة التجار بالزاد المتاع من قصارة او تطرية او غسل او قتل او صبح بعضه او زعفران او سواد او صفرة او ارجح سمارة او حمل من بلد الى بلد فلا بأس لن يلزم ذلك المتاع وذلك لن يبيع المرامي ببيع امانة فاذا اشترى راس المال ما هو معتاد بين التجار حصل له حصة عن الحيازة فجاز اختلاف ما اذا ضم ما ليس بمعتاد فانه يعجب الحيازة فلا يجوز وما ذكر من الاشياء مما جرت العادة بضمها لانا تزيد في العين او في قيمته كما في الحمل لان القيمة متفاوتة باختلاف الامكنة قال في شرح الطحاوي وبعض ما نحن اصرفه ذلك اصلاً فقال كل ما يورثه المقتصد عليه فان بدله يلحق برأس المال وكل ما لا يورثه العين فانه لا يلحق برأس المال لانه هذا الاصل لا يبيع فان الكراة ارجح السمار وسابق الغنم بضم ولا يورثه العين وقال في الالباض والغنم الذي اعتد عليه من اعتبار عادات القاريين المواضع كلها وقال في التخمر واكثر ارجح السمار في ظاهر الرواية ملحق برأس المال وفي البراءة قال لا يلحق وقال الكرخي في مخرجه وكذلك لو كان مضارباً انفق على الرقيق في طعامهم وكسوتهم وما لا بد لهم منه اذا كان ما انفق من ذلك بالمعروف فان كان اسره لم يضمن الفضل وضم ما بقى ولا يضمن ما انفق على نفسه من كسوته وطعامه ومركبه ودهنه وغسل ثيابه ولا يضمن ايضا ما انفق على رقيقه في ارجح جلب او حجام او دواء وضمن ما انفق على الغنم في ساقها ولا يضمن ارجح الراعي ولا جعل ابق ولا يضمن التاجر ايضا ما انفق على نفسه ولا يضمن ما انفق على الرقيق في تعليم صناعه ولا ترائك ولا شعر ولا لا تعليم غير ذلك الى هذا لفظ الكرخي رحمه الله **قوله** ويقول قام على بكذا ولا يقول اشترى بكذا كذا العقد الذي في مخرجه يجوز له لن يضمن الى راس المال بغيره لا يقول قام على بكذا لانه صدق لا يقول اشترى بكذا افادته كذب لان الشراء بالشئ ما ذكره في العقد والتعريف للكتاب حرام وهذا بخلاف ما اذا اشترى الرجل ثوباً بدينار بالكر من ثمنه ثم باعه مراً على رقبته فهو جائز ومضى كلامه الاصل حيث لا يقول قام على بكذا او لا اشترى بكذا لانه كذب وانما يقول رقبته او كذا فانما ابيعه مراً على على ذلك قال عمر بن الخطاب في الاصل وكذلك لو كان اصلاً ميراثاً او هبة او صدقة او وصية ففقد بغيره باع مراً على على تلك القيمة كان ذلك جائزاً **قوله** فان اطلع المشتري على جناته في المرامي فهو بالخيار عند رجم الله عنه لن يرضى اخذ من الثمن ولم يشأ تركه وان اطلع على جناته في القولية اسقطها من الثمن وقال ابو يوسف بغيره فيها وقال محمد بن عيسى فيها وهما من سبيل مختصر القدرى واحرق قول الشافعي مخرجه **قوله** الحصة رجم الله عنها والا فمطل قول ابو يوسف في مخرج الاقطع ثم ظهر الحيازة اما باقرار البائع او بالبيئته او بالنكول عن العيين والمأصل ان ابا يوسف رجم الله سقوى من المرامي والقولية

بعد فوات المجلد محال تخلف هلك الثمن فان محل العقد هو المبيع باق فلم ينعى صيغة الاقالة والاصل هنا ما ذكرنا من شرح الطحاوي لم يهلك  
احد العقود عليه ما لا يمنع الاقالة ولا يبطلها بعد صحتها بانه انما اذا تبايعا بعين ما يبيعون كل واحد منهما للعقد وتفاضلها  
احد ما في غير شريه تعايل المبيع فالاقالة صحيحة وعلى من اشتري المالك قيمة المالك او مثله ان كان من مثليته يستلزم الى صاحبه ويسترد  
العين منه وكذلك لو تعايل والمعقود عليه قايان لم يهلك احدهما ولو اشترى عينا ما يبيعون للعقد بثمن دين كما اذا اشترى عينا  
من العوض بعينه بدراهم او دنانير وعين الدرهم او الدنانير اولى بعينها لانها لا تنقضي في المبادلات ولم ينعى وكذلك الغنم والاربع  
الكلي والوزن اذا كان موصوفا بغير عينه والعقد للزكيلي والوزن او صافها عن واعياها سلم ثم تعايل المبيع فانه يبطل العقد  
العين قايان في غير شريه صححت الاقالة سواء كان الثمن قايما في يد البائع او المالك للزكيلي ولم كان قايما فهو حكم المالك لانه لا ينعى  
للعقد ولو كان المعقود عليه عرضين وتفاضلهم هلكا ثم تعايل ما يبيع الاقالة وكذلك لو كان احدهما مالكا وذا العقد  
والآخر قايما حتى صحت الاقالة ثم هلك القايما قبل الرد بطلت الاقالة ولو عقد عقد السلم ورأس المال عرضين يبيعون للعقد او دراهم  
او دنانير او غنم مما لا ينعى للعقد ثم تعايل السلم ورأس المال في يد المسلم اليه قايما او ملك فاقالة صحيحة للزكيلي ولم كان  
دينا في الحقيقة فانه حكم العين الا انه لم يستبدل قبل القبض لا يجوز فصار كأنها تعايل واحد المعقود عليها قايما فان كان رايا  
قايما وموما لا ينعى للعقد فعل المسلم اليه رد عينه ولم كان مالكا فعليه رد العين ان كان غير مثله او مثله ان كان مثليه ولم كان  
رأس المال مما لا ينعى للعقد فعليه رد مثله قايما كان او مالكا وكذلك لو قبض السلم ثم تعايل والمعقود قايما في يد رب السلم  
صحت الاقالة على ما ذكرنا وعلى رب السلم رد عين ما قبض للمعقود بعد السلم كعين ما رد عليه العقد الا ان في رد عينه  
على رأس المال كذا قال الامام الاسماعيل في شرح الطحاوي **قوله** ولو تفايضا اي عقد اعتدا المقايضة وهي بيع عرض بعرض واحد  
من قولهم ما قبضناه مثلا ان **باب المراجعة والتولية** لما فرغ عن بيان انواع البيوع الثلاثة وعين الاثر  
كالمبيع بشرط الخيار وكانت هي بالنظر الى جانب المبيع شرع في بيان انواعها بالنظر الى جانب الثمن كالمراجعة والتولية والربو والصرف  
وتقديم الاول على الثاني لاصالة المبيع دون الثمن **قوله** المراجعة نقل ما ملكه بالعقد الاول بالثمن الاول مع زيادة نزع والتولية  
نقل ما ملكه بالعقد الاول بالثمن الاول من غير زيادة وهذا لفظ القدر في مختصر وفي بعض النسخ نقل ما ملكه بلفظ الماخذ  
باب التفرقة قال صاحب النسخ المبيع في حق البدل ينقسم خمسة اقسام بيع المساومة وهو البيع باق عن اتفاق وهو المعتاد وبيع  
المراجعة وهو عليك المبيع بمثل الثمن الاول وزيادة نزع والثالث بيع التولية وهو عليك المبيع بمثل الثمن الاول من غير زيادة والاربع  
والرابع الاشارة وهو بيع التولية في بعض المبيع من النصف ونحوه والخامس مع الوضوء وهو عليك المبيع بمثل الثمن الاول مع  
نقصان يبرهنه في الدليل على جواز المراجعة فعمل الامر في الامصار في سائر الاعصار من غير كبر وماراه المسلمون حسنا فلو عقد  
الدين ولا ينعين الراي والعقل الذي لا اعتداه في التجارة يحتاج الى من يعتمد هو عليه في فعله فيطبخ نفسه بما اشترى من المعقود  
فيعتمد عليه فيشترى منه بما اشتراه وبزيادة نزع فمؤثر مثل هذا البيع دفع الحاجة الماسة ولهذا كان من المراجعة والتولية على المال  
والاحتراز عن الحيطة وعن شهتها حتى اذا اشترى شيئا مؤثرا ليس له لم يبيع مراجعة الا اذا بين الاجل وقال محمد بن اسحق في كتاب  
السياسة تصنيفه فلما قرب ابو بكر الرازي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يبيع حين اراد الحج فقدم له افضل ما قال له اركب كذا  
لاني واتم يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا اركب اجيرا ليس لي قال لبي كذا رسول الله بالي انت وانت قال لا ولكن  
ما لئن الذي اشترته قال كذا وكذا قال اخذتها بذلك قال لي كذا رسول الله فركبنا وانطلقا وهذا يدل على جواز التولية **قوله**  
للمعنى يقال فلان اذا كان يخفى عليه الامر قوله ولهذا كان حينا ما ايضا في قوله يحتاج الى ان يعتمد **قوله** ولا يبيع المراجعة والربو  
حين يكون العوض مال مثلي مثلي المبيع الاول وهذا من مسائل القدر في جملة البيان فيه ما قاله صاحب النسخ اذا باع شيئا من اعيان  
الثلث الاول فلابح اما لم يكون من ذوات الامثال كالتمر لم والذنانير والملكية العوض والعدد المتقارب او يكون من العوديات  
المتفاوتة مثلا العبيد والنياب والرق والبطاطم والرمال ونحوها اذا كان الثمن الاول مثليا فباع مراجعة على الثمن الاول بزيادة



وقال يحيط الحية في الفضل ولا خيار للمشتري ومحمد سوى بينهما ايضا فقال لا يحيط فيها وله الخيار لئلا يأخذ  
واوجه من الدفعة فرق بينهما فقال له المراجحة بخير لئلا يأخذ جميع الثمن ولزمت ردة وفي التولية يحيط قدر الحية  
وجه قول محمد رحمه الله الاصل في الثمن هو المسمى في العقد لانه يجب ان يكون الثمن معلوما والعلم يحصل بالسمية الآتية اذا  
المن بل قال بعثك مائة او تولية جعل الثمن في العقد الاول فعبارا للثمن في هذا العقد فيكون كالمسمى فاذا كان الاصل في  
المن التسمية كان ذكر المراجحة والتولية للترقية والترغيب فاذا فات وصغر عوبة في الثمن يظهر الحية كان بمنزلة العيب  
فيختار كالموعد للمبيع عيبا ووجه قول ابو يوسف رحمه الله الاصل في العقد يكون المسمى في التسمية ولهذا الواقع على  
المراجحة والتولية صح بالسمية الثمن فان قال بعثك مائة على الثمن الاول او قال وليك بالثمن الاول اذا كان الثمن الاول معلوما  
لانها جعلت راس المال في العقد الاول اصلا للثمن في العقد الثاني فاذا كان لفظ المراجحة والتولية هو الاصل كان ذكر التسمية كاللفظ  
لفظ هو الحية لانه لا يتصلح تفسيره في ذكر المراجحة والتولية فيقتدر الثمن في العقد فيقدره فقام في العقد الاول في  
الثاني بناء على الاول فيحيط الحية في الفضل جميعا فيبقى العقد مائة وتولية من غير خيار الا انه يحيط قدر الحية في التولية  
راس المال وفي المراجحة يحيط ذلك من راس المال وفي الزرع جميعا كما اذا اشترى ثوبا بعشرة على زرع خمسة ثم ظهر له الباطل اشترى ثوبا  
يحيط قدر الحية من الاصل وهو درهمان ويحيط من الزرع درهم فياخذ الثوب بثمانين درهما ووجه قول ابو حنيفة رحمه الله انه  
لوم يحيط في التولية لا يبقى العقد تولية لانه بيع بالثمن الاول للجرم يحيط قدر الحية في التولية وليس كذلك المراجحة  
اذا لم يحيط فيها لا يخرج العقد عن موضوعه في الباب لم الزيادة تكون اكثر فيجوز العقد عاصي فيجوز لانه تغير عليه  
فكان بمنزلة العيب **قوله** فلو هلك قبل ان يرتد او حدث فيه ما يمنع الفسخ يلزم جميع الثمن في الروايات الظاهرة في ذكر  
هذه المسئلة تزيها لما تقدم قال في البضائع ولو هلك المبيع او حدث فيه ما يمنع الفسخ عند ظهور الحية في بيع المراجحة سقط خيار  
والاشارة في قول ابو حنيفة رحمه الله انه وهو المشهور من قوله محمد لانه يقدّر الرّد سقط الخيار كما في خيار الرّوية والشرط وقال غير  
الامة التبرع في كفايته وعن محمد رحمه الله في رواية يرد المشتري قيمة المبيع ويرجع بالثمن لانه يصح الفسخ على العينة نظر للعائد كما  
في الخالف فلو لم يسقط ما يقابل عند عجز اي يسقط ما قابل العيب من الثمن عند عجز المشتري عن الرد فذلك المالك المبيع او جرحه  
الفسخ **قوله** ومن اشترى ثوبا فباعه بزرع ثم اشترى ثوبا فباعه بزرع ثم اشترى ثوبا فباعه بزرع ثم اشترى ثوبا فباعه بزرع ثم اشترى ثوبا فباعه بزرع  
مراجحة وهذا عند ابو حنيفة رحمه الله عنه وقال لا يبيع مائة على الثمن الاخير وهذا من مسائل الجاه الصغير وقوله الشافعي رحمه  
كقولنا كذا في الاسرار وغيره واخذ الفقيه ابو الليث في شرح الجاه الصغير بقوله قالوا صورة المائة رجل اشترى ثوبا بعشرة دراهم  
وقبض ثم باعه من غيره بمائة عشرة وسلم المبيع وانتقد الثمن ثم اشترى ثوبا بعشرة دراهم فان كان يبيع مائة يحيط عن الثمن الثاني الذي  
الذي زرع وهو خمسة فيبيع مائة على خمسة عند ابو حنيفة رحمه الله عنه ولا يقول اشترى ثوبا بعشرة لئلا يصح كذا باو لكن يقول قام على  
خمس وعند ما يبيع مائة على عشرة ولم كان الزرع يستغرق الثمن الثاني بان اشترى بعشرة وبعده بعشرين ثم اشترى بعشرة لا يبيع  
مائة من غير بيان عند ابو حنيفة رحمه الله عنه بل يبيع مائة لانه اذا حط عنه الزرع لا يبقى الثمن وعند ما يبيع مائة على عشرة ووجه  
قوله في العقد الثاني عقد جديد وروى على مال معلوم بيد معلوم لا يتعلق له بالعقد الاول فيجوز ان يبيع المائة على كذا لا لا  
تخلط ثالث بان اشترى من مشتري مشتري فانه يجوز بيع مائة على الثمن الثاني وكما لو اشترى ثوبا بعشرة فباعه بزرع مائة  
ثم اشترى بعشرة فانه يبيع مائة على عشرة ووجه قول ابو حنيفة رحمه الله عنه بل يبيع المائة على عشرة فيعبر فيه عن كل شيء  
ولهذا اذا اشترى شيئا بثلثين ثم جاز له لم يبيع مائة على ذلك الثمن حتى يتيقن ان الاجل حتى يزداد في الثمن لاجل فكان ليعين الثمن  
المقابلة بالاجل فصار كأنه اشترى شيئا ثم باع احدها على ثمنها جميعا مائة وكذا لو اشترى ثوبا بثلثين لا يجوز بيع احدها مائة  
من الثمن لان الحصة لا تنقسم الا بالجزء والثلثين في ذلك يجري الخط وكذا لو كان له على اخر عشرة فباعها على ثوب لم يبيع مائة  
على عشرة لان الصلح مبني على الخط والتجوز غالبا فلو جرت حقيقة الخط لم يبيع مائة على عشرة فكذا اذا اتمت ثمنه الخط

لانه ثمنه ملحقه بالحقيقة في باب المراجحة وفي مسألتنا وهي ما اذا اشترى ثوبا بعشرة ثم باع عشرة عشر كان الزرع على شرط البطلان  
بفسخ البيع لانه كان يجوز له ان يرد عليه بالعيب فاشترى بعشرة بعد ما باع عشرة عشر تأكد الزرع لانه امن عن البطلان فاستفاد  
بذلك العقد ثوبا واستقر رزقه خمسة بعشرة فيبيع المائة بالخمسة فيبقى الثوب بالخمسة فيبيع مائة على خمسة وليس له  
لم يبيع الثوب بزرع مائة على عشرة ولذا كيد شبهه الايجاب الا ترى ان شهره الطلاق قبل الدخول اذا رجع في ضمنه انصف  
المهر لانه اذا كان على شرط السقوط وفيما اذا اشترى بعشرة فباع بعشرين ثم اشترى بعشرة بغيره كان اشترى ثوبا بعشرة  
درهم بعشرة فيبقى الثوب بلا من خلاف ما اذا تخلت ثالث لان الزرع تأكد بالثالث ولم يستفد المشتري الاول بالثمن الثاني  
فانقضى البتة ووجه آخر ان حصة رضي الله له لعقد المراجحة مبني على الضم والمجمل دليل ان اذا اشترى ثوبا بعشرة ثم صبر او قصر  
بدرهم ثم طرزه بدرهم فانه يبيع اجماع المطرزة والقصار والصباغ الى اصل الثمن حتى يقول قام على كذا فيبيع مائة على ذلك فاذا  
هذا قلنا اذا ضمن العقد كان راس المال في الفصل الاول خمسة وفي الثاني يبيع الثوب ثانيا فلا يبيع مائة حتى يبين قال لا  
مالا يجتنب عليه بالحنس ان فيه لا يجتنب عليه بالزرع فيه كبيع مسلم اخرى ومعنى ذلك انه لو اشترى ثوبا بعشرة ثم باعها بخمسة ثم اشترى  
بعشرة لم يبيعها مائة على خمسة عشر جوابه لا يمتنع ان لا يجتنب له بالحنس ان فيه ويجتنب عليه بالزرع فيه كماله المضاربة فانه لا  
يجتنب له بالحنس ان فيه ويجتنب عليه الزرع حتى انه لو هلك بعض راس المال او نقص يضم اليه الزرع فيكفره ولو حنس لا يجتنب  
شي والمعنى في الاصل ان غايته لا يبيع الى هذه فلذا لا يضم ربحها الى ربح هذه بخلاف العين الواحدة قوله لئلا يخطئ ويؤثر  
ما يحتمل من السلوة **قوله** واذا اشترى العبد المأذون له في التجارة ثوبا بعشرة وعليه دين يحيط برقبته فباعه من المولى  
خمسة عشر فانه يبيع مائة على عشرة وكذلك ان كان المولى اشترى ثوبا بعشرة فباعه من العبد وهذا من مسائل الجاه وصورتها  
فيه محرر يعقوب عن ابو حنيفة رحمه الله عنه في العبد المأذون له في التجارة يكون عليه الدين الكفيل يحيط برقبته فاشترى  
ثوبا بعشرة دراهم فباعه من مولاه بخمسة عشر درهما بما لم يبيع المولى مائة **قوله** بعشرة دراهم وكذلك ان كان الذي  
اشترى هو المولى لم يبيع من العبد بخمسة عشر باعده العبد مائة على عشرة هذا لفظ محمد في اهل الجاه الصغير وقال  
في المسبوط اذا اشترى الرجل من ابيه او امه او مكاتبه او عبده او عتقته ثوبا بعشرة وعليه دين يحيط برقبته فباعه من المولى  
الباطل باقل من ذلك فليس للمشتري ان يبيع مائة الا بالذي قام على الباطل للثمن هذا لفظ محمد في الاصل وقد اختلف  
شيخ شريح الجاه الصغير فقد قيل في الاسلام دين العبد المستغرق وقال الصدر الشهيد عدا ما ذكر عليه دين يحيط  
برقبته او غير محيط وقاض خان قيد بالمحيط ايضا والعتاة قيد بالماذون في ولم يذكر الدين اصلا وقال في شرح الطحاوي  
لو اشترى من مكاتبه وعبده المأذون عليه دين او لاديه عليه فانه يبيع مائة على اقل الثمن ان كان يبيع الا على  
وجهه ولكن فسر الفقيه ابو الليث في شرح الجاه الصغير فقال فان كان العبد لاديه عليه فالسنة باطل لان العبد اذا كان  
لاديه عليه فانه مولاه فاذا اشترى منه المولى صار كأنه اشترى من نفسه فلا يكون في هذا السنة فائدة ولو كان  
العبد عليه دين بشرط المولاه لان المولى هذا الشرط يستفيد ملك اليد ولكن لا يبيع مائة الا بعشرة لان العبد اذا كان  
عليه دين فانه مولاه من وجه لان المولى يقدر على التخلص من نفسه لوقضى دين العبد فاذا كان هكذا انشأ المولى منه شرطا  
من وجه وليس شرطا من وجه وبيع المراجحة بيع الا مائة فيؤخذ فيها لاحياط فيبيع على اقل الثمن والاصل ان العقد الواقع  
بين المولى وعبده المأذون المديون والمكاتب جائز لا فاقه ملك اليد ولكن له بيعه العدم لان الحاصل للعبد عن حق المولى ولهذا  
كان للمولى قضاء دين العبد واستخلاص كسبه وكذلك المكاتب اذا عجز في ذمة الرق سلم كسبه الى المولى فكان ملك العبد  
واقعا للمولى فاذا باع المولى من عبده يجعل العقد كعدم الشرط ويكون العبد في البيع الثالث كالمكاتب فلو بئذ الوكالة  
حقه لم يبيع الا على عشرة فكذا اذا اتمت ثمنه الوكالة لان الشبهة ملحة بالحقيقة في بيع المراجحة واذا اشترى من مولاه عجل  
العبد كالمكاتب لئلا يبيع من مولاه فلو كانت الوكالة ثابتة حقيقة لم يبيع المولى الا على عشرة فكذا اذا اتمت ثمنه الوكالة وقال



في شئ الطحاوي اشترى من سكر بكم سلمه فانه ينظر ان كانت السلمه ليست من سكر كذا فان لم يبيعهما مراكم على ما اشترى ولا يبيع  
ولم كانت السلمه من سكر كذا فان يبيع نصيب سكر على ضامه في الشراء الثاني ونصيب نفسه على ضامه في الشراء الاول كان  
تكون السلمه اشترى بالف من سكر كذا ثم اشترى اخرها من صاحبه بالف وماله درهم فانه يبيع مراكم على الف وماله درهم  
نصيب سكر من الشئ الثاني ستمائة ونصيب نفسه من الشئ الاول خمسمائة فيبيعها على ذلك ولو اشترى سلمه ثم اقتسمها فاد  
اخرها ان يبيع نصيب مراكم على حصته من الشئ فانه ينظر ان كان حال يكون القسمة استيفاء محضاً كالكيل والوزن  
العددي المتعارف بجازي مراكم ولو كان حال يكون القسمة مبادلة كالاشياء المتفاوتة فلا يجوز بيع مراكم **قوله** في هذا العقد  
اي في العقد الذي جرى بين العبد لما ذون المدبر وماله **قوله** ليجوز مع المان في العقد جاز لقيام الدين ولكن جاز مع  
وجود المان في الجواز وهو كون العبد ملكاً للمولى فصاركه باع ملك نفسه من نفسه وكذا في الشراء فكان سكره عدم الجواز  
في الفصل الاول اي فيما اذا باع مولى له فانه يبيع المولى له لاجل المولى **قوله** في الفصل الثاني اي فيما باع المولى  
من عبده **قوله** واذ كان مع المضارب عشرة بالانصاف فاشترى ثوباً بعشرة وباع من رتب المال خمسة عشر فانه يبيع مراكم  
بأثنى عشر ونصف وهذا من مسائل الجاهل الصغير اعلم ان بيع المضارب رتب المال جاز عندنا لانه يستفيد ولا يضر  
خلافاً لرد لان سكر الانسان ماله نفسه لا يجوز فلما جاز ذلك عندنا فاردت المال لم يبيع مراكم باعه مراكم على ان يبيع  
ونصف هذا للزبيح المراكم يبيع امانه في تزويجها عن الحيانه وعن شبهتها وهذا البيع ولو صح عندنا فيه شبهة لعدم  
قلنا من جهة زفر رحمه الله وهذا قلنا لم المضارب وكيل عنه في البيع الاول لهذا يبطل المضاربة بموت احرها فاعتبر  
الثاني عدمه في حق نصف الزرع وهو درهما ونصف لان ذلك حق رتب المال بسلم ذلك لرب المال فيحط عن الشئ ولا يضر  
في اصل الشئ وهو عشرة ولا في نصيب المضارب من الزرع وهو درهما ونصف فذلك يبيع مراكم على اثنى عشر درهما ونصف  
قال في شئ الطحاوي وكذا لو اشترى رتب المال سلمه بالف درهم يساوي الدرهم وخمسة عشر وباعها من المضارب بالف  
وخمسة عشر فان المضارب يبيعها مراكم بالف ومائتين وخمسة عشر الا اذا بين الامر على وجهه وهذا لما ذكرنا ان بيع المراكم يبيع  
امانة يجب صونها عن الحيانه وعن شبهتها ما امكن وفيه هو لا بعضهم من بعضهم شبهة واهتمت الى هنا لفظ شئ الطحاوي  
**قوله** مع انه يشترى ماله بماله اي مع انه رتب المال يشترى ماله بالتصرف في القسمة عن رتب المال تسليم المال الى المضارب  
لما اشترى من المضارب استفاد ولاية التصرف **قوله** والا ففقد دينه الفايده ولهذا اجمع بين عبده وعبده عن  
صفقة واحدة ودخل عبده في الشراء لحصول الفايده في انقسام الشئ فخرج فكذا ايما عن يده للمال كما لم يملك المضارب  
في حق التصرف وكذا لو لم يملك رتب المال في حق التصرف ولا يملك رتب المال ابطال هذا الملك للمضارب الا بالشراء في ذلك  
الفايده قوله في نفسه شبهة لعدم متعلق بقوله ولم يقتضي جواز **قوله** الا ترى انه وكيل عنه في البيع الاول ومن وجب ايضا  
شبهة لعدم بيعه لم يشتر المضارب لرب المال من وجه وهو وكيل عنه للزينة للمال لرب المال ومن وجه المضارب ولهذا  
اذا اشترى لا يجوز حجب رتب المال على المضارب في البيع فلما كان كذلك يبيع على اقل الثمن للاحتياط وحصة المضارب من الزرع  
لان المضارب في ذلك المقدار منزلة الاجنبي **قوله** قال ومن اشترى جارية فاعوت او وطها وهي تبيع مراكم ولا يبيع  
مراكم الجاهل الصغير صورته في محله عن يعقوب بن ابي جعفر رحمه الله رجل اشترى جارية فاعوت عنده من الساء قال يبيعها  
مراكم ولا يبيع وان هو فقاعنها او فقها انسان اجنبي فاحذر ذلك ارشاهم يبيع مراكم حتى يبين ثم قال في نفسه محمد بن يعقوب  
عن ابي جعفر رحمه الله عن رجل اشترى جارية وهي تبيع فوطها ولم ينفقها الوطى شيئا قال لم يبيعه مراكم ولا يبيع وان كان  
اشترى وهي بكر فوطها لم يبيعها مراكم حتى يبين الى هنا لفظ محمد في اصل الجاهل الصغير اما في الاعور او فانه يبيعها مراكم  
قلنا يبين انه اشترى امانة فاعوت لان الاوصاف لا يقابلها شئ من الشئ حاله تملك مقصود بالانكاف لانها اشترى ولما اشترى  
بعد العقد قبل القبض يسقط شئ من الزرع فاعلم ان ما يقابلها من البدل قائم بالكيفية فيبيع من غير بيان بخلاف ما اذا اشترى

والاية القدر في دليل قوله في جواز ذلك لانه لا يبيعهما مراكم

او فقها اجنبي فاذا اشترى ارشاهم حيث لا يبيع مراكم الا بالبيان لان الفايده صار مقصودا بالانكاف ولهذا الوطى ذلك بعد  
العقد قبل القبض يسقط حصته من الشئ لانه جازي كان مقصودا او جازي فلا يجوز بيع الباقي مراكم على ذلك  
المن قالوا في شئ الجاهل الصغير وكذا لو اشترى ثوبا فاصابه قرض فاراد حرقه فانه يبيع ثوبه الا عوراه الا ليل في البيان  
ولم تكثر ينشر وطية لزم البيان وفي قول زفر رحمه الله اذا عورت باقة سماوية لا يبيعها مراكم من غير بيان لانها قد  
تغيرت عن حالها التي اشترى قال الفقيه ابو الليث وقول زفر رحمه الله احوط في بيعها خذوها اذا وطى بكر فاذا زال  
عذرهما فلا يبيعها مراكم قبل البيان لانه جازي من العين بخلاف ما اذا وطى ثوبا ولم ينفقها الوطى فانه يبيعها مراكم  
قبل البيان لان المستوفى ليس حال فلم يقابل بالبدل وكان كالا استخدام **قوله** في الفصل الاول اي فيما اذا اشترى جارية  
فاعوت **قوله** قلنا اذا افتاعها وفي بعض النسخ واما اذا افتاعها وباعها مع ولو افتاعت عين نفسها فلو كان لا عور له  
لا يلزم البيان ذلك في المبسوط قوله قرض فاريد قال قرض الثوب بالمقراض اي قطع **قوله** والمعن ما يتناه في قرض  
فاراد حرقه نار لا يلزم البيان لان الاوصاف تابع لا يقابلها شئ من الشئ وفي تكرار الثوب ينشر وطية بلزم البيان لانه صار  
مقصودا بالانكاف **قوله** ومن اشترى غلاما بالدرهم شية فباعه بربح مائة ولم يبين فاعلم المشتري فان شاء رده ولم يشاء  
قبل وصورة الماله في الجاهل الصغير محمد بن يعقوب بن ابي جعفر رحمه الله عن رجل اشترى غلاما بالدرهم شية وبيعه  
فباعه من احر مزج مائة درهم ولم يبين انه اشتراه بشية قال اذا علم المشتري فان شاء رده عليه وان كان قد استهلكه لزم ان  
كله وان كان ولأه آتاه ولم يبين انها شية فان شاء رده عليه وان كان قد استهلكه لزم ان يبيعها  
الصغير والله اصل من ان يبيع المراكم بمعنى على الامانة والاحتراز عن شبهة الحيانه وفيما نحن فيه شبهة الحيانه فيجب الاحتراز عنها  
وهذا الذي اجماع حتى يزداد في الشئ لاجل فكان للاطرش به المبيع فالحق حقيقة المبيع احتياطا فكانه اشترى شية وباع احرها  
بذلك الشئ مراكم وذلك حرام يجب الاحتراز عنه فكذا هذا فاذا لم يبين انه شية يقر بالحيانه وهو ظاهر كما لا يجب فيكون له  
الخيار واذا هلك المبيع او استهلكه بوجه بان باعه او بوجه آخر بطل جازي ولم يرجع شئ لانه لما هلك او استهلك تغذر الفسخ  
والاجل لا يقابل شئ من الشئ حقيقة ولكن فيه شبهة المقابلة فباعها ربه شبهة الحيانه كان المبيع قائما فاما  
ان يسقط من الشئ شئ بعد الملك بمقابل الاجل فلا وكذلك في القولية اذا لم يبين البائع انه اشتراه بالحيانه فاذا علم المشتري  
كان له الخيار ان شاء احره بالفاحالة ولم يشاء رده ولم يعلم بعد الملك لزم الاحتراز كما في المراكم لان كل واحد منهما يبيع امانة  
يجب الاحتراز فيه عن شبهة الحيانه وقال الفقيه ابو الليث في شئ الجاهل الصغير روى عن محمد رحمه الله انه قال للمشتري ان يرد  
فيته ويرثه الشئ لان القيمة قامت مقامه وهذا على اصله مستقيم كما قاله في النكاح والتزاد لم الفقه قامت مقامه فكذا في  
هنا ورواه عن ابي يوسف رحمه الله في النكاح انه قال يرد العين ويشتري الشئ وهو نظير ما قاله فيمن كان له على اخر عشرة  
درهم جيا فاستوفى زبوا ولم يعلم حتى انفقها يرد زبوا مثلها وياخذ الجيا د وقال في الاسلام في شئ الجاهل الصغير وكان  
الفقيه ابو جعفر البجلي يخشاه في الفتاوى ان يقيم المبيع بمن حال ومن مؤجل ويرجع المشتري على البائع بفضلهما بينهما على ما كان  
الناس قوله لا يقابل شئ من الشئ حقيقة ولكن فيه شبهة المقابلة ولهذا يرد الشئ لاجل قوله لما ذكرنا ان الفقه لا يرد لاجل  
لا يقابل شئ من الشئ **قوله** وسيا تلي من بعد ان يشاء في مسائل مشهورة قبل كتاب الصرف **قوله** وقيل يقع بغير حال الجوز  
وهو قول الفقيه ابو جعفر الصنعائي رحمه الله وقد سبق قبل هذا **قوله** وقيل يبيع ولا يبيعه لان الشئ حال لو اشترى بغير نقد  
فلم ينفق الشئ شيئا فله ان يبيع مراكم على سكره درهم نقد لانه اشتراه بعشرة نقد كذا في الفتاوى والاولا **قوله** قال ومن وثق  
رجلا شيئا قام عليه ولم يعلم المشتري بكم قام عليه فالباع فاسداه قال في الجاهل الصغير غام فيه فاذا علم المشتري بكم قام عليه فالحيار  
للمشتري كمن شئ واخذ ولم يشأ ترك اعلم ان المراد بما قام عليه ما اشتراه مع ما لحقه من المولى نحو الصنعة والفعل فاذا لم يعلم المشتري ذلك  
فالباع فاسد لان ذلك لا يبيع الا ببيان البائع فاذا لم يبين كان الشئ مجهولا فيفسد البيع به لانه لا لم هذا النساء فسادا في صلب

COPY



















والبيع ان المخرج الاصل انه في الشك ان ثبت على نفسه حق المطالبة على الغير فلهذا لم يكن موقوفاً وغير  
لم يثبت لنفسه حق المطالبة على الغير **قوله** بالقدرة الشرعية وهي بالملك والذات **قوله** تعترف بملك من اضافه الجنس الى النوع  
الطبع واحتمل ان يملك من الاستقاء كالطلاق والعتاق فان الصبي او المجنون اذا طلق امرأته او اعتق عبده على ما لا يملك  
مال لا ينفذ في اجازة الوصي ولا الى اجازة نفسه بعد البلوغ بخلاف ما باع ماله او اشترى شيئا او تزوج امرأة او زوج احد فانه  
التصرفات من يتوقف على اجازة الوصي او الى اجازة نفسه بعد البلوغ كذا ذكر بعض الساجدين ولكن في نظر لانه قال يتوقف البيع  
والشراء والتزوج الى اجازة بعد البلوغ وانما يتوقف عقد العتق او اذا كان له محض وقت العقد والافلا وعلم ان يكون محض  
العقد الا ان كان ما قال صاحب الحق بقوله فانما ينعقد عندنا على التوقف كل عقد له محض حال العقد فاما اذا لم يكن له محض  
فانه لا يتوقف حتى لم الطلاق والعتاق حق البائع من العتق فيوقف لانه محض حال فاما اذا وجد الطلاق والعتاق  
والبرع من العتق في امره الصبي المجنون وما لهما فانه لا يتوقف لانه ليس له محض حال العقد لانه ليس من اهل الطلاق  
والعتاق والبرع وكذا وليها وكذلك الاب والوصي اذا اعتقا او طلقا عبداً الصبي او امرأته الى هذه لفظة الحق **قوله**  
لهذه الوجوه اراد بها كفاية مؤنة طلب المشتري وقرار العين ونفع العائد من يصفون كلامها عن الالف **قوله** قال ولم الاجازة اذا كان  
المعتد عليه باقياً والمتعاقدان جالسا قال القدر في مختص اما شرط بقاء المعتد عليه فلهذا لم يملك المالك يتقبل فيه بعد هلاك  
كيف يتقبل واما شرط بقاء المشتري فلان الثمن يلزم في حيوة فكيف يلزم بعد وفاته مع انعدام اهليته وكذا الباع لم يلزم من  
العتق في حيوة فلا يلزم بعد وفاته ويشرط بقاء المالك ايضا لان بقاء المعتد الموقوف بفعله ذلك لا يفيد اجازة الوصي لان  
المفوض لا ينفذ الا اجازة وبقي هذه الاربع شروط اذا كان الثمن دينا اما اذا كان عرضا فبقيت الخمسة شرط للموقوف الاجازة  
الاربعة هذه المذكورة والخامس قيام العرض وجبه الكلام فيه على جميعه على ما قال في شرح الفهاوي اما ان يبيع من عين  
او من دين اما اذا باع عيناً كالدراهم والمانيز والنفوس والكلى والنوزة الموصوف في الذمة بغير عيب فان البيع موقوف  
على اجازة المالك وقيام الاربع شروط الاجازة الباع والمشتري والمالك والمبيع وقيام العتق في يد الباع ليس شرطاً فان  
اجاز المالك بعد قيام الاربع مجاز الباع وتكون الاجازة بلا حجة بمنزلة الوكالة السابقة ويكون الباع كوكيل للمخير والحق للمخير  
لم كان قائماً فانه هلك في يد الباع هلك ماله وقبل ان يجرى المالك اذا ضم الباع اليه انفسه لان حقوق العتق مضمرة في الذمة  
يكثر من التزام العتق وكذا لو ضمن المشتري ينفسخ وفي باب المتكاح قولنا فنقولنا خطبة امرأة لرجل بغيره وتزوجت المقتضا  
من ذلك الرجل فانه المتكاح موقوف على اجازة فان نسخ هذا الفضولي المتكاح **قوله** قبل الاجازة ففسخ باطل لان عقد العقد  
لاقتصر في اليد ومونده معتبر فاذا عبرت فقد انتهت فصارت عتقاً لا اجبتي ولو فسخت المرأة المتكاح قبل الاجازة انفسه ولو لم  
يجز المالك الباع ونسخ الباع ولم يرد المبيع ويرجع المشتري بالثمن على الباع ان كان قد نقد ولو مات المالك قبل الاجازة  
انفسه الباع ولا يجوز باجازه ورثته وليس هذا كالعتق عند ابي يوسف وهو ان ماله بين ورثته كبر ما يجرون على العتق  
اذا طلقها او اهرقتم فاقسموا بغير امر القاض وبعضهم عايب فالفقه موقوف على اجازة الغائب فان مات الغائب قبل  
الاجازة في جاز ورثته جازت القسمة عند ابي يوسف راجحاً لانه لا فائدة في نفق القسمة لانه لو نفقت لاحتاجت الى الا  
عان وقال محمد بن القاسم مبادله كالباع فلا يجوز باجازه ورثته وهو القياس ولو مات الباع او المشتري قبل اجازة المالك طلق  
الباع ايضا ولو هلك المبيع فانه يطل لانه هلك قبل التسليم الى المشتري فانه سطر العقد لان العقد لنا فذ يطل المالك المبيع قبل  
التسليم فلا يجوز بالاجازة فاما طلق العقد الموقوف فانه لا يطل وان كان هلك بعد القبض فلا يملك له يضمن ايها السائل  
لم نسخ حق الباع ولم نسا حق المشتري فانهما اختاروا من حيث لا سبيل له محال لان تحت التصديق بملكه فاذا ملكه اوصاه  
لا يفر من ملكه من غير فان اختار تصديق المشتري بطل الباع لان اخذ القيمة كاحترار العتق والمشتري لا يرجع بالثمن على الباع والراجح  
عليه بما صرحناه واختار تصديق الباع فانه يطل لانه قبض الباع مضمون عليه بغيره بضمه لانه سبب ملكه تقدم عقد ولم يكن قبض

امانة وانما صار مضموناً عليه بالتمسك وقت العقد لا يفسد به الضمان لانه سبب ملكه تاخر عن العقد وذكر محمد بن عطاء في الرواية  
ان يجوز بيع تصديق الباع وقيل في وجوبها في الرواية انه سطر اولاً حتى صار مضموناً عليه ثم باع فصار ملكاً لمضمون هذا اذا باع عين  
دين فاما اذا باع عين عين مما يتعين للعقد فبقيت الخمسة شرط للموقوف الاجازة اما الاربعه فذكرنا والخامس قيام العين وهو  
العين شرط ايضا فان اجاز المالك عند قيام الخمسة جاز الباع ويكون الثمن للباع دون المخير وله الرجوع على الباع بقيمة ماله ان لم يكن له  
مثل ولو كان له مثل يرجع عليه بمثل وانما كان كذلك لان الثمن اذا كان عرضاً صار الباع مشترياً من وجه العتق لا يتوقف على اجازة اذا  
وجد نفاداً على العاقد ومما وجد النفاد لان العاقد من اهل عتق صارت حاله غير بغيره مع عقد عتقه لنفسه فاذا اجازة  
مالك صار محيراً للنفذ للعقد والذات لانه اذا كان الثمن ديناً لا يكون باعاً من كل وجه ولا يكون مضموناً من وجه فاذا اجاز صاحبه صار  
محيراً للعقد فكان بدله ولو هلك واحد من هذه الاشياء الخمسة بطل البيع ولا ينفذ الا جازة بعد ذلك علمنا ذكرنا **قوله** لان الاجازة  
اللاحقة بمنزلة الوكالة السابقة حيث ان كلامها يثبت الحكم ويرفع المانع **قوله** خلافاً للفتوى في المتكاح الميسر لانه ينسخ قبل  
الاجازة وقد رويانه **قوله** ثم الاجازة اجازة نفذ الاجازة من مال المالك فيما اذا كان الثمن عرضاً اجازة نفذ الاجازة  
ان ينفذ الفضولي ممن العرض من مال المالك لا اجازة عقد موقوف لان العقد لان حال الفضولي تاخر عليه ككفره سراً فلهذا جاز على اجازة  
العقد **قوله** في العتق انما اذا كان الثمن عرضاً او ديناً ولا يبيع حال المبيع الا لبيع ان المبيع باق او غير باق **قوله** قال ومن غيب  
عبداً فانه واعتقه المشتري ثم اجاز المولى البيع فالعقد جائز ان قال في الجامع الصغير وصحة المبيع فيه محمد بن يعقوب عن ابي بصير رضي  
عنه رجل غيب من رجل عبداً فباعه من رجل فاعتقه ذلك الرجل ثم ان مولى العبد اجاز البيع فالعقد جائز ولم يفتى به السيد ثم اجاز  
المولى البيع ولم يكن المشتري اعتقه فباعه جاز ويكون ارش الباع للمشتري ويتصدق بجزاؤه على نصف الثمن ولو كان لم يقطع بينه وبين المشتري  
باعد ثم اجاز المولى البيع الاول ثم يحن المبيع الثاني الى هذا لفظ اصل الجامع الصغير ولم يذكر محض فيه الا خلافاً لما روي في قوله لا يبيع  
والابن يوسف رضي الله عنه واما قولنا في قوله المانع الصغير ولم يذكر محض فيه الا خلافاً لما روي في قوله لا يبيع  
غير جائز وهو قول محمد بن زهير وقال في الاسلام البردوي وقد انكر ابو يوسف هذه الرواية على محمد بن عتق وزعم انه لا ينفذ فصار  
عنده روايتان فلاجل هذا قال في المحلف وقول ابو يوسف مضطرب وقال الحاكم الشهيد في كتاب العتق قال ابو سليمان هذا رواه محمد بن  
عن ابني يوسف وعن محمد بن عتق عن ابني يوسف انه لا ينفذ عتقه وسبب في وجوبه محمد بن عتق لا ينفذ عتقه ولا يملك قبل الاجازة في بيع  
الفضولي فوقع عتاق المشتري من اهل العتق حاصلاً لعدم الملك قال عليه السلام لا يملك ابداً ولو ثبت الملك في الاخر  
عند الاجازة ثبت مستنداً والى استناد ثابت من وجوبه وهذا القول لا يملك لصحة الاعتاق لانه المصلحة للاعتاق هو الملك  
الكامل يرد على هذا الاحكام منها لم يملك العتق اذا اعتق ثم ملكه ياداً الضمان لا ينفذ عتاقه فاذا لم ينفذ عتاقه فلا ينفذ عتاق الذي  
تلقى الملك من جهته اولى ومنها لم يملك المشتري اذا اعتق والمخير للباع ثم اجاز الباع لا ينفذ العتق ومنها ان المشتري من العتق لو باع  
من غيره ثم اجاز المالك بيع العتق لا ينفذ المبيع منه فلهذا لم ينفذ بيعه بعد عتاقه بالطريق الذي لا ينفذ عتاقه اخرج الى المتكاح  
البيع الا يرد في المتكاح اذا باع صح واذا اعتق بغيره فعل بهذا ان البيع اسرع نفاداً من العتق لهذا يبيع العتق الذي  
الضمان ومنها ان اعتاق المشتري من العتق حاصلاً اذا اعتق ملكه العتق ياداً الضمان وهو اجاز العتق لا ينفذ وحده لم الطلاق في نظام  
الفضولي لا يتوقف حتى لم تزوج امرأته بل اذا بها من انسان فطلقها الزوج قبل الاجازة ثم اجازت المرأة النكاح لا ينفذ والطلاق  
في المتكاح كالعتق في الملك لانه لا طلاق الا في النكاح ولا عتق الا في الملك فاذ لم يتوقف الطلاق على الباقى جاز في البيع والطلاق  
رضي الله عنه لم الاعتاق صادقاً مطلقاً موقفاً لوجود سبب الملك من اهل العتق فالى المحل فيترقب الاعتاق ايضا يتوقفه فاذا تم  
الملك باجازه المالك ثم الاعتاق ايضا في سائر اعتاق المشتري من الرابح بدون اجازة المتمر فاذ اجاز المتمر البيع نفذ اعتاق  
المشتري فلهذا كان القياس لا يترتب الحكم عن السبب الا انه تراعى الرضا ان الاجازة دفعت للضرر عن المالك والضرر في النفاد  
لا يثبت الملك على التوقف والجواب عن المسائل فنقول انما العتق حاصلاً لا ينفذ عتاقه بعد اداء الضمان لان العتق ليس بسبب



لبيت الملك من ذلك الوقت مطلقا بل ثبت الملك عند اداء الضمان مستندا الى ذلك الوقت من غير ان يظهر في حق الاعتناق والمناجحة عند  
الضمان الزوايد المتصلة لا المتصلة بخلاف البيع فان سبب موضوعه لا فائدة الملك الا ان الملك تراخي وقتا للتصريح ولهذا سمي بالمشتري  
عند الاجابة الزوايد المتصلة والمنفصلة جميعا لان الملك يثبت مطلقا لا ضرورة اداء الضمان واما المشتري اعني وقتا للمشتري والمشتري للمشتري  
اجيز البيع لم ينفذ الاعتناق لانه لا يقع بلا ملكه الملك يثبت بهذا السبب لا ضرورة الحيا ومنع البيع من ان يكون سببا للملك في الحال  
ثبت الملك على التوقف لان الحيا ومنع انعقاد السبب في حقه هو الملك بخلاف ما عني فيه فان البيع وقع مرسلا غير مشروط بشرط  
الحيا وان نفذ في حق الملك ولكن على سبيل التوقف لا فورا فلو كان من حقه من حقه هو الملك ايضا وهو العتق لانه متى ملكه امكن  
من الفاصلة اذ ابيع من غيره فاجيز البيع الاول لا يغير البيع الثاني لانه ان ثبت الملك للمشتري الاول بان اذن من كل وجه  
لانه المشتري الثاني يملك الملك من المشتري الاول لانه انما كان ملكا لبيع الاول ثبت الملك للمشتري الاول بان اذن من كل وجه  
يظهر اثره في حق جميع الاحكام فانه ان ثبت للملك الاول من كل وجه كان محال لانه يملك الملك الثاني في حكمه وهذا مع قول مشايخنا  
ان الملك البات اذا ظهر على الملك الموقوف فرفعه قاله في المبسوط وهذا المعنى فقهه في حقه لانه لا يتصور اجتماعهما على الملك البات  
والملك الموقوف في محل واحد والبيع بعد ما يطل لا يلحق الا فانه وكذلك لو وجب ماله الفاضل او تصرف به عليه او مات فوريه  
فان كان مطلقا لم يملك الموقوف بطر الملك البات في محل واحد وفي صورة اعتناق المشتري من الفاضل لم يطر الملك البات على الملك الموقوف  
فقط اعتناق المشتري وكان له لو اذ لم يملك المشتري من الفاضل اذ اعتق ثم ملكه الفاضل بالضمان فاجاز الفاضل العتق قال  
علما الذين العالم في طريقه الخلاف في اطلاق المشتري والاعتراف به انما هو ان ينفذ واليه اشارة وقد هملنا ان نذكر وقت المشتري من  
الفاضل اذ ملكه الفاضل بالضمان والوقوف غير الارض كالاعتناق غير العبد واما اطلاق العتق في الموقوف فليس كذلك لانه لم  
يوجد الملك والعقود اصله لانه يقتضي سابقة الملك فلو ثبتا الملك قبل الاجابة ثبت مقصود الصلح والطلاق وحكم العتق لا يثبت  
مقصود الصلح والطلاق اما ملك الدين جاز ان يثبت لحيته الاعتناق مقصودا وقد وجد السبب فيك كذا ذكر العالم في قوله ما  
روينا اشارة الى قوله لا عتق فيما لا يملك ان آدم **قوله** ان الملك يثبت موقفا احترام عن البيع بشرط الحيا رلان هذا الحكم يثبت  
اصلا موقفا ولا ياتي قوله بغيره في مطلق موضوعه لافادة الملك احترازا عن الغصب فان لم يوضع لافادة الملك **قوله** على ما مر  
اشارة الى قوله ولما انه ينفذ في ملكه وقد صدر من اهلنا في محله الى آخره **قوله** كاعتناق المشتري من الزايد يعني استناده من الاجابة  
المرفقة فاعتقهم اجابة المرفقة والجامع اعتناق في بيع موقوف **قوله** وينفذ اذ اقصى الدين ان ينفذ اعتناق الوارث عبد من الزكاة  
المستغرة اذ اقصى الوارث الدين بعد الاعتناق **قوله** وقيل ان السبب في البيع قوله كذا ذكره هملنا وهو هملنا الذي ابي يحيى في  
صاحب الوقف والرازي يضيف كذا ذكر صاحب المحرر ورايت بعض الكتابات هملنا بن يحيى اخذ العلم عن ابي يوسف وزفره  
كتاب الشروط واحكام الوقف **قوله** قاله فان قطعت يد العبد فاجاز البيع فالارض للمشتري هذه ثمانية المسائل الثلاث  
التي ذكرناها من الجامع الصغير والاولى اعتناق المشتري من الفاضل التي ذكرنا بعد هذه وهي بيع المشتري من الفاضل  
من اجاز ان قطعت يد العبد في يد المشتري من الفاضل فاجاز البيع المشتري ارشدا مما اجاز المولى بيع الفاضل فارض اليد للمشتري فثبت  
ان تعلم اول ان قطع اليد لا يمنع الاجابة لقيام المعقود عليه خلا فاجاز العبد او ما عني مما اجاز المولى في الامور لغوات المعقود  
وذلك لان الملك يبيع بالاجابة فصا ركنا يبيعه في الحال لانه استند الاجابة الى العتق وحقيقة الملك تقع في الحال فاذا كان  
هكذا لا يجوز الا ان يكون مكانه حيا مستينا فاعتقد عليه كذا قال العليم ابو الليث واما كان ارض اليد للمشتري لان الملك يثبت  
بعد الاجابة من وقت الشراء فظهر ان العتق كان على ملكه فكونه ارشدا وهذا لان البيع موضوعه لافادة الملك فيثبت الملك له في الحال  
والمنفصل جميعا بخلاف ما اذا غصب عتق فنفذت يد في يد الفاضل مما اذا ملك الفاضل حيث لا يكون الارض للمشتري  
لان الغصب يوضع له فان الملك واما الملك ثبت مستندا الى وقت الغصب بطريق الضرورة في المنفصل لا المتصل ويتصدق في  
من الفاضل بما اذا من ارض اليد على نصف الثمن لانه استقفا في غير ملكه فكان في ماله يضمن وقد نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم

سنة ثمان مائة

وهذا لان ارض اليد الواحدة في الحق نصف الدية وفي العبد نصف القيمة والذي دخل في ضمان المشتري بمقابل اليد المخطوطة  
نصف الثمن وما زاد عليه لم يدخل في ضمانه فكان في ماله يضمن فيصدق بالفضل وهذا اقوى وقال صاحب الهداية او فيه  
بشبهه عدم الملك لان الملك بعد الاجابة ثابت للمشتري بطريق الاستناد الى حال البيع وذلك ثابت من وجهين وجه فظان  
بشبهه عدم الغصب فيصدق بالفضل وفيه نظر لانه اذا كان سببه الغصب اعتبر به في بيعه لم يصدق بجميع الارشاد بالفضل وحده قال  
في الذين قاضوا فان كان المشتري عتق العبد فقطعت يد من اجاز المولى بيع الفاضل ثبت ملك الارض للعبد **قوله**  
وهو محج على محترج انه لو كان ارض اليد للمشتري بعد الاجابة محج عليه يعني لما لم يملك من وقت الشراء كان الارض للمشتري  
كان ينبغي ان ينفذ اعتناق المشتري من الفاضل ايضا عند لانه الاعتناق يكون في الملك وجواب محمد عن هذا بان يقول الارض  
ليس كالاعتناق لان الملك من وجب يملك الارض وان ثبت بالاستناد ملك من وجهين وجه اوله انما اذا قطعت يد  
الملك فاجاز الارض فردد في الرق فالارض للمولى وكذا اذا قطع يد العبد في يد المشتري والحيا والمشتري مما اجاز فالارض للمشتري  
واما الاعتناق فلا يكتفي به الملك من وجب لانه المصحح للاعتناق هو الملك الكامل ولم يوجبه **قوله** بخلاف الاعتناق فقولنا لم يملك  
من وجب يملك الارض يعني لم يملك الاعتناق المشتري من الفاضل بعد الاجابة انما لم ينفذ عند محمد لان المصحح للاعتناق هو الملك  
الكامل لا الملك من وجهين وجه اوله قوله على ما مر اشارة الى قوله والمصحح للاعتناق هو الملك الكامل **قوله** قاله فان باع المشتري  
من آخره اجاز المولى البيع الاول لا يغير البيع الثاني وهذه الثلاثة من المسائل الثلاث التي ذكرناها وانما لم يجر البيع الثاني لان الملك  
البات اذا ظهر على الموقوف ابطال ما يملكه والى هذا اشار بقوله لما ذكرنا ورفق الزايد العتق من اعتناق المشتري من الفاضل حيث  
ينفذ بالاجابة ومن البيع الثاني حيث لا ينفذ بالاجابة **قوله** الاول وقال انه بالعتق يثبت الملك والعتق متقرر كما وانما كان مقرا  
للمشتري كان من حقوقه فيتوقف بتوقفه بتمام البيع لانه غير مقرر للملك لانه اشارة الملك لا انما الملك فلم يكن من حقوقه ولا يتوقف  
بتوقفه وحقيقة العتق في ذلك لم يزل الى الملك حده الملك والعتق لا يتوقف بتوقفه اما العتق فمقرر للملك ومقرر الفاضل جاز  
ان يتوقف بتوقفه والدليل على الفرق بينهما ان المشتري لو اعنى لم اطلع على عيب يرجع بفساد العيب ولو باع ثم اطلع على عيب  
لا يرجع بفساد العيب قوله ولقد فيه ان في البيع الثاني **قوله** بخلاف الاعتناق عندنا ان ينفذ اعتناق المشتري من الفاضل  
بعد الاجابة على قول الحسن والي يوسف رضي الله عنهما ولم كان فيه غير ايضا على تقدير عدم الاجابة للبيوع لان العزل لا يزل في  
الاعتناق لانه ان سمى الموقوف قبل القبض لا يجوز واعتناق العبد قبل القبض يجوز **قوله** قاله فان لم يبيع المشتري فانت في يد  
او قبله مما اجاز البيع لم يجر ولم يذكر محمد هذه المسألة في الجامع الصغير ولكن ذكرها في شروحه وصاحب الهداية ايضا ذكرها في  
وذلك لان قيام المعقود عليه والعاقدين والمجيز شرط للاجابة وقد فانت المعقود عليه فلا يجوز الاجابة وقد قيل في المسألة  
الثانية **قوله** بخلاف البيع الصحيح يتعلق بقوله لا يمكن ايجاب البدل للمشتري ببيع في البيع الصحيح اذا قبل العبد قبل القبض يمكن ايجاب  
البدل للمشتري فيكون البيع باق على قيمته والمشتري مخير فان اجاز البيع كان البدل وهو القيمة له **قوله** قاله ومن باع عبدا بغير  
بغيره واقام المشتري البيعة على اقرار الباي ورتب العبد ان لم يامر بالبيع واراد رد البيع لم يقبل منه ان قاله الجامع الصغير  
محمود يعقب عن ابن مسعود رضي الله عنه رجل باع عبدا بغير امره فقال المشتري ارده اليه لانك بعته بغير امره جاب وجوب الباي  
ذلك فقام المشتري البيعة ثم ثارت العبد اقره ان لم يامر بالبيع ببيع قال لا قبل البيعة على هذا ولم يثبت السهم على اقرار الباي  
نفسه ان باع بغير امره رتب العبد وهو محجدم اقل بيعة ولم اقر الباي ان اقر العتق القاض ان باع بغير امره ابطال البيع ونقص اذ اراد  
ذلك المشتري الى هذا لفظ اصل الجامع الصغير البيعة فان لم يعمل لاننا يفتي على صحيح الدعوى فاذا صحى الدعوى صحى البيعة واللا  
فلا وبطلت الدعوى للشا فقل ان اقدم المشتري على الشراء ودليل على صحى الشراء وان الباي ملك البيع ثم دعواه بعد ذلك ان باع  
بغير امره دليل على عدم صحى الشراء وان الباي لم يملك البيع فحصل التناقض فلم يسمع البيعة على اقرار الباي ان كان بغير امره او اقر رتب  
العبد ان لم يامر به فان اقره القاض فسخ البيع اذ اطلب المشتري ذلك لان التناقض لا يمنع صحة الاقرار الا انه لم يامر من انكر شيئا ثم اقر به







التفاوت في الآحاد ولنا أن التفاوت سير وقد اهدر ذلك في اصطلاح الناس قال في وجيزهم ولا يكف العلة في المعدودات بل لا بد  
من ذكر الوزن عندنا يجوز السلم في بعض النسخ أيضا في ظاهر الرواية لأنه معلوم مضبوط وعن أبي حنيفة رضي الله عنه أنه لا يجوز  
لتفاوت في المائتين بين آحادها أو العدة في المتفاوت وتفسير ما نقل عن أبي يوسف رحمه الله باختلاف آحاد في القيمة واتفق أصحابنا  
فلا يجوز السلم في ذلك كما لا يجوز في الجواهر والثلاثي والآدم والخلود والخشب والرؤس والأكارع والرمات والطبخ والسمك والسمك والسمك  
الآدمين من جنس الجلود والآدم والخشب والجوز شتا معلوما وطولا معلوما وغلظا معلوما والى جميع شرائط السلم والسمك  
بالتفاوت يجوز كذا السلم في الجواهر والسائق والزائد في القفة فان قلت السلم يفتي خلافا لقياسه لا يبيح للمعدوم وما ثبت  
بخلاف القياس مغيرة لا يقاس عليه وقد ورد في الكلي والوزن فيمنع في أن لا يجوز السلم في الذريع والعدة في المتقارب قلت  
إنما جاز السلم فيها استعمالا لا في شأن أو تقول بثبوت الحكم لأنه لا بد من الكلي والوزن يمكن التسليم على ما صنف فكذا يذكر الذريع والعدة  
فان قلت الصريح أقوى من الدلالة وقد صرح رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنهي عن بيع ما ليس عندك شأن فيمنع في أن لا يجوز السلم  
في العدة في الذريع قلت ذلك عام مخصوص بخص من الكلي والوزن فيتحقق المتنازع أيضا كونه في معناه **قوله** وكذا في العدة  
عدد أي يجوز السلم فيها عددا وفي ظاهر الرواية وروي عن محمد بن أبي بشار أن السلم في الآحاد لا يجوز كذا ذكره في  
الطحاوي وجه قولنا أن التمس في الفلوس في حقها ثبتت باصطلاحها لعدم ولاية الفيل علم ما قلنا بطلان اصطلاحها فإذا بطلت التمس  
بقي منها يتعين بالقياس في جاز السلم وهذا صريح قوله وقد ذكرناه من قبل في باب الرزق في مسئلة مع الفلوس بالفلسية **قوله** ولا يجوز  
السلم في الحيوان هذا القدر قد روي أن السلم في الحيوان باطل عندنا وعندنا في جواز إذا ذكر النوع والقول والذوق والوزن  
بان يقال عند تركه أسرار سبع طويل أو قصير أو أربعة ويقول في البعير من حيث الجوز كذا ذكره وجيزهم وجه قولنا أن المتعبد به  
الخنزير والسن واللون والنوع ويتقرر في الطيور للنوع والكبر والصغر من حيث الجوز كذا ذكره وجيزهم وجه قولنا أن المتعبد به  
السلم أن يكون السلم في معلوم ما مضبوط فيه كذا في الجوز والنوع والسن والوصف يحصل العلم في عدة ذكره يعني الاتفاوت قليل لا  
ساقط العدة كما في الثياب يجوز السلم ولنا ما حدث الشيخ أبو جعفر الطحاوي في شرح الآثار قال حدثنا أبو بشر الرقي قال حدثنا شيخنا  
بزي الوليد عن سعيد بن أبي عروبة عن أبي شعيب عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير  
الحيوان وحدثنا الطحاوي أيضا بأسنا عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير  
مرزوق عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير  
عن ذلك قال فاطميو أركم قال وأما أبو بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير  
ولأن الأصل في عقد السلم أن لا يجوز كونه مع المعدوم إلا جواز من خصه فيما يعلم ويضبط فبعدة ذكره في المتعبد به في الحيوان تفاوت  
فأشبه في المائتين باعتبار الأوصاف والخصائص التي تزيد في القيمة حتى لا يفسد ما يشترى بالآخر وان استوي بالانواع و  
اللون والسن لم يحد ما من حسن المشي والمزج وتعد ذلك في الأخر وكذا في سائر الحيوانات من العبيد والأمة والمجان قالوا  
كان التفاوت فاحصا لم يحد السلم لا فاضلا إلى المنازعة لأن الأسباب وضعت لرفع المنازعة بمعنى الحكم في الحيوان على الأصل وهو  
الجواز بخلاف الثياب لأن فيها بعد ذكر النوع والصنف والنوع لا يبيح الاتفاوت بسيرته تحمل ذلك في المعاملات كما ترى لأن الأصل  
الآلة إذا اتخذ المصنوع وليد المصنوع كذا لأن ما يجز في غير ما يحد من غير صنع العبد بلا آلة ولا مثال فظهر لزوم ذلك  
روي الطحاوي أيضا بأسنا أن الذي رافق أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استسلف من رجل مكر ففقدت عليه أبل من بل الصدوق  
فأمر أبا رافع أن يعرض الرجل بكن فزع إليه أبو رافع فقال لم أجدها إلا جمل أحيا دار بعتا فقال أعطه إياه إن خيرا والناس أحسن  
فرد ذلك على ثبوت الحيوان في الذمة قلت قلنا أصحابنا أن ذلك يمكن فضا تاف في ذمة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلو كان  
كذلك لم يقف من بل الصدوق لأن الصدقة حرام على رسول الله صلى الله عليه وسلم فليفت يجوز أن يأخذ جونا حتى يعطي جونا أو  
بغالبه شية وقد حدث صاحب السنن بأسنا أن إلى سمر عن النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الحيوان بالحيوان شية قالوا يحتمل أن استسلف

زكاة في الحيوان ولا زكاة على السلف فقصا من حق الفقهاء أو يكون استسلف من المسلمين فثبت القرض في بيت المال لا في ذمته فثبت  
مع الجماعة فان قلت قد حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الذمة بما يمين من الأبل وفي الجوز بغيره عبد أو أمة فثبت بذلك أن الحيوان  
يحتسب الذمة قلت قد حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضا لم يحد الحيوان بالحيوان شية لا يجوز فلو أن الحيوان لا يثبت في الذمة  
فلما ورد إعلان متعارضان وفتيا بينهما فقلنا أن ما كان بدلا عن مال لا يثبت الحيوان فيه ذمة في الذمة كالسهم قياسا على مع  
الحيوان بالحيوان شية وما لم يكن بدلا عنه مال يثبت الحيوان فيه ذمة كالتزويج أو الخلع على عبد وسط أو أمة وسط  
قياسا على أصل الديات وعرق الجاني **قوله** قال ولا في أطرافه أي قال القدر في ولا يجوز السلم أيضا في أطراف الحيوان كالرؤس  
والأكراع لأنها عدديات متفاوتة لا خلافا لها بالصغر والكبر والسن والزوال والعدة في المتفاوت كالطبخ والسمك والسمك  
لا يجوز السلم فيها فلهذا هذا والأكارع جمع كراع الشاة والبقر يجمع على كراع أيضا وفي المتل نظي العبد الكراع فيطعم في ذمة  
**قوله** قال ولا في الجلود عددا ولا في الرطب حرجا أي قال القدر في ولا يجوز السلم في الجلود عددا ولا في  
في رؤس الحيوان وعندنا لا يجوز ذلك ما لم يبين طولها وعرضها وصفها وكذا يجوز في الرؤس إذا ثبت وزنا والمسألة عرفت  
في المتل نظي لانه لا تفاوت فيها قلت لا سلم في ثيابها تفاوت فاحش ونقل في الخلاصة عن شيخنا في الشارح فقال ولا بأس بالسلم في  
القت وزنا ولا حرج في السلم في الرطب ولا في الخطب حرجا ما أوجزنا أو أوقارنا ولا حرج في السلم في جلود الأبل والبقر والغنم  
ولا في الأوراق والآدم إلا أن يشترط من الورق والآدم حرجا معلوم الطول والعرض والجوز وقال في الثالث مل في قسم  
ولا يجوز السلم في كل عددي يتفاوت عدد أكل الطبخ والأوراق والجدوع والخطب أجمالا لا في التفاوت في فاحش فيطلب  
الطالب حرجا ما يحد به المطلوب فلا ينقطع المنازعة فإذا علم بعض هذه الأشياء طولها وعرضها جاز لعدم الجماعة المفضية  
إلى المنازعة وقال في الثالث مل أيضا ولا حرج في السلم في الرطب لأنها تتبع حرجا وانها متفاوتة كالأزمان ويجوز في الفت  
لأنه يباع وزنا قال في الجوز وكل شئ جمعة كالأضبان فقد حرج منه ومنه سميت حرجا من الخطب وقال صاحب ديوان  
الأدب الرطب القصب والجوز بالحجم المصنوع والآدم المفقور المهيأ بعد الزنا المعجج مع حرجه وهي الحمر وأما  
الجوز بكسر الجيم والزايين المعجج فهي جمع حرج وهي الصوف الجوز وليس هذا موضع **قوله** قال ولا يجوز السلم في  
بلون السلم فيه موجود من حين العقد حين محل الأجل أي قال القدر في ولا يجوز السلم في هذا الكلفان بشرط وجود  
السلم في زمان العقد زمان المحل وفيما بينهما حتى لو كان منقطعاً عند العقد وعند المحل أو فيما بينهما لا يجوز السلم ولعن  
أن السلم في المنقطع لا يجوز عندنا خلافا للفتي في ما يقول يشترط وجوده عند المحل حسب ثبوت القدرة على التسليم والعين  
قبل ذلك لا يعتبر لأنه ليس بان توجب المطالبة ولو أن ما روي أنه أودع في سنة بأسنا أن إلى ابن عمر عن أبي بصير عن أبي بصير  
قال لا تسلفوا في الخيل حتى يبدو صلاحه وقد شرط عليه السلام لصحة السلم وجود السلم فيه حال العقد وهو مجموع على الخيل  
ولأن القدرة على التسليم في البيع شرط وفيما كان منقطعاً في بعض هذه الأوقات التي ذكرنا لا يجوز القدرة على التسليم  
لأنه لا بد للقدرة على التسليم من الاكتساب فلا يقدر المسلم إليه على اكتساب المنقطع وقوله القدرة على التسليم عند المحل موجودة  
لنا أن يكون القدرة موجودة إذا بقي العاقبة حتى الوقت وفي بقا يجزئ شك فلا يثبت القدرة بما مشكوك فيه قال الأصل  
هو الحيوان وما ثبت على أن يوجد دليل الزوال قلت الأصل بغيره لا يبقا ما كان على ما كان والقدرة في الحال صريحة فلا  
يعتبر الأصل لا يثبت شئ يوجد في المستقبل قال أبو الجهم في ذمته وهذا لا يقطع ما قاله القدر أبو بكر البجلي أن لا يوجد  
في سورة الذي يجر ويبيع فيه وإن كان قد يوجد في البيوت **قوله** ولو انقطع بعد المحل نزلت السلم بالخيار أن شاء  
السلم وإن شاء انتظر وجوده ذكرنا تقريرا لمسألة القدر في الأضباع فان سلم فيها موجود الحيوان بحلول  
السلم فلم يقف حتى انقطع فالسلم صحيح على حاله ورتب السلم بالحجر لأن شية العقد والسن استرخى وجوده لأن العقد  
هو الصحيح عن التسليم فثبت له حق الفسخ لأن المسلم فيه يترك منه لذة البيع العين فصار بمنزلة باقي العبد يعني قبل







المتقديرات فان قدر نصف يوم جازو بعض اصحاب قدروا اقله بثلاثة ايام استدلوا على خياري الشرط وان لم يكن  
بالثلاث ببيان افضل للمدة فاما ادناه فغير مقدر **قوله** وقيل ثلاثة ايام وهو المروي عن الشيخ الجرجاني حمدين الجرجاني  
الطحاوي وقال الصدر الشهيد في طريقة الخطوط والصحيح ما روي الكرخي انه مقدار ما يمكن فيه تحصيل المسلم فيه **قوله** والاول  
اصح ان تقدير الاجل شهر هو الاصح لما مر **قوله** ولا يجوز السلم على رجل بعينه ولا بزيادة رجل بعينه وهذا الخطا  
في مختصر قال صاحب الهداية معناه لا يعرف مقدار بيعه اذا كان لا يعرف مقدار المكيال والزراع لا يجوز جوار ان  
ذلك في حق التسليم بخلاف بيع العين فانه يجوز لان فيه يجعل البعني فيقدر الملاك وقد مر في اول البعير وجميع القول في  
في شرح الطحاوي ولو اجماع قدر على هذا الاثبات لم يجز اذا كان لا يعرف مقدار المكيال والزراع لا يجوز جوار ان  
هذه الصفة على هذا الاثبات بمرور ولا يترى كم يسبح في الاثبات فالباع جازي ورواه الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رضي الله عنه  
انه قال لا يجوز بيع العين ايضا لا يبيع ثوبين بخلافه ولا الحياكة وبيع الخطبة انما يجوز على احد لهما وقيل هذا اذا كان  
من جديد او خرد او خرب او ما شبه ذلك مما لا يحتمل الزيادة والنقصان فاما اذا كان الاثبات يحتمل الزيادة والنقصان  
كالزبيب والحوالي والبراق وما شبه ذلك فانه لا يجوز بيع العين ايضا الا ان ابا يوسف رحمه الله استحسن في ثوبين او اجاز  
وان كان يحتمل الزيادة والنقصان ومول يستر من سقاء كذا وكذا فريضة من مائة هذه العروة وعينها جازي البعير  
كان السلم وزياد فيمنع ان يعلم قدر ثوبين يؤمن فقد من ايدي الناس وان اعلم بوزن هذا الحبي لم يعلم ما وزنه فانه لا يجوز  
وجوز في بيع العين واذا كان السلم في ثوبين فيمنع ان يعلم قدر ثوبين يؤمن فقد من ايدي الناس فان اعلم بوزن هذا الحبي لم يعلم ما وزنه فانه لا يجوز  
كم من او يترى يد فلا يجوز السلم لجوار ان يملكه الخسبة او الرطل فلا يدرى ما سلم فيه وفي بيع البعير يجوز الكيل من سرج الحمار ورواه  
كيس النهر **قوله** قال ولا يبيع طعام قرية بعينها او ثوب خطبة بعينها اي قال القدر في مختصر وجميع القول في اصطلاح ما  
في سرج الحمار ولا يجوز السلم في طعام من موضع بعينه لانه يدرى فيه الحبي ومما روي عن النبي عليه السلام انه سئل عن السلم  
من ثوبين فقال اما من ثوبين طاهي طاهي فلا ارايت لو ادسب الله عمره فبم سئل احدكم مال احب اليه عن ذلك وكذا اذا السلم  
خطبة سرقها او خطبة بخارا او خطبة اسبيح فان السلم لا يجوز لانه موقوف على ثوبين او خطبة عن ايدي الناس فغير مقدر  
معقود على خطبة الفسخ فلا يجوز ذلك وكذا لو سلم في خطبة امرأة لا يجوز للمنفق الذي ذكرنا ولو سلم في ثوب طاهي او في  
شرائط السلم فانه يجوز والزوجين ان اضافه الخطبة الى ثوبين ليس يقيده ببيان الجنب والنوع وانما يقيده بقيس البعير  
والمكان فيحصل السلم فيمنع انقطاع فلم يجوز الا في ان السلم يجوز في الخطبة من غير ان يضمنه الى حواء واما في الثوب فان  
الحرارة يقيده ببيان الجنب والنوع ولا يكون لتقصيص المالك والبقعة المارة ان السلم لا يجوز بغير ذكر المروي والمروى فان  
السلم اليه اذا في ثوبين في غير ولاية حواء من جنس المروي فانه يجوز ويجوز بيع السلم على قوله فثبت ان ذكره في  
حال ذكر الثوب عيان عن بيان جنس وذكره في عند ذكر الخطبة عيان عن قصيص البقعة ولو سلم في خطبة الثوب  
او في خطبة خراسان فالسلم جائز لان العراق اسم ولاية وكذا خراسان فلا يتوهم انقطاعه عن ايدي الناس في عامه والولاية  
في كل ولو سلم في خطبة طرية بغير حواء فالسلم باطل لانه منقطع في الحال وكذا في موجود في وقت العقد او وقت الحبل  
شرط الصحاح السلم للكل من سرج الحمار ولم يغير لفظ التبرك به **قوله** ولو كانت النسبة الى قرية ببيان الصفة ببيان  
الجود لا بأس به على ما قاله على ما قاله المشايخ كالحشر في سراجا وموضع من الخطبة من يملك عنه والبساح في سراجا  
ايضا نوع من الخطبة عندهم وكذا اذا ذكر النسبة في الثوب ببيان الصفة كما قال في حديثي يجوز لان الثوب الزينجي ما يبيع  
على صفة معلوم سواء يبيع في تلك القرية او غير ما قال في خلاصة الفتاوى لو كان ذكر النسبة ببيان الصفة لا يقين المالك  
كالخمر في سراجا فانه يذكر لبيان الجود فلا يفسد السلم ولم كان يقيم انقطاع خطبة ذلك الموضع **قوله** قال ولا يبيع السلم  
رضي الله عنه الا ببيع شرائطه قال القدر في مختصر ولا يبيع السلم عند ابي حنيفة رضي الله عنه الا ببيع شرائطه ذكره القدر

جنس معلوم ونوع معلوم وصف معلوم ومقدار معلوم واجل معلوم وسعر في مقدار المال اذا كان ما يتعلق العقد على  
كالكيل والموزون والمحدود وتسمية المكان الذي يوفيه فيه اذا كان له محل وموئله قال ابو يوسف رحمه الله لا يجتاج  
الى تسمية راس المال اذا كان مقينا ولا الى مكان التسليم ويسلمه موضع العقد اعلم ان شرائط صحة السلم سبع عشرة في راس  
المال واحتمل في المسلم فيه واما في راس المال فاحد ببيان الجنس انه درهم او دينار او من سائر الموزونات كالخريد والقطن  
وكذلك الامن الكيليات كالخطبة والسعر والثاني ببيان النوع انما تجارة او حرفة اذا كان في البلد فتعقد مختلف فاذا اختلف  
فذكر الجنس كافي وينصرف الى ثوبين والثالث ببيان الصفة من الجود والرتبة والوسط والرابع اعلام قدر راس المال اذا كان  
العقد يتعلق بالمقدار كالكيل والموزون والعدد المتقارب على قول ابي حنيفة وسفيان رضي الله عنهما وهو احد قول الثاني  
وقال ابو يوسف رحمه الله لا يبيع بشرط وهو احد قول الثاني في سراجا واما اذا لم يتعلق العقد بالمقدار كالثوب فلا يشرط  
اعلام القدر ولا يكتفي بالاشارة والتعريف في الزعميات في قولهم وذلك لان الزعمان يحكي عن الوصف ولهذا اذا اشترى ثوبا  
على انه عشرة اذ لم يوجده زايلا قالوا يان له ولو وجده ناقصا لا يحط بغيره من الثمن ولكن لم الجواز وفي بيع العين اعلام قدر  
الجنس بشرط بالاجماع اذا كان ثوبا او حياكة او ما يشبه ذلك من الثوبين او الدراهم والدينارين متفقد عند ابي حنيفة رضي الله عنه وعند  
ابن سيرين وهذا على علمه احدى وعوان السلم اليه اذا وجد اكثر من المال زيو فافرق واستبدله في مجلس البيع  
في المردود عند ابي حنيفة رضي الله عنه خلافا لما شرطه الاثنا عشر من الفساد وما لم يشرطه والسادس ان يجعل راس  
المال وقبض قبل اقباض العاقدين بابرانها سواء كان راس المال عينا او دينا وقال مالك رحمه الله لا يشرط قبض لانه عينا ولم يكن  
دين يشرطه في قول وفي قوله يجوز التأخير يوما او ميتين وفي الشرط بشرط قبل الاقباض بابرانها اجماعا سواء كان عينا كالتبر  
والنصر او دينا كالدرهم والدينارين واما الثالث في السلم فيه فاحد ببيان الجنس كالخطبة والسعي والدينارين او ثوبين  
كثيرة او نسبية مهلية او جبلية وفي الهداية قال في بيان النوع كقولنا سقيفة او نجية والثالث ببيان الصفة كقولنا جيتة  
او ردية او وسط والرابع اعلام قدر المسلم فيه ان لم يتردد في كيل معروضة الناس والخامس ان لا يشتمل البديل احد وصيغة  
ربوا الفضل وهو القدر المتفق او الجنس لان حرمة البيع يتحقق والسادس ان يكون السلم فيه مما يتبين بالقبض  
في لا يجوز السلم في الدراهم والدينارين وفي البعير لا يجوز على قياس رواية ثوبين المخرق لانه الحق بالمحرور ويجوز على رواية  
كتاب الشريعة لانه الحق بالعروض وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله في الفلاس عدد الثوبين حرمانه والسادس في الاجل وفيه خلاف  
الثاني في ربح وقدر الثامن ان لا يتقطع من حين العقد الى حين الحبل وفيه خلاف الثاني في قدره والثالث في ان يكون العقد  
بأشياء ليس فيها شرط في البيع ثبت خلافا في القياس للحاجة ولما حاص اليه في السلم ولو ابطا الحيا قبل المخرق ورأس المال قيام  
في السلم اليه انقلب جائزا عندنا خلافا لرواية ولو كان راس المال مالا لا ينقلب جائزا اتفاقا والعاسم ببيان مكان الاثبات  
في كل محل مؤنة كالخطبة والسعر عند ابي حنيفة رضي الله عنه وعند ما يتبين مكان العقد فلا يبيح اذا لم يكن مكانا اذا  
كان العقد في البحر وعلى راس الحبل لا يتبين مكان العقد بل يسلم في اقرب الموضع الذي يمكن التسليم فيه وفيما ليس له محل مؤنة  
كالسك والكانفة والثاني في رواية اصحابنا يتبين مكان العقد وفي رواية السعيين وفيه حيث لقيت الحادي عشر كون  
السلم فيه مضمونا بالوصف كالا جناس الاربعة الكيل والموزون والدرهم والعدد المتقارب فاذ لم يكن مضمونا  
كالعدد المتفاوت والذري المتفاوت كالحواجر واللالى والادام والخمس والزمان ومما فلا يجوز السلم الا اذا بين  
من جنس الجود والادام والخمس شيئا معلوما وطولا معلوما وانه يجمع شرائط السلم والحق بالمتقارب فيجوز  
**قوله** سقيفة او نجية او سقيفة ما يسمى سيجما والنجية خلافا في اصطلاح في اشتراط شرائط ما روي عن ابي عاصم  
رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من اسلف في غير فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل فاسطر رسول الله  
العلم بالسلم فيه والاجل فصار ذلك أصلا في ان كل جملة تقع في المنازعة يجب فيها عن العقد وهو المراد من قوله والعقد فيه



ما يتبادر الى ذهنه من ان الجاهل يفتن به الى المنازعة والعدل من السهل بكيال رجل بعينه لا يعرف مقدار وجه قوله  
اعلام قدر راس المال ليس بشرط ان المتصور وهو التيقن بحصوله بالاشارة فيكون بها فلما حاز الى معرفة قدر راس المال  
او وزنا كما لو كان ثوبا او حيوانا وكما لو كان المكمل او الموزون غشاغ البيع مشارا اليه ولا يوجب حصة رضى البعده لراى المال  
وتما يوجد بعض مستحقا وزبوا فيرة الذئب ولا يستدله في مجلس الرذ فيفسخ العقد فيه ثم لا يعلم في كم بقي العقد في كم  
ولا يتا له هذا الموضع والموضع لا يثبت لانا نقول الموضع في عقد السلم كما في تحقق لان الاصل عدم الجواز لكونه بيعا  
وانما يجوز اذا وقع الامن عن الغرض من كل وجه واذا ثبت نوع غرضه في الارض على ما كان وهو عدم الجواز يثبت قوله ارايت لو ان  
الذئب غرقة هذا الحايظ لم يتحل احدكم مال اخيه وليس كذلك الثوب والحيوان لان الذراع في الثياب تجري مجرى الوصف في  
اذا كان بعض الثوب محررا كان السلم اليه بالحيوان اذ كان جميع السلم فيه ولو شاة ذكره كذا اذا كان بعض اطراف الحيوان  
نالتا والوجه الآخر لا يوجب حصة رضى البعده ان احد عوض السلم فيشرط معرفة مقدار كالمعوض الآخر وهو السلم فيه اذا كان في  
العقد على قدر والوجه الآخر ان عقد بشرط فيه التيقن في المجلس بشرط فيه معرفة المقدار كالمعوض الآخر وهو السلم فيه اذا كان في  
معاضة فلا يثبت فيه معرفة المقدار بعد التيقن كالمعوض في البيع والسكك والاجابة قلنا يبطل ذلك بالقرض والقرض في  
انا نقول السلم يحتمل الجاهل في المقدار في الجاهل جميعا لان ان لو قال بعتك حل عدت القصة طعنا ما يجوز هذا  
ذهبا جارا وليس السلم كذلك والسكك يجوز مع جهالة او صان المتكسر وهو المثل كذا اذا استأجر ليعمل صديقه  
من مكان الى مكان فانه يجوز مع جهالة مقدار الصبغة والحد التي يتكسر فيها ووجه قوله ان بيان مكان الاثاف ليس بشرط  
جواز السلم عند ما ان الموجب للتسليم العقد فيتيقن مكان العقد فلا ينعقد مكانا اخر الا ان يتاخر بالاجل فاذا اجل  
كان الوجوب بالعقد السابق فكان لا اجل فيه ولهذا ينعقد مكان العقد فيما ليس له محل وموتة وكذا في القرض والغصب  
فكذلك هذا او وجه قوله ان رضى البعده ان يتيقن مكان العقد لا يثبت مقتضيات العقد ولهذا اذا عتق  
آخر مع فلو كان يتيقن مكان العقد مقتضيات العقد لم ينعقد يتيقن مكان آخر لكونه مغيرا لمقتضى العقد فاد لم يتيقن مكانا  
للانفا بلى مكان الاثاف مجهولا فيقعان في المنازعة لان مالمية الاشياء تختلف باختلاف الاماكن ورب السلم لطلبه في موضع  
يكسر فيه الثمن والمسلم اليه يسلم في موضع يقبل عنه فينفذ الى المنازعة فيشرط البيان لفظيا بخلاف القرض والغصب  
فان وجوب التسليم ثابت في الحال فكان يتيقن مكان القرض والغصب اولى وبخلاف مالمية طلبة موتة لانه لا يختلف في  
باختلاف الاماكن بالجل **قوله** له محل وموتة هو محل رجل الشيء يعنيون به ماله نقل محتاج في حمله الى الماكن او اوجه حاله  
في لفظ الاصل ماله موتة في الجمل كذا في المغرب قوله فاما ان مسئلتان اي اعلام قدر راس المال وبيان مكان الاثاف  
مستبدتان يحتاج في كل منهما الى اقامة دليل من الطرفين **قوله** للسند مع المنازعة ان يكون السلم شرعا وعامع المنازعة  
بيع المعلوم قوله ومن فروع من فروع الاختلاف في معرفة مقدار راس المال يعني اذا قال اسلمت اليك هذه السنة  
في كوكبة ذكره شعر ولم يبين حصة كل واحد منها من العشرة او اسلم حصة معينة وشعر معينة كذا انما من رضى ان  
يبيع مقدارا حراما لم تجز عند ابي حنيفة حتى انتم خلافا لما وكذا اذا قال ربي اسلم اليك هذه الدراهم واسار اليها وهذه  
الدرهم واسار اليها ولم يعلم وزنها قال صاحب الحق هذا اذا اسلم فيما يتعلق العقد فيقدر فاما اذا اسلم فيما لا يتعلق  
فيه بالقدر كالدرهميات والعدديات المتفاوتة فانه لا يشرط بيان الدرهم في الدرهميات والعدديات المتفاوتة  
بيان القيمة فيها وكش بالاشارة والتعيين في قولهم جميعا **قوله** فيصير نظيرا لاول اوقات الاماكن في الاوامر يعني ان  
الاول من الوقت يتيقن لنفس الوجوب وان لم يتيقن لوجوب الاداء لعدم مزاحمة جز آخر فكذلك مكان العقد يتيقن لوجوب  
الانفا لعدم مزاحمة مكان آخر **قوله** وصار كالقرض والغصب يعني يتيقن في مكان القرض والغصب للتسليم **قوله** وصار كالمثل  
الصفة اي صار احتلا في المكان كجهالة الصفة يعني باختلاف الصفة في السلم فيه يختلف القيمة فكذلك باختلاف المكان بخلاف

ايضا ثم مع جهالة الصفة لا يجوز السلم لا يفتن الى المنازعة فكذلك لا يجوز مع جهالة المكان لهذا المعنى فلا بد من قوله ومن هذا  
قال من قال من المتابع ان الاختلاف في وجهه يوجب التحالف كما في الصفة اي عن هذا الذي قلنا وهو اختلاف المكان  
كما في الصفة قال بعض من يتاخر ان الاختلاف في المكان يوجب التحالف عند ابي حنيفة رضى البعده اذا اختلف في صفة الجوز  
والرداءة في احد بدل السلم وقيل على عكس يوجب التحالف ان عند ابي حنيفة رضى البعده بل القول قول المسلم اليه وعندهما التحالف ان  
هكذا اذكر الخلاف القدر في صاحب الايضاح وصاحب الكفاية لان المكان يتيقن عند ما مقتضى العقد فكان الاختلاف  
في المكان كالاختلاف في نفس العقد فيتحالفان ولا يوجب حصة رضى البعده لم المكان لا يتيقن باقتضاء العقد ولا يوجب الاختلاف  
فيه بل الاصل في السلم في المكانين شي واحد فصار كالاختلاف في الاجل فلا يتحالفان بخلاف الاختلاف في الوصف لان الاختلاف  
فيه يجري مجرى الاختلاف في الاستحالة الواجب في الذم فيجب تيقنه وهو غايب عنا فتختلف الاصل باختلاف الوصف  
**قوله** وعلى هذا الخلاف الثمن: اوجهه والقسمه وصورة الثمن جعل المكمل او الموزون وبنائه الذمة غشاغ البيع يشترط  
بيان مكان الاثاف عند ابي حنيفة رضى البعده خلافا لما وقال بعض من يتاخر ان لا يشرط تيقن مكان الاثاف في عن البيع بالاجماع  
قال في الاسماء وغيره في نزوح الحال الصغير وهو غلط لان الثمن يثبت الاجرة بل انما وث صورة الاجرة مستفوض في كتاب الاجارات  
اذا كان الشئ لا يجعل اجرا دينيا ولا حكمة عند ابي حنيفة رضى البعده لا يبيع الا يتيقن مكان الاثاف وعندهما يجوز من غير تيقن  
ويتيقن مكان الدار في اجارة الدار ويقيس مكان تسليم الدابة في اجارة الدابة وصورة القسمه في اربعين رجلا فاقطع  
احدهما الثمن من نصيب صاحبه وزاد في نصيب الآخر فكلما اوزونا دية في الذمة بشرط بيان مكان الاثاف عند ابي حنيفة رضى  
وعندهما لا يشرط **قوله** قال ومالم يكن له محل وموتة لا يحتاج فيه الى بيان مكان الاثاف بالاجماع اي قال في الجامع الصغير ولم  
كان في الامور من حمله فلا يشرط بيان مكان الاثاف فيه ويوفيه في المكان الذي سلم فيه اعلم ان بيان مكان الاثاف لا يشرط لصحة  
العقد اجماعا فيما ليس له محل وموتة كالمسك والكاغور والحوار والملاي وكوبا ولكن ينعقد مكان العقد مكانا للثمن في روايات  
في رواية الحال الصغير ويوع الاصل يتيقن وذكر في كتاب الاجارات ان لا يتيقن مكان العقد ولم ان يطالبه بالتسليم في اي  
مكان لعده لانه لا يتضرر بالتسليم في اي مكان كان ولهذا اجاب من يتاخر رضى البعده وقال في الذين قال في من في الجامع الصغير  
بعض من يتاخر قالوا مراده اذا لم يتاخر او فاه في مكان العقد واذا اتاخر اذ ائتم بالتسليم حيث لقيه وقال في التحفة ولو  
شرط مكانا اخر للاثاف سوى مكان العقد لم كان فيما له محل وموتة يتيقن ولم كان فيما ليس له محل وموتة في روايات في رواية  
لا يتيقن ولم يوفيه في اي مكان شاة وفي رواية يتيقن وماله مع **قوله** فيما ذكرنا اي الموضع بيان اطراف ليقع واحد في  
القيمة حيث لا يختلف باختلاف المحال ولهذا لو دفع المال مضاربة ليعمل بالكوفة كان له ان يعمل في اي مكان شاة منها **قوله**  
قال ولا يبيع السلم حتى يتيقن راس المال قبل ان يبارقه ان قال القدر في مختصره والمراد منه المفاصلة بالادان الا ان قال  
في شرح التمام تسليم راس المال ليس بشرط ان يجلس العقد او يجعل تسليمه الى السلم اليه بشرط قبل ان يبارق بالادان الا ان قال  
لو تفرق العقد السلم ومثل ذلك يوم الى الليل ولم يغب احدهما عن صاحبه ثم سلم راس المال وافترقا مع السلم اعلم ان تسليم  
راس المال قبل المفاصلة شرطا سواء كان راس المال دينيا كالمزاد والملاي او عينيا كالمزاد والمصوغ والثوب والحيوان اما اذا كان  
دينا كما في ما شرط التسليم قبل المفاصلة لان الدين لا يتيقن الا بالقبض فاذا افترقا عن غير قبض كان افترقا عن دين يدين  
وكذا في كونه لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الكاكي بالكاكي اي عن النسبة بالنسبة ولان النبي عليه السلام نهى عن مالمية عند  
الاشان ورضي في السلم والسلم والتسليم عيان عن عقد يثبت الملك في الفرض عا جلا والمضى جلا في الشرط فيجوز راس المال في تحقق  
الحق الذي هو له الا ان كان راس المال عينيا فقيس قياس واستحسان ذكرهما صاحب الايضاح وغيره فالقياس ان لا يبطل  
السلم بالتفرق قبل القبض لانه افترقا عن عين يدين وذلك ليس بمعنى وفي الاستحسان يبطل لان الاصل في راس المال ان يكون دينيا  
الشيء فاذا اوقع عينيا كان ملحقا بالاصل ولم يغير شرطا الاصل واعتبر هذا الفرد او نقول في شرط التسليم قبل المفاصلة لتحقيق معنى اسم السلم



لا يدل على التجهيل **قوله** لينقلب السلم اليه فيه ان يستقر **قوله** ولهذا قلنا لا يبيع السلم اذا كان فيه خيار الشرط لما اولاهما وهذا ايضا لا اشتراط القبض المستفاد من قوله ولا انه لا بد من تسليم راس المال بمعنى ان خيار الشرط لما كان مانعا لانقضاء العقد في حق الحكم وهو الحكم ببيع القبض لان القبض انما يتم اذا كان بقاءه على المكلف لم يثبت الحكم ببيع القبض فكان شرط الخيار في السلم بطلان العقد لعدم تمام القبض بخلاف الرواية في راس المال وخيار العيب حيث لا يفسد ان السلم لانها لا ينعان الحكم فلم ينعى تمام القبض ايضا **قوله** وكذا لا يثبت فيه خيار الروية وفيه اشكال لانه العمومية قوله فيه اقا ان يراد برأس المال او السلم فيه فلا يجوز الاول لان خيار الروية ثابت في راس المال ولهذا اصرح في الحقيقة لم خيار الروية في راس المال لانفسد السلم لا يمنع ثبوت الحكم ولا يجوز الثاني ايضا لانه لا يرتبط الكلام لان سوق كلامه تسليم راس المال شرط قبل المخرقة واوضح في لعدم صحة السلم بخيار الشرط وبقي قوله وكذا لا يثبت فيه خيار الروية اجنبيا **قوله** لانه غير مفيد يعني لا يفيد خيار الروية فانه لا فائدة له فائدة الفسخ في باب بيع العين والفسخ في السلم لا يقق بحكم الروية لانه لا يراد على عين مائتا وله العقد لان مائتا وله العقد ديم ثابتة الذمة والمقبض ليس هو بعينه فاذا ردت المقبض عاد حقه في مثله فلا يثبت خيار الروية لعدم الفائدة **قوله** ولو استقر خيار الشرط قبل الافتراق ورأس المال قائم جاز خلافا لرواية السلم وقفا سدا فلا ينقلب خياره وانما انفسد قبل تفرق نصارك ان لم يكن **قوله** وقد مر تطهيره في باب البيع الفاسد وهو انه اذا باع الى اجل مجهول كالحصاد والذبيحة وما لم يقض باسقاط الاجل قبل الاجل جاز عندنا خلافا لرواية وعلى هذا الخلاف اذا باع بشرط الخيار انما استقر الخيار قبل تفرق الاجل وانما يفيد بقوله راس المال قائم لان باسقاط خيار الشرط اذا كان بعد هلاك راس المال لا ينقلب العقد الى الجواز انفا كما وجملته الشروط مجموعها فقام اعلام راس المال وتجهيل واعلام السلم فيه وتاجيله وبين مكان الايقاع والقدرة على تحصيله قاله الفقيه ابو الليث رحمه الله في شرحه الجامع الصغير وشرايط السلم عند الحسنة رضى الله عنه خمسة اشياء اعلام راس المال وتجهيل واعلام السلم وتاجيله وبين مكان الذي فيه وفي قولنا هكذا الا في شيئين اعلام راس المال وبين مكان المكان الذي يوجبه فيه وقوله السلم على قولنا الا في الاجل الى هنا لفظ العقد في قوله اعلام راس المال يشمل بيان الجنس والنوع والصفة والقدرة ايضا والاولى تاجيله الاجل معلوم على حسب ما روي عن العاقلان واراها بالقدرة على تحصيله ان لا يكون منقطعاً وكان الفقيه يذكّر هذه الشروط في القضاة لما انعم الانقضاء ولم كان شرطاً للعمية السلم لكن ذكره ليس بشرط لانقضاء السلم لان الانقضاء عارض والاصل عدم هذه الشروط مرتين محتمل عند قوله ولا يبيع السلم عند الحسنة رضى الله عنه الا بسبع شرايط وهو قيل في الضابط وان يمكن تحصيله او قيل وان يستطاع تحصيله كان اولى لرعاية السعي **قوله** فاما السلم ما في درهمه كونه حنطة مائة مائة دين على السلم اليه ومائة مائة في حصة الدين باطل وهذه من مسائل الجامع الصغير اعلم ان السلم في حصة الدين باطل لانه دين بدين وقد مر في رسول الدين ذلك في هذا الدين قبل الافتراق مع لان الدرام والذمان لا يتبعان في عقود المعاملات وان عنت خضار الاطلاق والعتيق سواء لم يلان الفسخ دولا لا يثبت في حصة النقد بفساد حصة الدين اذا لم ينفق قبل الافتراق لانه الفسخ ليس في حطب العقد بل هو طرأ لان السلم مع في الكل ولهذا اذا انفاد الدين قبل الافتراق جاز وانما ثبت الفسخ في حصة الدين بالافتراق من غير قبض اما اذا اطلق بالمانتين لم فاقا مائة منها على السلم اليه فخر يان الفسخ وظاهر لا اشكال فيه لان العقد مع في الكل وانما وقع الفسخ في واحد بالافتراق من غير قبض وكذا اذا اضاف العقد الى الدين لا الدرام لا يتبعان اذا كانت عينا فكذا اذا كانت ديناً ولهذا قالوا لا يثبت الدين بغير قبض فان لا دين عليه لا يبطل البيع فاذا لم يتبعين الدين صار الاضافة اليه والاطلاق سواء ولا يرد في كونه المنطوق على ما نحن فيه وفي قوله ان كان راس المال نوع غير نقد هذا ودين ذاك والكل فسد ان لم يمتن فسخه او فسخه في واحد والبرهان في الزيت كذا حيث منع الفسخ على مذهب الغيبة رضى الله عنه في الكل وهذا لم يشع بل يبطل في حصة الدين لان مائة راس المال نوعان دراهم ودنانير احدهما نوعين دين والآخرين فاذا بطل في حصة الدين بطل في حصة العين ايضا لانه لا يعلم في حكم السلم في السلم وغنم الفسخ فلما قبل هذا قيد صاحب المنطوق بقوله ان لم يمتن فسخه او فسخه في اثنين فسد كل واحد منهما

لا ينفرد الفاسد الى العقد عند اتي حسنة من المبرع ايضا ومنه في مسئلة البداية وهي **مسألة الجاه الصغير** راس المال نوع واحد وهو الدرهم لكن نقصها عيني ونقصها دين فاذا بطل في النصف الذي هو دين لم يكن قرا بالباقي فهو لا يلا وهو معلوم فلم يبيع الفاسد الى العبد لانه له صاحب اهداية قال مثلها قال صاحب المخطوطة ايضا قبل هذا حيث قال ومن فروعها اذا اسلم في حسيه ولم يبين راس مال كل واحد واسلم حسيه ولم يبين مقدار احدهما كما اذا اسلم **مسألة** ورأسه في كونه خطية وكذا صغير عن غير بيان حصص الخطية وحصص الشعيلا واسلم خطية معينة وشعيرا معينة كذا من الرزقان لا يجوز عند الجحفة مرضى الله عنه خلا قالها **قوله** لما يتاثر الى قوله وقد عذر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الكالي بالكالي قوله وهذا لان الدين لا يستعين في البيع اشارة الى قوله اذا التزم وقع صحيحها **قوله** ولا يجوز التصرف في راس المال والمسلم فيه قبل القبض وهذا من مسائل القدرى وانما لم يذكر التصرف في راس المال قبل القبض لان قبضه قبل الا فراق بالادان شرط للحجوة عقد السلم حقا لانه لا يلا يلم الكالي بالكالي فاذا اجاز التصرف بالبيع والعبه وكذا ذلك فينفسد العقد وهذا مع قوله لما ينهي نفويت القبض المستحق بالعقد وانما يجوز التصرف في السلم فيه قبل القبض لان السلم فيه مبيع والتصرف في المبيع قبل القبض لا يجوز لما روى في السنن **مسألة** الى ابن عمر رضي الله عنهما لم ير رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع طعاما فلا يبيع حتى يتن فيه وانما قيد بقوله قبل القبض احترازا عما بعد القبض ولهذا قال في شرح الطحاوي ولا باس ان يبيع رب السلم سلم بعد قبضه اياه مراعي على راس المال وان يبيع تولية وان يبيع مواضعة وان يبيع في عينه كما لو اشترى عينا لان المقبوض بمقتضى السلم يجعل في الحكم كعينه او روى عليه العقد فصار كما لو اشترى عينا براس المال ورأس المال ان كان مثليا يجوز له ان يبيع مراعي عليه وان كان غير مثلي لا يجوز بيعه مراعي عليه الا اذا ابا عنه من عبده وبذيان روى عليه معلوم فيكون **قوله** ولا يجوز الشراء والتولية هذا ايضا لفظ القدرى وانما ضربه بالذك بعد ما عظمها قوله ولا يجوز التصرف في راس المال والمسلم فيه قبل القبض لانها اكثر وقوعا من المراءى والمواضعة وقيل احترازا عن قول البعض انه يجوز عند التولية في بيع العيني والسلم **قوله** فان تقايلا السلم لم يكن له يستثنى من السلم اليه راس المال شيئا حتى يقبضه كله وهذا من مسائل الجاه الصغير وصورتها فيه محمد بن يعقوب عن ابي جعفر رضي الله عنه في رجل اسلم الى رجل مائة درهم في كونه خطية فقايل السلم فاراد رب السلم ان يشتري براس المال شيئا قبل ان يقبضه قال ليس له ذلك ولا يجوز شراؤه اعلم اول ان الاقالة في السلم كله او بعضه جائز اذا كان الباقى حقا لمعلقا كالنصف وكذا يوم صرح الطحاوي في مختصه ثم لما حكمت الاقالة اذا تقايلا فقبض قبض راس المال اذا اشترى شيئا من السلم اليه هل يجوز ذلك ام لا قالوا في شرح الجامع الصغير وفي الايضاح لم يجوز ذلك استصحابا والقياس ان يجوز وهو قول زفر رحمه الله وروى قوله انها لما تقايلا ارتفع العقد وعاد الملك في الدرهم على قديم الملك في اذا الاستبدال عنه ولهذا لم يجب قبضه في المجلس فصار كدين الرهن والضبط واجبه اصحابنا رحمهم الله ياروى عن ابي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تأخذوا السلم او راس مالكم يعني سلم في حال سلاصة العقد ورأس مالكم في حال انقضاء العقد في السلم لا يحتمل الاستبدال الى العبد عند السلام فكذا في راس المال عند الاقالة ولا ان الاقالة في حق المتعاقدين مع حديدية حق غيره ما وحرمة الاستبدال بنصفه للغير وهو الشرع فلم يجوز التصرف في حق الغير ولان راس المال احدهما بايبيع لما كان هو المقصود لسقوط السلم فيه بالاقالة فلم يجوز التصرف فيه قبل القبض وقبضه في مجلس الاقالة ليس بشرط لانها ليست بغير معان كل وجه وهذا بخلاف ما اذا كان السلم في فاسد من الاصل لفقدان بعض شروطه وقبض السلم براس المال فان تصرفه في السلم براس المال قبل القبض جائز وبه صرح في شرح الطحاوي والايضاح وغيرهما لانه لا يكون له حكم السلم فصار كسائر الاقراض **مسألة** وفيه خلاف زفر في ايها اذا تقايلا السلم واشترى رب السلم براس المال شيئا قبل القبض فهدر ذره لم يجوز ذلك وهو القياس وقد بيناه آنفا **قوله** ما ذكرنا اراد به قوله عليه السلام لا تأخذوا الا حلكم او راس مالكم قال محمد بن الاصل ولا تأخذوا الا سلم بعينه او راس ماله بلغة ذلك عن ابي بصير **قوله** ومن اسلمه كره فلما حل الاجل اشترى السلم اليه من رجل فامر رب السلم بقبضه قضاء لم يكن قضاء وان امر ان يقبض لم يحم يقبض لنفسه فالكفا له لم يكن الكفا لنفسه



جاءوه من مسابيل الجاهل الصغير والاصل هذا ان العقد اذا وقع مكايا او موازنه لم يحل للمشتري ان يعترف حتى يعيد الكيل  
ثانياً للمنفعة عليه السلام عن بيع الطعام حتى يجري فيه صاعان صاع الباع وصاع المشتري وقال ابن ماجه عن سفيان  
عن ابن عمر عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما بيع الطعام حتى يجري فيه صاعان صاع الباع وصاع المشتري  
الطعام حتى يجري فيه صاعان صاع الباع وصاع المشتري والاصل عقد بشرط الكيل ثانياً وانما قلنا ان عقد شرط  
الكيل لان الصاع في الطعام لا يبيع الا بكيل معلوم والمعنى ان الكيل ثانياً ان الكيل ثانياً ان الكيل ثانياً ان الكيل ثانياً ان الكيل ثانياً  
له الزيادة فلو جاز التصرف قبل الكيل ثانياً يلزم التصرف في مال الغير وهو حرام ثم المذهب ان الكيل ثانياً ان الكيل ثانياً ان الكيل ثانياً  
اشتراه المسلم اليه فحق رتبته السلم صار كانه باع المسلم اليه ذلك الكيل من رتبته السلم فاجتمع صنفان معنى فلا يلزم الكيل من رتبته  
مرة لنفسه ومرة للمسلم اليه انتهى عليه السلام عن بيع الطعام حتى يجري فيه صاعان وانما قلنا ان الكيل ثانياً ان الكيل ثانياً ان الكيل ثانياً  
الكرامة رتبته السلم لان حق رتبته السلم كان في الدين وهذا عين حقيقة وهو عين الدين وانما جعل الدين عين الدين حكم الكيل بان  
الحكم وهو استبدال السلم فيه وفيما وراء الاستبدال فهو كالباع رتبته السلم ولو لم يكن الكيل ثانياً بل كان قد ضا الكيل ثانياً واحد  
ما قال الامام العبد في شرح الجامع الصغير ولو استقرض كرا من انسان فله ان يبيع المقتضى اشتريه المستقرض من رجل كرا او من  
يقضه فحقه ان يبيع الامور فاذ اقتضى بكيل واحد لاجل المستقرض لان المقتضى يقض عينه فله ان يبيع المقتضى اشتريه المستقرض من رجل كرا او من  
الي الكيل ببيع كرا واحد للمستقرض حكم شرائه من بايعه قال في الشارح في قسم الميسر في كل موضع وجد عقدان لا يكتفي ببيع واحد  
ولم كان محض الآخر في كل موضع وجد عقد واحد ببيع واحد وكذا كان اشتريه موازنه لا يتصرف في ما لم يتزده فان اشتريه  
واحدة صاعاً لم يتزل الكيل والوزن اما الجارية فلان المعهود عليه عين بشرائه لا القدر فلا يكون الكيل عام القرض  
القرض فلا عارية فحق البيع لا يتنازله ولو اشتريه المحدث وعدا هل يشترط العقد ثانياً في روايتان من روايتها قبل باب الروايات  
اسم لستين فقيل انما قاله الاخرى وما قيل في بعض النسخ انه اسم لاربعة فقيل فليس ينظر في قولنا على ما مر من ان الكيل ثانياً  
الفصل الذي بعد باب المراجعة والتولية بقوله وحمل الحديث اجتماع الصنفين على ما ينبغي قوله والسلم ولو كان سابقا لكون  
المسلم فيه لاحق وانما عتله اشتراؤه اليه هذا جواب سوال محققين في صدر الشهداء في شرح الجامع الصغير فقال فان قيل  
المسلم اليه مع رتبته السلم كان سابقا على شرائه المسلم اليه من بايعه فلا يكون المسلم اليه بايعا بعد الشرط فكيف يدخر تحت النهي قبل البيع  
من وجوبه الشرط لان ما باع قبل الشرط كان ديناً وانما يصير بايعاً للعين عندا فتعذر رتبته السلم الا ان هذا العين جعل عين  
حكما حتى لا يصير قبل لا ما فيما وراء ذلك فهو كالباع عندا فتعذر ان يصير بايعاً ما اشتريه مكايا قيل الكيل فكان باطلاً  
ينفذ بلغة اي ينفذ القرض بلغة العارة وانما جعل القرض عارة لانه لو لم يكن عارة لم يكن يملك الشئ بحسنه وذكروا في  
لا يبيع الا جله في القرض لان التاجيل في العارية ليس يلزم لان النية ببيع في القرض فاذا كان القرض عارة كان ما اخذ  
عينه فله ان يبيع الصنفين فالتكليف ببيع واحد لاجل المستقرض بسبب شرائه من بايعه قوله قال ومن اسلم في كرا فارتد  
ان يكيله المسلم اليه في عار رتبته السلم ففعله وهو غايب لم يكن قبضه اي قال محمد بن في الجامع الصغير وصورة المسألة فيه  
عن يعقوب بن ابي بصير عن ابي بصير عن رجل اشترى من رجل كرا من طعام وامره ان يكيله في عار رتبته السلم ففعله المستقرض ففعله المستقرض  
قال هذا جرح وان امره ان يكيله في جانب بيت الباع ففعله المشتري غايب لم يكن قبضه اي يريد ان اذا كان القرض عارة  
في السلم اذا امره ان يكيله في عار رتبته السلم ففعله المشتري ففعله المشتري غايب لم يكن قبضه اي يريد ان اذا كان القرض عارة  
قابضاً لسوا كان الغراير له او للبائع او لغيره من جهة جرحه ومنه في الفقيه ابو الليث عن الرازي عن السلم وبينه وبين  
ان الامر بالكيل لم يبيع لانه تنازلت عن مملوكة للبائع وهذا لان حق رتبته السلم في الدين لا في العين وجعل الدين وهو  
في الذمة في عار رتبته السلم محال وحقه في العين انما يتحقق بالقبض ولم يوجد فلم يصير المسلم اليه بايعاً عن رتبته السلم في اسما  
الغراير بل صار مستقراً لما دفعه رجل المسلم اليه ففعله المشتري ففعله المشتري غايب لم يكن قبضه اي يريد ان اذا كان القرض عارة

وكذا لا يصير قابضاً اي اذا كانت الغراير للبائع لانه اذا كانت للمشتري لا يثبت القبض لعدم حرم الامر له او لغيره اذا كان  
لا عمل رجل درهم فرفع اليكيت وامره ان يذنيه في فون فيم يبيع قابضاً لما ذكرنا في الشرط مع الامر فصار قابضاً لانه تنازل  
ملك نفسه لانه كما وجد الشرط ثبت الملك له في العين فصار الباع وكذا عتله امساك الغراير فصار الواقعة في الغراير واقفاً  
في المشتري فصار قابضاً ولو كانت الغراير في فون الشرط للبائع لا يصير قابضاً لان المشتري يصير مستقراً للغراير من الباع  
فلم يبيع العارية لعدم القبض فلم يصير الواقعة فيها واقفاً في المشتري فصار كالمواضع ان يعزل الكرا في عات من بيت الباع  
فغيره لا يصير المشتري قابضاً فكذا انما ولو امر المشتري الباع بالقبض كان الدقيق للمشتري لصحة الامر لانه تنازلت عن ملك نفسه في  
السلم كان الدقيق للمسلم اليه لعدم صحة الامر فان اشترى السلم الدقيق كان حراماً لكونه بدلاً عن السلم فيه والاستبدال في  
السلم حرام ولو امر المشتري ان يبيع في البحر هلكت من مال المشتري وفي السلم من مال المسلم اليه فان اقطع الدين والعين بان  
اشترى كرا محبباً ولم يعل الباع كرا آخر ومن وهو المسلم فيه فرفع رتبته السلم الغراير وامره ان يجعل الدين والعين فيهما فان  
بدل بالعين من الدين صار المشتري قابضاً اما جميعاً اما العين فلهي الامر واما الدين فلا ان اتصل بملك المشتري العين  
في دينه في فصار الدين ايضاً في دينه لا اتصاله بها فصار قابضاً للكل ونظير ما اذا استقرض كرا من حنطة وامره ان يذنيه في أرض  
المستقرض في الرمن وصار المستقرض قابضاً لانه اتصاله بملكه فله ان يبيعها في كتاب العترة في رجل دفع دينار الى  
العنايف وامره ان يذنيه من عند نصف دينار جاز لانه يصير قابضاً ويصير بالانصال الى ملكه قابضاً فان بدل بالدين من  
بالعين لم يصير قابضاً اما الدين فلم يذنيه صمو الامر واما العين فلا يذنيه حنطة المشتري حنطة نفسه بحيث لا يذنيه فصار مستقراً  
والباقي اذا استهلك الباع قبل القبض ينتقض البيع وهذا عند ابو حنيفة رضي الله عنه اما عند صاحب جيب فالمشتري بالخيار في  
شئ سار كرا في الحنطة بغير حنطة لان الحنطة ليس باستهلاك خدماً ولو شاء تركه فينتقض البيع قوله لما قلنا انما قاله  
لصمو الامر قوله في الصحيح احراز عما قيل في الشرط لا يكتفي بكيل واحد بل يشترط كراين وقد مر ذلك قبل باب الروايات  
والقبض بالوقوف في غراير المشتري في القبض يتحقق بوقوف الكرا في غراير المشتري وهذا الخلل غير صحيح في جهة الى الخلل  
بالديانة بالدين ثم العين ليس بمرص في جهة المشتري وهذا جواب سوال محققين في صدر الشهداء في شرح الجامع الصغير وقد حصل الخلل  
بأذن المشتري فقال الخلل المأذون بان وقع على وجه يصير المشتري قابضاً وهذا لم يصير قابضاً فلم يصير الخلل ما ذكرنا من حنطة  
وانما اذن له بالخلط على وجه يصير قابضاً بالكديانة بالعين قوله قال ومن اسلم جارية في كرا حنطة وقبضها المسلم اليه ثم نقلا  
فانت في يد المشتري فعليه قيمتها يوم قبضها ولو تقابلها بعد ففعل الجارية جازوه من مسابيل الجاهل الصغير وصورة المسألة  
في محمد بن يعقوب عن ابي بصير عن رجل اشترى من رجل جارية بالدينار ووقع في كرا حنطة وقبضها الجارية ثم نقلا اليه قال جاز  
وانما انت الجارية في يد المشتري بعد ذلك بطلت الاقالة وكان الحال على المشتري وانما انت الجارية قبل الاقالة ثم نقلا في الاقالة  
باطل ثم قال في السلم في رجل اسلم جارية الى رجل في كرا من حنطة ودفع اليه الجارية ثم نقلا اليه السلم قال جاز فان ما انت  
الجارية بعد ففعل المسلم اليه قيمة الجارية يوم قبضها ثم اعلم ان الفرق بين السلم حيث يبيع الاقالة بعد هلاك الجارية في يد المسلم اليه  
فلا ترد الى السلم سواء هلكت قبل الاقالة او بعد الاقالة وبين البيع حيث لا يبيع الاقالة اذا هلك الجارية سواء كان  
الاقالة قبل هلاكها او بعد هلاكها هو ان الاقالة في السلم والاقامة في البيع والاقامة في البيع والاقامة في البيع  
لان هو الاصل في البيع وهو المسلم فيه فقام في صورة السلم بعد هلاك الجارية التي هي راس المال فتعذر الاقالة لقيام البيع  
فتعذر العقد المسلم فيه فلما انتقض فيه انتقض في راس المال ايضاً ضرر المسلم اليه عاجز عن رد الجارية لئلا  
لا يبيعها ايضاً في يوم القبض فاذا صححت الاقالة وهي في كرا يوم الاقالة بعت صحمو ايضاً اذا هلك بعد الاقالة قبل الرد  
ورخص في السلم انما عليه السلام قد جعل السلم فيه مبيعاً بخلاف بيع الجارية بالدرهم فان الاقالة لا يبيع بعد هلاك الجارية لغوات



وبغزاة لا يبقى محال البيع فاما تحت البيع لم يصح الاقالة لانه لا يقع بدون المعقود عليه وكذا الاقالة باطلا اذا حلت الجارية  
بعد الاقالة قبل الرد وهذا لان ما كان اجماعا الى المحل فلا يتبدل العقد سواء ولو كان اليه متاعا يفتى لا تبطل الاقالة لانه لا يملك احد  
العوضين لان كل واحد من العوضين ممن ومقتضى هذا ان لا يفتى محال العقد فيصح الاقالة بتمام المعقود عليه فيها  
الاقالة اذا اختلفت في القيمة القول قول المطلوب والبيته بينة الغالب وهو رتب السلم الاتي الى ما يقع محله في الاصل  
بقوله واذا تنازعا السلم ورأس المال ثوب فلهذا الثوب عند المطلوب فلهذا الثوب فلهذا الثوب فلهذا الثوب فلهذا الثوب فلهذا الثوب  
تنازعا السلم بهلاك الثوب كان على المطلوب قيمة والقوله في ذلك قول المطلوب وعلى الغالب البيته على ما يدعي من فضل البيته  
الى هذا لفظ الاصل وذكر في موضع آخر في قول المطلوب مع بيته الا ان يقوم للغالب بيته على ما يدعي قوله في موضع  
في المحنة اراد بالحسنة السلم اليه لانه انما في الجارية بالحسنة التي هي في ذمة **قوله** ومن اسلم الى رجل درهم عكره  
وقال السلم اليه شرط ردنا وقال رتب السلم بشرط ان يثاق القول قول السلم اليه وهذا الغرض من الخواص وهو في صورة  
الصغير محمد عن يعقوب عن ابي بصير رضي الله عنه ما راجل سلم الى رجل عشرة دراهم عكره في الحظيرة وقال السلم اليه شرط  
طعا ما ردنا وقال رتب السلم ثم ثاق القول قول السلم اليه ولو قال رتب السلم كان في السلم اجل وقال السلم اليه لم يكن في السلم  
فان القول قول رتب السلم الى هذا لفظ الجاه الصغير واصل هذا الكلام اذا خرج من تحت المقتضى لا يخرج من الحظيرة بطلان كان  
لمدعي الصحيح لان كلام المقتضى مردود فاذا رد في كلام الآخر بلا عار من فكان القول قوله وان خرج من الحظيرة كان القول  
لمدعي الصحيح وان انكر حظه عند ابي بصير رضي الله عنه اذا اتفقا على عقد واحد وقال القول للمكر وان انكر الصحيح بيا نة ان  
هو رتب السلم اذا ادعى الاجل والمطلوب هو السلم اليه انكره فالقول للمطلوب لان المطلوب متعنت لان كان ما يقع وما يوجد  
لان الاجل حقه لان الاجل لتأخير التسليم فاذا انكر ذلك انكر ما يوجد فتعنت الفضا وعرضه فلهذا كان قوله باطلا وهذا لان  
فاذا كان القول قول رتب السلم كان القول قوله ايضا في مقدار الاجل فان ادعى السلم اليه الاجل فانكره رتب السلم فلهذا  
رضي الله عنه القول قول السلم اليه وعندنا القول قول رتب السلم لانه انكر حقه على نفسه وهو الاجل فيمكن متعنتا وان كان في  
فساد العقد كما اذا اختلف رتب المال مع المضارب فقال رتب المال شرطت لك نصف الزرع الا عشرة وثق في الحظيرة رتب السلم  
نصف الزرع مطلقا فالقول لرتب المال لانه انكر حقه على نفسه وهو زرع الزرع ولم يكن فيه فساد العقد فلهذا كان قوله باطلا  
رضي الله عنه انها اتفقا على عقد واحد ولا صحة للعقد الا بشرطه والاجل شرط السلم فكان اتفقا على العقد اقرارا بالحق  
فكان القول قول من يدعي الصحيح لان القاهر شهد له بذلك لان القاهر من حال السلم الى بيان شرط العقد بوصف الصحيح كما اذا اختلف  
الزوجهان في شهود النكاح فالقول لمن يدعي النكاح بشهود ونقل الفقيه ابو الليث عن كتاب البيوع ان في قول الجهم رضي الله عنه  
القول قول المطلوب وهو استحسان وهذا بخلاف حكم المضاربة لانه لم يتفقا على عقد واحد لان رتب المال يدعي الاجل  
بدعواه فساد المضاربة لان المضاربة اذا فسدت صارت اجرة وهو منكر لهذا العقد في الحقيقة والمضارب يدعي الشرط فكان  
خلاف في نوع العقد وكان القول للمكر وهو رتب المال وما نحن فيه ليس كذلك فلهذا اتفقا على عقد واحد فكان القول للمدعي الصحيح  
ولان المضاربة ليست بعقد لازم لان لكل واحد من المتعاقدين فيه فسخ ذلك بخلافه في بيع العقد ويسبق حجة دعوى الزرع والاجل  
فالقول للمكر والسلم عقد لازم لا يفسخ بفسخ احدهما فلهذا لا يرفع ما اذا ثبت العقد كان القول للمدعي الصحيح لانه انكر  
بما جعل القول قول السلم اليه في الاجل كان القول قوله ايضا في مقدار الاجل ونقل في الاسلام عن بعضهم ان القول قوله في  
ادنى الاجال وذلك شهد في الزيادة عليه لا يقبل قوله الا بيته واذا ادعى السلم اليه شرط الرد وانكر رتب السلم بشرط اصرار  
القول قول السلم اليه لان رتب السلم متعنت في ان كان وقوله لا تحت مردود وهذا لانه انكر حقه نفسه وهو المدعي فيقول  
الفساد وعرضه لانه اتفقا على عقد واحد واختلف في شرط صحه العقد وهو بيان الوصف فكان القول للمدعي الصحيح لان  
الظاهر هذا اما اذا ادعى رتب السلم بيان الوصف انكره السلم اليه قال الفقيه ابو الليث في شرح الجاه الصغير في ذلك

هذا الفصل في الكتابين في الجاه الصغير من قال ويجوز ان يقال القول قول السلم اليه لانه الشرط متفق من جهة وهو منكر  
ويجوز ان يقال القول قول رتب السلم لانه انكر الفساد وقال في الاسلام البدوة والفساد يستند في الدين قاضي خان في  
شرعهم للجاه الصغير يجب ان يكون المصلحة على الاطلاق على قول ابي حنيفة رضي الله عنه القول قول من يدعي الصحيح وهو رتب  
السلم وعندنا القول قول السلم اليه **قوله** والفساد لعدم الاجل غير متعنت لكان الاجتهاد جواب سوال مقدر وهو  
ان يقال ينبغي ان لا يكون السلم اليه مستعنتا في ان كان الاجل لانه رتب رأس المال لفساد العقد لعدم الاجل وبقي رأس المال يبقى له  
السلم فيه والسلم فيه حينئذ من رأس المال وانتم من فقال في جوابه والفساد غير متعنت لكان الاجتهاد فان عند بعضهم السلم بدون  
الاجل جاز وهو قول السامعي **قوله** وعكسه قالوا لان قاله المتأخرون في نزوح الجاه الصغير مثل في الاسلام وغيره  
وقد مر آنفا واراد بالعكس ما اذا ادعى رتب السلم بيان الوصف بان قال شرطت لرد ثوبك السلم اليه وقال لم شرطت لرد ثوبك  
وسنقر من بعده في المسئلة التي تلي هذه عند قول القول لرتب السلم عندنا لان منكر حقه عليه **قوله** وعكسه القول لرتب السلم عندنا  
يعني ان ادعى السلم اليه الاجل وانكر رتب السلم في الخلاف في الاجل على هذا الوجه في اصل الاجل ففيه القول قول المدعي  
للاجل مع بيته طالبا كان او مطلوبا وعندنا القول قول الغالب سواء كان مدعي الاجل او منكره والثاني في مقدار الاجل فلهذا  
يدعي احدهما انه شهد وقال الآخرون شهدان ففيه القول قول الغالب مع بيته لان منكر الزيادة ولم يثاق حظه البيته فيقتضي  
بيته ولم يثاق حظه البيته فيقتضي بيته المطلوب لان بيته الزيادة والثاني في مقتضى الاجل قال الغالب كما في الاجل شهدا وقد مضى  
وقال المطلوب كان شهدا ولم يثاق حظه القول قول المطلوب مع بيته لان منكر نوجه المطالبة فاقام احدهما البيته فيقتضي بيته ولم  
اقام البيته بيته المطلوب لانها ثبتت في زيادة الاجل فيقتضي لكان يعرف ان الاطلاق في قدر الاجل لا يوجب الثاقا لفساد  
خلاف الزرع لانه اتفقا على البيع ثبت بخلاف القياس عند اختلاف المتبايعين في المعقود عليه او بطلان الاجل من غير ذلك خلاف  
ما اذا اختلف في الوصف فلهذا ثبت لانه الوصف جاري مجرى الاجل لان الذي يعرفه ويختلف اصله باطلا وليس كذلك  
الاجل **قوله** وان خرج من حظه بيه بان يدفع من نفسه استحقاق في حال كذا اذا ادعى السلم اليه الاجل فانكره رتب السلم وباقي  
التقرير من قبل هذا **قوله** ويجوز السلم في الياب اذا اثن طول او عرضا ووقفه وهذا من مسائل القدرى اعلم ان السلم في  
الياب ليس كاي قايما لانه ليس بشئ كايما استحقا لانه بعد اتحاد الصانع والآلة لا يبقى الا تقاوس سيرة وذلك القدر  
مفقود في المعاملات دون الاستهانة كما في هذا اذا باع الاب بغير سيرة يحمل ذلك بخلاف ما اذا استهلك شيئا سيرة فانه يضمن وانما  
اشترط بيان القول والعرض والرفعة لانه اذا لم يثبتها بقيت تفاوت فاضرب في الايضاح ويحتاج الى بيان الوزن في ثياب  
الحرير والرياح اذا كان بين المتعاقدين بعد ذكر القول والعرض لانه يختلف باختلاف الوزن فان الرباج كمال ثقل وزنه اذ ذات  
قيمه والحرير كمال خفة وزنه اذ ذات قيمته فلا بد من بيان الى هذا لفظ الايضاح والحرير الاسم المطبوع وسمى الثوب بالمتخذ من  
حريره وفيه القاري الى ما كان من حيث او تحت حرير كذا في المغرب وقال في ايضاح الرباج الثوب الذي سله وحمته ابراهيم  
وعنده اسم المنقش والجمع دبايع وقال الشيخ ابو نصر البغدادي قالوا اذا كانت الثياب مما يقصد وزنها فلا بد من ذكر الوزن  
ايضا كالثياب الحريرية قال وهذا اجل وجميع ان كان لوزن الطول والعرض والرفعة لم يثبتا بالوزن لم يحج الى ذكر الوزن  
وان كان مختلفا باختلاف وزنه فلا بد من ذكر وزنه وقال طهيري الدين سحى الولوالجي في فتاواه ولومين الزرعان ولم يبين الوزن  
في الجوز السلم في الحرير اختلف المتبايع في قيمته من قال ليس بشرط ومنهم من قال بشرط واليه مال الشيخ الامام نعم الدين  
ابو بكر بن ابي السلال السرخسي وهو الصحيح بخلاف سائر الثياب فانه لا يشترط فيها الوزن مع الذرع لان الحرير يختلف باختلاف  
الوزن كما يختلف باختلاف الطول والعرض ولا كذلك الكراشي وذكر في الذخيرة قال بعض مشايخنا لاشك ان بيان الوزن في الكراشي  
ليس بشرط لان الكراشي لا يختلف باختلاف الوزن وذكر في السرخسي اشترط الوزن في الوداري وفيما يختلف في الثقل  
والخفة وذكر القدرى لم يسمع ثوب خمر ثوب خمر لا يجوز الا وزنا لانه لم كان ثوبا فلا يباع الا وزنا كما وان الصبر وقال



في فتاوى طهري الدين اسمي الولول الحى التسمي الكا غدر يجوز عدد الا انه عدد كالجوز والبيض وكذا الاستغناء عن عدد اقاله  
رقت الثوب رقتا والخزقة رقتا وقال في العرب يقال رقت هذا الثوب جيد بلا غلطه ونحوه وهو محال على  
الاشارة الى ما ذكره عند قوله في اول الباب وكذا في المذروعات **قوله** ولا يجوز التسمي في الجواهر ولا في الخرز وهذا من مسائل  
القدر والاصل ان كل معدود ثقا وشا حان في المالية لا يجوز التسمي فيه كالبيضة والزمان والجواهر واللالى بهذه المثابة لا  
تري بين لو توثيق ثقا وشا فاحش في المالية وان كان بينهما اتفاق في العدد والوزن وكل معدود لا يتقا وشا حان في  
جاز التسمي فيه كالجوز والبيضا اذ كان من جنس واحد وفيه خلاف في رتبة مرتبته في اول الباب اما القول بالصغر  
يباع وزنا ويشتغل في الادوية جاز التسمي فيه لانه لا يتقا وشا في المالية **قوله** ولا يابس بالتسمي في اللبن والاشجار اذ لا يتقا  
معلوما وذلك لانه عددي لا يتقا وشا في المالية اذ كان الملين معلوما والصنف معلوم قال الولول الحى في فتاوه والاصل  
بالتسمي في اللبن والاشجار اذ لا يتقا وشا في المالية معروفا لانه متى بين ملين معروفا فابعد من التثاقوش بين لبن ولبن يكون بغير  
فيكون ساقط الاعتبار فيكون بالعدديا المتقاربة فيجوز فيه التسمي بخلاف ما لو باع ماية ارجع من اثون لم يجوز لان الاجز من  
كان الملين واحدا من العدديات المتقاربة باعتبار القدر ولكن من العدديات المتقاربة باعتبار الوصف لان التثاقوش بينهما  
التثاقوش فاحش فالحق في المتقاربة في التسمي في السلم وفي المتقاربة في حق البيع علمها قال في شرح الحاشي الصغير لقا في حان  
السلم في الباب بخان عدالم يذكر محمد وذكر في التسمي في السلم في الجوز والخزق والبيض هذا القطع رحمه الله **قوله**  
قال وكل ما يمكن ضبط صفته ومعرفة مقدار جاز التسمي فيه في القدر في حقه تمام فيه وما لا يضبط صفته ولا يعرف  
مقدار لا يجوز التسمي فيه وهذا اصل كل يخرج من المسائل ذكر بعد ذكر مسائل السلم لضبط كمها وادابا علم ان ما  
مضبوطا بالوصف يعرف قدره جاز التسمي فيه كما في الاجناس الاربع من الكمليات والموزونات والمذروعات وال  
المتقاربة والاصل فيه قوله عليه السلام من استلف من ثيابي ثوبا في كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم وما لا ي  
وصف ولا يعرف قدره وهو كغير الاجناس الاربع كالجواهر مثلا لا يجوز التسمي فيه لان السلم دين لا يعرف بدون بيان الم  
والقدر يستل المحقوق عليه محمول لا وجه له المحقوق عليه تسد العقد لافضائه الى المنازعة **قوله** ولا يابس بالتسمي  
طس او فقه او خبير او نحو ذلك اذ كان يعرف وحين من مسائل الجامع الصغير وصورتها في محمد بن يعقوب  
الى صنفه رضي الله عنه في الرجل يسلم في الطست او القمعة او الخنزير وعو ذلك فان كان شي من ذلك يعلم ويعرف فلا ي  
وذلك لانه اذا لم يعرف لا يجوز التسمي لانه النبي صلى الله عليه وسلم شرط العلم في قوله في كيل معلوم فصار ذلك الحديث  
في باب السلم ولان السلم دين لا يعرف الا بالاستقصاء في الوصف فاذا عرف بالوصف جاز والافلام اذ اجاز ما  
اذا وجد سائر شرائط السلم من تجهيل المالك وبيان الجنس والنوع والقدر والصفة وغير ذلك **قوله** قاله وان  
شي من ذلك بغير اجل جاز المباحات وصورة في الجامع الصغير وان استصنع في شيء من ذلك بغير اجل جاز  
فالمستصنع بالجواز ان شاء اخذ وان شاء ترك اعلم ان الاستصناع على نوعين استصناع فيما ليس فيه تعامل وهو ما  
بالاتفاق كما اذا طلب من الخائف ان يبيع له ثوبا بثلث من ثمنه او طلب من الخياط ان يخيط له ثوبا بثلث من ثمنه  
من عند الاستصناع فيما فيه تعامل كما اذا طلب من الخياط ان يخيط له ثوبا بثلث من ثمنه او طلب من الخياط ان  
ان يبيع له ثوبا بثلث من ثمنه وهذا اجاب عن استصناعه والقياس ان لا يجوز وهو قول زهري والشافعي  
كذا ذكر الخلاف قاض خان في شرح الجامع الصغير ولم يذكر قول زهري في الاشارات ومختصر الاسرار ومغنى الاستصناع  
ان يطلب من الصانع ان يبيع له ثوبا بثلث من ثمنه فيكون مستصنعا فيكون مستصنعا فيكون مستصنعا فيكون مستصنعا فيكون مستصنعا  
في انسان الاسكان فيقول له اخبرني في حقها وبين صفاتها وقدرها وبين الثمن او بين الصفات فيقول له في كل  
أربعة من صفاتها وبين قدرها وبين الثمن او بين الصفات فيقول له في كل

عن مع ما ليس عند الانسان ولا في اجازة في بيع او بيع في اجازة فلا يجوز لان النبي عليه السلام نهى عن صفقة ووهو  
ما روي عن النبي صلى الله عليه انه قال ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وقد تفرقت في مسائل الاعصار من غير تكرار  
على استصناع ما فيه تعامل والقياس يترك بالعرف لا ترى انه يجوز دخول الحرام باجرة غير مقدرة في مدع غير مقدرة وليس  
هذا كالمزارعة والمعاملة عندنا بحسب معنى المدعي لانه نقل على الخلاف من الصدر الاول في هذا فنقول بالاتفاق وانما الاستصناع  
في الثياب قال في الاسرار لم يجز اجازة بين لدن النبي عليه السلام وانما حديثه زمانا في الاستصناع الجابن فيما فيه تعامل  
هو بيع او مولاة فيه اخلاف المساج قال في الاسلام في شرح الجامع الصغير هو بيع عند عامة مشايخنا لا مولاة لانه سواه  
في الكتاب سبيعا وابنت فيه حيا والرواية وذكر القياس والاستحسان ولكن الروايات اختلفت في لزوم فروى ابو يوسف  
عن ابو حنيفة رضي الله عنه انه قال يجز كل واحد منهما وقال ابو يوسف يجز المستصنع دون الصانع وهو قول اصحابنا  
جميعا في الميسر ورجع عن هذا فقال لا خيار لو احدثناه الى هنا لفظ في الاسلام وجه عدم الخيار لهما في الصانع بايع والبيع  
اذ باع ما لم يربح لا خيار له والمستصنع لا خيار له لانه الصانع انك ما له يقطع الختم ليصل الى يده فاذا ثبت للمستصنع الخيار  
يلحق الصانع بالخيار حيث لا يثبت له الخيار المستصنع ووجه الخيار لهما ان المستصنع يشتري ما لم يربح فيه الخيار وهذا  
هو ظاهر الرواية وروي عن ابى حنيفة رضي الله عنه في غرضه ان الرواية ان الصانع الخيار رد فعل للصانع لانه لا يمكن تسليم  
المستصنع بل ما ضرر لانه قطع الختم وانما في الخيط فخر عليه قال في التسمي في السلم في الميسر في السلم في السلم في السلم  
اذ اراد المستصنع ورجع فيه فان باع قبل ان اراد جاز لان باحضان وارانة الظاهر انه عمل له وهو في فصار كالميسر بخلاف  
ما قبل الحضانة وقال في الفتاوى الصغرى اذا استصنع لا يجز الصانع على العمل لا المستصنع على اعطاء الاخر وان شرط  
التجهيل وان قبض الصانع التمام حكما ويطلب الاستصناع بعوت الصانع ونقله عن يبيع خواتم زمان وشمس الائمة قوله في الصحيح  
انه يجوز سبعا لا عدة احتراز عن قول بعض المشايخ في فانية كونه سبيعا ان الصانع يجز على السلم **قوله** والمعدوم قد يعتبر وجوده  
حكى بعض ان الاستصناع على قول بعض المشايخ في بيع لا عدة وسع المعدوم انه يجوز في السلم وهذا السيد يفتي ان لا يجوز  
نقل والمعدوم قد يعتبر موجودا حكى ولم كان معدوما حقيق كما في ثمنه الناصي جعلت موجودا حكى وان كانت معدومة حقيقة  
وكطهارة المستحاضة مع وجود المانع جعلت موجودة حكى وان لم توجد حقيقة للتفتي عن هذه التكاليف فذكر انها في  
الحق والاداء وان كان معدوما حقيقة جعل موجودا حكى لتعامل الناس وقد يكون الشيء موجودا حقيقة ويجعل معدوما حكى  
كما لما استحق للعطش حتى يجوز التبرع وجوز **قوله** ولا يبيع الا بالاختيار لانه لا يبيع المحقوق عليه الا باختيار المستصنع  
قوله وهذا كله هو الصحيح ان يكون المستصنع بيضا لعدة ويكون المحقوق عليه العين دون العمل ويكون المحقوق عليه بحيث  
لا يبيع الا باختيار هو الصحيح انما فيه بالقياس احتراز عن قول بعض المشايخ اذ في كل ثوبا قوله آخر **قوله** وهو بالخيار  
ان المستصنع **قوله** ولا خيار للصانع كذا ذكر في الميسر حتى يجز على العمل كذا ذكر الامام العتاي وذلك لانه بايع والخيار  
للبيع في بيع ما لم يربح **قوله** اما الصانع فلما ذكرنا بيع ان الصانع لا خيار له لانه الاستصناع مع ولا خيار للبايع فيما لم يربح  
وانما قال بغير اجل يعني انما فيه محمد بن يعقوب بغير اجل قوله وان استصنع في شيء من ذلك بغير اجل لانه لو ضرب الاجل كان  
عند ابى حنيفة رضي الله عنه فيما فيه تعامل حيث لا يثبت فيه الخيار ويشترط قبض المالك والاستصناع الوصف قال ابو يوسف  
ومحمد بن احمد هو استصناع بئانه واذا ضرب الاجل فيما لا تعامل فيه يكون سبي بلا خلاف ووجه ان لفظ الاستصناع  
حقيقه فلا يثبت برك الاجل ويكون ذكر الاجل للاستصناع فلا يكون سبي وهذا اذا ذكر في الاستصناع شرطا آخر سوى الاجل  
لا يثبت سبي فلذا اذا ذكر الاجل بوجه ان السلم بخلاف الاجل لا يثبت استصناعا كذا الاستصناع بذكر الاجل لا يثبت  
سبي بخلاف الاستصناع فيما لا تعامل فيه اذا ذكر فيه الاجل بغير سبي لانه لم يكن حراما على الاستصناع لنفسه في كل على السلم  
لولا ان الاجل يفيها تصرف العاقل ما مكن وذلك لانه لما لم يكن العمل حقيقة عمل على الجاز ووجه قول ابى حنيفة رضي الله عنه



فقد الكلاب ثم قال ما لا يملك الكلاب ثم رخص في كلب الصيد وفي كلب آخريه سعيد والاحاديث في هذا الباب رواها البخاري  
 في شرح الآثار بطرق كثيرة وجه الاستدلال لم يبق صلى الله عليه وسلم اياه الانساع بكتب الصيد والماشية والزرع ورخص في  
 ذلك فعلم ان النبي كان قبل الابهام ما يجوز الانساع يجوز بيعه والكلب يمكن الانساع به مطلق كان او غير مطلق اما اصيلها اذا  
 واما حراسه لان كل كلب يحفظ البيت ويخبر عن الجاني بنبأه يدل عليه قوله وما علمت من الجوارح مكين والجوارح الكواكب  
 من سباع النعام والغير واصلة حقله الاكتساب يقال امرأة لا جارية لما لا كاسب قال في الكسب في الكلب هو كسب  
 الجوارح واستثنى من الكلب لانه الناديب اكثر ما يكون في الكلاب وقال القتيبي مكين اصحاب كلاب وحرف ابو بكر الراري  
 في شرح مختصر الطحاوي بناسي عن عبد الله بن قايح الى جابر رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن  
 الكلب الهرة الا الكلب المعلن فذكر ذلك على جوارحه الكلب الذي ينفق بها من جهته احرها ان اذا جازم الكلب المعلم جازم  
 غيره من الكلاب لان احدهم يفرق بينهما وان لم يذكر للكلب المعلم لاجل ما فيه من النفع وكل ما يبيع الانساع به فيها فهو مباح  
 ويرى ذلك على انه انتهى اما تناول الكلاب التي لا نفع بها وانما يبتغي بها الهوائ والقار وحش الطهاور في شوارع الآثار عن  
 عن ابن وهب عن ابن جريح عن عمر بن شبيب عن ابي عبد الله عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما وان قصير كلب هير قتل  
 رجل باربعين درهما ونقص في كل كلب ماشية بكس وبقيع السباع يثبت حكمها بالقياس والجامع كونها جارية ينفق بها  
 اصيلها او نحو وهذا بخلاف الهوام المؤذية من الحيات والعقارب والوزغ والقاذو والضفادع وهوام الارض جميعا  
 فانها لا يجوز بيعها ولقوله وجرم عليهم الحباث ولعدم الانساع بها ولا سلم ان الكلب ينجس العين لانه لو كان كذلك لم يجوز  
 الانساع به اصلا كالحنزير ونحوه الا اصيله به فعلم انه ليس ينجس العين ولا سلم ان حرمة طه تدل على حرمة بيعه الا ترى لم  
 الحرام الا اصيل حرام كله ويجوز بيعه والانساع به ثم وجه ما رووه عن ابي يوسف انه لم ينجس الكلب العقور ان النبي صلى  
 الله عليه وسلم عن امسكه وامر بقتله وجوابه انه كان قبل ورود الرخصة في اقتناء الكلب للصيد او للماشية او للزرع ونقله في بيع  
 الاجناس عن كتاب الجنائيات الحسن بن زياد رحمه الله لا يبيع لاحد ان ينجس كلبا في دار الا ان ينجس من الخصوص او غيرهم فلما س  
 بان يجوز وكذا كذا كذا سدر العهد والضيق وجه السباع بمنزلة الكلب في جميع ذلك وهذا قياس قول الحسن رضي الله عنه  
 ورواه ابي يوسف رحمه الله الى هنا لفظ الاجناس وبيع السرقة يجوز عندنا وسيجيء في كتاب الكراهية ثم ان الله  
 ولا يجوز بيع الحنزير وهذا لفظ القدرى في مختصره والاصل فيه قوله انما الحنزير والميسر والانساع والادلام حص من عمل  
 الشيطان واجتنوبه والرجس اسم للحرام الجس وقوله حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير ولا يجوز التصرف في الحرام وحرف  
 صاحب السنن بناسي الى ان الله عن ابي هريرة رضي الله عنه لم يرض رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله حرمة الحنزير ونحوها  
 وحرمة الميتة ونحوها وحرمة الخنزير ونحوها وحدث ايضا مسند الامروني عن عاتكة رضي الله عنها قالت لما نزلت الايات الاولى  
 من سورة البقرة خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأ من حلتها وقال حرمت النجاسة في الحذر والنجاسة في النجاسة في كتاب  
 اليوم مسند الى سعيد بن ابي سعيد عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال الله عز وجل قلنا انا خصمهم يوم القيمة  
 رجل اعطك من غنم ورجل باع حراما فاكل منه ورجل استاجر اجيرا فاستوفى منه ولم يعط اجره واعطاه اهل اعطى ذم من الذمات  
 كذا في القدرى في شرح مختصر الكرخي في الاجارات وباب في التقييد في مع الحنزير ونحوه باب البيع الياسد فيمنع ثم  
 وقال محمد رحمه الله في كتاب الآثار انا جازم رضي الله عنه قال حدثنا محمد بن قيس ان رجلا من ثقيف يكنى ابا عامر كان  
 يهدي لرسول الله صلى الله عليه وسلم كل عام راوية من حمز فاعدى اليه في العام الذي حرمت راوية كما كان يهدي فقال له النبي  
 يا ابا عامر ان الله قد حرمت الخمر فلا حاجة لنا في حمزك قال فخذ يا رسول الله ففعلوا واستغن عنها على حاجتك فقال له النبي صلى الله عليه وسلم  
 يا ابا عامر ان الذي حرمت خمرها حرمت بيعها واكل غنمها **قوله** قال واهل الذمة في البياعات كالمسلمين ان قال القدرى في مختصر  
 واهل الذمة في البياعات كالمسلمين الا في الخمر والخمر خاصة فان عقدهم على الخمر عقد على العصير وعقدهم على العصير عقد على الخمر

انه يمكن ان يعض على لانه يعض السلم حيث انه يعض السلم فيصير على كماله لو كفل شرطه آية ذمة الاصيل كان حواله ولو يمكن ان يعض  
 استعنتنا عملا بحقيقة القطع فلا احتمال الا في كل على السلم بدلالة ذكر الاجل لانه لا بد ان يكون لازما وانما يلزم اذا كان كذا  
 فصار كذا الاستعانة الفا سدا اذا ذكر فيه اجل او نقول في احتمال الامر ان كان جعله سدا اولى لانه السلم ثابت بالكتاب بآية الطهر  
 على ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما وبالسنة والاستعانة في بؤة مشبهة كؤة مجتهدا فيه فلو كان جعله على السلم اولا لكونه اولا في  
 الجواز واحق بالخصصة او نقول فان كان جعله سدا اولى لانه السلم اوجب الى الفاس من الاستعانة لان السلم الجلب ثابتة في الذمة  
 وان لم يكن غنيا في الاستعانة الجلب ليس بيمين ولا ثبت في الذمة فكان جعله سدا اولى وقال الامام في الدرر قاضي حنبل على الخبر  
 المجعول انه قال ان كان ذكر المدة من قبل المستعانة فهو كالمستعانة فلا يصير سدا وان كان قبل الصانع فهو كالمستعانة فيكون سدا  
 ذكره في شرح الجامع الصغير قوله بؤة مشبهة لانه الشافعي في كسر الاستعانة قوله ما يلزم من ان يعض على السلم  
 نثر عن ابوابها ولم تذكر في فاسد كذا بيانها في آخر كتاب البيوع قوله قال ويجوز مع الكلب والعهد السابع اه قال الدرر  
 في مختصرهم اطلاق جواب الكتاب بلا تقييد في ذكر هذه الاشياء يدل على جواز بيع الملعون منها وغير الملعون وهذا من  
 قوله في المتن الملعون وغير الملعون في ذلك سواء في جواز البيع فكل في الايضاح مع كل ذي ناب من السباع وذي فم من  
 الطير جازي مملوكا كان او غير مملوك في رداية الاصل وقال الشافعي لا يجوز بيع الكلب والخمر والاسد الى هذا لفظ الامام  
 ونقل الناطق في الاجناس عن سائل الفضل بن غانم قال ابو يوسف اجيز بيع الكلب الضيف والماسية ولا اجيز بيع الكلب القرد  
 وقال محمد بن حماد العمري في نادره شام يجوز بيع الكلب القرد وفي الكلب نيات قال محمد بن حماد ومن قتل من قتلته الى هذا لفظ  
 الاجناس ونقل في الاجناس ايضا عن شيخنا احتل ان روي عن ابوبكر عن ابوب يوسف عن الحسن بن علي بن فضال عن ابوب  
 يوسف الاسدي جازي وجوز ان كان مذبوحا وجازي في الهند وفي البيوع الحسن جازي القرد وذكر في الاجناس ايضا قال ابو  
 الحسن القرد لانه لا تستعانة فانما هو لهود وسع القيل من ريان في البيع الفاسد ووجه قول الشافعي ما روي في الصحيح البخاري  
 والسنن مسندا الى ابي مسعود الانصاري لم تر رسول الله صلى الله عليه وسلم يبيع عن الكلب وهو البغي وخلو ان الكلب من ذرره  
 في السنن مسندا الى ابن عباس رضي الله عنهما قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الكلب فان جاء بيط من الكلب  
 فاجل كفه ثم انا وباسنانه ايضا الى ابو بصير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجل من الكلبة الاخوان الكلب من  
 ولا مهر البغي والبغي الزانية قال تهوما كانت اكل بغيه لانه الكلب يحسر العين بدلالة نجاسة سورة لانه يتولد من التي ولا يجهل  
 بهما كان يحسن العين كالحنظل وذلك لان السلم يدل على اعزانه ونجاسة العين تدل على امانته وبينهما منافاة فكان جواز  
 مطلقا ولما روي في الصحيح البخاري في كتاب الذبايح والصبيح مسندا الى ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 اقتنى كلبا ليس بمسنة او ضاربة تنقص كل يوم من عمره فيرا طان وفي رواية عن ابن عمر رضي الله عنهما في الصحيح البخاري عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم يقول من اقتنى كلبا الا كلبا ضاربا لا يصيد او كلبا ماسية فانه ينقص من اجرة كل يوم فيرا طان وفي رواية عن ابن  
 عمر رضي الله عنهما ايضا في الصحيح قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اقتنى كلبا الا كلبا ماسية او ضاربا تنقص من عمره  
 كل يوم فيرا طان وذكر في السنن في كتاب الاضاحي مسندا الى ابو بصير رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اقتنى كلبا  
 الا كلبا ماسية او ضاربا تنقص من اجرة كل يوم فيرا طان وحديث البخاري ايضا في الصحيح في باب ما يسنن في ابي عبد بن حاتم  
 قال قلت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم انا قد سلت الكلاب المحلقة قال كل ما امسك عليك قلت ان قلت قال وان قلت قلت  
 انما نرى بالمعراض قال كل ما حرق وحا اصاب بعرضه فلا تاكل وحديث ايضا باسنانه الى عدني بن حاتم سالت رسول الله  
 وقلت انا قوم بضميد هذه الكلاب فقال اذ ارسلت كلابا بك المحلقة وذكرت اسم الله فكل ما امسك عليك وان قلت قال  
 يا كل الكلب فانه اذا قان يكون انما امسك على نفسه وان خالها كلاب من غيره فلا تاكل وحديث العمارة عن ابي بكر قال  
 حديثنا سعيد بن عامر قال حديثنا شعبة عن ابي التياح عن مطرف عن عبد الله بن الحنفية قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم







والله اعلم ادى كل البذل فياخذ كل المبدل لانه او في الكل عقالا والكل وانما يرجع على صاحبه بما ادى عنه لانه مضطرب في  
كل الشئ لانه لا يصلح الاستيفاء حق نفسه مالم يؤد كل الشئ لان الجاهل بما في شئ من الشئ فاذا كان مضطربا  
يكن مضطربا فيرجع بما ادى كغير الرمن وهو ما اذا اعدا اسنانا شاكيرة فنهذه المستعيرم النفس او غاب فافكر المبر  
يرجع بما ادى عنه عليه وان كان ذلك الا اذا بغيره لانه مضطرب فكذا هذا انما اذا كان له الرجوع على صاحبه كان له ان  
نفسه الى ان يتوهم ما ادى عنه كالوكيل بالشرا اذا ادى الشئ من ماله قوله ولم يقض الا انفسه ان يقضى بنفسه  
عند ابي يوسف رحمه الله بطريق المهاداة **قوله** ومن استمرى جارية بالفمقال ذهب وفضة فبها يصفان وذهبن  
مسائل الجامع الصغير وصورتها فيه محمد بن يعقوب بن ابي حنيفة رضي الله عنه في الرجل يقول للرجل بيعك هذه الجارية  
مثقال ذهب وفضة قاله هذا انصفان خضبان مثقال ذهب وخضبان مثقال فضة وقوله ابي بكر صا ومنه لا ايجاز  
قالوا وانما وجب التصديق لم يترجم الذهب لاختصاصه بالمثاقيل ولم يترجم الفضة لكونها غالبية في المبايعات لانها لا تترجم  
ولم يجز المخرج حينئذ في ثمنه الا ان كان في واحد منهما نصف لعدم اولوية احدهما على الآخر وكذا لو قال  
بعت منك بالدرهم ودينارين يجب من كل واحد منهما خمسمائة ولا يخفى في ذكر الدرهم الى الجوزة لانها تنصرف الى المقدار المعروف  
المطلق ينصرف الى المتعارف بخلاف الذهب والفضة سوى الدرهم والثاني حيث يحتاج الى ذكر النصف من الجوزة والدرهم  
او ادى لان الناس لا يبيعون بالثمن بل بغيره من النصف فطفا للمنازعة فعلى هذا عرفت ان صاحب الجوزة  
ساح في البيان حيث لم يذكر الجوزة عند ذكر الذهب والفضة وقد ذكرنا محمدا في اصل الجامع الصغير قال صاحب الدرهم  
لو استمرى جارية بالدينارين والفضة يجب من الذهب مثاقيل ومن الفضة درهم وزن سبعة لان اضافة الاثني عشر  
ينصرف الى الوزن المهود في كل واحد منهما فقلت ينبغي ان يرد في زماننا خمسمائة درهم من المقدار المعروف في ذلك البلد الذي  
وقع العقد فيه لانه هو المهود المتفق في كلام الناس ووزن السبعة لم يبق مهودا ولا بينهم ذلك عرفنا من اطلاق اللفظ  
**قوله** قال ومن لم يعلل حنيفة درهم جيا دفقناه دوقا وهو لا يعلم فانفقها او هلكك فوكتها عند الحسنة وعنده  
وقال ابو يوسف يرد مثل زيوته ويرجع بدرهمه اذ قاله في الحام الصغير وقوله هو القياس وقوله ابي يوسف هو الاحتياط  
ولت ان حنيفة في حقة الجوزة ربع حقة الاصل الا انه لم يفتقر لكونه سوتة او صافيا لا يسقط حقة في الجوزة  
اذا كان بهرجة فيصنف القابض مثل ما قبض ويرون ويتردد الجيا ذك يصل كل واحد منهما الى حقة ويتردد الضرر وهذا كان  
صفا للنفس على نفسه جاز لانه حينما لمولى اذا اتلف شيئا من اسباب عبد المأذون المدبور قال في الاسلام وضمن الانسان لنفسه  
لا يفيج لعدم القابضة وقد حصل هناك فدية وهو تدارك حقة كما في شرا الانسان ماله بنفسه اكل فاذا اكل فادية حقة في حقه  
ماله انصاره او كسب عبد المأذون المدبور فكذا هذا اوله ان الزبون حقة بدليل انه لو تفرق في الضرر والضرر  
ح ان لا يكون الاستبدال فيها فعمل ان اصل الاداء حاصل ولكنه في حقه في الجوزة والحق لا يقد لها بالتردد من اصل المصروف  
والاعني في احوال الربوا انفسه حقة في الجوزة لعدم امكن رعايتها اذ لم يكن صان حقة في الجوزة بما يكسب الزبون لان  
الانسان انما يفتقر حق الغير على احق لنفسه على نفسه وهذا لا يفتقر حقة فاذ اضمحل حقه كان ضمانا لنفسه على نفسه  
محال لانه لا يفتقر في الشئ واوضح الفقيه ابو الليث قوله لا يفتقر لان الانسان رجل لو اشتبه ابريق فذنه بدرهم فوجد به عيبا  
فلم يرد حقه هلك عليه لا يرجع شئ لانه كان له حق النسخ فاذا هلك عليه عيب عن النسخ فكذا ذلك **قوله** ان من يفتقر حقة  
اي المتفتقر وهو الزبون قوله لو تفرق في حقه هلك النقصان حقه قوله فيما لا يجوز الاستبدال اياه بضره والضرر والضرر  
قوله ما ذكرنا انسانا الى قوله لانه لا يفتقر له عند المقابلة بحسنة **قوله** واذا اذن خطير في ارض رجل فلو ان احد وكذا اذا باع حقة  
وكذا اذا اتكس من مسایل الجامع الصغير وانما صار العراخ او الطير اتكس لانه لا يفتقر لانه لا يفتقر لانه لا يفتقر لانه لا يفتقر  
بين اليه وذلك للزرب الا ان لم يجز اليه ولا نه صيد والصيد لمن اذنه بالحديث والبعض اصل الصيد فاخذ حقه والمذاق

والبيهق

على المح الجزا اذا اكل البيهق او شواه كما اذا اقل الصيد هذا اذا لم يفتد صاحب الارض موضعها لغرض الصيد لانه لا يفتد  
ختمه او يفتد للجفاف فتعقل بها صيد فلو لا خذ فان اعد موضعها للزرب لانه لا يفتد صاحب الارض زوي ذلك من حقه كذا لانه صار  
اخذ اكل ولقد اقالوا في شيوخ الجامع الصغير في نزل الدرهم والشرا اذا وقع الدرهم او الشرا فبها يفتد جمل لم يملكه الا ان يفتد  
ذلك الى نفسه بعد الوقوع او يقصد ذلك قصدا او يفتد ذلك بخلاف النحل اذا اعتلت في ارض انسان كان الفصل لصاحب الارض  
لانه ليس بصيد بل هو نذل من ازال الارض قائم بها تابع لها فصار كما لو ان انسانا في ارض انسان والقراب الذي اجهه فيمن المالك  
ونقل الفقيه ابو الليث عن الرقيات مسایل بخود اقال قال محمد بن لوان رجلا اتخذ حشرة في ارضه فدخلها وادخلها فجمع فيه  
فقد ملك السمك وليس لاحد ان يافت ولو اتخذها حشرة اخرى فافتد السمك فلو قال وكذا لو طبل حوزة ارضه حشرة فوقع  
فيها صيد فكسرها فان اخذ ذلك الحوزة للصيد فهو له وقد ملكه وان لم يفتد ذلك للصيد فهو له وقد ملكه وكذا لو ان رجلا وضع صوفا  
على ظهر بيت في المهر فاقبل ثم ان رجلا عصره واخرج منه الماء هل له ان يفتد قال لم كان وضعه لاجل الماء المهر فله ان يفتد  
وان كان وضعه لغيره لم يكن له ان يفتد وكذا الفقيه ابو الليث ايضا كتاب الصيد في باب الصيد ولو ان صيدا باه في ارض  
رجل وتكسر فيها فخا رجل لينا حنق ففتد صاحب الارض فان كان منه ما يراه في موضع يفتد صاحب الارض على حقة فترى منه  
كان الصيد تربت الارض لستم اياه كان اخذ بيده اذ لم يكن يفتد لانه لا يملكه ولو ان صيدا دخل دار رجل فاعلق عليه  
الباب فان كان يفتد على حقة بغير صيد ففتد ملكه ولو ان اعلق الباب ولم يره به الصيد لم يملكه ولا يملكه فاذا اخذ منه فهو له  
واذا في القير وفتح يفتد واذا بقتله فكسرها استمر معناه في الاصل وحقة في الكناس وهو من ضمن الطيور ويروي تكسرها في تكسرها  
رجله وانما يفتد لانه لو كسرها احد كان له **قوله** مالم يكتفه او كان مستعدا لم يفتد في حقه النفي كما في قوله لم تكن امنت من قبل  
اكتسبت امانها خير **قوله** عمن من انما البنية الممنعة الى عند العمل من ازال الارض وذكر الضمير الراجح الى الارض وهو قوله  
على تأويل المكان كقوله ولا ارضه اقل اقلها والاثقال جمع نزل يقال حطام كبير التزل والنزل اي الزمان وهو الزيادة والله اعلم  
**كتاب القرون** وجب المناسبة مرة اول باب السلم **قوله** العرف هو القيمة اذا كان كل واحد من  
عوضه من جنس الاثمان وهذا لفظ القرد في مختصر وقال الكرخي في مختصر الصرق اسم للعقد الواقع على جنس الاثمان  
والاصل على جوار عقد الصرق ما جرت العادة في الصلح باسناد الى سعيد الخدري لم يرسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيعوا  
الاذهب بالذهب الا مثلا بمثل ولا تشقوا بعضهما على بعض ولا يبيعوا الورق بالورق الا مثلا بمثل ولا تشقوا بعضهما على بعض ولا  
يبيعوا ما عاينوا جرو وروى صاحب السنن باسناد الى ابن عمر رضي الله عنهما قال كنسرا مع الابن بالبيع فبيع بالدرهمين واخذ  
وابيع بالدرهم واخذ الدرهمين واخذ درهمين من هذه واعطى هذه من هذه فاشتريت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في بيت حنيفة  
فقلت يا رسول الله رويناك اسالك انك ابيع الابن بالبيع فبيع بالدرهمين واخذ الدرهمين واخذ الدرهمين واخذ الدرهمين واخذ الدرهمين  
من هذه واعطى هذه من هذه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بأس لم تأخذوا بسوايها ما لم تفتروا وليس بكم شيء قال  
صاحب الهداية سني الحاج الى النفل بدليله من يد اليد والصرف هو النفل والرد لغة اوله لا يطلب منه الا الزيادة اذ لا  
ينتميه بهم والصرف هو الزيادة لانه كذا قال الخليل ومنه سميت العباة النافلة صر فاوحا صل مع كلامه ان العقد الواقع على  
عقلا لاثمان صر صر اما لمعين النفل فيه واما لمعين الزيادة اما مع النفل والرد فكل قال الله ثم انصرف اصراف الله قلوبهم  
في قلوبهم فقال في تزييد ديوان الادب الصرق فضل الدرهم على الفضة وجوزة الفضة ورايت كتاب العيز  
في قلوبهم حديث النبي عليه السلام في ذكر الدرهم في القيمة واما قوله سميت العباة النافلة صر فافيه نظرا لانه او هو الذي يفتد  
والاعرف فقال النبي عليه السلام في ذكر الدرهم في القيمة واما قوله سميت العباة النافلة صر فافيه نظرا لانه او هو الذي يفتد  
اللفظ الصرق الرخصة والعرف النافلة وقال في المعادلة وقال صاحب الجهر في قال بعض اهل  
اللفظ الصرق الرخصة والعرف النافلة وقال في المعادلة وقال صاحب الجهر في قال بعض اهل

كتاب القرون  
وجب المناسبة  
مرة اول باب  
السلم قوله  
العرف هو القيمة  
اذا كان كل واحد  
من



عقد الصّوم

قوله والمادة الافتراق بالابدان اي المراد من الافتراق المذكور في قوله ولا بد من فسخ العوضين قبل الافتراق هو الافتراق  
بالابدان قال في شرح الطحاوي في وجود التقابض في مجلس العقد ليس بشرط لصحة الصرف ولكن وجود التقابض قبل التفرق  
بالابدان شرط حتى انها لو تفادوا لم يتقابضا حتى شيئا ميلا او اكثر فلم يبق رقا احدهما صاحبه ولا عاقب عنه ثم تقابضا  
جاز الصرف وكذلك الحكم في تسليم راس المال في باب السلم يعني لم يقبض راس المال قبل التفرق بالابدان شرط وقال في التمهيد  
في كتابه والافتراق المعتبر الافتراق بالبدن دون المكان حتى لو قاما معا في مكان واحد او في المجلس او اعني عليها او طال فتوى  
لا يبطل لما مر ان الدرلحم والدرناير لا يتعينان وقال القدر في شرح مختصر الكرخي في سواء كان البيع دينا بدين او عينا بدين  
او عينا بدين وذلك لان العقد لم يكن على الدراهم والدرناير في السلمين بالمقيد وانما يتعلق بالذم والتعويض وعدم سواء  
وان كان العقد على الثمن والائنة فيهما يتعين الا انها من جنس الاغان فيثبت حكم القبض فيها فصار القبض وعدم القبض  
سواء قوله المعتبر ما ذكرناه في قبض راس مال السلم اي المعتبر في قبض راس مال السلم ما ذكرناه وهو انه افتراق بالابدان يعني لم  
يقبض راس المال قبل التفرق بالابدان شرط **قوله** بخلاف خيار المخرج يرتبط بقوله لا يبطل الصرف يعني ان الصرف لا يبطل في باب  
العاقدين معا وخيار المخرج سطر وان شئت مع زوجا لان اشتقاقا بالمشي دليل الاعراض عما جعل اليها فيبطل خيارا وان لم  
يفارق الزوج كذا قال القدر في شرحه العرفي في اول باب الربوا عن عباة بن الصامت عن النبي عليه السلام قال اذا  
اخلفت هذه الاصل في بيعه كيف يشئتم اذا كان يدا بيد وروى عباة ايضا عن النبي عليه السلام انه قال لا يبيعون الذهب  
بالذهب ولا الورق بالورق والورق بالذهب والبر بالثمن والثمن بالبر والبر بالثمن بالبر والبر بالثمن بالبر  
وقد مر في اول باب الربوا وحديث صاحب السنن حسن الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبيع  
بالورق ربوا الا بالاهل وعام الحديث مع شرج مرقل هذا ومعنى قوله ربوا اي حرام بطريق اطلاق اسم المزدوم على الملائم  
بمحل الا ان الربوا يستلزم الحرام وهذا الحديث يدل على جواز التقاض ولو ثبت التقاض قبل الافتراق لانه استلزم  
التقاضى من الربوا فيجب بعد الاستسقاء على عموم في زالتاوى والتفاضل والمجاز في بين الذهب والورق فانه **قوله**  
فان التفرق في الصرف قبل قبض العوضين او احدهما يبطل العقد وهذا لفظ القدر في مختصره وذلك لما بينا لم التقابض قبل  
الافتراق بالابدان بل لا يلزم مقتضى فلا كان التقابض شرطا فاذا افتراق القادمان قبل قبض العوضين او احدهما يفتوت  
الشرط يبطل العقد لعدم شرطه والدليل على ان القبض بشرط عدم صحه شرط الحي رها او لاحدهما وعدم صحه الاجل ايضا  
وهذا لانه شرط الخيار مع الملك فلا يمتنع القبض بعد ذلك مستحقا فيفتوت الشرط وبالاجل يفتوت القبض الواجب بمقتضى الصرف  
يفتوت الشرط ايضا فان اطل الخيارات قبل التفرق او كان الحي رها احدهما فابطله من له الخيار قبل فترقا جاز البيع عندنا في ضمن  
الي بوجهه عن النبي صلى الله عليه وسلم في الاستحسان والقياس ان لا يجوز العقد بعد وقوعه على فساد وهو قوله في زهره وقد مر  
ذلك من القدر في ذكر القياس والاستحسان هكذا في شرحه واذا اسقط الاجل قبل الافتراق او كان الاجل لاحدهما  
فابطل قبل الافتراق مع البيع ايضا استقانا وهو قوله في ضمنه ومحمد بن ابي حنيفة عن ابي يوسف في البيع في زهره  
صاحب الاجل اذا اطل الاجل لم يبع صحه في معنى صاحبه ورفق في هذا المعنى بين وبين الحي رباة الاجل في الفصل  
القبض فيقول الملك فاذ شرط في الصرف فسخ من وقوع الملك فصار كما ليس المشروط فيه الحي رها فلا يبيع باسقاط احدهما  
اي لا يبيعه في خياره لانه موضوع في الاصل لنيل الملك ويتم الملك باسقاط صاحبه الحي رها في خاصة فكذا اذا شرط  
في الصرف فسخ من الملك مع العقد باسقاط خاصة واما اية العقد فسخ مطلق وهو التاجيل كما فسخ مطلق وهو الخيار  
فذا صح باسقاط من له الخيار في خياره ولم يرض الاخر كذا يبيع اذا اسقط صاحبه الاجل اجمعا ويعود العقد الى الاطلاق  
لذا ذكر الشيخ ابو الحسين القدر في شرح مختصر الكرخي **قوله** ولما لا يبيع شرط الخيار فيه ان في الصرف وهو ايضا







الفرغ زيد ما فيها جواز البيع في الصيف ٣  
انما كان لا تخلف الحلة الا بغير قهرا وهذا اذا لم ينشأ

231



واراد بالمسلم الثاني قوله اذا اشترى عبدا بالدين من البائع مع عبدا آخر بالدين ومما ينفى قوله وفي الثاني  
المسلم الثاني قوله ما اذا جمع بين عبدين وعبدين وقال بعتك احدهما قوله وفي الاخرى ان وفي المسألة الاخرى وفيها اذا  
درهما وثوبا بدرهم ونوب او فترقن غير قبض **قوله** ومن باع احد عشر درهما بعتا درهم ودينار جاز البيع ويكون  
بمثله والدينار درهم وهذا العقد في محضه وعند ان في البيع هذا البيع والكلام مع هذا الكلام في المسألة  
واما جاز هذا البيع لان شرطه ان يبيع الفضة بالفضة التامة بالحدوث وتزداد ذلك وزيادة درهم بمقابل دينار والدينار  
النسبة فيها لا حلال الجنيه وانما حوزنا على هذا الوجه جملة الامور المسلمة على الصلح والآن كل عين جازيها بجنسها  
بيعه بجنسها وبغير جنسها كالتب والاصول في هذه المسائل ما ذكره الشيخ ابو الحسين القنبري في شرحه لمحمد الكوفي لم يمتدح  
البدلين على الاخر في البيع لا فائدة له الا تحصيل الحكم العقد في الرد بالقيمة الاجرة عند الاحتياق في وجوب السقف  
فيما فيه السقف فاذا كان العقد لا يربو فيه قسم ما في احد الجنبين على الاخرى فان كان من ذلك لا يتفق وتسمى البدل على الاخرى  
عما يتفق وتسمى على القيمة واما ما في الرد فان يبيع على الوجه الذي يبيع فيه العقد لا على الوجه المحض لان الفضة انما تطلق  
لتسمى حكم العقد ولا فصل احكامه الا مع حقيقة فلم يجز ان يقيم قيمة يبيع بها العقد واحكامه واذا كان كذلك فالقيمة هي  
الربو على جنس واحد في القيمة الاعتبارية وهو ان يبيع الجنس بجنس وبغير جنس فلا يجوز العقد حتى يكون الجنس المزداد اكثر من جنس  
في مقابلة فيجعل الجنس في الوزن لم كان موزونا في الكيل ان كان مكيلا والفضل بالجنس الاخر وهذا البيع عشرة دراهم  
خمسة ودينار والنوع الثاني من القيمة الحالتين البدلين وهو ان يبيع جنس فيهما الربو بجنسها وهناك فاضل من دراهم  
ودينار ودينار درهم وكذا حصة ومدة سفير بمدى سفير ومدة حصة فالمقد جاز عندنا قال في شرح الاقضية في بيع  
القيمة قيمة الحالتين البدلين **قوله** ولو تبايعا فضة بفضة او ذهبا بذهب مع اقلها من اخر يبيع قيمة باء الفضة جاز  
البيع من غير كراهة وهذه المسألة ذكرها في تويني ولم يذكرها في البداية لانه ليس من مسائل الجاهل الصغير في عقد  
قال الامام الابي جاز في شرح التلوي واذا تبايعا فضة بفضة او ذهبا بذهب ووزن احد ما اكثر من وزن الاخر من اقلها  
شي اخر من خلاف جنس فالبيع جاز لانه يصير ذنا بوزن والزيادة بازاء حلاذ ولم كان قيمة الحلال قيمة الزيادة او اقلها  
الساوية يجوز ذلك ليس من غير كراهة ولم كانت قيمة الحلال قليلة في مجموع الفلسفة والكاعدة واما اهله فيكون البيع جاز  
البيع جاز في الحكم ولكنه مكره هكذا روي عن محمد بن ابي بكر ذلك فيقول كيف يمكن ان يكون جاز في الحكم وان لم يكن  
فمنه كلف من تراب او نحو فاة البيع لا يجوز لان الزيادة لا تكون بازائها بل تكون روبا وقال في شرح التلوي ايضا واذا اشترى  
تراب المعادن هذا لا يجوز ان يكون تراب معدن الفضة او تراب معدن الذهب اشتراه بجنسه او بخلافه جاز اما اذا اشترى  
تراب معدن الفضة ان اشتراه بفضة او بدرهم لا يجوز البيع لان المقود عليه من التراب ما فيه من الفضة دون التراب لانه لا يربو  
لا فائدة له فيكون فضة بفضة بجاز في لا يربو شي وبها فلا يجوز ولم اشتراه بذهب جاز البيع لان الجنس قد اختلف فلا يربو  
ولكن يجوز صرفا وراعي فيه شرائط الممنوع من انظر ان لم يحل عليه من شي من الفضة تبين فاذ البيع لانه اشتراه على انما كان  
هو ليس بمال فهو كمن اشترى عبدا فوجع حرا او اشترى مائة موزون فاذا هي ميتة فانه حلف شي من الفضة فالبيع جاز في  
بالخير لانه اشترى شي لم يرب فصار كمن اشترى شي بفضة او سكر شي بجنس فانه يجوز له ان يبيعه او اذا اشترى بوسا بوسا  
من العروص فالشر جاز ولا يرب في شرائط الممنوع من انظر ان لم يحل عليه من شي من الفضة فساد البيع فاذا اطلق جاز البيع ولم يحل  
اذا اراد ولو اشترى ذلك بتراب مثلا لا يجوز البيع لان المقود عليه ما فيها فضا كما تبايعا فضة بفضة بجاز في ولو اشترى  
تراب معدن الذهب بتراب معدن الفضة جاز وراعي فيه شرائط الممنوع من انظر ان لم يحل عليه من شي من الفضة او الذهب تبين بطلان  
العقد وكذلك اذا اطلق من احد ما ولم يخلق الاخر تبين بطلان البيع وان حلف من كل واحد منهما جاز البيع وانما جاز الرد  
والباقي يعلم في شرح التلوي **قوله** ومن كان له على آخر عشرة دراهم فباعه الذي عليه عشرة دینار بعشرة دراهم

تبايعا عشرة بال عشرة فهو جاز وهذا من مسایل الجاهل الصغير لولا في شرح الجاهل الصغير هنا ثلثة فصول احدها هذا  
وهو ما اذا باع الدينار بال عشرة المطلقة والثاني ان يضيف الى الدينار ببيع الدينار بال عشرة التي عليه والثالث ان يبيعه دينارا  
بعشرة ثم يبدل المشتري الدينار بعشرة على باع الدينار بان باع منه ثوبا بعشرة فينقش ثمان اما اذا اضاف الى الدينار مع بال اجمال  
في عشرة عشرة عن ذمة من هي عليه لانه مملوكا بولاء الدينار رغبة ما في الباب ان هذا عقد صرف وفي الضر في شرط قبض  
احد العوضين احترازا عن الكالي بالكالي ويستط قبض الاخر احترازا عن الربو وذلك لان قبض احد البدلين حصل الامن عن  
خطر الهلاك فلو لم ينفذ الاخر يكون فيه خطر الهلاك لانه الدين في معنى التلوي فيلزم الربو وهذا المعنى معدوم فيما نحن فيه للشر  
الدينار فقد وبده وهو عشرة سقطت عن باع الدينار حيث سلمت له فلم يبق خطر الهلاك ومحققته ان يبيع  
البدل الاخر بعد قبض احد البدلين انما كان احترازا عن الربو ولا يربو في دين سقط وانما يربو في دين يقع الخطر  
في عاقبة ولهذا قلنا ان الدين بالدين حرام ومع هذا الوتصار ما دراهم دين بدنا بدين ودين صحت صحت معنى الخطر  
في دين يسقط بخلاف ما اذا لم يكن لكل واحد منهما على الاخر دين حتى تصار ما دراهم دين بدنا بدين لم يبيع واما  
اذا اطلق العقد بان باع الدينار بعشرة مطابقة لغيره ينفذ الى عشرة التي هي الدين فهو جاز عندنا اذا انقضا  
بال عشرة التي هي دين استحسانا وفي القياس لا يجوز وهو قول زفر وجوه القياس انه استبدال بدل القرض  
بقبض وهذا لا يجوز هذه المقاصة لا تراض ولهذا لو اقدم كان الدراهم دنانيرا وعرضا لا يجوز ووجه الاستحسان  
ان العقد لما اطلق وجب به ثمن يجب تعيينه بالقبض كيلا يلزم الربو والدين لا يبيع وقاء لذلك فلم يكن فضا  
اذا انقضا بال تراض جاز عندنا لان اقدمهما على المقاصة اقتضى نسخ الصرف المطلق وهو بيع الدينار بعشرة  
مطابقة ونحوه من العقد الى صرف آخر وهو بيع الدينار بال عشرة التي هي دين لا يلزم الاستبدال بدل القرض  
بل القبض الا لا يشترط في العقد المضاف الى عشرة التي هي دين قبضها لغوث الخطر لانه لا يسقط وانما  
ذلك لانه لا يقول بالاقتضاء وخالف فيه كما خالف في قوله اعتق عيالا عنى بالف درهم واما اذا احدث  
الدين ببيع الدينار بال عشرة بان باع المشتري الدينار بثوبا من باع الدينار بعشرة دراهم فسلم القروش  
وبقبض العشرة ثم تقاضا عشرة بال عشرة في المجلس فقبضه روايتان في رواية ان قبض لا يجوز واختار  
شس الاية السرخسي وقاضي خان وفي رواية ان سلیمان يجوز المقاصة واختار في الاسلام والصدور  
الشيد والزاهد العتباتي رحمه الله وجه رواية ان قبض ان النبي صلى الله عليه وسلم جرد المقاصة في حديث  
ابن عمر بن دينار سابق ووجه رواية ابن سليمان ان العقد الاول ينسخ اقتضاء نصحا لما قصد او تخصيص  
الشي بالذكر لا بدل على نفي ما عداه والمسألة في كتاب الصرف قال الفقيه ابو الليث في شرح الجامع الصغیر  
اذا استقرض باع الدينار بعشرة دراهم من المشتري او عصب منه فقد صار قرضا ولا يحتاج الى التراض لانه  
قد يبدل القبض **قوله** ووجهه اي وجه الجواز وهو جواب الاستحسان **قوله** لما ذكرنا انما في قوله والابد  
من قبض العوضين قبل الافتراق الى اخر ما قال ثمة **قوله** على ما بينته اشارة الى قوله فكيف في ذلك للجواز الى الاضافة  
الدين كافي للجواز لانه من قبض لا يخطئ **قوله** قال ويجوز بيع درهم صبيح ودرهمين غلة بدرهمين  
صبيحين ودرهم غلة اي قال القدوري في مختصره والقلعة من الدراهم المقطعة التي في المقطعة منها قيراط وطسوق  
اجنة لقا في المغرب ونقله المطرزي هكذا عن ابى يوسف في رسالة وقسم صاحب الهداية يقول ما برده بيت  
لما يخذ الخار بعد يرد بيت المال القلعة لا زما فيها بل كونا قطعاً وفي بعض الحواشي دراهم غلة اي منكسرة وفي  
الفتح ولنا ان المائتة في الوزن هي شرط في عقد الصرض لقول عليه السلام الفضة بالفضة مثلاً بمثل والفضل روبا

Copyrsity







بالفضة الحاصلة في البيع مراعى فيه طريقتان علم ان الفضة الحاصلة اكثر جاز حتى يكون الغرض بآراء الفقه  
وزاواير ما زاد الغش وان كانت الفضة الحاصلة اقل من الغش فاشترى او شلها او لا يجوز له  
من الربو **قوله** ثم ان كانت تزوج بالوزن يعني ان كانت الدراهم التي عشاها او الدنانير التي عشاها  
عالت تزوج بالوزن فيعتبر الوزن في المبيعات ولا تستقرض وان كانت تزوج عددا فيعتبر العدد وان كانت  
تزوج بهما يعتبران جميعا اعتيادا للعادة فيما لم ينص عليه **قوله** ان كان البائع يعلم حالها اي بحال  
الدراهم او الدنانير المستوشة وان كان البائع لا يعلم لا يتعلق العقد بحسب المشار اليه بل يتعلق بالثمن من نقد  
السلف وقدر تمام للبيان قبل هذا **قوله** واذا اشترى بها سلفه تركه الناس المعاملات بها يبطل  
البيع عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف عليه قيمتها يوم البيع وقال محمد بن قيسها آخر ما تبعها من الناس بها وهذا  
لفظ القدوري في مختصره اشترى بالدراهم التي عشاها غالب كسدت قال في الفتاوى الصغرى وفيه تفسير  
الكساد المذكور في البيوع انها لا تزوج في جميع البلدان ثم قال هذا على قول محمد بن عمار ما عدها الكساد في بلد كفي  
فساد المبيع في البلدة بناء على اختلافهم في بيع الفس في قلبين عندهما يجوز اعتناء الاصطلاح بعض وعنده  
لا لانه يعتبر اصطلاح الكل وقال ايضا ولو كان مكانه كحاجب من المثل وفي العمود ان عدم الزواج انما يوجب  
فساد البيع اذا كان لا يزوج في جميع البلدان لانه يصح ما كانا ويبقى البيع بلا ثمن فاما اذا كان لا يزوج في هذه  
البلدة ويزوج في غير هالايفسد البيع لانه لم يهلك ولكنه تعيب فكالساح الحياض ان شاء الله اعطى مثل النقد  
الذي وقع عليه العقد وان شاء الله اخذ قيمته ذلك دنائره وحدها ان الكساد لا يوجب الفساد لان غاية  
ما في الباب ان التسليم يتعذر به فنعذر التسليم لا يوجب فساد العقد كمن باع برطب ثم انقطع فاذا بقي العقد  
وقد نفذ التسليم يجب قيمته ما وقع عليه العقد ولكن عند ابو يوسف يجب القيمة وقت البيع لانها كانت مضمونة  
عند محمد يجب القيمة يوم الانقطاع لانه الحق انتقل الى القيمة في ذلك اليوم قال في التفتة وهذا كالاحتياض بينهما  
فمن غضب شيئا وانقطع قال ابو يوسف يجب القيمة يوم الغضب وعند محمد يوم الانقطاع ووجه قول ابي حنيفة  
رضي الله عنه ان الثمن بطل بالكساد لان الدراهم التي عشاها غالب انما جعلت ثمن بالاصطلاح فاذا ازال الناس  
المعاملة بها بطل الاصطلاح فلم يبق ثمن فبقي البيع بلا ثمن باطل واذا بطل العقد يجب على المشتري رد  
البيع على البائع ان كان قائما وان كان هالكا يجب رد قيمته يوم القبض كالمقبوض على وجه البيع الفاسد  
وما بقي قيمته يبيعا بلا ثمن اي ما بقي الاصطلاح على القيمة بعد كساد فيبقى العقد حينئذ يبيعا بلا ثمن وذلك باطل  
ونقل في حلاصة الفتاوى عن المخطط دلال باع شعاع الغيرة بآذنه بدراهم معلومة واستوفى الدراهم فقبل ان يدفع الى  
صاحب المتاع كسدت الدراهم لا يفسد البيع لان حق القبض له **قوله** ويجوز البيع بالفلوس هذا لفظ القدوري  
في مختصره وذلك لانه نوع من انواع المال يجوز البيع به كسائر الاموال **قوله** فان كانت نافعة جازا لبيع وان لم  
تعيّن هذا لفظ القدوري في مختصره وتماه فيه وان كانت كاسدة لم يجوز البيع بها حتى يعيها قال ابو الحسن  
الكرخي قال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد الفلوس الدراهم والدنانير ثمن الاشياء لا الثمن في البيع  
وان شرط المتبايعان اعيانها ويكون ما اوجب كل واحد منهما في العقد على نفسه ذبيبا في دينه ولا يجوز كل واحد منهما  
ان يسلم ما شرط من العين ان شاء اعطى العين وان شاء اعطى مثلهما وليس للمشتري منه ان يحرم على تسليم العين اليه  
والجارية ذلك الى البائع دون المشتري قال القدوري في شرحه وذلك لان الفلوس النافعة لا فائدة في تعيينها ففان  
كالدراهم والدنانير وذات ثمنين فالعاقبة بالحيار ان شاء سلم ما اشار اليه وان تسلم غير ذلك وان هلك تسلم بنفسه  
العقد بهلا هكالا لانه لم يقع عليها وهذا خلاف ما اذا كانت كاسدة لانها مبيغة فالبيع لا يصح اطلاق العقد

عليه ما لم تنقش والنافعة والراجحة **قوله** واذا باع بالفلوس النافعة تركت بطل البيع عند ابي حنيفة  
فلا فائدة هذا الخاف الذي ذكره القدوري في خلاف ما فكر في الاصل وشرط الطحاوي ولا شارات لانه ذكر بطلان  
البيع عند الكساد فيهما بآلاف قال في الشارات اذا اشترى شيئا بفلوس تركت قبل القبض فساد العقد عند  
نقله قال في شرح الطحاوي ولو اشترى مائة فلس بدراهم فقبض الفلوس والدراهم ثم افسد فجاز البيع لانها  
افترقا عن عين بدن فان كسدت الفلوس بعد ذلك فانه ينظر ان كان الفلوس هو المقبوض فلا يبطل البيع لان  
الفلوس بمنزلة هلاكها وهلاك المعقود عليه بعد القبض لا يبطل البيع وان كان الفلوس غير مقبوض بطل  
البيع استحسانا لان كساد الفلوس منقولة الهلاك وهلاك المعقود عليه قبل القبض يبطل العقد والقياس  
ان لا يبطل لانه قادر على ادائه ما وقع العقد عليه وقال بعض مشايخنا انما يبطل العقد اذا افسد المشتري بطالته  
فحالان كسادها بمنزلة عيب فيها والمعقود عليه اذا حدث به عيب قبل القبض يثبت المشتري فيه الحياض  
وقول الطاهر ولو افسد الدراهم وقبض الفلوس نصفها حينئذ تركت الفلوس قبل ان ينقد النصف الاخر  
بطل البيع في نصفها وله ان يشترى نصف الدراهم ولو اشترى ثالثة او شيئا يعينه بفلوس ثم كسدت الفلوس  
قبل ان ينقد ما وقد قبض البيع فساد البيع وله ان يرد المبيع اذا كان قائما او قيمته او مثله ان كان هالكا ويرد  
عن ابي يوسف انه قال عليه قيمة الفلوس ولا يفسد البيع ووفق بين هذا وبين المسئلة الاول وهو انه  
اذا باع الفلوس بدراهم لانه هناك لو اجبتا رد قيمة الفلوس يمكن فيه الربو وهذا لا يمكن وفي المسئلة  
جميعا اذ لم يكسر الفلوس غير قيمتها غلت او رخصت فلا يبطل البيع وعليه ان ينقد مثل العدد الذي اوجب العقد  
ولا ينظر الى القيمة الى هنا لفظ شرح الطحاوي والباقي يعلم **قوله** وهو نظير الاختلاف الذي دعاه الى  
اختلاف في كساد الفلوس كالاشتلاف في كساد الدراهم التي عشاها غالب يعني عند ابي حنيفة يبطل البيع  
كساد الفلوس وعند محمد لا يبطل ولكن عند ابو يوسف يجب قيمتها يوم البيع وعند محمد آخر ما تبعها من الناس  
بها وهو يوم الانقطاع في السوق **قوله** ولو استقرض فلوسا فكسدت عند ابي حنيفة رضي الله عنه  
ببطلانها وهذا المسئلة لم يذكر في البداية وانما ذكرها هنا تقريرا على ما تقدم وانما قيد بالكساد لانه اخص  
والغلاة لان ما لا سيجازي ذكر في شرح الطحاوي واجمعوا ان الفلوس اذا لم تكسد ولكن غلت قيمتها او رخصت  
فعلية كما مثل ما قبض من العدد قال الشيخ ابو الحسن الكرخي في مختصره واذا استقرض الرجل من رجل دراهم  
خارجية او بخرية او بزيادة او فلوسا في الحال التي تنفق فيها ثم كسدت فان يثربين الوليد قال سمعت ابا يوسف  
يقول في قياس ابي حنيفة مثلهما وست اروي ذلك عنه ولكن لا في الفلوس اذا اقرضها ثم كسدت قال  
ابو الحسن لم يثبت الفلوس في رواية عن ابو حنيفة في فرض الفلوس اذا كسدت ان عليه مثلهما قال ابو يوسف  
عليه قيمتها من الذهب يوم وقع القرض في الدراهم التي ذكرت لك ارضا فيها وقال محمد عليه قيمتها اذا كسدت  
في ارض وقت تقاضها قبل ان تكسدت وجد قول ابي حنيفة قال القدوري ان القرض يقتضي ضمان المقبوض  
فلهذا المثل يمكن فلم يجوز العدول الى القيمة ولان الكساد يبيغ القيمة وهذا لا يوجب القيمة كالورخصت  
والكساد يخرج الفلوس عن كونها ثمن ولا يخصص لاستحضار ما هو ثمن ولهذا يجوز لاستحضار بعد  
الكساد ابتداء فلا يجوز البقاء اول ولهما ان الكساد يخرج من حكم جنسها لانها كانت انما كانت كالقرض  
فقد ورد على الوجه الذي قبضت فتعين القيمة ثم اختلفا في وقت القيمة كما اختلفا في المغصوب المثل  
الا انقطع فثبت ابو يوسف يجب القيمة يوم الغضب وعند محمد يوم الانقطاع وبسبب بيان تلك المسئلة  
في اول كتاب الغصب ان شاء الله قال القدوري واذا ثبت من قول ابي حنيفة في قرض الفلوس







واما الكفالة سدل الكتابة لا يجوز لانه ليس يدس صحيح لانه لا يجب للمولى على عبده شيء وانما وجب  
مخالفة النياس لصحة الكتابة نظرا للعهد حتى يصل الى العتق ثم المقول به نوعان الديون والاعيان  
والكفالة بالدين جائزة بلا خلاف وصاحب الدين محبوس بين مطالبة الاصيل والكفيل ولا توجب بركة الاصيل  
خلافا لابن ابي ليلى وذلك فاسد لانه حديث تفسير الكفالة كالموالة والكفالة بالاعيان ثلاثة انواع احدها  
الكفالة بعين هو امانة غير واجب التسليم كالوديعة ومال المضاربة والشركة وهي لا تصح اصلا والثاني  
الكفالة بعين هو امانة لكنه واجب التسليم كالعاقبة والمتناجر في يد المتناجر وكذا العين المضمونة  
بغيره وهو ما لا يجب عند هلاكه مثله ولا قيمته ان لم يكن له مثل كما لم يبيع قبل القبض يضمن بالتمسك  
وكالمهر يضمن والجوارح والكل واحد وهو انه يصح الكفالة بتسليم العين فتمت هلكة الجاهل على الكفيل  
قيمة العين والثالث العين المضمونة بنفسه وهو ما يجب عند هلاكه مثله ان كان له مثل او قيمته  
ان لم يكن له مثل كما لم يبيع والبيع ينقضي فاسدا والمقبوض على سبوم الشرا يصح الكفالة ويجوز عليه تسليم  
العين ما دام تاياما واذا هلك يجب عليه تسليم قيمته متى ثبت الغصب بالبيعة او بالاتفاق ثم الكفالة بالتمسك  
بعد الدعوى من قبيل القسم الثاني فانه مضمون بالتسليم فانه يجب عليه تسليم النفس والاحضان الى المالك  
حتى يقهر الخصم البيعة يصح الكفالة به عندنا خلافا للشافعي ولكن لو هلك الكفيل لاشى عليه من المال الذي  
به ولا يؤخذ من تركته كذا في حجة النسخة والباقي يعلم ثمة وركن الكفالة ايجاب الكفيل وقبول المالك  
له خلافا لابي يوسف في التبول وحكمها وجوب المطالبة على الكفيل بما على الاصيل وعند الشافعي حكمها  
وجوب الدين على الكفيل والفاظ الكفالة مثل قوله انا ضامن ما عليه او كفيل بذلك او قبيل او زعيم  
او هو علي او الي او هو لك عندي او هو لك بياي واذا ترد قال فلان عندي كذا يكون انرا بالوديعة  
وهنا حمل على الضمان لان قوله عندي يحمل هو في يدي ويحمل في ذمتي فيصح على الادنى وهو الوديعة  
ولما الدين فلا يكون في اليد بل في الذمة فحمل على الوجوب كذا في التحنة والاصل في صحة الكفالة قوله تعالى  
ولمن جاء به جمل يعيد واباه زعيم انا حمل البعير كفيل اذ ربه الى من جاء به واراد وشق بغير  
من طعام جفلا لن حصله كذا في اللسان وقوله تعالى سلهم ايهم بذلك زعيم وقوله عليه السلام  
الزعم غادم ثم لا بد هنا من معرفة اربعة اشياء المنقول له وهو الدين والمكفول عنه وهو المدين  
والمكفول به وهو المال او النفس والكفيل وهو الذي وجب عليه المطالبة بما على الاصيل **قوله**  
**قال** الكفالة ضربان كفالة بالنفس وكفالة بالمال فالكفالة بالنفس جائزة والمضمون بها احضار  
المكفول به اي قال التدري في محقره قال علماء الكفالة ينسب من عليه الدين وبالايمان المضمونة  
نحو المضمون والمستعار تمتع وقال الشافعي لا تصح في النفس قول او احدا وله في العين قولان  
كذا ذكر الامام علاء الدين العالم في طريقة الخلاف وقد جعل عدم صحة الكفالة بالنفس عند الشافعي  
قولا واحدا كما ترى وفيه نظر لانه قال في شرح الاقطع جواز الكفالة بالنفس خلاف احد قولي الشافعي وهو  
الصحيح لانه ثبت في وجوبهم صحة كفالة البدن عن كل من وجب عليه الحضور مجلس الحكم على الاظهر  
حق كالدين ولا يتنوط كونه مالا وجه احد قولي الشافعي انه كفل بما لا يقدر على تسليمه لانه ثبت ان مثله  
لا سيما اذا كانت الكفالة بلا امر المكفول عنه والمال ليس كذلك لانه يقدر على تسليمه من مال نفسه  
وكذا لا يقدر على تسليم النفس اذا كانت الكفالة بلا امر لان امره لا يثبت له دلالة على نفسه **قوله**  
اصحابنا رضي الله عنهم قوله عليه السلام الزعم غادم **قال** في الفائق والكتاب الزعم الكفيل ويدل

الحديث بعمومه على صحة نوعي الكفالة من النفس والمال ولا سلم انه لا يقدر على تسليمه بل تسليمه مقدور  
بان يري مكانه الطالب او يستعين باخوان القاضى ولان الحضور حق واجب على الاصيل فيصح الكفالة  
به كسائر الحقوق ولا يقال لو صحته هذه الكفالة لم يبرأ الكفيل بلا ادائه ولا ابرائه فاذ مات المكفول عنه  
يسقط الكفالة فعلم ان الكفالة ليست بصحبة لا نقول بالموت يسقط الحضور عن الاصيل ويسقط الحق  
عن وجوب سقوطه عن الكفيل ولا يقال التمسك بالحديث لا يفيح لان النبي صلى الله عليه وسلم جعل الزعم غارما  
والزعم بالنفس لا يفيح شيئا لان الزعم في اللغة ما يلزم ادائه والخراج الا انما كذا في المجلد والكفيل بالنفس  
بالرأيه الاحضار وقد قال بعض مشايخنا وجد ركن الكفالة وامكن تحقيق معنى الكفالة في حد المعنى الذي  
الى تصحيحه فوجب القول بصحته قياسا على الكفالة بالدين اما ركن الكفالة فانه يتحقق بالفاظ الكفالة  
كقوله ضمنت او كفلت ونحو ذلك مع وجود الاجاب والتبول وقد حصل ذلك واما معنى الكفالة  
فقد وجد ايضا لانه هو الضم لغة كما مر قبل هذا وبهذا العقد حصل ضم ذمة الكفيل الى ذمة الاصيل  
في الجاهل ما كان واجبا على الاصيل واما المعنى الذي الى تصحيح الكفالة فاجابة المكفول له لانه بها  
يعجز عن استيفاء حقه عن الاصيل بغيره او بامتناعه عن القضاء يحتاج الى الكفيل حتى لو عجز  
عن الاستيفاء عن الاصيل يستوفى من الكفيل وهذا المعنى موجود في الكفالة بالنفس لانه ربما يعجز  
عن الاصول الى حقه الا بالكفالة تصح الكفالة دفع الحاجة فان قلت يرد عليكم الاحكام منها ان  
الكفالة ينسب من عليه التماس والحدود لا تصح وان كان تسليم النفس واجبا حقا للعهد ومنها  
ان الكفالة ينسب الشاهد لا تصح وان كان تسليم النفس لاداء الشهادة واجبا عليه كتسليم النفس للجوار  
هنا قلت لا نسلم ان الكفالة بنفس من عليه الحد لا تصح بل تصح لانه يقر في اول كتاب الكفالة  
من خصم الكافي ان الكفالة بنفس من عليه الحد لا تصح وقد السرفة ومن عليه التماس في النفس  
وما دون النفس تصح انها الخلاف في الجبر على اعطاء الكفيل في الحدود لا يجبر بالاخص وفي التماس  
عنه الى جبره لا يجبر وغرضنا جبره وقال في الشامل في قسم المسوط وفي التماس وحد القدر  
والسرفة جائزة الكفالة بالنفس لان هذه الحقوق من حقوق العباد من وجه او من كل الوجه ولا يجوز  
نفس الحد لانه لا يمكن من عند نفسه الى هذا الحد الشامل وقال علاء الدين العالم في طريقة الخلاف  
ان جبرنا مع في حد الزنا والشرب فنقول انما يصح لانه حق التمسك بل لانه امر محال لذميه  
والكفالة الاستيفاء والاحتيال للاستيفاء فلا يتلق به واما الكفالة بنفس الشاهد فاما لم يصح  
لانها ليست بمفيدة لان الشاهد عند مطالبة المدعي اياه لاداء الشهادة اما ان يحضر او لا في الاول  
لا حاجة الى الكفيل وفي الثاني يلزم نفيه لاستيفاءه عن الواجب وهو اداء الشهادة فبعد العتق  
لا يقبل شهادته بخلاف ما نحن فيه لانه اذا احضره الكفيل اذ امتنع المكفول عنه عن الحضور تمتع  
الكفالة مفيدة **قوله** في جبر الضمير راجع الى الكفالة على تأويل عقد الكفالة **قوله** بطريقه  
اي بطريق التسليم **قوله** يتحقق الكفيل بيمينه اي فيتحقق الكفيل بين الطالب وبين المكفول به  
**قوله** والحاجة ما سئله اليه اي منهية الى عقد الكفالة وقد مر وجه الحاجة **قوله** وهو الضم في المطالبة  
لديه اي في معنى الكفالة فتم ذمة الكفيل الى ذمة الاصيل في المطالبة الثانية للمكفول له في الاصيل  
**قوله** وتصدق اذا قال بكفلت بنفس فلان او رقبته او بوجه او بحسنة او بريمه اي قال التدري  
في محقره وقامه بينه او بصفة او بثلثة **قال** صاحب الهداية وكذا يثبت به ويوجه ذلك لان هذه الاشياء



بعضها يعبر به عن البدن جمعة كافي النفس والجسد والبدن وبعضها يعبر به عن البدن عرقا لا  
فكان التكفل بهذه الاشياء كالتكفل بالذات فصحت الكفالة فكذا اذا اضاف الكفالة الى جزء شائع  
وتسري الى الجملة كفا في الطلاق والعتاق وهذا لان الكفالة لا تنجز في الواحدة بان يكون بعضها  
وبعضا فاذا كان كذلك سري الى الكل لان البعض ليس باوحد من البعض وهذا بخلاف ما اذا اضاف  
الكفالة الى جزء معين لا يعبر به عن البدن كاليدين والرجل ونحو ذلك حيث لا يقع الكفالة لانه لما عتق  
جزءا حقا كان اولى بالارادة من سائر الاجزاء ولكن الكفالة ليست بمنجزية فلو عتق احد يديها  
ولهذا لم يقع اضافة الطلاق الى جزء خاص لا يعبر به عن البدن **قوله** اليه اي الى اليد والرجل  
**قوله** وفيما تقدم اي في الجزء الشائع كالنصف والجزء يصح اضافة الطلاق فكذا يصح اضافة الكفالة  
**قوله** وكذا اذا قال ضمنته هذا العطف القدوري في مختصره وقامه فيه او هو علي او الي او انا زعيم  
او قبيل دهق كلما من الفاظ الكفالة اما قوله ضمنته فهو مخرج بموجب الكفالة لان موجبها ضمان  
الكفيل بها وجب على الاصيل والعقد ينعقد بالتصريح بنوجبه كاعتقاد البيع بلفظ التملك  
واما قوله علي فهو من الفاظ الوجوب فاناد الضمان فصحت الكفالة به وقد روي في اول كتاب الكفالة  
والحوالة ان النبي صلى الله عليه وسلم انى جنازة فقال عليه السلام اعلى ميتكم دين فقالوا نعم فامتنع  
عن الصلوة فقال ابو قتادة هو علي يا رسول الله فضلي وامنا قوله الي فهو من الفاظ الضمان  
ايضا فكانه قال ضمانه متوجه الي وامنا قوله انا زعيم فهو بمعنى الكفيل من قوله زعيم به اي كفله  
يزعم زعمامة قال عليه السلام الزعيم غارم وامنا قوله قبيل فهو بمعنى الكفيل ايضا من قوله قبيل  
اي كفله بفتح العين في الماضي وضمها وكسرهما في المضارع **قوله** والمجمل ايضا معنى الكفيل يقال  
حمل به مجمل حيلة منتج العين في الماضي وكسرهما في المضارع اي كفله او كفله ما روي في القاموس  
عن النبي صلى الله عليه وسلم غارم **قوله** وقد روي ايضا اضافة الى قوله عليه السلام الزعيم غارم ومن  
قوله عليه السلام من ترك كلاً او عيالاً قاي اي من ترك يتيماً او عيالا لان الكل حيي بمعنى البقير  
والعيال وهذا اريد اليتم بدلالة العطف لانه يقتضي المخاطبة **قوله** بخلاف ما اذا قال انا ضامن  
المعروفة فلان لانه التزام المعروفة دون المطالبة يتصل بقوله وكذا اذا قال ضمنته يعني ذال من القاموس  
الكفالة وهذا لا في الاصل لو قال انا ضامن لمعروفة فلان او ضامن لان اذكر عليه ولا ان اذكر  
على منزله لا يكون كفالة ولو قال انا ضامن لتقريتم او على تقريتم فيه اختلاف المشايخ كذا نقل  
في خلاصة الفوائد عرّج المضاني وقال الفقيه ابو البركات عن علي بن احمد عن نصير قال سأل  
محمد بن الحسن ابنا سليمان الجوزي عن رجل قال لاخر انا ضامن لمعروفة فلان قال **قوله**  
اما في قول ابي حنيفة وابي بكر لا يلزم سني واما ابو سفيان قال هذا على معاملة الناس وعظمهم  
قال الفقيه ابو الليث في النوازل هذا القول عن ابي يوسف غير مشهور والظاهر ما روي عن  
ابي حنيفة ومحمد قال في خزانة الواقعات وبه يقتضي اي بظاهر الرواية وقال في الفتاوى المصنوعة  
اذا قال لاخر اشئني فلان برئت قال الفقيه ابو جعفر يكون كفلا وقال الفقيه ابو الليث لا عليه التوكيد  
ثم نقل في الفتاوى المصنوعة عن الواقعات ان الفتوى على انه يصير كفلا ثم قال فيها اذا قال فلان اشئني  
من است او قال اشئني صارت كفالة بالنفس عرقا ولو قال ان ج برأيت فلان است من  
جواب كونه كفالة حكم الوقوف ولو قال ان ج برأيت فلان است من بدنه لا يكون كفالة من

ب  
يجب  
حال هو من قوله  
وله اي يقوته  
ينبغي عليه تمام

اي

وقد عبره ان يقتضى دينه بان قال بوجه لا يجب ونقله عن ما دون شيخ الاسلام حواشي رده رحمه الله  
**قوله** فان شرط في الكفالة تسليم المكفول في وقت بعينه لزمه احضاره اذ اطلبه في ذلك الوقت وهذا العطف  
القدوري في مختصره وقامه فيه فان احضره والا جسد الحاكم وذلك لان الكفالة بالنفس نوع ضمان فيصح  
التأجيل بينها كالكفالة بالمال فاذا اخل الاجل يجب الاحضار ان كان ممكنا ويتوقف الحق على مطالبة صاحب  
الحق لانه الحق له فاذا امتنع عن الاحضار جبرس كان الحق واجب عليه وممكنه الخرج فصار كمن عليه  
دين فامتنع من الاداء قال في تحفة الفقهاء ثم الكفيل بالنفس يؤخذ باحضار المكفول عنه مادام احضاره  
ممكنا مقدورا فان صار بحال لا يقدر على احضاره بوجه من الوجوه بان مات بطلت الكفالة ولا شيء على  
الكفيل واما اذا كان يبرجى حضور المكفول عنه بان غاب فانه يتأخر المطالبة بالاحضار عن الكفيل  
الحال ويؤجل الى مدة يمكنه الاحضار في تلك المدة فان لم يحضره ظهرت فانه يجبرس الكفيل فاذا اظهر  
للغاضي انه تعذر عليه الاحضار بدلالة الحال واستدراك المتأخر بذلك فانه يخرج من الجبرس وينظر الى  
وقت التقدة كما في الاعصار في حق الدين فاذا اخرج القاضي كان الزماء يلان مؤنه ولا يجوز بينه  
وبين الزماء ولكن ليس للزماء ان يمتنعوا من الاستفصال كما في الا فلاس سوا **قوله** ولو غاب  
المكفول بنفسه اتمهله الحاكم مدة ذهابه وبحيثه فان مضت ولم يحضره جبرس ذكره هذا بسبيل  
التفريع هذا اذا علم مكان المكفول به اما اذا لم يعلم سقطت المطالبة كما في كفالة البيهقي وان تعذر  
الاحضار بعينته يؤجل الكفيل بمقدار المسافة في وجوه ذهابه فان احضره والا جبرس لانه  
مستور احضاره بهذا الطريق عند انه لا تحال بين المكفول والكفيل بالنفس عن لزومه باحضار  
المكفول له ليلا ونهارا ولا يمنع من التهرب فيما لا بد له من التورث والكسوة لنفسه وجياله بالمعروف  
وقال في الشامل فان كان في موضع تعذر الخرج اليه لم يجبرس لانه لا يقدر على احضاره **قوله**  
واذا احضره وسلمه في مكان يتقدر المكفول له ان يخاصمه فيه مثل ان يكون في مصر يرى الكفيل  
من الكفالة وهذا العطف القدوري في مختصره الا قوله مثل ان يكون في مصر فانه تفسير من صاها البداية  
للمكان الذي يتقدر المكفول له على المخاصمة والمحاكمة فيه وذلك لان المتصور من الكفالة بالنفس هو  
المحاكمة عند القاضي فاذا سلمه في مكان ضيقه ما قلنا ببراء الكفيل من الضمان لحصول العرض  
**قوله** واذا كفله علي ان يسلمه في مجلس القاضي فسلمه في السوق بركي وهذا العطف القدوري في مختصره  
وقامه فيه وان سلمه في بركة لم يبرأ وذلك لان العرض المحاكمه فيحصل العرض بالتسليم في السوق  
لانه يتقدر على المحاكمه بخلاف البرية فانه لا يقدر على المحاكمه فيه **قوله** في خلاصة الفتاوى اذا شرط في الكفالة  
ان يوفيه في المسجد الجامع فندفع اليه بالسوق او شرط الدفع في مجلس القاضي فندفع اليه بالسوق  
بري **قوله** قال الامام الرضائي المتأخر من مشايخنا قالوا هذا بنا وعليه عاداتهم في ذلك  
الوقت اما في زماننا اذا شرط التسليم في مجلس القضاء لا يبرأ بالتسليم في غير ذلك المجلس وقال  
الشامل في قسم الميسوط شرط على الكفيل ان يسلم اليه في المسجد الاعظم تسلمه في السوق بركي  
لان المصر كنفقة واحدة ثم قال فيه وعذابي يوسف انه لا يبرأ لان الناس لا يعينونه للاحضار  
ثم قال ويجب ان يكون التتوي على هذا اليوم **قوله** ولو سلم في مصر آخر غير المصر الذي كفله فيه  
بري عند ابي حنيفة رحمه الله وهن من مسائل المختلف ذكرها تفريعا على ما تقدم ولم يذكرها القدوري  
في مختصره وانما ذكرها في شرح مختصر الرضائي **قوله** خلاصة الفتاوى ولو سلمه اليه في السواد او موضع

Copy

sity



ليس ثمة قاضٍ لا يبرأ في قولهم ولو شرط أن يدفع عند الأمير ندفع إليه عند القاضي أو يقول ذلك الوالي أو غيره  
عنه ندفعه إليه عند القاضي جاز إلى هنا لفظ الخلاصة وجه قول أبي يوسف ومحمد أن المقصود رسالته لا حمل  
بفسلم النفس في غير البلد الذي شرط التسليم فيه لأنه ربما يكون منهوذة في الموضع الذي عينه  
ويتعسر عليه إقامة البينة في بلد آخر وجه قول أبي حنيفة أن العرف من تسليم النفس في البلد  
الذي عينه المحاكمة عند القاضي والمحاكمة يتحقق عند كل قاضٍ نصار التسليم في البلد سواء كان  
غاية ما في الباب أنه عاجز عن إقامة البينة في بلد آخر فذلك يخرج منه ولكن التسليم الذي هو سبب الوصول  
الوحقة قد حصل ببراء الكفيل **قوله** ولو سلم في السجن وقد جسه غير الظالم لا يبرأ لأنه لا يقتدر  
على المحاكمة فيه ذكر هذا أيضاً شريحاً على ما تقدم وتقل في الذنوب الصوري عن كفاية البينة إذا حضر  
الأخر بنفسه فحين المطلوب في السجن فاق به الذي ضمنه إلى مجلس القاضي ندفعه إليه قال محمد  
لا يبرأ لأنه في السجن وإن كان أماً ضمنه بنفسه وهو في السجن ندفعه إليه في السجن يبرأ وإن  
كان ضمنه في السجن ثم خلى عنه ثم خيس تانياً ندفعه إليه فاق كان الحبس الذي في أمر من أمور  
الجماعة أدخوها فله أن يدفع إليه في الحبس وإن كان في شئ آخر من أمور السلطان لا يبرأ ونقل  
في خلاصة القنادي عن المشتق رجل كفل بنفسه محبوب من بنى القاضي أن يخرج حتى يدفعه الكفيل  
إلى المملوك لم يبرأ فقيده إلى السجن وقال في الوقفات رجل كفل بنفسه رجل وهو محبوب من فلم يقد  
أن يأتى به الكفيل لا بحبس الكفيل لأنه مجرد عن احضاره ولو كفل به وهو مطلق ثم خيس حبس  
الكفيل حتى يأتى به لأنه حال ما كفل قادر على تيانه **قوله** وإذا مات المملوك ببراء الكفيل  
بالنفس من الكفالة لأنه مجرد عن احضاره أي قال القنودري في مختصره **أعلم** أن الكفيل بالنفس  
إذا مات أدات المملوك ببراء الكفالة وذكر أنه مات المملوك به تعذر تسليمه ولأن الكفيل  
ما تخفل إلا باحضار النفس وقد سقط المحذور عن الإصيل لأن براءة الإصيل من الحق المحذور  
وإذا مات الكفيل سقطت الكفالة أيضاً لعدم قدرته على التسليم ولا يقال ببراء الكفيل  
من تركه الكفيل لأنه ما التزم بأداء المال وإنما التزم بتسليم النفس والمال لا يصلح وفاء لهذا  
الواجب بخلاف الكفيل بالمال إذا مات حيث يؤدى المال من تركه المحذور بالمال لأن المال  
يصلح وفاء للمال فيقوم المار مقام الكفيل فلا يسلط الكفالة يرجع ورتة الكفيل على المملوك عنه  
بعد أداء المال إذا كانت الكفالة بأمرة كفاية حياة الكفيل إذا أدى الدين بنفسه ولو مات المملوك  
لم لا يسقط الكفالة لأن موت من له الحق لا يشقظ الحق ثم قال في مطالب الكفيل أن كان لثامه  
مقام المملوك وإن لم يكن الوفي فالمطالبة للوارث لهذا المعنى **قوله** قال ومن كفل بنفسه آخر لم نقل  
إذا دفعك إليك فانا بريك ندفعه إليه فهو براء أو قال في الجامع الصغير وذكر ذلك لأن موجب الكفالة  
بالنفس البراءة عند التسليم وقد وجد التسليم وموجبات الأشياء ثبتت بلا تفرع ولا تفرع  
على وجود الشرط كالقاصب إذا ورد المقتضوب إلى المقتضوب منه يبرأ بهى التسليم مع أن جاز  
وهنا أولى لأنه لم يوجد منه الجنابة وكتبوا المالك بالترافاة أثبتت بلا شرط لأنه موجب الثمر  
وكل الاستمتاع يثبت بمجرد النكاح الصحيح فانه موجه وكذلك في سائر الموجبات فلا يفتى  
إلا باليت في شرح الجامع الصغير إنما اورد هذا لتقريب الاشتباه لأن تسليم النفس يحتاج إليه وقتاً  
بعد وقت حتى يصل إليه حقه فلعل الطالب يتوكل ما لم استوف حتى من المطلوب لا يبرأ الكفيل

يكن يقال له الكفيل قد اوجب على نفسه التسليم ولم يذكر الكفيل إذا اوجد التسليم **قوله** ولو سلم المملوك  
نفسه من كفالته صح وهذه من مسائل المسوط ذكرها شريحاً على ما تقدم ولم يذكرها في البوابة قال في الشامل  
في تم المسوط دفع المملوك به نفسه إلى الطالب من كفالته فلا يبرأ الكفيل لأنه سلم حقه وذكر الأذكي  
الكفيل أو رسوله لو سلم جاز لأنها بمنزلة ولو لم يقل من كفالته لا يبرأ لأنه سلم عليه تسليم نفسه يكون  
عن نفسه إلى هنا لفظ الشامل **قوله** لأنه مطالب بالمحسنة وفي بعض النسخ مطالب بالمحضور وتو له مطالب  
مع شيخ اللام سماً على أن المملوك به مطالب بالمحضور إذا طو له الكفيل باحضاره لأن الكفيل مطالب به  
المحضور فإذا كان المملوك به مطالباً من جهة الكفيل كان للمملوك أن يدفع ذكر عن نفسه وقد دفع  
حيث قال دفعته نفسي عن كفالته فلا يصح تسليمه نفسه عن كفالته الكفيل بخلاف ما إذا لم يقل عن  
كفالته فلا يبرأ الكفيل لأنه سلم النفس واجب على المملوك به فينتج التسليم عن نفسه  
بالم يصرح بقول عن كفالته فلا **قوله** لثامهما مقامه أي لقيام وكيل الكفيل ورسوله مقام الكفيل **قوله**  
**قال** فإن كفل بنفسه على أنه لم يوف به إلى وقت كذا فوضا من له عليه وهو الفلم يحضره إلى الوقت  
لزمه ضمان المال أي قال القنودري في مختصره وتامه بينه ولا يبرأ عن الكفالة بالنفس وهذا مذهبنا  
وقال الشافعي الكفالتان باطلتان أما الكفالة بالنفس فتد مورياً عند قوله الكفالة ضمانات  
وأما الكفالة بالمال فانه لم يصرح أيضاً لأن تعليقاً تعليق سبب المال بالشرط فلا يصح كالمبيع كما لو قال  
لك علي مائة درهم أن دخلت الدار **قوله** قال تعالى ومن جاء به حبل عير وانابه زعيم والزعيم  
الكفيل بيانه أن الله تعالى علق الكفالة بالمال بالشرط وهو الحي بالصاع نعم أن تعليق الكفالة بالشرط  
وهو الحي بالصاع نعم أن تعليق الكفالة بالشرط صحيح وهذا لأن شريعة من قبلنا تلتزمنا إذا نقضنا  
نصها الله من غير انكار ولأن الكفالة بالمال لها شبهات شتى بالنذور من حيث انها التزام ابتداء  
نيمع تعليقها من هذا الوجه وشبهه بالمبيع من حيث انها معاوضة استعاضة حيث يرجع الكفيل  
بما أدى على المملوك عنه إذا كانت الكفالة بأمرة فلا يصح تعليقاً بقرائن الجانبين حفظهما فقلنا  
يصح تعليقها بشرط متعارف ولا يصح تعليقها بشرط غير متعارف وتعليق الكفالة بالمال بشرط  
عدم الموافقة بالنفس متعارف بين الناس لأنها لتأكيد الكفالة بالنفس لأن الغرض من الكفالة  
بالنفس الوصول إلى الحق وفي الكفالة بالمال ذلك ففتح فإذا صحح التعليق ووجد الشرط يلزمه  
المال فإذا أدى المال لا يبرأ عن الكفالة بالنفس لأنه إذا أدى المال براء عن أحد الضمانين  
فلا يلزم من براءة أحد الضمانين البراءة عن الضمان الآخر يلزمه احضاره لعدم المناقاة بين الضمانين  
لأن الضمانين للتوثق يجوز أن يدعي عليه ديناً آخر فلا جرم وجب الاحضار وتو له أن لم  
يوف به أي أن لم يأت به هي من الموافقة يقال وافاه إذا أتاه **قوله** فهو ضامن له عليه إنما  
يقتد بهذا لأنه إذا لم يقل له عليه بل قال أدله يوف به إلى وقت كذا فليعلم كذا لا يصح الكفالة عند محمد  
رسخمي بعد هذا إن شاء الله تعالى **قوله** وهو الفلم ليس فيه كسر فائدة لأنه إذا لم يسم تدر  
المملوك به جازت الكفالة بأن قال الكفيل أدالم أو أن به إلى وقت كذا فعلى مالك عليه  
هذا لأن جهالة المملوك به لا تمنع صحة الكفالة كضمان الدرك لأن بناءه على التوسع وكما  
الضمان بالشك فانه يصح مع أنه محمول لا يعلم انها تشير إلى النفس أم لا **قوله** لا يصح هذه  
الكفالة أي الكفالة بالمال وإنما يتد بتو له هذه لأن الكفالة بالنفس لا تصور عند الشافعي

Copycity



على ما هو الصحيح **قوله** تعليق سب وجوب المال بالخطر واداء السب الكفالة بالمال لانها مستحقة وجوب  
المال فيكون تعليقها بالشرط تعليق سب وجوب المال فلا يصح لان المال لا يحصل التعلق بالحمل لانها  
المعنى القائل **قوله** كسور الرج ونحوه اراد به دخول الدار ومعنى المطر **قوله** ومن كمل بنفسه رجل  
وقال ان لم يوافق به غدا فعليه المال فان مات المتكول عنه ضمن المال وهذه من مسائل الجامع الصغير  
وذكر لانه علق الكفالة بالمال بشرط عدم الموافقة بالمتكول به وقد تحقق الشرط فلما تحقق وجوب المال  
لنوله علمه اللام المتكلمون عند شروطهم والفرق بين هذه المسئلة ومثله التدويرى التي قد  
ان في هذه لم يذكر لفظ الغد في اكثر نسخ الجامع الصغير ولذا لم يذكره في الاصل وانه قد تضمن  
وقاضى خان وانه ذكره بعضهم فكان مسئلة التدويرى مقيدة بوقت وهذه مطلقة عنه فحصل  
الفرق والوجه الثاني من الفرق ان المتكول به هنا مات قبل الغد وفي مسئلة التدويرى هو حي  
ولكن الكفيل لم يوافق به في ذلك الوقت فذكر مسئلة الجامع الصغير اذ اخذوا لو هم بعض الناس ان  
بما يكون نوب من عدم الموافقة وهو حي وعدم الموافقة وهو ميت فقال لا فرق بينهما بل يجب المال  
اذا وجد الشرط وهو عدم الموافقة في الوقت **قوله** ومن ادعى على آخر مائة دينار وبينهما اولم يفيها  
حتى تمكث بنفسه رجل على انه ان لم يوافق به غدا فعليه المال فلم يوافق به غدا فعليه المائة عند  
الحسينه واليوسف وقال محمد ان لم يفيها حتى تمكث بنفسه حتى ياتي به بعد ذلك لم يلتفت الى دعواه  
وصورتهما في الجامع الصغير محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة في رجل اقرض رجله ادى عليه مائة دينار  
فبينهما اولم يفيها اولم يفيها اولم يفيها ولم يدفع مائة دينار فقال له رجل دعه فانما كفيل بنفسه الى غيره  
فان لم ادا فكل به فعلى مائة دينار فصرى بذلك فلم يوافق به غدا قال عليه المائة دينار في الوجهين  
جميعا اذا ادعى ذلك صاحب الحق ان له هذا قول ابي يوسف وقال محمد ان ادعى ولم يفيها  
حتى كفله بالمائة دينار واذا دعاها بعد ذلك لم يلتفت الى دعواه الى هنا لفظ محمد في اصل  
الجامع الصغير وادى بالوجهين ما اذا بين صفة المائة بانها جيدة او ردية او وسطه وما  
اذا لم يفيها وقال في الشامل نسم المبسوط قال ان لم ادا فكل به غدا فعلى مائة درهم ولم يفي  
التي لك عليه والطلب يدعى الفالزم الف درهم عند ابي حنيفة ولا يلزمه ثم رجع ابو يوسف  
الى قول ابي حنيفة الى هنا لفظ الشامل وقال ابو الليث في شرح الجامع الصغير رجل كفيل بنفسه  
دخل على انه ان لم يوافق به غدا فعلى الكفيل مائة دينار ولم يقبل التمسك فلم يوافق به في الغد  
ليزيمه مائة دينار في قول ابي حنيفة وابي يوسف الاخر وفي قول ابي حنيفة لا يلزم المال  
وقال الزاهد العتاي في شرح الجامع الصغير فعند محمد لا يصح الكفالة بالنفس ولا بالمال حتى  
لم يوافق به غدا لا يلزمه شئ وعند ابي حنيفة واليوسف صحت الكفالتان اذا بين المال بعد ذلك  
بمائة درهم وادعى انما لم وقال في اشارات الاسرار اذا كفيل بنفسه رجل على انه ان لم يوافق به غدا  
فعليه مائة دينار في قول ابي حنيفة وقال محمد لا يصح الى هنا لفظ اشارات ثم لمحمد بنان احدها  
ما اختاره الشيخ الامام ابو منصور الماثيري في شرح هذا الكتاب وهو ان هذا في معنى الرشوة  
لان قوله ان ادا فكل به غدا فعلى مائة دينار بلا نسبة المائة الى الاصيل محتمل لانه محتمل ان ادا فكل  
مالا مستقلا بسبيل الرشوة ومحتمل انه اراد ما على الاصيل لا بسبيل الرشوة ولم يكن المال لازما  
فلا يلزم بالشكل فعلى هذا لا يصح الكفالة وان كان المال مقدرا عند الدعوى والتاى ما اختاره الشيخ

قول محمد  
الكفالة

ابو الحسن الكرخي في شرح هذا الكتاب وهو ان الكفالة باطلة لجهالة المدعى به فلم يحضر عليه احضار النفس  
فاداه لم يصح الكفالة بالنفس لم يصح الكفالة بالمال ايضا لانها مبنية على الادبى فاداه لم يصح الادبى لم يصح  
الثانية او يقول لما بطلت الادبى بطلت الثانية لانها تعلق وجوب المال بالخطر ابتداء من غير ان  
يكون مؤكدا للكفالة بالنفس فعلى هذا يصح الكفالة اذا كان المال معلوما عند الدعوى ولا يحرر حصة  
واليوسف ان الكفالة دارت بين الصحة والفساد وكل عقد محتتملها محل على الصحة تصحح  
لظلم العاقل عن الاغواء بياته ان المال اذ كان معلوما عند الدعوى والكفالة صحيحة الكفالة بالنفس  
تصحح الكفالة بالمال ايضا لانها بناء عليها وان لم يكن معلوما عند الدعوى والكفالة ايضا على  
احتمال البيان لان العادة القاسية ان المدعى لا يبين المال جنسا او قدرا عند الدعوى احترازا  
عن جيل الخصوم الى ان يحضر مجلس القاضي فاذا بينه عنده يعرف بياته الى ابتداء الدعوى  
فيصير كأنه كان معلوما من الاول فيظهر صحة الكفالة بالنفس فاذا ظهرت صحتها ظهرت  
صحة الكفالة بالمال ايضا لانها بناء عليها وبطل قول المدعى انه اراد ذلك عند الدعوى لانه يدعى الصحة  
قال النقيب ابو الليث في وجه قوله محمد انه اخرج الكلام مخج الاثر والافعال لا يتعلق بالاخصار  
بدليل انه لو قال ان دخلت الدار نكح مائة دينار او قال ان لم اكل غدا فكل علي مائة دينار ولو  
قال هكذا لا يلزمه شئ ثم قال الجواب لا يحرر حصة ان قوله يحصل الاثر او محتمل الكفالة وصرف الى  
الكفالة اولى لان تعلق وجوب المال بعدم الموافقة بحري في باب الكفالة ولا يحى في باب الاثر  
واذا كان هكذا فموت كلامه الى ما يصح صرفه اليه **قوله** ولا يصح الكفالة على هذا الوجه دارسها  
اي لا يصح الكفالة على وجه تعليق المال مطلقا بخطر وان بين صفة المائة من الجودة والرداة  
والوسط **قوله** ولها ان المال ذكره فاقصر الى ما عليه يعنى ان المال في قول الكفيل ذكر  
معرفا حيث قال ان لم يوافق به غدا فعليه المال ينصرف الى ما عليه الاصيل لانه هو المعروف وهذا  
صحيح على ما ذكره من صورة المسئلة ولكن لفظ محمد الجامع الصغير منكرا لانه قال فعلى مائة  
دينار وكذلك لفظه في المبسوط منكرا ايضا لانه قال فعلى الف درهم وكذلك لفظ اشارات وغيرها  
وقد روينا جميع ذلك قبل هذا فعلى هذا لا يصح تعليق الكفالة بالمال معرقا ما فهم والادبى في التقليل  
ما ذكرناه **قوله** قال ولا يجوز الكفالة بالنفس في الحدود والقصاص اي قال التدويرى في مختصره  
رهم من مسائل الجامع الصغير وصورة ثمانية محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة قال لا كفالة  
في الحدود والقصاص ولا بحبس في الحدود والقصاص الا ان يشهد شاهدان او شاهد عدل  
يعرفه القاضي الى هنا لفظ محمد في اصل الجامع الصغير قال في الاصل في شرح معنى قوله  
لا كفالة في الحدود والقصاص ان القاضي لا يفعل ذلك لان فيه احتمالا للابتن والشرع امر  
بالدور وهو خلافه ثم قال في الاصل في شرح معنى قوله لا كفالة بالنفس في الحدود والقصاص  
لان الكفالة لتعليم النفس وتسلم النفس الى مجلس القاضي او جئت ههنا والزم ثم قال  
قائلا اذا سمحت نفسك ببذل الكفالة فهو جاز لان تسليم النفس واجب الى مجلس القاضي  
فقال محمد بن الدين قاضى خان معناه انه لا يخبر على اعطاء الكفيل لان الحدود والقصاص بخال  
لادبه فلا يليق به الجور على التوثيق ثم قال وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف لا بأس به  
وقول محمد مضطرب الى هنا لفظ كتابه وكذلك قال العتاي ايضا وكذلك ذكر الشيخ الامام

Copy

sity



علاء الدين الاسيحي في اول باب الكفالة فشرح مختصر القاضي ان الكفالة بنفس من عليه حد القذف وهو  
السرقه ومن عليه النكاح في النفس ومادون النفس تمنح اضا الخلاق في الجبر على اعطاء الكفيل في الحدود  
لا تجب بالايجاع وفي النكاح لا يجزى عند الحنفية بعد صا حبيبة بغير وقال في الشامل في قسم الميسر  
وفي النكاح وجه القذف والسرقه حازت الكفالة بالنفس ولا يجوز الكفالة بنفس الحد وقد ذكرناه  
مرة في اول كتاب الكفالة وقال في الشامل ايضا في اواخر كتاب الكفالة من قسم الميسر لا يجوز كفاية في نفسه  
وحد ويقول القاضي لم يرد في القذف الزم الى قيام ان كانت بمنزلة حاضرة عند ان حنفية وعندها  
ياخذ كفيلا ثلثة ايام ثم قال والخلاف في امر القاضي باعطائه لاني الصحة فانه لو كمل انسان صح وكره  
ابو الحسن الكرخي ان الكفالة بالنفس في الحدود والنكاح جازية في قولهم اذا بذلها المطلوب  
بنفسه ولكن هل للقاضي ان يأمره بالكفيل اذا طلب الخصم قال ابو حنيفة لا باخذنا لقاضيه  
كفيلا ولكن يجسه حتى يقام عليه البينة او يقتوفي كذا ذكر صاحب النخبة ثم لا يجسه القاضي  
في الحدود والنكاح حتى يشهد شاهدان متحذران او شاهد عدل يعرفه القاضي فيشهد  
انه زنى او قتل فيجسه القاضي كبتوت التهمة باحد شرطى الشهادة من العدة والعدالة  
حتى يستدعيه الشهود الغدول وقد صرح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجس رجلا بالتهمة  
خلاف الاموال حيث لا يجس فيها بشهادة الواحد لان الجبس فيها اتقى ما في الباب من  
العقوبة عند الامتناع عن الايفاء لم يجز الجبس قبل تبوت المال في الحدود والنكاح  
اقصى العقوبة القتل والقطع والضرب فجاز الجبس قبل تبوت النكاح والحدود  
بخلاف ما اذا كان الشاهد مجهولا حيث لا يجسه لعدم العدة والعدالة جميعا وقد اورد  
في شرح الاذرع سؤالا وجوابا فقال فان قيل فقد قال ابو حنيفة رضي الله عنه يجس والتوثق  
بالجبس اعظم من التوثق بالكفيل قيل له ليس الجبس للتوثق وانما هو للتهمة لان الشهود  
قد اخبروا انه يفسد في الارض بقتل النفس وانتهاك الارض والجبس بالتهمة واجب  
وقيل لا طاق في اجناسه عن نوادر راسية في التعذر لا يجس حتى يسأل عن عدالة الشهود  
ويقبل منه الشهادة على الشهادة من النساء مع الرجال ويجوز فيه العفو ونفع فيه الكفالة وهو حق الاذي  
وفي نوادر لى يوسف رواية ابن سماعة في الذي يجمع الخمر ويشربه ويترك الصلاة اجسه  
داود بن نزار خروجه ومن يتهم بالقتل والسرقه وضرب الناس فاني اجسه واخذه في السجن  
الا ان يتوب لان شؤره على الناس وشتر الاول على نفسه بهذا اللفظ ذكره في كتاب الحدود  
ومن الاجناس **قوله** لان فيه حق العبد اي في حد القذف ولهذا يترط فيه الدعوى  
وفي النكاح لان خالف حق العبد وفيه نظر لان النكاح مما اجتمع فيه الحقان وقاله  
تعالى من حيث اخلاء العالم والنسب وحق العبد من حيث تشفى الصدور ولكن حق العبد  
فيه غالب لعمدة الاعتياد والعفو قد مر بيانه في كتابنا الموسوم بالنكاح في شرح الاخيه  
**قوله** بخلاف الحدود الحالية لله تعالى اذ اذ بها حد الزنا وشتر الجبس يعني لا يجوز الكفالة فيها  
بالاتفاق **قوله** ولا حنيفة قوله عليه السلام لا كفالة لاحد من غير فصل يعني لم يفرق بين حدية  
حق العبد وبين حد خالف حق الله تعالى فلا يجوز الكفالة في جميع الحدود وهذا من كلام شرح  
لا من كلام النبي عليه السلام ذكره الخصال في ادب القاضي عن شرح وقال المصدر التهيد

في شرح ادب القاضي روي هذا الحديث مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم ولنا في دفعه نظر **قوله**  
اي التعذر اي يجب المطلوب على اعطاء الكفيل بما يجب فيه التعذر **قوله** ولو سمحت نفسه اي لو تبرع  
اعطاء الكفيل وسامح في ذلك نفس المطلوب وبذل الكفيل بنفسه في النكاح وحد القذف والسرقه  
صحت الكفالة بالايجاع لانه التزم تسليم النفس وتسليم النفس واجب **قوله** فيها في الموضوعين  
روي بضمير التثنية وروي بالانفراد على التانيث فعلى التاني معناه في الحدود والنكاح وعلى الاول  
معناه في حد القذف والنكاح **قوله** للتهمة بالغت ويجوز الاسكان ايضا **قوله** وذكر في ادب القاضي  
ان على نو له لا يجس في الحدود والنكاح بشهادة الواحد لحصول الاستيثاق بالكفالة  
يعني ان عندهما لما كانت الكفالة تامة في الحدود والنكاح لم يقع الحاجة الى الجبس فلا يجس  
لان الاستيثاق حصل بالكفالة وعند ابي حنيفة لا كفالة فيها جبرا فيجس كي يشهد عليه  
الشهود الغدول **قوله** والرهن والكفالة جازيان في الخراج وهذه من خواص الجامع الصغير وهو ربهما  
نه محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة رضي الله عنه قال الكفيل والرهن في الخراج جازيان اعلم ان الخراج  
الموظف يجوز الكفالة والرهن به لانه دين مطالب من جهة العباد فيصح الكفالة والرهن به  
كسائر الديون بخلاف الزكاة حيث لا يصح الكفالة بها لانها ليست بدين ولهذا لا يؤخذ الزكاة من  
تركته بعد الموت ولان الرهن شرع ما كان مضمونا يمكن استيفاءه من الرهن والخراج شئ مضمون  
يمكن استيفاءه من الرهن فيصح الكفالة بالخراج والكفالة مشروعة لتحمل المطالبة بالمضمون  
والخراج مطالب مضمون فصحت الكفالة به فعن هذا عرفت ان في قول صاحب الهداية لانه دين مطالب  
به يمكن الاستيفاء لقاد شتر حيث يدفع قوله مطالبته الى الكفالة وقوله يمكن الاستيفاء  
يرجع الى الوفاء فيمكن ترتيب موجبا للعقد عليه فيهما اراد بالعقد الكفالة والرهن وموجب  
الكفالة كونها مشروعة لتحمل المطالبة وموجب الرهن كونه مشروعا بمضمون يمكن استيفاءه  
من الرهن والضمير في عليه راجع الى الخراج وفيه راجع الى الرهن والدليل على كونه الخراج ذين  
الجبس والملازمة لاجله ومنع وجوب الزكاة **قوله** ومن اخذ من رجل كفيلا بنفسه ثم ذهب واخذ  
منه كفيلا آخر ذهبها كفيلا وهذه من مسائل الجامع الصغير وهو ربهما محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة  
في رجل كفل بنفسه رجل ثم لم يلق الطالب الا كفو له كفيلا آخر بنفسه قال لا يبرأ الكفيل الاول ذهبها  
كفيلا جميعا يعني يطالب من له الحق ايتهما شاء يتسلم من الاول ولا يبرأ الكفيل الاول  
لان الكفالة عقد توثق وبالثاني يرد اذ التوثق ولا منافاة بين التزم الثاني والاو ولا يبرأ الاول  
ومذهب الشافعي لا يتأني هنا لان الكفالة بالنفس عنده لا يصح قال الفقيه ابو الليث في شرح الجامع  
الصغير وفي قول ابن ابي ليلى يرى الكفيل الاول لانه لما وجب حق المسلم على الثاني لا يجب على الاول  
لان حقا واحدا لا يكون في موضعين وهذا على اصله مستقيم لان من اصله ان الكفيل اذا كان كفيلا  
بالدين يرى الكفيل عنه كذلك ها هنا اذا كفل الثاني برئ الاول واما اصحابنا فيقولون يجوز ان يكون  
حق المسلم على الثاني وعلى الاول جميعا ثم قال الفقيه ابو الليث فان قيل لما اخذ الطالب المطلوب واخذ  
من كفيلا فقد صار مستوفيا للنفس حين صارت في يديه فلم لا يبرأ الكفيل الاول من ذنب الكفيل بالدين  
اذا اخذ الطالب من المطلوب الدين يرى الكفيل **قوله** لان الطالب اذا اخذ الدين لم يبق له حق  
دهنا حقه بات وتسليم النفس اليه يحتاج اليه في كل وقت حتى يستخرج حقه **قوله**

Copy

sity



دأبنا الكفالة بالمال فجازة معلوما كان المكتول به او مجهولا اذا كان ديناً صحيحاً مثل ان يقول تكفلت بكذا  
او بكذا عليه او بما يدرك في هذا البيع هذا لفظ التدوير في محضه **قوله** وأما الكفالة بالمال فتعريفها  
ذكر في اول الكتاب بقوله الكفالة ضمان كفاً بالنفس وكفاً بالمال **اعلم** ان الكفالة بالنفس  
جازية عندنا خلافاً للشافعي وقد مر في اول كتاب الكفالة وأما الكفالة بالمال فهي الديون جازية بلا خلاف  
وفي الاعيان المضمومة بنفسها كالمنسوب والمبيع بيعاً فاسداً والمقبوض على سوم الشرايع الكفالة  
وجب تسليم العين ان كانت قائمة وان هلكت يجب تسليم القيمة وقد مر بيان انواع الاعيان في  
**اول كتاب الكفالة** وعند الشافعي لا يجوز الكفالة بالايمان المضمونة لان العين لا تلزم في الذمة  
**ولما** ان شرط الكفالة ان يكون المكتول به مقدور التسليم وقد وجد ذلك في الكفالة بالمجهول يصح عندنا  
اذا كان ديناً صحيحاً وعند الشافعي لا يصح ضمان المجهول ولا ضمان ما لم يجب قال في شرح الاقطع  
ونقص الشافعي على جواز ضمان الدرك **ولما** قوله تعالى ولئن جاء به حمل بعير وانا به زعيم  
وجم الاستدلال ان حمل البعير مجهول القدر يحصل للزيادة والنقصان وشرعة من قبلنا لم تكن  
على انما شرعنا اذا قضى الله من غير انكار ولم يوجد الانكار ولان الجهالة يتحمل في الكفالة  
اذا كانت متعارفة الا ترى ان الكفالة بالدرك تقع بالاجماع وضمان الدرك عبارة عن ضمان  
الاستحقاق وهو مجهول لانه لا يدرى ان المسح يتحقق بعينه او كله وكذا الكفالة بشئ  
خطأ تقع مع ان فيها جهالة لانه لا يدرى انها تسري الى النفس ام لا بخلاف الكفالة بشئ  
عندي لان فيها التماس فلا تقع الكفالة بالتصاص وورد في شرح الاقطع سؤال **الدو جوامع**  
فقال فان قيل ضمان مالي مجهول فلم يصح كما لو قال ضمنت بمض مالك على فلان قيل ان هذا  
يصح عندنا والجارفة الى الضمان بين اي مقدار شاء بشرط ان يكون الدين صحيحاً احترازاً  
عن بدل الكتابة لان الكفالة بدل الكتابة لا تقع لانه ليس بدين صحيح لان الدين الصحيح  
لا يسقط الا بالاداء او البراءة فيسقط بدل الكتابة بدون الاداء والبراءة بتعيين النفس لان اليأس  
ان لا يجوز الكتابة لان المولي لا يستوجب على عبده ديناً فدل ان بدل الكتابة لا ثبت بتواتر  
الا انها جازية استحسننا قوله تعالى فكا بتوهم ان علته هو فيهم خيراً **قوله** مثل ان يقول  
تكفلت عنه بالف نظير كون المكتول به معلوماً وقوله او بما يدرك عليه او بما يدرك في هذا البيع نظير  
كون المكتول به مجهولاً **قوله** يتحمل فيها الجهالة اي اذا كانت الجهالة يسيرة واستعارفة **قوله**  
بالدرك والدرك الشفعة وحمل الراد وتسكنها جازية **قوله** وكفى به حجة اي بالاجماع **قوله** وشرطان  
يكون ديناً صحيحاً **قوله** والمكتول له بالخيار ان شاء طالب الذي عليه الاصل وان شاء طالب كنيته  
وهذا لفظ التدوير في محضه لما جاز الكفالة بالمال معلوماً كان المكتول به او مجهولاً يطالب المكتول له  
الاصيل ان شاء الكفيل ان شاء لان الكفالة ضم الذمة الى الذمة وهذا المعنى لا يوجب براءة الاصيل  
لحينئذ تكون حوالة فانه انما يحاكية الحوالة فان توى ما على الكفيل يرجع على الاصيل عندنا خلافاً  
للشافعي والتوى باحد الامرين او باحد الامور الثلاثة سيحكي بيانه في كتاب الحوالة بعد  
هذا ان شاء الله تعالى ثم المكتول له مطالبة الاصيل والكفيل جميعاً فاذا اختار مطالبة احدهما  
لا يسقط مطالبة عن الآخر بخلاف المعصوم منه اذا اختار تضمين احد التضمين من الغاصب  
وغاصب الغاصب ليس له ان تضمين الآخر مع ذلك والفرق ان تضمين احدهما يتضمن

الغاصب

نقل الملك اليه ومحال ان يملك العين الواحدة جميعها لاثنين في زمان واحد والمطالبة لا تصح  
التملك مالم يوجد الاستيفاء حقيقة فلم يصح مطالبة احدهما مطالبة الآخر **قوله** عليه الاصل اراد  
بالاصل الدين لان مطالبة الكفيل بناء على الدين **قوله** بخلاف المال اذا اختار احد الغاصبين يعني  
ليس له ان يضم الآخر بعد اختيار احدهما في التضمين اذا قضى القاضي بذلك كذا ذكر شيخ الاسلام  
خواجه زاده في جسطه واراد بالغاصبين الغاصب وغاصب الغاصب وبه صرح في التهمة وغيرها  
ولكن يستقر الضمان على غاصب الغاصب كذا في شرح الطحاوي **قوله** ويجوز تعليق الكفالة بالشرط  
مثل ان يقول ما يابعت فلاناً فعلي وما ذاب لك عليه فعلي وما غصبك فلان فعلي هذا لفظ التدوير  
وانما يتبدل بذكر المنعول له والمكتول عنه لانه اذا كان احدهما مجهولاً لا يصح الكفالة الا ترى الى ما قال  
في شرح الطحاوي ولو قال لرجل ما ذاب عليك لرجل ما ذاب لك على احد من الناس لم يصح لانه لا يصح لجهالة  
المضمون عنه وكذلك لو قال ما ذاب عليك لرجل ما ذاب لك على احد من الناس فهو علي فانه لا يصح لجهالة المضمون  
**اعلم** ان تعليق الكفالة بشرط متعارف جاز عندنا خلافاً للشافعي لقوله تعالى ولئن جاء به حمل بعير وانا به زعيم  
بيانه زعيم بيانه انه تعالى علو الكفالة بشرط المجيء بالمصاع نعم ان تعليقها بالشرط جاز  
لان شريعة من قبلنا نلزمنا على ان شريعة رسولنا اذا قضى الله من غير انكار ولم يوجد  
الانكار ولان الكفالة بالمال لما شهدان شبهة بالتدوير ابتداء من حيث الالتزام وشبهة  
بالبيع من حيث المعاوضة انتهى فتصح التعليق من الوجه الاول دون الثاني نوتنا حاشياً  
من الوجهين وقد مر ذلك مرة عند قوله فان تكفل بنفسه على انه ان لم يواف الوفاة كذا  
فهو ضامن له عليه ثم الشرط اذا كان ملائماً جاز تعليق الكفالة به وذكر ان يكون شرط الوجوب  
الحق كقوله اذا استحق المسح فاننا ضامن لذلك او شرطاً لا مكان الاستيفاء كقوله اذا قدم المكتول  
عنه فانما كفيلاً لك بما عليه وهذا لان الاستحقاق للوجوب وقدوم المكتول عنه سبب الوصول الى الاداء  
او شرطاً لتعذر الاستيفاء كقوله ان غاب المكتول عنه عن البلدة فاننا ضامن لك بما عليه وان كان  
الشرط بخلاف ذلك كهبوب الريح ومجيئ المطر لا يصح التعليق ويبطل الشرط ولكن ينصف الكفالة  
وجب المال حالاً لان كل ما جاز تعلقه بالشرط لا ينسب بالشرط الفاسدة اصله الطلن والعنان  
**قال** في الاجناس كل موضع اضاف الضمان الى ما هو سبب لزوم المال فذلك جازي بل عليه  
جواز ضمان الدرك وكل موضع اضاف الضمان الى ما ليس بسبب لزوم المال فذلك الضمان  
باطل كقوله ان هبت الريح فمالك على فلان فهو علي **وقال** في الاجناس ايضاً ولو قال ما قضى  
لك به على فلان فعلي انه لا يلزم الكفيل ما انزبه المطلوب حتى يقتضي به ولو مات  
المطلوب قبل ان يقتضي عليه فحاشا الطالب ورثته او وصيته تقتضي له عليهم حتى يلزم  
الكفيل ولو مات الكفيل لحقه في تركته ذكره في كفاه الاصل وفي نوادره تمام عن محمد لو قال  
لاخر ما غصبك فلان او ما سرتك فاني ضامن جاز ذلك الضمان ولو قال ما غصبك اهل هذه الدار  
فاناله ضامن فهو باطل حتى يسمى انساناً بعينه لان تقديره ضمنت لك ما يجب لك على واحد  
من الناس ولو صرح بذلك لم يجز ولا كذلك اذا سمى انساناً بعينه لانه لو صرح فقال ما يجب لك  
على فلان فهو علي جاز وعلم هذا المعنى ذكره في كتاب كفاه الاصل لو قال من بايع فلاناً اليوم  
من سح فعلي فبايعه عن واحد لم يلزم الكفيل شئ لان تقديره ضمنت لواحد من الناس فلم يصح

Copy

sity



ولو قال لثوب حاضر من ما يبيعونه به من شيء يعطى حازه فليس له ان لم يعطه  
فلا مال فاما ما من له لم يلزم الضمان من شيء حتى يتقاضاه الطالب فيقول لا اعطيك ولو مات  
المطلوب قبل التقاضي فقال وارثه اعطيك اولا اعطيك فالمال يلزم الكفيل وفي نوادر سماعة جرح  
لوقال ان تقاضيت لم يعطك فانه ضامن فمات المطلوب قبل التقاضي بطل التقاضي وقال في الجرح  
قال ابو حنيفة لو قال رجل لرجل ما يبيعك فلانا فعلى فباعه مرة بعد مرة يلزم من ما يبيع في اول  
مرة ولا يلزمه من ما يبيع بعده وفي نوادر يوسف رواية ابن سماعة يلزمه كله هذه المسائل كلها  
مذكورة في الاجتناس ونقل في خلاصة المناوي عن الاصل رجل يبيع المودع ان اتلف المودع وديعه  
او حقه فانا ضامن كل صحيح ولو قال ان قللك اذ انك فلان خطأ فانا ضامن للديعة بخلاف قوله  
ان اكلك سبع وقوله ما ذاب كل اي وجب مشتعار من ذوب الشجر كذا ذكره المفرد في **قوله**  
وكذا اذا جعل واحدا منهما اجلا يعني اذا جعل فهو ب الرجح او مجيء المطر اجلا لكفالة يبطل  
الاجل ويصح الكفالة **قال** في الاجتناس اذا نزل بنفس رجل الى الحصاد او الدياس او المهرجاء  
او الى المعطاء او الى ان يقدم المكفول من سفره او الصوم النضاري جازت الكفالة والتاجيل جميعا  
ولو قال الى ان ينظر السماء او الى ان يقدم فلان غير المكفول به جازت الكفالة والتاجيل باطل ذكره  
في كتاب كفالة الاصل وذكر ان عدل وكتاب الكفالة من تابعه قال ابو حنيفة الضمان باطل الى هذا لفظ  
الاجتناس وعند الشافعي لا يصح الكفالة الى الاجال المجعولة والسخ الى هذه الاجال المجعولة لا يجوز الاجال  
قال في التمهيد في جواز الكفالة الى اجل معلوم من التهود السنة وخوها وقد مر باقي الكلام في باب البيع  
الفاسد **قوله** فان قال تكفلت بما لا عليه فقامت البيعة على الزعيل ضمنه الكفيل هذا لفظ التدوير  
2 مختصرة وتامة فيه فان لم يعم البيعة فالتول قول الكفيل مع بيعة في مقدار ما يعترف به فان اعترف بالكل  
عنه بالثمن من ذلك لم يصدق على كفيله وانما ضمن الكفيل الاثنا اذا قامت البيعة على ذلك لان الكفيل من  
بما عليه وقد ظهر بالبيعة ان ما على المكفول عنه الثمن والثبات بالبيعة كالثابت عينا فانما كانه ضمن  
بالاثني الذي عليه يلزمه ذلك اما اذا عجز الطالب عن البيعة فالتول قول الكفيل في مقدار ما اعترف به  
لانه مال مجهول يلزمه بقوله فكان التول قوله كما اذا اقر بشئ مجهول وانما اعتبر قول الكفيل  
مع الممن لان من جعل التول قوله فيما كان هو خضمما فيه والشي ما يصح بذله كان التول قوله  
مع بيعة كالمدة عليه بالمال واما اذا اقر المكفول عنه بأكثر مما يعترف به الكفيل لم يصدق في الاثر  
على الكفيل لان اقرار المكفول عنه تضمن شيئين احدهما على نفسه والاخر على الكفيل فيصدق  
في اقراره على نفسه لان له دلالة على نفسه ولا يصدق على الكفيل لعدم دلالة عليه قال في التام  
في قسم المشروط وما ذاب لك على فلان فهو على او ما بنت ادما فنفي عليه فاقتر المطلب بمال  
لزم الكفيل الا قوله ما قضى عليه لم يلزمه الا ان يفتي القاضي لان قوله ما ذاب لك اذ حصل  
وقد حصل باتزان ولو قال مالك او ما اترك به اضمن فقال المطلوب اقرت له بالثمن لم يلزم  
الكفيل لانه قيل مالا واجبا عليه لا مالا يجب عليه في الحال ولم يثبت انه واجب فان قال ما اترك  
فاقر في الحال يلزمه ولو قامت بيعة انه اقرار قبل الكفالة بالمال لم يلزمه لانه لم يقل ما كان  
اترك ولو اقر المطلوب المصير فالزمه القاضي لم يلزم الكفيل لان التول ليس باقرار بل  
الذي لفظ التام وكثيرا هذه المسائل كثر للنوادر **قوله** ويجوز الكفالة بامر المكفول عنه

وبغير امره اي قال التدوير في مختصره والاصل في قوله عليه السلام الزعم غارم وهو باطلانه تبادل  
الكفالة سواء كانت بامر او بغير امر فقد روينا قل هذا عند قوله وكذا اذا قال ضمنته عن اول كتاب الكفالة  
والجواز ان النبي صلى الله عليه وسلم اقر بخانة فقال عليه السلام اعلى منك كدين فقالوا نعم فامتنع  
عن الصلوة فقال ابو تادة هو علي يا رسول الله نصلي فحلم ان الكفالة بغير امر جائزة ولان الكفالة  
اذا كانت بامر كانت بمعنى الفرض فكذلك قال ابو حنيفة كذا وارثه الى فلان وذلك جائز وكذا  
هذا ولان في الكفالة تنويه للطالب واعانة للمطلوب وذكر نفع لهما نعمت الكفالة بامر كانت  
او بغير امر والرجوع عند الامر وان كان ضررا للمكفول عنه لم يلتفت اليه لوجود دليل الرضا به وهو  
الامر **قوله** لا طلاق ما روينا اشارة الى قوله عليه السلام الزعم غارم قوله اذ هو اي الرجوع **قوله**  
وتدري به اي رضي المكفول عنه بالرجوع عليه هذا جواب لاشكال يقال ان في الكفالة سقيا للمكفول عنه  
والامر عليه ورجوع الكفيل عليه بما ادى ضرر فقال لاسلم انه ضرر مع وجود الرضا بالرجوع **قوله**  
فان كفل بامره رجح بما ادى عليه هذا لفظ التدوير في مختصره يعني اذا كانت الكفالة بامر المكفول عنه  
رجح الكفيل على المكفول عنه بما ادى وهذا بالاتفاق وذكر لان امره بالاداء في معنى الفرض والمفرض  
له الرجوع فكذا هذا **قال** في شرح الانطع وهذا الذي ذكره انما يصح اذا قال اضمن عني فلان كذا  
فان قال له اضمن الالف التي لفلان عني لم يرجع عليه عند الاداء لان قوله اضمن يحتمل  
ان يكون على وجه التبرع ويختل غيره فلا يجوز ابحاث الضمان الا بلفظ مختصره فاذا قال عني ذلك  
على الضمان يلزمه ذلك يلزم غيره بالشك ولكن هذا الذي ذكره مذهب ابو حنيفة ومحمد خلافا لابي  
يوسف بدليل ما قال في اشارات الاشرار اذا قال لرجل اضمن فلان الف درهم اذ اقرضته  
الف درهم فنقل لم يرجع على الامر الا اذا كان خليفا له او شريكا وقال ابو يوسف يرجع  
لانه وجب القضاء لهما على الامر فلا بد من اعتبار الامر فيه وان يكون كذلك الا اذا كان قضاء  
من جهة الذي امر فصار كهما لو قال اقرض عني ويتضمن ذلك استغناء منه وصي قلنا  
بانه لا يقع عن الذي امر لهما الامر لانه يصير قاضيا عن نفسه ويصير وجود الامر وعدمه  
سريلا ونحن نقول وقوع القضاء صحيح ليس يستدعي ان يكون عن الذي امر فلا يجعله  
عنه الا بشرينة زائدة وهو خلطة وشركة فاما الامر يستدعي ان يكون الاداء واقعا عن الذي  
امر فانه يكون ارشادا الا ترى ان لو قال اشركك لم يكن توكل بل كان امر ارشاد فترى ان  
ان تعرف ان رجوع الكفيل على المكفول عنه اذا وجد الامر انما يكون اذا كان المكفول عنه من جوار  
اقراره على نفسه بالدين وبشك التبرع والا فلا بد من صرح في التهمة وكفاية السهق وغيرهما  
حتى ان المصنف المجوز اذا امر رجلا ان يكفل عنه فكل واحد لا يرجع لان الاصل من تفرغ  
عن الكفيل معنى واستغناء المصنف لا يتعلق به ههنا بخلاف استغناء المصنف بامر المصنف  
المجوز لا يرجع عليه الا بعد الموت لان امره صحيح في حق نفسه دون مولاه **قال** في التمهيد  
ثم الكفيل يرجع بما صرح لا بما ادى لانه ملك ما في ذمة الاصيل حتى انه اذا كان عليه درهم  
صحاح جيدة فادى زبونا ونحوه به صاحب الدين فانه يرجع بالحياد وكذا لو ادى شيئا من  
المفيل والمودون او المودع فانه يرجع بالذم بخلاف الوكيل بقضاء الدين فانه يرجع بما ادى  
لما على الغريم بخلاف الصالح اذا صالح من الالف على خمسمائة فانه يرجع بخمسائة الف



لا بالالف لانه اسقط البعوض **قوله** وان كفل بغير امر لم يرجع عليه بما يؤدبه هذا لفظ القدردي في مختصره  
وعند مالك يرجع كذا في التبعة وكفاية البتة في ان صاحب الدين ملكه الدين بما اخذه منه **قوله** ان  
تملك الدين من غير من عليه الدين لا يجوز لانه تملك ما لا يتدر على تسليمه بخلاف التملك من عليه لانه  
في قبضة **قوله** كما اذا ملكه بالهبة او بالارث يعني اذا ملك الكفيل المكنول به بان يهبه المكنول له للكفيل  
يرجع الكفيل على المكنول عنه بالكنول به بئوده الكفيل يرجع على المكنول عنه بالكنول به كما لو ملكه بالادار  
قال في شرح الطحاوي ولو ذهب الدين له او تصدق عليه محتاج الى القول فاذا قبل كان له ان يرجع على  
الاصيل كما اذا ادي **قوله** هذه المسئلة تنجح بعض المشايخ ان الكفالة ضم الذمة في الدين لا في حق  
المطالبة فحسب وهذا لانه لو لم يجب على الكفيل دين بالتزامه يلزم تملك الدين من غير من عليه الدين  
وهو لا يجوز عندنا **قوله** وكما اذا ملكه المحتال عليه يعني اذا حال المدينون عن سعة على رجل ليس للمدينون  
على الرجل دين قبل الحوالة فاذا يرجع المحتال عليه على المكييل بما ضمن لا بما ادي لانه ملك الدين  
بالاداء كالكفيل **قوله** لما ذكرنا في الحوالة اي في حوالة كفاية المستفي **قوله** وخلاف ما اذا صالح الكفيل الطالب  
عن الف على خمسمائة اي يرجع بما ادي وهو خمسمائة لا بما ضمن وهو الف لان الصالح اشتمل  
**قوله** كما اذا ابرأ الكفيل يعني اذا اخذ من الكفيل خمسمائة و ابرأه عن خمسمائة لا يرجع الكفيل  
على المكنول عنه الا بما اداه وهو خمسمائة لا بما ضمن وهو الف فكذا اذا صالح على خمسمائة عن الف كارج  
الا خمسمائة فكانه انراه عن الخمسمائة الباقية وهذا الوجه هو الذي يقتضيه وجه الظلام ويجوز ان يقال  
معناه اذا ابرأ الكفيل عن مجموع الدين لا يرجع على المكنول عنه فكذا اذا صالح الكفيل اياه على بعض الدين  
لا يرجع بالباقي اعتبارا لبراء البعوض ببراء الكل **قوله** قال وليس للكفيل ان يطالب المكنول عنه بالمال  
قبل ان يؤدبه عنه اي قال القدردي في مختصره وذلك لان الكفيل كالمقرض معني والمقرض لا يرجع على  
المستقرض ما لم يقرض فكذا الكفيل لا يرجع على المكنول عنه ما لم يؤد على ما قال في المتن نقول اذا ادي  
رجع لانه ملك الدين بالاداء وان لم يؤد لم يرجع لانه لم يملكه بخلاف الوكيل بالتراحيث يرجع بالثمن  
على الموكل قبل الاداء لانه انعقد بين الوكيل والموكل مبادلة حكمية لا ان كان المكنول على الموكل من جهة  
الوكيل ولما اختلفا ان اذا اختلفا في الثمن والوكيل بالتراحيث المبيع بالثمن فلما اختلفا في الحكمية  
كان الوكيل مع الموكل كالباع مع المشتري والباع خشن المصح لاستيفاء الثمن فكذا للوكيل  
**اعلم** ان الكفيل بالامر اذا طو لب طالب الاصيل اذا اقبض حبسه واذا ادي رجح عليه اذ لم يكن  
على الكفيل دين واما اذا كان عليه دين مثله فليس للوكيل ملازمة الاصيل اذا لزم ذلك له ان يحسبه  
اذا اقبض دلاله ان يرجع عليه اذا ادي ذلك يفسق عنه دين المكنول عنه كذا في شرح الطحاوي  
هذا كله اذا كانت الكفالة بائنه من علم اما اذا كانت الكفالة بغير امر فليس للكفيل الرجوع والمطالبة  
والحبس للاصيل لان الكفيل مبرج **قوله** قال فان لزم بالمال كان له ان يلازم المكنول عنه حتى يخلصه  
وكذا اذا حبس كان له ان يحبس اي قال القدردي في مختصره وهذا اذا كانت الكفالة بالامر  
وقد سريانه واما كان للكفيل ملازمة الاصيل والحبس لان الاصيل هو الذي اوقعه في هذه الوضعة  
نعليه خلاصه عنها **قوله** فاذا ابرأ الطالب المكنول عنه او استوفى منه برى الكفيل هذا لفظ القدردي  
في مختصره وذلك لان الكفالة لا تكون الا فيما يكون مضمونا على الاصيل وقد سقط الفهمان على الاصيل  
بالاداء او البراء فيسقط عن الكفيل ايضا على ما هو محتار لان وجوب الفهمان على الكفيل نوع وجوب الفهمان

وكذلك اذا مات  
المكنول له

على الاصيل ولم يبق ذلك فلا يبقى هذا او نقول لا دين على الكفيل على ما هو محتار بعض المشايخ واما عليه المطالبة  
بالدين الذي على المكنول عنه وقد سقط الدين فيسقط المطالبة ايضا وحمل القول هنا ما قال في شرح الطحاوي  
واذا ابرأ المكنول له المطلوب عن الدين وقبل ذلك برى الاصيل والكفيل جميعا لان براءة الاصيل توجب  
براءة الكفيل وبراءة الكفيل لا توجب براءة الاصيل لان ابرأ الاصيل يتنط في ذلك بقوله او يموت  
قبل القول والرد وقام ذلك مقام القول ولورده اريد ودين الطالب على حاله واختلفت مشايخنا في ذلك  
ان الدين هل يعود الى الكفيل ام لا قال بعضهم يعود وقال بعضهم لا يعود ولو ابرأ الكفيل صح ابرأه قبل  
اذا لم يقبل ولا يرجع على الاصيل ولو ذهب الدين له او تصدق عليه محتاج الى القول فاذا قبل كان له ان يرجع  
على الاصيل كما اذا ادي وفي الكفيل حكم ابرائه والهبة تختلف في ابراء المحتاج الى القول وفي الهبة والصدقة  
محتاج الى القول وفي الاصيل يتفق حكم ابرائه والهبة والصدقة محتاج الى القول في الكل ولو كان ابراء  
والهبة والصدقة بعد موته قبل ورثته صح ولورده ورثته اريد وبطل ابراءه عندنا في يوسف لان  
الابراء بعد الموت ابراء للموتة وقال محمد لا يرتد بردهم كما لو ابرأهم في حال حيوة ترمات الى هنا  
لفظ الامام الاسيحي في رحمه الله في شرح الطحاوي **قوله** عليه اي على المكنول عنه في الصحيح اي في القول الصحيح  
وهو احتراز عن قول بعض المشايخ حيث قالوا الكفالة ضم الذمة الى الذمة في الدين **قوله** بدون  
اي بدون المطالبة وتذكر ضمير المذمت على تاويل الطلب **قوله** وكذا اذا ابرأ الطالب عن الاصيل فهو باخبر  
عن كفيله ولو اخرج الكفيل لم يكن تاحيرا عن الذي عليه الاصيل وهو من شأن الجامع الصغير وحمل  
القول ثم ما قال في شرح الطحاوي واذا ابرأ الطالب الدين عن الكفيل المحقة يقبل الكفيل هذا التاخير  
مع صح التاخير عن الكفيل خاصة ولا يكون ذلك تاحيرا عن الاصيل ولورده الكفيل التاخير اريد  
بخلاف ابراء الكفيل انه لا يرتد برده ولو ابرأ الدين عن الاصيل تاحر عنها جميعا لان ضمان الكفيل  
يضع لضمان الاصيل وضمان الاصيل ليس يتبع لضمان الكفيل ولو كان له على رجل دين مؤجل فاخذ  
منه كفيلا ثبت على الكفيل مؤجلا كما كان على الاصيل لانه يحمل ديناً مؤجلا ولو كان الدين على الاصيل  
حالا وكفل عنه رجل للطالب مؤجلا صححت الكفالة وتاخر الدين عنها لان الاجل الحق بالدين والدين  
على الاصيل الا ان يتعطل الطالب وقت الكفالة الاجل لاجل الكفيل خاصة فلا يباح حذ الدين حينئذ عن  
الاصيل ولو ان الكفيل احال المكنول له على رجل يقبل المكنول له والمحال عليه الحوالة فتدبري الكفيل  
والمكنول عنه لان الكفالة حصلت باصل الدين واصل الدين كان على المكنول عنه فليد ان تضمنت هذه الحوالة  
برائتها جميعا ولو اشترط الطالب وقت الحوالة ابراء الكفيل خاصة برى الكفيل ولا سبيل له على الكفيل  
حتى يورى المال على المحتال عليه **قوله** مؤجلا حال في قوله كفل **قوله** اما هنا يعنى فيما قبل حاله ام احر  
عنه الطالب لم يكن ذلك تاحيرا وحاصله ان التاجيل اذا كان في ابتداء الكفالة كان تاجيلا عنهما  
جميعا لانه صار وصفا للدين بخلاف ما اذا وجدت الكفالة ثم ابرأ الطالب عن الكفيل لا يكون ذلك تاحيرا  
عن الاصيل لان التاخير لم يكن وصفا للدين حين وجود الكفالة قال في الفتاوى الصغير  
الكفيل بالدين المؤجل اذا ادي قبل حلول الاجل لا يرجع على المكنول عنه حتى يحل الاجل **قوله**  
فان صالح الكفيل رب المال عن الف على خمسمائة فتدبري الكفيل والذي عليه الاصيل وصورة  
المسئلة في الجامع الصغير محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة في رجل له على رجل الف درهم فكفل بها  
عنه رجل ثم صالح الكفيل الطالب من الف على خمسمائة قال يرد تاجيلا الكفيل والذي

كفل



والذي علمه الاصل وذلك لان الكليل محتمل للمطالبة وانما المال على الاصيل فاد اضاف الصالح الى الالف الدين فقد اصاب  
الى ما على الاصيل يبرئ الاصيل عن الخمسمائة لان الصالح استقطا فلما برئ عنها برئ الكليل ايضا لان برائة  
توجب برائة الكليل تنسوان عن الخمسمائة الباقية بالايقاع ويرجع بذلك الكليل على الاصيل ان كانت  
الكفالة بامرره وان صالحه مطلقا او ابراء بطلت المطالبة عن الكليل وفي الحق على الاصيل كذا قال في الاسلام  
وعينه هذا في صورة البراءة ظاهر واما اذا صالح الكليل مطلقا ببقاء الحق على الاصيل مثل الاثر  
الى ما قال في شرح الطحاوي واذا قل رجل لرجل بئال له عليه ثمان الكليل صالح الطالب على بعضه  
كما لو كان عليه الف درهم فصالحه على خمسمائة درهم فهذا على ثلاثة اوجه في وجهين يبرأ الكليل  
والمكثور عنه جميعا عن الخمسمائة الباقية وفي وجه يبرأ الكليل عن الخمسمائة خاصة ولا يبرأ الاصيل  
اما الوجهان فهو ان يقول الكليل للطالب صالحك عن الالف التي لك علي خمسمائة على اني  
عنه بريان من الخمسمائة الباقية بربا جميعا والطالب في الخمسمائة التي وقع عليها الصالح  
بالجوار ان شاء اخذها من الكليل والليل يرجع على الاصيل ان كان بامرره وان شاء اخذها من  
الاصيل والوجه الثاني ان يصالح على خمسمائة درهم يتحققا بربا جميعا لان الصالح دفع عن اصل الدين  
والدين كان اصله على المكثور عنه ينتفع من هذا الصالح برأئها جميعا واما الوجه الذي يبرأ الكليل  
دون الاصيل فهو ان يشترط الطالب الصالح برائة الكليل خاصة فالطالب بالجوار ان شاء اخذ جميع  
دينه من الاصيل وان شاء اخذ من الكليل خمسمائة ومن الاصيل خمسمائة ويرجع الكليل على الاصيل  
به اذ ان كان الصالح بامرره الى هذا لفظ الامام الاستبحاري في شرح الطحاوي وقال الامام شرف الدين  
ابو حنيفة خمران محمد بن عمر الانصاري العجلي في كتابه المسبي بالمنهاج وان صالح الكليل بربا المال الذي  
على خمسمائة ولم يقل على ان يبرئ الكليل والاصيل عن الزيادة وان قال على ان يبرئ الكليل  
الكليل منها خاصة وقال في الشامل في قسم المتوسط صالح الكليل الطالب من الدين الالف على ما  
على ان يبرئها جميعا بربا ويرجع الكليل على المطلوب مائة ولو صالحه على مائة على وجهه لا ياتي يرجع  
بالف لان في الصورة الثانية ملك بعض الالف بالاداء لانه يقوم مقام الاصيل في ثبوت ملكه في الدين وبعضه  
بالهبة لانه لفظ تملك وفي الصورة الاولى ابراء الاصيل عن تسع مائة فلم يملك الامانة لا جرم لو صالحه  
على جيش سوى الدين رجع بكل الدين لانه يمكن ان يجعل بالكا الدين ما ادى في جيش واحد لا يجوز  
ان يملك الف مائة يصير اسقاطا لتسعة الى هذا لفظ الشامل **قوله** ولو كان صالح عما استوجب بالكفالة  
لا يبرأ الاصيل والمراد بالاستوجب بالكفالة المطالبة **قوله** ومن قال لكفيل صدق له مالا قد برئت  
الي من المال رجع الكليل على المكثور عنه وهذه من مسائل الجامع الصغير وهو تمامية محمد بن  
عز الحنفية وهو الله عنه في رجل كفله عن رجل بامرره لرجل بئال فقال المكثور له الكليل قد برئت الي  
من هذا المال قال هذا بعض ويرجع الكليل على المكثور عنه بالمال وان كان قال قد ابراءك هذا المال  
فمؤثر ولا يرجع الكليل على المكثور عنه بشي وهذا لفظ اصل الجامع الصغير ذكرهما من اثنين احدهما  
قوله برئت الي والآخرى ابراءك ولا خلاف بينهما والمثله الثالثة ما اذا قال برئت ولم يقل الي ذكرها  
الخلافا في المتوسط بين ابويوسف ومحمد جميعا الله اما قوله برئت الي فانها يرجع الكليل على المكثور  
عنه لانه اضاف البرائة الى الكفيل منتهية الى المكثور له والبرائة التي يكون ابتداءها من الكفيل  
وانتهاؤها الى المكثور له لا يكون الا بالاداء فاذا كان كذلك كان قوله برئت الي اقرا بالايقاء فكأنه

قال استوفيت منك حتى نادى الطالب بالاداء ويرجع الكليل فكذا هذا واما قوله ابراءك فلا يرجع الكليل على المكثور  
عنه لان البرائة في هذه الصورة ابتداءها من الطالب والبرائة التي ابتداءها من الطالب لا يكون الا بالاستقاط فاذا  
استقطا عن الكليل لا يرجع لان رجوع الكليل على المكثور عنه يحكم ملك الدين بالاداء او الهبة ولم يوجد فلا يرجع  
ولكن ياخذ الطالب حقه من المكثور عنه لان برائة الكليل لا توجب برائة الاصيل واما المشقة الثانية فهي ما  
اذا قال برئت ولم يقل الي فعند ابويوسف يرجع الكليل على المكثور عنه وعند محمد لا يرجع لان قوله  
برئت يدل على البرائة فتثبت والاستيفاء امر زائد لكونه محتملا وهذا لان قوله محتمل البرائة بالاداء  
ويحتمل البرائة بالاداء فلا يثبت الرجوع بالشك ولا يبرأ يوسف انه اضاف البرائة الى الكفيل فاستدعي  
ذلك حصول البرائة من قبل الكليل وحصول البرائة من قبله لا يكون الا بالايقاء قالوا في شرح الجامع  
هذا اذا كان الطالب غائبا فاذا كان حاضرا يرجع اليه في البيان انه ينقض اذ لم ينقض وذلك  
لان الاصل في الاجماع الرجوع الى بيان المحمل **قوله** والبراء بالجور عطف على قوله بالاداء يثبت  
الاداء وهو البرائة بالبراء لا البرائة بالاداء وهذا لان البرائة بعين اداء من البرائة بتدليل **قوله**  
ولا يجوز تعليق البرائة من الكفالة بالشرط او قال القدوري في مختصره اعلم ان تعليق الكفالة  
بشرط ملام يصح عندنا وقد مر بيانه اما تعليق البرائة من الكفالة لا يجوز مثل ان يقول اذا جاء عند  
فانت برئ فانما من الكفالة او قدم المكثور عنه فانت برئ من الكفالة وذلك لان تعليق الكفالة  
والتعليقات لا يجوز تعليقها بالشرط لانها في المعنى القار والدليل على ما فيها معنى التملك  
ان المكثور له لو ابراء المكثور عنه بملك ما في ذمة وهذا هو الظاهر ودوى ان تعليق الكفالة يصح لان  
البراء استقاط محض فصار كالظلال متصفا بتخليقه بالشرط والدليل على هذا ان ابراء الكفيل  
لا يرتد بالرد وليس كذلك مثل ابراء الاصيل فانه يرتد وهذا لان الكفيل ليس عليه الا المطالبة لا  
الدين علم ما هو القول الصحيح من مشايخنا اذا كان كذلك كان ابراء الكفيل اسقاطا محضا **قوله**  
وكذا حق لا يمكن استيفاءه من الكفيل لا يجوز الكفالة كالحجود والتفاسر هذا لفظ القدوري  
في مختصره قال صاحب الهداية معناه بنفس الحد لا بنفس من عليه يعني ان الكفالة بنفس الحد لا يجوز  
اما الكفالة بنفس من عليه الحد يجوز لان الكفالة لتسلم النفس وتسلم النفس الى باب القافى  
واجب خلاف الكفالة بنفس الحد فانها لا يجوز لان المقويات لا تفرق فيها البيانية لعدم حصول  
المقصود لان المقصود الرجوع هو لا يتحقق بالنايب وباقي الكلام مر عند قوله ولا يجوز الكفالة  
بالنفس في الحدود والتفاسر **قوله** واذا تكفل عن المشتري بالنفس جاز هذا لفظ القدوري  
في مختصره وانما جاز الكفالة بالنفس لانه دين صحيح يمكن استيفاءه من الكفيل فصحت الكفالة  
به كما في سايد الديون وكذا لزم **قوله** وان تكفل عن البايع بالمبيع لم يصح وهذا لفظ القدوري ايضا  
وانما لم يصح الكفالة به لانه عين لا يمكن ادائه من الكفيل اذا هلك والمراد الكفالة بعين المبيع لانه اذا  
كفل بتسلم المبيع جاز لانه يمكن اعلم ان الاعيان على بعين امانة ومضمونة والكفالة بالمال  
لا تصح لان موجب الكفالة وجوب ما هو مضمون على المكثور عنه على الكفيل فاذا كان الغير امانة  
غير مضمونة على الاصيل لا يجب ضمانا على الكفيل ايضا هو كالاوداع والمواري ومال المضاربة  
والشركة والصين المستأجرة غير امانة العادية والعين المستأجرة واجبة الرد ان كان لها محل  
ومؤنة خلاف الودائع ومال المضاربة والشركة فانها ليست بواجبة بل واجبة التخلية فلو

البراءة  
الكفيل

Cop

sity



كفل بتسليم العارية والمشتايرة مع لان التسليم واجب فلو هلك لا يجزى الكفيل قيمة العين لانه امانة  
واما الاعيان المضمونة فما كان منها مضمونا بنفسه على معنى انه يجب رد عينها اذا كانت باقية وفيها  
ان هلك تسقط الكفالة به لان الاعيان المضمونة بنفسها لا تدرك على الذي هي في يده فكذا لا يجب  
فما نأخذ الكفيل وهي كالعين المضمونة بالمضوض على سؤم الشر والمبيع بينهما فاسدا وما كان منها  
غير مضمون بنفسه بل هو مضمون بغيره كالمبيع في يد البائع والموهون في يد المرتهن لان المبيع مضمون  
بالتمن والرهن مضمون بالدين لا تسقط الكفالة به لان المبيع اذا هلك لا يجب على البائع قيمة المبيع  
بل ينسخ العقد ويحسم رد الثمن نادى المبيع على الاصيل متى لم يجد الكفيل وكذا الرهن اذا  
هلك في يد المرتهن يكون مشتوقا تقدر دينه ولا يلزم متى فلكا لا يلزم الكفيل متى خلاص ما اذا  
تكنل بتسليم المبيع حيث يجب لان التسليم واجب على الاصيل وهو البائع فكذا على الكفيل لانه  
يمكن استيفاده منه **قوله** ومن استاجر دابة للحمل فان كانت بعينها لم تسقط الكفالة بالحمل  
وهذا اللفظ القديري مختصره وتامه فيه وان كانت بغير عينها جازت الكفالة وذكر لان الدابة  
اذا كانت بعينها فالواجب على المورث تسليم الدابة دون الحمل فالكفالة بالحمل كالكفالة بالاجل على الاصيل  
ولا تسقط بخلاف ما اذا كانت بغير عينها لان الواجب هو الحمل ويمكن استيفاء ذلك من الكفيل  
كذا قال الشيخ ابو نصر وقال في المشروط ولو تكادى دابة او عبدا وحمل الاجر ولم يقبض العبد  
ولا الدابة وكفل له كفل بذكر حتى يدفع اليه فان الكفيل يؤخذ به ما لم حيا لان التسليم مشتق  
على الاصيل وهو مما يرمى النيابة فيصح الكفالة به فان هلك المفقود لم يكن له على الكفيل  
شي لان الاجارة انفسخت وخرج الاصيل من ان يكون مطالبا بتسليم العين وانما عليه رد الاجر  
والكفيل ما كفل بالاجر **قوله** لما بينا اشارة القول لانه عاجز **قوله** ولا تسقط الكفالة الا بقول المكلول  
له في المجلس هذا اللفظ القديري ومختصره اى في مجلس عقد الكفالة قال في شرح الطحاوي ولا يجوز  
الكفالة ولا الحوالة الا بقول المكلول له والمحال له عند اى حنيفة ومحمد بانه هو الذى عليه الدين اذا  
قال رجل ان فلانا ابن فلان عتي دين فاحصل له دين فاحصل له دين واحصل له فعل ذلك الاخر ثم طبع ذلك في المجلس  
فاجازها فانه لا يجوز ذلك عندهما ويجوز عند اى يوسف وكذا لو ان فقولا قال اشهدوا اى ضمنوا  
ما لفلان على فلان من الدين وهما غايبان فبلغهما فاجازا فهو على الاخطان وكذا لو اخطان  
في النكاح اذا قال القضي اشهدوا اى قد زوجت فلانة من فلان بغير كفا فبلغهما فاجازا لم يجز  
عندهما وان قيل عن الغايب احد فانه يتوقف بالاجماع وقال في التتميم وهذا بناء على ان شرط  
العقد يتوقف في النكاح عند اى يوسف خلافا لهما فهذا كذلك الا انهما استحسنوا في المرفق اذا قال  
عند مؤبه لورثته اضمنوا ما علي من الدين لغرمائي فتعلوا بنوجان ويلزمهم تلك الغرماء  
والحاصل ان الكفالة بالنفس او المال اذا كانت محضرة المكلول والمكلول عنه صح بالاجماع فان كان  
الطالب غايبا مع جازة عند اى يوسف وقال لا يجوز الا ان يقبل عنه قابل يتوقف على اجازته كذا في المحل  
وجم قول اى يوسف ان عقد الكفالة التزام يتعذر به الملتزم وما فيه من معنى التملكيات في من  
الالتزام فيما يرجع الى المضمون نفسه لانه من قبل كان تابا فاصفى حتى المضمون لم يتملك شي لير  
يكن تابا وهو مطالبة الكفيل ومتى تمت معنى التملك لم يتعذر الواجب لانه شرط العقد ان يقول  
ان الكفالة عقد ديني يعتبر رضا من له الوثيقة كالرهن قال في مختصر الاسرار لا يقال تثبت

بشرط فيه الرضا والصحيح لا ياتى قول به فان عدنا الى الرضا يعتبر الرضا ايضا لان من له الدرس اذا كان  
غايبا ورجع ولم يرض بتمام الوارد سئل كماله فاد الرضا معتبر وانما حضوره ليس معتبرا والتعليل  
رفع للرضا لا المحذور وقال في مختصر الاسرار ايضا وكان الكفيل يتول بغير الرضا في هذه المسئلة ايضا  
يعنى في مسئلة المرفق اذا قال لورثته اضمن الدين لغيري فصله مع عينة العزم **قوله**  
ولم يشترط في بعض النسخ الاجازة اى في بعض نسخ كفاالة الميسر يعنى على مذهب اى يوسف جازت  
الكفالة عند غيبة المكلول مطلقا لا متوقفة على الاجازة لانه لا ضرر فيه على الطالب ان شاء طالبه  
وان تركه تنفذ به الملتزم لهذا المعنى **قوله** وهذا وجه هذه الدابة عند اى عن اى يوسف اى هذا  
التعليل وهو انه يضمن التزام وجه التي لم يشترط فيها الاجازة بل جازت الكفالة مطلقة **قوله**  
وجه التوقف ما ذكرناه في الفصولي ان شرط العقد في النكاح يعنى ان وجه الدابة التي جازت الكفالة  
عند غيبة المكلول متوقفة على الاجازة هو الذى متى نكاح القديري ان شرط العقد يتوقف على  
ما دارا المجلس والجامع عدم العزم وعداى حنيفة ومحمد لا يتوقف شرط العقد على ما دارا المجلس كما  
في السع **قوله** الا في مسئلة واحدة وهو ان يقول المرفق لورثته تكفل عني ساعلى من الدين فكفل  
به مع عينة الزمان هذا تمام مسئلة القديري استثناء من قوله ولا تسقط الكفالة الا بقول المكلول  
له في المجلس يعنى يصح كفاالة الوارد عن مورثه المرفق للغيرم الغايب استحسانا لانه ايضا ولما  
لومات لاعت تركه لا يوجب الدابة بالاداء والابناء بتضاء الدين يصح كذا في الشامل اذ يقول ان  
المرفق قام مقام الطالب وهو المكلول له لاجازة الى اقامة نفسه مقام الطالب لتتبرع ذمته عن الدين  
فصار كان الطالب حاضرا بنفسه وقال للوارد تكفل عني ايكلي لي تكفل فكذا هذا قال  
في اشارة الاسرار ومن اصحابنا من يقول المرفق بمنزلة الاجنبى الاتركى بترعة فاذل خطاه منزلة  
خطاب لاجنبى فيكون العقد قائما بشرط دين فيصح قال في خلاصة النافى ثم هذا من المرفق يصح وان  
لم يسم الدين ولا صاحب الدين **قوله** وانما يصح بهذا اللفظ متعطل بقوله لان ذلك وصية يعنى  
ان قول المرفق لورثته تكفل عني ايضا ولهذا لا يصح اذ لم يكن له مال ولكن الايهام مع بطلان هذه الشان  
واختلف مشايخنا فيما اذا قال المرفق ذلك لاجنبى فضمن الاجنبى بالتاسه يعنى قبل يصح كفاالة  
الاجنبى للغيرم الغايب وقيل لا يصح وهذا معنى ما قال في المتن ولو قال المرفق ذلك لاجنبى اختلف  
المشايخ فيه **قوله** ولا يشترط القول لانه يراى به التحقيق دون المساومة اى دون الطلب هذا  
جواب سؤال بان يقال لو كان المرفق نائلا من المرفق الطالب لكان قوله شرطا لقبول الطالب كما اذا قال  
لاخر يعنى فقال بعث لا ينفعك البيع ما لم يوجد القبول من المشتري وهو قوله اشتريت فاجاز عنه  
وقال المراد منه التحقيق هو المساومة تنزيها لادته وكان قوله لورثته تكفل عني تكفل عنه قائما  
مقام قوله بثلث كفا لك كما في النكاح لو قال لورثتي تكفل عني ثلث زوجت تنسى مثل يكون ذلك  
كالقبول فكانها قالت زوجت وقال بثلث **قوله** قالوا اذ مات الرجل وعليه ديون ولم يترك شيئا تكفل  
بجل عنه الغرماء لم تسقط عند اى حنيفة يعنى الله عنه وقال تسقط اى قال القديري في مختصره قول الشافعي  
كقولنا كذا في شرح الاطعم اعلم ان الكفالة عن الميت المفلس لا تسقط عند اى حنيفة يعنى الله عنه خلافا لابي يوسف  
ومحمد والشافعي لهم انه كفل بدين ثابت ولم يوجد المستقط تسقط وهذا لان وجوب الدين تمت حقا  
لصاحب الدين ولم يوجد ما يوجب السقوط والدليل على انه ثابت ان الانسان لو تبرع باذنيه مع

انه لا ينفذ

الجهان الايهام



والكفالة التزام تبرع فاذا صحح التبرع من الاجتناب صحت الكفالة لانها التزام التبرع وكذلك يصح الكفالة عن الميت  
اذا بقي عنه مال ولو كان الدين يسقط بالموت في احكام الدينامية تصح الكفالة عنه لان بقاء الدين في ذمة الاصيل  
شرط الكفالة وكذلك الكفالة في حال الحيوة تبقى بعد موت المتكفل عنه فعلم ان الدين ثابت على الاصيل ولا يمتنع  
رضاه عنه انه كفل بدين ساقط فلا يصح الكفالة لان شرط الكفالة وجود الدين على الاصيل فاذا سقط عنه  
سقط عن الكفيل ايضا وانما قلنا انه كفل بدين ساقط لان محل الدين ذات وقيام الدين من غير محل محال وهذا  
لان محل الدين هو الادب بوصف الذمة وقد خربت الذمة بالموت لان الميت المتحقق بالجهاد في حق احكام الدنيا  
فانعدم اثر الوجوب في حق الميت في احكام الدنيا والكفالة من احكام الدنيا فلا تصح فاذا انعدم الوجوب  
في حق الاصيل لم تصح الكفالة لانها بناء على الوجوب في جانب من عليهما بخلاف التبرع والميت في اداء دينه  
فانه يصح لان التبرع لا يمتنع على قيام الدين فانه يصح وان لم يوجد الدين والكفالة لا تتحقق الا بعد قيام  
الدين وقد نأت الدين لنوات محله وكذا لان الكفالة عن الميت المولى فانه تصح لان محل الاستيفاء موجود  
وهو المال تامكث القول ببقاء الدين لبقائه اثره وهو الاستيفاء مفتحة الكفالة بخلاف ما اذا كانت  
الكفالة في حالة الحيوة حيث يبقى الدين ولا ينطى الكفالة لان الحق ثبت في ذمة الكفيل حين كان الاصيل  
مطالباً بدين كما كان ولم يسقط بالموت لان الكفيل خلف الميت في قضاء الدين فصار قيامه كقيام الميت  
وكان الميت لم يمت في ذمته **قوله** لان الدين هو الفعل حقيقة هذا دليل لسقوط الدين يعني ان الدين  
انما يسقط لان الدين عبادة عن الفعل وهو فعل تملك المال والفعل انما يجب على القادر عليه والميت  
عاجز عن الفعل يسقط عنه لئلا يؤدي الى تكليف ما ليس في الوسع وانما قلنا ان الدين عبادة عن الفعل  
لانه يوصف بالوجوب والوجوب من خصائص الافعال لان خصائص الاموال الاترى فيقال وجب  
الدين ويقال الدين واجب وانما قلنا ان الفعل من خصائص الافعال لان الفعل المجرد عن المال يوصف  
بالوجوب كالايمان والصلاة والصوم وغير ذلك مما هو واجب والمال المجرد لا يوصف بالوجوب اعني  
لا يصح وصفه بذلك لا يقال هذا الجدار واجب وهذا الحمار واجب واذا كان كذلك علم ان الوجوب من  
خصائص الافعال وصف المال بالوجوب مجاز في قوله وجب على فلان الف درهم من ثمن مبيع  
او ضمان استهلاك ونحو ذلك ويجوز المجاز كون المال محل الواجب كما هو بيسر هبة وكذا صح  
ففي الوجوب عن المال بان يقال هذا المال ليس بواجب بل اداؤه واجب وصحة النقي اماره المجاز  
ولكن الشريعة جعل الدين مالا واعطاه حكم المال في انعقاده نصاً للزكاة وجريان الادب وهو  
الشراء والهبة ممن عليه للونه وسيله الى المال والمشرع هذه الولاية **قوله** واذا كان في كنف ادمي مال  
فخلعه او افقضاء الى الاداء باق هكذا وقع السماع بمراده قد كان نسخة الشيخ الامام حافظ الدين  
الكبير البخاري هكذا ايضا هو جواب عن قولها وكذا يتفق اذا كان في كنف يميني اذا كانت الكفالة في  
حالة الحيوة تبقى بعد موت الاصيل وكذلك تصح الكفالة عن الميت اذا مات مملوكاً لان خلف الميت باق وهو  
الكفيل او الافضاء الى الاداء باق اذا مات عن تركته لم يسقط الدين لوجود التركة على الاداء بالكفيل  
او المال بخلاف ما اذا لم يكن الكفيل في حال الحيوة لو لم يبق منه مال حيث لا تصح الكفالة للبعث عن اداء  
المال وفي بعض النسخ اذا افقضاء الى الاداء باق بسبيل التعليل على خلف الكفيل او المال يعني ان الدليل  
على خلفية الكفيل او المال هو الافضاء الى الاداء الدين بكل واحد من الكفيل والمال لان الخلف ما يتوهم مقام  
الاصل وكل واحد منهما يتوهم مقام الاصيل في قضاء الدين فثبتت خلفية **قوله** ومن كفل

عن رجل بالكف عليه بامره فعضاه الالف قبل ان يعطيه صاحب المال وليس له ان يرجع فيها الصغير  
المستتر في قوله فعضاه راجع الى رجل وهو المتكفل عنه والبارز راجع الى من وهو الكفيل والمستتر يعطيه  
راجع الى من وهو الكفيل والبارز الى الالف وصاحب المال منصوب على انه منقول ثان لفعل الاعطاء والصغير  
في له راجع الى رجل وهو المتكفل عنه وفيها راجع الى الالف على تأويل الدراهم وصورة المصلحة في الجامع الصغير  
محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة رضي الله عنه في رجل كفل عن رجل بالف درهم فعضاه الالف قبل ان يعطيه  
صاحبه ان ياء خذها منه قال لا وان ربح فيها ربحاً فهو له ولا يتصدق به وان كانت الكفالة بكثر حنيفة  
فتعضاه الذي عليه الاصل فباعه الكفيل فربح فيه فان الربح له الا انه اجت الى ان يدفعه الى الذي  
قضاه ويرده عليه ولا يجزئه على ذلك في القضاء وقال يعقوب ومحمد هو له ولا يردده على الذي قضاه  
اكر الى هنا لفظ محمد في اصل الجامع الصغير **اعلم** ان رجلاً اذا كفل عن رجل بالف درهم بامره فادى  
الاصيل المال الى الكفيل قبل ان يؤديه الكفيل الى الطالب ثم اراد الاصيل ان يشتري الالف من الكفيل  
ليس له ذلك الا ان يقضى الدين بنفسه قبل اداء الكفيل فينتهي يشترط وذلك لان الربح كان لغيره  
وهو ان يبيع المدفوع حقاً للفاصل على تقدير اداء الدين من مال الكفيل فماله ينتف هذا الاحتمال ياداه  
الاصيل بنفسه لا تصح المطالبة لتحويل دفع الزكاة الى الساعي وكذا دفع النقص الى الباع في البيع  
بشرط الخيار قبل سقوط شرط الخيار فان تصرف الكفيل في الالف وبيع فهل يطيب له البيع ام لا  
قال في الجامع الصغير هو له ولا يتصدق به وذلك لانه ملكه حين قبضه فالربح حصل اذ ان على ملك  
صحيح وملك الكفيل المدفوع اليه اذا قضى الكفيل الدين طاهر واما اذا قضاه الاصيل بنفسه فلكل  
ملك الكفيل لانه وجب للكفيل على الاصيل مثل وجب للطالب على الكفيل وهو المطالبة بالدين  
الا انه اخبر عن المطالبة الكفيل الاصيل الى وقت اداء الكفيل فنزل ما على الاصيل للكفيل منزله الدين  
الموجمل والدين الموجمل اذا عجل من عليه واعطاه صاحباً ملكه فكذا الكفيل يملكه بالقبض والدليل على  
كونه منزله الدين الموجمل ان ابراه الكفيل الاصيل يبيع قبل اداء الكفيل فالواقي شروح الجامع الصغير  
هذا الفصل على وجهين فاما ان يدفع الاصيل اليه على وجه الرسالة او على وجه الانقضاء وكل ذلك على  
وجهين اما ان كان المدفوع مما لا يتعين بالتحسين كالنقود او مما يتعين كالعروض فان دفع  
على وجه الرسالة بان قال خذ هذا المال وادفع الى الطالب لا يطيب له البيع سواء كان المدفوع مما لا يتعين  
او يتعين في قول ابي حنيفة ومحمد وطائفة عذابي يوسف وذلك لان الخلف ثبت لعدم الملك لان تصرفه وجد  
فما عزم ملكه فاشتوى فيه المالكان قال قاضي خات رج اصل المسئلة ان المدفوع والغاصب اذا تصرف في  
الوديعة او المخصوص ورجع فعندها لا يطيب له البيع خلافاً لابي يوسف وان دفع على وجه الانقضاء  
بان قال الاصيل للكفيل اني لا آمن ان ياخذ الطالب حقك منك فانما تفصيل قبل ان تؤدي طاب له البيع  
اذا كان المدفوع مما لا يتعين كالنقود لانه ملكها بالقبض لما قلنا عانة ما في الباب ان للاصيل الرجوع  
على الكفيل اذا ادى الاصيل بنفسه وبالرجوع لا يتبين انه لم يملك لانه لا يتعين وان كان المدفوع  
مما يتعين كغير النقود وقال ابو حنيفة في رواية هذا الكتاب يستحب ان يردده على الاصيل وقال في  
كتاب الكفالة من الاصل يتصدق به وقال في كتاب البيوع منه يطيب له وعند ابي يوسف ومحمد يطيب له  
ولا يرد ولا يتصدق به قال في غير الاسلام واستوى في هذا ان اذاه المطلوب الى الطالب بنفسه واداه الكفيل  
وجم تولهما ان الكفيل بعقد الكفالة استوجب على الاصيل ديناً موجلاً كما بينا ولهذا صح ابر الكفيل



الاصيل قبل اداء الكفيل حتى اذا ادى لم يكن له الرجوع وصاح الدين المؤجل اذا استوفاه يكون استيفاء صحيح  
فكان الرجوع حاصل على ملكه نظاير له ولا حصة رضى الله عنه ان يملك الكفيل في المدفوع اليه قاصر وذكر لان  
الطالب اذا اخذ حقه من الكفيل يتصور ملكه واذا اخذ من الاصيل ينتقص فكان للملك قاصرا فلو لم يكن  
الملك اصلا لبثت حصة الجنت اذا كان قاصرا بحت شفعة الجنت فلم يطب له الرجوع فاذا لم يطب له الرجوع  
قبيل في رواية عن ابي حنيفة رضى الله عنه يتصدق به لان سبيل الجنت التصديق وفي رواية يردده على الاصيل  
فان رده على الاصيل فان كان الاصيل نقيضا طاب له وان كان غنيا فيه روايتان في كتاب الفصيح قال في شرح  
الاسلام البرزوي في شرح الجامع الصغير والاسته ان يطيب له لانه انما يرد عليه على انه حقه **قوله**  
على ما ذكرنا اشارة الى قوله بقدر خطين اما اذا تصفى الدين فظاهر الى اخيه خلاف ما اذا كان الدفع  
على وجه الرسالة يعني يرجع الاصيل على الكفيل بالمدفوع اليه لانه امانة عنده **قوله** فان رجع الكفيل  
فيه نموله ولا يتصدق به الضمير في فيه راجع الى الالف وفيه الى الكفيل وفيه الى الرجوع هذا اذا اقتضاه  
عاجه الانتضاء فان اقتضاه رجع الرسالة يتصدق بالنقل في قولها ويطلب له الفضل في قول البرزوي  
وهذا صيغة من غصب من انسان ورجع فيه يتصدق بالنقل في قولها لانه استغفار الرجوع من اصل  
جنت وفي قول ابي يوسف يطيب له لانه قال الخراج بالضمان **قوله** تصفى الدين اي تصفى الكفيل **قوله** وجرد  
اي للكفيل **قوله** مثل ما وجب للطالب عليه اي على الكفيل واداء مثل ما وجب المطالبة بالدين **قوله** اخبرنا المطالبة  
اي مطالبة الكفيل الاصيل الى وقت الاداء اي اداء الكفيل **قوله** نزل منزلة الدين المؤجل اي نزل ما على المكفول  
عنه للكفيل منزلة الدين المؤجل بدليل ان الكفيل قبل ادايته اداء الاصيل صحيح حتى لم يكن له الرجوع بعد  
الاداء **قوله** الا ان فيه نوع جنت استثناء من قوله نموله ولا يتصدق به وكان ذلك جوابا لسؤال بان يقال  
في هذا الرجوع نوع جنت فينبغي ان يتصدق به لان حق المال الجنت التصديق فاجاب عنه وقال لكونه  
نوع جنت مع الملك فلا يعمل الجنت مع الملك فيما لا يتعين فلاجل هذا لم يرد بالتصدق **قوله** فينبغي  
اشارة الى قوله في وجه قول ابي حنيفة وله ان تكون الجنت مع الملك الى اخيه **قوله** وقد ترددنا في اليك  
آخر باب السبع الفاسد قبيل فصل فيما بكرة **قوله** وهو رواية عنه اي قول ابي يوسف ومحمد ردا على  
حنيفة ايضا وهو ان الرجوع للكفيل ولا يردده على الاصيل وهو رواية كتاب البيوع **قوله** وعنه ان يتصدق به  
اي روى عن ابي حنيفة ان الكفيل يتصدق بالرجوع وهي رواية كتاب الفوائد **قوله** على الوجه الذي بيناه اشارة  
الى قوله لانه وجب له على المكفول عنه مثل ما وجب للطالب عليه **قوله** اولاه رضى به على اعتبار قضاء الكفيل  
اي لان المكفول عنه رضى بكون المدفوع ملكا للكفيل على اعتبار اداء الكفيل الدين **قوله** ويرده عليه  
في رواية اي يرد الكفيل الرجوع الذي على المكفول عنه في رواية فاذا رده عليه طاب له ان كان نقيضا وان  
كان غنيا فيه روايتان وقد مر قبل هذا **قوله** وهذا صحيح اي القول برده الرجوع على المكفول عنه  
من القول بالتصدق **قوله** لان الحق له اي للمكفول عنه وهذا دليل قوله وهذا صحيح اي القول بالردة هو  
الصحيح لان الامن بالتصدق بحق المكفول عنه فلما رده اليه يصل كل ذي حق الى حقه فلا حاجة الى التصديق  
**قوله** ومن كفل عن رجل بالف بامره فامره الاصيل ان يتعين عليه جردا فاعمل فالترا الكفيل  
والرجع الذي رجع الباع بوعليه وهذه من الخواص والصنف المجرد في ان يتعين عليه راجع الى الاصيل  
وفي نوعه راجع الى الكفيل اي على الكفيل اعلم ان الاصيل اذا امر الكفيل ان يتعين عليه جردا  
اي امر ان يشتري جردا بطريق العينة فالترا للكفيل والرجع عليه ايضا والعينة مكرهة لقوله عليه السلام

اذا اشبعتم بالعين واتبعتم اذ باب البقر ذلتم وظهر عليكم عدوكم والمراد باشباع اذ باب البقر الزراعة  
واختلفوا في تفسير العينة قال بعضهم تسيرها ان ياتي الرجل رجلا يسترضيه فلا يرجع المروض في الاقراض  
فما على الفضل الذي لا يناله بالترضض فيقول لا يشتري في الرض ولكن اشبعك هذا التوب ان شئت باقى  
عشر درهما وحقته في السوق عشرة اشبعك في السوق بعشرة شعلا كذلك تحصل المروض  
عشرة دراهم ولرب التوب ربح درهمين بطريق البيع وسعى عينة لانه امرض عن الدين اليه  
العين وقال بعضهم تسير العينة ان يبعه رب التوب باثني عشر درهما فيبيع المشتري من غيره بـ  
دراهم ثمان الباع الاول يشتريه بعشرة دراهم يحصل لرب التوب ثوبه ودرهمان بعشرة دراهم يكون مكره  
لانه حصل عرضة في الربوا بطريق المواضعة وتضمن الرض المندوب وحكى عن محمد بن سلمة البجلي رحمه الله  
انه كان يقول للتجار ان العينة التي جاءت في الحديث خير من بيعا نكم هذه اذا شئت هذا قول اذا قال المكفول  
للكفيل تعين علي جردا لم يكن ذلك توكيلا لاني اتي بكلمة الضمان وهي علي ولم يقل تعين لي علي  
انه لاتم الوكالة بهذا القدر ايضا لانه لم يشر مقدار الحرركه مقدار الثمن كانت الوكالة فاسدة  
كرجل امر رجلا ان يشتري له حنطة ولم يبين مقدار الحنطة ولا مقدار الثمن وقد اورد البيهقي ابو الليث  
في شرح الجامع الصغير سؤالا وجوبا فقال فان قيل تصد المطلوب بهذا الثمن قضاء الدين  
والدين الف درهم فلم لا يجعل كانه يبين مقداره من طريق الدلالة وهو الف درهم قيل له لانه امره  
بان يتعين عليه امره بذلك لاجل قضاء الدين او غيره وجواب اخر انه وان بين فانه يحاج الى ان  
يشتري بنسيئة بالثمن من الالف حتى يمكنه ان يبعه بالف فصار كانه قال اشتري جردا بالثمن  
من الف درهم وان قال هكذا لم يجز ايضا لانه لم يبين المقدار الذي يرا على الالف قالوا ومعنى  
كلمة الضمان انه امره ان يشتري ثوبا باثني عشر لبيعه في السوق بعشرة يتحقق منه الدين  
على انه ان اصابه فيه خسران فاحسoran عليه والضمان بالخسoran باطل لان الضمان لا يكون الا  
بمضمون والخسoran ليس بمضمون على احد فبطل الضمان كمن قال بغيره بايع في السوق على ان  
كل خسران يصيبك فانا ضامن بذلك او كفل رجل بعبه ان اوفى فاذا لم يمتح الوكالة والضمان  
كان الترا للكفيل والرجع الذي رجع الباع على الكفيل ولا تناوت بين التولين وكل ذلك  
من العينة **قوله** مطاوعة لمذموم التخل قال في باب فضل الصدقة من كتاب تنبيه الخائفين روى  
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الجحيل بعيد من الله بعيد من الناس بعيد من الجنة قريب من النار والسعي  
قرب من الله ترسم من الناس قريب من الجنة بعيد من النار **قوله** وهو فاسد اي الضمان بالخسoran  
ناسد لان الخسoran ليس بمضمون على احد **قوله** الزيادة عليه اي على الكفيل يصح بها الزيادة  
على قدر الدين ومعنى قوله وكيف ما كان اي سواء كان قوله تعين على كماله او وكالة فاسدة  
**قوله** ومن كفل عن رجل ما ذاب له عليه او ما نفى له عليه نقاب المكفول عنه فاقام المدعى العينة  
على الكفيل ان لم على المكفول عنه الف درهم لم يقبل وهو صورة المسئلة في الجامع الصغير محمد بن حنيفة  
ان الرجل يكفل للرجل ما ذاب له عليه من حق او ما نفى له عليه من حق نقاب المكفول عنه فحاج  
المدعى بالكفيل فاقام البينة ان لم على المكفول عنه الف درهم قال لا يسمع منه بينة على الكفيل  
حتى يحضر المكفول به الى هنا لفظ محمد في اصل الجامع الصغير وذلك لان الكفيل التزم ما لا يتقضي  
في المستقبل فماله يتقضى به لا يجب شئ على الكفيل لان شرط وجوب المال على الكفيل القضاء



على الاصيل ولم يوجد الشريط وهذا ظاهر فيها اذا قيل سادى لم عليه فكل ذلك لا  
معنى ذات وجب مستعار من ذوب الشحم كذا ذكره المهرزي والمفرد وان كان ما ضيا يرايه المستقل  
كقولهم اطل اسم بقاوك وادام عزك فلما كان كذلك قلنا ان الكفيل كمن مال يجب على الغائب بعد عقد  
الكفالة لا قبله ودعوى المدعى على الكفيل مطلقة عن ذلك لم تتعرض لوجوب المال بعد عقد الكفالة بل  
محتل ان كان واجبا قبل الكفالة وذلك لا يدخل تحت الكفالة فنسبت الدعوى لم تسبح البيعة حتى لو  
البيعة ان وجب له على الغائب الف درهم بعد عقد الكفالة بالشرط **قوله** دعت اقام البيعة ان لم على فلان كذا  
وباقى الكلام مر بعد قوله يجوز تعليق الكفالة بالشرط بيئت كذا قالوا في شروح الجامع الصغير  
وان هذا كفيل عنه بامره فانه تنفى به على الكفيل وعلى المكتول عنه وان كانت الكفالة بغير امره تنفى  
على الكفيل خاصة بصورة المسئلة في الجامع الصغير وقال يعقوب ومحمد اذا قل من رجل مال لرجل  
بامر المكتول عنه فغاب المكتول عنه فجاء الطالب بالكفيل فاقام عليه بيعة ان لم على فلان كذا وان هذا  
له بامر فلان عن فلان فاني اتقضى بتمادهم بالمال على هذا وعلى المكتول عنه الغائب فان كانت الكفالة بغير  
امر الغائب تضمنت بالمال على الكفيل ولم يكن الكفيل حفيظا للغائب الوهاب لفظ محمد في اصل الجامع الصغير  
**قال** الفقيه ابو الليث في شرح الجامع الصغير ذكر في الكتاب عن ابو يوسف ومحمد خاصة وليس في المال  
اختلاف لانه لم يرد عن ابي حنيفة خلاف هذا وقال ثمس الامة السرخسي واما خص قوله بالذكر لانه لم  
يكنظم عن ابي حنيفة ايضا واما قيلت البيعة هنا ولم تقبل في المسئلة المتقدمة لان ثمة المكتول بمال  
مقيد وهو ما يجب على الكفيل بعد عقد الكفالة ودعوى المدعى وقعت مطلقة لم تتعرض لذلك  
فنسبت الدعوى لم تقبل وهذا المكتول به مال مطلق لانه قال وان هذا كفيل عنه بامره ودعوى  
المدعى المال مطلقة ايضا نصحت الدعوى بطلت البيعة لانه بناء على صحة الدعوى وفائدة النص  
على الكفيل وعلى المكتول عنه انه لو حضر المكتول عنه لاحتاج الى اقامة البيعة عليه لانه لما انت الكفالة  
على الحاضر بامر الغائب وقضى القاضي بذلك ثبت امر الغائب بالكفالة عنه وبقت اقراره بالدين  
وانتصبت الحاضر حفيظا عن الغائب بخلاف ما اذا اقام البيعة على ان كذا بغير امر الغائب ثبت الدين  
على الكفيل خاصة ولا يثبت على الغائب شيء لانه لما لم يثبت الامر من الغائب لم يتعد القضاء اليه  
كما قال الامام الزاهد العناني وقال في الدين تافوا خات الوقت بين الكفالة بامر المكتول عنه وبين  
الكفالة بغير امره ان الكفالة بامر معاوضة في الثاني والكفالة بغير امره يترفع محقق فكانت بينهما  
مغايرة فاذا ادعى الكفالة بامر لا يمكن القضاء بالكفالة الا بهذه الصفة ومن ضرورة القضاء بامر القضاء  
على الغائب لان امره اقرار بالمال فاما اذا ادعى الكفالة بغير امره لم يكن من ضرورة القضاء بالقضاء  
على الغائب ولان الثابت بالبيعة كالثابت عيانا ولو عيانا ذلك كان الخواث مادي تاثير صورة  
الكفالة بالامر اذا ادعى الكفيل يرجع بها ادى على الاصيل عنونا **قال** في لارجع لان الكفيل  
لما ادعى الكفالة صار ذلك منه اقرار بان الاصيل لم يامر به واقرار المير على نفسه صحيح لانه لو ادعى  
بزرعه فلا رجوع اذن قلنا لما قضى القاضي بالكفالة بامر بالبيعة كما صار الكفيل مكذبا شرعا  
نما زعم بطل زعمه فثبت له الرجوع كمن اشتري شيئا من انسان واقر ان الباع باع بملك نفسه  
ثم استحق المبيع بالبيعة كان للمشتري الرجوع بالتمن على الباع لانه بطل زعم **قوله**  
هنا قبل اي اقامة البيعة حتى تنفى بالمال على الكفيل **قوله** خلاف ما تقدم اي خلاف المسئلة المتقدمة

حيث لا يقبل بيعة المدعى على الكفيل **قوله** لا ينهاها بغير اقرار لان الكفالة بامر والكفالة بغير امر متباينتان لان الاول  
يرجع ابتداء معاوضة انتهاء والثانية يرجع محض ابتداء وانتهاء **قوله** ثبت امره اي امر المكتول عنه **قوله**  
وهو يتضمن الاقرار بالمال لانه لا يامر الكفيل ان يودي عنه الا اذا كان مقدرا بالمال **قوله** جابته اي جانب المكتول عنه  
**قوله** لانه تعتمد محضها قيام الدين في زعم الكفيل والمصير في لانه ضمير الشان والقصة اي لانه ان كان تهمته صحة  
الكفالة وجود الدين في اعتقاد الكفيل وهو حاصل نصحت ولكن لا يتعدى القضاء بالكفالة الى المكتول عنه لانه  
لما لم تكن بامره لم تسر جابته قال في المجردة الزعم والزعم لغتان فصيحتان قال عنزة زعم عمرو ايل  
ليست بزرعه والتماس بيع الزعم على الباطل وكذلك هو في التزويل زعم الدين كقولنا ان يبعثوا وكذا ما جاء  
في الزعم في الزان وفي نصيح الشعر قال الشاعر زعمت سخيخة ان ستقبل رثما وليغلب مغالب  
الغلاب قوله اليه اي الى المكتول عنه **قوله** دعت باع دارا وكل رجل عن بالدرك فهو مسلم بصورة المسئلة  
في الجامع الصغير محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة في الرجل يبيع الدار ويكفر رجل للمشتري بها ادركه  
من ذلك ثم جاء الكفيل يذبحها قال كنانته تسليم للمبيع فان تمرد على البيع وختم لم يكن شهادته  
دخمه تسليم للمبيع الوهاب لفظ محمد في الجامع الصغير وهذا كله من الخواص اعلم ان ضمان الدرك  
عمارة عن قول رد الثمن عند استحسان المبيع فاذا انزل رجل للمشتري بدرك المبيع كان عقد الكفالة  
تسليما للمبيع حتى اذا انزل الكفيل بالدرك وادعى المبيع لا نسمع دعواه لانه لو صح دعواه واخذ  
المبيع كان للمشتري ان يرجع عليه حكم الضمان فلا يند ولا يمانت الكفالة مشروطة بان باع بشرط الكفالة  
كان تمام البيع متعلقا بقول الكفيل بضرار كان هو الموجب للعقد ولو صح دعواه بعد ذلك يكون ساعيا  
في نقض ما تقرر من جهته فلا يجوز ذلك ولهذا بطل شفيعته لو كان شفيعا وهذا الوجه يرجح ان لا يكون  
تسليما اذ لم يكن ضمان الدرك مشروطا في البيع والوجه الثاني ان المراد من هذا الضمان ان يرضى المشتري  
في البيع لانه ربما لا يرجع في الشراء اذ لم يضمن بالدرك احد فيكون المراد منه ترعيبا وتأكيذا للعقد  
فكانه قال اشتر هذا فان العقد جائز والمبيع في ملك الباع فان لم يرضى المشتري فانه انما كان  
لكذلك كان الكفيل مقرا بملك الباع فلا يبيع دعواه بعد ذلك للتألف وهذا الوجه يوجب التوبة بينهما  
اذا كان الضمان مشروطا في البيع او لم يكن مشروطا وجواب الجامع الصغير مطلق دام اذا شهد  
وختم بذلك ليس بتسليم حتى يبيع دعواه بعد ذلك وبطل شهادته لغيره ايضا لان نفس كتابه  
الشهادة لا يكون اقرارا منه بان المبيع ملك الباع لانه قد يبيع ملك غيره كما سنع ملك نفسه  
فكانت الشهادة على البيع صورة لا معنى فان بيع مال الغير بلا اذنه بيع صورة لا معنى  
والشهادة على البيع صورة لا تدل على صحة ونفاذه لان الاقرار بملك الباع لم يوجد خلاف  
المسئلة المتقدمة فان الضمان بالدرك اقرار من الكفيل بملك الباع **قال** الصدر الهدي وغيره  
في شرح الجامع الصغير قال مشايخنا ان ذكر في الشهادة على البيع ما يوجب صحته ونفاذه بان كتب  
في الصل باع وهو بملك ذلك وهو كتب شهد بذلك فانه بطل دعواه الا ان يكون كتب الشهادة على  
اقرارها بذلك كله فيسقط دعواه بان يكتب في الشهادة باع فلان كذا من فلان وقد اقر الباع  
انه باع ملك نفسه وذكر طهيري الدين في نوادر تفسير الختم فقال ذكر الشيخ الامام شمس البيه الطلوي  
ان الشاهد كان اذا كتب اسمه في المبرك جعل اسم تحت يده من مكتوبه ووضع عليه نقش خاتمه  
حتى لا يبرح بيعة التزوير والتبديل وهذا كان في عرف زمانهم وهذا المعروف لم يبق في زماننا **قوله**



فهو تسليم اي الضمان بالدرك من الكفيل تسليم وتصديق بان المبيع باع ملك نفسه **قوله** وهو كتب شهد بذكر  
فهو تسليم اي ذكر الشهادة بانه باع وهو يملكه او باع بغيره باننا قد سلم من الشاهد حتى لا يقع شك  
بعد ذلك والله اعلم **مسألة** في الضمان الضمان والكفالة بمعنى وانما التباين في اللفظ باعتبار اعتبار  
اللفظ او دمجاً بل هو الفصل في فصل على حدة لان مسائلة مذكورة بلفظ الضمان ولهذا قال محمد في اصل الجامع  
الصغير في هذا المقام باب الضمان **قوله** ومن باع لرجل ثوبا وضمن له الثمن او مضارب ضمن ثمن متاع  
فالضمان باطل وصورة المسئلة في الجامع الصغير محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة رضي الله عنه في الرجل يعطي الرجل  
ثوباً ليس به بعشرة فنحل ثمنه البائع للامر قال الضمان باطل وكذلك المضاربة اذا باعها لرجل  
رضنها فلا ضمان عليه الى هذا اللفظ محمد في اصل الجامع الصغير وانما كان الضمان باطلاً لوجهين احدهما  
ان حق ثمن الثمن للوكيل والمضارب فلو صح الضمان كان ضامناً لنفسه عن نفسه وهو محال لان الضمان  
يحل المطالبة بالمضروب والمطالبة حق الوكيل والمضارب ثمن المشتري فلو صح الضمان يكون لنفسه  
وهو باطل والثاني ان الوكيل أمين في حق الموكل في الثمن فلا يبيع ضمانه لان الامين لا يكون ضامناً للزور  
مناقضة حكم النزوع كالمودع اذا ضمن البوديعة للمودع وكالمستفيد اذا ضمن العارية للمستفيد بالشرط  
دانه باطل فكذلك هذا بخلاف الوكيل بالتكليف اذا ضمن المهر من الزوج فانه يبيع لان الوكيل في باب التكليف سبيل  
ومعتبر لا يرجع حقوق العقد اليه فلا يلزم من صحة الضمان وقوع الضمان لنفسه ومعنى قوله باع لرجل  
اي لاجل رجل **قوله** يرد عليه وهذا كمن سئله في صلته تسليم خيئة الزوج برده عليه لكونه تغيير حكم النزوع  
حق بلزوم ان يرد في سجد في السهو ما لم يوجد منه ما يقطع الصلوة **قوله** وكذلك رجلان باعا عبداً صنفه  
واحدة وضمن احدهما صاحبه حصته من الثمن اي الضمان باطل وصورة المسئلة في الجامع الصغير  
عن يعقوب عن ابي حنيفة رضي الله عنه في رجلين باعا من رجل عبداً صنفه واحدة فضمن احدهما صاحبه  
حصته من الثمن قال الضمان باطل وذلك لان الثمن مشترك بينهما فلو صح الضمان فلا يخفى انما يقع  
في نصف الثمن مطلقاً وفي حصة الشريك فلا وجه الى الاول لانه يلزم ان يكون ضامناً لنفسه وهو  
باطل لانه ما من جزء من الثمن وهو مشترك بينهما الا ترى انه لو تضمن شيئاً من الثمن كان ضامناً  
شريكاً فيه ولا وجه الى الثاني ايضاً لانه يؤدي الى قسمة الدين قبل القبض وذلك لان الدين في ذمة  
من عليه لا يقبل القسمة فلا يتميز بضميمة صاحبه لان القسمة اثران الانصاء والافراز لا يمتنع  
الآتي العين دون الدين في الذمة فاذ لم يتميز بضميمة صاحبه يقع الضمان عن نفس القائم  
لنفسه وهو باطل وان كان البيع صنفين بان كانا سمياً لكل نصيب ثماً صح ضمانه لانه  
لا يلزم ان يكون الضمان لنفسه لان نصيب كل واحد منهما ممتاز عن الآخر فانتطت الشركة  
ولذا لو اخذ احدهما نصيبه من الثمن لم يكن للآخر ان يشاكره وكذلك المشتري اذا قبل نصيب  
احدهما رد الآخر صحيح ولو قبل الكل ثم نفذ حصة احدهما ملك بقبض نصيبه **قوله** وان قبل  
الكل اي وان قبل المشتري الكل بكلام واحد **قوله** قال ومن ضمن عن الآخر خراج  
ونوايبه وقسمته ونحوها من خواص الجامع الصغير اما الخراج فانها صح الضمان به  
لام دين مضمون حقاً للعبد يطالب به ويحبس فصار ضمانه كسائر الديون فلاق الضمان  
بالزكاة فانه لا يبيع في الاموال الظاهرة والباطنة جميعاً لان الزكاة عبادة عن تملك جزء من ثمن  
مقدر شرعاً عن غير ان تكون ديناً في الذمة ولهذا لا يؤخذ بعد الموت من تركه بخلاف الخراج لانه

دين لان الدين عبادة عن تملك جزء من ثمن مقدراً شرعاً عن غير ان تكون ديناً في الذمة ولهذا لا يؤخذ  
بعد الموت من تركه بخلاف الخراج لانه دين لان الدين عبادة عن وجوب تملك المال في الذمة بدلاً عن شيء آخر  
كقيم المتلفات وضمن المسح والمهر ونحو ذلك والمبرل كان ملكاً له يكون البدل ملكاً له ايضاً والخراج بدل  
من منفعة المخط فيكون ديناً وليس الزكاة بدلاً عن شيء آخر فلا تكون ديناً وكان الملك متعلقاً بالتملك  
وهذا معنى قوله لا يبايحه ففعل يعني ان الزكاة عبادة عن شيء فعل وهو قليل المال من غير ان يكون ديناً  
وقد سبق مسئلة الخراج قبل هذا الفصل باوراق عند قوله والرهنة والكفالة جازان في الخراج وهو  
معنى قوله فقد ذكرناه وقد قيل المراد من الخراج الذي يبيع الكفالة عنه الخراج الموقوف وهو الذي يجب  
في الذمة بان يؤلف الامام كل سنة على مال معلوم للمقاسمة بالربح او التلقت فان خراج المقاسمة  
ليس بواجب في الذمة فلم يكن ديناً واما النوايب فقد اختلف المتأخرين فيه قال بعضهم المراد منه  
ما يكون بحق كاجر الخارس وكرى نهر العامة وانه دين ويسمى نايبة وقال بعضهم هو ما يحتاج  
اليه الامام بخير تجهيز المتأخرين وقضاء الاساري بان لا يكون في بيت المال شيء فهو كمال ما لا على الناس  
فيوزن ذلك فيجب ادائه على كل مؤسر نظراً للمسلمين فضمن انسان قسمة صاحبه اي نصيبه  
من ذلك واما النوايب التي يؤلفها الانسان على الناس كالجبايات في زماننا بسبيل النظم فقد اختلف  
المتأخرين فيه قال بعضهم لا يبيع الكفالة بها لان الكفالة شرعت لالتزام ما على الاصيل حكماً وليس ههنا مطالبة  
حكيمية على الاصيل لانه لا دين عليه فلا يبيع الكفالة وقال بعضهم يبيع الكفالة بها حتى اذا ادري بعد ما ضمن  
بامره دجع عليه لان العبرة في الكفالة لتوجه المطالبة حسناً فكان بمنزلة دين واجب واليه ذهب غير الا سلام  
الزدي رحمه الله قال والعبرة في الكفالة للمطالبة لانه شرعت لالتزامها ولهذا قلنا ان من قام بتوزيع  
هذه النوايب على المسلمين بالتسقط والمعادلة يكون ما جاور وان كان اصله من جهة الذي ياء خذ باطلاً  
ولهذا قلنا ان من ضمن بنايبة غيره باذنه دجع عليه من غير شرط الرجوع استحساناً بمنزلة ضمن  
المبيع الى هذا لفظ في الاسلام لكن هذا امر به لا عن الكراهة واما اذا كان ملكها في الامر لا يعتبر امره  
في الرجوع هكذا ذكره شمس الامة السرخسي رحمه الله واما القسمة فقد قال الفقيه ابو الليث السمرقندي  
رحم الله ذكره عن ابي بكر ابن ابي سعيد انه قال وقع هذا الموضع غلطاً لانه لا معنى له يعني ان القسمة مصدر  
والمصدر هو الفعل غير مفعول وكان الفقيه ابو جعفر يقول معناه لو اطلب احد التريكين القسمة  
من صاحبه وامتنع صاحبه من ذلك فان القسمة واجبة عليه فاذا ضمن انسان ليقوم مقامه  
في القسمة يجوز ذلك لانه ضمن شيئاً مضموناً وهو يقدر على ايفائه كذا ذكره الفقيه ابو الليث في  
شرح الجامع الصغير وقال بعضهم منهم نحو الاسلام الزدي يحتمل ان يكون المراد بالقسمة  
ماؤلف عليه من النوايب الرابطة كاجر الخارس ونحوها والمراد بالنوايب للذكورة اولاً ما  
ينوبه مما هو غير متعارف ولا مؤلف الا انه يحتمل الوقوع قوله الامام الزدي امراد في  
الاسلام على ابن محمد بن الحسن بن الحسين بن عبد الكريم النسفي لا اخاه صدر الاسلام محمد بن  
محمد بن الحسن بن الحسين بن عبد الكريم النسفي فان صدر الاسلام مال الى عدم الصحة وعبد  
الكريم هذا كان تلميذ الشيخ ابو منصور محمد بن محمد بن عمود المازيدي السمرقندي **قوله**  
قد قيل هي النوايب بعينها ارحمت منها اي من النوايب والرواية على تقدير ارادة القسمة  
يكون بكلمة لو يعني اذا قسم الامام ما ينوب العامة بحق مؤنثة ككري النهر المشترك



فأصاب واحدا منهم شيء فيجب عليه ادائه فكفل به رجل مئة ذلك قوله وقيل هي النامية الموقوفة الربانية  
بها المتقطعات الروائية في كل شهر أو ثلاثة أشهر هكذا ذكر في بعض الترويح وفقردها في الجامع الصغير  
بأجرة الحادس ونحوها وقد مر قبل هذا قوله والمراد بالنوايب المذكورة أولا قوله والعلم ما  
يعنى ان الكفالة بالنوايب جائزة قوله ومن قال لا خير لك علي مائة درهم الى شتر فقال المتبرل هو جارة  
قول المدعي هذه من مسائل الجامع الصغير وصورة ثمانية محمد بن يعقوب عن الحسن بن محمد بن رجل قال رجل  
لحك علي مائة درهم الى شتر فقال لا خير لك علي مائة درهم الى شتر فقال المتبرل هو جارة وقال عن رجل  
في رجل قال لرجل قد ضمنت لك عن فلان مائة درهم الى شتر فقال المتبرل هو جارة وقال عن رجل  
تول الضامن قال فاصفى خاف في شرح الجامع الصغير قال الشافعي التول قول المقر في الضمان ودروى ابراهيم  
بن رستم عن ابي يوسف انه قال لا يصدق الضامن وجب للمالك حالا كذا ذكر النقيم ابو الليث في شرح الجامع  
الصغير فعلى هذا تكون الرواية الصحيحة في الهدياية والشافعي الحق الاول بالتالي وابي يوسف في المأثور  
عنه الحق الثاني بالاول اي الحق الشافعي الاقرار بالدين بالاقرار بالكفالة حيث صدق المقر بالدين المؤجل  
كما صدق المقر بالكفالة المؤجلة وابي يوسف الحق الاول بالكفالة المؤجلة بالاقرار بالدين المؤجل  
حيث لم يصدق المقر فيها جميعا وفي بعض النسخ والشافعي الحق الثاني بالاول وابي يوسف في المأثور  
عنه الحق الاول بالتالي وذكره لم يصرح وجه قول الشافعي ان الدين قد يكون حالا وقد يكون مؤجلا  
فصح اقراره لانه امر باحد نوعي الدين كمال الكفالة ووجه قول ابي يوسف انها تصادق في وجوب المال  
واحلها في الاجل ثبت ما اتفق عليه ولم يثبت ما اختلف فيه قال اصحابنا في شرح الجامع الصغير  
ان الاجل في الدين الواجب لا يصدق الكفالة كالتقوض وتن البياعات والمهور وقيم المتعلقات عارية  
ولهذا اذا اطلقت تكون حالة فاذا انكر الاجل فقد انكر العارض فكان التول قوله ولما قلنا في جازية  
اذا دعاه احد العاقدين لا يثبت بتول لانه عارض واما الاجل فقد يثبت من غير اجل شرط بان  
كنت مالكا على فلان وعلى الاصيل دين مؤجل يكون مؤجلا على الكفيل من غير شرط فلم يكن الاجل  
في الكفالة أمرا عارضا بل الكفالة المؤجلة احد نوعي الكفالة والاقرار باحد النوعين لا يكون اثره بالدين  
الاخر قوله فكان التول قول من انكر الشرط اي مع اليقين قوله كما في الخيار اي في خيار الشرط  
اي التول قول من ينكره لانه عارض قوله فنوع اي نوع من الكفالة يعنى ان الكفالة المؤجلة احد  
نوعي الكفالة قوله والفرق قد اوردناه اشار به الى قوله ووجه الفرق ان المقر انما يدين  
تم ادعى حقا لنفسه الى آخره قوله ومن اشترى جارية وكفل له رجل بالدرك فاستحق  
لم ياخذ الكفيل حتى يضمن له على البايع وهذه من مسائل الجامع الصغير وصورة ثمانية محمد بن  
يعقوب عن ابي حنيفة رضي الله عنه في الرجل يشتري من الرجل جارية فكفل له رجل بما ادركه من  
درك فاستحق الجارية قال ليس للمشتري ان ياخذ من الكفيل الثمن حتى يضمن له على البايع  
قال النقيم ابو الليث في شرح الجامع الصغير قال ابو يوسف في الامالي انه ان ياخذ الكفيل  
قبل ان يضمن على البايع لان الضمان قد نوى على البايع ووجب للمشتري مطالبته فلا خلاف  
على الكفيل وجه الظاهر ان مجرد الاستحقاق لا يفسخ البيع مالم يضمن القاضى على البايع بالثمن  
لان في ابتداء البيع فائدة لانه يبيع البايع اذا جازاه المستحق فاذا تضمن القاضى بالثمن على البايع  
انسخ البيع سقوط احتمال الاجازة ولزم البايع رد الثمن فوجب المطالبة على الكفيل ايضا

ان الكفالة تحمل الضمان عن غيره فماله يضمن على الاصيل لا يجب التحمل على الكفيل بخلاف الضمان بالبرية  
حيث يفسخ البيع بمجرد القضاء بها لعدم محلبة البيع يرجع المشتري على البايع وعلى كفايله ان شاء وتفسير  
فما لا يدرك من قبل هذا الفصل عند قوله ومن باع دارا وكفل رجل عنه بالدرك قوله لم ياخذ الكفيل حتى  
يضمن له على البايع اي لم ياخذ المشتري الكفيل حتى يضمن للمشتري على البايع رد الثمن قوله  
على ظاهر الرواية احتوان رواية الامالي وقد مررت قبل هذا قوله يرجع على البايع والكفيل اي يرجع  
المشتري قوله وموضع ادب الزيارات في ترتيب الاصل اراد بترتيب الاصل ترتيب محمد وحمه الله لان محمد  
رحمه الله انتج كتاب الزيارات باب المأثورات لان ابا يوسف كان يهمل وكان ابن محمد يكتب تلك الامالي وكان  
محمد يجعل تلك الابواب اصلا ويندر عليها من عنده ما يتم به تلك الابواب فكان اصل هذا الكتاب من تصنيف  
ابي يوسف وزيادته من تصنيف محمد فذلك سبب كتاب الزيارات ولذا اخلت ابوابه ولم ينفق ترتيبها  
دونح مخالفا لسائر الكتب لانه ترك ما ياتي ابو يوسف وقد رتب بعض مساجنا كما قال في الاسلام البرزخي  
في شرح الزيارات وقال الاسترودشني في فصوله ذكر في الزيارات الاستحقاق نوعان استحقاق بمطل  
للمالك كالعقود ونحوه واستحقاق ناقل للمالك كالاستحقاق بالملك فالناقل لا يوجب نسخ العقد في ظاهر  
الرواية والمطل يوجب على الروايات كلها ثم ادفعنا يتفقان من وجه ويختلفان من وجه آخر فوجه الاتفاق  
انها محلان المستحق عليه ومن يملك ذلك الشيء من جهة مستحقا عليهم حتى ان واحدا منهم لو ادعى  
واقام البينة على المستحق بالمطل المطلق لا يثبت بينه وبين الآخر الاختلاف ان الاستحقاق الناقل اذا ورد  
فان كل واحد من الباعين لا يرجع على بايعه مالم يرجع عليه ولا يرجع على الكفيل مالم يضمن على الكفيل  
عنه وفي الاستحقاق المطل يثبت لكل واحد منهم الرجوع على بايعه وان لم يرجع عليه ويرجع على  
الكفيل وان لم يضمن على الكفيل عنه والباقي يعلم في النصول وذكره ايضا دعوى المتفق المستحق  
اذا قام البينة على المشتري ان العين له ولم يؤقت وقتا وتضمن له رجوع المشتري على البايع  
بالثمن وان اقام المدعي بينة ان العين له منذ شتره وقد اشترى المشتري قبل ذلك يضمن للمدعي  
ولا يرجع المشتري على البايع بالثمن وذكر في النصول ايضا ان الذي انسخ العقد قال قال بعضهم  
اذ انقض المستحق يفسخ وقال بعضهم يفسخ بفسخ القضاء ثم قال والصحيح انه لا يفسخ مالم  
يرجع المشتري على بايعه بالثمن فاذا رجع يفسخ حتى لو اجاز المستحق بعد قضاء القاضى  
وبعد تضمنه قبل ان يرجع المشتري على بايعه بالثمن يبيع ثم قال فيه شمس الامة الخلو في الصحيح  
من مذهب اصحابنا ان القضاء للمستحق لا يكون نسخا للبياعات كلها مالم يرجع كل واحد على بايعه  
بالقضاء قوله ومن اشترى عبدا بضمن له رجل بالعهد والضممان باطل وصورة المسئلة في الجامع  
الصغير محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة في الرجل يشتري العبد فيضمن رجل العهدة قال فمما  
العهد باطل وهذه من خواص الجامع الصغير وانما صار الضمان باطلا لان العهدة لفظ مشتبه المراد  
فلا يجب العمل به قبل البيان لان العهدة عند بعضهم اسم للعقد اخذت من العهد والعهد العقد  
سواء ومحتمل اسم للصك لانه وثيقة بمنزلة كتاب العمد تسمى عهدة وضممان الصك باطل لانه لا يلزم  
الضامن تسليمه الى المشتري ومحتمل حمون العقد لانها من ثمرات العقد وقد يطلق على خيار  
الشرط كما جاء في الحديث عمدة الرقيق ثلاثة ايام اي خيار الشرط ويجوز ان يسمى بذلك عمدة ايضا  
فاذا كان كذلك بطل العمد قبل البيان فاما الدرك فقد صار مستوعلا في ضمان الاستحقاق خاصة



روح العمل كذا قال محمد بن اسلم وقال ابو بكر الرازي في شرح الطحاوي العهدة هي كتاب الترادف هو المشهور  
بمعرفة من صحت لرجل ملك وهذا باطل لا صحة الصان انما يتعلق بما كان مضمونا على الغير فيصنفه الكليل  
وكتاب الشراء ليس مضمون على احد فيصنفه الكليل واما ابو يوسف ومحمد فقالا ان حملنا الضمان على هذا  
باطل وصار لغوا بمجمله على ضمان الدرك بما عطف عليه الشراء فيصح معنى الضمان ولا يصير لغوا وهذا الخطا  
الرازي في شرحه وقال في اول كتاب الكفالة من الاحناس وفي **اليوم** املاء ابو يوسف رواية ابن سماعة قال لو كان  
ضمان العهدة كضمان الدرك وهو جائز ومضمون الثمن **قوله** ان هاهنا ثلاثة الفا ضمان الدرك وهو  
بالاتفاق وضمان العهدة وهو باطل بالاتفاق على ظاهر الرواية وضمان الخلاص وهو باطل عند ابي حنيفة  
لو استحق المبيع فطهره وتسلمه او المشتري وجب قوله ان ليس بقادر على ابراء ما ضمن ودرك قوله  
ان ستر له ضمان الدرك وهو تسليم المبيع ان قدر عليه او تسليم الثمن ان عجز عن تسليم المبيع وانه صحيح  
كذا قال القناني وفي قول صاحب الهداية او يمتنه نظر **قوله** في الحصة العشرة ككتاب يكتسب بين قوم بعينه  
او حلت وقال في تهنيت الديوان يقال عهدة على فلان اي ما ادرك فيه من ذلك فاصلاحه عليه وقال في  
في عمدة اي نظرا اصلي ما فيه من خلل وقال في المحمل العهدة وثيقة المنياعين والله اعلم **باب**  
**كفالة الرجلين** شرح في كفالة الرجلين بعد كفالة الرجل لان الاثنين بعد الواحد في الوجود فاحذر  
وضعا للتناسب **قوله** واذا كان الدين على اثنين وكل واحد منهما كليل صاحبهما كما اذا اشترى باعنا  
بالت درهم وكفل كل واحد منهما عن صاحبه فما ادى احدهما لم يرجع على شريكه حتى يريدهما او ادى  
على النصف يرجع بالزيادة وهذا لفظ القناني الاول كما اذا اشترى باعنا الى قوله عن صاحبه فان  
ليس من لفظ القناني وانما اردده صاحب الهداية نظرا للكون الدين على اثنين وصورة المشكلة  
في الجامع الصغير محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة في رجلين اشترى يان رجل عبدا بالت درهم على ان  
كل واحد منهما كليل عن صاحبه فما ادى احدهما شيئا قال لا يرجع على صاحبه بشئ حتى يؤدى اكثر  
من النصف فاذا ادى اكثر من النصف يرجع على صاحبه بالذي ادى زيادة على النصف وذكر وجه  
احدهما ان النصف المؤدى يحل ان يكون واتعا عن نفس المؤدى ويحتمل ان يكون واتعا عن صاحبه  
بطريق الكفالة لان المال وجب على كل واحد منهما بنفسه بطريق الاصل ونفسه بطريق الكفالة فحله  
عن نفسه بطريق الاصل اذ لا ياتي لان اداء حصة الدين وما عليه بطريق الكفالة من ثمرات الدين  
وهو المطالبة والاصل فوق البيع فاذا زاد المؤدى على النصف فحينئذ يرجع على صاحبه بالزيادة  
لم ينق معارضة الاصل والثاني انه لا فائدة في الرجوع لانه لو رجع على شريكه لحاز شريكه ان يرجع  
عليه فيؤدى الى القدر والمناقضة وهذا لان صاحبه يقول ان اداك حكم الكفالة عني بامري كادى نفسي  
فان رجعت عني حكم الكفالة فانا ارجع عليك ايضا ما اؤدى لاني كليل عندك ايضا فلا يسلم على المال  
فيظل الرجوع في النصف فوقع اداء النصف عن المؤدى بخلاف ما زاد المؤدى على النصف اذ ليس  
في الفضل معارضة ولا مناقضة فوقع عن صاحبه بتعديد الرجوع **قوله** لان اداها بامره كادائه  
اي اداء الكليل عنه بسبيل النيابة كادائه بنفسه فلو ادى هو بنفسه حقتة كان يرجع عليه فلما  
اذا ادى تقديرا باذنا بيه فيؤدى الى القدر فلا يرجع ما لم يزد على النصف **قوله** واذا اقرطان  
عن رجل بمال على ان كل واحد منهما كليل عن صاحبه فكل شئ اداه يرجع على شريكه بنفسه  
قليلا كان او كثيرا وهذه من مسائل الجامع الصغير وصورة تامة محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة

رضي الله عنه في رجلين كفل لرجل عن رجل بالت درهم على ان كل واحد منهما كليل عن صاحبه قال كل شئ  
اذا اداه الكليل فله ان يرجع بنصفه على الكليل ومن ان شاء يرجع به كله على المكفل عنه الى هذا لفظ اصل  
الجامع الصغير قالوا في شرح الجامع الصغير يريد ان كل واحد من الكليلين كليل عن الاصيل بجميع الاتع وعنه  
صاحبه ايضا بجميع وانما يرجع احد الكليلين على صاحبه بما ادى فليلا كان او كثيرا لانها استويا  
في العلة وهي ضمان الكفالة والاستواء في العلة يوجب الاستواء في الحكم وهذا هو هنا فلما ثبت الاستواء  
في الحكم وقع ما ادى احدهما شيئا عن صاحبه فيرجع المؤدى بنصف ما ادى على صاحبه ليمتويا  
على البعض لانه ليس احدهما فوق البعض فلما ثبت المساواة لا يلزم رجوع غير المؤدى على  
المؤدى فلا يلزم الدور بخلاف ما تقدم حيث لا يرجع على صاحبه ما لم يزد على النصف لان  
اداء النصف كان من الكفالة الاصل والنصف الاخر من الكفالة فوجب الرجوع للاصل لغوته بعد  
حصول صورة المعارضة فاذا ثبت الرجوع على صاحبه بما ادى فليلا كان او كثيرا يرجع الكليلان  
بنايته وهو صاحبه الذي كفل عنه وان شاء الكليل المؤدى يرجع بجميع ما ادى على الاصيل  
لان ادى ما عليه بامره قالوا في شرح الجامع الصغير ولو ابراءه دين الدين احدا الكليلين اخذ  
الاخر كليل بجميع الدين وذلك لان ابراء الكليل لا يوجب ابراء الاصيل فاذا نال الدين بحاله على الاصيل والليل  
من جهة الاصيل ومطالب بالكل ايضا من جهة الكليل **قوله** والمطالبة متعددة لان كل واحد من الكليلين مطالب بالكل  
حوالة المحتال عليه بما اصيل عليه على آخر **قوله** لان تضيئة الاستواء اي لان حكم عند الكفالة في هذه  
المسئلة الاستواء للاستواء في العلم وهي ضمان الكفالة وذلك لان الكل كفالة فلا يرجع البعض  
على البعض **قوله** وان شاء يرجع بالجميع على المكفل عنه عطف على قوله يرجع على شريكه بنصفه  
فليلا كان او كثيرا **قوله** على ما بينا اشارة الى قوله وبالكل عن الشريك **قوله** يا خذ به اي يا خذ به المال  
الذي لم يرد به بجميع الدين **قوله** واذا ائتمرت المتفاوضات فلا صحاب الديون ان ياخذوا  
ايها شادا بجميع الدين وصورة المسئلة في الجامع الصغير محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة  
رضي الله عنه في متفاوضين يفترقان وخليطهما دين قال لا صحاب الدين ان ياخذوا ايها  
شاو بجميع الدين فان ادى احدهما شيئا لم يرجع على شريكه بشئ حتى يريدهما او ادى  
يرجع بالنقل الى هذا لفظ محمد في اصل الجامع الصغير وهو من الخواص واصله ان المتفاوضة  
شركة عامة في كل حال وهي صحيحة عندنا تنسب على ثلاثة اشياء التوكيل من كل واحد  
منها صاحبه فيما كان من اعمال التجارة والكفالة ما كان من ضمان التجارة والاستواء فيما  
جنس راس المال ابتدأ وانتهى فان كان انعقادها على الكفالة كان للغير ما ان يطلبوا الجميع  
الدين ايها شادا وان الكفالة ثبتت بعقد المتفاوضة قبل الافتراق فلا يبطل بالاتفاق فاذا اطلبوا  
احدهما واخذوا الدين منه ليس له ان يرجع على صاحبه حتى يريدهما او ادى على النصف لما بينا  
كليل عن صاحبه فكل شئ اداه احدهما يرجع على صاحبه بنصفه وهذه من مسائل الجامع الصغير



وصورتها فيه محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة رضي الله عنه في الرجل يكتب عند شئ مكانة واحدة  
وكل منهما كليل عن صاحبه قال وكل شئ اذاه احدهما فله ان يرجع نصفه على صاحبه فانه لم يؤخر  
واحد منهما شئاً حتى اعتق المولى احدهما جاز العتق والمولى ان ياخذ بحصة الذي لم يعتق ايها  
شئاً فان اخذ الذي اعتق رجع على صاحبه وان اخذ الآخر لم يرجع على المعتق بشئ الى هنا لم  
اصل الجامع الصغير قالوا في شروح الجامع الصغير هذا العقد باطل قياساً لانه شرط فيه كفالة المالك  
والكفالة بدل الكتابة وكل ذلك باطل لان الكفالة تبرع والمالك لا يملك التبرع والكفالة انما يصح بدين  
وبدل الكتابة ليس بدين صحيح فلا يصح الكفالة به جاز استصحاباً لانه يمكن تجوز هذا العقد  
بان يحل كل بدل على احدهما والاخر يتقاه في العتق بان يكون كل واحد منهما اصلياً في الكل  
كفلاً عن صاحبه في حق صاحبه بالكل كالولد المولود في الكتابة حيث يكون مكاتباً تبعاً لانه فلما اجاز  
هذا العقد الصحيح صح وجعل كل واحد منهما كاتماً للمالك عليه وكان موافقاً لحكم الاصل لا الكفالة فاذا ادى  
احدهما شيئاً يتبع عن جميع البدل فيتبع عن صاحبه نصف ذلك لاستواءيهما في العتق وهي ان كل البدل  
على احدهما بعقد الكتابة ولهذا لا يعتق واحد منهما مالم يؤد جميع البدل فان اعتق المولى احدهما  
صح لانه ملكه وسقط نصف البدل لانه لا بدل في الحقيقة مقابل برتبتهما وانما جعل على كل واحد  
منهما احتياطاً لتصح الضمان فاذا ثبت عتق احدهما استغنى عن بدل رتبته للمولى ان ياخذ  
ايهما شاء بالنصف الباقي المعتق حكم الكفالة والاخر حكم الاصل فان اخذه من المعتق رجع على  
صاحبه لانه ادى عنه حكم الامر وان اخذه من غير المعتق لم يرجع على صاحبه لانه ادى دين نفسه  
حكم الاصل هذا حاصل ما قالوا ولنا فيه نظر لان مطالبة المولى المعتق بالنصف الباقي حكم الكفالة  
والكفالة بدل الكتابة لا يجوز وانما جازنا الكفالة احتياطاً لتصح الضمان بان يجعل كاتماً كل البدل  
على كل واحد منهما حكم الاصل لا الكفالة فاذا سقط النصف بالعتق سقط مطالبة الاصل  
وبقي المطالبة بالكفالة وهي باطلة فينبغي ان لا يطالب المعتق اصلاً قال النقيع ابو الليث في شرح الجامع  
الصغير ونحو هذه المسائل على ثلاثة اوجه في وجه يكون الاداء عن نفسه مالم يرد على النصف ووجه  
يكون عتقها جميعاً في وجه يكون عن الذي ادى الا ان يقول اديت عن صاحبي فاما الوجه  
الذي يكون الاداء عن نفسه مالم يرد على النصف فهو ما ذكرناه اذا كان الدين على رجلين وكل واحد  
منهما كليل عن صاحبه واما الوجه الذي يكون الاداء عنهما جميعاً فاما ان كانا اذا كاتب  
كتابتها واحدة والكفيلان اذا كان الدين على غيرهما وهما كليلان وكل واحد منهما كليل عن  
صاحبه فايها ادى شيئاً فله ان يرجع بنصفه على صاحبه لانهما في الكفالة سوا رجلين  
يكون الضمان عليهما واما الوجه الذي يكون الاداء عن نفسه مالم يرد اديت عن صاحبي  
فهو الدين على رجلين واحدهما كليل عن صاحبه والاخر كليل عن صاحبه فانه اذا ادى الكليل  
يكون الاداء عن نفسه الا ان يقول اديت عن صاحبي لان الحق عليه والبيان اليه وبيانه لا يرد  
الى التناقص او الى تغير الشرط والاصل ان من كانت عليه ديون فانه يؤدى بتدريجها  
فان ادى شيئاً فهو عن قدر ما عليه الا ما يؤدى الى التناقص او الى تغير الشرط فاما الذي  
الى التناقص فهو الدين على رجلين وكل واحد منهما كليل عن صاحبه واما الذي يؤدى الى  
الشرط فهو المكاتبان وكتابتها واحدة فادى احدهما شيئاً يكون عنهما جميعاً ولا يجوز

عن احدهما

عن احدهما لانه لو جاز يؤدى ذلك الى تغير الشرط لانه يعتق اذا كان الاداء عنه خاصة وكان شرط الكتابة  
ان لا يعتق احدهما دون الآخر مالم يؤد جميع الكتابة **قوله** كتابة واحدة بان قال كاتبها على الد الى سنة  
وانما بقيد الكتابة الواحدة لان المولى اذا كاتب كل واحد منهما على حدة وكل واحد منهما عن الآخر لا يصح ذلك  
فانما استحبنا **باب كفالة العبد وعنه** وعنه اي كفالة العبد عن الآخر وكفالة الآخر عن العبد  
وانما اخذ هذا الباب لانه الاحرار مضمونة على العبيد لشروط العلايات فيهم دون العبيد قال الله تعالى فرب الله  
ملا عبداً مملوكاً لا يقدر على شئ ولان الاصل في بن آدم هو الحرية والرق عارض فلما كان كذلك رجع ان يقدم  
ما يتعلق بالاحرار على ما يتعلق بالعبيد **قوله** ومن ضمن عن عدماً لا يجب عليه حتى يعتق ولم يتم  
حالا ولا موطناً وحال وصورة المسئلة في الجامع الصغير محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة رضي الله عنه  
في العبد الذي يستهلك المال الذي لا يجب عليه حتى يعتق فضمنه رجل ولم يستمر حالاً او غير حال  
قال يؤخذ به حالاً **قوله** فخر الاسلام اذ به انزاعه بالاستهلاك لانه قد ينطلق عليه فاما اذا استهلكه  
عياناً فانه يؤخذ به في الحال الا في المودع المحجور اذا استهلكه لانه لا يضمنها حتى يعتق عند ابو حنيفة  
ومحمد وكذلك لو اقترضه انسان او باعه او وطئ بشبهة بغير اذن المولى لم يواخذه حتى يعتق  
ايضاً وهذا كله نوع واحد في الحكم وجوابه ان الكليل يؤخذ به حالاً وقال فخر الدين قاضي خاف في شرح  
الجامع الصغير وصورة المسئلة اذا اقر العبد باستهلاك مال وكذبه المولى او كان محجوراً وادخله  
الناس فاستهلكه او دعيته فانه لا يواخذه حتى يعتق في قول ابو حنيفة ومحمد ولو اقترضه انسان  
او باعه وهو محجور او وطئ امرأة بغير اذن المولى فانه لا يواخذه بالمهر حتى يعتق فان كفل انسان  
به ولم يتم حالاً ولا غيره فموجباً **قوله** اما صحبة الكفالة فلان المال مضمون على الاصيل وانما يطالب  
الاصيل في الحال لضرورة لان العبد دما في يده لمولاه ولم يظفر ما وجب على العبد لصحة سببه في  
حق المولى لان المولى لم يرض به والليل ليس بمعسر فيطالب حالاً لان المانع عن مطالبة العبد  
وهو العسر لم يوجد في حق الكليل فصار بمنزلة الكفالة عن غيب حيث يصح ويؤخذ به الصغير  
حالا وان عجز الطالب عن مطالبة الاصيل ومنزلة الكفالة عن مفلس فليس عليه القاضى حيث يصح  
الكفالة ويؤخذ به الكليل حالاً لعدم اعسار الكليل بخلاف ما اذا كفل بدين مؤجل فان الكليل لا يطالب  
قبل حلول الاجل لان الدين ثمة اخوة الاصيل مؤخر وقد التزم الكليل ذلك فله ان يرد كذا موطناً  
وما نحن فيه ليس كذلك لان الدين على الاصيل وهو العبد حال ليس بمؤجل ولكنه لم يطالب في الحال قبل  
العتق لحق المولى ثم اذا ادى الكليل عن العبد لا يطالبه قبل العتق لان المثلون له ما كان يطالبه قبل  
العتق فكذا الكليل لانه قائم مقامه في المطالبة واورد النقيع ابو الليث في شرح الجامع الصغير  
في هذا المقام سؤالاً وجواباً قال فان قيل اذا لم يرد من العبد الا بعد العتق فلم لا يحل  
هذا بمنزلة دين مؤجل ولو كفل رجل بدين مؤجل لا يجب على الكليل الا بعد الاجل قيل لا الدين  
اذا كان مؤجلاً كان الاجل للدين فاذا كفل بدين يجب عليه ان يرد الاجل واما هاهنا فالاجل  
ليس للدين ولكن الطالب فيجوز عن نفسه منه لحق المولى فصار كعهده لعياره فان الكليل  
يؤخذ في الحال فكذلك هاهنا **قوله** لا يجب هذه الجملة رفعت صفة للكرة وهو قوله مالا اي مالا  
غير واجب اذ اذ على العبد قبل العتق **قوله** ولم يرض بتعلقه به اي لم يرض المولى بتعلق  
المال الذي استهلكه العبد بما في يده من الكسب **قوله** او مفلس يشتد يد اللام المفتوحة

Copy

rsity



**قوله** قال ومن ادعى على عبد مالا وكفل له رجل بنفسه فمات العبد برئ الكفيل وصورة المسئلة في  
 الصغير محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة في الرجل يدي على المملوك دينيا يكفل له رجل بنفسه المملوك  
 يموت المملوك قال يبرأ الرجل من كفالته وان ادعى الرجل رتبة المملوك فكفل له رجل به فمات  
 المملوك فاقام المدعي البيعة انه له فالكفيل ضامن لقيمة المملوك الى هذا لفظ اصل الجامع الصغير  
 وذلك لان في الفصل الاول كفل عن العبد يتسلم نفسه بسقط التسليم عن الاصيل بموته فبسته  
 عن الكفيل ايضا لان برأه الاصيل توجب برأه الكفيل وفي الفصل الثاني كفل عن المدعى عليه بغير  
 رتبة العبد فاذا مات العبد واقام المدعي البيعة بعد ذلك غرم المدعى عليه قيمة العبد  
 الكفيل ايضا لان الكفالة تحمل الضمان عن الغير فاذا وجب ضمان العبد على الكفيل وجب على الكفيل  
 ايضا لانه التزم المطالبة بما على الاصيل وقد انتقل الضمان في حق الاصيل الى القيمة فينتقل في حق  
 الكفيل ايضا وفي المسئلة الاولى لم يجب الضمان على المولى فلا يجب على الكفيل ايضا قال الشيخ ابو الليث  
 وهذا اذا كفل بنفس العبد ولو كفل بالدين الذي عليه في الفصل الاول يجب الضمان على الكفيل  
 وان مات بمزلة من كفل عن حي فمات المخرم فملا لبرار الكفيل من كفالته في تولهم جسيما  
 وليس بمزلة من كفل بعد موته وقد ذكر عن ابي حنيفة انه قال لا يجوز الكفالة اذا لم يكن الميت  
 واما هذه المسئلة فقد صحت الكفالة في حال حيوة فلا تبطل بموته **قوله** فان ادعى رتبة العبد  
 اي ان ادعى على ذي اليد **قوله** فاقام المدعي البيعة انه كان له واما يتعد بالبيعة احتراز  
 اذا ثبت الملك له باقرار ذي اليد او بكونه عن اليدين حيث يقتضي بقيمة العبد الميت على المدة  
 ولا يلزم ذلك على الكفيل الا اذا اقر الكفيل بما اقر الاصيل لان الاترا حجة قاصرة لا متعدي  
 واذا كفل العبد عن مولاه بامر فعتق فاذا كان المولى كفلا عنه فاذا ه بعد العتق لم يرجع  
 واحد منهما على صاحبه وصورة المسئلة في الجامع الصغير محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة  
 عنه في رجل كفل عن مولاه بالبر بامر فاعتق العبد فاذا كان المولى كفلا عنه فارجع على المولى  
 بشئ وكذلك ان كان العبد هو الذي عليه المال فكفل عنه المولى بامر فاعتق العبد فاذا كان المولى  
 المال لم يرجع على العبد بشئ الى هذا لفظ اصل الجامع الصغير قالوا في شروح الجامع الصغير  
**قوله** رجع كل واحد منهما وقال صاحب الهداية ومعنى الوجه الاول ان لا يكون على العبد  
 دين وفي بعض نسخ الهداية ان يكون بلا حرف النفي واذا في النسخين هي الاصح لانه اذا لم يكن على  
 دين كان الحق لمولاه في ماليته وله ان يرهنه بالدين او يقر بالدين فلما اذا اذن له ان يكفل  
 وجب قوله رجع ان الموجب للرجوع قد تحقق وهو الكفالة بامر الاله امتنع لما يع الرق لان العبد  
 لا يستوجب على مولاه ديناً وقد زال المانع وهو الرق بالعتق فيرجع ولما ان الكفالة انقضت  
 غير موجه للرجوع لان العبد لا يستوجب على مولاه ديناً اذا لم يكن عليه دين مستغرق وكذلك  
 لا يستوجب على عبده ديناً فاذا انقضت غير موجه للرجوع فلا يقصر بعد ذلك موجه للرجوع  
 انما كفل عن انسان بغير امره فاذا عتق حيث لا يرجع بشئ فكذلك هذا **قوله** اما كفالته عن العبد  
 تصح على كل حال اي كفالته المولى عن العبد تصح مطلقا سواء كانت الكفالة بالنفس او بالمال  
 او كان على العبد دين او لم يكن **قوله** اصحابنا كل من لا يبيع تبرعه لا تصح كفالته لان الكفالة عتق  
 تبرع فتصح ممن يبيع تبرعه فعلى هذا لا يبيع كفالته العبد المحجور كما لا يبيع تبرعه تاما كالكفالة

المحجور عليه

المحجور عليه فانه لا يطلب بحكمها في الحال ويطلب بذلك بعد العتق فاما اذا اذن له مولاه صحت الكفالة  
 ويصح رتبته في الدين لان المولى ملك ان يعلق الدين برتبة عبده ويكون كفالته المبررة الثلث كما اتت  
 برتبة من الثلث والمطالبة لا تصح كفالته كما لا يبيع تبرعه كذا في شرح الاقطع **قوله** ولا يجوز الكفالة بالكتابة  
 حر كفل به او عبده وانه من مسائل القنوري واما لم يحل الكفالة بدل الكتابة لان النيات ان لا يجوز  
 لان المولى لا يتوجب على عبده ديناً وهذا معنى قوله لا تصح مع المتاني الا ان عقد الكتابة جواز استحسانا  
 لقوله تعالى فكاتبوهم ان علمتم نبيهم خيرا فلا يظهر ان الجواز الذي ثبت مع المتاني في حق صحة الكفالة  
 ولا تصح الكفالة بالكتابة ولان الكفالة انما تصح بين صبيح والمراء بالدين الصحيح ان لا يسقط الابالاداء  
 او الابرار وبديل الكتابة قد يسقط بدونها بتعجز النفس فلا يكون ديناً صحيحاً فلا يبيع الكفالة **قوله**  
 ولا يمكن اثباته على هذا الوجه اي اثبات عقد الكفالة مع سقوط بدل الكتابة بتعجز النفس ولا  
 يمكن اثبات عقد الكفالة ايضا في حق الكفيل مطلقا لانه حينئذ يكون ما على الكفيل فوق ما على الاصيل  
 فلا يجوز ذلك لانه التزم ما على الاصيل لا غير ذلك وهذا معنى قوله ومن شرطه الا ان يحرر او من شرطه عند  
 الكفالة الاتحاد بين الكفيل والاصيل في الضمان **قوله** وبديل السعاية كمال الكتابة في قول ابي حنيفة  
 يعني ان كفالته الكفالة بدل الكتابة لا يجوز فكذلك لا يجوز الكفالة بدل السعاية لان المستسعي كالمطابق  
 عنه في عدم قبول السعاية وتزوج المرائين والحدود وغيرها لكن على اعتبار النكته الاولى وهي قوله  
 لا ثبت مع المتاني الى اخره لا على اعتبار النكته الثانية لان المستسعي عنه لا يسقط عنه بدل السعاية  
 بتعجز النفس والله اعلم بالصواب **كتاب الحوالة** مناسبة الحوالة بالحفالة  
 من حيث ان كل واحد منهما التزام بما على الاصيل ولذا جازت استعانة كل واحد منهما للاخذ  
 حتى كانت الحوالة بشرط عدم برأه الاصيل كماله والكفالة بشرط برأه الاصيل حوالة اعتبار للمعنى  
 ولذا قال محمد في الجامع الكبير والاصل كتاب الحوالة والكفالة مجمعتهما في كتاب واحد واما احوال الحوالة  
 في الهداية كما هو في المختصر لان الحوالة مبرئة عندنا والكفالة غير مبرئة والاصل عدم البرأة بعد  
 ثبوت المطالبة ثم الحوالة مشتقة من التحويل وهو النقل وموجبها تحول الدين من ذمة الاصيل  
 الى ذمة المحال عليه وتحتاج هنا الى معرفة اربعة اشياء المحيل وهو الذي عليه الدين والمحال له  
 وهو الدين والمحال عليه وهو الذي قبل الحوالة والمحال له وهو المال ثم اختلف المشايخ المتأخرون  
 ان الحوالة توجب البرأة عن الدين والمطالبة جميعها وعن المطالبة دون الدين قال بعضهم توجب  
 البرأة عن المطالبة دون الدين وقال بعضهم عن المطالبة والدين جميعها واما اختلفوا لان محمد  
 ذكر مسائل تدل على التولين جميعا اما من قال انما توجب البرأة عن المطالبة دون الدين يقول  
 بان المحال له متى ابرأ المحال عليه عن الدين فالمحال عليه لا يرجع على المحيل بشئ وان كان الحوالة  
 بامر المحيل ولو ذهب الدين من المحال عليه رجع ان لم يكن للمحيل عليه دين كالجواب في الكفيل وكذا  
 لو ابرأ المحال عليه لا يرتد برده ولو ذهب يرتد برده كالجواب في الكفيل ولو كان المتحول الى المحال  
 عليه المطالبة والدين جميعها كان الابرار والاهبة في حقه سواء يرتد برده كما في حق الاصيل  
 والجامع بينهما ان الاهبة والابرار حينئذ يكون تملكاً من وجه لا اسقاطاً محضاً والدليل عليه  
 لو قضى الطالب الدين بنفسه اجبر على القول ولم يجعل مبرعاً ولو برئ عن المطالبة والدين  
 كان مبرعاً ومنها انه لو وكل المحال له المحيل بنبيض ما على المحال عليه لا يبيع ولو لم يكن الدين عليه

Copy

rsity



صحيح واما من قال بوجوب البراءة والمطالبة بالدين جميعا يقول انا اجمعنا ان المحتال له لو ابرأ المحتال  
عليه عن دين الحوالة او ذهب منه صحيح ولو ابرأ المحتال او ذهب منه لم يصح دلو على الدين على المحيل صحيح فالحال  
ان الحوالة ابرأ لفظا لكونها مطلقا ناجل معنى لانه اذا توى ما في الذمة المحتال عليه عاد الدين الى دين  
المحيل وهذا هو معنى الناجل بوجوب ان يبرأ عن المطالبة دون الدين والعمل بحقيقة اللفظ والمعنى  
في كل حكم لتباين بينهما فاعتبر محمد رحمه الله الحقيقة في بعض الاحكام فجعلنا ابرأ واعتبر المعنى  
في بعض الاحكام وجعلنا ناجلا ليكون عملا بهما بقدر الامكان كما ذكر الشيخ ابو المعين وغيره  
في شرح الجامع الصغير **قوله** وهي جائزة بالدين قال القنودري في مختصره الحوالة جائزة بالدين  
وذلك لان الحوالة ما هو خذعة من التحويل وتحويل الدين من ذمة الى ذمة ممكن فاما الايمان فانه  
المتعلق بها التسليم وذلك لا يمكن تحويله الى غيره فلهذا لم يصح الحوالة فيها وصحت هكذا قال  
الشيخ ابو نصر البغدادي في شرحه ونجاسة الدين يثبت بالوصف كما اذا قال فلان علي الف فجازا  
يتقبل النقل بالوصف ايضا ولا يقال الدين وصف ثابت في الذمة وهو عرض فكيف يتقبل النقل  
لانا نقول الاحكام الشرعية لما حكم الجواهر لان الشرع حكم بقاها بعد المباشرة ولان العين لا تنقل  
في الذمة فلا يتاثر نقلها من ذمة الى ذمة لم يصح الحوالة في العين والدليل على حواز الحوالة قوله  
عليه السلام من احيل على ملي فليتبسع وروي ابو داود في السنن وقال حدثنا القعنبي عن مالك  
عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مثل الفتي ظم واذ انتم  
احدكم على ملي فليتبسع وقال ابو عيسى الترميذي في جامعه بعد ان روي هذا الحديث باسناد  
الى ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم حدثت ابي هريرة حديث حسن صحيح ومعناه انه اذا احيل  
على ملي فليتحمل الى هنا لفظه ولا انه قاد على ابتاء ما التزمه فجاز كاللغاة وهذا لان كل واحد من  
الحوالة التزام ما على الاصيل **قوله** يصح برضا المحيل والمحتال عليه اي قال القنودري في  
مختصره وتصح الحوالة برضا هؤلاء الثلاثة اما رضا المحتال فلان الدين حقه وبالحوالة ينتقل  
الدين او المطالبة الى ذمة اخري على اطلاق المشايخ والذمم متعادلة في المطالبة فلا بد من  
رضاه الحق وهو المحتال له لم يصح الحوالة الا برضاه ولهذا المعنى اعتبر رضا المحيل ايضا ولم  
يشترط في الزيادات رضا المحيل لانه لا ضرر عليه بل لم نصح لان المحتال عليه اذا أدى الدين  
لا يرجع على المحيل اذ لم يكن الحوالة بامر المحيل فكان نفعاً محضاً واما رضا المحتال فهو شرط  
وقال الشافعي ان كان على المحتال عليه دين فرضاه ليس بشرط واختاره الجرجاني من اصحابنا  
كما في مختصر الاسرار وذلك لان الحوالة ينتقل الدين او المطالبة بالدين الى ذمة المحتال عليه لم يجر  
الحوالة بدون رضاه كما لم يكن عليه دين ولا نوع ضمان فلا يصح الا برضا الضامن كما في  
ولا يقال صاحب الحق يشترط حقه بنفسه وبغيره كما يستوفيه بوكيله فكذلك هذا ان يشترط  
بالمحتال له لانا نقول موجب المطالبة التي انتصاها المداينة لا يتغير في الاصل لان من علم  
ان شاء سلم الى الوكيل وان شاء سلم الى الموكل وفي الفرع يتغير لان الدين ينتقل من ذمة الى  
ذمة وينتقل الملك في الدين الى المحتال له ويكون المطالبة له خاصة وقد يكون المحال له اصعب  
من المحيل في المطالبة يستصعبه المديون فلذلك لم يجر الحوالة بلا رضا المحتال عليه **قوله** واما  
المحيل فالحوالة تصح بدون رضاه ذكره في الزيادات وقاعدة شرط رضاه تظفر في الرجوع

على المحيل اذ كانت الحوالة بامر المحيل اذ لم يكن له على المحتال عليه دين فاذا كان له عليه دين لا يرجع  
المحتال عليه بما أدى بل يتقاضا **قوله** وهو لا يتضرر به اي المحيل لا يتضرر بتصرف المحتال عليه في حق  
نفسه **قوله** قال واذا تمت الحوالة برى المحيل من الدين بالقول اي قال القنودري في مختصره اعلم  
ان الحوالة اذا تمت بقول المحتال له والمحتال عليه برى المحيل ولا يرجع الثالث بالدين عليه ادا بالتوي  
وقال من والقاسم بن معين لا يوجب الحوالة براءة الاصيل ذكر قول النعم هكذا في الاسلام في شرح الزبدا  
رجله القول هنا ما قال في شرح الطحاوي ان الحوالة مبرئة والكفالة غير مبرئة والطالب بالخيار ان شاء طلب  
حقه من الاصيل وان شاء من الكفيل الا ان يكون الكفالة بشرط براءة الاصيل تكون حوالة وعدة من  
الحوالة والكفالة سولو وكل واحد منهما غير مبرئة للاصيل لان كل واحد منهما يحمل الضمان عن الغير  
فانما يصح التحمل اذا كان الاصيل ضميماً وقال مالك الكفالة والحوالة وكلاهما مبرئة للاصيل والطالب  
ان يأخذ حقه من الضمين خاصة لان الحق واحد وان لم يجعل الاصيل برئاً صار حقيقين الا ان علمنا  
نروا بين الحوالة والكفالة فقاوا الحوالة مبرئة لانهما مستفقة من التحويل والحق متى تحول من ذمة  
الى ذمة بقيت ذمة الاول فادعاه لانك اذا حولت الشيء من موضع الى موضع بقى مكان الاول  
فانما لا يحال والکفالة غير مبرئة لانهما مستفقة من النقل وهو من الشيء الى الشيء وفيه الشيء  
لا يوجب فرائع الاول الا ان يكون بشرط براءة الاصيل بتصدير حوالة لانهما في معنى الحوالة الى هنا لفظ  
الامام الاسيحي رحمه الله في شرح الطحاوي **قوله** والاحكام الشرعية على وفاء المعاني اللغوية  
يعني ان الحمل معاني اللغات واجب في الاحكام الشرعية فلما كان كذلك قلنا ان الكفالة هي  
الصم لفظ وهو لا يقتضي البراءة والحوالة النقل وهو ينتهي البراءة **قوله** والتوثيق باختيار الاسلي  
والاحسن جواب عن قول من ان الحوالة ليست مبرئة لانهما التوثيق نقال انها التوثيق لا اختيار  
الاثنى والاحسن في القضاء حتى لا يباطل في قضاء الدين ويؤديه اجود وارجح مما كان وهذا  
لا يدل على ان الحوالة ليست مبرئة **قوله** وانما يجزى على القول اذا نفذ المحيل ومعنى الجبران  
ينزل منزلة القابض بالتحلية بين المحتال والمفتوء وهذا جواب سؤال بان يقال لان لم ات  
المحيل ببراءة بالحوالة فلورئى لم يجز المحتال له على القول اذا نفذ المحيل لانه ح يكون متبرعاً  
فرضاء الدين والمتبرع لو قضى دين غيره لا يجزى لدائن على القول فاجاب وقال انها تجزى  
لان الدين يحصل العود اليه بالتوي لانه انما انتقل الى ذمة اخري بشرط السلامة فاذا توى يرجع  
فلم يكن المحيل متبرعاً في القضاء **قوله** ولم يرجع المحتال على المحيل الا ان يتوي حقه عطف على  
قوله برى المحيل في قوله واذا تمت الحوالة برى المحيل من الدين قال في شرح الانطع قال الشافعي  
لا يرجع المحتال بدينه عند التوي فان احاله عليه بشرط الملاءة فبان انه غير مبرئ فبين وجهان  
الصحيح ان يرجع وقال في مختصر الاسرار اذا مات المحتال عليه من قبلها رجع المحتال بالدين  
وقال لا يرجع وهو قول الشافعي واما اذا جدد حله فبينه روايات يصح عن الشافعي وقد ذكرها  
كما ترى ولم يذكره في ساير الكتب بل ذكرها وتولها القول في حقيقته ولذا قال علاء الدين العالم وغيره  
في طرقة الخلاف وغيرها قال علماءنا رضي الله عنهم المحتال عليه اذا مات مفلساً ثبت للمحتال له  
ولاية مطالبة المحيل بقضاء دينه وقال الشافعي لا يثبت وعلى هذا الخلاف اذا جدد المحتال عليه الحوالة  
وعلت ولم يكن للمحتال له بينة وانما اخترنا الكلام في هذا الحكم لاختلاف عبارات المشايخ



في عود الدين والاعادة الى دمة المحيل قال بعضهم ينسخ الحوالة ويعاد الدين كالمشترى اذا اوجده  
غيره وقال بعضهم ينسخ الحوالة ويعود الدين كالمبيع اذا اهلك قبل القبض وقال بعضهم في المستوفى  
ينسخ ويعود في المحرور ينسخ ويعاد فاخترنا الكلام في مطالبة المحيل بقضاء الدين لانه الحاصل  
الوهنا لفظ العالم في طريقة الخلق وجه قول الشافعي ان البراءة حصلت مطلقة عرقيد الرجوع على المحيل  
عند التوي من غير عوض فلا يعود الى دمة المحيل بالتوي لان الغرض من الحوالة في جانب المحيل توي  
دتمه عن شغل الدين فاذا حصل فراغ دتمه بالنقل الى دمة اخري لا يعود الى دمة الدليل الاله  
جديد بخلاف ما لو صالح على عين ذهلت قبل التسليم يعود الدين لان البراءة ما ثبتت مطلقة بل  
فاذا لم يسلم له العوض **قلت** ما روي اصحابنا في كتبهم كالاسرار وغيره عن عثمان ابن عمار  
رضي الله عنه انه قال اذا توى المال على المحال عليه عاد الدين على المحيل كما كان ولا توى على مال  
مسلم وذكر محمد في الاصل عن شرح مثل ذلك ولم يعرف مخالف محل الاجماع ولان البراءة  
بغير الانتال يحصل الاستيفاء لا بطريق الاسقاط وهذا لان المقصود من الحوالة التوصل الى  
لا مجرد النقل من دمة الى دمة لان الدين لا يتفاوت في حق نفس الرجوع فان الوجوب ثابت  
في دمة المحيل وانما يتفرق الدين في حق الاداء من ما يكون الدمة الثانية اسرع الى الاداء فلما كانت  
المقصود التوصل الى الاستيفاء وفات ذلك ثبت للمحتمل دلة مطالبة المحيل بقضاء دينه يعود الدين  
او بالاعادة من غير تعيين الطريق قياسا على المشتري اذا اوجد بالمبيع عيبا او مات المبيع قبل التسليم  
فلو لم يثبت له حق مطالبة المحيل بقضاء الدين لكانت حجة بلا رضاء لانه ما رضى بقول الحوالة الا بالدين  
الغرض فاذا فات هذا الغرض ولم يثبت له حق مطالبة المحيل بقضاء الدين امان نسخ الحوالة او بالاسقاط  
يوذي الى الاضرار او تنويع عصبه حجة فلا يجوز ذلك فالواضح ان يسقط المطالبة بالدين وبذلك  
مكلف فوجب ان لا يعود بالتعهد كالبراءة **قلت** ان القياس صحيح لان في الما صل استحقاق  
من غير عوض فاذا تم الاسقاط لم يعد الدين في الغرض استحقاقه بعوض استغناء فاذا لم يسلم العوض رجع  
في الدين وينتفع ما قالوا بما لو استأجر منه دارا بدينه ثم هلك الدار وما لو صالح اجنبا على مال فان المحيل  
يسقط بالدين وبذلك تروا استحقاق المصالح عليه من يد المدي رجوع بالدعوي والمعنى في الاصل انه برأيه  
لا براءة نقل بخلاف الغرض فانترقا قالوا اومات المحيل والمحال عليه مفلسين لا يرجع فكذلك انما نحن فيه فلهذا  
لان لم يثبت له الرجوع الا ان سقطت المطالبة به ولهذا قلنا لا يرجع لانه ما كان في الكيل والمكسر  
اذا ما مفلسين يبطل الكفالة ثم لا يدل على ان المطالبة لا يثبت حال حيوة المتوفى عنه قالوا مال الحوالة  
كالمقبوض لم يجر الحوالة واذا مات المحيل مفلسا لا يكون المحال اسوة للزما فاذا كان كالمقبوض لا يرجع  
**قلت** ليس كالمقبوض اذ لو كان كالمقبوض لجاز للمحتمل ان يشتري به شيئا من غير المحال عليه كما  
يجوز ان يشتري من المحال عليه فلما لم يجز ذلك على انه ليس كالمقبوض وقوله لو لم يكن كالمقبوض صار  
دينا بدين لا يصح لانه انما يودي الى ما قالوا اذا كان المقصود منه المعاوضة فاما اذا لم يكن المقصود للمعاوضة  
لا يودي اليه كالتوفى واما الصرف والسلم فحجة لنا لانه لو كان كالمقبوض لجاز ان يتفرقا عن المجلس فانه  
لو احال بدل الصرف او براس مال السلم فانترقا من غير قبض يفسد العقد ولو كانت الحوالة بقضاء المحال  
هذا انترقا بعد القبض ولا يفسد العقد حينئذ فاما اذا مات المحيل ولا مال له سوى ما على المحال عليه  
فان المحال لم لا يصير اسوة للزما فلا نسلم ذلك الا ترى الى ما قال في الجامع الكبير ولان المحال

في التوي سنة ثمان المحيل وعليه دين آخر سوى دين المحال لم ينسخ دينه على المحيل بين المحال وبين  
البراءة بالقبض لان هذا مال المحيل ولم يصير الحوالة ملكا للمحال لانه يملك الدين من غير من عليه الدين  
لا يصور لكن يتعلق به حق المحال ولذا لا يصير المحال اخص به ما لم يثبت الدين بدليل ان العبد المادون  
اذا كان عليه دين يتعلق حق صاحبه الدين بقبضه وكسبه ثم لو وجب بعد ذلك دين آخر كان رقبته  
وكسبه بين الكل بالقبض والباقي يفرق في طرق الخلاف **قوله** متبعة سلامة حجة يعني ان البراءة  
وان كانت مطلقة لنظام متبعة معنى بدلالة العادة بسلامة الحق **قوله** اذ هو المقصود اي وصول الحق  
الى المحال له سالما هو المقصود من الحوالة لتواتر انوات المقصود **قوله** لانه قابل للنسخ اي لانه  
عند الحوالة قابل للنسخ لانه لو نسخ عقد الحوالة ينسخ دلوله لانه قابل للنسخ لما انسخ  
نصار كوصف السلامة في المبيع يعني ان المشتري اذا اوجد بالمبيع عيبا رجع بقضاء العيب  
ان لم يشترط الرجوع في البيع لان سلامة المبيع مقصود مستحق بالمبيع فلما فات رجع فكذلك  
هنا لما حصل التوي فأت المقصود وهو سلامة الحق رجع بالدين على المحيل **قوله** والتوي عند  
اي حصة رحمه الله احد الامرين وهو اما ان يخذ الحوالة ويحلف ولا يمين له او يموت مفلسا يقال  
التوي في رقبته وتماهية وقال هذان وجه ثالث وهو ان يحكم الحاكم بافلاسه حال حيوته  
قال الامام الاسيحي رحمه الله في شرح الطحاوي التوي عند اي حصة رضى الله عنه على وجهين  
احدهما ان يموت المحال عليه مفلسا ولا يترك مالا معين ولا دين ولا كيلة على المحال عليه للمحتمل  
والثاني ان يخذ المحال عليه الحوالة ولم يكن للمحتمل ولا للمحيل يمين وحلف المحال عليه فقد توي  
وعاد المال الى المحيل ولا يكون التوي عند اي حصة غير هذين الوجهين وعندهما التوي على ثلاثة اوجه  
وجهان ما ذكرنا وجه ثالث وهو ان يحكم الحاكم عليه بالافلاس كذا في شرح الطحاوي اما اذا وجد  
المال وحلف لانه لا يقدر على مطالبة بعد اليمين لعدم اليمين فقد توي الحق وكذا اذا مات  
مفلسا لانه لم يبق دمة يتعلق بها الحق ولا ترك تسقط الحق على المحال عليه ثبت للمحتمل لم  
الرجوع على المحيل لان براءة المحيل كانت براءة نقل واستيفاء لبراءة اسقاط فلما انعقد  
الاستيفاء وجب الرجوع واما تليس القاضي بالثبوت حال حيوة المحال عليه فذلك بناء على ان  
تليس القاضي هل يقع له لا ووجهه لا يرى ذلك وهما يريان ذلك لانه عجز عن استيفاء  
حقه فنصار كوت المحال عليه ولا يمين حجة انه عجز يتوهم ارتفاعه حدوث المال لان مال الله غادر  
وراح فلا يعود على المحيل كما قبل التليس بخلاف الموت فانه عجز لا يتوهم ارتفاعه قل في التناوي  
الصفي المحال عليه اذا وجد وحلف على ذلك ولا يمين للمحتمل يرجع على الاصيل وظاهر الرواية  
وروي محمد عن ابي حنيفة في غير رواية الاصول انه لا يرجع ذكره شيخ الاسلام حواشيه في الحوالة  
**قوله** انما ان يخذ اي المحال عليه **قوله** ولا يمين له اي لم يثبت له الحوالة وهو المحتمل او المحيل **قوله**  
بالافلاس افس الرجل افلاسا اذا قل ما له وهو مفلس وهي كلمة عربية كذا في الجمهرة وقال  
في المحمل افس الرجل اذا صار ذا فلولس بقدر ان كان ذا درهم وقال في تنقيب الديوان  
فليس القاضي فلانا اذا نادى انه افس **قوله** لان مال الله غادر وراح يعني يذهب ويحصى  
دخلف حاله فيه في الصباح والمساء من النقر الى الغدا بالعكس فلما كان حكم المال كذلك



لم يعتبر أبو حنيفة قضا القاص بالانلاس ولم يثبت التوري **قوله** واذا طار المحتمل عليه المحتمل مثل مال الحوالة  
تقال المحتمل احدث بدين لي عليك لم تقبل **قوله** وكان عليه مثل الدين وهذه من مائيل القدرى والضمير  
قوله وعليه راجع الى المحتمل اذا اراد المحتمل عليه بعد قضائه الدين الى المحتمل ان يرجع صادى على المحتمل  
تقال المحتمل ليس لك ان ترجع علي لاى كنت احدث عليك بدينى عليك تقال المحتمل عليه بل الى ان  
عليك لا تقبل قول المحتمل والقول قول المحتمل عليه نقض عليه في كتاب الكفالة وذلك لان سبب الرجوع  
يقين وهو قضاء الدين بالامر بقت الرجوع الا اذا ثبت المحتمل الدين بالبيعة يسقط حق المحتمل  
عليه في الرجوع **قوله** واذا طار المحتمل المحتمل بما احتماله به فقال اما احلتك لتقبضه لي وقال  
المحتمل بل احلتنى بدين كان لي عليك فاقول قول المحتمل وهذه من مائيل القدرى واذا اراد المحتمل  
المحتمل وهو صورة المسئلة في الجامع الصغير محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة رضى الله عنه في رجل اطلق  
رجلا بالدين درهم على رجل ثم قال المحتمل هو مالى وقال المحتمل هو مالى قال القول قول المحتمل  
قال للمحتمل لم لا تسئ لي علي فقد كنت دكيلى في قبض مالى وقال المحتمل بل كان لي عليك الزمان  
احلتنى بما على منى لا قبض حق فاقول قول المحتمل بدين المحتمل برد الالف الى المحتمل لان  
ما قبضه المحتمل من المحتمل عليه مال المحتمل بمجرد الاحالة لا يكون احترافا من المحتمل بالدين للمحتمل  
لان الاحالة كما تستعمل في نقل الدين او نقل المطالبة بالدين تستعمل في نقل المصروف من المودع  
الى الوكيل بما زالا قال محمد بن الفضل في المضاربة اذا صار مال المضاربة دينا على الناس وليس بمضارع  
وامنع المضارب عن التقاضى يقال له اجل ديت المال على الزمان اى ديت له فاصح استعمال  
لفظ الحوالة في الركاك لم يكن المحتمل معتبرا بالدين بمجرد الحوالة فكان القول قوله مع اليقين  
لان ينكر الدين **قوله** ومن ادع رجلا الف درهم واحال بها عليه آخر فهو جازم وهذه من مائيل القدرى  
الصغير وهو ما فيه محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة رضى الله عنه في رجل ادع رجلا الف درهم  
ولرجل على المودع الف درهم فاحال المودع الف درهم على المودع بالالف الذي  
عنده قال جازم وهو ما من فان هلك الف ودبعت عنه برئى من الحوالة وذلك لان الحوالة اذا  
اطلقت حازت فاذا قيدت بالوديعة حازت بالطريق الاوى لان التقيد بالوديعة يشتر  
على الاداء فان هلك الوديعة بطلت الحوالة ويرى المودع من الضمان لانه التزم الضمان  
معنى لاس مال مطلق فاذا هلك ذلك المال بطل الضمان لان الحق كان متعلقا بذلك المال كالف درهم  
بذلك الضمان فان الحق كان متعلقا به بطل بهلاكه وحيلة القول هنا ما ذكره الامام الاستاذ  
في شرح الطحاوى بقوله الحوالة على ضربين حوالة مقيمة وحوالة مطلقة فالمقيمة ان يبيد بها ما عليه  
من الدين والمطلقة ان لا يقيد بها والحوالة جازية في هذا كله وبسبب المحتمل من دين المحتمل وليس  
له بعد الحوالة على المحتمل سبيل الا ان يتورى على المحتمل عليه فاقول بطلت الحوالة وعاد الدين  
على المحتمل كما كان في الاصل عندنا وعندنا نفي التورى على المحتمل له ولا يعود الدين على المحتمل  
وقد مر بيان ذلك والنزق بين الحوالة المقيمة وبين الحوالة المطلقة ان الحوالة اذا كانت مقيمة  
انقطعت مطالبة المحتمل بخوان يكون عليه ثمن مبيع فاستحق المبيع بتبين برائه من الدين  
وبطلت الحوالة وان سقط عنه الدين بمعنى عارضى ولم يتبين برائه من الاصل فلا تبطل الحوالة  
وهو ان يهلك المبيع بعد الحوالة عند البائع قبل التسليم سقط الثمن عنه ولا تبطل الحوالة

ان المحتمل

17  
يكن اذا ادى المحتمل عليه قبل سقوط الدين يرجع صادى على المحتمل لانه قضى دينه بامره وكذا لو قيد الحوالة  
بالدين ودبعت عند رجل وهلك الف عند المودع بطلت الحوالة ولو كانت الف على المحتمل عليه مضمونة فلا  
الحوالة بالهلال لانه يجب عليه مثلها وبطل الحوالة بالاستحقاق ولو كانت الحوالة مطلقة لا ينقطع مطالبة المحتمل  
من المحتمل عليه الا ان يورثى فاذا ادى سقط ما عليه قصاصا ولو تبين براءة المحتمل عليه من دين المحتمل  
لم تبطل الحوالة وكذا لو استحق مال المحتمل الذي عند المحتمل عليه لم تبطل الحوالة بخلاف المقيمة ولو  
مات المحتمل قبل ان يورثى المحتمل عليه الى المحتمل وعلى المحتمل ديون سوى دين المحتمل له وليس له  
مال سوى هذا الدين والحوالة كانت مقيمة فالمحتمل لا يكون احق بذلك من سائر الزمان **عنده** وعنده  
هو احق به من سائر الزمان كالرهن اذ المرتهن احق به من سائر الزمان بالاتفاق وعلمنا وان فرقوا  
بين الرهن وبين الحوالة المقيمة والفرق بينهما ان المرتهن احق بغير الرهن من سائر الزمان الا ان  
ان لو هلك الرهن سقط دين المرتهن خاصة فلما كان المرتهن احق بغيره كان احق بغيره واما  
المقيمة فليس للمحتمل احق بغيره ذلك المالك الا ان يورثى سقط دينه على المحتمل والتورى على المحتمل  
دفع فلما لم يكن هو احق بغيره لم يكن احق بغيره من سائر الزمان بل يكون ذلك المالك بين غرماء  
المحتمل اسوة **قوله** يرى لتقيد بها اى يرى المحتمل عليه وهو المودع لتقيد الحوالة بالوديعة **قوله**  
بخلاف ما اذا كانت مقيمة بالمقصود يعنى لا يبرأ المحتمل عليه وهو الخاص اذا كانت الحوالة مقيمة  
بالمقصود فهلك المقصود لان عين المقصود فانت ذلك خلع هو المثل او القيمة باق يكون  
النوات فلا فوات فلا تبطل الحوالة **قوله** وقد يكون الحوالة مقيمة بالدين ايضا يعنى ان الحوالة المقيمة  
كما تكون بالعين كالوديعة والغصب تكون مقيمة بالدين ايضا مثل ثمن المبيع **قوله** وحكم المقيده  
في هذه الجملة ان لا يملك المحتمل مطالبة المحتمل عليه يعنى ان حكم الحوالة المقيمة بالعين او بالدين  
ان المحتمل لا يملك مطالبة المحتمل عليه بذلك حتى اذا دفع المحتمل عليه ذلك الى المحتمل ضمن وذلك لتعلق  
حق المحتمل بالدين لانه يعلق به حق المرتهن لم يكن للراهن مطالبة الرهن قبل اداء الدين **قوله**  
وان كان اسوة للزمان بعد موت المحتمل هذا البيان الفرق بين مال الحوالة وبين الرهن يعنى ان  
المرتهن احق بالرهن من سائر الزمان وليس كذلك المحتمل فانه ليس باحق بمال الحوالة من سائر الزمان  
بعد موت المحتمل بل يشتركون بالوصف وان كان مال الحوالة والرهن سواء في عدم مطالبة المحتمل  
والراهن ووجه الفرق من قبل هذا **قوله** بخلاف المطلقة يتصل بقوله وحكم المقيده في هذه الجملة ان لا يملك  
المحتمل مطالبة المحتمل عليه يعنى اذا كانت الحوالة مطلقة غير مقيمة بالعين او الدين ملك المحتمل مطالبة  
المحتمل عليه محقة لانه لا تبطل الحوالة حينئذ لان حق المحتمل لم ينقطع براءة المحتمل عليه لا بدك العين  
او الدين للمحتمل على المحتمل عليه **قوله** لحقه به اى بحق المحتمل بالسوى الذى للمحتمل على المحتمل عليه  
من الغصب او الدين او عند المحتمل عليه من الوديعة **قوله** ما عليه اى على المحتمل عليه من الغصب او  
الدين **قوله** او عنده اى باخذ ما عند المحتمل عليه من الوديعة **قوله** ويكره السفوح وهو من  
استفاد به الخنزير سقط خط الطريق اى قال القدرى في مختصره وتفسير السفايح ما ذكره القدرى  
وهي جمع شئجه بضم السين ونحو الثاء تعربت شئته بمعنى المحكم وسمى هذا الخنزير لاختطام  
امره قال فى الفناوى الصوري الشئجة ان كان مروطا في الخنزير فهو حرام والخنزير بهذا الشرط اسد  
وان لم يكن مروطا جاز وقال في الواقعات رجل اقترض رجلا مالا على ان يكتب له بها الى بلد كذا



حال المقرض الحق  
توقع على نفسه  
على المستقرض  
ق

فانه لا يجوز ان اقترضه بغير شرط وكنت كان هذا جازيا وكذلك لو قال الكثر في شئجة الى موضع كذا على ان  
هنا فلا خير فيه وقال في كفاية السبيحي وسفاح التمار كرهة لانه منسج باستطاع خطر الطريق الا ان  
ثم كتب السنجية لاباس هكذا روي عن ابن عباس رضي الله عنه والاصل انه ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يصر  
جرت شعا ولانه سلك دراهم بدرهم فاذا شرط ان يدفع في بلد آخر صار في حكم التاجيل والتأجيل في  
لا يصح وهذا هو القياس اذا لم يشترط الدفع في بلد آخر الا انهم استحسنوا فقالوا لا يكره كذا في  
الانطع ثم اورد في التدوير هذه المسئلة في هذا الباب لانه ما يمايلة في الديون كالفائدة والحالة ونقل  
الامام بدر الدين الكردي انه قال انما ارددها في الحالة لانه حال الخطر المتوقع على المستقرض فيكون  
في معنى الحالة والله اعلم **كتاب ادب القاضي** لما كان وضع القضاء لفضل المفسر  
وتنفيذ الاحكام واكثر الخسومات يقع في البياعات والديون وقد ذكرها ذكر بعد كتابها في  
لمسائر الحاجم الى القضاء الادب الفضل الحميدة سميت به لانه يدعو الى الخيرات والحسنات  
من الادب يسكون الدال وهو الدعاء لرفعة تحت في المشاة تدعو الجفلي لانه في الادب فينا  
يقتدر والادب فاعل من ادب يا ادب ادبا اذا دعا ومنه ما ذكر ابو عبيد في حديث ابن مسعود  
انه قال ان هذا الزمان ماء دابة الله فمن دخل فيه فهو امن والماء دابة بالفم عبارة عن القصة  
الذي يمشقه الانسان ويؤدى بفتح الدال ايضا بمعنى المصداق كالادب ومنه ما روي في حديث  
ابن مسعود ان هذا الزمان ماء دابة الله فتعلموا من ماء دابته وكان الامم يجعلها لغتين  
بمعنى واحد قال ابو عبيد لم استمع احدا يقول هذا غيره والقضاء يستعمل في اشياء ودراد  
في الشرع الالتزام **قوله** قال لا تصح ولاية القاضي حتى يقتض في المولى شرايط الشهادة ويكون من  
اهل الاجتهاد اى قال التدوير في محتمره وانما شرط شرايط الشهادة والحرية والعقل والبلوغ  
والعالة في القضاء لان القضاء ولاية كالتجارة بل القضاء ولاية عامة فلما استمر في الشهادة من  
الصفات كان استمر اطبا في القضاء اوى قال صاحب الهداية والقاضي اهل للفضل حتى لو قل  
يصح الا انه لا ينبغي ان يقلد كما في حكم الشهادة يعني ان القاضي لا ينبغي ان يسمح بشهادة  
قلد قبلت حاجت فلذا القاضي القاضي لا ينبغي ان يقلد ولو قلده قلده **قوله** لا ينبغي ان يسمح  
الشهادة ويصلح للقضاء من اجتمع فيه ثمانية اشياء الموثوق في عقله ودينه وعفائه وصلاحه  
وعلمه ومعرفة بالسنن والآثار والناس من معنى قلده من القضاء ولا يصلح للقضاء  
من لا يقبل شهادة من الاعشى والعبد والمحدود في القذف واما المرأة فتصلح للقضاء في الاموال  
دون الجود والدماء ولا يجوز قضاء اهل الذمة على المسلمين الى هذا لفظ الخزانة وقال في خلاصة  
الفتاوى واختلفت الروايات في تقليد القاضي القاضي والاصح انه يصح البين ولا ينفذ  
بالنفس ثم قال قال في المحيط بقول والامام يصير اماما مع الفسق ولا تنحل بالنفس بل بالظن  
الى هذا لفظ الخلاصة ونقل الناطق في الاجناس عن ادب القاضي لا يكره الخصال اذا ارشى القاضي  
وحكم لا يجوز حكمه فاذا ردها اخذ وتاب فهو على قضاء وفي نوادر هشام قال محمد لا فسق القاضي  
ثم تاب فهو على قضاء وحكي عن ابي الحسن الكرخي انه ينحل بنفسه وعن علي الايني صاحب  
يوسف انه ينحل القاضي بنفسه ولا ينحل الخليفة الى هذا لفظ كتاب الاجناس وقال في ايضا  
وفي ادب القاضي للحسن ابن زياد في قاض ملكك وهو عدل ثم فسق بعد ذلك وارشى وتذكر

التدف

ينسقم

نفسى ينضاي قبل ان يفسق بقضاي بعد ما فسق ابطال كل قضية قضى بها بعد ما فسق وانفذت القضايا  
التي قضى بها قبل ان يفسق وقال ابو حنيفة رضي الله عنه لو ان قاضيا قضى بين الناس زمانا وانفذ قضايه  
كثيرة ثم علم انه فاسق مرتش لم يزل منذ فنى على ذلك يعني للقاضي الذي يختصمون اليه ان يظل  
كل قضية قضى بها ذلك القاضي الى هذا لفظ الاجناس وذكر الاستروتنى في فصوله القاضى اذا ارشى  
وحكم لا ينفذ قضاءه فيما ارشى وينفذ فيما لم يرشى وذكر الامام البردوي انه ينفذ فيما ارشى  
ايضا وقال بعض متأخرينا ان قضايه فيما ارشى وفيما لم يرشى باطلة وبالقول الاول اخذ شيخ  
الائمة الرخسى وهو اختيار الخصاقي وان ارشى ولد القاضي او كاتبه او بعض اعدائه فان كان  
بامره ورضاه فهو ما لو ارشى القاضي سواء يكون قضاءه مردوا وان كان بغير علم القاضي نفذ  
وكان على المترشى رد ما قبض الى هذا لفظ الفصول وقال ابو العباس النافى في آخر ادب القاضي  
من كتاب الاجناس الفقيه اذا كان فاسقا هل يجوز ان يستفتى منه في كلام بين المشايخ  
ذكر محمد بن سماع في نوادره سمعت بشار بن يحيى يقول ادى الى على ثلاثة فتية فاسق  
وطبيب جاهل ومكارم فليس وقال محمد بن سماع في قول نفسه لاباس بان يستفتى من الفقيه  
الفاسق لانه يكره ان يخطئه الفقهاء فيجيب بها هو المصواب **قوله** في الواقعات واختار الخواص  
ان الفاسق اذا قلده القضاء لا يميز فاضا لو فسق ينحل بالفسق والصحيح ما ذكر في شرح  
ادب القاضي ان القاضي بنفسه الفسق لا ينحل بل يفسد والقاضي اذا قلده يصير قاضيا  
ومتى قضى نفذ قضاءه الا ان القاضي اذا كان من رايه خلاف ذلك ومتى ابطال ليس  
اخر ان ينفذه وهذا قول علمائنا ورايت في كتاب ادب القاضي لابن محمد الناطق الشيباني  
انه قال فانه اخذ القاضي الرشوة وحكم للذي رشاه حتى ليس فيه ظلم كان هذا الحكم باطلا ولا يحل  
لاحد ان ينفذ ذلك القضاء من القضية بل يرده فقد سقطت عدالة المترشى لان الله تعالى  
قال لولايتها هم الربانيون والاجار من قولهم الائم واعلم السحت وقال تعالى الخالون  
للسحت روى ابن عباس انه قال يعني الرشوة وعن مشروق عن ابن عباس ابن مسعود  
رضي الله عنه سئل عن السحت فقال هو الرشاة فقال الرجل في الحكم فقال له عبدالله وحكي ذلك  
ثم تلا قوله ومن لم يحكم بما اؤمر فهو فاسق فاوليلهم الكافرون وذكر شيخ الائمة الرخسى  
في شرح كتاب ادب القاضي للخصاقي حديث ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لعن الله  
الراشى والمترشى في الحكم ثم قال وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لعن الله الراشى والمترشى في الحكم  
والمترشى في القمار ثم قال عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الراشى والمترشى في القمار روى عنه انه  
قال الراشى والمترشى والرايش ملعون ثم قال الرشوة من الرشاة فان النارج لا يتوصل  
الى استقاء الماء الابن فكذلك الانسان اذا كان لا يتوصل الى مقصوده الا بالام نانه يرشوا ليتوصل  
الى ذلك المقصود والراشى المعطى والمترشى الآخذ والرايش الذي يسعى فيما بينهما ليسوا  
امره وهذا لان الله تعالى ذم اليهود على الرشوة بقوله تعالى سمعون للذم اكلون للسحت  
كما ذمهم على الربوا بقوله تعالى واخذهم الربوا وقد نهوا عنه فكانت الرشوة بمنزلة الربوا  
وذلك حرام محض فكذلك الرشوة ولا تخلوا ما ان يرشوه لانه قد خوفه وهدده فيعطيه الرشوة  
ليدفع الخوف عن نفسه او يرشوا انسانا ليسوى امره فيما بينه وبين اللطان ويسعى

Copy

sity



في ذلك الباب او برشو لم يتقدم القضاء من السلطان او برشو القاضي ليقضي له اما الاول فانه اذا كان برشو  
ليدفع الخوف عن نفسه فانه لا يحل للاخذ ان ياخذ لان الكثرة من الخوف والتهديد واجب عليه بدو  
فلا يحل له ان ياخذ المال على ذلك فان اخذ المال لا فائدة ما هو واجب الاقامة بدون المال يكون حراما وانما  
المعنى يحل له الاعطاء لانه خاف منه وجعل المال وقاية لنفسه وهو موافق للشرعة الاترى الى ما روى عن  
بعض الصحابة رضوان الله عليهم انه قال ما وجدنا في زمن زياد شيئا خيرا من المال كنا نبدل لنصوده  
انفسنا فدل انه يحل له ان يتقبل المال دفعا للخوف عن نفسه واما الثاني اذا ارشاه ليسعي بيده ويبر  
السلطان ويسوي امره بين يدي السلطان لا يحل له الاخذ لان القيام بمعونة المسلمين واجب على  
المال فهو اخذ المال لا فائدة ما وجب بدون المال فلا يحل له اخذ المال والخيلة في ذلك ان يقول ذلك الرجل  
استاجرني يوما الى الليل ببدل معلوم يستأجره فيكون صحيحا ان المتأجر بالخير ان شاء استعمله  
في ذلك العمل وان شاء استعمله في عمل آخر وان ارشاه السلطان ليقبله منه القضا فالرأى والمرئى  
في النار الاترى الى ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال انا لا نقبل العمل من ياريتنا عليه بالشفعة  
فاد كان لا يقبل من يطلب فكيف يقبل من يرشو وهذا لا ينافي برشو لياخذ من اموال الناس بحسبه فهو  
الاخذ والاعطاء واما الفصل الاخير اذا ارشى القاضي ليقضي له فهذا لا يحل اما ان يكون القضا له بالجو  
او بالحق فان كان القضا بالجور فحرمه المال لوجهين احدهما لانه رشوة فيكون حراما والثاني بسبب القضا  
بالجور وان كان القضا بحق فالجور لمعنى واحد وهو ان القضا واجب عليه بدون المال فاذا اخذ عليه المال  
فهو اخذ المال على العباد او على اقامة القربة فيكون حراما ولا يقبل القضا الذي ارشى فيه وسجل في ذلك  
يكون باطلا فاما قضايه بعد ذلك هل ينفذ للناس فيه كلام والمصحيح والمذهب عندنا انه ينفذ قضايه  
بعد ذلك كذا في شرح ادب القاضي واما الشرط الثاني وهو كون القاضي من اهل الاجتهاد فذلك شرط الاول  
عندنا لا شرط الجواز وهو الصحيح وقيل شرط الجواز واليه مال صاحب شرح الاقطع وقال في وجوب  
لا بد للقضا من صفات وهو ان يكون ذكرا خرا مجتهدا بصيرا عدلا فلا يجوز نقضا المرأة والاعمى والنبي  
والناسي والجاهل والمقلد الى هذا لفظ الدجيز وقال صدر الاسلام البرزدي في اصول اجمع العلماء  
والفقهاء ان القاضي يجب ان يكون من اهل الاجتهاد فانه لا يقدر ان يفنى الناس اذ لم يكن من اهل  
الاجتهاد فانه يحتاج الى الاجتهاد لا محالة وان لم يكن من اهل الاجتهاد ولا يحل له ان يفنى الا بطريق الخطا  
فيحكى ما يحفظ من اقوال الفقهاء ولا يحل له ان يفنى منها لا يحفظ منه قول من اقوال المتقدمين القضا  
لفظ صدر الاسلام وقد ذكر محمد في الاصل ان المقلد لا يجوز ان يكون قاضيا وذكر المحققان ما يدل  
على جوازه لانه قال القاضي يقضي باجتهاد نفسه اذا كان له رأي وساء لفيها اخذ بقوله وجه  
قول القاضي ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حين بعث معاذا الى اليمن فقال له يرتضى قال بكتار الله  
قال فان لم تجد قال يشئ رسول الله قال فان لم تجد قال اجتهد رأيي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وسلم الحمد لله الذي وفق رسول الله لما رضى رسول الله ولانه اذا لم يكن مجتهدا يجوز ان  
يتبع حكمه بخلاف النص او الاجماع فلا يجوز ولان القضاء يستدعي القدرة ولا مقدمة بدون  
العلم وانما لم يذكر معاذا لاجماع حين ساء له رسول الله عن الحكم لانه لم يكن اجماع للصحابة في زمن النبي  
صلى الله عليه وسلم ولنا ان المقصود من القضا تنفيذ الاحكام وايصال الحق الى مستحقه وهذا المعنى  
محصل المقلد اذا نفى بنتوى غيره كما حصل من المجتهد بزيده ما ذكره احمد بن حنبل في مسند  
علم الله

على النبي صلى الله عليه وسلم قال اتوني رسول الله الى اليمن وانا حديث السن فقلت تتعدى القوم يكون بينهم احداث  
ولا علم لي بالقضا فقال ان الله تعالى سيهدي لسائل ويبين قلمك ما شككت في قضاء بين اثنين بعد ذلك روى  
صاحب السنن باساده الى علي قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن قاضيا فقلت يا رسول الله وانا  
حديث السن ولا علم لي بالقضا فقال ان الله سيهدي قلمي ويبين لسائل فاذ اجلس بين يدي كل الخصم  
ولا تقضي حتى تسع من الاخر كما سمعت في الاول فانه اخرى ان يتبين القضا قال فما زلت قاضيا  
او ما شككت في قضاء بعد تعلم ان الاجتهاد ليس بشرط الجواز لان عليا حينئذ لم يكن من اهل الاجتهاد  
ولا يقال كل من لا يصلح ان يكون قاضيا لا يصلح ان يكون قاضيا كالفاسق لان المفتي يجوز له ان يقضي بالسمع  
عن غيره بطريق الحكاية فكذلك القاضي يقضي بنتوى غيره لا يراه قضاء المراه يجوز فيها يسمح سبحانه  
له خلافا للشافعي لان المقصود وهو تنفيذ الاحكام وانصاف المظلوم من الظالم حاصل بخلاف قضايها  
في الحدود والقصاص فان سها دقها لا يجوز فكذا قضاؤها لاجتهاد وهو بذل المجهود ليل المقصود  
وشرط صيرورة المرء مجتهدا ان يكون عالما بالنصوص من الكتاب والسنة مما يتعلق بالاحكام  
الشرعية ولا يشترط ان يكون عالما بجميع ما في الكتاب والسنة وهذا عزيمة والرخصة في ذلك ان  
يكون بحال يمكنه طلب الحادثة الواقعة من النصوص التي تتعلق بها الاحكام ويشترط ان يكون عالما  
برجوه العمل بالكتاب والسنة والاجماع على ما عرف في اصول الفقه واذا بلغ الرجل هذا الحد يصير مجتهدا  
ويجوز له العمل باجتهاده وحرم عليه تقليد غيره كذا في الميزان وقال صدر الاسلام البرزدي  
في اصوله واهل الاجتهاد من يكون عالما بالكتاب ناسخه ومنسوخه وعالما بالسنن ناسخها  
ومنسوخها وعالما معاني الكتاب والسنن التي هي اقيسة والى هذا اشار محمد في كتاب الحدود  
وبعضهم قالوا يجب ايضا ان يكون عالما بعرف بلده وكلامهم ولغتهم من الفصح والكناية والمصحح  
ان اهل الاجتهاد في مسائل الفقه من يكون عالما بدليل الفقه والكتاب والسنة واجماع الامة  
والقياس الى هذا لفظ صدر الاسلام وقال الاستروشي في فصوله قال بعضهم اذا كان صواب التز  
من خطا به حل له الاجتهاد وهذا لفظ الفصول وروى عن مالك انه سئل عن اربعين مسئلة  
فقال في ست وثلاثين منها لا ادري وقال شمس الامة السرخسي في شرح ادب القاضي  
وسفي ان يكون صاحب حديث له معرفة بالمعنى او صاحب فقه ومعنى له بعض ومعرفة في باب  
الحديث والتفاد بين الباريين ان الاول مشتبه بالحديث وله فقه ايضا والثاني مشتبه  
بالفقه وله بعض بالحديث ايضا وقال السبي في اصوله قال بعضهم من كان اصحابا اذا كان عالما  
ومسئلة يعرف حقيقتها ولا يخفى عليه فينعى يكون من اهل الاجتهاد في تلك المسئلة تدرا استجمع  
اهلية الشهادة والاجتهاد في واحد هل له ان يتقدم القضا قال في خلاصة الفتاوى في اربعة  
اقوال قال بعضهم يكره وقال بعضهم لا بأس به وقال بعضهم وعليه عامة المشايخ ان التقليد  
رخصة والتزك عن سنة وروى الحسن بن الحسين بن يوسف وحمد انه اذا قل من غير مسلم لا بأس به  
وان ساءل يكره وهكذا ذكر في المنتقى الى هذا لفظ الخلاصة وذكر الفقيه ابو الليث في العيون عن الحسن  
ابن زياد عن ابي حنيفة رضي الله عنه قال لا ينبغي لاحد ان يطلب القضا ولا يتعرض له فان  
فعل فهو مشيئ وقال شمس الامة السرخسي في شرح ادب القاضي للمحقق انه قال دخل  
القضا قوم صالحون واجتنب قوم صالحون وترك الدخول فيه اصالح واشلم لدينه لانه يلتزم



بالتضامن ان يمتنع حتى ولا يدري اي قدر على الوفاء به ولا يقدر في ترك الدخول فيه صيانة لنفسه وهذه  
اذا كان في البلدة عينه من يصلح للتضامن فاما اذا لم يكن عينه في البلدة من يصلح للتضامن فانه يدخل في  
فان كان في البلدة قوم يصلحون للتضامن فامتنع كل واحد منهم عن الدخول في التضامن فكلهم يمتنع  
اذا كان السلطان بحيث لا يفضل بينهم فاما اذا كان السلطان يفضل بنفسه فامتنعوا جميعا  
لا ياء توتون ولو امتنع الكل حتى تلد جاهل فانه مشتركون في الالم لانه يؤدي الى تفتيش احكام  
تعالى كذا في شرح ادب القاضي قوله في المولى اسم المنقول من التولية **قوله** يستحق من حكم السلطان  
اي يخذل يستفاد منه **قوله** لا ينبغي ان يتلذذ الفاسق لانه لا يؤمن على امر الدين **قوله** ولو كان عدل  
فسق باخذ الرشوة او غيره لا يستحق العزل وهذا هو ظاهر المذهب وعليه مشايخنا والاراد  
بغيره الزنا وشرب الخمر ونحو ذلك من المعاصي واراد بالمشايخ علماء التجاري او سمرقند قال ابو حنيفة  
الاستدشني في الفصول وكون القاضي عدلا ليس شرط ايضا حتى قال اصحابنا ان الفاسق يصلح ان  
يكون قاضيا والعدالة شرط الادلوية في ظاهر الرواية وفي رواية النوادر شرط لصحة التعليد ولو قل  
وهو عدل لم فسق يستحق العزل ولكن لا يستحق وبه اخذ عامة المشايخ ويجب على السلطان ان  
يعزله الى هذا لفظ الفصول قوله وهل يصلح مقيما فيه اخلاق المشايخ وقد مر قبل هذا **قوله**  
والما الثاني اي الشوط الثاني في المولى وهو شرط الاجتهاد وقد مر بيان ايضا **قوله** وفي جدد الاجتهاد  
كلام عرف في اصول الفقه لغير الاسلام وعينه في باب معرفة احوال المجتهدين **قوله** وان يكون صاحب  
ترجمة قال صاحب الجوهرة التريجة خالص الطبيعة ومنه اشتقاق التراج وهو الخالص الذي لم  
يتمزج بغيره من السج وغيره وقال في تهذيب الديوان ترجمة البئر اول ما فيها والترجمة الطبيعة  
وقال في المحجل الترجمة اول ما يشتبه من البئر ولذلك يقال لفلان ترجمة جيدة يراد استناد  
العلم وقال في الصحاح كما في المحجل وقال المطرزي في الايضاح الترجمة في الاصل اول ما يشتبه  
من البئر وهي فعيلة بمعنى معولة اسما للبئر من ترجمتها اذا حفرت بها ترسموا الماء بذلك لانه  
يسمى بها ثم قالوا فلان حسن الترجمة اذا ابتدع شعرا او خطبة اجاد فاشتعاروها للطلع وهو  
من مستعار المجاز لانه اصل الترجع المخرج والسق ومنه القارج وهو العرس الذي تخرج نابه  
اي سقى وقال البستاني في اصوله قال بعضهم اهل الاجتهاد من كان عالما بالكتاب والسنة  
وانقا على معانيهما فهو من اهل الاجتهاد وقال بعضهم اهل الاجتهاد من كان مع هذه  
يعرف الناس وعادتهم الا ان هذا ليس بقوي لانه شرط زائد لا حاجة الى اشتراطه فان من  
عرف كتاب الله وسنة رسول الله وعرف ناسه ودينه ومنسوخه ووقف على معانيه تمكنه الاجتهاد  
كذا قال البستاني في كتاب الاصول **قوله** عليها اي على عادات الناس **قوله** ولا بأس بالدخول  
في القضاء لمن يشق بنفسه ان يؤدي فرضه اي قال القدوري في مختصره والاصولية قوله تعالى  
يا داود انا جعلناك خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق وقال تعالى لبينا مع الله  
انا انزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس ولان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقضي بين الناس  
ودلى اصحابه القضاء وانفذهم الى النواحي وقد روينا قبل هذا ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقضي بين  
قاضي الى اليمن وكان الخلفاء الراشدون يقتضون بين الناس ولان القضاء امر مودود وفي  
عن المنكر الامر بالمعروف واجب وبعض السلف اماروه بالدخول في القضاء خوفا من ان يمتنعوا

من عجزها عن القيام بحمل عبث القضاء لمولم بحرا الشروع فيه لم يول رسول الله اصحابه القضاء ولم يقض بنفسه  
ولكن مع هذا ترك الدخول اسلم لديه كما مر بيان **قوله** قال ويكره الدخول فيه لمن تجاوز المعز عنه  
ولا ياء من على نفسه الخيف وذلك لقوله عليه السلام القضاء ثلاثة قاضيان في النار وقاضيان في الجنة ولقوله  
عليه السلام من دلى القضاء فكلما دبح بغير سكين فلا جمل هذا الوعيد كره الدخول فيه لمن لا ياء من على نفسه  
ان خيف ويجوز على الناس وان كان القاضي نفسه فرض كفاية للكون امرا بالمعروف وقد قال صاحب  
الهداية الصحيح ان الدخول فيه رخصة والتزك عريضة وجيلة القول فيه يتناها قبل هذا ناقل عن  
شرح ادب القاضي وخلاصة القادي والخيف الجور والظلم من حان عليه خيف حيفا **قوله**  
كيلا يصير شرطا اي كيلا يصير الدخول في القضاء **قوله** فينبذ بغير رض عليه التقليد يعني اذا كان واحد  
من اهل المدينة يتعين للتضامن العلم وعفانه بغير رض عليه طلب القضاء وتعلده حتى لا يفسد حزن  
الناس فاذا امتنع هو وتلد الجاهل او الفاسق يا ترهولا متناعه وقد مر ذلك وهذا كصلاء الجارة  
فان الواحد اذا تعين لا قامتها بغير رض عليه عينا **قوله** وينبغي ان لا يطلب الولاية ولا ياء لها  
هذا لفظ القدوري في مختصره اي لا يطلب ولاية القضاء بقلبه ولا ياء لها بلسانه وذلك لما روي  
ابو عيسى الترمذي في جامعه باسناده الى انس بن مالك رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله  
من ساءل القضاء دلي الى نفسه ومن اجبر عليه ينزل عليه ملك فيسدهه وروي ايضا باسناده  
الى ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من دلى القضاء او جعل قاضيا بين الناس فقد دبح  
بغير سكين وروي في السنن باسناده الى انس بن مالك رضي الله عنه قال سمعت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يقول من طلب القضاء واستعان عليه وكل اليه ومن لم يطلبه ولم يتعن عليه  
انزل الله ملكا يسدهه وروي صاحب السنن ايضا باسناده الى ابي موسى قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لن نستعمل ولا نستعمل على علمنا من اراده وحدث التجاري في الصحيح باسناده الى  
عبد الرحمن بن سبرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم يا عبد الرحمن ان سيرة لانتا ل الامارة فانك  
ان او تحتها عن مسئلة وكلت اليها وان او تحتها عن غير مسئلة اعنت عليها ولان الظاهر حال  
من يطلب القضاء بقلبه للدين وجرح النفس وطلب الدنيا وجرح النفس منه عن خلاف ما اذا  
اكره على القضاء حيث لا يوجد هذا المعنى **قوله** وكل الى نفسه على صفة المبني للمفعول يتخير الكاف  
التي توضح امره الى نفسه كان يحدون عن غير متبدي الى الصواب لكون النفس امانة  
بالسوء **قوله** ثم يجوز التقليد من السلطان الجائر كما يجوز من العادل ذكر هذا بترجيحا على ما تقدم  
من مسئلة القدوري قال في فصول الاستدشني ويجوز تعليد القضاء من السلطان العادل والجائر اما من  
السلطان العادل فظاهر واما من الجائر فلان المجانية تعلدوا الاعمال من معوية بعدة اظم الخلاف  
لعلي والحق مع علي في توبته وتقلدوا من يزيد مع نسبه وجوره والتابعون تقلدوا من الخوارج  
مع انه انفسق اهل زمانه الى هذا لفظ الفصول وقال الامام ابو محمد الناصبي النيسابوري تهذيب  
ادب القاضي للحصان قاضي اهل البقي والخوارج اذا كان منهم نفق يرضى من رفع الى قاضي اهل  
العدل بالسلاح فانهم يتسلحون اموالهم فلا يجوز شهادتهم واذا لم يجز شهادتهم لم يجز مضاده  
ينقص وهذا قول ابراهيم النخعي ولا يعمل على كتابه ايضا لانه يجوز قضائه فلا يعمل على كتابه  
ثم قال الناصبي قال في الكتاب اي قال الحصان في ادب القاضي اذا بلغ الامام ان يوما يحتجب



يخرجوا عليه فانه ينادي اليهم فيقتلهم ويروى بها دهم ومن يشق القتل لا يكون قاضيا فلا يثبت  
قضاءه قاضي اهل العدل وان كان قاضي الجوارح من اهل الجماعة والعدل تنصت في ربيع الى  
اهل العدل امضاء ويجوز تضاده بين الناس لان شرعا كان يتولى القضاء من جهة معوية ومن  
نقده من بني امية وكانوا خارجين على امام الحق ولم يزد عن احد من اهل العدل انه نسخ قضاءه  
وكذلك غير شرح تولوا الامر ولم يزد عن احد من الائمة نقض قضايتهم فدل على ان القاضي  
اذا كان عدلا في نفسه لا يغير بشئ من ولاه وليس كذلك اذا كان عدلا او كافرا لانه لا يتركه على  
المسلمين قال في الفصول اهل البعى هم الخارجون على امام الحق بغزو حق بيانه ان المسلمين  
اذا اجتمعوا على امام وصاروا ائمة به فخرج عليه طائفة من المؤمنين فان فعلوا ذلك لظلم  
ظلمهم فمهم ليسوا اهل البعى وعليه ان يترك الظلم وينصفهم ولا ينبغي للناس ان يعينوا  
الامام عليهم لان فيه اعانة على الظلم ولا ان يعينوا تلك الطائفة على الامام ايضا لان فيه اعانة  
لهم على خروجهم على الامام وان لم يكن ذلك لظلم ظلمهم ولكن ادعوا الحق والولاية فقالوا الحق معنا فمهم  
اهل البعى فعلى كل من يتولى على القتال ان يقتل امام المسلمين على هؤلاء الخارجين لانهم ملوك  
على لسان صاحب الشريعة فانه قال الفتنة تامة لعن الله من ابتغى ظمها **قوله** والحق كان بيد علي في  
نوبته انها قد بنوبته احترازا عن قول الروافض لعنه الله فانهم يقولون الحق كان بيد علي  
رضي الله عنه ونوبته الى بكره عمر وعثمان رضي الله عنهم وهذا الخالف ليقول الله تعالى ومن يشاق  
الرسول من بعد ما تبين لهم الهدى فمهم النذري وبتبع غير سبيل المؤمنين قوله ما تولى ونصل جهنم  
وهذا لان خلافتهم انقضت عليها اجماع الصحابة ولم يزد على خلاف ذلك وباقي البيان يعرف  
في علم الكلام ان شاء الله تعالى **قوله** الا اذا كان لا يمكن من القضاء بحق استثناء من قوله يجوز القتل  
من السلطان الجائر الا اذا لم يكن السلطان الجائر من القضاء بحق فيجوز التعلد منه لان  
المقصود من القضاء وهو تنفيذ الاحكام لا يحصل **قوله** ومن قبل القضاء ساءل ديوان القاضي  
الذي قبله اي قال التدوير في مختصره والمراد من ديوان القاضي الذي قبله الخياط التي فيها  
السجلات والصكوك والمحاضر وكتاب نصب الادوية والقيم في اموال الوقف وكتا بقدر  
التفقات وانما ساءله لان ديوان القاضي المقصود منه المحبة والرفقة للناس فيجب ان يجعل  
في يد من ينظر في امورهم وهو القاضي الموالي وهذا لانه محتاج الى معرفة ما بينه فكان له اخذ  
وهذا ظاهر اذا كان البياض الذي كتب عليه السجلات وكوها من بيت المال وكذا اذا كان  
من مال الخصوم لان ذلك انما سلم اليه لعمل التقضا وقد اسفل العمل الى غيره فينخذ الدوا  
منه شبه او اوى وكذا اذا كان البياض للقاضي المعزول لانه وضع عنده لمصانة حقوق  
تدنى لا تولا قالوا ويثبت القاضي الموالي رجلين اميين حتى تنسب الخياط من المعزول وامه  
وذلك لان قول الانسان لا ينقل الى القاضي باقل من اثنين ويساءل الاميين اياه عن شئ من شئ  
ويجعلان كل حادثة في خريطة على حدة حتى لا يشبه الحال على القاضي الموالي ويتشر الوصول الى المال  
وسؤال الاميين لكشف الحال لانه ان قول القاضي المعزول ملزم اذ هو صادر كواحد من الرعايا  
بالقول ثم اذا انتفى الاميان الديوان تختار على ذلك خوفا عن احتمال الزيادة والتقصات  
قال الناصبي في تهذيب ادب القاضي للخصاف فما كان من القضاة فيها الاقراوات وشهادة اليهود

من

والجاء

الجماعة بتمسكها الاميين محومة لانهما ليست حجة اذ الثاني لا يقتضي بها لان ما اشبه القاضي  
الاول من اقرار او شهادة لا يكون حجة عند الثاني بخلاف تمسكها حجة محومة وما كان من الخصاف  
صها حج الناس من الصكوك والسجلات كتبه شيئا شيا فليكنيات فخط كذا فيه كذا كذا استخ  
السجلات لفلان بن فلان الطلاني على فلان بن فلان الطلاني فيكتب الجميع مفسرا على هذا الوجه  
وتنط فيه كذا وكذا صكبا باسم فلان بن فلان الطلاني لان هذه حج الناس فوجب ان يختاط فيها  
يكتبها منفصلا هو اسرع وجودا عند الحاجة اليه وليكنيات ذلك حضرة القاضي المعزول او حضرة  
مناجبة امينة لانهما يثبتان منه يكتبات حضرة او حضرة امين يتيمه مقام نفسه وكذلك  
يكتبات عدد ضياع الوقوف ومواضعها واسماء الامناء الذين للقاضي المعزول لانه يقتدر  
الى معرفتهم ومعرفة ما في ايديهم فوجب ان يكتب اسماءهم **قوله** وينظر في حال المحوسين  
اي قال التدوير في مختصره وتامه فيه ان اعترف بحق الزمة اياه ومن انكر لم يقبل قول المعزول  
عليه الا ببينة يعني ينظر القاضي الموالي في حال المحوسين ويبحث الى الجبس من خصمهم  
ويأنيه باسمائهم ويساءل المحوسين عن سبب جسيم وذلك لان القاضي نصب ناظرا لامور  
المسلمين لا قول المعزول ليس حجة لانه صادر كواحد من الناس لانه لا يلي في الحال فلا يثبت قوله  
عليهم غير انه يتعرف ما عنده ثم يشاء لهم ويجمع بينهم وبين خصمهم فان اتروا اياهم  
الجبس وطلب خصمه ذلك حبسهم لان الحق يجب بالانذار وقد قال عليه السلام في الواحد ظلم  
فحل عرضه وعقوبته وعقوبته جثته فكان لم ان حبس فان لم يتروا وشهدا اليهود علم  
بالحق وهذا القاضي يعرفهم بالعدالة رددهم الى الجبس لانه يجب الحكم بشهادة الشهود لقوله تعالى  
ولا يارب الشهاد اذ اذما دعوا فان لم يعرفهم بالعدالة اخذ من المحوسين كفلا بنفسه والمثقة  
الى ان يساءل عن الشهود فان عدلوا رده الى الجبس لانه سدد القضاء الآن ولا يفتي بما مضى  
فصار كما لو شهدا اليهود انتذروا على احد بحق **قوله** وشهادة الزد ليست حجة لاسيما اذا  
كان على فعل نفسه يعني ان قول المعزول ليس حجة لانه لو اخذ من الناس وشهادة الفرد لا  
لا تقبل على فعل غيره فاو الى ان لا تقبل على فعل نفسه **قوله** فان لم يتم البينة لم يجعل تحليته حتى  
يتادي وينظر في امه هذا لفظ التدوير في مختصره وفي بعض نسخ المختصر ويستظهر في امه  
قال اهل اللغة الاستظهار الاحياط قال ابو محمد الناصبي في تهذيب ادب القاضي للخصاف  
فان قال واحد من المحوسين حبست بغزو حق ولم حضره له خصم ناء الى القاضي وبأذي  
اياما فان لم حضره له خصم الملقه واخذ منه كفلا بنفسه لان ظاهر امر القاضي المعزول انه  
لم يحبس الا بحق فلا يطلق في الحال ويتأني فيه ولان السجانات اميين في الظاهر والمحوس  
في يده فلا يزيل يده في الحال ويتأدي اياها من حبس فلان بن فلان الطلاني فلا يحضر فان لم  
يحضر خصمه الملقه لان قول القاضي المعزول لا تقبل لانه شاهد بعد عدله وشهادة الواحد  
لا تقبل فلم يجب حبسه فاطلق عنه وياخذ منه كفلا لان القاضي ناظر بمخاطب اذا اراد الاحتياط  
ان ياخذ كفلا فعلى الجواز ان يكون له خصم غايب محض ويدعى عليه فان قال انا محوس لفلان  
وقضى دار الطالب الملقه وقد عرف القاضي الطالب او عرف له شهود شهودا على  
نسم ناء في القاضي فيه لا يجوز ان يكون له خصم آخر فوجب ان يتأني فان لم يجد له خصما اخر

Copy

rsity



الطهارة لانه قد احتاط فان لم يتف من امره على حقيقة اخذ منه كفيلا واطلعه لما ذكرنا انه ناظر محتاط فان لم يعرف القاضي الطالب ولم يعرف عنده نأدى عليه اياما من كان جديس فلان بن فلان في جديس القاضي فلان فليحضر ثم ياخذ منه كفيلا ويطلقه لانه يجوز ان يخاف ان يتخذوا حذرا ويقول هذا جديس فيحتاط القاضي بهذا النوع من الاحتياط وياخذ الكليل وان قال لا كليل لي او لا اعطى كفيلا فانه لا يجب على شيء نادى عليه شهرا ثم تركه لان الحق لم يثبت عليه فلا يلزمه اعطاء الكليل وانما طلبه القاضي به احتياطا فاذا لم يعطه وجب عليه ان يحتاط بنوع آخر ينادى عليه شهرا فاذا مضى المدة اطلق عليه كذا قال الامام القاضي **قوله** لم يجعل تخليته حتى يثابره عليه اي لم يجعل القاضي باطلاق المحبوس بل سأل دينادي على المحبوس اياما في مجلسه متى كان يطلب فلان بن فلان الغلاي المحبوس حتى يثابره **قوله** وينظر في الودائع وارتفاع التوف فيعمل به على ما يقوم به البيعة او يعتز به هذا الغل التدويري في مختصره وانما ينظر في الودائع وارتفاع التوف لان القاضي نصب ناظر في امور الناس محتاطا فيها وانما يعمل على حسب ما يقوم به البيعة او يعتز به من الوديعة في يده لان كل واحد من البيعة والاقرار حجة اما البيعة فظاهر لقوله تعالى واستشهدوا شهودن من رجالكم وكذا الاقرار لقوله تعالى فليسأل الذي عليه الحق فلان من في يده الوديعة امين والقول قول الامير مالم يكن الظاهر **قوله** ولا يقبل قول المعزول هذا لفظ التدويري في مختصره وتماه فيه الا ان يعترف الذي هو في يده ان المعزول سلمها اليه فيقبل قوله ينهادر في بعض النسخ الذي هي في يده وانما يقبل قول المعزول لان العزل التخي بالرياء فصار كذا حد من الناس والله اشر بقوله لما بيننا الا اذا عترف الذي في يده الوديعة بان القاضي المعزول سلمها اليه فيقبل قوله يقول المعزول لان لما اقر تسليم المعزول اليه كان معترفا بان يده مستفادة من جهة المعزول فيقبل قول المعزول في مستحقها كما لو كانت الوديعة في يده فاما اذا لم يعترف من في يده الوديعة بتسلم المعزول لم يقبل قول المعزول لان مدع يعرج **قوله** الا اذا بدا بالاقرار لغيره ثم اقر تسليم القاضي اليه استثناء من قوله فيقبل قوله ينهادر اي قول المعزول يعني انما يقبل قول المعزول اذا اعترف من في يده الوديعة بتسلم المعزول اليه اما اذا بدا ذو اليد بالاقرار لو اقر احد ثم اقر تسليم القاضي المعزول اليه فقال المعزول هو فلان آخر يسلم الوديعة الى من اقره ذو اليد لا الى من اقره المعزول ويفض من ذي اليد لمن اقره المعزول فيتمتها وتماه البيان فيه ما قال القاضي في تهذيب ادب القاضي للخصان وان قال الامين الذي على يده مال تدفع الى القاضي ولا ادري لير هو فقال القاضي هو فلان صدق فيه لان الامين اقر بان وصل اليه من قبل القاضي فصار كانه في يده ولو كان في يده كان التول قوله كذا لانه هذا ان قالوا دفع الى القاضي وهو فلان فقال القاضي هو فلان رجل آخر فالتول قول القاضي لان اقر بوصول اليه من يد القاضي واليد لم يثبت قبل اقراره لغيره فصار كانه لو كان في يد القاضي ولو كان في يده فانه لو اقر هذا ان هذا لا كان التول قول القاضي كذا لانه هذا ان قال الامين هو فلان وقد دفع الى القاضي وقال القاضي هو فلان رجل آخر فالتول قول الامين لان ظاهر اليد اليه ان يقدم لغيره فاذا اقر بما في يده في الظاهر لغيره صح الاقرار ودوجب الملك للمقر له فاذا اقر باليد في ملك غيره لغيره لم يصدق ثم قال القاضي وذكر ابو علي بن موسى انه يفرم سلمه للذي اقره القاضي لانه ان

الاخذ من القاضي وقد ائتم باقراره الاول فيفرم قيمته **قوله** لما بيننا اشارة الى قوله لان بالعزل التخي بالرياء **قوله** لسبق حقه اي حق المقر له الاول وهو الذي اقره ذو اليد **قوله** ثم يفرم اي ذو اليد **قوله** قال وجلس للحكم جلوسا ظاهرا في المسجد اي قال التدويري في مختصره وقال صاحب البداية والمسجد الجامع ادبي لانه اشهر وقال القاضي في تهذيب ادب القاضي للخصان قال ابو حنيفة في تهذيب القاضي في المسجد الجامع لان ارفق بالناس واخرى ان لا يخفى وان تعذر مسجد حريم او في بيت فلا باس بذلك وقال الخواص في مختصره لا باس بان يتضي في منزله وحيث احب الا ان احسن ذلك ان يتضي حيث الجماعة وقال في خلاصة الفتاوى وافضل ما مجلس في المسجد الجامع وفي مسجد حريم او بيته لا باس به عندنا قال الشيخ الامام علي الزردبي هذا اذا كان الجامع ومسجد الحي وبيته وسط البلدة اما اذا كان في طرف من البلدة مختار مسجد وسط البلدة الى هذا لفظ الخلاصة وذلك ليدل على بعض الخصوم زيادة مشقة بالذهاب الى طرف البلدة وقال في المختصر مختار مسجد السوف لانه اشهر وقال في وجيزهم ويكره ان يتخذ المسجد مجلسا للفتنة ودوى سمس الاسمة السرخسي في شرح ادب القاضي عن مالك ان القاضي اذا كان في المسجد تقدم اليه الخصمان لا باس بفضل الخصومة فيه وان تعذر الذهاب الى المسجد لفصل الخصومة في المسجد يكره وقال احمد بن حنبل وجوز القضاء في المساجد والجامع من غير لاهية دمج قول الثاني ما قال في شرح ادب القاضي بان المساجد انما بنيت لاقامة العبادة وذكر الله تعالى قال تعالى في بيوت اذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه لفصل الخصومات فيكره المجلس في المسجد لفصل الخصومات ودعا يحيى اللذبي على لسان احد الخصمين او يشهد الشهود بشهادة الزور او يتبع اليقين الناجية وذلك من الكباير قال تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا اول النور واليمين الغموس كبيرة الانزى الى ما روى البخاري باسناده الى الشعبي عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الكباير الاشراك بالله وعقوق الوالدين وقتل النفس واليمين الغموس فلو جلس القاضي في المسجد كان سببا للاقدام على الكذب ولان مجلس القضاء مخمضه الحايض وهو ممنوع عن الدخول منه ومحضه المشرك وهو مجلس قال تعالى انما المشركون نجس ولما روى اصحابنا في كتبهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفضل بين الخصوم ومعتكفه وكذا الخلفاء الراشدين كانوا يفضلون الخصومات في المساجد وكان الخلفاء يندون على رسول الله وقداه وهو في المسجد وردى الخصان في ادب القاضي باسناد الهشام ابن عبيد الله مولى لقريش قال سمعت الحسن بن محمد حديثا قال اتيت المدينة مسجد رسول صلى الله عليه وسلم ذات يوم بالهاجرة فاذا انا بابين عفان قد كومت كومة من الحصا ووضع رءاه ثم اتكأ فاذا هو برجل حسن الوجه حسن اللحية واذا بوجنتيه ثكاث من اتر الجذري واذا الشعر قد كسا عذبة قلبي فمأه ستا مع قربة يجامع رجلا قال ففعل ينظر فيما بينهما فن هذا دلالة على ان القاضي في سعة على ان يتخذ الحكم في المسجد الجامع ودوى عن الحسن ايضا انه كان يتضي في المسجد وكان قاضي البصرة من جهة عمر بن عبد العزيز ودوى ايضا عن الحسن وزيارة ابن ابي اوفى انها كما يقضيها في الرخبة خارجا من المسجد ودوى عن يحيى بن يعمر انه كان يتعد الطريق فيقضي وعن شرح انه كان يقضي في داره اذا كان يوم مطير وعن الشعبي انه كان يقضي في المسجد وعن مجاهد بن دينار انه كان يقضي في المسجد ويحصب بالسواد وعن شرح



انه كان يتصلى في المسجد ايضا ولان القاضي ما مورس في القضاء من استوف الطاعات وافضل  
نكان الجلوس في المسجد للقضاء حتى كالجوس للتدريس والتوي والوعظ وذلك لابي اس بن فكذا  
ولان الجلوس في المسجد مانع من الاندفاع على الذنب لاجل مل عليه لان الانسان محترز عن الذنب  
الشرعي محترز في غيره الانبياء ان الشافعي قال اذا كان الدعوي في العظم من المال حمل المدعى عليه  
في المسجد الحرام بين الركن والمقام لان الانسان يستنج عن السمين الكاذبة في هذه المواضع ويجازي  
المشرك في اعتقاده لا على ظاهر بدنه ولا يصيب الارض منه شيء والحائض مسلمة تعتقد  
حرمة الدخول في المسجد فالظاهر انما يجزى حالها فيخرج القاضي او امينه اليها الى باب المسجد  
كما اذا كانت الدعوي في الدابة قال شمس الامة الرخسي في شرح ادب القاضي وقد ذكر  
في السيد الكبير ان المشرك يمنع من دخول المسجد عملا بقوله تعالى انها المشركون نجس فلا يزور  
المسجد الحرام وذكر في الجامع الصغير ان الكافر لا يمنع من دخول المسجد قال غفر الاسلام الزيادة  
في شرح الجامع الصغير ابو شفيان بن حرب دخل المسجد الحرام عام الحزبية والاية وردت  
في الطوان بالبيت يعني ان الكفار كانوا يطوفون بالبيت غرة ويتكلمون بالفتوحات فنهض  
لاجل ذلك لاجل الدخول فنهض وقال القاضي في تهذيب ادب القاضي كان شرح يقتضي في  
المسجد وكذلك المحسن والشعبي **قوله** ولو جلس في دابة لابي اس بن فكذا هذا اقتضاها ما تقدم  
قال شمس الامة الرخسي في شرح ادب القاضي وان اختار الجلوس في مسجد حيث لا يار  
وان اختار ان يجلس في دابة فله ذلك بشرط ان لا يمنع احد من الدخول عليه لان لكل احد حصة  
في مجلسه ويجلس معه من كان يجلس ان لو كان في المسجد حتى يكون ابعد من التهمة يعني  
من تظمية الظلم والرشوة قال القاضي في تهذيب ادب القاضي ذكرى ان شريفا اذا كان يوم  
مطير تقضى في دابة وقال الطحاوي في مختصره ولا ينبغي له ان يقضى وهو يمشي او يسير  
**قوله** ولا يقبل هدية الا من ذي رحم محرم او من جرت عادته قبل القضاء بها فانه هذا الخط  
القدوري في مختصره وانما لا يقبل القاضي هدية لما روى البخاري باسناده الى حذيفة بن الريم  
عن حنيفة الساعدي قال استعمل النبي صلى الله عليه وسلم رجلا من الاندلس يقال له ابن الاسبعة  
على الصدقة فلما قدم قال هذا الحكم وهذا الهدي لي قال عليه السلام دهلا جلس في بيتي  
او بيت امي ينتظر اي هدية ام لا وقال البخاري ايضا في الصحيح قال عمر بن عبد العزيز  
كانت الهدية في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم هدية واليوم رشوة ذكره في باب البينة وقال  
القاضي في تهذيب ادب القاضي روى ابو النبي صلى الله عليه وسلم لما بعث ابن ذرارة الى اهل جند  
انفذهم نرده وقال هو سمعت وعبد شروق قال القاضي اذا اخذ الهدية تنفذ السمت  
واذا اخذ الرشوة تنفذ بلغت به الكفر اما جواز قبول الهدية من ذي رحم محرم او من رجل بينه  
وبين القاضي فمادة قبل التفات لان الاول صلة والثاني جرم على العادة فلا يكره الا ان يرد  
على ما قبل القضاء والا ان يمتح لذكر رحم محرم خصوصية مع آخر نكره الهدية حينئذ لان الحكم  
فلا تحل والحاصل ههنا ما قال شمس الامة الرخسي في شرح ادب القاضي للحفان اذا  
اهدي الى القاضي هدية ان علم القاضي ان له خصوصية لا يقبل لان لو اخذه نقدا كل متفاته  
وذلك حرام وان علم ان لا خصوصية له الا فضل ان لا ياخذ لانه لا يخلو عن التهمة وان اخذ لابي اس بن

انه كان من القاضي ومن ذلك المنقضي تعاريف قبل القضاء فانه هدي اليه ان كانت الهدية على حسب ما كان قبل القضاء فلا بأس به  
ان كان زيادة على ذلك فالزيادة انما كانت لتقلد القضاء فلا ياخذ مقدار الزيادة فلا كان بينهما  
سبب موجب للهدية كالتقاربة فلا بأس ان يقبل منه ذلك وان لم يكن بينهما سبب موجب للهدية فلا ياخذ  
قال القاضي فان كانت له خصوصية لم يقبل منه هدية ايضا مادامت له خصوصية لانه يدخل عليه تهمة  
الزانية فلا بأس ان يقبل منه فان قبل منه هدية بعد الخصومة لم يستطع عدلته لانه اهدي اليه جرم باع افعال  
الادنى لا للحكم فلا يستطع عدلته وقال في شرح الانطع والفرق بين الرشوة والهدية هو ان الرشوة  
ان يعطيه بشرط ان يعينه والهدية ان لا يكون معها شرط **قوله** ولا يحضر دعوة الا ان تكون عامة  
هذا الخط القدوري في مختصره قال الطحاوي في مختصره ولا تجيب الدعوة الخاصة وهذا قول الحنفية  
وابو يوسف وقال محمد لابي اس بن فكذا لا تجيب الدعوة الخاصة للزانية وقال الامام الاسجاني في شرح الطحاوي  
ذكر الطحاوي هذا الاختلاف ولم يذكر الاختلاف في قبول الهدية فانه قال ويجوز قبول الهدية من ذي رحم  
محرم من الدعوة العامة اما محضرها القاضي اذا لم يكن المضيف احد الخصمين فاذا كان احدهما فلا  
محضرها وكذا في عيادة المريض انما يعود به اذا لم يكن خصما فاذا كان فلا لانه فيه اداء الخصم الا حذر  
وتهمة الميل دبه فشرح صدر الاسلام في مسوطة وجهلته ما قال شمس الامة الرخسي في شرح  
ادب القاضي للحفان ويجيب الدعوة اذا كانت دعوة عامة فان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجيب  
الدعوة وكان يقول من لم تجب الدعوة فقد عمى ابا القاسم وكان الصحابة يجيبون الدعوة ولكن  
لا تجيب الدعوة الخاصة لانه يا كل بتضايه ولا ينبغي له ان يأكل بتضايه لان الدعوة الخاصة مما يجرى  
فيه الكلام من كل نوع وربما يجري شيء من الخصومات فيتمهمه الخصوم في ان القاضي يتكلم بشيء  
من خصومتها في دار فلان ونحو ما بين الدعوة الخاصة والعامة قالوا ان كان خمسة نراد ستة  
نحو الى عشرة فهي دعوة خاصة فان جاز العشرة في دعوة عامة والصحيح ان صاحب الدعوة  
ان كان محال لو علم ان القاضي لا يحضر لا يمنع من اتخاذ الدعوة فان القاضي يجيب هذه الدعوة  
فهذه دعوة عامة وان كان محال لو علم صاحب الدعوة ان لو اتخذ الدعوة لا يحضرها القاضي يمنع  
ولا يتخذ الدعوة فلهذه دعوة خاصة فلا يجيبها القاضي لانه اذا كان صاحب الدعوة يمنع واتخذ  
الدعوة اذا كان القاضي يمنع عن الحضور فلهذه الدعوة اتخذت للقاضي بلو حضرها القاضي كان اكلا  
بتضايه ولا ينبغي له ان يأكل بتضايه وان كان يتخذ الدعوة مع علمه ان القاضي لا يحضرها فهذه  
الدعوة ما كانت لاجل القاضي فاذا حضر لا يكون اكلا بتضايه وهذا اذا لم يكن بين صاحب الدعوة  
وبين القاضي قرابة او لم يكن بينهما هذه المباشرة قبل القضاء فاما اذا كان بينهما قرابة او كانت بين  
القاضي وبين صاحب الدعوة هذه المباشرة قبل القضاء فمضى اصفاه يجيبه القاضي ويكون ذلك  
محالا على السبب السابق لاعلى القضاء لان امور المسلمين محمولة على الصلاح والسداد اما المحسن  
فلا يكون اكلا بتضايه **قوله** ويشهد الجناية ويعود المريض اي قال القدوري في مختصره وذلك لان  
امر مندوب اليه وليس فيه تهمة ايضا وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يشهد الجناية ويعود المريض  
وهو مقتدي بالحكام قال تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة **قوله** قال عليه السلام للمسلم  
على المسلم ستة حقوق وعد منها هذين اي عد من تلك الستة شهود الجناية وعيادة المريض  
ودوى ابو ايوب عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قال للمسلم على المسلم ست خصال واجبة ان ترك شيئا منها  
فقد ترك حقنا واجبا عليه اذا دعاه ان يجيبه واذا مرض ان يعود واذ امانات ان يحضر واذ اتيته

Copy sity



ان يسلم عليه اذا استنصحه ان ينصحه واذا عطف ان يشتهه وحدث البخاري في الصحيح في باب  
 باتباع الجنائز باسناد الى سعيد بن المسيب ان ابا هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يقول حق المسلم على المسلم خمس رد السلام وعيادة المريض واتباع الجنائز واجابة الدعوة وتشييع الميت  
**قوله** ولا يضيئ احد الخصم دون خصمه هذا لفظ القدر في مختصره وفي بعض النسخ درويش  
 وذلك لما روي في الشامل وغيره عن علي رضي الله عنه انه قال نهانا رسول الله ان نصيف الخصم الا ان يكون  
 خصمه معه ولان الاضائة والخلوة يورث التهمة **قوله** واذا حضرا سوى بينهما في المجلس والاقبال  
 هذا لفظ القدر في مختصره وتماه فيه ولا يشاء احدهما ولا يشير اليه ولا يلقنه حجة هذا لفظ  
 لفظ القدر في رحمه الله والمراد من الاقبال تسوية النظر من الجانبين وذلك لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 انه قال اذا اقبلت احكم بالتقضاء فليستوا بينهما في المجلس والاشارة والنظر درويش عن علي رضي الله عنه  
 انه كتب الى ابي موسى عبد الله بن قيس الاشعري اس بين الناس في وجهك وعدلك ومجلسك  
 لا يطع شريف في جيفك ولا يما من ضعيف من عدلك قال المترو في كتابه المسحوق بالكمال قوله اس  
 بين الناس في وجهك وعدلك ومجلسك يقول سوي بينهم وتدبره اجعل بعضهم اشوة بعضهم ولا  
 لا يطع شريف في جيفك اي في ميلك معهم لشرفه ولان في هذه الاشياء من مساواة احدهما والاشارة  
 اليه والاقبال وتلقين الحجة تهمة ينبغي على القاضي ان لا يفعل شيئا يؤدي الى التهمة ولان في ذلك  
 اعانة لاحد الخصمين وكسر قلب الاخر ثم الاشارة اما ان تكون بالراس او بالعين او بالحاجب  
 وكل ذلك منه شرعا **قوله** ولا يصفى في وجه احدهما ذكره تنص بها على ما تقدم وكذا قوله ولا يماز  
 ولا واحد منهم قال في الشامل في قسم المسوط ولو اعتراه هم او نفاس او غضب او جوع او عطش  
 او حاجة حيوانية كف عن التقاض لتولاه عليه اللام لا يفتني القاضي حين يتفنى وهو غضبان ولا  
 يصنع كل واحد من هذه المعاني عن التقاض **قوله** قال ويكره تلقين الشاهد اي قال في الجامع الصغير  
 وصورته ما فيه محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه كان يكره ان يقلن الشاهد قال في شرح الاسلام  
 وغيره في شروح الجامع الصغير وتفسيره بان يقول له القاضي التمسد بكذا وكذا وهذا قول ابو يوسف  
 اولا وهو القياس ثم رجع ابو يوسف عن هذا واستحسن وخصص في التلقين في غير موضع التمسد  
 كما اذا ترك لفظ الشهادة مثلا ذكر رجوع ابي يوسف في اشارات الاسرار لان التقضاء مشروع كاحد  
 حقوق الناس ويحضر الشاهد عن البيان لههابة مجلس القضاء وكان في تلقين احياء القضاة  
 يصح كالاشخاص والتكليف ولم يكن ذلك من جنس اعانة احد الخصمين بخلاف ما اذا كان التلقين  
 في موضع التهمة حيث يبطل ذلك لانه اعانة مثل ما ادعى الفاضل في حسماته وسمد الشاهد بالادب  
 والقاضي لقتنه بتولم يحصل ان ابرأ عن الحسماته فتلقن الشاهد ذلك ودقق به فلا يجوز انفاقا  
 ولهما ان تلقين الشاهد اعانة لاحد الخصمين على الاحز وما دون التلقين مباح تهمة  
 المبل حرام على القاضي فالتلقين اولى ان يحرم وما كتلقين الخصم فلا يجوز ذلك فكذا هذا ولان  
 الشاهد اذا سمع بالتلقين كانت الشهادة بالتلقين لا بالعلم فلا يجوز لقوله تعالى الامين عند  
 بالحق وهم يعلمون ولقوله تعالى ولا تنف ما ليس لك به علم ولانه اذا لقنت زما يلقنه  
 بخلاف ما عند الشاهد فيعلم ان مثل ما عنده يستند فلا يجوز محلات يستند بخلاف ما عنده  
**قوله** واستحسن ابو يوسف فلا خير دليل الى يوسف يدل على ان المصنف اختار قوله **قوله**

في مختصر بالصاد المهملة من باب علم اي يقضي قوله منزلة الاشخاص يقال شخص من بلدي اي بلدي  
 ذهب شخصيا وشخصه غيره والمراد من الاشخاص الاعداء **فصل في القسامة** لما كان الجس من انواع  
 حكم القاضي ذكره في فصل على حدة اعلم ان الجس مشروع لقوله تعالى او يثبتوا من الارض والمراد  
 به الجس عقوبة على تطاع الطريق وروي صاحب السنن مشددا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
 ان الواحد يحمل عرضة وعقوبة قال عبد الله بن المبارك يحمل عرضة اي يعلقها وعقوبة  
 اي يحدس له وروي صاحب السنن ايضا باسناد الى معمر بن بهز عن حكيم عن جده ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم جلس رجلان تهمة وذكر الخصاف في ادب القاضي عن سلام ابن مسكين ان ناسا  
 من اهل الحجاز اقتتلوا فقتلوا بينهم قتيلا نبعت اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلسهم وروي  
 في الفايق وغيره ان عليا رضي الله عنه بنى بيتا من تصيب نسجه ناعقا فنبهه اللصوص فبرئ من بيتا  
 من مدبر نسجه فحسبوا انهم قال الاتزان كيتا مكيتا ثبتت بعد نافع محسبا بابا خميسا وامينا  
 كيتا وهذا كله دليل على ان الجس مشروع ومن جهة النظر ان القاضي منصوب لا يصال درويش الحقوق  
 الى حقوقهم فاذا امتنع المطلوب من ادأ وحق الطالب لم يكن بد للقاضي ان يحضره على ادأ الحق الطالب  
 ولا خلاف بين الناس ان لا يحضره بالمعرب فينبغي ان يحضر عليه بالجس والمجس موضع التحسيس  
 وهو التذليل والكيس حسن التاوي في الامور والمكيس المنسوب الى الكيس المعروف به وامينا  
 اي ومنعت امينا يعني السجان كذا في الفايق **قوله** واذا ثبت الحق عند القاضي وطلب صاحب جس من  
 لم يقبل مجسسه وامر بدفع ما عليه اي قال القدر في مختصره وذلك لان الجس عقوبة لتولاه عليه الظلم  
 لي الواحد يحمل عرضة وعقوبة لا يجب على احد الا بمعنى يوجد من جهته ولم يوجد  
 فلا يجب الجس بخلاف ما اذا امتنع عن دفع ما عليه حيث وجد منه الظلم بالمطالبة لتولاه عليه الظلم  
 سخط القتي ظلم فاستحق الجس قال صاحب الهداية وهذا اذا ثبت الحق باقراره يعني انما لم يقبل  
 القاضي مجس الغريم اذا ثبت الدين بالاقرار لانه لا يستحق المطل في اول مرة بخلاف ما اذا ثبت باليمين  
 حيث يعمل مجسسه لان اليمين اما محتاج اليها عند الجود وبحود الحق يكون ظاهرا فيستحق الجس  
 كما ثبت الحق قال قاض خان في شرح الجامع الصغير وعلى قول الخصاف في اليمين ايضا لا مجسسه  
 في اول الوهلة وقال الامام ابو محمد الناصبي في تهذيب ادب القاضي للخصاف واذا ثبت المال على  
 المدعى عليه بيمين او اقرار فطلب المدعي حبسه ناء في القاضي فيه دامه ان يخرج اليه من حقه فان لم  
 يتعلل واعاده عليه يريد حبسه فان القاضي مجسسه الى هنا لفظ الخصاف بعينه في كتابه وقال  
 الناصبي وانما قلنا انه يتأني لان الجس عقوبة فلا يقبل بالعقوبة قبل ان يظن الامتناع ولانه  
 يعلم بما يريد ان يفتني عليه ان لم يؤد فلعلة يؤدي من غير حبس فيكون احسن كما قلنا في التلويح  
 ان يقبله بما يريد ان يفتني عليه فان لم يتعلل واعاده حبسه لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال  
 لي الواحد يحمل عرضة وعقوبة وفي بعض الروايات سخط القتي تحمل عرضة وعقوبة  
 الى هنا لفظ الناصبي في كتابه وقال الصمد الشهيد وهذا منهي وكان مشروع مجس بالاقرار  
 احسنا لا اموال الناس قال في الاجناس قاله كتاب كغالة الاصل قال ابو حنيفة سعي للامانة  
 ان يجس في الديون فمضا كان او غضبا او تن مبيع او مهر الن لا مجسسه في اول ما تقدم اليه  
 ويقول له قم فارضه فان عاد اليه حبسه وهو قول ابو يوسف ومحمد بن ساول بعد حبسه عن حاله

Copy

rsity



تم الدين اذا ثبت فالقاضي لا يسأل المدعي الا مال ام لا بل اذا ثبت الدين تحبسه لكن اذا ثبت الدين بالدين  
حبسه في اول وثقة واذا ثبت بالاقطار حبسه اذا ظهر تعنته بان اعيد الى محله ثانيا ولا يسأل المدعي  
المال الا اذا ادعى المديون العسار وطلب من القاضي ان يسأل المدعي فيجوز ان يسأل المدعي فان رجع  
انه مقصور لا حبسه وان رجع انه مؤثر وزعم المديون انه مقصور فيه اخلاف المشايخ سذكروه بقره  
ان شاء الله تعالى وقال الناصبي في تهذيب ادب القاضي قال الخصاف والصواب عندنا ان لا حبسه حتى  
يسأل المال فان اقر حبسه وان قال لا قال للطالب الكريهة على ان له مالا حتى حبسه وهو قول  
الحسن بن زياد ثم قال الناصبي قال الشيخ ابو بكر الخصاف ان الذي ذكره الخصاف انه لا حبسه حتى  
يسأل عنه لا يعرف عن اصحابنا والمتهور من مذهبهم حبسه قبل المسئلة عن افلاسه ولا يكلف  
الطالب اثبات غناه حتى حبسه وانما حبسه اولاً لانه مؤثر الا في المهر والكفالة لانه لم يدخل بذكر  
مقوم في ملكه ولان ما حصل بعقد المداينة او الغصب او القرض في يده في الظاهر الى ان يقوى دونه  
ولم يعرف زواله فحكم بان في يده فاذا رجع على اية دام في المهر والكفالة لم يدخل حتى مقوم في ملكه  
فلم يحكم بقدرته على اية قال الناصبي قال ابو بكر الخصاف الذي ذكره الخصاف من الفرق بين المهر والكفالة  
وساير الديون لا يعرف عن اصحابنا لان الزوج والكفل بالادخول في العقد مقدر بقدرته على اداء ما التزمه  
فصار كساير الديون في وجوب الحبس به **قوله** في اول الوهلة يقال لعينه اول وثقة اي اول كل امر  
**قوله** قال فان امتنع حبسه في كل دين لزمه بذلك عن مال حصل في يده كتمس المسح او التزيم بعد  
كالمره والكفالة اي قال القدوري في مختصره فان امتنع الغريم عن اداء ما عليه حبسه القاضي  
في كل دين وجب بدلا عن مال حصل في يده كتمس المسح والقرض او وجب عليه بعقد التزيمه  
كالمره والكفالة ولكنه انما حبسه اذا طلب المدعي ذلك الا ترى الى ما قال في الدين قاضي خان في شرح  
الجامع الصغير ولا حبسه عندنا بالاقطار والبيضة الا عند طلب المدعي وقال شرح حبسه من غير  
طلبه والصحيح مذهبنا لان الحبس حتى المدعي فلا يشترط في الا عند طلبه كاليامين قال الشيخ ابو نعيم  
الغدادي هذا الذي ذكره القدوري رواية ابن سبج انه يحبس في ذلك ولا يقبل قوله في الاعسار  
ثم قال وذكر الخصاف عن اصحابنا انه يحبس فيما كان بدلا عن مال حصل في يده خاصة ولا حبس  
فما سوى ذلك والاصل في ذلك ان الاصل في الانسان الفقر والغنا فادى بوجوب استصحاب  
الحال حتى يعلم حدود ما حاله وما كان بدلا عن مال قد علم حصول الغنى به تسقط حكم الاصل  
ووجب استصحاب الحال الغنى حتى يعلم زواله فلهذا لم يصدق في الاعسار ومارا امتناعه  
ظلم فحبس لاجله واما ما التزمه بعقد زوج ما قاله ابن سبج انها حقوق التزيم بعقد الزواج  
انه لا يلتزمها الا وهو قادر على ادايتها فاذا ادعى الاعسار يريد اسقاطها عن نفسه فلا يقبل قوله  
ويجوز وجوب ما ذكره الخصاف ان الحبس عقوبة تستحق بالامتناع عن الغنى فلا يجوز  
اثباتها بالظاهر كساير العقوبات فلا يقبل وحاصل المذهب عندنا ان القاضي لا يسأل المدعي  
المال الا اذا ادعى المديون العسار فيجوز ان يسأل له فان قال المدعي انه مقصور على  
سبيله وان قال انه مؤثر وقال المديون انه مقصور فيه اخلاف المشايخ ودان الخصاف ان القول  
قول المديون لانه متمسك بالاصل او العشر في بني آدم والغنى عارض ويسأل ان كان الدين  
وجب عليه بدلا عن مال كتمس متاع او بدل ترصن فالقول قول المدعي واذا كان بدلا عن عا ليس يسأل

المهر وهو النول قول المدعي عليه ونسب الخصاف في هذا القول في ادب القاضي الى ابي حنيفة والشافعي  
لانه اذا كان الدين بدلا عن مال فقد عرف دخول شئ في ملكه وتورثه على قضاء الدين بما دخل في ملكه  
فكان النول قول المدعي واذا كان الدين بدلا عن عا ليس حال له يعرف دخول شئ في ملكه وتورثه على قضاء  
الدين يبقى متمسكا بالاصل انه مقصور فيكون النول قوله قاله والرواية محفوظة في كتاب العتاق ان  
احد التركيين في العبد اذا اعتق وزعم انه مقصور كان النول قوله لان هذا الضمان وجب عليه لا بتقابلة  
شئ دخل في ملكه وقال والرواية محفوظة في كتاب النكاح ان المرأة اذا ادعت على زوجها انه مؤثر  
وادعت نفقه المورسين وزعم الزوج انه مقصور عليه نفقة المورسين فالقول قول الزوج لان  
السبب الذي وجب به النفقة دين في دمه لم يدخل في ملكه شئ بذكر السبب فيتمسك  
بالاصل وقال النقيب ابو حنيفة الدهدواني ان كان الدين لزمه بما شرته العقد فالقول للمدعي وان  
كان الدين حكما لا بما شرته العقد فالقول للمديون فان الدين متى لزمه بما شرته فالظاهر من  
حال الانسان انه لا يشرع في امر لا يقدر عليه ولا يمكنه الوفاء به فيكون دليلا على انه قادر على القضاء  
فاذا ادعى انه عاجز لا يقبل قوله فاما اذا كان الدين لزمه حكما لا بما شرته عقد من جهته  
لم يوجد دالة على انه قادر على قضاء الدين فكان القول قوله في مسألة العتاق ومسألة النفقة  
سبب النكاح لان ذلك ليس بدين بل هو صلة فان النفقة تسقط بالموت ومن العلماء من قال  
بحكمه الزم ان يبري الغنم كان القول قول المديون وان يبري الاغنياء كان القول قول  
الطالب لان ذلك علامة ودليل الا في حق العلوية والنداهة فان ينكحون بلباسهم حتى لا يذهب  
ما رزقهم مع حاجتهم فلا يكون الزم دليلا وعلما على اليسار في حقهم فان كان على المطلوب  
زعم الغنم وادعى الطالب انه غير زعمه وقد كان عليه زعم الاغنياء قبل ان يحضر مجلس  
القاضي فان القاضي يشار له البيضة ان اقام البيضة على انه كان عليه زعم الاغنياء قبل ذلك  
ستمح منه البيضة وتجعل القول قوله وان لم يكن اقامة حكم بربه في الحال ويجعل الزم  
قول المطلوب كذا في شرح ادب القاضي **قوله** والمراد بالمهر محله دون مؤجل وذلك لان العارية  
حارية بتسليم المحمل فكان الاقدم على النكاح دليلا على القدرة والوفاء بالمحمل فلا يقبل قوله  
انه مقصور قال فخر الاسلام البرز دوي هذا في المحمل فاما اذا طابت المنة المدخل في المهر بعد  
ما بنى بها فان القول قول الزوج في غنمه لانه لا دالة هيئها القدرة منه فاما في النفقة فان  
النول قول الزوج في انه مقصور في نفقة النفقة **قوله** قاله لا حبسه فيما سوى ذلك اذا قال ان يغير  
الا ان يثبت له غنيته ان له مالا اي قال القدوري في مختصره لا حبس القاضي الغريم اذا قال  
اني فقير غير ما وجب عليه بدلا عن مال او التزيم بعقد الا اذا ثبت المدعي ان له مالا في  
حبسه وانما لا حبسه فيما سوى ذلك من بدل الغصب دارس الحماية ونفقة الزوجات لان  
الاصل في بني آدم هو الفقر ولم يوجد دليل الغنا فلم يستحق الحبس الذي هو العقوبة لعدم  
الظلم بخلاف ما اذا ثبت بالبيضة ان له مالا حيث يجب حبسه لوجود الظلم قال عليه السلام مظل  
الغنى ظلم اما اذا اقام المدعي البيضة على اليسار واقام المدعي عليه البيضة على الاعسار فالبيضة  
بيضة المدعي كذا في الذخيرة لانهم شهدوا بما لم يعرفه شهد المديون **قوله** ويروى ان القول  
لمدعيه الدين في صحيح ذكر اي في ضمن المبيع والمهر وغير ذلك وهذا قول الخصاف وقد مر بيانه



قبل هذا **قوله** ويروي ان القول له اي لمن عليه الدين الا فيما بدله مال يعني ان القول فيما بدله مال للمدعي  
ونسب الخصم هذا القول الى ابي حنيفة هاشم بن يوسف وتبره بانه **قوله** والمثلثان تويدان التوطين  
الاخرين واراد بالمشكلة مشكلة النفقة ومثله اعتناق الجدة المشتركة ففيها القول قول الزوج والمصنف  
في الاعتسار واراد بالتولين الآخرين قوله ويروي ان القول لمن عليه الدين في جميع ذلك وقوله ويروي  
ان القول له الا فيما بدله مال **قوله** والتخرج على ما قال في الكتاب اي تخرج مشكلة الاعتناق والاعتناق  
على ما قال في مختصر القدر في حيث جعل القول قول المدعي في كل دين التزمه بعدد ومع وجود  
الالتزام لم يكن القول للمدعي في المثلثين فاجاب عنه وقال ان النفقة ليس بدية مطلق  
بل هو صلة بسقط بالموت ولو كان ديناً مطلقاً لم يسقط الا بالاداء او بالبراء وكذا الاعتناق فان المدين  
اذا اعتق في مرض موته عبداً متبركاً لا يجب عليه الثمنان عند ابي حنيفة فاذا لم يكن ديناً مطلقاً لم يستدل  
بوجوبه وتوحيته على انه قادر على القضاء بخلاف الديون المطلقة فانه لما التزمها دل ذلك على انه  
قادر على القضاء فاذا ادعى العجز بعد ذلك لا يسمع **قوله** او ثبت ذلك بالبينة فيما كان القول قول  
من عليه اي ثبت المال بالبينة فيما كان القول قول المدين اي في غير ما وجب بدله عن مال او التزمه  
بعدد كما في بدل الفصيص وارش الجنابة **قوله** بحسب شهرين او ثلثة هذا رواية محمد بن عيسى عن ابي حنيفة  
في كتاب الحوالة والكفالة ويروي الحسن بن ابي حنيفة ان التعديريين اربعة اشهر على قياس مدة الابراء  
وذكر الطحاوي ان التعديريين شهران ما زاد على الشهر في حكم الاجل وما دون الشهر في حكم الحاضر  
وما دون فصادة في الاجل شهراً والا تسمى لا غاية له فقدره بشهر واحد هكذا ذكر اخلاف الرواية  
شمس الائمة السرخسي في شرح ادب القاضي ثم قال فيه والحاصل انه ليس فيه شيء موثوق بمقتضى  
مقدار لانهم على الامر منصوص الى رأي القاضي فان ضمنى اربعة اشهر ووقع له ان متعنت بتدبير  
حبسه وان كان دون ذلك بان كان شهرين او شهراً او دونه ووقع له ان عاجز لا مال له اطلقه  
من السجن وقال المصدر الشهيد في شرح ادب القاضي قال شمس الائمة الطحاوي ما قاله الطحاوي  
ارتق الا فاديل وقال القاضي في تهذيب ادب القاضي قال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد بن حنبل  
شهرين او ثلثة وعلى رواية محمد بن قيس اربعة اشهر وعلى رواية الحسن بن سفيان شهرين او ثلثة  
موثوق على رأي القاضي وقال في شرح الامتاع وفي رواية الحسن بن مابين اربعة اشهر الى ستة اشهر  
ثم قال والقدر في هذا غير معتبر وهو مردود الى رأي القاضي والمقصود بالحس ان يمتحن فيظهر  
مالاً ان كان له مال وهذا امر مختلف باختلاف الناس فوقف على اجتهاد القاضي فيه وقال في خلاصة  
الفتاوي وفي رواية الطحاوي ستة اشهر ولنا فيه نظر **قوله** ترسل عنه اي يسأل القاضي بعد  
الحبس عن حال المحبوس جيرانه واهل الجنة بذكر ان موسى او مقدس قال المصدر الشهيد وغيره  
في شرح الجامع الصغير فاذا شهد عنه شاهدان من اهل الشهادة انه موسر قادر على قضاء الدين  
ابن الحس لطلبه وان قال انه مقصر صديق الحال كثير الحال اطلقه لقوله تعالى فان كان ذو عسرة  
فقطرة الى ميسرة فان رأى القاضي ان يسأل قبل انقضاء مدة الحبس فله ذلك ثم البينة على الافلاس  
تقبل بعد حبسه بالاجماع اما اذا قامت البينة على اعتساره وافلاسه قبل الحبس ففيه روايتان  
في احدي الروايتين تقبل وبه كان ينبغي الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل وفي رواية اخري لا تقبل بالم  
بحسب وعليه هامة المشايخ واليه ذهب شمس الائمة السرخسي في شرح ادب القاضي وهو الاصح

الناسبي

قوله لبيد هذه الفائدة اذا بدله هذه الفائدة ظهوره لانه لو كان **قوله** ويروي غير ذلك اي غير الشهرين او الثلاثة  
لاجل ان احوال الناس فيه اي في الحبس لان بعض الناس يتجوز بالحبس في مدة قليلة ما لا  
يتمجد الاخرى في مدة كثيرة فكان الراي في ذلك الى القاضي **قوله** فان لم يظهر له مال حتى سيلة هذا  
لفظ القدر في مختصره وتماه فيه ولا حول بينه وبين عزمائه قال صاحب الهداية يعني بعد  
مضي المدة اي حتى سيلة بعد مضي المدة التي رهاها القاضي او اختارها على ما اختار بعض المشايخ  
كما لشهر ودون ذلك والمخبر من كلام صاحب الهداية اعني من قوله بعد مضي المدة انه لا تحليه مالم  
يضمن المدة وليس كذلك فان اصحابنا ذكروا في نسخ ادب القاضي وقالوا اذا ثبت اعتساره اخرجه  
من الحبس لان الله تعالى قال وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وقال عز وجل لا يكلف الله نفساً  
الا وسعها ثم اذا خلى نفسه بعد ثبوت افلاسه هل يمنع القاضي ما حبس الحق ملائحته امر لا  
وعلى ظاهر الرواية لا يمنع وقال الناصبي في تهذيب ادب القاضي قال ابن كاس في ادب القاضي قال  
ابو يوسف ومحمد اذا صح ان معسر فلا سبيل الى لزومه وقال شمس الائمة السرخسي في شرح  
ادب القاضي للخصم ان وعلى قول اسمعيل بن حماد ليس للمدعي ان يلازمه ولكن ياخذ المدعي  
من الخصم كفيلاً لانه مال الله غايه وراح ورتما يظهر له مال فلو لم ياخذ منه كفيلاً يموت ذلك المال  
ويخرج من يده فلا يتوصل المدعي الى حقه كما في الابتداء اذا ادعى عليه حقه ان ياخذ منه كفيلاً  
يملكه الوصول اليه بكتيله اذا امتنع عن اعطاء الكفيل في الابتداء فانه يلازمه كذلك ههنا  
يطالبه بالكفيل فان اي يلازمه وجه قول ابو يوسف ومحمد ان الله تعالى ينظر الى ميسرة  
ولانه لما لم يقدر لم يلزمه الاداء في الحال فصارت كالديون المؤجلة ووجه الظاهر قوله عليه السلام لعاهد  
الحق اليد واللسان فستروا ايديكم بالملازمة واللسان بالتقاضي ولان نفس الاعتسار لا يوجب استقاط  
الحق على المطلوب والجواب عما قال اسمعيل ان الغريم لو امتنع من اعطاء الكفيل كان للمدعي  
ان يلازمه ولو لم يكن له حق الملازمة لم يلازمه اذا امتنع من اعطاء الكفيل كما في الدين المؤجل  
اذا اجمل صاحب الدين لم يكن له ان يلازمه **قوله** وهذا كلام في الملازمة اي قوله ولا حول بينه وبين  
عزمائه اي لا يمتدحهم القاضي عن ملازمة المديون كلام في ان الغرماء ولاية الملازمة للمديون  
بعد تحليته من الحبس ام لا ففيه اختلاف والمراد من الملازمة الطواف مع ابن طاف حتى لا يواخذوا  
فصل كسبه لا المطالبة وهذا هو الجواب عن احتجاجهما بالاية اعني قوله تعالى نظرة الى ميسرة  
اي نظرة في المطالبة **قوله** وسند كره في كتاب الحجر اي في باب الحجر سبيل الدين عند قوله ولا حول بينه  
وبين عزمائه بعد خروجه من الحبس يلازمونه ولا صنعونه من البيع والشراء والسفر الى قوله  
وقال اذا قلست الحاحم حال بينه وبين الغرماء الا ان يبعوه بالبينة ان له مالاً **قوله** وفي الجامع  
الصغير رجل اقر بدين عند القاضي فانه يحبس ثم يسأله واما ذكر رواية الجامع الصغير فمما  
لهم التناقض بين روايته ورواية القدر في وهذا لانه يروي لفظ القدر في اول الفصل  
بقوله واذا ثبت الحق عند القاضي وطلب صاحب الحق حبس عزمه لم يجعل حبسه ثم ذاك وهذا  
اذا ثبت الحق بانزاه ولفظ الجامع الصغير يدل على جوان الحبس متمصلاً بالانوار وسنهابهم  
التناقض نذبح ذلك الوهم بقوله وماراه اذا اقر عند القاضي او عنده مرة فظهرت مما طلبته  
يعني مراد محمد فيما اذا ثبت الحق بالاقرار ثم ثبت المطالبة تنزاعاً الى القاضي ثم يحبس لا بمجرد



الانوار فان يدعي ذلك الوجه **قوله** والقبح اولاً ومدته قد بيناه اى الجبس المذكور اولاً قبل السؤال الى الجامع  
الصغير في قوله بجبسه ثم يسأل عنه فنبتا ذلك قبل هذا في رواية القنودري عند قوله بجبسه شهر  
او ثلاثة من سبائل عنه وبينما من الجبس ايضا مع الاختلاف المذكور فيها فلا حاجة الى العادة **قوله**  
قال وجبس الرجل في نفقة زوجته اي قال القنودري في مختصره وقال شمس الامنة في شرح كتاب النكاح  
للخصان وان نرض لها القاض نساك جيبسه بذلك لم بجبسه القاض لان الجبس عقوبة فلا يستحق  
الا بالنظم وهذا لا يظهر الا بالمتبع بعد الوجوب ولم يوجد وان تدمته في اليوم الثاني وطلبت جيبسه  
جبسه القاض لانه ظهر ظلمه بجبسه وان كان مقدار النفقة يسيراً بان كان درهما او دنانيراً اذ اراد  
القاض ذلك **قوله** ولا بجبس والد في دين ولله هذا لفظ القنودري في مختصره وتامه فيه الا اذا امتنع عن  
عليه وذلك لان الجبس عقوبة والاب لا يستحق العقوبة لاجل ولده كالحقوق والقصاص يرد به قوله تعالى  
ولا تقل لهما اي بئانه ان التاء نيف لما كان حراماً المعنى الذي كان الجبس حراماً بالطريق الاول هو العقوبة  
بالجبس في الذي فوق التاء نيف داماً اذا امتنع من الاتفاق على ولده بجبسه دفنهما للهلاك عن الولد  
ولانه لا يمكن تداركه الا بالجبس لانه يسقط بمعنى الزمان وليس هذا كسائر الذين التي لا يسقط معنى  
الزمان ونظيره ما قالوا في المرأة اذا امتنعت من العوطي تقرب لانه معنى ينفوت معنى الزمان ولا  
استدراكه الا بالمضرب ونقته الفصل مسئلة ذكرها في القنودري الصغير المجبوس اذا سأل عنه القاض  
بعد ما مضى زمان فاجابه موسى ابداً الجبس وان اجابته بقدره فليس عليه شيء ولا جرم واحد العهد  
التقدي يكتفي بالاشارة احوط ولا يشترط لفظ الشهادة وتعليقاً عن باب الجبس من كتابنا شرح الاسلام  
خواهر زاده والله اعلم **كتاب القاضى الى القاضى** لما كان كتاب القاضى الى القاضى من  
انواع ما يتعلق بالنكاح ذكره في باب على حدة ولكنه اوردته عقيب فصل السجدة لان ذلك يتم بما في واحد  
وهذا يتم بالثنتين والواحد قبل الاثنين **قوله** وتقبل كتاب القاضى الى القاضى في الحقوق اذا شهد به عنه اي قال  
القنودري في مختصره واراد بالحقوق التي يثبت مع التبعات ولا يحتاج الى الاشارة اليه وقوله شهد علي  
صفة المبنى للمفعول والضمير في به راجع الى كتاب القاضى في عهده راجع الى القاضى المكتوب اليه  
**قال** في الاجناس قال في ادب القاضى الاصل لا يكتب القاضى الى القاضى فيما يتعلق وتحويل مثل العبد والذابة  
والنوب ويكتب العقار ويسمح شهادة الزور على ذلك اذا بين حدودها الاربع **قال ابو حنيفة** لو كثر  
في العبد لكتبته في الناقة وفي الجمار وفي هذين لا يكتب ذلك في العبد وفي جعل الاتق **قال ابو يوسف**  
الكتب في العبد وفي الجارية لا يكتب في قولهم **وقال ابو يوسف** في ادب القاضى املاً في رواية بشر بن الوليد  
في الجارية يكتب الى هنا لفظ كتاب الاجناس **وقال الصمد** الشهيد في ادب القاضى ودوى عن ابو يوسف في الوارد  
انه قال يجوز في جميع العروض وبه اخذ مشايخنا المتأخرون **وقال في شرح الطحاوي** قال ابن ابي ليلى  
يقبل في جميع ذلك اي يقبل كتاب القاضى الى القاضى في المتقول وغيره ثم قال فيم والقنودري في هذا التعامل  
الناس والاصل في جوابه قبول كتاب القاضى الى القاضى مادوى الامام ابو بكر محمد بن عمرو الحنصاف  
في ادب القاضى قال حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا عيسى بن يوسف عن عبيدة عن ابراهيم التيمي  
قال كتاب القاضى الى القاضى جائز **وقال الحنصاف** حدثنا حميد بن عبد الرحمن عن الحسن بن صالح  
عن عيسى بن عذرة عن عامر الشعبي انه كان يحجر الكتاب المحتوم بردد من القاضى ولان الكتاب يقوم  
مقام الخطاب بدليل كتاب الله **وقوله** وقد كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الملوك وقام مقام

الخطاب في اللزوم **وقوله** او امر الله تعالى ولو ان قاضياً قال لقاض آخر ان هؤلاء الشهود شهدوا عندي  
بكذا فانه يقبل ويتقضى به اذا كان في موضع ينفذ قضاؤه واحداً منهما منه كذا هذا وانما قلنا انه يجوز ان  
يتسمع البيعة مع غيبة المدعى عليه لان القاضى يسمح هذه الشهادة لينقلها الى القاضى الثاني للتعقبات  
في ادب القاضى مع غيبته كالتشهادة على الشهادة يجوز مع غيبة الشهود عليه كذا هذا ولان الضرورة داعية  
الى قبول الكتاب لا يجوز ان يكون شهود صاحب الحق في موضع والمدعى عليه في موضع آخر ولا فسخ الجمع  
بين الشهود والمدعى عليه فيصير الحق فلاجل هذه الضرورة يجوز ان يكتب القاضى الى القاضى لكن بشرط  
ان يكون محتوماً متقوفاً في داخله وخارجاً مع سرائط آخر تذكرها بعد **قال الحنصاف** في ادب القاضى  
حدثنا الحكم بن مردان المزني قال حدثنا الحسن بن صالح بن حي عن عيسى عن الشعبي انه كان يحجر  
كتاب القاضى اذا جاءه بعين بينة **وقال الحنصاف** ايضا حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا معاذ  
ابن عمر بن ابي رابدة او غيرهم قال جئنا بكتاب من قاض الكوفة الى ابياس بن معاوية فجيئت  
وقد عزل ابياس واستقصى الحسن فحدثت كتابي اليه فقبله ولم يسألني البيعة ففتحه  
ثم نشره فوجد في فيه شهادة شاهدين على رجل من اهل البصرة بخسامة درهم فقال  
لرجل يقوم على رأسه اذهب بهذا الى زياد فقبله ثم ارسل الى فلان بن فلان خسامة درهم  
وادفعها الى هذا فذهبت بي فنعلم **قوله** على ما بيننا اشارة الى قوله بعد هذا الساسر الحاج الى  
اخذه **قوله** فانه شهدوا على ختم حكمه بالشهادة هذا لفظ القنودري في مختصره وتامه فيه وكتب  
بحكمه وان شهدوا بعين حفصة الخضر لم يحكم وكتب بالشهادة ليحكم بها المكتوب اليه الى هنا  
لفظ القنودري رحمه الله وذلك لان الشهادة لا تمنح الا على ختم فاذ كان الختم حاضراً حكم عليه بوجود  
الحجة وكتب بحكمه الى القاضى وهذا الكتاب يسمى سجلاً وان لم يكن الخضر حاضراً يسمح الشهادة  
ولا يحكم بها ويكتب بما يسمع من الشهادة الى القاضى حتى يحكم القاضى المكتوب اليه بذلك اذا ثبت  
عنده انه كتاب القاضى الكاتب هو من له نقل الشهادة وهذا الكتاب الى القاضى يسمى الكتاب  
الحكمي لانه يكتب ليحكم به القاضى المكتوب اليه **قوله** ويختص بشروط اي يختص كتاب القاضى  
الى القاضى بشروط وهي ان يكون الكتاب من معلوم الى معلوم في معلوم معلوم على معلوم اعني  
ان يكون القاضى الكاتب معلوماً والقاضى المكتوب اليه معلوماً والمدعى به معلوماً والمدعى معلوماً  
والمدعى عليه معلوماً **قوله** وعن ابو يوسف انه يقبل في العبد دون الامة لقلة الاثبات فيه ودناي في  
العبد دون الامة فثبت الحاجة الى قبول الكتاب في العبد دون الامة **قوله** وعنه انه يقبل فيهما  
اي في العبد والامة وهي رواية بشر بن الوليد وقد مررت أنا **قوله** بشرط ثغور في موضع وضع  
كتاب الاثبات والمبشوط واراد بها بيان حلية العبد وصفته ونسبته الذي اخذه والحنفي في عقده  
واخذ الخليل وحاصله ما قال في شرح الطحاوي **وانما يقبل** كتاب القاضى الى القاضى في الدين واليقين  
الدلالة يحتاج الى الاشارة اليه كالدار والعقار **واما المكتوب** الذي يمكن الاشارة اليه لا يقبل  
عندنا حنيفة ومحمد **وقال ابو يوسف** مثل ذلك الا في العبد والاثبات فاخذ في بلدة فاقام بها حبه  
البيعة عند القاضى ان عبده اخذه فلان في مصر كذا وشهدوا الشهود على الحلية فيجوز عليه  
ان يكتب الى ذلك القاضى انه قد شهد الشهود عندي وذكر ان عبداً صفته كذا اخذه فلان  
ابن فلان وانه فلان ابن فلان ونسبهما الى ابيهما والى جدتهما ونقطع التركة بينهما وبين الآخر



الشهود

ويكتب العنوان في الداخل والخارج اسمه واسم المكتوب اليه ونسبهما والعمارة للداخل والخارج فاذا جاء الكتاب  
وشهد الشهود على ذلك يسلم العبد ويختم في عتقه واخذ من كتبه ما يريه من كتابه الذي كتب اليه حتى  
يشهد عليه بعينه عنده ثم يكتب اليه كتابا آخر على ذلك الى القاضي الذي كتب اليه اول مرة فاذا ثبت عنده قبله  
وقضى به وسلم العبد الى الذي جاءه بالكتاب واسم كنيته الى هذا لفظ شرح الطحاوي وهذا الكتاب يهدى  
الترابط يكتب كذلك في الامة ايضا على رواية في قول الكتاب في الامة وهو معنى قوله يقبل بينهما شروط  
تعرف في موضع قال في خلاصة ولو كتب اسم القاضي الكاتب ونسبه ولم يكتب اسم القاضي المكتوب اليه  
ونسبه ولكن كتب الى من بلغ كتابي هذا من قضاء المسلمين وحكامهم لا يجوز وابو يوسف وسخ  
داخان وعليه عمل الناس اليوم واجمعوا انه لو كتب اسم المكتوب اليه ونسبه ثم كتب الى كل واحد  
من يصل اليه كتابي هذا من قضاء المسلمين وحكامهم جاز فان كل قاض وصل اليه عمل به ولو لم يكن  
في الكتاب التاميم لا يقبله وان كتب فيه تاريخا منظره هل هو كان قاضيا في ذلك الوقت ام لا ولا يكتفى  
بالشهادة اذ لم يكن مكتوبا وكذا لو كان كتاب القاضي لا يثبت بحجتها وتهم بدون الكتابة وكذا  
لو شهدوا على اصل الحادثة ولم يكن مكتوبا لم يعمل به الى هذا لفظ الخلاصة وقال في شرح الطحاوي  
وكتاب القاضي الى القاضي في حقوق الناس من العتاق والطلاق وغيرها جاز في الحدود والقصاص  
لان كتاب القاضي الى القاضي من قوله الشهادة على الشهادة والسمانة على الشهادة في الحدود والقصاص  
لا يقبل وقال في خزانة الفتوح ويجوز كتاب القاضي الى القاضي في المصيرين او من قاض مقرر قاض رستاق  
ولا يجوز من قاضي الرستاق الى قاضي مصر وقد كتبت هذه المسائل كثيرا للمناويد **قوله** لا يقبل  
الكتاب الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين اي قال القنوري في مختصره اي لا يقبل القاضي للكتاب  
الكتاب القاضي الا بحجة تامة وهي شهادة رجلين او رجل وامرأتين **قوله** في شرح الطحاوي اذا  
اتي كتاب القاضي الى القاضي فانه لا يقبل حتى تشهد الشهود ان كتابه وخاتمه وانه تراوه عليه  
وشهدوا على اسمه ونسبه ثم يقرأ على الشهود بحضور المكتوب له وهذا قول ابي حنيفة ومحمد  
رحمهما الله وقال ابو يوسف اذا شهدوا ان كتابه وخاتمه جاز وان لم يتشهدوا على ما في جوده  
وكذلك على هذا الا خلاف **قوله** ابو يوسف في الامالي اذ لم يكن الكتاب محتوما لم يجوز عند ابي حنيفة  
سواء شهد الشهود او لم يشهدوا وعنده ابو يوسف ان شهدوا على ما فيه جاز ولا فلا الى هذا لفظ  
شرح الطحاوي **قوله** في شرح الاقطع وقد كاد السعي يقبل الكتاب من غير شهادة والصحيح ما  
قلنا لان الخط يشبه الخط فلا يؤمن من التزوير على القاضي فيحتاج في ذلك بالشهادة ولا بالقاضي  
لا يعمل خط نفسه اذا وجد في منظره وتحت ختمه اذ لم يتذكره فلان لا يعمل خط غيره او في  
اخرى لما كانت الشهادة واجبة قلنا انه حق لا يسقط بالسببية وهو ما يطلع عليه الرجال  
فيسترون رجالا او رجل وامرأتين كما في سائر الحقوق **قوله** في خلاص رسول القاضي الى المزيكي  
ورسوله الى القاضي اي ورسول المزيكي الى القاضي يعني يقبل تامة بلا اشتراط الحجج لان التزكية  
ليست ملزمة لان الالتزام يكون بالشهادة لا بالتزكية لان القضاء يكون بالشهادة لا بالتزكية  
وانما شرعت التزكية لرحمان جانب الصدق على جانب الكذب فلا تكون ملزمة شيئا الا ترى ان لو  
قضى بدون التزكية جاز وكذلك كتاب اهل الحرب ليس ملزم ولا يشترط الحجج في قوله لان الامام  
بالخير ان شاء اعطى الامان وان شاء لم يعطه وكتاب القاضي ملزم فانه يجب على القاضي

ان يخط وان لم يعمل به كذا قاله شمس الامة الرخسي في شرح ادب القاضي **قوله** قال ويجب ان يتراءى الكتاب  
عليهم ليعرفوا ما فيه اي قال القنوري في مختصره وتاممه فيه ثم ختمه بحضورهم ويسلمه اليهم يعني يجب على  
القاضي ان ياتي القنوري في مختصره وتاممه فيه ثم الكاتب ان يقرأ الكتاب على الشهود حتى يتبع لهم المونة  
بانه لا يعلم الشهود ما في الكتاب شرط عند ابي حنيفة ومحمد وحصول العلم لهم بطريقين اما بالراءة عليهم  
واما باخبار ما في الكتاب ثم ختم الكتاب بحفرة الشهود ويسلم الكتاب الى الشهود وهذا رواية  
القنوري وهو خلاف ما ذكر في ادب القاضي لانه قال **قوله** يرفع الكتاب الى الطالب وهو المذعي الا ترى  
الى ما قال الامام الناصبي في تهذيب ادب القاضي للخصاف وهو لفظ الخصاف ايضا في كتابه ويتراءى الكتاب  
على الشهود الذين يشهدون عليه ويرفع اليهم نسخة تكون معهم ويختم الكتاب بحضورهم ويستندهم  
ان هذا كتابه الى فلان بن فلان فلا ياتي بذلك وهذا خاتمه ثم يرفع الكتاب الى الطالب وان تراءى الكتاب  
عليهم وهم لا يخطون ما فيه وليس نسخة معهم ولم ختمه بحضورهم لم يجوز عند ابي حنيفة وقالوا  
يجوز وان لم يقرأ عليهم ولم يشهدوا بما فيه بعد ان يشهدوا ان هذا كتابه وخاتمه ويتسلم القاضي  
التاني الا ترى ان الخلفاء يقبلون كتب القضاء بغير نيته **قوله** الناصبي وتول محمد مثل قول ابي حنيفة  
هكذا ذكره ابن كاس في ادب القاضي وابو بكر الرازي وتول ابن ابي ليلى مثل قول ابي يوسف وجه قول ابي  
حنيفة ومحمد انهم يشهدون على ما في الكتاب ولا يعلمونه فلم يجوز قال تعالى الا من شهد بالحق وهم يعلمون  
ولان الحكم يتعلق بما في باطن الكتاب فوجب ان يشهدوا عليه وجه قول ابي يوسف وابن ابي ليلى انه  
يستندون على الكتاب والحكم وهو معلوم لهم بخاتمة شهادتهم وان لم يعلموا ما فيه كالمشهدوا  
على ضرورة ولم يعلموا وزن ما فيه فانه يجوز ولان باطن الكتاب موضع سر الحكم ولا يطلعون عليه  
غيرهم فاذا شهدوا بالكتاب والحكم كفي **قوله** صاحب المهداية واختار شمس الامة الرخسي قول ابي يوسف  
واجمعوا في الشهادة على الصل ان علم ما فيه شرط لمحة الشهادة **قوله** وقال ابو يوسف اخذتني  
من ذلك ليس شرط انما يتبدل قوله اخذ لان قوله الا ذلك مثل قول ابي حنيفة ان علم ما في الكتاب وحفظ  
الحكم بحضورهم شرط **قوله** قال واذا وصل الى القاضي لم يقبل الا بحفرة الخصم وذلك لان المقصود  
من سماع الكتاب وتبني الحكم فلا يجوز الحكم بما فيه على غير حقه فيستلزم حضور الخصم وليس كذلك  
سماع القاضي الكاتب شهادة الشهود حيث يجوز بغير خصم لان المقصود نقل الشهادة لا الحكم  
كتمثيل شهود الزرع شهادة الاصول **قوله** قال في شرح الاقطع قال ابو يوسف يقبل من غير حضور خصم  
لان الكتاب مختص بالمكتوب اليه فكان له ان يقبله والحكم بعد ذلك يتبع بما علمه من الكتاب فاعتبر  
حضور الخصم عند الحكم قال الامام ابو محمد الناصبي اليساوري في تهذيب ادب القاضي واذا ورد  
الى القاضي كتاب قاضي محقق على رجل جمع بين الذي جاء بالكتاب وبين خصمه ثم يدعوه بالكتاب  
والشهود الذين يشهدون على الكتاب لان هذه شهادة يتبع الغنم بها فلا يشترط على غير خصم  
كالشهادة على الشهادة لا تسبح الا على خصم فان شهدوا بان هذا كتاب فلان وختمه سواء له  
هل تراءى عليهم الكتاب وختمه بحضورهم فان شهدوا على ذلك قبله وان قالوا لم يقرأه علينا ولكن  
ختمه بحضورتنا لم يقبل وكذلك لو قالوا قراءه علينا ولم ختمه بحضورتنا لم يقبل وقال ابو يوسف  
يقبل في ذلك كله ولو كان العنوان من فلان بن فلان او من فلان الى فلان لم يقبله لا مجرد  
الاسم ومجرد الكنية لا يتبع التعريف به فاذا لم يعرف انه المكتوب اليه لم يقبل وليس كذلك القاضي

Cop

rsity



بلد كذا لان قاضي بلد كذا يكون واحدا في الاغلب فتدعى بغيره باضافته الى بلده ولا يلزم ايضا ان يثبت  
قضاة المسلمين فانه يقبل لانه كتب الى كل قاضيه وبعثنا الى واحد وهو مجهول وقال ابو يوسف يقبل اذا  
شهد الشهود انه كتاب فلان القاضي بلد كذا اليك لانه عرف الكتاب اليه بقوله الى قاضي بلد كذا وكرر  
المكتوب اليه بالاشارة اليه الا ان يكون الكنية متهودة مثل كنية ابي حنيفة يعني يقبل حينئذ لان  
المقصود هو التعرف بحصول بدون الاسم والنسبة قال ابو بكر الرازي في شرح ادب القاضي وذكر  
النسبة الى ابيه مثل عمر بن الخطاب وعلى بن ابي طالب لان الغرض منها التعرف وقد حصل وذكر ابو حنيفة  
عن ابي يوسف انه ان كتب من ابن فلان الى فلان بن لم يحج وان كان متهودا مثل ابن ابي ليلى وابن شبرمة  
وذكر ابن كاس في ادب القاضي ذلك في نسخة ابي سليمان يجوز في شرح ادب القاضي لابن كاس  
الذي شرح ابو علي الترمذي ان الكنية لو كانت متهودة مثل ابي حنيفة يقبل على رواية ابي سليمان  
ولا يجوز في سائر الروايات لان الناس يشتركون في الكنى الا ان احدهم يشهره فالملفوظ اليه  
لا يعرف ان الكاتب هو الذي اشتهر بهذه الكنية او غيره فلا يقبل قال محمد بن الحسن لو كان على الكتاب  
اسماؤها واسماء ابايها ولم يكن ذلك في داخل الكتاب لم يقبل وذكر ابو علي قال ابو يوسف اذا كان  
بكتاب القاضي الى قاض غيره وليس عليه عنوان وهو مختم بخاتمة فانه يقبل اذا شهدوا على  
الكتاب والخاتم فان لم يكن داخل الكتاب اسم القاضي واسم المكتوب اليه او كان منه اسماؤها  
وليس فيه اسماها ابايها او كتب اسم القاضي ونسبته الى جهة في عنوانه ولم يكن داخل الكتاب اسماؤها  
وكناها لم يقبل كذا ذكر القاضي **قوله** لم يقبل الا حفرة الختم اي لم يرخد القاضي المكتوب اليه  
الكتاب الا بحضور من الختم وهو المدعى عليه وفي بعض النسخ لم يقبل من الا فتى كمال **قوله**  
**قال** واذا سلم الشهود اليه نظر الختمه فاذا شهدوا انه كتاب فلان القاضي سلمه اليه  
في مجلس حكمه وتراه علينا وختمه فتحه القاضي وقراه على الختم والزعم ما بينه اي قال القديري  
في مختصره وهذا الذي ذكره قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف وابن ابي ليلى اذا شهدوا  
كتاب وخاتمة ولا حاجة الى اعتبار قراءة القاضي الكاتب على الشهود لانهم لما شهدوا  
ان الكتاب كتابه والختم ختمه ثبت ان كتاب القاضي الكاتب فاذا قرأه ما بينه وجه قولهما ان الشهادة  
بما في الكتاب فاذا لم يعرف الشهود ما في الكتاب لم يقبل شهادتهم واما اعتبار الختم بحفزة  
الشهود فلانه لا يؤمن ان يرا فيه لم يحج ان يشهدوا بالشكل **قوله** على ما مر اشارة الى ما قال  
يقبل هذا وقال ابو يوسف اخر شئ من ذلك ليس بشرط والشرط ان يشهدوا ان هذا كتابه  
وخاتمة **قوله** ولم يشترط في الكتاب ظهور العدالة للفتح اي لم يشترط التدوير في  
مختصره العدالة بفتح الكتاب لانه اذا قال فاذا شهدوا انه كتاب فلان القاضي سلمه اليه  
في مجلس حكمه وتراه علينا وختمه فتحه القاضي ولم يقبل فاذا شهدوا وعدلوا فله  
ان لم يشترط العدالة قال صاحب الهداية والصحيح ان ينفذ الكتاب بعد ثبوت العدالة  
كذا ذكره الخفاف قال سفيان الهمذاني في شرح ادب القاضي للخفاف واذا شهد  
الشهود على الكتاب وعلى خاتمة القاضي وهو كتاب صحيح فان كان القاضي يعرف الشهود  
الذين شهدوا على الكتاب بالعدالة فكل الخاتم بحضور من الطالب والمطلوب ويجعل صافه ويثبت  
وذلك لانهم لو شهدوا على الحق وقد عرفهم القاضي بالعدالة عمل بهم ايضا ولا يحتاج الى ان

قبله

اي ان يسأل وذلك لان السؤال انما يكون لظهور العدالة فاذا كان ظاهرا فعدالة فلا حاجة الى السؤال في هذا الموضع  
وان كان لا يعرفهم بالعدالة لم يثبت الخاتم ولكن يسأل عنهم وذلك لان النكاح الخاتم نوع عمل بالكتاب والكتاب  
لا يعمل به مالم يظهر عدالة الشهود على الكتاب ولان العدالة متى لم تظهر احتاج المدي ان يثبت في شهوده  
وانما يمكنه ان يثبت في شهوده اذا لم يثبت القاضي الخاتم حتى تشهدوا على ان هذا خاتم القاضي فاما اذا لم  
الخاتم لا يمكنه ان يشهدوا على ان هذا خاتم القاضي فلم يكن فيه ما يثبت وكان فيه ضرر للمدعي فلا يثبت الخاتم  
مالم يظهر عدالة الشهود قال الناصبي فان لم يعرفوا القاضي القاضي رز في شهوده لان لم يثبت ان كتاب الحاكم  
فوجب ان ياتي بشهود آخرين **قوله** وانما يقبل المكتوب اليه اذا كان الكاتب على القضاء حتى لو كان  
او عزل او لم يبق اهلا للقضاء قبل وصول الكتاب لا يقبل ذكر هذا نزعنا على ما تقدم من مسائل  
القديري قال ابو محمد الناصبي في تهذيب ادب القاضي للخفاف فان لم يصل الكتاب حتى مات القاضي  
الذي كتب او عزل او عيى او فسق او صار محال لا يجوز حكمه لم يقبل المكتوب اليه ذلك الكتاب لانه خرج  
من ان يكون حاكما في هذه الحال فلا يثبت الحكم بكتابه كما لو خرج شهود الاصل من ان يكونوا من اهل  
الشهادة بفسق او عيى لم يحج الشهادة على شهادتهم كذا في هذا لو مات شهود الاصل قبلت الشهادة  
على شهادتهم ولو مات القاضي الكاتب لم يقبل كتابه لان الموت لا يبطئ حكم الشهادة بدليل ان الشهود  
لو ماتوا قبل التعديل تم عدلوا الا حكم بطلان الشهادة والموت يخرج القاضي من القضاء بدليل ان  
لو سمع الشهادة ثم مات قبل التعديل تعدلوا عند القاضي الثاني لم ينفذ ذلك السماع ولا فرق  
بين موته وعزله فاذا لم يقبل بعد العزل لم يقبل بعد الموت **قوله** وكذا لو مات المكتوب اليه اي لا يقبله  
قاضي اخر لانه كتب الى غيره وهو قد مات الا اذا كتب الى قاضي بلدة كذا فلان بن فلان القاضي والى كل  
من يصل من قضاة المسلمين فيثبت يقبل الكتاب بعد موت قاضي تلك البلدة المكتوب اليه لان  
غير المكتوب اليه صار تباعا وهو معلوم بخلاف ما اذا كتب ابتداء من قاضي كورة كذا فلان بن فلان بن فلان  
الطلاق الى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين حيث لا يقبل عند ابي حنيفة وعليه مشايخنا خلافا لابي  
يوسف لانه مجهول ورايت في كتاب المحرر للحسن بن زياد ان مات القاضي الذي كتب اليه لم يثبت  
للقاضي ان يقبل منه الكتاب ولا يسمح منه اذ مات او عزل فان قبل القاضي منه في هذه الوجوه  
وسمع منه وقضى به كان ذلك خطأ وهو مما يختلف فيه وينفذ ذلك وان اختتم فيه الى قاضي اخر  
وقد قضى به انقذه لانه مما يختلف فيه النفاة ثم قال الحسن وهذا كله قول ابي حنيفة رضي الله عنه  
وقال في شرح الاقطع **قال** اصحابنا اذ مات القاضي الكاتب او عزل قبل وصول كتابه لم يقبل المكتوب  
اليه وعن ابو يوسف يقبل وجه قوله ان كسر الختم يوجب تهمة فيما شهد به الشهود ولو ان يكون  
زيد فيه لم يقبل مع التهمة وهذا اذا لم يحفظوا ما بينه وبين قول ابو يوسف قد وقعت الشهادة على  
الكتاب وما بينه يعلم بالقرارة فلم يوتر كسر الختم فيه ونقل الناطقي في الاجناس عن نوادر هشام قال  
ابو يوسف ان عزل القاضي او مات وهو المكتوب اليه ثم قدم الختم الذي عليه المال الى القاضي الذي كتب  
الكتاب وقد غاب يمينه واحتج المكتوب له بكتابه عليه قال لا ادعي بذلك عليه لانهم شهدوا عليه  
على رجل غائب حتى تحضر يمينه ثمانية على خصمه وهو حاضر لكن لو كان وصل الكتاب الى القاضي  
الذي كتب اليه بذلك كان الكتاب بمنزلة الشهود وقد كان ابو يوسف ان يثبى بهذا مرة **قوله**  
ولو كان مات الختم ينفذ الكتاب على وادته لقيامه مقامه ذكره نزعنا ايضا يعني لو مات



الحكم وهو المدعي عليه قبل وصول كتاب القاضي إلى القاضي فينفذ القاضي المكتوب اليه على وادش الحكم  
ولا يتقبل كتاب القاضي إلى القاضي في الحدود والقصاص هذا لفظ القنودري في مختصره وكذلك في كتاب القاصم  
إلى القاضي بصدقه الشهادة على الشهادة لأن كتابه يتقبل شهادته الأصول كما أن شهود الزوج يتقبلون  
بما رتبهم شهادة الأصول ثم الشهادة على الشهادة لا يجوز في الحدود والقصاص فكذا في كتاب القاصم  
فيما لا يثبت فيه شبهة البديلة والحدود والقصاص يسقط بالشهادات ولأن الكتاب قد يرد في الحدود والقصاص  
بشبه الخط فيتمكن نوع شبهة ونحوه الباب ما ذكره المحقق في المجموع من صورة كتاب القاضي إلى القاضي  
وعلى قوله من فلان قاضي كورة كذا إلى فلان بن فلان قاضي كورة كذا سلام عليكم فإني أحمد اليك الله الذي  
لا اله الا هو أما بعد فإني رجل أنا في فلان بن فلان وذكرا له على رجل في كورة كذا حقا فإني  
أنا اسمع من بينته وأكتب اليك بما يستقر عندي من ذلك فإني لست بالبينة فإني في بعضه منهم  
فلان وفلان وفلان وتخليهم وينسبهم تشهدوا عني أن فلان بن فلان الفلاني على فلان بن فلان  
الفلاني كذا كذا درهما دينارا حالا وساء لي أن أحلف ما يقض منها شيئا ولا يقض له قاضي ولا كان  
ولا احتال بشيء منها فأخلفته فحلف بالله الذي لا اله الا هو ما يقض من هذا المال الذي قامت  
به البينة عني ولا يقض له ولا يحلف ولا أحالة ولا يقض له قاضي وانفاله عليه فإني لست بالبينة  
له اليك بما يستقر عندي فكتب اليك بهذا الكتاب واستشهدت عليه شهودا من كتابي وخافني وقرا  
على الشهود قال ثم يطوى الكتاب وتختتم عليه وتختتم الشهود عليه فتوادق ثم يكتب  
عليه عنوان الكتاب من فلان القاضي كورة كذا إلى فلان قاضي كورة كذا ثم يرفع إلى المدعي فإذا  
أتى به المدعي القاضي الذي بالكورة فذكر أن هذا كتاب القاضي إليه ساء له البينة على القاضي  
ولا ينبغي له أن يسمح من بينة المدعي حتى يحضر الخصم فإذا حضره وأقر أنه فلان بن فلان  
الفلاني قبل بينته وسامع منه فإذا أنكر قال له جئت بالبينة أن هذا فلان بن فلان الفلاني  
فإذا جاز بالبينة وعدلوا سمع من بينة المدعي على أن هذا كتاب القاضي الذي ذكر فيقول له  
أقرأ عليكم ما فيه فإذا قالوا قد قرأه علينا وأشهدنا أن كتابه ثم خضع وقال هذا خاص  
فإذا سمع منهم لم يكسر الخاتم حتى يسأل عنهم فإذا عدلوا لم يكسر الخاتم حتى يحضر الخصم  
فإذا حضر الخصم كسر الخاتم وقرا عليهم وعلى الخصم ما في الكتاب فإن قال استهزأ بهم قد استهزأوا  
علي ما فيه على ما تقرأ علينا ساء لخصم عما شهد به عليه فإن أنكره إياه وإن أنكر قال له حجة  
والا قضيت عليك بما فيه فإن لم يكن له حجة تقضي عليه وإن كانت له حجة قبل حجته وإن قال ليس  
أنا فلان الذي شهدوا عليه بهذا المال قال له هات بينة أن في هذه الصناعة أو البيلة رجل  
ينسب بمنزل ما ينسب اليه والا الرمثل ما شهد به فإن جاء ببينة على أن في تلك البيلة أو الصناعة  
أحد على اسمه واسم أبيه تقضي عليه إلى هنا كتاب المجرى والله أعلم **فصل آخر** قال يجوز قضاء المرأة في  
كل شيء إلا في الحدود والقصاص ذهبت من مسائل القنودري أعلم أولا أن كتاب القاضي إلى القاضي  
إذا كان سجلا يجب على القاضي المكتوب اليه أمضاؤه إذا كان في محلي مجتمعة وإذا كان كتابا طليعا  
فلم يجز بين الأمضاء والرد فلما كان كذلك احتاج إلى بيان تعداد محال الاجتهاد بذكر أفضل  
مجتمعا فذكر هذا الفصل لبيان ذلك وما يجوز به قال الإمام العنابي في شرح الجامع الكبير  
امراة تلدت القضاة تنقض في الأموال صح لاها تصلح شاهدة في باب المال فتصلح قاضية

ولو قضت بالحدود والقصاص وأمضاها قاض آخر يرى جوازها نذرا لاجتماع لأن نفس القضاء مجتمعة فيه  
فإن شئت كان يجوز شهادة النساء مع رجل في الحدود والقصاص قال الشيخ أبو المعين النسفي في شرح  
الجامع الكبير وقضاء المرأة فيما سوى الحدود جائز لأن شهادتها مقبولة وفي الحدود توقف قضائها لآلات  
الناس اختلفوا في جواز شهادتها في الحدود فإجاز ذلك شرح وبشر فكان القضاء مجتمعا فيه  
وليس بمقابل ذلك نفس قاطح والمروني عن الزهري مضت السنة من رسول الله والخلفين ومعه  
أن لا يتقبل شهادة النساء في الحدود والقصاص ليس بغير بل هو ما أول محصل الحمل على حال أفرادهم  
فلم ينف شهادتهم عند الانضمام إلى الرجال بدليل مقطوع فكانت لهم على قول هؤلاء في الجملة  
شهادة ولو قضت في الحدود بشهادة رجل وامراة نذرتضاؤه وليس لغيره إبطاله لأنه تقضي  
في فصل مجتمعة فيه وليس لغيره إبطاله لأنه تقضي نفس القضاء ههنا مجتمعا فيه إلى هنا لفظ رحمه الله  
وقد مر الوجه أشارة إلى ما قال قبل هذا الفصل بخط وهو قوله لأن فيه شبهة البديلة **قوله**  
وليس للقاضي أن يستخلف على القضاء إلا أن يؤمن اليه ذلك وهذا لفظ القنودري في مختصره قال  
الشيخ أبو المعين في شرح الجامع الكبير القاضي لا يجوز استخلافه إلا إذا أئذض السلطان اليه ذلك  
لأن استناد القضاء بالأذن متى حق ما لم يؤذن به على ما كان قبل الأذن ويجوز استخلافه  
بعد ما أئذض اليه لأنه ملك ذلك كما ملك القضاء بنفسه بين الناس واعتبر هذا بالوكيل بالبيع  
إذا وكل غيره بخلاف المشتبه حيث كان له أن يعين لأن المنايع تحدث على ملكه فيملكه فليكن  
ذلك من غيره فكان متصرفا بحكم الملك بخلاف ما نحن فيه فإنه يشترط حكم الأذن فيملك بغير ما أذن له  
قال واعتبر ما يحتاج من هذا وقالوا من قام مقام غيره لغيره لا يكون له أن ينقم غيره مقام نفسه  
كما في الوكيل والمودع وغير ذلك ومث قام مقام غيره لنفسه له أن ينقم غيره مقام نفسه ونقصه  
ما بيننا ثم قال فلان القاضي الذي لم يؤمر بالاستخلاف أمر غيره لينتفي تقضي ثم إجازة  
القاضي يظهر أن كان هذا المستخلف من يصلح أن يكون قاضيا صححت الاجارة والا فلا ويأباه بها  
قال العنابي فإن لم يؤله الخليفة ذلك تقضي المأمورين اثنين فإجازة القاضي جاز أن كان المأمور  
من أهل القضاء وإن كان محدودا في قذف وثابت جاز أمضاؤه وإن كان صبيا أو عبدا أو نصرانيا  
لم يكن أمضاؤه ولا يرد على هذا الوجه فإنه يملك التنويض إلى غيره أو كليا وإيضا لا تؤولت  
أوان ثبوت الوصاية بعد الموت فربما يجوز الرمي عن المباشرة بنفسه والمروني قواست حيث  
لا يمكن الرجوع إلى رأيه فإجاز الاستعانة بالغير دالة وقال أبو حنيفة محمد بن محمود الاستنبوطي  
في كتاب النصول القاضي إذا لم يكن مازونا في الاستخلاف فاستخلف غيره لا ينفذ قضاة كلفه  
خليفته سواء كان الاستخلاف في صحة أو مرض أو سنيته وإن استخلف غيره باذن الأمير  
لم يكن خليفته قاضيا من جهة الأمير حتى لا يملك القاضي عزله إلا إذا قال ولما قضيت  
دأستبدل من شئت فحينئذ يملك عزله بخلاف المأمور بأقامة الجمعة فإن له أن يستخلف  
غيره وإن لم يأذن له الأمير وكذا الوصي يملك التنويض إلى غيره وإن لم يأذن له الموصي  
وتمام هذا في المحيط وإذا لم يكن مازونا بالاستخلاف فاستخلف وحكم خليفته في مجلس القاضي  
بين يديه جاز كالوكيل بالبيع إذا وكل غيره فباع الثاني كحضرة الأول ولو حكم في غيبته ثم رفع  
قضاؤه إلى القاضي فإجاز نذرتضاؤه عند ما استحسننا وكذلك القاضي إذا جاز حكم المحكم



في المجتهدين كذا ذكر في تناو القاض طهيري الدين وقال في الفصول ايضا السلطان اذا قال لرجل جعلت  
قاضيًا ليس له ان يتخلف الا اذا اذن له بذكره من اجل الالة بان يقول جعلت قاضي القضاة  
لان قاضي القضاة هو الذي يتصرف في القضاة تقليدًا وعزلًا كذا ذكر في الذخيرة واجاب في  
النسبي عن محض انه غير صحيح لانه يذكر فيه ان هذا القاض مقلد من جهة قاض القضاة ولا  
يلبس فيه ان قاضي القضاة ما دون بالاختلاف من جهة السلطان **قوله** خلاف الامور باقامة  
الجمعة حيث يتخلف متصل بقوله وليس للقاض ان يتخلف على القضاء قالوا انها يجوز  
ان يتخلف الامور بالجمعة غيره وان لم ياذن له الامام بالاستخلاف اذا كان ذلك الغير سمع  
الخطبة وان لم يشهد الخطبة لغير الاستقلال لان الخطبة من شرائط افتتاح الجمعة فاذا لم  
يسمعه المستخلف شرايطها لم يحز افتتاحها **قوله** الاول **قوله** واذا توفض اليه يملك  
اي اذا توفض الاستقلال الى القاض يملك القاض الاستقلال نحو ما اذا قال له الامام وكل  
من سميت ولكن لا يملك القاض عزله لانه تائب من جهة الامام الا اذا قيل له واستبدل  
من سميت بحديثه بغيره **قوله** واذا دفع القاض من بعض حكام القضاء  
الا ان تحالف الكتاب او السنة او الاجماع بان كان قول لا دل عليه وذهب من مسائل اللادوي  
وفي بعض نسخ المختصر او يكون قول لا دليل عليه والمراد بالحكم القاض وبالاخص القاض  
والاصل فيها ما اذا لم يحز اية المعين في شرح الجامع الكبير فصل بمجتهدين يتخذ لان المجلد  
مع اختلاف استواء القضاء ينفذ في المجتهدين على من خالف رايه حسب نفوذه  
نفوذه على من رايه فاذن هذا قضاء انعقد الاجماع على نفوذه وقد روي عن عمر رضي الله عنه  
انه كان يقضي بقضايائهم يقضي في العامل بخلاف ذلك فيقال تعالى تلك على ما تقيسوا  
وهذا على مقتضى وروي عن علي رضي الله عنه لما قدم الكوفة بعد ما انتهت الخلافة اليه قال اني لم  
لاحل عتدة عقدها ولا لا عتدة عتدها عمر رضي الله عنه اراد به والله اعلم ان ما مضى  
عمر رضي الله عنه بالاجتهاد لا ينفذها هو ولان الاجتهاد الاول نأي بالقضاء والاجتهاد الثاني  
عزى عما يؤيده ونقض المتأيد المتأكد بالعائدين عن ذلك مستحب في العقول حتى ان القضاة  
النقض لا ينفذ لكون النص اقوي ولان القول بذكر يؤدى الى مالا نهاية له وهو فاسد هذا  
كله فيما اذا كان قضاء القاض الاول مما يسوغ منه الاجتهاد اما اذا كان لا يسوغ فيه الاجتهاد  
بان كان جورًا او مخالفا لكتاب او السنة المشهورة او الاجماع فانه لا ينفذه القاض الثاني  
لان الاول قضى بما لا يسوغ فيه الاجتهاد فلم ينفذ قضاءه كما لو حكم بخلاف النص بغير اجتهاد  
والمراد من خلاف الكتاب خلاف نص الكتاب الذي لم يختلف في تاويله السلك مثل قوله تعالى  
ولا تلجوا ما نكح ابائكم من النساء وقد اتفق الناس انه لا يجوز ان يتزوج امرأة الاب  
جارية ولا بطار واحدة منهما فلو حكم القاض بجواز نكاح امرأة الاب كان للقاضي الثاني  
نسخه وكذا اذا قضى بحل مروي التسمية عامًا لا يصح ويظهر القاض الثاني لانه يخالف نص  
الكتاب قال الله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وبظهر خلاف السنة المشهورة  
ما اذا قضى القاض بالقضاء بالفتنة اعني على المدعي خصمين يمينًا اذا وجد قتيلا  
محملة وكان ثمة عداوة ظاهرة فحمل المدعي على ان فلانا قتله كان له ان يقتل منه في قول

استباحها

ما يقتضي

عمر

مالك وهو قول الشافعي في القديم كذا ذكره شمس الائمة السرخسي في شرح ادب القاض وهذا الحكم ليس يصح  
لما في السنة المشهورة وهو قوله عليه السلام الائمة على المدعي واليمين على من انكر وكذا اذا قضى على المطلقة  
الثلاث للزوج الاول قبل دخول الزوج الثاني فالقاضي الثاني يبطله لانه محال للسنة المشهورة  
وهي حديث المسئلة وقد مر بيان الحديث في كتاب الطلاق في فصل فيما يخل به المطلقة وبغير خلاف  
الاجماع ما اذا قضى بجواز بيع ام الولد كان للقاض الثاني ان يقتضيه كذا ذكر القضاة في ادب القاض وذلك  
لانه مخالف لاجماع التابعين وذكر الشيخ ابو بكر الرازي ان هذا مذهب محمد تاما مذهب ابي حنيفة  
وابي يوسف يجوز قضاءه ولا يفسخ كذا ذكر الامام الناصبي وقال شمس الائمة السرخسي وهذا  
المسئلة يقتضي على ان اجماع المتأخرين هل يرفع الخلاف المتقدم ام لا عند محمد يرفع وعند ابي حنيفة  
وابي يوسف لا يرفع هكذا ذكر في شرح ادب القاض يعني ان الصحابة اختلفوا في جواز بيع امها  
الاولاد وروي عن علي انه قال اجتمع راي وراي عمر رضي الله عنهما في امهات الاولاد انه لا يبيع  
ثم رايته بعد ذلك ان ارتفعت مقال عبيدة السلماني راي في راي عمر احيى من رايك وحكمك  
تراجع التابعون على عدم جواز بيعه فكان قضاء القاض بجواز البيع خلاف الاجماع فيبطله  
الثاني عند محمد وعندهما لما لم يرتفع الخلاف المتقدم بين الصحابة كان قضاء القاضي في فصل يختلف  
فيه فلا يقتضي الثاني **قوله** القاضي ابو زيد في آخر فصول الاجماع من كتاب التعميم ان محمد بن الحسن  
روي عنهم جميعا ان القاضي اذا قضى ببيع ام الولد لم يحز وكذا روي عن ابي يوسف في النوازل انه  
لا ينفذ القضاء وكذا لو قضى قاضي بمال بقسامة لانه لو ادعى مالا وحلف حنيفة مينا لم يحز  
احدا المال فان استحقاق المال باليمين لا يجوز اجماعا فينفذ قضاءه ثم يقتضي لك ان المعين  
من الاخلاق هو اخلاق المتقدمين من الصحابة ومن كان بينهم لا اخلاق الشافعي ولا اخلاق  
مالك لان مالكا والشافعي لم يكونا موجودين في الصحابة فلم يكن خلافا معتبرا فلهذا كان للقاض  
الآخر ان يبطل ما قضى به القاض المالكى او الشافعي براه وهذا هو المراد بقوله والمعتبر الاخلاق  
في المصدر الاول **قوله** فلم يقتضي في المجتهدين مخالفا لاية ناسيا المذهب نفع عند ابي حنيفة وان  
كان عامدا فانه روايات ذكره في المسئلة تزيعا على ما تقدم اعلم ان القاضي اذا سني مذهب  
فقتضى مذهب غيره قال ابو حنيفة ينفذ القضاء وقال لا ينفذ هكذا ذكر الحنفية في ادب القاض  
الخلاف بينهما ولم يذكر قول محمد وكذلك ذكر الناصبي في تهذيب ادب القاض وكذلك ذكر النقيب  
ابو الليث في آخر ادب القاض من العيوت حيث قال ولو ان قاضيا خوجم اليه في امر من الامور  
مما فيه اخلاق وهو يذهب في ذلك الى مذهب ونسي مذهبه وقضى بخلافه فان ابا حنيفة قال يقتضي  
هذا الحكم ولا يرجع عنه وقال ابو يوسف يرد ذلك ويقضي بما كان رايه في ذلك فلو ان رجلا قال لامرأة  
انتي خلية اوبرية فجعلها نكاحا فان ابا حنيفة رضي الله عنه قال يقتضي هذا القضاء ولا يرجع عنه وقال  
ابو يوسف يجعلها واحدة ان لم يكن يزكى ثلثا الى هذا لفظ العيوت وذكر القاضي الامام علي السرخسي  
وشمس الائمة السرخسي في ادب القاض قول محمد مع ابي يوسف وقالوا في شروح الجامع الكبير وقضى  
القاضي بشهادة الاعمي والمحدود في القذف بعد ما تاب او قضى بشهادة احد الزوجين مع رجل  
لصاحبه ورايه جاز ينفذ قضاءه لان الخلاف في جواز القنينة بهذه الحجة الذي نفاذ القضاء فكذا  
قضاء في محل مجتهد منه فان من العلماء من يقول يقول شهادة هؤلاء ينفذ بالاجماع



فلا يكون لقاض أحد ابطاله وقال الشيخ ابو المعين في شرح الجامع البير تراجمه يكن للثاني دلالة الا بطلان اذا  
الاول يرى ذلك حقا وعلم الثاني انه كان يرى حقا فاما اذا علم ان الاول لم يزد ذلك حقا ونفى بطلان  
كان للثاني ابطال قضائه لان قضاءه مع اعتياده خلاف ذلك وقع عينا كمن وقع تحريمه الى جهة وصلى  
الغيرها مستقدا ان الفضل في الاول قال هكذا ذكر الشيخ الامام عبد الله الخيري اخرجى رحمه الله واليه  
اشار محمد يعني في قوله وراه جازا ثم قال ودوي الشيخ الامام عبد الواحد الشيباني رحمه الله  
قال في هذا دليل على ان ما ينفذ القضاء من تقليد شعوي المذهب ليعلم في الطلاق المضاق بالطلاق  
انما يجوز ان لو كان القاضي يرى بطلان الطلاق المضاق كما هو مذهب الشافعي فاما لو كان لا يرى  
ذلك لا يجوز تقليده الشعوي المذهب لان يكون تقليدا للغير ليعمل ما هو الباطل عنده وتعرض  
ما هو الباطل غير صحيح فلم يصح التقليد ثم قال الشيخ ابو المعين ولكن هذا خلاف ما عليه السلف  
فانهم كانوا يتخذون القضاء من الخلفاء ويرون ما يحكمون على رايهم نافذا وان كان ذلك مخالفا  
لرأي الخلفاء لا يتابعهم في المسائل جدهم عبد الله بن عباس ولو ان القاضي كان محذورا في قضيته  
وناب او كان اعنى او قضى لامرأة فابطل قاض آخر لا يرى ستمائة هو لا كان له ذلك لان هذا ليس  
بقضاء في المجهدين بل نفس القضاء مجتهد فيه هل هو نافذ وهل للقاضي اهلية القضاء له  
ينوقف على راي غيره فينفذ بتعينه ويطلب برده وابطال وتقل الاستدس في فيصوله عرجا  
الذخيرة انه قال ورايت في بعض الكتب عن اصحابنا في نقاد قضاء القاضي بخلاف رايه روايات  
وكان سنن الاسلام الاونجندى يقتضي عدم التخاذ في هذه الصورة والصدور الشهيد وظهر  
الدين المرجح اني يقتضيان بالنفاذ الى هنا لفظ الفصول **قوله** ثم المجتهد فيه ان لا يكون مخالفا  
لما ذكر يعني ان القاضي اذا سني مذهبه نفق خلافة في المجتهد فيه نفذ عند ابي حنيفة رحمه الله  
ولكن بشرط ان لا يكون المجتهد فيه مخالفا للكتاب او السنة المشهورة او الاجماع فاذا كان  
مخالفا لاحدهما يتطله القاضي الثاني لان وقع بالطلاق **قوله** فيها اجتمع عليه الجمهور لا يعتبر مخالف  
الجمهور ولا خلاف وليس باخلاف بيان ذلك ما قال في خلاصة الفتاوى لو قضى بخوارق الدرع  
بالدرهمين يتأيد باعيانها اخذ بقول ابن عباس رضي الله عنه لا ينفذ وان كان مخالفا لغير  
الصحابة لان لم يوافق احد من الصحابة فكان محجورا **قال** في عمدة القاري رجل زني فلم يهر  
زني الى القاضي ولم يترق القاضي بينهما ثم دفع الى قاضي آخر يرى التفرق لا يعرف لان الاول  
في فصل مجتهد فيه اختلف فيه الصحابة **قوله** والمعتبر الاختلاف في الصدور الاول يريد الاختلاف  
الواقع في زمن الصحابة وينبغي به اختلاف مالك والشافعي لان ليس يعتبر لانهما لم يكونا  
في زمن الصحابة وقد مر بيان بطل هذا **قوله** **قال** وكل شئ تقضيه القاضي في الظاهر يجرى  
نفي في الباطن كذلك عند ابي حنيفة رضي الله عنه وكذا اذا قضى بالخلالة وهذه من مسائل  
الجامع الصغير واصل المسئلة ان القضاء في العمود والفسوخ بشهادة الزور ينفذ ظاهر  
و بالظن عند ابي حنيفة وهو قول ابو يوسف اولا وعلى قول محمد وذر والشافعي ينفذ ظاهر  
لا باطنا وهو قول ابو يوسف آخر والمراد بنفاذ الحكم فظاهر ان يثبت فيما يتناول  
بتواتر التكمين والتعق والتسم وغير ذلك والمراد من نفاذه باطنا بتواتر الملك والخل فيها بينه  
ويقين الله تعالى ثم سئل ان تعرف ان النفاذ ظاهر وباطنا فيها اذا كان الدعوى

يقتضيان

سبب تعيين كالمبيع والنكاح لاني الاملاك المرسله الى المصلحة لا ينفذ باطنا بالاتفاق فانه لا يمكن اثبات  
الملك بدون سبب وفي الاشباب كثرة فتعين تعيين سبب الا ترى الى ما ذكر في خلاصة الفتاوى  
واجمعوا ان في الاملاك المرسله ينفذ ظاهر وباطنا واجمعوا ان الشهود لو طهروا عيبا او محذورا  
في قذف او كفارة ينفذ ظاهر وباطنا واجمعوا ان لو اقر بالطلاق التلث ثم انكر وحلف وتقي لها  
لا يحل له وطبها الى هنا لفظ الخلاصة وجه تولع ان تصح القضاء على وفاء الحجة وهذه الحجة باطلة  
لان الشهود كذبة والكذب باطل فلا ينفذ القضاء باطنا ولكن العدالة الظاهرة دليل الصدق  
فلهذا ناعتبرت حجة من حيث وجوب العمل ظاهر فاما بتواتر حجة الشفيع فمستح لا يقدم  
دليله وفي الحجة الصحيحة **قوله** وجه قول ابي حنيفة ان حجة القضاء قامت وانترض على القاضي العمل  
لها بحيث لو امتنع عن ذلك بقاء ثم وذلك لان حقيقة الصدق ساقطة الجبر في حق القاضي وجوب  
العمل لانه لا طريق الى ذلك فصارت ساقطة الجبر وبقيت الجبر دليل الصدق من حيث  
الظاهر وهو العدالة فاذا وجد تقدم دليل او جب الشرع العمل به من قوله الاجتهاد من  
المجتهد يكون حجة في حق وجوب العمل فاذ ان القاضي القضاء على ما جعل في الشرع دليل على  
حيث صوت قضائه عن البطلان ما يمكن لانه فعل صدر منه بامر الشرع مضانا اليه قال تعالى  
وان احكم بينهم بما امر الله وقال تعالى من ترصون امر الشهداء فاذا قضى بما قضى من الشهداء  
تقدم من بامر الله تعالى فوجب ان ينفذ قضاؤه في الظاهر والباطن جميعا الا ترى ان لو فوف بين  
الزوجين بامر الزوج ونفت الزوجة في الظاهر والباطن جميعا بامر الله تعالى اول ذلك  
لولا حق بين الزوجين وفوق سنهما ونفت الزوجة في الظاهر والباطن جميعا مع ان احدهما  
كاذب كذا في اشارات الاسرار وغيرها وباني البيان **قوله** في كتاب النكاح تبين باب الاول  
والاناء ينظر في صورة التمسك في العمود كثيرة منها اذا ادعى على امرأة نكاحا وقوم  
واقام عليها شاهد يرد وقضى القاضي بالنكاح بينهما حل للرجل وطبها وحل للمرأة التكمين  
من عنده وعندهما لا يحل لهما ذلك وكذا اذا ادعت نكاحا على رجل وهو محذور منها  
اذا قضى بالمبيع بشهادة الزور وهو على وجهين اما ان يكون الدعوى من جانب المشتري  
بان يدعي على غيره انك بعت مني هذه المجادية والاحزان يكون من جانب البائع بان قال انك اشتريت  
هذه المجادية محل للمشتري وطبها في الوجهين وصورة القضاء في الفسوخ كثيرة منها اذا ادعى  
احد المتبايعين نسخ العقد واقام بينة زور فنسخ القاضي محل للبائع وطه المجادية ومنها  
اذا ادعت على زوجها انه طلقها ثلاثا واقامت بينة زور وقضى القاضي بالزوجة ونزوحا بزوح آخر  
بعد استنار البينة محل للزوج الثاني لفظ ظاهر وباطنا عند كذا في الذخيرة **قوله**  
ولا ينفذ القاضي على غيب الا ان حضر من يقوم مقام هذا لفظ القدوى في محضره **قال**  
في مختصر الاسرار لا يجوز للقاضي ان يعقبي على غيب حتى يحضر هو ومن يقوم مقامه اي بامره  
واما حكما **قال** ابو يوسف ينصب القاضي عنه خفيا وتقي عليه **قال** في شرح الانطع **قوله**  
الشافعي يجوز القضاء على الغائب عن المصدر بالبينة وان كان حاضرا منه وجهان له ان البينة  
للبيان والاطهاد عند خفاء الحال على القاضي لا اثبات عالم يكن تابا ظهرت الحالة بالبينة  
ينكحها على الغائب كما لو كان حاضرا فسكت **قوله** ما روي اصحابنا في كتبهم ان النبي صلى الله عليه

Copy

rsity



قال لعلي حين بعته الى اليمن لا تنظر لاحد الخصمين حتى تسمع من الآخر ولان لو حضر  
ان يتم حجة ينفى بها حجة المدعي فلا يجوز القضاء مع غيبته ولان البيعة حجة لاحد الخصمين  
لا يلتفت اليها مع غيبة الآخر كاليمين ولان شرط القضاء لم يوجد فلا يصح القضاء بالبيعة  
لان شرط اقامة البيعة الانكار ولهذا اذا كان الخصم حاضرا فاقرب الحق لاحاجة الى البيعة وهذا لان البيعة  
في نفس الامر محتملة للصدق والكذب ولا يجوز بناء الحكم على الدليل المحتمل الا ان الشرع جعلها حجة ضرورية  
قطع المنازعة وايضا الحق الى مستحقة ولا منازعة عند عدم الانكار فاذا انعدم الانكار انعدم الضرر  
الموجبة لكون البيعة حجة فلا يصح قضاء القاض بدون الحجة وانما قلنا بان الانكار لم يوجد من الغائب لان  
يحتل ان يكون مقرا ويحتل ان يكون منكرا بل الظاهر من الاقرار لان المدعي صادق ظاهر الوجود دينه  
وعقله الصادق عن الكذب الداعي الى الصدق فاذا كان المدعي صادقا لا ينكر المدعى عليه ايضا لان  
لا يترك الصدق لدينه وعقله فاذا كان الظاهر من حاليه الاقرار لا يتقضى بالبيعة بخلاف ما اذا سكت عن  
الجواب لان الشرع انزل منكرا ونعيا للظلم فكان الانكار موجودا اما هنا خلافة لاننا ما تحققنا عند  
الاقرار فظهر الزن لان القاض لا يمكنه القضاء هنا لان وجه القضاء مشكك لانه لا يدري بأي حجة  
يقضى لان الاحكام مختلفة فحكم القضاء بالبيعة ان يحج الضمان على اليهود عند الرجوع ويظهر في الزمان  
المتصلة والمنفصلة وحكم القضاء بالاقرار خلاف ذلك فتعذر القضاء اصلا والباقي يعلم في طريقه الخلافة ان  
شاء الله تعالى **قوله** ولو انكر ترغاب فكذلك يعني لو انكر المدعى عليه ترغاب لا يقضى القاض ايضا  
غيبته وان كان وجد منه الانكار وهو قول محمد وقال ابو يوسف يقضى لوجود الانكار منه صريحا  
وهو معنى قوله وفيه خلاف الى يوسف وقال محمد انكاره الى وقت القضاء شرط وبقاء الانكار في وقت  
القضاء باستصحاب الحال لا بالنصر وذلك يصلح للدفع للالتباس **قوله** ومن يقوم مقامه فذلك  
بإبائه او بإبائه الشرع كالمضي من جهة القاض وقد يكون حكما بان كان ما يدعي على الغائب سببا  
لما يدعيه على الحاضر وهذا تيسر لقوله من يقوم مقامه في قوله ولا يقضى القاض على غائب الا ان كان  
من يقوم مقامه يقضي ان القاض مقام الغائب قد يكون قصدا بإبائه الغائب بان يجعله وخيلا  
او ناسه الشرع كما لو وكل القاض وكيلا عن الغائب او يكون نيابة الحاضر عن الغائب حكما بان كان  
ما يدعي على الغائب سببا لما يدعيه على الحاضر وتفصيل هذه المسئلة ما نقل في الفتاوى الصغرى  
عن شيخ الاسلام خواهر زاده ان الحاضر انما ينتصير خصما عن الغائب باحد معاني ثلثة احوال  
ان يكون الحاضر وكلا عن الغائب وهو ظاهر والثاني ان يكون المدعي على الحاضر والغائب شيئا  
واحدا وما يدعي على الغائب سببا لتبوت ما يدعي على الحاضر لا محالة ففي هذه الحالة يقضى على الحاضر  
والغائب جميعا حتى لو حضر الغائب وانكر لا يلتفت الى انكاره والثالث ان يكون المدعي ينفى  
مختلطين ويكون ما يدعي على الغائب سببا لتبوت ما يدعي على الحاضر على كل حال بحيث لا ينكسر  
في هذه الحالة ينتصير الحاضر خصما عن الغائب ويقضى عليهما جميعا اما اذا كان ما يدعي  
على الغائب قد يكون سببا لما يدعي على الحاضر وقد لا يكون بان كان مما ينقل عنه محال فانه ينظر  
في ذلك ان كان ما يدعي على الغائب نفسه يكون سببا لما يدعيه على الحاضر فانه يقضى بالبيعة في حق  
الحاضر ولا يقضى بها في حق الغائب حتى لو حضر الغائب وانكر ذلك محتاج الى اعادة البيعة عليه  
وان كان ما يدعيه على الغائب نفسه لا يكون سببا لما يدعي على الحاضر وانما يكون سببا باعتبار

البقاء الى وقت الدعوى فانه لا يقضى بالبيعة بما ادعاه المدعي في حق الظاهر الحاضر ولا في حق الغائب  
اما تنصير الاصل الثاني وهو ان يكون المدعي على الحاضر الغائب شيئا واحدا وما يدعي على الغائب سبب  
لتبوت ما يدعي على الحاضر لا محالة ببيان ذلك في ثلاث مسائل احدها رجل ادعى دارا في يد رجل  
انها ملكه وانكره واليد فاقام المدعي البيعة ان الدار داره اشتراها من فلان الغائب وهو يملكها  
فانه يقضى بها في حق الحاضر والغائب لان المدعي شيئا واحدا وهو الدار وما ادعى على الغائب وهو الشراء  
سبب لتبوت ما يدعي على الحاضر لان الشراء من المالك سبب لا محالة والثانية اذا ادعى على آخره كفل  
عن فلان بما يدوب له عليه فانه المدعي عليه بالكفالة وانكر الحق فاقام البيعة انه ذاب له على فلان الف  
درهم فانه يقضى بها في حق الكفل الحاضر وفي حق الغائب جميعا حتى لو حضر الغائب وانكر لا يلتفت الى انكاره  
والثالثة اذا ادعى التبعة في دار في يد انسان وقال ذواليد داري ما اشتريتها من احد فاقام المدعي  
البيعة ان ذواليد اشترى هذه الدار من فلان بالذرة درهم وهو يملكها وانما تنصيرها يقضى بالشراء  
في حق ذواليد والغائب جميعا واما الاصل الثالث وهو ما اذا كان المدعي شيئين وما يدعيه على الغائب  
سبب لما يدعيه على الحاضر ببيان في ثلاث مسائل ايضا احدها رجل توفى محصنا حتى وجب عليه  
الحق فقال الفاذ اننا عبد وعلى حد العبيد وقال المقدون لا بل كان اعتقل مولانا ولي عليك حد الاعرار  
وانام البيعة على ذلك تبطل هذه البيعة ويقضى بالعق في حق الحاضر والغائب جميعا حتى لو حضر  
الغائب وانكر الحق لا يلتفت الى انكاره وان ادعى شيئين مختلفين لانه ادعى على الحاضر حدا كاملا  
وعلى الغائب عتقا لكن لما كان العتق سببا لتبوت ما يدعي على الحاضر لان تحصيل العتق لا ينفك  
عن العتق محال يقضى بالبيعة في حق الغائب والحاضر جميعا والثانية شاهدان شهدا على رجل  
بمال قتال المشهود عليهم هما عبدان لفلان الغائب وانام المشهود له البيعة ان مولاها قد اعتقها قبل  
هذا وهو يملكها تبطل هذه البيعة ويثبت العتق في حق المشهود عليهم والمولى الغائب لان العتق لا ينفك  
عن ولاية التهمة والثالثة رجل تبطل رجلا عدا له وليان غائب احدهما ادعى الحاضر على القاتل  
ان الغائب عني عن تعيبه فاقبل نفيي مالا وانكر القاتل ما قام المدعي البيعة على ذلك تبطل ويقضى بها  
على الحاضر والغائب جميعا فان تبطل بطل هذا بما اذا كان العبد بين حاضر وغائب فادعى على الحاضر  
منها ان الغائب اعتق نفيي وهو مؤسور وادعى قهر يد الحاضر نفسه بصيرورته مكاتبه عند  
اي حصة دفعه السعة واقام البيعة على الحاضر بذلك لا تبطل هذه البيعة اصلا واعتان الغائب نصيبه سبب  
لتصريف الحاضر عنه لا محالة **قوله** هذه التهمة لا تبطل عند حصة الاحدم الخصم عن الغائب بل له حصة  
المقتضى عليه بالكتابة لان الساكت ان اختار نصيب المعتق فان العبد يصير مكاتب من جهة المقتق  
وان اختار الاستعانة يصير مكاتب من جهة الساكت فكان المقتضى عليه بالكتابة محذورا فلم تبطل  
لهذا واما اذا كان المدعي شيئين وما يدعيه على الغائب لا يكون سببا لما يدعيه على الحاضر لا محالة  
بل قد يكون سببا وقد لا يكون ببيان في مسألتين احدهما رجل جاء الى عبد انسان وقال ان مولانا  
قد وكلني بان احملك اليه فاقام العبد البيعة ان مولاه اعتقه يقبل في حق تصريف الحاضر ولا يقبل  
في حق العتق على الغائب حتى لو حضر الغائب وانكر العتق يحتاج العبد الى اقامة البيعة والثانية رجل  
جاء الى امرأة الغائب وقال ان زوجي وكلني بان انتدلي اليه فاقامت البيعة ان زوجها ملزما ثلاثا  
تقضى بتصريفه او كفل عنه ولا يقضى بالطلاق لان المدعي شيان الطلاق والعتاق على الغائب



وقد ريد الحاضر والعقود والطلاق قد تحقق ولا يوجب انزال الوكيل بان لا يكون هناك وكالة وقد ريد  
موجبا لانزال ما وجد بعد الوكالة فلا يكون انزال الوكيل حكما اصليا للطلاق والعقود من حيث ان  
سبب الحق الحاضر في الجملة لا يكون الحاضر فيه خصما على الغائب ومن حيث انه قد يكون سببا قاطعا  
فيما يرجع الى حق الحاضر في تصرفه وانزاله عن الوكالة لان ليس ضرورة انزال الوكيل تحقق الحق  
والعقود ولا من ضرورة تحقق الطلاق والعقود انزال الوكيل فلا يقتضي بالطلاق والعقود واما  
المدعى شئين ونفس ما ادعى على الغائب لا يكون سببا لثبوت ما يدعى على الحاضر الا باعتبار البقاء فيما  
في مسائل احدثها ما قالوا ومن اشترى جارية فادعى المشتري على البائع ان البائع كان قد  
من فلان الغائب وقد اشترىها المشتري وهو لا يعلم بذلك انكر البائع واقام المشتري على ذلك  
فانه لا يقتضي بالبينة لان حق الحاضر ولا في حق الغائب لان المدعى شيئا في الرد بما يعبر على الحاضر  
على الغائب وما ادعى من النكاح على الغائب نفسه ليس بسبب لما يدعى على الحاضر من غير اعتبار  
لجواز ان يكون نزوحها ثم طلقها وان اقام البينة على البقاء بان شهدوا انها امراته للمحال لا  
ايضا لان البقاء يتبع للابتداء والثبات المشتري شرافا اذا اقام البينة ان باع من فلان الغائب  
لا يقبل لابطال حق البائع في الاسترداد لان حق الحاضر ولا في حق الغائب لان نفس البيع ليس  
لبطالان حق البائع في الاسترداد لجواز ان باع ثم انسخ البيع بينهما فيعود حق البائع في الاسترداد  
واذا لم يكن خصما في اثبات نفس البيع لم يكن خصما في اثبات البقاء لان البقايح والثالثه  
في يديه دار بيعت بحسبها دار فاراد الذي في يديه الدار ان ياخذ المتزوجه بالشفعة فقال  
للتفيع الدار التي في يديك ليس لك انزاه فلان فاقام التفيع البينة ان الدار التي في يديه دار  
اشترىها من فلان الغائب لا يقتضي بالزوجه الا في حق الحاضر ولا في حق الغائب لان المدعى شيئا  
تخلطان وما ادعى على الغائب من شراء الدار ليس بسبب لثبوت حقه في الشفعة مالم يثبت  
فانه لو كان اشترىها ثم نسخ البيع اذا لم يجر ملكه بوجه من الوجوه لا يكون له الشفعة واما  
له الشفعة باعتبار البقاء ولم يفهم البينة على البقاء ولو اقامها على البقاء لم يقبل ايضا لما مر  
والباقي يعلم في كتاب ادب القاضي في مسائل القضاء على الغائب من القادى الصور في الفصول  
الرابع من فصول الاستدلال في قوله او بانه الشفع كالرعي من جهة القاضي قال بعضهم ومنه  
قيد بالرهون من جهة القاضي احتراز عن المستخرج من جهة القاضي فان فيه اخلاق الروايتين نقل ما  
الفصول عن المحيط والذخيرة وسائر القادى واذا ادعى انسان على آخر والقاضي يعلم ان  
لاشئ عليه لا يجوز ولو حكم عليه لا يجوز وتفسير المستخرج ان يثبت القاضي وكذا في الغائب ليس  
الخصومة عليه وكذلك لو حكم رجل غيره عند القاضي ليسمى الخصومة والقاضي يعلم ان المستخرج  
حكم القاضي لا يسمع الخصومة عليه واما يجوز يثبت الوكيل خصم اخفى في بيته ولا يحسم  
الحكم بعد ما بعث امناوة الى داره وتوذي على باب داره ثم قال صاحب الفصول وكذا  
الحاكم رجل غاب فجاء رجل وادعى على رجل ذكر له حكم الغائب وان الغائب وكذا  
كل حق لم على غيبه بالكلية وبالخصومة فيه والمدعى عليه ينكر ذلك واما المدعى  
على ذلك فانه تقي القاضي عليه بالوكالة وهذه المسئلة دليل على جواز التسخير فانه قال ادعى على  
ذكر ان خصم الغائب ولم يقبل انه غير الغائب لكن هذا عندنا محمول على ما اذا لم يعلم القاضي

كونه مستخرج اما اذا علم القاضي ذلك لا يثبت ثم قال وذكر في ادب القاضي ان الحكم على المستخرج لا يجوز  
قال في سبب ان يكون هذه المسئلة على روايتين لا بد في الحاصل قضاء على الغائب في القضاء على الغائب  
روايتان عن اصحابنا وكان طهيري الدين المرحوم في تقي في القضاء على الغائب بعدم التماس كذا يظنوا  
الهدم مذهب اصحابنا الى هذا لفظ صاحب الفصول في الفصل الرابع قوله اما اذا كان شرط الحقة فلا يعتبر  
في جعل حقا من الغائب يعني اذا كان ما يدعى على الغائب شرطا لثبوت ما يدعى على الحاضر لا يجعل  
الحاضر خصما عن الغائب وهذا قول عامة المتأخرين وصورة ما ذكر في القادى الصور رجل قال لامرأته ان  
طلق فلان امرأته فابت طالق فادعت امرأته عليه ان فلان طلق امرأته فلان غائب فاقامت البينة  
لا يفتح هذه الدعوى البينة ولا يثبت وقوع الطلاق عليها لان يثبتها على فلان الغائب لا يفتح لان  
ذلك ابتداء القضاء على الغائب وقد انقضى بعض المتأخرين بان هذه البينة تقبل ويثبت وقوع الطلاق  
الا ان الاول اصح فان قيل ليس لو قال لها ان ادخل فلان الدار فانت طالق فاقامت المرأة البينة  
ان ادخل فلان غيبا كانت البينة صحيحة الجواب اما صحت هذا لانه ليس فيها ابطال حق الغائب  
ولا يكون قضاء على الغائب والحاصل ان الانسان اذا اقام البينة على شرط حقه بانثبات فعل على الغائب  
فانه لم يكن فيها ابطال حق الغائب تقبل هذه البينة وينتصب الحاضر خصما عن الغائب وان كان في قبول  
البينة ابطال حق الغائب من طلاق او عقار او بيع او ما اشبه ذلك الاصح ان لا يقبل وقد انقضى بعض المتأخرين  
ان يقبل ويثبت على الحاضر والغائب جميعا وبه اخذ القاضي الامام شيخ الاسلام محمود الاورجندى حكي  
ذلك عنه الشيخ الامام طهيري الدين الى هذا لفظ القادى الصور ثم قال فيها بعد ادراكي وذكر الشيخ  
الامام علي البرزوي في باب ما يقيم عليه البينة من نكاح الجامع ان الانسان ينتصب خصما عن الغائب  
في اثبات شرط حقه كما ينتصب خصما في اثبات سبب حقه لانه محتاج الى اثبات حقه وكما لا يمكنه  
اثبات حقه الا باثبات سبب لا يمكنه الا باثبات شرطه كما لو قذف انسان فادعى القاذف  
ان عبد فلان واقام المقذوف بينة ان فلانا كان اعفته تقبل هذه البينة وان كان اعتاق الغائب  
شرطا لحقه وقد ذكرنا ان شيخ الاسلام خواهر زاده يقول ان الاعتاق سبب لحكم الحد لان كمال  
الحد لا ينقل عنه محال ما وكل مالا ينقل عنه حقه محال ما كان بسبب الشيب فينتصب فيه الحاضر  
خصما عن الغائب قال ويقرض القاضي اموال اليتامى ويكتب ذكر الحق او قال محمد في الجامع الصغير  
وصودتها من محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة في القاضي يقرض اموال اليتامى قال هكذا ينبغي  
له ان يفتش يقرضها ويكتب بها ذكر الحقوق وان اقرضها الوصي فمن الى هذا لفظ محمد  
في اصل الجامع الصغير وهي من الخواص بيانه ان القرض تبرع ابتداء معاوضة انتهاء لانه طلع  
الملك عن العين ببدل في ذمة المقتبس وهذا لان الانسان لا يستقرض عادة الا اذا كان غنيا  
ملي ولذا حل محل الصدقة في التواب بل زاد عليها لتيقن الحاجة في المستقرض دون الفقير  
لانه لا يستقرض مالم يكن محتاجا وقد يقرض الفقير ولا يكون في الواقع كذلك فاذا ثبت  
ان القرض تبرع صار كالعقود على مال فلا يملكه من لا يملكه البرع بمال اليتيم الا ان القاضي  
لما كان قادرا على استخراج المال من المستقرض كان له ولاية الاقرض لان الدرس في ذمته يحكم ولاية  
القاضي كان معاذا للعيين وزيادة لانه لو لم يقرض بها يهلك المال فاذا اقرض كان مضمونا  
عن التوى والتلف لان القاضي يقدد على الاستخراج بعلمه فاذا كان كذلك كان اقرض القاضي



نظر اليتم خلاف الوصي لانه لا يقدر على الاستخراج بنفسه ولا كل يتيمة تشتمع نفسها  
 اذ ان الوصي ضروري في حق اليتيم فيصير داما الاب فكل مال الصغير لا يملك الا في حق الوصي  
 قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز تركه كما لا يجوز ترك الوصي يعني ان الاب لا يملك من الاستخراج  
 بنفسه كالوصي ويجوز ان يقال يجوز تركه في الدلالة ولا يتيمة اعلم من ولاية الوصي وهو غير متهم في امره  
 شفقت فاشبه حال القاصي والى الوجه الاول ذهب في الاسلام البرزوي والصدوق والزهدي والشافعي  
 شروحه للجامع الصغير وادرك الحق كتابه المصنف للندوة والتوكيد **قوله** والاب بمنزلة الوصي في اصح  
 اراد باصح الراد ايتى ما ذهب اليه في الاسلام ومن وافقه **باب التحكيم** شروح في بيان حكم الحكم لانه من  
 انواع القضاء الآتية اخر ذكره لان حكمه ادى الى حال من حكم القاض ولذا اذا خالف حكمه مذهب القاض  
 الذي ينفى اليه ابطاله ولذا لا يجوز حكمه في الحدود والقصاص في الحدود والقصاص ولا يجوز  
 اذ لم يكن مخالفا لنفس الكتاب والسنة المشهورة والاجماع وكذا حكم القاض في الحدود والقصاص ولا يجوز  
 حكم الحكم ويجوز حكم القاض في حق الخصم بذلك لا ولا يجوز حكم الحكم الا بعد رضا الخصمين يقال حكمه  
 اي موطن الحكم اليه **قوله** قال وادخله رجلان رجلا فحكم بينهما بحكمه راي قال القدوري  
 وتماه فيه اذا كان بصفة الحاكم يعني اذا كان الحكم من اهل الشهادة وهذا لان الحكم بمنزلة القاض في حق  
 ما شرط صفة القاض في الحكم حتى لا يجوز ان يحكما بينهما محدودا في ذنوب او عباد او اعبي او ذميين  
 لان شهادة هؤلاء لا يجوز والاصل في جواز التحكيم قوله تعالى وان حكم شقاق بينهما فابعثوا حكما من  
 دكلهما من اهلهما وحكم النبي صلى الله عليه وسلم سعد بن معاذ في بني قريظة وحكمه فقال هؤلاء اهل  
 على حكمك فقال يقتل مقاتلتهم ونسبي ذراريهم وكان بين عمر ابن الخطاب والي بن كعب منازعة  
 في تحكيم بينهما فثبتت رضى الله عنه **قوله** فيشترط اهلية القضاء يعني لما كان الحكم  
 بمنزلة القاض في حق المتحكمين اشترط اهلية القضاء في الحكم فعلى هذا يجوز تحكيم المرأة فيما بين  
 بالسميات لانها من اهل الشهادة فيها **قوله** ولا يجوز تحكيم الكافر والمجذوم والحدود في القدر  
 والفاقد والعمي وهذا لفظ القدوري في مختصره وهذا حكم من اضافة المعذور الى المنقول ولو كان  
 المراد اضافة المصدر الى الفاعل لما جاز وهذا لان الحكم بمنزلة القاض في حق المتخاصمين والقاض لا يملك  
 ان يكون واحدا من هذه الصفات فكذلك الحكم **قوله** والفاسق اذا خلى يجب ان يجوز عندنا الحكم  
 في المولى يعني اذا ولى الفاسق قضا بلدة حاز عندنا لكن لا ينبغي ان يقلد ذلك الفاسق اذا حكم  
 ان يجوز قياسا على ذلك ولكن لا ينبغي ان يحكم وقد مر بيان القاض الفاسق في اول كتاب ادب القاض  
**قوله** ولكل واحد من المحكمين ان يرجع ماله بحكمه عليهما هذا لفظ القدوري في مختصره وذلك  
 حكمه موقوف على رضاهما فاذا رجع واحد منهما قبل تنفيذ الحكم صار كأن الرضا لم يوجد  
 في الابتداء وتول انهما سلطانا على التفرع عليهما فصار كالوكيل له كل عول الوكيل قبل البيع فكذلكهما  
 مخلاف ما اذا ائتمن الحكم حيث لا يكون لواحد منهما ان يرجع لانه فعل ما فعل تسليمهما فلم يكن لهما  
 او لاحدهما تنقذ ذلك بعد ذلك كالمكيل اذا باع لا ينقص المكيل فذلك هو حسنا وادود شعر الاله  
 2 شرح ادب القاض في هذا المقام هو الادب جوازا فان قيل اليس ان التحكيم انما يثبت باتفاقهما  
 ينبغي ان لا يصح الاخراج الا باتفاقهما ايضا قلنا يجوز ان لا يثبت العقد الا باتفاقهما  
 يتفرد احدهما بالنسخ كما في المضاربة والتركه ونحوه وهذا لان احدهما لم يرض بهذا الحكم

الو كين راضيا في الابتداء لا يصح التحكيم فاذا لم يرض بعد ذلك لا يبقى التحكيم ايضا فاما اذا انعقد الحكم فلا يجوز له  
 منها ان يرجع عن ذلك كالقاضي اذا قضى بمرعلة السلطان لا يبطل ذلك القضاء ولو عرله قبل القضاء لا  
 حكمه فكذلك في هذا الحكم وقال في شرح الانطع قال الشافعي في احد قوله لا يجوز التحكيم وان حكم لم يلزمه  
 لقائه النبي صلى الله عليه وسلم اجاز حكمه سعد بن معاذ علي بن قريظة ولو جاز رجوع المحكوم عليه بعد الحكم  
 لم يلزمه ذلك مع كراهتهم او كراهة بعضهم **قوله** واذا رجع حكمه الى القاض فوافق مذهب امضاه  
 هذا لفظ القدوري في مختصره وتماه فيه وان خالفه ابطاله وقال في شرح الانطع قال الشافعي في القول  
 الذي يقول بجواز التحكيم ليس له نسخة تراعى ان حكمه الحجة لانه لو امان ان كان موافقا لراي القاض  
 الذي يرجع اليه او مخالفا له فان كان موافقا بنفسه لانه لا حاجة لعدم تاييده النسخ لانه اذا نسخ تحتاح  
 الى ان يثبت ثانيا لانه رايه هو الذي حكم به الحكم وان كان مخالفا لرايه رده لان حكم الحكم انما يثبت  
 بسلب المحكمين على انفسهما ولا تسلط من القاض فلا يكون حكم الحكم حجة على القاض وهذا بخلاف حكم  
 القاض اذا رجع الى قاض اخر حيث يثبت سواه كان ذلك موافقا لمذهب او مخالفا له اذا كان في اصل  
 بمذهب فيه ولم يكن مخالفا للكتاب والسنة المشهورة والاجماع لان للقاض ولاية عامة على كافة  
 الناس فكان قضاءه حجة على الكل وحكم الحكم بمنزلة الصلح فلورفع الصلح الى القاض وكان مخالفا لرايه ابطاله  
 فكذلكها ثم فائدة امضاء القاض ان القاض الثاني اذا رجع اليه لا يبطله وان خالفه ذلك مذهب الثاني  
 لان امضاء القاض الاول بمنزلة حكمه بنفسه ابتداء **قوله** ولا يجوز التحكيم في الحدود والقصاص وهذا  
 لفظ القدوري في مختصره وقال الشافعي في القول الذي يجوز التحكيم يجوز قال الامام الناصبي في نهج  
 ادب القاض ولو حكم بينهما في حد او قصاص لم يحن ثم قال قال ابو بكر الرازي في القصاص ينبغي ان  
 يجوز لان ولي المقتول لو استوفى القصاص من غير ان يرفع الى السلطان حاز ذلك اذ حكم فيه لانه  
 من حقوق بني آدم ثم قال الناصبي وقال الحاكم في مختصره وقضاء الحكم في الاموال والقصاص جائز وان وافق  
 راي القاض وكذلك ذكر ابن خاس النخعي في ادب القاض ثم قال الناصبي قال ابن كاس وقال الحسن  
 بن زياد في كتاب ادب القاض لو ان رجلين حكما رجلا في حد او قصاص فحكم بينهما بحكمه **قوله** وقال شمس  
 الايسة الرخسي في شرح ادب القاض من اصحابنا من قالوا ان لا يجوز هذا في الحدود الواجبة لله تعالى  
 لان الامام هو المستعين لاستيفاء حقوق الله تعالى وليس لهما ولا لغيرهما من الناس فلا يصح  
 فاما في القصاص وحد القذف فيجوز التحكيم لان الاستيفاء ليهما والحق في القصاص وحد القذف  
 لهما فيجوز التحكيم كما في الاموال ولكن صاحب الكتاب اطلق وقال لا يجوز وهو الصحيح اراد بهما  
 القصاص والخصاص لان حكم الحكم بمنزلة الصلح فما يجوز استحقاته بالصلح والعقد يجوز التحكيم فيه  
 وبالاطلاق والقصاص وحد القذف لا يجوز استيفاءه بالصلح والعقد لانه لا يجوز التحكيم فيه ولان  
 القصاص وحد القذف مما يندري بالسميات وفي حكمه شبهة لانه حكمه في حدتها وليس حكمه  
 في حق غيرهما راي شبهة اعظم من هذا **قوله** قالوا وتخصيص الحدود والقصاص بطل على  
 جواز التحكيم في راي المجتهدين كالحكم في الجنائيات بانها واجبة وفسخ اليمين المضافة  
 وعقد ذلك وهذا الذي قالوا من جواز الحكم في راي المجتهدين لكن لا ينبغي به ثم قال وخفي  
 عن شمس الايسة الحكم اسي انه قال مسئلة الحاكم المحكم يعلم ولا ينبغي به وكان يقول ظاهر  
 المذهب ان يجوز الا ان القاض العام الاشتداد ابا على النبي كان يقول نكته هذا الفصل

التحكيم



ولا يفتي به كيتا بطرق الخصال الى ذكر يودى الى هدم مذهبا فاما المذهب فهو الاول ودور  
اصحابنا ما هو اوسع من هذا وهو ان صاحب الحادثة اذا استغنى فنيها عدا من اهل النوى فاشاء  
بطلان اليهين دسغه اتباع فتواه وامسك المراه المحلون بطلانها ودور عنهم ما هو اوسع من هذا  
ايضا وهو انه اذا استغنى اولاً فنيها فاشاء بطلان اليهين دسغه امسك المراه فان تزوج امرأه  
كان حلف بطلان كل امرأة يتزوجها فاستغنى فنيها اخذ فاشاء بضمح اليهين فانه يفارق  
الاخرى ويتسك الاذى يقتواهما الى هنا لفظ الفتوى الصغرى **قوله** وان حكماءه في دم خطاه نفسي  
بالدية على العاقلة لم ينفذ حكمه هذا لفظ التدوير في مختصره وذلك لان حكم الحكم لا ينفذ في حق غير  
المحكمين فلا ينفذ اذ في حق العاقلة لانهم ماضوا بحكمه ولو حكم بالدية على القاتل في ماله لا يجوز له  
مخالفة للشرع قال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث حماد بن مالك تروا تدوة وسيجيئ ذلك في كتابنا  
بل يقتضى القاضى بالدية على العاقلة الا اذا ثبت القتل باقرار القاتل فيمنع مجوز الحكم بالدية في حال  
القاتل لان العاقلة لا تعقل متى اذ لا عود ولا اعترا **قوله** وكور ان يسمع البيعة ويتنص بالكلول هذا  
لفظ التدوير مختصره قال صاحب البداية وكذا بالقرار وذلك لانها سلطانها على الحكم عليهما بتراضيه  
وليس الحكم الا سماع البيعة او القضاء بالكلول او الاقرار بحاز كونه موافقا للشرع **قوله** ولو اقر بالقرار  
احد الخصمين او بعدالة اليهود وهما على حكمها بقبول قوله اي قول المحكم ذكره تنريفا على ما تقدم  
يعنى اذا قال الحكم لاحد المحكمين قد اقررت عندي بكذا او قال قامت البيعة عليك والزمك بالحكم  
وانك المقتضى عليه ان يكون اقر فالحكم ما من عليه لان له ان يتنص فيحكم ما دام في المجلس والمجلس باق  
قال حكمت صدق وان قال الحكم حكمت بكذا لم يصدق لانه اذا حكم صار معزولا ولا يقبل  
قول المعزول انى حكمت بكذا عليه ولانه لما قاضى من مجلسه صار معزولا فصار كالقاض بعد العزل اذا قال  
قضيت بكذا الا يصدق كذا هذا **قوله** وحكم الحاكم لا يورثه ولده وزوجته باطل وذلك لان اهل البيت  
شرط للقضاء على من لا يصلح شاهدا لا يصلح قاضيا والشهادة لهؤلاء لا تجوز فكذا لا يجوز الحكم  
لهم والقاض والحكم في سواهم بخلاف الحكم عليهم فان ذلك جائز كالتشهادة عليهم لان في الشهادة لهم  
بخلاف الشهادة عليهم **قوله** ولو حكم ارجلين لا بد من اجتماعهما ذكرها تنريفا على سلك التدوير  
وهي مذكرة في ادراك القاضي فالناهي تهذيب ادراك القاضي واذا حكم ارجلين فزاد احدهما شأورا  
الاخر خلافة لم يجر لهما ان يحكما حتى يجتمعا على شئ لما انفكهما رضىا برأيهما ولو شهد عند الحكم  
شاهدان ثم مات الشاهدان او غابا فانسأ المدعى الحكيم ان يشهدا له على شهادة شاهدين  
لم يحسن من قبل ان الشاهدين لم يشهدا معا شهادتهما لان الشهادة على الشهادة تحتمل  
فمن لم يتم له لم يجز له ان يشهد على شهادته **مسائل شتى** من كتاب القضاء قد جرت عادة  
المحققين ان يذكروا ما شئت من المسائل في آخر الكتاب استدراكا للفايت وتزجوا  
مسائل متفرقة او بقولهم مسائل شتى او بقولهم مسائل متنوعة وكان القياس على هذا  
صاحب الهداية مسائل هذا الفصل في آخر كتاب ادب القاضي **قوله** واذا كان علوا ليجلي وبطلان  
فليس لصاحب السفيل ان يتدينه وتدا ولا يفتي فيه كوة عند اى حينة رضى الله عنه وهذه  
مسائل الجامع الصغير وهو روى فيه محمد بن يعقوب عن اى حينة في علو ليجلي وبطلان  
قال ليس لصاحب السفيل ان يتدينه وتدا ولا يفتي فيه كوة وقال ابو يوسف محمد بن

ان يفتي فيه مالا يفتي بالعلو الى هنا لفظ محمد بن اهل الجامع الصغير يريد به في الجرد والسقف  
كما قال الامام العتاي وقال في كتاب الدعوى في قسم المسوط من الشامل صاحب السفيل ارا هدم سبيله  
او فتح كوة او ادخال جند فيه لم يكن له ذلك الا برضا صاحب العلو وكذا ليس لصاحب العلو ان يفتي  
على علوه جندعا ويشترع كنيها لم يكن له ذلك وعندهما ذلك كله اذا لم يفتي بالاخر الى هنا لفظ الشامل  
قال بعض مشايخنا في شروح الجامع الصغير ما حكى عنهما تفسير قول اى حينة رضى الله عنه ان ابا حنيفة  
انما اراد بالمنع ما فيه ضرر ظاهر فيكون فصلا من جهة اعليه لان التصرف حصل في ملكه فيكون المنع  
بعلية القرب وقال بعضهم بل عند اى حينة الخطر اصل والاطلاق يعارض لعدم الضرر ولا خلاف فيما  
اذا لم يفتي بصاحبه فان له ان يفتي مالا يفتي به بالاتفاق وانما الخلاف في حالة الاشكال انه يفتي به  
ام لا فتى اى حينة ليس له ذلك الا برضا صاحبه وعندهما ذلك لان التصرف حصل في ملكه  
والاصل في الملك هو الاطلاق ووجه قول اى حينة ان تصرفه حصل في ملك مشغول حتى يحرم فصار  
المنع أصلا كما راها من اذ باع المهرهون ولهذا لا يملك صاحب السفيل ان يهدم كل الجدار والسقف  
فلا يفتي لان نفع الكوة لا يخلو عن توهين الحائط في الجدار او في الثاني قال فخر الاسلام في شرح  
الجامع الصغير في قول اى حينة قياس الكوة يفتح الكاف كذا في الديوان هو التورث يقال وتدا وتدا  
يبداه اذا ضرب من ضرب **قوله** واذا كانت زايفة مستطيلة تنسحب منها زايفة مستطيلة وهي غير  
نافذة فليس لاهل الزايفة الا الى ان يفتحو بابا في الزايفة القسوى وهذه من خواص الجامع الصغير  
وهو دهمانه محمد بن يعقوب عن اى حينة رضى الله عنه في زايفة مستطيلة انشعبت منها زايفة  
مستطيلة وهي غير نافذة قال هه للرجل من اهل الزايفة الا الى ولم فيها دار ان يفتح من حايطة  
في الزايفة القسوى بابا قال لا وان كانت زايفة مستديرة وقد لقي طرفاها كان له ان يفتح الى  
هنا اصل الجامع الصغير بياته ما قال البيهقي ابو الليث اذا كانت سكة غير نافذة وفيها سكة اخرى  
عن يمينها او شمالها ولرجل في السكة دار بابها الى السكة الغطس وبعض حوايلها الى السكة  
الاخرى التي في هذه السكة فارد ان يفتح بابا في تلك السكة ليس له ذلك لان تلك السكة خاصة  
لاهلها الا ترى انه لو بيعت دار في تلك السكة فالشفعة لاهل خاصة دون اهل السكة العظيمة  
فتبت ان الشفعة لهم خاصة فاذا اراد انسان من اهل تلك السكة ان يفتح بابا الى السكة  
الغطس له ذلك لان السكة لهم جميعا وان زايفة مستديرة يعنى سكة فيها اعوجاج حتى  
يبلغ عوجها راس السكة فلكل واحد منهم ان يفتح بابا في تلك السكة في اى موضع شاء  
لانها سكة واحدة من ادلها الى اخرها وهي بينهم بالتركة الا ترى ان وجوب الشفعة لهم  
جميعا وقال **شمن** الاية المدونة في محيطه في كتاب الشفعة سكة غير نافذة قد بيعت فيها دار  
فاهلها شفعاء لانهم شركاء في حقوق المبيع فان كان فيها عطف ان كان مرتجعا فاعطى العطف  
اولى بهابيع في عطفتهم لانه بسبب الترتيب يعطى العطف المرتج كالمفصل عن السكة لان هيات  
الدور في العطف المرتج يخالف هيات الدور في السكة فصار العطف المرتج منزلة سكة اخرى  
فصار سكة في سكة ولهذا يمكن نصب الدرب في اعلاهم وهم واهل السكة فيها بيع في السكة  
سواء كما لو بيعت دار في السكة الغطس وهم واهل السكة الصغرى فيها سواء وان كان  
العطف مدورا فالكل سواء لان العطف المدور اعوجاج في بعض السكة وبذلك لا يصير

ان يفتي



مستزلة سكتين لان هيات الدور فيها لا يتغير بسبب الاعوجاج فكانت سكة واحدة الى هنا لظن  
الامة الخواشي وانما يتبدل بنوله وهو غير نافذ لانها اذا كانت نافذة فهي لعامة المسلمين فلا يمنع من فتح الباب  
اليها ولكن هذا اذا اراد ان يفتح الباب المردف فانه يمنع استحسانا واذا اراد به الاستضاءة او  
دون المردف لم يمنع من ذلك كذا نقل في خلاصه من الفتية ابو جعفر محمد بن ابي نصر الدين قاضي خراسان  
ومن المتأخرين من قال لا يمنع من فتح الباب في الفصل الاول لان فتح الباب ليس الا نقض بعض الحايث  
نقض الكل لا يمنع فكذا اذا نقض البعض ولكن يمنع من المردف لانه ليس له حق المردف وقال الاصح  
انه يمنع من فتح الباب لانه نقض في الكتاب وقال ليس له ان يفتح بابا وهذا لانه متى فتح الباب نقض في  
نفسه طريقا لانه لا يمكنهم منع في كل ساعة وزمان حتى لو فتح بابا للاستضاءة والبيع ونحوه لا  
يتم موارثا لا يغتصب كائنات مكتوبين على حاشية كتاب الامام حافظ الدين الكبير البخاري بخط يده  
بهذه الصيغة **باب** في زكاة الشمس اذا كانت وفي ذهب ديوان الادب الزايعة الطريق الذي حاد عن الطريق الامة  
والمتنطيلة الطويلة من استطال بمعنى طال ويقال متى مستطيل اي طويل **قوله** قال ومن ادعى في داره  
وانكرها الذي هو في يديه ثم ما حكم منها بوجازة هذه من مابل الجامع الصغير قال صاحب الهداية وهي  
مسئلة الصلح على الانكار وسند كراهي الصلح ان شاء الله تعالى بمعنى ان الصلح على الانكار جائز عندنا  
خلافا للشانعي حتى ثبت الملك للمدعي بدل الصلح عندنا لا يقطع الاسترداد للمدعي عليه ويبطل  
حق الدعوى في اصل المدعى **قوله** بعضهم في شرحه يريد به اذا كان المدعي بمقدار معلوما كالثلث ونحوه  
حتى يكون الدعوى صحيحة ولما فيه نظر لان صحة الدعوى ليست بشرط صحة الصلح وتقدم بيانه في  
باب الاستحقاق ويرد كلام هذا القائل كلام صاحب الهداية ايضا حيث قال والمدعى ان كان مجهولا  
فالصلح على معلوم مجهول جائز عندنا لانه جهالة في الساقط فلا ينفي الى الملازمة والاصل بان  
ما يجب تسليمه بشرط العلم به لان الجهالة تنفي الى منازعة مانعة من التسليم والتسليم وما لا  
تسلمه لا ينقض جهالة فيه **قوله** انه اخذه على سبيل الرقعة فلا يجوز **قلت** اطلاق **قوله** وقال  
والصلح خير ولا يقال الآية نزلت في الزوجين فلا يكون حجة بمعنى ان الصلح خير من الفسخ لان الفسخ  
لعموم اللفظ لا خصوص السبب وقد عرفت ذلك في الاصول وذلك لان اكثر الايات والآثار وردت في  
حوادث خاصة ومع هذا كان حكمها عاما وقد روي عن عمر رضي الله عنه انه كتب الى عيسى بن الاسود  
جائز بين المتفلس الاصلح احل حراما او حرم حلالا **قوله** مشا معناه احل حراما لا ينسب  
بالعقد كما لو صالح من مال على خسر او خسر او حرم حلالا لا يبرم بالعقد كما لو صالحت امرأة زوجها  
على مال على ان لا يبيت عند منزلة وتقول عمرو بن الصلح جائز بين المسلمين عام يتناول الامور  
والانكار جميعا فيكون حجة على الخصم ولانه لو لم يحرم الصلح على الانكار اذى ذلك الى ابطال الصلح  
كله فيما بين الناس لان الصلح في الغالب انما يجري بين الناس في الانكار لانه لو كان مقرا لاخذ حقة  
فلا يحتاج الى الصلح والباقي سوف يحثي بيانه في كتاب الصلح ان شاء الله تعالى **قوله** ومن ادعى في داره  
في يد رجل انه ذهبها له في وقت تسيل البيعة فقال محمد بن الهبة فاشترى بها اقام البيعة على  
قبل الوقت الذي يدعي فيه الهبة لا تقبل بيعة اي قال في الجامع الصغير وصورتها فيه محمد بن  
عن اي حصة في رجل ادعى دارا في يد رجل انه ذهبها له وسلمها له في وقت تسيل البيعة على

في وقت قبله لم تقبل البيعة وذلك لانه متناقض لانه لما قال محمد بن الهبة فاشترى بها ادعى انما بعد  
الهبة فاذا اقام البيعة على التراضي على الهبة كان متناقضا لا محالة فلا تقبل البيعة بخلاف ما اذا  
قال محمد بن الهبة فاشترى بها من ثم اقام البيعة على التراضي قبلت البيعة لانه ليس متناقضا  
لانه يمكن التوفيق لانه لما محمد الهبة فاشترى بها كان التراضي مقفرا لملك الواهب عند الهبة  
فلم يكن متناقضا بخلاف ما اذا ادعى الهبة ولم يقبل محمد بن الهبة ثم اقام البيعة على التراضي قبل  
الهبة حيث لا تقبل بيعة لكان التناقض لان دعوى الهبة انذار من المدعي بان الملك للواهب  
ودعوى التراضي الهبة رجوع من الاقرار بالملك للواهب فكان متناقضا **قوله** ملكه اي ملك  
الواهب **قوله** عن ابي الهبة **قوله** ومن قال لا حراشترت متى هذه الجارية فانكر  
ان اجمع الباقين على ترك الخصومة وبسعه ان يطأها وذهب من خواص الجامع الصغير وقال  
بعضهم لا يجوز له ان يطأها ويقال وهو قول زر بن كذا قال الفقيه ابو الليث في شرح الجامع الصغير  
وجه قوله لما باعها نبي على ملك مالم سحرها من الباع او يتعابلا **قلت** ان الاقالة قد يكون بلفظ  
الاقالة ولفظ الرد ويجوز ههنا بان يحد الباع ثم اذا حدد المشتري البيع حصل الفسخ من جهة  
فاذا عزم الباع على ترك الخصومة بعد ذلك واقررت عزمه بالفعل وهو امسك الجارية ونقلها  
من مجلس الخصومة الى منزله واستخدمها ونحو ذلك كان ذلك منه دلالة الفسخ فتم الفسخ بينهما  
الا ترى الى ما قالوا في شرح الجامع الصغير اذا قال لا حراشترت هذه الدار بكذا او بعثت هذه التوبة  
بكذا فاخذ الدار او التوبة فذهب به كان ذلك قبولا منه كذا هذا يقال اجمعت على الامر اجمعا  
اذا عزم عليه واجمع على الشيء اذا التفت من مواضع شتى كذا في الجمهرة والمراد فيها غير  
هو الاول **قوله** ونقلها اي نقل الجارية من موضع الخصومة الى بيته **قوله** وما يضا فيه اراد به  
الاستخدام **قوله** ومن اقرانه قبض من فلان عشرة دراهم ثم ادعى بعد ذلك انه يزوف صدق في  
بعض الشيخ اقتضى اي ذكر في بعض نسخ الجامع الصغير اقتضى مكان قبض واقتضى لفظ محمد  
في اصل الجامع الصغير اعلم انه اذا قال انه اقتضى من فلان كذا دراهم ثم ادعى انها يزوف  
او بخرجة صدق لان الاقتضاء عبادة عن القبض فلو قال قبضت منك عشرة دراهم او قال اخذت  
ثم ادعى انها يزوف او بخرجة صدق فكذا اذا قال اقتضيت وهذا لان الزوف والنهر حجة  
من جنس الدراهم بدليل انه لو تجوز بها في الصرف والتكلم جاز والقبض يرد على الزوف كما يرد  
على الجبا فلا يكون في دعوى الزوف متناقضا فيسمع دعواه بخلاف ما اذا ادعى انها ستوفة  
او رصاص حيث لا يقبل دعواه لانه متناقض لانه قال اقتضيت الدراهم ثم دعواه الستوفة  
او الرصاص انكار منه لقبض الدراهم لانه ليس من جنس الدراهم ولهذا يجوز بها في الصرف  
والسك لم يحرم وهذا اذا لم يرد على اقتضاء الدراهم او قبضها شيئا اخر اما اذا ادعى قبضت  
مالي عليك او استوفيت مالي عليك او قبضت حق مني او قال قبضت الجبا ثم ادعى انها  
يزوف او بخرجة لا يصدق لانه انما اقر قبض الجبا كان متناقضا بعد ذلك في دعوى الزياقة  
وكذا اذا اقر باستيفاء ماله عليه او قبض حقه منه لان حقه وماله عليه كان في الجبا ودعوى  
الزيادة تناقض فلا تسمع قال الفقيه ابو الليث وكذا اذا قال قبضت الاجراء فمن لا يصدق  
بعد ذلك انها يزوف لان الاجراء والتبض كان جبا **قوله** صرحا كما اذا اقر قبض الجبا او دلالة



كما اذا اقر بغير حقه او بغير التمسك او انما باستيفاء حقه لان الاتزان يترك انما بالحياد دلالة لان حقه في الحاد  
**قوله** فيها ذكرنا في المصنف والتكميل والبرهان ما رتبته بين المال اى دونه والتمهجة ما يردده التجار  
والسوق ما يعلب عليه الصنف والسوق بالفتح ارداه من السهرج فقال في التوازل قال ابو نصر البزوري  
هي الدراهم المقتوشة والتمهجة هي التي تضرب في غير دار السلطان والمستوفة منصرفه بالنف  
وكان القيمة ابو جعفر يقول الزبون ما رتبته بينتم والتمهجة ما يهرجها التجار والمستوفة فارسية  
معربة الى هنا لفظ التوازل **قوله** ومن قال لا خير لك علي الف درهم فقال ليس لي عليك شيء ثم قال  
في مكانه بل لي عليك الف درهم وليس عليه شيء وهذه من مسائل الجامع الصغير وذلك لان الاتزان يترك  
المقر ويترك بوجه المقر له لانه حقه على المخلص فاذا كان كذلك ارتد بالرد فاذا عاد الى التصديق بعد ذلك  
لا يبيع لانه عاد اليه بعد بطلان الاتزان بخلاف ما اذا اقر بالبيع فانكره المشتري ثم صدقه في مكانه  
يبيع لان البيع لا يفسخ بخلاف المشتري وحده فاذا عاد الى التصديق عادوا البيع قائم لم يفسخ  
فصح وهذا لان المقر له وهو البيع لا يترك احد العاقلين فاذا رده المشتري لم يرتد حتى  
يسأله الآخر ولم يوجد المساعدة فاذا عاد المشتري الى التصديق صح **قوله** ومن ادعى على اخو  
مالا فقال ما كان لك علي شيء فاقام المصدق البيينة على الف واقام هو البيينة على الف فاقام  
بيئته وكذلك على الابراء وهذه من مسائل الجامع الصغير يعني يقبل البيينة على القضاء قبل المصا  
على الابراء قال صاحب الهداية وقال زكريا يقبل وقال النعمان ابو الليث في شرح الجامع الصغير  
وفي قول ابي ليلى لا يقبل بيئته لانه لما قال في الاتزان ما كان لك علي شيء قط صار متناقضا في  
كلامه بطل دعواه وهذه المسئلة على ثلاثة اوجه احدها هذه تقبل البيينة بينها عندنا خلافا  
لان ابي ليلى وزكريا مكان التوفيق لان المدعى عليه ربما يفتني دغما لشعب المدعي وايضا  
ودفعها لمخضومته فيوجد صورة القضاء وان لم يكن عليه حق الاتزان يبيع ان يقال ففي بطل  
كما يقال فمن حق واذا كان التوفيق ممكنا كانت بيئته على القضاء صحيحا قالوا في شرح  
الجامع الصغير ودلت المسئلة على انه اذا امكن التوفيق بين الكلامين يقبل ويؤنق  
بين الكلامين من غير دعوى التوفيق ثم قالوا وذكر في بعض المواضع بشرط دعوى التوفيق  
لنقول البيئته والوجه الثاني ما اذا قال في الاتزان ليس لك علي شيء ثم اقام البيينة على القضاء  
او الاقرار يقبل منه البيئته ايضا لان التوفيق هنا اوضح لانه يقول ليس علي شيء قط لانك  
اقرارني اولا في قضيتك والوجه الثالث ما اذا قال المدعى عليه في الاتزان ما كان لك علي شيء  
قط ولا احد فكل ثم اقام بيئته بعد ذلك على القضاء او الاقرار لا يقبل بيئته للتناقض لانه لا يمتنع  
ان يكون بين اثنين خصومة وقضاء واحد وانما يعرف احدهما الآخر قال في شرح الاصل  
البن دوي في شرح الجامع الصغير وذكر في دورى في هذه المسئلة من اصحابنا ان بين القضا  
يقبل لان الرجل قد يدعى على رجل محتجب او امدة محتجة فيؤذي بالتعجب على باب داره  
فيا مرمض وكلايه ان يعطيه ما يرضيه فيكون قد قضاه وهو لا يعلم به ثم علم به من بعد وقال  
في الدين قاضي خان في شرح الجامع الصغير على هذا لو كان المدعى عليه يتولى الاعمال  
بنفسه لا يقبل بيئته لانه لا يمكنه التوفيق من هذا الوجه **قوله** ومن ادعى على اخيه باعه  
فقال لم ابعها منك قط فاقام البيينة على الشراء فوجد بها اصبعها زائدة فاقام البائع البيينة

انه يرى اليه من كل عيب لم تقبل بيئته البائع وهي من مسائل الجامع الصغير ولم يذكر فيه خلافا بين  
اصحابنا وذكر الخصان هذه المسئلة في احوال القاضي واشتبه الخلاف فقال لا يقبل بيئته البائع على البراءة  
في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف يقبل وجه قول ابي يوسف الاعتبار بالدين فانه لو انكر الدين اصلا ثم اقام  
البيئته على القضاء او الاقرار يقبل البيئته لانه كان التوفيق لان غير الحق قد يفتني دغما لشعب المدعي  
ايضا لا يجوز ان يقول لم يكن بيئتي بيع ولكنه لما ادعى على البيع سألته ان يبرئني والبيع فأتوا في ثلثها  
امكن التوفيق قبلت البيئته لعدم التناقض ولان البيع غير البراءة من العيب فوجد احدهما لا يبيع  
دعوى الآخر وجه الظاهر انه مناقض في دعوى البراءة فلا يصح بيئته لان التبرئ من العيب يقتضي  
لصحة العفو عن اقتضاء صحة السلامة الى غيرها ولا وجود لصحة العقد بدون العقد وقد انكر العقد اصله  
ودعوى البراءة يقتضي سابقة العقد فكان مناقضا لا محالة بطل دعواه لم يسمع بيئته بخلاف المسئلة المتقدمة  
بان التوفيق تامة ممكن لان القضاء لا يدل على سابقة الوجوب لا محالة لان عموما الحق قد يفتني دغما  
للمشتري والخصومة تظهر الفرق **قوله** اعتبارا بما ذكرنا اذ به ما ذكر في المسئلة المتقدمة بان التوفيق ممكن  
مريانه انما **قوله** قال ذكر حق كذب في اسفله ومن قام بهذا الذكر الحق فهو ولي ما بينه ان شاء الله  
او كتب في شرا فعلى فلان خلاص ذلك وتسلية ان شاء الله بطل الذكر كله وهذا عندنا في حقه رضي الله عنه  
وقالا ان شاء الله على الخلاص وعلى من قام بذلك الحق وهذه من مسائل الجامع الصغير وصورته ما بينه محمد بن  
يعقوب عن ابي حنيفة رضي الله عنه في الرجل يكتب على نفسه ذكر الحق فيكتب في اسفله ان شاء الله  
او يكتب الشرا فيكتب في اسفله فاما ذلك فيه فلا تأمن ذلك فعلى فلان خلاصه ان شاء الله قال  
ان شاء الله بطل الدين ويعتد الشرا وقال ابو يوسف ومحمد الشراين والدين لازم وقوله ان شاء الله  
على من قام بذكر الحق وعلى الخلاص الى هنا لفظ محمد في اصل الجامع الصغير وتولها استحسان كذا  
ذكر في الشامل في كتاب الاقرار وتسم الميسر اعلم انه اذا كتب صكوا كتب في آخره ان شاء الله بطل  
الصك كله عند ابي حنيفة وقال لا ينصرف الاستثناء الى ما يليه لان الصك يتحمل على استثناء ولا يتعلق  
للبيع بالبعض فافترق الى الذي يليه ولان الصك يكتب للاستيثاق والتاكيد لا لا بطل فكان  
ذلك دلالة على قصر الاستثناء على الذي يليه لانه لو انصرف الى الكل بطل الصك اصلا ولا يبقى الاستثناء  
استثنائا قال لان الكتاب كالحطاب وفي الخطاب لابد من ان ينقطع النفس فلا يجوز ان يلحق الاستثناء  
بالكل ولا في حنيفة ان الصك يتحمل على فصول متداخلة معطوف بعضها على بعض من غير فصل في الكثرة  
فصار كمن تكلم بكلمات في نفس واحد واشتثنى في آخرها فان الاستثناء ينصرف ثمة الى الكل فكذا هنا  
حقيقة ان الصك لما كان جامعا جعل ما فيه كشي واحد فانصرف الاستثناء الى الكل ولهذا اذا قال امرأته  
فانك وعبدك خير وعليه المثنى الى بيت الله ان شاء الله تعالى ينصرف الاستثناء الى الكل ولا يلزمه شيء  
وقوله ان الصك يكتب للاستيثاق قلت لا نسلم انه قد يكتب للابطال لغرض ولين سلخانه يكتب  
للاستيثاق لكن لا نسلم ان كثرته للاستيثاق يمنع بطلانه عند وجود المبطر وتولها لانه اذا  
ينقطع النفس قلت انما يتولى الشطور والكلمات في الكتابة ومنه اتصال الكلام حقيقة فلم يذكر الكتاب  
فهو ولي ما بينه ان شاء الله موضح بياض ينصرف الاستثناء الى ما يليه خاصة لدلالة الفعل  
**قوله** وقال ان شاء الله هو على الخلاص وعلى من قام بذكر الحق يعني ان قوله ان شاء الله ينصرف

Cop

rsity



على الخلاص وعلى من قام بذكر الحق لا على مجموع الصلح عندهما والمداد بذكر الحق الصلح يعني ان من اخرج هذا الصلح  
وطهر ما فيه من الحق فله ولاية ذلك ان شاء الله **قوله** ولو ترك رجلا قالوا لا يلتحق به اي لو ترك انما اخرج موضع يده  
فصل قوله ومن قام بهذا الذكر الحق فهو في ما فيه ان شاء الله قال المشايخ لا يلتحق قوله ان شاء الله حينئذ جميع  
الصلح بل يلتحق بقوله ومن قام بذكر الحق والله اعلم **فصل** في القضاء بالمواديت ذكر هذا الفصل  
في آخر باب القضاء لان الموت آخر احوال الانسان في الدنيا فكان ذكر ما يتعلق بالموت مناسبا **قوله**  
واذا مات النهراني نجاة امراته مسلمة وقالت اسلمت بعد موته وقالت الودعة اسلمت قبل موته  
فالموت قول الودعة وهذه من مسائل الجامع الصغير وقال صاحب الهداية قال في النول قولنا وذلك لان الحمار  
يضاف الى آخر الازمان والاسلام حادث فيجعل موجودا بعد الموت لا قبله **قوله** ان سبب حرمان الودعة  
وهو اسلامها من ميراث زوجها النهراني ثابت في الحال وتحكم المال عند عدم دليل اخر واجب في الحال  
يصلح للدفع لا للاستحقاق الا ترى ان رب الطاحونة مع المستاجر اذا اختلفا بعد مضي المدة في جريان  
الماء وانقطاع حكم الحال فاذا كان جاري في الحال كان النول قول رب الطاحونة وان لم يكن جاريا كان النول  
قول المستاجر وهذا خلاف ما اذا مات المسلم وله امرأة نصرانية فجاءت مسلمة وقالت اسلمت  
قبل موته وقالت الودعة لا بل اسلمت بعد موته كان النول قول الودعة ولا يجعل الحال حكما لان الحارمي  
من حيث الظاهر والظاهر يصلح للدفع لا للاستحقاق والمرة تدعي الاستحقاق فلم يصلح الظاهر  
للاستحقاق وفي المسئلة الاولى الودعة يريدون الدفع والظاهر يصلح للدفع وفي المسئلة الاخرى يريدون الدفع  
لان الودعة هي الداعون والظاهر يصلح للدفع لا للاتباع **قوله** قال ومن مات ولم يد رجل اربعة  
الاف درهم ربيعة فقال المستودع هذا ابن الميت لا وارث له غيره فانه يدفع المال اليه اي قال  
في الجامع الصغير وصورة المسئلة محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة رضي الله عنه في الرجل يموت وله  
في يد الرجل وديعة الف درهم فيقول المودع هذا ابن الرجل الذي اودعني لا وارث له غيره  
قال يقتضي القاضي بان يدفع اليه الودعة فانه قال لا خرو هذا اليه ايضا وقال الاول ليس له ان غيره  
قال يقتضي للدول بالمالك كله الى هنا لفظ محمد في اصل الجامع الصغير وهو من الخواص وذلك لان المودع  
اقر بان ما في يده صار للمقر لم يملكه الا خلافة فلو اقر بانه للمودع في حال حيوته اصاله فكذا  
اذا اقر خلافة كالمديون اذا اقر لرجل انه وكيل بقبض الدين فانه يؤمر بالدفع اليه فكذا هنا كالمدين  
المودع اذا اقر لرجل انه وكيل المودع في قبض الودعة حيث لا يؤمر بالدفع لانه معتبر بقبض  
حق المودع فلا يملك المقر فيه وليس هذا كالمديون اذا اقر انه وكيل بقبض الدين لانه يتصور  
في حق نفسه لان حق رب الدين لان الديون تقتضي بامثالها لا باعيانها فكان اقراره عاقبة  
فصح وانما يكون جميع المال للابن المقر الاول لان اقراره للثاني حصل بعد انقطاع يده  
عالمال فوقع شهادة على الاول فلم يعرج ولم يعزم المودع للابن الثاني شيئا باقراره له لان  
استحقاقه لم يقبض فلم يتحقق الثلث وهذا لانه لا يلزم من مجرد ثبوت البتة فلا يكون الاقرار  
بالبتة اقرارا بالمال **قوله** واذا قسم الميراث بين العزما فانه لا يؤخذ منهم كقبض  
دلائل وادرك اي قال في الجامع الصغير وصورة المسئلة في الجامع الصغير محمد بن يعقوب  
عن ابي حنيفة رضي الله عنه في ميراث قسم بين العزما قال لا يؤخذ من العزما كقبض ولا لان  
الوادع كقبض هذا في احتياط القضاء وهو ظلم **قوله** ابو يوسف ومحمد ياء في الكفيل

قال محمد بن الدين في شرح الجامع الصغير ونسبه ادا انت الدين للعزما وتنفق القاضي ديونهم واحتمل انت  
يكون على الميت دين غيره او قامت البيعة على المواديت ولم يشهد اليهود انهم لا يعلمون له وارثا غيره  
فان القاضي يثبته فان فعل ولم يظهر له وارث يقتضي هل ياخذ كقبض الام الى هنا لفظ محمد بن الاسلام يعني  
ادانت الدين والادب بالاقرار يؤخذ الكفيل بالاتفاق واذا قال الشهود لا تعلم له وارثا غيره فلا حاجة  
الى الثاني والكفيل بل يدفع المال بلا تأين ولا كفيل عندهم وكذلك اذا قالوا لا وارثا غيره استحسانا  
وقال في الفتاوى الصغرى في كتاب الدعوي وفي كل موضع ينأى ويتلوم القاضي يكون ذلك منصوصا اليه  
هكذا قال شيخ الاسلام خواهر زاده في الباب الاول من وصايا الجامع ثم قال فقد الطاهري مدة التلوم  
بالقول وجه قولها ان الموت قد يقع بغتة وربما يظهر علم اخر او وارث اخر ينسب باخذ الكفيل كما في  
تلم الاين وجه قول الى حنيفة رضي الله عنه ان حق الحاضر معلوم ثابت وحق الغائب مجهول غير ثابت  
لان ربما يكون وربما لا يكون فلا يجوز تعطيل الحق المعلوم الثابت بالمجهول الموهوم لان الجهل لا يصلح جهة  
ولهذا اذا كان الداد لما شفيحتان فحضر احدهما قضى له بالتسليم ولا ينظر للغائب وهذا اولى واما  
مسئلة الابن واللقطة فان فيها روايتان هناك قال في رواية لا احب ان ياخذ منه كقبض وقال في رواية  
احب ان ياخذ منه كقبض قالوا في شرح الجامع الصغير والاصح ان الرواية الاولى قول ابي حنيفة فعلى ما  
قالوا لا يصح فيما سمي على تلك المسئلة وقال الامام العتابي في العبد الابن واللقطة اذا وجدته انسان فادعي  
اخر ان ذلك لم واقام البيعة فانه يدفع اليه ولا ياخذ منه كقبض عند ابي حنيفة وعندهما ياخذ وان دفع اليه  
باختياره عن العلامة او يقول العبد يؤخذ منه كقبض بالاجماع الى هنا لفظ محمد بن الاسلام وذلك لان الحق ليس  
بثابت ولهذا كان له ان يمنعه فصح تاخيرها للتكفيل صيانة للقضاء والباقي ينظر في كتاب اللفظ من  
شرحنا هذا عند قوله واذا حضر رجل وادعي اللقطة لم يدفع اليه حتى يقيم البيعة **قوله** ولا في حنيفة ان  
حق الحاضر ثابت قطعا اذ لها اما قطعا فيما اذا كان القاضي يعرف يقينا انه لا وارث للميت غير الحاضر  
اما ظاهرا فيما اذا لم يعرف القاضي وارثا اخر واحتمل وجود الآخر وعدمه لان حق الحاضر ظهر عند القاضي  
ولم يظهر حق الغائب وهذا لان القاضي مأمور بالحكم بما ظهر عنده لا بدرك الغيب **قوله** ظلم دليل علي  
ان المجتهد يحظر ويصيب ونقص على ان الامام اسبق الائمة ابا حنيفة واصحابه برأيه من مذهباهل  
الاعتزال حيث قالوا كل مجتهد مصيب وهذا لان الاحتياط بشرط القضاء ولكن الاخلاق في انه  
شرط الاولوية او شرط الجواز وقد مر بيان في اول كتاب ادب القاضي **قوله** لا يكفل اي من المشتري  
او من رب الدين **قوله** وقيل ان دفع بعلامة اللقطة او اقرار العبد يكفل بالاجماع هكذا قال محمد بن  
الاسلام في شرح الجامع الصغير **قوله** عن مذهب ابي حنيفة **قوله** واذا كانت الدار في يد  
رجل اقام اخر البيعة ان ما مات وتركها ميراثا بينه وبين اخيه فلا يرضى له بالتسليم وترك  
النصف الاخر في يد الذي هي في يديه ولا يشتري منه كقبض وهذا عند ابي حنيفة رضي الله عنه وهذه  
من مسائل الجامع الصغير وصورة ما في محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة رضي الله عنه في دار في يدي  
رجل اقام رجل البيعة ان ما مات وتركها ميراثا بينه وبين اخيه فلا يرضى له عندهما  
قال يقتضي لم القاضي تسعينا ويترك النصف الباقي في يد الذي في يديه الدار ولا يشتري منه  
كقبض وقال ابو يوسف ومحمد اذا محدها اخذها منه وجعلها في يديه امين حتى يقدم الغائب  
وان لم يكن محدها اخذها منه ترك النصف في يديه حتى يقدم الآخر الى هنا لفظ محمد في اصل

مسائل



الحاج الصغير قال في المختلف قيل ان هذا الاختلاف بناء على انه هل يجوز القضاء للغائب عندها يجوز وعندها لا  
وقيل لا خلاف في القضاء ولكن في ترك نصيب في يد ذي اليد الى هذا لفظ مختلف وقال الزاهد العناني ولو كان  
عروضاً يؤخذ من يده بالاجماع لان العروض يمكن تقييده ولو كان مقراً لم يؤخذ نصيب الغائب عنده  
بالاقتناع وجه قولها انه لما وجد صار خائفاً غاصباً ومال الغائب لا يترك في يد الخائض كما لو كان عروضاً  
بخلان ما اذا لم يجد لانه امين الميث فلا ينزع من يده لعدم الغايبة لانه اذا اخذ من يوضح في يد امين  
آخر فاذا كان الذي في يده الدار اميناً لا يحتاج الى امين آخر وجه قول ابي حنيفة رضي الله عنه  
ان القضاء وقع للميت بقصوره لان القضاء بالادب قضاء للميت ولهذا انتهى ديونه منه وهذا الميراث  
الميت فلا ينزع من يده والغائب يرضى ان يكون نصيب في يد الامين فيترك في يده غايبة ما في الدار  
انه محدد ولكن دفع الامن عنه بقضاء القاض ولا يشبه العقار والعروض فلم يصح القياس لان العقار  
محموظ بنفسه والعروض تحتاج الى الحفظ وغيره او في الحفظ ولهذا ملأ الوصي بيع العروض على الكس  
الغائب دون العقار وكذلك يملك وصي الاخ والام والعم بيع العروض على الكس اذا حضر الحاضر  
واراد اخذ نصيبه هل يكلف اعادة البيعة اذها كانت لا يبيع ام لا فعلى ظاهر الرواية لا يكلف اعادة  
البيعة كذا ذكره في الاسلام وغيره وقد نص الحنابلة عليه في ادب القاض لان بيعة الحاضر كانت له والام  
الغائب لان احد الورثة ينصب خصماً عن الباقين فيما يستحق له وعليه الا انه لم يظهر دعواه فاذا لم  
دعواه قضى له كما قال ابو حنيفة في مثل الخطاء اذا اقام الحاضر البيعة ثم حضر الغائب لا يحتاج الى  
اعادة البيعة وياخذ نصف الدية وكذلك ههنا قال الفقيه ابو الليث في شرح الجامع الصغير وقال يصح  
على قياس قول ابي حنيفة سعيه ان يكلف اعادة البيعة لان تلك البيعة كانت للحاضر خاصة كما قال في باب  
القصاص اذا اقام الحاضر البيعة ان فلانا قتل اباه عمداً ثم حضر الغائب صحاح الى اقامة البيعة على  
ابي حنيفة وكذلك ههنا **قوله** والنزع ابلغ فيه اي نزع المنقول من يد المدعي ابلغ في الحفظ من النزع  
في يده لانه لم يمتصرف فيه لانه ثبت حياته محوده فكان النزع ابلغ لانه اذا وضع في يد امين لم يمتصرف  
**قوله** وقيل المنقول على الخلاف ايضاً يعني لا يؤخذ نصيب الغائب من يد المدعي ابلغ في الحفظ من النزع  
خلافاً لهما قال الاستروشي في فصوله واما المنقول فلا شك ان على قولها يؤخذ نصيب الغائب  
من يده ويوضع على يدي عدل واختلف المشايخ على قول ابي حنيفة قال بعضهم لا ينزع من يده وقال  
ينزع من يده **قوله** وتول الى حنيفة في اظهر الحاجة الى الحفظ يعني ان تول الى حنيفة في المنقول  
من تول في العقار لان المنقول يحتاج الى الحفظ فاذا لم ينزع من يده كان مضموناً عليه واذا نزع  
لم يبق مضموناً عليه فكان الحفظ في عدم النزع **قوله** واما لا يؤخذ اللقيط لانه انشاء خصوصية والغائب  
انما نصيب لقطعه لا لانشائها يعني لا يؤخذ الكليل من صاحب اليد اذا لم ينزع نصيب الغائب  
من يده لانه ينتمي الى انشاء الخصوصية لانه ربما لا ينسأج في اعطاء الكليل والاخ لا يظالم به  
فيمنشاء الخصوصية والقاضي نصيب لقطعه الخصوصية ويرفعها لا لانشائها بخلاف سائر الموقوفات  
يؤخذ الكليل فيها لان الخصوصية قد تعقدت ثمه واخذ الكليل دفع لها **قوله** بخلاف الاستيفاء  
يعني ان احد الورثة ينصب خصماً عن الباقين لان المقضي له وعليه في الحقيقة هو الميث فكان  
احد الورثة نايباً عنه في القضاء له وعليه وليس كذلك الاستيفاء لان المستوفى عامل لنفسه فلا يصلح  
ان يجعل نايباً عن الغير فلهما يصلح نايباً في حق الاستيفاء لم يستوفى الا نصيب نفسه من الدار

الصغير

ما اذا ثبت احد الورثة دية على انسان للميت تحت الدين في حق الكل ولكن بالاتفاق يدفع الى الحاضر نصيب  
شائعاً غير مقسوم **قوله** الا انه انما ثبت استحقاق الكل على احد الورثة اذا كان الكل في يده استثناء من قوله  
وان احد الورثة انما ينصب خصماً عن الباقين فيما يستحق له وعليه يعني انما ينصب احد الورثة خصماً  
عن الباقين في الاستحقاق عليه في حق الكل اذا كان الكل في يده والا فلا ينصب خصماً في حق الكل الا ترى الى  
ما قال في الجامع الكبير في باب التهمة في المواريث ولو مات وترك داراً وثلاثة بنين وابناً غائباً والدار  
في يد الحاضر نأى رجل الدار على الحاضر فنقص عليه القصة وقلم مات والدنا واخذ اخواني ثلاث  
وظائف نصيبها داد عالي وغابا وقال المدعي كانت دادي في يديكم واني اعلم ان الغائبين نصيباً  
لن الدار ثانياً داد د عاخذ ذلك انما اقيم البيعة انما داري بقبل بيعة ودوا ليد خصم لاني  
احد الورثة ينصب خصماً عن الميت فيما يدعي عليه فان حضر الغائبان وصداقاه في الادب ومحمد  
حق المدعي بالقضاء ما وجد ان كذا به وقال له ثرت من اي شيء لكن تلتي الدار لنا لا بطريق الارث  
يقال للمدعي اعدي بينك عليهما في تلتي الدار لان ذلك على غير الخلف لان اقرار الحاضر يعمل في حقه لاني  
عن الغائبين قال العناني قال مشائخنا هذا اذا لم يكن الدار مقسومة فاما اذا تقسومت فادع ابنا  
نصيبها الحاضر وغابا لا يقبل بيعة المدعي في نصيبها على الحاضر والتحق هذا سائر امواله فلا  
يكون الحاضر خصماً عنها بخلاف ما قبل القصة لانه ميث على حكم ملك الميت على ما عرف ولو كانت  
تلها الدار في يد رجل آخر مقسوم او غير مقسوم ادع عنه الغائب وهو مقر بانها وديعة  
للغائبين ميراث من ابيهما لم يكن خصماً للمدعي وكذلك الابن الحاضر لا يكون خصماً في ذلك  
لان الوارث انما يكون خصماً للمدعي على الميت فيما يده لا فيما في يده غيره وقال الاستروشي في الفصل  
الخامس من النصول فالجواب ان احد الورثة ينصب خصماً عن الميت في عين هو في يد ذلك  
الوارث لا في عين كس في يده حتى ان من ادعى عيناً من الزكاة وحضر وارثاً ليس ذلك العين  
في يده لا يشفع دعواه في دعوى الدين احد الورثة ينصب خصماً عن الميت وان لم يكن في يده  
شي من الزكاة كذا ذكر في المحيط والذخيرة **قوله** ومن قال مالي في المالكين صدقة فهو على ما  
في الزكاة وصورة المسئلة في الجامع الصغير محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة رضي الله عنه قال  
اذا قال الرجل مالي في المساكين صدقة فهذا على ما يكون فيه الزكاة وقال اذا دفع رجل ثلث مال  
فهذا على كل شيء الى هذا لفظ اصل الجامع الصغير قالوا في شروح الجامع وهذا استحسان  
اخذ به علماءنا الثلاثة والقياس ان يلزم التصديق بجميع ماله وهو قول زفر وكذا اذا قال ما املكه  
فهو على ما يكون فيه الزكاة وبه صرح في كتاب الذهبية قال الشافعي في قسم المسوق في باب الصدقة  
قال جميع ما املكه المالكين صدقة يتصدق بجميع ما املك من اموال الزكاة استحساناً  
وقال النقيع ابو الليث في شرح الجامع الصغير ذكر ابو يوسف في الامالي حكاية عن ابي حنيفة  
وعنه نفسه انه اذا قال مالي في المساكين صدقة انصرف الى مال الزكاة وقال ما املك صدقة انصرف  
الى جميع الاموال وفي مالك يتصدق بثلث ماله وفي قول الشافعي عليه كفارة التمنين ودور التعني  
انه لا يجب عليه شيء الى هذا لفظ النقيع في شرحه وجه القياس ان المال اسم عام يتناول ما يجب  
الزكاة فيه وما لا يجب فيه الزكاة الا ترى الى قوله تعالى ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل حتى تسألوا  
الاموال كلها وكذا قوله عليه السلام من ترك مالاً فلان لورثته وجه الاستحسان ان نفقه انصرف

Copyrsity



الى مطلق المال والمال المطلق يراد به مال الزكاة والسواهم بدليل ان رجلا لو خلف ماله مال فان سمي  
الى مال الزكاة من الدراهم والدينار ومال التجارة والسواهم فكذلكها ولان الجواب الجهد معتبر بالجهد  
ثم الجواب الله تعالى الصدقة في مطلق المال يقرب الى مال الزكاة فكذلك الجواب الجهد معتبر بالجهد  
صدقة والصدقة لا تؤخذ من جميع المال بخلاف الوصية فان لم يجد فيها نصا مقبلا لصال الزكاة فانصرف  
الى مطلق المال ولان الوصية تحت الطيرت لانها تنقل مضاف الى ما بعد الموت والميراث لا ينصرف  
الى مال الزكاة فكذلك الوصية ووجه ما قال في كتاب الهبة في قوله ما ملك ان الملك عبارة عن المال فكل  
ذكر الملك كذكر المال فانصرف الى ما فيه الزكاة استحسانا ووجه رواية الامالي ان الملاكهم من المال لا  
الملك قد يقع على غير المال ايضا كالنكاح والتصاص والخير فاذا خرج كلامه على العموم انصرف الى  
المال ووجه قول مالك الاعتبار بالوصية فان الاحكام غير متروك وادفع البرعرات الوصية في  
مقدرة بالثبوت ووجه قول الشافعي قوله عليه السلام النذر بين وكفارة بين ووجه قوله تعالى  
ان ادرك النهي لان الله تعالى قال لنبيه صلى الله عليه ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها  
السطر ثم الاراضي الخارجية لا يدخل في الاجاب فيها اريد به مال الزكاة لانها ليست من مال الزكاة وان  
ابو يوسف ومحمد في الاراضي العشوية فقال ابو يوسف تدخل لانها من اسباب الصدقة وهي العشور  
وقال محمد لا تدخل لانها من اسباب الموت مثل عبيد الخزمة وحاصل ذلك ان جهة الموت غالب  
عند محمد وجهة الصدقة عند ابو يوسف والاختلاف في النوادر كذا نقل في بحر الاسلام وقال في  
الطحاوي وروى عن ابي حنيفة انه قال تدخل ارض العشور لانها من جنس مال الزكاة وقال في شرح  
ايضا فاما في لفظ الهدي فلو ان يقول لله علي ان اهدي جميع مالي او خلف به فقال ان فعلت لك  
علي ان اهدي جميع مالي يدخل من جميع ما يملك وقت العيدين ودقت النذر فيجب ان يهدي  
ذلك كله الا قدر قوته فان استفاد آخر هدي من قوله والمقيد الجواب الشرع بكسر الياء قوله  
على ما مر اسما الى ما ذكر من وجه الاستحسان قوله ثم اذا لم يكن له مال سوى ما دخل تحت اللفظ  
فتمسك من ذلك قوله ثم اذا اصاب شيئا تصدق بها امسك وذلك لان حاجة نفسه اهم وافضل  
ولم يمس محمد رحمه الله مقدار الموت لان ذلك يختلف بقله العيال وكثرته وقيل ان كان له  
يتمسك قوت يومه وان صاحب غلة يتمسك قوت شهر وان كان صاحب ضياع يتمسك  
سنة وان كان من التجار يتمسك بقدر ما يرجع اليه ماله لان يد الدهقان الى ما يتفق انما يصح  
سنة تسنة ويد صاحب القلم شهرا تسهرا ويد العامل يوما يوما كذا ذكر الصدر الشهيد وخلفه  
في شروح الجامع الصغير واداب صاحب الفقه صاحب البور والحواشيت التي يواجدها قوله  
ومن اوصى اليه ولم يقلم بالوصية حتى باع شيئا من التركة فهو وصي والبيع جائز ولا يجوز في الرجل  
حتى يعلم وصوفا المسئلة في الجامع الصغير محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة رضي الله عنه في الرجل  
يموت فيوصي الى رجل ولا يعلم انه وكيل اوصى اليه يبيع شيئا وهو لا يعلم بالوصية قال حبان  
وهو وصي وقال في الوكيل لا يجوز بيعه حتى يعلم انه وكيل فاذا علمه انسان باع فهو جائز  
يكون نهيا عن الوكالة حتى يشهد عنه شاهدان او رجل عدل الى هنا لفظ محمد في اصل الجامع  
الصغير والمسئلة الاولى من الخواص ولم يذكر في الجامع الصغير قولها كما نرى وقد ذكر في شرح  
الصغير ان عندهما يثبت العزل بخبر الواحد سواء كان عدلا او فاسقا او عبدا او خيرا او عبدا او خيرا

في الوكالة قال صاحب الهداية عن ابو يوسف انه لا يجوز في التمسك الاول ايضا يعني لا يجوز بيع الوصي ايضا قبل  
العلم بالوصية اعتبارا بالوكالة لان كل واحد منهما سانية للوكالة قبل الموت وتلك بعد الموت وروى  
عن الدين قاضي خان عن ابي يوسف بخلاف هذا فقال في شرح الجامع الصغير وعن ابو يوسف ان الوكالة  
بشرط الوصاية ولا يشترط فيها العلم لان كل واحد منهما سانية للوكالة قبل الموت وتلك بعد الموت وروى  
الرواية ان الوصاية خلافة لا نيابة والخلابة يثبت بدون العلم كالارث ولهذا اذا باع الوارث شيئا من  
التركه صح قبل العلم فكذلك الوصي الا ان الخلابة في الوصاية بالاستحسان وفي الارث لا بالاستحسان وليس  
كذلك الوكيل فان تصرفه حكم النيابة لا حكم الخلابة ولهذا يبطل الوكالة بالموت فاذا كان الوكيل نائبا  
لا يثبت تصرفه قبل العلم لان الوكيل متبرع بالمنافع ولا يتصور التبرع بدون العلم بخلاف الوصاية لان  
الوصي يملك الموصى عند خلوقه كالأرث خلف المورث عند خلوقه ولا حاجة الى العلم ولان التوكيل  
والعزل امر ونهي فيعتبر او امر العباد ونواهيهم باوامر الله تعالى ونواهيهم ولا يلزم ذلك الا بعد العلم  
والسماع فكذلك هذا ولهذا لم يصر بالعادة من ضل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى من  
المقدس بعد ما جئنا البقرة الى الكعبة قبل العلم واذا صار وصيا قبل العلم لم يمت الوصاية حكما لتفاد  
البيع حتى لا يجوز رد الوصاية بعد ذلك وهذه المسئلة مكررة ذكرها وسوف نجيب ذلك في آخر الكتاب  
في باب الادوية وهذا الذي ذكره من عدم جواز التصرع قبل العلم بالوكالة اذا ثبت مقصوده وكذلك  
ان الصبي والعبد بالتجارة اذا كان تصدق لا يثبت بدون العلم لان الاذن من الاذن والاعلام لا يتصور  
بدون العلم اما اذا ثبتت الوكالة في ضمن امر الحاضر بالتصرف فبين روايتان بخلاف الموكل لرجل اذ هو  
ليصدي الى فلان يبيعه فلان من قبل نذهب الرجل بالعبد اليه واخبره ان صاحب العبد امره ببيعه فاما  
ما شره صح شره منه وان لم تجزه بذلك واشتره منه ذكر محمد في كتاب الوكالة ان البيع جائز  
وجعل معرفة المشتري بالتوكيل كعرفة البائع وذكر في كتاب الزيادات انه لا يجوز البيع وذكر في المأذون  
الليبر ما يدل على جواز البيع وهو ان يقول الموالي لتوم بايعوا عبيدي فاني قد ادنت له في التجارة فبا  
يعوه جاز وان لم يعلم العبد بامر الموالي كذا في شرح الطحاوي واما العزل القسدي لا يبيع بدون العلم  
والحكمي يبيع بدون العلم وان لم يعلم العبد بامر الموالي كما اذا مات الموكل وكذا ذكره في انساب الوكالة  
يصح بخر الواحد حرا كان او عبدا عدلا كان او فاسقا رجلا كان او امرأة صبيها كان او بالغا وكذا ذكر العزل  
عندهما يثبت بخر الواحد مطلقا وعند ابي حنيفة يشترط العدد او العدالة حتى لا يثبت العزل عند  
الاجرة الاثنين او بخر الواحد العدل قالوا في شروح الجامع الصغير وعلى هذا الخلاف مولى العبد  
الحامي اذا اخرج بالجنانية ضاع او اعتق هل يصير مختارا للخيار وكذا التبيع اذا سكنت بعد ما اخرج  
بالبيع وكذا البكر اذا سكنت بعد ما اخرجت بالاشكاح الولى وكذا الذي اسلم في دار الحرب ولم يهاجده  
فاخرج بالشرايع وكذا العبد المأذون اذا اخرج بالحر فبطلت منه العدة او العدالة حتى يصير  
الولى مختارا للعقد ويبطل حق التبيع بالسكوت ويكون السكوت رهنا للبكر ويلزم التراجع  
على الذي اسلم وعندهما لا يشترط لفظها التسمية العدد والعدالة ووجه قولهما ان هذا باب المعاملات  
وليس بشهادة ولهذا لا يشترط لفظ التهاداة ومجلس القضاء فيعتبر خبر الواحد عدلا كان اولم  
يكن كما في الوكالة والاذن وكذا اذا كان المخبر رسولا حيث لا يشترط العدد والعدالة والمجاهل انما  
يقتصر ان الانتها بالابتداء لانه لو اخرج واحد بالوكالة جاز فلما اذا اخرج واحد العزل ووجه قوله

Copy

ersity



اي حصة ان الاخبار بالعدل والحرر ومحو ذلك شبه الاخبار بالوكالة من حيث انه يتصرف في ملك نفسه ولهذا  
لا يتطوّر له لفظ الشهادة ويجلس القضاء ويشبه الالتزامات من وجه لا يلزم الاستماع من القمور  
فلو كان الزام كل وجه لروى بينه شرايط الشهادة وهو الزام من وجه دون وجه نرد على من اخذ  
وصفي الشهادة وهو العدد او العدالة وهذا فارق الاخبار بالوكالة لانه ليس فيها معنى الالتزام لان  
الوكيل محض بين ان يفعل وبين ان لا يفعل فلم يربح فيها شرايط الشهادة اصلا وقال في الذين  
قاضي خان في شرحه للجامع الصغير وذكر الطحاوي والبقية ابو جعفر ان الوكالة لا يثبت بقول الوكيل  
القاسم عند اى حصة وانما يثبت بتصرف الوكيل حتى لو كذبه فعلى هذا بين الوكالة والعدل لان  
في العدل اذا صدق ينعزل لان في العدل اذا صدق ينعزل **قوله** لان الوصاية امانة اى جعل الخير  
ناثما مائة **قوله** الا امانة لم يستعمل في كتب اللغة بهذا المعنى لان المستعمل فيها انها بمعنى الرجم  
الى الله تعالى لانا نقول كل تلاقى اذا اريد تحديته بخدي باحد الاشياء الثلاثة العشرة والبار  
والضعيف وهو القياس ولهذا قال الزمخشري في اول سورة الروم في تفسير قوله في ادى الارض  
اي في ادى ارضهم الى عدوهم على امانة اللام مائة النعل المضاف تر اذا كان النعل المعدي باحدة  
الاشياء لانه لا يكون به متعديا الى واحد واذا كان متعديا الى واحد يكون به متعديا الى اثنين واذا كان  
متعديا الى اثنين يكون به متعديا الى ثلاثة فانه **قوله** بخلاف الاول وهو الاعلام بالوكالة بمعنى ليس  
فيه معنى الالتزام اصلا بل يشترط فيه العدالة **قوله** واذا باع القاضي او امينه عبد للزمام واخذ المال  
فضاع واستحق العبد لم يضمن وهذه من مسائل الجامع الصغير وصود ثمانية محمد عن ابي حنيفة  
عنه في الرجل يموت وعليه دين مائة درهم لرجل وله عبد يساوي مائة درهم يبرح الزم الوصي  
الى القاضي يباشره بالبيع للزم في دينه يبيعه بمائة درهم فيقبض الوصي التمس فيه هلكة فيستحق  
العبد من يد المشتري قال يرجع المشتري بالتمس ويرجع الوصي على الزم ولو كان الذي باع  
امين القاضي او القاضي رجح المشتري على الزم بالتمس والوارث اذا سح له منزلة الزم سواء  
الى هذا لفظ محمد في اصل الجامع الصغير **قوله** ان الوصي اذا باع العبد وقبض التمس فضاع التمس  
في يده ثم استحق العبد اومات قبل القبض رجح المشتري بالتمس على الوصي لان حقوق العبد  
ترجع اليه لانه عاقد ثم يرجع الوصي بذلك على الزم لان الضمان لمحة لاجل عمله **قوله** لاجل العمل  
لما امر الوصي بالبيع صار كملكه فوجب حاصل الضمان على الزم لان البيع دنع لاجله فلو باع الفاعل  
او امينه وقبض التمس وضاع في يده ثم استحق العبد اومات قبل القبض لا يرجع المشتري  
على الفاعل ولا على امينه وان كان عاقد بل يرجع على الزم لان امين الفاعل لا عهدة عليه كما  
لا عهدة على الفاعل لانه لو اوجبت الضمان على الفاعل او امينه لتقاعد الناس عن عهدة هذه  
الامانة خوفا من الضمان فيستلزم يصنع حقوق المسلمين فلما تغدر الرجوع على الفاعل او  
وجب الرجوع على الزم لان البيع دنع كما اذا كان العاقد عبدا محجورا او صبيا محجورا ولو باع  
الوصي العبد بشفقة الوارث فقبض التمس فضاع ثم استحق العبد اومات قبل القبض رجح  
المشتري بالتمس ثم الوصي على الوارث ولو باع امين الفاعل يرجع المشتري على الوارث فان  
الوارث صغيرا ينصب القاضي عنه وصييا فيعفى دينه واورد النقيب ابو الليث في شرح الجامع  
الصغير سؤالا وجوابا في هذا المقام فقال فان قيل لو طر للميت مال آخر بعد ذلك ما حكم

العدد

يحل للزمام ان يأخذ دينه بلا نكاح واما المائة التي غرم بمحو ان يقال يرجع في ذلك ايضا لان ذلك الضمان لمحة  
لا امر الميت يرجع في ذلك في مال الميت **قوله** عبد للزمام ربي لاجل الغرماء **قوله** واخذ المال اي التمس  
فضاع اي المال وهو التمس **قوله** لم يضمن اي القاضي او امينه **قوله** محجورا واما اطلقه ليشاؤها جميعا  
**قوله** ولما يباع بطلبهم اي يباع العبد بطلب الغرماء وهو ايضا محجور لان البيع دنع لهم اي  
لاجل الغرماء **قوله** كما اذا باع نفسه اي باعه الميت حال حيوته بنفسه **قوله** يرجع الغرماء بدينه  
اي يرجع رب المال بدينه في المال الذي طر للميت يعني ياء خذ دينه من ذلك المال **قوله** قالوا  
اي قال المشايخ وهذا اشاره الى جواب النقيب اي الليث **قوله** يرجع بالمائة التي غرمها اي يرجع  
الزمام يبع له اي لاجل الوارث وقد مر بيان **فصل آخر** مسائل هذا الفصل متفرقة مجتمعا  
اصل واحد وهو ان قول القاضي بانشره قبل العزل وبعده مقبول ام لا فذكرها في فصل  
على حدة **قوله** واذا قال القاضي قد قضيت على هذا الزم فارجع او بالقطع فاقطعه او بالقر  
فأضربه وسئل ان تنحل وهذه من مسائل الجامع الصغير وصود ثمانية محمد عن ابي حنيفة  
حنيفة رضي الله عنه قال اذا قال القاضي لك قد قضيت على هذا الزم وسئل ان ترجعه واذا قال  
قد قضيت عليه بالقطع فاقطعه وسئل ان تقطعه وكذا القريب الى هذا لفظ محمد في اصل الجامع  
الصغير وقال النقيب ابو الليث وروى عن محمد بن سلمة عن محمد بن الحسن قال لا يسع ذلك ما لم يكن  
الشهادة محضته قالوا في شرح الجامع الصغير وقياس هذه الرواية ان لا يقبل كتاب القاضي  
الى القاضي ثم قالوا وبهذه الرواية اخذ مشايخنا وقالوا ما احسن هذا في زماننا لان القضاة  
قد فسدوا نوابه تنون الا انهم لم ياء خذوا بهذه الرواية في كتاب القاضي الى القاضي واخذوا  
بظاهر الرواية للضرورة وجه هذه الرواية ان قول الواحد لا يكون حجة وقبول جبر الواحد  
دنية الانبياء عليهم السلام لان معهم علامات المعجزة وهم معصومون عن الكذب واذا لم  
يكن قول الواحد حجة لا يقبل قوله ما لم يكن الشهادة محضته وجه ظاهر الرواية قوله تعالى  
اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم قوله لان قبول قوله من الطاعة ولان القاضي امين  
المسلمين فيما فوض اليه فيجب تصديقه وصار اجابته بحق الولاية كاجاب الجماعة فوجب الاعتقاد  
على قوله ولهذا كان كتاب القاضي الى القاضي حجة لان شهادته واجابته بمنزلة شهادته شاهدين  
فتمتع بلفظه كشهادته الشاهدين وقال الشيخ ابو منصور المازني المثلة على اربعة اوجه ان  
كان القاضي عالما عدلا قبل قوله لقوله تعالى واولى الامر منكم وان كان فاسقا جاهلا او فاسقا  
عالما لا يقبل ولا يعمل به الا ان يهاين سبب الحكم وان كان عدلا غير عالم يستفسر ان  
احسن وجب تصديقه وقبول قوله والا فلا وانما لا يقبل اذا كان فاسقا قبل معانيته  
سبب الحكم لقوله تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا **قوله** يستفسر اي عن قصايه **قوله**  
ان احسن اي تفسير قصايه **قوله** واذا عزل القاضي فقال لرجل اخذت منك الفاء ودفعتها  
الى فلان قضيت بها عليك فقال الرجل اخذتها ظاهرا فالتوى قول القاضي وهذه من مسائل الجامع  
وصود ثمانية فان عزل القاضي عن القضاء فقال قد اخذت منك دراهم قد دفعتها الى فلان قضيت  
بها عليك فقال المأخوذ منه بل اخذتها ظاهرا كان القول **قوله** اي قول القاضي وكذا ان قال قضيت  
عليك بقطع اليد حق فقال صاحب اليد قطعها ظاهرا كان القول قول القاضي اذا كان المتطوع

Copy

University



بأنه والماخوذ منه المال يقترب من ذلك كان والقاضي قضى قبل ان يعزل الى هذا لفظ محمد في اصل الحكم  
وذلك لانهما اقربان القاضي محل ذلك في حالة النساء وهما من في تلك الحالة فكان القول قول القاضي  
بشهادة الظاهر لان الظاهر من حال القاضي ان لا يجوز فلا يكون ضامنا لان فعل القاضي على وجه الحكم  
لا يوجب الضمان ولا يبين على القاضي لانه لو وجب عليه لتعاقد الناس عن مباشرة القضاء فيمنع  
حيث حقوق الناس ولا نالوا الرضا عليه البين لكان ختمها وقضاء الحكم لا يجوز والقاضي محمد  
امينا لا خصما ولا ضمان على الاخذ والقاطع ايضا لان فعلها مع بيع القضاء الظاهر  
فلا يوجب الضمان وكذلك لو قال الماء خذ منه او المقطوعة بئله اخذت او قطعت قبل ان تكون قاضيا  
او بعد العزل فالقول قول القاضي انه فعل في حالة القضاء ولا ضمان عليه لانه لما اسند فعله للاحوال  
القضاء وكان تضاده معروفا كان منكرا اصلا الا ان الاخذ والذبح استوفى القطع ان كان قضايا  
حين في هذه الصورة ان كان قاضيا اقرب القاضي لانها اقرب بسبب يوجب الضمان لانا قبلنا  
قول القاضي في دفع الضمان عن نفسه لاني ابطال الضمان على غيره بخلاف الفصل الاول فانها لا تضمن  
وان اقرباها اقرب القاضي لان قول القاضي في حال قضائه حجة ودفعه المال الى دية الدين او المستحق  
صحيح هذا اذا كان المال مستهلكا اما اذا كان قائما في يد الاخذ وانما اقرب القاضي يؤخذ منه سواء  
صدق الماخوذ منه القاضي انه فعل في حالة القضاء او ادعى فعله في غير حالة الفصل لان الاخذ ان  
سبب الضمان حيث اقرب اليد كانت الماخوذ منه فلا يشترط قوله في دعوى التملك بلا حجة وقول  
القاضي المعزول ليس بحجة **قوله** كما اذا كان معاينا يعني اذا كان دفع القاضي المال الى الاخذ  
معاينة في حال القضاء لا يضمن الاخذ لانه وجد الاخذ في حالة القضاء فكذلك هنا لا يضمن ايضا  
لان الاخذ وجد في حال القضاء لان الماخوذ منه يقترب من ذلك وقع في حال القضاء لكنه وقع ظاهرا **قوله**  
كان معهودا اي معلوما عند الناس **قوله** ولو اتر القاطع والاخذ في هذا الفصل بما اقرب القاضي  
بضمينان اراد بهذا الفصل ما اذا زعم الماخوذ منه او المقطوعة يده ان الاخذ او القطع وقع  
قبل تسليم القضاء او بعد العزل لا يقال القاضي لا يضمن لاصنافه الفعل في حالة معهودة منافية  
للضمان فينبغي ان لا يضمن الاخذ والقاطع ايضا لانها اسند الفعل ايضا الى حالة معهود  
منافية للضمان لانا نقول جهة الضمان راجحة لان اقرار الرجل على نفسه بسبب الضمان حجة  
قطعية وقضاء القاضي حجة ظاهرة لا يعارض القطعي ويختص كتاب ادب القاضي مسائل  
قضاء القاضي بعلمه قال في خلاصة الفتاوى القاضي يقتضي حقوق العباد بعلمه بان غلب في حال  
قضائه في مصره ان فلا ناغيب مال فلان او طلق امراته وفي التجريد في آخر كتاب الحدود عن  
محمد رحمه الله انه رجع عن هذا وقال لا يضمن بعلمه وفي الحدود التي هي حق الله تعالى كحد الزنا  
وشرب الخمر لا يضمن بعلمه الا ان اذ اتى بالسكران يقتضيه وفي القصاص وحد الفذف يقتضي  
بعلمه دائما اذ علم قبل القضاء في حقوق العباد عند احسنه لا يقتضي بدلا بعلمه اذ انعت الى  
تلك الحادثة وعندها يقتضي وعلى هذا الخلاف اذا علم في غير المصدا الذي هو فيه قاض ثم حصد مقبرة  
فربعت اليه تلك الحادثة وفي التجريد جعل قول محمد مع احسنه ولو علم في رستاق مصره عند  
يضمن واختلف المشايخ على قول احسنه ومما كان متقدما على الراسين في اوله يكن  
واصل هذا ان قضاء القاضي في القرية والمفارقة لا ينفذ عند اي حنيفة ومحمد رحمه الله ولا يملك

قاضي وهو قاض في مصره ثم عزل والقضاء ثم اعيد على القضاء بعد ذلك عند احسنه لا يضمن  
عند اي يوسف ومحمد يقتضي وفي الفتاوى قال اصحاب الامالي ان عند اي يوسف ينفذ تضاده  
في السواد وهكذا ذكر محمد في النوادر انه ينفذ تضاده في السواد الكل مذكور في الخلاصة  
**كتاب الشهادات** ذكر كتاب الشهادات بعد كتاب ادب القاضي لان القاضي  
يحتاج في حكمه الى الشاهد فكان ذلك من تنبيه حكمه **قوله** الشهادة فرض يلزم اليهود ولا  
يسعهم كتابها اذا طلبهم الموثق وهذا لفظ القدوري في مختصره والاصل فيه قوله تعالى ولا يات  
الشهاد اذاما دعوا اليه وجهان احدهما لا يمنع المدعويون لتحمل الشهادة عن الحضور  
ليتحملوا الشهادة والثاني لا يمنع المتحملون اذا دعوا الى أداء الشهادة ليؤدوها والاول  
لغلب والثاني الغرض كذا في التيسير وقال في شرح التاويلات وهذا اشبه لان الشهود  
ان يقولوا احسن الحكم ههنا لنشهد عليه فانا لا نحضر المكان الذي هو فيه وليس لهم هذا القول  
في الاداء اذا الاداء لا يكون الا عند الحاكم فقد التزموا الحضور الى بابه فذلك كان اولي وقوله تعالى  
ولا تكونوا الشهادة ومن يكتمها فانه امر بطلبه قال في شرح التاويلات جعل القلب انما يكتبات  
الشهادة لان ذلك انما يتحقق بعزم القلب على ذلك لان كل فعل ينفذ طاعة او معصية فانما يكون  
بفعل القلب وهو القصد الاختيار وهو معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم ان في الجسد مضغة  
اذا صلحت صلح الجسد كله واذا فسدت فسد الجسد كله وقال في الكشاف كتابان الشهادة هو ان  
يقضيها ولا ينكلم بها فلما كان انما مقفرا بالقلب اسند اليه لان اسناد الفعل الى الخارجة التي  
يعمل بها البلغ الاتري تقول اذا اردت التوكيد بها ما ابصرته عيني ومما سمعته اذني  
ومما عرفت بقلبي ولان القلب هو رئيس الاعضاء والمضغة التي ان صلحت صلح الجسد كله  
وان فسدت فسد الجسد كله فكانه قيل فقد تكلمت الاقرب اصل نفسه وبذلك اشرف مكان فيه  
وكذا يظن ان كتابان الشهادة من الاثام المتعلقة باللسان فقط وليقل ان القلب اصل متعلق  
ومعدن اثرائه واللسان ترجمان عنه ولان افعال القلوب اعظم من افعال ساير الجوارح  
وهي لها اصول التي تشتمل منها الاتري ان اصل الحسنات والسيئات الايمان والكفر وهما من  
افعال القلوب فاذا جعل كتابان الشهادة من اثام القلوب فقد شهد له بان من معاصم الذنوب ثم  
الما علق نرضية اداء الشهادة بطلب الموثق لان الحق لما كان له لم يلزمهم الشهادة قبل طلبه بل توقف  
على الطلب كما في ساير الحدود **قوله** والشهادة في الحدود تختص بالشاهدين الشر والاثار وهذا  
لفظ القدوري في مختصره وتما فيه والاسترافض لانه مخير بين امرين اقامة الحد حسب الله تعالى  
والستر توتيا عن قتل المسلم ولكن السرافض لما دوى مالك في الموطا عن يحيى بن سعيد بلغه ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال لرجل من اسلم يقول له هزال لو سترته برديك لكان خيرا لك قال مالك حدثت  
بهذا الحديث في مجلس فم يريدين نعيم بن الهزال الاسلمي فقال يريدين هزال جدي وحدث صاحب  
السنن عن مسدد عن يحيى عن سفيان عن زيد بن اسلم عن زيد بن نعيم عن ابيه ان ما عجز عن ذلك  
الى النبي صلى الله عليه وسلم فاستعذ عنه اربع مرات فامر بجرمه وقال لهزال لو سترته بتوبك كان خيرا لك  
قال ابن شاهين في كتاب المعجم وهزال هو الذي اشار اليه ان ياتي النبي صلى الله عليه وسلم يعني اشار على باع  
وحدث الشيخ ابو جعفر الطحاوي باسناده الى ان هذيرة قال اني بساقي الى النبي صلى الله عليه وسلم



تقال يا رسول الله ان هذا سرق فقال ما اخاله سرق وروى صاحب السنن باساده الى ان امية المجرور  
ان النبي صلى الله عليه وسلم اني يلقي قد اعترف اعترافا ولم يوجد معه متاع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما  
سرق قال فاعاد عليه مرتين او ثلاثا فامر به فقطع وجيء فقال استعفف الله وبتأليم فقال استعفف  
واوبى اليه فقال اللهم تفت على ثلثا وحدث صاحب السنن باساده الى ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم  
قال لما عزم من مالك لعلك تكثر او عزمت او نظرت قال لا قال انك تكثر قال نعم قال فعد ذلك امر  
فدلت هذه الاحاديث ان السرق هو المنسوب يؤيده قوله عليه السلام من سرق على مسلم سرقه الله  
في الدنيا والاخرة رواه ابو هريرة في الجامع الترمذي وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من راي  
نسترحا كان كمن اخفى مؤدبة من تبرها **قوله** الا انه يجب ان يشهد بالمال في السرقة يقول  
لفظ القدر في مختصره ونهايه فيه ولا يتول سرق وذلك لان القطع والضمان لا يجتمعان عند  
ان سقط القطع لشبهة وجب المال وان وجب القطع سقط الضمان فاذا كان كذلك وجب على الزاني  
ان يقول اخذ ولا يقول سرق مراعاة للما بين جانب صاحب المال وجانب السارق فيقول  
حتى يجب للمال ولا يجب القطع لانه اذا وجب المال بحسب حق صاحب المال واذا لم يجب القطع يكون السرق  
على السارق بخلاف ما اذا قال سرق لانه يسقط الضمان حينئذ يصح حق صاحب المال فلو كان  
الشهادة بالاخذ او في السرقة لانهما شهادة على وجه يثبت للمال دون الحد ونهاية الما بين  
فان قلت كيف كان السرق افضل مع تنصيص قوله تعالى ولا تكتسبوا الشهادة **قوله** الا انه يجب  
في المداينة في حقوق العباد في الحدود بدلالة الاحاديث التي رويها انفا **قوله** والشهادة على امر  
متها الشهادة في الزنا يشترط فيها اربعة من الرجال اي قال القدر في مختصره اعلم ان الشهادة  
على مراتب يذكر جميعها في الترتيب ان شاء الله تعالى منها الشهادة في الزنا لا تقبل فيها الا اربعة  
اربعة رجال عدول مسلمين دهر احرار وهم شهدون انهم رؤا الما بين في المكحلة واشتروا  
الاربعة لقوله تعالى ثم لم ياتوا باربعة شهداء وقوله تعالى والاثني ياريتن الفاحشة من سائر  
تاستشهدوا عليهم اربعة منكم وقيل لان الزنا فعل اثنين فيشترط على كل واحد منهما ان  
داستولا العدالة لما مر في كتاب الحدود ان الناسق في ادائه خطا وتصورا لتهمة اللبس  
والكافر ليس باهل للتحمل والاداء وكذلك العبد ليس له اهلية الاداء ولا يقبل في الشهادة  
في الزنا شهادة النساء اصلا لا وحدهن ولا مع الرجال ولا الشهادة على الشهادة ولا الشهادة  
انفا الى القاضي اما شهادة النساء بل حديث الزهري مضى الشتم من لدن رسول الله والخيلتين  
ان لا تقبل شهادة النساء مع الرجال في الحدود والقصاص ولان في شهادة النساء شبهة البدنية  
ليقام شهدا فنص مقام شهادة الرجال والحدود تنذر في التبهات واداء بالخيلتين ابا بكر وعمر  
عنهما والزهري من كبار التابعين بالمدينة توفي في شهر رمضان سنة اربع وعشرين ومائة كانا  
القتبي وغيره **قوله** ولا يقبل فيها شهادة النساء هذا لفظ القدر وقد مر بيانه **قوله** ولا يقبل  
الشهادة ببقية الحدود والقصاص يقبل فيها شهادة رجلين وهذا لفظ القدر في مختصره ونهايه  
ولا يقبل فيها شهادة النساء وذلك لقوله تعالى واشهدوا ذوي عدل منكم وقوله تعالى واستشهدوا  
شهودين من رجالكم فيصل بصوم النص الا تعادل دليل الخصوص كما في الزنا لانه خص بعض الرجال  
بقوله تعالى ثم لم ياتوا باربعة شهداء ولا يقاس الحدود والقصاص على الزنا لان الحدود لا يجوز

القياس لشبهة فيه ولا يلزم حينئذ معاينة الراي النص فلا يجوز وهذا لان عموم قوله تعالى واشهدوا  
ذوي عدل منكم يقتضي ان يجوز شهادة الشاهدين في الحدود والقصاص والقياس على الزنا يقتضي  
عدم جوازها بل يقتضي اشتراط اربعة يلزم المعاينة لاحالة داهم بين شهدا نهن حديث الزهري  
الذي قد ساه ولان الحدود والقصاص مما يسقط بالشبهة وفي شهادة النساء شبهة البدنية فلا يقبل  
قال في الاحسان قال في نوادر ابن رستم وتقبل فيه اي في التعديل الشهادة على الشهادة والشهادة  
من النساء مع الرجال ويجوز في العفو ويصح فيه الكفالة وهو حق الادبي **قوله** لما قلنا اشارة الى حديث  
الزهري وما ذكره من شبهة البدنية **قوله** قال وما سورت ذكر من الحقوق يقبل فيها شهادة رجلين  
او رجل وامرأتين سواء كان الحق مالا او غير مال مثل النكاح والطلاق والوصية اي قال القدر في  
مختصره وقال الشافعي لا تقبل شهادة النساء الا في الاموال وحقوقها كالاجل والجار والشفعة  
والاجادة وقيل الخطاء وكل حرج لا يوجب الا للمال يثبت برجل وامرأتين وكذا نسخ العتق ونقض  
حكم الكتاب الا النجس الاخير منه وجهان لترتب العتق عليه وبالسبب حال ولا يؤول الى مال كالنكاح  
والرجعة والطلاق والعتق الاسلام والردة والبلوغ والولاء والعدة والرجح والتعديل والعتق  
في القصاص حتى الوصاية والوكالة يثبت برجلين ولا يثبت برجل وامرأتين واما ما لا يقبل للرجال  
كالولادة ويعوب النساء والرضاع فانه يثبت باربعة نسوة ولا يثبت الولادة بقول القابلة وحدها  
كراي جبرهم **قوله** ان الاصل في شهادة النساء عدم القبول لثمة فبسطهن ونقصان عقولهن  
الزني الى قوله تعالى ان تصل احديهما فتذكر احديهما وقال عليه السلام انتم تاتصلن العقل  
والدين ولهذا لا تقبل شهدا نهن في الحدود والقصاص ولا تقبل شهدا نهن منفردات ولا  
يتعن مختلة ايضا ولهذا لا تصلح للامارة والقضاء نعم بذلك ان الاصل في شهدا نهن عدم القبول  
الا انها قبلت في الاموال بزودة لان المبيعات تقع بعتة وبتا يصدق احضا المذكور ولا يمكن الحاق  
النكاح ونحوه بالمال لان المال اقل خطا من البضع ولهذا يجري البدل والاباحة في الاموال دون  
الابضاع وكذا النكاح لا يقع بعتة بل بعد مشاورة فلم يلزم من اعتبار شهدا نهن في الاموال وحقوقها  
اعتبارها في غيرها **قوله** تعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان يقبل شهدا نهن المرءتين  
مع الرجل الا يتادل دليل المخصوص كالزنا والحدود والقصاص ولان الاصل في شهدا نهن القبول  
ليقام اليمة والعقل والضبط والدليل على الضبط قبول روايتهن في الاخبار غاية ما في الباب ان في  
عقولهن نقصا تا وصلالا وذلك بخبر بانضمام الاخرى اليها كما قال تعالى فتذكر احديهما الاخرى  
ولا يبقى بعد ذلك الا الشبهة فيسقط بها ما يسقط بالشبهة كالحدود والقصاص ويثبت ما لا يسقط  
بالشبهة كسائر الحقوق بخلاف شهادة النساء منفردات حيث كان القياس ان تقبل لوجود اليمة  
والعقل والبلوغ والضبط الا انها لم تقبل على خلاف القياس لئلا يقتضي ذلك الى كثرة حرج جهن  
وهن ما مر من ان القدر في يوتهن قال تعالى وقون في يوتكن ولا يقال حال انصده المال اذ لم يقبل  
في شهادة النساء منفردات ينبغي ان يقبل ايضا شهدا نهن مع الرجال كما في الحدود والقصاص  
لانا نقول يبطل ذلك بالاجل والخيال على انا نقول القياس مع وجود الفارق بين الاصل والنوع  
باطل وقد وجد الفارق لان الاصل يسقط بالشبهة فلم يقبل شهادة النساء بخلاف الفرع **قوله**  
ونحو ذلك كالعتق والنسب **قوله** وتوابعها اي وتوابع الاموال نحو الجار والاجل والشفعة وغير ذلك







أي المعدل وسبقت بها السرايا من سطر العوام قال صاحب الهداية في العلانية لا بد من جمع بين المعدل  
والناهد وذلك لانه قد يشترك الاتقان في الاسم والنسبة والصفة ويجمع بينهما فنقول هذا هو الذي  
عدله قطعاً للتركه اعلم ان التزكية على نوعين تركية السر وتركية العلانية فصوره تركية العلانية ان  
يجمع القاضي بين المعدل والشاهد فيقول المعدل للشاهد الذي عدله وصورة تركية السر  
ان يبعث القاضي رسولا الى المكي ويكتب اليه كتابا فيه اسماء اليهود والنصارى وجلاهم ومجلاهم  
وسؤتهم ان كان سوقيا حتى يعرف المكي ويسأل عن جيرانهم وأقربائهم فاذا عرفهم فمن عرفه  
بالعدالة يكتب تحت اسمه في كتاب القاضي الم عدل جازي الشهادة ومن عرفه بالنسب لا يكتب ذلك تحت  
اسم بل يسكت احترازا عن هتك السر ويقول الله يعلم الا اذا عدله غيره وخاف ان لو لم يمتنع  
بذلك يفتني القاضي بشهادته فيجوز يصرح بذلك ومن لم يعرفه لا بالعدالة ولا بالنسب يكتب تحت  
اسم في كتاب القاضي مشورا للقاضي ان يشار جميع بين تركية العلانية وبين تركية السر  
وان شاء اكتفى بتركية السر كما ذكر نحو الدين قاضي خان في فتاواه **قوله** والحلي بالسر جمع حلية  
ويروى القم ايضا حلية الاسماء ما يروى من زلزلون وغيره **قوله** والمصلي هو المصلي الذي يصلي بين  
الشاهد وقيل المراد منه المحلة **قوله** ويروى عن محمد تركية العلانية بلاء وفتنة وذلك لان اليهود يتبادلون  
المكي اذا جرحهم بالاذي ويتبع بيته ويسمهم العداوة **قوله** وقيل يكتب بقوله هو عدل اي يكتب بقوله المعدل  
هو عدل ولا يشترط ان يقول هو عدل جازي الشهادة وذلك ان كل من نشأ في دار الاسلام فالظاهر حاله  
الحرية والاول احوط لانه ربما يكون الشاهد عدلا ولا يكون خزا فلا يجوز شهادته **قوله** قال في قول من  
راى ان يسأل عن اليهود لم يقبل قول الخصم انه عدل اي قال ابو حنيفة في الجامع الصغير لا يقبل تعديل  
المدعى عليه على قوله من قال يسأل القاضي عن اليهود فكان هذا نظير مسألة المراجعة حيث خرج ابو حنيفة  
ثم انما على قول من يجيزها وذلك لان اصل اي حنيفة ان القاضي لا يسأل عن اليهود في غير الحدود  
والقصاص الا اذا طعن الخصم ومع هذا اذا سأل عنهم على قول من راي ذلك فقال المتهم عليه هو  
عدل لا يكتب بذلك حتى يسأل عنه لان تعديل المتهم عليه ليس بتعديل على الحال بل هو تعديل  
من وجه وخرج من وجه حيث لم يقصد على شهادته ولفظ الجامع الصغير محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة  
انه قال في قول من راي ان يسأل عن اليهود بانه لا يجوز اذا قال الخصم المتهم عليه هو عدل حتى  
يسأل عنه الى هنا لفظ اصل الجامع الصغير قال الصمد الشهد وغيره في شرح الجامع الصغير  
وهذا اذا قال هم عدول لكنهم اخطوا او نسوا اما اذا قال هم عدول صدقوا في شهادتهم فقد  
اعترف بالحق يتقصى عليهم وهذا كله اذا جحد الخصم فان كان سالما وهو من يجوز ان يرجع اليه  
في التعديل صح منه التعديل وكان كافيا عند ابي يوسف وعند محمد يضمن الى ذلك آخر حتى يتم التعديل  
وكذا محمد في كتاب الزيارات ان المتهم عليه اذا كان من اهل التزكية فاذا اخبر ان الشاهد  
عدل فانه يسأل اصادق هو في هذه الشهادة ام كاذب فان قال هو كاذب بطل تعديله حيث كذب  
وان قال هو صادق كان ذلك اقرا منه بما ادعى عليه فان قال هو صادق ولكن اوهى في هذه الشهادة  
او غلط في هذه الشهادة يكون ذلك تركية منه ويسأل عنه فاذا ركنه آخر تفتي بشهادته لانه  
من اصل محمد انه لا يجزى الا تركية اثنين ويروى عن ابي يوسف ايضا انه يجزى تركية المدعى عليه كما ذكر  
الشمس ابو الليث رحمه الله **قوله** مبطل في اصراره بالصناد الممهلة والامرار هو البتات على الشيء

يؤيده قوله عليه السلام اذا لقيت الفاسق فالفقه بوجه مكشوف واما اشتراط لفظ الشهادة فلان النصوص جاز  
لفظ الشهادة كنول تعالى واشهدوا ذوي عدل منكم وقوله من ترضون من الشهداء وقوله تعالى واقيموا  
الشهادة لله وغير ذلك فلما وردت النصوص بلفظ الشهادة لم يجز تغيرها وتبدلها **قوله** هو الصحيح احتراز  
عن قول مشايخ العراق وتقدم بطل هذا **قوله** ويشترط فيه الحرية والاسلام اي يشترط في الشاهد الحرية  
والاسلام في جميع ما ذكرنا من مراتب الشهادة **قوله** قال ابو حنيفة يقتصر الحاكم على ظاهر العدالة في السلم  
هذا لفظ القنوري في مختصره وتامه فيه الا في الحدود والقصاص فانه يسأل عن اليهود وان طعن الخصم  
فيهم يسأل عنهم وقال ابو يوسف ومحمد لا بد من يسأل عنهم في السر والعلانية ويذهب اثنان في  
كنولهما كذا في شرح الاقطع وكان الشيخ ابو بكر الرازي يقول لا خلاف في هذه المسئلة بين اصحابنا  
لان ابا حنيفة اجاب في زمانه وكان الغالب على ما شاهدته منهم العدالة وقد ذكرنا كاهن رسول الله صلى  
سوله خير الزون قرن الذي اتانيهم ثم الذين يلو نهر ثم الذين يلو نهر ثم يغتسلوا بالكذب واجاب  
ابو يوسف ومحمد في زمانها وقد تغير الناس وكثر النساد ولو شاهد ذلك ابو حنيفة لقال يقول لها وهذا  
معنى قوله في المتن وقيل هذا اختلاص عصر زمان اعلم ان في الحدود والقصاص لا يقتصر الحاكم على  
ظاهر العدالة بل يسأل عن اليهود ويستقصى درأ الحد لنوله عليه السلام اذروا الحدود بالشهاد  
ولان الحدود محتاط بها بالاحتياط في غيرها ولهذا لا يقبل فيها شهادة النساء ولا الشهادة على  
الشهادة توجب الاحتياط بالسؤال عن العدالة واما في غير الحدود والقصاص فانه طعن الخصم  
في اليهود يسأل عنهم بالاتفاق لانه حق وجب له بدعواه وان لم يكن حقا بل الدعوى كمنور  
مجلس الحكم والاختلاف وان لم يطعن الخصم يكتب في ظاهر العدالة عند ابي حنيفة خلافا لصاحبه وروى  
قوله ان الشاهد يكون عدلا وقد يكون فاسقا وقد يكون عبدا او كافرا فلا بد من الاستكشاف  
صيانة للقضاء عن البطلان على تقدير ظهور اليهود عبيدا او كافرا ووجه قول ابي حنيفة رضي الله عنه  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قبل شهادة الاعراب على دية الملال ولم يسأل عن عدالة في الباطن  
حيث اظهر الاسلام ولان الظاهر هو العدالة في المسلمين قال عمر رضي الله عنه المشركون عدول  
بعضهم على بعض الا محدودا في ذنوبه ويكتفى بالظاهر لتعدد الوصول الى القطع لان قول قول المالك  
ايضا عمل بالظاهر بخلاف ما اذا طعن المتهم عليه حيث يسأل عن اليهود لانه تقابل الظاهران  
لان الشاهد المسلم لا يكذب ظاهرا فكذلك الخصم مسلم لا يكذب في طعنه ظاهرا فوجب السؤال طلبا للرجح  
احد الظاهرين على الآخر وهذا كمدعى الشفعة بالخوار حيث لا يلزم القاضي اقامة البينة على ملك  
الدار فاذا طعن الخصم فيمنذ يلزم اقامة البينة لان الظاهر لا يقبل الا لزام فكذا فيما نحن فيه  
ولان السلف الصالح لم يسألوا عن اليهود بل التمسوا على ظاهر العدالة وادل من سأل عنهم ابراهيم  
فدل اتقادهم على اعتبار عدالة الاسلام كذا في شرح الاقطع **قوله** وان طعن الخصم فيهم يسأل عنهم  
يعني في غير الحدود والقصاص لان في الحدود والقصاص يسأل بطل الطعن **قوله** يستعرق اي  
القاضي يقال تعرفت ما عنده اي تطلبته منه حتى عرفته **قوله** ثم التزكية في السر ان يبعث القاضي  
الى المعدل فيها النسب والحلي والمصلي ويروى المعدل كل ذلك في السر كيلا يظهر فيخرج  
يتصد اي يتخذ المعدل بالمال او يقصد بالاضرار اذا كان ظاهرا **قوله** فيجوز بالتبصير  
جواب النبي وكذا قوله يتصد عطا عليه دارا بالمستورة الرقعة التي يبعثها القاضي مع اسمه

Copy

rsity



أو المحقق من قبل في شأنه على الابتكار **قوله** قال أبو يوسف وإذا كان رسول القاض الذي يشاؤ من الشهود وأما  
والأخبار أفضل وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا يجوز الاثنان دونه من مسائل الجامع الصغير  
قالوا في شرح الجامع الصغير وأما بالرسول المزمع وعلى هذا الخلاف المترجم عن الشاهد ورسول القاض  
إلى المزمع ورسول المزمع إلى القاض حتى يخرج من حال الشهود أنه التزكية في معنى الشهادة لأنه يظهر ما كان  
خفيًا عند القاض كالشاهد نفسه فيعتبر العدد فيها كما في أصل الشهادة ولذا يقتضي فيها الحرية والعدل  
بالاتفاق ولأن التزكية منزلة الشهادة على الشهادة لأن الشهادة تثبت بالتزكية ولتهادة على الشهادة  
لا يجوز أقل من اثنين فكذلك التزكية ولهما أن التزكية حتى ليس بشهادة لأنها لا تعرض لأصل الحق  
بأبواب فلا يشترط في الخبر العدد ولهذا لا يشترط في التزكية لغرض الشهادة وبجلس القضاء أيضًا ولا يشترط  
العدد في الشهادة أمر ثبت بالنقض على خلاف النياس فلا يقياس عليه غيره لأن رجحان الصدق بالعدل  
لأن العدد في حق العمل كما في رواية الأخبار وهذا لأن خبر الاثنين لا يوجب العلم كخبر الواحد فأنقصر الحكم  
على مورد والنقض لم ينعقد إلى غيره وفي حق العلم بالنوازل فلا يشترط العدد وإنما اعتبر الحرية والعدل  
لأنها مصلحة للشهادة فكان عملها فوق عمل الشهادة **قوله** الفناوي المصنف في مسائل الحجج والنقض  
الخلاف في عدد المزمع في تزكية البر ما في تزكية العلانية شرط بالإجماع ثم قال أهله الشهادة في تزكية  
البر ليس بشرط وفي الترجمة شرط **قوله** المختلف بشرط الإبصحة في الزرع عند محمد **قوله**  
ويشترط الذكورة في المزمع في الحدود يعني بالإجماع وكذلك القصاص ذكره في المختلف في كبار الشهادات  
باب محمد وذكر في المحلل والمحرر كتاب الحدود من باب الوصية يشترط الذكورة في المزمع عند أبي حنيفة  
خلافًا لما قاله خلاصة الفناوي والرجحان إذا كان أعجمي فعن أبي حنيفة لا يجوز دعوى يوسف  
أنه يجوز وتعديل العبد لمولاه والابن للاب في الصريح عند أبي حنيفة وأبي يوسف والمصنف أهل التقدير  
البر وكل من لا يقبل شهادته ثم قال في الخلاصة شرط الخصاف أن يكون المزمع في العلانية غير  
المزمع في السر أما عندنا فالذي يزكهم في السر يزكهم في العلانية ذكره في الفصل الثاني من كتاب القضاء  
**فصل** لما ذكر قبل هذا أن الشهادة فرض لا يسع كتمانها وذكر مراتب الشهادة شرع في هذا الفصل  
يذكر أن أداء الشهادة يتوقف على ألا يشهد دام لا نفسه على قسمين **قوله** وما يتحمل الشاهد من  
أحدهما ما ثبت بنفسه مثل البيع والافترار والغصب والقتل وحكم الحاكم فإذا سمع ذلك الشاهد أدان  
وسعه أن يشهد وإن لم يشهد عليه وهذا لفظ القدر في مختصره أعلم أن أداء الشهادة على نوعين  
نوع يصح أداء الشهادة بدون الأشهاد ولا يحتاج إلى الاستعداد بل يصح بمجرد التهمة في المتيقنات  
والساعات في المسوغات لقوله تعالى الأمن شديد بالحق وهو يعلمون بيانه أن الله تعالى جواز أداء  
الشهادة بعد العلم وقد حصل العلم بالرؤية والسماع فيصح الشهادة بدل عليه الإجماع إلا ترى أن  
رجلًا لو طلق امرأته ثلاثا أو اعتق أمته وسمع رجلان ذلك فجاءت المرأة أو الأمة تطالبهما  
لم يسمعهما ترك الشهادة لئلا يقع الرجل في الوطء الحرام قالوا إنما يجوز ذلك إذا أذوا أو فعل ذلك  
أو عرفوا صحته فإن سمعها كلامه من وراء حجاب غلبت أحوالها لا يردن لم يسمعهم الشهادة  
لأن الصوت يشبه الصوت فلا يجوز الشهادة بالشك والنوع الثاني الشهادة على الشاهد  
لا يصح ولا يثبت بنفسه بدون الاستعداد وسبب بياننا بعد هذا ونقل في الفناوي المصنف  
عن كراهية الواتعات رجل طلب منه أن يكتب شهادة أو يشهد على عقد فأنى ذلك فإن كان

كذا

المطالب يجد غيره فلا يشهد أن يمتنع وإلا فلا يسعه الامتناع فلو كتب الشهادة وطلب منه الأداء عند الحاكم  
فإن كان في المصك شهادته جماعة ممن يقبل شهادتهم واجابوه يسعه أيضًا أن يمتنع وإن لم يكن في المصك  
جماعة سواه أو كانوا لكن لا يقبل شهادتهم أو يقبل لكن شهادة هذا أسرع قبولًا لا يسعه الامتناع  
لما فيه من تضيق الحق **قوله** قال ويقول أشهد أنه باع ولا يقول أشهد في أي قال القدر في مختصره  
وذلك لأنه لو قال أشهد في لم يجر لأنه كذب لأنه لم يشهد فله يجوز شهادة الكاذب بخلاف ما إذا قال  
أشهد أنه باع لأنه يشهد على علم فجاز ذلك **قوله** ولو سمع من وراء الحجاب لا يجوز له أن يشهد ذكر  
هذا بسبيل التفرع على مسألة القدر في ذلك لما قلنا أن الصوت يشبه الصوت فلا يحصل الموقن **باب**  
لعدم الامتناع بخلاف ما إذا حاط عليه بأن ليس في البيت غير المقر وليس للبيت منفذ آخر والناس  
يسمع صوته ولا يراهم حيث يجوز شهادته في هذه الصورة لتحقق العلم وقال في الفتاوى  
المصنف إذا قرئت المرأة وراء الحجاب لا يجوز لمن سمع أن يشهد على أقوالها إلا إذا رأى شخصها  
فحينئذ يجوز شرط في شهادة النوازل رؤية شخصها دون وجهها **قوله** ولو نسر للقاضي  
لا يقبل بأن قال إن أشهد من وراء الحجاب والتقية الصوت الحق **قوله** ومنه ما لا يثبت حكمه  
بنفسه مثل الشهادة على الشهادة فإذا سمع شاهدًا يشهد بشيء لم يجر أن يشهد على شهادته  
الآن يشهد وهذا لفظ القدر في مختصره وقامه فيه وكذلك لو سمعه يشهد الشاهد على  
شهادته لم يسع السامع أن يشهد ذلك لأن الشهادة لا يثبت شيئًا بنفسها ولا تقتصر  
إلى قضاء القاض بذلك فإذا كانت كذلك لم يكن بد من الإثابة بتحميل الشهادة على الفرع حتى ينقلها  
الفرع إلى مجلس القاض وكذلك لا يجوز شهادته بالسماع إذا سمع سمع الشاهد يشهد  
غيره لأنه لم يوجد التحميل في حق السامع لأنه حمل على السامع قال محمد في الجامع الصغير  
من يعتوب من أبي حنيفة في رجل قال أشهد في فلان على نفسه بكذا وكذا قال لا يسع لنا  
أن نشهد على شهادته حتى نقول أشهد وأعلم شهادتي بذلك قال في آخر الإسلام وأصله أن  
الشهادة على الشهادة تحمیل وتوکیل فلا يصح من غير تحمیل أما على قول أبي حنيفة وأبي يوسف  
فإن الحكم يضاف إلى الوفاء لكن تحمیل إنما يصح بهما ما هو حجة والشهادة في غير مجلس  
القاضي ليس بحجة فيجب النقل إلى مجلس القاضي ليصير حجة يستبين أن التحمیل حصل بها وحجة  
فلما لم يكن بد من نقل الشهادة إلى مجلس القاضي وأصل هذا الخلاف في الضمان عند الرجوع  
لأضمان على الأصول عندهما وعند محمد يشتركون أن رجعوا جميعها وقال محمد في الجامع الصغير  
أيضا في رجل أشهد قومًا على شهادته فسمع آخر أن قال ليس ينبغي لهم أن يشهدوا على شهادته  
بذلك لما ذكرنا أن التحمیل شرط وهو خلاف القاضي إذا شهد على قضية وسمع بذلك آخرون  
وسمعه أن يشهدوا لأن فقهاء حجة بمنزلة الأقرار والبيع وغير ذلك فيصح التحمیل من غير  
استعداد كذا ذكره غير الإسلام البزدوي في شرح الجامع الصغير **قوله** ولا محل للشاهد إذا رأى  
خطم أن يشهد إلا أن يتذكر الشهادة أي قال القدر في مختصره ولم يذكر الخلاف فيه كما ترى  
وكذا لم يذكر الخلاف في شرح الاقطع وكذلك ذكر الخصمان المسئلة في أدب القاضي في باب الرجل  
يرى اسمه وخطم ولا يذكر الشهادة مطلقا لم يذكر الخلاف فلاجل هذا قال صاحب الهداية  
نقل هذا قول أبي حنيفة وعندهما محل له أن يشهد وكذلك ذكر الخلاف في المختلف حيث قال إذا

المطالب



محمد بن  
هو

وجد القاضى صحيحه فيها شهادة وهو عندنا وهو غير حائط للحادثة لم يقص بذلك ذلك قال في الخبر  
وفي رواية الاخبار وقال انه ان يقضى ويستشهد ويؤدى اذا علم انه خط على الحقيقة وقال النقيب ابو اليسر  
في النوازل قال نصير من يحكى كبتت الى مقاتل فيمن يسي شهادته ووجد خطه وعرفه قال يوسف  
ان يشهد اذا كان الخط في حرره وكبتت الى ابن التلمحي فقال قد يكون في الخط غلط يعنى لا يستع ان يشهد  
قال النقيب وهو قول الى حنيفة والادل قول الى يوسف ومحمد وقال في الاجناس قال في الجرد قال ابو حنيفة  
لو شهد على صك فقالوا انعرف ان هذا خطنا وخواتمنا لان ذكره لم يكن للقاضي ان يتعدى  
من ذلك فان انقذه قاض غيره تما ختموا اليه في ذلك انقذه لان هذا مما يختلف فيه القضاة  
ثم قال في الاجناس وقد ذكر في نوادر ابن رستم عن محمد بن الحسن انه يسح للشاهد ان يشهد  
على خطه وان لم يذكره ولم يذكر صاحب الاجناس خلاف الى يوسف وقلة صاحب الهداية وقيل  
هذا بالاتفاق وانما الخلاف فيما اذا وجد القاضي شهادة في ديوانه او تقيته يعنى عدم حل  
الشهادة للشاهد بمعرفة الخط بدون تذكر الحادثة بالاتفاق وانما الخلاف بين ابي حنيفة وصاحب  
ينما اذا اراد القاضي تقيته في ديوانه او شهادته ولم يتذكر الحادثة فعند ابي حنيفة لا يهمل بذلك  
خلافا لصاحبيه والى هذا الوجه مال ركن الاسلام ابو الفضل الكرماني في اشارات الاسرار حيث قال  
واذا وجد القاضي في تقيته خطا لم يهمل به عند ابي حنيفة خلافا لهما وقال  
شمس الائمة السرخسي في شرح ادب القاضي يقضى بعلمه القاضي اذا وجد سجلا في  
ديوانه سجله وهو محتوم بخاتمه ومكتوب بخطه ولكنه لا يذكر ذلك فعند ابي حنيفة لا يقضى بذلك  
حتى يتذكر وعندهما يقضى وذلك لان السجل انما يكتب ليكون حجج عند الحاجة اليه وانما يحتاج اليه  
عند النسيان فاما اذا كان القاضي ذاكر فانه لا يحتاج الى الرجوع للسجل في ديوانه فاذا وقعت الحاجة  
اليه عند النسيان يجب ان يكون ذلك حجة وينفذها ابو حنيفة يقول بان العلم شرط لنفوذ  
ولم يوجد العلم وكذلك اذا وجد خطه مكتوبا في صك في يدي رجل ولكنه لا يذكر الشهادة فعند  
الحنيفة والى يوسف لا يشهد وعند محمد يشهد محمد متر على اصله وابو يوسف فرق بين مسألة  
الشهادة وبين مسألة السجل الذي كتمه القاضي في ديوانه وذلك لان السجل يكون في ديوانه وخبر  
وكت ختمه فيؤمن فيه الزيادة والنقصان والتغيير والتبديل وليس كذلك الشهادة على الصل  
لان في يد غير الشاهد فلا يؤمن فيه الزيادة والنقصان فلا يشهد حتى يتذكر الحادثة وفي رواية الاخبار  
عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا وجد سماعة مكتوبا في موضع ولا يتذكر ذلك عند ابي حنيفة ولا يهمل  
انما يروي وعند محمد يحل له ان يروي وعن ابو يوسف روايتان كذا في شرح ادب القاضي وابو  
شدد في هذا الباب بشرط الحل رواية الاخبار ان يحفظ الحديث على ظهر القلب من حين  
سمع الى ان يروي ولهذا قلت رواية الاخبار وعندهما لا يشترط هذه الرواية الاخبار  
لان الباب باب الدين وباب الدنياات مبني على التوسع الا يري ان قول الواحد منهم مقول  
ولان في الاخبار كثرة لا يمكن حفظ الكل بخلاف الشهادات على قول الى يوسف لان بهاالة  
مكن حفظها بشرط الحفظ في باب الشهادات دون رواية الاخبار قلت وعندى قول  
الى حنيفة احوط لقوله تعالى الا من شهد بالحق وهم يعلمون ولقوله عليها السلام لان عجايب  
اذا رأت مثل الشمس فاشهد والافدع ولان الخط يشهد الخط فاذا لم يتذكر الحادثة فلا يؤمن

ان يكون ذلك الخط خط غيره فلا يجوز الشهادة بالشك قوله وجد القاضي شهادته في ديوانه يعنى ان  
القاضي كان انش شهادة الشهود في ديوانه ثم جاء المتهود له يطلب القاضي والقاضي لا يتذكر  
الحادثة لم يحل له ان يحكم بذلك عند ابي حنيفة قوله او تقيته بالنصب عطف على قوله شهادة والضمير  
راجع الى القاضي قوله في تقيته اي في خريطة قوله وعلى هذا اذا ذكر المجلس الذي كانت فيه الشهادة  
اي على ما تبين من الوجهين من وجه الاتفاق والاختلاف يعنى اذا ذكر مجلس الذي كانت فيه  
الشهادة ولم يتذكر الحادثة لا يحل له ان يشهد بالاتفاق وقيل لا يحل ذلك على قول الى حنيفة  
خلافا لهما وكذلك الحكم فيما اذا اخبره قوم ثمة شهدنا نحن وانت وهو لا يتذكر الحادثة  
قوله قال ولا يجوز للشاهد ان يشهد بشي لم يعاينه الا النسب والموت والنكاح والدخول  
رواية القاضي فانه يسعه ان يشهد بهذه الاشياء اذا اخبره من يثق اي قال القدر في محتمره  
قال في شرح الاقطع وهذا الذي ذكره استحسان والقياس ان لا يجوز الشهادة وجه القياس  
ان الشهادة ما حوذة من المشاهدة ولم يوجد المشاهدة فلم تجز الشهادة كما في البيع والهبة  
وتحذرك ولان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا رايت مثل الشمس فاشهد والافدع وجه الاستحسان  
انه لا طريق الى معرفة هذه الاشياء سوى الخبر لان العادة لم تكن بحضور الناس الولادة وانما يردت  
المصير مع امه وينسبون الى الاب ويقولون هو ابن فلان وكذلك عند الموت لا يحضر الا القاربت  
فاذا راد الحيازة والدفن حكموا بان فلا نامات وكذلك النكاح لا يحضره كل احد فاذا اخبر بعضهم  
بعضا ان فلانا نكح فلانة فلا يثبت برونه على ذلك التحقق وكذلك الدخول الا بما رته وكذلك  
ولاية القاضي لا يحضرها كل احد فاذا اترى الحكم وجس القاضي في مجلس الحكم ونظر من المضموم  
تحتوا انه قاض فلما لم يكن طريق غير الخبر في معرفة هذه الاشياء مع الشهادة بالتسامع  
وان لم يوجد المعاينة لانه اذا اشترط يلزم الحجج لانه لا يحصل المعاينة الا بالحواس من الناس  
وقد تعلق بهذه الاشياء احكام يعنى على معنى الدهور فلو اشترطت المعاينة ضاعت  
المعقود وفي ضياعها حرج عظيم والحج مدفوع شرعا لا يري ان يشهد ان عليا ابن ابي طالب  
ولم يعاين الولادة فاشهد بما يكره سائر الصحابة ما رواه وان لم يعاين الموت ونشهد ان عاتمة  
زوجة النبي صلى الله عليه وسلم وان لم يعاين النكاح وكذا تشهد ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل بها  
وان لم يعاين الدخول وكذا تشهد ان سرح ابن الحارث كان قاضيا وان لم يعاين ذلك فقل  
الشيخ ابو نصر البغدادي عن الاصل انه اذا سمع ذلك من واحد ثقة جاز ان يشهد ثم قال وذكر  
بشرى الى يوسف عن ابي حنيفة انه لا يشهد حتى يسمع من جماعة ثم قال وعن ابو يوسف حتى  
يسمع من عدلين ثم قال قال الحنفاي لا يسمع حتى يسمع ذلك من العامة ويظهر اذا بانها  
به الاخبار يرفع في قلبه تصديت ذلك وسمع ان يشهد به قال في القادي الضعيف الشهادة  
بالشبهة في النسب وغيره بطريقين الشهادة الحقيقية او الحكمية بالحقيقة ان يشهد ويصح  
من قوم كثير لا يثبتونوا طوعا على اللذب ولا يشترط في هذا العدالة بل يشترط النوازل  
الحكمية ان يشهد عنده عدلان من الرجال او رجل وامرأتان بلغمة الشهادة ثم قال  
فيها ادأء الشهادة انما يجب بالشبهة في الادبعة في النسب وان لم يعاينوا الولادة والنكاح  
وان لم يعاينوا العقد والقضاء وان لم يعاينوا التقليد والموت وان لم يعاينوا موته



لكن الشهادة في الثلاثة الاولى لا تثبت الا بخبر جماعة لا يتوهم توأطوهم على الكذب او خبر عدلين بلغظ  
الشهادة وفي باب الموت بخبر الواحد العدل وان لم يكن بلغظ الشهادة ونقله عن باب النسب  
من شهادات شيخ الاسلام خواهر زاده ونقل الاستدلال في فصوله عن شهادات المحيط لا يجوز  
الشهادة على الاملاك دعا اسبابها نحو البيع والهبة والصدقة بالثلاثة والسامح وبخبر الشهادة  
بالثلاثة والسامح في اشياء منها الغيب حتى لو سمع من الناس ان هذا فلان بن فلان  
الفلاني دسعه ان يشهد بذلك وان لم يعاين الولادة على فرائض وطريق معرفة النسب ان يسمع  
انه فلان بن فلان من جماعة لا يتصور توأطوهم على الكذب عند ابي حنيفة وعندهما اذا اخبره عدلان  
انه ابن فلان تحمل له الشهادة على النسب والفقهاء ابو بكر الاسكاف كان ينبغي قولها وهو اختيار  
النسبي كذا ذكره القاضى الامام ظهير الدين وكذا يجوز الشهادة بالسامح في النكاح حتى لو راي  
رجلا يدخل على امرأة وسمع من الناس ان فلانة زوجة فلان وسمع ان يشهد انها زوجة  
وان لم يعاين عقد النكاح وكذا يجوز الشهادة على القماء بالسامح حتى لو راي رجلا يقضي لرجل  
حق من الحقوق وسمع من الناس انه قاضى هذه البلدة وسمع ان يشهد انه قاضى بلدة كذا قضي  
لفلان بكذا وان لم يعاين توليد الامام اياه وكذا الموت اذا سمع من الناس ان فلانا مات  
اورام صنموا به ما يصنع بالموتى دسعه ان يشهد على موته وان لم يعاين ذلك ويروي ابن  
ساعة عن محمد اذا اخبرك واحد عدل بالموت وسئل ان يشهد به وامام في النسب فلا يسئل  
ان يشهد به حتى تشهد عندك عدلان وهذا قولها وعلى قول ابي حنيفة ما منع في القتل هكذا  
روي بشر بن الوليد عن ابي حنيفة انه لا يحمل له ان يشهد بالنسب حتى يسمع من العامة والخواص  
في النكاح والتضامير الجواب في النسب فقد نزلت في جميعا بين الموت وبين الاشياء الثلاثة  
فانكروا بخبر الواحد في الموت دون الاشياء الثلاثة ثم قال في الفصول ذكر القاضى الامام  
ظهير الدين في نكاح فتاواه والمصحح ان الموت بمنزلة النكاح لا يكتفى فيه بشهادة الواحد  
والوقت ان الموت قد تنقضى في موضع لا يكون فيه الا واحد ولو قلنا بان لا يسمع الشهادة  
على الموت باخبار ضاعت الحقوق بخلاف الاشياء الثلاثة لان الغالب بينها ان يكون بها جماعة  
ومن المتأخر من قال لا زلت بين الموت والنسب والقماء والنكاح وانما اختلف الجواب  
لاختلاف الموضوع وموضوع مسألة الموت انه اجزاء واحد عدل موثوق به ولم يذكر الاول  
الموثوق به في الاشياء الثلاثة ولو كان الواحد المجهز في الاشياء الثلاثة عدلا موثوقا به  
حل له ان يشهد ثم قال في الفصول ثم في الاشياء الثلاثة اذا ثبت الشهادة والاستفاضة  
عندهما بخبر العدلين بشرط ان يكون الاخبار بلغظ الشهادة كذا ذكره المحققان وشيخ الاسلام  
وبه اخذ المحدث السيد برهان الامة وفي فصل الموت لما ثبتت الشهادة بخبر الواحد  
لا يشترط فيه لغظ الشهادة بالاجماع بل يكتفى بخبر واحد **قوله** وضار كالبيع اي صار  
كل واحد من هذه الاشياء كالبيع حيث لا يجوز الشهادة بالسامح في البيع  
لعدم المشاهدة فكذلك ههنا **قوله** احكام تبقى كالاداء في النسيء والموت والنكاح  
وكبتوت المالك في قضاء القاضى وكبتوت كمال المهر في الدخول ونحو ذلك مثل النسيء والعدة  
والاحصان **قوله** بخلاف البيع لانه يسمع كل احد هذا لبيان الفرق بين البيع وبين الاشياء

الثلاثة المذكورة لانه يجوز الشهادة بالسامح فيها دون البيع على وجه الاستحسان وقال في خلاصة  
التنوير الشهادة على الدخول بالمنكحة بالسامح جائزة في مختصر الفوائد ثم قال وفي فتاوى استاذنا  
طهيد الدين لا يجوز لهم ان يشهدوا على الدخول بالسامح ولو اراد ان يشهد الدخول بغير الخلوة  
الصحيحة **قوله** وذلك بالتواتر او باخبار من يثق به اي الاشتهار انما يكون حقيقة او حكما فالاول  
بالتواتر والثاني باخبار من يثق به كرجلين عدلين او رجلا وامرأتين عدول بلغظ الشهادة وقد مر  
بيان ذلك عن التنوير الصغير **قوله** وقيل في الموت يكتفى باخبار واحد او واحدة انما قال بلغظ  
قيل لان في الموت اختلاف المتأخر عاينهم علوان يكتفى باخبار واحد عدل وهو المروي عن ابن سماعه  
عن محمد قال اذا اخبرك عدل بالموت وسئل ان يشهد به وقد مر ذلك وبعضهم قالوا لا يكتفى بخبر  
بجز الواحد كما في النكاح والمهر ذهب طهيد الدين في نكاح فتاواه وقد ذكر قبل هذا **قوله** وسمع  
ان يطلق اداء الشهادة اما لو نشر للقاضى انه يشهد بالسامح لم يقبل شهادته ونقل في الفصول  
عن المحيط واذا شهد شاهدان على موت رجل ذهبا على وجهين ان اطلقا ذكر اطلاقا لم  
يثبتا شيئا او قالوا لم يعاين موته وانما سمعنا من الناس في الوجه الاول يقبل شهادتهما  
ويحمل على سبب يطلق لهما اداء الشهادة وهو الشهادة او المعاينة وفي الوجه الثاني ان لم يكن  
موت فلان مشهورا لا يقبل الشهادة بلا خلاف والشهرة لا تثبت بقولها سمعنا من الناس  
لان السماع قد يكون على وجه لا يثبت به الشهادة فان السماع من جميع لا يتصور توأطوهم على الكذب  
او من واحد غير عدل او من جماعة ليسوا بعدول وقد يكون نكاحا لا يقبل الشهادة وان كانت  
موت فلان مشهورا ذكر في الاقضية انما يقبل وهكذا ذكر المحققان في ادب القاضى وقد قال بعض  
متأخري لا يقبل به اخذ الصدر الشهيد حسان الدين **قوله** ثم اذا قسرا يقبل بان قال رايت  
هذا العين في يد فلان في وقت من الاوقات **قوله** ومن شهد انه سدد فن فلان او صلا جنازة  
فهو معاينة حتى لو نشر للقاضى قبله الاول من الشهادة والثاني من الشهادة معني المحصور  
ولو نشر للقاضى بان قال كتبت حاضرا وصليت على جنازته **قوله** ثم قسرا لا يقبل بان قال رايت  
على هذه الاشياء ينبغي اعتبار السامح في الولاء والوقت وعنه اي يوسف بن جوزي في الولاء  
يعني قسرا اعتبار السامح في كتاب السامح على الاشياء الخمسة في قوله الا للنسب والموت  
والنكاح والدخول وولاية القاضى ينبغي اعتبار السامح في الولاء والوقت اي لا يجوز الشهادة  
بالولاء الا ان يسمعها المقتضى هكذا ذكر في الاصل في رواية ابي حنيفة وهو قول ابي يوسف الاول  
ثم رجع وقال اذا شهدوا على دلاء مشهور جاز وهو احدي الروايتين عن محمد الى هنا لفظ شيخ  
الاقطع وجه قول ابي يوسف الآخر ان الولاء لمحبة المحبة النسب وفي النسب يجوز الشهادة بالسامح  
فكذلك في الولاء الا ان يري انما يشهد ان توبان مولى رسول الله وبلا الاموي ابو بكر الصديق وعكرمة  
مولى ابن عباس ووجه قولهما ان المعصية في باب الشهادة هو العلم لقوله تعالى الا من شهد  
بالحق وهم يعلمون والعلم انما يكون بالعيان او بها سماع درجة العيان فلا يصح السامح  
لان الولاء قلما يشهر ولان الولاء من احكام العتق لانه يثبت به والعتق لا يثبت بالخبر المستفيض  
فلما يتعلق به من الولاء وليس كذلك النسب فانه يتعلق بالفراش والفراش يثبت بخبر الاستفاضة  
فلما النسب يثبت بذلك وايضا انما البقي في النسب بالسامح لما كان المفردة لان النسب يثبت

بالسامح  
سما قال في شرح  
الاقطع قال ابو  
محمد لا يجوز



بالعقود ولا عقود لاحد على العقود بل ولم يعتبر السامع لادى الى حرج عظيم ولا ضرورة في الولا لان الاصل  
هو الملك والسامع ليس بحجة في باب الملك واما حديث توبان وبلال فذلك من باب الاخبار كما تقدم  
عصياً ناقة رسول الله وقال في شرح القاطع ولا يجوز الشهادة بالوقف بالاستغضة وقال محمد  
يجوز وهو اخذتولى الشافعي الى هنا لفظ شرح القاطع وقال في النصول ذكر في الاملاء عن محمد ان  
الشهادة على المهر بالسامع لا يجوز والشهادة في الوقف هل تحل بالشهرة والسامع لا رواة  
لهذا ثم قال في النصول قد اختلف المتأخر في بعضها بعضهم قالوا تحل وبعضهم قالوا لا تحل ومن  
للمتأخر من قال يجوز الشهادة على اصل الوقف بالسامع اما على شرط الوقف فلا والله مال  
شئ الامة السرخسي وهو الاصح لان اصله يشترط اما شرط ولا يشترط ولو شهد بالوقف وقبر  
بالسامع يقبل وقال في الفتاوى الصغرى في باب الشهادة بالنسب والموت ونقص النفس  
ان الشهادة على الوقف بالشهرة لا يجوز وذكر في الفتاوى الصغرى ايضا في الفصل الثاني من كتاب الشهادة  
اذا شهدوا على ان هذا وقف على كذا ولم يبينوا الوقف ينبغي ان يقبل في باب قبض الديوان والقائم  
المعزول قال الشيخ الامام طهيري الدين اذا لم يكن الوقف قدما لا بد من ذكر الوقف واذا شهد  
ان هذه الضبعة وقف ولم يذكر الوجهة لا يجوز ولا يقبل بل يشترط ان يقولوا وقف على كذا ثم قال  
في الفتاوى الصغرى وما ذكره هنا في الاصل صورة ان يشهدوا بالسامع على انما وقف على المهر  
او على المقبرة ولم يذكر انما يبدوا بطلتها فيصير الى كذا ثم ما فضل يعرف الى كذا لا يشهد على هذا  
الوجه بالسامع **قوله** ومن كان في يده شئ سوى العبد والامة وسئل ان تشهد له له وهذه  
من خواص الجامع الصغير وهو ثمانية محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة رضي الله عنه قال اذا رايت شيئا  
في يدك سوى العبد والامة وسئلتني ان اشهد انك وكذا لان يد التصرف بلا منازع من ان  
ما يستدل به على الملك اذا لا وقف على حصة الملك في حق الشاهد سوى ذلك لان أقصى ما في الباب  
معينة الشاهد اسباب الملك من الترادف الذهب وخوذاً فصار مرجع الدلالة على كون الشئ  
ملكاً للبايع او الواهب وملكها بقيت بيد المهر لمن في يده هو اليد وكان أقصى ما يستدل  
على الملك اليد فجاز ان يشهد الشاهد بدلالة اليد على الملك ولكن لا يقول عند الشهادة اشهد  
بانه ملكه لاني رايت في يده لان الظاهر ينبغي لاداء الشهادة اما لا يكفي للقضاء الا في العبد والامة  
اذا كانا كبيرين يعتبران عن انفسهما لانهما في يد انفسهما فلا يكون جرح استعجالهما دليل  
لان الحر قد يخدم الحر اعانة او اجارة كانه عند اذا كان هذا امر معتاداً بينهما بين الاحرار  
لم يكن الاستدلال بذلك على الملك وهذا اذا كان لا يعرف انهما رقيقان اما اذا عرفا انهما رقيقان  
يجوز الشهادة لان العبد والامة لا يد لهما على انفسهما وكذا يجوز الشهادة بالرق اذا كانا  
صغيرين لا يعتبران عن انفسهما وان لم يقرقا انهما رقيقان لهذا المعنى قال ابو محمد الناعم  
والنيسابوري في تهذيب ادب القاض واذ كانت الدار والثوب او الدابة او العبد في يد  
رجل وسئل ان تشهد انه له وان لم تكن رايته قبل تلك الساعة في يده في دونه هل يصح  
في الاملاء ثم قال ذكر محمد بن الجامع الصغير عن ابي حنيفة اذا رايت الشئ في يدك سوى العبد  
والامة وسئلتني ان اشهد لك ثم قال ابو بكر الرازي اراد برواية الجامع الصغير اذا كان  
العبد كبيراً شهد بقتله يد ويصير عن نفسه فاما اذا كان صغيراً لا يعتبر عن نفسه

والمالك لا يشترط  
او المهر  
ان يكون اذا كان  
في يدك الشئ ملكاً  
للسامع او الواهب

في عليه فهو كالثوب وجه رواية ابو يوسف ان الملك يعرف باليد والتصرف وقد ظهرت  
ان له ان يشهد بالملك له واما رواية الجامع الصغير فان العبد اذا كان كبيراً يعتبر عن نفسه وظاهره  
دفع فلا يصدق الشاهد عليه انه عده ثم قال الناصبي قال ابو يوسف انما يجوز ان يشهد على الملك  
انه تمت معة ذلك في تلك ثم قال الناصبي قال ابو بكر الرازي هذا قولهم جميعاً لانه يشهد بالملك  
لاستدلال نوجب ان يشهد عند سكون القلب وحصول غالب الظن **قوله** وقال الشافعي دليل  
الملك اليد مع التمرف وبه قال بعض متأخرينا اراد به الخفاف كذا ذكر المصدر الشهيد في ادب القاض  
ذلك لان اليد محتمل والمحمول لا يكون حجة ونحن نقول التصرف ايضا محتمل لانه يجوز ان تصرف  
ملك الملك ويجوز ان يصرف بالوكالة وغيرها **قوله** ثم ان عاين الملك والمالك حل له ان يشهد  
كذا اذا عاين الملك محدوده دون المالك استحساناً مسائل هذا الباب او ردوها في نسخ ادب  
القاضي على اربعة اوجه الوجه الاول ان يعاين المالك والمالك جميعاً يجوز له ان يشهد لانه  
شهادة على علم وبصيرة والوجه الثاني ان لا يعاين واحدا منهما فلا يجوز ان يشهد لانه محذور  
في هذه الشهادة والوجه الثالث ان يعاين المالك ولا يعاين الملك لم يحل له ان يشهد لان المتهودين  
وهو الملك مجهول وكذلك لا يجوز ان يشهد اذا عاين الملك ولم يعاين المالك وهو الوجه الثاني  
لان الملك يسمى ملكاً والمالك ملكاً كذا ذكر الناصبي في تهذيب ادب القاض ثم قال الناصبي  
قال ابو بكر الرازي اذا عاين المالك ولم يعاين الملك ينبغي ان لا تصل واجازة الشهادة اذا  
قال عاين الدار ولم يعاين المالك اذا كان مشهوراً بالاستحسان لقوله تعالى الا من شهد بالحق  
وهم يعلمون وقال الناصبي ايضا في كتابه فان كان المالك امرأة لا تخرج ولا يراها الرجل  
فان كان مشهوراً ان الملك لما جاز له ان يشهد عليه لان شهرته الاسم كالمعاينة بدليل انه  
لو قال فلان على الف درهم والمقرض مشهور بطلب المقر السامع بنكر الشهادة جاز له ان  
يشهد **قوله** واما العبد والامة ان كان يعرف انهما رقيقان فذلك اي وسئل ان تشهد  
ان لم **قوله** فذكر مصنف الاستثناء اراد به قوله سوى العبد والامة **قوله** والنزق ما بيناه اي  
الفرق بين الثياب وبين العبد والامة ان اليد اقصى ما يستدل به على الملك فيها سوى العبد  
والامة اذا كانا كبيرين لان لهما يدا على انفسهما والله اعلم **باب من يقبل شهادته**  
**ومنه يقبل** لما ذكر ما يسمع فيه الشهادة ولا يسمع شرع في بيان من يسمع منه الشهادة  
ومن لا يسمع منه الشهادة لانه قدم الاول لان الحال شروط والترط مقدم كالمطالبة في الصلوة  
**قوله** ولا تقبل شهادة الاعمي وهذا لفظ القدوري في مختصره اعلم ان شهادة الاعمي لا يجوز  
عند ابي حنيفة رحمه الله سواء كان بصيراً عند تحمل الشهادة اعني عند الاداء او اعني في الحالين  
وقال ابو يوسف اذا كان بصيراً عند التحمل اعني عند الشهادة تقبل شهادته في غير الحدود  
والقصاص وهو قول مالك والشافعي وابن ابي ليلى كذا ذكر الخليل في المختلف والخمر وكذا ذكر  
خلاف ابو يوسف في ادب القاض وفي الاسرار ولكن ذكر شيخنا الائمة السرخسي في شرح ادب القاض  
خلاف ابو يوسف كذلك وذكر قول محمد بن ابي يوسف ولم يذكر القدوري خلاف ابو يوسف بل  
ذكر المسئلة بلا خلاف كما توري ولكن قال في كتابه المسمى بالتقريب قال ابو حنيفة ومحمد  
وغيره اذا تحمل الشهادة وهو بصير ثم عجز لم تقبل شهادته وقال ابو يوسف يقبل الى هنا لفظ

Copy

University



التقريب ثم قال فيه وقد ذكر ابن شجاع عن الحنفية وزفر جواز شهادة الاعمي في النسب كان ذلك  
بالاستفاضة ولا يحتاج فيه الى نظر ومعاينة كذا في التقريب وقال في الاسرار وعند زفر يجوز  
الاعمي فيما يجوز فيه الشهادة بالاستفاضة كالنسب والموت وبه قال الثاني وهو في غاية  
اي حنفية رضي الله عنه كذا في الاسرار وجه قول ابو يوسف ان حدوث العمي بعد التحمل لم يضر  
معه الاستفاضة المشهود عليه والاشارة اليه وهذا لا يمنع من الشهادة كما لو شهد البصير على  
اربعين ووجه قول الحنفية ومحمد رضي الله عنهما قوله عليه السلام لا بين عباس اذا رايت من  
الشمس فاشهد ولا فزع ولان الاعمي لا يمكنه التمييز بين الخصمين الا بالاستدلال بالنظر  
وفيها شبهة ولا بد من الشهادة من العلم ولم يوجد العلم فلم يحز الشهادة ولان العمي  
مستطيع تحمل الشهادة فيمنع اقامتها ايضا كدال العقل وعدم الضبط ولان كل من  
لا يجوز ان يكون قاضيا في حادثة لا يجوز ان يكون شاهدا فيها كالعبد والصبي فاما في حال  
الموت او الغيبة فلا بد من حضرة وكيل او وصي او وارث ينشأ اليه والاعمي عاجز عن ذلك  
حقيقة فانه قيل يجوز جواز الاعمي في الديانات اذا كان عدلا لم لا يجوز قبول شهادته لغير  
لان الشهادة مخالفة للحد الا ترى اننا قبل خبر العبد والمحدث في القذف ولا تقبل شهادته  
في الحدود والقصاص وما يسقط التهمة فعد بان لك ان الشهادة غير جارية بمجرد الخبر  
كذا قال ابو بكر الرازي في شرح لادب القاض رحمه تولد في صحة الشهادة موثوقة على العبد  
بالمشهود به والمشهود عليه ويوجد هذا المعنى في حق الاعمي بالضبط والاستفاضة كما يروى  
في حق البصير ولما ان من لا يقبل شهادته فيما لا يجوز فيه الشهادة بالتسامح لا تقبل شهادته  
فيما يجوز فيه الشهادة بالتسامح كالصبي والمجنون وتولم ان الاعمي يحصل له العلم بالضبط والاستفاضة  
والاستفاضة كالصبي فلا تسلم لان كثير ما يوجد في حق الاعمي الاستدلال بالنظر وفيها  
اشتباه قوله وفيه شبهة اذ في الشبهة ذكر البصير على تأويل الصوت ومثل ذلك جاز كما في قوله  
ولا ارض اقبل انما لها قوله كما يمكن التخرج عنها احتراز عطاء الاعمي امته او امرائه **قوله**  
ولو عي بعد الاداء يمنع القضاء عند ابي حنيفة ومحمد اعلم ان الشاهد اذا اعني او جرح بعد  
اداء الشهادة قبل الحكم به لم يحكم بها عند ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف كذا ذكر الخصاف  
في ادب القاض وذكر قول الثاني مع ابي يوسف في الاسرار وجه قول ابي يوسف انه يصح طرأ بعد  
اداء الشهادة فلا يمنع الحكم بها كالمات الشاهدان بعد اداء الشهادة او غابا او جرحا او عي  
بعد الحكم بها **قوله** ان العمي يبطل الشهادة ويخرج الاخص من ان يكون شاهدا فاذ اظهر  
على الشهادة قبل القضاء بها منع القضاء كالفسق والكفر بخلاف الموت لانه تم الشهادة بها  
فلا يبطلها وبالصيغة لا يبطل اهلية الشهادة وليس كذلك العمي بعد الحكم بالشهادة لانه وجب  
بعد استماع الحكم به ولا تسلم ان المجنون بعد الشهادة قبل الحكم بها لا يمنع الحكم بها لان الرواية  
عن ابي حنيفة بخلاف ذلك الا ترى الى ما ذكر الخصاف في ادب القاض وكذا في كل من صار قبل  
ان ينفذ القضاء بشهادته محال لا تقبل شهادته مثل ان يذهب عقله او يحمى فان  
شهادته تبطل لما ذكرنا **قوله** قال ولا المملوك اي قال القدوري في مختصره وهذا عطف على قوله  
شهادة الاعمي اي ولا تقبل شهادته المملوك وقال في الفتاوى الصغرى في باب من يقبل

شهادته ومن لا تقبل شهادته العبد مثل عبد مالك وشهادة الصبي سيما لا يحضره الا العبيات  
تقبل عنده ايضا فقال ذكره في شرح مختلف الرواية اعلم ان شريحا كان يحضر شهادة العبد  
وكذا داود بن علي الاصفهاني كذا ذكر الشيخ ابو المعين النسي في اول نساء شرح الجامع الكبير  
ولكن مذهب مالك خلاف ما ذكر في الفتاوى المصرية في كتمه ولهذا قال الشيخ ابو المعين  
في شرح الجامع وتول مالك ليس يثبت عنه لان محمدا ادعي الاجماع وهو كان عالما بمذهبه  
ولو كان هذا ثابنا لما ادعي فيه الاجماع وكذا الثاني لم يذكر هذا المذهب عن مالك ولو كان  
ثابتا عنه لما احتج على الثاني لانه كان تلميذا له ويسل ان نحن ان التمس القاض كان اعرف الناس  
بافاديل اهل زمانه وهو ادعي الاجماع في عدم قبول شهادة العبد دل ان قول مالك غير  
ثابت عنه بل هو منقول عنه الى هذا لفظ الشيخ ابو المعين رحمه الله وقال الامام العتاي  
في شرح الجامع واجمعنا الصحابة ان لا شهادة للعبيد وقال الخبي من اصحاب احمد بن حنبل  
وجوز شهادة العبد في كل شئ الا المحدثي دعي في دعوى الاجماع نظر لان البخاري قال في صحيحه  
وقال انس شهادة العبد جائزة اذا كان عدلا واجازه شرح وزرارة ابن اوفى وقال يبرق  
شهادته جائزة الا العبد لسيده واجازه الحسن وبارهم في الشئ الثانيه وقال شرح كلهم  
بنو عبيد واما الى هذا لفظ الصحيح والاصح عدم قبول شهادة العبد قوله تعالى ولا يارب  
الشهادة اذا ما دعوا بيا انه انه تعالى جعل من صفة الشاهد ان يلزم الاجابة اذا ادعي والعبد  
لا يلزم ذلك فلم يكن شاهدا لانه محل خدمة مولاه لانه يشغل كل يوم في اقامة الشهادات  
وهذا غير جائز عند الجميع لان علمه ان يخدم المولى متى استخدمه فدل انه ليس بداخل في الخطاب  
ولان الشهادة من باب الولاية لانها تنفيذ التول على الغير ولا ولاية للعبد لقوله تعالى  
ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شئ فلا يجوز شهادته واستدل الناصبي في تهذيب ادب  
القاض بقوله تعالى واشهدوا دوى عدل منكم والعدالة ماء خوضة من استقامة الحال والعبد  
غير مستقيم الحال لم يكن شاهدا لان العبد لا يرت حال فلا يكون شاهدا لان الارث جري  
جري الشهادة لان شهادة المرأة على النصف من شهادة الرجل وتثبت نصف ما يثبت الرجل  
فاذا لم يكن وارثا لم يكن شاهدا وقال **قوله** شمس الامة السرخسي في شرح ادب القاض ذكر عن  
ابن عباس رضي الله عنهما انه قال لا يجوز شهادة العبد قال الخصاف في ادب القاض حدثنا  
عبد الله بن محمد قال حدثنا حفص بن غياث عن الجراح عن عطاء عن ابن عباس قال لا يجوز شهادة  
العبد وقال الخصاف ايضا حدثنا بيشم بن عتبة وموسى بن شعور قال حدثنا سفيان  
الثوري عن ابن ابي نجيح عن مجاهد واستشهدوا شهد من رجالكم قال من الاحرار  
ولا المحدود في قذف وان تاب وهذا لفظ القدوري في مختصره اعلم ان المحدود في قذف لا تقبل شهادته  
عندنا وان تاب وقال الشافعي تقبل اذا تاب وهو قول مالك وعثمان النبي لقوله تعالى لا الذين  
ناووا بيا انه ان المانع من قبول شهادته الفسق وبالنوبة ارتفع الفسق فقبل شهادته قياسا  
على المحدود في الزنا والشرب او السرقة اذا تاب فان شهادته تقبل بالاتفاق الا عند الحسن بن حي  
والا وراعي فان عندهما لا تقبل شهادته من حرق الاسلام بعد التوبة في قذف او غيره كذا ذكر  
ابو بكر الرازي في شرح الحاوي **قوله** قال لا تقبل شهادته المملوك وقال في الفتاوى الصغرى في باب من يقبل



فاجلدوهم تمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابداً ذلك هو الفاسق الذي اذا لم يقبل شهادته  
فان الله عفو رحيم بيبانه ان الله تعالى ذكره قد يقول الشهادة على التابيد ولا يكون ذلك الا اذا لم يقبل شهادته  
بعد التوبة ولو كان المراد عدم قبول الشهادة قبل التوبة لم يخرج الى ذكر التابيد لان عدم قبول الشهادة  
قبل التوبة يقتضي من مجرد قوله ولا تقبلوا لهم شهادة والاستثناء ليس يرجع الى جميع ما تقدم لان  
من جملة قوله تعالى فاجلدوهم ولا يرتفع الجلد بالتوبة نعم ان الاستثناء ليس يرجع الى جميع ما  
تقدم بل الى ما يليه وهو قوله تعالى اولئك هم الفاسقون وليس يلزم من رفع الفسق قبول الشهادة  
كالعبد العدل يوصي قوله تعالى في قصته لو طأنا انا زينا الى قوم يخبرون الا بالوطأ انما المخوف هو  
الامر ان الاستثناء يرجع الى المتخبرين لا الى المصلحين وكذا قوله تعالى ومن قتل مومناً خطأ  
الى قوله الا ان يقصد قوا فان الاستثناء ينصرف فيه الى الدية دون اللقاة ولا ان لو قال لقان على عشرة  
دراهم الا ثلثة الا اثنتين يلزم تسعة مراً لكل من الاستثناء الى ما يليه يؤيده قول عمر رضي الله عنه  
فيما كتب الى اوصى الاشعري المشركون عدول بعضهم على بعض الا يجلسوا في حد قذف وهو  
مشهور عن عمر ذكره المبرد في كتابه المسح بالكمال وغيره في كتبه ولان الفسق ليس بعلية لرد  
شهادة المحدود في القذف بل العلم بحد يشرطه الحق عن اقامة البينة بدليل قوله تعالى والذين  
يريدون المحصنات ثم لم يأتوا بآياتها فقلنا انه ليس بعلية اذ لو كان علية لكانت الحكم عليه  
ولقال اولئك هم الفاسقون فاجلدوهم ولا تقبلوا لهم شهادة ابداً فلما قال اولئك هم الفاسقون  
يقصد قوله ولا تقبلوا لهم شهادة ابداً يعلم ان الفسق ليس بعلية فلما لم يكن الفسق علية لم يلزم من قوله  
قول الشهادة فانه قلت لو قال ان فعلت كذا فعلي حجة ومالي صدقة ان شاء الله تعالى فانه يرجع  
الى جميع ما تقدم فكذا ينبغي ان يرجع الاستثناء في الآية الى جميع ما تقدم قلت لا لا مكان  
لذلك لان الجلد لا يرتفع بالتوبة ولان الاستثناء منزلة التخصيص لان كل واحد منها خرج من  
الكلام بعضاً والتخصيص يكون في المحقق لا في المتكوك فكذا الاستثناء ورفع الفسق بالتوبة  
محقق ينصرف الاستثناء الى ما يليه لا الى جميع ما تقدم لانه متكوك وقياس الاستثناء بالآ  
على الاستثناء بان شاء الله باطل لان ان شاء الله موضوع لرفع الكلام عاصله والاستثناء  
بالا موضوع لاجزاج بعض الجملة منها فنسب القياس الذي ان لو قال لقان على عشرة دراهم  
الا عشرة لم يصح الاستثناء ويلزمه العشرة ولو قال ان شاء الله يبيع ولم يلزمه شي فان قلت  
كيف ينصرف الاستثناء الى ما يليه والاصل في الاستثناء هو المتصل وهو ان يكون المستثنى من  
جنس المستثنى منه والتوبة ليس من جنس الفسق قلت الاستثناء من عموم الاحوال  
كانه قال والله اعلم اولئك هم الفاسقون في جميع الاحوال الا في حالة التوبة فكيف الاستثناء  
او نقول الاستثناء منقطع بمعنى لكن لقوله تعالى فانه عدو لي الا في حالة التوبة فكيف الاستثناء  
والباقي يخوف في طريقة الخلاف وغيرها من كتب اصحابنا رضي الله عنهم **قوله** ولان من تمام الحكم  
لكونه مانعاً يبقى بعد التوبة كاصله اي لان عدم قبول الشهادة من المحدود في القذف وانما  
الحديث يقتضي من جملة الحد لان قوله تعالى ولا تقبلوا عطف على قوله فاجلدوهم والجلد صالح حد  
لكونه مانعاً عن ارتكاب الكبيرة فيكون عدم قبول الشهادة ايضاً لكونه مانعاً عنه ثم بعد التوبة  
لا يرتفع الجلد فكذا لا يرتفع عدم القبول بخلاف المحدود في السرقة وشرب الخمر حيث تقبل الشهادة

بعد التوبة لان الرد هناك للنسق وقد نال بالتوبة يظهر الفرق **قوله** ولو شهد الظان في قذف ثم اسلم  
تقبل شهادته بعد ذلك على اهل الذمة ثم اذا اسلم جازت شهادته على اهل الذمة وعلى اهل الاسلام  
حيث لان هذه الشهادة بعد الاسلام بشهادة حادثة غير تلك الشهادة المردودة بشهادة المردود  
حصلت بعدالة الاسلام بخلاف العبد اذا قذف ثم اعتق حيث لا تقبل شهادته لان لم يكن للعبد  
شهادة اصلاً حال رقه لا على الكافر ولا على المسلم ولان في حد القذف من رد الشهادة وانما حصلت  
لا الشهادة بعد اعتق فزادت شهادته الات تمة للمؤقت قال في الشامل في تسم المشروط شهد الصيني  
والعبد والكافر على مسلم فزادت شهادته بعد البلوغ والعتق والاسلام تقبل لان المردود  
ليس بشهادة والناسق لو زدت شهادته ثم شهد بها بعد التوبة لا تقبل لان المردود بشهادة  
يكون فيه نقص قضاء قد انتهى بالاجتهاد كاحد الزوجين زدت شهادته ثم اعادها بعد  
الانابة لا تقبل والمولى اذا شهد لعبيده ثم اعادها بعد الاعتاق كذلك لو شهد لمولاه بعد العتق  
وقد تحلها حال الرق جاز لما عرفت الى هنا لفظ الشامل **قوله** قالوا لا شهادة الوالد لولده وولده لولده  
ولا شهادة الولد لابويه واجداده اي قال القنود في مختصره وهذا الذي ذكره بالاجماع والاصل  
فيه ما ذكره المحققان باسناد في كتاب ادب القاض قال حدثنا صالح بن زريق كان ثقة قال حدثنا  
سروان بن معاوية القزالي عن يزيد بن زياد الشامي عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها عن النبي  
صلی الله عليه وسلم انه قال لا تجوز شهادة الوالد لولده ولا الولد لوالده ولا المرأة لزوجها ولا الزوج لامرأته  
ولا الاخ لسيده ولا الشريك لشريكه ولا الاجير لمن استأجره ولا من ائتمن من ائتمنته في رواية  
الولاد ولله المجد ورحم الزكاة فيهم ولو جازت شهادة الوالد لولده او على العكس كان ذلك شهادة  
لنفسه من وجه لم يجز لان مال الولد قد جعل في حكم مال الوالد ولهذا كان له حق التملك بدليل  
ما روي في شرح الآثار وغيره مسنداً الى جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انت  
ومالك لا تبك ولو جازت الشهادة كانت شهادة لنفسه وقال في شرح الاطمح قال داود  
يقبل الشهادة في جميع ذلك قلت هذا خلاف الاجماع فلا يلتفت اليه قال صاحب الهداية والمراد  
بالاجير التلميذ الخاص الذي بعد من استأجره من نفسه وشع نفع نفسه وقال في خلاصة  
الفتاوى ولا تجوز شهادة الاجير لاستأجره اذ ادب التلميذ الذي الخاص والتلميذ الخاص الذي يأكل  
معه في عياله وليس له اجرة معلومة اما الاجير المشترك اذا شهد للمستأجر يقبل واما  
الاجير الوحيد الذي استأجره مياومة او مشاهرة او مسانمة باجرة معلومة لا تقبل  
الى هنا لفظ الخلاصة وذكر لان منافع الاجير الوحد مستحقة للمستأجر ولهذا لا يجوز له ان يواجر  
نفسه من آخر في تلك المدة ولو جازت شهادته للمستأجر كانت شهادة بالاجرة لا يجوز ذلك  
لان شهادته من جملة ما ينفعه وهي مستحقة بالاجر وهذا معنى قوله في المتن يميز كالمستأجر  
عليها اي على الشهادة وقال القيم ابو الليث في القنود قال محمد في رجل استأجر رجلاً يوماً  
واحداً شهد له الاجير في ذلك اليوم قال القياس ان لا يقبل ولو كان اجيراً خاصاً شهد له لم يقبل  
حتى ذهب الشافعي ثم عدل قال ابطلها منزلة رجل شهد لامرأة ثم طلقها ولو شهد له لم يكره  
ثم صار اجيراً لم يقبل ان يقضي فاني ابطل شهادته فان لم يطل شهادته حتى بطلت الاجارة  
ثم اعاد الشهادة جازت بمنزلة المرأة اذا طلقها قبل ان ترد شهادته ثم اعاد محو الى هنا لفظ



لفظ العيون قال ابو العباس الناطقي في الإحناس قال في كتاب ديات الاصل تقبل شهادة الاجير  
قال ابو العباس هذا يجوز على الاجير المتكلم لانه قد ذكر في نوادر من رستم بن محمد لا يجزى  
الاجير شهادة وان كان اجير متكلم قبلت شهادته **قوله** وهو معنى قوله علم اللام لا شهادة  
للقانع باهل البيت اي التليد الخاص هو المراد من القانع المذكور في الحديث وقد حدث صاحب الزر  
عن حفص بن عمر عن محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم رد شهادة الخائن والخائنة وذي الغمير رد شهادة القانع لانه  
البيت واما زعمهم وقيل ان القانع من يكون مع النعم كالحادم والتابع والاجر  
ونحوه لانه بمنزلة السائل يطلب معاشة منهم كما قال المطرزي في المغرب والمتعل الذي يملك  
2 بيت استاده يكون ومعنى القانع المذكور في الحديث **قوله** ولا تقبل شهادة احد الزوجه  
للاخر هذا لفظ القدر في مختصره وعند السافعي تقبل شهادة احد الزوجين للاخر على  
احد التولين كذا في زجرهم وجم قوله ان عقد النكاح اوجب وصلة بين الزوجين  
فيما اوجب عقد النكاح والمال امروراء ذلك واما التهمة فتبطل لا تقبل احدتهما  
في مال الاخر فجازت شهادة كل واحد منهما للاخر كالاخوة غاية ما في الباب ان فيه تهمة  
الاذب وهي مستقيمة بالعدالة بخلاف قرابة الولاد حيث لا يجوز الشهادة لان الشهادة كالأب  
واقعة لنفس الشاهد باعتبار وجود البعوضة **قوله** ما روى الحنفى باسناده الى عاتق  
رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يجوز شهادة الوالد لولده ولا الولد لوالده  
ولا المرأة لزوجها ولا الزوج لامرأته ولا كل واحد منهما منتفع بمال الآخر عرفا فصار بينهما  
في الشهادة لجز النفع الى نفسه وشهادة المتهم مردودة فلم تقبل ولان بينهما سببا يوجب  
التوارث في جميع الاحوال فلم تجز شهادة احدهما للاخر كوالد والولد بخلاف شهادة الغير  
لمدونه حيث يجوز ان الغريم لا ولاية له على المالك المشهود به فلم يكن بينهما فجازت شهادته  
فان قلت روى ان فاطمة رضي الله عنها ادعت نكاح بين يدي ابي بكر رضي الله عنه فتشهد لها  
على رضي الله عنه وامرأة فقال ابو بكر رضي الله عنه صفى الى الرجل رجلا اد الى المرأة امرأة فعلم  
بذلك ان ابا بكر اجاز شهادة احد الزوجين لصاحبه حيث امرها بالنكاح وعرف رضي الله عنه جواز  
ذلك حيث شهد لها وفاطمة رضي الله عنها جوزت ذلك ايضا حيث استشهدت عليا رضي الله  
ولم يقبل عن غيرهم خلاف ذلك فكان اجماع الاجماع مقدم على التماس وجب الواحد قلت  
هما تخيمان بينهما سبب لا يوجب المصالح من الرواية ان ابا بكر رد دعواها فانما ادعت  
فذلك ميراثا من النبي صلى الله عليه وسلم رد دعواها فقال سبقت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقول يا معاشر الانبياء لا تؤذت ما تركناه صدقة فان قلت هما تخيمان بينهما  
سبب لا يوجب العتق اذا ملك احدهما فجازت شهادته للاخر كالبني العجم قلت هذا هو  
لا تأثر له بطلان البعد مع سببه لان بينهما سببا وذاك السبب لا يوجب العتق عند  
المالك ومع هذا لا يجوز شهادة احدهما للاخر فان الحنفى ذكر في كتاب ادب القانع حديثا  
عبد الله بن محمد قال حدثنا وكيع قال كان ابن ابي ليلى يجيز شهادة الزوج لامرأته ولا يجيز  
شهادة المرأة لزوجها **قوله** والايدي متخيرة اي ممتنعة يعني ان يد كل واحد من الزوجين

تصرف في التصرف على ملك نفسه لا يتصرف في ملك صاحبه حيث لا يجوز تصرفه فيه من قولهم  
حاز الراعي البقرة اذا جرحها وساقها وكذا الجار اذا ساق اقله **قوله** ولا معتبر بهما  
من النفع اي لا يفتقر بهما في قبول احد الزوجين لصاحبه من النفع الحاصل منه للشاهد  
لان كل واحد منهما يعد نفع صاحبه نفع نفسه يعني لا يثبت الشاهد بعد القدر من النفع  
لان ذلك النفع ليس بمقصدي بل حصل في ضمن الشهادة فلا يعتبر كذا في الغرم وهو رتب الدين  
اذا شهد لمن علمه الدين وهو مفلس تقبل شهادته وان كان له فيه نفع لان النفع حصل منهما  
لاقصدا **قوله** ولنا ما روينا اشارة الى قوله ولا المرأة لزوجها ولا الزوج لامرأته **قوله**  
ولا المولى لعبد هذا لفظ القدر في مختصره وتماه فيه ولا المكاتبه وذكر لما روي في حديث  
الحفاني ولا العبد لسيد ولا السيد لعبد والمكاتب عبد ما بقي عليه درهم والمادون لا يخلو  
امان يكون عليه دين اولا فان لم يكن عليه دين كان شهادة المولى له كشهادة لنفسه لان ما حصل  
له للمولى لان العبد وما في يده مولاه وان كان عليه دين فلا تقبل الشهادة ايضا لانه شهادة لنفسه  
من وجه لان المالك يظهر في السبب للمولى عند نزاع العبد عرجا حقه فكان المالك مراعى موقوف  
حالم بين ان يكون للغريم او للمولى فكان في الشهادة تنها للمولى فلم تقبل **قوله** ولا شهادة الزور  
لشريك فيها هو من شركتهما فلفظ القدر في مختصره واما من شركته شهادة الشريك لصا  
روينا من الحديث ولان كل ما حصل للمشهد له للشاهد فيه نصيب فكان شهادة لنفسه  
فلم يجز خلاف الشهادة فيما ليس من شركتهما حيث تقبل لانه شهادة عدل لغيره ولا تهمة  
فيه قال في الشامل في قسم الميسر ولا تقبل شهادة الشريك المتراض وان كان عدلا فيما خلا  
الحدود والتصاص وغير المتراض ايضا في تجارته **قوله** وتقبل شهادة الاخ لاخته وعمه  
وذلك لعدم قوله تعالى واشهدوا ذوي عدل منكم فيعمل بعمومه الا انها ورد التخصيص  
بالدليل دلالة الاتصال في الاملاك ولا بسوطة فانعدمت التهمة فقبلت دلالة العداوة والتحامد  
بين الاخوة ظاهر يستفي التهمة المانعة من الشهادة الا ترى ان اول عداوة ظهرت في الدنيا  
بين الاخوة كما عرفت في قصة قابيل وهابيل وكفال قصة يوسف واخوته وروى عن شرح  
في ادب القاضي للحناف ان قبل شهادة الاخ للاخ وكذا روى في ابن سيرين والشعبي  
وعمر بن عبد العزيز وقال في الشامل وتقبل لولد الرضاع ولأم المرأة لان هذه المعاني لا توجب الاقامة  
النكاح لا اتصال مصالح الاملاك وقال في خلاصة الفوائد وتقبل لامرأته وابنتها وزوج  
ابنته وامرأة ابنه ولاخت امرأته ومن السلف من قال لا تقبل شهادة الاخ لاخته ذكره شمس الامة  
الشرحسي في شرح ادب القاضي **قوله** قال ولا تقبل شهادة محت اي قال القدر في مختصره  
وذلك لانه ناسق في قضا ولا تقبل شهادة الناسق وقد روى صاحب السنن باسناده الى ابن عباس  
رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم لعن المختارين من الرجال والمترجلات من النساء يعني  
المستحيات من النساء بالرجال وهذا في المختن في النعل الجيت اما الذي يسمى الناسق  
مختنا لضعف خلته ووهن اليه وهو عدل في نفسه يقبل شهادته ولا يكون ذلك فادحا في شهادته  
**قوله** قال ولا نامة ولا مغشبة اي قال القدر في مختصره والاصل في ذلك ما روى البخاري  
في الصحيح في كتاب الجنائز باسناده الى مسروق عن عبد الله بن مسعود قال قال النبي صلى الله عليه وسلم



الزيت

وفالافلا جاسوس وسيد عدي بن شجاع يندرج مع نفسه فقال لا يخرج ذلك في شهادته واختلفوا في حد الكهنة



ألا وتقول الزور وشهادة الزور خيال يقولها حتى قلت لا يسكت ذكره في كتاب الادب وذكر البخاري  
في كتاب الحدود من الصحيح باسناد الى عبد الله حتى قلت يا رسول الله اي الدين اعظم قال ان تجعل  
نذرا وهو خلقك قلت ثم اي قال ان تقبل ولذلك من اجل ان يطهر معك قلت ثم اي قال ان تترك  
حليلة جارك وذكر صاحب السنن هذا الحديث باسناد الى عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في آخر  
الطلاق ولكن قال فيه قال واول تصديق قول النبي صلى الله عليه وسلم والذين لا يدعون مع الله الها آخر  
ولا يقتلون النفس التي حرم الله الا بالحق ولا يزوجون الاية **قوله** قال ومن يأتني بابا من الكايز  
التي يتعلق بها الخد اي قال القدري في مختصره وذكر مثل الزنا والسرقة ونذف المحصن وطعن  
الطريق وانما لا يقبل شهادة من ياتي نوعا من الزنا والكباير لانه فاسق وشهادة الفاسق غير مقبولة  
لتقوله تعالى ان جادكم فاسق ببناء تبيينوا ونقل الناصبي في تهذيب ادب القاض عن المحض ان قال  
ولا يقبل شهادة قطاع الطريق والصوم والصحابة النجور بالنساء ومن يعص عمل قوم لوط ومن  
شرب الخمر او من يسكر من البين لانه هولاء فاسق ولم يشترط المحض في شرب الخمر الا ادمان  
كما ترى وجهه ان نفس شرب الخمر يوجب رد الشهادة بشرط في شهادة الاصل  
الادمان فقال لا يقبل شهادة مدمن الخمر ومدمن السكر وفايده انه اذا شرب في السر  
لا يسقط عدالة قال صاحب الاحناس وهذا شرط صحيح لانه متى دام عليه فهو مقيم على معصية  
وان لم يدم عليه فهو تائب بادم وقال الناصبي ايضا ولا يقبل شهادة من مجلس مجالس النجور والمجاهر  
على الشرب وان لم يشكر لان اختلاط بهم وتركه الامر بالمعروف ونحوه يستوجب عدالته وان لم  
يكن نفس المجلس فسقا فلا يقبل شهادته **قوله** قال ولا من يدخل الحمام بغير اذنه وذكر  
لان كشف العورة حرام ومركب الحمام فاسق فلا يقبل شهادته ولان ذلك يدل على ركاكة دينه  
وقلة مبالاة بآي من عليه من شهادة الزور فلا يقبل شهادته **قوله** او ياكل الربوا او يماز  
بالزور والشرخ هذا لفظ القدري في مختصره وهو عطف على قوله من يدخل الحمام بغير  
اذا واما لم يقبل شهادة اكل الربوا لانه فاسق لا تركانه الحرام قال تعالى واحط به البيع  
وحرم الربوا وقال تعالى وذر ما بيني وبين الربوا ان كنتم موحنيين فان لم تتحلوا فاذنوا  
من الله ورسوله وقد روي عن الصحيح البخاري ان اكل الربوا من الشئ الموقفات ونقل صاحب  
الاحناس عن شهادة الاصل ولا يقبل شهادة اكل الربوا اذا كان مشهورا لانه اذا لم  
يكن مشهورا فطرفة التهمة وعدالته ظاهرة فلا تبطل بتهمة المعصية لم يتحقق ولما الذي  
يلعب بالشرخ اذا قام عليه او شغل عن الصلوة او اكثر الحلف بالذنب او الباطل فلا يجوز  
شهادته اما اذا لم يوجد احدهما المعاني ولعب بالشرخ وحافظ على الصلوة في وقتها  
لا يعقوبه من الكباير ولا يتحقق صا حجة فلا يرد شهادته ووجه قول الناصبي انه يشترط الكوثر  
وقد تعلم امر الحرب من انتهاء الوصية ودفع الكيد عن نفسه وذكر امر محذور فصار كاللعب  
بالفرس والنؤس **قلت** اما روى صاحب السنن باسناد الى عتبة ابن عامر قال قال

لذا قال المحض  
في ادب القاض  
ان القاض اذا  
كان في مجلس  
الزور ولم يفسق  
شهادته

رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس من الله الا انك تاديب الرجل من ربه وملا عبته اهله ورضيته بنو سه  
ونشله بنو حبه هذا الحديث يكون الله بالتسلخ حراما لانه غير الثلاث وروي في كتاب الامالي في سورة  
المجادلة في باب الحاء مستند الى حجة بن مسلم رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يلعون من لعب بالشرخ والناظر اليها كالاكل لحم الخنزير وروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
انه قال ما انا من ديد ولا دومة واما الذي يلعب بالزور فردود الشهادة على كل حال كذا في  
الخيرية وذكر لانه حرام بالاجماع **قوله** ولا من يفعل الافعال المستحقة كالبول على الطريق والاكل  
على الطريق هذا لفظ القدري في مختصره وهذا نسخ المستحقة والمستحقة وكلها على صيغة  
اسم المفعول وروي المستحقة بالحاء المستردة المكسورة وهو اصح النسخ وهي من التسخيف  
وهو النسبة الى السخف وهو رقة العقل من قولهم توب سخيف اذا كان قليل العقل وروي  
المستحقة بكسر الحاء اي الافعال المستحقة بصاحبها قال الناطقي في الاحناس وكان شيخنا  
ابو عبد الله الحجاوي يحكي عن ابى بكر الرازي عن ابى الحسن الكرخي ان من ياكل في السوق يترك  
ايدي الناس لا يقبل شهادته وكذلك من يمشي في السوق بمراديل ليس عليه غيره لانه تارك  
للرودة وقال الناصبي في تهذيب ادب القاض حكى عن ابى الحسن ان شيخا لو صار في الاحداث في الجامع  
لم يقبل شهادته لان هذا سخف وان لم تخلم بنفسه لذلك **قوله** ولا يقبل شهادة من يظهر  
سب السلف هذا لفظ القدري في مختصره والمراد من السلف الصمجة والتابعون واخبرني  
منهم **قوله** شتمن الامة الرخصي في شرح ادب القاض قال ابو يوسف اتي رجل اظهر شتمه  
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكون شهادته مقبولة وذلك لانه اظهر شتمه واحد  
من المسلمين لا يكون شهادته مقبولة ويسقط عدالته فاذا اظهر الشتمين لواحد من اصحاب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف يكون مقبولا ونقل صاحب الاحناس في الموضوعين في ادب القاض  
وفي الشهادة عن نوادر ابى يوسف رواية ابن عباس لا يقبل شهادة من شتم رسول الله  
صلى الله عليه وسلم واقبل شهادة من يتبرأ منهم وفروا عنهم بان اظهار الشتم  
مخوفة وسنة لا ماني بذلك الا **قوله** في الارضاع والاستقاط وشهادة السخف  
تقبل ولا كذلك البري لانه يعتقد دينا وان كان باطلا لم يظهر نفسه وانما تدين القدري  
بأظهار سب السلف لانه اذا اعتقد ذلك ولم يظهره وهو عدل في افعاله فان شهادته تقبل  
كذا في شرح الاقطع **قوله** وتقبل شهادة اهل الاهوار الا الخطابية اراد باهل الاهوار اصحاب البدع  
كالخامس والرافضي والجمري والقدري والمستم والمطل وسبى اهل البدع اهل الاهوار لميلانهم  
الى محبوب نفوسهم بلا دليل شرعي او عقلي والهوى محبوب النفس من هوى الشئ اذا احبه  
وقدم في التمسك في باب انقسام الرقة وعند الشافعي لا يقبل شهادة اهل الاهوار  
لان النسق من حيث الاعتماد شر من النفس من النفس من حيث التعالي ولما صاحب القوي  
مسلم لا يثبت بالذنب اذا امتنع عن سائر محظورات دينه وانما وقع بيهاد في الدين وذلك  
بانع من الكذب لاسيما اذا اعتقد الذنب كفا وهو مذهب الخوارج فيكون ذلك ابعد من التهمة  
قال في شرح الاقطع قال محمد في الخوارج مالم يخرجوا الى قتال اهل العدل وشهادتهم جائزة  
لانهم لم يظهر من انفسهم النسق وانما اعتقدوه فاذا تاملوا فاعادوا ظهور النسق لم يقبل

المستحقة

اصحاب

الاجرة فلا  
ولا ياكل ما فيه



شهادتهم واما الخطابية فيهم قوم من غلاة الروافض قال في شرح الاقطع هم منسوبون الى الخطابية  
رجل كان بالكوفة قتله عيسى بن موسى وصلبه بالكنايسة لانه كان يزعم ان عليا هو الاله الاكبر وحين  
الصادق الاله الاصغر وكانوا يعتقدون ان من ادعى منه شيئا على غيره ان يشهد له ببقية شيعته  
وقال شمس الائمة الرضوي في اصول النقة في فصل بيان رجوع الاقطاع في تفسير الخطابية هم من  
من الروافض يخبرون اذا اتوا الشهادة اذا حلف المدعي من يدبهم انه محق في دعواه ويقولون المسألة  
كله كاذبا في هذه الاعتقاد ما يرجح جانب الكذب في شهادتهم ونقل في الاجناس عن نوادر رسلهم  
قال محمد شهادة اهل الاهواء جائزة الا الرافضة فان صفاتهم يصدت بعضهم بعضا يشهدون له ولا  
تقبل شهادتهم في ادب القاضي املاء هؤلاء الرافضة هم الخطابية وقال في المغرب الخطابية طائفة  
من الرافضة نسبوا الى ابي الخطاب محمد بن ابي وهب الاجدع وقال ابو حاتم احمد بن حمدان الزائر  
الخطابية نسبوا الى ابي الخطاب واسمهم محمد بن ابي زينب الاسدي الاجدع وكان يقول بامامة  
اسماعيل بن جعفر لها مات اسماعيل رجعا الى التول بامامة جعفر وغلوا في التول علوا كبيرا  
وخرج ابو الخطاب في حيرة جعفر بالكوفة فخارب عيسى بن موسى بن علي بن عبد الله بن عباس  
واظهر الدعوة الى جعفر فبترأ منه جعفر ولحقته ودعا عليه وتبطل هو واصحابه كلهم ويقال انه  
لم يمت منهم الا رجل واحد واسمهم سالم بن مكرم الجمال ويكنى بابي سلمة ويلقب بابي خديجة  
وكان ابو الخطاب يقول بالهبة جعفر تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا وتبطل قوم من اهل  
مقاتلة بعده على التول بذلك وقالوا في الامامة كلهم بالغلوا الشديد وخرجت فرقة منهم الى التول  
بامامة محمد بن اسمعيل بعد ابيه اسمعيل وزعموا ان ابا الخطاب امرهم بذلك ودلهم عليه  
وقالوا فيه مثل ما قالوا في ساير الائمة من التول الكبير والكنز العظيم ثم تنزفوا بعد ذلك برفا  
كثيرة تذكر التابم بعد ذلك عند ذكر الغلاة الى هنا لفظ ابي حاتم الرازي **قوله** وتقبل شهادة  
اهل الذمة بعضهم على البعض وان اختلفت مللهم وهذا لفظ القدوري في مختصره وهذا هو  
وهو قول شرح والتعبي وعمر بن عبد العزيز وابن شهاب ومحي بن سعيد قال الطحاوي  
عن ابن ابي عمير قال سمعت يحيى بن اكنم يقول ما وجدت عن احد من المتقدمين ان  
شهادة النصاري بعضهم على بعض لا يجوز الا بسعة وقال مالك والشافعي لا يجوز لهما  
ان الكافر ناسق لقوله تعالى فيهم في سورة النور ومن كثر بعد ذلك فادلكم هم الفاسقون ولا تقبل  
شهادة الفاسق لقوله تعالى ان جاءكم فاسق فنبهوا ولا ان الشهادة من باب الولاية  
والرامة والكافر من اهل الاهانة فلا تقبل شهادته كما مر تد والخرى ولما ما حدث الطحاوي  
في شرح الآثار باسناده الى عامر الشعبي عن جابر بن عبد الله ان اليهود جاءوا الى رسول الله  
صلواته عليه وسلم لرجل وامرأة منهم زنيا فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ايتموني باربعة  
منكم يتهودون فيعلم بذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم جوز شهادة تهر عليهم ولان الكافر له ولاية  
على نفسه ولا ولاية للصغار من اولاده فيكون له ولاية على جنسه تقبل شهادته على جنسه كالمسلم  
لما كان له ولاية على نفسه واولاده الصغار كان له ولاية على جنسه من المسلمين بخلاف المرتد  
فانه لا ولاية له اصلا لانه لا دين له ينتزعليه بخلاف شهادة الخبي على الذي لان الذي اعلى حال  
منه ولان الخبي الذي انرا في حلية الظن لصدوره عن عقل ودين صارفين عن تبحر الكذب فيجب العمل

حلية الظن فيقبل شهادته كالمسلم بخلاف شهادة الذي على المسلم حيث لا تقبل لشهادته لان ينادي  
المسلم ويما يريد اضماره بالكذب عليه ولانه لا ولاية له على المسلم بالنقض فان قيل من لا يقبل شهادته  
على المسلم لا يقبل شهادته على الكافر كالفاسق قلت الكافر لا يقبل شهادته على المسلم للثبوت لانهم  
يستحلون دماءنا واماوا وهذه التهمة مقدمة في شهادة بعضهم على بعض بخلاف الفاسق فانه  
مردود الشهادة لنفسه وهو موجود في شهادة على الكافر كما هو موجود في شهادة على المسلم  
تبطل القياس لان غلة الرد وجدت في شهادة الفاسق دون شهادة الكافر على الكافر فانه قلت  
على هذا ينبغي ان لا تقبل شهادة اليهودي على النمراني على النمراني وبالعكس لان كلا منهما  
يستحل دم الآخر قلت لما كانوا جميعا اهل الذمة وكانوا تحت اذلالنا واهانتنا وظهرت  
بيننا وبينهم عداوة اقتضى ذلك اجتماعهم فانتف التهمة **قوله** لانه لا ولاية له اي لان الشان  
لا ولاية للذي بالاضافة اليه اي بالنسبة الى المسلم واما قيد بالاضافة الى المسلم لان للذي ولاية  
على نفسه وعلى اولاده الصغار **قوله** ينتزعليه اي ينتزعليه الذي على المسلم **قوله** فيقسم دهره  
اي وهو المسلم الذي يقال غايه اي اغضبه **قوله** ولا يقبل شهادة الخبي على الذي وهذا لفظ القدوري  
في مختصره وذلك لان اختلاف الدارين قاطع للولاية والعصمة والشهادة ولاية فلم يقبل شهادته  
ولان الخبي عدو مطلق من اهل دارهم والذي من اهل دار ناد قد يقبل خلو الاسلام وهو الجزية  
حتى كان له وعليه مثل ما كان للمسلم فكان اعلى حالا من الخبي فلم يجز ان يجعل له ولاية على الذي  
وتقبل شهادته الذي على المستاء من لان الذي اعلى حالا منه فجاز ان يجعل ولاية عليه كشهادة المسلم  
على المستاء من وعلى الذي وتقبل شهادة المستاء منين بعضهم على بعض بشرط اتخاذ الدار فاذا  
اختلفت فلا لا ارتفاع الولاية والعصمة ولهذا لا يجرى التوارث عند اختلاف الدارين بخلاف اهل  
الذمة حيث تقبل شهادة بعضهم على بعض وان كان هذا ميا وذا ان تركيا لانهم لما قبلوا الجزية  
صاروا من اهل دارنا فكانت دارهم متخذة حكما قال الناصبي في تهذيب ادب القاضي فان اسلم  
المكثور عليه قبل ان يقضي عليه بطلت الشهادة لانه لا يقضي للقاضي الا بالبحوز ان تقع شهادة  
كافر على مسلم واذا عرض ما يمنع القضاء بالشهادة قبل القضاء لم يقض به كما لو رجع اليهود  
قبل القضاء فانه لا يقضي كذا هذا وان ذمى عليه شهادة الكافر ثم اسلم فالقضاء ماض ويؤخذ منه  
الكل لان الشهادة تمت بالقضاء فربما ان يبطل الشهادة لا يبطل القضاء كما لو رجع اليهود  
بعد القضاء الا في الحدود والقصاص في النفس وفيها دون النفس فاني اذكر ذلك لانه لا  
لا قضاء من القضاء في باب الحدود فاذا عرض مانع قبل الاستيفاء لم يشق الحدود والقصاص  
**قوله** قال وان كانت الحسنات اعلى من السيئات والرجل يجنب البياض قبلت شهادته  
وان لم يعصية اي قال القدوري في مختصره قال ابو محمد الناصبي في تهذيب ادب القاضي في باب  
المسئلة عرا الشهود واذا تبطل الرجل من النواحيش التي يجب فيها الحدود وما يشتم ذلك  
من العقاب لم ينظر في ما صبه وفي طاعته فان كان يودي الفرائض واخلاق البرية التزم المعاصي  
الصغار قبلنا شهادته اذ لا يسلم عبد من ذنب وان كان المعاصي اكثر من اخلاق البرية ردت  
شهادته لانه لا يرتك البياض والخير عليه غالب وصغير الذنب مع ظاهر الصلاح لا يوجب رد  
الشهادة ثم قال بعد در فبين قال ابو يوسف اذا كان اكثر امور الانسان حسنة فهو عدل



اذا كان الذي يكون منه من البصير ليس من الكبار لان احدا لا يخلو عزلة فاذا كان غالب امره الصالح  
فلم يمتنع وان كان صاحب كبر فاستغفر الله منها وتاب وظهرت توبته واصبح فهو عدل  
وقال شمس الائمة السرخسي في شرح ادب القاضي قد نقل احوال كثيرة عن السلف في اشتراط  
العدالة في اليهود والحاصل ما روي عن السلف عن القاضي ان خازن ام ساءل عبد الله بن سليمان  
وور المعتمد بالله عن العدل في الشهادة فقال احسن ما نقل في هذا الباب ما روي عن ابى يوسف  
يعقوب بن ابراهيم الانصاري القاضي رحمه الله انه قيل عن العدل في الشهادة فقال ان يكون  
مجتبا لا خيار ولا يكون مصر على الصغائر ويكون صلاحه اكثر من فساد وصلاحه اكثر من خطايه  
وان يستعمل الصدق ديانة ومروءة ومحبته عن الكذب ديانة ومروءة فاستحسنوا ذلك  
واشتهوه في ديوان الحمزة الى هنا لفظ شمس الائمة وهذا الذي ذكره صحيح لان احدا لا يمكن  
الاجتناب عن جميع الذنوب الكبار والصغائر الا الانبياء صلوات الله عليهم فلو شرط الاجتناب  
عن جميع ذلك في العدالة استلزاما او محاجة لم يقبل شهادة قال ابو بكر الرازي لم يرد  
عدلي منكم وقوله من ترضون من الشهداء فلما كان كذلك اعتبر الغالب من غلبت حسنة  
سيئته فبطلت شهادته اذا كان محتب الكبار وان كان على العكس فلا قال في ادب القاضي  
واذا ترك الرجل الصلوة في الجماعة استخفا او محاجة لم يقبل شهادته قال ابو بكر الرازي لم يرد  
بالاستخفاف الاستهزاء بشي من الشرائع كمن اراد به التواني والتكاسل لمادة وعرفه القاضي  
عليه وسلم انه قال من رغب عشتي ليس مني وان تركها على تاديل وكان عدلا فيما سوى ذلك فبطل  
شهادته لانه ليس بدني فلا يوجب رد الشهادة وقال في الفتاوى الصغري في مسائل الحج والقبول  
تنوب الجماعة كما ينعم العوام وكذا ترك الجمعة من غير عذر يسقط العدالة ذكره الحنفى في  
موضعين تذكر في احدهما الترك لثا وهو الذي اختاره شمس الائمة السرخسي ولم يذكر في الموضع  
الثاني ترك الترك قال من ترك الجمعة بغير عذر على غير تاديل فبطلت شهادته غير جارية وهو  
الذي اختاره شمس الائمة الحلواني فانه قال امرة الواحدة تكفي لسقوط العدالة كتبته في باب شهادة  
الظنين فاما اذا تركها لمض او لبغد المصير او ساؤل بان كان الامام يفتق لا يسقط عدالة  
الدهنا لفظ الفتاوى الصغري قوله انه بمعية يقال اني اللهم وهو دون البيرة والذوق  
لواني تهذب الديوان ومنه ما ذكر القتيبي في غرر الحديث في حديث عبد الله بن عمر عن الخطاب  
رضي الله عنهما قال حدثني عبد الرحمن بن عوف عن يعقوب بن مسلم عن ابن ابي طرفه الهذلي انه قال  
من ابو خراش يسعي بين الصناد والمردة وهو يقول لا فم هذا خا مشر ان تما اتمه الله وقد اثبت ان تغفر  
اللههم فاعف جسا ابي عبدلك لا اثما كذلك نسب البيت في تهذيب الديوان الى ابي خراش ولكن قال ابو  
سليمان الخطاي في شرح الصحيح البخاري في كتاب الصوم انه قول امية قوله فبطلت شهادته الا ان  
اخذ قال القندوري في مختصره قال ستر الائمة السرخسي في شرح ادب القاضي ولا ينقض عن اصحابنا في الاقل  
تم قال وذكر صاحب الكتاب يعني الحنفى انه يجوز شهادته ويجوز صلاته وامامته ويؤكد في حديثه  
الا اذا ترك ذلك على الرغبة عن السنة وقال الناصبي في تهذيب ادب القاضي ويجوز شهادته الا ان قل  
اذا كان عدلا لان النبي صلى الله عليه وسلم قال الختان للرجال والنساء مكرمه فتوته لا يصح قبول الشهادة  
ولان الكبير قد خان التلذ على نفسه من الختان فيعز في تركه قال ابو بكر الرازي فان كان لا يخاف

تركه تعاد وانما يصير فاسقا ولا تقبل شهادته ويؤكد في حديثه انه لم يتركه وعن السنة الى هنا لفظ  
كتاب الناصبي ودوى عن ابن عباس انه لا تقبل شهادة الاثمة ولا تقبل صلاته ولا يترك ذلك في السنة  
ابو بصير البغدادي واما اراد به المحوس والاثمة الذميمة فحقن قوله قال الحنفى في المختصرين وقيل شهادة  
اليماني اذا كان عدلا كما نقل شهادة رجل داوود على الزناد القصاص وغير ذلك روي ان عمر رضي الله عنه  
احار شهادة علقم الحنفى على ثمانية بن مطعون بواة الحنفى باسناده الى الزهري عن عبد الله  
بن عامر بن ربيعة عن عمر ولان قول الشهادة يعتمد على العدالة والخص لا يتدرج في العدالة لانه  
ليس الا قطع عصى ومنه وقطع ماير الاعضاء لا يوجب سقوط العدالة فكذا هذا قال ولقد  
الزنا اذ قال القندوري في مختصره قال الحنفى في ادب القاضي شهادة ولد الزنا على الجور وغيره جائز  
اذا كان عدلا وذلك لقوله تعالى واستشهدوا دوى عدل منكم ولد الزنا عدل يقبل شهادته ولان  
نسب ابويه ليس بالكثير من كثر فيها كمنها لا يمنع قبول شهادته اذا كان عدلا ومنه في ادب  
على انما نقول قال تعالى ولا تردوا زينة وراخي وهو لا يعتبر زنا بين طوائفه ولاواخذ بنعلها  
ولا يكون نعلها ما خفاك شهادته ورايت في كتاب التفرغ لا صحاب ما لك قال ولا ما من شهادته ولد  
الزنا الا في الزنا وما اشبهه من الخوف وانما لا يجوز فيه هذا لفظ كتاب التفرغ ووجه ذلك انه يريد  
ان يكون جميع الناس مثله وهذا ضيف لان كلامنا فيما اذا كان ولد الزنا عدلا والعدل لا يرضى  
بذلك قوله قال وشهادة الختن جائزة اي قال القندوري في مختصره اعلم ان شهادة الختن وهو  
الذي له الرجل والمرأة جائزة اذا كان حرا عدلا لانه لا يخلو الواقع اما ان يكون رجلا او امرأة  
ويكون شهادة الصنفين جميعا لقوله تعالى واستشهدوا بشهدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين  
فرجل وامرأتان ولكن ينبغي ان يكون مع رجل وامرأة لان شتي امره على الاضيق وينبغي  
ان لا تقبل شهادته في الحدود والقصاص كالبصاة لانه يحصل ان يكون امرأة وفي شهادتين  
شبهة الدلية والحدود تدركها بالتيهايت قوله قال وشهادة الغال جائزة ومصدق  
من خواص الجامع الصغير في صول ثمانية محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه كان  
يجوز شهادة العمال قال في حوال الاسلام معناه العمال الذين كانوا يعملون في السلطان في ذلك  
العصر لان الصلاح كاف غالبا عليهم فاما هؤلاء الذين لم يمانوا فلا تقبل شهادتهم لانه  
الظلم غالب فيهم وهذا معنى قول صاحب الهداية والمراد بمقال السلطان عند عامة المتأخرين  
وقال بعضهم اراد به اذا كانا بالعمال او حيفا دامة غير مختصين في كلامه يقبل شهادته والا فلا  
وهذا لما مر عن ابو يوسف في اوائل كتاب الشهادات ان القاضي اذا كان رجلا في الناس دامة  
يقبل شهادته وقال البيهقي في شرح الجامع الصغير اذا كان بالعمال مثل عمر بن عبد العزيز  
او نحوه يجوز شهادته وان كان سلب من يد من معاوية او نحوه لا تقبل شهادته وانما جازيت  
شهادة العمال لان العامل اذا كان صالحا يكون اعظم اجرا لله وروى في خبره في رواية روى الله  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في شبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل الا ظله وعرف السبعة وذكرهم  
الامام العادل وذكر في الواقعات في باب الشهادات بعلامات السبعين فيقال السلطان الذي  
ياخذون الصنعة والصدقات ويعينها حازت شهادتهم اذا كانوا امراء لانهم انما جيلوا  
على ذلك لاما نتم فالظاهر ان يجزوا عن الكذب قوله واذا شهد الرجلان ان باباها

Cop



أوصى إلى فلان والوصي يدعي فهو جابر استحساناً وهذه من مسائل الجامع الصغير وموردتها في  
محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة رضي الله عنه في شاهدين شهد الرجل أن أباهما أو وصي الميت  
قال جابر إن أدي ذلك وإن أنكر لم يجز شهادته وهذا أن أباهما أو وكلاً يقض ديونه  
بالقوة كان باطلاً في ذلك كله إلى هنا لفظ محمد في أصل الجامع الصغير هذا جواب الاستحسان  
والقياس إن لا يقبل في الإيضاء أيضاً ذكر القياس والاستحسان في كتاب الوكالة وهذه  
المسألة على خمسة أو خمسة أحدها أن يدعي رجل أنه وصي فلان الميت ويشهد بذلك ورثان  
والثاني أن يشهد الغريم بأن للميت عليه دين والثالث أن يشهد الغريم بأن  
لهما على الميت دين والرابع أن يشهد الوصي لهما والخامس أن يشهد الوصي اليهما  
فالجواب في جميع الفصول أن الشهادة جارية استحساناً غير جارية تبادلاً هذا إذا كان الورثان  
ظاهراً فإن لم يكن فظاهر لا يقبل شهادته هؤلاء إلا الغريمين للميت عليهما دين  
فإن شهدتهما يقبل وإن لم يكن الموت معروفاً وجه القياس أن لهما في هذه الشهادة  
منفعة وكل شهادة جرت نفعاً أو دفعاً لا يقبل قياساً على الوكالة كما لم يشهد  
الغريمين في حال الحياة ثم وكل هذا الرجل بقطعة الدين أو بما تقتضيه لا يقبل الشهادة  
فكأنهما وجه الاستحسان أن القاضي يملك نصب الوصي إذا كان طالباً بالموت معوقاً  
فلا يثبت للقاضي بهذه الشهادة ولاية لم تكن وإنما يقطعه عنه مؤنة تعيين الوصي كالقوة  
ليست بوجبة ومع هذا يجوز استعملها في تعيين الأوصياء دفعاً للمنفعة عن القاضي  
بطلان ولا يثبت لأحد وجبة فكذا لا يثبت الشهادة بتدفع عن القاضي مؤنة تعيين  
بطلان الشهادة على أنه الإيضاء ولم يقض دينه حيث لا يقبل لأنه ليس للقاضي ولاية  
نصب الوكيل عن الغريم ولو ثبت الوكالة ثبتت هذه الشهادة ولو تكتفى فيها بالمنفعة فلا يسل  
ولأن القاضي لو رد هذه الشهادة احتاج إلى أن ينصب للميت وصياً لأن القاضي يثبت  
ناظر للمسلمين فلا يجوز أن يعطل أمور الميت فإذا كان محتاجاً إلى نصب وصي آخر عند  
رد هذه الشهادة لم يكن في الرد فائدة بخلاف ما إذا لم يكن الميت معروفاً أو الوصي يدعي  
ذلك لا يقبل الشهادة لأن القاضي حينئذ لا يملك نصب وصي أو غيره من أهله والقوة  
بالقوة ليس معروفة فلو كانت الوصاية فصلاً إلى الشهادة تقع فلا يقبل بسبب المنفعة  
بخلاف الغريمين عليهما للميت دين فإن شهدتهما يقبل على الموت والوصية إذا ادعى  
الوصي ذلك لأن هذا الاعتراق على التمهيد بحق تبطل الدين فاسقت المنفعة فإن قلت  
فيكون قبل هذا أن القاضي لو رد هذه الشهادة احتاج إلى نصب وصي فلا فائدة في رد الشهادة  
وهذا شققتهم في الفصول كلها ولكن فيما إذا شهد الوصي اليهما استحساناً قال كيف  
احتاج إلى نصب وصي وللميت وصيان قلت انها لما شهدا أن للميت وصي أو وصي إلى  
هذا الرجل الثالث فقد أقر أن لاحق لهما في التصرف ما لم يكن معهما ثالث فلو رد شهادتهما  
احتاج إلى أن ينصب وصياً آخر حتى يتصرف معهما فلا يكون رد الشهادة فائدة كذا ذكره  
النفية أبو الليث رحمه الله وبهذا عرفت أن ما ذكره صاحب الهداية بقوله والوصيان  
إذا أقر أن معهما ثالثاً جواب سؤال مقدر ناعرفه والباقي يعرف في شروح الجامع الكبير

الشهادة في المداير يقال ادعى إليه أن جعله وصياً أو وصي له بكذا أي جعله وصي له قوله ولا يسمع  
القاضي الشهادة على جرح ولا يحكم بذلك هذا لفظ القدر في مختصره أراد بذلك الجرح المجرى وهو الذي  
لا يدخل تحت حكم القاضي كما إذا قال المدعي عليه أن شهود المدعي نسفة أو قال استأجر الشهود  
وأنه لا يقبل الشهادة على جرح مجرد خلافاً للشافعي لأن القاضي ماورد بالشرع على المسلمين  
في سماع البيعة هتك الحريم واستاعة الفاحشة وذكر حرام لقوله تعالى إن الذين يحبون أن  
تسبح الفاحشة في الدين أموالهم عذاب اليم في الدنيا والآخرة والله يعلم وأنهم لا يعلمون إلا إذا  
تضمن حفا للشرع أو للعبد فيحذف يقبل ولأن المقصود من سماع البيعة الحكم بها والعنف لا يدخل  
تحت الحكم لأن المقصود من الحكم التوثيق وليس للقاضي التوثيق في إثبات النسق ولأنه لا فائدة في الحكم  
لأن الحكم عليه يمكن إبطاله بالتوبة قوله ولو شهدوا على أقرار المدعي بذلك يقبل وفي بعض النسخ إلا إذا  
شهدوا وهو استثناء من قوله ولا يسمع القاضي الشهادة على جرح يعني إذا شهد شهود المدعي  
عليه أن المدعي أقر أن شهوده نسفة يقبل الشهادة على الجرح لأن معناه إثبات لأقرار المدعي بأنه  
لاحق له على المدعي والمردفوا أخذ بزعمه قوله قال ولو أقام رجل أي المدعى عليه البيعة أن المدعي  
استأجر الشهود لم يقبل أي قال في الجامع الصغير وموردتها محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة  
في رجل أقام البيعة أن هذا استأجر الشهود وقال لا يقبل البيعة على استئجار الشهود هذا  
لفظ محمد في أصل الجامع الصغير قال النفية أبو الليث في شرح الجامع الصغير وفي قول ابن أبي ليلى  
تقبل لأنه أثبت أنهم نسفة دسماً في النسفة لا يقبل قال النفية وهذا القول أحسن وذكر في شرح  
الاسلام وغيره في شروح الجامع الصغير ذكر المختار في الجرح المجرى أن مقبول قال القاضي  
في تهذيب أدب القاضي في وجه قول المختار أن هذه المعاني يسقط الحدالة ويقبل البيعة عليها  
كالوثوق وظاهر الرواية عن أصحابنا أنه لا يقبل الشهادة على الجرح المجرى وهو المذكور في الجامع الصغير  
في كتاب الترتيب وغير ذلك ولهذا قال القاضي في تهذيب أدب القاضي حكى ابن حارس عن أصحابنا  
وهو المشهور من ذهبنا أنهم إذا شهدوا بالحل على رجل أو بالزنا نادى المتهود عليه أنهم جميعاً  
أكلة الربوا أو شراب خمر أو مستأجرون على هذه الشهادة وجاء على ذلك بيينة فاقبل لا يقبل  
ذلك منه وكذلك لو أقام البيعة أنه رجوع عن الشهادة أو شهد على أقرار الشاهد بأنه لا يشهاد  
عنده أو هو مستأجر على هذه الشهادة فاقبل لا يقبل وإنما تقبل إذا أقام المتهود عليه البيعة  
إن الشاهد عبيد أو مجذوم في قذف أو كانت الشهادة باليمين أن شريكاً فأنها  
تقبل وجه الظاهر أن البيعة إنما جعلت حجة لإثبات ما يدخل تحت الحكم وفي وضع القاف الزام  
ذلك والجرح المجرى لا يدخل تحت الحكم لأن الجرح حرام لما مر إلا أن يتضمن حفا للشرع لا بد منه  
أو حفا للعبد ولم يوجد ذلك فلا يسمع وليس في وضع القاف الزام ذلك لقدره المدعى عليه  
على دفع ذلك بالتوبة وإن اتصل به حكم صحيح ولأن مقصود المدعي عليه من إقامة البيعة إبطال  
شهادة شهود المدعي وبنيها والنبيا شرعت للإثبات لا للنفي فلا يقبل ولأن هذه  
الشهادة وقعت على شيء لا يمكن إثباته لأنهم شهدوا أنهم نسفة أو أكلة الربوا أو مجذومون ذلك  
لا يمكن إثبات ذلك لأن الإنسان قد يتغير أحواله فيصير عدلاً بعد أن كان فاسقاً ما إذا تعلق  
بالجرح حكم بأن قال هم على ذلك بيينة قبلت لأنه ادعى حفاً لنفسه بخلاف ما إذا قال لم ادع إليهم



مال الصالح حيث لا يقبل بيته وأما الرجوع عن الشهادة فلا يصح إلا بعد القاضى فكذلك  
الرجوع عنها بقول الشاهد لا شهادة عندي لئلا يظن فلا يقبل الشهادة عليه وأما في الوقت  
وحد التدفد والترك في المال فالمال هو عليه بين بيته ان لا شهادة له فيقبل عليه البيعة  
ولان هذه المعاني محكوم بها الرق والترك في المال محكوم به وشهادة القاذف مردود مع التوبة  
وليس فيه هتك ستر فيحكم به واذ كانت محكوما بها جاز قبول الشهادة عليها وقال الخز  
الاسلام وغيره في بيان قول الخصم ان كان الذي يتهد بذلك يصلح تركيا فيقبل  
كشاهد وكما نرى في جرحه فيقول على انهم شهدوا بانوا للمدعي بذلك وذكره فيقول  
**قوله** والاستحجار وان كان امرأه ايداع عليه فلا خصم في اباته هذا جواب سؤال باذيقال  
لا سلم ان الشهادة على الاستحجار جرح مجرد بل يمين امرأه وهو اباتات حق المدعي  
ينبغي ان يقبل الجرح في ضمنه فاجاب عنه وقال وان كان هو امرأه ايداع على نفس الجرح  
لكن المدعي عليه اجنبى ليس يمين امرأه المدعي في اباتات حقه فلم ينفذ الى ذلك لعدم الخصم  
في اباتات يمين جرحا مجردا حتى لو قال استأجرته من مال الذي في يده فقبلت بيته لقيامه  
خصما ونقل في الاجناس والسياسات لو شهد على المدعى عليه على سبيل المدعي بسرقة او سرقة  
خمس او زنا لم يقاد فيقبل شهادته ويجب الحد عليهم وبطلت شهادتهم اذا وجب عليهم الحد  
وقال في حدود الاصل اذا ادعى المتهم عليه ان شاهد المدعي اجل الربوا او شارب خمر  
او انه استوجر على هذه الشهادة فاقام البيعة عليه فانه لا يقبل بيته ثم قال صاحب الاجناس  
ليس هذا باختلاف الرواية وانما هو على اختلاف موضوع عما ذكره في الحدود فيقتصد جرح شاهد  
المدعي على سرقة او زنا او سرقة تدق اذ تمت وما ذكره في الكيسانيات يقتصد به اباتات الحدود  
جرح الشاهد الا ترى ان قال اذا وجب الحد بطلت شهادته ولم يكن المتهم ربه متقادما  
**قوله** ومن شهد ولم يبرح حتى قال او همت بعض شهادته فان كان عدلا جازت شهادته  
وهذه من خواص الجامع الصغير وهو دلتا يمين محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة رضي الله عنه في الرجل  
يشهد فلا يبرح حتى يقول او همت بعض شهادته قال ان كان عدلا جاز شهادته وان سأل  
فيقبل عدل اجاز شهادته قال فيخر الاسلام معنى قوله او همت اخطأت نفسي ان ما كانت  
بحق ذكره ويحتمل او همت بزيادة ما كان باطلا وقال فيخر الدين قاضي خان صودته اذا شهد  
بسرقة ثم قال او همت في درهمن اعلم ان كلام الشاهد يقبل في قوله او همت اذا كان  
عدلا اذا لم يبرح مجلس القاضى لان مبانة مجلس القاضى يوقع عليه الغلط بالزيادة والنقصان  
فاذا نذر الغلط قبل البراح وهو عدل قبل ذلك فانه ذكر ما سمع باصبعه من شهادته  
بخلان ما اذا لم يظهر عدلته او كان عدلا لكنه يبرح مكانه حيث لا يقبل شهادته على لانه يوم  
التليس بزيادة من المدعي او ينقصان من المدعى عليه قالوا هذا اذا كان الموضوع موضع  
السبب يعني شبهة التليس اما اذا لم يكن فلا بأس باعادة الكلام او كان عدلا سوا او اخذ  
المجلس او اخلف كما اذا ترك لفظ الشهادة او متلها نحو ان يترك ذكر اسم المدعي او المدعى عليه  
او يترك الاتارة الى المدعي او الى المدعى عليه **قوله** وعلى هذا اذا وقع الغلط في بعض الحدود وذكر  
بان يذكر الجانب الترى مكان الخوى او على العكس **قوله** او في بعض النسب مثل ان يذكر محمد بن

احمد بن علي محمد بن احمد بن علي شهادته اذا نذر الغلط في المجلس والا فلا **قوله** وعن ابي حنيفة  
واي يوسف يقبل قوله في غير المجلس اي يقبل قول العدل او همت في غير المجلس في جميع المسائل  
سواء كان الموضوع موضع شبهة او لا **قوله** والظاهر ما ذكرناه يعني ان ظاهر الرواية ما ذكرناه  
وهو ان شهادته تجوز اذا قال او همت اذا لم يبرح مكانه بعد ان كان عدلا فان يبرح فلا يقبل ادهم  
في الحساب ما به اي اسقط ويقال يبرح للمكان براحا قال تعالى فلن ابرح الارض ولا ابرح اي زال  
**باب الاختلاف في الشهادة** لما ذكر مسائل الاتفاق وهو الاصل شرع في مسائل الاختلاف  
**قوله** قال الشهادة اذا وافقت الدعوى قبلت وان خالفتها لم تقبل اي قال القدر في مختصره  
وذلك لان حقوق العبد تنفع على مطالبة او من يقوم مقامه والبيعة حق من حقوقه فاذا وافقت  
البيعة الدعوى قبلت لان الدعوى في حدوتها اذا لم توافقها لم تقبل لانها بلا مدح تهر المعبر  
في الاتفاق بين الشهادة والدعوى هو الاتفاق في المعنى لان حيث اللفظ الا ترى ان المدعي  
يقول ادعي كذا والشاهد يقول استشهد بكذا والاتفاق بينهما من حيث اللفظ فاذا عرفت هذا  
هذا فاعرف ان كل موضع يمكن التوفيق بين الدعوى والشهادة لم يقبل واذ لم يمكن  
بطلت قال في الفصل الخامس عشر في الفصول وذكر في باب اختلاف الشهادات من شهادات  
الجامع وليس الاختلاف بين الشاهدين بمنزلة الاختلاف بين الدعوى والشهادة لان  
شهادتي الشاهدين سعي ان يكون كل واحد منهما مطابقا للآخر في اللفظ الذي لا يوجب  
اختلاف المعنى اما المطابقة بين الشهادة والدعوى فمستعير ان تكون في المعنى خاصة ولا عبرة  
للفظ حتى لو ادعى القصب وشهد احداهما على القصب والاخر على الاقرار بالقصب لا يقبل  
ولو شهدا على الاقرار بالقصب يقبل **قوله** قال ومعترا اتفاق الشاهدين في اللفظ المعنى عند  
ابي حنيفة فان شهدا احدهما بالالف والاخر بالعين لم يقبل الشهادة عنده وعندهما يقبل على  
الف اذا كان المدعي يدعي الف والآخر بالعين اي قال القدر في مختصره وجملة الكلام فيه ما قاله الامام  
الاسيماي في شرح الطحاوي قال واذ ادعى رجل على رجل الف درهم وهو يتكلم فاقام شاهدين  
شهدا احدهما على الف والاخر على الف لم يقبل عند ابي حنيفة رضي الله عنه وعندهما يقبل  
على الف ولو كان المدعي يدعي اقل المائتين فهو الف درهم والمستشهدان على الف لا يجمعان الا اذا قال  
كان في علمه الف درهم وخمسماية الا انه قضاني خمسماية او ابرأته من خمسماية والشاهد لا يعلم  
بذلك قضى له عليه بالف ولو كان يدعي عشرين شهدا احدهما على عشرة والاخر على عشرين فهو  
على هذا الاختلاف هذا حكم اذا كان دعوى المال فاما اذا كان دعوى عقد لم يقبل بالاجماع  
في الفصول كلها بانه ان ادعى ان باع عبدا من فلان بالف درهم والمشتري ينكر فشهد شاهد  
على الف والاخر على الفين او احدهما على الف والاخر على الف وخمسماية لم يقبل بالاجماع وكذلك  
لو كان المدعي هو المشتري والبائع ينكر وان كان هذا في الاجارة فان كان المدعي هو المواجه  
في المدة فهذا دعوى عقد فلا يقبل وان كان بعد استنشاء المدة فهذا دعوى المال وهو كفضل الدين  
وان كان المدعي هو المستأجر قبل انقضاء المدة او بعد انقضاءها فهذا دعوى العقد بالاجماع  
ولو كان هذا الدعوى في النكاح فان كانت المرأة هي المدعية للنكاح فهذا دعوى المال عند ابي  
حنيفة حتى انها لو ادعت النكاح بالف وخمسماية شهدا احدهما على الف والاخر على الف



وحسبما في النكاح جاز ما لا ينفك عن عقد الزواج كدعوى العقد ولو كان المدعي هو الزوج  
والمرأة متكررة فهذا دعوى العقد بالاحكام فاما ما ادعت الدعوى في الطلاق او في الخلع على مال او العتق  
على مال او الصلح عديم العقد على مال فان كان المدعي هو الزوج او المولى او ولي التمسك فهذا دعوى المال  
وان كان المدعي هي المرأة او القاتل او العبد فهذا دعوى عقد لا يقبل بالاحكام واما في دعوى اللطائف ان كان  
المدعي هو المكاتب فهذا دعوى عقد وان كان المدعي هو المولى فلا يصح لان المكاتب له ان يعجز نفسه  
من اراد واما في الرهن فان كان المدعي هو الراهن فهذا لا يصح لان حفظ الرهن للرهن وان  
كان المدعي هو المرتهن فهذا دعوى الدين الى هنا لفظ شرح الطحاوي قال صاحب الهداية وعلى هذا  
المائة والمائة وان والطلقة والطلقتان والطلقة والثلاث يعني اذا شهد احد الشاهدين بمائة  
والآخر بمائتين او شهد احدهما بطلقة والآخر بثلثتين او شهد احدهما بطلقة والآخر بثلثات لا يقبل  
عند ابي حنيفة ويقبل على الاقل عندهما وذكر في شرح الاقطع قول الشافعي كقولهما وجه قولهما انهما  
اتفقا على الاقل واختلفا في الزيادة ثبت ما اتفقا دون ما اختلفا كما اذا شهد احدهما بالالف والآخر  
بالف وخمسمائة او شهد احدهما بطلقة والآخر بتطلقة ونصف وجه قول ابي حنيفة انهما اختلفا  
لفظا ومعنى اما اللفظ فظاهر لان احدهما شهد بالف والآخر بالثنتين وكذا المعنى لان احدهما  
زاد والآخر مجتمعا لان الالفين عبارة عن الف اجتمع مع الف فكان على كل واحد منهما  
شاهد واحد فلا يقبل نصرا كما اذا شهد احدهما بالف درهم والآخر بمائة دينار او شهد احدهما  
بكر حنطية والآخر بكر شعير وهذا معنى قوله كما اذا اختلفت جسد المال بخلاف ما اذا شهد احدهما  
بالف والآخر بالف وخمسمائة والمدعي يدعي اكثر المائتين حيث يقبل على الف لانها تمام على الف  
لفظا ومعنى لان عطف الخمسمائة على الالف يترد الالف وعلى هذا اذا شهد احدهما بطلقة والآخر  
بطلقة ونصف بخلاف ما اذا شهد احدهما بعشرة والآخر بخمسة عشر لان العطف لم يوجد فحصل  
الاختلاف بين الشاهدين كما في الالف والالفين **قوله** بل هما جملتان متباينتان شئ الالف الالفين  
جملتين ولم يرد بالجملة ما هو مصطلح النجاة وهي الكلام بل اراد بها الجملة اللغوية وهي عبارة عن  
شئ مجموع من اجزاء يقال اجملت الشئ اجمالا اذا جمعت عن تفرقة ويقال جملة من الدراهم  
وجملة من الغنم وما شابه ذلك والالف بهذه المتباعدة ايضا لانها مجموع اجزاء هي وجران والمراد  
من قولهم جملتان متباينتان ان كل واحد من الالف والالفين منجم من ما لا يقع بالآخر غاية ما  
في الباب ان الالفين لهما دلالة على الالف لكن بسبيل التضمن والمداول علمه ضمها اليها ثبت اذا  
ثبت المتضمن ولم يثبت المتضمن هنا وهو الالفان لعدم موافق الشاهد الآخر فلا يثبت ما  
في ضمنه ايضا وهو الالف **قوله** قال وان شهد احدهما بالف والآخر بالف وخمسمائة والمدعي  
يدعي الف وخمسمائة قبلت الشهادة على الف او قال القدر في مختصره وذلك لانها اتفقا  
على الشهادة على الالف لفظا ومعنى وانزاد احدهما بذكر خمسمائة وذلك ليس بقادح في الشهادة  
بالف كما اذا شهد احدهما بمائة درهم والآخر بمائة دينار وهو يدعيهما ولو قال  
المدعي لم يكن حق الا الالف بنسبة الذي زاد على الالف باطلة لتكذيب المدعي لان تكذيبه تنسيق  
وكذا اذا ادعى الالف ولم يقل لم يكن حق الا الالف بل سكت عما زاد عليه فشهد احدهما بالف  
وخمسمائة كان شهادته باطلة لان التكذيب هو الظاهر لان السكوت في موضع البيان بيان

فكان سكوته عيانا على الالف نفيًا له وهو تكذيب للشاهد فان وفق المدعي وقال كان اصل حق الفار خسمائة  
الا ان استوفيت الخمسمائة او ابراته عنها والشاهد لم يعلم بذلك قبلت الشهادة على الالف اعني فيما  
ادعى الالف وشهد احدا الشاهدين بالالف والآخر بالف وخمسمائة لان يمكن ان يكون الامر كما قال  
والشاهد يجب حملها على المحبة ما لم يكن **قوله** واذا شهد بالف وقال احدهما قضاء منها  
خمسمائة قبلت شهادتهما بالف وهذا لفظ القدر في مختصره وتامه فيه ولم يسمح قوله  
انه قضاء الا ان يستدعيه الآخر قال في شرح الاقطع هذا هو المشهور وعنه ابي يوسف  
انه يقتضي خمسمائة لان مضمون قول من شهد بالقضاء ان لادين سوى خمسمائة فلا يجوز  
ان يثبت اكثر من ذلك وجه المشهور انها اتفقا على الالف وثبت ذلك وتفردا احدهما بالقضاء  
فلم يثبت ذلك فصار كما لو شهد احدهما بالف والآخر بالف وخمسمائة **قوله** وجواب ما قلنا  
اشارة الى قوله لان شهادته نرد **قوله** قال في شرح القدر ان لا يستد بالف حتى يقرر  
المدعي انه قبض خمسمائة او قال القدر في مختصره وذلك لئلا يكون الشاهد مغيبا للمدعي  
على الظلم ببيانه انه اذا شهد فلا يخلو اما ان يستد بالف او بالخمسمائة فان شهد بالالف وقضاء  
الخمسمائة يثبت الالف لاتفاق الشاهدين عليه ولا يثبت القضاء لتفردهما الشاهدين  
بذلك فيكون في هذه الشهادة اعانة على الظلم لا محالة لان المدعي ادعى تمام الالف بغير حق  
وان شهد بالخمسمائة لا يقبل شهادته اصلا لاختلاف الشاهدين حينئذ في لفظ الشهادة  
فيمنع حق المدعي فاذا كان كذلك ينبغي ان لا يستد الذي عرف قضا خمسمائة حتى يقر المدعي  
بقبض ذلك حتى لا يكون اعانة على الظلم او ضياع حق المدعي **قوله** وفي الجامع الصغير رجل شهد  
على رجل بقرض الف يشهد احدهما ان قضاها فالك شهادة جازية على القرض قال الطحاوي في مختصره  
ومن شهد له شاهدان على رجل بقرض درهم وشهد له احدهما ان قضاها اياه قبل  
شهادتهما على القرض وقضى له بالماله على المدعي عليه وقد روي عن ابي يوسف انه قال لا يقبل شهادة  
الشاهد الذي شهد على القضاء لان يشهد ان لا شئ للمدعي على المدعي عليه مما يشهد به الى  
هنا لفظ الطحاوي رحمه الله وذكرنا قول زفر مثل قول ابي يوسف وجه قول زفر انه كذب شاهد  
القضاء فصار كما لو اقر بنسقه وجه الظاهر فظاهر وهو انها اتفقا على الالف وتفردا احدهما  
بالقضاء يثبت ما اتفقا عليه دون ما اختلفا عليه وجواب زفر ان شهادته بالقضاء غير  
شهادته بالالف وتكذيبه في اخدي الشهادتين لا يؤثر في الاخرى كما لو شهد له بالف  
وستد عليه بدية فالكذبة بينها تشهد عليه فانه لا يمنع قبول شهادته له ولا يلزم من الالفاظ  
التفسير لجوان ان يكون عطف الشاهد او شئ **قوله** قال في شرح الجامع الصغير  
اذا علم احد الشاهدين بالقضاء لا ينبغي له ان يستد على القرض لان اذا علم ان المستقرض  
قد قضاها فقد علم ان المدعي ادعى بغير حق فلا ينبغي له ان يستد على دعواه وهو يعلم  
انه ادعى بغير حق لان فيه اعانة على الالتم والعنوان **قوله** واذا شهد شاهدان  
انه قتل زيدًا يوم النحر بركة وشهد اخران انه قتل يوم النحر بالكونة واجتمعا  
عند الحاكم لم تقبل الشهادتين وهذا لفظ القدر في مختصره وذلك لان كذب احدهما  
يقين وليست احدهما اولى من الاخرى فلم تقبل الشهادتان قال القدر في مختصره



فان سبقت احدهما وقضى بها ترحصرت الاخرى لم تقبل وذلك لان الادب لم يتبين بكذبهما  
حين اتفق الحكم بهما وكل يتبين لم يتطع بكذبهما جازت قولها فلما بطلها الحاكم دفعى بها ترحصرت  
الاخرى لا يتبين اليها الحكم بها في الحكم بالادب والادب قد صححت فاهذا حيث اتفق الحكم  
بهما ولم يتبين الكذب فبقيت كما كانت ونظيره رجل معه ثوبان احدهما نجس فوقع  
بحره على احدهما وصلى فيه ثم وضع بحره على الآخر لا يجوز الصلاة فيه لان الاول اتفق  
حكمه فلا ينقض بحره آخر وتعلق في القبول عن شهادتين فتاوى لقاضي الحاجات طهيري الدين  
الشهادة على عقد تمامه بالفعل كالرهن والهبة والصدقة لا يبطلها الاختلاف في الزمان  
والمكان الا عند محمد وفي البيع والاجارة والصلح والخلع لا يبطلها الاختلاف في الزمان  
والمكان وكذلك لو شهد احدهما على النعل والاخر على الاقرباء لا يضر وكذلك القرض وان كان  
تمامه بالقبض قال فلو شهد احدهما على اقاربه اليوم بالف وشهد الاخر على اقاربه امس  
بالف جازت شهادتهما قال في المصنوع وذكر في شهادتين الفاضل المصنوع اذا اختلف  
الشاهدان في الزمان او المكان ادنى الاشياء او في الاقرار بان شهد احدهما على الاشياء  
والاخر على الاقرار فان كان هذا الاختلاف في النعل حقيقة وحكما يعني في تصرف فعلي كالجناية  
والغصب او في قول ملحق بالنعل كالنكاح لتضمنه نعلًا وهو احضار الشهود بمنع  
قبول الشهادة وان كان الاختلاف في قول محقق كالبيع والطلاق والعقاق او في فعل ملحق  
بالتور وهو القرض لا يمنع القبول وان كان لا يتم القرض الا بنقل وهو التسليم لان ذلك  
محمول على قول المقرض ان فرضتلك فصار كالطلاق والعقاق والبيع واذا شهد بالارهن  
واختلفا في الزمان او المكان وهما يستندان على معاينة القبض فالشهادة جائزة وكذا  
الزاد والصدقة والهبة لان القبض قد يكون غير مرة واذا شهد على اقرار الراهن والواهب  
والمستفد بالقبض جازت الشهادة ولو ادعى البيع وشهد على اقرار البائع بالبيع واختلفا  
في الزمان والمكان تقبل شهادتهما وكذلك باب شهادة الزور من الميسر لو ادعى الرا  
وشهد احدهما على التراد الاخر على الاقرار بالشرا قبل لان لفظ الشرا يصلح للاقرار ويصلح  
للاستدراك فقد اتفق على امر واحد وهذا من النصوص ثم قال في ذكر في النادر المصنوع  
لو سكت شاهد البيع عن بيان الوقت والمكان نساء لهما القاضي نقالا لانعلم ذلك تقبل  
شهادتهما لانهما لم يكلفا حفظ ذلك **قوله** قال واذا شهد رجل انه سرق بقره واختلفا  
ع لونها ودهنه من مایل الجامع الصغير وصورتهما محمد عن يعقوب عن ابي حنيفة  
رضي الله عنه في شاهدين شهدا جميعًا على انه سرق بقره واختلفا في لونها قال ابن حنبل اتفقا  
واقطع وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز الشهادة ولا تقطعه ولو شهد احدهما انه سرق  
بقره وشهد الاخر انه سرق ثورًا فالشهادة باطلة في قولهم جميعًا الى هنا لفظ محمد  
رحمه الله ولو شهدا على الغصب واختلفا في اللون لا تقبل بالاجماع تقبل هذا الخلاف  
في الألوان المتشابهة كالحمرة مع السواد **والاصح** ان الخلاف في الكل واحد كما قال محمد  
الدين قاضي خان في شرح الجامع الصغير لهما ان المشهود به اختلف فلم يتم على ما  
شهد به كل واحد منهما نصاب الشهادة فلا تقبل كما في الغصب بل ادب لان الاختلاف

باسع قول الشهادة في المال ثلاث يمتنع في الحد أدنى وكما لو اختلفا في قدر القيمة وكما لو اختلفا  
في الذكورة والانوثة ولا يفي حصة رضي الله عنه ان اختلفا في اللون اختلفا في امرزايدهم يكلفا  
يعلم الا ترى انها لو سكتا عنه جازت شهادتهما كما لو اختلفا في لون ثوب السارق ولان  
قبول قول العدول واجب ما لم يكن التوثيق والتلفيق وذلك ممكن لان اللوين المخالفين  
قد يجتمعان في حيوان في طريقه يري احدا شاهدين احدهما والاخر الطرف الآخر ولا يتوحد  
نظر كل واحد منهما في الحيوان لان السرقة غالبًا تمت خفية بالليل من بعيد عادة  
فاذا حصل هذا وجب القول كما في سهرود الزنا اذا شهد اثنان انه زنى في هذا الجانب من البيت  
وسند اثنان انه زنى في الجانب الآخر من البيت جازت شهادتهما لان التوثيق فكذلك ههنا  
بخلاف الغصب لانه يقع بها ارجاء من قرب الشاهد فلا يشتبه عليه لون المقتصوب واختلف  
اختلفا في القيمة لان الشاهدين مكلفان ببيان ذلك حتى يعلم ان المصدق كان  
نصابًا ام لا فصار ذلك اختلافًا في نفس الشهادة لاني امرزايدهم واختلفا في الذكورة  
والانوثة لان التوثيق ليس ممكن لان اجتماعهما وتشابههما لا يكون في حيوان واحد عادة ولان  
الشاهدين يكلفان ببيان الذكورة والانوثة لان القيمة تختلف باختلافها في نفس  
الشهادة **قوله** فلو من شهد لرجل انه اشترى عبد فلان بالف وشهد آخر انه اشتراه  
بالف وخمسائة فالشهادة باطلة اي قال في الجامع الصغير وكان الانسب للموضع  
ان يذكر هذه المسئلة بعد قوله وان شهد احدهما بالف والاخر بالف وخمسائة والمديعي  
يدعي الف وخمسائة بطلت الشهادة على الاقل لان تلك المسئلة في دعوى المال ودهنه في دعوى  
العقد ثم صورة المسئلة في الجامع الصغير محمد عن يعقوب عن ابي حنيفة رضي الله عنه  
انه قال في الرجل يدعي على الرجل انه باع هذا العبد بالف وخمسائة درهم فيسكنه البائع البيع  
فيتم علم شاهد بالف وخمسائة وشاهد بالف قال هذا باطل وكذلك المكاتبه اذا ادعاها  
العبد وانكر المولى وكذلك الخلع اذا ادعت المرأة انكر الزوج فاما النكاح فان ابا حنيفة  
كان يقول اذا جاءت بشاهد يشهد على الف وخمسائة وشاهد يشهد على الف جازت  
الشهادة بالف ويدعي الف وخمسائة فاما يعقوب ومحمد قالوا لا الهاج باطل ايضا  
الى هنا لفظ محمد رحمه الله في اصل الجامع الصغير وفضل النكاح من الخواص وهذه ثمان  
**سائل** سأل السبع والاجارة والكتابة والخلع والعقود على مال والصلح عديم العبد  
والنكاح والرهن ثم كل واحد منهما على وجهين اما ان يدعي هذا وينكر الآخر او يدعي الآخر وينكر  
هذا وقد استوفينا بيان جملة ذلك عر شرح الطحاوي عند قوله ويعتبر اتفاق الشاهدين  
في اللفظ والمعنى ومع هذا نذكر ما يقتضيه الموضع اما البيع اذا ادعى البائع وانكر المشتري  
او ادعى المشتري وانكر البائع لا تقبل الشهادة اذا شهد احدهما على الف والاخر على الفين  
او شهد احدهما على الف والاخر على الف وخمسائة سواء ادعى الاقل او الاكثر لان الاختلاف وقع  
بين الشاهدين في العقد نكل واحد منهما شهد على عقد غير ما شهد عليه الاخر فاحلف المشهود به  
فلم يتم على كل عقد نصاب الشهادة فلم تقبل الشهادة وانما قلنا ان الاختلاف وقع في العقد  
لان دعوى البيع او الشرا قبل التسليم دعوى العقد وهو مختلف باختلاف البدل فاذا اختلف



ان الشاهدان لم يثبت احدهما العقد واما الاجارة فان كانت الدعوى في اول المدة قبل استيفاء المبلغ  
واختلف الشاهدان لا يقبل الشهادة كما في البيع لان المقصود اثبات العقد عند اختلاف ما خلا من  
وان كانت بعد مضي المدة واستيفاء المنفعة والمدعى هو المواجه فهو دعوى المال فان شهد احدهما  
على الآخر على الذ وخمس مائة والمواجه ادعى الزيادة حازت الشهادة على الاقل لان المدة  
اذا انقضت تكون المنازعة في وجوب الاجر فصار كرجل ادعى على رجل ديناً شهد احدهما على  
الآخر والآخر على الذ وخمس مائة جازت شهادتهما على الاقل وان شهد احدهما على الآخر الامر  
على الغير لا يتقدم في قول الى حصة وعندهما يقبل على الاقل كذلكهما وان كان المدعى هو  
المستاجر فهذا دعوى العقد بالاجماع واما الخلع والصلح عزم العقد والعقود على ما  
فان كان الدعوى من العبد والمرأة والقاتل لا يقبل الشهادة اذا اختلف الشاهدان في البلد  
لان الغرض اثبات العقد وان كان المدعى هو الزوج او المولى او ولي القصاص جازت  
الشهادة على الاقل لانه دعوى المال وذلك لان العقد والطلاق وقع باعترافه هو  
نفي الدعوى في وجوب المال فصار الكلام فيه كالكلام في الاجارة بعد مضي المدة واما  
الكتابة بان ادعى المولى والمكاتب منكر لا يثبت قبل الاداء فكان المقصود اثبات العقد  
العبد متمكن من النسخ ولان الصق لا يثبت قبل الاداء فكان المقصود اثبات العقد  
وان ادعى المكاتب فهذا دعوى العقد لا يقبل الشهادة اذا اختلف الشاهدان في بلد الكتابة  
كما في البيع والسرا واما النكاح فان كان الزوج يدعى والمرأة منكراً واختلف الشاهدان  
في المهر لا يقبل الشهادة لان غرض الزوج اثبات العقد لا المال فكان الاختلاف في المهر  
اختلاف في العقد لا يقبل الشهادة وان كانت المرأة هي المدعية فهذا دعوى المال عند ابي حنيفة  
رضي الله عنه حتى لو ادعت النكاح بالغ وخمس مائة واختلف الشاهدان فالنكاح جائز  
بالغ عند ابي حنيفة وعندهما لا يقبل الشهادة ولا ينفق بالنكاح قال محمد بن قاسم خا  
في شرح الجامع الصغير وذكر في الدعوى من الامالي قول ابي يوسف مع قول ابي حنيفة  
وجه قولهما ان المقصود اثبات العقد والنكاح بالغ غير النكاح بالغ وخمس مائة  
نوقع الاختلاف اذن في المشهور كما في البيع فلا يقبل الشهادة ووجه قول ابي حنيفة  
رضي الله عنه ان المال تابع في باب النكاح لان المقصود من النكاح هو ملك المصنع والاداء  
والمال تابع الا ترى انه ينصف النكاح بلا تسمية المهر وملك النكاح من لا يملك التصرف  
في المال كالاخ والعم وقد اتفق الشاهدان على الاصل وهو ملك المصنع فيقضي بذلك  
ولا يسيطر الى الاختلاف في البيع وهو المال لان حكم التبعية ان لا تغير الاصل الا ترى ان العقد  
لا يفسد بفساد المهر ولا يبطل بغيره فكذلك لا يختلف باختلافه فاذ لم يختلف الاصل باختلاف  
البيع بقى المهر منفرداً فيقضي باقل المقدارين لانها اتفاق عليهم وهو يتحقق كما في دعوى  
المال بخلاف البيع لان البدل ثمة اصل كالمبيع ولهذا لا يصح بدون ذكر الثمن فكان ذلك  
دعوى العقد واما الرهن فان ادعى الرهن واختلف الشاهدان لا يقبل الشهادة  
لان لا حظ له في الرهن لان حفظ الرهن للمرتهن فكانت الشهادة بلا دعوى فلا تقبل  
لان دعوى لم توجد من المرتهن وان ادعى المرتهن تشهدا احدهما على الآخر والآخر على

الآخر وخمس مائة جازت شهادتهما على الاقل لان الاختلاف وقع في وجوب الدين والدين يصح  
بغير رهن فيقضي بشهادتهما على الاقل كما في الدين **قوله** يقضي بالاقل لانما ذهبا اي يقضي  
بالنكاح باقل المقدارين لاتفاق الشاهدين على ذلك **قوله** فيسوى دعوى اقل المالين والتمها  
في الصحيح يسأل فيه نظر ينبغي ان يكون الجواب به كالجواب في الدين فان ادعى الاكثر يقضي بالاقل  
والالاقل لان ملك المصنع ثابت بلا اختلاف في دعوى المال منفرداً انصار كدعوى الدين وقد صرح  
محمد بن عوى الاثر في رواية الجامع الصغير وقد بيناه قبل هذا **قوله** وقيل الخلاف في الفصلين  
وهذا صحيح اي الخلاف بين ابي حنيفة وصاحبيه في الفصلين جميعاً يقضي فيها اذا كان مدعى  
النكاح الرجل او المرأة ولنا في قوله وهذا الصحيح نظر لما انهم لم يذكروا الخلاف بين ابي حنيفة وصاحبيه  
في شروح الجامع الصغير وكذلك لم يذكر في شرح الطحاوي فيما اذا كان المدعى هو الزوج بل قالوا  
لا يقبل الشهادة لان الاختلاف وقع في العقد وتدبريانه **قوله** والوجه ما ذكرناه اشار به  
الى ما ذكر من دليل الطرفين عند قوله لهما ان هذا اختلاف في العقد الى آخر ما ذكره الله اعلم  
**مسألة في الشهادة على الارث** لما ذكرنا الشهادة التي تتعلق بحال الحيوة شرع في الشهادة  
المتعلقة بحال الممات لان الموت يتلو الحيوة فناسب وضع ما يتعلق بالموت عقيب ذلك  
**قوله** قال ومن اقام البيعة على دارها كانت لابيها اعيانها او ادعيا الذي في يديه فانه  
ياخذ به ولا يظلم البيعة انه مات وتركها ميراثاً له اي قال في الجامع الصغير وصورتها في الجامع  
الصغير محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة رضي الله عنه قال اذا شهدوا فقالوا تشهد ان هذا كان في يدي  
فلان مات وهو في يديه جاز ذلك وان قالوا لرجل حي تشهد ان هذا كان في يديه منذ شراؤ مني  
سنة كان باطلا الى هنا لفظ محمد في اصل الجامع الصغير وهذا هو ظاهر الرواية عن اصحابنا وروى  
هشام بن عبد الله الرازي عن ابي يوسف انه يقول شهدا دتم كذا ذكر القيمة ابو الليث في شرح الجامع  
وهذا الذي ذكره ظاهر على قول ابي يوسف لانه لا يشترط الجرح والاستقال في الميراث لان ملك المورث  
اذا ثبت عند الموت ثبت ملك الوارث وعندهما يشترط الجرح والاستقال في الميراث  
لان ملك الوارث ملك محمد بن دليل ان ما كان صدقة على المورث محل للوارث وان كان  
غنياً فلما كان ملكه متجداً فلا بد من اثبات الملك له ابتداءً وذكر الجرح والاستقال بان يقول  
الشهود تشهد ان مات وترك هذا الشيء ميراثاً لهذا ولكن لما اثبت الشهود بالمورث عند  
الموت بان شهدوا على انه مات وهذا الشيء في يديه اثبتوا الملك له عند الموت لان اليد حينئذ  
تصير يد مالك بالضرمان والامانة مقبوضة عند الموت بالتجهيل فلو شهدوا على الملك جاز  
واغن عن الجرح والاستقال لان الملك عند الموت سبب التوريث فلذا اذا شهدوا على اليد عند  
الموت فصار كانه شهدوا على انه مات وترك ميراثاً ويد المستفيد والمودع كيد المعيد والمودع  
لانها تاييدان عنهما بخلاف ما اذا شهدوا ان هذا الشيء كان في يد المدعى منذ شراؤه حيث لا يقبل  
شهادتهم في ظاهر الرواية خلافاً لما روي عن ابي يوسف وجه قوله ان اليد مقبوضة كالمالك ولو شهدوا  
ان هذا الشيء كان ملكه بالامس تقبل فلذا اذا شهدوا انه كان في يده بالامس وذكر ان هذا  
الشيء متى ثبت ان كان في يديه ثبت ان يد المدعى عليه حادثة فيومر بالاعادة اليه كما لو اقر  
المدعى عليه يكون الشيء في يد المدعى وكما لو شهدوا انه كان في يد فلان يوم مات او شهدوا



بالاخذ من المدعى ووجه الطاهر أن يد المدعى زائلة للحال فلا يور بالاعادة اليه الا عند التيقن بكون النسخ  
حقا له ولم يتيقن بذلك لان الايدي مختلفة يد ملك ويد عارية ويدود بغير يد غصب وغير ذلك وكلها  
مختلفة بعضها وجب الاعادة وبعضها لا فاذا كانت الايدي مختلفة كانت الشهادة على اليد شهادة على  
المجهول فلم يجب الاعادة الى يد المدعى بالشك بخلاف الشهادة على اليد عند الموت لانما شهادة على المجهول  
لان اليد عند الموت تغير واحدة لانها تغير يد ملك بواسطة الخلط والتجهيل بخلاف ما اذا اقر المدعى  
عليه بان اليد كان للمدعى اذا اقرار بالشئ المجهول صحيح بخلاف الشهادة بالمجهول بخلاف ما اذا اقر المدعى  
على اقرار المدعى عليه انه اخذ من المدعى لان الاخذ موجب للرد شرعا لقوله عليه السلام على اليد ما اخذت  
حتى تزدد وتقول ان يد صاحب اليد ثابتة بالمعينة وقد شهد بالمعينة للمدعى بالجنود وليس الخبر  
كالمعينة فلا يجوز نقض اليد التي ثبتت بالمعينة بآبنت بالخبر وقد شهدوا على مجهول كما ذكرنا  
وذكر في الشامل في قسم البسوط في باب الدعوى في الميراث من كتاب الدعوى لتناول الشهادة على الارز  
شرائط منها ان يشهدوا انه كان يورته حتى لو قالوا انه يورته لا تقبل لان المورث ان كان حيا  
فالمدعى ليس خصم وان كان ميتا فاثبات الملك للميت كالأحمال ومنها ان يدركوا الميت لان الشهادة  
على الملك بالشامع لا يسمع ومنها ان يثبتوا وجه الاستحقاق حتى لو قالوا اخوة مات وترك ميراثا  
لا تقبل ما لم يتولوا اخوة لابييه او لامييه او لهما لان الارث يختلف باختلاف الجهات ومنها ان يخبروا  
الملك اليه حتى لو قالوا كان لابييه ولم يقولوا مات وترك ميراثا او قالوا كان لجده ولم يقولوا مات وترك  
ميراثا لابييه تم ابوه مات وترك ميراثا لا تقبل وعند يوسف اخرا ليس بشرط ان يقولوا مات  
وتركه ميراثا غير انه يسأل البينة عن عدد الورثة للفقهاء لا يوجب اجمعها لو اقام البينة  
ان المدعى عليه اقرباؤه كان لابييه يقتضي له وان لم يقولوا مات وترك ميراثا كذلك ههنا لهما لابييه  
خصم مع المدعى عليه الا بخبر المالك والشهادة لا حكم لها الا على خصم بخلاف مسألة الاقرار لان مقتضى  
الحكم بنفسه فيصير خصما بدون الخبر فان شهدوا انه كان لابييه تركه ميراثا ولم يقولوا الا اجمع  
له وادنا سواه فان كان هو ميت يورث في حال دون حال لا يقتضي لانه يحصل ان الاستحقاق له  
وان كان ميت يورث على كل حال احتياط وينظر القاضي ثم يقتضي بحكم له اما النظر فاحتياط واما  
الدفع فلان سبب الاستحقاق ظهر ولا مزاجم وفي الزوج والزوجة يقتضي باقل النصيبين  
الزوج والتمن عند اي حنفية واي يوسف وقال محمد وهو رواية عن ابي حنيفة بالكرهها لان الاصل  
الصالح والنقصان عارض واي يوسف يقول الاقل يمين والاكثر شك فلا يصار اليه وليس  
الاصل ان لا يكون له وارث وياخذ القاضي كفيلا بما يدفع عندهما احتياط وعند اي حنفية  
لا ياخذ قال اريت لو لم يجد كفيلا الا ادفع اليه حقه فان قالوا لا فعل له وادنا بهذا الموضع  
يكن عند اي حنفية وعندهما لا يكتفى لانه لا يثبت ان لا وارث بموضع آخر ولا يثبت حقيقته ما روي  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال للشاهدين على الارث هل تعلمون له وارثا غيره فكم ولات  
الشهود يفتنون على ما عندهم لا غير فلا يورثونهم غيره الى هنا لفظ الشامل وقال قاضي  
خان في شرح الجامع الصغير ما لحاصل عند اي حنفية ومحمد لا يقتضي للوارث ما لم يثبت  
على الانتقال نصا ادعى الملك عند الموت ادعى ما يتوهم مقام المالك وهو اليد عند الموت **قوله**  
وكذا على قيام يمينه اي يكتفى بالشهادة على قيام يده عند الموت **قوله** على ما ذكره اشارة الى

الى ما ذكره بقوله لان الايدي عند الموت تنقلب يد ملك **قوله** وان شهدوا انها كانت في يد فلان اي في يد ابيه  
وبشرح الصدر الشهيد في شرح الجامع الصغير حيث قال وان شهدوا انها كانت في يد ابيه مات وهي  
في يده حازت الشهادة لانهم لما شهدوا باليد وقت الموت فقد شهدوا بالملك وقت الموت  
لان يده لا تخلو اما ان يكون يد ملك او يد غصب او يد امانة فان كانت يد ملك فلا شك وان كانت  
يد غصب تغير يد ملك بالضمان وان كانت يد امانة تغير يد غصب بالتجهيل نصير يد ملك  
دل انهم شهدوا بالملك وقت الموت يثبت النقل الى الورثة بالضرورة وروي الحسن انها  
لا تقبل لانهم شهدوا بيد منقضية والاصح انها تقبل لما مر من الجواب **قوله** وان قالوا الرجل حي  
شهد انها كانت في يد المدعى منذ اشهر لم تقبل واراد بالمدعى الرجل الحي المذكور وانما قيد بالحي  
لانهم اذا شهدوا لميت وقالوا انها كانت في يده وقت الموت تقبل اثنان **قوله** وان اقر بذلك المدعى  
عليه اي اقرباؤه الداركانت في يد المدعى وبيانه من قبل هذا **قوله** لان الجهالة في المقرة لا تمنع صحة  
الاقرار وانما يجب عليه بيان ذلك كما اذا اقر ان فلان عليه شئ يجب عليه بيانه **قوله** وهو معلوم اي  
المثبوت به وهو الاقرار معلوم والمجهول هو المقرة والجهالة فيه ليست مانعة لصحة الاقرار والاعلام  
**باب الشهادة على الشهادة** لما مر من شهادة الاصل شرع في شهادة الفرع لانه  
الفرع عن الاصل مؤخر وجوزا فآخره وضعا للتناسب **قوله** قال الشهادة على الشهادة جائزة  
في كل حق لا يسقط بالشبهة اي قال القدوري في مختصره واراد بكل حق لا يسقط بالشبهة غير  
الحدود والقصاص وهذا الذي ذكره استحسان والقياس ان لا يجوز كذا في شرح الاقطع وجه  
القياس ان الشهادة عبادة وجب ادائها على شاهد الاصل فلا يجوز ان يقدم غيره مقامه كالصلوة  
والصوم وسائر العبادات وجه الاستحسان ان شاهد الاصل قد يعجز عن ادائها فمما  
الشهادة بنفسه لغرض العينة او المرض او الموت فلو لم يجد الشهادة على الشهادة لتوثيق حقوق  
الناس الا ان الشهادة على الشهادة شبهة من حيث انها بدل لانها تامة مقام شهادة  
الاصل والابدال لا يدخل بها في الحدود والقصاص فلم تقبل الشهادة على الشهادة فيها الشهادة  
الرجال مع النساء وعلى في شهادات الاسرار بان الشهادة في شهادة الزور ثابتة وكذا في  
شهادة الاصول فكانت التهمة من وجهين وقد امكن الاحتراز عن هذه الزيادة في الجملة  
لم تقبل هذه الشهادة نهما لاشتت مع الشهادات بالحدود وهذا مذهبنا وقال الشافعي تقبل  
في القصاص وحد القذف وفي بقية الحدود لا تقبل كذا في شرح الاقطع اخرج بانه حق الادبي  
كسائر الحقوق وجوابه ما قلنا وقال النقيع ابو الليث في خزنة النعم خمسة اشياء لا تقبل فيها  
الشهادة على الشهادة كتاب القاضى وحد الزنا والسرقة والقصاص والقذف  
وحديث الخبر وقال في اول كتاب اللغاة من الاجناس قال محمد بن الحسن في نوادر محمد  
بن رستم يجوز في التعزير العفو والشهادة على الشهادة **قوله** ويجوز شهادة شاهدين  
على شهادة شاهدين هذا لفظ القدوري في مختصره قال في شرح الاقطع والقياس  
ان يكون سنود الفرع اربعة على كل واحد من شاهدي الاصل اثنان وقال مالك ويجوز الشهادة  
على الشهادة في الحدود والقصاص كلما وذلك ان يشهد شاهدان على شهادة شاهدين  
يشهدان جميعا على شهادة رجل واحد من الشاهدين الاولين ولا يسمع ان يشهد



كل واحد منهما على شهادة واحد من الشاهدين الاولين والشهادة على الشهادة في الراب  
وذلك ان يشهد اربعة على شهادة كل واحد من شهود الاربعة الى ثلث لفظ كتاب السنن  
لا يصح ما قاله الشافعي ليشهد على كل شاهد شاهدين فان شهدا على شهادة تهما  
جاز على اقيس القولين كذا ذكر في رجزهم وعند احمد بن حنبل اذا شهد كل واحد من  
الفرع على واحد من شهود الاصل جاز وقال بعض اصحابه لا يثبت حتى يشهد اربعة كل اثنى  
من شهود الفرع على واحد من شهود الاصل كذا في كتابهم المسمى بالمستوعب وجه من قال  
بحوان شهادة واحد على واحد ظاهر لان كل واحد من الفرعين قائم مقام الاصل فلو شهد  
الاصلان جاز فلما اذا شهد الفرعان وجه اشتراط الاربعة في الفرع ان كل فرعين قائم  
مقام اصل واحد ولو شهدوا حذمت الاصلين على شهادة نفسه وشهد مع هذا على شها  
غيره لا يجوز فلما اذا شهد الفرعان على شهادة اصل ثم شهدا على شهادة اصل اخر لا  
ولنا ما روي اصحابنا في كتبهم عن علي رضي الله عنه انه قال لا يجوز على شهادة رجل الاش  
رجلين وجه الاستدلال بذلك ان عليا رضي الله عنه جوز شهادة الرجلين على شهادة رجل  
ولم ينفر شهادتهما على شهادة رجل اخر ولم يشترط ان يكون بازا وكل اصل فرعان عام  
ندل اطلاقه على حوان شهادة الفرعين جميعا على شهادة الاصلين ولم يزوج عن غير علي  
خلافه محل محل الاجماع ولان المتهود به في حق الفروع شهادة الاصول فقامت على  
كل اصل شهادة رجلين ولهذا اعتبر لكل اصل فرعان يقول الشهادة في شيء لا يمنع  
في موضع اخر كما اذا شهد الاثنان بحق ثم شهدا بحق اخر الا ترى انهما لو شهدا على  
رجلين جاز ولان الاستحقاق يتعلق بشهادة شهود الاصل وكل قول يتعلق به الاستحقاق  
يجوز ان ينقل الى القاضي باثنين اصله الاقرار بخلاف ما اذا شهد شاهد الاصل على شهادة  
ثم على شهادة غيره حيث لا يجوز ليللا بجمع البدل والمبدل ومثل ذلك لا يوجد في مثلثنا  
**قوله** ولا تقبل شهادة واحد على واحد وهذا لفظ القنودري في مختصره وقال ابن ابي ليلى  
واحمد والاوزاعي يجوز كذا في شرح الاقطع ولنا ما روي عن حديث علي رضي الله عنه انه  
المراد بقوله في المتن لما روي لانه نقل قول الغير الى القاضي فلا يصح نقل واحد كذا في  
وقال في نسم المسوط من الشامل لا يجوز على شهادة رجل اقل من شهادة رجلين  
او رجل وامرأتين لان شهادته حق فلا يثبت الا ما هو حجة **قوله** وهو حجة على ما لا اوجه  
على حجة عليه في تجويزه شهادة واحد على شهادة واحد ولنا في هذا النقل عن مالك نظر لانا  
لا يجوز شهادة واحد على واحد وهو المتصور عنه وقد مر بيان مذهبه انما **قوله** وصفة الا  
ان يقول شاهد الاصل لشاهد الفرع اشهد على شهادتي اني اشهد ان فلان بن فلان اقر  
عندي بكذا واشهد في على نفسه وهذا لفظ القنودري في مختصره وتامه فيه وان لم نقل  
على نفسه جاز وانما قيد بقوله اشهد على شهادتي لان الشهادة على شهادته  
لا يجوز بدون الا الشهادة لانه ليست بوجبة بنفسها وانما تصير بوجبة بنقل شها  
الاصل الى مجلس القضاء فلا بد من الا الشهادة والتحصيل وقد مر بيان في او ايل الفصل الثاني  
كتاب الشهادات والله اعلم في المتن بقوله على ما مر وهذا بخلاف ما ثبت حكمه بنفس

فالاقرار والبيع والعصبة وحكم القاضي حيث لا يحتاج فيه الى الا الشهادة وانما قال على شهادتي لانها  
هي المعنى الذي يتبع على شهادة الفرع وانما قال الاصل اشهد ان فلانا بن فلان اقر عندي  
لان لا بد للاصل ان يشهد عند الفرع كما يشهد الاصل عند القاضي حتى ينقل الفرع شهادة الاصل  
الى مجلس القاضي بعينها واما قوله واشهد في على نفسه بذكره تأكيد للشهادة بامر المتهود  
عليه وان لم يقل ذلك جاز لان لشاهد الاصل ان يشهد وان لم يشهد لان ما يثبت حكمه  
بنفسه يجوز للشاهدين ان يشهدا فيه بدون الا الشهادة **قوله** لان الفرع كالتابع عنه ولا شك  
ان الفرع قائم مقام الاصل نايب عنه وكان ينبغي ان يقول نايب عنه نقيل في نادى قوله  
كالتابع عنه لان المقاضي ان يقضي بشهادة اصل واحد وفرعين عن اصل اخر ولو كان الفرع  
نايبا حقيقته لما جاز الجمع بين الاصل والخلف كما لا يجوز الجمع بين الوضوء والتميم **قوله**  
وان لم نقل لا يشهد اي وان لم يقل المتر للشاهد اصاله اشهد على اقراري وقال الحاكم الحلي في التمهيل  
اشهدوا اشهدك على شهادتي بكذا وهذا قيس من الاول **قوله** قال ويقول شاهد الفرع عند الاداء  
اشهد ان فلانا اشهدني على شهادته اقلنا اقر عنه بكذا وقال في اشهد على شهادتي بذلك  
اي قال القنودري في مختصره وقال الحاكم يقول عند الاداء اشهد ان فلانا اشهد عندي واشهدني  
على شهادته انه يشهد بكذا وذكر الخفاف انه يكثر لفظ الشهادة ثمان مرات فيقول  
اشهد ان فلانا اشهدني على شهادته انه يشهد ان فلان بن فلان اقر عنه واشهد  
على نفسه ان فلان بن فلان هذا عليه الف درهم وقال في اشهد على شهادتي اني اشهد ان  
فلان بن فلان اقر عندي فلان بكذا قال الشيخ ابو نصر البغدادي وتضمن الاقتصار من جمع  
ذكر على ثلاث لفظات وهو ان يقول اشهد ان فلانا اشهدني على شهادته ان فلانا اقر  
عنده بكذا وما ذكره صاحب الكتاب اولي واخو ط لانا قوله اشهد لا بد منه وهو لفظ شهادته  
ثم تجوز بعد ذلك بصفة ما يتبع عليه شهادته وهو التحصيل اما قوله وقال في اشهد على شهادتي  
هو شرط عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف ان لم يذكر ذلك جاز وجه قوله انه اذا لم يقل  
وقال في اشهد على شهادتي احتمل ان يكون امره ان يشهد مثل شهادته وذلك كذب  
وتحتمل ان امره على وجه التحصيل فلا يجوز اثباته تحملا بالشكل ووجه قول ابي يوسف  
ان امر الشاهد محمول على الصحة ما أمكن وان لا يكذب وليس ذلك الا ان يحمل على انه  
اراد التحصيل فيصح كذا في شرح الاقطع **قوله** ولها لفظ الطول من هذا واقتصر عنه وخير  
الامور ان سألها اي لشهادة الفرع عند الاداء لفظ الطول من الذي ذكره القنودري  
وهو كما قال الخفاف ولفظ اقر منه كما ذكره الشيخ ابو نصر وخير الامور ان سألها بمعنى ان  
ما ذكره القنودري في مختصره احسن لانه وسط وذكر الخفاف انه يمكن ثلاث شهادات في الا الشهادة  
وسبغ في الاداء وهو ان يقول في الا الشهادة اشهد ان فلانا اقر عندي فلانا بكذا اشهد  
على شهادتي ان فلان على فلان كذا ويقول في الاداء اشهد ان فلانا اشهد عندي ان فلان  
على فلان كذا واشهدني على شهادته قال ان انا اشهد على شهادته ان فلان على فلان كذا  
وهذا معنى ما قال في نظم الجامع ويؤتى بشيئات ثلاث تحتملها وبالسبغ في حال الاداء مرة دا  
وقال الشيخ ابو القاسم الصفا ر يقول في الا الشهادة اشهد عندكم بكذا واشهدكم على شهادتي



بذلك وأمرهم أن تشهدوا بذلك ويقول في الادرار اشهدان فلانا شهيد عندي بكذا واشهدني  
شهادته بذلك ولهم في أن اشهد على شهادته بذلك فلانا اشهد على شهادته بذلك وقال القاض  
ابو جعفر اذا قال في الادرار اشهد على شهادة فلان بكذا يعني ولا يحتاج الى الزيادة ذكره النقيع ابو  
عز الدين في اول باب الشهادات وقال النقيع ابو الليث في شرح الجامع الصغير ذكر عن ابى  
محمد بن سلام انه كان يقول الشاهد على الشهادة اذا اراد أن يشهد عند الحاكم ينبغي ان يقول  
اشهد ان فلانا شهيد بكذا وكذا واشهد على شهادته بذلك وان قال اشهد اني اشهد على ان فلان  
بن فلان بكذا وكذا فان ابا حنيفة قال لا قبل ذلك وقال ابو يوسف في الامالي هو جائز لا  
معناه في البرق اشهد على شهادتي فلان ان يكفى به رجم المشهور ان الشهادة على  
الشهادة لا تحيل ولم يوجد لا يجوز لانه امره ان يشهد بان شاهد الاصل شهيد وجوز  
ان لا يزيد في اللفظ ما ليس بذكر كذا ذكر القاضي في تهذيب ادب القاض وقال في القاض  
المصري شهود الفرع يجب ان يذكروا اسماء الاصول واسماء ابايهم واجدادهم عن  
لو قال للقاض نشهد ان رجلين نرى نهما اشهدانا على شهادتهما بكذا  
للقاض لا يستعمل الا قال لا يعرف اسماءهما لم يقبل حتى يستبينا لانهما تحتلجان  
معصية **قوله** ومن قال اشهدني فلان على نفسه لم يشهد السامع على شهادته حتى  
اشهد على شهادتي هذه من مابيل الجامع الصغير وذكر ان الفرع يابى عن الاصل في  
والنيابة لا بد له من الانية ولا يكون الانية الا بالتوكيل والتحيل ولم يوجد ولا بد  
أن يقول اشهدان فلانا امر فلان بكذا واشهد على شهادتي وهذا عند محمد ظاهر  
الاصل لمحمد مضاف الى شهادة الاصول والفرع لانهما اذا رجعوا جميعا فالمتشدد  
بالجواز ان شاء ضمن الاصول وان شاء ضمن الفرع عند محمد كما سيجي بيانه  
في اواخر كتاب الرجوع عن الشهادة واذا كان القضاء مضافا الى شهادة الاصول والفرع  
لم يكن بد من النقل ولا بد من التحيل وهذا معنى اشتراكهم في الضمان الا ان  
معناه ان نصف النصف على الاصول ونصفه على الفرع واما عند ابى حنيفة وابي يوسف  
رضي الله عنهما وان كان القضاء مضافا الى الفرع حتى وجب الضمان على الفرع خاصة  
عند رجوع الاصل والفرع جميعا فلا بد من التحيل ايضا لانهم انما ضموا بالنقل الى  
شهادة الاصول لم يكن حجة قبل النقل وانما صارت حجة بنقل الفرع ذلك ان مجلس القاض  
ناذا كان ذلك نثلاث شهادة الاصول لم يكن للفرع ان ينقلوا شهادتهم بدون تحيل  
ولو قال الرجل اشهد على شهادتي نسرحه اخبر لم يشهد على شهادته لان التحيل  
خلاف النافذ اذا شهد قوما على نصية وسبع اخرون وسبع لستم معن ان يشهد  
لان قضاء جميع منزلة الاقرار والبيع وغير ذلك فصحت الشهادة عليهم بالمعانة من  
تحيل **قوله** ينظر بالنصب جواب النفي وهو قوله لا بد ويجوز ان يقال انه عطف على قوله  
ليصير **قوله** ولا قبل شهادة الفرع الا ان شوت شهود الاصل او يعيىوا  
ثلاثة ايام فصاعدا او يرضوا مرضا لا يستطيعون حضور مجلس الحاكم اي قال القاض  
في مختصره وهذه من خواص الجامع الصغير وهو ثمانية محمد بن يعقوب عن ابى حنيفة

ان القضاء

شهود

رضي الله عنه في شهادتين شهدا على شهادة الرجل قال لا يجوز الا ان يكون المشهود على شهادته مرضيا  
بالمعد لا ينطرح اتيان القاضي او يكون على مسيرة ثلاثة ايام وليا يهتد وذلك لان جواز الشهادة  
على الشهادة للحاجة وانما يتحقق الحاجة عند العجز عن شهادة الاصول وانما قلنا ان جوازها  
للحاجة لان القياس ان لا يجوز لزيادة تهمة وهي تهمة عدم الاشهاد من الاصول وسكن الاجاز  
عنها بحسب ما كثر ثم هذه الاشياء ثبتت بها العجز فتشترى الحاجة الى جوازها فحوزت  
لان تظلم المريض بالحضور الى مجلس القاض باطل دفعا للرجح وقد روي النقيع بمدة السفر لان المديد  
معتبر في اثبات العجز النقيع ليس بمعتبر فحصل بينهما مدة السفر لان مادون السفر في حكم  
الممد والاصل هنا قوله تعالى وانتم اثباته لله وقوله تعالى ولا يارب الا شهداء الى ما دعوا بانه  
ان اداه الشهادة على شاهد الاصل واجب بوجوب النص حتى اذا امتنع عنه كان فاسقا فلا  
يجوز الشهادة على الشهادة الا اذا كان غائبا بالمدة المذكورة او مرضا فحيز يكون محفورا في التحيل  
لعجزه عن الحضور كما اذا كان ميتا فجوز الشهادة على الشهادة وقال النقيع ابو الليث في شرح  
الجامع الصغير ذكر ابو يوسف في الامالي اذا كان في موضع لو جاء الى الحاكم لا يملكه ان يرجع في  
يومه ذلك الى اهله فهو معذور في التحيل قال النقيع وبهذا القول ناخذ لانه بالحكمة المستقنة  
في الحضور نصار حكمه حكم المريض والمسافر واما اذا كان دون تلك مشقة قليلة فلا يعتبر  
تلك المشقة وقال غير الا سلام وقول ابو يوسف حسن وقال في شرح الاقطع وقال ابو يوسف  
ومحمد قبل وان كانوا في المصراى قبل الشهادة على الشهادة وان كانت شهود الاصل  
في المصراى لانهم ينقلون قولهم نصار كقتل اقرارهم ونقل في الفتاوى المصري عن اخ  
شهادات المتفق قال محمد رحمه الله قبل الشهادة على الشهادة والمشهد على الشهادة  
في المصراى غير مرض به ولا علة **قوله** حتى اذ بر عليها عدة من الاحكام اي على مدة السفر  
اذ برت الاحكام ونظر المسافر وامتداد المسح الى ثلاثة ايام وعدم وجوب تكبير التشريق  
على قول ابى حنيفة وعدم وجوب الاضحية والجمعة وحمة خروج المرأة بلا حم او زوج  
**قوله** الاول احسن لان المعجز يفتد المسافة ومدة السفر بعيدة **قوله** فان عدل  
شهود الاصل شهود الفرع جاز هذا اللفظ القنودى في مختصره قال في الفتاوى المصري  
واذا شهد على شهادة شاهدين وصحح الشهادة ينبغي للقاض ان يسأل لهما عن عدالة  
الذي شهدا على شهادته لم يذكر محمد في المبسوط سؤال القاض اياهما عن عدالة الاصول  
وانما عرفت هذا من الخلف فان قالوا هو عدل ثبت عدالة الاصل ان كانت عدالة الفرع  
ثابتة وان لم يكن عدالة الفرع معلومة ساءل عنها القاض فان ثبتت عدالتها ثبتت  
عدالة الاصول ايضا الى هذا اللفظ القنودى المصري وقال ضمن الامة السرخسي رحمه الله  
في شرح ادب القاض وروي عن محمد أن تعديلهما لا يكون صحيحا لان الفرع يابى عن الاصل  
فتعديله الاصل يكون بمنزلة تعديل الاصل نفسه وجه ظاهر الرواية ان الفرع يابى عن الاصل  
في نقل جازته الى مجلس القاض ناذا نقل عبارته الى مجلس القاض فقد انتهى حكم النيابة  
وهو منزلة ساير الاجانب فكما ان التعديل من ساير الاجانب يكون صحيحا فلذلك التعديل  
من الفرع سعي ان يكون صحيحا وذكره في شرح الاقطع سؤالنا جوابا فقال فان قيل

Copyrighted material



شهادته بنفسه لا تصح الا بتعديله فان كان متهماً به قيل له ما اوجب تصحيح شهادته لا يوجب  
الاتري ان ذلك موجود في ترك نفسه وموجود في صلاحه وعدالته يجب على قائله ان لا يقبل شهادته  
وكذلك لو شهد رجلان عند القاضي بحق تعدل احدهما صاحبه جاز وان كان في ذلك نقص  
شهادته كذلك هذا **قوله** وان سكتوا عن تعديلهم جاز ونظر القاضي في حالهم هذا لفظ المتقدم  
في مختصره اي ان سكت شهود الزوج عن تعديل شهود الاصل جاز شهادة الزوج ونظر القاضي  
في حال شهود الاصل يعني يسأل القاضي عن عدالة شهود الاصل عن شهود الزوج قال  
في شرح الاقطر هذا الذي ذكره قول ابو يوسف وقال محمد لا تقبل الشهادة اذ لم يصدق له  
وجه قول ابو يوسف ان شهود الزوج يلزمهم النقل ولا يلزمهم التعديل لان ذلك تدعى على  
فوجب ان يرجع فيه الى القاضي كما يرجع اليه في تعديل شهود الزوج ولا يقع نقلوا اوله  
فكانهم حضروا وشهدوا نساء القاضي عندهم ووجه قول محمد ان نقلهم الشهادة يحتاج  
الى ان يعلموا انما شهادة وذلك لا يكون الا بالعدالة فاذا لم يعرفوا ذلك لم يصح كما لو شهد  
على من لا يعرفون عقلم وهكذا ذكر الخلاف ابو محمد الناصبي النيسابوري في تهذيب ادر  
القاضي المختصان واليه ذهب صاحب البداية وذكر شمس الامم الرخسي في شرح ادب القاضي  
خلات محمد على خلاف هذا فقال وان قال الزوج لا تجزك بشي لم تقبل شهادته على  
شهادته في ظاهر الرواية لان هذا يكون جرحاً في شهادة الاصول الاتري ان الزوج لو قال  
نتهم في هذه الشهادة لا يكون شهادة حجة فلذلك اذا قال لا تجزك بشي يكون جرحاً لم قال  
دروي محمد انه قال لا يكون جرحاً فان هذا محتمل ان يكون جرحاً في الشهادة ومحتمل  
ان يكون توقفاً في حالهما فلا يشتت الجرح بالشك وقال في الفتاوى الصغرى وذكر شمس الامم  
الخلوي ان القاضي يقبل شهادتهما ويسأل عن الاصل وهو الصحيح لان الاصل في شهود  
**قوله** الماء خود عليهم اي الواجب على الزوج **قوله** وان انكر شهادة الاصول الشهادة  
لم تقبل شهادة شهود الزوج هذا لفظ القدوري في مختصره وذلك لان شهادة صحة الشهادة  
على الشهادة التحميل فاذا انكر شهود الاصل شهادتهم لا يوجد التحميل فلا يصح شهادة الزوج  
لعدم الشرط ومعنى التعارض المذكور في المتن بين خبري الاصول والزوج ان الاصول انكر  
التحميل والزوج اثبته بشرط صحة الشهادة على التحميل فاذا انكر الاصول التحميل  
يتبقى الشرط فلا يصح شهادتهم بعد ذلك **قوله** واذا شهد بشهادته على شهادة رجلين  
على ثلاثة بنت فلان الفلانية وقال اخبرنا انها يعرفنا بما جاء بامرأة وقال لا تدري ايها  
ام لا فانه يقال للمدعي هات شاهدين انها فلانة وهذه من مالا الجامع الصغير اي قال  
الزعمان اخبرنا المصنف ان الاصلين يعرفان ثلاثة وقوله جاء بتوحيد النقل اي جاء بالمرأة  
بامرأة وفي بعض النسخ جاء بلفظ التثنية اي جاء الزعمان بامرأة وقال لا تدري ايها  
ام لا اي قال الزعمان لا تدري ان المعرفة بالنسبة هي هذه الحاضرة ام لا وصدرة المسئلة  
في الجامع الصغير محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة رضي الله عنه في رجلين يشهدان على شهادة  
رجلين على ثلاثة بنت فلان الفلانية بالف درهم فيقولان قد اخبرنا انها يعرفنا بها  
وتجيبان بامرأة فيقولان ما تدري هذه هي ام لا قال فقال للمدعي هات شاهدين يشهدان

انه اظانه

انها ثلاثة الفلانة بعينها فاجبر الشهادة وكذلك كتاب القاضي الى القاضي بشهادة شاهدين  
وقال ابو حنيفة ان قالا في هذين البابين التسمية لم تجز حتى ينسبها الى فخذها الى هنا لفظ محمد  
في اصل الجامع الصغير وذكر لان الزوجين شهدا على شهادة الاصول على ثلاثة بنت فلان  
من غير ان يعرفها الزعمان بعينها فيجب التوقف الى ان ياتي المدعي بشاهدين يشهدان  
ان الحاضرة هي المعروفة بالنسبة اذ تحتمل ان تكون هي غير المعروفة قال الهنائي وغيره  
نظيره اذا ادعى رجل على رجل محدود في يديه وشهد له شهود ان هذا المحدود المذكور  
بمئة الحدود ملك هذا المدعي في يد المدعا عليه بعين حق فقال المدعي عليه الذي في يدي غير محدود  
بمئة الحدود وقال قاضي خان وهذا رجلين يشهدان ان فلانا اشترى دان في بلد  
كذا محدود كذا ولا يعرفان الدار بعينها يقال للمدعي هات شاهدين ان هذه الارض المحدودة  
بهذه الحدود في يد هذا المدعا عليه ليصح القضاء وكذلك كتاب القاضي الى القاضي بشهادة  
شاهدين يعني ان القاضي الكاتب يكتب في كتابه الى القاضي الاخر ان شاهدين عدلين  
شهدا عندك ان فلان بن فلان الفلاني على ثلاثة بنت فلان الفلانية كذا من الدراهر  
فاقر عليها انت بذلك فما حضر المدعي فلانة في مجلس القاضي المكتوب اليهم ورفع الكتاب  
اليه يقول القاضي المكتوب اليه للمدعي هات شاهدين ان التي احضرتها هي فلانة بنت فلان  
الفلانية المذكورة في هذا الكتاب ليتمكن الاشارة اليها في القضاء عليها لان هذا في معنى الشهادة  
على الشهادة وان قالوا في هذين البابين اعني في الشهادة على الشهادة وفي كتاب القاضي  
الى القاضي هي ثلاثة بنت فلان التسمية لم يكن حتى ينسبوها الى فخذها فصار المبدأ  
التخذ بالقبيلة الخاصة ونسب العتاي بالاب الاعلى الذي ينسب ابوها اليه وذكر لان بني  
تيم نوم لا تحمسون فلا يحمل التعريف بذلك مالم ينسبوا الى القبيلة الخاصة قال الفقيه  
ابو الليث كما انها لو شهدا على ثلاثة بالبحنة لا يصح بمدة التعريف مالم ينسبها الى محلها  
وسكتها فذلك ههنا **قوله** وشدوا على المشتري اي على شرا المشتري وهو بكسر الراء  
كذا السماع **قوله** الا ان القاضي لجمال ديانته وفور ولايته يتنرد بالنقل هذا جواب  
سؤال وهو ان يقال ان كتاب القاضي الى القاضي عنزلة الشهادة على الشهادة لان القاضي  
الكاتب ينقل شهادة شاهدين الى القاضي المكتوب اليه وفي الشهادة على الشهادة  
يشترط الاثنان فينبغي ان يكون القاضي الكاتب اثنان ايضاً فقال انها جاز كبار القاضي  
الى القاضي الواحد لجمال ديانته وفور ولايته لان ولايته عامة وليس لغوه هذه الولاية  
**قوله** ثم التعريف وان كان يتم بذلك الحد عند ابي حنيفة ومحمد خلافاً لابي يوسف على ظاهر  
الروايات فذكر التخذ بقوم مقام الحد لانه اسم الحد الاعلى فزل منزلة الحد الادنى يعني ان  
التخذ اسم الحد الاعلى في القبيلة الخاصة فكان ذكرها في التعريف منزلة الحد الادنى  
وهو ابو الاب قال في الجمهرة التخذ من العرب دون القبيلة وفوق البطن بتشديد الحاء  
والجمع افحاً وكذلك ابنت صاحب المحمل ايضاً ابنت ديوان الادب خلان هذا فقال في  
باب فعل يتج الفاء وكسر العين التخذ من الصنف اي اقل من البطن وقال صاحب التيسر  
في سورة الحرات قال الزمير بكسر العرب على سبب طبقات شهب وقبيلة وعجارة والتخذ

Col

ersity











بقى العين يجب الضمان على اليهود اذ ارجعوا نصف المشهود له المال اوله يتبع دين الدين لا يخرج  
ماله يشترط المشهود له ذلك من المشهود عليه والى هذا ذهب سنن الامة البيهقي في تفسير  
المبشور من الشامل يقال شهد بعين ثم رجعا ضمتا يمتنع نصف المشهود له ام لا لا  
انهما اذا ملك الاخر عن العين المقضى به او لانهما حال ايمته وماله فان كان المشهود  
دينا فلا يوجب ثم رجع اليهود قبل قبض الدين لا يضمنون لانهما ما اتلفا وما حال  
ولا نهما او جبا دينا فلا يوجب ضمان العين لان ضمان العدوان مقيد بالمثل ولا مماثلة  
بين الدين والعين لاجرم لو قبض المشهود له وصار عينيا يضمن الى هنا لفظ الشامل  
**قوله** ولانه لا مماثلة بين اخذ العين والزام الدين يعنى ان المشهود به اذا كان دينيا ولم يستوف  
المشهود له لا يجب الضمان على اليهود لان الضمان يعتمد على المماثلة ولا مماثلة بين العين والدين  
وج قول السرخسي في شرط القبض لضمان العين ان قضا القامى بالملك للمقضى له في زعم المقضى  
له باطل والمراد ما اخذ بنصفه فلا يضمن اليهود مالم يخرج الملك عنه **قوله** فان رجع احدهما  
ضمن النصف هذا لفظ القديري في مختصره والاصل هنا ما ذكره في شروح الجامع الكبير ان العبرة  
في الرجوع لبقاء من بقى للرجوع من رجع وان الشاهد يرجوعه يضمن للمث هو عليه  
وانما قلنا ان العبرة لبقاء من بقى لانه لو كانت العبرة للرجوع من رجع لزم ان يكون الضمان  
راجعا على الراجع مع بقاء الحق عند وجود المبقى كما اذا رجع احد الثلاثة لانه لو كان كذلك  
لفهم لان ضمان الاثنان لا تلغ وهو فاسد اذ الحق باق لم يتلف منه شئ بقاء الشاهدين  
واذا ثبت هذا الاصل قلنا ان احد الشاهدين لما رجع بقى نصف الحق بقاء الشاهد الا  
على شهادته فاذا كان الباقي نصف الحق كان الثالث نصف الحق لا محالة فيضمنه الراجع  
**قوله** وان شهد المال ثلاثة رجع احدهم فلا ضمان عليه هذا لفظ القديري في مختصره وهو باطل على  
الاصل المتقدم وذلك لان كل الحق لما بقى شهادته من بقى على شهادته لم يوجد من الراجع اثنان  
شئ فلم يلزم الضمان **قوله** وهذا لان الاستحقاق بالحجة والمثلف متى استحق سقط الضمان  
ماولى ان يستنع وهذا اشارة الى قوله لانه بقى من يبق بشهادته كل الحق بيانه ان استبعاد  
المشهود له للمشمود به بعد رجوع احد الثلاثة باق بقاء الحجة اعني بقاء الشاهدين  
لان الاستحقاق متى بقى في المثلف يزيل الضمان ويرفعه وهنا فيما نحن فيه لم يجب الضمان  
بعدنا وبى ان يدفعه لاستحقاق الثابت بالحجة ومنعه لان الدفع اشمل من الرفع كما  
اذا تلف انسان مال ربيد مثلا فتقضى القاض بضمانه عليه لزيد ثم استحق العين المثلف  
عمره اخذ الضمان عن المثلف سقط ذلك الضمان الواجب لزيد **قوله** فاذا ان شئ عي  
الضمان **قوله** فان رجع امر ضمن الراجعان نصف المال وهذا ايضا لفظ القديري  
وذلك بناء على الاصل المتقدم ايضا لان العبرة لما كان لبقاء من بقى كان الباقي نصف الحق  
فاذا بقى نصف الحق كان الثالث بالرجوع نصف الحق لا محالة فيضمنه الراجعان جميعا  
لان احدهما ليس باولى من الاخر فكان ضمان النصف عليهما على السواء وورد في شرح  
الاطلع في هذا المقام سؤال الادب جوازا فقال فان قيل لو قال الراجع كيف يجوز ان يلزم من القضا  
برجوع غيره وفي وقت رجوعي لم يجب على شئ قيل لم يلزم الضمان جميع اليهود

اذا رجعوا وهم ثلاثة ولو قال واحد منهم لو رجعت وحدي لم يلزم من الضمان لاني ثالثهم لم يستمع  
قوله فان شهد رجل وامرأتان رجعت امرأة ضمن ربع الحق وهذا لفظ القديري في مختصره وتامه  
فيه وان رجعتا ضمننا نصف الحق وذلك لان بقاء الرجل على شهادته بقى نصف الحق فرجوع  
المرأتين تلف النصف فتضمنان ذلك فاذا رجعت واحدة منهما رجعتا نصفين الربع  
لان هو الثالث اذ بقى ثلاثة ارباع الحق بقاء الرجل والمرأة الاخرى على الشهادة **قوله**  
وان شهد رجل وعشر نسوة ثم رجع تمان فلا ضمان عليهن هذا لفظ القديري في مختصر  
وتامه فيه فان رجعت اخري كان على النسوة ربع الحق وذلك لان العبرة لبقاء من بقى  
وقد بقى الرجل والمرأتان على الشهادة فبقى تمام الحق فلم يجب الضمان على الراجعات  
فان رجعت امرأة اخري وجب ضمان الربع على الراجعات التسع لانه هو الثالث بقاء  
اذ بقى ثلاثة ارباع بقاء الرجل والمرأة المعاشرة على الشهادة **قوله** وان رجع الرجل  
والنساء فعلى الرجل سدس الحق وعلى النسوة خمسة اسداسه عند ابي حنيفة رضي الله  
وعندهما على الرجل النصف وعلى النسوة النصف هذا لفظ القديري في مختصره يعنى  
اذا كان الشهود رجلا واحدا وعشر نسوة رجعوا جميعا بعد الحكم على الضمان اسداسا  
عند ابي حنيفة وعندهما يجب انصافا وجه تولها ان النساء وان كثرت يقين مقام رجل  
واحد في الشهادة بدليل انه لا يتقبل شهادتهن وحدهن فصار شهادتهن عشر نسوة  
كشهادة امرأتين فصار الضمان على الرجل والنسوة انصافا وجه قول ابي حنيفة ان الشرع  
جعل شهادة المرأتين عند الاحتياط منزلة شهادة رجل واحد فيصير شهادة عشر  
نسوة منزلة شهادة خمسة رجال فصار كان اليهود ستة رجال فرجعوا جميعا  
فوجب الضمان اسداسا قال في شرح الطحاوي ولو رجع الرجل وحده فعليه نصف المال  
بالاجماع ولو لم يرجع الرجل ولكن رجع النسوة فعليه نصف المال ايضا **قوله** لما قلنا اشارة  
الى قوله لانه وان كثرت يقين مقام رجل واحد **قوله** ولو شهد رجلان وامرأة بمال  
ثم رجعوا فالضمان عليهما دون المرأة وهذه من مسایل المبسوط فذكرها تفرقا على مسئلة  
القديري وانما لم يجب الضمان على المرأة لانه لم يقض بشهادتها لانها نصف شاهد فلا يضاف  
الحكم الى بعض العلة قال في الشامل في تسم المبسوط شهد رجل وتلت نسوة ثم رجع  
رجل وامرأة ضمن الرجل والمرأة نصف المال اثنان في نياش قول ابي حنيفة وعندهما ضمن  
الرجل نصف المال ولم تضمن المرأة لان عندهما الثابت بشهادة النساء نصف الحق وبقى شهادة  
المرأتين نصف الحق وعند ابي حنيفة الحق بشهادة الرجال والنساء على الشيوع ثم تمام  
كل امرأتين مقام رجل فتلات نسوة يقين مقام رجل ونصف فان رجعوا جميعا فعندهما  
انصافا وعند ابي حنيفة اخماسا على النسوة ثلاثة اخماسه الى هنا لفظ الشامل **قوله**  
قال فان شهد شاهدان على امرأة بالزكاح بمقدار من متلما ثم رجعا فلا ضمان عليهما  
اي قال القديري في مختصره قال صاحب البداية وكذلك اذا شهدا باقل من متلما يعنى  
لا ضمان على الشاهدين اذ ارجعوا وانما لم يجب الضمان لان الضمان يستدعي المماثلة  
لقوله تعالى فاعندوا عليه بسئل ما اعندي عليكم ولا مماثلة بين العين والمنفعة التي هي الوض



اعني منفعة البضع ولا يجب الضمان كما في اطلاق سائر منافع المصنوع حيث لا يجب الضمان  
عندنا خلافا للشافعي ولأن البضع لا قيمة لها عند الخروج عن ملك المرأة الا ترى أن امرأة مريضة  
لو زوجت نفسها بأقل من مهر مثلها لم يجب لها كمال المهر بخلاف ما لو باعت في مرض موتها  
بأقل من قيمته وانما يجب للبضع قيمة عند الدخول في ملك الزوج ابانة لخطر الحمل قال القنوني  
في مختصره وكذلك ان شهد على رجل تزوج امرأة بمقدار مهر مثلها يعني لاضمان عليهما اذ ارم  
وذلك لانها لما خرجت من ملك الرجل بمقدار مهر المثل وانفاه فقد ادخل في ملكه عوضا بار  
لأن البضع متقوم عند الدخول في ملك الزوج فاذا كان الاطلاق يعوض كان كلا اطلاق بلا يجب الضمان  
وان شهد بالكثر من مهر المثل ثم رجعا ضمننا الزيادة لانها اختلفت الزيادة بلا عوض حيث لم يرد  
بازايتها شيئا والاصل ما ذكر في شرح الطحاوي ان كل من ائلف بالشهادة على المشهود عليه  
منفعة فلا ضمان عليه بالرجوع وان ائلف عين مال ان كان يعوض هو عين المال او منفعة  
لها حكم عين المال فلا ضمان عليه وان كان بغير عوض فانه يجب الضمان اذ عرفنا هذا فنقول  
اذا ادعت المرأة على رجل انه تزوجها على الف درهم وهو ينكر تشهد بذلك شاهدان وقضى القاضي  
بالنكاح بالف درهم ثم رجعا فان القاضي لا يفسخ النكاح وينظر الى مهر مثلها ان كان مهر  
مثلها القاد او اكثر فلا ضمان على الشهود لانها ائلفا على الرجل عين مال يعوض لان البضع يعوض  
مالا في حال دخوله في ملك الزوج الا ترى ان الاب اذا زوج من ابنه امرأة جاز لان البضع كغير  
المال في حق الزوج وكذلك المريض اذا تزوج امرأة على الف درهم وذلك مهر مثلها جاز ولا يعتبر  
من الثلث فلما كان في حق الزوج كعين مال في حال دخوله فقد حصل التلف بعوض فلا ضمان  
وان كان مهر مثلها اقل من الف يضمنان الزيادة على مهر المثل لان التلف حصل بغير عوض  
هذا اذا كان الزوج هو المنكر ولو كانت المرأة تنكر الزوج يدعي ذلك نقضي بالنكاح بال  
ومهر مثلها فان لم يضمن المرأة شيئا لانها ائلفا عليها المنفعة ومثلها المنفعة لا  
ضمان عليه وكذلك لو ادعى رجل على رجل انه اجار داره منه شهرا بعمرة والمسا  
ينكر تشهد شاهدان على ذلك ثم رجعا فان كان في اول المدة ينظر ان كان اجرة الدار  
مثل المسمى فلا ضمان عليه لانها ائلفا عين مال يعوض لان المنفعة اذا دخلت في المدة  
يتقوم كعين مال تام وان كان دونه يضمنان الزيادة وان كانت الدعوى بغير نفق المدة  
يضمنان الاجرة لانها ائلفا بغير عوض ولو كان المدعي هو المستاجر يدعي انه استاجر الدار  
منه بعشرة واجر مثلها مائة والموجر ينكر تشهد بذلك ثم رجعا فلا ضمان عليهما  
لانها ائلفا المنفعة الى هذا النظم شرح الطحاوي **قوله** قال وان شهدا ببيع شيء مثل القيمة  
او اكثر ثم رجعا لم يضمنوا اي قال القنوني في مختصره وتما منه وان كان بأقل من القيمة  
ضمننا النقصان وانما لم يجب الضمان في الصورة الاولى لانها لما اخرج المبيع عن ملك  
نقد ادخل في ملكه بازاءه مثله والاتلاف يعوض كلا اطلاق فلا يجب الضمان بخلاف ما اذا  
شهد بالبيع بأقل من القيمة حيث يضمنان النقصان لانها ائلفا ذلك النقد بغير  
عوض قال في شرح الطحاوي ولو ادعى رجل على رجل انه باع عبدة بالف درهم والمشتري  
دعاه العبد خمس مائة تشهد شاهدان بذلك ثم رجعا يضمنان للمشتري خمس مائة

ولو كانت المشتري يدعي انه اشتراه خمس مائة وقيمته الف والبايع ينكر ذلك ثم رجعا يضمنان  
البايع خمس مائة لانها ائلفا عليه خمس مائة بدول وخمس مائة بغير بدل ولو كان قيمة العبد  
الف وادعى المشتري انه اشتريه بالفين الى سنة والبايع منكر تشهد شاهدان ثم رجعا  
بعد القضاء فالبايع بالخيار ان شاء اتبع المشتري بالفين الى سنة والبايع منكر تشهد شاهدان ثم رجعا  
الشاهدين الف درهم حالة واي ذلك فعل برئ الآخر وان اختار اتباع الشاهدين كان لها  
ان ياء خدام المشتري عند حلول الثمن للاجل التي درهم فيطيب لها الف بازاء ما ضمننا  
ويستدقان بالف درهم **قوله** ولا فرق بين ان يكون البيع باثا او فيه خيار البائع لان السبب  
هو السابق فيضاف الحكم عند سقوط الخيار اليه فانضاف التلف اليهم يعني ان السبب  
المزيل للملك هو العقد السابق عما مضى المدة او على سقوط الخيار مضى المدة فيضاف الحكم  
وهو زوال الملك عند سقوط الخيار الى ذلك السبب وقد حصل سبب الزوال بشهادة الشهود  
فيضاف التلف اليهم بحسب عليهم ضمان النقصان وهذا الذي ذكره جواب سؤال بان  
يقال ينبغي ان لا يجب الضمان على الشاهدين اذا شهدا بالبيع بشرط الخيار لانها لم تئلفا  
شيئا على البائع لانها اثبتا البيع بشرط الخيار والبايع لم يزل ملكه عن المبيع بعد وانما  
يزول اذا مضت المدة وهو ساكت فاذا سكنت عن الزيادة كان راضيا بزوال ملكه فكيف يجب  
الضمان على الشهود حينئذ فقال سبب التلف هو العقد السابق وذكر ثبت بشهادة تهم  
نحى عليهم الضمان غاية ما في الباب انه سكنت ومضت المدة وسكوت دليل رضاه بزوال  
ملكه الا اننا لم نلتفت الى ذلك لانه كان منكرا للبيع فلو تقرر في المبيع حكم الخيار وقال نسخت  
البيع كان مقرا بالبيع ولظهر كذبه عند الناس والعامل بحسب الكذب والظهار فلاجل  
هذا ما تمكن من التصرف في المبيع حكم الخيار فلم يدل سكوتة على رضاه ومع هذا لو اوجب البيع  
في مدة الخيار لم يضمن الشاهدان شيئا لانه ازال ملكه باختياره وكذلك لو اثبتا الخيار  
للمشتري ومضت المدة وهو ساكت وفي تسمية المبيع نقصان عن الثمن يضمنه الشاهدان  
ومع هذا لو اوجب الشرا في المدة سقط الضمان عنهما لانه ائلفا ماله باختياره فافهم **قوله**  
وان شهدا على رجل انه طلق امراته قبل الدخول بها ثم رجعا ضمننا نصف المهر هذا لفظ القنوني  
في مختصره وتما منه فيه فان كان بعد الدخول لم يضمنوا ولم يذكر تمامه في البداية مع انه ذكره  
في البداية فلا أدري كيف فات عنه في الهداية وذلك لانها تزوا واكدا عليه ما كان على  
شرف السقوط بأدائها او تبيلها ابن زوجها لانه حينئذ يسقط عنه جميع المهر والتأكد  
شبهة بالاجاب ولهذا ذكره الرجل على طلاق امراته قبل الدخول بها كان له ان يرجع بغير  
المهر على الذي اكرهه او تنول ان الطلاق قبل الدخول في حق الفسخ لان المفقود عليه  
وهو البضع عا د الى المرأة سائلا كما كان نصار كذا كالمبيع قبل البضع فانه يسقط جميع  
الثمن وانما يجب نصف المسمى في الطلاق قبل الدخول ابتداء على طريق المتعة وقد اكرهه  
الشاهدان على الزوج ولم يكن واجبا عليهم فوجب الضمان عليهما نصار كما اذا شهدا  
بإل تقضي به ثم رجعا وهذا خلافا لما اذا كان رجوع الشاهدين بعد دخول الزوج  
حيث لا يضمنان شيئا وذلك لان شهدا تهما تفتت خروج البضع عن ملك الزوج والبضع



يعتق كان ولاؤه لولاه ولو لم يعتق المكاتب ولكنه عجز فعاد رقيقاً يرى الشاهدان من الصمان ووجب  
على المولى رد شيء إن كان يقص منه من ثمة العبد عليهما إلى هذا لفظ الجاوي في مختصره  
**قوله** وإذا شهدتم رجعا بعد القتل ضمننا الدية ولا يقصن منهما هذا لفظ التدوير في مختصره  
والذي في كتاب التفرغ لأصحاب مالاً وإن شهد على رجل بالقتل يقتل بشهادتهما رجعا وأثر  
بالكذب أو الغلط غرماً الدية وتحملها العاقلة ولم يلزمهما التود وقال استشهد يقصن منها  
إذا شهدا ويعرمان الدية إذا غلط إلى هذا لفظ كتاب التفرغ وقال في وجوب الشهادة نعيه  
وإن رجح بعد استيفاء القتل عليه القصاص إن قال تعددت وقال أحمد بن حنبل  
فإن قال اليهود نعتنا لزمهم القصاص في ذلك وإن قالوا أخطأنا بأن سمونا أو استشهد  
علينا فعليه دية ذلك في أموالهم على نحو ما يقع الأول لا على عواقبهم لأن العاقلة لا تحل  
الاعتزان كذا في كتابهم المسمى بالمتوعب وجه قولهم في الجواب القصاص على الشاهد  
أن هذا قتل تشبيهاً فيجب القصاص على الشاهد كما يجب على المكره وهذا لأن الشاهد كالمكره  
أيضاً للقاضي على قضائه فإنه لو لم يرد جور القصاص على نفسه بعد الشهادة يفتقر  
لوراي وآخر يفسق تماماً لمكره يجب عليه القصاص في الطريق الأولى إن يجب على الشاهد  
لأن الشهادة بالقصاص أكثر اقضاً إلى القتل من الإكراه على القتل لأن الأولى في صورة  
الشهادة تعان على استيفاء القصاص من جهة المسلمين والمكره على القتل يمنع  
لا يمنع بحال وجه قول أصحابنا أن القتل لم يوجد من اليهود مباشرة لأنهم لم يباشروه  
وأما بشاره الأولى فلا سلم أنه وجد منهم تشبيهاً لأن سبب الشيء ما يقتضي الوجود  
ذلك الشيء غالباً والشهادة بالقتل لا يقتضي إلى القتل غالباً لأن العموم مدوياً شرعاً قال تعالى  
وإن تعفوا وأرب للمعفو فلو تكن الشهادة سبباً إلى القتل بخلاف الركوة الإكراه على القتل  
فإنه سبب إلى القتل غالباً لأن المكره يختار دونه على روح غيره فيفرض الإكراه إلى القتل  
غالباً ولين سلمنا أن الشهادة بالقتل سبب إلى القتل فنقول القتل بالسبب يتعلق  
به الدية دون القصاص كما في حافر البئر وواضع الحج ولأن الفعل الموجود من فاعل مختار  
يقطع نسبة ذلك الفعل إلى غيره والفعل هنا هو القتل وجزم الأولى باختياره الصحيح  
فيقطع نسبة إلى اليهود فلا يجعل القتل كأنه وجد من اليهود ولهذا لا يضمن من  
حل يتدع بعد فائق لا يقطع النسبة والحال بتخلل فعل فاعل مختار ولو لم يقطع تخلل  
الفعل الاختياري النسبة فاذني حاله أن يورث شبهة قطع النسبة ولا يجب القصاص  
بالشبهة فإذا لم يجب القصاص للتشبه وجب الدية على اليهود لأنه ليس في الإسلام دم  
مقدور والمال يثبت بالشهادات بخلاف المكره فإن تخلل فعله لم يقطع نسبة الفعل إلى الذي  
أكراه لأن اختياره فاسد واختيار الذي أكرهه صحيح والفاقد مقابل الصحيح كالعدم  
فجعل المكره كالألة له والفعل الموجود منه كالموجود من الذي أكرهه أو نقول الشاهد  
شاركهما في القتل من لا نود عليهم فلا يجب القصاص كما إذا اشترك الخاطي والعائد  
داورد في شرح الاقطع هنا سؤالاً وجواباً فقال فإن قيل روى عن علي رضي الله عنه  
أنه شهد عنده رجلاً على رجل بالسرقة فقطعت يده ثم أتيا بعد ذلك بأخر فقالا

لا تملكه عند الرجوع وهما مطلقا شيئا له بجهة ولا تملكه راسيا على شرف السقوط فلم يحس الضمان عليه  
وقال الشافعي يجب عليهما الضمان كما قبل الدخول لان منافع البضع مستقيمة فصار كما لو شهدا  
نقصي بذلك ثم رجعا دلنا ان ضمان العدوان مبني على المماثلة بالنقص والمماثلة بين العيبين  
اعني بين المال وبين منفعة البضع فلا يجب الضمان وانما تقوم المنافع بالعقد بالتراضي  
مخلاف القياس فلا يقاس عليه غيره بخلاف ما اذا شهدا بالعين ثم رجعا لان المماثلة بين العيبين  
والعين ثابتة بخلاف ما اذا كان الرجوع قبل الدخول لانها اذا على الزوج ما على شرف السقوط  
**قوله** كما يتر في النكاح اي في باب المهر عند قوله ويستحق المنفعة لكل المطلقة واحدة  
وهي التي طلقت قبل الدخول بما تدسسى لما مرنا قال في التحفة ولو شهدا على رجل انه طلق امرأته  
ثلاثا وقد دخل بها وقضى القاضى ثم رجعا لم يضمننا الا ما زاد على مهر المثل لان بقدر المهر  
الان بغير عوض وهو استيفاء منافع البضع ولو كان قبل الدخول ان كان المهر مشتملا على  
النصف وان لم يكن للمهر مشتمل بضمنان المنفعة لان ذلك تلف بشهادتهما ولم يحصل له بمقابلته  
عوض **قوله** قال وان شهدا على انه اعتق عبده ثم رجعا ضمنا قيمته اي قال القدوري في مختصره  
وذلك لانها انما ملك المتهود عليه بلا عوض فعليه ضمانه سواء كانا مؤسرين او محررين  
لانه ضمان اتلان المالك والولاء للمولي لان العتق لا يتحول الى الشاهدين بضمنا لهما لان العتق  
لا يقبل الفسخ ونسب الولاء للمولي لا يكون عوضا لان الولاء ليس بحال وانما هو سبب يؤد  
عنه **قال الشيخ** ابو جعفر المحاذي في مختصره واذا شهد شاهدان على رجل انه اعتق عبده  
نقصي القاضى عليه شهادتهما بذلك ثم رجعا عن شهادتهما كان عليهما ضمان قيمة العبد  
لمولاه ويكون ولاؤه لمولاه دونهما واذا شهد شاهدان على رجل انه اقر ان هذه الامة  
قد ولدت منه وهو ينكر ذلك فنقصي القاضى بشهادتهما علم بذلك ثم رجعا عن شهادتهما  
كان عليهما ضمان ما بين قيمته بملوكه الى قيمته اتم ولدان توفي المولى بعد ذلك  
فمعتقت كان عليهما بقيمة قيمته اتم ترده الى تركته مولاهما فيكون حكمه حكمهما ولو  
كانا شهدا ان مولاهما اقرانها ولدت منه انما لها في يده والمعلم على جالها كان عليهما  
لمولاهما في الامة كما ذكرنا وكان عليهما ايضا المولاها ضمن قيمة ولدها فان بقى ذلك  
المولى ثم مات نورته هذا الابن كان على الشاهدين معا ورث مثل ما كان الميت اخذ  
من الشاهدين في حياته من قيمته ومن قيمة اتم لانه يقول ان الميت اخذ ذلك منهما  
ظلمنا وانما دين في تركته لهما واذا شهد شاهدان على رجل انه دبر عبده فنقصي القاضى  
عليه بذلك شهادتهما ثم رجعا عنها فعليه ضمان ما بين قيمة العبد مدبرا  
الى قيمته غير مدبر وان مات المولى بعد ذلك فنقصي من ثلث تركته كان عليهما ضمان قيمة  
قيمته عبد الوارثته واذا شهد شاهدان على رجل انه كاتب عبده على الف درهم الى سنة  
دفعته الف درهم فنقصي القاضى بذلك ثم رجعا عن شهادتهما فان المولى بالخير ان شاء  
ضمن الشاهدين بالف درهم حالا ورجعا بالمكاتبته على المكاتب الى اجلها فاذا اقتضاها  
احتسبا لنفسهما منها الفاء تصدقا بالفضل على ذلك وان شاء المولى اتبع المكاتب بالمال  
وترك نصيب الشاهدين فابى الوجهين اخبر المولى ثم ادنى المكاتب المكاتبته



او صبا انها السارق بهذا هذا نقار لا اصد فكما على هذا واذا منكم كما دية الاول فلو اني اعلم انكم  
 ذلك عندنا فلو اني ابدل كما قيل له هذا محتمل نطقت ابدل كما على وجه الحد لما صار عنده مقرر  
 في الارض بالفساد بالشهادة وتكرر من هذا **قوله** فانه المكره بكسر الراء **قوله** والمكره بفتح السين  
 وكذلك قوله بخلاف المكره بفتح الراء ايضا **قوله** ولان الفعل الاختياري مما يقطع النسبة فهو  
 اذا كان الاختيار صحيحا اما اذا كان فاسدا كما في فعل المكره فلا **قوله** والباقي يعرف في المختار  
 او في مختلف الرواية تصنيف الفقيه الى الليث لا تصنيف علماء الدين العالم قال الامام شرف الدين  
 ابو حفص عمر بن محمد بن عمر الانصاري العقيلي البخاري في كتاب المنهاج بايت عن بعض  
 من اصحابنا انه لو لم يكن لا صجبا لنا كتاب سور ما جئنا به الفقه ابو الليث في مختلف الرواية  
 لكن به محروفا قال الامام المعناني في شرح الجامع الكبير في الباب الثاني من كتاب الشهادة  
 اذا شهدوا على رجل انه قتل وفي ثلاث خطار او عدا وتضييق القاض واخذ الولي الدية  
 في الخطار من العاقلة او قتل القاتل في المعصية جاز المشهود بقتله حيا فالعاقلة في الخطار  
 ان شاؤا رجعوا على الاخذ لانه اخذ بعرف حق ثم هو لا يرجع على احد وان شاؤا المشهود  
 لا دفع سبوا للتلط بعرف حق ثم هو يرجعون على الولي لانهم ملوك المضمون وهو الذي  
 باء الضمان تبين ان الولي اخذ ما لهم وفي العهد لا يجب القصاص على الولي الذي انقض  
 من المشهود عليه ولا على الشاهدين لان القضاء ادرث شبهة لكنه بحمد الدية وتخيرون  
 المقتول ان شاؤا ضمنوا الولي الدية ثم هو لا يرجع على احد وان شاؤا ضمنوا القاض  
 ثم هو لا يرجع عن عند الى حشفه لانهم لم يملكو المضمون وهو الدم لانه لا يقبل التملك  
 لانه ليس بماله وعندهما يرجعون بما ضمنوا لان اداء الضمان انقضى سببا للملك المملوك  
 لكن لم يثبت الملك في المضمون لعدم قبوله يثبت في دله كمن غصب مدبرا وغصب من  
 آخر ومات في يده وصحت المالك الاول يرجع الاول على الثاني ما ضمن لهما قلنا كذا ضمن  
 وانما كتبنا هذه المسئلة وان لم يتعرض لها صاحب الهداية فكثيرا للفايدة **قوله** واذا رجع  
 شهود الفرع ضمنوا هذا لفظ القدوري في مختصره اعلم ان شهود الفرع اذا رجعوا  
 شهداتهم في مجلس القاض بعد القضاء بشهادتهم ضمنوا المشهود به لان اتفاق المش  
 حصل باذنه الشهادة في مجلس القاض وكان الاثلاث مضيا الى شهادتهم فوجب على  
 الضمان **قوله** ولو رجع شهود الاصل وقالوا لم نشهد شهود الفرع على شهادتنا فلا  
 ضمان عليهم هذا لفظ القدوري في مختصره ولم يذكر فيه الاختلاف بين اصحابنا لذلك  
 صاحب الهداية مطلقا بلا ذكر الخلاف وقال في شرح القدوري للشيخ الامام ابو نصر البغدادي  
 هذا الذي ذكره قول الى حشفه والى يوسف وقال محمد بن يونس وهو رواية عن الى حشفه الى  
 لفظ رحمه الله وقال الشيخ الامام ابو المعين النسي في شرح الجامع الكبير في الباب الثاني  
 من كتاب الشهادات فيها اذا شهدا على شهادة شاهدين على رجل انه قتل فلا عاقلة  
 خطأ فان القاض يقضي بالدية على عاقلة القاتل لان الخطأ موجب للمال وما هذا  
 يثبت بالشهادة على الشهادة واذا قضى الولي الدية من عاقلة المشهود عليهم جاز  
 المشهود بقتله حيا فلا ضمان ايضا على الشهود الفرع لعدم رجوعهم وعدم

171  
 انهم يقيمون لان من الجائز ان الاصلين شهدا معا غير ان الولي يرد على العاقلة ما اخذ لاته  
 استوفى ما ليس له ولاية الاستيفاء ولو حضر الاصلان وقالوا لم نشهد هذين على شهادتهما  
 لم يلتفت الى انكارهما لان ما ثبت بقضاء القاض بدليله لا يبطل بانكار احد ولا ضمانات  
 على الاصلين اما على قول الى حشفه والى يوسف فلا ضمان لرجعنا بان قالوا شهدنا ههنا  
 بباطل لا ضمان عليهما لان شهدا وشهدا ههنا للفرعين كانا في غير مجلس القضاء  
 والشهادة في غير مجلس القضاء لا يكون سبب الضمان كالرجوع في غير مجلس القضاء  
 فادام يضمننا بالرجوع فكذلك اذا ظهر المشهود بقتله حيا لا يضمنان فاما عند محمد فنهما  
 يضمنان بالرجوع لان الفرعين نقلتا شهدا ونهنا الى مجلس القضاء وجعل خليا كانهما  
 ابتاسهما ونهنا في مجلس القاض بانفسهما ورجعنا ههنا قالوا يضمنان اي قال  
 محمد في مسألة الانكار على الاشارة لاضمان على الاصلين فاما ان يحمل ذلك على قولهما  
 خاصة او يحمل على ان جواب محمد فيما اذا جاء ادانكوا وظهر المشهود بقتله حيا  
 ولو حمل على الوفاق ههنا فصالح محمد الى الفرق بين رجوعهما وبين ظهور المشهود بقتله  
 حيا والفرق ان بشهادة الفرعين ثبتت شهادة ههنا اذا قبل بذلك فقضا القاض  
 ولكن ضرورة امكان القضاء ونفاذه على المقضى عليه فاما ان يثبت في حق الشاهدين  
 الاصلين عند ادانتهما وذلك فلا اذ لا ضرورة الى ثبوتها في حقهما فادانتهما بقتله  
 حيا بالشهادة في حقهما غير ثابتة لم يضمننا بخلاف ما اذا رجعنا لان شهدا ثبتا غير انهما  
 اذا رجعوا الا بعد البتوت واذا ثبت في حقهما وانتقلت الى مجلس القاض ينقل الفرعين  
 ضمنا عند الرجوع هذا تقدير الشيخ الى المعين في شرح الجامع الكبير **قوله** لان خبر محشل  
 اي لان انكار الاصلين الاشهاد خبر محشل للمصدق والذنب فلا سلطان القضا بالاختصاص  
 كما اذا رجع الشهود بعد القضاء لا يبطل القضاء بالرجوع فكذلك لا يبطل بانكار الاشهاد  
**قوله** بخلاف ما قبل القضاء يعني اذا انكر شهود الاصل الاشهاد قبل القضاء بشهادة  
 الفرع لا يقضى القاض بشهادة الفرع بعد ذلك كما اذا رجع الشهود قبل القضاء  
 حيث لا يحكم القاض بذلك **قوله** وان قالوا شهدناهم وغلطنا ضمنوا هذا لفظ القدوري  
 في مختصره اي قال الاصول شهدناهم على شهدائنا لكن رجعنا ضمن الاصول ولم يذكر  
 القدوري الخلاف كما ترى صاحب الهداية وهذا عند محمد وحشفه والى يوسف لا ضمان  
 عليهم وكذلك ذكر الخلاف في شرح الطحاوي دعامة شروح الجامع الكبير والشامل وقال  
 سمر الاية السرخسي في شرح ادب القاض رحمه الله عن اصحابنا انه لا شيء عليهم ردوي  
 ابو يوسف عن الى حشفه في الاملا ان عليهم ضمان ذلك فاما في ظاهر الرواية فعلى قول  
 الى حشفه والى يوسف لا يضمنون وعلى قول محمد بن يونس يضمنون كما ردوي ابو يوسف  
 في الاملا اعلم ان الفرعين لا ضمان عليهما في ظاهرة الصورة بالاتفاق لانهما  
 لم يرجعا عما شهدا واما الاصلان فعليهما الضمان على قول محمد رحمه الله ولكن  
 العاقلة بالحياد ان شاؤا ضمنوا الولي وان شاؤا ضمنوا الاصلين فان ضمنوا الولي  
 فالولي لا يرجع على الاصلين وان ضمنوا الاصلين رجعا على الولي وجه قول محمد ان شهادة



الاصلي صارت مقولة الى مجلس القضاء حكما لان القضاء يقع بشهادة بهما الفصل الثاني  
لا يجوز الاستعانة بغير مجلس القضاء والشهادة في مجلس القضاء سبب وجوب  
عند ظهور كذب الشهود فاما من حيث الحقيقة بشهادة بها وجد في غير مجلس القضاء والشهادة  
في غير مجلس القضاء لا يصلح سببا لوجوب الضمان وان لم يركب كذب الشهود فصلها بالحقيقة  
حال انعدام رجوعها وعملها بالحكم حال رجوعها ولاي حصة واي يوسف ان القياس ياتي في جوب  
القضاء بالشهادة على الشهادة لان الفرع شهادة نقل الى مجلس القاضي شهادة الاصل  
وقعت في غير مجلس القاضي والشهادة في غير مجلس القضاء ليست بحجة ولكنها تركنا القياس  
وجوزنا القضاء بهما وجعلنا شهادة الاصل كالموجودة في مجلس القضاء في حق جوار الفهم  
لنعامل الناس ضرورة احياء الحق ولا ضرورة الى جعلها كالموجودة في مجلس القضاء  
الحاجب الضمان لان الاحياء يحصل بدونه تبقى شهادة الاصول في حق وجوب الضمان في  
مجلس القضاء حقيقة وحكما فان قيل الفرع يابى عن الاصل في المعيار فعمل الناصر  
كفعل المنيب عنه قلنا القياس ياتي جواز النيابة في الشهادة لا بما حق بدني والنيابة  
لا تجري في البدنيات وانما جوازها هذه النيابة للضرورة على ما بينا كذا في شرح الاقطع الى  
البرهان في قوله ولودرج الاصول والزوج جميعا يجب الضمان عندهما على الفروع لا عند  
هذه المسئلة تنزعا على مسئلة القدوري وهو من مبادئ الاصل قوله من الوجه الذي ذكر  
اي ذكر ابو حنيفة ابراهيم واداد ذلك الوجه ما ذكره بقوله لان القاضي يقسم بها يباين من  
وهي شهادتهم اي شهادة الفروع قوله من الوجه الذي ذكره اي ذكر محمد وهو ان الزوج نقل  
شهادة الاصول قوله فيجوز يقضيها اي يحسم المشهود عليه في التفصيل بين الوجهين  
ان شاء ضمن الاصول وان شاء ضمن الفروع على مذهب محمد قوله ولان الجهتين متغيرتان  
لان متود الاصل يستندون على اصل الحق وشهود الفروع يشهدون على شهادة الاصول  
ولا محالة بين الشهادتين فلا يعتبر شهادة الفريقين من شهادة واحد فلهذا لم يحسم  
بين الاصول والفروع في التفصيل بان يقال يضمن الفريقان حق المدعى عليه ايضا فالأصل  
له الحمار في تفصيل اي الوجهين شاء قوله وان قال شهود الفروع كذب شهود الاصول  
او غلطوا في شهادتهم لم يلتفت الى ذلك هذا لفظ القدوري في مختصره قال ابو محمد القاضي  
في تهذيب ادب القاضي وان قال للذان شهد عند القاضي قد اشهدنا على سهادتهما  
ولكنهما لا يباين هذه الشهادة وهذا القول بعد الفصل بشهادة انهما لم يكفيا به ولم يركب  
ضمان ذكر لا ينهاي أن على عيدهما بانهما كذبا فلا يقبل قولهما فيه قوله قال لان رجوع  
عن التزكية فسنواي قال القدوري في مختصره ولم يذكر فيه الخلاف قال صاحب الهداية  
عند الحديث وقال لا يضمنون وكذلك اثبت الخلاف في شرح الاقطع وقد مرر المسئلة في ان  
الشهادة على الزنا وجه قولهما ان المالكين اشوا على الشهود خيرا ولم يشهدوا على  
كشهود الاحصان ووجه قول اي حنيفة رضي الله عنه ان القاضي لا يقضي بالشهادة على الزنا  
الا بعد تزكية الشهود فكانت التزكية من قبلة لكها دة فكانت في معنى علم العلة  
يضاف الى علم العلة كما يضاف الى العلة خلاف شهود الاحصان فان الاحصان شرط

القاضي

بمعنى العلة لان الاحصان علامة معروفة لحكم الزنا الصادر بعد الاحصان ولا يتوقف ثبوت  
الاحصان على ثبوت الاحصان ويتوقف الحكم بشهود الزنا على التزكية فظهر الفرق والباقي مريانه في الحدود  
واذا شهد شاهدان باليمين وشاهدان بوجود الشرط ترجعوا فالضمان على شهود  
اليمين خاصة وهذا لفظ القدوري في مختصره قال الشيخ ابو المعين النسي في او اخر كتاب الايمان  
في شرح الجامع الكبير فيبطل باب اليمين في طلاق الرينة وغير الرينة اذا شهد شاهدان على رجل  
انه قال لعبد ان دخلت الدار فانت حق وشهداخر ان انه دخل الدار وقضى القاضي بعقده  
ثم رجعوا ضمن شاهد اليمين دون شاهدي الدخول لان العقد ثلث بقضاء القاضي والقاضي  
قضى بعقده ثم رجعوا ضمن شاهد اليمين بشهادة شهود العتق لان العتق ثبت عند  
دخول الدار بقوله انت حر لا بدخول الدار فكان التلث مضافا الى ما اثبتته شاهد اليمين دون  
شاهدي الشرط قالوا في شرح الجامع ولا يلزم على هذا اذا شهدا ثبات انه تزوج فلانة وشهد  
اخر ان انه دخل بها وقضى القاضي بجميع المهر ثم رجعوا على الضمان على شهود الدخول  
وان كان وجوب المهر مضافا الى الزوج لان شهود الدخول اشترطوا ان الزوج استوفي عوض  
ما وجب عليه من المهر فخرجت شهادة شهود النكاح من ان يكون اتفاقا وقال الشيخ ابو المعين  
في شرح الجامع لم يذكر محمد رحمه الله ان شاهدي الشرط لو رجعا على الافراد هل يضمنان  
ثم قال وينبغي ان يقال يضمنان لان الحجاب الضمان على محصل الشرط عند انعدام امكان الإيجاب  
على صاحب العلة واجب وقال الغزالي في شرح الجامع وان رجع شهود الشرط وحدهم قال  
بعضهم لا يضمنون كشهود الاحصان اذا رجعوا وحدهم وقال اكثر المشايخ يضمنون لانهم  
سببوا للتلف بغير حق وله اثر في وجود العلة عند الشرط فيكون سبب الضمان عند عدم  
العلة بخلاف الاحصان لانه يؤثر في منع وجود العلة وهو الزنا لاني وجوده فلا يلحق بالعلة  
وقال شمس الامنة السرخسي في اصوله في فصل تقسيم الشرط قلنا في شهود التعليق وشهود الشرط  
اذا رجعوا الضمان على شهود التعليق خاصة لانهم نقلوا قول الموالي انت حر وهذا بانزاعه  
علة تامة لاضافة حكم العتق اليه لم يكن الشرط هناك شقة العلة فلهذا لا يضمن شهود الشرط  
شيئا سواء رجع الزنيتان او رجع شهود الشرط خاصة وكذلك اذا رجع شهود التخيير وشهود  
الاختيار فان الضمان على شهود الاختيار خاصة لان التخيير سبب وما عارضه وهو الاختيار  
علة تامة للحكم فكان الحكم مضافا اليه دون السبب فلم يضمن شهود السبب شيئا كما لا يضمن شهود  
الشرط الى هذا لفظ شمس الامنة قوله فالضمان على شهود اليمين خاصة بينه خلاف زفر لانه  
يوجب الضمان على الزنيتين لان التلف حصل بشهادة الجميع قوله ثبت السبب اي العلة  
لان شهود اليمين يضمنون علة العتق كما مريانه اتفاقا قوله الا ترى ان القاضي بشهادة  
شهود اليمين دون شهود الشرط يعني ان القاضي يسمح بالشهادة باليمين ويحكم بها  
دان لم يشهد بالدخول واذا لم يتعلق بشهادتهم حق صاروا كشهود الاحصان فلا يلزم  
الضمان قال كذا في شرح الاقطع قوله اخلف المشايخ فم وما لشمس الامنة السرخسي  
الى عدم وجوب الضمان على وجود الشرط اتفاقا قوله ومعنى المسئلة بين العتق والطلاق  
قبل الدخول يعني شهد رجلان على انه عتق عبده او طلاق امرأته بدخول الدار وشهد



أخرون أنه وجد الشرط فقصي القاضي بوقوع العتق والطلاق ثم رجعا وجهًا بوجهًا فالضمان على شهود  
دون الشرط لما قلنا وإنما قد يقول قبل الدخول لأن رجوع الشهود بالطلاق عن الشهادة إذا كان  
دخول الزوج لا يضمنون شيئًا وقد مر بيان ذلك عند قوله وإن شهدا على رجل أنه طلق أمرا  
الدخول ثم رجعا ضمتا نصف المهر والله أعلم **كتاب الوكالة** أوردها  
عقيب كتاب الشهادة لأن في كل واحدة من الشهادة والوكالة أعانة الغير بأجره فحقه  
بكسر الواو ونحوها التوثيق والتسليم من قولهم وكل إليه الأمر إذا فوضه إليه يقال علي الله  
أي فوضنا أمورا إليه منه قوله تعالى في سورة هود أني توكلت على الله ربي وربكم أي توكل  
أشري إلى الله مديوني ومديركم لا تعتمد إلا عليه ولا أخا وغيره أذكر كل شيء في نفسه وقد  
وسلطانه في عرف أهل الشرع توثيق التصرف إلى الغير ليقوم به ذلك الغير لا لجل الموقوف  
كل عند جاز أن يعقده الإنسان بنفسه جاز أن يوكل به غيره هذا الموضع قد  
معنى قوله أن يعقده بنفسه أي بأهلية نفسه على سبيل الاستداد واحترازه عن توكل  
الوكيل إذا لم ياذن له الموكل فإنه لا يجوز فإنه لا يتصرف فيها وكل به متصرفا ثم هذا الكلام  
ولا ينكس لأنه لا يقال كل ما لا يجوز له أن يعقده بنفسه لا يجوز له أن يوكل غيره لأن المسلم  
له بيع الخمر وشراؤها ويجوز له أن يوكل الذمي بذلك على مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه ولا يرد على  
الكل الذي لأنه يملك بيع الخمر بنفسه ولا يملك توكل المسلم بذلك أيضا ولكن إنما لا يملك توكل  
بذلك لأنه منهي عن اقتراب الخمر حيث أمر باجتناب الخمر فكان ذلك أمرا عارضا في الوكيل والعقد  
لا يندرج في التواعد ثم الأصل في جواز الوكالة قوله تعالى فابعتوا أحدكم بوركتم هذه هي المدينة  
وروي أصحابنا في كتبهم أن النبي صلى الله عليه وسلم دفع إلى حكيم بن حزام دينارًا ليشتري به أصح  
وكل عمر بن أبي سلمة في كتابه أن رجلا من أهل المدينة يقال له جهم قال له جهم  
لعله هدايته أو لكثرة أشغاله أو لكثرة ماله ونحو ذلك فلم يجز الوكيل يلزم الخرج وهو منضم  
بالنقص فجاز الوكيل نقيا للخرج ودفعًا للحاجة **قوله** حكيم بن حزام هو حكيم بن حزام بن خويلد بن أسد  
ابن عبد الغزي بن قصى ويكنى أبا خالد ولد قبل الفيل ثلاث عشرة سنة أو بأشنى عشر  
على اختلاف الرواية أسلم يوم الفتح وشهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مسليًا وكان من وفد  
قريش وأشرافها وعاش في الجاهلية ستين سنة وفي الإسلام ستين سنة ومات بالمدينة  
في خلافة معاوية سنة أربع وخمسين وهو ابن مائة وعشرين سنة وذهب بصره قبل  
بعوث كذا ذكره ابن شاهين في كتاب المعجم **قَالَ** الكرجي في أول كتاب الوكالة من محتج  
حدثنا إبراهيم بن موسى الجوزي قال حدثنا يعقوب الدورقي قال حدثنا عبد الرحمن بن  
زيدي عن سفيان عن أبي حنيفة عن شيخ من أهل المدينة عن حكيم بن حزام أن النبي  
صلى الله عليه وسلم أعطاه دينارًا يشتري له أصحية فاشتري له أصحية بدینار فباعها  
بدینارين ثم اشترى أصحية بدینار فجاءه بدینار وأصحية فصدق النبي صلى الله عليه وسلم  
بالدينار ودعاه بالبركة وقد روينا حديث عروة البارقي أيضًا في البيوع في فصل بيع  
الفضولي **قوله** عمر بن أبي سلمة هو عمر بن أبي سلمة الخزومي يكنى أبا حفص قال  
بن سعد توفي رسول الله وهو ابن تسع سنين وقد حفظ عن رسول الله وتوفي في خلافة

عبد الملك بن مروان بالمدينة كذا ذكره ابن شاهين ولما في توكل عمر بن أبي سلمة نظر لأن النبي صلى الله عليه وسلم  
تزوج أم سلمة بعد وفاة بدر في سنة اثنين كذا قال أبو عبيدة معمر بن المثنى وكان عمر بن أبي سلمة  
يوم توفي رسول الله ابن تسع سنين قاله الواقدي ويكون على هذا الحساب سن عمر بن أبي سلمة يوم  
تزوج أم سلمة سنة واحدة تكفي بوقته رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو طفل لا يعقل **قوله** قال  
ويجوز الوكالة بالخصومة في سائر الحقوق أي قال القدوري في مختصره أعلم أن التوكيل بالخصومة في جميع  
الحقوق وأما ما جاز في الحدود والقصاص فإن التوكيل بأشياء جاز عندنا حسنة خلافاً لما يروى  
وروي كذا في المختلف وقول محمد بن بشر في بعض الروايات ذكر قوله مع أبي حنيفة وفي بعضها مع  
أبي يوسف كذا في شرح الطحاوي وذكر الطحاوي في مختصره قول أبي حنيفة قال فيه ولا يجوز الوكالة  
في الحدود والقصاص إلا في آيات البينات عليها فإذا جازت أقامتها لم يقع إلا بمحض من الموكل  
بها في قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف لا يقبل الوكالة في شيء من ذلك من خصومة فيها  
ولأن آيات البينات يثبت عليها ولأن عند ذلك منها لفظ الطحاوي وقال في شرح الطحاوي التوكيل  
في استيفاء الحدود والقصاص باطل بالأجماع ولو كان الموكل حاضراً وأمر باستيفاء القصاص  
جاز أما التوكيل بالخصومة في سائر الحقوق فإجازها رويها قبل هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم  
وكل في الشراة إذا جاز التوكيل فيه جاز في غيره لأنه عقد يجوز أن يتولاه الموكل بنفسه فجاز أن يوكل به  
غيره كالبيع ولأن الإنسان قد يجهل مباشرة بنفسه فجاز أن يوكل غيره وهو المراد من قوله  
لما تقدمناه وقد ذكرنا صحابنا في كتبهم أن علياً رضي الله عنه وكل عقيلًا في الخصومات وكان قطبًا  
ديكًا فلما كبر عقيل واستن وكل عبد الله بن جعفر وحدث أبو حنيفة في كتاب غير الحديث عن  
عبد الله بن العوام عن محمد بن اسحق عن رجل من أهل المدينة يقال له جهم عن علي بن عبد الله  
بن جعفر وقال إن الخصومة فيما في الفايق أنه وكل أخاه عقيلًا بالخصومة ثم وكل بقصة  
عبد الله بن جعفر وكان لا يحضر الخصومة ويقول إن لها لغماً وإن الشياطين يحضرها أي مهالك  
وسيد يدغم الطريق ما صحب منه وشق علي سألته وقال الخصمان في أدب القاض حدثنا  
معاذ بن أسد الخراساني قال حدثنا عبد الله بن المبارك عن محمد بن اسحق عن جهم بن أبي الجهم  
عن عبد الله بن جعفر أن علياً كان لا يحضر الخصومة وكان يقول إن لها لغماً يحضرها الشياطين  
فيحفل على الخصومة إلى علي فلما كبر ودفق حوله إلى فكان علي يقول ما قضى لو كمل وما قضى لو كمل  
فعلني إلى هنا لفظ كتاب الخصاف وفي هذا الحديث دليل على جواز التوكيل بالخصومة وفيه دليل  
أيضاً على أن لا يحضر مجلس الخصومة بنفسه وهو مذهبنا ومذهب عامة العلماء لصنيع عمر رضي الله عنه  
وقال بعض العلماء الأولى أن يحضر بنفسه لأن الامتناع من الحضور إلى مجلس القاض من علامات  
المنافقة وقد ورد الذم على ذلك قال تعالى وإذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم إذا هم  
مضوت أنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا  
وجواب أن تأويل الآية الرد من المنافقين والإحابة من المؤمنين اعتقاداً كذا في شرح أدب القاض  
وأما التوكيل باستيفاء الحدود والقصاص فإجازها رويها جاز حلية الموكل لنفسه العفو والحدود  
تندرج بالسهات بها والظاهر العفو لقوله تعالى وأن تمعوا أنتم للمعصية فكل من حرم  
الموكل لا تعلم السهية وتخلان حاله غيبة الشهود حيث يستوفى الحدود والقصاص



مع عيبتهم وان كان رجوعهم محتملاً لان الظاهر عدم رجوعهم اختاروا عن الكذب والنسق واما التور  
بابات الحدود والعقاص فجايز عندنا حسم خلافاً لابي يوسف وزرعي اضطراب قول محمد وجه قول  
ان خصومة الوكيل بدل عن خصومة الموكل ولا مدخل للابوال في باب الحدود والعقاص ولهذا لا يبر  
بشهادة رجل وامرأتين ولا بالشهادة على الشهادة ولا يجوز التوكيل باستيفاء التناقض مع غيبة  
وجه قول ابي حنيفة رضي الله عنه ان يثبت الحدود والعقاص بعينه على كماله عند القاضي  
وجدت الجهة كاملة فحسم استيفاءها فاذا جاء ادان الاستيفاء فلا شئ في الاخصيص المهور  
كذا في شرح ابي القاسم خلاف شهادة رجل وامرأتين والشهادة على الشهادة فان تلك الجهة تامة  
فلم يجر استيفاء الحدود والعقاص بها وكون الوكيل بدلاً لا يخل بظهور الحق بعد وجود المحر  
الكاملة ولهذا اذا قضى بها ينفى ايب القاضي جاز ولان الاصل في اضافة الحكم هو العلة والعلة المحر  
وهو وجوب الحد والعقاص مضاف الى الجنابة وهي العلة فظهر ذلك عند القاضي يقتضي ان  
يبقى الخصومة في ذلك شرطاً محضاً لا حظ لها في الوجوب والظهور فاستبهرت ساير الحق  
بجواز التوكيل بالخصومة بابات الحدود والعقاص كما في ساير الحقوق لان التوكيل بما اتيان  
لا يؤثر فيه السبحة **قوله** في ساير الحقوق قال المحقق في كتاب الرأى في فصل السين مع البيا  
ساير الناس جميعهم فالوانهم من وجهين احدهما في تغييره لان التاثير معنى الباقي ل  
الجميع والتاثير اوردته في الاجوف وهو مضمون العين وفي المثل اسائر اليوم اليوم وتذكر  
الظهور من سائر معنى في ضرب لطالب التي بعد الياس منه وكوزان يرد بالساير الجميع بجواز  
**قوله** وليس كل احد يحسن الاستيفاء هذا جواب سؤال مقدر بان يقال ينبغي ان لا يجوز  
التوكيل باستيفاء الحدود والعقاص حال حصة الموكل وهو القياس لانه استيفاء ما قام مقام  
نصار كالتشهادة على الشهادة فاجاب عنه وقال انما جاز التوكيل باستيفاء ما حال حصة الموكل  
وهو الاستحسان لانا لو لم يجوز النيابة بطلت الحدود والعقاص لان المستحق لها ربما لا يحضر  
استيفاءها فلا بد من استنباطه من يقدر على ذلك كيلا يضيع الحقوق وقال في شرح الاقطر  
**قوله** الثاني يجوز الاستيفاء مع غيبة الموكل وهذا لا يصح لان يشترط في العقاص مع تجوز  
الظاهر اصله اذا ادعى القاتل العمى وزعم ان له يمينه فان قيل حق يدخل النيابة بفحان ان  
استيفاءه مع غيبة كالدائن قيل الدين لا يسقط بالسبحة ويمكن استدراكه بعد است  
والا احوال ان يكون صاحبه الدين قد ابرأ منه وهذا لا يصح الاستيفاء والعقاص يؤثر فيه  
الشبهة ولا يمكن استدراكه بعد الاستيفاء فاختلغا **قوله** وهذا الذي ذكرناه قول ابي حنيفة  
رضي الله عنه في جواز التوكيل بابات الحدود والعقاص **قوله** وكما في الاستيفاء يعني قال ابو يوسف  
التوكيل باستيفاء الحدود والعقاص مع غيبة الموكل لا يجوز بالاتفاق لبسمة النيابة ينبغي ان لا  
التوكيل باباتهما ايضاً لهذا المعنى **قوله** وعلو هذا الخلاف التوكيل بالجواب من جاز من عليه اي ادان  
من عليه الحد دخل بالجواب عنه فلا ابو حنيفة يجوز وقال ابو يوسف لا يجوز وقول محمد مضطرب ولكن  
ادان الوكيل على موكله بان قال قتل موكل الفتيل الذي يدعيه الولي لبسمة عدم الامم بذلك  
وان كان التوكيل بالجواب صريحاً على مذهبي حنيفة **قوله** وقال ابو حنيفة لا يجوز التوكيل بالنفس  
الابرصا الحشم الا ان يكون الموكل مريضاً وغائباً مسيرة ثلاثة ايام فصاعداً وقال ابو حنيفة لا يجوز التوكيل

صحة التوكيل بالنفس  
لانه لا يجوز له ان  
يبرأ من نفسه

غير رضا الحشم هذا النمط القنودي في مختصره وتول الثاني كقولها كذا في شرح الاقطر قال صاحب البداية  
ولا خلاف في الجواز واما الا خلاف في اللزوم يعني يجوز التوكيل بابرصا الحشم بالاتفاق ولكن لا يلزم الوكالة  
عند ابي حنيفة ويلزم عندهما ونسره الشارحون بقولهم يرد الوكالة عنده برضا الحشم وعندهما لا يرد  
فعلى هذا يكون معنى قول القنودي لا يجوز التوكيل بالخصومة ابرصا الحشم اي لا يلزم الاطلاق لاسم  
اللزوم على الملزوم لان الجواز من لوازم اللزوم ولكن ذكره في الامة الرخسي في شرح ادب القاضي  
في باب ابيات الوكالة ان التوكيل عند ابي حنيفة غير رضا الحشم صحيح ولكن للحشم ان يطالب الموكل  
بان يحضر نفسه ويحبب فلا يسقط حق الحشم في مطالبة الحشم بالجواب بنفسه وقال علاء الدين  
العالم في طريقة الخلاف التوكيل بعين رضا الحشم لا يقع لازماً وقال ابو يوسف ومحمد والثاني  
يتبع لازماً وهذا الذي ذكره خلاف ما يفهم من طواهر الفاظ محمد بن الحسن والحسن بن زياد  
والطحاوي وغيرهم من كبار ائمة اهل البيت الا انهم لا يبرأ من نفسه في الاصل واذا وكل دخل  
بالخصومة في دعوى يدعيها وهو مقيم بالبلد فانه لا يقبل منه ذلك الا برضا من خصمه الا ان يكون  
مريضاً وان كان غائباً فلا يقبل وكيل الا ان يكون عينه مسيرة ثلاثة ايام فصاعداً تنقل  
من الوكالة وهذا قول ابي حنيفة وكذلك المرأة والرجل في ذلك وقال ابو يوسف ومحمد يقبل في جميع  
ذلك من الحاضر والغائب من علة وغير علة وكذلك الرجل والمرأة في ذلك سواد وقال ابو يوسف ومحمد  
اقبل ذلك كله في الوكالة وان سقط الحشم الى هذا النمط محمد في الاصل وقال الحسن بن زياد في كتابه  
المسمى بالمحرز قال ابو حنيفة في رجل اراد ان يخاضع رجلاً في حق مال او في دار فارد ان يوكل  
وكيلاً ان لا ينبغي للقاضي ان يقبل منه وكلاً وهو حاضر الا ان يكون غائباً او مريضاً فيقبل  
منه وكاله الوكيل الذي وكله في ذلك وكذلك المرأة اذا كان بينها وبين رجل خصومة وهي طالبة  
او مطلوبة فلا ينبغي له ان يقبل منها وكلاً الا ان يحضر بنفسها او تكون مريضة او غائبة او  
يكون القاضي يقتضي بين الناس في المسير وهي معتلة من الحيض فيقبل منها وكيل الى هذا النمط  
كتاب المحرر وقال الخفاف في ادب القاضي وقال ابو حنيفة لا يقبل وكالة من حاضر صحيح الا  
ان يرضى خصمه بذلك فان كان رجل يريد سفراً قبلت وكالته وكذلك ان كان مريضاً لا يقدر  
على حضور المجلس اعني مجلس القاضي مع خصمه قبلت وكالته وقال ابو يوسف اقبل  
وكالة الحاضر الصحيح وان لم يرض خصمه لان هذا رفق بالناس الى هذا النمط الخفاف ولم  
يذكر قول محمد وقال الشيخ ابو جعفر الطحاوي في مختصره وليس له ان يوكل في خصومة لنفسه  
ولا في خصومة فيها يطالب به غيره الا برضا من خصمه بذلك الا ان يكون مريضاً لا يستطيع الحضر  
بالخصومة او يكون غائباً على مسيرة ثلاثة ايام وليا لها فانه اذا كان كذلك قبلت الوكالة منه  
في هذا وهذا قول ابي حنيفة وسواد عنده في ذلك الرجال والنساء واما ابو يوسف ومحمد فيقولان  
الوكالة في ذلك جائزة من الناس جميعاً رضي الحشم اولم يرض الى هذا النمط الطحاوي رحمه الله  
وقال الامام الاسيحي في شرح الطحاوي التوكيل بالخصومة عند ابي حنيفة لا يجوز ابرصا الحشم  
سواد كان وكيل المدعي او وكيل المدعى عليه الا من عذر والعذر سفر او مرض ويستوى عنده ان  
كان الموكل رجلاً او امرأة **قوله** كانت او تبتا وقال صاحباه يقبل الوكالة من الرجال والنساء  
جميعاً في جميع الاحوال ثم قال في شرح الطحاوي وقال ابن ابي ليلى يقبل والبر ولا يقبل واليتيم

Cop



ولا تقبل الراتب ولا من الرجل وقال ابو الحسن الكرخي في مختصره الوكالة في الخصومة جائزة في جميع  
الحقوق التي يجوز المطالبة بها كان الموكل بذلك الطالب او المطلوب في قول ابو يوسف ومحمد وكذا  
قال ابو يوسف الا في الحدود والتعاضد واللغات فان لم يكن الخصومة في ذلك وكان ابو حنيفة  
لا يقبل الوكالة في الخصومة من حاضر في المصير صحيح فان كان مريضاً او غائباً عنه  
وكالته في الخصومة قال علي بن ابي يوسف عن ابي حنيفة لا يقبل الوكالة في الخصومة مريضاً  
ولا امرأة بكر وان كانت شريفة الاس عذر مريض او غيبه وقال ابو يوسف ومحمد ذلك  
وان كان الموكل حاضراً غير مريض الى هنا لفظ الكرخي وذكر شمس الائمة البيهقي في  
في قسم الميسوط لا يصح التوكيل بغير رضا الخصم وعندها يصح فان كان مريضاً او مسافراً  
جان وقال في كفاية التوكيل بغير رضا الخصم وان كانت الموكلة امرأة شريفة لا يجوز  
الا من عذر مريض او غيبه عند ابي حنيفة وهو الله عنه وعندها يجوز وقال في المختلف والكفر  
التوكيل بغير رضا الخصم لا يصح وقال لا يصح وهو قول ابن ابي ليلى وقال الامام الناصبي في تهذيبه  
ادب القاضي للخصم قال ابو حنيفة لا يقبل وكالة الابيض الخصم فان اراد سفره او كان  
مريضاً لا يقدر على حضور مجلس القاضي بطلت وكالة ابو يوسف اقبل على كل حال  
لان ادق بالناس وقول محمد مثل قول ابو يوسف وقال في خلاصة الفتاوى التوكيل من غير  
رضا الخصم والموكل صحيح يقيم لا يصح وعندها يصح والقيمة ابو الليث كان يفتي بتولها  
وقال شمس الائمة الحلواني في ادب القاضي المفتي مخبر في هذه المسئلة ان شاء ابي قول  
ابي حنيفة وان شاء ابي بتولها قال رحمه الله ونحن نفتي ان الراي الى القاضي واما  
المريض والمسافر يصح تركها والبر واليتيم والمسلم والذي سواد في هذا وقال شمس  
في المحذرة يصح من غير رضا الخصم وفي ادب القاضي شمس الائمة الحلواني المرأة التي  
في حوائجها ليست بمحذرة الى هنا لفظ خلاصة الفتاوى والظاهر من هذه الروايات  
على نفي جواز التوكيل عند ابي حنيفة بلا رضا الا من عذر وقال في شرح الاقطع فاما الراي  
الذي لم يخرج عاده بها بالزوج ولا حضور مجلس الحكم فكان الشيخ ابو بكر الرازي يقول يجوز  
ان تركل لانها لم تالف خطاب الرجال فاذا حضرت مجلس الحكم استقضت فلم تنطق بجهتها  
فلحقها بذلك ضرر نسقط عنها الحضور فجاز لها ان توكل ثم قال قال الشيخ ابو بكر وهذا  
شيء استحسنه المتأخرون من اصحابنا فاما ظاهر الاصل فيقتضي خلاف ذلك ثم وهم  
ظاهر وهو ان التوكيل بالخصومة يقرن من الموكل في حق نفسه فيصح بلا يفتي الخصم كما  
وكل في سائر حقوقه من ابناء الدين واستيفاءه ولان علياً رضي الله عنه وكل عقيلاً بالخصومة  
ولم يقل عنه استرضاء الخصم ولا في جميع رضاه عنه ما روى اصحابنا في كتبهم في حديث  
سليم بن ابي صالح رضي الله عنه وسلم اذا ابتلى احدكم بالقضاء فليستوي بينهم في المجلس والفرق  
لعلي لئلا دلة القضاء لا تقض لاحد الخصمين حتى تستمع ظلم الآخر بيان ان القاضي لما كان  
حاضراً بالنسوية بين الخصوم لم يجر ان يصون احد الخصمين ويتخذ الآخر فليجوز التوكيل  
بالخصومة بلا رضا الخصم ولان الخصومة حق لمختلف باختلاف من يتولاه فلا يجوز بغير رضا الخصم  
كالحواله بالدين ولان الجوارح للمدعي على المدعى عليه على وجه يطلب بطلبه من يتولاه

بغير رضا الخصم

بغير رضا الخصم كالحوالة بالدين وشركه شركه وهو الذي شفع به على الخصوم وهذا لانه جاز للعبد  
في التوكيل نقل هذا الحق الى العبد عما رجم لا يعبري عن الضرر بها حد الحق لان الناس سنا وتوت  
في الخصومات قربت اسباب يقوّر الباطل بصورة الحق ودرت اسباب لا يملكه منسبة الحق على وجههم  
يحتل ان الوكيل متن له جدد في الخصومات يشترط بذلك الخصم يشترط رضاه والدليل على تفاوت  
الناس في الخصومات قول النبي صلى الله عليه وسلم انكم تختصمون الي ولعل بعضكم الحق بحجته من  
بعض فمن قضيت له بشي من مال اخيه فلا يأخذ فانه اقطع له قطعة من نار ذكره في ادب  
القاضي والاشرار ايضاً وحدث مالك في كتاب الاقضية من الموطأ من هشام بن غزوة عن  
ابيه عن زينب بنت ابي سلمة عن ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال انها انا بشر وانكم تختصمون الي فليحل بعضكم اثن يكون الحق بحجته من بعض فاقضي  
له على نحو ما سمع منه فمن قضيت له بشي من حق اخيه فلا يأخذ منه شيئاً فانه اقطع  
له قطعة من النار **قوله** بخلاف المريض والمسافر متصل بقوله الا ان يكون الموكل مريضاً او غائباً  
يعني جواز التوكيل حينئذ بلا رضا الخصم لعدم وجوب الجواب عليهما لعجز احدتهما بالمرض  
والاخر بالغيبة وهذا لان الجواب لم يسقط عنهما انهم الحرج وهو بدو نوع شرعاً قال تعالى  
وما جعل عليكم في الدين من حرج **قوله** ثم كما يلزم التوكيل عنده من المسافر يلزم اذا اراد السفر  
لتحقق الضرورة قال قاضي خات في فتاواه لكن لا يصدق ان يريد السفر والقاضي ينظر الى علة  
سفره ويسأل عن يريه ان يخرج معه فيسأل عن رفقائه كما في نسخ الاجارة يعني اذا اراد  
المستاجر تسخيرها بعد السفر فيمنع قوله اريد السفر لانه ثبت العذر اذا لم يصدق الاجر  
لكن يسأل له القاضي فيقول لم مع من تريد الخروج ثم يسأل رفقته فان قالوا نعم تحقق العذر  
وهو السفر في نسخ الاجارة فكذا هنا كذا في فتاوى الصغرى **قوله** قال الرازي اراد ان يملك الحق  
احمد بن علي الرازي وهو صاحب التصانيف الكثيرة في الاصول والفروع واحكام الرأى واليه  
انتهى رياسة اصحاب ابي حنيفة بغداد وبعد الشيخ ابي الحسن الكرخي وكانت دلالة سنة حسن  
وتلخيصه ومات سنة ستين وثلاثمائة **قوله** قال وهو شئ استحسنه المتأخرون اي قال  
ابو بكر الرازي في باب الوكالة بعلامة السين في واقعات الصدور الشهاد امارة لا يخرج من البيت  
توكلت وكيلاً بالخصومة فوجب عليها البمين ان كانت ممن لا تعرف بالزوج من بيتها  
ومخالطة الرجال في الحوائج يبعث الحاكم اليها ثلاثة من العدول يستحلونها اقدم ويشهد الاخران  
على صحتها او تكلها **قوله** قال ومن شرط الوكالة ان يكون الموكل ممن يملك التصرف ويلزمه  
الاحكام اي قال القدوري في مختصره وتامه بينه والوكيل ممن يعقد العقد وينصده ثم انما  
شرط في الوكالة ان يكون الموكل ممن يملك التصرف لان الوكيل يستفيد التصرف من الموكل  
فاذا كان لا يملكه الموكل بنفسه لا يملك الوكيل **قوله** لا يستقيم هذا الشرط الا على مذهب ابي يوسف  
ومحمد لانه لو كان شرط الوكالة ان يكون الموكل مالاً للتصرف على مذهب ابي حنيفة لم يجر ان  
يوكّل المسلم الذي يبيع حنوا وشراؤها وهو جاز على مذهب ابي حنيفة مع ان المسلم  
لا يملك التصرف بنفسه فعلم انه ليس بشرط على مذهب بل الشرط عنده ان يكون الوكيل  
مالاً لذلك التصرف الذي وكل به ولما قال لا عقد لا يجوز للموكل ان يباشره بنفسه لا يجوز



للوكيل ان يباشره له كما لو وكله ببيع الدم والميتة **قلت** يستغن هذا الظن بمقتضى المرفق فانه لا يجوز للموكل ان يباشره بنفسه اذا كان غايًا وجوز للوكيل ان يتولاه وكذلك الحاكم لا يجوز ان يباشره بنفسه ويجوز ان يحكم له غيره والقياس على الدم والميتة **فمنع** لان اهل الذمة لا يعتقدون مالًا فلا يملك الوكيل تصرفه بخلاف الوتر فانه عندهم مال **قلت** هذا الشرط الذي شرطه الفقهاء يستقيم على مذهب الكل وانما خص هذا القائل بالاستقامة على مذهبه لانه لم يذكره في كل من القدرى اذ مضمون كلامه ان الوكالة لها شرط في الموكل وشرط في الوكيل فالاول ان يكون الموكل ممن يملك التصرف ويلزمه الاحكام والثاني ان يكون الوكيل ممن يعقل البيع ويقصد ومعنى تولم ان يكون ممن يملك التصرف ان يكون له ولاية شرعًا في جنس التصرف باهلية نفسه بان يكون عاقلًا بالغًا ورجل يلزمه حكم التصرف وهذا المعنى حاصل في وكيل المثل الذي في الخمر والخمر يتبعها او شرًا لان المسلم الموكل عاقل بالغ له ولاية شرعًا في جنس التصرف لاني كل افراد عاقل يلزمه حكم التصرف فيما تصرف بولايته والشرط الآخر وهو ان يعقل البيع ويقصده حاصل في الوكيل ايضا وهو الذي لانه يعقل معنى البيع والشرط ويقصده فصح الشرط اذن على مذهب الكل والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله وانما شرط ان يكون الموكل ممن يلزمه الاحكام احترازًا عن الوكيل اذا وكل غيره حيث لا يصح توكله بما وكل له الا اذا اطلق له الموكل اذ يخرج ذلك ادخل وكيل الوكيل محققًا فيكون لان حكم العقد هو الملك لا يلزم الوكيل بل يلزم الموكل ولذا لا يملك الوكيل بالشرط المبيع ولا يملك الوكيل بالبيع الثمن **وتيسر** هذا احتراز عن الصبي المجور والعبد المجور فانهما اذا اشترى شيئًا لا يملكه فانه لا يصح توكلهما ايضا وهذا هو الاصح من الاول وانما شرط ان يعقل العقد بان يعرف ان البيع سالب للملك والشرط واجب وعرف القين السيد من الفاحش لانه اذا لم يعقل ذلك كالصبي الذي لا يعقل والمجور الذي لا يعقل لا يصح وكالتما اذا لا يتعلق بقولهما حكم وليس لهما قول صحيح وانما شرط ان يقصد العقد احترازًا عن التزلزيع في ان شرط الوكالة ان لا يسهل الوكيل في البيع والشرط **قوله** واذا وكل الخ البائع او المادون متلها جاز هذا القدرى في نفسه وكان ينبغي ان يقتد بالعاقل ايضا لانه المجنون اذا وكل غيره لا يصح وكأنه انما يقتد بذلك بناء على الغالب لان غالب احوال البائع ان يكون عاقلًا وكونه مجنونًا نادرًا وانما اطلق المادون حتى يشمل العبد والصبي الذي يعقل البيع والشرط اذا كان نادرًا له في التجارة لان توكل الصبي المادون غيره جائز كسائر تصرفاته بخلاف ما اذا كان المجور حيث لا يجوز له ان يوكل غيره وانما جاز توكل الخ العاقل البائع وتوكل المادون لوجود شرط الوكالة وهو ان يكون الموكل مالكًا للتصرف بولاية شرعية والوكيل ممن يعقل البيع والشرط ويقصده فاذا وجد الشرط والمانع منتف محقق الحكم وهو صحة الوكالة وكذا لا يجوز للصبي ان يوكل ولذا قال في الشاغل في قسم المبتدوء للصبي ان يوكل لانه يتصرف بالولاية كالب **قوله** وان وكل صبيًا مجورًا يعقل البيع والشرط او عبدًا مجورًا جاز ولا يتعلق بهما الحقوق وتعلق موكلها هذا الشرط

القدوري في مختصره **قال** في شرح الاقطع قال الشافعي لا يجوز توكل الصبي وجه قوله ان غير مطلق فصار كالمجنون وليس انهما من اهل العبارة لان كلامهما شئ عن معنى مفهوم يصح توكلها كالبائع والمجنون ليس كذلك لانه لا يقصد البيع فصار كالعاقل فلم يستفد بغيره في اعتبار عبادة الصبي **تبع** فخص له يصح كاحتياطه واحتياطه وهذا لان الادبي يشار من سائر الحيوانات بالنطق فيصير كلامه ككلام الانسان بالعبادة والعبد مالك للتصرف على نفسه كونه مطلقًا الا انه لا يملك التصرف في حق مولاه ككلام الصبي ولذا لا يلحقه العهدة لحق المولى وكذا لا يلحق العهدة البيع لانه ليس باهل التصرف لظهور ولايته بعدم البلوغ فاذا جاز توكلها لم يلحق العهدة بهما تحت العهدة يوكلها لانه اثيرت الناس اليها حيث انتفع بتصرفهما **قال** في شرح الاقطع روى عن ابو يوسف ان المتري اذا علم ان بايعه صبي مجور عليه لم سعلق الحقوق به وان لم يعلم لم علم بتث الجواز لانه اذا لم يعلم فالظاهر انه دخل في العقد على ان حقوقه يتعلق بالعائد واذا لم يكن كذلك صار عهده العيب فيثبت له الجواز **قوله** خلاصة الفتاوى الوكيل بالبيع اذا كان صبيًا ان كان مادونًا فالعقد عليه استحسانًا وان كان مجورًا فعلى المبر وكذا في العبد **المجور** **قوله** كما اذا عثر على عيب والجامع عدم البضاعة **قوله** والعقد الذي يعقدها الوكيل على صريين كل عقد بصيغة الوكيل الى نفسه كالباع والجاره فحقه يتعلق بالوكيل ودور الموكل ان قال القدوري في مختصره وتامم فيه فيسلم المبيع ويقضي الثمن ويطلب بالتمس اذا اشترى ويقضي المبيع ونحوه في العيب ونحوه **قوله** في بعض نسخ العقد الذي يعقده اي جنس العقد وقال في شرح الاقطع **قال** الثاني الحقوق تتعلق بالموكل وجه قوله ان حكم العقد هو الملك يتبع الموكل فكذا ما كان حق الملك لان حق الملك يتبع للملك فصار الوكيل في البياعات كالوكيل في النكاح والرسول **قلت** ان الوكيل هو العائد وقد اضاف العقد الى نفسه وهو ممن يلزم الضمان بصفته لانه حر مطلق متعلق بالحقوق والعهدة عليه كالعائد لنفسه ولا يلزم الصبي المجور والعبد المجور اذا صار وكيلين حيث لا يلزمهما العهدة دفعا للمزور كما يباين قبل هذا ولا يلزم الفاض وامية ايضا لان الجواب الضمان عليهما يتأني القضاء لانه يصير حصة لا يبيع وقضاء الخصم واورد الشيخ ابو نصر البغدادي في هذا المقام سؤالًا وجوابًا فقال انه قيل ان حق الموكل مجور لو وكله المطالبة به فجاز للموكل ان يطلب به اصله سائر الحقوق **تيسر** لا نسلم ان الثمن حق بل هو للموكل فيعين به حق الموكل ولهذا يجوز البراء منه ولان الوكيل لا يطلب بالثمن بمعنى الوكالة وانما له المطالبة عندنا بحكم عقده ولهذا عرّف الموكل عن المطالبة لم يسهل وسائر الحقوق بخلاف ذلك قال في الفتاوى الصغرى حق القبض في البيع للوكيل ولو قبض الموكل صح **قوله** في غير المرفق اما في المرفق فلا يجوز قبض الموكل لانه من اول الابواب والقبول ونقله عن آخر صرف الضمان من شرح الصدقات هيد وقال في الفتاوى الصغرى ايضا الوكيل مادام حيًا وان كان غايًا لا ينتقل الحقوق الى الموكل وقال ايضا ذكر النضلي ان الوكيل بالبيع اذا مات عن وصي فالخوف ينتقل الى وصيته دون الموكل ولو مات ولم يوصي يترفع الامر الى القاضي ليستقيم وصيًا وهو قول بعض مشايخنا وقال بعضهم تنتقل الى موكله ولاية قبض الثمن ونقله عن آخر الباب الاول من هدايات



الجامع ثم اعلم ان المشايخ اختلفوا في ان الملك يثبت للوكيل بالترام سفل منه الى الموكل او يثبت للوكيل ابتداء قال الشيخ ابو الحسن الكرخي ومن تابعه بالاذل واليه ذهب بعض اصحابنا وهو اختيارنا وقاضنا كذا في التحرير وقال ابو طاهر الدباس بالثاني وهو مذهب جماعة من اصحابنا قالوا ان الملك يثبت للموكل ابتداء والسبب ان العقد موجب احكامه للوكيل الا ان الموكل قام مقامه في ثبوت الملك له بالموكل السابق يثبت للموكل على وجه الخلقة عن الوكيل كالعبد قبل الهبة والصدقة وبصطاد نفع الملك منه لمولاه على وجه الخلقة واليه ذهب صاحب الهداية بقوله هو الصحيح قال في النوازل الصوري قال شمس الائمة الرضوي قول ابي طاهر صحيح وقول الشافعي كقول ابي طاهر كذا في شرح الاقطع وقال في النوازل الصوري ذكر المصدر الشهيد ان القاضي ابا زيد خالفهما فقال الوكيل نايب في حوائج اصلي في حق الحقوق فان الحقوق تثبت له ثم تنتقل الى الموكل من قبله توافق ابا الحسن في حق الحقوق وتوافق ابا طاهر في حق الحكم وهذا حسن وجه قول ابي طاهر ان الوكيل اذا اشترى راجح من من لم يمتنع عليه فلو ثبت الملك له لعتق وجه قول الحسن ان الوكيل اذا خالف لزمه المتوى فلو لم ينتقل الملك اليه لم يلزم بالمخالفة كما لا يلزم الوكيل بالنكاح اذا خالف دل على انتقال اليه وان لم يخالف ولا يورث الصبي المحجور والعبد المحجور لانها اذا خالفا لا ينتقل الملك اليهما ولا يلزم القاضي اذا عقد على مال الصغير على وجه لا يجوز على الصغير ان المعقود ينتقل اليه وان كان لو لم يخالف لم ينتقل لان من اصحابنا من قال ان الملك ينتقل اليه ولكن لا يلزمه الضمان كالايجام امور المسلمين يتقاعد الناس عن الفتنة خوفا من الضمان ومنهم من قال ان القاضي اذا عقد العقد على وجه لا يجوز خرج من القضاء وصار عقده كعقد الوكيل وان فعل ساهيا لم يخرج من القضاء ولم ينتقل الملك اليه كما لا ينتقل الى العبد وجواب قول ابي طاهر ان نفوذ الفسخ يحتاج الى ملك مستقر دايما وملك الوكيل غير مستقر ولا دايما في الاثر انه يورث عنه في ثاني الحال وينتقل الى الموكل باعتبار الوكالة السابقة كما قال في الزبادات يمتنع تزوج اما ثم حرة على رقبتهما فاجاز مولاهما فانه نصير الامة مهرا للحرة ولا يفسد النكاح وان الملك للزوج فيها لان ملكه غير مستقر حيث ينتقل من الى الحرة فلذا هنا **قوله** وصار كالرسول اي صار الوكيل في عدم تعلق الحقوق به كالرسول في البيع حيث لا تعلق الحقوق بصورة ارسال الرسول ان يتول البايع بعث عدي هذا من فلان الغائب بالف درهم فاذفقت يا فلان فلان فذهب الرسول فاجبر بما قال فقال المشتري في مجلسه ذلك اشترى او قال قلت ثم البيع بينهما كذا ذكر في اوائل كتاب البيوع من شرح الطحاوي **قوله** واذا كان كذلك كان اصليا اي اذا كان الوكيل عاقدا حقيقا حكما كان اصلا في الحقوق المتعلقة به اي تتعلق الخزن بالوكيل **قوله** في الكتاب اي في مختصر التندري **قوله** خلافة عنه اي عن الوكيل **قوله** كالعبد يذهب ويصطاد اي يقبل الهدية يعني يثبت المولى للمولى على وجه الخلقة عن العبد بعقده وقبضه قال الكرخي في مختصره في آخر كتاب الهبة اذا وهب رجل لعبد رجل هبة فالتمول الى العبد فان قبل وقبض صحته الهبة وكان الملك للمولى ولا يجوز قبول المولى ولا قبضه كان على العبد دين اولم يكن الى هنا لفظ الكرخي **قوله** هو الصحيح اي ثبوت الملك للموكل خلافة عن الوكيل هو الصحيح وهذا احتراز عن قول ابي الحسن الكرخي وقد مر بيانه **قوله**

وفي مسألة العيب تفصيل تذكره يعني ان الخصوصية في العيب للوكيل وعليه ولكن فيه تفصيل سيذكر في الباب الذي بعده عند قوله واذا اشترى الوكيل ثم اطلع على عيب **قوله** قاله كل عقد يقضي الى موكله كالنكاح والخلع والصلح عزم العقد فان حقوقه تتعلق بالموكل دون الوكيل فلا يطالب وكيل الزوج بالمهر ولا يلزم وكيل المارة تسليمها اي قال التندري في مختصره وذلك لان الوكيل لا يملك من الاضافة في هذه العقود الى موكله لانه لو اضاف العقد الى نفسه لانتفع عموما بملكه فلما لم يكن يملك من اضافة العقد الى الموكل كان الوكيل بمنزلة السفير لم يتعلق حقوق العقد به كالرسول وانما لم يكن له بد من اضافة العقد الى الموكل في هذه العقود لان هذه العقود لا يقبل الحكم فيها انصل عن السبب لان السبب وهو العقد اذا وجد وجد معه الحكم لا محالة لان فيها معنى الاشغال اما الخلع والصلح عزم العقد فظاهر واما النكاح فان فيه معنى الاسقاط ايضا لان الاصل في المارة ان خلعت محلا للنكاح المالكية بعقد النكاح سقط عنها نوع المالكية والساقط لا يعود فلا يمكن ان يقال يسقط عنها هذه المالكية لاجل الوكيل وتثبت هي للوكيل ثم تنتقل الى الموكل لان الساقط يتلا شئ فلما لم يقبل الحكم الفصل عن السبب ونوع العقد لمن اضيف اليه فان اضيف الى الموكل رتب له وان اضيف الى الوكيل ونوع لم يمتنع واذن صدور العقد من شخص باضافته اليه وثبوت حكمه لغيره بقى الوكيل سببا محضا خلاف البيع والاجارة فان الوكيل في ذلك يستغنى عن اضافة العقد الى موكله ولهذا لا يشترط ذلك بناء على ان الحكم يقبل الفصل عن السبب لان لا يلزم من وجود العقد وهو السبب وجود الحكم وهو الملك لا محالة كما في البيع بشرط الخيار فاذا كان كذلك قلنا بثبوت الحكم وهو الملك اولا للوكيل ثم انتقل منه الى الموكل علي ما ذهب اليه الكرخي في باب النكاح يثبت الحكم اولا للموكل لعدم انتكاح الحكم عن السبب **قوله** يعني تبرير صاحب الهداية فانهم ان شاء الله تعالى وقد تكلفتم بعضهم بغير ثقل وجعل القول هنا ما قال في شرح الطحاوي بقوله اعلم ان حقوق العقد في البيع والشراء والاجارة فلا يستجار وما كان مبادلة مال بمال ترجع الى العاقد والعاقد في حقوق عقده كالمالك والمالك كالاجنبي وهذا اذا كان الوكيل اهلا من ان يعقد لنفسه واما اذا لم يكن اهل العقد لنفسه فلا ينصرف حقوق العقد اليه وانما ينصرف حقوق العقد الى الموكل كالعبد المحجور والصبي المحجور والمفتوه المحجور الذي يعقل البيع والشراء وحقوق العقد هي قبض الثمن وتسليمه فلو ان الموكل طلب المشتري بالثمن ليس له ذلك ولو امر الوكيل الموكل قبض الثمن فابتاعها طائفة بالثمن اخبر المشتري على تسليم الثمن اليه فلو نهى الوكيل الموكل عن قبض الثمن صح نقضه ولو نهى الموكل الوكيل عن قبض الثمن فانه لا يصح نقضه غير ان المشتري لو نقد الثمن الى الموكل برى من الثمن استحسانا ولو كان الوكيل هو الذي ابراه المشتري من الثمن او هبته له او ابراه عن البعض او حط عنه فان ذلك كله جائز ويضمن الوكيل للموكل ما اسقط عن المشتري وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما وقال ابو يوسف لا يصح ابراه ولا هبته ولا حطه وكذلك اذا اخرج الوكيل الثمن هو على هذا الخلاف ولو فعل ذلك الموكل صح ذلك بالاجماع وللوكيل ان يطالب البايع بتسليم المبيع اذا نقد المشتري الثمن ولا يطالب الموكل به ولو استحق المبيع رجع المشتري بالثمن على الوكيل ان نقد الثمن اليه وان نقد الثمن اليه

Copyrighted material



الى الموكل رجوع عليه بالتبني ولو لم يستحق المبيع ولكن المشتري وجدته عيبا فله ان يحاصمه مع الموكل  
فادانت عليه الهبة وردة عليه قضاء قاض اخذ التمن من الوكيل اذا بقده اليه ولو نذر  
التمن الى الموكل اخذه وكذلك الوكيل بالثمن هو المطالب بالثمن دون الموكل وهو الذي يبيع المبيع  
من البائع دون الموكل فاذا استحق المبيع فهو الذي يتولى الرجوع بالتبني على البائع دون الموكل  
هو الذي يبيع المبيع من البائع ولو وجد بالمبيع عيبا فانه ينظر ان كان المبيع في يده بعد  
ولم يسلمه الى الموكل فله ان يردّه بالعيب ولو كان سلمه الى الموكل فلا يردّه الا برضا الموكل  
وكذلك هذا الحكم في الاجارة والاستجارة ولو كان هذا كليا في المبادلة التي هي مال بغير مال كالنكاح  
والخلع والصلح عديم العمد والكتابة والعقود على مال فان الوكيل في هذه العقود مقصور وسفير  
وينصرف حقوق العقد الى الموكل دون الوكيل فان كان الوكيل بالنكاح وكيل الزوج فلا يواخذ الوكيل  
بالمهر وانما يواخذ الزوج الا اذا ضمن نواخذ بالقضاء وكذلك لو كان الوكيل وكيل المرافعة  
ليس له تبني المهر وكذلك الوكيل بالكتابة ليس له تبني بدل الكتابة وكذلك الوكيل بالخلع ان كان  
وكيل الزوج ليس له تبني بدل الخلع وان كان وكيل المرافعة فلا يواخذ ببدل الخلع الا اذا اذن  
وكذلك الوكيل بالصلح عديم العمد فهو على هذا الهنا لفظ الامام الاسيحي في شرح الطحاوي  
**قوله** والضرب الثاني من اخوانه العتق على مال والكتابة والصلح على الانكار والضرب الثالث  
من اخوانه العتق جيلة وقعت خبرا له اي من اخوات الضرب الثاني العتق واراد بالضرب الثاني  
كل عقد يفتقه الوكيل الى موكله بتعلق حقوق العقد بالموكل لا بالوكيل جعل الكتابة من قبيل  
مبادلة ما ليس بمال هو مال لان بدل الكتابة بمقابلة فك الحى وكذا جعل الصلح على الانكار من  
هذا القبيل لانه بدل الصلح بمقابلة دفع الخصومة في حق المدعى عليه **قوله** فاما الصلح الذي هو  
جار مجرى البيع فهو من الضرب الاول اراد به الصلح عن اقرار وجعله جار مجرى البيع لانه  
مبادلة مال بمال فكان حكمه حكم البيع تتعلق حقوق الوكيل دون الموكل **قوله** والوكيل  
بالبيع بالهبة والتصدق والاعارة والايداع والرهن والاقتراض سفير ايضا يعني اذا وكل  
رجلا ليهب عنه من ثلث او يصدق عليه او يهبه او يودعه او يرهنه عنه او يقرضه  
فعل ما امر به صحيح لان الموكل وكل غيره بما يملكه بنفسه وكان الوكيل سفير بحيث  
تتعلق حقوق العقد بموكله لانه كحق الرجوع في الهبة واسترداده الى يده ولم يكن الوكيل  
ان يبيع الوديعة والاعارة والرهن والقرض ممن في يده لانه يضيف العقد الى موكله  
ويقول وهبة لكم موكل او رهنه والتصدق نية ان هذه الاشياء لا يثبت الحكم بها قبل التبني  
واختلست بالتبني والقبض يقع على محل مملوك لغير الوكيل لان الوكيل يضيف العقد الى موكله  
كما قلنا فاذا كان كذلك لم يمكن ان يجعل الوكيل صلا في حقوقه فكان سفير وهذا معنى قوله  
لان الحكم فيها يثبت بالقبض وانه لا في محلا مملوكا لغيره فلا يجعل اصلا والضمير وان  
يرجع الى القبض **قوله** وكذا اذا كان الوكيل من جانب المملوك يعني اذا كان الوكيل  
من جانب المشتري والمريضة والموهوب له يكون الوكيل سفير ايضا لا تتعلق حقوق  
به بل يتعلق بالموكل لان الوكيل يضيف العقد الى موكله **قوله** وكذا الشركة والمضاربة يعني  
ان الوكيل في هذين المقربين سفير ايضا لا تتعلق حقوق العقد به بل تتعلق بالموكل

لان الوكيل لا يبدله من اضافة العقد الى موكله فكان سفير حتى لو اضاف العقد الى نفسه لانتفع عنه موكله  
**قوله** الا ان التوكيل بالاستقراض بالهل وهذا استثناء من قوله وكذا اذا كان الوكيل من جانب المملوك  
قال بعضهم في بيان بطلان استقراض الوكيل بان العبارة للوكيل والمحل الذي امره بالتصرف فيه ملك الغير  
فان الدراهم التي يستقرضها الوكيل ملك المقرض والا امره بالتصرف في ملك الغير باطل قلت هذا الذي  
قال يبطل بالتوكيل بالاستقراض فانه صحيح مع ان الموكل امره بالتصرف في ملك الغير وليس معنى  
كلام المصنف ما ذهبه هذا القائل بل معناه ان الوكيل بالاستقراض اذا اضاف العقد الى الموكل  
وتبلغ على وجه الرسالة فقال ارسلني فلان اليك يستقرض كذا فيجوز يصح الاستقراض ويتبع  
القرض للموكل وليس للوكيل ان صنع الموكل عنه فانهم فيه غنا عن طويل لا طائل تحته **قوله**  
**قال** واذا طالب الموكل بالمبيع المشتري فله ان يصنع او قال القدوري في مختصره اعلم ان الموكل  
بالبيع اذا طالب المشتري بالثمن فله ان يشتري منه عنه لانه الموكل اجنى عن حقوق العقد  
لان الحقوق تتعلق بالعاقبة وهو الوكيل ولذا اذا نهاه الوكيل صح ذلك فلو نهاه الموكل عن تبني  
الثمن لا يصح فاذا كان كذلك لم يجز مطالبة الموكل الا بامر الوكيل ولكن مع هذا لو دفع المشتري  
الثمن الى الموكل جاز ويرى المشتري من الثمن استحسانا وقد روينا ذلك عن شرح الطحاوي  
بطل هذا وليس للوكيل ان يطالب ثانيا لان القبض وان كان حق الوكيل لكن نشر الثمن  
ملك الموكل فلا يابى في الاسترداد ثم الدفع اليه **قوله** ولذا لو كان للمشتري على الموكل دين  
يتبع المقاصة هذا ايضا فلو كان الثمن المتبوض حق الموكل اعلم ان الوكيل بالبيع يملك  
اسقاط الثمن عن المشتري بالاقالة والابرار والمقاصة معا على الوكيل **قوله** اي يوسف لا يملك  
ذلك كذا في القاضى الصوى وجه قوله انه تصرف في ملك الغير بلا رضاه وجه قولها انه تصرف  
في حقوق العقد فصحيح ثم من ضرورة اسقاط الحقوق اسقاط الملك فصا وكانه انفق ملك الموكل  
فوجب الضمان **قال** محمد في الاصل ولو كان البائع ابراه المشتري يعني ان الوكيل ابراه من الثمن  
فوجب ضمانه وهو ضامن وكذلك لو وهبه له وكذلك لو اشتري متاعا او كانت ذباير فاخذ  
بها من دراهم او كانت دراهم فاخذ بها من ذباير فهو ضامن للثمن والذي اشترى  
هوله وكذلك لو صالحه عليه صلحا ولم يشتد وكذلك لو اخذ عنه الثمن الى اجل كان ضامنا  
وجاز التأخير خير ولو حط عنه كان ضامنا لما حط عنه وهذا قد قول الى حنيفة ومحمد وقال  
ابو يوسف لا يجوز شي مما صنع من هذا من هبة وغيرها **قال** على حاله على المشتري  
الى هنا لفظ محمد في الاصل في باب الوكالة بالقيام على الاداء وقال في القاضى الضمير  
ثم في دفع المقاصة ان كان دين المشتري على الموكل وهو مثل الثمن صار تصا صا اجماعا  
وان كان دينه على الوكيل فعلى الاختلاف وان كان عليه ما يصير تصا صا بين الوكيل  
اما عند ابو يوسف فظاهر واما عند هاهنا لان الثمن لو صار تصا صا بين الوكيل  
لا يحتاج الى قضاء الوكيل للموكل ولو صار تصا صا بين الموكل لا يحتاج الى قضاء فصرنا  
المسافة ولان الموكل يملك اسقاط الثمن عن المشتري بالاجماع فعلى هذا الجملة في موضعين  
احدهما اذا كان لرجل على زيد دين لا يود دينه يتوكل الدين عن الغير في شرايين من زيد  
فاذا اشترى يتبع المقاصة بين دين الوكيل على البائع وبين دين رجى للبائع على الوكيل



ثم الوكيل ياخذ ياخذ الثمن من موكله والثاني ان يوكل رتب الدين غيره بالشراء من المديون  
ينفع المقاصة بين دين الموكل وبين ما وجب للبائع على الوكيل اصل هذه المسئلة استفدنا  
من الزيادة في باب من البيع وحكي الغنية ابو الليث في وصايا النوازل من كتاب الماء ذوق  
اذ باع الوكيل للمشتري على الموكل دين مثل ذلك الثمن يصير قصاصا ولو كان للمشتري دين  
على الوكيل ايضا يصير قصاصا بدين على الموكل دون الدين الذي على الوكيل وحكي الناطقي عرسا  
الليحي ان الوكيل بالبيع اذ باع من دابة فللداين ان يجعل الثمن قصاصا صالة عليه في ثمنه قول  
ابن حنبل ومحمد بن حماد ويضمن الوكيل للموكل بدولة ابراء الوكيل المشتري عن الثمن وفي قول  
ابي يوسف لا يصير قصاصا في نواذر ابن سماعه ان كان دين المشتري على الموكل فارد ان  
يجعله قصاصا ليس له ذلك لان الموكل ليس له مطالبة المشتري بالثمن الى هذا لفظ النواذر  
النواذر الصوري قوله ودين الوكيل اذا كان وحده ان كان نفع المقاصة عند ابي حنيفة  
ومحمد لما انه ملك البراء عنه يعني ان الوكيل يملك ابراء المشتري عندها وهو ابراء بغير عوض لان  
البضاعة حقها يملك المقاصة ايضا لانه ابراء ايضا ولكنه بعض فكان بالطريق الاول ان يملك  
قوله ولكنه يضمنه للموكل في الفصلين اي ولكن يضمن بعض الثمن للموكل في فصل البراء وفصل  
المقاصة بدين الوكيل والله اعلم **باب الوكالة بالبيع** الفصل في الشراء تقدم باب الوكالة  
بالبيع والشرا على سائر الابواب لكثرة وقوع البيع والشراء ومساس الحاجة الى الوكالة في ذلك  
ثم تقدم فصل الشراء لان الشراء ثبت لها هو الاصل في عقد البيع وهو المبيع والبيع  
مزيل له والتموت قبل الزوال فكان الشراء اولي بالتقدم قوله ومن وكل رجلا بشراشي فلا بد  
من تسمية جنسه وصفته وملكه اي قال القودري في مختصره وتامه فيه الا ان يذكر  
وكالة عامة فيقول ابتع لي ما رايت واراد بالجنس النوع لا بمصطلح اهل المنطق وهو المثل  
المقول على كثير من مختلفين بالنوع في جواب ما هو والنوع هو المقول على كثير من مختلفين  
بالعدد في جواب ما هو واراد بمصطلح اهل النحو وهو ما غلق على شئ بعينه وعلى كل ما اشبه  
وبجوز ان يورد بالجنس ما يندرج تحته استخاص وقد مر بيان ذلك في كتاب النكاح  
في باب المهر قال الشيخ ابو نصر البغدادي هذا الذي ذكره القودري استخصا  
والقياس ان لا يجوز ان يبيع من جوار الوكالة ما يبيع من جوار البيع وحين القياس  
ان المبيع ينتقل الى الوكيل ومن جهة الى الموكل فصار الوكيل بمنزلة البائع فكما لا يجوز ان يبيع  
البيع مع الجمالة فكذلك لا يجوز التوكيل وجه الاستحسان ما روى ابن النبي صلى الله عليه وسلم  
اعلى عروة البارقي دينا راواه ان يشتري شاة فذكر الجنس وتذكر الثمن وسكن  
عن الصفة ولم يذكر الصفة فصار صلا في ذلك ولان الثمن اذا علم صارت الصفة معلومة  
واذا ذكر الصفة صار الثمن معلوما فاعني ذكر احدهما على الآخر واما اذا اطلق له المردوم  
فخصه فقال استر ما رايت فانه يبيع مع الجمالة لانه نوصي الراي اليه فمع مع الجمالة كالمدة  
والمضاربة وكان الشيخ ابو بكر الرازي يقول هذا المعنى على وجه آخر وهو ان الوكالة المقاصة  
اذا كانت بجميع اجناسا مختلفة او ما هو في حكم الاجناس فان الوكالة لا يجوز حتى يبين  
الصفة او الثمن كقوله استر لي ثوبا لان اسم الثوب يبيع على اجناس فلا بد ان يذكر جنسا

واحد منها فان اشتري الوكيل شيئا منها كان مشتريا لنفسه وكذلك اذا قال استر لي دارا لان  
الدار وان كانت جنسا واحدا الا انها قد صارت في حكم الاجناس لكثرة تفاوتها فاما اذا كانت  
الاسم يبيع على جنس واحد فان لم يذكر الصفة ولا الثمن كقوله استر لي حمارا لان الصفة  
تصير معلومة بحال الموكل كذا في شرح الاقطع قال محمد بن الحسن في الاصل واذا وكل الرجل  
رجلا ان يشتري له جارية او عبدا فان هذا لا يجوز من قبل ان العبد والحماري مختلفون  
فان وكله ان يشتري له عبدا مولدا او جسيما او سديا او سحي جنسا من الاجناس فان  
ذلك جائز وكذلك المجارية وان لم يسم جنسا من الاجناس وسمى الثمن فان ذلك جائز ايضا  
وتسمية الثمن وتسمية الجنس سواء ثم قال في الاصل واذا وكله ان يشتري له دابة  
فان ذلك لا يجوز وان سمي الثمن من قبل ان الدواب مختلفة واذا قال له استر لي حمارا ولم  
يسم الثمن فهو جائز عليه وكذلك لو قال استر لي بغلا فان استر لي له شيئا لا يتعاضل  
الناس في مثله لم يلزم الامر ولزم المشتري ثم قال في الاصل واذا امره ان يشتري له ثوبا  
فانه ذلك لا يلزم الامر وان سمي الثمن فان ذلك ايضا لا يجوز من قبل ان الثياب مختلفة فان  
قال استر لي ثوبا يهوديا ولم يسم الثمن فهو جائز اذا اشتراه بما يشتري مثله او راك  
على ذلك بما يتعاضل الناس في مثله وكذلك كل جنس سماه من الثياب فان سمي له ثوبا  
نرا على ذلك الثمن لم يلزم الامر وان نقص من ذلك الثمن لم يلزم الامر فان وصف له صفة  
وسمى له ثوبا فاشترى له تلك الصفة باقل من ذلك الثمن جاز على الامر ثم قال في الاصل  
واذا وكله ان يشتري له دارا ولم يسم الثمن فان ذلك لا يلزم الامر ولا يجوز عليه هذا  
كلمه لفظ محمد في الاصل وقالوا في شروح الجامع القمعي رجل امر ان يشتري  
جارية او ثوبا او دابة او دارا ولم يسم الثمن فهو مشتري لنفسه والوكالة باطالة وان سمي  
ثمن الدار وبين جنس الدابة والثوب جاز وقال قاضي في شرحه والاصل في هذا  
ان الوكالة ضربان خاصة وعامة فان كانت عامة فيصح مع الجهالة الكثيرة كما لو قال  
استر ما شئت او ما رايت لانه نوصي الراي اليه فصار بمنزلة البضاعة والمضاربة  
وان كانت خاصة فان كانت الجمالة يبيد لا تصح صحة الوكالة لانها لا تصح الا ببيان  
وقال بشر الميرسي تصح وان كانت كثيرة تصح لانها تصح الا ببيان والجمالة انواع ثلثة  
فاحدة وهي ما كانت في الجنس تصح الوكالة وان بين الثمن كما لو وكله بشر ثوب  
او دابة لا تصح مالم يبين النوع لان الثوب اجناس مختلفة يقع على الكدباس والبحر  
يد والخر وغير ذلك وبين الجنس والجنس تفاوت فاحش وبيان الثمن لا يذ  
يدور الجمالة فانه قد يكون هذوا يؤول خذ بهشدين وقد يكون ثوبا يؤول  
ويؤول خذ بهشدين ايضا فلا يقدر على الاقتبال فيحتاج الى بيان الصفة  
والدابة اسم لاجناس مختلفة لانه اسم لا يربط على وجه الاوص حقيقة  
وهو في عرف الناس يتناول البقر والغنم والحمار والابل فمالم يبين النوع لا يجوز  
وكذا اذا قال استر لي مملوكا او جديا او يبيد الثمن لا يجوز لان الاسم يقع على  
انواع مختلفة فمالم يبين النوع لا يجوز وجهالة يبيد وهو ما كانت في



في النوع المحض كالزيت وكله يشد حار و فليس او ثوب من ثوب  
وان لم يثبت الثمن لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه وكل كبر  
حذام بشر اشاة لا اخية وجعل جهالة النوع عقول ولا ان التفاوت يثبت  
النوع والنوع يثبت فلا يمنع الاقمتال لكن ينصرف الى ما يليق بحالة الموكل  
حتى انه لو كان كراشا او قابليا فاشترى الزيت حارا ام صلبا بالزيت لا يلزم  
وكذا الزيت وكل واحد من القوام رجلان يثبت في له فدا فاشترى من  
يصلح للموكل لا يلزم الامر والثالث ما يكتف به بين الجنس والنوع حاله وكذا  
عبد وجارية ان يثبت الثمن او الصفة بان قال تديت او صديت او روي ما  
الوكالة وان لم يثبت الثمن او الصفة لا يصح لان اختلاف العبد والجارية  
ارى اكثر من اختلاف سايد لا انواع وعادة الناس في ذلك مختلفة وكان  
يثبت الجنس والنوع وكذا الدار المحقة بالجنس من وجه لانها تختلف  
بقلة المرفق كثرتها فان يثبت الثمن الحق بجهالة النوع وان لم يثبت  
بجهالة الجنس والمتاخرين قالوا في ديارنا لا يجوز بدفع بيان المحلة  
مختلف باختلاف المحلة وبما سمي من الثمن وكذا لو قال اشترى حنطة  
مالم يثبت عدد التفذات او الثمن لان اسم الحنطة يتناول القليل والكثير فالمراد  
المقدار او الثمن لا يجوز **قوله** من تسمية جنسه وصفته والجنس كل  
والجارية والصفة كل تفرع من الجنس **قوله** او ما هو في معنى الاجناس كالدار **قوله**  
والمولد وهو ما كان من الرقيق مولودا في البيت لا محله **قوله** لان كذا  
اشارة الى قوله لان يتقدم الثمن بصيد النوع مقلوفا **قوله** والسطة السطة  
مصدر قولهم وسطة القوم سطة اي سطرهم قال تعالى فوسطن به جمعا  
وهو معنى الوسط كالعدة والوعو والعظة والوعظ **قوله** لانه يتناول المملوك  
من من الاطلس الى النساء وكانه اريد بالاطلس الارض من الشباب ومن النساء  
ادونها ولم يدع في اللفظ هكذا قال صاحب الجوهرة الطليعة كدرة في غبرة و  
الذنب اطلس وكذلك لو كان كل شيء يثبت به يقال طلست بطلست طلست  
وقال به هديت ديوان الاطلس على ديوان الادب سال دس ذب اطلس والاطلس الخلق من الشباب  
الفضلاء الا من من من الانس والانس ان تنال عن الانس نياهم منس ولكن على دباب منهم طلست **قوله**  
دفع الى اخر دراهم ان اشترى بها طعاما موعدا على الحنطة ودفعها الى قال في الجامع الصغير في السور في اول باب الوكالة  
بالبيع والشرا فان لم يجد ربحا اصيل وان دفع اليه دراهم وقال اشترى بها طعاما فاشترى بها حنطة جاز ذلك  
الاخر وان اشترى بها حنطة لم يجد ربحا اصيل وان اشترى بها دراهم فاشترى بها حنطة جاز ذلك وان كان ذلك بشرا  
الدراهم فهو جاز على الامر وان كانت دراهم كين لا بشرا به مثل ذلك لم يجد ربحا اصيل وان دفع اليه دراهم فاشترى بها حنطة  
اشترى حنطة فاشترى بها حنطة فانه لا يجوز على الامر من قبل انه لم يسم له كين بشرا كذا في الاصل في باب الوكالة بالبيع  
الذي لا يجوز على صاحبه واراد بالدين والجوز في الحنطة وجبر الحنطة لان الوكيل يشترى الطعام اذا اشترى الطعام

لا يجوز كذا اذا اشترى دينه وخبر الا ترى الى ما مضى في الاصل في باب الوكالة في السلم يقول واذا وكل الرجل كل  
رجلا ان سلم له درهم في طعام فاعطاه عندنا الحنطة استحسن ذلك فان سلم في شرا او نرا في سمس فهو جاز على الوكيل  
ولا يجوز على الامر الى هنا لفظ الاصل والقياس ان تناول كل طعام من الناقة والحر وغيره لكس لان الطعام اسم لما يطعم به عام  
ولهذا لا ريب في الطعام يدخل فيه كل طعام وهذا لو حلف ان لا ياكل طعاما كان عاما فاعطاه وهو ياتي في المضغ والابتلاع وكذا  
هذا وجاز لا حنطة ان الطعام في عرفهم يتناول الحنطة ودفعها اذا ذكرتموها بالاسم او بالوصف عندهم المسوق اليه بانه  
فيها حنطة ودفعها سوق الطعام واذا كان العرف هكذا ترك القياس به لان العرف انوي من القياس لان الثابت  
بالعرف كالثابت بالنس ولا عرف في الدين والوصية في مطلق الطعام مرادوا اكل اصيل الرضخ قال في الفتاوى الصغرى  
قال شيخ الاسلام خاير زاده ان كانت الدرهم كين بحيث يشترى بها الحنطة لا الرضخ ولا غيرها فاشترى بها الركيل  
خير او دفعا لا يجوز على الموكل وان كانت وسطا فتشترى بها الحنطة او الدين فاشترى بها الركيل الحنطة او الدين  
جاز ولو اشترى بها الجوز وان كانت قليلة بحيث لا يشترى بها في العرف الا الجوز فانه يجوز اذا اشترى الجوز وذكر  
العدد الشهيد في اول باب الوكالة بالبيع والشرا من سوع اجماع الصغير قال الفتاوى ابو جبران كثر الدرهم في الحنطة  
وان قلت في الجوز وان كانت بين ذلك في الموقين وقال في الفتاوى الصغرى ما ذكره رحمه الله عرفهم امانى عرفنا  
ما الطعام ما يمكن اهله من غير ادم كالحنطة والموسى ونحو منصرف الوكالة الى ذلك دون الحنطة والدرهم الجوز  
والشرا على هذا في الدرهم عن ابي يوسف اذا كان ثمة وليه فدفع اليه درهم كين فهو على الجوز واذا وكله بشرا  
لم يدفعه فاشترى الحنطة او المسوى منه لا يجوز على الامر الا اذا كان سائر اكل خايا وطير او الرضخ يجوز عليه  
ان كان في بلد يباع في اسواقه منه فيشترى الناس وشرا الشاة الحية او الذبوحه لا يجوز عليه وان سعى في الامر بعينه درهم  
الا ان يكون مسلوخه ولو امر بشرا البيض فهو على بعض الدجاجة بخلاف كحلث البيض على اكل البيض حيث يقع على  
بعض الطير هذا كله من الفتاوى الصغرى كنبته تكثيرا للفتاوى **قوله** ان العرف انكساي انوي من القياس **قوله**  
وهو على ما ذكرنا في العرف واقع على الحنطة ودفعها ودمر البيان **قوله** بمعنى على الوضع وهو ان الطعام اسم لما يطعم به  
وقبل ان تترك الدراهم الى اخره وهذا قول الصغير الجوز الهندواني وقد مر قبل هذا **قوله** وان قلت في الجوز لانه لا يدر  
عادة **قوله** قال واذا اشترى الركيل وقبض ثم اطلع على عيب فله ان يرد به بالعيب مادام المبيع في يده اي قال الفتاوى  
في منعه ونهيه فيه فان سلم الى الموكل في باب البياعات والرد بالعيب من حقوق العقد يرد الموكل مادام في يده بخلاف  
ما ذكروه في الموكل حيث يرد له الا باذنه انقطع عن الوكيل بانتهاء الوكالة ولهذا قالوا اذا سلم اليه الموكل لم يكن للشئ ان يطالب  
الوكيل للشفعة لان خروج من الوكالة وانقطع عنه كذا في هذا قال محمد بن الحسن في اجماع الكبير الوكيل بالشرا اذا اشترى جارية ردتها  
الى الامر علم جاز فانه لا يرد ما ابرضا الامر فان لم يدفعها الى امره ان يرد فان دفعه بالعيب او ابر الناج عن الامر بركة ما رضى  
او ابر او في حقه دون الامر به كان لا امر ان ياخذ الجارية مع العيب وان شاء تركها على المأمور وعنده الفسخ في شرا اجماع الكبير  
وهذه المسئلة لا يبي حنيفه ومحمد رحمهما الله على ابي يوسف رحمه الله في سئل الوكيل بالبيع اذا ابر المنة عن الثمن فاولم يكن  
الامر عن الفسخ صحيحا في حق الامر لم يصح الامر عن العيب ههنا ايضا من المتأخرين من قال نابل ما ذكره اذا ابر المنة عن العيب  
قلت انفس لان قبل القبض العيب لا يفسد من الثمن بل يبيد ان الناج اذا اصاب المنة عن العيب على ثوب بعينه قبل القبض  
لم يكن للثوب حصه العيب بل يصير كان البائع زاد في المبيع نواحيه يشترى الثمن على ثوبين فانه اذا لم يكن للعيب حصه  
من الثمن لم يكن ابر او البائع عن العيب ابر او عن شيء من الثمن ببيع فاما بعد القبض لا يصح الامر عند ابي يوسف لان العيب بعد  
القبض حصه من الثمن بل يبيد ان الصلح لو كان بعد القبض كان الثوب حصه العيب حتى لو وجد بعينه بركة بعد رخصان العيب  
من الثمن كان الابر عن العيب ابر عن بعض الثمن فلا يصح عنده ومنهم من قال لا يصح الا بر عن العيب عند الكل قبل القبض











بشرا عبد غيرنا شترى عبد فهو للوكيل الا ان يقول نويت الشراء للوكيل او يتوبه سال الموكل اي قال القنودى  
في مختصره قال صاحب الهداية هذه المسئلة على وجوه ان اضاف العقد الى دراهم الامر كان الامر وهو المراد بقوله  
او يتوبه سال الموكل دون النقد يعنى ان المراد من قول القنودى او يتوبه سال الموكل هو الاضافة وقت  
الشراء الى دراهم الموكل لا الدفع من مال الموكل لانه اذا اشترى بدراهم مطلقة ثم نقد فان تقدم دراهم الموكل  
يتبع الشراء للوكيل وان تقدم دراهم الوكيل يتبع الشراء للوكيل وهذا معنى قوله لانه فيه تفصيلا اي لان  
في نقد الدراهم بعد الشراء مطلقا تفصيلا وهو هذا الذي ذكرناه وفيه خلاف ايضا لانها اذا توافقا على ان  
لم يحضره البينة فيتبع الشراء لمن وقع النقد من دراهمه ويطلق ان او موكلا عند ابي يوسف وعند محمد للوكيل  
سواء كان النقد من دراهمه او لا وهذا الذي ذكره القنودى بالاتفاق ولنظم مطلق غير مفيد عن قيد الاضافة  
الى دراهم الامر وقت الشراء وعن عدم الاضافة فيحمل المطلق على هذا المقيد وهو ما اذا اضافة وقت الشراء الى  
دراهم الامر وقت بدالة الاجماع لانه لا خلاف في صورة الاضافة وقت الشراء الى دراهم الامر لان الشراء يتبع  
للموكل في صورة الاضافة الى دراهمه لحال الوكيل على ما حمل له شرعا لانه لو وقع الشراء للوكيل مع اضافة الشراء  
الى دراهم الموكل يلزم ان يكون الوكيل غاصبا لدراهم الموكل والغصب حرام لا يليق بحال المسلم او حراما  
بحال الوكيل على ما جري في عادات المسلمين لان العادة ان يتبع العقد لصاحب الدراهم اذا اضيف العقد  
الى دراهم معينة والوجه الثاني ان يضيف الوكيل العقد الى دراهم نفسه فينتج العقد لانه يستنكر  
عادة ان يتبع الشراء للوكيل مع اضافة الشراء الى دراهم الوكيل والوجه الثالث ان يشترى مطلقا من غير  
اضافة الى دراهم احد فينظر هل نوي وقت الشراء او لا فان اشترى بنية الموكل فالشراء له وان اشترى  
بنية نفسه فالشراء للوكيل لانه ان يعمل لنفسه اصاله او لغيره وكاله لان المأمور به غير معين فكانت  
نتيجه معتبرة لان الملك ينتقل الى الموكل من جهة الوكيل هذا اذا لم يوجد التكاذب اما اذا وجد فقال  
للموكل اشترى لي وقال الوكيل اشترىته لنفسى يحكم النقد اتفاقا حلالا على ما حمل له شرعا وينعله  
عادة وهذا هو المراد بقوله على ما ذكرناه والوجه الاخر اذا توافقا على ان لم تحضره البينة فيغير اختلاف بين ابي  
يوسف ومحمد قال ابو يوسف يحكم النقد وقال محمد هو للوكيل لان الاصل في كل حرام ان يتبع له الا اذا  
قام الدليل على خلافه ولم يتم لانه لم يصف الى دراهم الموكلا فيؤخذ بكونه العقد للوكيل وجه قول ابو يوسف  
ان شراء مطلق يحتمل الامر من جميعها فتوقعه للوكيل او للوكيل فكان الامر متوقفا الى ان يوجد النقد لانه  
يصلح معينا كما في حالة التكاذب على ان يتم حمل حال الوكيل على الصلاح لانه يلزم ان يكون غاصبا لدراهم  
الغير فان قلت كيف قلتم اذا اضاف العقد الى دراهم الامر يتبع الشراء له وان اضافة الوكيل الى دراهم  
نفسه يتبع الشراء له والدراهم الدائنة لا يتبعها في العقود النسخ عندنا فكانت الاضافة وعدم  
الاضافة سواء قلت لانهم لا يفتقرون مطلقا بل تتعين في الوكالات وبه صرح صاحب الهداية  
في اخر هذا الفصل في تحليل قول ابي حنيفة وسبغى تام البيان ثم ان شاء الله تعالى ولما اذا اهلكت  
في يد الوكيل بطلت الوكالة او نقول لا يزيد بغيره تعلق الشراء بعينه على وجه تكون هي مستحقة  
لا بحالة بل يزيد تقييد الوكالة بما اذا تقيدت الوكالة بها حتى اذا اهلكت قبل الشراء بطلت الوكالة  
صلحت الاضافة الى احداهما معينة لتوقع العقد منه **قوله** لانه فيه تفصيلا وخلافا في النقد بعد الشراء  
مطلقا اراد بالتفصيل صورة التكاذب والتوافق في التكاذب يحكم النقد اتفاقا في التوافق على عدم  
البينة يحكم النقد عند ابي يوسف وعند محمد هو للوكيل وتقدم بيانه اننا **قوله** وهذا بالاجماع اي الذي

108 ذكره القنودى اراد به وقوع الشراء للوكيل بالاتفاق اذا اشترى بمال الموكل وتقدم بيانه **قوله** وهو مطلق اي الذي  
ذكره القنودى مطلق لا تفصيل فيه **قوله** جملنا حاله على ما حمل له شرعا دليل قوله ان اضاف العقد الى دراهم الامر  
كان للامر **قوله** او يفعل عادة عطف على قوله لم يحل له شرعا وهو دليل قوله وان اضافة الى دراهم نفسه كان لنفسه  
**قوله** اذا الشراء لنفسه باضافة العقد الى دراهم غيره مستنكر شرعا وهذا تعليل لقوله على ما حمل له شرعا  
**قوله** في هذا التوكيل اي في التوكيل بشراء عبد بغير عينه واحتريم عن التوكيل بشراء عبد بعينه لانه ليس  
للكيل ثمة ان يشترى لنفسه الا في الصور الثلاث مبريا **قوله** على ما ذكرنا اشارة الى قوله حلالا حاله  
على ما حمل له شرعا **قوله** يحتمل الوجهين اراد بهما وقوع الشراء للموكل ودفعه للوكيل **قوله** يحتمل  
البينة للامر يعنى ان يحتمل ان نواه ثم نسيه **قوله** حمل حاله على الصلاح وهو ان لا يحمل الوكيل غاصبا  
دراهم الموكل **قوله** والتوكيل بالاسلام في الطعام على هذه الوجوه اي على الوجوه المذكورة في الوكيل  
بالشراء فان اضاف الوكيل بالسلم العقد الى دراهم الامر كان السلم له وان اضاف الى دراهم نفسه كان له  
وان عقد مطلقا من غير اضافة الى دراهم احد فان نوي السلم للموكل كان له وان نوي لنفسه  
كان لنفسه وان تكاد باي حكم النقد وان توافقا على ان لم تحضره البينة كان السلم للوكيل عند محمد  
وقال ابو يوسف يحكم النقد فعن دراهم ايها نقدا للعقد له ثم اعلم ان الاصل ان يذكر ملة الوكيل  
بالسلم او لا ثم يتول والوكيل على هذه الوجوه لان محمد ذكر في الاصل ملة الوكيل بالسلم ولم يذكر الوكيل  
بالشراء الا ان صاحب الهداية لما كان ملتزما للجمع بين سائر الجاه الصغير ومختصر القنودى  
شرح في بيان ملة القنودى فلما نزع عن ذلك ذكر ما ذكره محمد ايضا على سبيل الاختصار حيث قال  
على هذه الوجوه فلما لم يذكر محمد ملة الوكيل بالشراء في شي غير عينه اذا عقد ولم يحضره بينة اختلف  
المشاخ فيه قال بعضهم الخلاف فيه كالحلاف في الوكيل بالسلم واليه ذهب القنودى وتسم صاحب الهداية  
ومنهم من قال الجواب عندهما كالجواب عندهم في السلم وفرق لابي يوسف بين السلم والشراء فقال  
للقنودى باب السلم نأثير في تنفيذ العقد نصلح معينا كالاضافة بخلاف الشراء **قوله** قال ومن امر  
رجلا بشرا عبد بالف فقال تدفعلت ومات عندي وقال الامور اشترىته لنفسك فالتول قول  
الامر اي قال محمد في بيع الجامع الصغير ومودنا في محمد عن يعقوب عن ابي حنيفة في الرجل يامر  
الرجل ان يشترى له عبدا بالف درهم فجاء المأمور فقال قد اشترىته لك عبدا بالف درهم وتبضه  
فمات وقال الامر اشترىته عبدا بالف وتبضه ومات عندك وانما اشترىته لنفسك قال التول  
قول الامر الى هنا لفظ محمد في الجامع الصغير وهي من الخواص وهذه المسئلة على ارجح اما ان يكون  
الوكيل مأمورا بشراء بعينه او بغير عينه وكل وجه على وجهين اما ان يكون الثمن منقودا ولم يكن  
دكل وجه على وجهين اما ان يكون العبد قايما او هالكا فان كان العبد بغير عينه والثمن غير منقود  
وقال الوكيل اشترىته وتبضه وهلك لم يقبل قوله وهي ملة الكتاب لان غرضه الرجوع  
بالثمن على الامر وهو ينكر فكان التول قوله مع اليمين وهذا لان الوكيل لا يملك استيفاء العقد  
كون العبد خارجا عن المحلية لكونه مينا فكان غرضه الرجوع بالثمن وان كان الثمن منقودا  
قبل قول الوكيل لان الامر يدعى الرجوع بالثمن على الوكيل وهو يريد الرجوع عن عبده الامانة  
فكان التول قوله وان كان العبد حيا والثمن منقودا خلتا فقال المأمور اشترىته لك  
وقال الامر اشترىته لنفسك فالتول قول المأمور لانه اخبر عيا ملك انشاء الحال وان لم يكن الثمن



منقودا فيه اختلافان في المختلف قال ابو حنيفة التول للامر وقال ابو يوسف ومحمد التول للمامور ايضا لان  
امين اخبر عما ملك انشاء لانه ملك الشرائع لئلا يفتقر قول الامين فصار كما اذا كان الثمن منقودا  
ولا في حنيفة ان الوكالة لا تناول مواضع التعم وهذا موضع التهمة فلا يتقبل قول الوكيل ببيان بهما  
لتنس وقد وجد في غيرهما ولم يعجم فلما لم يوافقوا ان يلزم الامر لحسارة الصفقة ومثله يتعارف بين  
الوكلاء فلا يقبل قوله التهمة ولا نسلم انه ملك استيناف العقد مع هذه التهمة بخلاف ما اذا كان الامر  
منقودا لانه امين يدعي الخروج عن عمدة الامانة فيصدق قوله باعتبار الثمن فيثبت حكم البيع ايضا  
لذلك وان كان العبد بعينه قبل قول الوكيل سواء كان الثمن منقودا او غير منقود اذا كان العبد قابلا  
لانه اخبر عما ملك انشاء للحال فلا يصح نكذه ولا تهمة فيه ايضا لان الوكيل لا يملك ان يشترى  
لنفسه وان كان العبد هالكا فالقول قول المامور ايضا اذا كان الثمن منقودا لانه يدعي الخروج عن  
عمدة الامانة من الوجه الذي امر به فكان القول قوله وان لم يكن الثمن منقودا فالقول قول الامر لانه  
اخبر عما ملك استيناف ولا تهمة فيه يعني فيما اذا كان العبد حيا وهو مامور بشراعه بعينه فان  
قلت الاصل في الدلائل الاطراحو هذا لا يطرد على اصل اى حنيفة فان الاب اذا اقر على الصغيرة  
او الصغيرة بالنكاح لم يصح الاقتران بالبينته وكذا وكيل الزوج او الزوجة ودولى العبد اذا اقر  
بالنكاح لا يصح الا بينته عند اى حنيفة خلافا لصاحب مع ان المتزنى ملك استيناف العقد قلت  
لان نسلم انه ملك استيناف العقد مطلقا بل ملكه مقيدا بحال حفرة اليهود ولم يكن شهود الكلام  
حضورا وقت الاقتران فلم يملك الاقتران لانه لم يملك الانشاء بلا شهود وهذا هو الجواب الثاني  
وقول بعض الشارحين ان قوله ملك استيناف دفع على قولهما وقوله ولا تهمة فيه بعيد عن التحقيق  
لان المجموع دليل قول اى حنيفة لا قوله ولا تهمة فيه وحده **قوله** في حال غيبته اى غيبة الموكل قيد به  
لان اذا كان حاضرا وصرح الوكيل بالشرا لنفسه يتبع الشراء للوكيل وان كان مامورا بشراعه بعينه  
لان خالف فانزل مخالفتا له حال حضرته **قوله** على ما مر اشارة الى ما ذكر قبل صفحة بقوله ولو وكله  
بشراعه بعينه لم يسله ان يشترى لنفسه **قوله** على ما ذكرنا الى حنيفة اشارة الى دليل اى حنيفة  
قبل خطوط وهو قوله لانه موضع تهمة **قوله** ومن قال الاخر يعني هذا العبد لفلان فباعه ثم انكر ان يكون  
فلان امره فان فلانا ياخذ وصورة المسئلة في الجامع الصغير محمد بن يعقوب عن اى حنيفة رضى الله عنه  
في رجل قال يعني هذا العبد لفلان فاشتراه له ثم انكر ان يكون فلان امره بذلك ثم جاء فلان فقال  
انا امرته فقال يا خيه فلان فان قال فلان لم امره وقد كان اشتراه لفلان لم يكن لفلان الا ان يسلم  
له المشتري فان سلمه واخذه الذي اشتراه له كان بيعا للذي اخذه من المشتري وكانت الهبة  
عليه وهذا كله من الخواص بمعنى قوله يعني هذا العبد لفلان اى لاجل فلان يعني ان فلانا امرني  
اشترى هذا العبد لاجل فباعه صاحب العبد ثم انكر المتزاني فلان بعد الشراء قال لم يكن فلان امر  
بل اشترته لنفسى ينعقد البيع في الحال لانه لا منازعة في الحال فاذا جاء فلان بعد ذلك وقال كنت  
امرته بالشراء فلم ان ياخذ العبد من المشتري لان قول المشتري يعني لفلان امره وانه قد اراد  
نفسه صحيح فرجوعه بعد ذلك لا يصح وينفع الشراء للموكل وان قال فلان لم امره بذلك لم يكن له  
على العبد سبيل وان قال بعد ذلك امرته لان اقرار المتزاني بتدبيره المقوله فاذا عاد الى تصديقه  
بعد ذلك لم ينفعه لانه عاد حين استنى الاقرار فلم يصح تصديقه ولزم الشراء للمشتري الا اذا سلم

المشتري العبد الى فلان بعد قوله لم امره يكون ذلك بيعا مبتدأ بسبيل التعاظم وضاد لمن اشترى شيئا غيره بغير امر  
حتى لو لم يشتري فان طلب المشتري ان يسلمه المشتري اليه واخذه كما ذكر بيعا بالتعاظم قال ابو حنيفة  
وغيره في شريح الجامع الصغير وتثبت بهذا ان بيع التعاظم كما يكون باخذ واعطاء فقد ينعقد بالتسليم  
على جهة البيع والتكليف وان كان اخذ بلا اعطاء كعادة الناس وتثبت به ان النقيس من الاموال والخسيس  
في بيع التعاظم سواء **قوله** وكانت الهبة عليه يعني لما انعقد بينهما بيع بالتعاظم كانت الهبة للاخذ على  
المشتري كذا نثر في نثر الاسلام البرزوي ونثر لدين قاضي خات وهو المأموم من كلام محمد وقوله الا ان  
يسلمه المشتري له استثناء من قوله لم يكن له والمشتري بكسر الراء وهو الظاهر من كلام محمد وان كانت  
للمتفق وجع على معنى الا ان سلم المشتري العبد الى المشتري **قوله** وهو المعتبر في الباب اى التراضي  
هو المعتبر في باب البيع فلما وجد التراضي انعقد البيع بالتعاظم في النقيس والخسيس خلافا لما  
يقوله الكرخي ان بيع التعاظم لا ينعقد الا في الاشياء الخمسة وقد مر ذلك في اول كتاب البيوع **قوله**  
قال ومن امر رجلا ان يشتري له عبدين باعيا نهما ولم يسم ثمنهما فاشترى له احدهما قال جازي وان  
امر به ان يشترى بها بالف درهم فاشترى احدهما بخمسائة او اقل وقيمتها سواء فهو جازي وان اشترى  
بالقول يلزم الامر الا ان يشتري الاخر بقيمة الالف قبل ان يختصما وقال ابو يوسف ومحمد اذا اشترى  
احدهما بالثمن خمسمائة بما يتغابن فيه الناس وقد بقي ما يشترى مثله العبد الباقي فهو جازي وهذه  
من خواص الجامع الصغير اعلم بان المأمور بشرا عبدين باعيا نهما اذا لم يكن الثمن مسمى اذا  
اشترى احدهما بمثل قيمته او باقل من قيمته او بالثمن قيمته بما يتغابن الناس فيه جازي على الموكل  
لان قد سبق الجمع بينهما وقد لا يتفق فجعل تركه لا يشترط كل واحد منهما ثرا لثمن قيمته بما يتغابن  
الناس فيه جازي على الموكل لان الاحتراز عما يتغابن الناس فيه متعذر فكان داخل تحت الوكالة بخلاف  
ما لا يتغابن الناس فيه فان الشرا به لا ينفذ على الموكل وهذا بالاتفاق بخلاف الوكيل بالبيع اذا باع  
بغير ما حش جازي عند اى حنيفة وسيجيئ ذلك في الفصل الثالث وان امره ان يشترى بها بالف  
وقيمتها سواء فاشترى احدهما بخمسائة او باقل جازي على الموكل بالايجاع وان اشترى بالثمن  
خمسائة لم يلزم الامر الا ان يشتري الباقي بقيمة الالف قبل ان يختصما قلت الزيادة على الخمسمائة  
او اكثر وقال ابو يوسف ومحمد اذا اشترى احدهما بالثمن نصف الالف بما يتغابن الناس فيه  
وقد بقي من الالف ما يشتري مثله الباقي جازي على الموكل قال النقيس ابو الليث في شرح الجامع الصغير  
احتمل ان المسئلة لا اختلاف فيها وان ابا حنيفة انها قال لم يجز شراؤه على الامر اذا زاد زيادة لا  
يتغابن الناس في مثلهما وابو يوسف ومحمد قال في الذي يتغابن الناس في مثله انه يلزم الامر  
فاذا حملت على هذا الوجه لا يكون في المسئلة اختلاف واحتمل في المسئلة اختلاف في قول اى حنيفة  
اذا زاد على خمسمائة قليلا او كثيرا لا يجوز على الامر وفي قوله جازي اذا كانت الزيادة قليلة الى  
هنا لفظ النقيس اى الليث وجه قوله ان التوكيل حصل مطلقا من غير تعيين بخمسمائة والمطلق  
يعرف الى المتعارف وبالزيادة على خمسمائة بغير تعيين لا يخرج عن المتعارف فلم يكن الوكيل  
مخالفًا لشرائه على الموكل الا ترى انه بقي من الالف ما يمكن به شراء العبد الباقي فاذا حصل  
قبل ان يرد الامر جازي على الامر فلا خلاف ان النقيس الفاحش فانه خارج عن المتعارف



فلم يدخل تحت الوكالة درجة قول اي حنفية ان مقابلة الالف بالعدين حال استوائهما في القيمة دلالة انقسام  
الالف عليهما على استواء فكانت امرا يشترط واحد منهما تحسبا لدلالة قوله صرح بشراكل واحد منهما تحسبا  
لم يجز الشراء بالزيادة قلت او كثر ثقتا فكذا فيهما عند فيه لان الثابت دلالة كالتات صرحنا فعلى هذا القياس  
لا يجوز الشراء على الامر اذا اشترى العبد الباقي ببقية الالف لانه مخالف لانا استحسانا وقلنا ينفع الامر  
على الامر اذا اشترى العبد الباقي ببقية الالف لان الصريح احق بالعمل من الدلالة وهذا الامر الموكل  
صرح ان غرضه حصول العبدين بالالف وانقسام الالف على العبدين ثبت دلالة فاذا اشترىها جميعا  
جاءه ان الصريح يطلت الدلالة **قوله** الا فيها لا يتعين الناس فيه استثناء عن قوله جاز قوله لانه  
توكيل بالشراء احتراز عن التوكيل بالبيع فان ذلك يجوز من الوكيل بغيره فاحسن عندنا في حيف  
وسيجيء ذلك **قوله** غرضه اي غرض الامر **قوله** وهو تحصيل العبدين الصغيرين راجع الى غرضه **قوله**  
والصريح يفوقها اي يفوق الدلالة ويبيانه ان درج فيها بيننا **قوله** وهو فيها قلنا اي للتعارف فيها  
يتعين الناس فيه **قوله** قال ومن له على الف فامره ان يشترى بها هذا العبد فاشتره جاز  
اي قال في الجامع الصغير وصورة المسئلة فيه محمد بن يعقوب عن اي حنفية في رجل كان له على رجل اخر  
درهم فامره الذي له المال ان يشترى به بما هذا العبد فاشتره قال جاز وان امره ان يشترى  
لغيره بما عدي بغيره فاشتره فاذا قصص الامر فموله وان مات في يده المشتري قبل ان يقبضه  
الامر مات من مال المشتري والالف على المشتري كما هي وقال يعقوب ومحمد ذلك جاز لانه  
لا امر في الوجهين جميعا اذا قصص المأمور الى هنا لفظ محمد في اصل الجامع الصغير قالوا في شرح  
الجامع الصغير وكذا اذا قال اسلم مالي عليك الى فلان في كذا صح بالاجماع ولو قال الى من شئت فعل  
الاختلاف وقال في المختلف وكذا لصرق فالحاصل انه اذا امر غرضه ان يشترى به بما عليه شيئا فان  
عين المبيع او البائع جاز والا فلا وقال ابو يوسف ومحمد بن محمد في الوجهين لهما ان الدرهم والدينار  
لا يتعينان في عقود المعاوضات ونسوخا عندنا خلافا لزمروا الشافعي وقدر ذلك في طريقة الكمال  
في كتاب المرفق فلما لا يتعينان اذا كانا عينا لا يتعينان اذا كانا شيئا دينارا ولهذا اذا اشترى  
شيئا بدين له على البائع ثم تصادقا على ان لا دين لا يبطل الشراء وجب مثل ذلك الدين فاذا لم يتعين  
درهم الدين صار التقييد والاطلاق سواء فاذا اطلق الشراء بدرهم مطلقه جاز على الموكل فله ان  
يقيد بدرهم الدين نصا كما اذا عين البائع او المبيع الا ترى انه لو قال تصدقت بمالي على كذا  
المساكين جاز ولا في حيفه ان هذا توكيل بالباطل والتوكيل بالباطل باطل وهذا لانه توكيل بتملك الدين  
من غير من عليه الدين وهو البائع فلا يجوز لانه تملك ما لا يتدر على تملكه بخلاف التملك من عليه  
لانه في قبضه وانما قلنا انه توكيل بتملك الدين من غير من عليه الدين لان الدرهم والدينار  
يتعينان في الوكالة ولما قالوا في شروح الجامع الصغير ان الدرهم اذا عينت في التوكيل بالشر  
ثم هلكت عند الوكيل بطلت الوكالة الا ترى ان الناطق نقل في الاجناس عن الاصل ان الوكيل  
بالشراء اذا قبض الدين من الموكل وقد امره ان يشترى بها طعاما فاشترى بها ثيابا غير ما  
ثم نقد دينه الموكل فالطعام للوكيل وهو ضامن لدين الموكل ثم قال الناطق هذه المسئلة  
تدل على ان الدرهم والدينار يتعينان في الوكالة وهذا بخلاف ما اذا عين البائع او عين المبيع  
حتى تعين البائع يتعين حيث يبيع التوكيل لان البائع يصير بائعا عنه بالتبض لان تعين البائع

يكون اذا ناس الموكل بالتبض ثم شترع الشراء بعد فلا يودي الى تملك الدين من غير من عليه الدين لان قبض  
البائع كقبض الموكل بخلاف الامر بالتصدق لانه اخراج المال الى الله تعالى وهو معلوم وليس كذلك  
اذا لم يكن البائع معيناً لان امانة شخص يجوز لا يتحقق قبض الدين واذا لم يبيع التوكيل يبيع الشراء  
لوكيل فاذا اهلك في بيعه هلك عليه فان دفعه الى الامر وقبض الامر فموله لانه يبيع البيع بينها ابتداء  
سبل التعاطي لانه دفعه على جهة التملك ويبع التعاطي جاز عندنا يباع عن الاموال او خسر  
ثم اعلم ان الدرهم والدينار يتعينان في الهبة والوصية والمضاربة والشركة قبل القبض القليم  
نص عليه في الزيادة في باب من الوكالة بالشئ يكون على غير ما امره فعلم بذلك ان قاله صاحب الهداية  
في الفصل الثاني من كتاب الشركة بقوله بخلاف المضاربة والوكالة المودعة لانه لا يتعين الثمنان  
فيهما بالتعيين وانما يتعينان بالتبض فيه نظر مريبانه في كتاب الشركة اما في الوكالة فان العقود  
فيها لا يتعين قبل التسليم وفي تعيينها بعد التسليم اختلاف المشايخ ذكره في الاسلام في شرح  
الزيادات وقد مر ذلك ايضا وقال الشيخ ابو المعين النسفي في شرح الجامع الكبير في باب من الايمان  
مما يوجب الرجل على نفسه اختلاف مشايخنا في الدرهم والدينار انهما عند الاشارة اليهما هل  
يتعينان في العقود ام لا قال ابو طاهر الدباس انهما لا يتعينان وحكا عن القاضى ابي حازم  
وهو قول اكثر مشايخ بلخ ونسب الشيخ ابو سهل الشري الى عامة المشايخ وقال الكرخي اذا اشار  
اليها تعينت ولكن مع هذا المشتري ان منعهما ويدفع غيرهما لعدم التفاوت بينهما وبين غيرها  
وقرر الشيخ ابو المعين قول الكرخي انهما يتعينان في العقود جواز لا وجوباً وقال علاء الدين العالم  
في طريقه الخلاف قال علماءنا والثلثة الدارهم والدينار لا يتعينان في عقود المعاوضات ونسوخا  
وان عينت حتى لا يطالب المشتري باء ذلك الدرهم وله ان يسلمها وسلم غيرها ولا ينسخ  
البيع بهلاكها قبل القبض وقال زمر الشافعي يتعينان حتى يجب على المشتري تسليمها  
عينا وينسخ البيع بهلاكها كما في جاف المبيع ثم قال العالم فيها وعن اصحابنا روايتان في ان  
الدرهم والدينار يتعينان في العقود الفاسدة والمختار عدم التعيين الى هنا لفظ العالم  
ثم اعلم ان عدم تعين الدرهم والدينار في حق الاستحقاق لا يغير في انهما يتعينان جنساً وتدر  
ووصفا بالاتفاق وبه صرح الامام العتاي في شرح الجامع واستدل عامة المشايخ بمسألة الجامع  
وهي ما اذا قال ان يعطك عيدي هذا بهذا الالف وهذا الكر ذهبا صدقة فباعه بها لزمه التصديق  
بالكر دون الدرهم لان البيع سبب لملك الكر لانه يتعين وليس سبب لملك هذه الالف لانها  
لا يتعين واستدل الكرخي بهذه المسئلة ايضا فقال لو لان العقد تناوله الما وجب التصديق  
بالكر الا ان التصديق بالالف لم يجب لان حالة لزوم التصديق حالة وجوب التذنب وهو وجود حكم  
عند الواعظ عن البيع وكما نزع عن البيع صادر الكر ملكا لانه عدم الخيار لملكه فصادقه التذنب  
فوجب التصديق به فاما الالف فان كان متحيزا ولكن كان للمشتري الخيار ان شاء سلم عينها وان  
نصارى لم يسلم فكان له عند وجوب التذنب خيار في حق الالف فلم يزل عن ملك المشتري وان تناوله العقد  
يجوز على ما ذكرنا اشارة الى ما ذكره بقوله بعد عشرة خطوط بخلاف ما اذا عين البائع لانه يصير  
وكيلا عنه بالتبض **قوله** الا ترى انه لو قيد الوكالة بالعين منها او بالدين منها ثم استهلك او اسقط



الدين بطلت الوكالة قال بعض الفارحين اما قد بالاستهلاك دون الملاك لان بطلان الوكالة  
مخصوص بالاستهلاك دون الملاك وهذا الذي ذكره لما ذكرنا في شرح الجامع الصغير في هذا الموضوع  
حيث قالوا وهلكت الدراهم المسلمة الى الوكيل بالشر بطلت الوكالة فاقول كان المصنف قيد بالاستهلاك  
حتى لا يتوهم منهم ان الوكالة لا تبطل اذا استهلك الوكيل الدراهم المسلمة اليه لانه يضمن الدراهم  
فيقوم مثلها مقايها فيصير كأن عينها باقية فقال بالاستهلاك بطلت الوكالة كما في الهلاك لتعين ذلك  
الدراهم كما في هلاك المبيع قبل التسليم **قوله** وذلك لا يجوز كما اذا اشترى بدين له على غير المشتري  
ان تملك الدين من غير من عليه الدين لا يجوز اي لم يجز توكيل المديون بان يشتري المديون ما عليه  
عبدان اخر كما اذا اشترى الوكيل بدين على غيره كما اذا امره زيد مثلا ان يشتري بدين له زيد على غيره  
شيئا من آخر لانه تملك الدين من غير من عليه الدين فكذلك فيما نحن فيه وهو ما اذا امر الوكيل ان يشتري  
بدين على الوكيل عبدا بغير عينه **قوله** اذ يكون امرا بمرء لا يملكه الا بالتبضع قبله اي قبل التبضع  
وهذا عطف على قوله كان هذا تملك الدين من غير من عليه الدين يعني لما تعينت الدراهم والدنانير  
في الوكالات كان توكيل المديون بان يستاع ما عليه تملك الدين من غير من عليه الدين او كان ذلك  
من الموكل للوكيل بان يدفع الوكيل ما لا يملكه الموكل بالتبضع قبل التبضع وذلك باطل لان الدين  
لا يملك صاحبه الدين قبل التبضع لانه وصف ثابت في ذمة المديون فاذا كان لا يملكه قبل التبضع  
كان امرا وتوكيل ما لا يملكه فكان باطلا وهذا لان الديون تقضى بامثالها لا باعيانها لان اعيانها اوصاف  
في الذمة لا يمكن تملكها والدراهم التي جعلت قضا للديون شرعا كانت ملكا للمديون فتملكها  
رب الدين بالتبضع لا قبله فقبل التبضع كان التوكيل يدفعه باطلا لان الموكل لا يملكه كما اذا قال  
اعط مالي عليك من الدين من شئت او القه في البحر كان باطلا بخلاف ما اذا قال اعط مالي عندك من الدين  
من شئت او القه في البحر كان التوكيل صحيحا لان الموكل يملكه والمراد من صرف ما لا يملكه دفعه عند  
**قوله** ومن دفع الى اخذ الفاد امره ان يشتري بها جارية فاشتراها فقال الامر اشترى بها خمسمائة وقال  
المأمور اشترى بها الف فالقول قول المأمور قال صاحب الهداية ومراة اذا كانت تساوي الفاد هذه  
من خواص الجامع الصغير وصورتها فيه محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة في رجل دفع الى رجل الف درهم  
وامره ان يشتري له بها جارية فاشتراها فقال الامر اشترى بها خمسمائة وقال المأمور اشترى بها  
الف درهم قال القول قول المأمور وان كان الامر قال اشترى جارية بالف درهم ولم يدفع اليه شيئا  
فاشترى بها فقال الامر اشترى بها خمسمائة وقال المأمور بل اشترى بها الف قال القول قول الامر  
وتلزم الجارية المشتري ولا تلزم الامر الى هنا لفظ محمد بن ابي الجهم الصغير اعلم انه اذا دفع  
الى رجل وقال له اشترى بها جارية فاشترى جارية فاختلغا فقال الامر اشترى بها خمسمائة وقال  
المأمور اشترى بها الف فنظر ان كانت الجارية تساوي الف فالقول قول المأمور كما قال محمد بن ابي الجهم  
الصغير لانه وافق امر الامر وقد ادعى الامر على ضمان خمسمائة والمأمور ينكر فكان القول قوله فان  
كانت تساوي خمسمائة فالقول للامر وتلزم الجارية المأمور لانه خالف الامر لان الامر تناول جارية  
تساوي الف لا خمسمائة سواء اشترى بها الف او خمسمائة مع ان في شراها بالف اذا كانت قيمتها  
خمسمائة عينا فاحتاج الوكيل بالشر لا يملك ذلك هذا اذا كان الثمن منقودا الى الوكيل فان لم  
يكن منقودا فاختلغا فالقول قول الامر وتلزم الجارية المأمور سواء كانت تساوي الف او خمسمائة

وان كانت تساوي خمسمائة فاشترى بها الف فاختار ان اشترى بها خمسمائة فلا بد  
خالف الامر وان كانت تساوي الف فالقول قول الامر ايضا قالوا في شرح الجامع الصغير بخالفان فيه  
وتلزم الجارية المشتري فانه اطلق في الكتاب في هذا الفصل وقال القول قول الامر ولم يفصل بينهما اذا  
كانت قيمتها الف او قل وكانت ينبغي ان يكون القول قول المأمور اذا كانت تساوي الف لانه اشترى بها  
بالف فقد افق الامر وان اشترى بها خمسمائة فالوكيل بالشر بالف اذا اشترى بها خمسمائة فتلزم الامر  
ومع هذا قال تلزم المأمور وانما كان هكذا لان الوكيل بالشر مع الموكل ينزل منزلة البائع مع  
المشتري لان الوكيل في الامر حق الحقوف مشتري لنفسه ثريا ببيع من موكله والاختلاف في الثمن بين  
البائع والمشتري يوجب التحالف فكذلك هنا واذا تخالفا نسخ البيع الذي جرى بين الامر والمأمور  
فلزم الجارية المأمور كما ذكره المصدر الشهيد ونحو الدين قاضي خات وغيرهما في شرح الجامع الصغير  
**قوله** وان لم يكن دفع اليه الف فالقول قول الامر في الوجهين جميعا وهما ما اذا كانت الجارية  
الف او خمسمائة **قوله** ينسخ العقد الذي جرى بينهما اي العقد الذي جرى بين الوكيل والموكل  
تقديرا لان الملك ينتقل الى الوكيل اذ لا يتم ينتقل منه الى الموكل **قوله** قال ولو امره ان يشتري له هذا العبد  
ولم يسم له ثمن فاشترى فقال الامر اشترى بثلثه خمسمائة وقال المأمور بالف وصدق البائع المأمور فالقول  
قول المأمور مع ثمنه وهذه من خواص الجامع وهو موالي العبد صدق المأمور وهو الوكيل  
فانه اشترى بالف قال الفقيه ابو جعفر البغدادي هذه المسئلة فارق المسئلة المتقدمة حيث اوجب  
اوجب التحالف في الزم الجارية المأمور وهاهنا لم يوجب التحالف والزمها الامر لان البائع هاهنا  
حاضر وقد صدق المأمور فكان ذلك بمنزلة انشاء البيع بينهما فكان القول قول المأمور فبطل الاختلاف  
وقال الشيخ ابو منصور المازندراني بحسب التحالف هنا ايضا وجواب الكتاب بحمله لانه ذكر بين الوكيل  
وهو البائع من الموكل ولا يبين على البائع لانه مدعى الا في صورة التحالف فلما ثبت بين البائع وبين  
المشتري وهو الموكل بالطريق الاول لانه منكر فعلى المنكر اليمين بكل حال وهذا هو الصحيح لان تصديق  
البائع لقول المأمور لانه ان كان استوفى الثمن كان منزلة الاجنبي عن الوكيل والموكل جميعا لانه  
لا شغل له معها وان لم يستوف الثمن فواجب عن الموكل لانه لا شغل بينهما لانه لم يتبع العقد  
بينهما فلا يصدق على الموكل فاذ لم يعتبر تصديق البائع بقي الخلاف بين البائع وهو الوكيل وبين المشتري  
وهو الموكل فوجب التحالف ولم يذكر الامام فخر الدين قاضي خات قول ابو منصور وكان جعل قول ابو جعفر  
اصح **قوله** قيل لا تحالف وهو قول ابو جعفر وقد مر بيانه **قوله** فاعتبر الاختلاف اي في المسئلة الاولى  
**قوله** وقيل بخالفان وهو قول الشيخ ابو منصور **قوله** وقد ذكر معظم من التحالف وهو بين البائع  
اي ذكر محمد بن ابي الجهم وهو الوكيل لانه بايع تقديرا من موكله وانما جعله معظم من التحالف لان  
بين البائع ومخصوص بصورة التحالف وليس المشتري كذلك لانه يجب على اليمين بكل حال لكونه منكرا  
فلا يصدق عليه اي لا يصدق البائع على الموكل والله اعلم **فصل** في التوكيل بشرائط العبد  
ذكر هذا الفصل عقيب فصل الشرا لانهما يناسبان صورة من حيث الشرا ولكن كان شر العبد بنفسه  
من ماله اعتناق معنى ذكره في فصل على حدة **قوله** قال واذا قال العبد لرجل اشترى نفسي من  
مولاي بالف ودفعها اليه فان قال الرجل للمولى اشترى نفسه فباعه على هذا فهو حر قالوا له لولا  
اي قال محمد بن ابي الجهم الصغير وصورة المسئلة فيه محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة في العبد المجهور عليه



بأمر الرجل أن يشتري نفسه له من مولاه بالف درهم فبذلها اليه فبشروا الرجل قال وان كان الرجل قال  
للمولى اني اشتريته لنفسه فبين ذلك فباعه مولاه على هذا فالعبد حر وولاه للمولى كأنه هو اشتري نفسه  
من المولى وان كان لم يسن للمولى ان يشتريه لنفسه فهو عبد للمشتري وتكون الالف للبايع وعلى المشتري  
الف درهم مثلاً الى هنا لفظ محمد في أصل الجامع الصغير وقال محمد في الأصل واذا وكل العبد رجلاً ان شرد  
له نفسه من مولاه او يسأله العتق على مال فنعمل ذلك الوكيل والمولى فالعتق جائز والمال على العبد ولا شيء  
منه على الوكيل لأنه لم يضمنه الى هنا لفظ محمد في باب وكالته العتاق من الأصل ورايت في بعض شروح الجامع  
لبعض مشايخنا انه هذا خلاف ما ذكر في الجامع الكبير فانه ذكره انه ان اشتري نفسه من مولاه يطالب  
بالتحرير الوكيل ولو سأل العتق له من مولاه مال فنعمل للمولى والمال يكون على العبد لانه اذا كان بلفظ  
الشرا يمكن ان يجعل كالمشتري لنفسه في حق الحقوق فمصلح كما لو اشتري نفسه لغيره حتى لو  
تعد بان كان العبد مدبراً يكون الثمن على العبد ثم قال والمصحح ما ذكره ها هنا لان بيع العبد  
من نفس العبد اعتاق وقبول ذلك قبول الاعتاق وفي الاعتاق وقبول الوكيل صغير محض الى هنا  
لفظ وكالته جعل في المسئلة روايتين وقاله الشيخ ابو المعين في شرح الجامع الكبير ليس في المسئلة  
روايتان ولكن ما ذكره هنا يعني في الجامع هذا في باب وكالته العبد المأذون من الأصل جواب  
الاستحسان وما ذكره في باب وكالته بالعتق من الأصل جواب القياس وكان عيسى بن ابيان  
ياخذ القياس ويطلع على ما ذكر محمد في الجامع وجه القياس وهو وجه الطعن انا اجمعنا  
ان التوكيل من جانب المولى سيج نفس العبد من العبد اعتبر توكيلاً بالاعتاق على ما حتى حاز  
وان كان الى اجل مجهول وكان تبض الالف الى المولى لا الى الوكيل فكذا التوكيل بالشرا من جانب العبد  
يجب ان يجعل توكيلاً بالاعتاق ايضاً فمصلح كان العبد وكل هذا الرجل ان يسأل المولى ان يعتقه  
على الف الى العطا فاعتقه جاز وكان على العبد الالف وكان تبض الالف الى المولى كما اذا كان مدبراً  
وكما اذا اشترى العبد نفسه بنفسه ووجه الاستحسان وهو ما ذكر في الجامع ان الوكيل من جانب  
العبد يصير مشترياً لنفسه او لا تبيعاً من العبد نفس العبد في ضمنه فنطالب الوكيل لاجل هذا  
مخلاف الوكيل من جانب المولى لانه وكيل يبيع العبد من نفسه فلا يمكن ان يجعل بايعاً لنفسه او لا  
مخلاف المدبر لانه يمكن ان يجعل مشترياً لنفسه او لا تبيعاً من المدبر لان شرا المدبر لا يصح فيكون  
توكيلاً بقبول الاعتاق ومخلاف ما اذا اشترى العبد نفسه بنفسه لان ذلك قبول الاعتاق مجاز  
لان العمل بحقيقة البيع متعذر لان البيع مما يبيد الملك للمشتري والمشتري وهو العبد كما  
نفسه لانه مملوك لمولاه حالة البيع والشخص في حالة واحدة لا يصلح ان يكون مالكاً لنفسه ومملوكاً  
لغيره فصار مع نفس العبد من العبد مجاز عن الاعتاق بطريق الاستقاط حتى لا يلزم العطاء كلام  
العاقلي وهذا لانه البيع لازلة والنقل في الاعتاق ازالة فاديد الاعتاق مجازاً في مسئلة  
الجامع الصغير شرط بيان الوكيل فقال ان بين انه يشتري لنفسه العبد فهو حر وولاه للمولى  
وان لم يبين فهو عبد للمشتري والالف المدفوعة للمولى لانه لسبب عبده وعلى المشتري الف درهم  
تم العبد ولم يشترط البيان فيما اذا كان الموكل بشرا العبد غير العبد فانه اذا بين اذ لم يبين  
يقع الشرا لا في الحالين ونرى ما بين المستثنين ان الموكل اذا كان هو العبد فبين الوكيل  
انه اشتراه لنفسه العبد يقع البيع اعتاقاً معقلاً للواء اذا لم يسن وتنع الشرا للوكيل

علاً بحقيقة لفظ البيع وهي المعاوضة ولا يثبت الاعتاق فكان بين الشرائين تفاوت فلم يكن بد من البيان  
لان ربا رضى البايع باحد الامر من دون الآخر بخلاف ما اذا كان الموكل غير العبد حيث يقع العقد شرا  
على كل حال الاعتاق بين الوكيل والمشتري فلا تفاوت اذن بين الشرائين لانه تكون العدة للبايع  
على الوكيل على كل حال فلا حاجة الى البيان ثم اذا اشترى الوكيل العبد لنفسه العبد هل يلزم  
العبد الف اخرام لانه يذكره محمد قالوا في شروح الجامع الصغير وينبغي ان يلزم لان الالف المدفوع  
كان حال المولى قوله ودفعها اليه اي دفع العبد الالف الى الرجل الذي وكله قوله لان اللفظ  
حقيقة للمعاوضة لان المولى قال بعث هذا العبد بالف وقال الوكيل اشتريته قوله وامكن العمل  
بها اي بالمعاوضة قوله فحافظ عليها اي على المعاوضة قوله بخلاف شرا العبد نفسه تربط بقوله  
فحافظ عليها اي لا تخاف على المعاوضة فيما اذا اشترى العبد نفسه بنفسه وان كان اللفظ  
للمعاوضة لان العمل بحقيقة المعاوضة متعذر لما مر بيانه انما تنعimen المجاز وهو الاعتاق  
قوله نفسه بالجر كذا السماع عما انه بدل من العبد ويجوز النصب عما انه متعول به قوله  
لان المجاز فيه متعين اي في شرا العبد نفسه وهو كون الشرا مستحاضاً للاعتاق قوله  
واذا كان معاوضة يتصل بقوله لان اللفظ حقيقة للمعاوضة قوله ثبت الملك اي للمشتري  
قوله فانه في ذمته اي فان الثمن في ذمة المشتري قوله حيث لم يصح الاداء لان الوكيل اذ  
ذلك الالف الى المولى من لسبب عبده وكسبه ملك المولى فلا يقع ثمنه على من يخط واحد النما النوع  
كذا في ديوان الادب قوله ومن قال لعبد اشترى نفسك من مولاي فقال لمولاه يعني نفسي  
فلان بكذا فهو للامر وهذه من مسائل الجامع الصغير ذكرها محمد في البوع وصورتها من محمد  
عن يعقوب عن اي حصة في الرجل يقول لعبد الرجل اشترى نفسك من مولاي يقول نعم  
فياتي مولاه يتعول يعني نفسي من فلان بكذا وكذا فهو جائز وهو الذي امر وان قال يعني  
نفسى ولم يقل فلان فهو حر الى هنا لفظ محمد في أصل الجامع الصغير واصطلمه ان العبد يصلح  
ان يكون وكيلاً عن غيره في شرا نفسه فان البيع يرد عليه باعتبار مالته لا ادميته وهو  
اجنبي عن ماله نفسه فكان توكيله وتوكيل اجنبي آخر سواء الا ان بين كون العبد وكيلاً  
وبين كون الاجنبي وكيلاً فرقاً وهو ان الوكيل اذا كان اجنبياً لا يشترط اضافة العقد  
الى الموكل لانه ان اطلق العقد ينع للموكل ايضاً كما اذا اضافة اليه واذا كان الوكيل بشرا العبد  
نفس العبد يشترط اضافة العقد الى الموكل حتى يقع له فان لم يضمنه اليه بل اطلقت يكون اعتاقاً  
والفرق ان الوكيل ما مورداً لشرا تصرف الاجنبي بالوكالة تنع شراً على كل حال اشتراه لنفسه  
لو لغيره فبعد ما قبل الوكالة جعل ما يصلح لنفسه فمصلح فصار الاضافة اليه والاطلاق سراً  
فلم يكن مما لا امر اما تصرف العبد فليس كذلك لانه ان اضاف العقد الى نفسه كان اعتاقاً  
وذلك لا يصلح للاقتبال وان كان العقد الى موكله كان بيعاً وان اطلق اختلف ان يكون اعتاقاً  
او بيعاً فلا يحصل الاقتبال بالشكل لا لعدم اشتراط اضافة الى الموكل حتى يكون اقتبالاً  
فان بين العبد لمولاه انه يشتري نفسه لموكله فالعبد للامر والثمن في رتبة العبد يرجع بها  
على الامر اما العبد للاعتاق المولى رضى بوزال ملكه من غير ولا يشتريه منه واما الثمن في رتبة  
العبد لانه هو العاقد وحقوق العقد ترجع الى العاقد فان قيل العبد المحرور اذا اشترى



لغيره لا يلزمه الحقوق فلما تم اذا اشترى بغير ادنى المولى وهذا اشترى باذنه فليزمه الحقوق وامار حجة  
على الامر فلان الوكيل بالشرا اذا لم يرد له ان يرجع بذلك على الامر فان وجد الامر بالعبد عيبا فدل  
العبد به لم يرد به لان العبد كان وكلا بالشرا والوكيل بالشرا متى اشترى به عيب وقد علم به وقت  
الشرا لا يكون له الرد لان صار راضيا بذلك وان كان في موضع لا يعلم به العبد بذهبه والذي يلزم  
في الرد هو العبد لان لم يرض به وكان له الرد من غير استطلاع راي الموكل ان المشتري هو العبد في يد  
الوكيل والوكيل بالشرا لم يرض به من غير استطلاع راي الموكل مادام المشتري في يده  
ثم لو اراد المايع جسر العبد حتى ياخذ الثمن ليس له ذلك لان ما باع شيئا هو في يد المشتري ولا  
حاضر في مجلس الشرا فلا يكون للمايع حق المجلس لان بنفس البيع بغير تخليص بين المبيع وبين  
المشتري فيصير قابضا كالمودع اذا اشترى الودعة والودعة حاضرة في مجلس السع فاراد  
صاحب الودعة ان يجسها لم يكن له ذلك فان قيل ان كان العبد في يد نفسه من حيث الحقيقة  
نوفى يد المولى من حيث الحكم قيل له نعم لكن مراعاة يد العبد اولى لان يده حقيقة ويد المايع  
قيل البيع كان حكمية فكان مراعاة اليد الحقيقية وانما اقرب الى العبد اولى بالاعتبار كما في الودعة  
كما قال الشيخ الامام ابو المصنف النسفي في شرح الجامع الكبير في باب الوكالة في البيوع ما يفسر  
وما لا يضمن والباقي يعلم **قوله** الا ان ما لينة في يده استثناء من قوله اجنبي عن ما لينة وكان  
قاله جوابا لسؤال بان يقال لما كان اجنبيا عننا كان للمايع جسر العبد لاجل الثمن فقال  
ليس له ذلك لان ما لينة في يد العبد وهو مشتري وقد مر السابق **قوله** وان عقد لنفسه فهو جرح  
لان بيع العبد من نفسه اعتناق محاربا وقد روي المولى دون المعاوضة فلا يمنع العقد لان  
لان لو وقع له يصير المولى مغرورا لان المولى لم يرض بان يخرج من ملكه بغير ثبوت الولا فلا يجوز ان  
ملكه بغير رضاه لان الله تعالى اجاز التجارة بالتراضي **قوله** والعبد وان كان وكلا بشرا شي  
ليس له ان يشترى لنفسه بل يبيع الشرا للامر وقد مر ذلك في الفصل فكان ينبغي على هذا ان  
يبيع الشرا للامر لان الموكل به معين وهو نفس العبد فقال نعم كذلك الا ان الوكيل بالشرا اذا  
اتى بجنس تصرف آخر نفذ الشرا على الوكيل وقد اتى بتصرف آخر غير الذي سماه الموكل لان شرا  
العقد بنفسه لنفسه قبول الاعتناق لا قبول البيع وقد مر بيان ذلك في هذه المسئلة **فصل**  
**في البيع** ذكر فصل البيع بعد فصل الشرا لان الاذالة تنفي سابقة الاثبات **قوله** قال والوكيل بالبيع  
والشرا لا يجوز ان يعقد مع ابيه وجده ومن لا تقبل شهادته له عندنا حنيفة وقال لا يجوز بيعهم منهم  
الامن عبده او مكاتبه اي قال القديري يجوز في محضه يعني لا يجوز للوكيل ان يعقد عقد البيع او الشرا  
مع ابيه وجده ومع من لا تقبل شهادته له كولد له وزوجه وعبده ومكاتبه وهدية  
دام ولده عندنا حنيفة وقال في المختلف **الوكيل بالبيع او الشرا اذا باع او اشترى مع من لا تقبل**  
**شهادته** له بولادة او زوجية لا يجوز وقال لا يجوز وقال السلم والصرف والاجارة على هذا الخلاف  
قال محمد بن الحسن في الاصل في باب الوكالة بالقيام على الادارة ولو باع الوكيل من نفسه او من  
له صغير في عياله لم يجز وكذلك الاجارة ولو باع الوكيل شيئا من ذلك من ابن له كبير او من امه او ابيه  
ادامه او عبده او امته او مكاتبه فهو جائز الا من عبده او امته فانه لا يجوز لانه قال ما باع وشي  
فهو جائز ولو لم يقبل ذلك لم يجز ذلك في قياس قول ابي حنيفة وكذلك الاجارة الى هذا لفظ الاصل

وقال في شرح الكافي في هذا الباب ولو باعه الوكيل بالبيع من نفسه او من ابن له صغير لم يجز وكذلك الاجارة لان  
البيع منه بيع من نفسه وانه لا يملك ذلك ولو باعه من ابن له كبير او من امه او من ابويه او من مملوكه  
او مكاتبه وقد اجاز له في الوكالة ما باع به من شيء فهو جائز الا من مملوكه اذ لم يكن عليه دين لان بيع من نفسه  
وانما يجوز البيع من هو لانه فوض اليه ذلك ولو لم يقبل ذلك لم يجز البيع في قياس قول ابي حنيفة بي  
وكذلك الاجارة لانه مكنه التهمة فيه والوكالة امانة فيجب تنزيهاها عن الحيانة وقال الامام الاسيبي  
في شرح الطحاوي ولا يجوز شرا الوكيل لنفسه ولا يبيعه منها وكذلك اذا امره الموكل ان يبيعه من نفسه  
او يشترى من نفسه لم يجز ايضا وكذلك لو باعه الوكيل من ابن له صغير لم يجز كان باع من نفسه  
ولو باع من نفسه لم يجز وكذلك لو باعه من عبده او من مكاتبه لم يجز بالاجماع وان باعه من ابويه  
وان علوا او باعه من اولاده وان سفلوا او باعه من زوجته او الزوجة اذا باعته من زوجها  
او باعه من لا يجوز شهادته له لا يجوز بيعه عندنا حنيفة وعندنا يجوز ولو امر الوكيل بالبيع من هو لانه  
واجاز له ما صنع ببيعه من هو لانه جائز بالاجماع الا ان سعه من نفسه او ولده الصغير  
او من عبده ولا دين عليه فانه لا يجوز وكذلك حكم الوكيل بالشرا اذا اشترى من هو لانه الى هنا  
لفظ شرح الطحاوي وقال الشيخ ابو الفضل الكرماني في اشارات الاسرار الوكيل بالبيع اذا باع  
من لا تقبل شهادته له لا يبيع في قول ابي حنيفة الا اذا زاد على ثمن المثل وعندنا يجوز وجه قولهما  
ان الاملاك متباينة وهذا ظاهر الا ترى ان الابن ان يطاء جارية لنفسه فلولم يكن الملك متباينا  
لم يكن له ذلك لان وطء الجارية المشتكة لا يجوز ولا يجوز له ان يطاء جارية ابنة فلما تبين الملك  
بين الوكيل وبين هو لانه كان عقده معم يبيعا وشرا كالعقد مع الاجنبي ولهذا لم يحصل للوكيل  
شي من المبيع اصلا فكان العقد صحيحا بخلاف ما اذا باع من عبده الذي لا دين عليه لانه وما في يده  
ملك مولاه والبيع منه كالبيع من نفسه ولو باع الوكيل من نفسه لا يجوز فكذلك اذا باع من عبده  
وكذلك اذا باع من مكاتبه لان الرق باقي في المكاتب فصار كالعبد القن وخلاف ما اذا باع من  
ابن الصغير لانه بيع من نفسه والوكيل لا يملك ذلك وجه قول ابي حنيفة ان الوكالة امانة  
فيجب تنزيهاها عن الحيانة وما يحصله الانسان له لانه منزلة ما يحصله لنفسه الا ترى انه لا يجوز  
شهادة بعضهم لبعض فصار عقد الوكيل مع هو لانه كالعقد مع نفسه فلا يجوز نعم ان الاملاك  
متباينة ولكن منافع الاملاك متصلة حيث ينتفع بعضهم بالمال بعض عادة فاذن يمكن في العقد  
تهمة الاشارة والنفع للوكيل لم يصح حتى تزول التهمة بالزيادة على ثمن المثل كالوصي اذا باع من  
نفسه وقال في تنمية الفتاوي يبيع الوكيل من لا تقبل شهادته له ما قل من قيمته لا يجوز عندنا حنيفة  
وبالكر من قيمته يجوز وبمثل التهمة في رواية البيوع والوكالة لا يجوز وفي رواية المضاربة يجوز انها  
الخلاف في البيع بغير يسير ذكره في وكالة شمس الائمة السرخسي وبيع المضارب وشراؤه من  
لا تقبل شهادته له بسبب القرابة او الزوجية بغير يسير لا يجوز عندنا حنيفة كما في الوكيل  
الخاص وبيعه منه بالقرابة القيمة وشراؤه باقل منه يجوز اجماعا وبيعه وشراؤه بمثل القيمة  
على رواية الوكالة والبيوع وبيع المغاوش ممن لا تقبل شهادته باقي في شركة هذا الكتاب  
ان ينفذ فيه كلام من اصحابنا من قال يجب ان يكون الجواب في الوكيل الخاص عندنا حنيفة نظير



الجواب في المضارب ومنهم من فرق بين الوكيل والمضارب الى هاتين النقطتين وجه الفرق ان المضارب  
كالمتصرف لنفسه من وجه ولهذا يجوز بيعه بعد ما صار المال عرضا وانه شركه في الروح فلا يلحقه النهي  
في البيع بمثل القيمة من هوله لانه اشارة في العين دون المائنة وفي العين هو كالمصرف لنفسه بخلاف  
البيع بالغبين فانه اشارة في شيء من المائنة وهو في ذلك نائب محض اما الوكيل فثابت في العين والمال  
جميعا فلهذا لم يجوز بيعه من هوله بمثل القيمة الا ان يكون للوكيل تد اجازة في الوكالة بان قال بيع  
ممر شئت نيا باع به من شيء يجوز بيعه من هوله حينئذ **قوله** وينقلب حقيقة بالعقد اي ينقلب حق  
المولى في كسب المكاتب الى حقيقة الملك بحز المكاتب عن اداء بدل الكتابة لان المولى يملك حينئذ جميع  
ما في يده **قوله** قال والوكيل يجوز بيعه بالقبول والكثير والعرض عند اي حينئذ وقال لا يجوز بيعه بقصاصة  
لا يتغيب الناس فيه ولا يجوز الا بالدرهم والدينار قال محمد في الاصل فان باعه بثمن يسير فاقا اياه  
قال هو جائز وان باعه بدرهم وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز البيع الا ان يحفظ من ثمنه ما يتغيب الناس  
في مثله فان حفظ اكثر من ذلك لم يجوز وان باعه بنفسه او نقد فوجاز وان باعه بدنانير او بدرهم  
او بعروض او بشئ مما يكال او يوزن فوجاز وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز الا ان يبيعه بدنانير  
او بدرهم لانها الاثمان التي يقع عليها بيع الناس الى هاتين النقطتين في الاصل في اول باب الوكيل  
في البيع وقال في الاسرار روي الحسن عن اي حنيفة انه لا يجوز بيعه الا بمثل القيمة ونقصان يتغيب  
في مثله وهو قولهما وتول الشافعي كقولهما كذا في المختلف وشرح الاقطع وجه قولهما ان التوكيل  
بالبيع وقع مطلقا والمطلق ينصرف الى المتعارف والمتعارف هو البيع بثمن المثل وبالتقيد لا بالغير  
الفا حش ولا بالعروض يتقيد الوكيل بالمتعارف فاذا اتى بغير ذلك لم يجوز وانما قلنا ان المطلق ينصرف  
الى المتعارف بدلالة الاحكام منها انه لو امره بشراء الفجر في الشتاء او بشراء الحمدي في الصيف يتقيد  
بزمان الشتاء والصيف بدلالة العرف وكذا لو امره بشراء الاضحية يتقيد بايام النحر من تلك السنة  
ومنها انه اذا اشترى بدراهم مطلقا ينصرف الى النقد المعتاد في البلد لانه المتعارف ومنها انه اذا  
وكله بشراشي لم يجوز ان يشتره باكثر من قيمته لانه ليس متعارف ومنها انه لو حلف لا يشتري  
راسا فاشترى راس عصفور لا حنث لانه لا يتبادر اليه الوهم في العرف وينصرف ذلك الى راس النعم  
خاصة عند اي حنيفة والى راس البقر ايضا عندهما وكل اجاب على عرف زمانه وانما قلنا ان المتعارف  
هو البيع بثمن المثل لان البائع يمتنع عادة ان يبيع باقل من القيمة لانه يتصور به كذا يمتنع  
عن الشرا باكثر من القيمة فكان المتعارف اذن البيع بمثل القيمة ولذا البيع بغبين فاحش  
بيع من وجه همة من وجه فلم تناوله مطلق التوكيل بالبيع ببيان انه اذا باع شيئا يساوي  
عشرة نخسة كان يقدر الخمسة بثلث مال مال فكان يتعاقب فيها فوق ذلك تملك ما لا يعرض  
فكان همة ولهذا يجوز الالب والوصي يبيع مال الصبي بغبين فاحش لو قوعه تترعا لو كان  
يسعا من كل وجه لحاز منهما لانها يملك ان يبيع مال الصبي لا التبرع به ولذا يعتبر بيع الممنوع  
مرض الموت ماله من الثلث اذا باعه بغبين فاحش وانما قلنا ان المتعارف هو البيع بالتقيد لان  
البيع بالعرض مقايضة وهو بيع من وجه شرا من وجه فلا يدخل تحت مطلق التوكيل بالبيع  
ووجه قول اي حنيفة ان التوكيل بالبيع وقع مطلقا لا يقيد بثمن دون ثمن وقيل ان الوكيل ما وكله  
فجاز وانما قلنا ان التوكيل وقع مطلقا لانه قال بيع هذا العين والمطلق يجري على الطائفة الا اذا منع

منه مانع كما امر صاحب الشريعة وانما قلنا ان الوكيل اتى بما وكل به لانه امر مطلق البيع والبيع مطلقا هو  
بيع من كل وجه والبيع بغبين فاحش بيع من كل وجه بدلالة الحقيقة والعرف والحكم فيكون الوكيل اتيا  
بما امر به فحزب بيعه اما الحقيقة فلان البيع تملك مال مال والبيع بغبين فاحش كذلك اما العرف  
فانه الناس يتولون هذا بيع رايح وذاك بيع خاسر وذلك بيع عدل فلو لان البيع بغبين فاحش يتعاقب  
لم يبيع المطلق البيع عليه واما الحكم فان من حلف ان لا يبيع بغبين فاحش حنث في يمينه فلو لانه  
بيع من كل وجه لم يحنث ولا سلم ان البيع بالغبين الفاحش او بالعرض ليس متعارف بل ذلك  
متعارف عند استدلال الحاجة الى تحصيل الثمن وعند التبرع من البيع والطلاق لفظ الموكل واقدام  
الوكيل على ذلك من غير تهمة دليل على وقوع الحاجة على اننا نقول قولهم ان المتعارف هو البيع بثمن  
المثل وبالتقيد اي شئ تعنون به ان قلتم نعتي العرف الصلي وهو ان يتعارف الناس اطلاق اللفظ  
على دون غيره فلا سلم انه ثابت هنا وان قلتم نعتي العرف الصلي وهو ان يطلقوا اللفظ على هذا  
وعلى ذاك ولكنهم فعلوا هذا دون غيره فلا سلم بتقيد المطلق بالعرف الصلي بدلالة الحكم فان من حلف  
لا ياكل لحما فاكل لحم اديي لحم خنزير حنث وان وجدت العادة على الامتناع عن اكله لانه لما سقى  
لحم في العرف التولي لم يقيده اليهين بالعرف الصلي ولم يمتنع الحنث والجواب عما تعلقوا من الاحكام  
فنقول نقول في التهمة والفتاوي الصغرى وعباب الوكالة بالسلم ان تقيد التوكيل بشرا الاضحية  
والحمدي والفجر مروي عن اي يوسف اما عند اي حنيفة يعتبر الاطلاق يعني لا يقيد بزمان الاضحية  
والصيف والشتاء وهذا معنى قوله في المتن والمسائل متنوعة على قول اي حنيفة وليس سلمنا  
ان التوكيل يتقيد فنقول انما تقيد بدلالة العرض لا بدلالة العادة لان العرض من شراء الفجر دفع  
ضرر الرد وذلك يختص بالشتاء والعرض من شراء الحمدي دفع ضرر الحرد وذلك يختص بالصيف  
حتى لو انعدمت هذه الدلالة بان وجد التوكيل من بعد تبرع الفجر كالحمددين وغيرهم  
او تبرع الحمدي كالتقاعيين وغيرهم لا يتقيد كذا قال الامام علا الدين العالم في طريقة الخلاف وكذلك  
التوكيل بالاضحية يتقيد بايام النحر والعرض لا بالعادة لان عرض الموكل حرجه عن عمدة الوجوب  
الذي يلحقه في ايام تلك السنة واما الوكيل بالشرا فاجوز له الشرا بغبين فاحش على احدي  
الروايتين عن اي حنيفة للتهمة لانه من الجاز ان يشتره لنفسه لما راي فيه الخسران الحق بالامر  
حتى لو انتفت التهمة بان كان وكيله شراشي يمينه جاز شراؤه على الامر عند اي حنيفة ايضا لعدم التهمة  
واما اذا حلف لا يشتري راسا لا تسع على راس العصفور لان الناس لا يطلعون اسم الراس عليه على  
الطلاق بل يتولون راس العصفور فتقيدت اليهين بالعرف التولي وايضا العرض من اليهين المنع  
او الحلف وهذا انما يتحقق في امر معتاد لافي غير معتاد فلم يتناول المنع وهذا هو الجواب عن تقيد  
اليمين براس النعم عند اي حنيفة وبراس البقر ايضا عندهما لان ما هو المعتاد ازيد على اختلاف  
المذهبيين بدلالة العرض واما الالب والوصي فانما يملك بيع مال الصبي بغبين فاحش  
وان كان ذلك يتعاقب من كل وجه لانه يعرض عن بيع الصبي وهما لا يملك ان التصرف في مال الصبي  
الا على الوجه الذي لم فيه نظر واما المريض فانما اعتبر بيعه بغبين فاحش من الثلث لانه تعرض  
لحق الورثة بالاقلال ولذا لو باع بغبين يسير يعتبر من الثلث ايضا اما ههنا فالامر بخلافه **قوله**  
بزمان الحاجة اي من هذه السنة **قوله** وكذا المقايضة هي بيع العرض بالعرض شقي به لان كل واحد



من العوضين مثل الآخر فقال هما قيسان اي مثلهان **قوله** والمساكن منوعة على قول اي حنفية اذ ادبها مساكين  
شرا الخمر والجهد والا حنفية وقد مر البيان **قوله** والمقايضة شرا من كل وجه وبيع من كل وجه جواب عن قوله ما ذكرنا من  
بيع ووجه شرا من وجه فلا تناول مطلق اسم البيع فقال لان السلم انما للكل بل هي شرا من كل وجه وبيع من كل وجه  
اذ كل واحد من العوضين يصلح ان يكون مبيعا وتساو بينهما ويجعل ذلك مبيعا والاخر دليل دخول حرز البيع  
الذي يصحب الاثمان التي هي ابتاع فعلى ايها دخل الباء يجعل ذلك مبيعا والاخر مبيعا فاذا كان بيع  
المقايضة مبيعا من كل وجه تناول مطلق التوكيل بالبيع اذ الوكيل باع العرض الذي كان في حوزة  
بالعرض الذي في يد العاقبة حيث قال بعت هذا بذل ولم يقل اشتريت ذلك بهذا الذي في يدي  
لانني بحري على دقاق امر الموكل وقد امره بالبيع لا بالشرا فحصل البيع فيما ذكره من كل وجه فتناول  
التوكيل بالبيع مطلقا وقال في تمة القادي الوكيل بالبيع المطلق اذا باع بشئ موحى قيل على قول  
اي حنفية يجوز ان طالت المدة وعندهما يجوز باجل متعارف في تلك السلعة وبالا زيادة على ذلك فلا  
وعز اي يوسف ان وكله بالبيع على وجه التجارة فلم ان يبيع بالنسيئة وان وكله بالبيع لحاجته  
الى النسيئة او قضاء الدين او ما اشبه ذلك فليس له ان يبيع بالنسيئة ونقل عن اب الوكيل بالبيع  
للمصدر الشهيد ثم قال في التهمة وذكر في الباب الثاني من شرح يوع الكافي ان الوكيل مطلق البيع  
بملك البيع بالنسيئة عندنا خلافا للشافعي ثم قيل يجوز البيع بالنسيئة على قول اي حنفية طالت المدة  
او قصرت وعندهما لا يجوز الا باجل متعارف في تلك السلعة وهو المأخوذ **قوله** قال والوكيل بالشرا  
محوز عقده مثل التهمة وزيادة متغافل الناس في مثله ولا يجوز بما لا يتغافل الناس في مثله او قال  
القدوري في مختصره وقال في شرح الاقطع وعز اي حنفية رواية اخري انه محوز بالقليل والكثير  
لعموم الامر وانما جاز عقده الوكيل بالشرا زيادة متغافل الناس في مثله لانها زيادة غير ظاهرة  
لدخولها تحت تقوم المقومين فلم تحقق الغبن فكانت الزيادة كالعدم فجاز الشرا على الامر لعدم  
التهمة بخلاف الشرا زيادة لا يتغافل الناس في مثله لانها زيادة ظاهرة لعدم دخولها تحت تقوم المقومين  
تحقق الغبن وكان الوكيل متغافلا في الحاق الشرا بالامر فلم يجز على الامر لان من الجائز ان يشترى  
لنفسه ثم لما راي الخسران في الشرا الحق للموكل لان محوز به شرا ذلك الشئ لنفسه حتى اذا انتفت التهمة  
بان كان وكيله بشرا شئ بعينه يقع شرا على الامر لانه لا يملك الوكيل ان يشترى لنفسه وان نوى الشرا  
لنفسه او صرح بذلك بان قال اشهد والي قد اشترى متغافلا لنفسه الا اذا خالف في الثمن لا الى خيرا او  
خالف الى جنس اخر وقد مر ذلك مرة قال الشيخ الامام خواهر زاده جواز عقد الوكيل بالشرا زيادة متغافل  
الناس في مثله فيما ليس له تمة معلومة عندها هل البلد ما مال تمة معلومة عندهم كالخمر واللحم  
اذا زاد الوكيل بالشرا على ذلك لا يلزم الامر قلت الزيادة او كثرت قال في بيع التهمة وبه يفتي **قوله**  
على ما مر اشارة الى ما ذكر في المتن قبل ورتبين بقوله لان موضع تهمة بان اشترى لنفسه فاذا  
راي الصنفه خاسرة الزمها الامر **قوله** وكذا الوكيل بالنكاح اذا زوج امرأة بالكر من مهر مثلا  
جاء عنده اي عندي حنفية يعني لعدم التهمة قال محمد في الاصل في اول باب الوكالة في النكاح  
واذا وكل رجل رجلا ان يزوجه امرأة بعينها فزوجها اياه فهو جائز فان زاده على مهر مثلا فهو جائز  
على قول اي حنفية وفي قول اي يوسف ومحمد اذا زوجها ما يتغافل الناس في مثله فهو جائز واذا زاد  
الكر من ذلك لم يلزم الزوج النكاح الا ان يرضاه واذا وكل رجل رجلا ان يزوجه امرأة بعينها فزوجها

الوكيل فهو جائز وهي امراته ولا يشبه هذا الشرا لوامرته ان يشترى عبدا بعينه فاشترى الوكيل لنفسه كان العبد  
لا امر الى هذا لفظ الاصل قال في شرح الكافي في هذا الباب واصله ما ذكر في كتاب البيوع ان الوكالة المطلقة  
براي فيها الصيغة ولا يتقيد بالعقد المعروف عندنا حنفية وعندهما يتقيد والنكاح باكثر من مهر مثلا  
بما لا يتغافل الناس فيه ليس معروف وكان ينبغي ان يكون الجواب على قول الكل هكذا لان الوكيل من قبل الزوج  
في معنى الوكيل بالشرا الوكالة بالشرا انما يتقيد بالعقد في موضع التهمة والتهمة لا تدخل في هذا  
الباب لان لا يوثقهم ان يكون عاقدا لنفسه بخلاف الوكيل بشرا شئ بعينه حيث لو ارتفع هذا التوهم  
في الشرا ايضا بان كان التوكيل في شرا شئ بعينه يكون عاقدا لهذا الخلاف ايضا ولو تزوجه الوكيل كاستامرته  
ولا يشبه هذا الشرا فان الوكيل بالشرا سوا او اشترى لنفسه او طلق بصير متريا لموكله اذا كان التوكيل  
بشرا شئ بعينه وفي الوكيل بالنكاح اذا اضاف العقد الى موكله ينفذ عليه واذا اضاف الى نفسه بصير  
مخا لفا وانما كان كذلك لان في الشرا العاقده هو الوكيل ولذا يورثه حقوق العقد الا انه التزم ان يكون حكمه  
عنده واقعا فغيره يقع لغيره عا وجه عقده وفي النكاح العاقده هو الموكل فانما يكون عاقدا اذا  
اضاف العقد اليه فاذا اضاف العقد الى نفسه فقد جعل نفسه عاقدا فصار مخا لفا وهذا لان لا يستقيم  
ان يجعل عاقدا لنفسه فيما بينه وبين العاقده ثم الامر فيما بينه وبين الامر بالنكاح لان حكم النكاح  
بعد وقوعه لا يقبل النقل الى غيره وفي الشرا يستقيم ان يجعل عاقدا لنفسه فيما بين المتعاقدين  
ثم الامر فيما بينه وبين الامر فجعلناه هكذا في شرح الكافي **قوله** لان مطلق العقد اي يتخفى الوكيل  
بالشرا عن اضافة العقد الى موكله **قوله** قال والذي لا يتغافل فيه الناس ما لا يدخل تحت تقوم  
المقومين اي قال القدوري في مختصره قال الشيخ ابو جعفر الطحاوي في مختصره والمقدار الذي يتغافل  
الناس فيه نصف العشر وقل منه وهذا غير منصوص عندهم ولكن مذاهيم تدل عليه الى هذا لفظ الطحاوي  
وقال الامام الاسيحاوي في شرح الطحاوي وروى عن نصير بن يحيى انه قال قد رما يتغافل الناس فيه  
في العروض ده نيم وفي الجوان ده يارده وفي العقار ده دوازده وقال الشيخ ابو المعين النسي في  
شرح الجامع الكبير في الباب الثاني من كتاب الزكاة القليل من المجابة في باب البياعات ملحق بالعدم  
لتعذر الصيانة عنه **لدخول** ذلك تحت تقوم المقومين والكثير منها غير ملحق بالعدم لدخول الامتناع  
عنه تحت الامكان ثم قال اختلف المشايخ في الحد الناصل بين القليل والكثير منع من قال ما يتغافل  
الناس فيه قليل وما لا يتغافل الناس فيه كثير ومنع من قال ما يدخل تحت تقوم المقومين فهو قليل  
وما لا يدخل في كثير والمعنى في ذلك هو امكان التحرز وعدم الامكان ومنهم من قال ذلك منوص  
لدرابي القاضي ومحمد قدر في هذا الكتاب بده نيم يعني في الجامع الكبير ومشايخ بلخ فصلوا ذلك على ما  
قال النقيبة ابو القاسم بن شعيب بن ادريس حتى عنهم انه تردد واليسير في العقار بده دوازده وفي  
الجوان بده يارده وفي العروض بده نيم الى هذا لفظ الشيخ ابو المعين ثم اعلم ان المتصرفين للعين  
منهم من يعني عنه الغبن اليسير في تصرفه ببيعها كان او شرا ولا تتحمل منه الغبن الفاحش وذلك  
اجماعا في مال الصغير والحد الوصي ومتولى الوقف ومنهم من يعني في تصرفه الغبن اليسير  
عنها اجماعا فذلك الغبن الفاحش عندنا حنفية خلافا لما البيع والشرا في ذلك على السواء  
ومنهم من لا يميز عنه الغبن الفاحش في شرا اجماعا ويعني عنه الغبن الفاحش في بيعه



على الخلاق وذلك المضارب وشرك العنان والمفاوض والوكيل مطلق البيع نبيع هؤلاء بغير فاحش  
جائز عند أي حصة خلافا لغيرها وشرها هؤلاء بغير فاحش لا ينفذ إجماعا ومنهم من لا ينفذ عن الغير  
وان كان يسمي كالمريض مرض الموت عليه دين مستغرق لا ينفذ عنه اليسير اذا باع تركته لغيره  
ديونه وكذا المريض لو باع من بعض ورثته لا ينفذ عنه قليل الحيازة عند من يجوز بيع المريض وان  
كان كان بالكثر من ثمنه وهو ابو يوسف ومحمد وخير المشتري منه بين ان يودي الثمن الى ثمن  
القيمة وبين ان يفسخ وعلى قول ابي حنيفة لا يجوز بيع المريض من وادته وان كان اكثر من قيمته  
حتى يحضر ساير ورثته وليس عليه دين ولو باع المضارب من الاجور شهادته لا ينفذ عنه  
الحيازة اليسيرة ولو باع الوصي منهم فذلك كذا في ثمنه الفتاوي **قوله** واذا ادركه بيع عبدا  
نصفه جائز عند ابي حنيفة وهذه من مسائل الجامع الصغير وصورتها فيه محمد بن يعقوب عن  
حنيفة في رجل امر رجلا ان يشتري له هذه الدار فاشترى نصفها قال لا يجوز وان اشتراه  
نصفها نصفها او شقها شقها حتى اشتراها كلها جاز الى هنا لفظ محمد في اصل الجامع الصغير  
وقال في شرح الطحاوي ومن وكل بائعا عبدا بائعا نصفه او ما سواه من اجزائه لا يلزم الامر  
ولزم الوكيل قاله بائعا الباقي منه قبل الخصومة لزم الامر عندنا وعند فريلزم الوكيل دورا  
ولو اختصم الوكيل مع الموكل الى القاضي قبل ان يشتري الوكيل الباقي والزم القاضي الوكيل لزم  
ان الوكيل اشتري الباقي بعد ذلك يلزم الوكيل بالايجاع وكذلك هذا الحكم في جميع الاشياء التي في  
تبعها مضرة ويكون التمتع فيه عينا كالعبد والامة والذئبة والثوب وما اشبه ذلك ولو  
وكله بشر شي ليس في تبعه مضرة ولا يكون التمتع فيه عينا فاشترى بعضه لزم الامر  
نحو ان يوكله بشر اكرم من حطة مائة درهم فاشترى نصف الكرخسين درهم لزم الامر وكذا  
لو وكله بشر عديدين فاشترى له احدهما لزم الامر بالايجاع وكذلك لو وكله بشر اجماعا  
من العديدين فاشترى له احدهما لزم الامر بالايجاع وكذلك لو وكله بشر اجماعا  
مع عبده فباع نصفه او جزءا معلوما جاز بيعه عند ابي حنيفة سواء باع الباقي منه او لم يبع وعند  
لا يجوز بيع نصفه الا ان مع الباقي فحينئذ يجوز بيعه فيها حمله كالشراء وهو فرق بينها الى  
لفظ شرح الطحاوي واصل ذلك ان ابا حنيفة يعتبر العموم والاطلاق في التوكيل بالبيع والباقي  
بالشرا فيعتبر التعارف الذي لا مرفق فيه ولا تهمه وعندهما خلافا سواء فكلما لا يملك الشرا بغير  
لانه ضرر لا يملك البيع بغير فاحش ايضا عندهما لانه ضرر وهذا لان الضرر ليس بمطلوب بالذات  
بل المطلوب هو النفع فاذا كان كذلك لا يجوز للوكيل بيع العبد ان مع نصفه لانه ضرر اذ في الضرر  
تعقيب لانه لا يشتري متفرقا كما يشتري جملة الا اذا باع الباقي قبل قبض الموكل البيع فحينئذ يكون  
عندهما ايضا استحسانا لانه لا يملك بيع الكل جملة فاذا باع الباقي طهر ان يبيع البعض بغير  
الى تحصيل مقصود الامر بخلاف ولا يبيح ان التوكيل بالبيع ونوع مطلقا عن قبض الجميع والتفرق  
لان الموكل لم ينص على ذلك فليذا جوز ابو حنيفة البيع بالبعض الفا حاش عملا بالاطلاق فاذا جاز  
بيع الكل بهذا القدر من الثمن جاز بيع النصف بذلك الثمن بخلاف الشرا حيث لا يجوز شرا  
النصف للثمن لانه متهم لانه محتمل انه اشتراه لنفسه لانه يجوز ان يشتريه لنفسه او لغيره  
ولذلك لم يجز شراؤه بالغير الفا حاش للثمن لانه محتمل انه راي فيه الغبن فالحق هو كونه

في النصف تهمته لان الشركة في الاعيان المجمعة غيب والعبث ضرر محتمل انه الحق هو كونه احتسابا  
في ضرر نفسه وليس البيع كذلك لانه لا يقع للوكيل بل يقع للموكل فلا يكون متهم اذ ان العبد او الدار  
لا يكون ميرا للجماعة لا ينفذ شرا ذلك جملة فاذا اشتري شقها شقها حتى اشتري الباقي طهر  
ان الشرا بعض عند شرا الباقي كالميراث وسيلة الى تحصيل مقصود الامر بخلاف فصار كأنه اشتري الباقي  
جملة وذلك التهمة بكاتب الشرا لا مرق قال الفقيه ابو الليث في شرح الجامع الصغير وفي قول زفر  
وكون الشرا لنفسه في الاحوال كلها لانه لما اشتري النصف فهو مخالف في الظاهر فصار شراؤه  
لنفسه لما اشتري النصف الاخر صار الشرا لنفسه ايضا لان الشرا لا يتوقف فلما صار الدليل له  
فان النصف الثاني له ايضا الجواب ان يقال انما يصير الشرا لنفسه للتهمة فلما اشتري النصف  
الاخر ارتفعت التهمة فصارت جملة الشرا جملة **قوله** وان وكل بشر عبدا فاشترى نصفه فالشرا  
موقوف يعني بالاتفاق وقد بينت المسئلة قال القدوري في كتابه المستحق بالتزويج قال ابو  
داود كل رجل رجلان يشتري له عبدا فاشترى نصفه جاز عتقه الا مرفقه ولم يجز عتق الوكيل  
وقال محمد بن حوز عتق الوكيل دون الموكل وجه قول ابي يوسف ان الوكيل بشر اتي بعينه لا يملك الشرا  
لنفسه يتوقف على حكم ملك الامر فاذا اعتقه كان اجازة فنفذ عتقه وجه قول محمد ان الوكيل لما خالف  
ما امر به لم يملك ذلك وثبت العزل من جهة الحكم فاذا املك جاز عتقه **قوله** على ما مر اشارة الى قوله  
قبل عشرين خطا لان التهمة فيه متحققة **قوله** واخر ان الامر في البيع بصادق ملكه فيصح فيه  
في الطلاق والامر بالشرا صادف ملك الغير فلم يصح فلا يعتبر فيه التقييد بالاطلاق اي دليل اخر  
في الفرق بين البيع والشرا الا في حصة ان الامر في صورة التوكيل بالبيع صادف ملك الامر فصح امره  
ولا يثبت عليه ملكه فاعتبر اطلاق الامر بخلاف النصف لان الامر وقع مطلقا للجميع والتفرق ما  
الامر في صورة التوكيل بالشرا صادف ملك الغير وهو مال البائع فلم يصح الامر مقصودا لانه لا يملك الامر  
في مال الغير وانما صح ضرورة الحاجة اليه ولا عموم لما ثبت ضرورة فلم يعتبر الطلاقة فلم يجز شرا البعض  
لانه ثابت بالضرورة يتقدم بقدر الضرورة وذلك بتأدي بالمتعارف وهو شرا الكل لا البعض لاد العرض  
المطلوب من الكل لا يحصل بشرا البعض الا اذا اشتري البعض الباقي قبل ان يختصم فاجوز ان  
لانه حصل مقصوده لانه بما يتعد عليه تحصيله بنفسه فيشترى به بدعيين فلما اشتري الكل طهر ان  
تعدا شرا لانه لم يتعد عليه لانه قصد الخلاف فلم يقد على الامر ولا يقال امر الامر في صورة الشرا  
ايضا صادف ملك نفسه لان الثمن ملكه لا فاقول الثمن تابع في باب البياعات فلم يلتفت اليه  
**قوله** قال ومن امر رجلا مع عبده فباعه وقبض الثمن اولم يقبض بخره المشتري يجب لاحداث  
شبه بقبض بيته او باقرا او بايا بين فانه يرد على الامر اي قال محمد في بيع الجامع الصغير  
وهو صورة المسئلة فيه محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة في الرجل يامر الرجل ببيع عبده فيبيعه ورجل  
يودعه اليه فلا يقبض الثمن او يقبضه ثم يرد المشتري ان يرد على المأمور ببيع فحينئذ يكون  
وهو يجب لاحداث مثله يرد على بيته بايا بين او اقرا من المأمور بالبيع قال للمأمور ان يرد  
على الامر وان كان العيب حدث مثله يرد على بيته بايا بين او يقبضه قامت بانه باع وبه هذا العيب  
رد المأمور على الامر وان كان ذلك باقرا من المأمور بالبيع لم يرد على الامر الى هنا لفظ محمد  
في اصل الجامع الصغير واصل ذلك ان الوكيل بالبيع والشرا يرجع اليه حقوق العقد ومن جملة





المحتوى الرد بالعيب يرد عليه ولكن اذا رد عليه هل يكون ذلك رداعا للموكل لم لا فان كان العيب لا يرد  
كالا صبح الزائدة والسنن الشاذة او لا يحدث مثله في مثل هذه المدة رده القاضي بلاينة ولا اقرار ولا امر  
لعل القاضي يقتضيه بكونه عند البائع يكون ذلك رداعا للموكل ولا يحتاج الوكيل في الرد الى خصومة  
شرط منه في الجامع الصغير البيعة او الامانة او الاقرار لا يشبه الامر على القاضي بان العيب قد  
ام لا ولا يعلم القاضي يقتضيه ان مثل هذا العيب لا يحدث في مدة شهر مثلا ولكنه لا يعلم تاريخ البيعة  
مضى كان يحتاج المشتري الى واحدة من هذه الحجج على ان تاريخ البيع منذ شهر حتى يظهر عند القاضي  
ان هذا العيب كان في يد البائع يرد المبيع عليه وبعض مشايخنا ذكرونا دليلا اخر للموكل  
وهو ان يكون عيبا في الباطن لا يحدث مثله لكن انما يطلع على النساء كالقرن في الفرج ونحوه فان  
يؤى النساء فان شهدت بذلك فلا يثبت الرد بشهادتين لكن ثبت حق الخصومة للمشتري  
في توجيه البيع على البائع فيجوز له القاضي ويرد عليه بكونه يكون ذلك رداعا للموكل ايضا  
غير خصومة فاما اذا عاين القاضي تاريخ البيع والعيب ظاهر لا يحتاج في الرد الى شيء من هذه  
الحجج يكون ذلك رداعا للموكل بلا خصومة وان كان عيبا محتمل الحدوث في هذه المدة بعد  
فالقاضي لا يردده الا بحجة اما بيعة او بكون البائع او اقراره بان هذا العيب كان في يده قبل البيع  
الى المشتري فاذا قضى القاضي بالرد على الوكيل بواحدة من هذه الحجج هل يكون ذلك رداعا للموكل  
حتى لا يحتاج الوكيل الى الخصومة مع الموكل فان رد بالبينة فهو لازم للموكل لان البيعة حجة  
في حق الناس كافة وكذلك اذا رد عليه بالتكول لان الوكيل مضطر في التكول لانه لم يباشر احوال العيب  
والموكل هو الذي اوقعه في هذه الورطة فكان الخلاص عليه فكان الرد على الوكيل رداعا للموكل وان  
بالاقرار لزوم الامور لكن ان تخاصم الموكل فيلزمه بيعة او تكول لان الرد لما كان بالتضام جعل  
انذار عقد لنقد الرضا بل جعل نسخا ولكنه دليل قاصد هو اقرار الوكيل بقيام العيب عند الموكل  
من حيث انه نسخ كان للوكيل حق المخاصمة ومن حيث انه ثبت بدليل قاصد لم يثبت الرد على  
الا حجة فاما اذا كان الرد بموجب اقرار الوكيل بلا تضام لم يكن له ان تخاصم الموكل لانه نسخ بالتراضي  
فكان له حكم عقد جديد في حق غيره فبطل حق الخصومة هذا في عيب محدث مثله اما اذا كان عيب  
لا يحدث مثله والرد بغير قضا قاض قالوا في شرح الجامع الصغير فقد ذكر في عامة روايات البيوع  
انه يلزم الوكيل ولا تخاصم الموكل وذكر في كتاب البيوع من الاصل انه يلزم الموكل من غير خصومة  
لان الخصم فعلا عين ما ينقل القاضي لان الرد حق متعين في هذا فاذا تعين الحق صلا  
تسليم الخصم وتسليم القاضي سواء كتليم التبعة وقضاء الدين والرجوع في الهبة وجه عامة  
الروايات ان هذا ثبت بالتراضي نصا كالبيع الجديد فلم يلزم الموكل ولا تسليم انهما فعلا عين ما ينقل  
القاضي لان الرد ليس متعين لان الحق في مطالبته التسليم ثم في الرد عند العجز عن ذلك في الرجوع حكم  
العيب عند العجز عن الرد فلم يكن الرد متعينا وهذا ذكر من المسائل الحق متعين لاحتمال التول في الرد  
نفس القياس لعدم الجامع قوله فرده المشتري عليه بعيب لا يحدث مثله بتضا القاضي بيعة او  
او امانة من فانه يرد على الامر فان قلت اذا كان الوكيل مزا بالعيب يرد عليه فلا حاجة الى قضا القاضي  
فما فائدة ذكره قلت الكلام وقع في الرد على الموكل فاذا كان الرد على الوكيل باقراره بلا قضا لا يرد  
على الموكل وان كان عيبا لا يحدث مثله في عامة روايات المبسوط فظهرت القافية اذن فافهم واغتنم

الى هذه الحجج اشارة الى البيعة والاقرار او امانة البيعة قوله وتاويل اشتراطها في الكتاب اي اشتراط الحجج  
المذكورة في الجامع الصغير وقد مر البيان انما قوله فينتقل اليها الرد اي ينتقل المشتري الى الحجج وهي تكول البائع  
من البيعة مثلا لرد المبيع وتدمير البيان انما ايضا قوله الى شيء منها اي من الحجج وهي البيعة او الاقرار او امانة  
البيعة قوله لا مكانة السكوت والتكول برفع السكوت والتكول اي لانه مكنة السكوت والتكول قوله  
يخلاف ما اذا كان الرد بغير قضا والعيب محدث مثله حيث لا يكون له ان تخاصم بايده وكان ينبغي  
ان يقول ان تخاصم موكله او يقول امره وكان ينبغي ايضا ان يقول كان قوله والبائع تالهما والموكل  
تالهما او الامر تالهما لان الكلام في مخاصمة الوكيل مع الموكل وهو ليس ببائع قوله في رواية اراد  
بما رواه كتاب البيوع من الاصل قوله وفي عامة الروايات اي من المبسوط قوله لما ذكرنا اشارة  
الى قوله لانه يبيع بخديف في حق ثالث قوله والحق في وصف السلامة الى اخره جواب لتولم لان الرد  
متعين وبيان ذلك تورنا انما قوله قال ومن قال لا تخاصمك ببيع عبيدي بتقديس بنية  
وقال المأمور امرتني ببيعه ولم تغل شيئا فالتول قول الامراء قال في الجامع الصغير وصودت بانه  
يجوز عقوب عن اي حصة في رجل دفع الى رجل مالا مضاربة فاختلعا فقال رب المال امرتك ان تباع  
بالقصد دون ما سواه وقال المضارب اعطيتني المال مضاربة ولم تغل شيئا قال التول قول المضارب  
الذي اخذ المال الى هذا النظم محمد في اصل الجامع الصغير وقال في الاصل واذا وكل الرجل رجلا  
بيع عبده فقال الامر امرتك بالرد وتباعه الوكيل بخسمية فان البيع باطل لا يجوز التول قول  
الامر مع بيعة وكذلك لو باع بدنا يرد وقال الامر امرتك بديراهم او بخنطة او شعير فالتول في ذلك قول الامر  
مع بيعة ولا يجوز البيع فان باعه بنسيئة سنة فقال الامر امرتك بالحل فالتول قول الامر والبيع مردود  
وكذلك هذه المسئلة في النكاح والخلع والمكاثبة والاجارة والمعتق على مال الى هنا لفظ محمد في الاصل  
واما كان التول قول الموكل لان الاذن يستفاد من جهة فكان التول قوله في كيفية تحقيقة ان الامر  
قد يقع مطلقا وقد يقع مقيدا ولم يوجد دليل على احد الوجهين فكان التول قول الموكل لانه يدعي  
الخصوص والاصل في الوكالة الخصوص ولذا هو قال وكلت في مالي يصير وكيفا في الحفظ لانه الاذني  
وليس له ان تصرف فيه وهذا بخلاف ما اذا اختلف رب المال مع المضارب كان التول قول المضارب  
في قول من التول قول رب المال وهو القياس لان الامر يستفاد من جهة رب المال نصا كما في الوكالة  
قال النقيب ابو الليث في شرح الجامع الصغير وعلمنا واستحسنوا في المضاربة لان المضاربة تناوذا  
على العموم وقد تصادقوا على المضاربة فرب المال ادعى زيادة شرط والمضارب منكر فالتول قوله  
وليس كالوكيل لان الوكالة عقد خاص والمضاربة تقتضي العموم فرب المال اذا اقر بالمضاربة  
فقد اقر بالمضارب بملك عموم التصرف لان المضارب له ان يوكيل ويتاجر ويضع فاذا امر  
بامر عام توادعي معنى الخصوص لا يصدق على ذلك ولو كان رب المال يدعي المضاربة في نوع مسي  
والمضارب يدعيها في نوع اخر كان التول قول رب المال لان العموم والاطلاق سقط باتفاقهما في نوع  
نصارى الوكيل لانه لا دلالة على الاطلاق اي دلالة على اطلاق الامر لان التوكيل قد يقع مطلقا  
من قيد النقد والنسيئة وقد يكون مقيدا باحدهما فلو دل الدليل على الاطلاق كان التول قول من  
يدعي النسيئة فلما لم يوجد الدليل كان التول قول الموكل لان الاذن يستفاد من جهة قوله  
ثم يطلق الامر بالبيع ينتظم نقدا ونسيئة الى اي اجل كان عند اي حصة وعندها تنقيد باجل متعارف



وكان الانسب ان يذكر مسألة النسبة في اوائل الفصل عند قوله والوكيل بالبيع يجوز بيعه بالقليل والكثير والى  
الموضح اشار بقوله والوجه قد تقدم اي الوجه من الجانبين وقد تقدم ثمة لان ابا حنيفة عمل بالمالان الامر  
بالمعارف **قوله** قال ومن امر رجل ببيع عبد بضاعه واخذ بالثمن رهنا فضاغ في يده او اخذ به كره  
فتوى عليه فلا ضمان عليه اي قال في الجامع الصغير وصحة المسئلة فيه فاليعتوب ومحمد اذا امر رجل  
ان يبيع له عبدا بضاعه ثم اخذ بالثمن رهنا فضاغ في يده او اخذ به كره فلا ضمان عليه الامر  
لفظ محمد في اصل الجامع الصغير قال النقيب ابو الليث في شرح الجامع الصغير وليس في المسئلة اخذ  
الامه روى عن ابي يوسف ومحمد ولم يرو عن ابي حنيفة وذلك لان استيفاء الثمن من حقوق العقود وهو راجع  
الى الوكيل وفي الكفالة والرهن توكيد الاستيفاء فكلها الوكيل فصار هلاك الرهن في يد الوكيل كهلاك  
في يد الموكل فلم يضمن كما اذا هلك الثمن في يد الوكيل بخلاف الوكيل بقبض الدين فانه لا يملك اخذ  
والرهن والعرف ان الوكيل بالبيع اصبل في حق الحقوق ولذلك وجره الموكل عن قبض الثمن لم  
جره والوكيل بقبض الدين ينحل ما ينحل بانه لا امالة ولذا اذا ابناء الموكل عن قبضه جاز والوكيل  
جعله نايبا في قبض الدين لا في اخذ الكفيل والرهن فظهر الفرق فيسأل المراد من الكفالة في قوله  
بكفيلة هو الحوالة لان التوى لا يتحقق في الكفالة ويسأل الكفالة عما حقيقته فان التوى يتحقق  
بان مات الكفيل والمكفول عنه متسا وقال شيخ الاسلام علاء الدين ابو الحسن علي بن محمد الاسيحاكي في شرح  
لمختصر الكافي للحاكم الشهيد في اول باب الكفالة في الرهن واذا دفع الرجل الى الرجل مئارا فقال  
وارتفع به لي رهنا ففعل فهو جائز لانه اتي بما امر به ولو فعل بنفسه جاز فكذا اذا فعل نايبا فانه  
الرهن اقل من الثمن مما لا يتغابن الناس فيه فهو جائز في قول ابي حنيفة ولم يذكر قولهما ويحتمل ان يكون  
على قولهما نايبا على ان اخذ الرهن يشبه البيع لان قبض الرهن ضمان ونصير مستبدا لا متصرف  
في المعاقبة والوكيل بالبيع عندهما لا يملك البيع بالغير الفاحش وعند ابي حنيفة ملك ولو باعه ولم يرتفع  
لم يجر البيع لانه امره بالبيع بثمن موكدا بالرهن فاذا باعه بثمن غير موكدا يصير مخالفا ولو قال بعد  
برهن ثمة فارتفع رهنا اقل منه مما يتغابن الناس فيه فهو جائز لانه حصل التوثيق به لانه مماثل للدين  
ومتعارب فيصالح وثيقة له لان الوثيقة ما ينفي الحققة وان كان اقل منه مما لا يتغابن الناس فيه لم يجر  
لان توثيق الكثير بحسن القليل مما لا يعقل لانه لا يفضي الى استيفائه وان ارتفع رهنا ثمة وقبضه  
على صاحبه فهو ضمان لانه تعلق به حق الاموال فائدة التوثيق مرجحة اليه فيكون الوكيل بالردة مطالب  
فيضمن وانما كتبت هذه المسائل لكثير الفوائد **قوله** فتوى المال عليه اي على الكفيل **قوله** وقبض الثمن  
منها اي من الحقوق **قوله** لا يملك الموكل جره عنه اي جره الوكيل عن قبض الثمن **فصل** انما فصل  
هذا الفصل عما تقدم وان كان الفصل المتقدم فصل البيع ايضا لان هذا الفصل في وكالة الانسب  
وكالة الواحد مقدم عليه لاحالة ولكن مع هذا لم يكن ذكر الفصل كثيرا حاجة الا ان يقال انهم  
شي اخر غير الوكالة بالبيع وهو الوكالة بالخلع والطلاق والتزوج والكتابة والاعتاق والاحادق وهذا  
حسن واذا وكل وكيلين فليس لاحدهما ان يتصرف فيما وكل به دون الآخر هذا لفظ محمد  
والثدوي في مختصره ونهايه فيه الا ان يوكلاهما بالخصومة او بطلاق زوجة بغير عوض او بعق  
عبد بغير عوض او برودة ببيعة عنده او بقبض دين عليه والاصل هنا ما ذكر الشيخ ابو المعين النسي  
في شرح الجامع الكبير في كتاب الطلاق ان الوكيلين بالتصرف اذا انفردا احدهما به نظر ان كان ثمة

بحان به الغبن ويحتاج فيه الى التروي ليحصل الاحتراز عن الغبن الذي لا يجوز تصرف المنزلة به لان الموكل  
في مثل هذا التصرف لا يرضى الا بمجموع رايها فكان غير موقوف ذلك الى كل واحد منهما على الاستعداد وان كان  
لا يوافق فيه الغبن ينفذ تصرف كل واحد لاجل حاجة في تحصيله الى اجتماع الراي والتعاون في التامل ليظهر  
ما عسى ان ينكر فيه من الغبن فيكون الموكل راضيا بتصرف كل واحد منهما على الاستعداد وقال محمد في الجامع  
الصغير عن يعقوب عن ابي حنيفة في الرجل يامر الرجلين ببيع له هذا العبد بالف درهم فيسعه  
احدهما بذلك قال لا يجوز وكذلك ان امر رجلين بخلع امراته منه بالف درهم فخلع احدهما  
لم يجر الى هنا لفظ محمد في اصل الجامع الصغير وقال في الاصل واذا وكل الرجل الرجلين مئارا مئارا  
له او دارا ودية او بشي من الاشياء مئارا احدهما دون صاحبه فان ذلك لا يجوز في قول ابي حنيفة  
واي يوسف ومحمد من قبل انه لم يرض برأي البائع منهما في الوكالة وحده ولو كان سعى لهما ثمة  
بمئارا احدهما بمئارا يجوز وان ما عا جيبها بذلك الثمن فهو جائز وان لم يسم لهما ثمة فاعا جيبها بثلث  
نسبة فان ابا حنيفة كان يقول هو جائز وان باعا بدوهم شيئا يساوي الفاق قال ابو يوسف ومحمد  
اذا خطا من الثمن ما لا يتغابن الناس في مثله لم يجر فقال ابو حنيفة ان وكلهما ان يثر ما له شيئا  
زاد على ثمنه ما لا يتغابن الناس في مثله فانه لا يلزمه وقال البيع والشر في ذلك مختلف في قول ابي  
حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد هما سول لا يجوز على الامر الا ما يتغابن الناس في مثله واذا وكل  
الرجل الرجلين ان يزوجه امرأة بعينها او بغير عينها وزوجه احدهما دون صاحبه فان ذلك لا يجوز  
فان كان صاحبه حاضرا واجاز ورضي فهو جائز ولو وكلهما بخلع امرته له او مائة مائة عبد او يعقوب  
له على مال فامضى احدهما ذلك دون الآخر فان ذلك باطل لا يجوز ولا ينفذ ولو كان سعى لهما مالا  
فامضى احدهما بذلك المال لم يجر وان امضى به بذلك المال جاز وان لم يسم لهما مالا فطلقا جيبها على  
دوهم او كاتاه على درهم او اعتقه على درهم فانه يجوز في قول ابي حنيفة بغيره البيع ولا يجوز في قول  
ابو يوسف ومحمد الى هنا لفظ محمد في الاصل وقال الشيخ ابو جعفر الطحاوي في مختصره واذا وكل  
الرجل رجلين ببيع عبد او ببيعة او بتزويج امرأة او بخلع امراته منه على مال او بعقوب عبده  
على مال او بكتابة ففعل ذلك احدهما دون الآخر لم يجر الا ان يجيزه الآخر فيجوز وان وكلهما  
بعقوب عبده بغير مال او بطلاق امراته بغير مال ففعل ذلك احدهما دون الآخر جاز الى هنا لفظ  
الطحاوي قال الامام الاسيحاكي في شرح الطحاوي الاصل في هذا ان الوكيلين بالمبادلة اذا فعل  
احدهما المبادلة دون صاحبه لم يجر ولا ينفذ حتى يجيزه الوكيل الآخر او الموكل ولا يجوز ففعل  
احدهما المبادلة تتعلق بالرأي والمشورة وقد رضى بياهما ومشورتها ولم يرض برأي احدهما  
سواء كان الثمن مسمى او لم يكن مسمى والوكيل الآخر حاضرا وغايب الا ان في الشرع ينفذ  
على التوقف لان الشرع اذا وجد نفاذا على العاقد فانه ينفذ ولا يتوقف بخلاف البيع فانه يتوقف  
على اجابة الموكل او الوكيل وكذلك الوكيلان بالتزويج والخلع والكتابة على مال اذا فعل احدهما  
لا يجوز حتى يجيزه الموكل او الوكيل الآخر واما الوكيلان بالعقوب على غير مال والوكيلان بالطلاق  
على غير مال فلا حدهما ان يعقوب ويطلق وكذلك الوكيلان بالخصومة لاحدهما ان يخاصم الا انه  
اذا انتهى الى قبض المال لا يجوز قبض احدهما حتى يخصما لان الخصومة مما لا تنافي فيها  
اشارة بالاجتماع والقبض مما يتنافى فيه الاجتماع وكذلك لو وكل اثنين ببيع ما وهب الي



الموهوب له تسليم احدهما صحت العينة كذلك لو وكل اثنين بفضله الدين وسلم المالا اليهما فتعناه احدهما جاز  
واما الوصيان فليس لاحدهما التصرف الا باذن صاحبه عندا حينة ومحمد كالوكيلين بالبيع الا في اشياء موهبة  
تذكرها في الوصايا وعندا يوسف لكل واحد منهما ولاية التصرف على حدة ولو دفع ماله الى اثنين مضارب  
فليس لاحدهما التصرف الا باذن صاحبه بالاتفاق كذا في شرح الطحاوي وقال في شرح الاقطع فاما التوكيل  
بالخصومة فلا حد لها ان ينفرد بها وقال دفلا يجوز وجه قوله ان الخصومة منهما لا تكون في حالة واحد  
الا ترى ان القاضي لا يمنع عندهما اذا تظلم معا واذ لم تكن علم ان الموكل جعل ذلك الى كل واحد منهما  
فيجوز ان ينفرد وجه قول زفران الخصومة تحتاج الى الراي وهو لم يرض برأي احدهما لان راى الاخير  
بخالف راى الواحد فليدلم بجزوا احد منهما ان ينفرد كما في الوكالة بالشرا فقال نحو الدين قاضي خان  
في شرح الجامع الصغير لا ينفرد احد الوكيلين الا في أربعة اذا وكلها بالطلاق والثاني اذا وكلها بالطلاق  
والثالث اذا وكلها برودة دعة او عادية او غصب او دين عليه لرجل والرابع اذا وكلها بالخصومة لا في  
في الثلاثة لا تحتاج الى الراي واما في الخصومة فقد ذكرنا فيها المعنى وذكر في الجامع لو قال لرجلين  
امراق ان شئتم اواردا فمطلقا احدهما لم يتع لان علق الطلاق بشئتم ولا يزل عند منية احدهما  
وكذا لو قال امرها بايدكما لا جعل الراي اليهما وكذلك لو قال امرا فاني بايدكما فمطلقا احدهما  
لا يتع لانه جعل الراي اليهما لا الى احدهما **قوله** ليس لاحدهما ان يتصرف فيهما وكلاهما فلو اذن له ان  
بكلام واحد دفعة واحدة بان قال وكلتكم سح عدي هذا او خلع امراق اما اذا وكلها بكلاهما  
كان لكل واحد منهما ان يتصرف لان كل واحد منهما مسلط على البيع والخلع باسراة **قوله** او برودة دعة  
تدبردها لانه اذا وكل الاثنين بنصف الوديعة ليس لواحد منهما ان ينفرد به **قوله** علق الطلاق بشئتم  
فاعتبره بدخولهما اي اعتبر تعليق الطلاق بفعل الرجلين بتعليق الطلاق بدخول الرجلين يعني شرا  
تمة لو وقع الطلاق دخولها جميعا حتى لو قال ان دخلتما المدا فمطلقا لا تطلق مالم يوجد الدخول  
منهما جميعا فكذا هنا في قوله طلقاها ان شئتم لا يتع الطلاق مالم يوجد فعل التعلق منهما جميعا  
**قوله** قال وليس للوكيل ان يوكل فيها وكل به اي قال القدوري في مختصره وتها فيه الا ان ياذن له الموكل  
في ذلك او يتول له اعلم برأي قال شيخ الاسلام علا الدين الاسيماي في شرح الكافي في اوائل كتاب الوكالة  
وليس للوكيل ان يوكل غيره لانه رضي برأيه والناس يتعاونون في الراي فلا يكون راضيا برأي غيره الا اذا  
له ما صنعت في ذلك من شئ فوجاز لانه جعله دكيلا عاما فيملك التوكيل لانه ياذن له قال صاحب الهداية  
فاذا جاز في هذا الوجه اي اذا جاز توكيل الوكيل غيره فيها اذا اذن له الموكل في التوكيل او قال اعلم برأي  
يكون الوكيل الثاني دكيلا عن الموكل لا عن الوكيل الاول وفايدته ان الوكيل الاول يملك عزل الوكيل الثاني  
ولا يملك الوكيل الثاني بوث الموكل الاول ولكن ينعزلان جميعا بموت الموكل **قوله** وقد مر نظيره  
في ادب القاضي وهو ما ذكره في اول فصل قبل باب التحكم بتولية وليس للقاضي ان يستعمل في الله  
الا ان ينوئ اليه ذلك الى ان قال ولو قضى الثاني محض الاول او قضى الثاني فاجازة الاول جاز  
في الوكالة **قوله** قال وان وكل بغير اذن موكله محضه جاز اي قال القدوري في مختصره يعني عند  
وكيل الوكيل محضه الوكيل الاول قال محمد في الجامع الصغير عن يعقوب عن اي حينة في رجل  
وكل رجلا ببيع عبد فامر الوكيل رجلا ببيعه قال ان باعه والوكيل الاول حاضر جاز ذلك ان باعه  
وهو غائب عنه لم يجوز وقال محمد عن يعقوب عن اي حينة في رجل وكل رجلا ببيع عبد ببيعة رجل

عزل الوكيل ببيع الوكيل تسليم البيع قال جاز الى هنا لفظ محمد في اصل الجامع الصغير وقال في شرح الطحاوي وليس  
الوكيل ان يوكل غيره ما وكل به الا ان يطلق له الذي وكله ويجوز امره ببيع او كل به يكون له ذلك لان بناء الوكالة  
على الخصوص فليس له ان ينوئ الى غيره الا ان ياذن له الموكل بذلك او يقول له رقت التوكيل ما صنعت  
من شئ فوجاز فيخبر بجوز ان وكل رجلا ببيع عبد ولم تجز له ما صنع ولا اذن له نوكل الوكيل غيره  
سح ذلك باعه الوكيل الثاني فانه ينظر ان باعه محضه الوكيل الاول جاز البيع وصار كان الوكيل الاول  
هو الذي باعه ولو باعه بغير محضه الوكيل الاول لم تجز بيعه حتى يجيزه الوكيل الاول او الموكل وقال زفر  
لا يجوز بيع الوكيل الثاني سواء كان محضه الوكيل الاول او بغير محضه فقال ابن ابي ليلى يجوز بيع الوكيل  
الثاني محضه الوكيل الاول وبغير محضه واما الوكيل بالشرا اذا وكل غيره فاشترى الثاني فهو على  
الخلاف الى هنا لفظ شرح الطحاوي وجه قول ابن ابي ليلى ان الوكيل قام مقام الموكل والموكل وكل غيره  
جاز فكذا وكيله لانه لما ملك ان يباشر بنفسه ملك ان يوكل غيره ولهذا كان للمودع عنده ان يودع غيره  
فصار كالعبد المادون والمضارب فانهما يملكان التوكيل ولنا ان الموكل رضي برأي الاول دون  
الثاني فلا ينفذ بيع الثاني عليه بخلاف مسألة الاذن فان مبناها على العموم بخلاف الوكالة وجه قول  
زفر ان الموكل رضي ببيع الاول ولزم العمدية على الاول ولم يرض بلزوم العمدية على غيره فلو جاز  
بيع الثاني كانت العمدية عليه والموكل ما رضي به ولنا ان المقصود الاستفاد برأي الاول فاذا حضر  
حصل ذلك بجاز والافلا ولزم العمدية ليس بامر مقصود لانه قد يظهر وقد لا يظهر واما المقصود  
وتوقع المالك وحصول الثمن ولو باعه الوكيل الثاني حال غيبة الاول فبلغه فاجاز او باعه اجنبي  
فبلغه فاجاز جاز لانه حصل رايه وقال غير الاسلام في شرح الجامع الصغير وزاد في كتاب الوكالة  
اذا قد التمن للوكيل الثاني صح وان لم يعتد محضه لانه رايه قد وجد قال في الفتاوى الصغير  
طلبت هذه الرواية في كتاب الوكالة وقت تراها في اجده فيها لكن ذكره البقالي ايضا وقد وجدته  
في كتاب الرهن ونقل في الفتاوى الصغير عن وكالة شيخ الاسلام خواهر زاده ان الوكيل بالبيع  
او الاجارة اذا وكل غيره فباع الثاني او اجرو الاول حاضر او غائب فاجاز الوكيل الاول ذلك  
جاز بشرط الاجارة من الوكيل الاول للجواز وان حصل البيع لاجارة من الثاني محضه الاول  
وذكر بعد هذا ان اذا باع الثاني محضه الاول يجوز له ان يتوسط الاجارة وهو المذكور في الجامع الصغير  
ذكرها بين الروايتين في باب الوكالة بالقيام على الدار والمبسط لشيخ الاسلام خواهر زاده ثم قال  
شيخ الاسلام خواهر زاده حكى عن الكرخي كان يقول ليس في المسئلة اختلاف الروايتين لكن  
ما ذكره مطلقا في بعض المواضع محمول على ما اذا جاز الوكيل الاول ذلك والى هذا ذهب عامة  
مشائخنا وجه ذلك ان توكيل الوكيل لهما يصح التحقق بالعدم فيكون الثاني فهو ليا وعقد  
الفتوى لا ينعى بمحض محضه لانه المجتزأ كما ذكر في الجامع الصغير قال شيخ خواهر زاده وعلى هذا  
الامر الثاني او المالك كذا في الفتاوى الصغير **قوله** وتكلموا في حقوقه يعني اذا عقد الوكيل الثاني  
محضه الوكيل الاول جاز في حقوق العقد كلام قال بعضهم ترجع الى الاول لان الموكل رضي  
بلزوم العمدية على الاول دون الثاني كذا نقل في الفتاوى الصغير عن فتاوى البقالي وقال بعضهم  
ترجع الى الثاني لان العقد هو السبب وجد من الثاني واليه ذهب ابو الليث في حيل العيون



**قوله** وكذا لو باع غير الوكيل فبلغه فاجازه يعني اذا باع الاجنبي فاجازه الوكيل بعد بلوغه المخرج **قوله**  
على ما بينا اشارة الى قوله في المسئلة المتقدمة والبدل وان كان مقدرا ولكن التدوير لا يصح استعمال الراي  
في الزيادة واختيار المشتري يعني في اختيار المشتري الذي لا يباطل في التسليم **قوله** قال  
واذا ربح المكاتب او الزمن او العبد ابنته وهي صغيرة حرة مسلمة او باع او اشتري لها لم يجر  
وصورة المسئلة في الجامع الصغير محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة في الزمن او المكاتب او العبد  
يزوج واحد منهم ابنته وهي صغيرة حرة مسلمة قال لا يجوز وكذلك ان باع لها او اشتري لم يجر  
الى هنا لفظ محمد في اصل الجامع الصغير وذلك لقوله عليه السلام لانكاح الابوي وليس الصاهر من  
اهل الولاية على المسلم قال تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا وقال والذين كفروا  
بعضهم اولياء بعض وقال تعالى والمؤمنون بعضهم اولياء بعض ولتدلم يكن الصاهر من اهل الولاية  
والحكم عليه والعبد لا ولاية له على نفسه لم يكن له ولاية على غيره بالطريق الاول لان الولاية المتعدية فرع الولاية  
القاصرة ولهذا لم يصلح العبد ان يكون قاصدا ولا سلطانا ولا شاهدا وكذلك المكاتب عبد ما بقي عليه  
درهم ولان الولاية على الصغار والصغار تثبت نظر لغيرهم والنظر انما يتحقق من القادر للشفقة  
ولا شفقة للكافر على المسلم ولا قدرة للرفيق فانفتحت الولاية لعدم تحقق النظر وكذلك لو اشترى واحد  
منهم لما ادبا على المعنى الذي قلنا **قوله** قال ابو يوسف ومحمد والمرد اذا قتل على ردة وتو الخرب  
كذلك وهذه من مسائل الجامع الصغير وصورتها فيه وقال يعقوب ومحمد وكذلك المرء عندنا  
اذا مات على ردة والحنفي المستامن لا يجوز شرعا واحد منهما ولا بيعه ولا نكاحه على ابنته  
صغيرة مسلمة ولا يزوجهما ولا يرثهما الى هنا لفظ محمد في اصل الجامع الصغير قال النقيع ابو الليث  
هذا في قولهم جميعها وانما لم يكن للحنفي ولاية لما تولى ولانه بعد من الذي لان الذي من اهل دارنا  
وقد قبل الجزية التي هي خلف الاسلام والمستامن ليس من اهل دارنا ولم يوجد منه خلف الاسلام  
فاذا لم تثبت الولاية للذي على الصغيرة المسلمة فادى ان لا يثبت للحنفي ولتدلم يجوز شهادة الحنفي على  
الذي واما المرءان ولابنته موقوفة بالاجماع اما ابو حنيفة متر على اصله ان عقوده في مال نفسه موقوفة  
وكذلك في مال ولده واما ابو يوسف ومحمد وان كانا يجيزان عقوده في مال نفسه ويجعلانه بمنزلة المسلم  
في البيع والشرا يجعلان عقوده في مال ولده موقوفة فان اسلم جاز والا فلا لان الولاية نظرية وانما  
المسئلة داخ الى النظر وذلك متردد بين الوجود والعدم لانه معلوم في الحال ولكن يرجى وجوده  
لانه يجوز عليه فوجب التوقف فاذا قتل على ردة استقرت جهة الاقطاع بطلت عقوده  
لان لا ولاية للكافر على المسلم وان اسلم كان على الاسلام فنذت عقوده لان الارث زاد  
كان عارضا فاذا ارتفع العارض زال حكمه وعاد حكم الاصل على ما كان قال غفر الاسلام في شرح  
الجامع الصغير وهذه من مسائل الوكالة وتوقف الولاية في كتاب المادون **قوله** وكذا اشارة  
الى الولاية النظرية **قوله** وهي اي المسئلة **قوله** يبطل اي تصرف المرء **باب الوكالة بالخصومة**  
**باب القبض** لما كانت الخصومة مبحورة شرعا لقوله تعالى ولا تنازعوا فتشركوا حتى توكلت حقيقتها الى  
مطلق الجواب مجازا اطلاقا اسم السبب على المسبب اخبر ذكر الوكالة بالخصومة عما ليس بمجرب  
بل هو مطلق مجرب على حقيقته **قوله** والوكيل بالخصومة وكيل بالقبض هذا لفظ القدوري في مختصره

قال فاضى خان في شرح الجامع الصغير هذا ظاهر الرواية وقال في اشارات الاسرار الوكيل بالخصومة يملك قبض  
الدين عندنا خلافا لرواية انه رضي بهذا بينه في الخصومة لا بامانه في القبض اذ يوثق على الخصومة من لا يوثق  
على القبض فلا يملك القبض ولما ان من ملك شيئا ملك اتمامه وتامم الخصومة بالقبض لان تملكها به فانصرف  
الامر بالخصومة الى انهاءها بالقبض فملك القبض ولان المتصور من الخصومة الاستيفاء فيكون الاستيفاء  
من حقوقه ومن كان وكيلاً بشئ كان وكيلاً بحقوقه كالوكيل بالبيع وقال في الواقعات في باب الوكالة  
بعلامة النون الوكيل بالتقاضي او بالخصومة ليس له ان يقبض الدين في زمانا لان الحيانة ظهرت فيها  
بين الناس وهو اختيار مشايخ بلخ خصوصاً في الوكالة على باب القاضي وبه اخذ النقيع ابو الليث  
**قوله** لانه في معناه وضعا لان التقاضي في معنى القبض فيه نظرا لانه قال في المغرب تقاضيت ديني  
وتقاضيت ديني واستقضيت طلبت قضاءه واتقضيت منه حتى اخذته **قوله** الا ان العرف بخلافه  
اي بخلاف الوضع يعني لا يراد القبض من التقاضي في عرف الناس لانهم لا يسمونه منه بل يسمونه  
من التقاضي المطالبة ونحن لانسلم ان الوضع على خلاف العرف بل يراد منه في العرف **قوله** والقوى  
على ان لا يملك يعني ان الوكيل بتقاضي الدين يملك القبض اتفاقا في جواب كتاب الوكالة لكن قوى  
المشايخ على ان لا يملك لتساوي الزمان **قوله** فان كانا وكيلين بالخصومة لا يتبعضان الا معاً  
وهذه من مسائل الجامع الصغير قد بينا قبل هذا الفصل ان الوكيلين بالخصومة لا أحدهما ان أحدهما  
الا ان اذا انتهى الى قبض المال لا يجوز قبض أحدهما وذلك لان شرط اجتماعهما على الخصومة بقبض  
الامر على الحاكم بالشغب فلم يلزم اجتماعهما ثم لا يجوز لأحدهما ان يقبض لانه يستلزم ولم يأت  
أحدهما **قوله** خلاف الخصومة على ما مر يعني ان الوكيلين بالخصومة لا يشترط اجتماعهما  
على الخصومة بل يجوز لأحدهما ان يتنرد بالخصومة كما مر في اول الفصل المتقدم عند قوله  
واذا وكل وكيلين ليس لأحدهما ان يتصرف فيما وكل به دون الآخر الا ان يوكلاهما بالخصومة  
وعند زفر ليس للوكيل بالخصومة ان يقبض الدين قال النقيع ابو الليث في شرح الجامع الصغير  
ومشايخ هذه البلدة كانوا يقولون يقول زفر وبه ياخذون يعني مشايخ بلخ قال وبه فاحذ  
**قوله** والوكيل يقبض الدين يكون وكيلاً بالخصومة عند ابي حنيفة وهذه من مسائل المختصر  
القدوري قال القدوري في كتابه المسمى بالتقريب قال ابو حنيفة الوكيل يقبض الدين وكيل بالخصومة  
فان اقام المطلوب البينة انه قضى الموكل فبطلت بينته عليه وقال لا تقبل بينته على القضاء الا ان  
الخصومة تسقط وروي الحسن عن ابي حنيفة مثله الى هنا لفظ كتاب التقريب وقال في اشارات  
الاسرار الوكيل يقبض الدين يسمع عليه البينة يقبض الموكل اذ يرايه عن الدين عند ابي حنيفة  
خلافاً لهما ثم انما قيد بالوكيل يقبض الدين لان الوكيل يقبض العين لا يكون خصماً اجتماعاً  
وقيل في الفتاوى الصغرى عن مفتوح شيخ الاسلام خوازنده ان الوكيل يقبض الدين لا يملك  
الخصومة اجتماعاً ان كان الوكيل من القاضي كما لو وكل وكيل يقبض ديون الغائب وقال محمد  
في الجامع الصغير عن يعقوب عن ابي حنيفة في رجل له في يدي رجل عبد فوكل رجلاً بقبضه  
من الذي العبد في يديه ثم غاب الموكل فاقام الذي في يده العبد البينة ان الغائب قد باعه  
ايه قال اقمه حتى يحضر الغائب وكذلك الطلاق والعتاق وكل شئ الا الدين فانه اذا مات  
رجل على رجل دين فوكل رجلاً بقبضه فاقام الذي عليه الدين البينة انه قد اوفاه فبطلت بينته



وقال ابو يوسف ومحمد هذا الاول سواء الى هنا لفظ محمد في اصل الجامع الصغير وجه قوله انه مأمور بالتبضع  
والتبضع غير الخصومة فلا يكون الوكيل بتبضع الدين وكيلًا بالخصومة ببيان المغايرة ان التبضع يعتمد  
على امانة الرجل والخصومة تعتمد على جداره فاذا كان كذلك لم يملك الخصومة كالوكيل بتبضع العين  
وكما لو طلب الامر منه ذلك بصيغة الامر لا بصيغة التوكيل لكن يوقف الامر احتياطا حتى لا يكون له ولاية التبضع  
الى ان يحضر الغايب وجه قول ابي حنيفة ان التوكيل بتبضع الدين توكيل بالتسليم والتمليك لا توكيل  
بتملك المقبوض بمقابلة ما في الذمة قصاصا لان الديون تقضى بمثلها لا بما عيناها لان الدين لا يمكن  
قبضه لانه وصف ثابت في الذمة لكن لما اخذ المقبوض كان على القابض مثل ما على المطلوب فالتبضع  
الدينية قصاصا فلما كان هذا توكيلا بالتمليك كان خصما على الغاصب في التملك فيقضي على الغاصب  
كالوكيل بالشراء والوكيل باخذ الدار بالشفعة اذا قامت عليه البيعة ان الموكل سلم الشفعة  
صحت ونقض بذلك وكذا الوكيل بالرجوع في الهبة خصم وكذا الوكيل بالقبض والرد بالعيب  
فكذا هذا في شروحه الجامع الصغير ان الوكيل بتبضع الدين اسمه بالوكيل باخذ الشفعة  
من الوكيل بالشرا فانه لا يعتبر خصما لانه خصم قبل قبض الدين كما ان الوكيل باخذ الشفعة خصم  
قبل قبض الدار بخلاف الوكيل بالشرا فانه لا يعتبر خصما قبل مباشرة الشراء وهذا بخلاف الوكيل  
بتبضع العين فانه ليس بخصم لانه أمين محض لم يوجبه معنى التملك والمبادلة فلم يكن خصما  
فكان كالرسول وبخلاف الوكيل بنقل المرأة والعبد والامة اذا قامت المرأة البيعة على الطلاق  
او اقام العبد والامة البيعة على الاعتاق حيث لا يكون الوكيل خصما ولا تسمح البيعة على الطلاق  
والعتاق الا بقصر اليد استحسانا وبوقف الامر الى ان يحضر الغايب والقياس ان لا يوقف الامر  
بل كان ينبغي ان يدفع الى الوكيل لان البيعة بطلت لقيامها على غير خصم وجه الاستحسان  
في قبول البيعة في قصر اليد خاصة ان الوكيل في نفس التبضع قائم مقام الموكل فحمل خصما في  
ابطال حق التبضع احتياطا فاذا حضر الغايب يعاد عليه البيعة قال في غير الاسلام ذكر الاستحسان  
والقياس في كتاب الوكالة واورد القندوري سؤالا وجوابا في كتاب التبرع فقال فان قيل  
لو كان الوكيل بالتبضع وكيلًا بالتمليك لم يجز توكيل المسلم في قبض الحجر كما لا يوكّل في تملكها فلو كان  
ان هذا تملك من طريق التحمل والمسلم يصح ان يملك الحجر حكما وان لم يجز عقده عليها **قوله**  
نفس الحجر على انه بدل من الدين **قوله** الا انه جعل استيفاء لعين حقه من وجه استيفاء وقوله  
لان الديون تقضى بمثلها يعني ان الديون وان كانت تقضى بمثلها لا بما عيناها لما بينا  
اننا الا ان المقبوض جعل له حكم عين الدين بدليل ان رب دين يجبر على القبض ولو كان  
تملكا محضا ليس فيه معنى استيفاء عين الحق لم يجبر على القبض وكذا اذا اقتبس حقه  
حل له التناول **قوله** فاسم الوكيل باخذ الشفعة اي اسمه الوكيل بتبضع الدين الوكيل  
باخذ الشفعة يعني انه خصم فكذا هذا **قوله** والرجوع في الهبة بالرجوع عطف على قوله باخذ الشفعة  
يعني اذا وكل وكيلًا بالرجوع في الهبة كان خصما حتى اذا اراد الرجوع فاقام الموكل له البيعة  
ان الواهب اخذ العوض يقبل بيئته **قوله** والقسمه بالرجوع ايضا عطف على ما قلنا يعني ان احد  
الشريكين اذا وكل رجلا بان يقاسم شركه فاراد الوكيل المقاسمة فاقام الشريك الاخر البيعة  
ان الموكل اخذ نصيبه يقبل بيئته لان الوكيل خصم لان في القسمه معنى التملك **قوله**

والرد بالعيب بحر الدال عطف على ما قلنا ايضا يعني ان المشتري اذا وكل وكيلًا بالرد المشتري بسبب العيب  
فاقام البائع البيعة ان المشتري يقضي بذلك قبلت بيئته **قوله** وهذا لان المبادلة تقتضي حقوقا اشارة الى قوله  
ان وكل بالتملك فاشبه الوكيل باخذ الشفعة يعني انه لما وكل الوكيل بالتبضع بالتملك كان فيه معنى المبادلة  
والمبادلة تقتضي حقوقا من التسليم والتسلم والرد بالعيب والوكيل في الختوف اصيب فلما كان خصما  
**قوله** انه خصم في نصريه اي الوكيل جعل خصما في حق قصريه الوكيل لا غير نيتمريه اي ببدل الوكيل  
**قوله** وكذلك العتاق والطلاق وغير ذلك قال محمد في الاصل واذا وكل الرجل رجلا بتبضع عبد له  
او جارية فادعى العبد العتاق من مولاه واقام البيعة فان لا ادفع الى الوكيل ولا اقضي بالعتق  
ولكن اقمه لانه لم يوكله بالخصومة في ذلك وانما وكله بتبضعه وبالجارية وكذلك لو وكله باخراج امرئة  
له فاقامت المرأة البيعة ان زوجها قد طلقها ثلثا وكذلك لو وكله بتبضع دار فاقام الذي في يده الدار  
البيعة انه اشتراها من الذي وكله فان لا انفذ ذلك كله عليه لانه لم يوكله بالخصومة ولو وكله  
بتبضع دين له فاقام الغريم البيعة انه قد اوفاه الطالب قبلت ذلك منه وليس هذا كالحصم كالدار  
والعبد لان الدار شئ بعينه والدين ليس بشئ قائم بعينه وهو قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد  
ليس بخصم في شئ من ذلك واقف ذلك كله الدين وغيره سواء الى هنا لفظ محمد في الاصل **قوله**  
دون العتق والطلاق اي تقبل بيعة المرأة والعبد والامة في حق قصريه الوكيل خاصة لان حق العتق  
والطلاق **قوله** واذا اقر الوكيل بالخصومة على موكله عند القاضي جاز اقراره عليه وان اقر  
في غير مجلس القضاء لم يجز عند ابي حنيفة ومحمد استحسانا الا انه لا يخرج من الوكالة وقال ابو يوسف  
يجوز اقراره وان اقر في غير مجلس القضاء وهذه من مسائل القندوري ولفظ الجامع الصغير  
مورع يعقوب عن ابي حنيفة في رجل له على رجل مال فوكّل رجلا بالخصومة فيه والمدعى عليه محمد  
فاقر الوكيل عند القاضي ان الذي وكله قد استوفاه قال يقتضي على الذي له المال باقرار الوكيل  
وان اقر عند غيره قاض فحينئذ يعلم بذلك شاهدان لم يقتضي على الذي له المال بذلك الا ان الوكيل لا يقتضي  
له يدفع المال اليه اذا شهدت الشهود باقراره وهذا قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف اقراره  
يلزم الموكل عند القاضي وعند غيره القاضي وهو لزم الى هنا لفظ اصل الجامع الصغير وقال في الاصل  
واذا وكل الرجل بالخصومة في شئ فهو جائز وهو خصم بمنزلة الذي وكله غير انه لا يجوز اقرار الوكيل  
على الذي وكله الا عند القاضي فاما عند غير القاضي فلا يجوز هذا في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف  
يجوز اقراره عند القاضي وعند غيره وتقبل البيعة عليه بذلك الى هنا لفظ الاصل وقال القندوري في  
كتاب التبرع قال ابو حنيفة ومحمد يجوز اقرار الوكيل على موكله بحضرة الحاكم ولا يجوز بغير حضرة وقال  
زفر لا يجوز في الحاكمين الى هنا لفظ التبرع وقول ابو يوسف او لا نقول ذلك في المختلف وكذلك قول  
الشافعي مثل قوله ايضا وقول مالك في التبرع كقوله ايضا وقال في كتب الخبائيل ولا يصح اقرار الوكيل  
على موكله لا عند الحاكم ولا عند غيره ولا ضلح عنه ولا الابراء الا ان يصرح بذلك في توكيله لم أعلم  
ان قول ابي حنيفة ومحمد استحسان وقول زفر قياس كذا ذكر في الاسلام وغيره في شروحه الجامع  
الصغير وصورة المسئلة ما اذا كان الوكيل وكيل المدعي فانه بطلان الحق او كان وكيل المدعى عليه  
فانه يلزم الحق عليه وجه قول زفر انه وكله بالخصومة والمناذعة والاقرار مسالمة ومساعدة  
فكان بين الاقرار والخصومة تضاد فلا يدخل تحت ما يصادف فلا يجوز اقرار الوكيل على موكله كما لا يجوز



صلح وباراه مع ان الصلح اقرب الى الخصومة من الاقرار وكما لو كان وكلمه بالخصومة واستثنى الاقرار بان قال وكلت  
بالخصومة شرط ان لا تقرب علي فاقتر الوكيل لم يصلح اقراره لان لفظ التوكيل بالخصومة لم يتناول الاقرار فلو تناوله  
بطل الاستثناء وصحح الاقرار لان الخصومة شئ واحد والاستثناء من شئ واحد لا يجوز ولذا داخل تحت  
الامر جواب هو منازعة وهو الانكار لا الانحياز تسكا بحقيقة اللفظ وعملا بالعرف لان الحاجة الى  
الاستثناء واختيار الاهدي فالاهدي انما يكون في المناكدة دون الاقرار والعرف يصلح دليلا معينا  
كما في التوكيل بشر الخيم والجهد يتصرف الى وقت الحاجة بالعرف فكذا هنا ولما ان حصة التوكيل  
بالخصومة معجزة شرعا لقوله تعالى ولا تازعوا في صا الى الجاز صونا لكلام العاقل عن اللغاء وطلب  
الجواب يصلح بما زاد لان الخصومة سبب للجواب واطلاق السبب وازادة المسبب طريق من طرق  
المجاز ثم مطلق الجواب يتناول الانكار والاقرار جميعا فكما ان انكار الوكيل يصلح من حيث انه جواب  
فكذا يصلح اقراره من حيث انه جواب لان الجواب ثابة يكون بنعم وثابة يكون بلا فصيح اقرار الوكيل  
كانكاره ولا يقال بان الخصومة جواب مقيد فينبغي ان لا يملك مطلق الجواب اذ المطلق فوق المقيد  
لانا نقول المقيد يشتمل على الاصل والوصف والمطلق يتعرض للاصل دون الوصف فكان في  
المقيد ما في المطلق وزيادة مجاز جعله مجازا عنه الى هذا اشار شيخ الاسلام علاء الدين الاسيماي  
في شرح الكافي للحاكم الشهيد والجواب عما قال زفران التوكيل ابدانها يكون بما يكون مملوكا للوكيل  
واحد الجوابين من الانكار والاقرار ليس مملوكا قطعا لان خصمه اذا كان محقا يلزمه الاقرار  
وان كان مبطلا يلزمه الانكار فلم يتعين احد الجوابين الذي هو عبارة عن الخصومة وهو الانكار  
لاحتمال وتردد في كونه مراد اجملا كلامه بعد ترك حقيقته عما ينطلق عليه اسم الجواب مطلقا مجازا  
ثم الاقرار والانكار بند رجحان تحت مطلق الجواب فيصح اقرار الوكيل كالانكار لا باعتبار انه اقرار  
ولا باعتبار انه انكار بل باعتبار انه جواب ولا يلزم على هذا توكيل المسلم الذي يبيع الخمر او شرابه  
فانه يجوز على مذهب ابي حنيفة مع ان المسلم لا يملك ذلك بنفسه لانا نقول ان ذكر مملوك للمسلم  
ضمنا وحكما لتصرف الوكيل وان لم يكن مملوكا قصد اعلو وجه لا يلحقه اللوم والاثم في ذلك على  
ان القول ان للمسلم ولاية في جنس التصرف لكونه حرا عاقلا بالغ اعلو وجه يلزمه حكم التصرف في ما  
تصرف بولايته ولا يشترط ان يكون للموكل ولاية في كل الانراد وقد مضى بيان ذلك في اوائل  
كتاب الوكالة عند قوله ومن شرط الوكالة ان يكون الموكل ممن يملك التصرف ويلزمه الاحكام  
ولا يلزم على هذا اقرار الاب والوصي على اليتيم فانه لا يجوز لانه غير موكل بالجواب ولا ما حارب  
اذ تصرفها بالولاية على طريق المظن ولا نظرية ولا يلزم اقرار الوكيل بالقضاء والمجد  
حيث لا يجوز على الموكل تشبهه عدم الامر بذلك والجواب عن القياس على الصلح فنقول لانا  
لم يصح صلح الوكيل لان الخصومة ليست سبب داع الى الصلح بل هو تصرف ابتداء يتعلق  
باختيارهما والجواب عما اذا استثنى حيث يصح وبطل اقرار الوكيل فنقول لان صلح الوكيل  
بل لا يصح الاستثناء عند ابي يوسف كذا ذكره في الاسلام في شرح الجامع الصغير وفي اصول فقه  
ايضا في باب بيان التخصيص فعلى هذا يصح اقراره لبطلان الاستثناء وهذا لان الموكل وكلمه  
بما لا يملك وهو انكار الحق ولين سلمنا انه يصح الاستثناء على ما روي عن محمد فنقول انما يصح  
لان تنصيبه على استثناء الاقرار دليل على ملك الموكل استثناء الاقرار لان غرضه انكار الوكيل

فان كان غرضه الانكار الذي هو احد الجوابين عيننا لم يصح اقراره لانه لا يمكن اذ ادته مجازا عن الخصومة للتردد  
في احد الجوابين عيننا خلاف ما اذا اطلق التوكيل بالخصومة ولم يستثن الاقرار حيث يصح اقرار الوكيل  
على الموكل حملا لكلام على ما هو الاول وهو مطلق الجواب وعن محمد انه فرق بين وكيل الطالب ووكيل  
المطلوب فقال ان وكل المطلوب واستثنى الاقرار لا يصح لان المطلوب يجب على الخصومة ولا يمكنه  
التوكيل بما فيه اضرار الطالب بخلاف الطالب لانه لا يجوز ان في صحة التناوي اذا وكل بالخصومة  
واستثنى الاقرار صححت الوكالة والاستثناء في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه لا يصح وعن محمد يصح  
استثناء الاقرار من الطالب لانه محذور ولا يصح من المطلوب لانه مجبور عليه فان قلت التوكيل لا اجل  
حاجة الموكل وهو لا يحتاج الى التوكيل بالاقرار فانه لا يجوز ان لا يجوز ان الاقرار بنفسه فينبغي ان لا يصح  
اقرار الوكيل عليه لانه ليس بماورد بالاقرار فانه لا يملك ان لا يحتاج الى التوكيل بالاقرار  
لانه بما لا يعرف توجه الحق اليه اولا بهذه الدعوي فيوكل من هو اعلم منه او بما يوكله ليقرب هذا  
المقدور على وجه لا يلزمه شئ آخر وسند نع عنه خصومة اخرى ثم يبق الكلام مع ابي يوسف وجه قوله  
ان الوكيل تام مقام الموكل كاتر الموكل يجوز في مجلس القضاء وغيره فكذا اقرار وكيله لانه نائب عنه  
وجه قولهما ان اقرار الوكيل افاضل باعتبار ان جواب الخصومة مجازا والخصومة تحتص بمجلس  
القضاء فكذا جوابها الا ترى انه لا يتبع سماع بينة ولا استخلاف ولا اعدا ولا حبس الا عند القضا  
وما يكون في غير مجلس القضا فيكون صلحا فاذا كان الجواب المعتبر هو الجواب في مجلس القضا  
لم يعتبر اقرار الوكيل على موكله في غير مجلس القضا فاذا قامت البينة على اقراره ذلك من الوكالة  
حتى لا يدفع المال اليه لانه مع الاقرار لا يصلح للخصومة لانه مناقض في دعواه لانه كذب نفسه  
بالقول الاول **قول** ولهذا لا يملك الصلح والبراء هذا استدلال من زفر بالاحكام منها هذه  
اي ولا جلي ان الامر بالشئ لا يتناول ضده لا يملك الوكيل بالخصومة الصلح والبراء لان الخصومة  
ضد ذلك ومنها انه اذا وكله بالخصومة واستثنى الاقرار صحح الاستثناء وبطل اقرار الوكيل  
لان الامر بالشئ لا يتناول ضده وهذا لان ماورد بالمنازعة والاقرار مسالمة ونسبها تضادا ولهذا  
اذا اقر في غير مجلس القضا في لا يصح ومنها اذا وكله بالانكار فاقرا لا يصح لان الانكار منازعة  
والاقرار ضدها **قول** وكذا اذا وكله بالجواب مطلقا يتقيد بجواب هو خصومة ولهذا يختار فيها  
الاهدي نالا هدي وكان هذا هو القلم من صاحب الهداية وطى انه اراد بذلك انما وكله بالخصومة  
يتقيد بجواب هو خصومة على وجه النتيجة يعني لما كان الامر بالشئ لا يتناول ضده حتى لم يملك الوكيل  
الصلح وصحح استثناء الموكل الاقرار انتج ان الوكيل بالخصومة يتقيد بجواب هو خصومة وهو  
الانكار لا بجواب هو مسالمة وهو الاقرار ولا جلي ان التوكيل بالخصومة يتقيد بجواب هو خصومة  
يختار في التوكيل بالخصومة الاهدي في الخصومة فالاهدي ولا يمكن تفصيح كلام صاحب  
الهداية باجرائه على ظاهره لانه لو وكله بالجواب مطلقا لا يتقيد بجواب هو خصومة وهو الانكار  
لان المامور به هو مطلق الجواب وهو يشمل الانكار والاقرار جميعا ولا مضادة بين الجواب والاقرار  
خلاف المامور بالخصومة اذ يجوز ان يقول زفر بين الخصومة والاقرار مضادة ولهذا صرح علاء الدين  
العالم في طريقة الخلاف انه وكله بالجواب المطلق فاقرا يصح فعلم انه اذا وكله بالجواب المطلق لا يتقيد  
بجواب هو خصومة وقد تغير بعض الشارحين في هذا المقام فقال مسلم مستداه لا الاستثناء



فأقول لو قال صاحب الهداية في هذا المقام كما قلنا أولا في بيان قول زفر بن لادن الدار تحت الأمر جوار  
هو منازعة وهو الانكار لا الأقراء تستحق الحقيقة للفظ وعملا بالعرف لأن الحاجة إلى الاستتابة  
واختيار الأهدى فالأهدى أنها يكون في المنازعة دون الأفراد كان أدنى واقرب إلى التحقيق **قوله**  
التوكيل صحيح قطعا أي التوكيل بالخصومة صحيح إجماعا **قوله** دون أحدهما عين أي دون أحد  
الجوابين عيناً وقد بيناه قبل هذا **قوله** وطريق المجاز أي بين الخصومة ومطلق الجواب وقد مر البيان أن  
**قوله** على ما بيناه إشارة إلى ما ذكره عند قوله هما يتولان أن التوكيل تناول جواباً يسمى خصومة  
**قوله** فيصرف إليه أي يصرف التوكيل بالخصومة إلى مطلق الجواب **قوله** ولو استثنى الأقراء فعن أبو يوسف  
أنه لا يصح جواب عن قوله ويصح إذا استثنى الأفراد **قوله** وعند الإطلاق يحمل على الأولي أي عند إطلاق  
التوكيل بالخصومة من غير استثناء الأفراد يحمل التوكيل بالخصومة على ما هو الأولي وهو مطلق الجواب  
**قوله** وعنه أي عن محمد **قوله** ولم يمتح في الثاني أي لم يمتح محمد استثناء الأفراد المطلوب **قوله**  
لكونه مجبوراً عليه أي على ترك الانكار ويقال لكون المطلوب شخصاً يجبر عليه في الخصومة **قوله** فيجوز  
يقول أبو يوسف هذا شروع في بيان الحاجة مع أبي يوسف بعد فراغ بيان الحاجة مع زفر **قوله**  
وهما يتولان أي أبو حنيفة ومحمد **قوله** أن التوكيل جواباً يسمى خصومة حقيقة أو مجازاً يعني أن  
التوكيل بالخصومة يراد به الجواب أن كان انكاراً كما قال زفر يكون ذلك حقيقة في الخصومة  
إذا تفرق بين الانكار والخصومة وإن كان أفراداً كما قلنا نحن جميعاً كان تناول الخصومة على الأفراد  
مجازاً لأن الخصومة سبب الجواب وهو يستعمل على الأفراد والانكار جميعاً بالخصومة مختص  
بمجلس القضاء فلهذا جواباً **قوله** فيختص به أي يختص جواب الخصومة بمجلس القضاء **قوله** وصار  
كالأب والوصي إذا اتفق مجلس القضاء لا يمنع ولا يدفع المال إليها يعني أن الأب أو الوصي  
إذا ادعى شيئاً للصغير فانكر المدعى عليه فصدقه الأب أو الوصي ثم جاء يدعي ذلك المال لا يدفع المال  
إليها لأنها خرجا عن الولاية والوصاية في حق هذا المال باتفاقهما على التصبي فذلك المال لا يدفع للمال  
الوكيل من الوكالة بالأفراد في غير مجلس القضاء لا يدفع المال إليه ومثله التوكيل بالخصومة من  
طريقه الخلاف قد بيناهما حسب ما لا ح لنا فمن طلب المريد فعله بكتب المتقدمين **قوله** قال ومن كفل  
بمال عن رجل توكله صاحب المال بقبضه عن الغريم لم يكن وكيلاً في ذلك أبداً أي قال في الجامع  
وصورتهما فيه محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة في رجل عليه مال لرجل فكتبه عنه إنسان توكله  
صاحب المال الكفيل بقبضه من الغريم قال لا يكون وكيلاً في ذلك أبداً هذا لفظ محمد فيه وإنا لم نسمع الوكالة  
لوجهين أحدهما أن الوكيل هو العامل لغيره بسبيل النيابة وهذا عامل لنفسه لأنه يقبض  
الدين عن الغريم يتبرى ذمة نفسه عن الضمان وبين الأمرين تضاد فلا تصح الوكالة والثاني  
أن الكفيل ضمير والوكيل أمين فلا تصح الوكالة لئلا يلزم أن يكون الضمين آميناً وهذا لا يوافق  
قول الأئمة واجب وقبول قول الضمين ليس بواجب لأنه يدعي براءة نفسه فإذا اتفق قول قول  
هذا الوكيل كونه كفيلاً انتفت الوكالة أيضاً لأن انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملذوم قالوا  
في شروع الجامع الصغير يظهر هذا في المادون أن المولى إذا اعتق عبده المادون المدبوت  
ضمن قيمته والعبد يطالب بجميع الدين كان المولى كفيلاً عنه فإن وكل الطالب المولى بقبض الدين  
من العبد كان باطلاً لأن المولى في قبض الدين عن العبد عامل لنفسه فلا يصلح وكيلاً عن غيره قال

في كتاب المادون من شرح الطحاوي المولى إذا اعتق عبده المادون جاز اعتقه لأن ملكه باق فيه والعمران  
بالحجارة أن شاءوا تبعوا العبد بالدين وإن شاءوا تبعوا المولى بالأقل من قيمته ومن الدين سواء كان  
بالدين أو لم يكن بخلاف الجناية فإن العبد إذا جنى فاعتقه المولى إن كان عالماً بالجناية صار مختاراً  
للغناء وإن كان غير عالم لم يلزمه شيء إلا قدر القيمة لا غير وفي باب الدين يلزمه القيمة وإن  
كان عالماً بالفرق بينهما أن الضمان وجب على المولى في الجناية لأنه عاقلة إلا إذا كان يتخلص  
منه بالدفع فبالاعتق يبطل حق الدفع فصار مختاراً للدية إن كان عالماً بما في الدين فهو في  
ذمة العبد الأتري أنه يبلغ فيه والمولى يبطل حق البيع ولو بيع لا يكون إلا في قدر القيمة  
لأنه في الظاهر لا يشتري بأكثر من القيمة فذلك لزمته القيمة وفي مسئلتنا لو اختار اتباع  
المولى لا يكون إبراء للعبد ولو اتبع العبد لا يكون ذلك إبراء للمولى بخلاف الغائب فعاصب  
الغائب إذا اختار المقتضوب منه تضمين أحدهما انقطع حقه عن الآخر والعرف بينهما  
أن هناك وجب على كل واحد منهما على طريق الأصالة فإذا ضمن أحدهما فقد ملكه بعد التملك  
لا يملك الرجوع عنه وأما هنا الدين وجب على كل واحد منهما العبد إلا أنه وجب على المولى  
على سبيل الكفالة إذ ليس في هذا التضمين تملك الدين من المولى فثبت أنه كالكفيل ومن طالب  
الكفيل أو المكنول عنه لا يكون في ذلك إبراء للآخر فذلك ما أفتىنا إلى هنا لفظ الإمام الأبي حنيفة  
في شرح الطحاوي وقال الشيخ أبو المعين النسفي في الباب الثاني من كتاب الوكالة موضح  
الجامع الكبير رجل له على آخر ألف درهم ورجل يملك المال فامررت المال أحدهما أن يبرأ صاحبه  
فأبرأه جازاً أما إذا وكل الأصيل بإبراء الكفيل فلا بد وكله بإبراء غيره عن الدين لا يبرأ نفسه  
فإن براءة الكفيل لا توجب براءة الأصيل والتوكيل بإبراء الغير جاز وأما إذا وكل الكفيل بإبراء  
الأصيل فلا بد وكل الكفيل بإبراء ما عليه تبعاً لغيره وهو براءة الأصيل ولو وكله بإبراء ما عليه  
خصوصاً جاز فهذا أدنى وكذلك عبد عليه دين امررت المال أن يبرأ المولى لأنه أمر المولى  
بإبراء غيره ولو أمر بإبراء نفسه صح فهذا أولى وقيل هذا أورد سؤالاً وجواباً في إبراء النفس  
فقال فإن قيل الوكيل من يكون عاملاً لغيره وهو عامل لنفسه قيل لم أن كان عاملاً لنفسه  
من حيث أنه يفرغ ذمته من الدين فهو عامل لرب المال من حيث أنه يسقط دينه عن نفسه  
فيصلح وكيلاً من حيث أنه يعمل لرب المال أن كان لا يصلح من حيث أنه يعمل لنفسه وقد  
ورد الأمر بهذا فإن الشرع ورد بتخيير المرأة في باب الطلاق والمخيرة في ما يختار ونفسها  
عاملة لنفسها من وجه ولزوجه من وجه والما في يعمل في شروع الجامع الكبير **قوله** لم يكن في ذلك  
وكيلاً أبداً أي قبل براءة الكفيل وبعدها **قوله** فأنعم الركن أي ركن الوكالة وهو العمل للغير  
فنعوم بالنعوم لأن ذمة أي ينعوم التوكيل يعني لا يصح بالنعوم لأن ذمة التوكيل وهو قبول قول  
الوكيل لأن الملذوم ينتهي بانتفاء اللازم **قوله** ضمن قيمته للغرماء أي ضمن المولى قدر قيمة  
العبد سواء كان موصراً أو مفسراً **قوله** فلو وكله الضمير راجع إلى المولى **قوله** لها بيناه وهو أنه  
يصير عاملاً لنفسه لأنه مبرى نفسه **قوله** قال ومن ادعى أنه وكيل الغائب في قبض دينه فصدقه  
الغريم أمر مسلم المال إليه أي قال القدوري في مختصره وقامه فيه فإن حضر الغائب فصدقه  
والادفع إليه الغريم الدين ثانياً وذلك لأن الغائب لم يصدق في دعوى براءة ذمته عن الحق



لم يصح الاداء فامر بالدفع ثانيا الى الموكل قال في شرح ادب القاضي في باب اثبات الوكالة كارت  
للغريم ان يحلفه بالله ما قبض فلان ابن فلان الفلاني هذا المال بامرك ووكالتك لان الغريم يدعي عليه مال  
لزمه فاذا انكر يستحلف فان حلف كان له ان يرجع على الغريم والغريم يرجع على الموكل فبما خذ ما دفع  
اليه ان كان قايما في يده لان الوكيل اخذ للغير وذلك الغير قد حقه ثانيا فوجب للغريم رد ما قبضه  
لان غرضه وهو براءة ذمته لم يحصل بالدفع او لا وان ضاع المال في يده ليس للغريم ان يرجع على الموكل  
لانه لما صدقته في الوكالة اعتقد انه امين في القبض ولكن الموكل يظلمه فيما يطالبه ثانيا فلما كان امينا  
كان محتافا في القبض ثم لما اخذ الغريم من الوكيل كان ذلك ظلمها فلا يجوز لاحد ان يظلم غيره وان كان هو  
مطلوبا وهذا معنى قوله وللظلم لا ينظم وان نكل الطالب عن اليمين كان ذلك منزلة الاقرار فلا يكون له رد  
ذلك سبيل لاعلى المطلوب ولا على احد غيره ثم الغايب اذا لم يصدق الوكيل ليس له ان يطالب الوكيل  
وقال بعض اصحاب الشافعي ان شاء صحت الوكيل قال الشيخ ابو نصر البغدادي وهذا لا يصح  
لان حقه في ذمة الغريم لم يتغير بالدفع فكان له اتباع الذمة فاما الوكيل فاما قبض مال الدافع  
فلا سبيل لصاحب الدين عليه فان قيل ان الوكيل قد اعترف انه قبض مال صاحبه الحق وان  
ايمنه عليه فاذا لم يقبل قوله في الامانة بقي قبضه لمال غيره فغير امره فيضمن قيل له لما كذبه  
في هذا الاقرار سقط حكم الاقرار وصار كانه لم يكن فلا يتعلق به حكم وقال الخصافي في ادب القاض وان  
الغريم بالدين وحده الوكالة فطلب الوكيل بينه على العلم لم يحلف عليه عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف  
يحلف بالله ما يعلم ان الطالب وكله قبض ذلك منه وذكر في شرح ادب القاضي قول محمد بن ابي يوسف  
وجم قوله ان الوكيل يدعي عليه ما اقر به لزمه فاذا حدى يستحلف ليقام نكوله مقام اقراره ووجه  
قول ابي حنيفة ان اليمين انما يبتنى على خصومة متوجهة والخصومة لم تصح لانه انما يكون خصما  
اذا ثبت كونه وكيله ولم يثبت واليمين لا يستحق على الانسان من غير خصم قال شمس الائمة الرضوي  
في شرح ادب القاضي وهذه المسئلة في الحقيقة تمتنى على ان النكول بذل او اقرار نعتهم اقرار فكل ما  
يعمل فيه الاقرار يعمل فيه النكول ولو اقر المطلوب بان هذا الرجل وكيل الطالب فانه يصح منه ويجوز على الام  
وكذلك تحلف لينكول فيجبر على الدفع اليه وعند ابي حنيفة النكول بدل فاما ما يعمل فيه البديل لا يعمل فيه النكول  
وبدل المطلوب الوكالة بهذا المعنى لا يصح واذا لم يصح فيه البديل لا يابى في النكول الذي هو بدل فلا يحلف  
قال الا ان يكون ضمنه عند الدفع هذا استثناء من قوله وان كان ضاع في يده لم يرجع عليه اي اذا ضاع  
المال في يد الوكيل لا يرجع المطلوب عليه اذا اخذ الطالب منه ثانيا الا اذا جعل المطلوب الوكيل ضام  
عند الدفع اليه وقال اضمن لي ما دفعت اليك حتى اخذ مني الطالب اخذ ما دفعته اليك منك فحينئذ  
يرجع على الوكيل وان كان صدقة على الوكالة وذلك لان المأخوذ ثانيا مضمون على رتب الدين في رتب  
المديون والوكيل لان اخر الدينين يكون قضاء عن الاول فكان التضمين كقالة مضافة الى حال قبض  
رتب الدين ثانيا فصحت الوكالة كما اذا كف ما ذاب على فلان اتم اي بما يجب عليه فاما كقالة مضافة  
الى وجوب في المستقبل فكذلك فانم قال شيخ الاسلام علاء الدين الاسيحا في شرح الكافي  
الحاكم الشهيد في باب الوكالة في الدين فان ضاع المال في يده رجح به عليه الغريم لانه قبضه بغير حق  
فكان مضمونا عليه ان كان كذبه او لم يصدق ولم يكذب او صدقة وضمنه لانه دفع اليه على ظن انه  
وكيل فاذا خلف ذلك الظن ظهر انه لم يكن راضيا بقبضه وان صدقة ولم يغضه لم يرجع به عليه

لا يرجع ان قبضه وتصح بحق فلا يستحق الرجوع الى هذا لفظ شيخ الاسلام **قوله** فصدقه الغريم اي المديون  
**قوله** تسلم المال اي الدين وفي اكثر النسخ قال في تسلم الدين **قوله** خالصا له اي مال المديون **قوله** انكر الوكالة  
اي انكر الموكل **قوله** والتول في ذلك اي في انكار الوكالة **قوله** مع يمينه اي قول الغايب وهو منكر الوكالة **قوله**  
ويرجع به على الوكيل اي يرجع المديون بما ادي الى الوكيل على الوكيل **قوله** فله ان ينقض قبضه اي فلم يرد  
ان ينقض قبض الوكيل **قوله** مضمون عليه اي على رتب الدين في رتبها اي في رتب المديون والوكيل **قوله**  
الى حالة القبض اي قبض رتب الدين ثانيا **قوله** ولو كان الغريم لم يصدق على الوكالة هذا اذا لم  
يصدق ولم يكذب ايضا لان صورة التكذب حتى بعد هذا عند قوله وكذا اذا دفع اليه على تكذبه اياه  
في الوكالة **قوله** على ادعائه اي على دعوى الوكيل **قوله** وهذا اظهر اي رجوع الغريم على الوكيل  
في صورة الدفع مع التكذب اظهر رجوعه عليه في الصورتين الاولتين وهما اذا دفع مع التصديق  
والتضمين واذا دفع مع غير تصديق ولا تكذيب لانه لما ثبت الرجوع بينهما مع عدم التكذب  
صح التكذب اولى لان الوكيل في حق المديون كالفاسد **قوله** لما قلنا اشارة الى قوله دفع اليه  
على رجاء الاجابة فاذا انقطع رجاءه رجح عليه **قوله** وفي الوجه كمالا ليس له ان يسترد المدفوع  
حتى يحضر الغايب ذكر هذا تفريعا على مسألة القدوري واراد بها الوجه الاربعة المذكورة وهي الدفع  
مع التصديق بلا تضمين والدفع مع التصديق والتضمين والدفع بلا تصديق ولا تكذيب  
والدفع مع التكذيب قال الحاكم الشهيد في مختصر الكافي واذا ادعى الرجل ان فلانا وكله قبض دينه  
على هذا فلم يقر الغريم به ودفع المال اليه على الانكار ثم اراد ان يسترده منه لم يكن له ذلك لانه دفعه  
على وجه القضاء قال شيخ الاسلام علاء الدين الاسيحا في شرحه اشارة الى المعنى وهو ان الدفع  
وتنع على احوال ان يصير قضاء فلم يطل هذا الاحتمال لا يبطل ولذا قلنا انه لو دفع الدين الذي عليه  
الى انسان على رجاء ان يجيز المالك لم يكن له ان يسترده منه الا ان يجيز المالك لان الدفع متى كانت  
لغرض لا ينقض مع احتمال حصول الغرض لان المؤدى صار حقا للغايب اما ظاهرا او محتملا  
بيان كونه حقا للغايب طاهرا فيها اذا كان الوكيل عدلا ظاهرا بعدالة فيكون صادقا في قوله اني وكيل  
فلان فيكون ما اخذه حقا للغايب بالنظر الى الظاهر وبيان كونه حقا للغايب محتملا فيها اذا كان الوكيل  
فاسقا او مستورا لان قوله يحتمل الصدق او نقول كونه حقا للغايب طاهرا فيها اذا كان وجد التصديق  
من رب المال بعد الدفع الى الوكيل والتصديق هو الظاهر لان المسلم لا يكذب المسلم طاهرا او كونه حقا  
لم محتملا فيها اذا وجد التكذب من رب المال لانه يحتمل ان الوكيل صادق في قوله وما اخذه حقا للغايب  
**قوله** ولان من باشر التصرف لغرض ليس له ان ينقضه ما لم ينتع الياسر غرضه وذلك لانه لا يجوز ان يشع  
الانسان في نقض ما تم من جهة لانه عيب وهو حرام ولذا لم تكن الشفعة لو قيل المشتري حتى لا يلزم نقض  
ما تم من جهة **قوله** ومن قال اني وكيل يتنقض الوديعة نصدة المودع لم يور بالتسليم اليه هذا لفظ  
القدوري في مختصره وذلك لان اقراره دفع في مال الغير وهو لا يملك ذلك بخلاف ما اذا صدق الوكيل قبض  
الدين حيث يور بالتسليم لانه اقرار في خالص ماله وقدم البيان قال القدوري في كتاب التفسير وروى  
ابن ابي يوسف انه يجبر على الدفع ثم اذا اخذ الوكيل الوديعة فجاء الغايب نصدة في الوكالة  
فان كانت العين قاعة في يد الوكيل رجح بها المودع على الوكيل فان كانت ضاعت في يده



مهل للودع ان يرجع عليه ولو على وجوه احدها ان يدفع المودع مع التصديق بلا تصديق ولا رجوع فيه  
لان في زعمه ان الوكيل محق في الاخذ ولكن الموكل ظلم في لاخذ ثانيا بالتصديق والمرة الواحدة برعده والثاني اريد  
بالتصديق بشرط الضمان احتياطا من تكذب الغائب فله الرجوع لان ذلك ضمان معلق بشرط وهو جابر عن  
فاذا ضمنه الغائب رجح على الوكيل لاجل ضمانه والثالث ان يدفع مع التكذب فاذا ضمنه الغائب كان له الرجوع  
على الوكيل لان في زعمه انه اخذ بغير حق والرايع ان يدفع بلا تصديق ولا تكذب فاذا ضمنه الغائب كان  
له الرجوع ايضا لان الدفع كان على وجه الاحازة من الغائب فاذا انقطع الرجوع على الوكيل  
ولو ادعى ان مات ابوه وتلك الوديعة ميراثا له ولا وارث له غيره وصدة المودع امر بالدفع اليه ذكره ترمذ  
على مسئلة القنودري وذلك لان تصديقه لم يقع في ملك الغير لان المودع لم يبق اهلا للملك لان الموت ينافي  
اهلية الملك وقد اتفقوا على ان المال مال الوارث فلا حرم يوم المودع جبرلا بتسليم المال الى الوارث وقول  
لا يبقى ماله بالنصب على انه حال كما في قوله كلفته فاه الى في اي مشافرا يعني لا يبقى ماله الوديعة مال  
ايه بعد موت ابيه **قوله** ولو ادعى انه اشترى الوديعة من صاحبها وصدة المودع لم يورث بالذمة  
اليه وذكر هذه المسئلة ايضا ترمذ على مسئلة القنودري ولذا لم يذكرها في البداية وذكر لان تصديق  
المودع المشتري في دعوى الشراء اقرار منه بانتقال الملك من الغير الى الغير ولا يصح الاقرار بملك الغير  
لان صاحب المال مادام حيا كان اهلا للملك فلا يصدق المودع والمشتري في دعوى البيع على ر  
المال بخلاف المسئلة الاولى فانه لما صدقه في دعوى الارث لم يقع اقراره في ملك الغير لان المشتري  
باهل للملك **قوله** فلا يصدق ان اي مدعى الشراء المودع المصدق عليه اي على المودع **قوله** فان وكل  
وكيلا ينفذ مالي فادعى الغريم ان صاحب المال قد استوفاه فانه يدفع المال وهذه من مسائل  
الجامع الصغير في البيوع وصورتها في محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة في الرجل يكون له على الرجل المال  
فوكله كيلا ينفذ له المال واقام الوكيل البيعة عليه وقال الذي عليه المال قد استوفاه صاحب فانه يقال له  
ادفع المال الى الوكيل ثم اتع رب المال فاستخلفه الى هذا لفظ محمد في اصل الجامع الصغير وذلك لان  
الوكيل اثبت حق القبض والحزم بدعوى الايفاء يريد ابطال حق الوكيل فلا يصدق على ذلك الاستحجة  
ولم توجد وقد امكن الجمع بين الحقين حق الوكيل وحق الغريم يوم بالاداء بلا تاخير الى تخليف رب  
الدين لقيام الحق في الحال ثم يتبع الغريم رب الدين فيستخلفه فان حلف مضى الاداء وان نكل يتبع  
القابض يسترد ما قبض فان طلب الغريم من الوكيل بان الموكل لم يستوفى لا يستخلف قال القنودري في  
كتاب التقرير وقال ذمرا حلفه على علمه فان اى ان خلف خرج من الوكالة ولما ان الوكيل قام مقام الموكل  
في الخصومة ومن قام مقام غيره لا يستخلف فيما يدعى قبله من الاستيفاء كالوصي ولان الغريم يدعى  
الايفاء على الموكل واليمين عليه فلم يصح النيابة بها رجح قول زفران البيهني لما جاز ان تسمح على الوكيل  
لما فيه من استعاطة حق في الخصومة جاز ان يستخلف ليشكل فيثبت هذا المعنى وكما لو اقر سقطة خصمه  
ويتبع رب المال اي يتبع المدينون رب المال **قوله** لجانته اي لجانب الغريم وهو المدينون **قوله** ولا يستخلف  
الوكيل لانه نائب لان النيابة لا تخفى في الايمان **قوله** وان وكله ببيع في جارية فادعى البائع رضا  
المشتري لم يرد عليه حتى يخلف المشتري وهذه من مسائل البيوع في الجامع الصغير وهو توافقه  
محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة يمين اشترى جارية فطعن ببيع فوكله كيلا ينفذ وقال البائع  
قد رضى المشتري قال هذا لا ارده حتى يحضر المشتري فيخلف الى هذا لفظ اصل الجامع الصغير

والفرق بين هذه المسئلة وبين المسئلة الاولى حيث يدفع المال الى الوكيل بلا اختيار الى حضور رب الدين وحلفه وفي  
هذه المسئلة يرد المبيع على البائع بل يؤخر الامر الى ان يحضر المشتري فيخلف انه ما رضى بالبيع ان التدارك  
في مسئلة الدين ممكن اذا اظهر خطأ القاضي وصدق الغريم بان يكل رب الدين عن اليمين باسترداد ما  
نقص القابض منه وفي مسئلة الرد بالبيع اذا رد بالبيع لا يمكن التدارك بعد ذلك اذا اظهر خطأ القاضي  
وصدق البائع لان قضا القاضي في النسخ بالتهادة الباطلة ينفذ ظاهره او باطنا عند ابي حنيفة فكان انقضا  
بالنسخ فاذا لا رما فاداسقط البيع ظاهره او باطنا لا يمكن اعادته بعد ذلك فلاجل هذا يؤخر الرد الى ان  
يحضر المشتري فيخلف حتى قالوا في شروح الجامع الصغير لما كان قضا القاضي بالتهادة الباطلة  
لا ينفذ عند محمد باطنا يرد على البائع بالرد بالبيع بلا تاخير كما في مسئلة الدين فكانت المسئلة الاولى  
لا يمكن التدارك فيها واما عند ابي يوسف لو كان المشتري حاضرا فادان يرد بالبيع يستخلف  
المشتري بالله ما رضى بهذا العيب نظرا للبائع سواء ادعى البائع ذلك او لم يدع واذا كان المشتري  
غائبا وجب البائع عن استخلافه لا يرد حتى يحضر المشتري ويخلف نظرا للبائع ايضا وصيانة للقضا  
عن البطان اذا اظهر خطأ القاضي بتكول المشتري عن الحلف وهذا هو الاصح من قول ابي يوسف وهو  
المراد من قول صاحب الهداية وتيسر الاصح عند ابي يوسف ان يؤخر في الفصلين اي في مسئلة  
الدين ومسئلة الشراء نظرا للغريم والبائع وقيل لا يحتمل ان يرد المبيع بالبيع عند ابي يوسف  
بلا تاخير كما قال محمد لا مكان التداوي **قوله** يمكن هذا في اي في مسئلة الدين **قوله** عند تكوله  
اي تكول رب الدين على اليمين على انه لم يستوف الدين **قوله** وفي الثانية اي في المسئلة الثانية وهي  
مسئلة الرد بالبيع **قوله** لان القضا بالنسخ ماض على الصحة وان ظهر الخطأ لان قضا القاضي  
في العقود والنسخ بالتهادة الباطلة ينفذ ظاهره او باطنا عند ابي حنيفة والمراد من نفاذه ظاهره  
ان ثبت فيها يمينان ونفاذه باطنا ان ثبت فها يمينه وبين الله تعالى وقدم بيان ذلك قبيل باب  
التحكم من كتاب ادب القاضي **قوله** لان يعتبر النظر حتى يستخلف المشتري اي لان ابا يوسف  
يعتبر النظر للبائع يعني انه يستخلف المشتري نظرا للبائع ادعى البائع رضا المشتري ام لا فاذا  
كان المشتري غائبا ينتظر هو الى ان يحضر فيخلف نظرا للبائع ايضا فعلى هذا ينتظر عنه في الدين  
ايضا نظرا للغريم وهذا معنى قوله فيستظر للنظر **قوله** حتى يستخلف بالرفع لان حتى للحال  
**قوله** قال ومن دفع الى رجل عشرة دراهم ينفقها على اهله فانفق عشرة من عنده فاعشرة  
بالعشرة اي قال في الجامع الصغير ومعنى قوله فاعشرة بالعشرة اي يكون العشرة التي جبرها  
عنده له بالعشرة التي انفقها من خاص ماله ولا يكون متبرعا في العشرة التي انفقها ولا رد العشرة  
المحسنة على الموكل ولم يذكر محمد في الاصل مسئلة الاتفاق بل ذكر مسئلة قضا الدين فقال في كتاب  
الوكالة واذا دفع الرجل الى الرجل الف درهم فقال ادفعها الى فلان فقبض اعني فدفع الوكيل غيرها  
واحبس الف عنده كان القياس ان يدفع التي حبسها الى الموكل ويكون متطوعا في التي دفع  
والقياس ادع القياس في ذلك واستحسن ان اجيزه الى هذا لفظ الاصل ولم يذكر محمد القياس  
والاستحسان في الجامع الصغير وقالوا في شروح هذا الذي ذكره استحسان والقياس  
ان يرد على الموكل ان كانت قايمة ويضمن ان كان استهلكا وهو قول زفر وجع القياس  
ان الدرهم والدينارين يتعينان في الوكالات وان كانتا لشعيتان في عقود المعاوضات عندنا



حتى لو هلك الدراهم قبل الاتفاق او قبل الشرا بها في التوكيل بطلت الوكالة فاذا اتفق بعشرة من عنده كان  
منه عا فلا يكون له ان يرجع على الموكل ولا من خالف الامر يرد مال الموكل لان الموكل امره بان ينفق  
من مال الدافع لامن مال نفسه فلما اتفق من مال نفسه خالف وكان متطوعا ووجه الاستحسان ان  
التوكيل بالاتفاق توكيل بالشرا لان معنى الاتفاق شرا ما يحتاج اليه والتوكيل بالشرا اذا انعقد  
من مال نفسه كان له ان يرجع به على الموكل واذا طفر بحسن حقه من مال الامور كان ان ياخذوا  
كان للتوكيل حق الرجوع وحق الاخذ اذا طفر بحسن حقه وقد طفر بذلك كانت تلك العشرة  
المجسمة عنده له بالعشرة التي انفقها لان التوكيل قضي دينه كان مطالبا له لانه رعاها خاص في ذلك  
لا يكون الدراهم محضرة فمحتاج الى من يدفع من مال نفسه فكان من طريق الدلالة كان التوكيل امر  
بان ينفق من مال نفسه فاذا كان كذلك كان له حق الرجوع على الموكل ولم يكن متطوعا فيما فعل كماله  
اذا قضى دين الميت من مال نفسه او الوارث قضى دين الميت بعينه او الوارث من مال نفسه  
لا يكون متطوعا فكذا هنا قالوا في شروح الجامع الصغير من المشايخ من قال مسألة كتاب الوارث  
في قضاء الدين وليس في قضاء الدين معنى الشرا فورد فيه القياس والاستحسان اللذان ذكر  
محمد في كتاب الوكالة اما الاتفاق شرا فلم يخل فيه وجه القياس والاستحسان بل مع ذلك  
قياسا واستحسانا حتى يرجع الوكيل على الموكل بما اتفق قياسا واستحسانا وهذا معنى قول  
صاحب الهداية وقيل القياس والاستحسان في قضاء الدين لانه ليس بشرا فاما الاتفاق في قضاء  
الشرا فلا بد خلافا في لا يدخل القياس والاستحسان في الشرا بل يكون حكمهما واحدا والى  
الوكيل متبع عا في الاتفاق من مال نفسه **قوله** والحكم فيه ما ذكرنا في الحكم في الوكيل بالشرا في  
على الموكل ما ادب **قوله** وقد قررناه اي في باب الوكالة بالبيع والشرا عند قوله واذا دفع  
بالشرا من ماله ونقص المبيع فله ان يرجع به على الموكل لانه انفق بينهما مبادلة حكمه  
قال شيخ الاسلام علاء الدين الاسيحي في شرح الكافي للحاكم الشهيد واذا دفع الرجل الالة  
التي دفعها فقال ادفعها الى فلان فضاء عني فدفع الوكيل غيرها واحبسها عنده كانت القصة  
ان يدفع الالف التي اجتمعت الى الموكل ويكون متطوعا فيها دفع لانه لم يامر به بالدفع من ماله  
فكون متطوعا وقد بطلت جهة قضاء الدين بقرينة الرد الى المالك ولكن استحسن ان اجيز له  
الامور بقضاء الدين ما مور بشر ما في ذمة الامر بالدراهم والوكيل بالشرا اذا اشتري ونقد الثمن  
من عند نفسه سلم المتبوض له والله اعلم **باب عزل الوكيل** **قوله** قال وهو الموكل ان يعزل الوكيل  
عن الوكالة لما انفق ثمنها فاسب ذكره اخرا **قوله** قال وهو الموكل ان يعزل الوكيل  
اي قال القدوري في مختصره وذلك لان الوكالة حق الموكل فله ان يبطل حقه متى شاء الا اذا كانت الوكالة  
بطلب الخصم ليس له ان يعزله بل لا يلزم ابطال حق الغير قال شيخ الاسلام علاء الدين الاسيحي في شرح الكافي للحاكم الشهيد واذا دفع الوكيل بالخصومة فله ان يعزله متى شاء  
علاء الدين الاسيحي في شرح الكافي للحاكم الشهيد واذا دفع الوكيل بالخصومة فله ان يعزله متى شاء  
التوكيل استثناء فاذا عزله فقد بين ان استغنى عنه فيملك ذلك الا في خصلة واحدة وهو ان يكون  
الخصم قد اخذ حقه حتى جعل له وكلا في الخصومة فلا يكون له ان يخرج منها الا بحضور من الخصم في قوله  
اي حنيفة داي يوسف ومحمد وصورة ان يقول له اي اخاف ان تغيب توكلي وكلا ان غيب  
فيقتضي له عليه فقد تعلق بها حق الطالب فلا يمكن ابطالها الا بعلمه الى هنا لفظ شيخ الاسلام

محمد بن احمد الاسيحي في شرح الطحاوي قال وهو الموكل ان يعزل وكيله متى شاء ويكون بعزله اياه خارجا عن  
وكالة وهذا اذا لم يتعلق بوكالة حق الغير فاما اذا تعلق حق الغير فلا يملك الموكل عزله بغير رضا من له الحق  
كما لو رهن ماله عند رجل يدين له عليه او وضعه عند رجل عدل وجعل المرتبة او العدل مسلطا على بيعه  
عند رجل الاجل ثم عزله الواهت المسلم على البيع فله ان يعزله متى شاء وكذا لو وكل المدعي عليه وكلا بالخصومة  
مع المدعي بالتماس المدعي ثم عزله المدعي عليه بغير حضرة المدعي فلا يعزله لانه تعلق بهذه الوكالة حق الغير  
وقوله يطلب من جهة الطالب اي بالتماس من جهة المقتضى **قوله** قال فان لم يبلغه العزل فهو عا وكالته  
وتصره جاز حتى يعلم اي قال القدوري في مختصره وعند الشافعي ينعزل الوكيل قبل بلوغ الخبر اليه في اقبس  
التولين كما ينعزل ببيع الموكل واعتاقه وينعزل بعزله نفسه كذا في وجيزهم وجم قوله ان يتصرف  
في خالص حقه فلا يعتبر علم الوكيل كما في العزل الحكمي ولنا ان في بعد الامر في شرط العلم كنهى  
صاحب الشريعة فلا يلزم التصريح بالنقح فيه انه يلزم الوكيل الضرر في عزله بلا علمه لانه ربما يتصرف  
بعد ذلك شيئا وشرا فيصرف حقوق العقد اليه من نقد الثمن من ماله الموكل واذا كان وكلا بالشرا ومن  
سلم المبيع اذا كان وكلا بالبيع ثم اذا انقضاء سلم يضمن ما تصرف لانه فعله بعد العزل وهذا ضرر  
لا محالة نقلنا لا يصح العزل قبل بلوغ الحدود فعلا للضرر بخلاف العزل الحكمي فانه لم من شئ ثبت ضمنا  
ولا ثبت قصدا كنعين احدا عدا الكفاية فانه لا تعين قصدا ويتعين في ضمن المباشرة **قوله**  
فيضمنه اي يضمن الوكيل ما نقد من الثمن وما سلم من المبيع اذا صح عزله **قوله** ويستوي  
الوكيل بالنجاح وغيره للوجه الاول يعني ان العزل لا يصح قبل علم الوكيل اصلا والوكيل بالنجاح  
وغيره سواء نظر الى الوجه الاول وهو الاضرار بالوكيل من حيث ابطال ولاية الوكيل وكذا عزله الوكيل  
بالطلاق لا يصح من غير علمه ذكره في باب المشية من طلاق مختصر الكافي **قوله** وقد ذكرنا اشتراط  
العدد او العدالة في الخبر اشار به الى ما ذكره في فصل القضاء بالموارث من كتاب ادب القاضي  
بقوله ولا يكون النفي عن الوكالة حتى يشهد عنه شاهدان او رجل عدل وهذا عندنا حنيفة  
اعلم ان الوكالة تثبت بخبر الواحد او عدلا كان او فاسقا رجلا كان او امرأة صبيها  
او بالغ او كذا العزل عندهما وعندنا حنيفة لا يثبت العزل الا بخبر الواحد العدل او بخبر الاثنين  
اذا لم يكونا عدلين وعلى هذا الخلاف اعتناق العبد الجاني بعد الاخبار بالجناية وصبر وده مختارا  
للنكاح وسكوت الشفع والكر وقد زوجه الولي ومن اسلم في دار الحرب فاجبر بالشرايع ومجر  
العبد المأذون وقد مر جميع ذلك في فصل القضاء بالموارث لهما انه من المعاملات فيستوي  
في الواحد عدلا كان او فاسقا كما في جانب الاذن ولا في حنيفة ان الاخبار بالعزل والمجسمة  
الاخبار بالوكالة من حيث انه تصرف في ملك نفسه ولذا لم يشترط لفظ الشهادة وبحسن التقنا  
في معنى الالزام ايضا لانه يلزم الامتناع من التصرف شاء او لا في فاشبه الشهادة فلو كان  
دون وجه روي في شرط الشهادة جميعا فلما كان فيه معنى الالزام من وجه  
لانه على خيرة ان شاء تصرف وان شاء الى فلم يراع فيه شرط الشهادة وكذا لم يشترط  
في غير صفات الرسول وباقى البيان مر في فصل القضاء بالموارث واورد القدوري في كتاب



التقريب سؤالا وجوابا فقال لا يقال فلم جاز قبول خبر الاثنين غير عدلين قلنا لان عقد المختبر  
له تأثير بدلالة ان خبرهم ينص الى العلم مع عدم العدالة **قوله** وبطل الوكالة موت الموكل وجوب  
جنونا مطبقا والحاقه بدار الحرب مترددا لهذا لفظ القدوري في مختصره وذلك لان كل تصرف ليس له دوام  
محتمل لدوام حكم الانتداء لانه بسبيل من الفسخ والتفويض في كل ساعة فاذا امتنع عن الفسخ صار  
كأنه انشاء العقد فلما كان للدوام حكم الانتداء وقيام الامر شرط حالة الانتداء فيكون شرط حالة الانتداء  
ايضا وقد بطل الامر بعرض الموت والجنون المطبق والحاق بدار الحرب فيبطل التوكيل لانه لا يكون  
بدون الامر قال في التتمه والقنطرة الصغرى وهذا كله في موضع بطل الموكل عزله اما في موضع  
لا يملك عزله كما عزل في باب الرهن والامر باليد للمرأة فانه لا ينعزل الوكيل موت الموكل وجوب  
والوكيل بالخصوصية بالنسبة المضمومة بغيره موت الموكل وجوبه والوكيل بالطلاق ينعزل  
الموكل استحيانا فلا ينعزل قياسا وقال شيخ الاسلام علا الدين ابو الحسن علي بن محمد الاسدي  
في اوائل كتاب الوكالة من شرح الكافي واذا وكل الرجل وكيل في خصومة او بيع او شراء  
كان له ان يخرج من الوكالة لان التوكيل مع الحق الموكل فكان له انطاله فان لم يخرج حتى ذهب  
الموكل زمانا فاديا فقد خرج الوكيل من الوكالة لان بقاء النيابة يستدعي بقاء اهلية المنيوب عنه  
فقد بطلت وهذا في شئ يقبل العزل فاما في شئ لا يملك عزله فلا تبطل مثل الامر باليد وما اشبه  
لان هذا تصرف لازم لا يحتاج الى التجديد فلا يشترط بقاء اهلية بخلاف التصرف الجائز لانه يتجدد  
في كل ساعة فاعتبر بقاء اهله ولو كان ذهب عقله ساعة او من ساعة ثم افاق فالوكيل على حاله  
لان هذا العارض لا دوام له فاشبه النوم والاعشاء ثم اختلفوا فقال ابو يوسف لا ينعزل الوكيل حتى  
التراسنة لانه التفتت بالميت في حق اكثر احكام الشرع وقال محمد حتى يجن شمر لانه يسقط  
الصوم وقال آخر حتى يجن سنة كاملة حتى يسقط حمله التكليف والظايف وكل ذلك لا ينعزل  
مساخ الى هنا لفظ شيخ الاسلام الاسدي في وقال الناطقي في الاجناس وقال ابن سحاح في قوله  
قال محمد في قوله الاول حتى يجن يوما ليلة ثم يخرج الوكيل من الوكالة ترجع وقال حتى يجن  
ثم ترجع وقال حتى يجن سنة وقال في القنطرة الصغرى في كتاب النكاح وتفسير الجنون  
المطبق عند ابو يوسف اكثر السنة وفي رواية عنه اكثر يوم وليلة حكى هذه الرواية عن ابو يوسف  
الرازي وجعل الشرع قول الوحي حجة وقال في الوقعات الحسامية في باب البيوع الجارية  
الواو والمختار ما قاله ابو حنيفة انه معتد بها شهرا لان ما دون الشهر في حكم العاجل فكان تصرف  
والشهر نصا عدا في حكم الاجل فكان طويلا وقال القدوري في كتاب التوقيف قال في الاصل اذا  
عقل الموكل زمانا فخرج الوكيل من الوكالة بهما اخراجه منه ولو ذهب عقله ساعة فالوكيل  
على وكالة واجعل هذا كالنوم ولا اقيم بالاول وهما في القياس سواء والاستحسان في الجنون  
ساعة ذكره في باب وكالة المكاتب وفي الوكالة في الطلاق ذكر الاستحسان في المتناول وليس  
وعند ابو يوسف انه لا ينعزل حتى يجن اكثر السنة وروي عن محمد يوم وليلة ترجع فقال شيخ  
ثم رجع فقال سنة وذكر ابو الحسن في حد الجنون المطبق عند ابو يوسف شهرا قال في رد المحتار  
سماحة عن محمد انه كان يقول بهذا ترجع فقال لا يكون مطبقا الا حولا كما لا دمج القياس  
في الجنون اليسير ان التخليف يسقط لعدم العقل فصار كالصغير وليس كذلك الاعماء والنوم

لان العقل لا يردول بهما وانما يحدث امر منع من الاستدلال واما الاستحسان فروي عن محمد يوم وليلة  
لان يسقط الصلوة وما دونه لا يؤثر فصار كالنوم ترجع فتدبره بشهر لانه يسقط الصلوة والصوم فيصير  
كالصغير ترجع فاعتبر السنة لانه يسقط الصيام والصلوة والزكاة والحج فصار كالنوم والصغير  
تولي عليه واما ابو يوسف فاعتبر اكثر الحول لانه يحكم له بجميع الحجج والاقول كالتابع الا يرى ان من  
دام جنونا فانه قد يفيق في السنة اليوم واليومين ولا يعتد بذلك وقد قال محمد يمين اوصي  
ثم جن بطلت وصيته لان الجنون يبطل الامر كما يبطل الوكالة وليس كذلك الموت لانه لا يبطل  
الامر الى هنا لفظ القدوري في كتاب التفسير ولم يذكر الناطقي والقدوري وشيخ الاسلام علا الدين  
قول ابي حنيفة في الجنون المطبق كما تروي ولكن ذكر في الوقعات والقنطرة الصغرى انه شهر عنده  
وجنون مطبق يسكون الطواكسر البواهي دام ومنه تسمية الاطباء الحمى الدموية اللازمة بالمطبة  
**قوله** لان التوكيل تصرف خبير لانم فيكون لدوام حكم الانتداء لا يقال البيع بشرط الخيار تصرف غير  
لازم ايضا ومع هذا لا يبطل باعتراض الموت بل يتقرر ويبطل الخيار فعلم ان كون التصرف غير لازم  
لا يستلزم ان يكون لدوام حكم الانتداء لاننا نقول الاصل في البيع المدوم وعدمه بعرض الخيار  
فاذا مات تمرد الاصل وبطل العارض **قوله** وقد بطل هذه العوارض اي بطل امر الموكل عموته وجنونه  
مطبقة والحاقه بدار الحرب مترددا **قوله** قالوا الحكم المذكور في الحاق قول ابي حنيفة اي قال المشايخ الحكم  
المذكور في الحاق في مختصر القدوري قول ابي حنيفة اما عندهما فلا بد من حكم القاضي بالحاق لان المراد  
وان كان بالحاقه بالدار الحرب حربا علينا وهم اموات في حقنا شرط الحكم بالحاقه حتى يستيقن امر الحاق  
لان ليس يستقر قال الشيخ ابو نصر البغدادي في شرح القدوري وهذا الذي ذكره القدوري  
قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد هو على وكالة ما لم يموت او يقتل او يحكم بالحاقه والمثله فرع  
على اختلافهم في جواز تصرف المرتد وزوال ملكه فعند ابي حنيفة يزول ملكه زوالا مراعيا وعندهما  
لا يزول ملكه وهو عند ابو يوسف منزلة من عليه التود وعند محمد بمنزلة المريض فاذا حكم بالحاقه  
زال ملكه وصار كالميت **قوله** وقدم في السير اي مذكور في المتن موقوف او نافذا  
في السير في باب احكام المرتدين عند قولهم وما باع او اشتراه او ذهب او تصرف فيه واولاه  
في حال ردة فهو موقوف **قوله** لان ردة لا تؤثر في عقودها علم ما عرف لان المرتدة لا تقتل عندنا  
لان عللة القتل الحراب ولم يوجد لانه ليس لها بنية صالحة للحراب **قوله** واذا وكل المكاتب  
ثم عذ او المأذون له ثم جرح عليه او شريكه فانفق هذه الوجه تبطل الوكالة علم الوكيل اولم يعلم  
وهذا لفظ القدوري في مختصره قال الشيخ ابو نصر البغدادي في شرح المختصر وذلك لان الوكيل يتصرف  
من طرف الامر وقد بطل امره لانه في المال فبطلت الوكالة علم الوكيل اولم يعلم لانه عذل من طرق الحكم  
ولا يصير في العلم كالموت ثم قال الشيخ ابو نصر وهذا الذي ذكره القدوري جميعه جار على الاصل  
الا شريكين وفيما ذكره صاحب الكتاب نظر الى هنا لفظ يعني ان احد شريك العنان او المتفاوضة  
اذا وكل وكيلنا فترقا بطلت الوكالة على ما ذكره القدوري ولكن ذلك خلاف الرواية الا تروي  
الما قال محمد في الاصل واذا وكل احدا المتفاوضين وكلا باشي ما ذكرت لك وهو الذي ولي  
ذلك ثم اترقا واقتسما واشهدانه لا شركة بينهما ثم ان الوكيل امضى الذي كان وكل به وهو  
يعلم ولا يعلم به فانه محذور ذلك كله عليها جميعا وكذلك لو كانا وكلاء جميعا لان وكالة احدهما







الحال لا يرد على المدعي الا بعد ان يثبت المدعى على وجه الاكدار وحديث الجاوي في شرح الآثار عن ذهب ان ابن  
عنه اول من قضى باليمين مع الشاهد وكان الامر على غيره لكان قد ثبتت ايمته القضا باليمين مع  
الشاهد لكونه ريانا على النص بخبر الواحد ونحوه في شهادة المرأة الواحدة في الولاد والكان  
الناسي موضع لا يطلع عليه الرجال فهو زيادة على النص بخبر الواحد قلت شهادة الشاهد  
بالاجتماع في هذه الصورة غير مستطاع الزوايا يمين والحكم الثابت بالاجماع كالحكم الثابت بالبرهان  
وانما جازت شهادته في هذه الصورة مع ما سقط عنها من النقص سقطا عما لا ينافي به لان اعتبار  
العدد في الشهادة بخلاف الذي سار له لا يغير شيئا زائدا على ان تقول علم الصلاة والسلام شهادة الشاهد  
جائز في لا يستطيع الرجال النظر اليه بالنسب والجنس يقع على الاوى مع احتمال الكل وهو حديث مشهور  
الزيادة به على الكتاب فعندنا كالمشروط الثنتان وعندنا الثاني بشرط الاربع ومنه هنا سرى على  
انه عند قدره في هذا الحديث في شهادته لا اصل في اولها بزيادة النساء عن يوسف بن عمار  
انه عن جابر وعمر بن سعيد بن المسيب عن عطاء بن ابي رباح وطاوس وكواكب في قوله صلى الله عليه وسلم ان  
جائز في لا يستطيع الرجال النظر اليه **قوله** قال ولا يقبل بيته صاحب البيعة في الملك المطلق وبينه الخارج  
قال لقنطاري في محضره قال شيخ الاسلام حواضره في مبسوطه وقال في هذا الثاني بان بيته  
البيد اول قوله ما لك تقول المشافعي كذا في التفرع وقول احمد بن محمد بن حنبل كقولنا كذا في قوله  
في محضره واراذا بالملك المطلق لم يدعي الملك من غير ان يترتب عليه شيء فان يقول هذا ملكي ولم يبق  
ملكه بسبب الشا او الارث او نحو ذلك وهذا لان المطلق ما يترتب له ذات دون الصفات لا ينافي  
ولا بالاثبات وجه قولنا في الخارج وهذا لا ينافي في البيعة من انفراد ذي اليد باليد وكان  
الذي يدل على الاحكام منها انما ادعى الشا كان ذوا اليد اولى وشها انما اذا ادعى كالحكم  
واقاما البيعة على ذلك فصاحب اليد اولى ومنها اذا ادعى الملك مع الاعتاق او الاستيلاء او  
التدبير او الكفايد بان قال احدهما قد عتقت او برته او كفايته او قال هذه امي  
استولتها وقال الاخر كذلك واقاما البيعة على ذلك كان ذوا اليد اولى ومنها اذا ادعى الشا  
ثالثه واقاما البيعة كان ذوا اليد اولى لان بيته ذي اليد بدت عمودا ليد ولما قولهم السلام  
البيعة على المدعي واليمين على المدعى عليه بانه لما بيني صلى الله عليه وسلم جعل جميع البيعة حجة للمدعي لان  
اللام في البيعة الجنس لعدم العهد في سبق وجانب المدعى على اليمين والمدعى اسم للمدعي الشا ولا بد  
له معه ولما يقال سبيله الكذاب مدعى البيعة والخارج بهذه المثابة لانه لا دلالة معه على الملك  
لخلاص ذي اليد فانه لا يدعي الملك ولان البيعات وضعت للاثبات فله كانت اكثر اثباتا كانت  
اول بيعة الخارج اكثر اثباتا فكانت اول لان بيته الخارج ثبتت الملك من كل وجه وبيته ذي اليد  
ثبتت الملك من كل وجه بل سرجه لان اليد دليلا الملك ولها لوراي عيني في يدان في يمينه  
تصرف الملك جاز لمن راي من شهد بالملك له ولها لو اختلفت ابابيع والمشتري في مقدار الثمن في ما البيعة  
كان بيته ابابيع اولى لانا اكثر اثباتا وكذلك امرها ولان بيته ذي اليد قامت على ما يشهد له ظاهر اليد  
فلا تقبل كما لو اتى بها ابتداء ولم يتم الخارج البيعة او في ما قضى بعد قضى الثا في الخارج او في ما قد

دوا اليد على الملك المطلق واقام الخارج على الشا سرى في اليد ولا يلزم على هذا البيعة ثانيا لان  
ظاهر اليد لا يدل على تقديم الملك فقد اقام دوا اليد البيعة على ما لا يدل على طاعته وكذا لكر البيعة  
على الشا لان اليد لا يدل على ذلك البيعة على الاعتاق ونحوه لانه المقصود منه اثبات الولاد  
وكذا احد منها ما اثبته بيته فتمت ذوا اليد باليد وكذلك عوى كل واحد منها الشا من اثباته  
باعتبار الاسوار ولا يلزم التفتيح اذا اقام البيعة على ان الدار الملا صفة للبيعة ملكه حيث يسمع بيته  
لانه يقصر بها استحقاق ملكه لغيره في الدار لم يبيعه ولان دوا اليد اقام البيعة في بيته فله الظاهر  
فيما لا يحق الفسخ على وجه المعاوضة فلا تقبل كمن ادعى علم دينه وانكر فاقام البيعة لانه لا يلزم علم ولا يلزم  
اذا اقام البيعة على الحريه حيث يقبل ولزكان الظاهر يشهد لها لانه لا يلحقها التقييد بسبب الجواب من  
ان يكون الخارج سدا او ميا او مستمنا او عيلا او حرا او امرة او رجلا او مدعا قتل كوكله المدعى به  
كذلك في ما كان لقوله علم الصلاة والسلام البيعة على المدعي واليمين على منكر والباقى يعرف في كتبنا  
المشتد بين **قوله** وكذا اعلى الاعتاق واحتمى في اليد لا يدل على الاعتاق ولا استيلاء والتدبير كما لا يدل  
اليد على التمتع فكانت بيته ذي اليد اولى لانه قامت على غير ما دللت عليه اليد تحت اليد **قوله** اي  
هذه الاشياء هي الاعتاق والاستيلاء والتدبير **قوله** قال فاذا سلك المدعى علم غير قضى علم بالكل  
والمراد ما ادعى علم اي في اللقنطاري في محضره وفي بعض نسخ المحضر ولزانه وقال في كتاب التفرع اصحاب الملك  
واذا ادعى على رجل دعواه لم يخلع له محضر دعواه حتى يثبت لزم بيته ما خلطه اذا ثبت ذلك خلف المدعى  
علم ويرى فان سلك عن اليمين لم يحكم علم بخبر النكول وحلف المدعى على ما ادعاه واستحق ما ادعاه بيمينه  
ونكول خصمه فان لم يحلف علم له بشي الى هذا لفظ التفرع وكذا لا ما علم الدارين العام وطريقه الخلاف قال علماء  
والنكول حجة يقضي في باب الاموال وقال الشافعي يقضي بخبر النكول بل ينقل اليمين الى المدعى فاذا حلف لان  
يقضي له ويرى عما جرد من محضره بل انه اذا نكلا المدعى على حلفه ايد حتى حلف فيبر او يقر فيحكم وهذا  
سفيان الثوري لم يدرى صاحبنا كذا ذكره في بعض اصحاب مالك وجد قول الشافعي في عدم القضا بالنكول في  
اليمين على المدعي الاستدلال بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه رد اليمين على المدعي وقد ايد ذلك في هذا  
بالعلم والحوكمة استدلال على دفع مدعيه على ما يقتضيه في اصحابنا فقال ظاهر قوله تعالى واستشهدوا بيمينكم  
من الحكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ينبغي القضا بالنكول لانه زيادة على كتاب الله تعالى وهو سبب علم وكذا  
ظاهر قوله علم الصلاة والسلام البيعة على المدعي واليمين على منكر ينبغي ذلك لانه جعل حجة استحقاق المدعي البيعة والنكول  
في جعل النكول حجة استحقاق المدعي فقد راد على الحديث المشهور وهو سبب علم ولان النكول علم اليمين فحكم  
المدعى عن اليمين الصادقة بالخبر العاقر والتروى لاشبهه لاسر والتمسك لا يصلح حجة فاما ما روي في الخبر  
من حوى القضا من اذا سلك المدعى علم على اليمين وفي باب الاعتاق اذا امتنعت المرأة عن الاعتاق فامتنع حتى يعلق فلا تقضي  
فيها الزنا ولا القضا من شاع الاسلام حواضره في مبسوطه وهو مدعي ما كلف فانه يقول المدعى فتم اذا سلك عن  
اليمين لا يقضي علم بالقضا من حلفه حتى حلفا ويقر لنا اجماع الصحابة على القضا بالنكول فان شاع الاسلام  
الاشترى رضى الله عنهم انهم قصوا بالنكول روى ذلك عنهم بالفاظ مختلفة ولم يرد عن اقرانهم خلاصه ذلك بل عمل  
منه وهو ما ادعى في عمل من اشترى عبدا بالثمن فوجدا المشتري به عيبا كان عند ابابيع فاقربه ابابيع







لرد اليه ما قدمنا اشارته الى قوله علم الصلاة والسلام البينة على المدعي واليمين على من انكرها  
البيضاء على الله علم جعل حبل اليمين على المتكلمين لعدم التعبد في قول المدعي كان ذلك من  
رد الحكم الحديث وهو في قوله **قوله** في رد اليمين للمقاضي ان يقول له اني اعرض عليك اليمين ثلثا فان  
حلقت ولا قضيت عليه بما ادعاه اي كان القدر في حقته وفيه فانه لا يرد على المدعي  
ثلاث مرات قضى على ما لا يرد على المتكلم ان التكرار في الكول ليس بشروط على ما ذكره في الاصل بل اذا قضى  
ليس بشروط على ما ذكره في الاصل بل اذا قضى بالكل مرة حازوا ما ذكره الحنفية لربان الاختلاف  
القدر في شرح كتاب الاستخلاف الى جانب القاضي وذكر الحنفية في الاستخلاف في الكول بالكل مرة  
برأيت ان اشع ثلثا قضى على الكول ثم قال القدر في فيه فان كان المتكلم على اطلاق الاصل فالأصل  
فيه لم الكول في مقام البذل فلا يثبت فيه التكرار كما لا يثبت فيه التكرار كما لا يثبت فيه التكرار  
وعلى قولها هو تمام الاقرار في الاموال لا يثبت فيه التكرار ولما كان المذهب ما كان  
الحنفية فوجه كثر الكول اصحت من البذل لانه ليس بيمين بل هو كمال اليمين في  
اليمين ولهذا ما لو ان الناس بقوله له في كل من لم يثبت عليه لانه لا يثبت عليه  
بالكول فوجب له يمينه حتى علم الكول فوجب ان يكون الكول في كل من لم يثبت عليه  
الاستخفاف الا بمعنى ينظم اليه لانه مختلف في تعلق الحكم به فاعني حكم الحاكم ليزول الخلاف **قوله**  
قدمنا اشارته الى ما ذكره الكول دل على كونه باطلا او مقار **قوله** هو ايضا من اجزاء دعوى  
الحضاض بانه يثبت طه التكرار **قوله** والاول اولى اي ما ذكره الحضاض اولى كما في التكرار  
ايام وهو اولى فان قتل بلا اهل عاز **قوله** من حرس وطش هو الصحيح علم ان الروايات  
فيما اذا سكنت المدعى بقدر من اليمين المدعى علم ولم يقل لا سلف فقال بعض اصحابنا اذا  
سال للقاضي عنه هل حرس وطش فان قالوا لا فعليه ما كلاكه وقضى علم منهم من قال حرس والاول  
هو الصحيح كذا في شرح الاقطع والحرس جبه بالسان يمنع الكلام اصلا ويقال طش يطش طشا  
علم اي صار طشا وشا وهو الاصح **قوله** قال ولما كانت الدعوى كالحكم مستحلف المسكر عند  
ولا يستحلف انكر عندا في حقيقته ولا يستحلف عنه في الكاح **قوله** قال ولما كانت الدعوى  
حالم مستحلفا المنكر عندا في حقيقته ولا يستحلف عنه في الكاح والرجوع والي في الايلاء والرجوع  
ستيلاد والنسب والولا والحدود واللعان وقا ابو يوسف ومحمد يستحلف في ذلك كما لا  
الحدود واللعان اي قال القدر في في محضه الا انه لم يذكر اللعان وقد ذكره محمد في  
الصغيرة كما ان القضا او قال الامام علا الدين العالم في طريق الخلاف الاستخلاف لا في  
شيا البينة وهي الكاح ويندرج تحته الرجعة والي في الايلاء لانها دعوى الكاح في الحقيقة  
ويندرج تحته الولا لانه من احكام الرق والنسب ويندرج تحته امومية الولا لانها من اثار النسب  
وقال ابو يوسف ومحمد في قوله قال القدر في في كتاب الترتيب والتفوق على الله لا يستحلف  
الحدود وقا القدر في في شرح كتاب الاستخلاف في الايلاء حقيقته اذا تعلق بهذه الاشياء  
ما لا يستحلفا لقاضي المال ولما كان لا يستحلف في سببه كالمراة اذا ادعت الكاح والمهر والرجوع  
ادعى النسب النفقة وذلك لان المال المدعى بهذه الاسباب يوجب بطلان دعواه فيكون مستحلفا  
الاستخلاف فيه ولما يستحلف في سببه صغر المايل ادعى رجل على امرأة نكاحا اوى علم فالكلام

في قوله لا يستحلف في سببه صغر المايل ادعى رجل على امرأة نكاحا اوى علم فالكلام

ادعت المرأة علم بعد انقضاء العدة او مدعيها انه ناجيها في العدة وانكر الاخر ادعت المرأة علم او مدعيها  
بعد انقضاء العدة الايلاء فاليها في المدة وانكر الاخر ادعى على عهولانه عهده ادعى العكس فانكر الاخر ادعى  
علم انه معتقة ومولاها وعلى العكس وانكر الاخر وكذا في ولا المولا لان العلاء يشهد ادعى على عهولانه ولده اد  
على العكس وانكر الاخر ادعت الحارثية انها ولدت منه من الولد او ولدا قدمات وانكر المولى وصغره دعوى الا  
ستيلاد تاتي من جانب واحد لان المولى اذا ادعى ذلك يثبت ولا يثبت في انكارها والخلاف في هذه المايل  
سبني على لزا الكول يذلل واقرار فعندنا في حقيقته مومي معنى البذل ولا يلزم البذل في هذه الاشياء وعندنا  
موجب على الاقرار ويثبت هذه الاشياء بالابدان فكذلك الكول الذي يدعي عن الاقرار قد سئل هذا  
ما لا لزا الكول يقع من لا يثبت منها بطلان وهو الوكيل والمأذون ولما كان يثبت على انه ليس بالبذل لان البذل لا يثبت  
على الانسان فلما كان الحاكم يحبر النكاح على المال دل انه ليس بالبذل فاما القدر في في كتاب الترتيب وهذا ليس بيمين  
لاننا نقلنا انه بطل وانما قلنا انه في معناه وما في معنى البذل يقع من الوكيل والغير على قولنا في حقيقته فمن باع  
ما يصادى عشره بجمعة تكثر في ما في معنى البذل قد جبر الحاكم على ما كان في حقيقته ان المرء اعلم مع  
رواية ذمته بخير بين اليمين السقط عن نفسه الدعوى وبما لا يكره في حق علم المال محل الواجب ما جبر بين  
المهنة وثوكة من غير عوض ومتى خير بين تسليم المال واستقاطعه فاختار التسليم فهو باذل كالواهب وليس  
كذلك المقر فانه غير مجبر في الاقرار لان الدين ان كان ثابتا وجب على ان يقره لم يكن ثابتا لم يثبت فاما  
كان الكول يذلل والاشياء قابله للبذل استخلف فيها خلاص هذه الاشياء فالا يثبت بها لانه فلا يستحلف فيها  
والله ليدل على ان حرا دعي على اخر ما لا يثبت على القاضي فقال المدعى على المدعى علم فالكلام والي في حقيقته  
من حرمته فان القاضي يمكنه من ذلك ولو ادعى على امرأة ما كان الا شيا فقلت المرأة ليس  
بيننا كاح ولكن لم يثبت حتى للحلف من حرمته فالحق في حقيقته عر ذلك فثبت له البذل لا في حقيقته  
هذه الاشياء يوجب له المستوي للوط مع البذل كما يستوفي له من غير البذل في حقيقته من الحكم وهو الحذر  
فالعلم يوجب بطله متى استخلفته فكل لم يلزمه شي فسقط اليمين عنه ببقائه من غير عوض وما علم  
المرء على السقط طهر نفسه بفعله يمكن حقا للمدعي لعدم الغايبة فيه ولهذا لا يستحلف فذكرنا ما  
سري خبار العيسر للاعتراض على اصولهم في كوز الكول يذلل عندا في حقيقته واقرار اخذها من قولنا  
الاخر سرفان قلت بر دعي قوله لا يثبت على عندا في حقيقته في الرجعة ما ذكره كتاب الاطلاق العمل  
اد اطلق اسرانه طلاقا رجعيما ثم قال لا رجعتك فالكلام اخبرني امير المؤمنين في الحقة الثالثة وقالت  
المراة انقضت عدتي وما يحبوك رشي فانها مستحلف فاذا سكنت يقضي عليها بالكول وهذا قضاء الكول  
في باب الرجعة قلت قال الامام علا الدين العالم في طريقه ذلك ليس بقضاء الكول لان حق الرجعة كانت  
ثابتة وانما يثبت بقا العدة طامرا فالمرأة تدعى بطلان الرجعة الواقعة حقيقة بانقضاء العدة  
فكانت منكرا صحة المراجعة معني فالعبرة في حق التحليف انكاره في حقيقته فاذا سكنت لم يثبت القضاء  
العدة فصح الرجعة بناء على بقا العدة لا بالكول ما في مسندنا فالمرأة منقضية العدة ولو ثبتت الرجعة  
ببطلان الكول فظهر الفرق قال في حقيقته لا يثبت في شئ من الحدود فلا يستحلف فيه في حد الشرب  
والسرقه وقا القدر في في شرح كتاب الاستخلاف وقد قالوا انه مستحلف في الشرب لانه في حكم الاموال  
ولذلك يقع فيه العفو والاكراه **قوله** على ما قدمنا اشارته الى قوله لولا ذلك لا قدم **قوله** ادبر لانه

Copy



بفتح الدال اي حلف على الاقرار يعني انه تمام الاقرار **قوله** والمعا في معنى الحد وذلك لانه تمام مقام حد الفروج  
في حق الزوج حتى لم يكن قد جحد الفروج على الاحتمال اذا اقر في الاجنبات قد لم يوجب للمعا على الزوج  
وقام مقام حد الزنا في حق المعاهر وقد مر ذلك في اللعان **قوله** الاثر هذا يدل دفع الخصومة فيملكه المكاتب والمعدوم  
المادون جواب سوال مقدر بان يقال لو كان المكول بذلام جز الفضا بالمكول من المكاتب والعبد المادون  
لانها لا يملك ان يملك فقالنا انما ملكه باعتبار ما فيه من دفع الخصومة في حق المولى وان كانا لا يملكانه بان  
كالنقطة اليسيرة منها لانها من نواحي النجاسة وقد مر بان ذلك عند قوله واذ انكول للمدعي عليه عن الميراث في حق الميراث  
**قوله** وجه في الدين ينال على زوج المدعي الى اخره جواب سوال مقدر بان يقال لو كان المكول بذلام يبيع الفضا  
بالمكول في الدين لان البذل لا يحق فيه لان الدين وصف ثابت في الذمة فقالنا انما فيه ينال على زوج المدعي لان  
الحق في حقه في الدين والمشايع للمعنى انفاء الحق وحقيقته ان يملك ترك المنع فيما ادعاه المدعي في حق الميراث  
بالا بحة كالا سوال ولا يلحق فيها لا يستباح بالا بحة في حق ترك المنع في المال لان امره هين اي سهل لانه ملوك  
الاصل مبني على ما لا يملكه الناس ولم يبع في الاشياء الستة لان امرها ليس هين **قوله** ويستحق السارق  
نكاح من لم يقطع وهذه من مسائل الجامع الصغير في كتاب النكاح وصورة فيه يزوج عن يعقوب عن حماد بن عيسى  
لا يزوج حد الا ان رجلا لو ادعى على رجل سرقه استخلفه فان اتى ان حلف بيمينه السرقه قال الغدري في شيء  
كما لا يستخلف قال ابو حنيفة لا يستخلف في شيء من الحدود ولا في الزنا ولا في السرقه ولا في القذف ولا في شرب الخمر  
ولا السكر لانها انما هي بالمسروق منه بيمان المالا استخلفه فان سكر على يمينه المالا ولم يقطعه وذلك لان  
تضمن امرين له في النكاح والقطع والكن يسنون بالنكاح فوجب اثبات احداهما واستقلا الاخره اصل ذلك ما قالوا في  
الصفران الاستخلاف شرع للنكاح والمكول ما بذل اقرار فيه شبهة وكذا لا يبيع محبة في الحدود ولا في النكاح  
للاستخراج الحق على وجه المبالغة والحدود محال للبرهان فلا يستخلف لا استخراجا ولا يبيع محبة في الحدود ولا في النكاح  
لان المقصود هو المال فيستخلف فيه ونقص المال عند النكاح كما يقصر بها شبهة ده رجل وامرأتين في المال دون  
القطع **قوله** لان المنوط بفعله شيء ناي لان المعلق بفعله سارق شيان ضمن المال وقطع البيمان انما  
ثبت بالنكاح لانه يجري فيها الحد وتثبت بيمينه شبهة واما القطع فلا يثبت بالمكول لا تعلقا ولا بيمان  
في الحد ولا يثبت بيمينه شبهة الاقرار فصار كما اذا شهد بالسرقه رجل وامرأتان حيث يثبت بالمال ولا يثبت باليمين  
**قوله** واذا ادعت المرأة طلاقا قبل الدخول استخلف الزوج فان نكل ضمن نصف المهر في قولهم جميعا وهذه من مسائل  
الجامع الصغير ذكرها فيه في كتاب النكاح وذلك لان المقصود من هذه الدعوى هو المال وهو نصف المهر لا النكاح ولا  
استخلاف في حق المال لاجل العداية وكذا في النكاح اذا ادعت هي المصداق يعني اذ كان مع النكاح وطهر  
المادون الاستخلاف بالاتفاق لان المقصود هو الماشي بالمكول يثبت المال فلا يثبت النكاح لان البذل يجري في  
الاول دون الثاني **قوله** وكذا في التمسك اذا ادعى حقا كالارث والحج في القبط والمنفعة واستخلف الزوج  
في التمسك يعني اذا ادعى في التمسك حقا او سوي النسب كما سأل المذكور يستخلف بالاتفاق وان كان لا  
يستخلف عند حنيفة في دعوى النسب مجرد صورة دعوى الارث ما اذا ادعى على اخواته اخوه ماتا ابوهما  
ونكح بغير ائنه في يد المدعي علم انه يستخلف بالاتفاق وان حلف يري وان نكل بعض المال دون النسب  
وصور دعوى الحج في القبط ادعت امرأة حرة الاصل صبيلا لا يبرع عنه في يد رجل النكاح انه ادعى  
وانما ادعى بغيره فانه يستخلف فان نكل ثبت له حق بدل الصبي المحرم ولا يثبت للنسب وهو مذكور

بالنقطة

النقطة اذكي رتب على موسوا فاعرفه فان تفتت عليه فانما لا اسوة يستخلف فان حلف يري وان نكل يقض بالنقطة  
دون النسب وصورة استخلف الزوج في الميراث ما اذا ادعى الوهاب الرجوع في العينة تقابل الموهوب له انا اقول فانما الوهاب  
فانه يستخلف فان نكل ثبت له استخلاف ولم يثبت له اسوة **قوله** وانما يستخلف في النسب لانه عند ما اذا كان يثبت اقراره  
يعني يثبت الاستخلاف عند ما في يوسف في النسب المحرم بدون دعوى حق اخر ولكن بشرط ان يثبت النسب باقرار  
المقارن اما اذا كان لم يثبت النسب باقرار المقارن فلا يلزم الاستخلاف في النسب المحرم عنده اي يبين انه ان  
اقرار الرجل يفي بحسبه بالوالدين والولد والروضة والمولى لا اقرار بالزوجة وليس فيه دليل النسب على العير ولا يبيع  
اقراره بما سواه ويبيع اقرار المرأة بامرعه بالوالدين والزوج والمولى ولا يبيع بالولد من سوى هؤلاء لان فيه دليل  
النسب على العير الا اذا صدق الزوج في اقرارها بالولد او شهد بولادة الولد قاطبة قال شيخ الاسلام المعروف  
لحواله زاده في مبسوط في باب الاستخلاف في الادعاء الاصل في هذا الباب ان المدعي في النسب لا يملك  
يستخلف ان كان حيث لا اقرار به لا يبيع اقراره فانه لا يستخلف عنده جميعا لان ايمانه لا يفيده ان فائدة البيمان المكول  
حتى يعمل المكول بذلا اقرارا فانه لا يقض على العاقر فانه لا يستخلف عنده جميعا وان كان المدعي  
قبل حيث لا اقرار به لزمه ما اخره فاذا انكول يستخلف على حلفه على اختلاف عند حنيفة لا يستخلف  
وعند ابو يوسف لا يستخلف فان حلف يري عن الدعوى وان نكل عن ايمانه لزمه الدعوى فعلى هذا الاصل  
خرج ما يلي باب الى هذه طفق اخر زاده وقال في شيء من جميع ما ذكرنا انه لا يمين في النسب اذا وقع الدعوى  
في جرد النسب فاما اذا وقع في النسب والميراث والنقطة وانما المدعي في النسب فانه يستخلف عند حنيفة للمال لا  
لنفسه يستخلف بانه ماله في ذلك المالا الذي يدعيه حق وعنده يستخلف في النسب للمال جميعا وهذا لان المدعي  
وقع في النسب للمال جميعا والمال بالميراث في النسب الاستخلاف عنده جميعا فيستخلف للمال ان كان لا يستخلف في النسب  
عنده في حقيقته وكان الجواب فيه عند حنيفة كالجواب في السرقه عند الكل اذا انكر السارق فانه يستخلف  
للمال باليمين فانه في ذلك المالا وان كان للقطع لان المدعي وقع في المد والمال جميعا فيستخلف للمال  
وان كان لا يستخلف للقطع وكذلك هذا **قوله** والاب في حق المرأة كما اذا ادعت انه ابوها وقد مو بالبيان **قوله**  
لان في دعواها الابن اي في ادعائها الابن يعني في اقراره بانه **قوله** في حقها اي في حق الرجل والمرأة وهو  
شغل يقوله والمولى والزوج جميعا لان اقرا الرجل والمرأة جميعا بالمولى والزوج **قوله** قال  
وسادعي فصار على غيره فحدا استخلف بالاجماع ثم ان نكل عن ايمانه في دعوى النسب يلزمه النكاح  
وان نكل في النفس جسد حتى حلف او يقر هذا عند حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يلزمه الارث  
فيما ادعى في القذف وري في محض وهي مسئلة الجامع الصغير في كتاب النكاح وهذا في دعوى القتل  
في زاهر عن اهل الحلة وفيه بيمان يمين واحدة ولا حلف شي اخر بعد ذلك فاما اذا كان دعوى  
الارث تمام البيان ان شاء الله تعالى ثم اعلم انه اذا ادعى القصاص في النفس او في الطرف حلف  
بالنقطة فان حلف يري وان نكل يقض في الطرف ولا يقض في النفس لكن يجسر حتى يبرأ وحلف  
في الموت حوفا وعندهما يقض بالمال في النفس والطرف جميعا وهذا الاختلاف خرج على اختلاف في  
عقوبة المكول فعند حنيفة هو في معنى البذل وعنده في معنى اقراره بشبهة ولهذا لا يثبت  
القصاص بالمكول في النفس بالاتفاق ولهذا لا يثبت بالشهادة على الشهادة ولا بشهادة رجل او  
مرأتين ولا بكتمان القاضي الى القاضي واذا تعدا شتيفا القصاص وجب للميراث الى المال لان القطع

لا يستخلف







الكا دنيان كان قميصه ودر من در فكلويت وهو من الصادقين قد ان ليكم العلامة حايونان ادعي الطالب  
قبل المطلوب حيا في قدس اوقصا ما واصلت بمتد حاصرة وطلعت كنيلا من المطلوب فانه يجيب على اعطاء  
الكفيل عندنا يوسف تجرد على قول ان حقيقه لا يجبر وان اعطى كنيلا حان وفي الحدود الواجبة حان  
في حاله كنيلا الزنا وشرب الخمر لا يطالب الكفيل بالانعتاق وقد مر ذلك في كتاب الكفيل **قوله** وقد مر  
قبل اي في اول كتاب الكفالة وعند الشافعي لا يجوز الكفالة بالنفس **قوله** واخذ الكفيل بحر الدعوى على حان  
قال في الصاوي الصري ذكر في باب العدي من ادخل القاض ان لا يعدينه بحر الدعوى قال قالوا هذا اذا  
كان للوضع بعيدا من المصرا اذا كان قد ما يعدينه بحر الدعوى كالمالك في المصرا والفصل بينهما اذا كان  
حال المالك من اهل ما يمكن ان يحضر مجلس القضاة ويجب حمله ويدخل منزله فهو قريب والا فهو بعيد اذا كان  
بعيدا ما اذا يقع القاض قال بعضهم باموال المدعي باقامة البيعة على موافقة دعواه لا لاجل القضاة بل لاجل  
حصار خصمه والمستور في هذا الكافي فاذا اقامت اسما بالخصم حمله ومنهم من قال لمصلحة القاض فان مكل اقامه  
من مجلسه وان حلف ما موافقا بالخصم **قوله** وهو الصحيح احتار عاردي عاردي يوسف انه يوجب الكفيل  
الى المجلس الثاني قال في شرح الاقطع هذا ليس باختلاف في الحقيقة اجاب على ما شاهد من رتب القضاة  
وجلس الملوم يوما ويوم الا ان المجلس الثاني يكون في اليوم الثالث **قوله** في الظاهر في ظاهر الرواية  
**قوله** بين السائل بعامل حمل الرجل خولا اذا كان ساقط القدر **قوله** غيب نفي عن حقيقه انما او بجم  
العين شدة ايا **قوله** فالاستثنا منصرف اليها اي الاستثنا المذكور في تحصيل القدر في قوله الا ان  
يكون عويا عند قوله فان فعل والا موعلا زمة الا ان يكون عويا منصرفا الى الكفيل والملازمة  
جميعا يعني الزم لا يوجب كنيلا ولا يلزم وقد مر بيانها ومعنى قوله فان فعل اي ان اعطى للمدعي  
عليه الكفيل قبل ذلك وان لم يعطى لازمه للمدعي **قوله** وكيفيه الملازمة فذكرها في كتاب المحرر قال في  
القضاوي الصري في سابل العدي والمدعي اذا طلب من القاض ان ياخذ كنيلا من المدعي عليه والى المدا  
عي عليه اعطاء الكفيل والقاض باموال المدعي ملازمة ثم قال في تفسير الملازمة ان يدور معه حيث  
دارا ويبعث امينا حتى يدور معه اسما دار لكن لا يلزم في موضع لان ذلك جسد وهو عوي مستحق عليه  
بشر الدعوى ولا يشغله عن التعريف بل هو يتعرف والمدعي يدور معه واذا انتهى المطلوب الى دار  
فان المطلوب لا يمنع من الدور على اهله بل يدور على اهله والطالب الملازمة مجلس على باب دار ثم قال  
دايت في الزيادة في باب المجلس الاربعين ان المطلوب اذا دارا ان يدخل بيته فاما ان ياذن للمدعي بالدخول  
بعد على باب الدار لانه لو تركه حتى يدخل الدار وحده فوجبا له من سجانها فيعوق ما هو المطلوب  
والقصد من الملازمة **فصل** في كيفية البين والاستحسان ما ذكره في البين في اي موضع تكون وفي اي موضع  
لا تكون شروح في بيان كيفية البين لان الصفة تتبع الموصوف وكيفية البين في **قوله** قالوا البين ما يسهل  
دون غيره اي قال لا تدور في حقيقته ولا كمالا روي ما ذكره في البين رافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ان كل امر من ابي الله وهو سيوف في ركبه وهو خلف يمينه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان احد  
منكم ان عطفوا بايديهم فممن كان حاله فالحق بالله اولي بصيرة وفي رواية السنن والسنن والسنن والسنن  
صاحب الحقيقة البين في كتاب الامان **قوله** وتوكل يدك وما فيه هذا الخط القيد وروي في مختصره قال  
صاحب الهداية وهو التعليق اي انما كثر ذكر صفات الله تعالى في البين هو التعليق فيه اعلم ان القاض

لا بعد ثلاثة ايام فكل ذلك حقا فقال عبد الحيدر كنت لم اعلم بذلك والحاصل في المسئلة ما قاله شمس الائمة السرخسي  
ادب القاض في باب اخذ الكفيل قال ابو حنيفة واصحابنا جميعا اذا تقدم الرجل الى القاض ومعه رجل يدعي عليه  
خفا وسال ان ياخذ منه كنيلا لثلاثة ايام وقالوا بيننا حاضرة في المصرا ان القاض ياخذ منه كنيلا لثلاثة ايام  
اذا كان المطلوب من اهل المصرا روي عن ابي يوسف انه ياخذ كنيلا الى المجلس الثاني فان القاض كان لا يجلس  
الدوام وسجله عن في هذا المجلس يمكنه احتارا ببيته واثبات حقيقه فيه وانما يمكنه في المجلس الثاني في خذ منه  
كنيلا الى المجلس الثاني حتى يقرر القاض بيته فيقيم البينة عليه وان كان انقاص مجلس كل يوم اخذ منه كنيلا  
اليوم الثاني او ياخذ كنيلا الى ثلاثة ايام ثم في ظاهر الرواية يجوز المطلوب على اعطاء الكفيل اذا طالب به المدعي  
نذلك متى كان المدعي عليه معروفا او لم يكن معروفا والمدعي به حليما او حديرا وروي عن محمد بن قيس قال اخذ  
الرجل معروفا والطاهر من حاله انه لا يفتي بخصمه نذلك ان قدر من المال فانه لا يجبر على اعطاء الكفيل ولكن  
اعطى بيته كنيلا فاحتار ان يوجب له القاض على ذلك وكذا اذا كان المال حقيقا لا يفتي  
المرقعة بذكر القدر من المال لا يجبره ولكنه ان اعطى الكفيل من غير حجب يتقبل الا خلا وفي ظاهر الرواية  
لم يفتل بينهما لان اعطاء الكفيل ما كان مستحقا عليه لا يقع الفرق بينهما اذا كان معروفا او لم يكن معروفا  
المال خطي او حقيقا او لم يكن واما اذا كان المطلوب غريبا لا يجبر على اعطاء الكفيل ولكن ان اعطى كنيلا  
بنفسه حقا راكبا لثلاثة ايام لم يعط لا يجبر على ذلك وذلك لان الكفيل يمتعه من البسر والذم ما لم  
منزله فيؤدي الى الحاق الضرر به فقلنا بانه لا يجبر وان كان المدعي يفتقر بذلك لان ضرره المباح حقيقة  
وضرر المدعي موهوم ربما يكون صادقا في الدعوى او كاذبا والموهوم لا يعارض المحقق ثم الما فلا  
يجبر على اعطاء الكفيل ولكن يملكه القاض الى اخر المجلس لانه بعد القدر لا يقطع عن الوقت وحصل الغرض  
فاما في اسائه على باب القاض يوما او اكثر لخص المدعي بيته ضرر على المطلوب فلا يجوز المصرا له دفعه  
للضرر فافعل او ان قيام القاض على مجلسه ولم يحضر المدعي بيته فانا نقاض حقيقه على سبيل المطلوب  
يذهب حيث شاء فان اختلف الطالب والمطلوب فقال الطالب اسأف فوكا الطالب انه لا يربا  
السفر ثم هو فيه باعوال قال بعضهم القول قول المدعي لانه متمسك بالاصل فان اقامه حاسب عارض  
فيكون القاض قول من تمسك بالاصل وهذا لان الظاهر يشهد للطالب لانه في المصرا والموضع موضع  
الافاقه لا موضع السفر فالمطلوب بقوله اسأف فويرد اسقاط الحق عن نفسه فلا يسمع منه وقال  
بعضهم القاض بيباله مع من يريد السفر فان اخبره مع فلان فانما يبعث الى الرفقة امينا من  
امنيه يسال ان فلا نامل استعداد الخروج معك فان من اراد السفر لا بد من ان يكون مستعدا لذلك  
سوقا نقالي ولو ارادنا الخروج للعدو له عدة فان قالوا بغير قدا استعدادك ابيهم قولهم ان قوله يقبل  
ذلك منه في هذه الاخر المجلس فان حضر المدعي البيته في هذه المدة والاخلى سبيل المطلوب وان لم يعلموا  
حاله نحن يعلم انه يبقى لثلاثة ايام لاجل الاستعداد فقلنا بانه لا يجبر على اعطاء الكفيل لثلاثة ايام فانه  
لا يمكنه الخروج الا بالاستعداد وذلك لانه يملكه لاني مدة فقلنا بانه مطالب باعطاء الكفيل فيغير هذا  
الصرا اذا ادعي المطلوب انه معروفا فان القاض لم يجد فيه الذي اذا كان المصرا او من العدا او من العدا لاجل  
في لاسم مع فترم ما في حق غيرهم حكم الذي ان كان عليه ربي الفقرا كان القول قوله وان كان عليه ربي  
غنيا لا يكون القول قوله وحكم الثياب والذي حايونان قال تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو المالك



اذا اكنفي نذوا اسم الله تعالى في اليمين جاز لان معنى اليمين الذي يراعى حرمة قد وجدوا اذا غلط اليه يخل  
الخالف حرمانه عن الاقدام على اليمين الكاذبة حار قال شمس لا يحد السخس في شرح ادب القاض والقاض  
مخافون وكل واحد اخذ لنفسه شيئا ولكن ينبغي ان يتامل حتى لا يكر عليه الايمان فانه متى حلف بالله  
الروح الروح يكون مينا واحدة فاذا حلف بالله والروح والروح يكون ثلثه ايمان والمحقق عليه يمين  
واحدة فيبرأ من القاض هذا صفة التغليظ ان يقول له قل والله الذي لا اله الا هو عالم القريب والبعيد  
الروح الروح الطاهر الطاهر المملوك الذي بعث الله رسولا من العباد الكرام المتعالم بالفلان ابن  
نحلان هذا عليك ولا عندك ولا قبلك هذا المال الذي ادعاه وهو كذا وكذا ولا شيء منه وذكر النعوت لله  
تعالى دون الاقتصار على اسمه عروج وجل الشكر والتعظيم لانه اذا حلف اليمين وعظم شأنها لم يتجاسر عليها  
الانسان والا فلو اقتصر على قوله والله كان جازا كذا في ابواب النازي في شرح ادب القاض وقال بعض  
يعقب القاض في هذا حال المتكلم ان عرفه بالصلاح اكنفي نذوا اسم الله تعالى وان عرفه على عذر ذلك الوصف غلط  
اليمين وقال بعضهم يعقب المدعي بان كان ما لا عظم غلط اليمين عليه لانه ربما لا يبالى من نذوا اسم الله تعالى  
كان خفيوا اكنفي نذوا اسم الله تعالى وانما يذكر في الحلف قوله لا شيء له جواز انه قد ادى البعض **قوله** قال  
ولا يتخلف بالطلاق ولا بالعقاق اي قال العذرة في محضه وقال في كتاب ادب القاض من لاصل ولا  
خلف بالطلاق ولا بالعقاق ولا بالبيع وذلك ما روينا من حديث ابن عمر رضي الله عنهما وقوله ما روينا ان  
الي قول عليه السلام من كان منكحاً لغيره فليخلف بالله او لغيره لان القتم يقتض تغليظ الحق به وهذا النوع من  
التغليظ لا يحقه الا الله تعالى قال في التكملة والصغرى الخليفة بالطلاق والعقاق في حوره اكثر من حله  
واجازك البعض وبه افتى الامام ابو علي بن الفضل سمع قديري يعني انه لا يجوز وان سبب العزلة خور  
فاذا بالغ المستفتي في القوي يفتي ان الهادي الى القاض اشباعا له لولا السلف وقال في خلاصة الفتاوى فلو حلف  
بالطلاق فنكل وقضى بالمال لا سبب فضاوه وذكر في الواقعات السامية في كتاب ادب القاض في الباب  
المع بالعلمة العا واذا شك الرجل في يد يمينه ينبغي ان يرض خضه بشئ ويحلفه ولا يعمل باليمين احتيازا  
عن الوقوع في الحرام وهو اليمين الكاذبة وان الى الخصم الا ان حلفه فان كان الكبر رايه انه محق في دعواه  
فلا حلف وان كان الكبر رايه انه ليس على الحق وسعه ذلك ويذكرها سدا من سائل ذكرها المحقق  
2 واخر كتاب الجليل ان قال حل امارة لي طالق ونوي حل امارة انزوحا باليمين او بالهنا وبالله  
اوله من البلد ان له يمينه في ذلك ولا حث وقال ان ابتدا اليمين بالله حال ونقول هو الله ويدع ذلك  
حتى لا يقيم المستخلف فان قال المستخلف انا احلفك ما اردت ومن انت مع فلما وقعت اراك كيف حال في  
ذلك وقد ثبتت اليمين في كتاب ويريد ان يتخلف بالله والطلاق والعقاق والمشي وصدقة ما ملك قال  
يقول له نعم وينوي مع من انعم من اى الانعام فاذا اجابته بنعم بنوي نعم من الانعام لم يكن عليه شي ولذلك  
ان قال نساؤكم طالق ونوي نساؤه العور والعمان او العرجان او المالك او اليهوديات او النصارى  
انبيات وبصلالي صفة من تلك الصفات التي ذكرناها ولذلك لما نكح جميع ما ملك من نوع من تلك  
الانواع التي ذكرناها بقصد بنيتها الى ما شرعت لك فيكون له يمينته ولا حث وقال ان كان يتخلف على  
فعل معنى اراد ان حلفه انه لم يفعل كذا وكذا واخر المملوك قال يضع يده على راس المملوك ويطهر  
ويقول هذا حرمي طهره حران كان فعل كذا وكذا ولا يفتق المملوك وان حلف بفتق المملوك انه لم  
يفعل

يفعل كذا يعني لم افعل ذلك الشيء عكسه او في المحرم الحرام او في محرم الوضوء الذي يوجب وقفا وان اراد ان حلف  
ان وينوي ذلك فلا حث ان كان قد فعل ذلك الشيء في غير ذلك الموضع الذي يوجب وقفا وان اراد ان حلف  
سلف امرأة قال يقول اسواني هذه طالق ثلثا وينوي عملا من الاعمال مثل الخمر والفصل او طالق مرة ثاق  
دعوى بقوله ثلثا لئلا ارام او ثلثه اشهر او ثلث جمع فلا يكون عليه في ذلك حث وقال ثلث ارايت  
سلطا بالبعثه عن رجل كلام فاراد ان حلف الرجل على ذلك الكلام الذي يلغى في الوجه فيه قال الوجه فيه  
ان يقول الرجل اري استخلف بالذي يلغى عن فاذا اقال يلغى عنك انك قلت كذا وكذا وحكي له الكلام فان  
ثناه حلفه بالعقاق والطلاق انه ما قال هذا الكلام الذي حلفه هذا ولا سمح به الا السامع يعني ما يحلف  
بعده الكلام الذي حلفه ولا سمح به بهذا الكلام به يمينه قبل السامع فلا يكون عليه اثم وان شأ نوي في  
الطلاق والعقاق ما شرعناه وان شأ نسلت انه لم يتكلم بهذا الكلام بالكونه او بالبقرة او في اليمين او في  
بلد من بلد ان غير البلد الذي كان تكلم به في بلد اخر فيه ونوي بالبلد ان كان تكلم به في بلد اخر فيه ونوي بالبلد ان كان  
لم يتكلم به في بلد اخر او نوي في دار فلان او في المسجد الجامع او في شهر رمضان او في ارضه هذا طالق في بيتي وكن  
لعمل **قوله** ويتخلف اليهودي بالله الذي انزل التوراة على موسى والنصارى بالله الذي لا اله الا هو عيسى بن مريم  
والطواوي في محضه وقال القدر في شرح كتاب الاختلاف قال ابو يوسف قال ابو حنيفة اهل الذمة  
واهل الاسلام والعهد التاجر والمكاتب والصبي الناصر والحرة فم ادعوا ان ادعوا عليهم سواء اما الذي فاه  
لا يبارق المسلم في احكام المعاملات ولا في غير ذلك على احكامنا الا ما استثنى بقدر الامان واما العهد  
النار فلا يمين بين بيعه اقراره فجاز ان يتخلف وله كذا الصبي الناصر على اقلها اذ في النصارى له جاز في غير  
كالعهد الماذون والمكاتب في يمينه فهو في باب المعاملات طهر والحرة لا تغرق الرجال في باب النصارى  
لجوا بحر واحد اليه لفظ العذرة في شرح الطواوي ويتخلف النصارى بالله الذي انزل الانجيل  
على عيسى ويتخلف اليهودي بالله الذي انزل التوراة على موسى ولا يتخلف النصارى بالله الذي خلق النار  
وعند غير حلف بالله الذي خلق النار ولا يستقبل بها الفعلة ولا يدخل الكعبة ولا الكنيسته ولا بيت النار  
الى هذا لفظ الامام الاسعادي في شرح الطواوي وقال في الاختلاف قال ابو حنيفة ان لم يترجمه النصارى  
اضطر على قوله بالله الذي لا اله الا هو وانما يتخلف بالله الذي لا اله الا هو عالم القريب والبعيد والرحمن  
الرحيم الذي بعث من العالين النبيين وما خلق الصدور في حق المسلمين واما في حق اليهود وحلف بالله  
الذي انزل التوراة على موسى في حق النصارى بالله الذي انزل الانجيل على عيسى بن مريم وان كان مجوسا بالله  
الذي خلق النار وحلف عليهم مناهل الشرك بالله تعالى ولا حلف في يمينه ايهود ولا بيعة النصارى ولا  
اقرار ويدر والشافعية منه الا حلفوا بالبدل فينوي حلفه عليه اليمين كما في المسلم وكل ذي دين يقتل الحرة  
المطوب كما في حق المسلم عيون ان المسلم يغاط عليه اليمين بنحو ما قلنا واليهودي يغاط عليه بالله الذي  
انزل التوراة على موسى لانه يقر بنبوته موسى ويعتقد الرحمة له الا ترى اني ما روي في السنن مسندا الى  
الشافعية عن ابي رباح عن ابي حنيفة قال سئل عن النسيئة التي هي ما روي في السنن مسندا الى  
حد النسيئة في قوله عدا جلا من علمهم فقال لا يشكرك بالله الذي انزل التوراة على موسى اهكاه الحد  
حد النسيئة في كتابه فقال اللهم لا تولا انك فتشتني يميننا اخر كحد حد الذي في دما الربح والاستي



اذا اكنفي نذكر اسم الله تعالى في اليهين جاز لان معنى الفهم الذي يراعى حرمة قد وجدوا دخلوا اليهين على  
الخالف حراله عن الاقدام على اليهين الكاد به حار قال شمس لا يجد السخية شرح ادب القاض والقاض  
مختلفون وكل واحد اخذ لنفسه شيئا ولكن ينبغي ان يتامل حتى لا يكر عليه الايمان فانه متى حلف بالله  
الوجه الوجه يكون يمينا واحدة فاذا حلف بالله والوجه الوجه يكون ثلثه ايمان والسخي عليه عيش  
واحدة فيراعى القاض هذا صفة التعليل ان يقول له قل والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة  
الوجه الوجه الطاهر القادر المالك الذي يعجز عن السوايع من العبادات الكبر المتعال بالفلان ابن  
خلان هذا عليكم ولا عندكم ولا فيكم هذا المال الذي ادعاه وهو كذا وكذا ولا شيء منه وذكر النعوت به  
تعالى ون الاقتصار على اسمه عروج للثقل كبر والتعظيم لانه اذا لم يكن اليهين دخل في شأنها لم يتجاسر عليها  
الانسان والا فلو اقتصر على قوله والله كان جازيا كذا ذكر ابو بكر الداربي في شرح ادب القاض وقال بعضهم  
يقبض القاض في هذا حال المتكلم ان عرفه بالصلاح اكنفي بذكر اسم الله تعالى وان عرفه على غير ذلك الوصف غلط  
اليهين وقال بعضهم يعتبر المدعي بان كان ما لا عظم غلظ اليهين عليه لانه ربما لا يبالي بذكر اسم الله وان  
كان خفيرا اكنفي بذكر اسم الله تعالى وانما يذكر في الحلف لقوله لا شيء منه لجواز انه قد ادعى البعض **قوله** قال  
ولا يستحلف بالطلاق ولا بالعقاق اى قال القذوري في محضره وقال في كتاب ادب القاض من الاصل ولا  
حلف بالطلاق ولا بالعقاق ولا بالابح وفلك ما روي من حديث ابن عمر رضي الله عنهما وقوله ما روي ان اشارة  
الى قوله عليه السلام من كان منكحا فاعلم ان الله اولد زولا ان القم يقتض تعليم المقسم به وهذا النوع من  
التعظيم لا يحسنه الا الله تعالى قال في التكميل والصغرى الخليفة للطلاق والعقاق في حوره اكثر من اشارة  
واعادكم البعض وبه افتى الامام ابو علي بن الفضل سمي من روي ان الله لا يجوز وان صحت المروية خور  
فاذا بايع المستنق في القوي بقيت اى الداي الى القاض اشارة لولا السلف وقال في خلاصة الفناوى فلو حلفه  
بالطلاق فنكل وقضى بالمال لا سدد قضاءه وذكر في الواقعات السامية في كتاب ادب القاض في الباب  
المعلم بعلامة العا واذا شك الرجل في يدعي عليه ينبغي ان يرض خضه بشي ويحلفه ولا يعمل باليهين احترازا  
عن الوقوع في الحرام وهو اليهين الكاذب وان اى الخصم الا ان حلفه فان كان الكبر رايه انه الحق في دعواه  
فلا حلف وان كان الكبر رايه انه ليس على الحق وسعه ذلك ويذكرها سدا من سائل ذكرها الحافظ  
2 واخر كتاب الجليل ان قال حل امارة في طالق ويؤى حل امارة انزوحا باليهين او بالهند او بالسند  
او بلد من البلدان له نيته في ذلك ولا حث وقال ان ابتدا اليهين بالله حال وتقول هو الله ويدع ذلك  
حتى لا ينهم المختلف فان قال المختلف انما احلفكم بما اردو من انتم مع طما او قعت انا كيف حال في  
ذلك وقد ثبت اليهين في كتاب وورد ان يستحلف بالله والطلاق والعقاق والمشي وصدقة ما ملك قال  
يقول له ويؤى بيع سائل من سائل الانعام فاذا اجابته ببيع يؤى نعم من الانعام لم يكن عليه شي ولذلك  
ان قال نسأوك طالق ويؤى نسأوه العور والعمان او العرجان او الما ليكاد اليهوديات او النفر  
انيات وبصلالي صفة من تلك الصفات التي ذكرناها ولذلك لما ليكاد جميع ما ملك من نوع من تلك  
الانواع التي ذكرناها بقصد بئسنا الى ما شئت لك فيكون له نيته ولا حث وقال ان كان يستحلف على  
فعل مضر اراد ان حلفه انه لم يفعل كذا وكذا وا حلفا لم يملك قال يضع يده على راس المملوك او ظهره  
ويقول هذا حصر يظن حران كان فعل كذا وكذا فلا يفتق المملوك وان حلف بعتق المملوك انه لم  
يفعل

يفعل كذا يعني لم افعل ذلك الشيء كذا او في المسجد الحرام او في مسجد الوصل عليه السلام او في بلد من البلد  
ان ويؤى ذلك فلا حث ان كان قد فعل ذلك الشيء في غير ذلك الموضع الذي يؤى وقضه وان اراد ان حلف  
بطلق امرأة قال يقول اسواني هذه طالق ثلثا ويؤى عملا من الاعمال مثل الخبز والفصل او طالق من طاق  
ويؤى بقوله ثلثا ثلثه ايام او ثلثه اشهر او ثلث جمع فلا يكون عليه في ذلك حث وقال قلت ارايت  
سلطانا بلعه عمر رجل كلام فاراد ان حلف الرجل على ذلك الكلام الذي بلغه فما الوجه فيه قال الوجه فيه  
ان يقول الرجل اري استحلف بالذي بلغه عرفا اذ قال بلغني عنك انك قلت كذا وكذا وحكي له الكلام فان  
شاء حلفه بالعقاق والطلاق انه ما مال هذا السلام الذي حلفه هذا ولا يسمع به الا الساعة يعني ما يحلف  
بهذا الكلام الذي حلفه ولا يسمع به بهذا الكلام بعينه فيلزم ان يسمع فلا يكون عليه اثم وان شاء روي في  
الطلاق والعقاق ما شؤ حناه وان شئت ان لم يتكلم بهذا الكلام بالكونه او بالبرق او في اليهين او في  
بلد من البلد ان غير البلد الذي كان تكلم به في بلد من البلدان كان تكلم بانه روي ان يكلم بالبلد يؤى انه  
لم يتكلم به بالهنا روي في دار فلان او في المسجد الجامع او في شهر رمضان او ما اشبه هذا والباقي يعلم في كتاب  
العمل **قوله** ويستحلف اليهودي بالله الذي انزل التوراة على موسى والنسابة بالله الذي لا يجادل عيسى في حال  
الدوري في محضره وقال القذوري في شرح كتاب الاستحلاف قال ابو يوسف قال ابو حنيفة اهل الذمة  
واهل الاسلام والعبد التاجر والمكاتب والصبي النحر والمرأة همه ادعوا او ادعى عليهم سوا اما الذي فانه  
لا يبارق المسلم في حكمه المعاملات ولا يبرح محزون على احكامنا الا ما استثنى بقدر الامان واما العبد  
النحر فلا يبرح بيعه اقراره فجاز ان يستحلف ولذلك البصر الناحر على امنا اذا لا في في الناحر له جابر فيصير  
كالعبد المأذون والمكاتب في يده نفسه فهو في باب المعاملات طهر والمرأة لا تغار في الرجال في باب المهر  
جوابا بحري واحد اليه لفظ القذوري وقال في شرح الطاوي ويستحلف النصراني بالله الذي انزل الانجيل  
على عيسى ويستحلف اليهودي بالله الذي انزل التوراة على موسى ولا يستحلف المحمدي بالله الذي خلق النار  
وعن جعفر حلف بالله الذي خلق النار ولا يستحلف بغير الفضلة فلا يبرجل الكعبة ولا الكنيسته ولا بيت النار  
الى هذا لفظ الامام الاسعادي في شرح الطاوي وقال في الاشارة في الحود قال ابو حنيفة ان لم ينهضه  
اضطر على قوله بالله الذي لا اله الا هو وان اشبه حلفه بالله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة والرحمن  
الرحيم الذي يعجز عن العبادات الاعين وما طعن الصدور في حق المسلمين واما في حق اليهود حلف بالله  
الذي انزل التوراة على موسى وفي حق النصراني بالله الذي انزل الانجيل على عيسى من موع وان كان بجوسية بالله  
الذي خلق النار وحلف عليهم من اجل الشرك بالله حلف ولا حلف في كنيسته ايهود ولا ببيعة النصارى ولا  
بنيته المحمدي واما استحلف عند القاض ونقله عن ابي جعفر في الاصل والاصل ان يذبح اليهين الكلول الذي هو  
اقراره وبذل الناحر ويبيع منه الاقرار او ايدل فيستحلف عليه اليهين كما في السلم وكل ذي دين يقتدر الحرمة  
لعبوده فيجتمع من لا يقدم على ما فيه هلك حجة يعيود والكافر يمتنع من اليهين الكاذب فله فحلف ما هو  
المطلوب كما في حق المسلم غير ان المسلم يغلف عليه اليهين بنحو ما قلنا واليهود حلف عليه ناله الذي  
الانبياء التوراة على موسى لانه يفر ببنوه موسى ويقتدر الحرمة له الا ترى الى ما روي في السنن من ان  
البراءة من عارب روي عنه قال سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن يهودي يبيع فدا عايم فقال هذه التوراة  
هو الذي قالوا في دعواه رجل من علمهم فقال انتم كذا بالله الذي انزل التوراة على موسى اهلكه الله  
عد الرائي في كتابه فقال اللهم لا تولوا انك تستدني بهنالم اخره كذا حده الذي في دما ما الرجح والاستحلف



في اشرا وانك اذا احذنا الرجل الشريف فوكلناه واذا احذنا الضعيف فمقلناه فقلنا تعالوا فنجتمع على  
شيئ نعينه على الشريف والوطيع فاجتمعوا على النعيم والحلد وتركوا الرجل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اللهم اني ادركت من اهل بيتي ما توفى ما توفى فخرج وهذا الحديث جده لاني يوسف في رح الكافر على ان حيفه  
ومجد وحوادثها انه شيع لانه كان حاكم النوراة وقد مر في الحدود والصلوات خلف بانه الذي انزل لا  
يجل على عيسى لانه انما في بعثه عيسى ويعتقد الخبيثة له وان اخلفوا فيما بينهم انه ابن الله انما هو  
انما اذنا لثلاثة فتمنع من الاقدام على اليقين الكاذبه يحصل ما هو المقصود واما الموصوف في هذا الحيف لانه  
الذي خلق النار قال محمد خلف وذلك لانه يعتقد الحق في النار فتمنع من اليقين الكاذبه يحصل المقصود  
ذكره في الاصل ونرج الطاري ومردكنا فاقال الخفاف في ادب القاض وخلف عيسى اليهود والنصارى  
اهل الشوك كذلك خلف بانه لا بد كونا النار ونحوها لان في ذلك انما تغليظها خلاف ذكر النوراة والاحيد  
لان كتب الله تعالى بقطعة وايه ذهب بعض مشايخنا وقال في شرح الاقطع واما الصابية فان كانوا  
منون بالله ليس عليه السلام استخلفوا بانه الذي انزل الصحف على ادرس وان كانوا يعيدون الكواكب  
استخلفوا بانه الذي خلق الكواكب **قوله** لابن موريا هو بالقصوام الحصى **قوله** اشكر بانه يقال  
نشده الله ونشده بانه نشدة اي ذكرته ونشدة الصالة نشدا باطليتها **قوله** في كتابنا هذا اي  
التحقيق **قوله** والوثني لا خلف الا بانه لان الكفرة باسهم يعتقدون الله تعالى والذين يدعون ذلك قوله تعالى  
ولئن سألتم رجلا يقدر بانه ولا يقال لو كانوا يعتقدون الله لم يعبدا الا زمان لانا نقول انما بعد  
ونما تقرأ الى الله تعالى على نعمهم الا ترى الى قوله تعالى يا يعبدون الا الله ربنا ان الله ربنا فاذنبت انهم  
يعتقدون الله يمتنعون عن الاقدام على اليقين الكاذبه بانه يحصل الفائدة المطلوبة من اليقين وهي  
الكول **قوله** ولا خلفون في بيوت عباد الله هذا لفظ القدر في محض وذلك لان قيمة تعظيم ذلك المكان  
ولانه مكره للقاض حصول ذلك المكان والمخلف يقع بانه تعالى لا المكان ففي اي مكان خلفه حاد في الا  
جاءه سره في الماخوذ للحج وان سال المدي القاض ان يبعث بعالي سعة او كيسة فيجعله هناك  
فلا بأس ان يفعل اذا اتهم وقال في الاجناسا يفتا قال في الحد لا ينبغي للقاض ان خلف المدعي ان شهده  
قد شهدوا بالحق ولا شهده انهم يشهدون الحق ورايت في محيط شمس الامية للطلوى واستخلاف الاخرين  
يقول القاض عليك عهد الله ان كان بعدا عليك هذا الحق ويشهد الاخرين براسه اي نعم ولا يستخلف بانه  
ما خلف عليك حق فيشهد الاخرين براسه اي نعم لان الاشياء من الاخرين اذا كان يعرفها من انقوا  
لا يثبت بمنزلة العبد في المناطق في ساطع الاحكام هكذا في حق الخلف والفاصل استخلف المناطق  
بانه ما خلفا على كل المدعي فقال نعم لا يكون يمينا لانه يصير كما قال اهل العلم وذلك لا يكون يمينا ولا كاذبا  
لاخرين وتوقا عليك عهد الله فقال نعم لا يكون يمينا لانه يصير كما قال اهل العلم ان كان هذا على كذا  
**قوله** قال في الحيف تغليظا لليقين على المسلم بزمان ولا مكان في حال العقد ولي في محضه وعند التناهي يغليظ  
بالمكان والزمان اما المكان فانه خلف بين الركن والمقام بمكة وعند منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بالمدينة وعند الفخة بببيت المقدس وفي الجبل في سائر البلاد واما الزمان فيجعل المعصية هذه التغليظ  
فيما ليس بالكنكاج والطلاق والعناق والنفقة والوجه والقتل والحج واما المال اذا كان دونه عشرين  
دينارا او اكثر غلظت اليقين بالمكان والزمان كذا في محضه الاسرار وقال في كتابنا هذا  
مالك وخلفا لما سرق المسجد ولا خلف عند منبر من المنابر الا عند منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا

الرجل الشريف والوطيع فاجتمعوا على النعيم والحلد وتركوا الرجل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

لا خلف عنه الا على ربح دينار فاحذوا خلف على كل من ذلك في سائر المساجد اذا وجبت عن على امرأة  
احذت في المسجد لبلان كانت من الخرج تهاوا على اليهود والنصارى حيث يعطيان من التينة  
والبيعة والمخلفان الا بانه عور رجل الى ما لفظ كتاب التفرع وقال في كتاب المستوعب لخالقة واما  
التغليظ بالزمان فان خلفه بعد صلاة العشاء وبين الاذان والاقامة واما التغليظ بالمكان فيمكنه بغيره  
والمقام وما لم يند عند منبر النبي صلى الله عليه وسلم وفي بيت المقدس عند الفخة وفي تعية البلاد عند المنبر في  
المقام وخلفا على الدعة في المواضع التي يغليظها ويوقون ان خلفوا فيه كاذبين في نفسه ولا تغليظ  
اليقين الا فيما له خطر مثل الخنايات والحدود والعناق والطلاق ونحو ذلك في المال الذي يحس فيه الزكوة  
وقيل ما يتطوع فيه بدال رقي الى ما لفظ المستوعب ومذهب شيخنا في الثوري كذهبت تغليظها بعض  
اصحاب مالك وحده قولهم ما روي جابر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من خلف على من يروي هذا الحديث بكلمة  
سومعة من المنابر ولانه معنى تغليظ به بين احد المتدينين في دار الحكم ان يغليظها به كالتا كيدا  
للفظ لما قوله عليه السلام البينة على المدعي واليمين على من انكر رواه محمد في كتاب الشهادات  
من الاصل في باب الاستخلاف على في يوسف طر الحاج من اوطاه عن عمر ومن شيعه عن ابيه  
عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بانه ان النبي صلى الله عليه وسلم طلق اليقين ولم يغير زمان ولا  
مكان فعلم ان ذلك ليس بشرط ولان اليقين حقه الحد الحاضرين بزمان ولا مكان كالبينة ولان اليقين في المال  
القلي لا يخص بزمان ولا مكان فذلك المال العظيم لان كذا في حق حيف على المدعي عليه باليمين ولان اليقين  
دفع لقطع المقومة فلا تغليظ بزمان ولا مكان حكم الحاكم واقامة البينة يوضحه ان البينة يستحق لها  
واليقين لا يستحق بها شي فاذا لم يغليظ البينة بزمان ولا مكان فاي يمين اولى والجواب عن حديث الحيف بقول  
داك وامثاله يد على ما حكم اليقين على منبر عليه السلام وعلى الحاكم لانه شرط في اليقين والجواب عن يعقوب  
لم قلنا نحن نقول لموجب لان عندنا الحاكم فعلم ان راي ذلك واما الخلف في كونه واجبا او سنة فان اد  
عوار ذلك فلا يلزم ذلك في الاصل لان ذلك لا تغليظ على ما يراه القاض كما في مستشعيل انا نقول لم يروى ان النبي  
صلى الله عليه وسلم خلف احد عند منبره او بين الركن والمقام واما كالتا الايمان فخرته وهذا دليل على ان الخلف  
عند المنبر ليس بشرط والفقه في ذلك ان المقصود من ذكر اسم الله في اليقين تعظيم المقسم والتعظيم حاصل بلا اشتراط  
مكان ولا زمان فعمل ان في اشتراط المكان والزمان حرجا على القاضي في الحضور والخرج مدفوع شرعا فلا يشترط **قوله**  
فالمواد على انه ابتاع من هذا عبده بالنسيئة استخلف بانه ما يبيع كما يبيع قائم فيه ولا يستخلف بانه ما يبعث  
اي قال القدوري في محضره قال الامام الاسيحي في شرح الطحاوي وانما خلف على صورة النكار المنكر عند ابي حنيفة  
والمرد عند ابي يوسف خلف على صورة دعوى المدعي على صورة النكاره الا اذا كان يعرض المنكر فيبيد خلف على صورة  
النكاره بانه اذا ادعى عبده وبيعة او فرضا او غصبا او ما اشبه ذلك وهو ينكر ويقول ليس على شي فان عند ابي حنيفة  
والمرد خلف على صورة النكاره بانه ليس له على شي من هذا المال الذي يدعيه عليه وفي الود ببيعة خلف بانه ما له  
فذلك هذا المال الذي يدعيه ولا شيء منه ولا بد له ولا بد له حرمته وعند ابي يوسف خلف بانه ما اودعه وما باعه  
فلا اقرضا الا اذا لم ينكر لقاصر الرجل قد نقرضا وودعه ثم سب قدره ولذا لم يبيع ثم يبيع فاذا عرض للقاضي بمثل هذا  
فيبيد خلف على ما ينكر وفي البيع خلف بانه ما يبيعك وببيد هذا البيع الذي ادعي ما باه الساعة عند محمد ولا خلف  
بانه ما باعه وكذلك عند ابي يوسف اذا عرض للمدعي للقاض ولان امرأة ادعت على رجل انه طلقها ثلاثا وهو ينكر فانه

Copy



لا يخلف بالله ما اطلقه ثلثا لانه لو كان يخلف لكانت اية بعد زوج امره ولكنه خلف بالله ما اطلقه في النكاح  
الذي بينكما ثلثا وكذلك اذا ادعت امه على سولا ما انما اعتقه فانه لا يخلف بالله ما اطلقه لانه لو كان يخلف لكانت  
لحققت بدار الحرب ثم سببت ولكن خلف بالله ما اعتقه في النكاح في الحال في ملكه هذا وهذا فيمن سبي بعد الحرب  
كالعبد اذا كان ذيبا او صغيرا او اسما فاما اذا كان العبد كبيرا مسلما فانه خلف بالله ما اعتقه لانه بعد الحرب لا  
يستحق رقيقته ولو ادعى رجل على امرأة نكاحا او ادعت المرأة على الزوج فعلى قول الى حليفه لا يستحق وعندهما يستحق  
ثم عبد الى يوسف خلف على صورة دعوى المدعي وعنده خلف على صورة انكار المدعي ولو ادعى رجل على اخر قتل خطا وجبت  
عليه الدية وهو سكر وجوب الدية فعند يوسف خلف بالله ما قتلته وعنده خلف بالله ليس عليك الدية لانه لو كان  
عاقدا فان خلف يري وان نكل قضى عليه في ماله دون العاقلة كما اذا اقر في هذا لفظ الامام الاسيحي قال العذوي  
في شرحه حاشا لا يستحق حمله هذا الباب ان الدعوى اذا قدمت يرفع بعد وقوعه فان اليمين تنفع على ثبوت حكمه في  
الحال ولا تنفع على نفيه الحق هكذا روي الحسن عن ابي حنيفة وذكر الخلف ان الاستخلاف يقع على السبب المدعي الا ان يعرض  
الحكم وهو قول ابو يوسف وسنرى كانت الدعوى فيه لا يرفع بعد وقوعه ولا يتغير حكمه باليمين تنفع على السبب المدعي  
ابو يوسف قال ابو حنيفة اذا ادعى رجل بقتل رجل كفا له بنفسه او مال او ادعى ودية او عارية او اجارة فان القاض  
خلفه بالله ماله فملك ما ادعاه وان ادعى به عالم استخلف بالله ما بعث ولكنه يستخلف بالله ما هذا المدعي بهذا  
الشواقي قال الخلف ما خلفه بالله ما بينك وبينه بيع قاي في هذا الوقت والوجه في ذلك ان البيع قد مضى عليه الا ان  
وتبعه الفسخ والوديعة قد مضى عليها ما يعبرها والعصب قد مضى عليه ما يعبرها فان فلو استخلفه على اصل الشئ ما  
ان يكون محدث ما اوحت بغيره في بعض الوجوه التي قد فيها وان خلف المدعي عليه على نفي اصل الشئ كان كاذبا  
وان لم خلف وادعى المعنى الطاوي لم يصل قوله وان استخلف الحاكم على ثبوت حكمه لثبوت الحال فقد روي المدعي حقه الا  
تري انه انما يدعي القدر لثبوت احكامه ولم يستطع بذلك حقا للمدعي عليه لانه ان كان حث ما يوجب تحريم الحكم كان  
ما دفا في يمينه ومن لم يكن انما حثها كان اولي من ايقا حق احدها واستقاط حق الاخر ووجه الرواية  
الاخرى ان اليمين تسوي لحق المدعي فوجب ان يكون مطابقة لمعناه وحوال ان يكون قد تغير الحكم لا يفي  
له لان ذلك يراعي حق المدعي عليه ويمكن ان يعرض للحاكم يستدرك هذا الحق فتي لم يعرض لم يكن ذلك خفا  
فوجب ان يعترف حق المدعي وصفة التعريف ان يقول المدعي عليه للقاضي اذا عرض عليه اليمين بالله ما  
بعث قد يبيع الانسان شيئا ثم يقابل فيه جنيته يلزم انفاص الاستخلاف على حكم الشئ في الحال فعاد  
العدول عن اليمين على نفي الشئ المدعي خفا للمطلق حين طالب به وعلى هذا النكاح اذا ادعى ان الطلق  
يورد عليه كما يورد الا فالا على البيع وجعلوا الطلاق كالا فلا يملك لانه يطرح عليه الرجعة فاذا ادعت المرأة  
طلاقا استخلف الرجل بالله ما هي بين منك في الحال بالطلاق الذي ادعته وقالوا في الامة اذا ادعت العتق  
على مولاهما انه لا يستخلف بالله ما اعتقه لان عتق الامة يطرح عليه ما يعبره كالا يري انما قد يرد  
بدار الحرب فيسبب خلف بالله ما هي حرة في الحال واما العبد اذا ادعى عتقا على مولاه فهو على وجهين ان  
كان مسلما استخلف المولى بالله ما اعتقه لان عتقه لا يفسخ بعد وقوعه فلا معنى للعدول عما اقتضته  
الدعوى وان كان كافرا فهو كالا لانه قد يفتق فينقض العبد والحق بدار الحرب فيسبب الى هذا لفظ  
العذوي في شرح كتاب الاستخلاف **قوله** ويستخلف في العصب بالله ما سخط عليك رده ولا يستخلف بالله  
ما عصب هذا لفظ العذوي مختصر والمعنى بينا **قوله** وفي النكاح بالله ما بينكما نكاح قاي في الحال هذا

هذا لفظ العذوي كما نص هذا على مدعيها لان الاستخلاف لا يحرى في النكاح عند الى حليفه **قوله** وفي  
دعوى الطلاق بالله ما هي بين منك الساعة عا ذكرت ولا يستخلف بالله ما اطلقه وهذا لفظ العذوي كما نص  
**قوله** الا اذا عرض قدام القاضية التعريف **قوله** خلف على الحاصل اي على ثبوت الحكم في الحال **قوله** وذلك مثل  
ان تدعي بتبوت نفقة العدة والزوج بمن لا يراها وذلك اشارة الى ترك النظر يعني اذا كان الزوج  
شافعي المذهب هو لا يري نفقة المستبينة وادعى عليه لا يخلو على الحاصل لان الزوج يكون صادقا في  
اعتقاده انه لا نفقة لها فلا يمنع عن اليمين ويكون فيه ترك النظر لها بل خلف على السبب لانه لا يلزم  
ترك النظر وكذا اذا ادعى شفعه بالحوار والمدعي عليه لا يراها بان كان شافعي المذهب على الحاصل لهذا  
المعنى بل خلف على السبب قال العذوي في شرح كتاب الاستخلاف روي ان رجلا ادعى على رجل عندا سمع  
بن جاد بن ابي حنيفة انه اشترى دارا في حوالة فانه يطالب بالشفعة فيه وانكار المدعي عليه الشرا فاد  
اسمعيلا ر استخلفه بالله ما اشتريت فقال قد اشترى لاني لاني و سقط الشفع ثبوت نفقة فاد استخلافه  
بالله ماله عليك شفعة في هذه الدار في الحال فقال المدعي ان هذا يقع ان شفعة الحوار غير واجبة فان  
استخلفه تاول ذلك خلف فقال اسمعيل للمدعي عليه ان كان الامر على ما يدعي من الشرا فقد حكمت عليك بالشفعة  
ثم استخلفه بالله ما سخط عليك شفعة في هذه الدار في الحال فامتنع من اليمين **قوله** وعليه ينقض العهد  
اي يكره الرق على العبد انما قرئ بقض العهد والحق بدار الحرب كما يكره على الامة فلا يصح يستخلف على الحاصل  
خلف العبد المسلم فانه لا يكره الرق عليه بالسن فاذا ادعى العتق على مولاه خلف على السبب **قوله** قال  
درويش جنداد وثبت عتقا وادعاه اخر استخلف على علمه اي قال في الجامع الصغير روي بالقضا ومصر  
نكاحه محمد بن عيسى بن ابي حنيفة في الموصل يري العهد محي رجل فبرم انه له ولا بد منه على اي شئ  
استخلف قال على علمه فان وجهه حل عند مقتضى او اشتواه ويا رجل يترجم انه له فانه يستخلف  
البيضة واصل ذلك ان من ادعى عليه فعل من جهتها وادعى عليه حق في شئ استناد به فعليه فان اليمين  
اذا وجبت في ذلك كانت على البينات وكل من ادعى عليه فعل غيره او حق في شئ ملكه بغير فعله فاليه في  
ذلك على العلم والاصل في ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم استخلف في القيامة بالله ما قلنا ولا علمنا  
له قالوا فاستخلفهم على فعلهم على البينات وعلى فعل غيرهم بالعلم ثم الدار في مقام المورث والخصوصية  
توجهت الى الميت والاصل للمورث بما صنع المورث فخلت على العلم والمشتوى والموهوب له اليمين بالله  
ملكه ولا تملك العبد ووجه وقوع اليمين على البينات وقال الاستويسي في النصل الثالث من فصوله واما  
كيفية الخلف فيقولان وقعت الدعوى على فعل المدعي عليه من كل وجه بان ادعى على رجل انك سرت  
هذا العبد مني او غبت هذا العبد مني استخلف على البينات فان وقعت الدعوى على فعل الغير من رجل  
هذا العبد مني او غبت هذا العبد مني خلف على العلم وهذا مذهبنا قال سفيان الثوري في الامم الخواوي هذا  
الاصل مستقيم في الحاصل ان الخلف على فعل الغير يكون على العلم الا في الرد باليمين يريد به  
ابن اسوق في ادعى ان العبد سارق او ابق واثبت اباقه او سرقته في يدته وادعى انه  
سارق في يد البائع وادعى خلف البائع خلف على البينات بالله ما ابق بالله ما سرق  
رجع الى ما ضمن بنفسه فيكون على البينات وكان نحو الاسلام البندوي يؤيد على الاصل حقا وهو ان

هذا لفظ العذوي كما نص هذا على مدعيها لان الاستخلاف لا يحرى في النكاح عند الى حليفه

Copy



ان الخلف على فعل ثمة على التثبات وعلى فعل الدعوى على العلم الا اذا كان شيئا يتصل به فيمنع  
مختلف على التثبات حرج على هذا فصل الرد بالبيع كذا ما يتصل به لان تسليم العبد سليما واجيب  
على ابياع وان وقعت الدعوى على فعل المدعى عليه مروج على فعل الجهر من وجه بان قال  
اشترت مني اسباجت مني استقرت مني فان هذه الاقوال فعل وفعل غيره فانها تقوم  
بالتثمين في هذه الصور خلف على التثبات وقد قيل ان الخلف على فعل العنوان يكون على  
على العلم اذا قال الذي استخلف لا علم لي بذلك فاما اذا قال علم بذلك خلف على التثبات الا  
تري ان المودع اذا قال قبض صاحب الدويعة الدويعة مني فانه خلف المودع على التثبات  
وكذا الوكيل البيع اذا باع وسال الى المشتري ثم اقر البايع ان المودع قبض الثمن وتحدد المودع  
فانقول قول الوكيل مع عينه فاذا خلف يري المشتري وخلف الوكيل على التثبات باسمه لانه  
يمضى المودع وهذا خلف على فعل الجهر ولكن الوكيل يدعي ان له علما بذلك فانه قال قبض المودع  
فكان له علم بذلك فمختلف على التثبات الى هذا الفصل في الباقي يعلم منه **قوله** قال مرادى على  
بالا فامدى عينه ادخاله منها على عشرة فهو جازي في الباقي الجامع الصغير في كتاب القضاء ومروا  
فيه بحرج يعقوب بن ابي حنيفة في رجل يدعي عليه المال فيعدهى عينه بعشرة دراهم قال جازي  
للمدعى ان يستخلفه على تلك المئين بعد ذلك وكذا كان صلحه من عينه على عشرة دراهم اما حوازل الاقوال  
فلما روى اصحابنا في ترويج الجامع الصغير عن عثمان رضي الله عنه انه دفع المال ولم يخلف وكذلك روى  
عن حريفة وهذا في المصالح على الاشارة فانه لو قال صاحبك على عشرة دراهم انقطعت الخصومة  
وستطعت المئين فكذا اذا اتى بغير الصلح لان العينة للمعنى ولانه بدل المال لمقطع المصوم ودفع  
الشعب والاشنان عليك حرف ماله الى ما ينتفع به وهذا المعنى من اعظم المدافع فيملك صرف ماله فيه  
ثم لا مستخلف المدعى الا لانه ابطر خصوصته لمحد المال وقال في الفصول وهو لا اقتدر على البيع  
بالدراهم وكذا يجوز الصلح عن المئين على الدراهم حتى لا يكون للمدعى ان خلف المدعى عليه بعد ذلك الا اذا  
عن المئين والصلح عن المئين صلح على الانكار وبعد الصلح على الانكار لا سماع دعوى المدعى فيه وقيل في  
**قوله** استوطقت اي بالصلح والاقتداء **باب اسباب الخلف** لما ذكره حكيم **بمعنى** الواحد شيوخ في بيان معنى  
الاشتباه لان الاشتباه بعين الواحد فوضع ما يتعلق بهما ذكر بعده للنسب **قوله** قال واذا اختلف  
المتبايعان في البيع فادعى احدهما ثمنه وادعى البايع اكثر منه او اعترف البايع بقدر ما لم يبيع  
وادعى المشتري اكثر منه فاقام احدهما البينة ففصل بها اي قال القدر روى في مختصره وذلك لان ما  
حب البينة نور دعواه بالحجة ولم يوجد من اطراف الحرا لا دعوى محددة وهي لا تعارض البينة  
مكان القضا بها اولى لكونها اقوى **قوله** وان اقام كل واحد منهما بينته كانت البينة المثبتة للرد  
زيادة اولى هذا لفظ الددوري في مختصره يعني ادعى المشتري انه اشترى هذه العين بعشرة وادعى  
البايع انه باعها بحجة عشر واقام كل واحد منهما بينته على دعواه فادعى المشتري انه اشترى الكرين  
بعشرة وادعى البايع انه باع الكرين بعشرة واقام كل واحد منهما بينته على ما ادعى بالبينة المثبتة للرد  
زيادة اولى وذلك لان البينات وصحت للاثبات فكل ما كان اكثر اثباتا كان اولى ولا تعارض البينات  
لان البينة المثبتة لا تملك لا تعرض للزيادة فكانت البينة المثبتة للزيادة ساهمة على المعارض  
**قوله** ولو كان الاختلاف في الثمن والبيع جميعا فبينة البايع اولى في الثمن وبينة المشتري اولى في البيع

والوجود

صوره

صورته ما قاله الخاشا في قسما البسوط قال البايع بعك هذه الحارثية وحدها عاية دينار وقال المشتري  
لا يبيع هذا العبد لمحمد واما ما بينته يفتي بها جميعا للمشتري ما يدين دينار لان كل واحد منهما اثبت  
بينته زيادة فنقبل في حق تلك الرواية **قوله** وان لم يكن لكل واحد منهما بينة فيقبل للمشتري اما ان  
ترض بالثمن الذي ادعاه البايع والاضحى البيع وقيل للبايع اما ان تسل ما ادعاه المشتري من البيع والا  
نضا البيع وهذا لفظ القدروري في مختصره وذلك لان المقودر مخرج الاسباب قطع المنازعات ورفع الخصومات  
ويجوز ذلك برضا احدهما مما يدعى الاخر ولان كل واحد منهما باع لا يرد فيشخص العقد فيعود الى الرضا اذا علم ان  
العقد يفسخ فلا حرج بعمل القاض اخذ البيع اذا لم يرض كل واحد منهما بما ادعاه الاخر حتى يجعل الرضا فاشتمط  
الحقونة **قوله** وهذا محله فيه اي في قطع المنازعة **قوله** فان لم يتواضعا استخلف الحاكم كل واحد منهما  
على دعوى الاخرى ان لم يتواضعا لبايع والمشتري يعني لم يرض البايع بما ادعاه المشتري من البيع ولم يرض المشتري  
بما ادعاه البايع من البيع سئل عن القاض كل واحد من البايع والمشتري على دعوى صاحبه قال صاحب الهداية  
وهذا الخلف قبل القبض على دقان التماس بعد القبض بخالف للقياس ولكنه ثبت بالحديث استحسانا العلم  
ان المستحسن انواع مستحسن بالاثر كالسهم وسنن بالاثر كالاقتضاء فيه معاملة مستحسن بالضرورة كمنظف  
للماء جدا لا يارو الا وادى مستحسن بالقياس الحنفى وله نظير كثير في الفروع في الانواع الثلاثة الاولى لا يصح  
التعديده فيها لكونها على خلاف القياس وبيع التعديده في البيع الاخر لم يفتحه القياس الحنفى بانه ان المتبايع  
يعين اذا اختلفا في قدر الثمن قبل القبض لم يبيع الاخرى الخالف ولا يلحق البايع على ابياع في سالان البايع  
مدعى والبين على المنكر بالحديث المشهور وهو ليس بمكول لا المشتري لا يدعى عليه شيء ولا يرى الخالف استحسانا  
لان كل واحد منهما مدعى والاخر منكول ان البايع يدعى زيادة الثمن والمشتري يدعى تسليم البيع ما  
قل الثمين والبايع يشكر فيجوز الخالف حكما لانكاره يتعدى هذا الحكم الى دارى البايع والمشتري  
اذا اختلفا قبل القبض والى الاجل ان اذا اختلف المودع والمشتري قبل استيفاء الثمن في قدر البذل  
فاما الخالف البايع والمشتري بعدا قبض بخالف للقياس لان البيع سالم للمشتري لا يدعى على البايع  
شيئا ولكنه ثبت الخالف بخلاف القياس باطلاق قوله عليه السلام اذا اختلف المتبايعان والسلعة  
تأخذ بعينها بالخالف وتوادى في بيع التعديده لثبوت خلاف القياس حتى لم يجز الخالف بين المودع والمشتري بعد  
القبض ولا يتجاوز العاقد ان يعيد ملك السلعة عندا الى جميعه والى يوسف ولا يخالف للمواحد  
المشترى اذا اختلفا بعد استيفاء المقودر عليه وقد مر ذلك في كتابنا الموسوم بالبقيين في  
بيان دكن القياس **قوله** ويبتدى بينين المشتري هذا لفظ الددوري في مختصره قال الشيخ ابو  
عمر القدرادي هذا الذي ذكره قولنا في حقيقه رواه الحسن عنه في الحدود وذكر في المنقار وانه غير  
طبيعه الله سبحانه البايع وكذلك ذكر ابو الحسن طامعه وهو قول ابو يوسف الاول ثم رجع وقال  
بعدا بينين المشتري وعند فرس لا بينين البايع كقول ابو يوسف الاول كذا في التقريب وقال صاحب  
الشافعي في المسئلة ثلثة اقوال احدها يبيد البايع والبين المشتري والبائت الحاكم بالخيار  
بينهم من قال يبيد البين البايع بكل حال كذا في شيوخ الاقطع وجه قول ذفر وهو قول ابو يوسف والا  
قوله عليه السلام اذا اختلف المتبايعان فالقول ما اثار البايع خص البايع بالدايع ما لو كرهت جعل  
القول قول البايع واما في احوال هذا التحصيص ان يبيد المتقدم ولان المبيع مستحق على البايع وهلاكه



يوجب فساد العقد وله ان يحس المبيع حتى يسوي الثمن فكان تقدم من في حقه المبيع اولي الناس  
اليهمين تطليق ما يتعلق بهما من فائدة النكول وتكون المشتري يتعلق به فائدة تحليلة وهو تسليم الثمن للحال  
وتكون البايع لا يتعلق به فائدة لانه يقال له اجب المبيع الى ان تسوي الثمن فكان تقدم من جعل ينكول له  
يده اولي وهذا اذا ثبتا معا غير معين او ثمن كان الغاص محيرا في تقدم اشياء لان كل واحد  
منها اذا انكلا يلزم تسليم شيء الحال فشا وباد قال المدعي في شيء كتاب الاستخلاف قد ذكر في هذا  
الكتاب رواية اخرى عن ابي يوسف في كتاب الاستخلاف وهي ان المشتري ان كان ابتداء الحصة  
و ادعى على البايع ابتداء ثمن البايع وان كان البايع ابتداء المدعي استدعى بهمين المشتري ثم قال  
المدعي وانما صفة الخالف فقد ذكر في الاصل ان كل واحد منهما خلف على دعوى الآخر وهذا يقتضي  
ان خلفا البايع بالله ما يلزم بآية وتحلف المشتري بالله ما اشتراه بما يثبت وذكر في الرواية  
ان البايع خلف بايده ما يلزم بما به ولغو باعه بما يثبت وخلفا المشتري بالله ما اشتراه بما يثبت  
ولقد اشتراه بما به وما ذكره في الاصل موضع اليمين لانه لا يقع عندنا الا ما تفي فلو جع  
نين الاسر لم ينضموا الا بثلث والتفي وهذا لا يقع ووجه ما ذكر في الزيادة ان الجمع بين  
الاسرين تأكيد التفي وليس يمنع ان يكون اليمين موضوعا التفي وعدم اليك الا بثلث على ان  
التأكيد فنقول الشاهدان فلا نابات وهذا واربه ولا وارث للمعيرة وقال في شرح الا  
قطع جوابا عن الحديث الذي رواه ذكرنا احصا البايع بالزكول ان يمين المشتري معلومة لا تشكل  
لقوله عليه السلام واليمين على من انكر مسكت صلى الله عليه وسلم عما تقدم بيانه وبين ما تشكل  
ولم تقدم بيانه **قوله** وان كان بيع عيين بعين او عمن بشئ بهذا القاض بينهما شاء  
ستواها ذكره توفيقا على مسله المدعي **قوله** قال فان خلفا فسخ العارض البايع بينهما ان قال  
المدعي في تحصر اذا استخلف الحاكم كل واحد منهما خلفا فسخ البايع بينهما وهذا الذي ذكره  
المدعي يدعي انه لا يفسخ بغير الخالف لم يفسخ الحاكم وبه صرح في كتاب الاستخلاف في  
حازم القاضي حيث قال اخالفنا فسخ الحاكم البايع ولم يفسخ بالخالف قال الامام الاسما في  
شرح الطحاوي فان خلفا القياس ان يترك المبيع للمشتري بما قال وفي الاستحسان يتراوان ولا يفسخ  
البايع بينهما ينقض الخالف لم يفسخ الحاكم بينهما حتى اراد ان يفسخ البايع بما قال عليه  
قبل فسخ الحاكم كان له ذلك وقال بعضهم بفسخ الخالف بفسخ والاول اصح الى هنا فسخ الطحاوي  
ووجد ذلك ان اليمين تسقط بايديه كل واحد منهما من المبدل فيبقى البايع محمولا لانه لم يثبت الثمن  
الذي ادعاه البايع وكذا لم يثبت المبيع الذي ادعاه المشتري فاحل في العقد لان كل واحد  
عقد اعيى العقد الذي ادعاه الآخر فكان البايع محمولا لانه لم يثبت البديل فاذا سقط ذلك فسد العقد  
لعدم البديل والبيع الناس لا يفسخ بدون فسخ الحاكم ولانه لم يثبت البديل المتعارض كان البايع لا يبدل  
وذلك فاسد والعقد الفاسد لا يبدل من الفسخ وكان يفسخ الاجمية السرخسي في شرح ادب القاضي في باب  
اليمين وان خلفا جميعا انفي الثمنان فبقي بيعا بلا ثمن فيفسد فيفسد العقد فيما بينهما وانما ينقض  
القاضي العقد فيما بينهما اذا طلبها او طلب احدها من القاضي النقض فاما بدون الطلب لا ينقض وقد  
بين هذا وبين الدعان وهو ان الزوجين اذا فرغا من الدعان فان القاضي يفرق بينهما مسوا طلبا  
القاضي

من القاضي ولم يطلب ذلك لان حرمه المحل قد ثبتت شيئا لا الدعان على ما قال صلى الله عليه وسلم في الملاحقة ان  
العقبات ابعاد هذه الحصة حق الشروع فلا يحتاج فيه الى طلب العبد واما العقد فسخ العقد حتى فسخ طلب  
العقد لهذا وقال الامام القاضي في تهذيب اذنب القاضي وان خلفا لم ينقض القاضي البايع بينهما حتى يطلب  
ذلك ويطلب احدها لان الفسخ حق لها بديل ما روي عن ابني صلى الله عليه وسلم انه قال خلفا وتوا  
**قوله** واذا انكلا احدهما عا اليمين لم يفسد دعوى الآخر وهذا الخطا في العقد وروي في محضره قال في شرح ادب  
القاضي اذا اختلفا في الثمن والسلعة فاعده نقوضه كانت اولي تكن مقبوضة فانها بخلافه خلف  
البايع على دعوى المشتري فان نكل لزمه البايع بالسداد ولم يحلف المشتري على دعوى البايع فان  
نكل لزمه دعواه وهو البايع بالفي درهم وان خلفا جميعا ففسد مساهة انما وصل ذلك ان النكول في  
هذه البذل وبذل الاعراض صحيح فاذا كان الناكل ما دام سبق دعواه معارف المدعي حتى صاحب  
ثبت دعوى صاحب سلاسل المعارض **قوله** قال فان اختلفا في الاجل او في شرط الخيار او في اشتبا  
عصر الثمن فلا خلاف بينهما اي قال المدعي في محضره قال في تحصر الاسرار اذا اختلفا في شرط الاجل والخيار  
او في شرط الرهن فالقول قول من يفسد خلافه لزمه واشاع في انهما يتجانسان لان الاجل جاري مجرى  
الوصف فان الثمن يزيد عند زيادة الاجل والاخلاف في وصف الثمن يوجب الخالف فكذا هذا ولنا ان  
هذا اختلاف في غير المعقود عليه فلا يتجانسان كالاخلاف في الخط والبراة من الثمن والدليل على انه اختلاف في  
غير المعقود عليه ان العقد لا يحل بنوات الاجل او شرط الخيار بخلاف الاختلاف في وصف الثمن الذي في  
حده ودراية اولا لا اختلاف في حقه بان قال احدهما درهم والاخر دنانير فان ذلك يوجب الخالف لانه راجع  
الى نفس الثمن لانه دين لا يعرف الا بوصفه والاصل ليس بوصف الثمن ولهذا يبقى الثمن بعد سعي الاجل والتحقيق  
لنا ان يقال ان الخالف شرع بالنقض اذا وقع الاختلاف في الثمن او الثمن اذا انكس الفسخ بعد الخالف يتوصل  
في بعض منها الى راس ماله اذ لم يصل له ما ادعى بطل ما جبه وهذا ممكن عند الاختلاف في الثمن او الثمن  
لانها اذا اختلفا لم يثبت واحد من الثمينين والخمينين فيبقى البايع بغير ثمن او ثمن وهو فاسد فيجب  
الرد والمساك بسبب الفساد وفيه نحن فيه اختلفا في شرط زايده وهو الاجل والخيار فاذا اختلفا لم يثبت  
الشرط والبيع يتبقى صحيحا به ونكلا لو خالف العقد بدونه في الا بثلث فلا يمكن ان يفسخ بعد ثبانه على الصحة وثمة  
الخالف الفسخ فلا يفسخ موضع لا يورد كما لا يفسخ وبهذا ايضا الخيار فسخ نوع خياره لا خلاف فيه  
ويحصل الخالف كخيار العيب وقال الامام الاسيما في في موع شرح الطحاوي والاصل في هذا ان العاقد  
ينبغي اختلفا في المملوك بالعقد يتجانسان وسمى اختلفا في المملوك بالشرط لم يتجانسا او نقول سمي اختلفا في  
المملوك فافانما وسمى اختلفا في كلمة العقد يتجانسا والاصل مملوك بالشرط وليس في كلمة العقد والثلث  
مملوك بالعقد وهو مملوك في العقد اختلفا في اصل الثمن لا يخلو اما ان اختلفا في اصله او في قدره او في مضيه  
ان اختلفا في اصله فالقول قول البايع لانه استنفاد من حقه وان اختلفا في قدره فالقول قوله لا يفسخ البايع  
ان اختلفا في مضيه البايع المشتري لانه يثبت الزيادة وان اختلفا في مضيه مع اتفاقها على القدر والقول  
المشتري ان لم يفسد والبينة بينته ايضا لانه يثبت وان اختلفا في المضى والقدر والقول قول المشتري  
ان كان البايع دينيا يعني السلم فاختلفا في اصل السلم فالاخلاف فيه لا يوجب الخالف والمزاد عند علمنا  
سالمنا لانه اختلفا في المملوك بالشرط وعند فروقنا فان وسراوان لان السلم لا يفسخ الا بالفسخ فالاخلاف



كالإختلاف في صحة السلم في الإختلاف في أصل السلم أو في قدره أو في مضمونه أو في  
أما إذا اختلف في أصله فإنه ينظر إن كان مدعى الأجل هو رب السلم فالقول قوله في سائر  
وإن كان مدعى الأجل هو المبيع فالقول قوله أيضا استحسانا وهو قول أبي حنيفة وقيل لا  
يوسف ويجوز القول قول رب السلم وهو التماس ولو اختلفا في قدره فالقول قول رب السلم ولو اختلفا  
في مضمونه فالقول قول السلم إليه وبينهما فيه وان اختلفا في قدره ومضمونه فالقول في القدر  
قول رب السلم والقول في المضمون قول السلم إليه ولو اقام جميعا البينة فالبينة ببيتة السلم  
أثبتت الزيادة وان لم يحضر ذلك في المادى ولو اختلفا في أصل السلم على ثلاثة أوجه  
أختلفا في أصل السلم إن قال أحدهما كان باحلا وقال الآخر أجرا حل إن كان المدعى للأجل هو السلم فالقول  
قول الطالب مع يمينه لأنه انفق على عقد واحد واختلفا في ضاربه وجوازه فوجبان يكون القول  
سريدي للمواز لأنه يتم كإظهار الذي يدعوه عقده ودينه كما في السكك والبيع والمان إذا ادعى أحدهما  
الضاد فالقول قول سريدي للمواز فكذلك إذا كان المدعى للأجل هو المطلوب قال أبو حنيفة القول  
المطلوب وقال أبو يوسف ومحمد القول قول الطالب فالأصل أن عند أبي حنيفة القول قول سريدي إلا  
حل ما لم يكن أو مطلقا وعندهما القول قول الطالب مدعي كان للأجل أو سكر أو ما يتولان أن الطالب  
بانكاره للأجل وإن كان يدعي فساد العقد إلا أنه يدعى الفساد يدفع عنه نفسه استحقا قاله لا يكون  
سكرا خلافا لما لو انكر المطلوب للأجل لأنه بانكاره للأجل يدعي فساد العقد من غير أن يدفع عن نفسه  
استحقاق شي للحال وأبو حنيفة يقول انفقا على وجود عقد واحد واختلفا في الفساد والمواز يكون  
القول قول سريدي للمواز كما لو كان الطالب مدعي للأجل والمطلوب منكرا هذا هو الكلام في الوجه  
الأول وهو الإختلاف في أصل السلم وإما الوجه الثاني وهو الإختلاف في مقدار الأجل إن لم يتم  
حدها بينة فالقول قول الطالب مع يمينه ولا يتحلفان لأن النص تناول الإختلاف في المعهود  
أدب الثمن لأنه دل على وجوب الخلف باختلاف المتبايعين وهو اسم مشتق من البيع فيتعلم وجوب  
الخلف بأصله فيما يوجب سريدي وذاك للعقد وعليهما والثنان وإن قامت لأحدهما البينة بقبض  
المطلوب لأنه ثبتت الزيادة وإما الوجه الثالث وهو الإختلاف في أصل السلم إن قال الطالب كان  
وقد مضى وقال المطلوب كان شهرا لكنه لم يحضر وإنما اخذت منكرا السلم الساعه إن لم يتم لها البينة فالقول  
قول الطالب مع يمينه لأن الطالب يدعي توجه المطالبة بالسلم فيه والمطلوب ينكر فإن أقام أحدهما البينة  
يقض بيمينه وإن قامت لها البينة بالبينة بيمينه المطلوب لأن بينة المطلوب لا بينة بيمينه بيمينه  
المعنى فكان القول قوله في شيء والبينة بيمينته في شيء **قوله** وهذا الإختلاف في غير المعهود عليه  
والمعقود به أي الإختلاف في الأجل أو شرط الخيار أو استيفاء بعض الثمن اختلفا في غير المعقود  
عليه وهو البيع واختلفا في غير المعقود به وهو الثمن فاشبه الإختلاف في الخط والاسراء وذلك  
لا يوجب الخلف فكذلك إذا كان باعنا له لا لحل بابه فقام العقد استانة إلى قوله اختلفا  
في غير المعقود عليه وإنما اختلفا في قوام العقد لأن الأجل وشرط الخيار أمور أي في العقد لأن العقد  
العقد مع بدونه اختلفا في الثمن والثمن فإن قوام العقد به لا يصح عقدا ببيع بدونه ولهذا اختلفا  
في الثمن فشهد أحدهما بالشاهد بيمينه بالبيع بالف درهم والآخر بالذي لا يقبل ولا اختلفا في الأصل فشهد  
أحد الشاهدين بالبيع بالف إلى شهر والآخر بالبيع بالف تقبل ويقض بالبيع بالف حالة وكذلك شهد

استحقاق شيء للحال

أحدهما أنه باع بشرط الخيار ثلثة أيام والآخر فشهد أنه باع ولم يذكر الخيار حازت الشهادة **قوله** في  
وصف الثمن أي في حودته ودرأته وجنسه وهو كونه الثمن درهم أو دنانير **قوله** قال فالقول قول  
بذكر الخيار ولا حل مع يمينه أي قال العقد وركب في محضه يعني إذا لم يتحلفا كان القول قول  
المكر لان ذلكما سر عارض والقول قول المكر في دعواه وهذا ظاهر الرواية ودعا إلى  
حنيفة أن القول قول مدعي الخيار كذا في المحقق لأنه لا يكرز والده عن ملكه أو وجوب  
الثنان عليه **قوله** قال فإن هلك البيع ثم اختلفا ثم اتفقا على قيمته المالك أي قال العقد وركب في محضه  
قول المشتري وقال محمد بن الحنفية أن يبيع على قيمته المالك أي قال العقد وركب في محضه  
بالإمام علا الدين العالم في طريقه للإختلاف قال أبو حنيفة وأبو يوسف إذا اختلفا المتبايعان  
في مقدار الثمن والسلعة ما حكم بعد القبض بيمين الثمن فالقول قول المشتري مع يمينه  
وقال محمد والشافعي في ثلثان ودرهم أن العقد بالقيمة وأجره على أن السلعة إذا كانت  
قائمة بيمين الثمن سوا كان قبل القبض أو بعد القبض وحاصل الإختلاف في حلف البائع عندنا لا  
يختلف البائع وعندهما حلفه فيقول بحجر إن كل واحد منهما سيج وسد عا عليه فإن البائع  
يدعي عند أبي حنيفة المشتري والمشتري يدعي عند أبي حنيفة البائع وله في هذه الدعوى فائدة  
وهي دفع الزيادة التي يدعيها البائع في ثلثان ولهذا تقبل بيمينته على دعواه لأنها صحيحة  
فيشوجه البينة له على البائع أيضا لأن دعوى المشتري صحيحة برده قوله عليه السلام إذا اختلف  
المتبايعان في ثلثان ودرهم أن من يرضى بيمينه السلعة وهلاكها يدل عليه الأحكام كما  
إذا اختلفا في جنس العقد بعد هلاك السلعة بأن ادعى أحدهما البيع والآخر الهبة أو اختلفا  
في جنس الثمن بأن ادعى أحدهما البيع بالدرهم والآخر البيع بالدنانير بيمين الثمن ودرهم أن كل واحد  
أما اختلفا في مقدار الثمن حال قيام السلعة قبل القبض بيمين الثمن فكذلك إذا اختلفا في شرط طريقة للمال  
والثمن المتخالف بعد القبض حال قيام السلعة ثبتت خلافا لغيره بيمينه الثمن إذا اختلف  
المتبايعان والسلعة قائمة حائفا وتواردان المشتري ليس مدعى حقيقة لأن المدعى هنا هو المشتري  
والشرا لا مرد له وإنما يبرأ حكمه وحكم الشرا لزوم الثمن وسلامة البيع للمشتري فلمكان مدعى  
الشرا لا حل ما إن كان مدعي اللزوم الثمن أو سلامة البيع للمشتري فلا وجه إلى الأول لأنه حكم بيمينه  
لغيره فكيف يصح مدعيه ولا وجه إلى الثاني فإنه لا يبيع سلم له بدونه الدعوى والبائع معزى بذلك  
فإذا لم يكن المشتري مدعيه لا يتوجه اليه على البائع لأن اليمين على المكر بالحديث وقد عرفنا أن  
الحكم إذا ثبتت خلافا لغيره لا يبرأ إلى غير مورد النص فلا يثبت الخلف حال هلاك السلعة  
والمدعى الحديث الذي رواه محمد بن قنبر هو مقيد بحال قيام السلعة وإن ورد مطلقا عنه بدلا  
لا يتعلم وهو قوله وتواردان الرد نقض القبض بيمين الثمن بعد هلاك السلعة لا يتمسك به ويقول  
المطلوب والمخير إذا ورد في جازئه واحدة في حكم واحد لحل المطلق والمقيد على ما هو المختار ودرهم ذلك  
كما بينا الموسوم بالتبيين فلا يبرأ في ذلك الموضع مطلقا والحواسر قوله أن دعواه تفيد دفع  
زيادة الثمن فنقول الفائدة لمحمد بن الحنفية في وجود العقد للمشتري وذلك على كل حال واليد  
أما قدر الثمن هو حق البائع لأحق المشتري ولا فائدة له فيه ودفع زيادة الثمن لحصل بيمين المشتري  
لأحقه إلى يمين البائع والحواسر عن الأحكام فنقول إذا اختلفا في جنس العقد وجنس الثمن

Copy sity



حال هلاك السلعة فنقول سلم بعض اصحابنا وخروجوا وقالوا لكل واحد منها خلف على عقوبته العقد الذي جعله  
عليه الاخر فاذا اختلفا لم يظهر واحد من العقدين فثبتت العين في يده بالغة من ملك غيره بحجة تمها من غير وجه  
سلطنا انفقنا على عقد واحد فاما ثبوت الزيادة احتجنا الى نسخ عقد ثابت باثباتها والفسخ ابتداء لا يقع  
2 هالكه بعض اصحابنا منعوا وقالوا انما على هذا الخلاف وهو الصحيح والمذكور في بعض الكتب قول محمد بن كمال  
علا الدين العالم في طريقه الخلاف واما اذا اختلفا في مقدار الثمن حال قيام السلعة قبل القبض فنقول كل واحد  
منهما مدعي حقيقة منكر حقيقة لان البائع يدعي تسليم الثمن الذي يدعيه مقابل هذا البيع والمشتري  
ينكره والمشتري يدعي تسليم البيع بهذا القدر من الثمن الذي يدعيه والبائع ينكره فكان كل واحد منهما  
منكرا حقيقة خارجة عن حليفه اما ما خلافة فان قلت صورة الدعوى حاصله من المشتري وان لم يكن مدعي  
حقيقة فينبغي ان يكون الصورة كانه لتوجد اليقين على البائع كما في كافيه لقول بينة المشتري قلت الزيادة  
بين ابينة واليمين ظاهر لان اليمين يتوجه على المدعي عليه وهو واقع على حقيقة الحال فلم يكن بصورة الاد  
عوى والابينة قول المشهور ولا يوقف لم ولا على حقيقة الدعوى فاكفى بصورتها ولهذا اذا اختلفا في  
رد الزيادة او هلكة او اقام ابينة على ذلك يقبل ولكن لا يملكها لما لك وان كان منكرا صورة لكن  
المودع مدعي صورة وحجة القول فما دام في شرح الطائفة اذا اختلفا في البيع هالكه في يد المشتري  
سقط التحالف في قولنا في حيفه والى يوصو القول قول المشتري في الثمن مع يمينه فان حلف على ما قال  
وان كل لزمه ما قال البائع وقال محمد بن النعمان ويتراد ان القيمة وهلاك السلعة عنده لا يمنع التحالف  
ولو اختلفا في مقدار القيمة بعد التحالف فالقول قول المشتري مع يمينه ولو ادعى احدهما الهبة والاخر  
البيع فانما يتحالفان بالاجماع فان كان المعقود عليه هالكوا ولو اختلفا المعقود عليه اجبني قبل القبض  
وانقبض على القيمة ثم اختلفا في الثمن فانها يتحالفان بالاجماع لان القيمة قايمة مقام العين وهذا الفضل  
ان حجه محمد الهلاك على ضربين هلاك حقيقي وهلاك حكمي اما الهلاك الحقيقي فظاهر وهو ان يملك العبد او كان  
طعاما فاكله او كان ثوبا فاخرقه وما اشبه ذلك ما يوجب لغوات الهلاك الحكمي ان يخرج من ملكه كله او بعضه  
وخروج البعض من ملكه في منع التحالف عنزله خروج الكل عند الحيفه والى يوسف لانه يورى ان تغرق الصفة  
على البائع الا اذا رضاه البائع ان يأخذ القيام وحقة الغايت من الثمن يقول المشتري فيمينه محالفان ويتر  
دان فيما بقي في ملك المشتري وعليه حصة الخارج من ملكه بقوله وعند محمد خروج الكل من ملكه لا يستوفى  
لف ذلك خروج البعض ثم اختلفا بنظر ان حرج الكل من ملكه فعلى المشتري رد القيمة او مثله ان كان  
شليا وان حرج البعض من ملكه فانه ينظر ان كان البيع مما يبيع به ضرر ويكون التبعيض فيه عيبا  
يباع بالخيار بعد التحالف ان شئنا اخذ الباني بقيمة الهالكه وان شئنا ردا الباني واخذ قيمة الكل فان كان  
البيع مما يبيع به ضرر فلا يكون التبعيض فيه عيبا فلبائع ان يأخذ الباني ومثل الغايت وان  
عاد الى ملكه ثم اختلفا بنظر ان كان العود نكاحا لكان ويتراد ان العين وان كان حاد لم يملكه  
لا يتحالفان في قولنا في حيفه والى يوسف وقال محمد بن النعمان ويتراد ان القيمة دون العين  
ولو اختلفا في الثمن بعد ايراد المبيع في يد المشتري فالزيادة لا تخلوا ما ان يكون متعلقا  
لدة من الاصل كالسمن والجمال والحس وغيره او غير متولدة من الاصل كالبيع في الارض والعين  
وغير ذلك ومنعصله متولدة من الاصل كالولد والارض والعقار وغير متولدة كالهبة

والكسفة والغلة اما اذا كانت الزيادة تنصله متولدة من الاصل فانه يمنع التحالف في قولنا في حيفه والى يوسف  
لان الزيادة المتصلة تمنع الفسخ في عقود المبادلات على قولها وعند محمد لا تمنع الفسخ ويتراد ان  
العين وان كانت متصلة غير متولدة من الاصل فهو على الخلاف الا ان محمدا قال يتحالفان ويتراد ان  
القيمة لان هذا هالكه بطريق الحكم والملاك لا يمنع التحالف ولكن يرد القيمة وان كانت الزيادة منفصلة  
متولدة من الاصل فانه يمنع الفسخ ويمنع التحالف عندهم وعند محمد يتحالفان ويتراد ان القيمة ايضا  
وان كانت الزيادة منفصلة غير متولدة من الاصل فانه لا يمنع الفسخ وبالاجماع ويتحالفان ويتراد ان  
البيع دون الزيادة للمشتري ويطلب له ولو اختلفا في الثمن بعد ما استقضى المبيع في يد المشتري فانه ينظر  
ان كان النقصان باقة سمادية او بفعل المشتري او بفعل المبيع فانها لا يتحالفان والقول قول المشتري على  
قولها الا اذا رضاه البائع ان يأخذ باقيا او ما حاد لاجل النقصان شئنا في حيفه محالفان ويتراد ان العين  
وعند محمد يتحالفان ثم البائع بالخيار ان شاء اخذه باقيا ولا يأخذ لاجل النقصان شيئا وان شئت ترك  
واخذ القيمة وقال بعضهم على قوله ان الشارح اذا اخذ العين يأخذ معه النقصان كالمقبوض بالبيع الغلدة  
وان كان النقصان بفعل الاجنبى او بفعل البائع وجب الارشاد يمنع التحالف في قولها ويكون القول قول  
المشتري وعقد محمد يتحالفان ويتراد ان القيمة هذا كله اذا هلك المبيع كله او بعضه هلاك حقيقة او هلاك  
حكم واما اذا كان المبيع قايما ولكنه مات احد المتعاقدين او ما تاجر بعام وقع الاختلاف بين العارفين  
او بين احدهم وورثة الاخر فانه ينظر ان كان المبيع غير مقبوض فانها يتحالفان ويتراد ان الا ان الموت  
على الورثة على العلم لانهم يملكون على فعل الغير وانما جرى التحالف بينهما لان القبض له كشبه بالعقد ولو  
كان المبيع مقبوضا فلا تحالف بينهما في قولنا في حيفه والى يوسف القول قول المشتري وورثته بعد  
وفاته لان من مدعيهما ان هلاك المعقود عليه سقط التحالف وكذلك هلاك العاقدين وعند محمد يتحالفان  
فان ويتراد ان القيمة لان من مدعيهما ان هلاك المعقود عليه لا يمنع التحالف كذلك هلاك للعاقدين  
وهذا كله اذا تقامع اختلفا على ان الثمن دين ولو اختلفا في عين الثمن ودينه فادعى البائع ان الثمن دين  
والاخر الدين فان كان مدعي العين هو البائع كما اذا قال بعث منك حارثي بعدد هذا والمشتري يقول اشترت  
منك الف فان كانت الحارثية قايمة يتحالفان ويتراد ان وان كلفته هالكه عند المشتري سقط التحالف والقول قول  
المشتري وعند محمد يتحالفان ولو كان مدعي العين هو المشتري وهو ان يقول اشترت منك حارثي بغير علم هذا  
هذا فقال البائع بعثا منك بالوجه درهم او بماية دينار فان كانت الحارثية قايمة يتحالفان وان كانت هالكه  
فلذلك يتحالفان ويتراد ان القيمة في قولهم جميعا ما على قول محمد فلا يشك واما على قولهم فلان وجوب اليمين  
على المشتري لا اشكال فيه وجوب اليمين على البائع ايضا ههنا لان المشتري يدعي علمه الزام العين وهو العلم  
والكل البائع فيتحالفان لهذا المعنى ولو كان البائع يدعي بعض الثمن عيب وبعضه دين او المشتري يدعي  
الكل دين فان كان المبيع قايما يتحالفان وان كان هالكه فعلى الاختلاف وان كان المشتري يدعي البعض  
يباع والبعض دين لم يملكون يقول اشترت منك حارثي بغير علم هذا وبالذ درهم وقيمة العلم سمادية درهم  
فانها يتحالفان ايضا في قولنا في حيفه والى يوسف لان الحارثية تقسم على قيمها فلام على الف درهم فاحادى  
للمدعي واما العلم وهو ثمنها المشتري القيمة وما حادى منها بأزاء الف وهو ثمن الحارثية ثوبا  
للمدعي ولا يرد القيمة لان المشتري لو كان يورى جميع الثمن عيبا كانا يتحالفان ويتراد ان القيمة



ولو كان يدعى جميع الثمن بينا كان القول قوله ولا تخالفان فلما كان يدعى بعضه ديناً وبعضه جنيهاً برز  
القيمة بأزاء العين والقول قوله بأزاء الدين وعند محمد بن النعمان ويترادفان جميع القيمة إلى قيمتها لفظاً  
سام الأسماء في شئ الطرادى قوله فان ملكاً يبيع ثم احتلفا أي ملك بعد بعض المشتري ثم احتلف  
البيع والمشتري في مقدار الثمن قوله وعلى هذا إذا خرج المبيع عن ملك أي على هذا الخلاف لأن خروج  
المبيع عن ملك المشتري هلاك كما قاله مالك لا يمنع الخالف عند محمد بن حنبل فلهما قوله فيعبر دفع زيادة فالتز  
أما دعوى المشتري فيعبر ذلك وتذكر الضمير بأول الادعاء قوله ولأنه لا يبالى بالاختلاف في السبب  
أخيراً المقصود بقولنا أن العين لا تخالف المقصود بالاختلاف السبب من هذا جواب عما قال محمد بن  
واحد منها يدعى عن العقد الذي يدعى فيه صاحبه والآخر فيكون فيه أن دعوى كل واحد منهما الوجه  
اختلاف في السبب وهو العقد فلا سأل به لأن المقصود من العقد سلاسه المبيع للمشتري وقد  
فيجوز دعوى المشتري كان لم يكن فلا يخفى خلاف قوله وأما يوازي من الفائدة مما يوجه العقد هذا جواب  
عن قوله وأنه فيعبر دفع زيادة الثمن يعني أن الفائدة ينبغي أن يكون مما يوجه العقد للمشتري  
ولزم الثمن عليه حتى البيع ولا فائدة للمشتري فيه فلا يكون ذلك من موجبات العقد فلا يعتبر  
دعوى المشتري لعدم الفائدة قوله وهذا إذا كان الثمن ديناً فان كان جنيهاً لم يكن هذا الذي  
فلما سئل عن الخالف عند أبي حنيفة وأبي يوسف في صورة هلاك المبيع إذا كان الثمن ديناً كالدرهم  
والدينارين أو مكيلاً أو موزناً موصوفاً في الذمة فان كان الثمن جنيهاً كما في الفرس أو الثوب فلهذا قوله  
المبيع ثم احتلفا لم يخرى الخالف لأن كل واحد من العوضين في بيع المتماثلة مبيع وعن فاذ هلك المبيع  
يتبع المبيع في الخالف لا في الثمن فان فسد الثمن في البيع ثم برز مثل عند أبي حنيفة إلا أن يرضى البيع أن يترك  
الملك أي قال القدر في محضه ولفظ الجامع الصريح مجرد عن يعبر عن أبي حنيفة في أن يترك  
بشرى جدي فليقتضها ثم يحون أحدهما ثم خلتان في الثمن أن القول قول المشتري إلا أن يرضى  
البيع أن يرضى ولا يأخذ شيئاً وقال أبو يوسف القول قول المشتري في حصة المال كرجع عنه  
ويخالفان ويترادفان على الباقي وقال محمد بن النعمان ويترادفان على ذلك كله ويترادفان  
قيمة المال كما في هذا لفظ محمد في أصل الجامع الصريح في البيع والخلاف في شئ الجامع الصريح  
وأصل هذه المسألة أن المبياعين إذا احتلفا في الثمن حال قيام السلعة وجب الخالف بالسنة قبل  
القبض بعده فاذ هلك المبيع بعد القبض لم يخالف عند أبي حنيفة وأبي يوسف وأما الخلف  
المشتري وقال محمد بن النعمان ويترادفان ويترادفان في قيمة المال أو مثله فاذ كان المبيع شيئاً  
فهذا أحدهما لم يخالف عند أبي حنيفة أصلاً والقول قول المشتري فيها وقال أبو يوسف تخالفان  
القيام دون المال كما قال محمد بن النعمان فيها أما محمد بن حنبل فقد سأل عن أصله وأما اختلاف أبو حنيفة  
وأبي يوسف فوجه قول أبي يوسف أن المال هو المبيع فيعبر بالاشباع بقدره لأن الحكم لا يرد على  
العلة ولا في حقيقته أن الخالف بعد القبض ثبت خلاف القياس في عرف البائع غير منكر وأما  
ثبت بالسنة وأما ورد عند قيام السلعة وهو اسم لجميع المبيع فاذ هلك بعضه فقد فاق  
الشرط فزال الحكم الذي يتعلق به غير معقول والفقهاء من وجهين أحدهما أن الخالف في القيام  
أما الجحش حصة وهو محمول عرف بالظن ولم يقع الشراؤها فبما ول المشتري ذلك وأما البيع  
لغا كاذب على النادر والشافعي الخالف في شئ نظر الخالف ليعود كل واحد منهما إلى راسله  
فإذا

فإذا اشترى ثوباً أو تسمة صديكاً من سود وداوي هذا من طريق الصفقة لأن المبيع حج جملة  
وفي الترتيب يشبهه من خلاف الورد بالبيع لأنه لا يمنع بهذا الضرر لأن الورد بالبيع يشترط  
العلم فلم يطل الشبهة الظاهر والضرر فاما هذا فاما صيرورة البيعة فبطلت عند محمد بن النعمان إذا  
ثبت عند فعل الطريق الأول لا خلاف وان رجع به البائع فقول أبي حنيفة إلا أن يرضى البائع أن يرضى  
ولا يأخذ شيئاً يرضى أي يرضى أنه خلف إلا أن يصطلي على أن يرضى البائع البائع ولا يطالب المشتري  
يشتر من الثمن ولا من القيمة وهذا معنى قوله ههنا أي في الجامع الصريح ولا يأخذ شيئاً وذلك في البيع  
ولا يأخذ من ثمن المبيع لوقوع البيع وعلى الطريق الثاني إلا أن يرضى البائع ههنا فلهذا قوله  
الذي يرضى قوله ولا يأخذ شيئاً أي سره فيه المال كدوس الفضل الذي يدعى في حصة من الثمن وهذا معنى  
قوله في الأصل من ثمن المبيع أي قيمة أو ثمنه الذي يدعى من الزيادة وقاله الفقهاء أبو الليث في شرح  
الجامع الصغير في تفسير المسألة أن البائع إذا قال بعد ما اشترى ثوباً بالدرهم قوله لا يشتري ثوباً بالثمن  
في قول أبي حنيفة يرضى منه عند اختلاف المشتري باسمه ما اشترى ثوباً بالثمن فان سأل عن البيعة فلهذا قوله  
وان خلف لزمه الا لفظاً بخلافه فان كان يرضى البائع أن يرضى البائع فان رضى بذلك تخالفان فان  
كان المشتري قد خلف كما ذكرنا خلف الثمن فان كان المشتري قد خلف كما ذكرنا خلف البائع باسمه ما يقا  
الرفق أن لكل من البيعة يأخذ الف درهم وان خلف فبقي المبيع ولا يأخذ البائع المبيع فلهذا قوله وأما عند أبي  
يوسف خلف المشتري باسمه ما اشترى ثوباً بالدرهم فان سأل عن البيعة فلهذا قوله وان خلف خلف البائع  
باسم ما يقا بالف درهم فان نكل لا يرضى البائع إلا الف درهم وان خلف فبقي المبيع في أبي حنيفة وفي  
حصة المال كقول قول المشتري خلف باسمه ما على كل من سأل عن المال كالحساية وان خلف فلهذا قوله  
حساية فان نكل لزمه الف درهم وهذا الخلف خلفاً في قيمة واحد منها واختلفا في الثمن وأما إذا اختلفا  
في ثمنه لم يرضى قيمة المال كقول قول المشتري خلفاً في قيمة واحد منها واختلفا في الثمن وأما إذا اختلفا  
سأل عن القول قوله مع عينه وأما في أبي يوسف في قيمة في الحار فان كانت قيمته مثل ما قال المشتري  
أو أكثر والقول قوله مع عينه وان كانت قيمته فكم بين ذلك فالقول قول كل واحد منهما مع عينه  
في مقدار القيمة في قول أبي يوسف خلف المشتري باسمه ما اشترى ثوباً بالثمن فان خلف بوزن وان  
نكل لزمه الثمن خلف البائع باسمه ما يقا بالف فان نكل أخذ الف وان خلف فبقي العقد في أبي  
خلف المشتري في حصة المال كقول قول المشتري خلف باسمه ما اشترى ثوباً بالثمن فان خلف فلهذا قوله  
حساية وان نكل لزمه الف حصة الباقي وفي قول محمد بن حنبل المشتري باسمه ما اشترى ثوباً بالثمن وان  
خلف خلف البائع باسمه ما يقا بالف وان خلف فبقي المبيع فيها جميعاً لا يأخذ البائع شيء وقيمة المال  
لك وان اختلفا في قيمة المال كقول قول المشتري أما مذهب أبي حنيفة فيها أن القول قول المشتري  
لأن المشتري هو الذي يرضى بزيادة ولا يخالفان لأن الخالف عرف بالأثر والأثر ما ورد في الثمن لكانت  
السلعة فاحمد بعينه لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا اختلف المبيعان في السلعة فليعبر بعينه ما  
قول قول البائع أو يترادفان فاشترى إلى جميع السلعة ومنها القيام ببعض السلعة فلم يوجد الشرط  
إلا أن البائع إذا رضى بان يأخذ المبيع فلهذا قوله لأنه لا رضى بذلك فقد رضى بأدخال الثمن على نفسه  
فصار كأنه يبيع لم يقع الأعلى الباقي كما أنه لو اشترى شيئاً فغير المبيع في يد المشتري ورضى البائع  
لذلك فلهذا قوله ويترادفان وكذلك ههنا وأما مذهب أبي يوسف فلهذا قوله لأن السلعة لو كانت كلها فأيده



يتوادر ان الكار ولو كانت كلها هالكه كان القول قول المشتري فلما كان البعض هالكا وبعض احياء يقول  
في القام والقول قول المشتري في الهالك لان البيع سنة ينتقض بالتلف والبراجد سورة بالبيع  
التفوق انه لو وجد باحدها عيبا والاخر هالك فانه يرد الباع بالبيع كذا في ههنا ثم ادخلنا  
حلف المشتري بالهالك ما اشتهر ثبوتها ولا حلف بالبصير ما اشتهر ثبوتها في هذا الموضع وان كان القدر  
التخالف في الحلي لانه لو حلف في الحجة من قبله يباين ذلك ويقول ما اشتهر ثبوتها هذا الواحد  
وان كان قد اشتهر ثبوتها باليمين فاذا كان يودي الى هذا وجعل حلف على العقدة حتى لا يتردد  
فيستلحق ما جدد اذ اختلفا وترا اذ البيع في الحلي حلفا المشتري في ثمن الهالك من غير ان يكون  
الاولى كانت لاجل التحالف فيجوز من اخرى ما وجب عليه من الثمن كما ذكر الفقيه ابو الليث في  
شروحه للامع الصغير قال في الحلف على ما عليه عين واحدة ولا معنى بان حلف على عين  
ما قد حلف عليه ثم قال الفقيه وينبغي ان يعار في هذه المسئلة اختلاف في اختلاف احد الاختلافين  
ان يرسل الى حقيقته والى يوسف ان السلعة اذا كانت هالكة او متعيرة لا يتحالفان الا ان يرض  
الباع بسلعة متعيرة وفي قول محمد بن النعمان واختلف ثابن بين ان حقيقته والى يوسف ان من  
اصل الى حقيقته ان يجعل هالك احدها يتغير الى الاخر او يوفق الحلف هالك احدها يتغير الى الاخر  
**قوله** هذا الحلف بعض المشايخ ومنه الاستثناء عندهم الى التحالف يعني ان المتحالفين اختلفوا في الاستثناء  
للمذكور في الجامع الضعيف قوله الا ان يشا الباع ان ياخذ الحلي ولا ياخذ شيئا فقال عامة المشايخ  
ينصرف الى التحالف لا يتحالفان عندا حقيقته الا ان يشا الباع ان ياخذ الحلي ولا ياخذ شيئا فقال عامة المشايخ  
لكثرت اصلا فيتحالفان لانه حينئذ صار الحلي كل البيع وقال بعضهم ينصرف الى عين المشتري عليه  
مشايخ بل قالوا المصدر التخييد في شروحه للجامع وهو الصحيح يعني القول قول المشتري مع اليقين لان  
يشا الباع ان ياخذ الحلي فلا يضمنه شيء مما يدعي من الزيادة من الثمن في حلفه بل ياخذ ما يملكه  
المشتري حينئذ لا حلف المشتري لان الاستحالة انما شروعه في حلف المشتري اذا كان يملك ما يدعيه  
الباع من الزيادة فاذا انك الباع دعوى الزيادة فلا حاجة الى استحالة المشتري **قوله** ثم تغير  
التحالف على قول محمد لما كان قول المشتري حقيقته عدم وحيو التحالف استغنى عن التفسير ففسره على  
قولهما **قوله** ما بيناه في القام اي في البيع الباقي على حاله اراد ما ذكره بقوله وصفه اليقين  
حلفا لباع بالهالك ما بعد بالغ الى اخره **قوله** واختلفوا في تفسيره على قول ابو يوسف ان حلف  
المتحالف في تفسير التحالف في قول محمد بن النعمان في انشاء دون الهالك قال بعضهم تحالفان على القام لان القام  
يفسخ في حقه لا غير الصحيح انهم تحالفان عليه كما هو قول محمد وان كان يفسخ في القام لانه لا يفسخ في  
الحلف على القام لما وليمه انما اشتواها بذلك الثمن ولكن حصة القام هذا والقيح انه حلفا للمشتري  
اولا باسمه ما اشتهر ثبوتها باليمين الباع والتمتع ان نكل ثبت ما ادعاه الباع وان حلفه ثبت  
ثم حلف الباع باسمه ما بعثها بالثمن الذي يدعيه المشتري فان نكل ثبت ما ادعاه المشتري وان  
حلفه ثبت فيرد المشتري القام وينفيان العقد فيه ويلزم على المشتري حصة الهالك من الثمن الذي  
اقر به المشتري ولا يلزم قيمة الهالك لان وجوب القيمة حكم المصلحة العقد والعقد يفسخ في الهالك  
عند ابو يوسف فيلزم حصة الثمن فيفسخ الثمن الذي اقر به المشتري على القام والهالك على قدر حصة  
يوم القبض فان اتفقا ان قيمته يوم القبض كانت على السواء لزم المشتري نصف الثمن الذي اقر به

يقينه وان تعادلا ان قيمته كانت على التفاضل سقط من الثمن بقدر رتبة القام ويلزمه حصة الهالك  
يقدر قيمته الهالك فان اختلفا في قيمة الهالك فقال المشتري كانت قيمته يوم القبض حصة  
وقيمة القام يوم القبض كانت اتفقا قال الباع على عكس هذا فان كان قيمة القام في الحال موا  
فق القول احدها كان القول قوله لان الحال يدل على ما قبله وان لم يكن فالقول قول الباع  
مع عينه لانه اتفق على وجوب الثمن الذي اقر به المشتري ثم المشتري يدعوا ان قيمة الهالك  
كانت اقل يدعي سقوط زيادة الثمن والباع ينكر فكان القول قول الباع وانما اقام البيينة قبلت  
بيئته لانه اثبت وقواه بالحجة وان اقاما البيئتين فبيئته الباع اولى لان في البيئتين يعتبر  
التفاضل ان الشاهد يصدق على ظاهر الباع مدعي في الظاهر لانه يدعي زيادة القيمة في الهالك  
وفي اليقين يعتبر الحقيقة لان من عليه اليقين يعرف الحقيقة والباع هو المتكبر حقيقة لانه ينكر  
سقوط بعض الثمن الذي كان واجبا على المشتري كذا ذكر الامام العناني وقاصر خان وغيرهما فالواق  
شروع الجامع اصل هذه المسئلة ما ذكره في كتابه ليوسف من الاصل في رجل اشترى عبدا من فقيصه  
ولم يورد الثمن فردا احدها بعد ملك الاخر عنده سقط عن المشتري حصة المردود ويلزمه حصة  
الهالك فان اختلفا في قيمة الهالك فادعي المشتري الاقل والباع الاكثر فالقول قول الباع وان  
اقاما البيئتين فالبينة بيئته ايضا لان بيئته الباع ثبتت زيادة الثمن في ذمة المشتري و  
المشتري بيئته سوى تلك الزيادة والبيئات شروعت للبيئات فما كان اكثر اثباتا كان اولى **قوله**  
في بيع الاصل اي المبسوط **قوله** فان اختلفا في قيمة الهالك فالقول قول الباع يعني في مثله الا  
صل **قوله** وان اقاما البيئتين فبيئته الباع اولى اي في مثله الاصل **قوله** وهذا الفقه اي اعتبار  
اليقين الباع وبيئته لمعنى فقهه بين الفقه بقوله وموان في اللين يسمي الحقيقة الى اخره  
وقد مر بيانه **قوله** على احدي العاقلين اي اذا كان مدعي عليه حقيقة لا صورة **قوله** والباع ينكر  
حقيقته يعني ان المشتري يدعي سقوط زيادة الثمن والباع ينكر **قوله** وهذا يبين كذا معنى ما ذكره  
ناه من قول ابو يوسف اي الذي ذكره في موع الاصل يبين كذا معنى ما ذكرناه من قول ابو يوسف في الجامع  
الضعيف وهو ان القول للبائع **قوله** قال ومن اشترى حارثة وفيض ثم تقابل في الثمن فانهما  
تحالفان ويعود البيع الاول الى قال في موع الجامع الصغير وصورة كذا في حقه عن يعقوب عن ابي  
حقيقته في رجل اشترى حارثة بالعدد ثم فقيصها ودفع الالف ثم تقابل الباع ثم اختلفا في الثمن قال  
محمد بن النعمان ويتوادر ان يعود البيع الاول الى هذا لفظ اصل الجامع الصغير وما يدل المسئلة اذا تقابل  
ولم يدفع المشتري الجارية الى الباع حتى اختلفا في الثمن فقال المشتري كان الثمن الفاعل كان ترد الا  
لفظ قال الباع كان حصة فعل والحجابه فانهما تحالفان لان الاقاله يعتبر لمع حديد في حقه الشئ  
او تقول ان التحالف وارد في البيع بالسنة والاقاله ليست ببيع في حق المتعاقدين بل هي شئ في حقه  
لان كل واحد منهما مدعي في ثمنه لان الباع يدعي زيادة الثمن والمشتري ينكره والمشتري يدعي تسليم البيع  
بالثمن الثمن الباع ينكره فكان التحالف موافقا للقيس وهذا عدا هذا الحكم الى الاحكامه والى  
الحوادث والى القيمة اذا سلمها المبيع في يد الباع غير المشتري فلما كان موافقا للقيس يتعدى الحكم  
الحال اقاله ايضا لان موضوع المسئلة فيها اذا تقابل ولم يفسخ الباع الحارثية فالحالفان ويعود



البيع الاول حتى لا يحل على واحد منها ان يرد على صاحبه شيئا فان اختلفا بعد قبض المبيع الحارثة  
فحكم الاقالة لا يحل فان في قولنا الى جيفه والى يوسف لان التحالف بعد القبض مخالف للقياس  
ويعمل بقول قول الباع مع عينه لانه يتكرر باداة بمن يدعيه المشتري ولا خلاف في المشتري  
لان الباع لا يدعي عليه شيئا وعند محمد بن زياد ان التحالف على قاصر البيع اذا اختلفا بعد القبض  
لان النقص عنه متعلق بقبض الباع ايضا بالاختلاف في العقد الشرعي **قوله** ما ائتمنا به العاقل  
فيه بالنظر في التقابل وذلك لان النقص وهو قوله صلى الله عليه وسلم اذا اختلف المبتاعان  
تحالفوا وتراوا او رد في البيع المطلق والقالة فتجوز في حق المتعاقدين بيع في حق غيرهما فاذا كان  
كلكم يثبت التحالف فيه بالنظر بل بالقياس وما في التفرع سوانا **قوله** لان المسئلة معروض قبل  
القبض في قبض الباع الحارثة حكم الاقالة **قوله** على ما سوي في اول الباب **قوله** والقيمة على العين  
فيما اذا استهلك في يد الباع غير المشتري وهذه هي النسخة المتعاقبة بنسخة المصنف في  
بعض النسخ فيما اذا استهلك المشتري في بعض النسخ فيما اذا استهلك المبيع قال الامام حاقط الدين  
الكبير الحارثي على حاشيته كتابه الصحيح اسهل المشترا **قوله** ومن اسلم عشرة دراهم في كوخ  
ثم تقايلا ثم اختلفا في الثمن فالقول قول المسلم اي قال في بيع الحامع الصغير وصورة فيه محمد  
عن يعقوب عن ابن حنيفة في رجل اسلم الى رجل عشرة دراهم في كوخ فخطب ثم تقايلا الماسم اختلفا  
في راس المال ان القول قول الماسم اليه ولا يعود الماسم اليه ان اختلفا بعد اقالة الماسم اختلفا  
اختلفا في راس المال والقول قول الماسم اليه مع عينه وانما يجوز التحالف لان الباع على الماسم  
وربما اسلم يدعي فضلا في راس المال والماسم اليه ينكره فيحالف واما الماسم اليه لا يدعي على راس الماسم  
شيئا فلا خلاف لان الماسم فيه دين سقط بالاقالة والدين متى سقط لا يحتمل العود فلا يعود الماسم لان  
الاقالة في الماسم لا تحتمل العود خلاف الاقالة في البيع فاباحتمال الفسخ الا ترى ان راس المال او كان  
عرضا ووجد الماسم اليه عيبا ورد الماسم في ذلك العرض قبل تسليم الماسم اليه لا يترفع الاقالة  
ولا يعود الماسم ولو اشتري عرضا فرده حكم العيب ولم يمس اليه الباع حتى يملكه بطل العود  
البيع قال محمد بن قاض خان في شرح الحامع الصغير والعقد فيه ان الاقالة في الماسم حكما سقط  
الماسم فدمه الماسم اليه فلو انسخت الاقالة كان حكم الانقضاء عود الماسم فيه والسا قطعا  
لا يحتمل العود لانه فلا يمس الماسم الاقالة البيع ان يعود المبيع الى ملك المشتري لنفسه الا  
قاله يعود الى ملك المشتري والمالك مما يقبل الانقضاء والوجه الثاني في انها لا تنحل فان ما قال  
الفتية ابو الليث في شرح الحامع الصغير انها لما تقايلا فقد مري الذي عليه الماسم وصارت المسئلة  
ستهلكه والستة اذا كانت سهلكه كان القول قول المشتري ولا يثبتان وكذلك مضافا  
قاله هذا على اصل الى حنيفة والى يوسف متفق لان راس الماسم ان المتبايعين اذا اختلفا في  
ماله كان القول قول المشتري ولا يثبتان وكذلك مضافا واما عند محمد بن قاض في  
المسألة والبيع فقال في البيع ان كانت المسئلة مالكة تحالفان لان القيمة تقوم مقامها  
في باب الماسم فلا يقوم القيمة مقام الماسم لان الماسم لا يملك الماسم في راس المال والماسم  
فلا يتم القيمة مقامه لا يجوز ان يتحالفان اقاله الماسم لا يحتمل النقص والرد يدل على ان  
ابطال الاقالة لا يجوز **قوله** فرده بالعب اراد به فضا نقاض بالرد لا حقيقة الرد **قوله** بينها

اي بين السلم وبيع العين **قوله** قال واذا اختلف الزوجان في المهر فادع الزوج انه يرد جهما بالف  
وقالت يرد جهني بالعين فليهما اقام البينة قبل بيته اي قال العدة وري في تحفة زكريا  
فيه وان اقاما البينة فالبينة بيعة المرأة وان لم يكن لهما بينة تحالفا عند الى حنيفة  
ولا يفسخ النكاح وصورة المسئلة في الحامع الصغير ما ذكرناها في كتاب النكاح في باب المهر وفي  
محمد عن يعقوب عن ابن حنيفة في الرجل يتزوج المرأة فخطبها في المهر فالتقوا قول المرأة الى  
سهر مثلها والقول قول الزوج فيما زاد وان طلعت قبل الدخول بها فالقول قول الزوج في نصف  
المهر وهو قول ابن حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف القول قول الزوج في المهر مطلق او لم يطلق الا ان  
يالي من ذلك شيء قليل فلا يصدق الحكم ان الزوجين اذا اختلفا في مقدار المهر فقال الزوج الف وقالت  
المرأة الفان فان كان بعد الدخول قبل الطلاق او بعد الطلاق حكم سهر المثل حتى لو كان المهر الف او اقل  
فالقول قول الزوج مع عينه في نكاح الزيادة بانه ما تزوجته على الفين فان نكحها على الفين  
على سبيل التسمية دراهم لا خيار للزوج فيه وان حلف لا يثبت الفضل واما اقام البينة قلت بيته  
فان اقاما جميعا كانت بيعة المرأة اولي لانها اكثر اثباتا هذا اذا كان مهر المثل الف او اقل ما اذا  
كان مهر المثل الفين او اكثر فالقول قول المرأة مع عينها بانه ما رضىت بالف لانها منكره للحط  
الذي يدعيه الزوج فان نكحت بغيرها الا الف باعتبار التسمية وان حلفت ببيت لهما الفان الف  
سهر باعتبار التسمية والف اخر باعتبار حكم مهر المثل وللزوج خيار في هذا الا ان نشأ عطاها  
دراهم كما سماها وان نشأ عطاها مائة دراهم ما يساوي الف درهم فليهما اقام البينة على دعواه قبلت  
بيته لان كلاهما مدع ظاهر فان اقاما جميعا كانت بيعة الزوج ادري وهو الصحيح لانها اكثر اثباتا  
لان بيعة الزوج تثبت الاصل وهو سقوط احد الطرفين وبيعة المرأة تثبت صفة التعين وهو  
وجوب المهر درهم ولا تثبت الاصل لان الاصل وهو الاثبات ثابت لهما باعتراف حكم مهر المثل فثبتت  
للاصل اولي لكونه اقوى من المثبت للوصف واما اذا كان مهر مثلها الف وخمسائة حلفا تحالف  
لان كل واحد منهما مدع ومنكر اما الزوج فانه يدعي الحط والمرأة تنكره واما المرأة فانها تدعي خمسمائة  
اخرى زائدة على مهر المثل والزوج ينكر ذلك قالوا في شروح الحامع الصغير يبتدئ التحالف بالقيمة لانه  
لا يحتمل لاحدهما على الاخر فقام العدة وري في شرح كمالا اختلاف يبتدئ التحالف بين الزوج  
وذاك ان المهر في حكم الثمن والبضع كالبائع وفي الماشي يبتدئ ببيته المشتري فكذلك يبتدئ  
بين الزوج واليه ذهب الامام الابيحاني في شرح الطحاوي واليه ذهب صاحب الهداية ايضا في  
هذا المقام ولكن لم يتعرض ليجي باب المهر ان نكح الزوج ثبت الاثبات سمي وان نكحت المرأة ثبت  
الف واذ اختلفا جميعا حلف باعتبار التسمية وخمسائة باعتبار حكم مهر المثل وللزوج خيار  
فيها فانها اقام البينة قبلت بيته وان اقاما جميعا توت البينتان للمعاوض ووجب مهر  
المثل الف وخمسائة الا الف باعتبار التسمية وخمسائة باعتبار حكم مهر المثل وللزوج خيار فيهما  
كله قوله الى حنيفة ومحمد على الخرج الى بكر الرازي اعني ان التحالف في صل واحد على آخره وهو ما اذا اختلف  
مهر المثل فليهما فان وافق قول احدكم فالقول قوله لان الظاهر معه وقال ابو الحسن الكرخي يجب  
التحالف على قولهما في الفصول كلها في حكم مهر المثل قالوا وهو الصحيح لان مهر المثل لا يثبت مع وجوب  
التسمية وانما سعدم التسمية بالتحالف لانه جيبين يكون كان العقد لم يكن فيه تسمية اصلا فيصار الى مهر المثل

المثل



فلما ثبت مهر المثل مع وجود التسمية كيف يكون الظاهر مع الذي وافقه مهر المثل وقال أبو يوسف القول  
قولا الزوج مع بحينه ولا حكم مهر المثل الا ان يأتي بشئ قليل وذلك لان مهر المثل قيمة البضع والبضع ليس  
مستقوم دائما يتقوم بالتقوم ولا حاجة الى التقوم عند وجود التسمية ولان مهر المثل انما يعتبر عند انعدام  
التسمية وقد انعقد على اصل التسمية فلا حكم مهر المثل ولا معنى للخالق لانه للزوج والمكاح لا يحتمل هذا النوع  
من الفسخ ولهذا لا يصار الى حكم المتعة اذا طلقت قبل الدخول بل لها نصف ما يقوله الزوج وهذا لان المتعة  
موجب نكاح لا تسمية فيه بعد الطلاق كهر المثل قبل الطلاق ولا في حيفته ومحمدان البضع يتقوم عند المكاح  
ولهذا اذا لم توجد التسمية بح مهر المثل فلما اختلفا في المسمى وجب حكم الموجب الاصل وهو قيمة البضع  
اعني مهر المثل ولا نسلم ان النكاح لا يحتمل الفسخ الا ان يفسخ لحار القنود في رابح البضع وعدم الكفاة وسحق  
فيه التسليم فاشبه البيع من هذا الوجه فوجب التحالف فقول أبي يوسف الا ان يأتي بشئ قليل موقوف للمانع  
الصغير وفي المبسوط وشيخ الطحاوي الا ان يأتي بشئ مستكر وكلوا في معة فان بعته موان يدعي الزوج  
اقل من عشرة دراهم وقال بعضه موان يدعي بالاشعار مهر المثل اذا ادعى في مهر ثبت الملك مثلا عشرة  
دينارا لا يصدق على ذلك هذا كله اذا اختلفا بعد المهر وما اذا اختلفا قبل الدخول فالقول قول الزوج  
في نصف المهر اذا طلعتا عند ان حيفته ومحمد ولا حكم متعة مثلهما وهذا على رواية الجامع الكبير علم متعة مثلهما فان شهدت لاحد من  
قوله في الجامع الكبير حكم متعة مثلهما وهذا على رواية الجامع الكبير علم متعة مثلهما فان شهدت لاحد من  
لقول قوله مع بحينه وان كانت بين الاسرين حليف وكل واحد منهما كافي في حاله فيم السكاح وظل  
يوسف القول قول الزوج مع بحينه الا ان يأتي بشئ قليل يكفيه الطاهر وجه التوفيق بين  
الروايتين ان وضع المسئلة في الاصل في الالف والالفين ولا فائدة في حكم المتعة لان الزوج  
متصرف بنصف الالف والمتعة لا يتبع ذلك غالبا اما في الجامع فقد وضع المسئلة في العشرة والمائة  
وسعه مثلهما عشرون فاذا حكم المتعم وهو الجامع الصغير سالت عن ذكر المقدار حمل على  
المتعارف وهو الاختلاف في الاكوف كما ذكر في الاصل وهذا اذا كان الاختلاف في قدر المسمى  
اما اذا كان الاختلاف في اصل التسمية والكم واحد فظاهر لان الاصل حكم مهر المثل عندهما  
وكذا عند أبي يوسف لانه في المسئلة الاولى جعل القول قول الزوج لانه لعين وقد وجد الاتفاق  
سواء وحيث على اصل التسمية وهذا انما احدهم المسمى فلم يمكن للقضاء بالتسمية فوجب المصير الى  
مهر المثل والباقي ينظر في باب المهر في شرح هذا **قوله** لان المهر بايع فيه اي في السكاح **قوله** ولكن  
حكم مهر المثل اسدراك من قوله ولا يفسخ السكاح **قوله** فان كان مثل ما عرفت به الزوج  
الى اخوه وقع تغيير العول حكم مهر المثل **قوله** ذكر التحالف ولاثم التحكيم اي ذكر القنود  
في محقق التحالف واثم اذا اختلفا في المهر اذا لم يكن لهما بينة ثم ذكر بعد ذلك حكم مهر المثل وهو  
قول أبي يوسف في المحلل **قوله** وسقوط اعتبارهما بالتحالف اي اعتبار التسمية والبيان سوانقا  
**قوله** ونكح الحار في خلافة اي لم يكره لاري خلاف قول الكوفي لان ابا بكر النازي يقول بحكم  
مهر المثل ولا اذا فاق ذلك قول احدهما فيقول بالتحالف اذا خالف قول احدهما وقد مر بيان انما  
**قوله** ودكونا خلاف الى يوسف وهو ان القول قول الزوج الا ان يأتي بشئ مستكر **قوله** ولو ادعى الزوج  
السكاح على هذا العبد والمرأة تدعيه على هذه الحار في مهر المثل المتقدم ذكره هذه المسئلة تنفيها  
على مسلة العتد وري قال في الانبياح وان ادعى الزوج ان المهر هو هذا العبد وقالت المرأة هذه الحار  
والكلام

فالكلام فيه كاللهم في الالف والالفين الا في فضل واحد وهو ان مهر مثلها اذا كان مثل قيمه الحار يد او  
اكثر قلما قيمة الحار يد لان تلك الحار يد لا يكون الا بالتراضا خالم تنقاعا على ذلك فقد تعذر التسليم  
فوجب القيمة وقال شمس الامية البيهقي في الكفاية اذا كان مهر مثلها مثل قيمه الحار يد او اكثر لها  
مهر مثلها لا حار يد قيمة الحار يد وان كان اقل من قيمة العبد مهر مثلها الا ان ترضى باخذ العبد  
لان لم يسلك عين الحيوان لا يمكن الا اذا انعقد عليه ولم تنقاعا على ملك الحار يد فيرجع الى قيمتها وقال  
في التحفة وعلى هذا اذا اختلفا في طعام بعينه فقال الزوج انه كذا وقالت المرأة شوطت انه كذا لان  
القدر معقود عليه في الطعام المعين خلاف التقدير في التوفيل المعين فانه بمسئلة الصفة والا  
خلاف في مقدار ما يتعلق العقد على قدره بوجوب التحالف فاما الاختلاف في الصفة في باب بيع  
العين فلا واما الذرع والكيل والصفة اذا كان في الزمة فهو معقود عليه فاذا اختلفا فيها  
لغا وعلى هذا ايضا اذا ادعى احدهما الف درهم والآخر ما يدعي من مهر مثل الالف والالفين يعني  
ان مهر مثلها ان كان مثل مائة دينار واكثر فلها المائة دينار لان مهر المثل يقضى به رجس  
الدريم والدينارين حاران سخط المائة دينار من غير تراض بخلاف العبد والحار يد كما ذكرنا ولو  
طلعتا قبل الدخول بها فلها نصف الالف بالاتفاق لان مهر المثل لا يجتمع الطلاق قبل الدخول فلا  
يمكن الحكم به فيحتمل المتعين وهو نصف الالف وفي مثله الحار يد لها المتعة الا ان ترضى باخذ  
نصف الحار يد لانها لم تنقاعا على شيء احدهما فلم يمكن القضاء بنصف الاقل لارضاها للاختلاف الالف  
والالفين واما اذا كان المهر دينارا حلقا في حصة ونوعه او صفة فهو كالاختلاف في العبد  
كذا في التحفة وذلك لان الدين غايب من ذكره فاختلاف صله باختلاف وصفه **قوله** وان اختلفا في الا  
حارة قيل سبقا المعقود عليه فالغا وترا هذا العتد وري في مختصر قال صاحب المعيد اية معناه  
اختلفا في العبد او في المبدل الاجر وبالمبدل المنافع التي وقع عقد الاحارة عليها وانما وجب  
التحالف قبل استيفاء المعقود عليه عند اختلافه لان التحالف في باب البيع قبل قبض المبيع  
على وفاق الفيا س على ما تقدم بيانه في اول الباب فتعدي من البيع الى الاحارة لان الاحارة  
تليو البيع وحيث انه عقد معاوضة يلحقه الفسخ لسوقه فعلى الشرع فصار الاختلاف في الا  
حارة قبل قبض المتفعة كالاختلاف في البيع قبل قبض المبيع وحيث التحالف هناك حواء قال  
شمس الامية البيهقي في كتاب البعارات من كتابه اختلفا في قدر الاجرة قبل القبض فقال المتاجر  
لجنة وقال لاري بعثرة او في المدة فقال لاري شرا وقال المتاجر شرا او في المسافة قال هذا الى  
القصر فذلك الى الكوفة يتجلمان وتفتح الاحارة وانها لكل لزمه دعوي صاحبه وقيام ببيعة تنقل  
فان اقاما فابينة للموخر ان كان الخلاف في قدر الاجرة او نوعها او جنسها فاما ان كان في المدة  
فلمستاجر يدعي بهين كانه بينة او لا اقاما لا يدخل في باب الغابرة فان ادعى كل واحد  
فضلا فيه يطلبه نقصا فيه يطلب الاجرة قال لاري اجر كل الى القصر بعثرة وهو يقول الى الكوفة  
لجنة فالتحالف والسكاح وقبول البينة على ما ذكرنا وان اقاما البينة قبل بينة كل واحد  
الفضل الذي يدعيه كذا في الكفاية **قوله** وان اختلفا بعد الاستيفاء لم يتجلمان وكان القول قول  
المتاجر هذا لفظ العتد وري في مختصر وذلك لان فائدة التحالف مسخ العقد والمزاد بعد استيفاء  
المنافع لا يمكن الفسخ فيها لانها اصحلت وتلاشت ولان البين على المتكر والمتاجر لا يدعي على المتاجر







استعلا اما اذا كانت شكلا فانت المرأة فيه انفاق بين الخيفة ومحمدانه يقضى للزوج دائما بطلان  
الاختلاف بين الخيفة ومحمد في حرف واحد اذ اقامت الزوج وبقيت المرأة في قول الى خيفته يقضى للمرأة  
وفي قول محمد يقضى لورثة الزوج اما مذهبنا في خيفته فان المرأة يد حقيقته وللزوج يد محاربه لانه لما مات  
فقد ازلت يده عما كان في يده وانما جعلت يد الورثة بمنزلة يده على ريق الحكم والجوار للمرأة يوحق حقيقته  
لان يدها باقية ويد الحقيقه اولى بالاعتبار من يد الجوار اما مذهبنا في الورثة فان الورثة قاموا مقام  
للورثه فصار رخصتهم بمنزلة خصوصية المورث ولو كان الميت في الملاحه كان اخق له فكله في ورثه  
واما مذهبنا في يوسفان الزوج هو القام على المرأة وما في يدها كان في يده فينبغي في القياس ان يقضى  
للزوج كما قال ابن ابي ليلى الا ترى ان رجلا لو كان يعول اخاه او بنته واختلفا في بناء البيت فالتقوا  
تقول الرجل في قولهم جميعا فكذلك هذا الا اني استحسن جهازا شلها لان الحال شاهد لها بذلك المقدر  
واما مذهبنا في زجران المشكل بينهما نصفان لان تحتها قد استوفيت في ذلك وليس لهما اولى من الاخر  
**قوله** وقال ابو يوسف يدع الى المرأة ما حزر به مثلها والباقي للزوج مع عيونه اي في المشكل كذا قال  
بعض الساجدين استدلالا بما ذكرنا في شرح الجامع الصغرى وشاردة كتاب الاشارات ان قوله في  
المشكل وغيره كذلك لانه قال فيها اذا اختلف الزوجان في بناء البيت قال ابو يوسف يعطى للمرأة  
جهاز شلها باعتبار انظارها العادة فانظارها على المخرج وما بقي للرجل وقال ابو حنيفة ومحمد  
يعطى للرجل فهو له وما يصلح للنساء فهو لها اعتبارا ببدء الاستعمال وما كان شكلا فهو للرجل لان يده  
اقوى فانه القوام وهي في التحقيق في يده فاما اذا كانت احدهما قال ابو حنيفة والمشكل لهما كان  
وقال محمد للزوج او لوارثه ان كان يشاء الى هذا لفظ الاشارات **فصل** فيمن لا يكون خفيما في احوال  
من يكون خفيا شرع فيمن لا يكون خفيا وقدم الاول لان الكتاب الدعوى وفي عبارة عن الخصومة في الحكم  
الى ذكره لا يكون خفيا فذكر بعد **قوله** وان قال المدعي عليه هذا الشيء او دعويه فلان الغايب لا يملك  
عندنا وعينه منه واقام بيئته على ذلك ولا خصوصية بينه وبين المدعي هذه سلة القدوري  
وهي تسمى المسلة المحنة وهي من صايل كتاب الدعوى من الاصل دارة في الكتب في مواضع كثيرة  
وسميت محنة لانها من الخلاف في مواضع ختمه كذا ذكر الشيخ ابو المعين في شرح الجامع الكبير هذا  
الذي ذكره القدوري اذا كان العين قايما اما اذا ملك فلا تندفع الخصومة يدعوى هذه الاشياء الا ان  
الي ما ذكر في الجامع في باب الرجل يكون خفيا في يده عيونه في يد ايشان فادعى انسان عليه  
نمين العبد واقام ذوا اليد بيئته انه كان ودعيه فلان وخوفه لا تندفع الخصومة عنه لانه يدعى العبد  
في ذمته ولخزان يكون هو موضع الغاصب يكون ضامنا قال الامام العالي في شرح الجامع الكبير دار  
او ثوب في يد ايشان ادعى رجل عليه انه له فقال ذوا اليد مول فلان الغايب او دعويه او لغيره او  
اجره او رهنه بنى وعينه منه ذمته او حقه وتسمى محنة لانها فان لم يكن له بيئته على ذلك لم تندفع عنه  
الخصومة الا على قول ابن ابي ليلى لانه سمى في ذلك لدفع الخصومة عن نفسه فلا يسمع رغبته وان اقام ذوا  
اليد بيئته على ذلك فان ذكر الشهود اسم الغايب ونسبه يقبل البيئته على وصول العين اليه  
الغايب تندفع عنه الخصومة بالاتفاق الا على قول من يشبهه ولا يقبل على اثبات الملك للغايب لان ذوا  
اليه حقه في غناه اليد لدفع الخصومة وذلك باثبات وصول العين اليه من جهة الغايب اما لاجل ان  
2 اثبات الملك للغايب فلم يكن خفيما عنه في اثبات الملك له الا ترى ان الشهود لو قالوا ان فلانا الغايب  
دعوه

دعوه اليه ولا يدري كان ملكه ام لا يقبل شهادته على دفعه وتبذرع الخصومة عن ذي اليد وقول الى يوسف  
او لا نقول الى حنيفة ومحمد اذا اقام البيئته ان فلانا او دعوه بغيره باسمه وجهه حيث يقبل الشهادة  
وتندفع الخصومة كذا ذكر حواضر زاده في بسوطه وروى عن ابن يوسف ان ذوا اليد اذا كان شهيدا بالاثبات  
ويورث الاثبات بالقاض لا يسمع هذا الدفع منه اذا دفع عنه كونه منهما في الدفع على ما عرف في الدعوى بغيره  
اما الامام شيخ الاسلام علا الدين الاسيحي في شرح الكافي ان العادة قد حثت بان يدفع ما في يده الى  
رجل ليودعه اياه ثم يعين فلا يتوجه عليه الخصومة فمضى انهم لا يقبل بيئته فان قال الشهود يعرف فلانا  
الغايب بوجه ولكن لا يعرف اسمه ونسبه فكذلك تندفع الخصومة في قول الى حنيفة وابي يوسف لانه ثبت  
وصول العين الى ذي اليد من جهة غير المدعي فثبت ان يده يد غيره وانه ليس لحكم وهذا يكفي لدفع الخصومة  
كما لو اقر المدعي بذلك تندفع الخصومة فكذلك هذا وعند محمد لا يسمع هذه البيئته ما لم يذكر واسم الغايب  
ونسبه لان ذوا اليد دفع باعتبار ايدوه هو ملك تمل الخصومة الى غيره اما لا يملك ابطال الخصومة لانه  
حق المدعي متى صار الغايب معروفا بالاثبات والنسب كان معلا ذوا اليد يصير معروفا لا يمكن المدعي  
من الخصومة معه فيكون ابطال الحق المدعي وان قال الشهود ادعوه رجل لا يعرف اسمه ولا يعرفه  
بوجه وقال ذوا اليد يعرفه بوجه لا تندفع الخصومة لان هذه شهادة للجهول ولعل الموضع هو المدعي  
فعل الغايب يكون المدعي هو الموضع لا تندفع الخصومة واليد دليل الخصومة فلا تندفع الخصومة بالثبات وان  
قال الشهود نعرفه بوجه وقال ذوا اليد لا يعرفه بوجه لا تقبل لانهم شهدوا بزيادة على ما يدعيه ذوا  
اليه فصار ملكا لهم في بعض شهادتهم فان قال ذوا اليد يعرفه بوجه وشهوده شهدوا انه ادعوه رجل  
فالقاض يبال الشهود هل تعرفونه بوجه فان قالوا نعم فقبلت شهادتهم والا فلا تقبل وان شهدوا على المدعي  
انه اقر ان رجلا دفع اليه يقبل وتندفع الخصومة لان الثابت بالبيئته كاثباته معاينة ولو اقر المدعي عند  
القاض ان رجلا دفعه لليد لا يعرفه بوجه ونسبه تندفع الخصومة فكذلك هذا وهذا لان الشهادة جعلت  
العلوم ومواقار المدعي فيقبل لكن المقر له محمول وجعله المقر له لا يمنع صحة الاقرار بما محالة المشهود  
من صحة الاقرار بما محالة المشهود لا يمنع قبول الشهادة ولو لم يكن اليه بيئته على الايداع عنه  
مضى قض القاض به المدعي ثم جرد ذوا اليد بيئته على الايداع لا يسمع والقاض للمدعي يارض وهذا خلاف ما اذا  
اقام الخارج البيئته على الشايع او على الملك المطلق على ذي اليد وقض القاض بهم اقام ذوا اليد البيئته على  
الشايع حيث يبطل القضا للخاص لانه ظهر به بطلان القضا ولو قال للمدعي هذه الدار كانت ذار فلان الغايب  
شتره منه وقبضته منه وتقدت الثمن وقال ذوا اليد فلان ذلك ادعوه عندي وانكر شاه فلا  
خصومة بينهما لانها اتفقا انها ملك الغايب وصلت اليه رجعت فانه ليس لحكم في الجامع ولو  
ان المدعي ادعى على ذي اليد ان ذوا اليد غصبها منه او ادعوه او اعاره اياه او اجراه او رهنها او  
اقام ذوا اليد بيئته انها قد تدفع فلان لا تندفع الخصومة لانه يدعى عليه الفعل وان يكون يده  
الغيا او لا يكون في يده لا يبين ان الفعل يوجب منه فادرك ما يدعي عليه صار بمنزلة دعوى الغصب  
ليقتضى في كل موضع صار ذوا اليد حقه وقضى بالعين للمدعي ثم حضر المقر له واقام البيئته على المدعي  
لان العين له فعل بيئته لانه لم يصرفه عليه بالقضا على ذي اليد لان ذوا اليد يملك الملك حقه  
ان ثبتت كونه مودع فلان حتى يكون يده كيد المقر له فكان المقر له واجنبي اخر سواء ولو ان المدعي  
ادعى الشرا من ذي اليد واقام ذوا اليد بيئته انها قد تدفع فلان لا تندفع الخصومة لانه يدعى عليه  
البيع وحكي عن القضاة اثنائه وهم القاض ابو الميمون والقاض ابو سعيد البرقي والقاض ابو حاتم



ان تاويل المسلم اذا لم يذكر الشهود قبض المبيع لانه حينئذ يدعى عليه التسليم اما اذا ذكروا القبض  
والتسليم كان بمنزلة ما اذا شهدوا بالملك المطلق فتندفع الخصومة وقال غيره لا تندفع الخصومة  
وان ذكروا القبض لان دعوى السر لا تقضي بالقبض بل بالتأويل المنفصلة ولا يرجع اليها  
بعضهم على البعض وكذا اذا ادعى المدعي ان ذا اليد وهما او يصدق بهما على المدعي وقبضه منه او  
اجرا او قبضه من غيره القضاة الثلاثة ان هذا الجواب مستقيم في البرهنة والادعاء مع القبض  
لان دوام القبض يبرهن حقها فلا تندفع الخصومة نه اما في اهلية والصدقة مع القبض  
كدعوى الملك المطلق فتندفع الخصومة وقال غيره دعوى الهبة والصدقة معتبرين كما ذكرنا  
من الغايه كذا ذكر الامام العياشي في شرح الحاشية الكبير **قوله** لعدم الخصم عن الغايه  
لان الغايه لم يوكله بانثبات الملك له فاذا لم تقبل هذه البيئته فكانه لم يلق البيئته **قوله** كما  
ينبسط قبل اي في باب الوكالة بالقبض يعني ان بيئته المرأة على المطلقات الثلاث  
تقبل في حق قصر يد الموكل عن نقلها لاني حق الطلاق **قوله** ولا تندفع الخصومة بدون اقامه  
البيئته كما قال ابن ابي ليلى يعني ان عندنا ان البيئته لا تندفع الخصومة غير اقرار ذي اليد انه لفلان  
الغايه دعه اياه او اجره او غصب منه وجه **قوله** ان الثابت بالاقراء اذ اصح الاقرار كالثابت  
معانته او كالثابت ولو ثبت ما ادعى معانته فان عاين القاض ان فلانا الغايه او وجهه فلان  
المال واقام البيئته على ما ادعى من الايداع اندفعت الخصومة عند ذلك اذا اقر وجه اقراره  
السلمه والاقرار من ذي اليد صحيح والدليل عليه ما لو كان المرقع حاضرا فصدقه اندفعت  
الخصومة عنه كما لو ثبت الايداع بالبيئته او بالمعانيه **قوله** وقال ابو يوسف ان كان الرجل  
صلحا والجواب كما قلناه اي تندفع الخصومة باقامة البيئته وان كان معروفا للجمل لا تندفع  
عنه الخصومة يعني وان اقام البيئته على انه ودعيه لانه يجوز ان ياخذ زيدا مال اخر ويدفعه  
الى غيره يدفعه الى زيد عند الشهود ويقول انه ودعيه ثم اذا ادعاه اثنان على ذي اليد  
قام البيئته على انه ودعيه لا تقبل هذه البيئته دفعا للشر وبزوال الجمل قال شيخ الاسلام  
حواضر زيادة في مبسوطه ما ذهب اليه ابو يوسف اسما ان دعيه عليه بعد ان اثنى بالقبض  
ما رشح القضاة فوقه على احوال الناس ما لم يعرفه غيره وما قال ابي اسحاق لان البيئته صحيحه  
قامت لجبل العلم بها ولا يجوز تعطيلها بمجرد ادعائه وانا اقول لا تندفع الخصومة باقامة البيئته  
على الودعيه وهو ما لم نعرف الرجل بالجد لفساد رايها وعليه التزوير فيه والغالب  
كما تحقق **قوله** وتوكل الشهود او دعه رجل لا يعرفه لا تندفع الخصومه اي لا يعرفه اصلا  
لا باسمه ونسبه ولا بوجهه وفي المسئلة الاولى عرفه باسمه ووجهه ونسبه **قوله** ولو قالوا  
فه بوجهه ولا يعرفه باسمه ونسبه فكذا الجواب عند محمد للموجد الثاني اي لا تندفع الخصومة  
لانه ما حاله الى معين يمكن المدعي تباعه **قوله** وهذه المسئلة تحته كتاب الدعوى اي هذه  
المسئلة في سبيل كتاب الدعوى من الاصل تسمى تحته لما فيها من جهة اجد لان ذا اليد قال هذه  
ودعيه او عا رنه او احدا او من او غصبه تسمى تحته لان فيها حجة اقرار بل لعلمها بالثلاثه  
ولا ينسب الى سلب ولا ينسب ثبوتها وهم من فتنها التلخيص بالكونه ولذا عجز الله عن خصومه  
اثنان وسبعين من الهبة ومات سنة اربع واربعين ومات سنة اربع واربعين ومات سنة اربع واربعين

من الكوفة ولد سنة اربع وسبعين ومات سنة ثمان واربعين ومات سنة ثمان واربعين ومات سنة ثمان واربعين

ان قال سقته من الغايه فهو خصم هذا لفظ القدر في محضه اذا ادعى على ذي اليد عينا

قال ذو اليد اشتد بينهما والغايه لا تندفع الخصومة لان هذا القول يتضمن الملك والماله في  
مال دون الغايه لا تندفع الخصومة لان هذا القول يتضمن الملك والماله في الحال دون الغايه  
تيا في الباب ان ذلك كان للغايه قبل هذا المخرج بذلك عن الخصومة كما لو ادعى ذو اليد الملك  
ملقا **قوله** وان قال المدعي عصبته مني او سرقته مني لا تندفع الخصومة وان اقام ذو اليد البيئته  
على الودعيه وهذه ذكرت في بعض نسخ المحضر فلم يذكر في المدايه والنازع وهي مذكوره في الجامع  
لمير وقد سوت الحكم ان المدعي اذا ادعى فعلا على ذي اليد وقال المدايه اري او عصبته عندك او استخرج  
اسما وارقمته او عصبته مني وقال الذي في يده الدار انها لفلان الغايه او عصبته او غصبته  
له وعيود ذلك فاقام على ذلك البيئته فان الخصومة لا تندفع عنه والفرق بين ما اذا ادعى الملك مطلقا  
وادعى الفلان في الفصل الاول ان نص في اليد خصمه يده برئانه لوم يكن في يده لم يكن خصمه لان  
دعوى الملك لا يصح على عودي البداهة ان ثبت ان يده يد غيره كان الخصم ذلكا لغيره وفي هذه المسئلة  
تصح خصمه بفعله برئانه لخصومه مستوحدة عليه بدون ثبوت يده لان دعوى تفعل تسع  
على عودي اليد وهذه البيئته لا يظفر ان الفعل لم يكن صدر منه حقيقة ان الثابت بالبيئته كما  
ثابت بالمعانيه ولو سمع منه انه عصب هذه الدار او ارتفعها من فلان او استودعها عند فلان او ادعى  
له لفلان اسما ان اخرجها منه او ادعها اياه لا يسمع قوله وعدنا فكذا هذا كذا ذكرنا في شرح  
والمعنى الشافي في شرح الحاشية الكبير **قوله** وان قال المدعي سرق مني وقال صاحب اليد او عصبته  
لان واقام البيئته لم تندفع الخصومة وهي رسائل العذري وهذا قول ابي حنيفة والي يوقف  
محمد تندفع وهو القياس كذا في شرح الاقطع وجه قول محمد ان التمهيل احد دعوى السرقة  
في دعوى الملك فتندفع الخصومه باثبات الودعيه كما لو حمل العصب وقال عصب مني على  
لم يسمع فاعله واقام ذو اليد البيئته على الودعيه واخر تندفع الخصومه فكذا هذا وجه قوله ان المقضي  
في التمهيل ان لا يجب القطع على المدعي عليه فصار كما لو ادعى عليه السرقة فلا تندفع الخصومه بخلاف العصب  
في غير معدور في التمهيل كذا في اثار الاسرار **قوله** وان قال المدعي انبعثت من فلان وقال صاحب  
الودعيه فلان ذلك اسقط الخصومة لغير بيئته هذا لفظ العذري في محضه وذلك لانها توافق  
بوصول العين الى يده من غيره وليس بوكيل في الخصومة وانما هو وكيل في الحفظ على قوله فلا يكون  
الخصومة الا اذا اقام المدعي البيئته ان فلانا وكله قبضه فكان احق باسمه كما **باب**  
**وعيد الرجلان** لما ذكره تقدم دعوى الواحد شفع في دعوى الاثنان لان المشتري بعد الواحد **قوله**  
فاذا ادعى اثنان عينا في يد اخر كل واحد منهما يزعم انه له واقاما البيئته قضى بها بينهما اي قال القدر  
نصره وقال الشافعي في قوله تهما تزا بدنتان وحسب القسمة بينهما على قول ولقرع بينهما على قول  
المن حررت موعنة وتوقف الى الصلح على قول كذا في وجبه قال شيخ الاسلام حواضر زيادة في  
على هذا الخلاف جارحان ادعى تلاح دانه واقاما البيئته جميعا وكذا اذا ادعى اثنان من واحد  
جميعا البيئته والدار في يده الثالث ولم يعرف سبق احدهما وجه قوله في انها تزان القاص يتيقن



يكذب احدي البشيين فلم يكنه تعيين الصادق من الكاذبة فيهما تزان جميعا كما لو شهدا شأن انه  
عنده يوم التخمير وشهدا حران انه طلق امراته يوم الفخ بكوفة فانه تزا بالبشيان جميعا وكالو  
نكاح امواته واقاما جميعا البينة لا بد لاحدهما فانه تزا بالبشيان ووجه قوله في القرعة ان سعي  
بن المسيب وكان رجلين احدهما في المبط عن سمال بن حرب عن عيم ابن طرفة ان رجلين احدهما  
الي رسول الله صلى الله عليه وآله في بعين فاقام كل واحد منهما شاهدين انه بعيوه فقسم النبي صلى الله  
عليه وآله بينهما نصفين وروى عن ابي الدرداء مثل مدينا انه قضى في مثل هذا نصفين كذا ذكر  
الاسلام حواضره وقال الحطاف في ادب العاص حديثا عن عبد الله بن محمد قال حدثنا ابو معاوية  
عن حماد بن اوطاه عن سماك بن حرب عن عيم بن طرفة ان رجلين اختصما الي اخنوخ الي رسول الله صلى الله  
عليه وآله في باقة ليست في يد واحد منهما ما قام كل واحد منهما بالبينة انها ثاقبة فجعلها رسول الله  
صلى الله عليه وآله بينهما نصفين وقال الحطاف ايضا فيه قال حماد بن حماد بن سلمة عن عطاء بن  
السائب عن عبد الحميد بن ابي ليوان رجلين احصيا الي ابي الدرداء في فوس فاقام كل واحد منهما  
انه تخد لا يعلمه باعد ولا وهيم فقص به ابو الدرداء بينهما نصفين ولانها تساوي سببا  
ستحقاق فيها يصح قسمته فوجب ان يكون بينهما كما لو اقام كل واحد منهما البينة بان المي  
بالدلت لخلاف ما اذا شهد لكل واحد منهما شاهدان على نكاح امواته لانها لا تخفى  
ولان الدليل الذي اطلق لكل واحد منهما الشهادة موجود فانه لو كان في احد عاين  
الملك والآخر شهد لانه راه في يده واذا صحت الشهادتان وجب العمل بهما اذ يمكن وقد يكون  
لان الاصل في الحج اذا قامت ولا يعارض في انفسهما ان يصير الحكم مستحقا في كل وجه  
منفردة ثم القاص يقض لكل واحد منهما بالنصف لان الحكم بفعل الوصف بالانفراد  
يبين بقدر الوسخ كذا في اشارات الاسرار والحوار القول بانها بولائه يمكن التعارض  
كل فويق على محل يطلق له اذا الشهادة وحديث القرعة كان في ابتداء الاسلام ثم نسخ  
ولان القرعة لو حاز اعمارها اعميرت عند اختلاف المشاييعين في الثمن وكل سورة  
فيه فعلم انها لا تفي لأحاط الحق واما القول بايقاف البشيين فيما تطل عندنا لان القاص  
العضد الاحكام لا لا يغاها ولان المشاييعين اذا اختلفا في الثمن او المبيع واقاما البشيين  
بينتاهما مع تعارضهما فكذا هنا وهذا كله فيما اذا استورا بالبشيان في العدد والعدالة اما اذا  
لاحداهما زيادة عدد او زيادة عدالة فكذلك الجواب عندنا بعض بينهما نصفين وقالوا  
الرجحان بزيادة العدد في الشهود وبزيادة العدالة وهو قول مالك كذا ذكر شيخ الاسلام حواضره  
في بسوطه لان زيادة العدد وزيادة العدالة تزد على زيادة صدق ولما ان كل واحد من البشيين  
لو انفرقت استحق بها المال المدعي فينبغي ان تتشاورا عند الاجماع كما لو سادى عدد هاد عدالة  
ولانه حكم اعتبر فيه الشهود فكان حكم الشاهدين فيه والثلاثة سواها انعقاد النكاح كذا في حقه  
الاسرار **قوله** قال فان ادعى كل واحد منهما نكاح امواته واقاما البينة لم يقض لواحد منهما اي قال  
العدول في حقه وبما فيه ويرجح الي تصديق المرأة لاحدهما وذلك لان النكاح لا يقبل البينة  
والاشتمال واليتمت احدي البشيين بل ولى من الاخر فتمت تزان جميعا وبقي محدد دعوى النكاح في

